

فقه فلسفة الاستخارة

بين العقل والدين



الرويس، شارع الرويس، بيروت - لبنان

ISBN 978-614-420-291-3

فقه فلسفة الاستخارة بين العقل والدين

المؤلف: الدكتور جعفر عباس حاجي.

الناشر: دار الولاء لصناعة النشر.

الطبعة: الأولى بيروت-لبنان ١٤٣٨هـ / ٢٠١٧م

إخراج فني وتنفيذ:



www.eightproduction.com | 00961 3 017 565

© جميع الحقوق محفوظة للناس

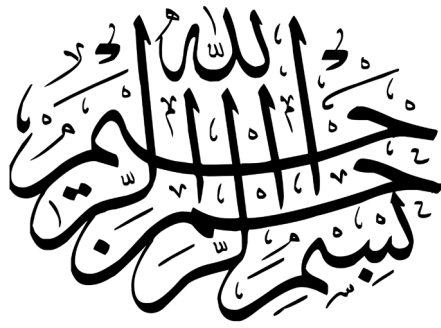
فقه فلسفة الاستخارة

بين العقل والدين

تأليف الدكتور جعفر عباس حاجي

الجزء الأول





الفهرس

15	الفصل الأول: مقدمات واستهلاكات الكتاب
17	1- استهلال
18	1.1 مقدمة
20	1.2 تمهيد
30	1.3 طلب الخيرة من الله تعالى
	الفصل الثاني: الجذور والجذوع التأريخية لسيرورة الاستخارة الاستشارية المصحفية
39	والسُّبْحية والرقاعية
	2.1 التحليل الأركيولوجي (التطور التأريخي) والأكيولوجي (البيئي المحيط) لظاهرة
41	تنامي الاستخارة الاستشارية
42	2.2 فرضية الدور الشخصي للشخصيات الهامة في التأريخ
44	2.3 العامل الأركيولوجي التأريخي والأكيولوجي البيئي المحيط بالقرن السابع الهجري
46	التيار الأول: التيار الاسترجاعي التاريخي الماضي
46	التيار الثاني: تيار استرجاعي نفسي وصوفي أو روعي باطني
51	2.4 الحفريات التأريخية لسيرورة ثيمات الاستخارة الاستشارية
	2.5 الاستقرار الأولي لآثار الاستخارة في المصنفات والكتب والمؤلفات السابقة يكشف
52	لنا ثمة أموراً منها ما يلي
63	الفصل الثالث: صناعات وتقسيمات الاستخارة في الفقه والدين والتراث الإسلامي
65	3.1 مقدمة

- 3.2 فقه فلسفة دوال الاستخارة الاستخلافية الائتمانية المسؤولة بالمصحف الشريف 67
- 3.3 البحث الروائي والممارسات الاستخارية المصحفية 72
- 3.3.1 التحليل السندي والمضموني للرواية وفق الاستخارة القرآنية الائتمانية
الاستخلافية التأثيلية المسؤولة 73
- 3.4 الإشكاليات المعرفية السندية والتفسيرية والتأويلية المضمونية 74
- 3.4.1 الإشكالية الإسنادية أو السندية للرواية 75
- 3.5 مناقشة الآراء المنظورة في الرواية الاستخارية بالمصحف الشريف 78
- 3.6 الإشكالية المعرفية المضمونية المقالية والسياقية في الحديث 86
- 3.6.1 إشكالية الاستخارة وعدم الإيمان والاعتقاد بدالتها المعتمدة على الولاية العامة
للفقيه النقوائ 88
- 3.7 الاستخارة التفاضلية بالمصحف الشريف 91
- 3.7.1 الممارسة الاستخارية القرآنية الثانية 95
- 3.7.2 التحليل الإسنادي السندي والمرجعي للرواية 96
- الممارسة الثالثة 98
- الممارسة الرابعة 98
- 3.7.3 الاستخارة المصحفية المصحفة 99
- 3.7.4 التحليل السندي والمضموني للروايات السابقة 102
- 3.7.5 الإشكالية الإسنادية السندية للحديث في البحار 103
- 3.7.6 الإشكالية الدلالية والمنتية المضمونية في الحديث 105
- 3.7.7 أساليب الممارسات الاستخارية المصحفية 107
- 3.8 التفوّل بالقرآن المجيد في الاستخارة المصحفية المصحفة 109
- 3.8.1 معنى التفوّل لغة ومصطلحاً 111
- 3.8.2 العلاقة البنيوية والدلالية والغائية بين الاستخارة والتفوّل بالمصحف الشريف 112
- 3.8.3 البينة بين الاستخارة المصحفية المصحفة والتفوّل بالقرآن الشريف ... 114

3.8.4 الوجوه المتصورة للتفؤل بالمصحف الشريف 116

3.8.5 كراهية أو حرمة التفؤل بالمصحف الشريف 118

3.8.6 الأقوال في حكم التفؤل ثلاثة 119

3.8.7 الاستخارة المصحفية الشريفة ومحاقلة التفؤل في بنيتها البنيوية والبنائية التركيبية والتراكيبية 123

3.8.8 معالجات سندية ومضمونية وكلامية ولغوية لتجاوز إشكالية الخبر النهي عن التفؤل بالمصحف 124

3.8.9 المناقشات الفقهية والمعرفية حول العلاقة الجدلية بين كينونة الاستخارة والتفؤل 127

3.8.10 اجتهادات وتحقيقات السيد محمد الصدر لتجاوز الإشكالية التفؤلية في النصوص 136

الفصل الرابع: الاستخارة الاستشارية «الاستخارة بالرقاع أو الاستخارة ذات الرقاع» 141

4.1 مقدمة 143

4.2 الاستخارة بالرقعتين 143

4.2.1 المقصود اللغوي بالبُندقة 143

4.2.2 الدليل القرآني للاستخارة بالرقاع 144

4.3 التحليل السندي والمضمون البنيوي المعرفي والدلالي والوظيفي لكينونة الاستخارة بالرقاع 147

4.3.1 الاستخارة ذات الثلاث الرقاع أو البنادق 151

4.3.2 التحليل الإسنادي والكشف المصدري للرواية 154

4.3.3 التحليل الإسنادي والكشف المصدري للرواية 155

4.3.4 الاستخارة بست رقاع 155

4.3.5 ترجيح العمل في الاستخارة بالرقاع الست المذكورة 158

4.3.6 التحليل والتحقيق البنيوي والبنائي المضاميني والسندي المصدري لروايات

الرقاع المذكورة أعلاه	167
4.3.7 وقفة مع موقف: المفيد وابن إدريس والحلي من استخارة الرقاع	177
4.4 . الاستخارة بالمسبحة أو الحصى أو ما يناظرها	185
4.4.1 الاستخارة بالسبحة ذات الطرفين (الأمر والنهي)	186
4.4.2 السبحة بين الخصوصية والمثالية	190
4.5: الاستخارة بحروف ورسوم الطير	191
4.6 : الاستخارة أو التفلُّ بالدواوين الشعرية أو كتب الأدعية	201
4.7 استخارة القلب أو العزم	204
4.7.1 التحليل السندي والمصدري للرواية	207
4.7.2 التحليل الأبستمولوجي النفس معرفي والمضموني لبنية ودلالات روايات الاستخارة	
العزيمة	211
4.8 كينونة الاستخارة الاستشارية	227
4.8.1 أركان ومرتكزات الاستخارة الاستشارية الائتمانية الاستخلافية المسؤولة ...	227
4.8.2 الاستخارة الاستشارية التقليدية السائدة في أوساط المتدينين	231
4.8.3 الاستقراءات والتحقيقات الاستدلالية الفقهية والمعرفية المضمونية والسندية	
الإخبارية لكيونة الاستخارة	236
4.9 المدلول الأنطولوجي الوجودي لكيونة الاستخارة الاستخلافية الائتمانية المسؤولة ...	240
4.9.1 المشروعية الشرعية لمدلولات الاستخارة الاستخلافية الائتمانية المسؤولة	245
4.9.2 المدلول الثاني لكيونة الاستخارة المتداولة	248
4.9.3 الأدلة الشرعية المؤيدة للاستخارة	261
4.9.4 وثوقية ومصداقية وصحة السند الروائي للاستخارة الاستشارية	266
الفصل الخامس: تصور الكائن الاستخاري الصوري الافتراضي المثالي في دالة	
الاستخارة الاستخلافية الائتمانية المسؤولة	273
5.1 مقدمة	275

000 00000 0000000000 00000 00000.indd 9

11/17/16 1:29 PM

المسؤولية	392
6.7 دوال الاستخارة والتساوق بين وسائلها وغاياتها	394
6.8 أهمية معرفة التصالح والتصاهر والتزواج بين مصادر ومراتب المعرفة ودوال الاستخارة	397
الفصل السابع: تأصيل وتأثيل رؤية ورسالة ودوافع الاستخارة الاستخلافية الائتمانية	
المسؤولية	399
7.1 مقدمة	401
7.2 الرؤية الاستخارية للكائن المستخير الاستخلافية الائتمانية المسؤول	403
7.3 أهداف كينونة المستخير والاستخارة الاستخلافية الائتمانية المسؤولية	404
7.4 البينونة بين الهدف والغاية في دوال الاستخارة الاستخلافية الائتمانية المسؤولية ...	409
7.5 غرض الاستخارة الاستخلافية الائتمانية المسؤولية	410
7.6 غاية الأهداف في دوال الاستخارة الاستخلافية الائتمانية المسؤولية	410
7.7 الباعث لدوال الاستخارة الاستخلافية الائتمانية المسؤولية	412
7.8 الدافعية في دوال الاستخارة الاستخلافية الائتمانية المسؤولية	414
7.8.1 الفرق بين الدافع والباعث	415
7.9 الانفعالات في دوال الاستخارة	415
الفصل الثامن: تأصيل وتأثيل فقه فلسفة القيمة الخلقية والجمالية للاستخارة	
الاستخلافية الائتمانية المسؤولية	419
8.1 مقدمة	421
8.2 النظر المُلْكِي العلمي والنظر الملكوتي القيمي في دوال الاستخارة	422
8.3 قيمة القيم الاستخارية في دوالها ودلالاتها وبنيتها البنيوية والبنائية	426
8.4 تعدد وتضاد القيم في دوال الاستخارة	428
8.5 نظريات تضاد وتعدد القيم الخلقية	431

- 8.6 الفكرانية أو المذهبية الفلسفية الغربية ومعالجة إشكاليات التعددية القيمية
المتعارضة والمتصادمة 435
- 8.7 أسئلة واستفسارات جوهرية أبستمولوجية معرفية حول كينونة وبنية القيم ... 444
- 8.8 مفهوم الذات والوجود والكينونة في دوال الاستخارة الائتمانية المسؤولة 448
- الفصل التاسع: دالة الاستخارة الائتمانية المسؤولة 453
- 9.1 مقدمة 455
- 9.2 كينونة التوسل في بنية كينونة الاستخارة الائتمانية المسؤولة ودوالها المختلفة 456
- 9.2.1 المعنى والمفهوم اللغوي للتوسل 461
- 9.2.2 منظومة وسائل التوسل 465
- 9.2.3 التوسل بالعلم والعمل 468
- 9.2.4 علاقة التوسل بشخصيات الأنبياء والمرسلين والأئمة عليهم السلام 469
- 9.3 دالة الذكر والاستذكار والتذكر والمذاكرة في بنية الاستخارة ودوالها المختلفة 470
- 9.3.1 العلاقة بين الذكر الدعاء 477
- 9.4 كينونة الذكر والاستذكار في بنية الاستخارة الاستخلافية الائتمانية المسؤولة
ودوالها المختلفة 478
- 9.4.1 مادة الذكر والاستذكار والدعاء في كينونة الاستخارة الاستخلافية الائتمانية ... 481
- 9.4.2 دالة الذكر والذاكرة في الاستخارة الاستخلافية الائتمانية المسؤولة 483
- 9.5 دالة الدعاء في بنية الاستخارة الائتمانية المسؤولة ودوالها المختلفة 486
- 9.5.1 حقيقة كينونة الداعي وصفته 487
- 9.5.2 حقيقة كينونة المدعو وصفته 488
- 9.5.3 حقيقة كينونة الدعاء وصفته 488
- 9.5.4 العلاقة الدالية بين الدعاء والاستخارة 490
- 9.5.5 الاستخارة والدعاء والتوسل والتسليم والرضا وتعطيل العقل وتخديره 493

- 9.20.5 مأسسة دالة الاستخارة الاستخلافية الائتمانية المسؤولة على الخير والشر
الفلسفي الوجودي والعدمي 611
- 9.20.6 العلاقة الحميمية بين الاستخارة والخير والحكمة 613
- 9.20.7 دالة «النسيان» و«نسيان النسيان» في دوالّ خيرية الاستخارة الاستخلافية
الائتمانية المسؤولة 619
- 9.20.8 دالة الخير العرفانية والوحيانية في الاستخارة الاستخلافية الائتمانية المسؤولة .. 621
- 9.20.9 دالة فقه فلسفة الخير و«خير الخير» في الاستخارة المسؤولة 626
- 9.20.10 دالة خيرية الخير «ميتا خير» في دوال الاستخارة الائتمانية المسؤولة .. 629
- 9.22 دالة التدبير والعبادة في دالة الاستخارة الاستخلافية الائتمانية المسؤولة .. 632
- 9.23 دالة الحقيقة والحق ودوال الاستخارة الاستخلافية الائتمانية المسؤولة ودوال
مرااتب جودتها ورداءتها 634
- 9.24.1 الاستخارة عند الحيرة أو قبل الحيرة أو بعد الحيرة 642
- 9.24 دوال مآلات قبلات وبعديات دالة الاستخارة الديمومية الدائمة ودالة الحيرة
والتردد 642
- 9.24.2 دالة ما قبل الاستخارة وما قبل قبل الاستخارة 644
- 9.24.3 دالة ما بعد الاستخارة وما بعد بعد الاستخارة 646
- 9.25 الإشكالية التساؤلية في تعقيدات دوال الاستخارة الاستخلافية الائتمانية المسؤولة ... 647
- 9.26 حكمة وفلسفة الاستخارة الائتمانية الاستخلافية المسؤولة 650
- 9.27 حكمة تشريع الاستخارة الائتمانية الاستخلافية المسؤولة 653



الفصل الأول

مقدمات واستهلاكات الكتاب

11/17/16 1:29 PM

والعلائقية البرانية والجوانية مع ثيماتها وموضوعاتها، ودلالاتها واستدلالاتها، وتداولاتها وتواصلاتها، ووظائفها وغاياتها، في سياق بنياتها البنائية التركيبية والتراكيبية والتكوينية لها.

ذلك من خلال طرح كافة التساؤلات والإشكالات والاستفسارات والاستعلامات والاستفهامات الأبستمولوجية المعرفية والأنطولوجية الوجودية والأكسيولوجية القيمية والاستطبيقية الجمالية والفنية، ومحاولة الإجابة عليها في سياق المنهاجية التشميلية التكاملية التراتبية التوحيدية، وفي سياق التزاوج والتصالح والتناسب بين مكوناتها العلمية والفلسفية والعرفانية والوحيانية، أو بين مكوناتها المحسوسية والمعقولة والعرفانية والوحيانية. وهذا الأمر يتطلب كينونة إنسانية جامعة، كعالم وفقهه، وفيلسوف وعارف ونبي إخباري، وهذا ما لا يدعيه الباحث، ولا يملك تلك المؤهلات بالشكل المطلوب، ولا بمكنته ادعاء ذلك، ولا نملك الجرأة بالقول بها ألبتة، ولكن بهذا القدر اليسير مما نملكه، وبالقدر الذي يعيننا ويرشدنا مالك كينونة الاستخارة الاستخلافية الائتمانية المسؤولة سبحانه وتعالى، نحاول أن نؤسس ونأصل ونؤمّل كينونة الاستخارة الاستخلافية الائتمانية المسؤولة الإنسانية والخاتمية المحمدية ﷺ والانتظارية المهدوية ﷺ والولائية الفقهية التقوائية العامة الممهدة للولاية العصومية الموعودة والمنتظرة ﷺ، ذلك دلالة واستدلالاً، وبنيّة وبناءً، ووظيفة وغاية، في سياق رؤية كونية توحيدية، وحركة جوهرية للنفس، وفي سياق روح الدين والقرآن وفلسفة الحياة وفلسفة الإسلام. وغاية هذا الجهد والاجتهاد هي محاولة تأصيل وتأثيل منظومة مفاهيم ومعاني وقيم ودلالات وتداولات ووظائف وغايات الاستخارة الصحيحة، التي تتطابق وتتساق مع حقيقة الآيات القرآنية والروايات الصحيحة السند والمتن ومع روح الدين، وفلسفة الاستخلاف الائتماني العام والخاتمية المحمدية ﷺ والانتظارية المهدوية ﷺ والاتباعية الولائية الفقهية التقوائية الممهدة للولاية العصومية الموعودة.

1.1 مقدمة

الكائن الإنساني المؤمن بإنسانيته، والواعي بفطرته، والمدرّك بعقله، والشاعر، والبصير بقلبه يجد نفسه محاصراً ومحيطاً بثالوث أضلاع المثلث الثلاثة، فإما أن يتوكل ويرتكز

على ضلع من الأضلاع الثلاثة كالذات فقط، أو على الضلعين الذات والغير معاً فحسب، أو على الأضلاع الثلاثة مجتمعةً ومتوحدَةً في كثرتها ومتكوثرةً في وحدتها في مجرى سيرورة وصيرورة استخارة أفعال النظر والتعلُّق والتخيُّل والتوهم والتوحيُّن والتشهيِّد والتغييب، أو استخارة أفعال الصمت والصومنة، أو استخارة أفعال الإشارة والقول والكلام والعمل. حيث يتمثل الضلع الأوَّل في الاستخارة الاستشارية والدعائية العقلية الجوانية، أو التدويئية الذاتية، أي: استخارة الفعل والانفعال مع الذات فحسب، والثاني هو الاستخارة الاستشارية والدعائية العقلية التذاويئية الغيرية البرانية، أي: استخارة الفعل والانفعال مع الغير، والثالث هو الاستخارة الاستشارية والدعائية الاستخلافية الائتمانية المسؤولة، أي: استخارة الفعل والانفعال مع الذات والغير في سياق محيطية وخالقية وربوبية وعنديَّة وعباديَّة وعبديَّة وعبودة الله سبحانه وتعالى في كافة متغيرات وعناصر دوال الاستخارة، من التوكل والتسليم والاستعانة والقبول والرضا والسعادة والإنابة التوايئة والدناوة التقريبيَّة والدنو القرباني.

هذا التمثيل والتمثّل يمكن أن نستكمّله من خلال تمثيل ثلاث دوائر متداخلة، نجعل الدائرة الصغيرة هي الذات والدائرة المحيطة بها الغير، والدائرة المحيطة بالدائرتين لذات والغير هي الله الصمد الواحد الأحد عزّ وجلّ، وبالتالي تصبح دائرة الدوائر «ميّتا دائرة» ودالّة الدوال «ميّتا دالّة» للاستخارة الاستخلافية الائتمانية المسؤولة تشمل الدائرتين الاستشاريتين والدعائيتين الذاتية التذويتية والغيرية التداوتية، حيث يقوم المستخير بنسج خيوط وبناء بيت الاستخارة وشبكة علاقاته العنكبوتية المعرفية والوجودية والقيمية الأخلاقية والجمالية الفنية، منطلقةً من علاقة نسقية وبنائية وبنوية وفق سيرورة تبادلية استرجاعية ارتدادية من هنا إلى هناك، ومن هناك إلى هنا، من مركز وبؤرة الشبكة العنكبوتية الكونية الوجودية الله سبحانه وتعالى، والمثل الأعلى والكمال والجمال المطلق وفوق المطلق إلى دوائر الوجودات التشكيكية التراتبية المترتبة، ذلك في كل عملية نسج وبناء، وتكوين وتركيب وتراكب، واستدلال وتدليل، وتداول وتواصل، في مجرى الحدث الظاهري، والمشهدي العياني، والمرأوي الآياتي، والحقيقي والحق القيمي الجمالي، لدوال الاستخارة الاستخلافية الائتمانية المسؤولة في كل فعل ونظر وتعلل وتخيل وتوهم، وفعل صمت وصومته، وفعل إشارة وقول وكلام وعمل صالح للكائن المؤمن المستخير في الحياة.

ذلك تمهيداً لتثبيت وتدليل وتأسيس وتأثيل كينونتها، ذلك بشتى الطرق والمسالك العلمية والعقلية والفلسفية والعرفانية والشرعية، بغية تثبيت وإثبات اعتقادنا الجازم واليقيني بها، وأنها لا تحدها الحيرة والتردد، ولا التعيين الزماني، ولا التحيين المكاني، ولا يحدها طبيعة ونوع ثيمات موضوع العمل الصالح فحسب، بل نذهب إلى ما وراء وما بعد الاستخارة «استخارة الاستخارة» وما بعد دوالها المختلفة، وأنها الاستخارة المتوافقة والمتطابقة والمتساوقة الأكثر والأقرب والأسلم مع الفطرة الإنسانية، وماهية وكيونة الكائن الإنساني، ومع حقيقة الشريعة والعقل والعرفان والوحي الإلهي، ومع روح الدين والقرآن والإسلام والنبوة والإمامة وولاية الفقيه، ومع روح العمل وسيرورته الائتمانية الاستخلافية التكاملية، ومع الرؤية الكونية التوحيدية والفلسفة الفكرانية الاجتماعية، ومع طبيعة الذاتية التذويتية، وليست الأنوية ومع التذاتية الغيرية الإنسانية لسيرورة الكائن الإنساني في مجرى العالم والكون والوجود، ذلك وفق مشروع فقه فلسفة الاستخارة القرآنية الائتمانية الاستخلافية التأصيلية والتأثيلية المسؤولة التي نسعى إلى تأصيلها وتأثيلها في هذا الكتاب.

1.2 تمهيد

إنَّ فعل⁽¹⁾ الاستخارة بين المشروعية واللامشروعية في أفعال النظر والتعقل والتخيل والتوهم، أو في أفعال الصمت والصومته، أو في أفعال الإشارة والقول والكلام والعمل الصالح، أوجد استفهامات وتساؤلات معرفية ومشكلات وإشكاليات وجودية، وإبهامات والتباسات قيمية أخلاقية وجمالية فنية من جهة، واشتباهاً علميةً تجريبيةً وعُجَمَات عقلانية فلسفية والتباسات عرفانية قلبية وتلبسات وحيانية إخبارية إنبائية من جهة ثانية. فطلب الخيرة أو الخيرة الثاوية في منظومة الأفعال والأنظار لها دوال معرفية ووجودية وقيمة أخلاقية وجمالية فنية، ولها مراتب وسُلَمية راتوبية تتدرج قيمها من أبعاد وآفاق ذاتية تذويتية أناوية، وتذاتية غيرية اجتماعية، وتذاتية تاريخية وحضارية وكونية دنيوية ودينية،

(1) نستخدم دائماً فعل النظر والتعقل والتخيل والتوهم، أو فعل الصمت والصومته، أو فعل الإشارة والقول والكلام والعمل، قاصدين بمعنى الفعل الموقف أو الحركة النهائية الناتجة عن سلسلة خطوات وأمور نفسية وعقلية معرفية ووجودية وقيمة وجمالية، تبدأ من تصور للفوائد والمنافع والصلاح والفلاح المنظور للموضوع، أو العمل المنشود وتصديقها، ثمَّ الشوق لها لسد النقص، والحب لها لاستكمال الكمال، ثمَّ الإرادة في طلبها والعزم على ذلك، ومن ثمَّ جريان الحركة والفعل نحو العمل على تحقيقها، وذلك عن وعي ويقظة كاملة، ووعي ويقظة بهذا الوعي واليقظة، أي: وعي متوع ويقظة متيقظة.

فهي ليست بهذه السهولة والاسترسال أو اليسر والبساطة التي يشير إليها فهمنا لنص الروايات الاستخارية العرفية، إلا إذا فهمنا الاستخارة كما هي ترد في أذهان العوام والبسطاء من الناس، أما فهم الاستخارة في مضمونها الائتماني الاستخلافي المسؤول، فيرفض ذلك جملةً وتفصيلاً، حيث الأمر يتعلق بأمور معرفية ووجودية وقيمية أخلاقية وجمالية من جهة، ووظيفية وغائية وتداولية وتواصلية ودلالية واستدلالية من جهة ثانية، تجري على فعل «الدعاء» و«دعاء الدعاء» «ميتا دعاء»، و«الصلاة» و«صلاة الصلاة» «ميتا صلاة»، و«الذكر» و«ذكر الذكر» «ميتا ذكر»، و«التوسل» و«توسل التوسل» «ميتا توسل»، و«التوكل» و«توكل التوكل» «ميتا توكل»، و«الاستعانة» و«استعانة الاستعانة» «ميتا استعانة»، و«الرضا» و«رضا الرضا» «ميتا رضا»، و«التسليم» و«تسليم التسليم» «ميتا تسليم»، و«القبول» و«قبول القبول» «ميتا قبول»، و«الشكر» و«شكر الشكر» «ميتا شكر» من جانب، ومن جانب آخر معرفة حقيقة «الخير» و«خير الخير» «ميتا خير»، و«الصلاح» و«صلاح الصلاح» «ميتا صلاح»، و«الفلاح» و«فلاح الفلاح» «ميتا فلاح»، و«السعادة» و«سعادة السعادة» «ميتا سعادة»، و«التوبة» و«توبة التوبة» «ميتا توبة»، و«القرب» و«قرب القرب» «ميتا قرب» من جانب آخر، في دوال الدعاء و«دعاء الدعاء» «ميتا دعاء» والطلب

00000000000000000000000000000000.indd 22

و«طلب الطلب» «ميتا طلب» والسؤال و«سؤال السؤال» «ميتا سؤال» في دالة الاستخارة واستخارة الاستخارة» «ميتا استخارة».

هذه الأمور وغيرها هي دوالٌ مستقلة تحدد وتعيّن وتحيّن قيمة وحقيقة متغيرات ومعطيات ومفاهيم ومعاني دوال الاستخارة القرآنية الائتمانية الاستخلافاية التأصيلية والتأثيلية المسؤولة، التي تصاحبها وتحاithها، أو لنقل تُستحضر فيها كافة التكاليف والواجبات والمسؤوليات الملازمة والمصاحبة والمحاithة للخير والخيرية الاختيارية والتفاضلية الاصطفائية المختارة، المتفضلة والمعطاة من الله سبحانه وتعالى بواسطة دوال الاستخارة ودوال دالة استخارة الاستخارة (ميثا استخارة) وحمولاتها قبل ممارسة الفعل الاستخاري وأثناءه وبعده، وفق شبكتها العنكبوتية المقترحة في هذا الكتاب. حيث نعتقد أنّ غاية الاستخارة الائتمانية الاستخلافاية المسؤولة الديمومية الدينامية والدائمية الدينامية، التي نحاول تأسيس وتأصيل وتأثيل بنيتها وبناءاتها التكوينية والتركيبية والترابية، وقواعدها الاستدلالية والدلالية، وسيرورتها التداولية والتواصلية، ومساراتها الوظيفية، وحقائقها المقاصدية والغائية. هذه الأمور تتجاوز حدود وتتعدى معضلة فك طلاسم، وفتح أقفال الشك والحيرة والتردد في اختيار فعل نظر وتعقل وتخيل وتوهم، أو فعل صمت وصومته، أو فعل إشارة وقول وكلام وعمل ما، بل هي مذهب وفلسفة وإيدولوجية ورؤية كونية، لها منهاجية وباراديم «إبدال»، ومنهج ومنهاج ونهج، ورسالة ورؤية وغاية وهدف.

العمل على تأصيل وتأثيل وبناء وإقامة حقيقة الفعل الاختياري التفاضلي والاصطفائي ومعالمه في مجرى كينونة النفس الإنسانية، هو عملية اتحاد جواني وجودي معها لتكوين شخصية وهوية المستخير الكينونية الذاتية والنفسية من جهة، وإقامته في المجرى الحدتي والمشهدي والمرأوي وفق مجرى الحقيقة والحق الأسمائي الحسنى والصفاتي العليا تعالى في مجرى العالم والكون والوجود البراني، غايته إعمار الكون بعد عمارة النفس من جهة ثانية. فالاستخارة هي سيرورة وصيرورة لجوهر النفس وحركتها الجوهرية التكاملية، إما نحو الارتقاء والسمو والكمال والجمال المطلق، أو نحو الانحدار والهبوط والدرك الأسفل.

فالمسألة ليست كوضع الشاك والمتردد والمتحير في تعيين واختيار جهة الشِّمال أو الجنوب أو الشرق أو الغرب من خلال الاستعانة بالبوصله الاتحاهية فحسب، بل المسألة

- وكل المسألة - كامنة في ما يحمل كل اتجاه من الاتجاهات الأربعة أو الأكثر من حقائق ومعانٍ ومنافع وخيرات وصلاح وفلاح وسعادة وتوبة وقرب من جهة، ومن جهة أخرى من وظائف ومسؤوليات وتكاليف وجهود ومشقة وعمل استخلافي إنساني وخاتمي وانتظاري واتباعي مسؤول تجاه الفرد والمجتمع والتأريخ والدينا والبرزخ والآخرة. إنك تستخير وتطلب الخير والصلاح والفلاح من عملك هذا من القرآن المجيد، الذي كافة آياته الكريمة تشير إلى وحدة الوجود والغاية والهدف والسبيل والصراط، ووحدة الفرد والمجتمع والتأريخ، ووحدة وتساق المسار والمصير أو السيورة والصيرورة الطولية لمضامين ومعانٍ وحقائق متناسبة ومتصاحبة ومتزاوجة بين محسوساتها ومعقولاتها وعرفانياتها ووحانياتها الاستخارية، حسب دوائرها وطبيعتها وحدودها ووظائفها وغاياتها الصريحة والمعلنة في الإنابة التوايية والدناوة التقريبية أو الدنو القرباني إلى المثل الأعلى والكمال والجمال المطلق وفوق المطلق. هذا ما نقوله لنا الآيات القرآنية التي نستنطقها ونستخيرها للدلالة والترشيد والإرشاد والهداية والتوجيه إلى حسن اختيار الدعاء والطلب والسؤال في الاستخارة. لذا نقول: إنَّ دعاء وسؤال أو طلب الخير في الاستخارة، والذي هو عبارة عن وعاء وظرف لاغتراف واستيعاب الخيرات الثاوية في المعاني والحقائق التشميلية التكاملية التراتبية التوحيدية في الآيات القرآنية، ذلك حسب سعة وعاء وظرف وقابلية بنية وبناءات الدعاء والسؤال والطلب الاستخاري الاستخلافي الائتماني المسؤول.

لذا لا بدَّ من أيّ دعاء وسؤال أو طلب في أيّ اختيار اصطفائي من اختيارات الإنسان الانتقائية المستخيرة بالقرآن أن يثوي ويحمل على الأقل نصف هذه المعاني والحقائق، حتى يستجلب ويستوعب النصف الآخر من استطاقاتية الاستخارية القرآنية الدعائية. وكقاعدة كلية نعتقد أن الاستخارة القرآنية الموضوعية الائتمانية الاستخلافية المسؤولة تفيدنا بقدر سعة وعمق وعاء وظرف دالة السؤال والطلب الاستخاري ذاته. والمشكلة والإشكالية ليست في الخيرات الثاوية في الآيات القرآنية التي كلها خير لامتناء ولا وجود للشر المطلق فيها بتاتاً، بل في سعة وعمق وعاء دالة السؤال والطلب الاستخاري والتمن التوازي والتعادلي المستعد قبوله ودفعه للبائع والمالك، أي: المسؤولية والتكاليف التي سوف يتحملها المستخير من قبل الله والثاوية في العرض الإلهي للخير المعطى للمستخير،

وإنَّ تحديد سعة وعمق واستطالة وامتداد وعاء دوال طلب السؤال هو من مسؤولية الإنسان الاختياري الواعي واليقظ، وهذه السعة والعمق بحاجة إلى استخارات تراتبية كثيرة، وليست استخارةً واحدةً، والسؤال هو ما هي حقيقة وفلسفة وغاية وطبيعة وآلية الاستخارة نفسها؟ وهذا ما سنحاول تأسيسه وتأصيله وتأثيله في هذا الكتاب.

إنَّ الفهم والتفهم والإفهام والانفهام لدوال تلك الأمور في طرفي معادلة الاستخارة هي غائبة ومحجوبة بشكلها المعرفي الأبستمولوجي والوجودي الأنطولوجي والقيمي الأخلاقي الأكسيولوجي والجمالي الفني الاستطقي. وهنا تكمن المشكلة الأساسية والإشكالية الرئيسة لدى المستخير المتدين، وهذا الساتر والستر والاستتار المضروب على بنية الاستخارة، وعلى استدلالاتها ودلالاتها المعرفية، وعلى تداولاتها وتواصلاتها الوجودية، وعلى وظائفها وغاياتها العملانية الملموسية الحسية والمُلابسية المعنوية، هو السبب الأساس لنشوء وتحقق ما يُسمى الحيرة والتردد والتشكك والتلجُّج في ذهن المستخير تجاه الأنظار والأفعال المختلفة المنظورة في دوال الاستخارة. هذا ناهيك عن فهم وانفهام حقيقة الحيرة والتردد والشك التأسيلي الحقيقي الإيجابي المنهجي العقلاني، والتميز بينه وبين الحيرة والتردد والتشكك الساذج والبسيط، أو الحيرة والتردد والشك المَرَضِي النفساني، أو الوهمي والشبهي والسديمي، فضلاً عن معرفة حقيقة الحيرة الوجودية ودوالها المعرفية والقيمية والجمالية.

التحليل الاستقرائي لسلوكيات الكثير من الأفراد سواء أكانوا مثقفين ومفكرين أم علماء ومُحدثين أم سياسيين واقتصاديين واجتماعيين أم بسطاء وعوام البشر، يستشف بوضوح وجلاء أنَّ كثيراً من مواقفهم وقراراتهم المصيرية التي يثويها نوع من الحيرة والتردد والتشكك والتلجُّج مبنية ومرتكزة على أساس قراءاتهم لما تبثُّهم به وتعطيهم الاستخارة العرفية السائدة اليوم بين المتدينين، من دوافع نفسية وميول شعورية جوانية ترجح إحدى كفتي معادلة الاستخارة المتحيرة والمتردة في تحقيق القطع والجزم سلباً أو إيجاباً، وهناك من يُمأسس ويبني معتقداته وأعماله وعباداته على أساس ذلك، حيث جعل البعض زوايا مَمْلِة ودرجات مَنقَلة وأوزان مَكِيلَة وإحداثيات بوصلة أفعال النظر والتعقل والتخيل والتوهم، أو أفعال الصمت والصومنة، أو أفعال الإشارة والقول والكلام والعمل في

11/17/16 1:29 PM

وعليه أخذت الاستخارة تلقي بظلالها القدسي على شؤون الحياة، سواء في التجارة والاجتماع والسياسة والعلم والتربية والدراسة والمرض والزواج والسفر وبعض العبادات والأعمال الخيرية، متلبسةً بتبديدات الحيرة والتردد والشك التي تلازم حال المستخير، جاهلاً وناسياً، أو متجاهلاً ومتناسياً حقيقة القوى الحسية والعقلية والقلبية والوحيانية التي سخرها الله سبحانه وتعالى له من جهة، وسخر كل ما في الكون وأعطاه وآتاه كل ما سأل من خير ونعمة وفضل وبركة، وسخر له كل الأوليات والإوالات والآليات والأدوات والوسائل العلمية والمعرفية والقيمية والجمالية، ليستعملها رفع الحيرة والتردد والشك والظن والدهشة والقلق، من خلال استنطاق واستخراج مكنونات الخير والبركة والصلاح والفلاح الثاوية والكامنة بالقوة والإمكان في بنيات وبناءات ودلالات الأنظار والأفعال في حياة المستخير المؤمن، ودعاه إلى الاستعانة والاستشارة بالطاقات التي يملكها الآخرون؛ ليستفيد منها ويسترشد ويستأنس بها، فإذا ترك هذه وتلك وأقبل على الاستخارة العرفية السائدة اليوم في أوساط المؤمنين، جعل كينونته وذاته متموضعةً في تموضع متكرر لها وحال غفل لما وجهه الله إليها بوعي أو بلاوعي.

وعليه تنتقل الحيرة والتردد والشك الإيجابي المنهجي المؤدي إلى اليقين والطمأنينة إلى حيرة وشك سلبي موهوم ضار ومرضي نفسي، الأمر الذي لا تفيده الاستخارة من جهة، ولا يستقبل الله حيرته بالعناية والرعاية والتفضل والتكرم؛ لكونها تضاد حكمته وسننه وقوانينه الحاكمة والقائمة والقيومة، يشير إلى ذلك الإمام علي عليه السلام : وأحلك دار المقام السؤال بعد المدح، فامدحوا الله، ثم سلوه الحوائج وأثنوا عليه قبل طلبها، يا صاحب الدعاء لا تسأل ما لا يكون ولا يحل... سارعوا إلى مغفرة من ربكم وجنات عرضها السموات والأرض للمتقين، ولا تنالوها إلا بالتقوى)، ولأنه . جلّ وعلا . يستجيب لنداء حيرة المستضعف الذي لا يملك معرفة السبيل إلى النور، ولا يستجيب لحيرة المستضعف الذي هو ذاته يستضعف نفسه، أي: هو مستضعف لذاته؛ لكونه لا يحرك تلك الطاقات والإمكانات الثاوية في كينونته الإنسانية بوعي وإدراك لإزالة الستار والستر والاستتار عن الحيرة والتردد والشك، بل هو جالس بجانب النهر وفي يده وعاء ينتظر من يعطيه الماء، في الوقت الذي يملك كل الوسائل القريبة إلى الحل. وهذا ما يجب أن يثيره المؤمن في نفسه وفي حياته؛ ليستقيم له القصد

ولتتعامل وتتعالى له النية، ولتنتفح له آفاق النور بالمعرفة العلمية الملمكية والمعرفة الوجودية الملكوتية الآياتية الواسعة...

التحير والاندھاش والاضطراب والتردد والشك المنهجي ميزة ونعمة وقوة أبستمولوجية معرفية يستنطق بها وينقر فيها ويحضر بها جينيولوجية المعرفة وجذورها وجذوعها الشامخة الباطنة والظاهرة. فالمشكلة والإشكالية في الحيرة والاندھاش والشك الوهمي والنفس المرضي التي تحدث إرباكاً يجعل الإنسان على مفترق طرق عديدة، ويدخل في حلقة مفرغة من الحيرة والتردد واللايقين لا يخرج منها بتاتاً.

والجدير بالذكر أن هناك روايات كثيرة تطرقت إلى نوع من الاستخارة (بمعنى طلب الخير المطلق) من الله تعالى بعد الدعاء والانقطاع، ثم تقويض الأمر إليه، ليكون ما يجري بعدها مطابقاً لمصلحة العبد في الدنيا أو الآخرة. لذا قيل: إن الاستخارة تكون عند الحيرة وعند التوهم والشبهة عند الغالبية العظمى من الفقهاء الذين يرون حجية مشروعية الاستخارة العرفية السائدة اليوم. وأما الشيء المعلوم أنه قرابة وأنه طاعة أو أنه مباح وليس هناك شبهة في الطريق إليه فلا حاجة إلى الاستخارة فيه، فلا يستخير كيف يصوم ويصلي، ولا يستخير كيف يحج، ولا يستخير كيف يبر والدية، كل هذه أمور معلومة ومشروعة، وكذلك لا يستخير في أنواع الأكل والمشرب والملبس والنقل، حيث إن الاستخارة تكون في الأمور المشتبهة، مثل بيت أو سيارة يشتريهما، فيشتبه هل يناسبه شراءهما أم لا؟ أو سفر إلى بلد من البلدان يستخير، هل هو سفر مناسب مفيد أم لا؟ لأنها مشتبهة. أما الأمور الواضحة أنها قرابة، أو أنها مباحة وليس هناك شبهة فيها أو في الطريق إليها، فلا حاجة إلى الاستخارة ولا تشرع الاستخارة في ذلك. ولكن هناك أمور وحقائق معرفية ووجودية وقيمية وجمالية في دوال الاستخارة الاستخلافية الائتمانية المسؤولية وفقها وفلسفتها ورؤيتها الكونية التشميلية التوحيدية التي تبين لنا من نتائج استدلالنا الدلالية المضمونية المعرفية والسندية الإسنادية التعضيدية، المكشوفة لنا أو المكسوفة عنا أو المعلن عنها أو المسكوت عنها لا تتوافق ولا تتساق مع ما هو مطروح بهذا الصدد.

ومما يستقرأ من كتب الحديث وآراء الفقهاء حول الاستخارة، نجد أن هناك روايات من طرق المذاهب الإسلامية عامة تدل حسب اعتقادهم على استحباب الاستخارة ومطلوبيتها،

والمعنى الثاني: هو طلب تيسر ما فيه الخيرة⁽¹⁾ - كما في رواية مزارم - قال: قال لي أبو عبد الله عليه السلام: «إذا أراد أحدكم شيئاً فليصل ركعتين، ثم ليحمد الله وليثن عليه، ويصلي على النبي وعلى أهل بيته، ويقول: اللهم إن كان هذا الأمر خيراً لي في ديني ودنياي فيسره لي وقدّره لي، وإن كان غير ذلك فاصرفه عني...»⁽²⁾ ومثلها رواية جابر عن أبي جعفر عليه السلام⁽³⁾.

والمعنى الثالث: هو طلب العزم على ما فيه الخير، كما في موثقة علي بن أسباط، قال:
قلت لأبي الحسن الرضا عليه السلام: جعلتُ فداك، ما ترى آخذ برّاً أو بحراً، فإنَّ طريقنا مخوف
شديد الخطر؟ فقال: «أخرج برّاً، ولا عليك أن تأتي مسجد رسول الله ﷺ وتصلّي ركعتين
في غير وقت فريضة، ثمَّ تستخير الله مئة مرّة ومرة، ثمَّ تنظر، فإن عزم الله لك على البحر
فقل...» (4)

والمعنى الرابع: هو طلب تعرف ما فيه الخير، كما في الروايات الواردة في الاستخارة بالرقاع والمصحف الشريف والسبحة والقرعة والمساهمة، ونحوها ممّا يأتي بيانها في البحث عن كَيْفِيَّة الاستخارة.⁽⁵⁾ والمعنى الأخير هو المعروف بين المتشرّعة،⁽⁶⁾ وهو وإن كان يشتمل على الدعاء والطلب من الله تعالى، إلّا أنّه يشتمل أيضاً على نوع من المواضعة بين المستخير وبين الله سبحانه وتعالى، فإنّ المستخير يعلّق فعله على حصول ما جعله طريقاً وعلامةً على معرفة كون هذا الفعل الخاصّ ممّا رأى الله سبحانه مصلحته وخيره فيه، فإن كان عدد السبحة فرداً - مثلاً - فيأتي بالعمل الذي استخار له؛ فإنّه قد جعل ذلك العدد طريقاً وكاشفاً عن أنّ الإتيان بذلك العمل يكون فيه خيره ومصلحته، كما أنّ العدد إن كان زوجاً - مثلاً - فلا يأتي به؛ لأنّه قد جعل ذلك العدد طريقاً وكاشفاً عن أنّ الإتيان بذلك العمل

(1) الحقائق، الجزء: 10، الصفحة: 525.

(2) الحقائق، الجزء: 10، الصفحة: 525.

(3) الوسائل، الجزء: 8، الصفحات: من 45 إلى 46، الباب: 1 من أبواب صلاة الاستخارة، ج: 3.

(4) الوسائل، الجزء: 8، الصفحة: 64-65، الباب: 1 من أبواب صلاة الاستخارة، ج: 5.

(5) الوافي، الجزء: 9، الصفحة: 1409.

الحدائق، الجزء: 10، الصفحة: 525.

(6) الحدائق، الجزء: 10، الصفحة: 526.

إذا تشاءم به، والاسم: الطيرة.⁽¹⁾ والفرق بينه وبين التفاؤل هو أَنَّ الأوَّل فيما يسوء، وربّما استعمل فيما يسرّ، والثاني فيما يسرّ ويسوء.⁽²⁾ ويّضح الفرق بين التطيّر والاستخارة ممّا تقدّم في الفرق بين التفاؤل والاستخارة. وأخيراً القرعة وهي السهمة والنصيب⁽³⁾، وهي مأخوذة من قارعة القلوب، أي: ما يخوّفها؛ لأنّ قلب كلّ من المتقارعين في الشدّة والخافة حتى يخرج سهمه، أو من القرع بمعنى الضرب، حيث إنّهُ يضرب بالعلامة على الحصّة، وفي عرف المشرّعة عبارة عن العمل المعهود.⁽⁴⁾ والاستخارة بالرقاع والسبحة ونحوهما نوع في الحقيقة من الاقتراع ومن أفرادهِ.⁽⁵⁾

واستقراءاتنا الاستخارية تشير إلى أنّ هناك آراءً ووجهات نظر تؤكد على بعض الشبهات المثيرة حول الآثار السلبية للاستخارة العرفية التقليدية السائدة اليوم في أوساط المتدينين، من حيث تعطيل القوى العقلية المجردة والمسددة والمؤيدة، وتعطيل الإشراقات العرفانية القلبية لكيئونة الإنسان، وذلك من خلال التركيب الاتحادي للعلوم والمعارف الثاوية في موضوعات الاستخارة بصورتها وبنيّتها الضعيفة والسطحية والهامشية مع كينونة الذات أو النفس، مما تضعف بدورها كينونة الذات في استكشاف واستشراف حقائق موضوعات الاستخارة وقيماتها وغاياتها ووظائفها ودلالاتها وتواصلاتها، الأمر الذي يؤدي إلى الحيرة والتردد والشك اللامنهجي، أي: الوهمي والشبحي.

وهناك من اعتبر دلالات الاستخارة توحى عند البعض وتشي إلى نوع من أنواع سؤال وطلب كشف المغيبات؛ لأنَّ المستخير يطلب الاطّلاع على الغيب وكشف الأمور المستورة والمكسوفة، بمعنى استشراف المستقبل والاطّلاع على مغيباته اللامرئية، وهذا من متعلقات خاصة بالله تعالى وحده. ولذلك هناك مَنْ يحذر من هذا الأمر الذي يوقع المؤمن فى خداع وحيل ومكر شبكة ووحل الاستخارة الموهومة والمحجوبة التى تدخل المؤمن فى

(1) **الصباح، الجزء: 2، الصفحة: 728.** **المصباح المنير، الجزء: 1، الصفحة: 382.**

(2) النهاية (ابن الأثير)، الجزء: 3، الصفحة: 405.

(3) لسان العرب، الجزء: 12، الصفحة: 308.

(4) عوائد الأيام، الجزء: 1، الصفحة: 233.

(5) القواعد الفقهية (البنجوردي)، الجزء 1، الصفحة 70.

مستنع الكهنة والعرافين، ويؤدّي إلى الزيف والضلال، وهو محرم بالاتفاق؛ لأنّ علم الغيب هو من خصوصيات علام الغيوب، قال الله تعالى: ﴿قُلْ لَا يَعْلَمُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ﴾⁽¹⁾.

أما استقراءاتنا في كتب وبحوث الفقهاء والمحدثين والباحثين في مجال الاستخارة فتقودنا إلى القول بأنّ هناك تصوراً عاماً، مفاده أنّ على الكائن الإنساني المؤمن - بدءاً وأصلاً وقبلاً وسلفاً - التوكل على الله تعالى في أيّ عمل يقوم به، فإذا ما حصل شك أو تردد أو حيرة أو تلجلج، عليه بتوظيف واستثمار فضيلة ونعمة العقل، فإذا تعذّر العقل من الوصول إلى النتيجة فلا بُدّ من استشارة عقول عقلاء الناس من الثقة أو أصحاب الخبرة، فإن لم يستطيعوا أن يوصلوه إلى نتيجة معينة عند ذلك يستعمل الخيرة. وتقودنا الاستقراءات أيضاً إلى أنّ هناك ثلاثة آراءٍ أساسية في حجية الاستخارة أو عدم حجيتها في الدراسات المعاصرة.

الأول: عدم حجيتها، أي: عدم مشروعيتها. وهذا ما ذهب إليه السيد محمد باقر الصدر قُدّس سرّه وآخرون.

والثاني: حجيتها، أي: مشروعيتها، ولكن بشرط وهذا ما ذهب إليه السيد محمد الصدر الثاني وآخرون.

الثالث: حجيتها على نحو رجاء المطلوبة، أي: على نحو رجاء مشروعيتها.

الرأي الأول: فإنّ السيد محمد باقر الصدر قُدّس سرّه قد تحفظ حول مشروعيتها، فوجهة نظر السيد عن عدم مشروعية الاستخارة، وذلك لجهة عدم احتمال حصول سبب ما وراء الطبيعة يتدخل في نيّته الخيرة، وعليه تكون نتيجة الخيرة مجرد صدفة، وليس ثمة تدخل إلهي فيها، وعندئذٍ ينتج بطلان الاستخارة على الإطلاق. ولا يوجد دليل مقنع لدى البعض على صدور روايات وأدلة شرعية معتبرة على الخيرة بأيّ وجه من الوجوه، خصوصاً خيرة ذات الرقاع والسبحة والتفاؤل بالقرآن، وإنّ منشأ العمل بأكثر الاستخارات عند العلماء هو قاعدة التسامح في أدلة السنن، وهذه القاعدة لا يأخذ بها البعض، وإنّ أكثر

(1) المرجع: القرآن المجيد، سورة النمل، الآية: 65.

ليس كل من ادعى ذلك صحيح، حيث يصرح السيد محمد الصدر قده بأن الاستخارة ليس معناها الدعاء حيث عدم توفر معنى الدعاء أو عدم صدقه عند فاعل الاستخارة، لذلك لا يمكن تسميتها بالدعاء؛ لأن الدعاء لا يكون إلا تحت شروط معينة، وإن كان ظاهر كلام اللغة ذلك، إلا أن المعنى الاصطلاحي لدى السيد محمد الصدر غير ذلك. والدعاء يحتاج إلى ثلاثة عناصر، الطلب والتوجه والنية، فإذا اكتسب الكلام الذي نسميه دعاءً بعض هذه العناصر، أي: ليس كلها فقد تسميته بالدعاء، بل يكون شيئاً آخر. والاستخارة حسب رأي محمد الصدر قد تُرد أو تفشل نتيجة عدم حصول شرائطها، وإن حصلت شرائط الدعاء فقد يكون الفرد فاقداً لها فلا يكون لها أثر.

ويقال: إنه وإن كان الكثير من الاستخارات فاشلة، ولكن هذا لا يرتبط بصدق دليها وصحة سندها والركون إلى تجربتها مع توفر شروطها، فإن هذا لا يكون إلا في الفرد الأصح. ويستدرك السيد الصدر قده فيقول: وإن كان جميعها ضعيف السند، ولا يوجد فيها المعتبر والصحيح إلا نادراً ليكون الاعتماد عليها إلا أنه له:

أولاً: أننا لم تقتصر في الوجوه الدالة على صحة الاستخارة على ما دل في الروايات، بل كان هناك وجوه أخرى، كسيرة المتشعبة والتجربة وغير ذلك، فإن لم تتم الحجة فإنه أقل من تمامية الوجوه الأخرى، وإذا كانت الأدلة ضعيفة السند التي هي الأساس فكيف نأخذ بالسيرة المتشعبة التي هي دليل لبي، حيث يقتصر على الشيء المتيقن، ولا حجة لها مقابل الروايات.

ثانياً: أن هذا الضعف المشار إليه في الروايات يمكن أن يجبر بعدة وجوه:

الأول: كثرة الروايات إلى حد الاستفاضة والتواتر، بحيث يحصل الاطمئنان بصدقها ومضمونها العام.

الثاني: عمل المتشعبة بهذه الروايات عن طريق التزامهم بالاستخارة على طول الأجيال، فلو كانوا وجدوا أن هذه الروايات ليست حجة لما فعلوا ذلك، وفيهم الفقهاء والمفكرون والأخبار، ولكن هذه السيرة معارضة بأخرى من العلماء فكيف نأخذ بها؟

الثالث: وهو بعض هذه الروايات ما يتم سنداً ودلالةً، أي: أنه حجة ومعتبر في كلتا هاتين الناحيتين.

شرائط الاستخارة:

الشرط الأول: أن يكون الفرد فاعل الاستخارة مجازاً، أي: لديه إجازة مسبقة من شخص آخر يجوز له ممارسة الاستخارة، فإن لم يكن مجازاً كانت استخارته باطلة على أي حال، ولكن لا دليل على الإجازة.

الشرط الثاني: أن يكون الأمر المعين الذي تقع عليه عملية الاستخارة محل حيرة وتردد عند الفرد، وقالوا في هذا الصدد: إن كل ماله مرجح في الدين فهو مما لا يستخار عليه، وإنما تصح فقط فيما لا ترجيح به على الإطلاق، وهو معنى الحيرة والتردد.

الشرط الثالث: أن لا تكون الاستخارة قد تمت عليه أو حصلت فيه، وهذا معناه عن تكرار الاستخارة على موضوع واحد، وهناك توجد استخارة معينة يذكرها السيد محمد الصدر، وهي أن يجلس الشخص ويذكر لله ويتوجه إلى الله، فإن كانت لها إقبال قلبي لها يتبعها، وإن شعر بوجود شك أو تردد يتركها لا يعمل له.

ملاحظة: علماً أن هناك في الواقع صدق الخيرة، وفي نفس الوقت ثبت عدم صدق البعض الآخر.

وأخيراً وليس آخراً، تشير استقراءاتنا الاستخارية العرفية السائدة إلى عدم وجود أي دليل على صدور روايات وأدلة شرعية معتبرة على الخيرة، وخصوصاً خيرة ذات الرقاع والسُّبحة والمصحف والتفأول بالقرآن الكريم، ومنشأ العمل بأكثر الاستخارات عند العلماء، هو قاعدة التسامح في أدلة السنن [هي قاعدة شرعية مقصود منها عدم التدقيق في الأعمال المستحبة، بمعنى الأخذ بالروايات المتعلقة بالأعمال المستحبة دون التدقيق بأسانيدها]...، إلا الاستخارة الدعائية بالسؤال والطلب للخير وما يوقعه الله في عزم وميل وقلب المستخير، مع التنبيه والتأكيد على أن الخيرة لا تنبئ عن الغيب أو تخبر عنه، وإنما هي طريقة عملية تخرج الإنسان من تردده وقلقه تجاه الأمور التي يقوم بها، أو ينوي القيام بها، وتجعل عمله متصلاً بدائرة التوكل والاستعانة بعلم الله - سبحانه - وقدرته، كما أن الاستخارة لا تقع قبالة العقل، بمعنى تعطيله لحساب التوكل والاستعانة بالله تعالى، بل تكون من المعاني التي تبقى الإنسان في حالة الاتصال والارتباط بالله - تعالى - مع بقاء

كافة الإمكانيات العقلية والنفسية والجسدية، إضافة إلى إمكانيات التواصل الاجتماعي قيد التوظيف والتطبيق في شتى موارد الإنسان الحياتية وشؤونه.. وهي بمنزلة وظيفة عملية بعد استحكام الشك وفقدان الأدلة الشرعية، ولكن فقه فلسفة الاستخارة الاستخلافية الخاتمية والانتظارية والولائية الانتمانية المسؤولية يوافق بعض جوانب هذه المسائل والموضوعات، ويختلف مع جوانب أخرى منها، سوف نشير إليها في الكتاب إن شاء الله.



الفصل الثاني

الجدور والجدوع التاريخية لسيورة الاستخارة الاستشارية المصحفية والسُّبُحِيَّة والرقاعية

11/17/16 1:29 PM

فرضيات ومقدمات جيدة للتوصل إلى بعض الحقائق والنتائج ذات المصدقية والمقبولية المرضية والموضوعية إلى حدٍّ ما، وهذا ما سنجتهد بقدر وسعنا المعرفي وبقدر ما يسمح لنا مقام البحث هنا.

2.2 فرضية الدور الشخصي للشخصيات الهامة في التاريخ

لإضافة صفة المنهجية المعرفية والعلمية إلى موضوعنا، نجد أنه حريٌّ بنا أن نستشهد ونبين بعض أدبيات ونظريات الدراسات التاريخية الغربية، وذلك بقدر ما نستفيد منها في موضوعنا، والمستقرئ لأدبيات الموضوع في الدراسات الغربية يجد هناك نظريات وفروضا واجتهادات متعددة، منها أن سيرونة التاريخ - في نظر فريديريك هيغل - محكومة بالروح المطلقة، من خلال أعمال العظماء والأبطال الذين يدركون جوهر هذه الروح، حيث يعملون على إخراجها من الخفاء إلى الظاهر عندما يحققونها في التاريخ حسب منطق التطور، وهذا ما يدفع الناس إلى التعلق حول العظماء؛ لأنهم يعرفون أن هؤلاء الشخصيات تمثل الاتجاه العميق للتاريخ؛ لأن أفعالهم وخطاباتهم هي أحسن ما يتوفر عليه عصرهم. ثم يتخلى عنهم التاريخ بعد أن يحقق ذاته من خلالهم، إما يموتون شباباً كالإسكندر الأكبر، أو يقتلون كالقيصر، أو ينفون كنبليون. إن دور الإنسان في التاريخ من خلال ما ينجزه العظماء - حسب هيغل - يتمثل في كونهم مجرد وسائل لتحقيق وتجسيد الروح المطلقة والإنسان - حسب ج. ب. سارتر - يتميز بقدرته على تجاوز وضعه؛ لأنه يستطيع أن يفعل شيئاً بما يفعل به.

إن هذه القدرة على التجاوز هي أساس كل ما هو إنساني، وهو ما يسميه المشروع الذي هو نفي وإبداع، أي: نفي ما هو معطى بواسطة الممارسة والفعل، وإبداع أو بناء موضوع لم يظهر مكتملاً بعد، ولا يتصور أحد هذا التجاوز لما هو معطى إلا في إطار علاقة الإنسان بممكناته. إن حقل الممكنات هو الهدف الذي يقصده الإنسان لتجاوز وضعيته إن الفرد - بالنسبة لسارتر - يصنع التاريخ عندما يتجاوز وضعيته نحو حقل ممكناته، من خلال تحقيق إحداها.

والمنظور الإسلامي لسيرونة التاريخ لا ينكر دور وأهمية الإنسان والفترة الإنسانية، وأنها محور التغير والتطور من خلال حركة النفس الجوهرية وحمولات هذه الحركة من أسماء الله الحسنى والصفات العليا، التي تدفع حركة الفرد والمجتمع نحو السماء، أو من تلك الحمولات

التحليل التاريخي للقرن السابع الهجري يكشف لنا ظهور شخصية فقهية علمية كبيرة وعظيمة، وهي ابن طاووس، هو شخصية ذات بنية روحية داعية إلى تغييب الشهود وتشهيد الغيب في المجرى الحداثي والمشهدى والمرأوي في مجرى الحق، داخل مجرى العالم والكون والوجود، وذلك انطلاقاً من نزعتة الصوفية الزهدية، وشخصيته البنيوية وممارساته العملية وبحوثه الروائية في إيجاد بنية ثقافية إيمانية اعتقادية واجتماعية، مبتنية على منظومة روايات وأحاديث قام بإحيائها وإزاحة الستار والاستتار عنها بواسطة مقبض الوجدانة أو غيرها، فساهمت بقوة وثبات في تأصيل وتأثيل موضوع الاستخارة الاستشارية، وتأسيس ممارسات عملانية وأدائية وعاداتية للاستخارة بشكل واسع ومستطيل في مجالات متعددة في الحياة، مدعومة بحكايات وروايات متلبسة بعجائب وغرائب⁽¹⁾، أذهلت مثل

11/17/16 1:29 PM

وليس بعيداً أن المنهج والنهج الذي اتبعه ابن طاووس في مؤاسسة بنية وبناءات ودلالات واستدلالات وتداولات وتواصلات ووظائف وغايات الاستخارة الاستشارية، مهّد لتأسيس المنهج الإخباري في التعامل مع الروايات والأحاديث في سياق العصر الإخباري، الذي تنامت ظاهرة العلوم التجريبية ومخالفة الفلسفة أو انحصار دورها، حيث إنَّ العصر الإخباري معروف بجمعه الروايات والأحاديث والاعتماد عليها، سواء كانت مرسلّة وضعيفة أم صحيحةً وصادقةً، وهذا ما يُتلقّى ما نقله ابن طاووس من مرويات ضعيفة مجهولة المصدر غالباً على أنّه حديث شريف، ويندرج في الموسوعات الحديثية، كالوسائل والبحار والمستدرك وغيرها من الكتب، مؤيِّداً ذلك كلّه بمناخ قاعدة التسامح في أدلّة السنن، وبالجوّ الروحي الذي صنعه ابن طاووس رحمه الله في ظروف خاصة مرت بها الأمة الإسلامية في عصره.

الهجرى

كانت نهاية القرن السادس والقرنان اللذان أعقباه عصر البؤس والدمار، وبالتالي شرّ القرون وأسوأها، فقد حلتّ بالمسلمين فجائع ونكبات لم يُسجَل التاريخ نظيرها لأمة من

(1) السيد رضي الدين، علي بن موسى بن جعفر بن طاووس المعروف بالسيد ابن طاووس من أحفاد الإمامين الحسن المجتبي والسجاد عليهما السلام ومن كبار شخصيات الشيعة وعلماء الإمامية، صاحب المصنفات الكثيرة، ومنها: المهمات والتمتات، كشفة المحجة لثمره المهجة، مصباح الزائر وجناح المسافر، الملهوف على قتلى الطفوف، ومهج الدعوات ومنهج العبادات. تلمذ على يديه كبار العلماء، منهم العلامة الحلي ووالده الشيخ يوسف سديد الدين. لُقّب بجمال العارفين؛ لشدة ورعه وتقواه وحسن سجاياه الأخلاقية وحالاته العرفانية. وصفه تلميذه العلامة الحلي في إجازته الكبيرة بقوله: كان رضي الدين علي صاحب كرامات، حكى لي بعضها، وروى لي والدي رحمة الله عليه البعض الآخر. [بحار الأنوار، الجزء: 107، الصفحة: 63 والصفحة: 64]. ووصفه العلامة المجلسي بقوله: السيد النقيب الثقة الزاهد جمال العارفين و... [بحار الأنوار، الجزء: 1، الصفحة: 12]... وقال المحدث القمي في حقه: السيد رضي الدين أبو القاسم عالم تقي زاهد إمام العارفين ومصباح المتجهدين، صاحب الكرامات طاووس آل طاووس [القمي، الشيخ عباس، الفوائد الرضوية في أحوال علماء مذهب الجعفرية، الجزء: 1، الصفحة: 542].

ففي هذا السياق السوسيوسياسي والسوسيوجتماعي والسويوتاريخي والسويسوعقدي
والسويوثقافي الحاف والمحيط في عصر السابع الهجري وبالسيد ابن طاووس صاحب

11/17/16 1:29 PM

تأصيل وتأسيس ظاهرة الاستخارة الاستشارية، بمكّنتنا الوقوف على العوامل الأكولوجية والأركيولوجية وحمولاتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية الموسومة بالإحباط والقلق والاضطراب واليأس والهروب من عالم الواقع إلى عوالم شبه الواقع، أو البعيدة عن الواقع من جانب، والتعرف على حمولاتها العلمية والفقهية والعرفانية والفلسفية الممتوحة منها، والتي أدت إلى نشوء وانتشار واستطالة الظواهر الغريبة والشاذة المختلفة في هذا العصر، وبالخصوص ظاهرة الاستخارة الاستشارية التي هي موضع تسليط الضوء عليها هنا، وهذه الحالة شكلت تأسيس تيارين تمحور حولهما العقل والثقافة والاعتقاد الديني والاجتماعي.

التيار الأول: التيار الاسترجاعي التاريخي الماضي

وهو تيار يدفع الفرد والمجتمع إلى التموضع في أحضان الماضي الجميل، الذي يرفرف فيه علم الأمجاد والبطولات والقامات والشخصيات المقدسة الطاهرة، وذلك ليداوي به جراحاته وآلامه؛ هروباً من هموم ومعاناة حمولات الواقع السوسيواجتماعي والسوسيوقتصادي والسوسيوسياسي الجاثم على صدره والحاف بعقله والمتلبس في خيالاته، حيث يجد مسكنات ومهدئات ومطبطنات تنسيه آلام وقلق واضطراب وحيرة وتردد سيرورة حياته، وتمكنه من التخلص من الائتمانية الاستخلافية المسؤولة العملائية إلى الائتمانية النظرية الغيبية البعيدة عن الواقع المكهرب والمسموم والمستقع، كما يشاهده من خلال تلك الأوضاع والحوادث المحيطة، والبحث والتنقيب عن الماضي والتموضع في دائرته يشكل حضانةً وحقلاً خصباً لاستيراد المنظومات المعرفية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية الماضية بحمولاتها الخلافية والنزاعية والتصادمية المذهبية والكلامية والفقهية والصوفية إلى العصر القائم، وقد شاهدنا كيف أنّ القرن السادس شهد هذه الصراعات والنزعات والصدامات، ورأينا كيف كان سقوط عصر الازدهار البويهى على يد السلاجقة منتصف القرن الخامس الهجري، ما عزّز هذا المناخ بشدة.

التيار الثاني: تيار استرجاعي نفسي وصوفي أو روحي باطني

فمن مآلات العوامل السوسيو تاريخية السوسيو اجتماعية والسوسيو اقتصادية والسوسيو سياسية والسوسيو عقائدية والسوسيو نفسية، هي مأسسة نمط من الحياة سماتها البنيوية والبنائية والتداولية والتواصلية والوظيفية والغائية والمعرفية والوجودية الهروب

وهذه الحقبة التاريخية للقرن السابع الهجري ساهمت في بروز منظومة معرفية وفقهية وعرفانية بجانب فقهاء ورواة أحاديث وأهل تصوف وعرفان من نمط خاص ومتميز، من أمثال: الشيخ محيي الدين بن عربي (المتوفى سنة 638هـ.)، والشاعر الصوفي أبي القاسم عمر بن علي الحموي المصري المعروف بابن الفارض (المتوفى سنة 632هـ.)، وصاحب النائية المشهورة. الأمر الذي يؤكد على تأثير حملات تلك الحقبة في المنظومة الثقافية والفقهية والعرفانية القائمة على الممارسات والتجارب الذاتية، إلى جانب نصوص مهما كانت ضعيفة، وهذا بالضبط ما حصل مع ابن طاووس وسيروته الفقهية والروحية والاجتماعية.

11/17/16 1:29 PM

ونمط خاص من المنظومات المعرفية والقيمية والجمالية والوجودية، التي بمقتضاها أسست وأصلت ثقافة إيمانية وعقدية للأجيال اللاحقة، تنسجم تمام الانسجام والموائمة مع ما طرحه ابن طاووس من فقه وفلسفة وثقافة استخارية استشارية امتدت واستطالت عبر قرون لاحقة، وعبر ممارسات سوسيولوجية وسوسيوققتصادية، هيمنت على مجرى سيرورة الفرد والمجتمع.

وهذا الأمر كان سبباً من الأسباب الرئيسة في انتشار وترويج وتمكين ثقافة الاستخارة الاستشارية بالصورة، التي نراها اليوم في ممارساتنا الحياتية عند عوام الناس، وعند فئات من طلبة العلوم وبعض العلماء في الحوزات العلمية، وذلك عندما استبدل العقل الفعّال والمسدد والمؤيد بالعقل المستقيل أو المجرد والمنفصل عن مزواجه ومصالحته ومناسبته مع العقل التجريبي العملي والعقل الفلسفي والعقل العرفاني المعقلن والمشرعن والعقل الوحي الغيبي الإخباري والإنبائي، الأمر الذي يؤول إليه نوع من الهروب والانزواء والتنصل من المسؤولية الائتمانية الاستخلافية والخاتمية والانتظارية والولائية الفقهية التقوائية العامة.

ونعتقد أنّ تزاوج وتفاعل هذين السببين أو الفرضيتين أو العاملين الظرفي الأكيولوجي والأركيولوجي من جهة، الشخصي الروحي والزهدي لابن طاووس في سياق البيئة المحيطة به، أحييت طبيعة سسيولوجية وسسيوسكولوجية إنسانية مرتبطة بالتواصل مع المغيبات، أي: تغييب الشهود وتشهيد الغيب، والرغبة الشديدة في التطلع إلى المستقبل الذي قد يشاهد فيه أمل وبريق الخلاص من المشاكل والهموم الحافة بالكائن الإنساني، تنسجم مع طبيعة وظروف الحياة المحيطة به. والمنقذ هنا هو فلسفة وفقه وثقافة الاستخارة العملية والتجريبية التي قام بمأسستها وترويجها ابن طاووس، الأمر الذي أصبح هو المرجع الحاكم والمقوم والقائم والقيوم والقوم القوام لدى الكثيرين من الممارسين لثقافة الاستخارة الاستشارية، من عوام الناس أو بعض العلماء والفقهاء والزهاد، وخاصة طلبة العلوم الدينية في عصرنا الحاضر، حيث أصبحت التجربة الشخصية (المجربات والمشاهدات) من الدلائل والبراهين العملية الأساسية بجانب روايات ابن طاووس وتجاربه الشخصية في ترويج الاستخارة الاستشارية القرآنية والسبحية والرقاعية، وتأسيس بنيتها وبناءاتها

الفقهية والاجتماعية، وهذا ما ينسجم مع طبيعة وماهية سوسيولوجية وسوسيونفسية وسوسيوقتصادية وسوسيوقثافية وسوسيوتربوية العصر الحاضر، التي من سماتها الرئيسة الهروب من ثقل وأعباء المسؤولية الائتمانية الاستخلافية والخاتمية والانتظارية والولائية الفقهية بشكل خاص، والمسؤولية تجاه سيل الأحداث والوقائع السياسية والاجتماعية والاقتصادية والمعلوماتية المتراكمة والسريعة في الانتشار والزوال والاستبدال بشكل عام.

وقد نجد في ثقافة وممارسة الاستخارة الاستشارية العرفية اليوم، مدخلاً ووسيلة ومفتاحاً لفك طلاسم ورموز معقدة ومتشابكة لمآلات ومستقبل الحال بأسهل طريقة، وأقل تكلفة وجهد واجتهاد ومجاهدة، وخاصة في وضع أصبح العقل المستقيل والمجرد هو الحاكم والقائم، بدلاً من العقل المسدد والمؤيد والممزوج بالعقل العرفاني المعقلن والمشرعن من جهة، والمتواصل مع العقل الغيبي الموحن الإنبائي من جهة ثانية، وهذه الحالة هي التي تروج الاستخارة بالسبحة والرقاع والمصحف في أوساط شعبية، وتهمل ثقافة النظر العلمي والمعرفي المُلْكي، وثقافة النظر الملكوتي للأُمُور والمسائل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية ذات الشأن الفردي أو المجتمعي، أو تهمش ثقافة التفكير النقدي في الحياة، الأمر الذي يَمَكِّن من انتشار وترويج ثقافة وفقه بعض الممارسات التي هي أقرب إلى الأسطورة والخرافة، مثل: السحر، والعين، والحظ، والشؤم، والتفؤل، والعطاس، والقسمة والنصيب، ونحوسة بعض الأيام والأعداد والأعمال بشكل خاص، وبعض ممارسات الاستخارة الاستشارية، وانحصار ثقافة الاستخارة القلبية والمشاورية التذويتية الذاتية والتذاوتية الغيرية بشكل عام، وهذا لا علاقة له ألبتة بثقافة وفلسفة وفقه الاستخارة الدعائية والاستشارية القلبية والمشاورية، التي يمارسها عقل وقلب وروح الفقيه والعالم والمتدين في الحوزات العلمية أوفى خارجها.

وخلاصة القول: ما نريد ذكره هنا أنّ الاستقراء الأوّلي والناقص يكشف لنا أنّ الاستخارة الاستشارية - باستثناء القلبية والمشاورية - لا تسعفها الروايات الصحيحة السند، ولا مصداقية وصحة المتن والمضمون عند كثير من الفقهاء والمحدثين قديماً وحديثاً من جانب، وأنّ مرجع انتشار وترويح ثقافة وفقه وفلسفة الاستخارة الاستشارية القرآنية والسبحية والرقاعية بجانب روايات كثيرة، ولكنها ضعيفة السند وجرى عليها مبدأ التسامح

وهذا الأمر ساهم بدوره مع عوامل أخرى فيما بعد بروج وانتشار الفكر والمنهج والنهج الإخباري في التعامل مع الأحاديث والروايات من جهة، ومواجهة الظروف والبيئة الأكولوجية العلمية والفقهية والفلسفية والثقافية المحيطة من جهة أخرى، الأمر الذي دعا إلى إحياء النصوص والروايات ذات الطبيعة المندوبية أو النديبة التي كانت بالأصل مهجورة⁽¹⁾ ومهمشة وفق نهج ومنهاج التساهل في أدلة السنن بشكل خاص، سواء في عصر

000 00000 0000000000 00000 00000.indd 50

ابن طاووس أم في العصور اللاحقة، كعصر الأخباريين، اعتقاداً منهم بأنّ هناك ملاسبات وظروفاً أدت إلى تهميشها وتحجيمها وهجرانها وأهمالها، وهي أسباب لا صلة لها بضعف السند فيها، أو ركاكة المتن، أو بكونها مجعولة، وما قام به ابن طاووس وفيما بعد الأخباريون هو إزالة الستار والاستتار عن تلك الأسباب والظروف والملابسات، وأعطى قيمتها العلمية والسندية والментية، لتعود إلى مكانتها الطبيعية، وخاصةً أنها ذات طابع استحبابي وندبي وخيري، فلا كثير قيمة، ولا ضرورة للتدقيق الإسنادي في روايات الاستخارة مثلاً، وأنها لا تعاني كثير التضاد والتضارب مع الواقع ومع بعض المفاهيم الاعتقادية، كالدعاء والتسليم والرضى والقبول والتوكل والتواصل بالغيب، وفق سياقات ومنظورات التصوف والعرفان من جهة، ووفق منظورات العلاقة بين العقل والشرع عند الأخباريين من جهة ثانية.

2.4 الحفريات التاريخية لسيرورة ثيمات الاستخارة الاستشارية

إنَّ الحضر الجينيولوجي لكيونة الاستخارة الاستشارية الجينية الجذرية أو الجينية التكوينية، وتقيب أركيولوجيتها التأسيسية التراكمية والتركيبية، وتفكيك إكيولوجيتها البيئية وعلاقتها النسقية في التأريخ والتراث الإسلامي، يستشف لنا بوضوح وجلاء عدمية أو جدّ محدودية آثارها التداولية الروائية الحديثية والتنظيرية المعرفية والتفقهية الأحكامية والفلسفية الرؤيوية، فضلاً عن سيرورة ممارساتها العملانية التداولية الاجتماعية في القرون الهجرية الأولى من جهة، وغياب أو ندرة مؤلفات علمية وكتب ومصنفات فقهية في ثيمات موضوعات الاستخارة الاستشارية من جهة ثانية. وقد أشار النجاشي والطوسي وابن النديم عند ترجمتهم لمحمد بن مسعود العياشي المتوفى في القرن الثالث أو الرابع الهجري إلى أنَّ من مؤلفاته كتاباً اسمه (كتاب الاستخارة)⁽¹⁾، ولكنَّ هذا الكتاب مفقود اليوم لا نعرف عن مضمونه شيئاً واضحاً. وعلى أية حال، فيمكن الاستفادة من نتائج ومخرجات

= المفسّر لهذا الأمر بعد فرض تعرّضهم لأصل الاستخارات؟ هذا هو موضع التساؤل والاستعلام والاستفسار الذي بحاجة إلى إجابات شرعية وفقهية وتاريخية استدلالية ودلالية وتداولية ووظائفية وغائية مقنعة ومستدلة، وهذا الأمر - كما قلنا - بحاجة إلى علم ومعرفة خارج نطاق وإمكانية الباحث، وما قمنا به هنا هو فقط محاولة إلقاء الضوء عليها، وكشف وإسداد الستار والاستتار عن بعض جوانبها.

(1) النجاشي، الفهرست: الصفحة: 352. والطوسي، الفهرست: الصفحة: 213. ومعالم العلماء، الصفحة: 135. وابن النديم، الفهرست، الصفحة: 245.

11/17/16 1:29 PM

ثانياً: محدودية المصنفات والمؤلفات التخصصية لموضوعات وثيمات الاستخارة، وأن انتشارها ورواجها تزامن وتعاصر في العصر الصفوي وما بعده.

ثالثاً: تشير البحوث والاستقصاءات التاريخية لأدبيات ومصنفات ورسائل الاستخارة إلى أنّ جذورها وجذوعها التوسعية الاستطالية وحيويّتها الإحيائية الروائية والمعرفية ترجع إلى كتاب (فتح الأبواب) للسيد ابن طاووس، الذي يعتبر المرجع الأساس والركيزة المؤسسة والمُؤصلة في ضوئها، من حيث تمدد استطالتها، وتوسع تداولاتها، وتنوع تطبيقات ثيماتها، وانبساط وظائفها، وإفاضة وإفراط غاياتها ومقاصدها، لتشمل مجمل مجالات الحياة، الأمر الذي أصبح فصلاً مفصلاً ومرجعاً شاملاً مهماً في مصادر الحديث والبحث حول الاستخارة، حيث إنّ السيد ابن طاووس قدّم الذي هو حقّاً أبو ومؤسس الاستخارة التقليدية السائدة اليوم في أوساط المتدينين، من خلال مأسسة بنيّتها وبناءاتها ودلالاتها واستدلالاتها، وفق مروياته الحديثية، وممارساته التجريبانية، ومرئياته الشخصية من جهة، وحضر وتنقيب حفريات نصوص مهجورة ومركونة في ثنايا كتب الحديث القديمة من جهة ثانية، والقيام بإحيائها وبث الروح والحياة فيها، أو بالأحرى إعادة الحياة لها من جهة ثالثة، الأمر الذي أدّى إلى وضع اللبنة الأولى لاستطالة وانتشار ثقافة فقهية واجتماعية ونفسية متميزة لثيمات الاستخارة في التراث الاسلامي الشيوعي بشكل خاص.

رابعاً: البحث الاستقرائي للشخصيات الفقهية والحديثية التي تناولت ثيمات وموضوعات الاستخارة بحثاً استدلالياً وحديثياً بشكل ملفت وواضح هم طبقة غير المعاصرين أو متأخري المتأخرين، أمثال: الشيخ المفيد، الشيخ الطوسي، ابن إدريس الحلّي، العلامة الحلّي، الشهيد الأوّل، الشهيد الثاني، الشيخ النجفي، السيد عبد الله شبر، الشيخ يوسف البحراني، العلامة المجلسي، وغيرهم. والملاحظ أيضاً أنّ ثمة تبايناً وتمايزاً واضحاً وجلياً بين العلماء والفقهاء من حيث التوسع والتعمق الفقهي والسندي والمضموني في بحوث الاستخارة التي تضمنتها كتب الفقه والحديث، كابن طاووس والعلامة المجلسي والشيخ البحراني وغيرهم، أو من حيث الاختصار والإيجاز، كمثال الشيخ المفيد والطوسي وابن إدريس والعلامة الحلّي والشهيد الأوّل والشهيد الثاني، ولم نجد في تلك البحوث والدراسات الفقهية والروائية لهم ثيمات وموضوعات الاستخارة من حيث البعد المعرفي الأستيمولوجي والأنطولوجي

الوجودي⁽¹⁾ أو القيمي الأخلاقي والجمالي الفني لبنّيات وبناءات كينونة الاستخارة الاستدلالية والدلالية المنظورية الإبصارية والاستبصارية أو المنظورية العقلانية المجردة أو المسددة أو المؤيدة⁽²⁾ أو المنظورية العرفانية المعقلنة والمشرّعة لها أو المنظورية الوحيّانية الإخبارية والإنبائية من جهة، أو من حيث المنظورية العلمية الواقعية الموضوعية أو المنظورية السوسيولوجية والسوسيونفسانية والسوسيومعرفية والسوسيوتاريخية لها من جهة أخرى.

خامساً: المستقرى لحضريات وسيرورات الاستخارة التأريخية أو الأنثروبولوجية الاجتماعية أو الأبستيمولوجية المعرفية يستشف بوضوح وجلاء أنّ سيروراتها وثيماتها وموضوعاتها وتداولاتها كانت تجري في مجرى جريان عابر سبيل، من دون تجادل وتصارع مذكور، أو تجاذب وتدافع ملفت للنظر قبل عصر ابن إدريس الحليّ (المتوفى سنة 598 هـ)، الذي بدأ فعل النظر والتعقيل والنقد والجرح والتعديل بشكل ملفت للنظر وبقوة لا

(1) وجود: كلمة مألوفة جداً في جميع اللغات تعبر عن مصدر الفعل «وجد» بمعنى أن يكون له مكان وكينونة، لكن هذا المصطلح وتعريفه في الفلسفة يبقى من أشد المصطلحات عصياناً على التعريف والتحديد، فهو يقع في قلب الفلسفة، وبالتالي يختلف تعريفه بحسب الرؤية الكونية أو المدرسة الفلسفية. غالباً ما تترافق كلمة وجود أو فعل وجد مع أشياء حقيقية، أي: لها كينونة، بمعنى أنها ليست خيالية أو افتراضية، وأيضاً «غير لا موجودة» مع هذا فإن هذا التعريف يبقى محل جدل وخلاف، ويعتبر البعض أنّ الشيء يمكن أن يوجد بمجرد حصول صورته في الذهن، أي: بدون أن يصبح محسوساً حقيقياً.

(2) إنّ تضمين كينونة العمل العبادي والعبودي التسديدي الصلاحي والفلاحي إلى كينونة فعل النظر والتعقل والتخيل والتوهم، يجعل فعل العقلانية والتعقيلية والتعاقلية التجريدية والمُلكية التحديدية والترسيمية والتوصيفية والتنظيرية أكمل وأتم وأشدّ بنيةً وبناءً ودلالةً وتداولاً وتوظيفاً، الأمر الذي يمكنها من القيام بالاسترشاد بقيم ومقاصد وتوجيهات وغايات العمل. وهذا الأمر الجمعي والتضميني بين النظر والعمل يدعو إلى مأسسة ومأسلة معادلة ومنظومة معرفية ووجودية مفادها، كلما ازداد واستطال واستقام عمل المستخير العابد القرباني، اتسعت عدسات النظر والتعقل والتخيل والتوهم، واستطالت أفاقها وامتداداتها، وتعمقت وتمركزت بؤرتها، واشتدت جذوعها وتصلبت جذورها، وتماسكت بنيّتها، وتشامخت بنيانها، وتلاحمت تكويناتها، وتراكبت تركيباتها، وتماسكت دلالاتها، واتسقت استدلالاتها، وترسخت تداولاتها، وتسامت تواصلاتها، وتشعبت وظائفها وتعالّت غاياتها، واستقامت منهاجياتها، وكيف لا يكون ذلك والعمل والعبادة والعبودة هي من صنع وتوجيه وإرشاد خالق الكون والعامل والعمل والمعمول؟ أي: أنّ العقلانية التسديدية العملانية ليست أكمل وأتم وأفضل وأشمل من العقلانية النظرية المُلكية فحسب، بل إنها قادرة على تغيير معاييرها، وتوزين قيمها، وترشيد وتوجيه بوصلتها، وذلك في علاقة معرفية قيمية تداخلية تبادلية، وتشابكات خلفية وأمامية، وتمأسسات فوقية وتحثية، وتكوينات عرضية وجوهرية، تتجاوز كافة قصورات وحدودات وتقديرات عدسات العقلانية المجردة والمسددة، وتمأسس لعدسات عقلانية مؤيدة فوق مجردة ومسددة تحيط بظواهر وحدود ورسوم الأشياء، وما تتضمن في بواطنها وأعماقها المستترة والمضمرة من معانٍ وقيم وحكم ومعارف متعالية تتجاوز قدرات وإمكانات عدسات العقلانية المجردة أو المسددة كل على حدة أو مجتمعة معاً.

سابقة لها من قبل، حيث انتقد بقوة بعض أنواع الاستخارة كالرقاع، ونلاه السيد ابن طاووس (المتوفى سنة 664 هـ). ليشر عن ساعديه بسرعة، ويستنهض بقوة دفاعاً واستنهاضاً للاستخارة في وجه ما طرحه ابن إدريس الحلّي وغيره، ومن ثمّ تلا ذلك العلامة الحلّي (المتوفى سنة 725 هـ) ليضع هجومه ويراكم نقوده بشدة وعنف لا مثيل قبله على ابن إدريس، مستنهضاً ومستنصراً لاستخارة الرقاع. وأخذ منحى سيرورة ثيمات وموضوعات ومسائل الاستخارة على وتيرة من التفرق والتشتت والتجزء، حتى العصر الصفوي وما بعده، حيث ظهرت اهتمامات الكثير من الفقهاء والمحدثين بثيمات موضوعات الاستخارة، ومن أبرزهم العلامة المجلسي (المتوفى سنة 1111 هـ) الذي أولاه مساحةً مهمّةً من كتابه (بحار الأنوار)، والشيخ محمد حسن النجفي (المتوفى سنة 1266 هـ) الذي ركّز عليها في كتابه (جواهر الكلام)، وكذلك غيرهما من العلماء.

سادساً: لقد حاولنا بقدر مساحة فهمنا، وحدود أفهامنا، ورسوم انفهامنا لحقيقة كينونة الاستخارة الاستخلافية الائتمانية المسؤولة، الانفتاح على ما وراء ظواهر تعريفاتها ومظاهر ممارساتها وتداولاتها وأبعاد غاياتها ووظائفها وأغوار دلالاتها واستدلالاتها المعلنة والصريحة، وذلك بغية التعرف على بواطنها ومراتبها الوجودية البنيوية والبنائية والنسقية التركيبية والتراكمية والتكوينية لها، وذلك من خلال التحليل البنيوي والنسقي المعرفي والوجودي والقيمي والجمالي الثاوي في نواة وبذرة كينونة الاستخارة الاستخلافية الائتمانية المسؤولة، مستعينين بعدسات رؤيوية قرآنية مجيدة، وعدسات الرؤية الكونية التوحيدية، في سياق فلسفة روح الدين والشريعة والفقه، وفي سياق فكرانياتها المذهبية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية و....، ذلك تبعاً لسيرورة وصيرورة الحركة الجوهرية لكينونة النفس الإنسانية وهُويّتها وغاياتها المتمثلة في الإنابة الاستتائية التوايية والدناوة التقريبية والدنوّ القرباني إلى المثل الأعلى والكمال والجمال المطلق وفوق المطلق.

وتأسيساً على ذلك، تبين لنا ثمة مفارقات وبيّنات بنيوية وبنائية ونسقية لكيونة الاستخارة الاستخلافية الاتمانية المسؤولة وحقيقتها وهويتها الوجودية الحقّة لدى أصحاب الرؤية الاستبصارية والعقلانية المسددة والمؤيدة والموحّية، وبين تلك الشبحية والصورية والوهمية أو السديمية والسرابية منها، التي يشاهدها أصحاب النظرة السطحية والقشرية،

(1) يمتح الخيال من الصور التي تنقلها الحواس إلى الذهن، لذا يستمد الخيال مادته من موارد الحس، فيشكل مادته إما على نمط صورة وردته عن مسالك الحواس، أو على صورة ما أعطاه الفكر بعد أن قام بتركيب المحسوسات بعضها على بعض، فينشأ عنها صورة لم يكن لها وجود في عالم الحس، وهنا تبرز أمامنا حقيقة أنَّ الخيال لا ينشئ مادته إلا من الصور، فقد يفلح العقل في إدراك صور الخيال، بينما لا يفلح الخيال في تصوير بعض ما يركبه العقل من صور عقلية مجردة، ما لم تقارنها صورة حسية يمكن أن يستمد منها مادته المخيلة. والخيال خلق من خلق الله، وهو حق، أما التخيل فمناهق ومنه باطل، فما أراك الله تعالى من المعاني التي جسدها لك، وأراها إياك أشخاصاً قائمة، وكذلك يأتي الله تعالى بأعمال بني آدم مع كونها أعضاً لصور قائمة، توضع في الموازين لإقامة القسط، ورغم القدرات الخصبة التي يمتلكها الخيال، فإنه يبقى على الدوام فقيراً إلى الحواس الموجودة في أجسادنا، فلا ينشئ مادته إلا مما يرد إليه من مسالكها المفتوحة إلى الوجود الخارجي، الذي صبَّ بمؤثراته في جعبتها، كما أن القوة الحافظة إن لم تمسك على الخيال ما حصل عنده من إنشاءات متخيلة، لا يبقى في الخيال منها شيء، كما أنَّ أيَّ آفة قد تصيب القوة الحافظة تنعكس بجلاء على ملكة الخيال، فيفوت عنها أمور كثيرة؛ لأنَّ الخيال لا تسري عليه سلطة القوة المذكورة عند أرسطو، ففصل في المحاكاة، واعتبر أنَّ من خصائص المتخيلة الإطالة على عالم الغيب، في الكهانة والنبوة والأحلام الصادقة، وبهنا هنا رأيه في النبوة ودور الخيال في حصولها. يرى الفارابي أنَّ الاتصال بالعقل الفعال أو «الفيض الإلهي» يكون عن طريقين: طريق العقل وطريق المخيلة، أو طريق النظر وطريق الإلهام، فعن طريق النظر يتمكن الإنسان أن يصعد إلى منزلة العقول العشرة، كما ترقى نفسه إلى مستوى العقل المستفاد، حيث تتقبل الفيض الإلهي. والفيلسوف هو الذي يستطيع الاتصال بالعقل الفعال بفضل البحث والدراسة النظرية، إلا أنَّ لهذا الاتصال طريقاً آخر غير العقل، فهو ممكن عن طريق المتخيلة، وتلك حالة الأنبياء، فكل إلهاماتهم وما يتلقون من وحي أثر من آثار المخيلة، وعلى ذلك فالنبوة ليست أمراً خارقاً للعادة، بل هي ظاهرة طبيعية، والنبى أنما هو إنسان بلغت قوته المتخيلة غاية الكمال.

حيث إنها مادة حافزة وفاعلة تدفع وتحث الإنسان إلى السعي للتكامل المعرفي والوجودي،
ليتمكن بموجبه التوصل بمقتضيات خيرية وبركاتية وموفقية فعل النظر والتعقل والتخيل
والتعرّفن للتواصل مع عالم الغيب والملكوت، الذي يكشف له ما كان لا يراه النظر والعقل
المجرد النظري أو العقل المسدد العملي، فيكشفه العقل المؤيد الشامل المعرّفن والموحّين
نظرياً استدلالياً وعملياً مقصدياً ووسائلياً شرعياً.

الأمر الذي يحقق الاطمئنان والسكينة والهدوء للمستخير بشكل يمكنه من إقرار اختياراته وتفضيل تفاضلاته من جهة، ويضاعف الحيرة والقلق والألم، أو لنقل: الحب والشوق والعشق لمعرفة المزيد من المعارف والمعاني والحكم الوجودية الثابتة في فعل النظر والتأمل والتخيل والتوهم، أو فعل الصمت والصومعة، أو فعل الإشارة والقول والكلام والعمل المنظور في الاستخارة، ذلك لتكشف له أثناء وبعد وما بعد إتمام فعل النظر والعمل، ونعتقد أنه مادام هناك استخارة وخيرة واختيار ومختار من جانب، وتفاضل وتفضيل وفضل وفاضل... من جانب آخر، فهناك حتماً حيرة وقلق وألم وشك وتردد منهجي إيجابي «حب وشوق وعشق» ومفيد يلزم الإنسان الباحث عن الكمال والسعادة الأبدية والإنابة الاستتائية التوايية والدناوة التقريبية والدنو القرباني، الذي يدفعه لمزيد من النظر والتأمل والتخيل والعلم والمعرفة والعمل، ليحقق بمقتضاه مرتبةً متعاليةً من الكمال المفطور والثاوي في بنية نواة ذلك النظر والفعل، وكذلك في الفطرة حتى يصل الكائن الإنساني إلى كماله المقدره بواسطة كمالات المعرفة والعلم الوجودي الكامنة في النظر والعمل المنظور.

فعلية أنّ حقيقة كينونة الاستخارة الاستخلافية الائتمانية المسؤولة تشي إلى الدعاء والتوسل والتواصل والتعلق مع الغيب مطلقاً، سواء كان الإنسان في حالة حَيْرَة واضطراب وتردد نفسي غير قادر على تحديد موقفه، وتعيين قراره تجاه موضوع ما، أم أنّ نفسه مطمئنة غير مترددة، وقراره مكين ثابت. ونعتقد أنّ موضع المشكلة والإشكالية ومكمن الخطر والهلاك ليس في الحَيْرَة والقلق «السلبى» أو «الإيجابى»، بل هو في الوضع الاطمئنانى والسكونى والهدوء الذى يجري على الكائن الإنسانى، وهو في الأغلب الأعم حالة وهمية سديمية وسرابية موهومة تشكل قوةً كابحةً تعيق بمقتضاها حركة النفس الجوهرية، وتشل حركة وسيرورة النظر والتعقل والتخيل والعمل المربوط بالفعل المنظور فيه فى الاستخارة،

حيث إنَّ الحَيْرَةَ والألم والقلق الإيجابي. كما أشرنا سلفاً. هو شرط ومقدمة تمهيدية وحافز ودافع للبحث والنظر والتعقل، أو إعادة النظر والتعقل في العمل المنظور، لاستخراج مكنون كمالاته الكمونة التي سوف تتحد اتحاداً وجودياً مع كينونة النفس، ليصبح جزءاً مركباً تركيباً اتحادياً وجودياً معها، وبالتالي يشكل ذات النفس والكينونة في مرتبة أعلى وأشد وجوداً من المترتبة السابقة.

وهذا هو أصل حقيقة كينونة الاستخارة الاستخلافية الائتمانية المسؤولة التي يفترض من الإنسان المؤمن بالله، والعارف بالسبيل والغاية، والعارف بكينونته الإنسانية أن تتحد عنده كينونة الاستخارة بكينونة أي فعل قول أو سكوت أو عمل، سواء كان نظراً أم تأملاً أم تخيلاً أم تعقلاً من جهة، واتحاده الأنطولوجي الوجودي بكينونة ذاته الإنسانية من جهة ثانية، وذلك تحقيقاً للمعادلة الاتحادية الوجودية بين الاستخارة والمستخير والمستخار، حيث إنَّ المفهوم النظري للاستخارة «الدعاء» من دون اتحاد كينونتها الوجودية المجردة مع كينونة الذات المجردة يبقى دون تأثير وجودي حقيقي في النفس وفي موضوع الاستخارة، وفي العلاقة الحقيقية مع المستخار، عن طريق تكوثر أسمائه الحسنى وصفاته العليا في وحدتها ووحدتها في تكوثراتها، سواء في حال الاستخارة الاستخلافية الائتمانية المسؤولة عند الحَيْرَةِ والتردد وعدم استقرار العقل والنفس تجاه موضوع الاستخارة أم في حالة الاطمئنان والسكينة والاستقرار التي لا تشوبها ولا تحمل في حمولاتها الحَيْرَةَ والقلق والألم.

وباعتقادنا لو سبقت كينونة الاستخارة الاستخلافية الائتمانية المسؤولة «الدعاء أو الطلب أو السؤال للخيرِية والبركة والموفقية والصلاح والفلاح والسعادة الأبدية» لكل فعل قول أو صمت أو عمل أو نظر، بدءاً وأصلاً وقبلأً وسلفاً، وتضمينها تضميناً أنطولوجياً وجودياً في مجرى النظر والتفكير والتأمل والتعقل والتعرّفن، بحيث تكون الخيرية والبركة والموفقية والصلاحية والفلاحية لها ديمومة دينامية حضورية دائمة وأبدية لدى كينونة الإنسان، لذا ستكون هي شاهدة وناظرة وقائمة ومقومةً وقِيومةً وقُومةً على مجرى سيرورة فعل النظر والعمل المنظور فيهما من جهة، وسيرورة وصيرورة الكائن الإنساني بدءاً ووسطاً ونهايةً وما بعد نهاية.

وعليه فهذا التشهيد الغيبي والتغيب الشهودي أو الحضور الشهودي الوجودي الدائم يقي كينونة النفس الإنسانية من الوقوع في الحيرة والتردد والاضطراب السلبي اللامنهجي، أو الوقوع في شباك ووحل أوهام وسراب الاطمئنان والسكينة والهدوء واليقين التي تقلب موازين الحكم والشعور⁽¹⁾ والوجود الإنساني في تحديد موقفه، وتعيين قراره تجاه الموضوع أو الفعل المراد إتيانه، حيث إن كينونة الاستخارة الاستخلافية الائتمانية المسؤولة الوجودية تتضمن في بنيتها وأنساقها وبناءاتها التكوينية والتراكيبية والتركيبية والدلالية والاستدلالية والتداولية⁽²⁾ والتواصلية⁽³⁾ والوظيفية والغائية كينونات أخرى تشكل وحدتها وهويتها وكينونتها

(1) ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ * أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ وَلَكِنْ لَا يَشْعُرُونَ * وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ ءَامِنُوا كَمَا ءَامَنَ النَّاسُ قَالُوا أَنُؤْمِنُ كَمَا ءَامَنَ السُّفَهَاءُ أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ السُّفَهَاءُ وَلَكِنْ لَا يَعْلَمُونَ﴾. [سورة البقرة، الآية: ١١-١٣].

(2) الفعالية التداولية: ذات طابع فكري مقامي واجتماعي، إذ تأخذ بعين الاعتبار مقتضيات الحال من معارف مشتركة، ومطالب إخبارية وتوجهات ظرفية، وتهدف إلى الاشتراك جماعياً في إنشاء موجّه بقدر الحاجة، وهي أيضاً ذات طابع جدلي؛ لأن هدفها إقناعي قائم بلوغه على التزام صور استدلالية أوسع وأغنى من البنيات البرهانية الضيقة. إن تطبيق مفهوم التداولية على اللغة العربية سيسهم في إبراز الأبعاد التداولية، ورصد خصائصها، وتفسير ظواهرها الخطابية التواصلية، فالصيغة الصرفية التي جاء عليها المصطلح (تفاعل وتفاعلية) تقيد عند الصرفيين معنى المشاركة بين طرفين (المرسل، والمرسل إليه)، ممّا ينقل النص من فردية المبدع إلى ثنائية التفاعل بين المرسل والمرسل إليه، ويضفي عليه سمات تغيمية، ووظيفية تداولية ما كانت لتتحقق لو كان النص مكتوباً بعيداً عن وظيفته الإبلغية. تعدّ التداولية المقابل العربي للمصطلح الإنجليزي (Pragmatics)، الذي يعود إلى الفيلسوف تشارلز موريس، وفي هذا المقام يجب أن نفرّق بين مصطلحين هما: «براجماتكس» الذي يستخدم في المجال اللساني ويشيع ترجمتها إلى العربية بالتداولية؛ لأنها توفي المطلوب حقّه، بوصف دلالاته على معنوي استعمال والتفاعل معاً. طه عبد الرحمن، في أصول الحوار وتجديد علم الكلام، (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، الطبعة 2، سنة 2000)، الصفحة: 28. و«براجماتيزم» الذي يستخدم في مجال الفلسفة. ومن الترجمات الأخرى الذرائعية، والنفعية، والبراغماتية.

(3) الفاعلية التواصلية: يُعرفها ابن جني بأنها تتضمن الأركان التالية: متحدث أو منشئ/ مرسل، ورسالة، وسماع أو متلق/ مرسل إليه، فالأصوات مميّزة بالسمع، ووسيلة السمع الأذن، ثمّ وفاء اللغة بحاجة أصحابها في كل الظروف والمناسبات، كما أنّ لها قدرة على الأداء والاستمرار؛ وذلك بما لها من خصائص كامنة في عناصرها، وبما لدى أصحابها من استعداد لاستخدامها، ومعرفة بالتصرف بها قولاً وتعليماً، وأخيراً احتواؤها على كل ألوان الأداء التداولي: في العلم، والأدب، والقانون، والسياسة، والصحافة، وغيرها، فهي دراسة كل جوانب المعنى التي تهملها النظريات الدلالية، فإذا اقتصر علم الدلالة على دراسة الأقوال التي تطبق على شروط الصدق، فإنّ التداولية تعني بما وراء ذلك مما لا تطبق عليه هذه الشروط، هي دراسة اللغة في الاستعمال أو في التواصل؛ لأنها تشير إلى أنّ المعنى ليس شيئاً متصلاً بالكلمات وحدها، ولا يرتبط بالمكلم وحده، ولا المتلقي وحده، فصناعة المعنى تتمثل في تداول اللغة بين المتكلم/ المرسل، والمتلقي/ المرسل إليه في سياق محدد (مادي، واجتماعي، ولغوي) وصولاً إلى المعنى الكامن في كلام ما، وهي العلم الذي يعني بالشروط اللازمة؛ لكي تكون الأقوال اللغوية مقبولة، وناجحة، وملائمة للموقف التواصلية الذي يتحدث فيه المتكلم، هي دراسة السياقات المختلفة، والوسائل المستخدمة لغوياً للتعبير عن عمل معين، هي مجال استعمال اللغة في التواصل والمعرفة، والتداولية تعدّ =

لذا نعتقد أننا ما لم نتأمل حق التأمل، ونعي حق الوعي، بكيونة الاستخارة الاستخلافية
الاتتمانية المسؤولة وهُويتها الكائنية والكينونية، واستطالاتها الشخصية والماهوية،
وحقيقتها الأنطولوجية الوجودية وقيمها الأكسيولوجية الأخلاقية وجماليتها الاستيطيقية
الفنية، وحقيقة بُنيّتها الغيبية والتشديدية، التي تمكنا من تغييب الشهود وتشهيد الغيب
الناوى والمحيط بفعل النظر والتعقل والتخيل والتعرّفن والتوحيّن الاخبارى والانبائى،

(1) فقال عليّ عليه السلام: «علمني ألف باب من العلم، يفتح لي في كل باب ألف باب، وأوصاني بما أنا قائم به إن شاء الله تعالى» الإرشاد: الجزء: 1، الصفحة: 185، فصل ومن ذلك ما جاءت به الأخبار في تسمية رسول الله صلى الله عليه وآله عليا بأمره المؤمنين في حياته. وانظر بحار الأنوار: الجزء: 22، الصفحة: 469، الباب: 1، ح: 19. وفي رواية أنه قال صلى الله عليه وآله: «علمني رسول الله صلى الله عليه وآله ألف باب من الحلال والحرام، وما كان وما هو كائن إلى يوم القيامة، كل باب منها يفتح ألف باب، فذلك ألف باب، حتى علمت علم المنايا والبلايا وفصل الخطاب» الخصال: الجزء: 2، الصفحة: 643، أبواب الثمانين وما فوقه، ح: 22.

أو الصمت والصومته، أو فعل الإشارة والقول والعمل المنظور في الاستخارة الائتمانية المسؤولة من جهة، وتفصيل الفهم والإفهام والانفهام لمكوناتها البنيوية والبنائية التركيبية والتراكيبية والتكوينية، والاستدلالية والدلالية، والتداولية والتواصلية، والوظيفية الغائية من الدعاء والطلب، والتوكل والتسليم، والرضا والقبول، وتعظيم إنابة التَّوَاب ودنو التَّقَرُّب، من دون ذلك لا يمكن معرفة معجزة معاجز القرآن، أي: الاستخارة الائتمانية الاستخلافاية المسؤولة، بمعنى الرجوع والتوسل والتوكل والاستعانة والنظر والعمل بمقتضيات أحكامه وسننه ومعارفه وحكمه المعرفية والوجودية والقيمية الأخلاقية والجمالية الفنية، وقيمه القلبية العرفانية والروحية الاسترواحية.

الأمر الذي يذكر آياته وفهم وإفهام وانفهام معانيه والعمل بأحكامه وسننه والتخلق⁽¹⁾ بخلقه والتعرّف بعرفانه والتوحيّن بوحيه، تتعلّق الأنظار والمحسوسات بعين العقل، ويتعقل وينعقد العقل والمعقولات بعين العقل المسدد بأحكام القرآن المجيد، ويتعرّف بعين عقل العرفان المؤيد بالوحي، ويتوحيّن بعين الوحي الإنبائي والإخباري، وبذلك يكون ذكر الكائن الإنساني مصداقاً لقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَتَطْمَئِنُّ قُلُوبُهُمْ بِذِكْرِ اللَّهِ أَلَا بِذِكْرِ اللَّهِ تَطْمَئِنُّ الْقُلُوبُ﴾⁽²⁾، وقوله تعالى: ﴿فَاذْكُرُونِي أَذْكُرْكُمْ وَاشْكُرُوا لِي وَلَا تَكْفُرُونِ﴾⁽³⁾، وقوله تعالى: ﴿وَاقِمِ الصَّلَاةَ إِنَّ الصَّلَاةَ تَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَلَذِكْرُ اللَّهِ أَكْبَرُ﴾⁽⁴⁾. وتأسيساً على ذلك، سوف نقوم في الفصول القادمة بتأصيل وتأثيل مفاهيم ومعاني مكونات وعناصر بنية الاستخارة الاستخلافاية الائتمانية المسؤولة وفق المنظور القرآني والروائي، وفي سياق الرؤية الكونية التوحيدية والفلسفة الوجودية

(1) ما من فعل من أفعال الإنسان إلا ويقترن، إما بقيمة خلقية عليا ترفع هذا الفعل درجة، فتزداد إنسانية صاحبه، أو بقيمة خلقية دنيا تخفض هذا الفعل درجة، فتتقص إنسانية صاحبه، وهذا يصح حتى لو كان الفعل مجرد فعل ذهني، لا فعلاً عينياً، فقد يريد الإنسان بهذا الفعل الذهني جلب خير أو دفع شر، فيرتقي به إلى أعلى، أو يريد به جلب شر أو دفع خير، فينحط به إلى أسفل، بحيث يكون الحدّ الفاصل بين الإنسان والبهيمة ليس هو. كما رسخ في الأذهان. قوة العقل، وإنما هو قوة الخلق. طه عبد الرحمن، «مشروع تجديد علمي لمبحث مقاصد الشريعة»، مجلة المسلم المعاصر، العدد: 103، مارس 2002، الصفحة: 42.

(2) المرجع: القرآن المجيد، سورة الرعد، الآية: 28.

(3) المرجع: القرآن المجيد، سورة البقرة، الآية: 152.

(4) المرجع: القرآن المجيد، سورة العنكبوت، الآية: 45.

الإلهية والمذهب الاجتماعي والسياسي والاقتصادي الذي نفهمه من روح الدين والشرعية والإسلام، ووفق المنهجية التكاملية التشميلية التراتبية التوحيدية بعدساتها الرؤيوية المركبة على مناظيرها التلومايسكتروسكوبية المعرفية والوجودية والقيمية الأخلاقية والجمالية الفنية.



الفصل الثالث

صناعات وتقسيمات الاستخارة في الفقه والدين والتراث الإسلامي

3.1 مقدمة

لقد ذكرنا في الفصل الأول أنَّ مفهوم الاستخارة يشي إلى معنى يفيد دعاء وطلب وسؤال واستعلام واستقصاء واستجلاب الخيرة والاختيار والتفاضل ومعرفة ما فيه المصلحة والمنفعة والفائدة والصلاح والفلاح والإسعاد والإنابة التَّوَابِيَّة والدناوة التَّقَرُّبِيَّة، أو الدنوَّ القرباني إلى الكمال والجمال المطلق وفوق المطلق تعالى. والمستقرئ للممارسات الاستخارية العرفية، والمُحْصِي لأشكالها وأنواعها الموظفة، يجد أنها مصنَّفة ومقسَّمة وفق عدة صنفات وتقسيمات متميزة، منها: الاستخارة بالرقاع، والاستخارة بمراجعة القلب، والاستخارة بالمصحف الشريف، والاستخارة بالحصى، والاستخارة بالسبحة، والاستخارة بالقرعة، والاستخارة بالمساهمة، والاستخارة بالمشاورة، وسوف نستقرئ هذه الصنفات تصنيفاً ونستطققها استنطاقاً ونستبينها استبياناً من عدة زوايا، منها روائية وقرآنية، ومنها عقلية مشرعة وعرفانية معقَّنة، ومنها شرعية فتوائية، وأخرى فقهية دنيوية أو دنيانية، وذلك وفق فقه فلسفة الاستخارة الاستخلافية الائتمانية الاستخلافية التَّأْصِيلِيَّة والتَّأْثِيلِيَّة المسؤولة المقترحة، ووفق دوائها الخيرية الاختيارية والصلاحية الدنيوية الفلاحية الدينية والإسعادية الأبدية والتوَابِيَّة الإنابِيَّة والدناوة التَّقَرُّبِيَّة القربانية الوجودية، ووفق عدساتها الرؤيوية الاستكشافية الإبصارية والاستبصارية والاستشرافية المعرفية والوجودية والقيمية الأخلاقية والجمالية الفنية، في سياق المشروع التأثيلي لكنونة الاستخارة الائتمانية المسؤولة، في سياق الاستخلافية الإنسانية، والخاتمية المحمدية ﷺ الخالدة، والانتظارية المهدوية ﷺ الموعودة، والاتباعية الولائية الفقهية التقوائية العامة والممهدة للولاية العصومية المنتظرة.

عندما نستنطق الآيات القرآنية المجيدة، ونستعلم الروايات النبوية الشريفة، ونستفهم الفتاوى الأحكامية الفقهية، ونستقري التشريعات الفقهية الدينية أو الديّانية «الدين» يتضح لنا أنّ الفوز الكبير والصلاح الدنيوي والفلاح الديني الآخروي والسعادة الأبدية، والتوابع الإنانيّة والدناوة التقريبية الوجودية إلى الله سبحانه وتعالى، حليف الاتحاد الوجودي لفعل

وفي حديث الإمام الصادق - عليه السلام - تصريح بأنَّ العمل بالقرآن هو مفتاح النجاة من مضلات الفتن، وهو سلم التقدم والرقى في مراتب ودرجات الكمال والتطور الإنساني بجميع أقسامه. قال عليه السلام: «واعلموا أنَّ هذا القرآن هو الناصح الذي لا يغش، والهادي الذي لا يضل، والمحدث الذي لا يكذب، وما جالس هذا القرآنَ أحدٌ إلا قام عنه بزيادة أو نقصان، زيادة في هدى، أو نقصان من عمى. واعلموا أنه ليس على أحد بعد القرآن من فاقة، ولا لأحد قبل القرآن من غنى، فاستشفوه من أدوائكم، واستعينوا به على لأوائكم، فإنَّ فيه شفاءً من أكبر الداء، وهو الكفر والنفاق، والغى والضلال، فاسألوا الله به، وتوجهوا إليه بحبه، ولا تسألوا به خلقه، إنه ما توجه العباد إلى الله بمثله». وقال رسول الله ﷺ: «القرآن هدى من الضلالة، وتبيان من العمى واستقالة من العثرة، ونور من الظلمة، وضياء من الأحزان، وعصمة من الهلكة، ورشد من الغواية، وبيان من الفتن، وبلاغ من الدنيا إلى الآخرة وفيه كمال دينكم» فهذه صفة رسول الله ﷺ للقرآن، وما عدل أحد عن القرآن⁽²⁾.

(2) روى طاحه بن يزيد عن أبي عبد الله عليه السلام أنه: «إن هذا القرآن فيه منار الهدى، ومصاييح الدجى، فليجل جال بصره، ويفتح

الإشكالية التجربانية العملانية والسيرورة المنطقية الانتطاقية والحضورية المعرفية العرفانية والتحليلية الفلسفية العقلية المصاحبة في توظيف القرآن في الاستخارة تكمن في السؤال التالي: هل كل ما هو وارد في الحديث المذكور أعلاه، وما هو مطلوب في دوال الاستخارة، يتحقق لنا بدعاء مختصر، ومن ثمّ بتصفح صفحة من القرآن المجيد عشوائياً لتكشف لنا آية واحدة في يمين الصفحة، ولو إجمالاً وتشميراً في حسن وجودة الاستخارة أو سوء ورداءة الاستخارة؟ أم هناك استخارة قرآنية أخرى تمكنا من استنطاق الآيات القرآنية بشكل يستخرج لنا مكنونات الأصول والمفاهيم والمعاني والقيم الثابتة فيها بواسطة معول السؤال والدعاء والطلب المتعلق بموضوعات وقيمات الاستخارة المنظورة فيها، لنضيفها على أو نطرحها من دوال ميزان قيم احتمالات الإيجاب والسلب والحياد أو القبول والرفض والممتنع في دوال الاستخارة، بغية التوصل إلى قرار مكنين حكيم وقويم سديد، يحقق الطمأنينة والسكينة من جهة، ويزيد المستخير حيرةً ودهشةً مضاعفةً، تضاعف وعي المستخير ويقظته وبصيرته وفطنته!

3.2 فقه فلسفة دوال الاستخارة الاستخلافية الائتمانية المسؤولة بالمصحف

الشريف

نودّ بادئ ذي بدء، وتأسيساً على ما سبق القول، أن نثبت حقيقةً وجوديةً ومعرفيةً وقيميةً أخلاقيةً وجماليةً فنيةً، نعتقد بها حق الاعتقاد والإيمان، وهي أن القرآن المجيد من أهم معجزاته، أو قل: «معجزة معجزاته» الخالدة، هو كونه كتاب الاستخارة الدعائية والاستشارية القلبية والمشاورية الائتمانية الاستخلافية المسؤولة الحقيقية والديمومية والدينامية والتأسيسية والتأصيلية والتأثيلية لكيونة الإنسان، ولكينونات أفعاله وأعماله المختلفة، أي: هو كتاب الحياة والصلاح والفلاح، والخير والاختيار والبركة والفضل، والعلم والمعرفة،

للضياء نظره، فإن التفكير حياة قلب البصير، كما يمشي المستبصر في ظلمات بالنور». وفي تفسير الإمام العسكري عليه السلام قال: «قال رسول الله ﷺ: إن هذا القرآن هو النور المبين، والحبل المتين، والعروة الوثقى، والدرجة العليا، والشفاء الأشفى، والفضيلة الكبرى، والسعادة العظمى، من استضاء به نوره الله، ومن عقد به أموره عصمه الله، ومن تمسك به أنقذه الله، ومن لم يفارق أحكامه رفعه الله، ومن استشفى به شفاه الله، ومن آثره على ما سواه هداه الله، ومن طلب الهدى في غيره أضله الله، ومن جعله شعاره ودثاره أسعده الله، ومن جعله إمامه الذي يقتدي به، ومعه الذي ينتهي إليه أداه الله إلى جنات النعيم، والعيش السليم».

والزهد والتقوى، وهو كتاب الهداية والخير والرشاد، وكتاب العصمة من الغواية، والضامن للإصابة والتوفيق، فالمستخير يفترض أن يجعل قلبه وعاءً وظرفاً ومسكناً لاستجلاب ما يستنطق القرآن، مستخيراً مستفهماً ومتسائلاً وداعياً وطالِباً إياه، أي: أن يكون مستعداً ومتهيئاً لما يلقي في قلبه الرشد والهداية والاستقامة والمفاضلة، وما يلهمه إلى السبيل القويم والصراط المستقيم، فكيف لا يكون ذلك وهو الكتاب الحاكم والناظر، والكاشف والمنير، والقائم والمقام، والقامة والقائم، والقوام والاستقامة والقيوم، والقيام والإقامة، والقومة والمقوم، لكافة أفعال النظر الملكي والملكوتي وأفعال التخيل والتوهم والتعقل المجرد والمسدد والمؤيد، وأفعال التعرف المتعقل والمتشرعن، وأفعال التوحيين الإخباري والإنبائي، وكذلك لأفعال الصمت والصومته، وأفعال الكلام والقول والإشارة⁽¹⁾ والعمل؟! لكن ليس من خلال إواليات وآليات ووسائل وسبل الاستخارة المصحفية المصفحة، أو الاستخارة الرقاعية أو المسيحية أو الحسوية أو القرعوية أو... بل من خلال الاستخارة الاستخلافية الخاتمية والانتظارية والولائية الفقهية الائتمانية المسؤولة.

الاستخارة المصحفية المصفحة لا تستقيم ولا تستحق مقام ومقال القرآن المجيد بتاتاً، من حيث استنطاق واستفهام واستلهام أو استخراج واستنتاج واستدلال مدلولات ودلالات الخير والبركة والرشد والهداية والاستقامة الثاوية في موضوعات وقيمات الاستخارة المنظورة، على عكس الاستخارة الاستخلافية الائتمانية المسؤولة، حيث هداية القرآن تتجلى في أزهى وأرقى وأسمى مرتبة الهداية والرشد في الاستدلال والتبيين والتوضيح لسنن وقوانين وأحكام ومبادئ وقيم التفاضل والاختيار والهدي بين النجدين الخير أو الشر، أو الصلاح والفساد، أو الخطأ والصواب، أو الحسن والقبح أو...، وعلى الإنسان المستخير بالقرآن أن يوظف ويستثمر هذه السنن والقوانين والأحكام على الموضوعات والقيمات والمواقف التي تواجهه في مجرى سيرورته وصيرورته التكاملية في مجرى العالم والكون

(1) الإشارة: مختصة بإثارة التعبير غير المباشر على التعبير المباشر، وهو أسلوب خاص في التواصل والتبليغ بين أهل الإشارة، وهي تتناول المعاني الروحية الثاوية في بنياتها وبناءاتها ودلالاتها وتداولاتها وغاياتها ووظائفها أسرار غيبية، ومعاني رقائق متعالية على التجربة الاعتيادية التي وضعت اللغة الطبيعية أصلاً للتعبير عنها، وهي معانٍ تشكيكية ترابية تراكية متعالية ومتفاوتة فيما بينها، وتختلف وتباين باختلاف وتباين المراحل التي ينتقل بها المتقرب، وهي معانٍ تقوم في المعاناة الجوانية والمعاشية الفعلية يصعب نقلها إلى اللغة الطبيعية بشكل يوفي حقها وغايتها وحقيقتها.

والوجود، هذا الكتاب الذي يصفه وينعته خالقه ونازله وقائله عزَّ وجلَّ بأنه ربيع للقلوب، وشفاء للصدور، ومدير للعقول، ومفتاح للنجاة، ومضرب للأمثال، ورحمة للعالمين، ونور للهادين، وهادٍ للمهتدين، ودواء لكل داء، وحبل الله المتين، والناصح الأمين، والنور المبين، والدليل الواضح، والكاشف لسنن الله وقوانينه وأحكامه الصامته والناطقة، والمرشد إلى سنن وقوانين الكون والاجتماع والتاريخ والسياسة والاقتصاد، والكاشف للنفس الإنسانية المكسوفة والمخفية عن ذات الإنسان نفسه، والنافع والخير الوفير، والصراط المستقيم والمنير، ...، إذا لم يكن كتاب الله مرشداً ودليلاً ومنوراً وهادياً وكاشفاً وناظراً وحاكماً وقائماً وقيوماً ومقوماً وقومةً وقيامةً، فأئني كتاب ومنهج ونهج وكلام وقول يمكن أن يستخير به الإنسان، ويتوسل إليه، ويتوكل عليه، ويستعين به، ويتوب إليه، ويتقرب منه للاستدلال والاسترشاد والاستنارة والاستهداء، والاستتطاق والاستجلاب، أو لدعاء وسؤال وطلب الخير والبركة، أو لمؤسسة الطمأنينة والسكينة والاسترواح، أو لتحقيق علم اليقين وعين اليقين وحق اليقين وبرد اليقين، أو لتأسيس الصواب والصلاح الدنيوي والفلاح الدنيوي والإسعاد الأبدي العقلي والقلبي الحقيقي، أو لتمكين التحاقل والتجاوز والتقارب الوجودي مع الحق المطلق تعالى؟.

إذا كان هذا هو ديدن وحقيقة القرآن المعرفية والوجودية والقيمية الأخلاقية والجمالية الفنية، فأَيُّ رحمة وكرم وفيض وعناية وجود وفضل ونعمة هذه التي سخرها الله لعبده؟ وأيُّ كتاب وقول وكلام منطوق يستحق أن يكون موضع السؤال والجواب والدعاء والطلب والرضا والتوكل والقبول والتسليم التام والإنابة والتوبة والتقرب والدنو من القرآن المجيد من جهة؟ وأيُّ نعمة وفضل ورحمة وكرم أعظم من تلك الكلمات والأحكام والأقوال والحكم والسنن والقوانين والأسماء الحسنى والصفات العليا التي هي جوهر القرآن مجسداً في القرآن الناطق (أهل البيت عليهم السلام) كنموذج ومثال مادي ومعنوي حيوي مارسه المعصوم عليه السلام، تنظيراً ملكياً وملكوتياً وفعلياً عملانياً وقولياً وصمئياً وصومئياً، ليجسد حقيقة ظاهر وباطن القرآن المجيد ومتشابهاته ومحكماته، ومتغيراته وثوابته، ونسبانياته ومطلقاته، إذا كانت كل آية وكلمة وحرف ونقطة وشدة وضمة وكسرة وفتحة ممثلة صمدية بالخير والبركة والعلم والمعرفة، فكيف لا يكون القرآن فاتحة خير واختيار وتفاضل وخيرية لكل فعل ونظر وتخيل

الاختلاف والمشكلة الكبيرة والإشكالية الكبّارة ليست في كون الاستخارة بالمصحف الشريف جائزة أم لا، حيث إنها من المؤكد جائزة ومستحبة، بل إنها واجبة قيمية وأخلاقية، واجبة عقلية وفلسفية، واجبة عرفانية ملاسبية، وواجبة تجربانية ملاسبية، ذلك حسب مراتب كينونة النفس الإنسانية الوجودية التكاملية، ولكن موضع الاختلاف، وربما الخلاف بين وجهة نظرنا والآخرين يكمن في إواليات الاستخارة القرآنية وآلياتها وآلاتها ووسائلها وأدواتها واستراتيجياتها من جهة، واستدلالاتها ودلالاتها وتداولاتها وتواصلاتها ووظائفها وغاياتها ومقاصدها من جهة ثانية، ونختلف في فهم وتفهم وإفهام وانفهام جوهرها وعوارضها وتسمياتها وتعريفاتها وعنوانها من جهة ثالثة، حيث نسميها الاستخارة الاستخلافية الخاتمية الانتظارية الولائية الفقهية الائتمانية المسؤولة. وعليه نختلف في تعيين وتشخيص باراديمها «أبدالها» ونموذجها التنظيري، ومنهاجها ومنهجيتها التنظيرية والتعليلية، وفي مقدماتها وشروطها واشتراطاتها المعرفية والوجودية والقيمية الأخلاقية والجمالية الفنية، وفي لغتها ولسانها المنطوق، وفي توسلاتها الموصلة إلى حملاتها الملّكية والملكوّية أو الحسية الملموسية والعقلية الملامسية أو العرفانية والوحيانية الملاسبية أو قيمها الأخلاقية المتعالية، ونختلف في عدساتها الرؤيوية الاستخارية الائتمانية المسؤولة الكاشفة، والإبصارية والاستبصارية والاستشرافية الهادية والمهدية، ونختلف في عدساتها القرائية الاستنطاقية، وفي كيفية التعرف على السبل الجزئية المختلفة المرتبطة بالسبيل التوسطي القويم المؤدّي إلى الصراط المستقيم للتقرب الوجودي إلى الكمال والجمال المطلق وفوق المطلق، وذلك من خلال الاستخارة الائتمانية الاستخلافية المسؤولة والاستنطاقية والاستبصارية والاستنارية الكبّارة المؤتمنة المسؤولة، ونختلف في أهمية دور ووظيفة استخارة الاستخارة «ميتا الاستخارة»، وفي مفهوم «الخير» و«خير الخير» «ميتا الخير» الاستخاري الائتماني الاستخلافي المسؤول، فضلاً عن متغيرات وعناصر وقيم دوال الطلب والسؤال والدعاء الاستخارية ومقاصدها وغاياتها ووظائفها وثمرات موضوعاتها....

هذه منظومة مسائل متعلقة بروح وجوهر وظاهرة الاستخارة القرآنية الائتمانية الاستخلافية المسؤولة التي تستدعي بدءاً وأصلاً وقبلاً وسلفاً. الوضوح والبيان والتبيان

والتبيين، والفهم والتفهم والإفهام والانضام لها، قبل وأثناء وبعد القيام بالممارسة الاستشارية الائتمانية الاستشارية المسؤولة القرآنية، وليس الأمر متعلقاً بمجرد قراءة بعض الأدعية واستحضار النية والاستفتاح بالقرآن وقراءة الآية المدونة في أول صفحة من اليمين أو اليسار أو الوسط، حسب ما يقع نظر الإنسان حسب رأي البعض، أو القيام بتصفح صفحات القرآن ثلاثة أو سبعة أو... ثُمَّ معرفة ما تضرر هذه الآية من خير خاص، سواء التعجيل بالعمل المنظور أم التأجيل أم التوقف عنه، بل نعتقد أنّ الأمر غير ذلك تماماً، وأنه أبعد من ذلك، بحيث يحترم معاني القرآن وروحه وحياته وكلماته وغاياته، وحقائقه المعرفية والوجودية والقيمية الأخلاقية والجمالية الفنية، وسننه وقوانينه وأحكامه الحاكمة والقائمة والقيومة والمقامة لسيرورة الكائن الإنساني والكون والعالم والوجود، كما ينص عليها روح الدين الإسلامي وسبيله القويم وصراطه المستقيم.

دعونا الآن نستعرض السبل والطرق المتعارف عليها والموظفة اليوم في ممارساتنا الاستخارية العرفية بالقرآن، التي تأخذ عدة مناح وسبل، وذلك توصيفاً وتصنيفاً، وتحليلاً وتفسيراً، استدلالياً سندياً، ومضمونياً بنبوياً ونسقباً، وبنائياً تركيبياً وتراكيباً وتكونياً، وتواصلياً وتداولياً، وغائباً ووظيفياً، وذلك بغية تقويم وتقييم حقيقة الاستخارة ذاتها، وحقيقة فعل الممارسات الاستخارية المتعارف عليها والمتداولة في أوساط المتدينين اليوم، ومن ثمّ محاولة تأسيس وتأصيل وتأثيل فقه فلسفة الاستخارة الائتمانية الاستخلافية المسؤولة، التي تأخذ بالاعتبار حقيقة الاستخلاف الإنساني والخاتمية ﷺ والانتظارية ﷺ والاتباعية الولائية الفقهية التقوائية.

هذا التأسيس والتأصيل والتأثيل مَكْمَنُ كشف حقيقة ومعجزة القرآن المجيد المدون والمنطوق، الذي أصبحت كينونته المعرفية والوجودية والقيمية الأخلاقية والجمالية الفنية غائبة ومهجورة عن سيرورة وصيرورة حركة النفس الإنسانية واستخاراتها الاختيارية والخيرية، من حيث فعل النظر والتفكر والتخيل والتوهم والتعقل والتوحيين الإخباري الإنبائي، أو من حيث فعل الصومئة والقول والعمل في المجرى الحداثي والمشهدي والمرأوي داخل مجرى الحق الأسمائي الحسنى والصفاتي العليا في مجرى العالم والكون والوجود.

إذن الاستخارة الاستخلافية الائتمانية المسؤولة ليست بدعة أو ظاهرة طارئة وعرضية

3.3 البحث الروائي والممارسات الاستخبارية المصحفية

11/17/16 1:29 PM

مكارم الأخلاق عن التهذيب، ورواها صاحب المستدرک عن الشيخ جعفر بن أحمد القمي في كتاب الغايات عن أبي علي عن اليسع بن عبد الله القمي⁽¹⁾ قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: «إني أريد الشيء، فأستخير الله فيه ثلاثاً، وذكر نحوه إلا أنه قال: «إذا قمت إلى الله تعالى...»، وقال في آخره: «وانظر ما ترى وخذ به»⁽²⁾.

3.3.1 التحليل السندي والمضموني للرواية وفق الاستخارة القرآنية الائتمانية الاستخلافية التأثيلية المسؤولة

سوف نسلط الضوء على الوضع الإسنادي والفصل المضموني للرواية؛ لكي نتعرف على حقيقة مضمون هذه الممارسة الاستخارية في ظل سياقاتها وأحوالها المحيطة بها، وذلك كما ذكرها المفسرون ومحللو وموثقو ومنقذو ومصححو الروايات النبوية الشريفة، مع بيان فهمنا الخاص وفق مشروع فقه فلسفة الاستخارة الائتمانية الاستخلافية المؤصلة والمؤتلة المسؤولة، ذلك بقدر ما يسمح لنا المقام هنا.

يفهم من السرد الروائي والقصصي أنه يُسلط الضوء على عدة نقاط واردة في الرواية، منها: الحالة النفسية والمقامية الجوانية للمتحدث أو المستشكل مع الإمام عليه السلام، حيث يكشف لنا ذلك من عدم استقرار القرار وتذبذب الإرادة والعزم، التردد في العزيمة والجزمية والثوقية والقطعية والحسمية الناتجة عن اضطراب أو نقص أو ضعف أو شك في قيم معطيات ومتغيرات وعناصر دوال موضوع الاستخارة وقيماتها وغاياتها ومقاصدها المتعلقة بها، الأمر الذي انعكس في تردد وخيرة ودهشة واندھاش واضطراب المتحدث في اختيار أحد الخيارات المتاحة أمامه بشكل يفيد تحقق الاطمئنان والاستقرار والتثبت والعزم والإرادة واليقين على قرار تحديد وتعيين وتحيين إحدى تفضيلات واختيارات البدائل المطروحة والمراد النظر فيها أو العمل بها عنده الشخص، فجاء كلام الإمام عليه السلام لوضع حدٍّ لتسلسل استمرارية هذا الوضع المحير والمتردد والمضطرب، فأرشده الإمام عليه السلام إلى سبيل ذلك، من خلال تبيان وبيان مسلكين وفق تزمينتهما الزمانية: أحدهما، هو ماهية الشيء الواقعة في قلب الكائن الإنساني بعد فراغه من الصلاة، وما يحصل من تغير في

(1) بحار الأنوار، الجزء: 88، الصفحة: 243.

(2) الميرزا حسين النوري، مستدرک الوسائل، الجزء: 6، الصفحة: 258، الباب: 5 من أبواب الاستخارة، ج: 1.

الحال والمقام النفساني له والمقال الذهني الموضوعي له، والمسلك الثاني الذي تشير إليه الرواية هو فعل النظر في المصحف وآلية تجاوز هذا الوضع المحير له، وذهب المحللون والمفسرون حول المضامين اللغوية والمعرفية للحديث إلى القول بأن التحليل المضموني واللغوي الإشكالي يتمحور حول فهم ومفهوم وقصد ومقصود حرف (الواو) في قوله: «وافتح المصحف» بأنها بمعنى (أو) كما استظهره العلامة المجلسي⁽¹⁾.

وهذا الأمر لا يخلو من إشكالية في الحديث المذكور، وعليه فيكون المراد هو أن الإنسان المتمحّر إذا قام إلى الصلاة يكون مخيراً بين الأخذ بما يقع في قلبه وبين الاستخارة بالمصحف، بأن يأخذ بأول ما يرى فيه بعد افتتاحه، أو (و) تشي إلى المعية التضمينية التزمنية والتحيينية في حال عدم جدوى تحقق المراد من المسلك الأول، أي: عدم تحقق العزم والإرادة والاستقرار على شيء بعد الصلاة، أي: مازال الشخص حائراً محيراً قابلاً في وحل الحيرة والتردد، فينتقل إلى المسلك الثاني المشار إليه هنا الاستخارة بالمصحف الشريف، هذا بناءً على ما استظهره المحقق الهمداني⁽²⁾. والمستقرى لأدبيات ثيمات وموضوعات الاستخارة والروايات الواردة بصدد هذا أن البعض - مثل السيد جواد العاملي - قد أصل وأثّل الاستخارة المصحفية المصنّفة بطريقة فتحه والنظر فيه على هذه الرواية⁽³⁾. وأما كيفية فهم الآية الكريمة التي وقع النظر عليها فهو أمرٌ يختلف، وقد ذكر بعضهم أن العبرة بما يتبادر من لفظ الآية نفسها لا بمقامها ولا بسياقها⁽⁴⁾، مثلاً: ﴿ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ﴾⁽⁵⁾ قد يتبادر منها الخير، مع أن مقامها وسياقها وقع في الذم.

3.4 الإشكاليات المعرفية السندية والتفسيرية والتأويلية المضمونية

ثمة مشكلات وإشكاليات معرفية علمية، وسندية إسنادية جوانية تتعلق ببنية وبناء ودلالة الرواية، وإشكالات تفسيرية وتأويلية تتعلق بالجانب اللغوي والمضموني الوارد في الرواية،

(1) البحار، الجزء: 88، الصفحة: 243.

(2) مصباح الفقيه (الصلاة)، الجزء: 1، الصفحة: 517 (طبعة حجرية).

(3) مفتاح الكرامة، الجزء: 9، الصفحة: 257.

(4) المصدر نفسه.

(5) المرجع: القرآن المجيد، سورة الدخان، الآية: 49.

وأخرى تبريرية ومعالجة برانية تتعلق بتداولاتها وتواصلاتها وممارساتها الاستخارية الروائية وشيوع توظيفاتها واتساع مقبوليتها. وفيما يلي تبين بعض هذه الأمور بقدر ما يتسع المقام والمقال والحال «المقحلة»:

3.4.1 الاشكالية الاسنادية أو السندية للرواية

تعتبر هذه الرواية من الروايات **الضعيفة** الواردة بشأن الممارسة الاستخارية الائتمانية الاستخلافية المسؤولة في كتب الأحاديث من منظور فقه بعض الفقهاء، إلا أنّ السيد جواد العاملي اعتبر هذا الخبر في الرواية بأنّه الأصل في الاستخارة بالمصحف الشريف، بطريقة فتحه والنظر فيه⁽¹⁾، وكذلك بعض الفقهاء اعتمد عليها وعلى غيرها من الروايات الدالة على استحباب الاستخارة بجميع أقسامها؛ استناداً إلى قاعدة التسامح.⁽²⁾ لقد ذكر بعض الفقهاء أنّ اليسع القمي الوارد اسمه في سلسلة الرواة رجلٌ مهمّل لم يترجمه الرجاليون، كما أشير إلى ذلك في معجم رجال الحديث⁽³⁾.

وعليه قيل: إنه فقد الاعتبار في توثيق سند إثبات الرواية؛ بسبب فقدان تلاحم وتماسك سلسلة الرواة التي تنقطع عند اليسع بن عبد الله القمي، إضافةً إلى ذلك أنّ مروياته من الأحاديث محدودة جداً، كما أنّ الراوي عن اليسع بحسب سند التهذيب هو (أبو علي)، وهو شخص قيل: إنّ تتبع معرفة شخصيته الروائية في غاية الصعوبة والاستحالة، الأمر الذي أفقد أو ضَعَف احتمالات إثبات درجة الوثوقية المطمئنة، إلا إذا قيل بأنّ السند ينتهي بأبي علي بن اليسع القميّ، فترتفع مشكلة اليسع نفسه، ومع ذلك لم يجد الباحثون ما يثبت شخصيته وهويته الاسمية له، حيث كلّ مدونات من كان اسم والده اليسع في البحث الروائي الرجالي أصابته آفة مجهولية الهوية والحال والمقام، ومَضْعُوفِيَةِ المقال والقول، فهو أيضاً مجهول الحال، لذا أدرج ضمن المهملين الروائيين.

ونظراً لشيوع الممارسة الاستخارية بالقرآن المجيد في أوساط الكثير من العلماء

(1) مفتاح الكرامة، الجزء: 9، الصفحة: 257.

(2) جواهر الكلام، الجزء: 12، الصفحة: 165.

(3) انظر: معجم رجال الحديث، الجزء: 21، الصفحات: من 133 الى 134، رقم: 13724، 13726.

وبدأ التأصيل والتأثيل لا على أساس الدليل السندي والمضموني الجواني للرواية المزبورة المذكورة، بل على أساس التأصيل والتأثيل المعرفي البراني للاستخارة المصحفية المصحّحة المستند إلى والمرتكز على التساؤل الاستعلامي والاستنطاق

00000 00000000000000000000.indd 76

11/17/16 1:29 PM

التأصيلية والتأثيلية من التوكل والتسليم والاستعانة والقبول والرضا بما قدر وقضى الله المستخار في الأمر المنظور والمذكور، فحينئذ يكون - عرفياً ومتشريعاً - هو الاستخارة المشار إليها، وهذا ما يفهم من كلام بعض الفقهاء وسيرتهم المتشعبة لموضوع الاستخارة المصحفية المتصنعة، أو ما نسميها نحن بالاستخارة الرقاعية القرآنية، أو استخارة القرعة القرآنية، مع حفظ حقيقة وماهية ووظيفة وغاية وموضوعات ومناسبات القرعة الشرعية التي سوف نشير إليها في مقامها ومقالها فيما بعد.

3.5 مناقشة الآراء المنظورة في الرواية الاستخارية بالمصحف الشريف

أولاً: نعتقد أنّ الإسناد البدئي للمجتهد وصاحب النظر والرؤية والفكر الناقد، سواء كان فقيهاً أم عالماً أم عارفاً أم محلاً أم فيلسوفاً، لأيّ موضوع مهما كان علمياً وفقهياً ومعرفياً وعرفانياً، هو الدليل والحجة العقلية المبرهنة والمقنعة، سواء بواسطة العقلانية والتعقلية والتعاقلية المجردة أم المسددة أم المؤيدة، لذا يصبح دليل وحجية «شيوع العمل» و«سيرة المتشعبة» أو «الإجماع» بذاتها ليست حجةً ودليلاً عقلياً، وحتى شرعياً ما لم يتضمن ذلك رأي المعصوم صراحةً وضمناً، وليس هناك مانع في الاستدلال برأي «الإجماع» أو «شيوع العمل» أو «سيرة المتشعبة» كمستند ودعم وقرينة ودليل لاحق لتعزيز الرأي الاجتهادي المدعوم بالحجة العقلية المجردة⁽¹⁾، أو المسددة⁽²⁾ أو المؤيدة الاستنباطية والانتطافية المنطقية الموسعة، أي: المسددة بالعمل والمؤيدة⁽³⁾ بالتخلق والعرفان القلبي المتعقل والمتشعّر والمتوحيّن الغيبي الإخباري والإنبائي إنّ حصل.

(1) العقل المجرد وظيفته تعقيل الأشياء من خلال أوصافها الظاهرة، أو بالاصطلاح المنطقي «رسومها»، أي: مجموعة صفاتها البرانية التي تقع تحت تجريد العقل النظري.

(2) العقل المسدّد وظيفته تعقيل الأشياء من ماهيتها العملية وأفعالها البرانية التي تقع تحت التسديد العقلي العملي

(3) العقل المؤيد، يطلب بالإضافة إلى رسومها وأعمالها، الأوصاف الجوانية العرفانية الباطنية والأفعال الجوانية المسكوت عنها، أو ذاتها الهو «هُويّتها»، فإنها ذات متشخّصة في الوجود ومتحققة في العيان، ذات نحتاج في إدراكها، لا إلى النظر وحده، ولا إلى العمل معه، وإنما إليهما معاً بالاستعانة بالتجربة، أو بتعبير جامع نظر عملي حي، فهو وحده القادر على الإحاطة بالأعيان. انظر لمزيد من التفصيل إلى: طه عبد الرحمن، العمل الديني وتجديد العقل (بيروت: المركز الثقافي العربي، الطبعة: 4، 2006) الصفحات: من 121 إلى 122. لذا يفيد في إخراج الشيء من عالم التصور إلى عالم التحقق، ويعلو بقيمة الشيء الذي يدخل في مجاله، ويفتح آفاقاً إدراكيةً وعمليةً جديدةً، كما أنه يقوم بتصحيح السلوك، إنّ تأصيلاً فيرده إلى الأصول، أو تصويماً، فيدله على أصح المقاصد، أو تقويماً فيمده بأنفع الوسائل.

وهذا بعد إثبات تحقق تواجد وانوجد ظاهرة أو حقيقة «شهرة العمل» وشياع «سيرة المتشرعة» واستطالة «الإجماع» واستوائها على الممارسة الاستخارية الائتمانية الاستخلافية المسؤولة بالمصحف الشريف بالصورة الواردة في الروايات السابقة. ولكن الإشكالية هنا أنّ مسألة «شهرة العمل» بممارسة الاستخارة القرآنية وفق هذا الحديث وبالصورة المقررة فيه، غير متفق عليها، وليست لها شهرة الإشهار الإشاري والتداولي والتواصلي والتناقلي في كتب الفقهاء الفقهية والاستدلالية، فضلاً عن أنّ الإسناد السندي على خلاف الإجماع بين الفقهاء من جانب، وأنّ مسألة الاستخارة من الموضوعات الاستحبابية والندبية التي عادة ما يوضعها الفقيه في دائرة العمل بها وفق قاعدة مشهورة عند الأصحاب، يُطلق عليها «قاعدة التسامح» في أدلة السنن. إضافة إلى ذلك علينا أن لا ننسى البينونة والتمايز بين مفهومي «الشهرة المطابقة» و«الشهرة العملية» حيث إنه لم يثبت بشكل قاطع ويقيني أنّ سيرورة وطريقة الأصحاب في الممارسة الاستخارية المصحفية المصحفة مبنية ومرتكزة إلى العمل بالخبر المذكور الوارد في كتاب التهذيب «افتح المصحف فانظر إلى أول ما ترى فيه، فخذ به إن شاء الله تعالى»⁽¹⁾، وقد رواه في الذكرى مراسلاً عن اليسع القمي، ونقله العلامة المجلسي في رسالته المعمولة في الاستخارة عن كتاب الغايات، وعن ابن طاووس⁽²⁾، فضلاً عن كون السند المذكور ضعيفاً لا شترأب علي بين الثقة وغيره وجهالة اليسع القمي، ولا يصلح أو يرتق أو يُجبر ضعف بنية مرتكزات السند في الرواية بسيرورة عمل الأصحاب؛ لكون الشهرة هنا منسوبة إلى «الشهرة المطابقة» لا «الشهرة العملية»، والأولى غير موجبة لمعالجة وإصلاح وجبر ضعف البنية البنائية التكوينية والتركيبية والتراكبية وأنساقها العلائقية الجوانبية والبرانية، سواء الاستدلالية والدلالية أم الاستنادية السندية على الأظهر حسب آراء واجتهادات بعض الفقهاء، وأنّ توجب الترجيح في تعارض الخبرين؛ لكونها موجبة لرجحان المضمون، حيث إنّ مرجح المضمون من أقسام المرجح.

وعملية الرجحان لا تخلو من إشكاليات متعددة أهمها يتعلق بإشكالية اعتبار الرجحان

(1) التهذيب للشيخ الطوسي، الجزء: 3، الصفحة: 310، ح: 6. الغايات لجعفر بن أحمد القمي، الصفحة: 87. جامع أحاديث الشيعة، الجزء: 7، الصفحة: 325، ح: 1.

(2) نفس المرجع السابق.

وعليه يستلزم الأمر إخراجها من هذه الدائرة وخضوعها للشبكة العنكبوتية المعرفية والوجودية والقيمية الأخلاقية والجمالية الفنية لفقه فلسفة الاستخارة وعلمها الذي ينظر إليها من الخارج، أي: يحاول أن يرى مدى تطابق وتساوق حملات البنية البنائية والنسقية والنبوية التكوينية والتركيبية والتراكمية، والاستدلالية والدلالية، والتداولية

- (2) الشيخ الميرزا أبو المعالي الكلباسي الإصفهاني، الاستخارة من القرآن المجيد والفرقان الحميد (قم الجمهورية الإسلامية في إيران: مؤسسة الامام المهدي (عجل الله فرجه)، الطبعة: 1، 1411هـ.ق)، الصفحة: 41.

ثانياً: نعتقد أنّ العدسات الرؤيوية الاستكشافية والاسترجاعية الإبصارية والاستبصارية والاستشرافية التحليلية والتفسيرية والتأويلية والاستنباطية والاستقرائية الموظفة هنا، لا تسعفنا في إثبات سيرورة الرواية في مجرى سيرة المتشرّعة في عصر المعصومين عليه السلام على الممارسة الاستخارية الائتمانية المسؤولة بالمصحف الشريف، حيث الأمر ليس سهلاً يسيراً، بل هو في غاية الدقة ومنتهى الصعوبة، لسببين رئيسيين هما: محدودة عدد الروايات المنقولة لهذا الحديث النبوي الشريف، حيث جلّها مصدرها ومرجعها كتب الرواة المتأخرين. إذن هناك قلة متون وضعف مضمونية روائية للحديث من جهة، وفاصلة زمانية بين عصر المعصومين وعصر مدوني الحديث من الفقهاء الذين قالوا بشهرة العمل بالحديث في عصر المعصومين عليه السلام من جهة، ومن جهة ثانية لعله هناك أحاديث أخرى لم تصل إلينا تشير إلى الاستخارة القرآنية كانت في صورة أخرى غير ما هي واردة في الحديث المذكور، وهذا الأمر يستدعي مزيداً من البحث والتقصي والحفر الأركيولوجي التاريخي التطوري والتراكمي له، لذا لا يرى بعض الفقهاء أنّ المدّعي بـ «شهرة العمل» بالحديث في عصر المعصومين عليه السلام قد أقام دليلاً أو شاهداً معتبراً يفيد الطمأنينة

فهذه الحال هي أصل ومصدر ما ينتج ويمتدح من كيفية وآلية الاستخارة من مشكلات وإشكاليات معرفية ووجودية وقيمية أخلاقية وجمالية فنيّة، قد تتعارض وتتضاد مع روح

الدين والإسلام، وحقيقة فقه فلسفة الاستخارة الاستخلافية والخاتمية والانتظارية والاتباعية الائتمانية المسؤولة، وليس الأمر متعلقاً بأصل المرجعية الاستخارية المصحفية المجيدة الواردة في الحديث الشريف حسب فهمنا الخاص بكيونة الاستخارة وغاياتها ومقاصدها ودلالاتها البنيوية والبنائية والنسقية التكوينية والتركيبية والتراكية من جهة، والإشكالية الثانية بأصل جعلها كمقدمة للاستدلال بـ «شهرة العمل» كصغرى لمعادلة الاستدلال والنتيجة المنطقية المستنتجة من جهة ثانية، لذا ذهب البعض إلى استخراج الاستخارة من دائرة الدليل العقلاني الاستنباطي والاستدلالي إلى ربطها بأمور وسبل توقيفية اعتقادية مسلمة.

بِمَكْنَةٍ فقه فلسفة الاستخارة الاستخلافية الائتمانية المسؤولة أَنْ يتجاوز كافة المشكلات والإشكاليات المصاحبة للاستخارة التقليدية السائدة في أوساط المتدينين، والناجمة أساساً من ربط الاستخارة المصحفية المصحفة الواردة في الحديث المذكور بنتائجها وغاياتها ومقاصدها ورسالتها وفلسفتها ووظيفتها التعليمية والتربوية المعرفية والوجودية والقيمية الأخلاقية والجمالية الفنيّة. حيث نعتقد أنه حتى لو فرضنا صحة وثوق سند الحديث وسلامة متنه المضمونية مع أصل وروح الدين والقرآن، أو ربما توجد روايات صحيحة السند وموثوقة المضامين، ولكن لم تصل إلينا لأسباب متعددة (الإشكالية في الإثبات وليس في الثبوت)، إلا أنّ المشكلة تكمن في إشكالية فهم وإفهام وانفهام آلية وطريقة وكيفية توظيف المصحف في الاستخارة، لذا مازالت الإشكاليات الأبستمولوجية المعرفية باقية وقائمة، وتشكل مصدراً لقلق واضطراب واختلاف وتضاد الممارسات الاستخارية المصحفية المصحفة السائدة اليوم بين الغالبية العظمى من المستخيرين المتدينين.

لذا ذهب البعض في حل هذه الإشكالية من خلال تثبيت وتوثيق صحة معنى حرف (الواو) في الحديث (وافتح المصحف، فانظر إلى أوّل ما ترى فيه فخذ به إن شاء الله تعالى) بـ (أو)، وهذه المحاولة غير مجدية بتاتاً، حيث هناك إشكالية أبستيمولوجية معرفية أخرى أكبر من إشكالية (الواو) في الحديث، وهي «فخذ» في الجملة الثانية. فخذ ماذا؟! فهل «خذ» ما يمتح من الآية معنى جودة وحسن الاستخارة للإقرار والتفضيل والاختيار والعمل به، وترك العمل المذكور في حال ما يمتح منها رداءة وسوء العمل، الأمر الذي يصبح «خذ»

أي: ترجيح قبول أو رفض العمل المذكور دالةً تابعةً للمتغير المستقل (نتيجة الاستخارة من الجودة والحسن أو الرداءة والسوء)، فينتهي الأمر عند هذا الحد في التفضيل والاختيار والترجيح، أم أنّ هناك أمراً آخر، فكما اعتبرنا تصفح المصحف وسيلةً وأداةً وآلةً لطلب الخير (الاستخارة) والصلاح والفلاح والسعادة والإنابة التوابع والدناوة التقريبية أو الدنو القرباني، كذلك نعتبر الآية التي ظهرت في الاستخارة هي أيضاً وسيلةً وآلةً وأداةً معرفيةً خيريةً ثانيةً، تمكننا من اكتساب واقتناء معارف وحقائق كانت محجوبةً ومجهولةً تماماً، أو ضعيفةً ومهزوزةً في دالة الاستخارة، وكانت سبباً أساسياً وأصيلاً في إيجاد الحيرة والتردد والشك والاضطراب لدى المستخير، مما أفقد أو أضعف عنده الإيمان والطمأنينة والسكينة واليقين فيما يخص العمل المذكور.

أي: أنّ الاستخارة المصحفية المصحّحة ليست لاختيار العمل أو تركه أو التوقف عنه مؤقتاً، بل هي سبيل لاختيار وسيلة معرفية أستمولوجية ثابته في الآية المنظورة فيها في الاستخارة، لكشف مكسوفات ومغيبات ومضمرات معرفية ووجودية وقيمية أخلاقية وجمالية فنية، إما ضعيفة أو ملتبسة أو مبهمة أو غامضة أو مختلطة أو مشوهة أو ظنيّة أو مشكوكة، وإما معدومة ومفقودة ومُصْفَرّة، أو أنها مُعْسِرة ومَهْزِلَة فقيرة، وذلك من خلال البحث والسؤال الموضوعي المستنطق به الآيات القرآنية ذات الصلة المباشرة وغير المباشرة بأصل ماهية وهويّة ثيمات موضوعات الاستخارة ومقاصدها وغاياتها ودلالاتها وبنّياتها البنائية والبنّوية والنسقية التكوينية والتركيبيّة والتراكمية، التي بمقتضاها يتم إسدال الستر والستار والاستتار عن تلك المكسوفات والمغيبات والمضمرات، الأمر الذي يزيل التردد والاضطراب والشك اللامنهجي والحيرة السلبية الموهومة، ليُعزّز اليقين والطمأنينة والسكينة، ومن ثَمَّ ترجيح وتعين تفضيلات واختيارات المستخير بكل ثقة وإيمان ويقين وتوكل وتسليم ورضا وقبول بما يقضي ويقدر الله سبحانه وتعالى له.

أما كيف تصبح معاني الآية الظاهرة في الاستخارة المصحفية المصحّحة من حيث الجودة والرداءة أداةً وآلةً معرفيةً نستدل ونسترشد بها لتحقيق مزيد من العلم والمعرفة والحقائق فيما يخص العمل المذكور، وبالتالي كشف المكسوفات وتبيان المضمرات واستنطاق المسكوتات وإسدال الستر والستار والاستتار عن المغيبات والمجهولات التي

كانت سبباً في الحيرة والتردد، فهذا ما يؤصله ويؤثله فقه فلسفة الاستخارة الاستخلافية الإنسانية الخاتمية المحمدية ﷺ والانتظارية المهدوية ﷺ والاتباعية الولائية الفقهية العامة التقوائية، وذلك من خلال معنى كلمة «خذ» في الرواية، أي: أخذ وإعمال نتيجة الاستخارة إذا كانت جيدة في الآية الظاهرة كدالة في البحث والنظر والتعقل في جانب السلبيات المنظورة في العمل المذكور، بإتقان وإجادة وإحسان وإحكام وعناية أدق وأشد مما كان في السابق، الأمر الذي يسبب في تغيير قيم متغيرات ومعطيات وعناصر دالة تلك السلبيات، فينتج من ذلك إما تعزيز وتمتين وتوثيق تلك السلبيات فيترك العمل المذكور، أو يمتح من ذلك تضعيف وتفقير وتصغير وتضمير قيمها المعرفية فتتحول إلى إيجابيات تعزز قيمة العمل المذكور وترجح العمل به.

أما إذا كانت نتيجة الاستخارة رديئة وسيئة، فيقتضي الأمر البحث والنظر والتعقل في جانب الإيجابيات المنظورة في العمل المذكور بإتقان وإحكام وعناية وأفضل وأكمل وأشد مما كان في السابق، الأمر الذي يمتح منه إما مضاعفة قيم متغيرات ومعطيات دالة الإيجابيات، فيرجح اختيار العمل المنظور في الاستخارة، أو ينتج عنه تعظيم وتكبير قيم متغيرات ومعطيات دالة العمل المذكور السلبية، أو تنقيص وتضعيف لقيمها الإيجابية، الأمر الذي يجعل المستخير يرجح ترك العمل المذكور، وذلك بواسطة عدساته الرؤيوية المجردة والمسددة والمؤيدة، وبمعونة وعناية ورعاية الوسيلة والأداة الآياتية القرآنية، وبإرادة المستخير الواعية وحرية الاستخلافية الائتمانية المسؤولة، هذا ما نفهمه من كلمة «خذ» في الرواية والذي نعتقد أنه ينسجم ويتساق مع روح الدين، ويتوافق مع لب القرآن وجوهره، ويتلاءم مع حقيقة الاستخلاف والحرية⁽¹⁾ والمسؤولية وسلامة وصحة الرؤية الكونية التوحيدية ومصادقية غاية الخلق وحقيقة القضاء والقدر والحساب...

ونستخلص ممّا ذكرنا أعلاه، عدم مصادقية ووثوقية سيرورة وديمومة مقولة أو قاعدة «شهرة العمل» عند البعض «شهرة المطابقة» من خلال الاستدلالات المقدمة، فضلاً عن كون الحديث ضعيفاً سنداً وليس منجبراً بشيء، إضافةً إلى ضعف بُنيته البنائية المضمونية

(1) في معجم جميل صليبا المعنى التالي: «الحرية خاصة الموجود الخالص من القيود، العامل بإرادته أو طبيعته... وإذا كانت الحرية مضادةً للحمية دلت على حرية الاختيار، وهي القول: إن فعل الإنسان متولد من إرادته».

المعرفية والوجودية والتخلقية والجمالية، وضعف وقصور بنيته النسقية والغائية والوظيفية، وفق روح القرآن والدين والرؤية الكونية التي بينها في فقه فلسفة الاستخارة الائتمانية الاستخلافية المؤصلة والمؤتلة المسؤولة، الحاكمة والقائمة والقيومة والقيامه والإقامة والقوامة والقومة والمقومة لسيرورة الحياة، وسيرورة كينونة النفس الإنسانية الحرة الساعية للوصول إلى كمالاتها الثاوية بالقوة والإمكان، التي تستنطقها الاستخارة الائتمانية الاستخلافية التأصيلية والتأثيلية المسؤولة القرآنية، وفق فقه فلسفتها المطروح كمشروع بنائي وبنوي ونسقي تأصيلي وتأثيلي في هذا الكتاب.

3.6 الإشكالية المعرفية المضمونية المقالة والسياقية في الحديث

هنا توجد إشكالات وعلامات استفهام حول السياق الذي يعبر عن حال المستخير في الحديث، حيث كما يذهب إليه الفيض الكاشاني قائلاً: يبدو أنّ السائل حاول عدّة مرات أن يحصل على قرارٍ وعزم في أحد الخيارات المتوفّرة أمامه، وأنّه لم يكن يوفّق في ذلك، فدلّه الإمام عليه السلام على طريقين: أحدهما ما يقع في قلبه بعد الصلاة، وثانيهما النظر في المصحف⁽¹⁾. هذا ما يفرض تفسير (الواو) في قوله: «وافتح المصحف» بمعنى (أو)، وإلا أشكل أمر الحديث.

إذن المستخير في ممارسة ديمومية استخارية تكرارية متعددة من دون أن تمكنه من إزالة التردد أو رفع الحيرة التي كانت محيطة بذهنه ومهيمنة على نفسيته، من دون تحقق هداية واطمئنان وسكينة تجاه فعل النظر أو العمل المنظور، الأمر الذي دعاه للاستعانة بالإمام طالباً منه حسم الموقف. والسؤال الذي يثير الذهن بأنّ الاستخارة بالأساس هي لرفع الحيرة ورفع الستر والستار والاستتار عن أمور ومعطيات وحقائق ومسائل... تعتبر من المكسوفات والمغيبات والمجهولات والمضمرات التي تؤدي إلى حالة نفس معرفية، توجد حالة تردد واضطراب وخوف ودهشة وحيرة تمنعه من تفصيل وترجيح اختياراته وتفضيلاته من الأنظار والأعمال المنظورة في دالة الاستخارة، ولكن استمرارية وديمومية هذه الحالة

(1) الوافي، الجزء: 9، الصفحة: 1416. ومفتاح الكرامة، الجزء: 9، الصفحة: 257. وجواهر الكلام، الجزء: 12، الصفحة:

157. ومصباح الفقيه الجزء: 2، ق: 2، الصفحة: 517.

بالرغم من محاولاته التكرارية المكرورة لم تمكنه من إزالة التردد ورفع الحيرة عنه، ولذا لم يتوفق بعد.

وعليه أصبحت الإشكالية هنا تكمن في كيفية توجيه مجريات الممارسة الاستخارية لهذا الشخص، أو لسرديات الحديث ذاته من خارج بنية مضمون الحديث وسنديته، فقام البعض برفع هذا اللبس والتساؤل الذي يفرضه سياق الممارسة الاستخارية المذكورة في الحديث، من خلال محاولة رفع هذه الإشكالية؛ دفاعاً عن غاية ووظيفة وفلسفة الاستخارة الظاهرية على الأقل والمتمثلة في رفع الحيرة وإزالة التردد تجاه العمل المنظور. ولذا حمل البعض فشل المستخير من رفع الحيرة بالرغم من تكرار الاستخارة إلى النيل من مقدمات وشروط ولوازم مطلوبة لم تتوفر في الاستخارة، حتى يُستجاب طلب وسؤال ودعاء المستخير في رفع الحيرة والتردد، وحيث لم ترتفع ولم تتجح الاستخارة في ذلك. إذن لا بُدَّ من أنّ الأمر مرجعه فشل المستخير في توفير وتضمين مقدمات وشروط الاستخارة، وليس الأمر متعلقاً بالاستخارة ذاتها⁽¹⁾.

في حين ذهب البعض الآخر في معالجة هذه الإشكالية ورفضها أو توجيهها بشكل يحافظ على بنية النص الوارد في الحديث، بحيث اعتبر أنَّ ظاهر الحديث يشي إلى الاستخارة الدعائية التي تتجه غاياتها وتوسلاتها وطلباتها وتسؤلاتها الدعائية والذكرية إلى الاستعانة وطلب الخير في تمتين وتشديد وتثبيت العزم والإرادة الجوانية للمستخير، لتمكينه على فعل النظر والتخيل والتعقل والتعرّف والتوحيّن، أو فعل الصمت والصومعة، أو فعل الإشارة والكلام والقول والعمل، من حيث الترك أو الالتزام بالعمل أو التأجيل في الأمر المنظور فيه من قبل المستخير، والطلب والسؤال الدعائي والذكري لا ترتفع به الحيَرة والتردد، إنما هي الاستخارة القرآنية المصحفية أو السبحية أو الرقاعية التي من وظائفها وغاياتها هي رفع الحيَرة والتردد⁽²⁾، وربما هناك أمر آخر، وهو أنَّ المستخير في الاستخارة الأولى رفع الحيَرة والتردد، ولكن فيما بعد ظهر مستجد ومعطيات جديدة، فوقع في حيَرة مرة ثانية، وقام بالاستخارة وحصل له الطمأنينة والسكينة والاسترواحية وزالت الحيَرة والتردد

(1) انظر: ما وراء الفقه، الجزء 3، ق: 1، الصفحة: 228.

(2) انظر إلى مباني الفقه الفعّال، الجزء: 3، الصفحات: من 286 إلى 287.

والاضطراب، ولكن بعد ذلك استجبت معطيات جديدة أخرى، مما أوقعته في حال التردد والحيرة، وهكذا دواليك، مما اضطره إلى اللجوء إلى الإمام عليه السلام مستعيناً به لإيجاد حلٍّ وحدٍّ لسلسلة تحيراته وتردداته تجاه العمل المنظور.

3.6.1 إشكالية الاستخارة وعدم الإيمان والاعتقاد بدالتها المعتمدة على الولاية

العامة للفقيه التقوائي

إذن كل الاحتمالات المطروحة جائزة وحلولها وتخريجاتها ممكنة، ولكن علينا أن نثبت حقيقةً منطقيةً عقليةً، وتجريبيةً علميةً، ونفسيةً قلبيةً، مفادها أن هناك حالات بحيث يكون العمل المنظور يحمل حمولات معرفية ووجودية وقيمية أخلاقية وجمالية فنية، ويحمل حمولات حسية علمية، وخيالية مثالية، وعقلية مجردة، وعرفانية قلبية، ووحّائية إنبائية غيبية، لسؤال أو دعاء أو طلب استخاري شخصي، ولكن له علاقة بنيوية وبنائية ونسقية ودلالية وتداولية ووظيفية وغائية بالسؤال والطلب الكبار التأصيلي والتأثلي المسؤول، مسؤولية شرعية وعلمية وعقائدية واجتماعية وتاريخية وحضارية، سؤال وطلب يحمل حمولات كونية أو حضارية أو تاريخية أو اجتماعية أو سياسية أو اقتصادية كِبارة له علاقة بالأمّة، وهو بالتالي خارج نطاق وتحمل وقدرة الشخص الفردي مهما كان، عالماً وفيلسوفاً وعارفاً وفقهياً، فبحكم المنطق والعقل والعرفان والشرعية والدين والتاريخ يكون أصل العمل وأصل الاستخارة فاقداً للشرعية الدينية والعقلية والعلمية، وليس من حقه أن يقحم نفسه في هذا السؤال والطلب والاستخارة؛ لأنّه يبقى دوماً وأبداً في حال الحيرة والتردد، فبمجرد أن يلتفت إلى السؤال والطلب أو موضوعهما، تظهر أمامه أبوابٌ مقفلةٌ وأفكارٌ وأمورٌ عصيّةٌ لا يطيقها، كمن يلبس ثوباً كبيراً عليه مئة مرة، مهما يحاول أن يلملم ويصنع لباسه لا يستطيع، إلا أن يذهب إلى الخياط لتفصيل الثوب وفق طوله وعرضه. وهنا عليه أن يستخير، أي: يطلب ويتوسل ويستعين بالفقيه الولي المتمكن والمبسوط اليد، والحاكم والناظر على سيرورة الأمّة وحركتها التكاملية الاستخلافية والخاتمية والانتظارية، إذا كان الشخص مؤمناً، أو إذا كان ليبرالياً عليه أن يلجأ إلى البرلمان والحاكم، أو إلى أية جهة وشخص يتمكن من تشخيص ذلك، وعليه أن يتحمل المسؤولية والواجبات والتكاليف المنوطة به.

إذن ليس هناك علاقة جبرية وجوبية بين كل استخارة ورفع الحيرة وإزالة التردد

الحقيقيين الواقعين في عقل وقلب المستخير تجاه ثيمات موضوعات الحياة أو الأعمال المستخارة، حيث إنَّ المستخير في الأغلب والأعم لا يميز بين الحيرة والتردد الحقيقيين والوهميين أولاً، وثانياً أنه لا يعرف في الأغلب معنى الحيرة والتردد من حيث أسبابهما وعللها وملابساتهما وعناصرهما وحمولاتهما المعرفية والوجودية والقيمية الأخلاقية والجمالية الفنية المسببة لهما، وثالثاً أنه في الأغلب والأعم لم يفكر بأنَّ الحيرة والتردد حالة إيجابية وضرورية لطرح تساؤلات وإشكاليات ومشكلات موضوع الاستخارة الائتمانية المسؤولة، وإنهما منشأ سيرورة وحركة ذهنية عقلية وعرفانية قلبية وعلمية تجريبية، تدعو المتحير والمتردد إلى البحث والتقصي ليس في حمولات الطلب أو السؤال ودوالهما فحسب، بل البحث في أصل الطلب أو السؤال، والبحث في إعادة النظر والتأمل والتخيل والتعقل والتعرفن والتوحيين، بل تدعو إلى النظر والتعقل في أصل «طلب الطلب» أو «سؤال السؤال»، أو «خير الخير»، أو «استخارة الاستخارة»، أو «توسل التوسل»، أو «دعاء الدعاء»، أو «ذكر الذكر» الاستخاري الائتماني الاستخلافي المسؤول.

فعلى المستخير أن يرفع مستوى الحيرة والشك والتردد والاضطراب والإثارة والاندھاش والإجراج والشك المنهجي المصحوب بالألم والخوف إلى أعلى مستوى من مستوياتها، وذلك بشرط حضور «الوعي» و«وعي الوعي» و«اليقظة» و«اليقظة» بدوالها ودلالاتها المعرفية والوجودية والقيمية الأخلاقية والجمالية الفنية، حتى تفتح أبواب وتمك أقفال كانت مغلقة مؤصدة ومسببة للحيرة والتردد، ومن ثمَّ يرجع إلى مستوى الفعل والعمل والقول والنظر المنظور والصورة وأفاقها المستقبلية، وهذا الأمر لا يمكن تحقيقه إلا بالاستخارة القرآنية الائتمانية الاستخلافية التأصيلية والتأثيلية المسؤولة، أو السير وفق منهاجيتها وغاياتها ووظائفها وعوالمها وحمولاتها المعرفية والوجودية والقيمية الأخلاقية والجمالية الفنية، ولكن ليس بتصفح القرآن والنظر إلى آية من آيات الصفحة المتصفح، بل وفق مشروع فقه فلسفة وعلمنة وعرفنة ووحينة الاستخارة الائتمانية الاستخلافية القرآنية التأثيلية المسؤولة الذي سنطرحه فيما بعد.

والمسألة الأخرى المتعلقة بالإشكالية المضمونية هي أنَّ السرد المضموني للرواية يطرح أسلوبين أو طريقتين للاستخارة التحيرية، أحدهما ناتج عن تفاعل داخلي جواني، أي: ما

يقع في القلب «الاستخارة القلبية المباشرة» من خلال الاتصال الجواني مع الله متوسلاً ومستعيناً به لرفع الحيرة والتردد في الموضوع أو الفعل المنظور، والآخر تفاعل براني خارجي من خلال التوسل والاستعانة والطلب والسؤال من المصحف متوجهاً به إلى الله سبحانه وتعالى «الاستخارة القرآنية أو القلبية بواسطة الغير»، تأسيساً على ما ورد في نص الحديث من حرف (الواو)، ومن ظاهر القول يكشف لنا أنّ دالة أو معادلة الاستخارة هنا مزدوجة أو مضاعفة، حيث يتطلب لرفع الحيرة وإزالة التردد في الفعل المنظور فعل الاثنين معاً، أي: ما يقع في القلب مضافاً إلى ما ينتج عنه الاستخارة بالمصحف الشريف، حتى تُحلّ دالة أو معادلة الحيرة والتردد. نعتقد هنا أنّ أصل الإشكالية والمشكلة التي يعاني منها المستخير، أي: «الحيرة والتردد» بسبب ضعف العزم والإرادة الجوانية لكيثونة النفس تجاه الفعل المنظور، والذي لم يُجبر بالطريقة الأولى، فالتجأ إلى الطريقة الثانية، التي ينتج عنها قرار جاهز، ما عليه إلا أنّ يقبله؛ لكونه يعتقد بأنّ الله اختار له هذا القرار، دون المساس بالعزم والإرادة الذاتية الجوانية، بل ربما يعتبره عبئاً خارجياً يفرض على العزم والإرادة. ومادام هناك تردد وحيرة في الأولى، وعبء خارجي من الثانية، يبقى وضع المستخير غير آمن ومستقر ومطمئن؛ لأنّ معالجة ضعف العزم والإرادة شيء له طريق ومنهاج مختلف عن معالجة التردد والحيرة في القرار تجاه الفعل المنظور، لذا احتمال عودة التردد والحيرة قائم في أية لحظة، لذا نعتقد هنا أنّ الإشكالية القائمة في حال المستخير هي في ذات الأسلوب والطريقة الاستخارية القرآنية المتبعة.

وكالعادة هنا دوماً ما يجري البحث عن تكييف أو تبرير أو تفسير أو تأويل النص طبقاً للقبليّة الفكرانية والموقفية المسيطرة على ذهنيّة بعض المفسرين والمؤولين، أو طبقاً لفهم وإفهام وانفهام خاص من قبل الشخص، سواء كان فقيهاً أم مفكراً أم فيلسوفاً، ومن هذا المنطلق افترض البعض أنّ المقصود من (الواو) في قوله: «وافتح المصحف»، على أنّها بمعنى (أو)، فيكون المراد التخيير⁽¹⁾، وعليه أنّ يختار المستخير إما الصلاة والدعاء والذكر القلبي «الاستخارية القلبية الدعائية» أو أنّ يختار الطريقة «الاستخارية الافتتاحية

(1) بحار الأنوار، الجزء: 88، الصفحة: 244. ومباني الفقه الفعّال، الجزء: 3، الصفحة: 289. والوافي، الجزء: 9، الصفحة: 1416. ومفتاح الكرامة، الجزء: 9، الصفحة: 257. وشيّر، إرشاد المستبصر في الاستخارات، الصفحة: 52.

التصفحية القرآنية» حتى ترفع الحيرة ويزول التردد ويحصل العزم والإرادة بأي واحدة منهما، وإن خاصية الطريقة الأولى أنها تأتي في ظل توظيف الحالة النفسية الجوانية التي تهيئها إقامة الصلاة ومقدماتها القبلية التي يفترض أن تكون أبواب اللهو واللعب والأهواء والشیطان مغلقة، وأبواب التوجه والتسليم والإقبال والتقرب مفتوحة للمستخير، واحتمال أن النص السردي للرواية في مقام بيان طرق متعددة وليس طريقاً واحداً وارداً، باعتبار تكرار الأمر بقوله: «فخذ به»، فيكون ما ذكره هؤلاء العلماء غير بعيد.

3.7 الاستخارة التفاضلية بالمصحف الشريف

المستقرئ لسرديات ونصوص الروايات الواردة بشأن الاستخارة التفاضلية بالمصحف الشريف يستشف بوضوح وجلاء البيّنونة والتغايرية في سياقاتها ونصوصها من حيث الضعف المضمونية والمتنوية المعرفية أو الضعف الإسنادي السندي المرجعي، أو الضعف الرؤيوي الديني والدياني في سياق الرؤية الكونية التوحيدية والسيرورة التكاملية الإرادية لكيونة النفس الإنسانية في مساراتها وأسفارها الأربعة الحسية والعقلية والعرفانية والوحيانية المتزاوجة والمتصاحبة من الخلق إلى الحق بمعنى الحق، ومن الحق في الحق، ومن الحق إلى الخلق، ومن الخلق إلى الخلق. وتأسيساً على ذلك، استدل بالنهي عن التفاؤل بالقرآن «الاستخارية التفاضلية»، مقابل ذلك هناك من يرى صحة ومصداقية ومقبولية الروايات الواردة بهذا الشأن، وأن الإشكاليات الواردة من البعض لا تضر أصل المطلب، ويمكن تجاوزها ومعالجتها بشكل يمكن الاعتماد عليها. وعليه استدلو بجواز طريقة «الاستخارة التفاضلية»، وذلك بدفع بعضهم هذا التعارض بحمل روايات النهي على اختصاصها بغير العالم بمعاني القرآن ووجوه غرائب ألفاظه ومبانيه لتأديته، والحال هذه إلى مذاهب باطلة ومسالك عاطلة كاسدة، فيفوت بذلك الغرض والحكمة منه على نفسه وغيره، وكيف كان فقد حدث رضي الدين بن طاووس في فتح الأبواب بما صورته: حدثني بدر بن يعقوب المقرئ الأعجمي رضوان الله عليه بمشهد الكاظم صلوات الله عليه في صفة الفأل في المصحف بثلاث روايات من غير صلاة:

الرواية الأولى: قال: «تأخذ المصحف وتدعو فتقول: اللهم إن كان من قضائك وقدرك أن تمنّ على أمة نبيك بظهور وليك وابن بنت نبيك فعجل ذلك وسهله ويسره

وكمله، واخرج لي آية أستدل بها على أمر فآتمر، أو نهى فأنتهي. أو ما تريد الفال فيه . في عافية. ثُمَّ تعدّ سبع أوراق، ثُمَّ تعدّ في الوجهة الثانية من الورقة السابعة ستة أسطر وتتفأل بما يكون في السطر السابع». وقال في رواية أخرى: «إنه يدعو بالدعاء، ثُمَّ يفتح المصحف الشريف ويعد سبع قوائم، ويعد ما في الوجهة الثانية من الورقة السابعة، وما في الوجهة الأولى من الورقة الثامنة من لفظ اسم الله جلّ جلاله، ثُمَّ يعدّ قوائم بعدد لفظ اسم الله، ثُمَّ يعدّ من الوجهة الثانية من القائمة التي ينتهي العدد إليها ومن غيرها مما يأتي بعدها سطوراً بعدد لفظ اسم الله جلّ جلاله ويتفأل بآخر سطر من ذلك».

وقال في أخرى: «إنه إذا دعا بالدعاء عدَّ ثمانين قوائم، ثم يعد في الوجهة الأولى من الورقة الثامنة أحد عشر سطراً ويتفأل بما في السطر الحادي عشر»⁽¹⁾. وفيه أيضاً عن الشيخ الخطيب المستغفري (رضوان الله عليه) بسمرقند في دعواته: «إذا أردت أن تتفأل بكتاب الله عزَّ وجلَّ فاقرأ سورة الإخلاص ثلاث مرات، ثُمَّ صلِّ على النبي ﷺ ثلاثاً، ثُمَّ قل: اللهم إني تفألْتُ بكتابك وتوكلْتُ عليك، فأرني من كتابك ما هو المكتوم من شرك المكنون في غيبك، ثُمَّ افتح الجامع وخذ الفأل من الخط الأول في الجانب الأول من غير أن تعد الأوراق والخطوط»⁽²⁾.

هذه «الاستخارة التفاوضية» بالمصحف الشريف هي من الاستخارات والتفاوضات الشائعة والمعمول بها والدارجة في أوساط الناس عامة والمتدينين خاصة، لكن ما يُستفاد من البحوث الاستدلالية الروائية الإسنادية السندية، ومن تفكيكات وحفريات أكولوجياتها التطورية التاريخية الرجالية أو تحليل وتفكيك مضامين متون نصوصها وسياقاتها وحالاتها المقالية والمقامية، بأنها تعاني من مشكلة وإشكالية ترمزية وتزامنية من حيث إنها روايات مرسله⁽³⁾ متأخرة المصدر، لذا لا يمكن الاحتجاج

(1) فتح الابواب، الصفحات: من 278 إلى 279، طبعة قم.

(2) فتح الأبواب، الصفحة: 156. وانظر: مستدرك الوسائل، الجزء: 4، الصفحة: 304. وبحار الأنوار، الجزء: 88، الصفحة: 241.

(3) الحديث المرسل: لفظ المرسل مأخوذ من البناء للمجهول «أرسل» وهو من الإرسال، وأصله الإطلاق وعدم التقييد، ومنه أرسلت الكلام، أي: أطلقته من غير تغيير، وجمع المرسل مراسيل، وسمى المرسل مراسلاً؛ لاطلاقه لأن الراوي لا يقيد، فقد =

بها أو اعتبارها طريقةً للتفاوض أو للاستخارة التفاوضية، ومن ثمّ إقرارها وإمضاؤها كطريقة نوعية وأسلوب إجرائي معنوي وتخلقي وعرفاني لرفع الحيرة وإزالة التردد والاضطراب في الاختيارات الترجيحية والتفاضلات التفضيلية والاصطفائية الخيرية، أو للتفوّل بالخير، أو لرفع الستر والستار والاستتار عن أمور هي في مقام المكسوفات والمغيّبات.

الرواية الثانية: هي تلك الرواية التي حكى عنها العلامة المجلسي في بحاره عن حدثه من الثقات عن الشيخ جعفر البحراني (رضوان الله عليه) أنه رأى في بعض مؤلفات أصحابنا الإمامية أنّه روى مرسلًا عن الصادق عليه السلام قال: «ما لأحدكم إذا ضاق بالأمر ذرعاً أن لا يتناول المصحف بيده عازماً على أمر يقتضيه من عند الله، ثمّ يقرأ فاتحة الكتاب ثلاثاً، والإخلاص ثلاثاً، وآية الكرسي ثلاثاً، وعنده مفاتيح الغيب ثلاثاً، والقدر ثلاثاً، والجحد ثلاثاً، والمعوذتين ثلاثاً، ثلاثاً، ويتوجه بالقرآن قائلاً: اللهم إني أتوجه إليك بالقرآن العظيم من فاتحته إلى خاتمته، وفيه اسمك الأكبر وكلماتك التامات، يا سامع كل صوت، يا جامع كل فوت، يا باريّ النفوس بعد الموت، يا من لا تغشيه الظلمات، ولا تشبه عليه الأصوات، أسألك أن تختار لي بما أشكل عليّ به، فإنك عالم بكل معلوم غير معلّم بحق محمد وعلي وفاطمة والحسن والحسين وعلي

يرسل الرواية خالية من سندها المتصل. أما اصطلاحاً فما رواه عن المعصوم من لم يدركه. وتباينت آراء المذاهب بالنسبة للأحاديث المرسلة، فالمذهب الإمامي، هناك من قبل بالحديث المرسل واعتمد صحته، ومنهم من رفض مطلقاً، في حين أن المالكية والحنابلة والحنفية اعتبروا الحديث المرسل حجة، بينما انفرد الشافعية بقبول المرسل بشروط معرفية. وجمع المرسل مراسيل. ولقد ارتكزت أسباب الإرسال على سببين رئيسيين هما: جهالة حال الراوي، أو عدم التماسق الطبقي؛ لأنّ الطبقات لها الأثر الأكبر في اكتشاف الإرسال، ولقد عدت طبقات الرواة إلى عصر الشيخ الطوسي (المتوفى سنة 460هـ). اثنتي عشرة طبقة. فمن قبل الإرسال اعتمد على مراسيل بعض الرواة الثقات، أمثال مراسيل ابن أبي عمير [خاتمة مستدرک الوسائل، الجزء: 5، الصفحة: 499]، ووزارة بن أعين، وأبي بصير. ومن رأى عدم حجية المرسل مطلقاً الشهيد الثاني (المتوفى سنة 965هـ). [خاتمة مستدرک الوسائل، الجزء: 5، الصفحة: 499]. القائل: إن المرسل ليس بحجة مطلقاً، سواء أرسله الصحابي أم غيره، وسواء أسقط منه واحداً أم أكثر، وسواء كان المرسل جليلاً أم لا. انظر [الدراية، الصفحة 48]. ويجدد الإرسال من عدة أمور وزاوية في الرواية، مثلاً إذا وجدنا في السند عن رجل، أو كلمة عامل، أو عن رأي، أو عدم معرفة بطريقة الروي وإسناده، أو غيره، أو جهالة من حضر عند الإمام، أو ثبوت الصدق من أحدهم وعدم الثبوت عند غيرهم، أو كلمة بعض أصحابه، أو عن شيخ من أهل المدينة، أو.... هذه بعض العبارات التي استقر أنها من بعض الأحاديث كنموذج لمعرفة الحديث المرسل.

بن الحسين ومحمد الباقر وجعفر الصادق وموسى الكاظم وعلي الرضا ومحمد الجواد وعلي الهادي والحسن العسكري والخلف الحجة من آل محمد عليه عليه السلام. ثم تفتح المصحف وتعد الجلالات التي في الصفحة اليمنى، ثم تعدّ بقدرها أوراقاً، ثم تعدّ بعددها أسطراً من الصفحة اليسرى، ثم تنظر تجده كالوحي فيما تريد إن شاء الله تعالى».

وتأسيساً على ذلك، فإنّ «الاستخارة القرآنية» بالمصحف الشريف كما هي معروفة وموضحة في الروايات المنقولة السابقة عن النبي صلى الله عليه وآله والأئمة الطاهرين عليهم السلام، لا تخلو من إشكاليات إسنادية سندية، أو إشكاليات مضمونية متونية، ودلالية ولغوية ومفهومية، وسياقية مقامية ومقالية، وتزامنية وتزمنية تأريخية، مما جعل بعض الفقهاء يستنتجون عدم مصداقيتها ومعوّليّتها ومعتمديتها في ثبوتها كسبيل وطريقة من طرق الاستخارة المصحفية، أو على الأقل بمكنتنا القول بأنّ الطريقة الاستخارية المصحفية أو القرآنية المنظور إليها في الأحاديث السابقة موضع اختلاف بين الفقهاء وأهل الحديث، مما لا يمكن الطمأنينة والسكينة والاسترواح التام إليها بشكل يقيني لرفع الحيرة وإزالة التردد لدى المستخير، وإن كان البعض يعتبرها طريقة معتبرة حسب فهمه وإفهامه وانفهامه لنصوص الروايات، أو حسب طبيعة وماهية قبلياته المعرفية والاعتقادية والتأريخية والعرفية المبنية على افتراض قاعدة أو مبدأ «شيوع العمل في زمن المعصوم وبعده» أو مبدأ (التسامح في أدلة السنن).

أما من حيث مشروع «فقه فلسفة وعقلنة وعرفنة ووحينة» الاستخارة القرآنية الائتمانية المسؤولة التأصيلية والتأثيلية «وفقاً لبنية وبناءات وأنساق الاستخارة الكبارة المسؤولة في سياق الاستخلافة الإنسانية، والخاتمية المحمدية صلى الله عليه وآله الخالدة والكونية، والانتظارية المهدوية عليه السلام المنتظرة، والاتباعية الفقهية الولائية النقوائية العامة المشرّعة والمعقلنة والمعلمنة والمُفطرنة والمعرفنة والموحيّنة والمأرخنة والمجرّبة، التي تمهد للولاية المعصومية الكونية، ولكن حينما نستقرئ ونستنطق مضمونات ودلالات وتداولات وتواصلات ووظائف وغايات الاستخارة المتضمنة والواردة في تلك الروايات، كما يقدمها ويشرحها ويؤصلها الباحثون والمحدثون والفقهاء هي بعيدة، بل إنها لا تتفق ولا تتطابق وتتساوق

مع المشروع التأسيسي والتأصيلي والتأثيلي لكيثونة فقه فلسفة الاستخارة الاستخلافية الائتمانية المسؤولة، في سياقات روح الدين والإسلام والاستخلاف، وحقيقة الحرية والعبدية والعندية، وحقيقة الرؤية الكونية التوحيدية، وماهية فلسفة الحياة وسنن الحركة الجوهرية للنفس الإنسانية، ومسيرتها الصيرورية التكاملية والتقرّية إلى كمالاتها وجمالياتها الثاوية بالقوة والإمكان نحو حضور أنطولوجي وجودي وانوجادي وتواجدي في مجرى العالم والكون والوجود.

3.7.1 الممارسة الاستخارية القرآنية الثانية

تَعْتَمِدُ هَذِهِ الْمِمَارَسَةُ الْاِسْتِخَارِيَّةُ الْقُرْآنِيَّةُ الثَّانِيَّةُ عَلَى تَقْدِيرٍ وَحِسَابٍ عَدَدِ الْأَوْرَاقِ وَالسُّطُورِ وَالْأَسْمَاءِ الْحَسَنَى وَالصِّفَاتِ الْعَلِيَا، وَلَهَا أَلْيَاتٌ إِجْرَائِيَّةٌ مُخْتَلِفَةٌ وَرَدَتْ فِي رَوَايَاتٍ مُرْسَلَةٍ وَضَعِيفَةٍ السُّنَدِ وَالِدَّلَالَةِ، لَقَدْ وَرَدَ فِي الْبَحَارِ، قَالَ: وَجَدْتُ بِخَطِّ جَدِّ شَيْخِنَا الْبَهَائِيِّ الشَّيْخِ شَمْسِ الدِّينِ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ الْحَسَنِ الْجَبَاعِيِّ - قُدَّسَ اللَّهُ أَرْوَاحَهُمْ - نَقْلًا مِنْ خَطِّ الشَّهِيدِ - نَوَّرَ اللَّهُ ضَرِيحَهُ - نَقْلًا مِنْ خَطِّ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ زِيَادٍ قَالَ: أَخْبَرَنَا الشَّيْخُ الْأَوْحَدُ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ الطُّوسِيُّ إِجَازَةً عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِي مُحَمَّدٍ هَارُونَ بْنِ مُوسَى التَّلْعَكْبَرِيِّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ هَمَامٍ بْنِ سَهِيلٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرِ الْمُؤَدَّبِ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدِ الْبَرْقِيِّ، عَنْ عَثْمَانَ بْنِ عِيسَى، عَنْ سَيْفٍ عَنِ الْمَفْضَلِ بْنِ عَمْرِو قَالَ: بَيْنَمَا نَحْنُ عِنْدَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِذْ تَذَاكَرْنَا أَمَّ الْكِتَابِ، فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ: جَعَلَنِي اللَّهُ فِدَاكَ، إِنَّا رَبَّمَا هَمَمْنَا بِالْحَاجَةِ فَتَنَتَاوَلِ الْمَصْحَفَ فَتَنَفَّرَ فِي الْحَاجَةِ الَّتِي نُرِيدُهَا، ثُمَّ نَفَتَحَ فِي أَوَّلِ الْوَرَقَةِ فَتَسَدَّلَ بِذَلِكَ عَلَى حَاجَتِنَا، فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «وَتَحْسَنُونَ، وَاللَّهِ مَا تَحْسَنُونَ». قُلْتُ: جَعَلْتَ فِدَاكَ وَكَيْفَ نَصْنَعُ؟ قَالَ: «إِذَا كَانَ لِأَحَدِكُمْ حَاجَةٌ وَهَمٌّ بِهَا فَلْيَصِلْ صَلَاةَ جَعْفَرٍ وَلْيَدْعُ بِدُعَائِهَا، فَإِذَا فَرَّغَ مِنْ ذَلِكَ فَلْيَأْخُذِ الْمَصْحَفَ ثُمَّ يَنْوِي فِرْجَ آلِ مُحَمَّدٍ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ بَدْءًا وَعَوْدًا، ثُمَّ يَقُولُ: اَللّٰهُمَّ إِنْ كَانَ فِي قَضَائِكَ وَقَدْرِكَ أَنْ تَفَرِّجَ عَنِّي وَلِيكَ وَحُجَّتِكَ فِي خَلْقِكَ فِي عَامِنَا هَذَا أَوْ فِي شَهْرِنَا هَذَا فَاخْرُجْ لَنَا آيَةً مِنْ كِتَابِكَ نَسْتَدِلُّ بِهَا عَلَى ذَلِكَ، ثُمَّ يَدْعُ سَبْعَ وَرَقَاتٍ وَيَعِدُّ عَشْرَةَ أَصْطَرٍ مِنْ خَلْفِ الْوَرَقَةِ السَّابِعَةِ، وَيَنْظُرُ مَا يَأْتِيهِ فِي الْأَحَدِ عَشَرَ مِنَ السُّطُورِ، فَإِنَّهُ يَبِينُ لَكَ حَاجَتَكَ، ثُمَّ تَعِيدُ الْفِعْلَ ثَانِيَةً لِنَفْسِكَ».

قال البعض: إنّ سند الرواية صحيح⁽¹⁾ على التحقيق⁽²⁾، ولكن التزامنية والتزامنية التاريخية لهذه الرواية ترجع إلى التواريخ المذكورة والمنقولة في كتاب بحار الأنوار للمجلسي (المتوفى سنة 1111هـ.)، والسيد ابن طاووس (المتوفى سنة 664هـ.) في فتح الأبواب، ومكارم الأخلاق للشيخ الطبرسي (المتوفى سنة 548هـ.)، لكن الصيغة المطوّلة المذكورة في الرواية ترجع لمتن كتاب بحار الأنوار، وهذا يشي إلى أنّ تاريخاً نية مصدر الرواية هي القرن السادس الهجري، ثمّ ذكرها ابن طاووس، وقيل: ربما أخذها من الطبرسي، ثمّ نقلها المجلسي أخذاً لها من كتاب حصل عليه بالوِجادة من جدّ الشيخ البهائي الذي يظهر أنّه حصل على الرواية أيضاً بكتاب عثر عليه وجادة للشهيد الأول الذي نقلها عن ابن زياد من خلال الوِجادة أيضاً، عن الشيخ الطوسي بسند يصل إلى المفضّل بن عمر، فيكون طريق البحار هو الطريق الوحيد المسند. البحث الأركيولوجي التطوري التأسيسي التاريخي الإسنادي لتلك الرواية يشير أرختها وتزمنيتها في تاريخ وزمان ابن طاووس والطبرسي

الحديث الضعيف: وهو ما لم يجتمع فيه شروط أحد الأقسام السابقة، بأن اشتمل طريقه على مجروح بفسق و... ونحوه، أو على مجهول الحال، أو ما دون ذلك كالوضع.

00000 000000000000000000.indd 96

والخبر لا سند له أساساً، وقيل: حتى المفضل بن عمر غير مذكور، فلا اعتبار بالحديث، ولو قاربناه بسند البحار فإنَّ سند البحار يظهر منه أنَّه أخذه من الشيخ الطوسي، مع أنَّ ابن طاووس لم ينقله عنه.

فمشكلة الوجادة المتكررة المتضمنة للإرسال من القرن الحادي عشر إلى القرن الخامس واضحة وجليّة؛ لأنَّه بحسب السند يوجد بين المجلسي والطوسي ثلاثة أشخاص فقط خلال مدّة ستة قرون، ولو وصله هذا الكتاب أو الرواية عبر طرق الإجازات عند المتأخّرين لما تحدّث عن وجادة، بل لذكر أنَّ الحديث عن الطوسي بأسانيدنا إليه، والاعتماد على هذه الوجادات غير معلوم الصّحة ولو اطمأنَّ هذا العالم أو ذاك بصحّة الخطّ، مع هذا الفاصل الزمني⁽¹⁾.

وقيل: إنَّ إشكالية ومشكلة السند تنشأ من محمد بن جعفر بن أحمد بن بطة وسيف، أمّا المؤدّب فقد قال النجاشي في وصفه: «المؤدّب أبو جعفر القميّ كان كبير المنزلة بقم كثير الأدب والفضل والعلم يتساهل في الحديث ويعلّق الأسانيد بالإجازات، وفي فهرست ما رواه غلط كثير. وقال ابن الوليد: كان محمد بن جعفر بن بطة ضعيفاً مخلطاً فيما يسنده، حدّثنا وقرأنا عليه وأجازنا ببغداد»⁽²⁾ والتخليط في السند لا يضرّ بوثاقته المشروطة في حجية الرواية، خصوصاً عند تصحيح السند بالقرائن، وابن بطة بتصريح النجاشي من الثقات، أمّا سيف فلا توجد رواية عن عثمان بن عيسى عن سيف عن المفضل، فوجود سيف من التخليطات السندية للمؤدّب، خصوصاً مع تعليق السند بالإجازة الدالّة على تأثر السند من ابن بطة، فالرواية صحيحة، أضف إلى ذلك فقد وجد الرواية سيد أهل المراقبة في بعض كتب الأصحاب بعنوان صفة القرعة في المصحف «يصلّي صلاة جعفر، فإذا فرغ منها» وذكر مثله⁽³⁾، كما وردت الرواية في مكارم الأخلاق⁽⁴⁾

(1) مرجع سابق، حيدر حب الله.

(2) أبو العباس أحمد بن علي النجاشي، رجال النجاشي، مؤسسة النشر الإسلامي. التابعة لجماعة المدرّسين بقم، الطبعة: 5، 1416 هـ، الصفحتان: 372 و373، رقم: 1019.

(3) أبو القاسم علي بن موسى بن طاووس، فتح الأبواب بين ذوي الألباب وبين رب الأرباب في الاستخارات، الصفحة: 377.

(4) انظر: الحسن بن الفضل الطبرسي، مكارم الأخلاق، الصفحة: 324.

11/17/16 1:29 PM |

بإصابة الواقع أيضاً من مؤيدات الرواية، ولا بأس بالعمل بها رجاءً، خصوصاً مع إسنادها إلى الإمام عليه السلام.

وقال صاحب المستدرك: وقال في رسالة مفتاح الغيب: وهي من مؤلفات العلامة المجلسي عليه الرحمة في الاستخارة: ورأيت هذه الاستخارة بخط بعض الفضلاء هكذا: «يقرأ آية الكرسي إلى ﴿هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ و﴿وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ﴾ إلى ﴿كُنْزٍ مُبِينٍ﴾، ثُمَّ يَصَلِّي على محمد وآله عشر مرّات، ثُمَّ يقول: اللهم إني توكلت عليك وتفاءلت بكتابك، فأرني ما هو المكنون في سرّك المخزون في علم غيبك برحمتك يا أرحم الراحمين. اللهم أرني الحق حقاً حتى أتبعه، وأرني الباطل باطلاً حتى أجتنبه، ثُمَّ يفتح المصحف ويصنع كما مرّ»⁽¹⁾.

وقال: ورأيت بخط بعض الفضلاء مثله، إلا أنه ذكر الدعاء هكذا «المخزون في غيبك يا ذا الجلال والإكرام، اللهم أنت الحق ومنزل الحق بمحمد عليه السلام، اللهم أرني الحق حقاً حتى أتبعه، والباطل باطلاً حتى أجتنبه»⁽²⁾.

وأيضاً ورد في الفتح عن الخطيب المستغفري في دعواته أنه قال: «إذا أردت أن تتفأل بكتاب الله عز وجل فاقراً سورة الإخلاص ثلاث مرّات، ثُمَّ صلّ على النبي ثلاثاً، ثُمَّ قل: اللهم إني تفألت بكتابك وتوكلت عليك، فأرني من كتابك ما هو المكتوم من سرّك المكنون في غيبك، ثُمَّ افتح الجامع وخذ الفأل من الخطّ الأوّل في الجانب الأوّل من غير أن تعدّ الأوراق والخطوط، كذا ورد مسنداً إلى رسول الله صلوات الله عليه»⁽³⁾.

3.7.3 الاستخارة المصحفية المصفحة

نستشف الاستخارة القرآنية أو المصحفية المصفحة السبعية والحادية عشرية من سياقات ومضامين الرواية المنقولة عن أبي عبد الله عليه السلام والتي نقلها العلامة المجلسي، وهي طريقة أخرى بالتوسل والاستعانة بالقرآن في الممارسات الاستخارية، وهي طريقة عدّ

(1) الميرزا حسين النوري، مستدرك الوسائل ومستنبط المسائل، الجزء: 6، الصفحة: 261.

(2) - المصدر السابق: 244.

(3) أبو القاسم علي بن موسى بن طاووس، فتح الأبواب بين ذوي الألباب وبين ربّ الأرباب في الاستخارات، الصفحة: 156.

الأوراق والسطور أو أسماء الجلالة. وقد وردت في کیفیتها بعض الروایات وإن كانت متباینة ومتمایزة من حیث إوالیاتها وألیاتها وآلاتها الإجرائیة، وهي:

الرواية الأولى: لقد وردت هذه الرواية في كتاب البحار للعلامة المجلسي (1) وقَدَرْتُ، حيث وجده بخط جدّ الشيخ البهائي، وهو الشيخ شمس الدين محمد بن علي بن الحسن الجباعي، نقلاً عن خطّ الشهيد، نقلاً عن خطّ محمد بن أحمد بن الحسين بن علي زياد، وصولاً إلى عثمان بن عيسى، عن سيف، عن المفضّل بن عمر قال: بينما نحن عند أبي عبد الله عليه السلام، إذ تذاكرنا أمّ الكتاب، فقال رجل من القوم: جعلني الله فداك، إنّ ربّما هممنا بالحاجة، فنتناول المصحف فنتمكّر في الحاجة التي نريدها، ثمّ نفتح في أوّل الوقت، فتستدلّ بذلك على حاجتنا، فقال أبو عبد الله عليه السلام: «وتحسنون؟ والله ما تحسنون». قلت: جعلت فداك وكيف نصنع؟ قال: «إذا كان لأحدكم حاجة وهمّ بها، فليصلّ صلاة جعفر، وليدعُ بدعائها، فإذا فرغ من ذاك فليأخذ المصحف، ثمّ ينوي فرج آل محمّد بدءاً وعوداً، ثمّ يقول: اللهم إن كان في قضائك وقدرك أن تفرّج عن وليّك وحجّتك في خلقك في عامنا هذا أو في شهرنا هذا، فأخرج لنا آيةً من كتابك نستدلّ بها على ذلك. ثمّ يعدّ سبع ورقات، ويعدّ عشرة أسطر من خلف الورقة السابعة، وينظر ما يأتيه في الأحد عشر من السطور، فإنّه يبيّن لك حاجتك، ثمّ تعيد الفعل ثانية لنفسك» (2).

الرواية الثانية: هذه الرواية أيضاً من الروايات المنقولة عن كتاب البحار للعلامة المجلسي قُدِّسَتْ حيث قال: وروى لي بعض الثقات، عن الشيخ الفاضل الشيخ جعفر البحريني، أنه رأى في بعض مؤلفات أصحابنا الإمامية، أنه روي مرسلًا عن الصادق عَلَيْهِ السَّلَامُ قال: «ما لأحدكم إذا ضاق بالأمر ذرعاً، أن لا يتناول المصحف بيده عازماً على أمر يقتضيه من عند الله، ثُمَّ يقرأ فاتحة الكتاب ثلاثاً، والإخلاص ثلاثاً، وآية الكرسي ثلاثاً، ﴿وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ﴾ ثلاثاً، والقدر ثلاثاً، والحمد ثلاثاً، والمعوذتين ثلاثاً، ثلاثاً، ويتوجه بالقرآن قائلاً: اللهم إني أتوجه إليك بالقرآن العظيم من فاتحته إلى خاتمته، وفيه اسمك الأكبر وكلما تك التامات، يا سامع كل صوت، ويا جامع كل فوت، ويا باري النفوس بعد الموت، يا

(1) بحار الأنوار، الجزء: 88، الصفحة: 245. وانظر: فتح الأبواب، الصفحة: 277. ومكارم الأخلاق، الصفحة: 324.

(2) بحار الأنوار، الجزء: 88، الصفحة: 245. وانظر: فتح الأبواب، الصفحة: 277. ومكارم الأخلاق، الصفحة: 324.

من لا تغشاه الظلمات، ولا تشبّه عليه الأصوات، أسألك أن تخير لي بما أشكل عليّ به، فإنك عالم بكلّ معلوم، غير معلّم، بحقّ محمد وعلي وفاطمة والحسن والحسين وعلي بن الحسين ومحمد الباقر وجعفر الصادق وموسى الكاظم وعلي الرضا ومحمد الجواد وعلي الهادي والحسن العسكري والخلف الحجّة من آل محمد عليه وآله. ثمّ تفتح المصحف، وتعدّ الجلالات التي في الصفحة اليمنى، ثمّ تعدّ بقدرها أوراقاً، ثمّ تعدّ بعدها أسطراً من الصفحة اليسرى، ثمّ تنظر آخر سطر، تجده كالوحي فيما تريد إن شاء الله⁽¹⁾.

الرواية الثالثة: هذه الرواية منقولة عن ما نقله السيد ابن طاووس، حيث قال: «وحدّثني بدر بن يعقوب المقرئ الأعجمي رضوان الله عليه بمشهد الكاظم صلوات الله عليه، في صفة الفأل في المصحف [ثلاث روايات من غير صلاة فقال: تأخذ المصحف] وتدعو فتقول: اللهم إن كان من قضائك وقدرك أن تمنّ على أمة نبيّك بظهور وليّك وابن بنت نبيّك فعجّل ذلك ويسّره وسهّله وكملّه، وأخرج لي آية استدللّ بها على أمر فآتمر، أو نهى فأنتهى. أو ما تريد فيه الفأل. في عافية، ثمّ تعدّ سبع ورقات، ثمّ تعدّ في الوجهة الثانية من الورقة السابعة ستة أسطر، وتتفأل بما يكون في السطر السابع». وقال في رواية أخرى: «إنّه يدعو بالدعاء، ثمّ يفتح المصحف الشريف، ويعدّ سبع قوائم، ويعدّ ما في الوجهة الثانية من الورقة السابعة، وما في الوجهة الأولى من الورقة الثامنة من لفظ اسم الله جلّ جلاله، ثمّ يعدّ قوائم بعدد لفظ اسم الله، ثمّ يعدّ من الوجهة الثانية من القائمة التي ينتهي العدد إليها، ومن غيرها مما يأتي بعدها سطوراً، بعدد لفظ اسم الله جلّ جلاله، يتفأل بآخر سطر من ذلك».

وقال في الرواية الثالثة: «إنّه إذا دعا بالدعاء عدّ ثماني قوائم، ثمّ يعدّ في الوجهة الأولى من الورقة الثامنة أحد عشر سطرًا، ويتفأل بما في السطر الحادي عشر، وهذا ما سمعناه في الفأل بالمصحف قد نقلناه كما حكيناه»⁽²⁾.

الرواية الرابعة: هذه الرواية منقولة بواسطة المحدّث النوري مُنْزَعَةً عن العلامة المجلسي مُنْزَعَةً في (رسالة مفاتيح الغيب) المخصّصة لبحث الاستخارة، أنه قال: «ورأيت هذا [هذه] الاستخارة بخطّ بعض الفضلاء، هكذا: يقرأ آية الكرسي إلى هم [وهم] فيها

(1) المصدر نفسه، الجزء: 88، الصفحتان: 244 و245.

(2) فتح الأبواب، الصفحتان: 278 و279.

خالدون، وعنده مفاتيح الغيب إلى كتاب مبین، ثُمَّ يَصَلِّي على محمد وآله عشر مرات، ثُمَّ يقول: اللهم إني توكلت عليك، وتفألت بكتابك، فأرني ما هو المكنون، في سرِّك المخزون في علم غيبك، برحمتك يا أرحم الراحمين. اللهم أرني الحقَّ حقاً حتى أتبعه، وأرني الباطل باطلاً حتى أجتنبه، ثُمَّ يفتح المصحف، ويصنع كما مرَّ⁽¹⁾. ومقصوده من ما مرَّ ما جاء في الرواية المتقدمة عن الشيخ جعفر البحريني.

3.7.4 التحليل السني والمضموني للروايات السابقة

عندما وضع الفقهاء وأهل الحديث والبحث الروائي والاستدلالي الفقهي الروايات موضع البحث والاستدلال على طاولة التشريح والتفكيك والحضر الجينيولوجي التأسيسي والجذري للحديث، والتنقيح الأركيولوجي التاريخي والتطوري الإسنادي السني لسيروية الحديث وتداولاته وتواصلاته، وكذلك للتشريح الأكيولوجي البيئي المحيط والسياق المقامي والمقال والحالي والزمكاني، باحثاً ومحللاً ومسائلاً عن صحة الرواية ومصادقيتها المحكمة وصدقيتها المتينة وحقيقتها الحققة المعرفية والقيمية والمفاهيمية والإسنادية واللغوية والديانية أو الدينيّة من جانب، والتناظرية والتطابقية والتساوقية مع روح الشريعة والدين والقرآن وسيرة المعصومين بقدر الاستطاعة العلمية العقلية والعرفانية التزكوية القلبية المسؤولة من جانب آخر، تبين لهم من حيث الاستقصاء الروائي والإسنادي والمضموني الدلالي ما يلي:

أ - العدسة الرؤيوية الاستكشافية والإبصارية والاستبصارية السندية تكشف أنّ البعض من الفقهاء والباحثين توصل إلى موضع تمّ وصف السند بالصحيح والمعتبر على التحقيق⁽²⁾، ولكن التتبع الأركيولوجي التاريخي والتطوري لسيروية الحديث يبين لنا أنّ منشأ مصدريته يعود إلى مصادر ثلاثة أساسية وهي: كتاب بحار الأنوار للمجلسي (المتوفى سنة 1111 هـ.)، والسيد ابن طاووس (المتوفى سنة 664 هـ.) في كتاب فتح الأبواب، وكتاب

(1) النوري، مستدرک الوسائل، الجزء: 6، الصفحة: 261.

(2) سلمان الدهشوري، «دراسة استدلالية حول الاستخارة»، مصدر سابق، العدد: 167؛ ومباني الفقه الفعّال، الجزء: 3، الصفحة: 294.

مكارم الأخلاق للشيخ الطبرسي (المتوفى سنة 548 هـ)، وإن كانت الصيغة المستطيلة والمطولة مرجعها المتوني يرجع إلى كتاب بحار الأنوار، وهذا يشي إلى القول بأقدمية وأسبقية مرجعية ومصدرية البحار لهذه الرواية، والتي تعود إلى القرن السادس الهجري، ثم ذكرها ابن طاووس، ويُظن أنه أخذها من الطبرسي، ثم نقلها المجلسي آخذاً لها من كتاب حصل عليه بالوِجادة من جدّ الشيخ البهائي، الذي يظهر أنه حصل على الرواية أيضاً بكتاب عثر عليه وجادة للشهيد الأول، الذي نقلها عن ابن زياد من خلال الوِجادة أيضاً، عن الشيخ الطوسي بسندٍ يصل إلى المفضّل بن عمر، فيكون طريق البحار هو الطريق الوحيد المسند. وبرجوع الباحثين إلى ابن طاووس والطبرسي وجدوا أنّ الخبر لا سند له أساساً، حتى المفضل بن عمر غير مذكور، لذا حكموا على عدم اعتبارية الحديث، وحتى عند مقاربتهم بسند البحار تبين لهم أنّ مرجعه ومصدره يرجع إلى الشيخ الطوسي، مع أنّ ابن طاووس لم ينقله عنه⁽¹⁾.

ب - إن تضمين وإدخال النص أو الخبر الضعيف «التفؤل» بالمصحف الشريف في دالة الحديث الذي بالأصل ضعيف السند في الاستخارة المصحفية، يُضاعف الضعف ويجعله ضعفاً مركباً، الأمر الذي يقلل من قيمة القوة الاحتمالية أو الدرجة الاحتمالية لقيمة دالة الصدقية والثوقية في الاثنتين معاً، فكل واحد منهما يضعف الآخر ويتبادلان هذا الضعف شدة وانتشاراً، وذلك في بنيتهما البنائية التكوينية والتركيبية والترابية، فضلاً عن بنيتهما الدلالية والاستدلالية والتداولية والتواصلية والوظيفية والغائية، فتصبح النتيجة المستخلصة في صحة ومصداقية الممارسة الاستخارية المصحفية بعيدة عن الحقيقة والحق للاختلالات الهيكلية والبنوية والبنائية والدلالية والإسنادية السندية والمفاهيمية المضمونية في الحديث المذكور.

3.7.5 الإشكالية الإنسانية السندية للحديث في البحار

وجد الباحثون والفقهاء والمحدثون في هذا الحديث المنقول من كتاب البحار للمجلسي

(1) الشيخ حيدر حب الله، «فقه الاستخارة - دراسة استدلالية مقارنة-»، الجزء الرابع من كتاب دراسات في الفقه الإسلامي المعاصر، الصفحة: 113. وهو بحث ألقاه المؤلف في البحث الخارج في مدينة قم عام 2012م.

ثمة إشكاليات ومشكلات إسنادية سندية تتعلق بمشكلة الوجادة المكرورة المتضمنة للإرسال من القرن الحادي عشر إلى القرن الخامس؛ لأنه بحسب السند يوجد بين المجلسي والطوسي ثلاثة أشخاص فقط خلال مدة ستة قرون، ولو وصله هذا الكتاب أو الرواية عبر طرق الإجازات عند المتأخرين لما تحدّث عن وجادة، بل لذكر أنّ الحديث عن الطوسي بأسانيدنا إليه، والاعتماد على هذه الوجادات غير معلوم الصحة، ولو اطمأنّ هذا العالم أو ذاك بصحة الخط، مع هذا الفاصل الزمني. فضلاً عن هذه الإشكالية ذكرها إشكالية تساهل الراوي محمد بن جعفر بن أحمد بن بطة أبي جعفر القمي المؤدّب، الذي قال عنه النجاشي⁽¹⁾: «كان كبير المنزلة بقم، كثير الأدب والفضل والعلم، يتساهل في الحديث، ويعلق الأسانيد بالإجازات، وفي فهرست ما رواه غلط كثير، وقال ابن الوليد: كان محمد بن جعفر بن بطة ضعيفاً مخطئاً فيما يسنده»⁽²⁾.

أما فيما يتعلق بالرواية الثانية، وهي مملوءة بالفراغات ومفضوكة بالتصدعات البنيوية والنسقية والدلالية والتداولية، حيث الوجادة، من غير سماع ولا إجازة ولا مُناولة، ومن حيث الجهالة والإرسال وعدم معلومية المصدر الذي نقل عنه الشيخ جعفر البحريني، علماً أنّ بين المجلسي والإمام الصادق قرابة ألف عام، فضلاً عن الإشكالية المعرفية الواردة في الفقرة الواردة «وتعدّ الجلالات التي في الصفحة اليمنى، ثمّ تعدّ بقدرها أوراقاً، ثمّ تعدّ بعدها أسطراً من الصفحة اليسرى، ثمّ تنظر آخر سطر»، حيث إنّ بعض الصفحات ليس فيها اسم جلالة أساساً. ولم نجد أحداً قام بتفسير وتأويل أو معالجة هذه الإشكالية المضمونية المعرفية في الرواية المذكورة، لذا اعتبرها البعض رواية ضعيفة السند والدلالة المضمونية المعرفية، وعليه لا يصح الوثوق بها والارتكاز عليها والركون إليها في

(1) النجاشي، الرجال، الصفحتان: 372 و373.

(2) وهذا النصّ مع عدم ترجمة أحد من المتقدمين له. لا يفيد أنّه رجل كذاب، لكنّه يفيد عدم الثقة بحديثه ونقله ما لم يحتف بالقرائن؛ فإنّ الوثيقة تارة تسبب للراوي وأخرى لحديثه، ولو نسبناها للراوي وقتلنا: رجل ثقة فتارة نعتي أنّه لا يكذب، وأخرى نعتي أنّه يركن لحديثه، وما هو الحجّة في باب الأخبار هو الثاني، ولهذا قيل في محله بأنّ خبر الثقة أفضل من خبر العدل؛ لأنّ حيثية العدالة يكفي فيها أنّه لا يتعمّد الكذب، فيما حيثية الوثاقة التي ترجع إلى الاعتماد والركون تشمل الضبط والدقة والحفظ ونحو ذلك، ومن هنا قيل أيضاً بأنّه لو شهدوا لشخص بالوثاقة فلعلّه يشمل ضبطه بخلاف الشهادة بالعدالة، وفي هذه الحال فما لم يحتف خبر المؤدّب بأخبار آخر توجب الركون إليه، فلا يعتمد على خبره بعد هاتين الشهادتين من النجاشي وابن الوليد. والغريب أن الشيخ الطوسي أهمل ذكر هذا الرجل في مصنّفاته الرجالية، بينما ورد بكثرة في طرقه.

استدلال صحة الطريقة الاستخارية التقليدية السائدة، بل إنها ربما تتعارض مع فقه فلسفة الاستخارة القرآنية أو المصحفية الموضوعية الموسومة بالاثمانيّة الاستخلافية المسؤولة، لذا هذا الأسلوب والطريقة الإجرائية المذكورة فيها تسقط من الاعتبار الإجرائي.

أما الرواية الثالثة المروية بطرقها الثلاثة فهي أيضاً لا تخلو من النقد والقدح والجرح الإسنادي السندي والدلالة المضمونية المعرفية، حيث تعاني من مشكلة كونها مرسلةً مجهولة المصدر، وكونها غير متسقة، بل متعارضة فيما بينها، كما يشير إليها الفقهاء والباحثون في الحديث⁽¹⁾، لذا هي ساقطة الاعتبار والركون عليها في استدلال صحة ومصداقية الاستخارة القرآنية التقليدية السائدة اليوم في أوساط المتدينين وآلياتها وطريقتها الإجرائية التنفيذية.

أما الرواية الرابعة التي تستدل منها دلالة صحة ومصداقية وثبوتية الطريقة الإجرائية الاستخارية القرآنية، فهي أيضاً على نفس منوال مثيلاتها في الأولى والثانية والثالثة، حيث تعاني ضعفاً إسنادياً سندياً وضعفاً دلالياً مضمونياً معرفياً، حيث تقتقد إلى السند الصحيح والمصدر الموثوق، وعليه اعتبرها البعض بأنها ضعيفة غير جديرة بالاعتبار والتصديق عليها.

3.7.6 الإشكالية الدلالية والمتنية المضمونية في الحديث

لقد أورد الفقهاء والباحثون إشكاليةً دلاليةً ومتونيةً ومعرفيةً سياقيةً مقاليةً، من حيث ربط التطابقي والتساوقي غير البنيوي والنسقي والدلالي والاستدلالي والغائي بين بنية كينونة الدعاء والقصد المرتبط به، وبين مآلات ونتائج الممارسة الاستخارية القرآنية

(1) قد بين بعض الباحثين في الرواية الأولى الواردة في نصّ ابن طاووس أنّها بإمكانها أن تشرح لنا السقوط الذي كان موجوداً في بعض الروايات السابقة، حيث إنّ الشرط كان هو التفريع عن وليّ الله، فيما جوابه كان أنّ يدّله الله على ما ينبغي أن يفعل أو يترك، لا أنّ يدّله على ما سيحدث مع الإمام المهدي، فيرتفع الإشكال الذي سجّله سابقاً من هذه الناحية على هذه الرواية هنا. وقد حاول السيد ابن طاووس تفسير الحديث عن الفرج للإمام في هذه الروايات بقوله: «معنى قوله في كل ما قال «في عامنا هذا» أن يكون العلم بالفرج عن وليّه وحجّته في خلقه يتوقّف على معرفة أمور كثيرة، فيكون كلّ وقت يدعى له بذلك في عامي هذا، وفي شهري هذا، يفرّج الله كلّ جلاله أمراً من تلك الأمور الكثيرة، فيسمّى ذلك فرجاً». [مرجع سابق، الصفحة: 278]. إلا أنّ هذا التفسير أنما يصحّ على تقدير عدم فهم العرف من هذه الجملة في الوسط المتشرّعي الخروج من الغيبة، وإلا فلا يكون في هذا التفسير غير مجرّد التأويل والتكلف. (انظر: مرجع سابق، حيدر حب الله).

في الحديث المذكور. حيث بنية ودلالة وغاية الدعاء مربوطة ارتباطاً واضحاً وجلياً بمعرفة هل سيخرج الإمام المهدي أم لا؟ فيما النتيجة ومآلاتها الاستنتاجية محصورة في تحديد الموقف من فعل العمل، وأنه يقدم عليه أم لا؟ لذا حاول البعض - وإن كان خلاف ظاهر الحديث - القول بإسناد ذلك إلى الفعل لا إلى الإمام عليه السلام، وعليه يصبح المعنى هنا: إن قدرت خروجه هذا العام فأخرج لنا آية نستدل بها على فعلنا ومدى حسنه.

لذا ذهب بعض الفقهاء والباحثين في متون ودلالات وإسنادات الحديث إلى القول الصريح والواضح إنَّ بنية ودلالات وتداولات المضمونية والمفاهيمية والمقالية والمقامية والحالة الزمكانية والغائية والوظيفية التي نستخرجها من متن الحديث المذكور، يشوبها بعض التفكيك والفصل والانقطاع والاضطراب والتشوش والقلق المنهجي الإسنادي والموضوعي في الحديث، وعليه لا يمكن الركون والتعويل والاعتماد عليه في استدلال وثوقي وصدوقي بصحة ومصداقية الممارسة الاستخارية القرآنية بالكيفية الواردة في متن الحديث المذكور⁽¹⁾.

(1) وتجدر الإشارة إلى أنَّ هذه الرواية قد جاءت مرّة أخرى في بحار الأنوار، حيث قال المجلسي معلقاً على الرواية الأولى، ما نصّه: وجدت في بعض مؤلفات أصحابنا أنّه قال: مما نقل من خطّ الشيخ يوسف بن الحسن القطيفي ما هذا صورته: نقلت من خطّ الشيخ العلامة جمال الدين الحسن بن المطهر طاب ثراه: روي عن الصادق عليه السلام قال: «إذا أردت الاستخارة من الكتاب العزيز، فقل بعد البسملة: إن كان في قضائك وقدرك أن تمنّ على شيعة آل محمد بفرج وليك وحجّتك على خلقك، فأخرج إلينا آية من كتابك نستدلّ بها على ذلك، ثم تفتح المصحف، وتعدّ ست ورفات، ومن السابعة ستة أسطر، وتظهر ما فيه». [انظر إلى بحار الأنوار، الجزء: 88، الصفحتين: 245 و246]. واستظهر في البحار سقوط جملة «ثم تعيد ذلك لنفسك»، معتمداً على ما يبدو. على التشابه بين الروایتين، وهو أمر ممكن، وإن كان ظاهر هذه الرواية لو بقينا معها لوحدها عدم ارتباطها أساساً بالاستخارات التي نحن فيها، بل كأنّها مرتبطة باستعلام حال ظهور الإمام المهدي. ومهما يكن فهي رواية مرسلّة في مرسلّة لا ترقى إلى مستوى الاعتبار التاريخي والحديثي، كما هو واضح. ويبيد الشيخ حيدر حب الله بملاحظة مفادها: «إنّ هذه الرواية بنقلها المختلفين في عدد الصفحات والأسطر، وهي أنّها مرتبطة بظهور الإمام، ولنفرض أنّ الإنسان وكلّ شيعة فعل ذلك منذ عصر الصادق عليه السلام إلى يومنا هذا، ألنّ يعني ذلك تكذيب الاستخارة؟ لأنّ المفروض أنّه لو خرجت لنستدلّ بها على ظهوره، وكانت إيجابية، وبالتأكيد ستخرج كثيراً على هذا النحو، فهذا يعني أنّه بتراكم التجارب سوف نكذب الاستخارة التي تخبرنا بأنّه سيخرج هذا العام. أضف إلى ذلك أنّ ظاهر هذا الحديث أنّه من المنطقي أن يصنع مضمونه بعد الغيبة، فما معنى أن يأمرهم الإمام به قبلها مع العلم بأنّ الأئمة اثنا عشر وآخرهم المهدي بالنصوص المروية في كتب الإمامية وغيرهم؟ إلا إذا قيل بأنّ الإفراج عن حجّتك ووليّك مربوط بالسماح للأئمة بالخروج لا بكونهم المهدي المنتظر، ولهذا الموضوع ارتباط بمسألة البدء، وفيه بعض الروايات التي تشبهه نعرض عنها الساعة».

وتأسيساً على هذا الاستقرار والاستقصاء الوصفي والسردى والتحليلي والاستدلالي للروايات الواردة بشأن «الاستخارة القرآنية أو المصحفية»، ذكر الفقهاء والباحثون أنه باستثناء الرواية الأولى التي يعتبر مصدرها ومرجعها أصيلاً مؤصلاً ومسندةً، لكنّها تعاني من إشكالية الضعف الإسنادي السندي، وإلا فالبقية الباقية من الروايات جميعها مؤرخة من حيث ظهورها وحضورها الروائي في القرن السابع الهجري والعاشر وما بعد، باستثناء رواية تسمية زيد التي وردت في مستطرفات السرائر. إذن، هناك من ذهب إلى القول الصريح والواضح بعدم وثوقية ومصداقية صحة الخبر ودلالته في الأحاديث، بحيث ينتج عنها الوثوق بها والاعتماد عليها والركون إليها في الاستدلال بصحة وطريقة الاستخارة المصحفية المصَفَّحة، لذا اعتبرت الإخبار عنها ضعيف السند لا يركن إليه. وقد نُقل عن السيد الخوئي قدس سرّه عدم وجود أحاديث معتبرة في استخارة المصحف⁽¹⁾.

3.7.7 أساليب الممارسات الاستخبارية المصحفية

تشير المراجع والكتب الفقهية والتحقيقية والبحثية إلى أنَّ هناك أساليب وطرقاً يتم بمقتضاها إعمال الممارسة الاستخارية المصحفية، منها:

1 - طريق الكشف العرفاني القلبي: يرى بعض العلماء والعرفاء الذين يمارسون العرفان النظري والعملي والسير والسلوك الأخلاقي، المبني على التقوى و«إرادة التقوى» والوعي و«وعي الوعي» واليقظة و«يقظة اليقظة» و«إرادة اليقظة والوعي»، والنظر الملكوتي والفعل التزكوي لكيثونة النفس الإنسانية، وتصفية مرآتها من الأوساخ والذنوب، وإزالة الخربشات والبقع السوداء، وتقويم انكساراتها، واستواء تحدباتها وتقعراتها، الأمر الذي يؤدي إلى أن تنعكس في بؤرة مرآتها صور نوعية كشفية لحقيقة معاني الآيات الأنطولوجية الوجودية، فتستطيل استطلااتها، وتمتد آفاقها، وت تعمق أعماقها، وتتوسع دائرتها، المعرفية والوجودية والقيمية الأخلاقية والجمالية والفنية، مما يُمكن قدرتها الاستيعابية والاستقبالية والتنزيلية، فتتطرق حقائقها وتكشف لامرئياتها ومكسوفاتها للعارف الرباني، التي بموجبها يتمكن من تعبير الرؤيا والإلهام في الاستخارة، فقد يحصل لهم الإلهام حين رؤية الآية أو أخذ

(1) انظر: فضل الله، القرعة والاستخارة، الصفحة: 111، هامش: 1.

2- الطريق الترابطي والتبادري

3 - طريق الوعد والوعيد والمقام والسوق

(1) المرجع: القرآن المجيد، سورة يوسف، الآية: 93.

وقع نظره على قوله عزَّ وجلَّ: ﴿إِنَّكَ لَأَنْتَ الْحَكِيمُ الرَّشِيدُ﴾⁽¹⁾، كما وقع لبعض حين استخار على المهاجرة لطلب العلم، فوقع نظره على هذه الآية الكريمة فهاجر فوقَّ لما أراد وبلغ المراد، قلنا له: استخارتك حسنة جيدة، ولا نعتبر المقام؛ لأنه كان مقام استهزاء فنقول: هي غير جيدة، لكن ملاحظة المقام أنما هي للعارف الخريت الماهر، فإنه إذا لاحظها ظهر له من ذلك الأسرار الغريبة»⁽²⁾.

وقيل: إنه من الأظهر هو سؤال المستخير عن موضوع الاستخارة والسعي لتطبيق الآية على موضوع الاستخارة، فإن حصلت الطمأنينة والسكينة والاسترواحية بالجواب لارتباط موضوع الاستخارة والآية فيها، وإلا كرّر الاستخارة، كما قال صاحب الجواهر (رحمه الله). والدليل على هذا الوجه للاستخارة: أنه جاء في القرآن آيات مختلفة في موضوعات متعدّدة، وحيث إنّ حقيقة هذه الاستخارة هي الكشف عن الصلاح بنحو يوجب حصول الجواب للمستخير، فالأولى وقوع آية مرتبطة بموضوع الاستخارة كي يحصل الجواب للمستخير، وإنّ كان ارتباط موضوع الاستخارة بالآية ضعيفاً، وإنّ حصل التبادر من هذا الوجه أو وجوه ماضية فالأولى العمل به؛ لحصول الطمأنينة والسكينة والاسترواحية القابلة للاعتناء، وإنّ لم يطمئنّ أو لم يحصل له التبادر فالعمل بالطريق الأوّل أولى؛ لحصول التجربة به كثيراً، وفي الأنس بالقرآن الكريم والتقوى والممارسة بالاستخارة وانتخاب أقوى الروايات سنداً أو مضموناً تأثير مباشر في تحصيل الجواب⁽³⁾.

3.8 التفوّل بالقرآن المجيد في الاستخارة المصحفيّة المصّفة

وفي رواية أخرى ما ذكره العلامة المجلسي، حيث قال: «وجدت بخط الشيخ محمد بن علي الجباعي أنه وجد بخط الشيخ رواية حسنة في التوقُّل بالمصحف، وذكر الرواية الثالثة من كتاب أبي القاسم بن قولويه، قال: روى بعض أصحابنا، قال: كنت عند علي بن الحسين عليه السلام فكان إذا صَلَّى الفجر لم يتكلم حتى تطلع الشمس، فجاءوه يوم ولد فيه زيد،

(1) المرجع: القرآن المجيد، سورة هود، الآية: 87.

(2) محمد حسن النجفي، جواهر الكلام في شرح شرائع الاسلام، الجزء: 12، الصفحة: 170.

(3) سلمان الدهشوري: «دراسة استدلالية حول الاستخارة»، القسم الثاني، فقه أهل البيت، مجلة فصلية، العدد: 59 - 60

ويرى محققو الحديث ومحللو مضمونات متونه وإسناداته وسياقاته المقامية والمقالية أن هذا الحديث من الأحاديث الموسومة بالوَجادة⁽²⁾، أي: من غير سماع ولا إجازة ولا مُناولة، وعليه يفقد الحديث مصداقيته ومُعُوليته ومعتمديته الإسنادية السندية في تثبيت واستدلال ما يُراد استدلاله منه. أما إشكالية الحديث من حيث قضية الخطوط ومعرفتها وإمكان التزوير بما يشابه خطَّ شخص مثل الشيخ الطوسي فهي أمرٌ وارد، ولا يمنع من الوقوع في ذات الإشكالية الإثباتية التاريخية والحديثية، بالرغم من حضور ووجود هذا الحديث في مستطرفات السرائر لابن إدريس الحلي⁽³⁾ بشكل مرسل من دون سند، مما يشي بتموضع جذوره وأصله ظاهراً هناك. أما رواية «التسمية بزيد» التي تحكي عن الاستخارة التفاؤلية والاستعلامية بالمصحف الشريف ولا إطلاق فيها، فغايتها تثبت الاستخارة تسمية المولود لا مطلقاً، بل إن غاية ما تثبته الرواية فعلُ المعصوم، ولا نستطيع - بعد عدم تكرر الفعل - فهم الاستحباب، مع احتمال خصوصية الحاجة لذلك.⁽⁴⁾

(4) الشيخ حيدر حب الله، «فقه الاستخارة - دراسة استدلالية مقارنة-»، الجزء الرابع من كتاب دراسات في الفقه الإسلامي المعاصر، وهو بحث ألقاه المؤلف في البحث الخارج في مدينة قم عام 2012م.

وحيث إنّ ظاهرة التفوّّل المصحّفيّة أو القرآنية بدأت تستطيل وتتوسع تداولاتها وتوظيفاتها وتتنوع غاياتها ومقاصدها في أوساط العديد من المتدينين اليوم، حتى غدت ظاهرةً مبتذلةً حدّ التوهين والتّهزيل والاستخفاف بقيمة القرآن وقديسيته ومكانته، نرى من المكان والجدير أنْ نلقي الضوء على جوانب من موضوع التفوّّل وحكمه الشرعي والعقلي والوجداني.

3.8.1 معنى التَفَوُّل لغةً ومصطلحاً

الأصل في معنى التَفَوُّل: أنَّ العرب كانوا إذا أرادوا غزو قوم عمدوا في طريقهم إلى ما يرون من أوكار الطيور فيزعجونها ويطيرونها عنها، يتفألون بذلك لتفريق العدو والإبعاد من المنزل، أو أنَّها إنَّ أخذت يميناً تيمّنها وذهبوا في الحاجة، وإنَّ أخذت شمالاً تشاءموا ورجعوا، ثُمَّ استُعمل هذا اللفظ في مطلق الفأل، سواء كان بإطارة الطيور من أعشاشها أم بغير ذلك ممّا كانوا يتفألون به، مثل نعبة الغراب وإقعاء الذئب وغيرها، ثُمَّ خَصَّ بالفأل الرديء.

وفي تاج العروس: **الفأل**: ضدّ الطيرة وهو فيما يستحب، والطيرة لا تكون إلا فيما يسوء، قال ابن السكيت: كان يسمع مريض آخر يقول: يا سالم، أو يكون طالب ضالة فيسمع آخر يقول: يا واجد، فيقول: تفألت بكذا، ويتوجّه له في ظنه كما سمع أنه يبرأ من مرضه أو يجد ضالّته. وفي الحديث: كان يحبّ الفأل، ويكره الطيرة، أو يستعمل الفأل في الخير والشرّ، وفيما يحسن وفيما يسوء، قال الأزهري: من العرب من يجعل الفأل فيما يكره أيضاً. إلى أن قال: وقد جاءت الطيرة بمعنى الجنس والفأل بمعنى النوع، ومنه أصدق الطيرة الفأل.⁽¹⁾

قال الفيض في الوافي: «إِنَّ التَّفْأَلَ أَنَّمَا يَكُونُ فِيمَا سَيَقَعُ وَيَتَبَيَّنُ الْأَمْرُ فِيهِ، كَشَفَاءِ الْمَرِيضِ أَوْ مَعْرِفَةِ وَوُجْدَانِ الضَّالَّةِ أَوْ عَدَمِهِ، وَمَأْلَهُ إِلَى تَعْجِيلِ تَعْرِيفِ عِلْمِ الْغَيْبِ»⁽²⁾. وقال العلامة المحدث المجلسي في البحار: «معناه استنباط وقوع الأمور في المستقبل،

(1) الزبيدي، تاج العروس (بيروت: طبعة دار الفكر، 1414 هـ... 1994 م.)، الجزء: 15، الصفحة: 563.

(2) محمد محسن بن مرتضى الفيض الكاشاني، الوافي، الجزء: 9، الصفحة: 1417.

واستخراج الأمور المخفية والمغيبية»⁽¹⁾. وقال العلامة الطباطبائي في الميزان: «في معنى التَفَوُّل والتَطْيِير: الاستدلال بحادث من الحوادث على الخير وترقيته وهو التَفَوُّل، أو على الشر وهو التَطْيِير، وكثيراً ما يؤثّران، ويقع ما يترتب منهما من خير أو شر، وخاصة في الشر، وذلك تأثير نفساني»⁽²⁾.

وجاء في تفسير الصراط المستقيم: «إنَّ المراد بالتَفَوُّل هو استكشاف الأمور المستقبلية واستبانة الأمر فيها وجوداً وعدمًا، وإنَّ لم يتعلّق بأفعال المكلفين ولم يدخل تحت قدرتهم، كشفاء المريض وموته، ووجدان الضالة وعدمه، وقدم المسافر وحصول الغنى والتوفيق للحج ونحوهما، ممّا يؤوّل إلى استعجال تعرّف ما في الغيب الذي ورد النهي عنه وعن الحكم غير أهله»⁽³⁾. فأتضح ممّا سبق أنّ للتَفَوُّل معنيين، بل ثلاثة:

المعنى الأوّل: استنباط الخير من حادثة وترتبته كالقضية المشهورة التي تقول رسول الله ﷺ باسم سهيل بن عمر؛ لسهولة الأمر في غزوة حديبية⁽⁴⁾.

المعنى الثاني: استنباط الأمور المستقبلية والإخبار عن الآتي بكتاب معيّن، كديوان شاعر أو غير ذلك من الوسائل التي اشتهرت في هذا المجال.

المعنى الثالث: وهذا المعنى استُحدث أخيراً وأدرج في معاني لفظ التَفَوُّل، وهو اتّخاذ ذلك شغلاً، كما يفعله بعض الناس في التَفَوُّل للآخرين.

3.8.2 العلاقة البنوية والدلالية والغائية بين الاستخارة والتَفَوُّل بالمصحف

الشريف

نظراً لاعتقادنا بعدم وثوقية ومصداقية وعقلانية وشرعية وعرفانية وعلمية الاستخارة المصحفية المصححة القائمة والشائعة اليوم في المجتمع الإسلامي، وخاصة بين المتدينين وبعض العلماء وطلاب العلوم الشرعية، لذا نحاول جاهدين إثبات وتدليل عدم حجّيته

(1) محمّد باقر المجلسي، بحار الأنوار الجامعة لدرر أخبار الأئمة الأطهار، الجزء: 88، الصفحة: 244.

(2) محمّد حسين الطباطبائي، الميزان في تفسير القرآن، الجزء: 19، الصفحة: 78.

(3) حسين البروجردى، تفسير الصراط المستقيم، الناشر: أنصاريان. قم، 1416 هـ، الجزء: 2، الصفحة: 540.

(4) محمّد باقر المجلسي، بحار الأنوار الجامعة لدرر أخبار الأئمة الأطهار، الجزء: 20، الصفحة: 333.

ومصادقته ومعقوليته التعليلية المتشرعة، كما هي واردة في بحوث وتقارير الفقهاء والباحثين، فضلاً عن اجتهاداتنا الخاصة بالموضوع، وذلك سندياً مرجعياً ومضمونياً مفهوماً.

الإشكالية الدلالة الاستخارية للاستخارة المصحفة المصححة بالقرآن الشريف، كما هي واردة في الروايات المذكورة سابقاً ليس بسبب ضعف الإسناد أو المضمون المفاهيمي والدلالي فحسب، بل تكمن الإشكالية الكبرى أو الكبّارة في ممازجتها ومصاحبتها بإشكالية فقهية وعقائدية أخرى وهي «التفوّل بالقرآن»، مما استطالت وشملت كافة الروايات المنصوص فيها لفظ الاستخارة، مسببةً مساساً وخدشاً وضراً واختلالاً هيكلياً وبنوياً في بنية كينونة الاستخارة التكوينية والتركيبية والتراكمية والاستدلالية والدلالية، فضلاً عن وظيفتها التداولية والتواصلية ومقاصدها الغائية وسيورتها العلائقية التواصلية، الأمر الذي يجعل دلالة سنده الإسنادي المرجعي ضعيفاً مضعوفاً، ومتانة مضامينه المفاهيمية هزلاً وخوراً، وقيمه العرفانية والأخلاقية والجمالية فقراً كلياً، واستدلالاته البرهانية والحججية سقيماً فاسداً، وسيورة تداولاته سُقياً مبتذلاً، وسيورة تواصلاته هتكاً ممتناً بحقيقة الاستخارة المعرفية والوجودية وقيمها الأخلاقية والجمالية الوظيفية والغائية والمقاصدية المتعالية، وخاصة أنّ هناك نهياً صريحاً وواضحاً عن التفوّل بالقرآن في بعض الروايات، كما ورد في مرسل محمد بن عيسى، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «لا تتفأل بالقرآن»⁽¹⁾، مما يدلُّ صراحةً على النهي عن التفوّل بالمصحف الشريف، فضلاً عن ضعف مضاعف في بنيته البنائية والدلالية والاستدلالية والوظيفية والغائية، الأمر الذي يجعل ضعف الاستخارة القرآنية ضعفاً معجلاً ومضاعفاً ومركباً، بدعم وسند ضعف ونهي عن التفوّل بالقرآن المسطور بجانب الاستخارة في تلك الروايات، مما يجعلها معارضةً لما دلّ على النهي عن التفوّل بالقرآن الكريم، وهذا ما يعزّز الموقف الرافض للاستخارة المصحفة المصححة، ويضعها أمام إشكالية معرفية ودلالية واستدلالية إضافية.

وعوداً إلى البدء، حاول بعض العلماء الإمساك بمبضع التشريح والتبويض والفصل بين مضمون الحديث وسنده، حيث ضعفوا الإسناد السندي لهذا الحديث في النهي عن التفوّل

(1) الكافي، الجزء: 2، الصفحة: 629.

بالمصحف الشريف⁽¹⁾، وذلك بالتأكيد على كونه مرسلاً ومروياً عن محمد بن عيسى عن بعض رجاله، ففيه من لم يسم، إضافةً إلى أن فيه سهل بن زياد، الذي يفتقد إلى ثبوت مصداقيته ووثاقته على التحقيق⁽²⁾.

3.8.3 البينة بين الاستخارة المصحفية المصححة والتفول بالقرآن الشريف

يشير الفيض الكاشاني إلى أنه ربما أشكل أصل الاستخارة بالمصحف الشريف بالخبر الذي رواه الكليني عن عدة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن محمد بن عيسى، عن بعض رجاله، عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال: «لا تتفأل بالقرآن»؛⁽³⁾ -⁽⁴⁾ وذلك لأن الاستخارة قسم من التفول، فيتعلق بها النهي المذكور. وعليه، قيل: إن صحّ الحديتان أمكن التوفيق بينهما بالفرق بين التفول والاستخارة، فإن التفول أنما يكون فيما سيقع ويتبين الأمر فيه كشفاء مريض أو موته ووجدان الضالة أو عدمه، ومآله إلى تعجيل تعرف علم الغيب.

وقيل: إنه ورد النهي عنه وعن الحكم فيه بته لغير أهله، وكره التطير في مثله، بخلاف الاستخارة، فإنها طلب لمعرفة الرشد في الأمر الذي أريد فعله أو تركه، وتقويض للأمر إلى الله سبحانه في التعيين والتحيين والتزمين والتفضيل والاختيار والترجيح... واستشارته

(1) انظر: جواهر الكلام، الجزء: 12، الصفحة: 171. وما وراء الفقه، الجزء: 3، ق: 1، الصفحة: 227.

(2) يروى عن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام أن: «من أراد أن يتفأل بالقرآن يقرأ فاتحة الكتاب ثلاثاً، وسورة التوحيد ثلاثاً ثم يقول: اللهم إني توكلت عليك، وتفاءلت بكتابتك الكريم، فأرني ماهو مكتوب في شرك المخزون، وفي غيبك المكنون يا ذا الجلال والإكرام. ثم يفتح القرآن ويحسب سبع ورقات، ويحسب من الورقة السابعة سبعة أسطر، وينظر إلى الحرف الذي هو في أول السطر السابع، فإنه يدل على ما أظمره. أ. خير وأمان وسرور وتوفيق. ب. يرى منافع كثيرة ويأمن جميع ما يخاف ويحذر منهم. ت. فإنه كان في معصية ويتوب عنها. ث. فإنه يرزق خير الدنيا والآخرة. ج. فإنه يجد في الأمر الذي عزم عليه منافع كثيرة. ح. فإنه يرزقه الله حلالاً طيباً من حيث لا يحتسب. خ. يدل على أن الأمر غير صالح فلا يمض فيه. د. يحصل على مراده ويصل إلى السعادة. ذ. يقهر الأعداء. ر. ينصر على قومه. ز. يقع في خصومة وخطر وخوف. س. يرزقه الله السعادة والخير. ش. يخاف عليه من الأعداء. ص. يقع في أمر عظيم فليتصدق ولا يستعجل. ض. يكون ذا مال وخير. ط. يرزق التوفيق في الدنيا والآخرة. ظ. يظهر من الأمر ما كان خفياً. ع. يُعان على أمره ويوفق. غ. يقع في أمر يخاف عليه منه. ف. الله يجمع أمره وشمله بعد الفراق. ق. يكون سعيداً مقبولاً بين العباد. ك. يقع في خصومة فليتصدق. ل. يتيسر أمره ويقهر أعداءه. م. يحاذر لئلا يقع في الندامة. ن. يكون ذا جاه وقبول. هـ. يتوقف أمره قليلاً ويكون عاقبته خيراً. و. يرزق مالا ولا يحتاج لأحد. ي. يجد بشارة فيها خير.

(3) الكافي، الجزء: 2، الصفحة: 629، الحديث: 7.

(4) الوسائل، الجزء: 6، الصفحة: 233، الباب: 38 من أبواب قراءة القرآن، ح: 2.

عزَّ وجلَّ لرفع الحَيْرَةِ والتردد والقلق والاضطراب والشك والظن المانع والحائل عن السكينة والاسترواح والطُمأنينة واليقين أو الداعي والصارف عن الترجيح والتفضيل أو العائق والعارض للبت والفصل والتحديد والتعيين، كما قال عليه السلام في مرفوعة علي بن محمد السابقة: «هكذا تشاور ربك».

وقد أورد عليه المحقق النجفي بأنه بناءً على صحّة الخبر المذكور يبعد حمله على ذلك؛ لأنّ التفوّل إن لم يكن هو أقرب إلى موضوع الاستخارة من تعرّف علم الغيب فهو بالنسبة إليهما على حدّ سواء؛ لصدقه على كلّ منهما. ثمّ أفاد أنّ الخبر المذكور غير صحيح سنداً.⁽¹⁾ والظاهر أنّه للإرسال. على أنّ في طريقه سهل بن زياد، ولم تثبت وثاقته عند بعض علماء الرجال.⁽²⁾

وأفاد أيضاً أنّ الخبر المذكور - مع عدم صحّته - قد يقع التعارض بينه وبين الوجوه التي ذكرها السيّد ابن طاووس للتفوّل بالمعنى المذكور والوجوه المذكورة يستبعد - بل يمتنع - عدم وصول نصوص فيها إليه، بل ظاهر بعض عباراته أو صريحها وقوفه على ذلك.⁽³⁾ ومن جملة الوجوه التي ذكرها ابن طاووس: «أنّه يصلي صلاة جعفر عليه السلام، فإذا فرغ منها يدعو بدعائها، ثمّ يأخذ المصحف وينوي فرج آل محمد عليهم السلام بدءاً وعوداً، ثمّ يقول: اللهمّ إن كان في قضائك وقدرك أن تفرّج عن وليّك وحجّتك في خلقك في عامنا هذا وفي شهرنا هذا فأخرج لنا رأس آية من كتابك نستدلّ بها على ذلك، ثمّ يعدّ سبع ورقات، ويعدّ عشرة أسطر من ظهر الورقة السابعة، وينظر ما يأتيه في الحادي عشر من السطور، ثمّ يعيد الفعل ثانياً لتفسيره، فإنّه تتبيّن حاجته إن شاء الله تعالى».⁽⁴⁾

ولقد ذكر عن المحقّق النجفي القول التالي: «وهو كما ترى - ظاهر فيما قلنا»⁽⁵⁾ يعني أنّ التفوّل إن لم يكن هو أقرب إلى موضوع الاستخارة من تعرّف علم الغيب، فهو بالنسبة

(1) جواهر الكلام، الجزء: 12، الصفحتان: 170 و171.

(2) معجم رجال الحديث، الجزء: 9، الصفحات: من 354 إلى 356.

(3) جواهر الكلام، الجزء: 12، الصفحتان: 170 و171.

(4) فتح الأبواب، الجزء: 1، الصفحة: 277.

(5) جواهر الكلام، الجزء: 12، الصفحة: 172.

إليهما على حدّ سواء؛ لصدقه على كلّ منهما، ومراده أنّ الاستخارة التي هي بمعنى استعلام الخير واستكشاف ما فيه المصلحة يكون مرجعها أيضاً إلى تعرّف الغيب. ثمّ قال: «ومنه ينقدح إرادة البتّ والقطع من النهي عن التّفوّل في الخبر المذكور، لا على أنّه أمانة لا يورث تخلفها في نفس المتفوّل شيئاً من ظنّ السوء بالقرآن، بل لعلّ المراد بالنهي المذكور أنّما هو لعامة الناس الذين لا يعلمون الكيفيّة، ولا يفهمون المعنى والمراد، وإذا تخلف الأمر يظنون ظنّ السوء بالقرآن الكريم، بل لعلّ الاستخارة فيه أيضاً بالنسبة إليهم كذلك فضلاً عن التّفوّل بالمعنى المتقدّم، فمن المحتمل قوياً أن يراد حينئذٍ بالتّفوّل المنهي عنه: المعنى الذي يشمل الاستخارة أيضاً»⁽¹⁾.

3.8.4 الوجوه المتصورة للتفاؤل بالمصحف الشريف

الأول: أن يقصد مطلباً ويسمع مقارناً له آية يستنبط منها الخير والشر، أو من أول حرف منها، كما يفعله أصحاب الحروف الناظرون إلى خواصها.

الثاني: أن يفتح المصحف ويستنبط الخير والشر من الآية الأولى في الصفحة اليمنى أو من أول حرف منها.

الثالث: أن يفتحه ويعد اسم الله في الصفحة اليمنى، ويعد بعده أوراقاً من اليسرى وبعده سطوراً من اليسرى، وينظر إلى آية بعد تلك السطور أو إلى أول حرف منها.

إذن هناك فرق بين التّفوّل⁽²⁾ بالقرآن وبين الاستخارة به، فالتّفوّل يراد به معرفة هل سيحصل الأمر الفلاني أم لا، فهو نحو من استعلام الغيب لمعرفة المستقبل، كشفاء مريض، أو نجاح طالب في الامتحانات، أو توفيق شخص للسفر إلى الخارج أو غير ذلك، مثل هل سيتم أمر المعاملة وأربح فيها كما أتوقع أم لا، وأما الخيرة فالمراد منها معرفة وجود

(1) جواهر الكلام، الجزء: 12، الصفحة: 172.

(2) «التّفوّل معرفة عواقب الأمور، وأحوال غائب ونحو ذلك» ميزان الحكمة - الريشهري - (الجزء: 3، الصفحة: 167) وذكر العلامة آية الله الشيخ علي النمازي في كتابه مستدرك سفينة البحار، (الجزء: 8، الصفحة: 105) حول هذا الحديث فقال: «روى الكليني عن أبي عبد الله عليه السلام قال: لا تتفأل بالقرآن». ويقول المولى محمد صالح السروي المازندراني - قدس سره - في شرح أصول الكافي (الجزء: 18، الصفحة: 102) قوله: «لا تتفأل بالقرآن».

مصلحة من عدمها في هذا الفعل، فالاستخارة يراد منها معرفة الرشد في الفعل أو طلب الخير منه، وأنه هل هو فعل حسن أم لا، ومما ينبغي فعله أم لا؟ ثم بالنسبة للاستخارة أنما تحبذ في موارد الحيرة المطلقة دون ما إذا كانت هناك مرجحات معقولة لبعض الخيارات والتفضيلات والترجيح، مع ذلك فقد أكدت بعض النصوص المعتبرة أنه في موارد الحيرة يطلب الإنسان من الله تعالى من خلال دعاء معين أو بعد صلاة خاصة أن يرشده للخير، فيعمل على طبقه، فيكون هذا المعنى من الاستخارة من باب الاستعانة بالله تعالى.

وقد ورد النهي عنه وعن الحكم فيه بته لغير أهله وكره التطير في مثله بخلاف الاستخارة، فإنه طلب لمعرفة الرشد في الأمر الذي أريد فعله أو تركه، وتفويض للأمر إلى الله سبحانه في التعيين واستشارته إياه عز وجل، كما قال ﷺ في مرفوعة علي بن محمد السابقة، هكذا تشاور ربك، وبين الأمرين فرق واضح، وإنما منع من التقول بالقرآن وإن جاز بغيره إذا لم يحكم بوقوع الأمر على البت؛ لأنه إذا تقال بغير القرآن ثم تبين خلافه فلا بأس، بخلاف ما إذا تقال بالقرآن ثم تبين خلافه، فإنه يفضي إلى إساءة الظن بالقرآن، ولا يتأتى ذلك في الاستخارة به لبقاء الإبهام فيه بعد، وإن ظهر السوء؛ لأن العبد لا يعرف خيره من شره في شيء، قال الله تعالى ﴿وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَعَسَى أَنْ تُحِبُّوا شَيْئًا وَهُوَ شَرٌّ لَكُمْ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾⁽¹⁾. ولكن في بعض الروايات أن الإمام السجاد ﷺ تقال بالقرآن في تسمية زيد ابنه، وفي النبوي: أن الله تعالى يحب الفأل الحسن، فالأولى التفصيل بين التشاؤم والتطير أو النحس أو النكد أو الطيرة وبين الفأل والاستبشار والتيمن والاستشراف الحسن، فالأول غير جائز بالقرآن والثاني جائز، والله العالم.

وقيل: لعل النهي عنه محمول على الكراهية جمعاً بينه وبين ما دل على الجواز، مع أن الخلف والسلف عملوا به ولم ينكر عليهم من يعتد به، وقد صرح بذلك جماعة من المفسرين منهم صاحب الكشاف في آية الاستقسام بالأزلام، ومن المعاصرين من حمل النهي على التحريم، وخصه بذكر الأمور الغيبية وبيان الأشياء الخفية، هذا حال التقول بالقرآن. لذا قيل بأن التقول المنهي عنه هو الاستفادة من الآيات القرآنية واتخاذ القرآن كوسيلة

(1) المرجع، القرآن المجيد، سورة البقرة، الآية: 216.

للإخبار عن المغيبات. وربما كثير من هذه الأمور التي يخبر عنها لا تحدث أو يحدث خلافها مما قد يؤول إلى إساءة الظن بالقرآن.

3.8.5 كراهية أو حرمة التَفَوُّل بالمصحف الشريف

السؤال المطروح دوماً ودائماً هو هل يجوز التَفَوُّل بالمصحف الشريف من حيث أن يستكشف المؤمن من آياته الكريمة ما يجب أن يفعله في القادم من الأيام والأزمان؟ الرأي الفقهي المشهور والمتعارف هو كراهية التَفَوُّل بالمصحف الشريف بمعنى التطيّر، بحيث إذا خرجت آية تدل على العذاب يتطيّر بها، ويحمل ذلك على نزول عذاب أو مصيبة عليه، وهذا هو معنى قول الصادق عليه السلام: «لا تتفأل بالقرآن» الوارد في بعض الروايات. ويظهر من صاحب الوافي (الفيض الكاشاني) جواز الاستخارة وحرمة التَفَوُّل بالقرآن مطلقاً، قال: «إنه لا ينافي هذا - أي: حرمة التَفَوُّل بالقرآن - ما اشتهر اليوم بين الناس من الاستخارة بالقرآن على النحو المتعارف بينهم؛ لأنّ التَفَوُّل غير الاستخارة..». وقال: «... فإنّ التَفَوُّل أنما يكون فيما سيقع ويتبين الأمر فيه، كشفاء مريض أو موته ووجدان الضالة أو، عدمه ومآله إلى تعجيل تعرف علم الغيب». وورد في بعض الأحاديث ما يدل على النهي عن التَفَوُّل بالقرآن، بينما ورد في بعض آخر ما يدل على جوازه وطريقته، ودفع بعضهم هذا التعارض بحمل روايات النهي على اختصاصها بغير العالم بمعاني القرآن ووجوه غرائب ألفاظه ومبانيه لتأديته. والحال هذه. إلى مذاهب باطلة ومسالك عاطلة كاسدة، فيفوت بذلك الغرض والحكمة منه على نفسه وغيره، وكيف كان فقد حدّث رضي الدين ابن طاووس في فتح الأبواب بما صورته: حدثني بدر بن يعقوب المقرئ الأعجمي رضوان الله عليه بمشهد الكاظم صلوات الله عليه في صفة الفأل في المصحف بثلاث روايات من غير صلاة، فقال: تأخذ المصحف وتدعو فتقول: (اللهم إن كان من قضائك وقدرك أن تمنّ على أمة نبيك بظهور وليك وابن بنت نبيك فعجل ذلك وسهله ويسره وكمّله، وأخرج لي آية أستدل بها على أمر فاتمّر أو نهى فأنتهى - أو ما تريد الفأل فيه - في عافية). ثمّ تعد سبع أوراق، ثمّ تعد في الوجهة الثانية من الورقة السابعة ستة أسطر وتتفأل بما يكون في السطر السابع.

وقال في رواية أخرى: إنه يدعو بالدعاء، ثمّ يفتح المصحف الشريف ويعد سبع قوائم، ويعد ما في الوجهة الثانية من الورقة السابعة، وما في الوجهة الأولى من الورقة الثامنة من

لفظ اسم الله جلّ جلاله، ثمَّ يعدّ قوائم بعدد لفظ اسم الله، ثمَّ يعدّ من الوجهة الثانية من القائمة التي ينتهي العدد إليها ومن غيرها، مما يأتي بعدها سطوراً بعدد لفظ اسم الله جلّ جلاله ويتفأل بآخر سطر من ذلك.

وقال في الرواية الثالثة: إنه إذا دعا بالدعاء عدّ ثماني قوائم، ثمَّ يعدّ في الوجهة الأولى من الورقة الثامنة أحد عشر سطرًا، ويتفأل بما في السطر الحادي عشر⁽¹⁾. وفيه أيضاً عن الشيخ الخطيب المستغفري (رضوان الله عليه) بسمرقند في دعواته: إذا أردت أن تتفأل بكتاب الله عزّ وجلّ فاقراً سورة الإخلاص ثلاث مرات، ثمَّ صلّ على النبي ﷺ ثلاثاً، ثمَّ قل: اللهم إني تفألّت بكتابك وتوكلت عليك، فأرني من كتابك ما هو المكتوم من سرّك المكنون في غيبك، ثمَّ افتح الجامع وخذ الفأل من الخط الأول في الجانب الأول من غير أن تعدّ الأوراق والخطوط⁽²⁾.

3.8.6 الأقوال في حكم التفؤل ثلاثة

القول الأول: جوازه، قال العلامة المجلسي في البحار: «الفأل والقرعة عندنا من الأحكام المنصوص عليها، وليست بداخلة في القياس»⁽³⁾. وقال العلامة الطباطبائي في الميزان: «وقد فرّق الإسلام بين التفؤل والتطير، فأمر بالتفؤل ونهى عن التطير، وفي ذلك تصديق لكون ما فيهما من التأثير تأثيراً نفسانياً. أمّا التفؤل ففيما روي عن النبي ﷺ: «تفاءلوا بالخير تجدوه»، وكان كثير التفؤل نقل عنه ذلك في كثير من مواقفه»⁽⁴⁾.

والقول الثاني: حرّمه مطلقاً مع اعتقاد المطابقة أو عدم الاعتقاد. وذهب إليه المحقق اللاري في حاشيته على المكاسب في بحث النجوم على قول الشيخ الأعظم حيث قال: «بل يجوز الإخبار بذلك إمّا جزماً... الخ»⁽⁵⁾. أقول: بل لا يجوز الإخبار عن الأوضاع الفلكية

(1) فتح الأبواب، الصفحتان: 278 و279. طبعة قم.

(2) نفس المصدر السابق، الصفحة: 156.

(3) المصدر السابق الجزء: 2، الصفحة: 311.

(4) محمّد حسين الطباطبائي، الميزان في تفسير القرآن، الجزء: 19، الصفحة: 77.

(5) المصدر السابق، الجزء: 2، الصفحة: 311.

المسمى بالتنجيم لا جزءاً ولا ظناً بوجه من الوجوه إلا على وجه النقل ما لم يستلزم الإغراء بالجهل، فضلاً عن الإخبار عن أحكامها من الشرّ والخير والسعد والنحس، فضلاً عن جواز القبول والحجية والاعتماد عليها، فضلاً عن جواز الاعتقاد بها وترتيب أحكام الصدق عليها؛ وذلك لوجوه من النقل والعقل منها: أنّ الإخبار عنها على غير وجه النقل رجم بالغيب، وإخبار عن الواقع بالوهم والريب، وهو نوع من الكذب والعيب، كسائر الإخبارات غير المستندة إلى الحسّ كالمسموعات والمحسوسات، ولا إلى الحدس الناشئ عن مبادئ محسوسة، كالإخبار عن الملكات النفسية مثل العدالة والطبابة والاجتهاد. بل المستندة إلى الأسباب الوهمية والخيالية الصرفة التي لا تفيد لمعارف الناس الأصحاء المعتدلي المزاج السالمين من مرض الاعوجاج إلا صرف الوهم والخيال كقطع القطّاع وظنّ الظنّان المستند إلى السحر والشعوذة والرمل والجفر والفأل والقيافة والسكر والنوم والعقار والكهانة، ممّا لا ينبغي لعاقل أن يستند إليه أو يعتمد عليه إلا على وجه نقل الأكاذيب والأعاجيب، إذ ليس لغير علام الغيوب سبيل ولا معرفة، ولا دليل إلى الإخبار عمّا وراء الجدار فضلاً عن أحوال الفلك الدوّار. قال تعالى: ﴿إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنَّ هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ﴾ (1).

القول الثالث: حرمة مع اعتماد ما دلّ عليه أو اعتقاد المطابقة. قال البحراني: «وأما علم الهيئة والأفلاك فليس حراماً، بل ربّما كان مستحبّاً؛ لما فيه من الاطلاع على حكمة الله وعظم قدرته، وأما الرمل والفأل ونحوهما فيحرم مع اعتقاد ما دلّ عليه؛ لاستئثار الله بالعلم الغيبي، ولا يحرم إذا جعله فالاً، لما روي في المستفيضة أنّ النبي ﷺ كان يحبّ الفأل، ويكره الطيرة وهو التشاؤم بالشيء»⁽²⁾.

ولعلَّ مَنْ ذهب من الأصحاب الى جواز التفوّل مطلقاً نظر إلى الأخبار المجوّزة، وتبادر إلى ذهنه المعنى الأوّل من التوّّل، وهو ترتّب الخير ممّا وقع لما يقع، وأمّا من ذهب إلى الحرمة مطلقاً تبادر إلى ذهنه المعنى الثاني، واتّحد عنده حكمه مع حكم الكهانة، وعند صاحب الجواهر اتّحد حكمه مع حكم التنجيم. ولكن الصحيح عند البعض اتّحاد حكم المتفوّّل بالمعنى الثاني مع حكم الكاهن، وهو الظاهر من صحيحة الحسن بن محبوب عن الهيثم، قال: قلت لأبي

(1) المرجع: القرآن المجيد، سورة الأنعام، الآية: 116.

(2) حسين بن محمد آل عصفور البحراني، سداد العباد ورشاد العباد، مكتبة محلاتي، قم، 1421 هـ.

عبد الله ﷺ: إِنَّ عِنْدَنَا بِالْجَزِيرَةِ رَجُلًا رُبَّمَا أَخْبَرَ مَنْ يَأْتِيهِ بِسَأَلِهِ عَنِ الشَّيْءِ يَسْرِقُ أَوْ شَبَّهَ ذَلِكَ فَنَسَأَلُهُ؟ فَقَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ مَشَى إِلَى سَاحِرٍ أَوْ كَاهِنٍ أَوْ كَذَّابٍ يَصْدُقُهُ فِيمَا يَقُولُ فَقَدْ كَفَرَ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فِي كِتَابِهِ [مِنْ كِتَابٍ]»⁽¹⁾. قَالَ الشَّيْخُ الْأَعْظَمُ: «وَأَمَّا ظَاهِرُ هَذِهِ الصَّحِيحَةِ أَنَّ الْإِخْبَارَ عَنِ الْغَائِبَاتِ عَلَى سَبِيلِ الْجَزْمِ مُحَرَّمٌ مُطْلَقًا، سَوَاءٌ كَانَ بِالْكَهَانَةِ أَمْ بِغَيْرِهَا؛ لِأَنَّهُ جَعَلَ الْمَخْبِرَ بِالشَّيْءِ الْغَائِبِ بَيْنَ السَّاحِرِ وَالْكَاهِنِ وَالْكَذَّابِ، وَجَعَلَ الْكُلَّ حَرَامًا»⁽²⁾. وَإِنَّ التَّفَوُّلَ بِالْمَعْنَى الثَّانِي وَرُؤْيَا الطَّالِعِ وَأَمْثَالُ تِلْكَ الْأُمُورِ مِمَّا شَاعَ بَيْنَ النَّاسِ مِنْ أَوْضَحِ مُصَادِقِ هَذِهِ الرِّوَايَةِ. وَأَمَّا التَّفَوُّلُ بِالْمَعْنَى الْأُولَى فَهُوَ أَمْرٌ مَمْدُوحٌ يَدُلُّ عَلَيْهِ رَوَايَاتٌ مُسْتَفِيضَةٌ.

وخلاصة الأقوال ثلاثة

القول الأول: أنَّ التَّفَوُّلَ بمعنى استنباط الغيب والإخبار عن الآتي ممنوع، وأمَّا بعنوان الاستخارة فجائز؛ لأنَّ فيه الفعل أو الترك.

القول الثاني: إنّ الخبر مطروح لمعارضته مع روايات أخر، ومآل مراده إلى عامّة الناس الذين لا يعلمون الكيفية ولا يفهمون معنى المراد من الآية.

القول الثالث: أنَّ التفوُّل فيه بمعنى المتبادر، أي: التفوُّل عند سماع آية أو قراءتها كما هو دأب العرف العام.

أَمَّا الْقَوْلُ الْأَوَّلُ فَفِيهِ: مَا مَرَّ عَنْ صَاحِبِ الْجَوَاهِر (رَحِمَهُ اللَّهُ): «بَأَنَّ التَّفَوُّلَ إِنْ لَمْ يَكُنْ هُوَ أَقْرَبَ إِلَى مَوْضُوعِ الاسْتِخَارَةِ مِنْ تَعَرَّفَ عِلْمُ الْغَيْبِ فَهُوَ بِالنِّسْبَةِ إِلَيْهِمَا عَلَى حَدِّ سَوَاءٍ؛ لَصَدْقِهِ عَلَى كُلِّ مِنْهُمَا»، لَقَدْ قِيلَ: إِنَّ هَذَا الْحَمْلَ بَعِيدٌ.

وَيُمْكِنُ الإِشْكَالُ عَلَى الْقَوْلِ الثَّانِي: أَنَّ الرِّوَايَاتِ مُطْلَقَةٌ وَلَا قَيْدَ فِيهَا لِلتَّفَوُّلِ بِالْقُرْآنِ، وَمَا وَرَدَ فِي الرِّوَايَةِ مِنْ أَنَّ بَعْضَ الْأَصْحَابِ يَتَفَاءَلُونَ بِالْكِتَابِ بِطَرِيقٍ غَيْرِ صَحِيحٍ، فَتَفَوُّلُ هَذَا الْبَعْضِ بِالْكِتَابِ بِغَيْرِ طَرِيقٍ صَحِيحٍ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ مِنْ غَيْرِ الْفُقَهَاءِ، وَلَمْ يَقَيِّدْ اسْتِخَارَتَهُ بِالِاسْتِنْبَاطِ الصَّحِيحِ مِنَ الْقُرْآنِ، فَحُمِلَ الرِّوَايَةُ عَلَى هَذَا الْمَعْنَى بَعِيدٍ.

(1) محمد بن الحسن الحرّ العاملي، وسائل الشيعة، الجزء: 17، الصفحة: 150، الباب: 26 من أبواب ممّا يكتسب به، ح: 3.

(2) مرتضى الأنصاري،، كتاب المكاسب، المؤتمر العالمي لذكرى الشيخ الأعظم الأنصاري (قم: الطبعة: 1، 1417 هـ.)، الجزء: 2، الصفحة: 38.

11/17/16 1:29 PM

وليدُ بدعائها، فإذا فرغ من ذلك فليأخذ المصحف ثم ينوي فرج آل محمد بدءاً وعوداً، ثم يقول: اللهم إن كان في قضائك وقدرك أن تفرِّجَ عن وليك وحجتك في خلقك في عامنا هذا وفي شهرنا هذا، فأخرج لنا آيةً من كتابك نستدلُّ بها على ذلك، ثم يعد سبع ورقات، ويعدُّ عشرة أسطر من خلف الورقة السابقة، وينظر ما يأتيه في الأحد عشر من السطور، فإنه يبين لك حاجتك، ثم تعيد الفعل ثانية لنفسك»⁽¹⁾.

وقيل: إن الرواية تدل على أن الاستخارة بغير طريق مشروع فيه بأس. وأما التّفَوُّلُ أي: ترَقُّبُ البشارة أو الإشارة مثلاً لتسمية الولد فلا بأس به، وذلك مستفاد ممّا ورد في السرائر قال: «وذلك ما استطرفناه من رواية أبي القاسم بن قولويه: بعض أصحابنا قال: كنت عند علي بن الحسين (عليه السلام) وكان إذا صَلَّى الفجر لم يتكلّم حتى تطلع الشمس، فجاءه يوم ولد فيه زيد فبشّروه به بعد صلاة الفجر، قال: فالتفت إلى أصحابه فقال **عَلَيْهِ السَّلَامُ**: «أي شيء ترون أن أسمي هذا المولود؟ قال: فقال كل رجل منهم: سمّه كذا، قال: فقال: يا غلام عليّ بالمصحف، قال: فجاءوا بالمصحف فوضعه في حجره، قال: ثمّ فتح فنظر، إلى أوّل حرف في الورقة فإذا فيه ﴿وَفَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ عَلَى الْقَاعِدِينَ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ ⁽²⁾ قال: ثمّ أطبقه ثمّ فتح ثانياً فنظر، فإذا في أوّل الورقة ﴿إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنْفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ بِآتٍ لَهُمُ الْجَنَّةُ يُقِيمُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ وَعَدًا عَلَيْهِ حَقًّا فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ وَالْقُرْآنِ وَمَنْ أَوْفَ بِعَهْدِهِ مِنَ اللَّهِ فَاسْتَبْشِرُوا بِبَيْعِكُمُ الَّذِي بَايَعْتُمْ بِهِ وَذَلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾ ⁽³⁾ ثمّ قال: هو والله زيد، هو والله زيد، فسمي زيداً».

3.8.7 الاستخارة المصحفية الشريفة ومحاولة التفوّل في بنيتها البنيوية والبنائية

التركيبية والتراكبية

عندما نخضع بنية وبناءات الروايات الشريفة الواردة بخصوص الاستخارة المصحفية للتحليل والتشريح البنيوي والبنائي التركيبي والتراكبي والتكويني، نلاحظ فيها ثمة تساؤلات

(1) حسين البروجردى، جامع أحاديث الشيعة، الجزء: 8، الصفحة: 272، الباب: 6 من أبواب الاستخارة من كتاب الصلاة.

(2) المرجع: القرآن المجيد، سورة النساء، الآية: 95.

(3) المرجع: القرآن المجيد، سورة التوبة، الآية: 111.

ومشكلات وإشكاليات سنديّة تاريخية، ومضمونية معرفية ووجودية، وكلامية وعرفانية تعارضية، تمس وتطال كافة روايات الاستخارة المصحفية المتحاولة والمتجاوزة بكينونة التّفوّل القرآني، الذي بالأصل هناك تأكيد مبين ورأي صريح ومباشر بالنهي عنه في بعض النصوص (مرسل محمد بن عيسى، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «لا تتفأل بالقرآن»⁽¹⁾)، حيث دلّ الخبر صراحةً على النهي عن التّفوّل بالكتاب الكريم، مما يجعل هذه الروايات هنا معارضةً لما دلّ على النهي عن التّفوّل بالمصحف الشريف، الأمر الذي يضاعف رافضية ويراكب سالبية الموقف والوضع الإشكالي السندي والمضموني والكلامي والعرفاني والمعرفي والوجودي والقيمي والجمالي للاستخارة المصحفية المتعارف عليها والمتداولة بين أوساط المؤمنين اليوم.

3.8.8 معالجات سنديّة ومضمونية وكلامية ولغوية لتجاوز إشكالية الخبر النهي عن التّفوّل بالمصحف

ثمّة محاولات قام بها بعض الفقهاء والباحثين والمحققين في الروايات الشريفة قاصدين تجاوز الإشكاليات السنديّة والمضمونية والكلامية واللغوية من خلال فهم وتحليل تأطيري واعتقادي خاص، منها ما يلي:

المعالجة الإسنادية للرواية: ناقش عدد من العلماء بنية الحديث المذكور من حيث مكوناته الإسنادية التي اعتبرها مبنية على «الخبر الواحد الضعيف». وقيل: إن هذا الخبر الوحيد في النهي عن التّفوّل بالقرآن الكريم، خبر ضعيف السند⁽²⁾ من جهتين، جهة أنه مرسل، حيث يرويه محمد بن عيسى عن بعض رجاله، ففيه من لم يُسمّ، ومن جهة ثانية فيه سهل بن زياد، ولم تثبت وثاقته على التحقيق. إن هذه المحاولة في سياق النظرية الاحتمالية النفس معرفية الأستمولوجية غير مجدية إلى الحد الذي بمكنتنا تجاوز هذه الإشكالية الإسنادية؛ لأنّ محور الإشكالية الإسنادية الكبرى وبؤرتها كامن في أصل عدم صحة ومصداقية أيّ سند خبر من أخبار الاستخارة المصحفية الشريفة، كل ما هناك رواية

(1) الكافي، الجزء: 2، الصفحة: 629.

(2) انظر: جواهر الكلام، الجزء: 12، الصفحة: 171. وما وراء الفقه، الجزء: 3، ق: 1، الصفحة: 227.

وأحدة تعود لعصر مصادر الحديث الأساسيَّة، الأمر الذي يضاعف ضعف القوَّة الاحتمالية في روايات الاستخارة المصحفية بعد إضافة هذه الرواية الضعيفة السند إلى معادلة الاحتمالية النفسمرقية، حيث إنَّ معارضة أو إضافة خبر ضعيف السند لآخر مثله في دوال معادلة الاحتمال يُضعف القوَّة الاحتمالية في الاثنتين معاً، الأمر الذي ينخر في كينونة روايات الاستخارة المصحفية الشريفة وبنائها البنيوية والنسقية والبنائية التركيبية والتراكبية والتكوينية والدلالية والاستدلالية والتداوية والتواصلية والغائية والوظيفية.

المعالجة المضمونية المعرفية والوجودية: هذه المحاولة تمس البنية المعرفية والمضمونية لمعاني الكلمات والحقائق الواردة في سياق روايات الاستخارة المصحفية الشريفة، حيث اجتهد بعض العلماء⁽¹⁾ في البَيّنة والتمييز بين المضمون المعرفي والغائي والوظيفي لكيثونة الاستخارة وبين كينونة وبنية وغائية التفؤل، فاستخارة يراد منها معرفة الرشد في الفعل أو طلب الخير منه، وأنه هل هو فعلٌ حسن أم لا، ومما ينبغي فعله أم لا؟ أما التفؤل فهو نحوٌ من رفع ستار واستتار لاستعلام الغيب وكشف مكسوفات ومخفيات مآلات العمل المنظور فيه الاستخارة مستقبلاً، كربحية عمل تجاري، أو كنجاح شخص في مهمة ما، أو كشفاء مريض، أو نجاح طالب في الامتحانات، أو غير ذلك من الأعمال ومآلاتها الصلاحية والربحية والموفقية والنجاحية التي يتمنى ويسعى الشخص في تحقيقها في مجرى واقع الحياة.

وعليه، هناك بَيِّنَةٌ مضمونية ومفاهيمية في الدالة المعرفية للاستخارة المصحفية والتفَوُّل المصحفي، مما حدا ببعض العلماء إلى القول بإمكانية رفع التعارض المشار إليه من البنية الدلالية والاستدلالية الروائية في الرواية المذكورة للنهي عن التفَوُّل، حيث إنّ التحليل البنيوي والبنائي الدلالي والغائي والوظيفي للرواية، وخاصة عند الوقوف التأملي في بنية كلمة النهي في سياق المنهي عنه في خبر التفَوُّل، يشي إلى أنه غير المأمور به في أخبار الاستخارة المصحفية الشريفة، حيث إنّ علّة النهي عن التفَوُّل بالقرآن أنّه يفضي

(1) انظر: الوافي، الجزء: 9، الصفحة: 1417. وما وراء الفقه، الجزء: 3، ق: 1، الصفحة: 227، والصفحات: من 233 إلى 235. والحرّ العاملي، هداية الأئمة، الجزء: 3، الصفحة: 83. ولفظ الله الصافي، مجموعة الرسائل، الجزء: 1، الصفحة: 130. والإيرواني، دروس تمهيدية في القواعد الفقهيّة، الجزء: 2، الصفحتين: 37 و38.

إلى سوء الظنّ به في النهاية على تقدير عدم تحقّق الأمر المنظور في المستقبل مثلاً، أما في الفعل فحتى لو ظهر له أنّه كان سيئاً، إلا أنّه يبقى أنّه كان الأفضل له من بين الخيارات المتوفّرة أمراً محتملاً، في سياق الحقيقة الوجودية لمنع أو تأجيل أو تأخير المآلات والنتائج المنظورة والمأمولة، وذلك تصديقاً لقوله تعالى: ﴿وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَعَسَى أَنْ تُحِبُّوا شَيْئًا وَهُوَ شَرٌّ لَكُمْ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾⁽¹⁾. وهذا الخير المجمل، فسره قوله تعالى في سورة النساء - في سياق الحديث عن مفارقة النساء: ﴿فَإِنْ كَرِهْتُمُوهُنَّ فَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَيَجْعَلَ اللَّهُ فِيهِ خَيْرًا كَثِيرًا﴾⁽²⁾.

فالمضمون المعرفي والوجودي للآية الشريفة والذي بمقتضاه نتجاوز مسألة سوء الظن لمآلات ونتائج الفعل في مسألة التفوّل بالمصحف الشريف، هو أنّ الإنسان قد يقع له شيء من الأقدار المؤلمة، والمصائب الموجهة، التي تكرّها نفسه، فربما جزع، أو أصابه الحزن، وظن أن ذلك المقدور هو الضربة القاضية، والفاجرة المهلكة لآماله وحياته، فإذا بذلك المقدور محنة في ثوب منحة، وعطية في رداء بلية، وفوائد لأقوام ظنوها مصائب، وكم أتى نفع الإنسان من حيث لا يحتسب! والعكس صحيح، فكم من إنسان سعى في شيء ظاهره خير، وأهطع إليه، واستمات في سبيل الحصول عليه، وبذل الغالي والنفيس من أجل الوصول إليه، فإذا بالأمر يأتي على خلاف ما يريد، وهذا هو معنى القاعدة القرآنية التي تضمنتها هذه الآية باختصار، فلعلّ هذا الكائن الإنساني الذي بذل جهده وسعى في أمره في سياق إمكاناته وقدراته وظروفه أن يكون الخير له في تحقّق تأجيل أو منع ما يريده من الربح والنجاح والصحة والموفقية... لمآلات صلاحية وفلاحية وتقريبية لا يعلمها إلا الله سبحانه، أو لعله الأقلّ الأضرار والعواقب والأسوء.

لذا قيل: هذا لا ينافي مبدأ التفاؤل والتيمّن المنصوص عليه ضد التشاؤم والطيرة والنحس والنكد الذي تؤكد النصوص المروية بأنّ من تفاعل بالخير وجده، حيث إنّ حقيقة التفاؤل في السياق العام هي مكون أساسي في بنية كينونة عمل المؤمن وبناءاته البنائية التركيبية والتراكيبية والتكوينية والدلالية والاستدلالية والتداولية والتواصلية

(1) المرجع: القرآن المجيد، سورة البقرة، الآية: 216.

(2) المرجع: القرآن المجيد، سورة النساء، الآية: 19.

والوظيفية والغائية⁽¹⁾، وخاصةً أنّ كينونة هذا الشعور التفاؤلي من صفات كينونة النفس المؤمنة، وهذا أمر يختلف عما نحن بصدد تبيان، والذي يتعلق بدلالات معرفيّة ووجودية لاستعلام واستكناء واستدال ستار واستتار معالم المستقبل والعواقب اللاحقة والمتعاقبة لل فعل المنظور، ولهذا حرّم بعض العلماء الفأل مطلقاً إذا بنى الإنسان عليه واعتقد فصار أمراً إدراكياً علمياً، والمفروض أن يكون أمراً محتملاً، لكن مع توجّه النفس إليه⁽²⁾.

3.8.9 المناقشات الفقهية والمعرفية حول العلاقة الجدلية بين كينونة الاستخارة

والتفؤّل

بحكم العلاقة الجدلية المعرفية والفقهية والتقاربات والتداخلات المفاهيمية والوظيفية والغائية والتداولية والدلالية بين كينونة الاستخارة وكينونة التفؤّل المصحفية ضمن سياقاتهما الروائية الواردة في كتب الأحاديث والروايات، تناول بعض الفقهاء والمحققين هذا الموضوع بحثاً وتحقيقاً وتحليلاً واستنتاجاً، بغية الدفاع والقبول أو الرفض والنقد لهذه العلاقة الجدلية بينهما منذ زمن ليس بقريب، وفيما يلي تبيان ذلك بشكل موجز ومختصر:

أولاً: محاولات المحقق النجفي: تناول المحقق النجفي هذا الموضوع بحثاً وتحقيقاً موضوعياً من حيث المقارنة والمقاربة الغيبية، اختزله في القول بأنّ كينونة التفؤّل إن لم تكن أقرب إلى كينونة الاستخارة من علم الغيب، فهي صادقة على كلّ منهما ونسبتها إليهما على حدّ سواء⁽³⁾. يبدو أن مقصوده من حالة التماثل والتشاكل بينهما هو بسبب ما يترتب على التفؤّل والاستخارة المصحفية من حالات ممتوحة نفس معرفية ونفس وجدانية منعكسة في ذات المستخير والمتفؤّل من انعكاسات وتفاعلات متناظرة ومتطابقة لمضامين الآية التي وقع نظر الكائن عليها. وبتعبير آخر، يريد القول بأنّ الاستخارة والتفؤّل ينتجان نفس الحالة الشعورية والوجدانية الذاتية لكينونة الإنسان عند مواجهته للآية القرآنية الظاهرة في الممارسات الاستخارية أو التفؤلية المصحفية، وقد ذهب البعض في تفسير مقصوده

(1) لمزيد من التفصيل انظر إلى كتابنا: فقه فلسفة العمل من منظور إسلامي، كتاب قيد الطبع.

(2) انظر: النجفي، جواهر الكلام، الجزء: 22، الصفحة: 108.

(3) لمزيد من التفصيل انظر إلى: النجفي، جواهر الكلام، الجزء: 208، الصفحة: 171.

ثانياً: المنظورات النفس معرفية الوجدانية والاستيمولوجية: النظرة الاستقرائية والقراءة الاستنطاقية لموضوع العلاقة الجدلية بين الاستخارة والتفؤل من زاوية نفس معرفية «علم النفس المعرفي» أو الأبستمولوجية التكوين والبناء المعرفي، تكشف لنا أنّ البيّنونة والتمايزية الحديثة الفاصلة والدقيقة بين كينونة الاستخارة والتفؤل، التي يشير إليها المحقق الفيض الكاشاني وأمثاله بعيدة وغائبة عن أذهان وعقول الكائن الإنساني، بحيث ليس بمكنّته الفصل والتمييز بين اكتشاف المستقبل واكتشاف المصلحة الكامنة في الفعل، وذلك بمقتضى الوضع التحاقلي والتقاربي أو التجاوري والتداخلي النفس معرفي الوجدانية والنفس معرفية الأبستمولوجية بين كينونة الاستخارة والتفؤل وخاصةً عند عوام الناس، ذلك بحكم طبيعة ظاهرة الاستبطان والاستغراق والاستجماع بينهما، وأنّ التفريق والتمايز بينهما يتطلب الكثير من الجهد والاجتهاد والكثير من أعمال النظر والتأمل من جانب، وتوظيف رشيد وحكيم لإوالات وآليات ووسائل وأدوات أبستمولوجية معرفية ووجدانية عرفانية وعقلية تحليلية استدلالية تمكن من إجراء اصطفاءات وترجيحات وتفاضلات بين منظومة اختيارات وبدائل متعددة، وخاصةً إذا كانت متداخلة ومستغرقة فيما بينها من جانب آخر، وهذا مما لا يتوفر لدى كثير من المتدينين المؤمنين والمعتقدين من عوام الناس بشكل عام، وبشكل خاص عند ذوي الميول المتسرفة أو ذوي الطبيعة المتعودة والمستسهلة في إحالة المسألة والمسؤولية إلى التفؤل والاستخارة، ذلك بمجرد مواجهتهم ومقابلتهم لموضوعات وثيمات الحياة المثيرة للحيرة والتردد أو الاضطراب والقلق أو الشك والظن. وعليه لا يستبعد باتاً أنّ من يحتر ويتردد أو لم تتوفر لديه الطمأنينة والسكينة في تحديد وتعيين أو تحيين وتزمين موقفه وقراره اتجاه مهمة من مهمات أو قرار من قرارات تجارية تقتضي السفر مثلاً، يلجأ إلى استخارة مصحفية مصفحة، فإذا ما تمتحت منها الآية المنطوقة بقوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ ذُلُولًا فَامْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِن رِّزْقِهِ ۚ وَإِلَيْهِ لُشُورٌ﴾⁽¹⁾، الأمر الذي يؤدي إلى أن ينعكس من سياق مضمون الآية بعض إشارات

11/17/16 1:29 PM

إيجائية وحالات نفس معرفية ونفس وجودانية تتطبع وتتقدح في ذات المستخير تقوُّلاً لمآلات مستقبلية توحى وتشى إلى حالة النجاح والصلاح والفلاح لتجارته في سفره. وهذا ما يذهب إليه السيد محمد حسين فضل الله أيضاً⁽¹⁾.

ونعتقد أنَّ العلاقة الجدلية النفس معرفية الأستمولوجية لكي نونة الاستخارة المصحفة والتفؤل بالمصحف الشريف في سياق ممارسات بعض الناس الاستخارية المتعارف عليها والسائدة اليوم في أوساط المتدينين عامةً، تعكس ضحالة الفهم والتفهم والإفهام والانفهام لحقيقة كينونة الاستخارة والتفؤل، من حيث بنيتهما البنائية والنسقية التركيبية والتراكبية والتكوينية من جهة، وبنيتهما الاستدلالية والدلالية، وحقيقة تموضعاتهما التداولية والتواصلية، وماهية طبيعتهما الوظيفية والغائية، في سياقاتهما المعرفية والوجودية والقيمية الأخلاقية والجمالية الفنية، الأمر الذي انعكس بشكل حدثي ومشهدي ومرأوي في مجرى الممارسة الاستخارية والتفؤلية البعيد عن مجرى الحقيقة والحق الاستخاريين والتفؤليين الأصليين. فالمسألة لا تتعلق بفك وفصل وتمييز مآلات الاستخارة ومآلات التفؤل، أو بين اكتشاف المستقبل الآتي واكتشاف المصلحة الكامنة في فعل النظر والتعلل والتخيل والتوهم، أو في فعل الصمت والصومته، أو في فعل الإشارة والقول والكلام والعمل المنظور إليه فحسب، بل إنَّ جوهر الإشكالية ولُب المشكلة هو في فهم حقيقة الاستخارة الائتمانية الاستخلافية التأصيلية والتأثيلية المسؤولة وحقيقة التفؤل من جهة النفس معرفية والنفس وجدانية، ذلك وفق سياق الرؤية الكونية التوحيدية والحركة الجوهرية لكي نونة النفس، وتبعاً لسياق حقيقة روح النظر والعمل والاستخارة والتفؤل في مجرى روح الدين من جهة ثانية.

ويكفي في هذا الصدد تأطير العلاقة الجدلية والنفسمعرفية والنفسوجدانية بين كينونة الاستخارة والنفول بروح الآية القرآنية المجيدة: ﴿... وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَعَسَى أَنْ تُحِبُّوا شَيْئًا وَهُوَ شَرٌّ لَكُمْ﴾⁽²⁾. فتأسيساً على ذلك، يتعامل المستخير عندما يواجه الآيات القرآنية المجيدة التي توحى أو تمتع منها حسن وجدوى وقبول العمل المنظور في سياق كون الفعل حسناً ورشيداً ومؤملاً بالخير والبركة فحسب، دون النظر إليه في سياق نتائج

(1) السيد فضل الله، القرعة والاستخارة، الصفحتان: 116 و117.

(2) المرجع: القرآن المجيد، سورة البقرة، الآية: 216.

الربحية التجارية الملكية الأنية، بل في سياق النظر الملكوتي الذي قد يستبطن العسر في اليسر، والخسارة المادية في حسن العمل، والبركة والخير في المصاعب والخسائر، وأنهما لا تفكيك بينهما في سياق سيرورة وصيرورة الكون أو الحركة الجوهرية للنفس الإنسانية التي تسعى إلى التكامل والتقرب إلى الكمال والجمال المطلق تعالى.

لذا الأمر لا يتعلق بأصل التَفَوُّل والاستخارة، أي: الاستخارة الرائجة والمتداولة في صورتها التقليدية السائدة اليوم في أوساط المتدينين، حيث إِنَّ المؤمن المتدين يُفترض منه دائماً وأبداً وفي كل الأحوال والأزمنة والأمكنة، حضور التَفَوُّل والخير حتى في نتائج الأعمال التي تبدو ظاهراً أنها فقدان وخسارة أو سوء وضرر أو مكروه وأذى أو نازلة ومصيبة أو بلاء وشر، إلا أنَّ مآلاتها الوجودية الحقيقية والحقة هي خير وسعادة وصلاح وفلاح وإنابة توابية ودنو قربي قرباني، مادام فعل ونية وقصد وغاية النظر والتعلل والتخيل والتوهم أو الصمت والصومته أو الإشارة والقول والكلام والعمل، مؤسسة ومؤصلة ومؤتلة بشكل صحيح وسليم ومحكم، ووفق رؤية عقلانية وتعقلية وتعاقلية وعقلية مجردة ومسددة ومؤيدة بمقاصد الشريعة وروح الدين ووسائله وسبله وآلياته وإآلياته الشرعية، في سياقاتها الاستخلافية الإنسانية والخاتمية المحمدية ﷺ الخالدة والانتظارية المهدوية ﷺ الموعودة والاتباعية الولائية الفقهية العامة التقوائية والممهدة للولاية العصومية المحتومة، فمن يستحضر هذه الأمور في سياقاتها الصحيحة والسليمة المحكمة في دوال النظر والعمل لا يجد ولا يشاهد إلا استخارة خيرة، وفألاً خيراً، ومألاً صالحاً، ومستقبلاً حسناً وفالِحاً، وموقفاً قريباً، وسعادةً أبديةً، وسيرورةً إنابيةً توابيةً، ودُنُوّاً تقريباً قربانياً إلهياً.

إذن كل ما نريد القول هنا هو أنّ الاستخارة أو التَفَوُّل دالّة تابعة لدالّة بنية كينونة فعل النظر والتعقل والتخيل والتوهم، أو فعل الصمت والصومته، أو فعل الإشارة والقول والكلام والعمل المنظور، وبناءاته وأنساقه التكوينية والتركيبية والتراكيبية، والتداولية والتواصلية، والوظيفية والغائية والمقصدية. وبتعبير آخر، هذه البنيوية والبنائية والنسقية والغائية والمقصدية لكيّونة الفعل المُوَصَّل والمُؤَثَّل على دوال فعل التوكل والتسليم والاستعانة والقبول والرضا بقدر وقضاء الله، هي الحاكمة والناظرة والقائمة والقيومة والقيامة والقومة والمقومة لدالّة الخير والتَفَوُّل، وليس العكس، أي: الأمر ليس بمجرد الشعور بالخير والتَفَوُّل

بسبب انقذاح معنى خاص لآية قرآنية متحت أو نتجت من فعل حركة يد القائم بالاستخارة عند تصفحه للمصحف الشريف، فوقعت عشوائياً على الصفحة والآية التي توحى بالفأل والخير والصلاح والفلاح.

والأدهى والأُنكى أن يكون شعوره بالخير والفأل الخير هو نتيجة فهمه الخاطئ لمضمون الآية التي قد تشي إلى عكس الحقيقة والتفسير والمضمون، فتصبح دالة الخير والفأل الخير أو الصلاح والفلاح والسعادة تابعة لحالات نفسية وشعورية وهمية سرائية سديمية لا أساس ولا حقيقة لها في الواقع، بل قد تكون هي من أفعال النفس ونزواتها وشهواتها وميولها ورغباتها الإفراطية أو التنفريطية، والضحية هنا هي كينونة الاستخارة والتفؤّل!

ثالثاً: منظورات سوء الظن: قد تناول بعض الفقهاء والباحثين الطبيعة التمييزية والبيئونية بين البنية النسقية والبنائية المفارقية بين موضوع الاستخارة وثيمة التفوّل، انطلاقاً من حيث مآلاتهما وملازماتهما لحالة سوء الظن الناتجة والممتوحة من الممارسات الاستخارية والتفوّلية عند البعض، وخاصةً أنّ هذه المسألة قد وردت في كثير من البحوث والآراء الفقهية حول الموضوع، وبالأخصّوص كما هي واردة في سياق تحقيقات واستدلالات المحدث الكاشاني حول موضوع الاستخارة والتفوّل. وقد قيل: إنّ البيئونة المفارقية بينهما قد تمأسس أو تفسر على أساس ما قد يمتح من الممارسات التفوّلية شعور بسوء الظن بالله في حال عدم تحقق مبتغاة الشخص، بينما هذا الأمر غير وارد في الممارسات الاستخارية، وعليه فإنّ سوء الظن الذي قد يلزم التفوّل هو المميز والفاصل بين مآلات التفوّل ومآلات الاستخارة المصحفية، ونشير هنا إلى حقيقة طالما كانت منسيةً وغائبةً عند الكثير من المتدينين بسبب الغفلة وغفلة الغفلة والنسيان ونسيان النسيان بأنّ المستخير والمتفكّل يتعامل مع كائن كمالاته كاملة وجمالياته جميلة وحكمته حكيمة مطلقة وفوق مطلقة، لذا عندما يتسرب سوء الظن والشك في فعل النظر والتعقل والتخيل والتوهم، أو في فعل الصمت والصومته، أو في فعل الإشارة والقول والكلام والعمل، فهو حتماً وضرورةً يرجع إما إلى بنية وبناءات كينونة العمل البيئوية والدلالية والتداولية والوظيفية والغائية والقصدية، أو إنه يرجع إلى الحالة النفس معرفية والعقلانية والتعقيلية والتعاقلية والعرفانية لكيئونة النفس الإنسانية. لذا هناك خير وبركة وصلاح وفلاح وسعادة وإنابة توابية ودنوّ تقربى قربانى، حتى

في حال سوء الظن عند المتدين، ذلك بشرط أن يجعل هذا سوء الظن هذا تنبيهاً وتحذيراً واستبشارةً لخطأ جسيم وفساد عظيم في بنيات النظر والعمل المنظور وليس الأمر يرجع إلى أصل فكرة التَفَوُّل والاستخارة، وإنما إلى آليات وإِوَالِيَّات وأدوات التَفَوُّل والاستخارة.

ويشير السيد فضل الله إلى أنّ سوء الظنّ ذلك لا واقعية له، فلو استخار شخص ما، وكانت نتيجة الاستخارة أنّ الله أرشده إلى الفعل، ففعله، فبانت المفسدة فيه، فإنّ هذا يوجب سوء الظنّ بالله تعالى أيضاً، فسوء الظنّ بالاستخارة يفضي إلى سوء الظنّ بالله تعالى أيضاً⁽¹⁾. ونعتقد أنّ هذا التوضيح والرد على مقولة المحدث الكاشاني قد لا يمس جوهر الإشكالية والحقيقة البيّنونية التمايزية والفصلية بين بنية كينونة التفوّل وكينونة الاستخارة من حيث بنيتهما النفس معرفية والدلالية والوظيفية والغائية، حيث إنّ الوظائف والغايات والدلالات في كل من التفوّل والاستخارة متباينة ومتغايرة، وإنّ كان بينهما قاسم مشترك في جوانب معينة. وأُس المشكلة والإشكالية تكمن بالأساس في جهل المستخير بدلالات الاستخارة الائتمانية الاستخلافية التأسيسية والتأثيلية المسؤولية المعرفية والوجودية والقيمية الأخلاقية والجمالية الفنية، وبنياتها التأسيسية التوكلية والتوسلية والدعائية والطلبية والترضوية والقبولية، وبغاياتها وأغراضها المتعالية ووظائفها التكاملية.

لذا مهما كانت مآلات ونتائج الاستخارة، سواء كانت حسنة أم سيئة لا علاقة لها بالاستخارة بتاتاً، حيث المستخير كأنه لم يقم بالاستخارة ألبتة، كمن يقيم الصلاة بدون الوضوء أو الطهارة أو الإخلال بأركان الصلاة الرئيسية، لذا حينما يتحقق الفهم والتفهم والإفهام والانفهام لكيونة الاستخارة والتفؤل بالشكل المطلوب يصبح لا مقام ولا مقال لسوء الظن ألبتة. فالمسؤولية لا تقع على كينونة الاستخارة والتفؤل، بل تقع بالكامل على عاتق المستخير والمتفؤل الجاهل أو المسترخص بقيمة وأهمية وحقيقة كينونة الاستخارة المصحفية الموضوعية.

وعليه في حال تحقق نتائج ومآلات عكس مراد المستخير أو عكس مقصود الآية الظاهرة في الاستخارة، فإنَّ لسان بُنية وبناءات ودلالات وغايات ووظائف الاستخارة ينطق بمنطوقات

(1) السيد فضل الله، القرعة والاستخارة، الصفحة: 166.

استذكارية، تزيل الغشاوة وترفع الصمم والبكم عن أبصار وآذان المستخير التي فعلتها
النتائج والمآلات السلبية والعكسية للوهلة الأولى، مما يستوعب حقيقة وغايات الاستخارة
الحقيقية التي تشكل قاعدتي ﴿...فَعَسَىٰ أَن تَكْرَهُوا شَيْئًا وَجَعَلَ اللَّهُ فِيهِ خَيْرًا كَثِيرًا﴾
و﴿...وَعَسَىٰ أَن تَحِبُّوا شَيْئًا وَهُوَ شَرٌّ لَّكُمْ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ أساس مكونات
الاستخارة المصحفية الموضوعية، وربما هي من الأمور التي قد تكون مستغرقة ومستبطنة
في بنياتها بشكل لا ينفك عنهما، وإنَّ أصل وأساس حصول الخيرية والبركاتية والصلاحية
والفلاحية والإسعادية الأبدية والسيرورة الإنابية التوابية وصيرورة الدناوة والدنو التقريبي
القرباني هو أنَّ مع العسر يسراً، وأنَّ من الشدة تنفج الأزمة، ومن الابتلاء يشتد عود الكائن
المؤمن وتتموضع مكانته ومقامه الإنساني القرباني.

وعليه ليس هناك علاقة تلازمية حتمية وضرورية بين نتائج فعل النظر والعمل الإنساني والنتائج الممتوحة والناجمة منهما، حيث قد تكون النتائج الممتوحة هي نتاج أمر عرضي جانبي تعرض له فعل النظر والعمل من خارج بنية الفعل والنظر الأصليين، أو هي أمور تلازمية تضمينية معهما، بحكم طبيعتهما البنيوية والبنائية الطبيعية الوظيفية والتداولية، أو أنها أمور ظاهرية عرضية ومزاوية غايتها إرشادية وتبهيية، وليست أمورًا دائمية قائمة.

لذا بالأصل إذا كانت بُنَيَات كينونة فعل النظر والعمل وغاياتهما ومقاصدهما سليمة وصحيحة، وبناءاتها محكمة ومبْتَنِيَّة على مقاصد الشرع ووسائله وإرشاداته، فليس هناك مقام ولا مقال لسوء الظن بالله ألبتة، مهما كانت النتائج الممتوحة منهما، بل ينقلب سوء الظن الواهي الموهوم إلى حسن الظن الحقيقي والقبول والرضى والتسليم المنسي، بسبب غياب الفهم الحقيقي للاستخارة، وصدمة النتيجة السلبية الموهومة، فعدسة حسن الظن بالخسارة أو الفشل أو المرض أو الصعاب الناتجة عن الفعل المنظور المستخير، كفيلة بكشف لامرئيات ومكسوفات ومسكوتات خلف الستار والاستتار، التي قد تشكل انقلاباً حقيقياً في الحالة النفس معرفية والأنطولوجية الوجودية والأكسيولوجية القيمية الأخلاقية والاستطبيقية الجمالية الفنية لسيرورة وصيرورة حركة النفس الجوهرية في مجرى العمل المنظور المستخار والمتفأل له في القادم من الأيام والآجال.

أين هذا من القول الذي بنّيته البنائية التركيبية والتراكيبية والتكوينية والدلالية

والاستدلالية والتداولية والتواصلية والوظيفية والغائية كامنة في كشف ورفع الستار والاستتار لغيبيات مآلات الفعل، أو كشف واستعلام غيبياته ومكسوفاته، حيث في التفوّل القصد هو معرفة هل مآلات ونتائج الفعل هي الربح والصحة والسلامة الراحة أم لا؟ فإذا كان ظاهر التفوّل بالقرآن يوحي إلى الخير والبركة والصالح والفائدة والمنفعة... فهذا معناه الإخبار الإلهي للكائن بتلك المآلات والنتائج الإيجابية الحسنة والجيدة، فإذا تحقق عكس ذلك انعكس ذلك سلباً؛ لوضوح التناهي بين الإخبار بالربح والصحة والسلامة... وواقع الخسارة والسقم والمصاعب....

أما في الاستخارة فالوضع مبين حيث المستخير على علم بحسن الفعل، ولم يقيم عنده دليل على قبحه مادام المستخير معترفاً وعارفاً بمحدودية سعة وعمق وأفق علمه ومعرفته وإطلاعاته وأفاقه لخفايا ومكسوفات ولامرئيات الأمور، ففرق بينهما، وإلا نسفنا حقيقة الابتلاءات التي تقود حركة النفس الجوهرية نحو التكامل والارتقاء والتقرب إلى كمال الكمالات وجمال الجمالات المطلقة التي هي غاية غايات فعل المستخير.

رابعاً: التحليل السياقي المعرفي المفاهيمي والترابط البنائي والنسقي بين الاستخارة والتفوّل

حسب التشريح البنائي والسياقي المعرفي للعلاقة الترابطية والتساوقية بين كينونة الاستخارة المصحفية المصحفة والتفوّل بالقرآن في مرويّات ومنظورات وتحقيقات المحدث الكاشاني، يتطلب شروطاً محددةً يستوجب توفرها في منظومة نصوص الاستخارة المصحفية الشريفة، لكي يكون لها اعتبار واعتماد وإقرار من حيث صحة ومقبولية ومشروعية مضمونها الدلالي والاستدلالي، وهي بالتحديد هنا عدم تجاور أو تحاقل أو تقارب أو تداخل صريح أو ضمني أو مباشر أو غير مباشر لأيّ شيء يوحي بمسألة استكشاف الغيب، أو استعلام المستقبل أو رفع الستار والاستتار عن مغيبات ومكسوفات، أو مخفيات ومآلات المستقبل والغيب، سواء كان ذلك في سياق التنبؤ أم التفوّل أم الاستشراق أم الإسقاط المستقبلي بنتائج ومآلات العمل المنظور في الاستخارة المصحفية المصحفة، وهذا الأمر يقتضي - بدءاً وأصلاً وسلفاً وقبلاً - إسقاط واستبعاد كافة الروايات المنصوص في متونها ونصوصها صراحةً أو ضمناً ما يشي إلى التفوّل بالقرآن أو أيّ من مرادفات

التفؤل، كالاستبشار والاستشراق والتنبؤ والإسقاط، كالرواية الثانية من الطريقة الأولى (خبر الخطيب المستغفري)، والرواية الثالثة من الطريقة الثانية (خبر المقرئ الأعجمي)، والرواية الرابعة من الطريقة الثانية (خبر رسالة مفاتيح الغيب).

وتأسيساً على ذلك، تضعف القيمة والقوة الاحتمالية الاستقرائية لدالة معادلة مصداقية وحقية أو مقبولة واعتمادية أو إقرارية وإمضائية الصدورية السندية المرجعية والمضمونية المتنوية لروايات الاستخارة المصحفية الشريفة، وذلك بعد استبعاد ثلاث منها من منظومة الروايات. بل قد يفضي التأمل في بعض الروايات إلى اعتبارها نوعاً من استعلام الغيب، وإن لم يرد فيها تعبير التَفَوُّل، ففي رواية ولادة زيد بن علي (الرواية الثالثة من الطريقة الأولى) نحن نلاحظ بناءً على التفسير المتقدم للرواية أنَّ الإمام زين العابدين قد استعلم مستقبل ولده هذا عبر الآيات القرآنية، وأنَّ هذا الولد سيكون مجاهداً وشهيداً، فعلم أنه زيد، فسمَّاه بذلك، وهذا أيضاً لا علاقة له بخصوص استعلام الرشد في الفعل، بل له بُعدٌ استعلامي واستشراقي واستبشاري مطلق على الخارج ومستقبليّاته.

وعليه فإنَّ التحليل البنَّوي والبنائي الدلالي والاستدلالي المضموني لمتون تلك الروايات، وخاصةً الرواية الأولى من الطريقة الثانية، وهي رواية المفضل بن عمر، التي جاء فيها الاستدلال على خروج الإمام المهدي من خلال الكتاب، يشي إلى نوع من الاستعلام للمغيَّبات، ورفع الستار والاستتار والستر و...، وكشف للمكسوفات والمخفيات والمغيَّبات، والأوضح منها ما ذُكرَ في ذيلها من رواية الشيخ القطيفي نقلاً عن خطِّ العلامة الحلي، فإنَّها واضحة في فتح المصحف لاستعلام واستشراق حال ظهور الإمام المهدي عليه السلام، ولذلك اضطرَّ العلامة المجلسي لافتراض سقطٍ فيها كي يربطها بالاستخارة على فعل معين.

وعليه فإنه يستنتج أنّ حوالي ست روايات هنا راجعة إلى التّفوّل بالقرآن بمعنى استعمال الغيب، أو كشف المغيبات والمكسوفات أو رفع الستار والاستتار عن مغيبات، كما فسّره الشيخ الكاشاني، وأنّ قرابة ثلاث روايات أخرى فقط ليس فيها هذا الأمر، وإن كان لسان حالها فيه شبهٌ أيضاً من تلك النصوص، فضلاً عن الفراغات والخواتم البنيوية والبنائية والوظيفية والغائية التي كشف عنها في التحليل الأبستمولوجي، وهذا يعني أنّ ظهور خبر النهي عن

التفوّل بالمصحف سوف يفقدنا الوثوق بنصوص الاستخارة العرفية، ناهيك عن الاستخارة المصحفية المصححة والرقاعية والسبحية وكافة الاستخارات العددية القرعية، ولا يبقى أمامنا إلا الاستخارة الائتمانية الاستخلافية المسؤولة وتأصيلاتها وتأثيراتها، فالضعف الإسنادي السندي والمرجعي من جانب، وضعف المحتوى المضموني المعرفي والوجودي من جانب ثانٍ، وضع حملات أخرى خارجة عن أصل وماهية الاستخارة، مثل التفوّل بجانب الاستخارة من جانب ثالث، جميعها يشكل ضعفاً مركباً ومضاعفاً ينخر بكيئونها البنائية والبنوية والنسقية التكوينية والتركيبية والتراكمية من جهة، وباستدلالاتها ودلالاتها المعرفية، فضلاً عن سيرورة تداولاتها وتواصلاتها الوظيفية والغائية من جهة ثانية، الأمر الذي يؤثر تأثيراً سلبياً على صحتها وسلامتها واستقامتها وحجيتها الدلالية والسندية والمضامنية والمقاصدية والوظيفية والغائية.

3.8.10 اجتهادات وتحقيقات السيد محمد الصدر لتجاوز الإشكالية التفؤلية في

النصوص

أجرى السيد محمد الصدر تحليلاً وتشريحاً معرفياً ومضامينياً لبنية وبناءات ودلالات وتداولات مفردات نصوص الروايات التفؤلية المصحفية لغوياً ومعرفياً، بغية استدلال وتثبيت مفهوم العام والخاص من تلك الروايات، حيث قال: إن رواية النهي عن التفؤل وردت بصيغة المفرد «لا تتفأل بالقرآن»، وهذا يشي إلى إمكانية القول بالتخصيص، أي: أن هذا الخطاب خاص بشخص المخاطب الذي يوجه الإمام الصادق عليه السلام الكلام إليه، الأمر الذي يفرض أن يكون التفؤل بالقرآن منهياً عنه لطبقة معينة، دون سائر الطبقات⁽¹⁾.

وربما استند إلى المضمون المعرفي المتضمن في خبر المفضل بن عمر الجعفي أن الإمام عليه السلام اعتبر أن الشيعة لا يعرفون كيفية فتح المصحف، حيث قال: «وتحسنون؟ والله ما تحسنون»، ثم علمهم الكيفية، الأمر الذي يشي إلى القول بأن بعض الناس لا تحسن ذلك، بل لعل ما يقوي هذا هو أن الإمام زين العابدين تفأل بنفسه مستعلماً الغيب في قصة ولده زيد، وحيث إنه معصوم يعلم الكتاب، لذا كان ذلك جائزاً له. وعليه فالنهي عن التفؤل

(1) ما وراء الفقه، الجزء: 3، ق: 1، الصفحة: 227. وانظر: سلمان الدهشوري، «دراسة استدلالية حول الاستخارة»، مصدر سابق، العدد: 59، 60، الصفحات: من 103 إلى 105.

بالمصحف نهيً خاص متعلق بشخص، وليس عامّاً لجمهور المسلمين، وعليه لا تضاد ولا تعارض بين نصوص وأخبار الاستخارة المصحفية المصححة الواردة في الروايات المعنية.

إنَّ عملية تجاوز التشابه والتشاكل بين البنية البنائية التركيبية والتراكيبية والتكوينية والاستدلالية والدلالية والتداولية والتواصلية والوظيفية والغائية، بين كينونة الاستخارة وكينونة التفوُّل المركوزة في ذهن ومعتقدات المستخير والمتفكِّل، أو في غايات ومطالب المستخير بالمصحف والمتفكِّل به ليست بهذه البساطة والسهولة، وذلك بتوسيط وترجيح احتمال النهي عن التفوُّل مسألة متعلقة بذات الشخص السائل أو المخاطب في الرواية دون الغير أو العموم.

إنّ توظيف نظرية وقواعد وفلسفة الاحتمالات تتطلب الموضوعية والواقعية العقلانية والإحصائية الاحتمالية التي تؤكد على قاعدة تساوي طرفي الاحتمال وعدم الترجيح إلا بترجيحات دلالية وقرآنية وتكرارات وأوزان أهمية ترجيحية لها.

لذا نقول: إذا كان الأمر يحتمل أن يكون النهي عن التّفوّل خاصّاً بالشّخص المُشار إليه أو بالطرف المخاطَب، كذلك يحتمل أن يكون تجويز الاستخارة المصحّفة المصحّفة خاصّاً بطرف خاص، أو بالمخاطَب المشار إليه في النصّ أيضاً. التحليل والتّشريح المعرفي والأبستمولوجي لبنيات وبناءات ودلالات مجمل النصوص ذات العلاقة بالاستخارة المصحّفة الواردة في الروايات، وفق سياقات التّفكيك والتحليل المفهومي واللغوي الخاص والعام، تؤكّد أنها جاءت ردوداً وإجابات لتساؤلات وطلبات من أشخاص معيّنين يخاطبهم المعصوم عليه السلام. ففي رواية اليسع القمّي، وهي الرواية الأهم في الباب استعلام واستفسار منطقي وفلسفي محقّ، وهو ما الموجب لترجيح البُعد الشّخصي في رواية التّفوّل بالكتاب على احتمال البُعد الشّخصي في رواية الاستخارة؟ وعليه تكون النتيجة إما أن الاستخارة متعيّنة لبعض الناس، أو أنّ الاستخارة والتّفوّل جاءا لحالات خاصّة لا تستعمل من قبل الجميع.

وبهذا الصدد يشير الشيخ حبُّ الله إلى «إنَّ الأفراد والجمع ليس لهما قيمة في خصوصيّة المخاطَب وعدم خصوصيّةه، خلافاً لما هو ظاهر مداخلة الشهيد الصدر الثّاني، فإنّه حتى

الثاني التمسك بمفهوم أنّ السيرة منعقدة على الاستخارة بالمصحف الشريف، فتكون السيرة نافيةً لصدق الخبر المعارض، وهو التّفوّّل، فيسقط عن الاعتبار، ويؤخذ بنصوص الاستخارة الموافقة للسيرة بلا معارض⁽¹⁾.

إذا كان هذا القول صحيحاً ومعتبراً من حيث التحليل والشرح المنهجي الأصولي،
إلا أنه، بدءاً وأصلاً وقبل سلفاً، يقتضي إثبات قيام السيرة على الاستخارة المصحفية
المصفحة في سياقاتها المقامية والمقالية والتداولية والتواصلية المستمرة والممتدة
بمعنى النص النبوي الشريف، وهذا ما لم يسعفنا الربط والوثوق الكرونولوجي الزمني
السني لروايات الاستخارة المصحفية المصحّحة، لذا الإسناد السني والترجيح والتثقيل
والتوزين الاحتمالي في طرفي ميزان ومعادلة الاحتمال بواسطة ثقل ووزن وأهمية ورجحان
السيرة بجانبنا الصواب، لما لا واقعية له هنا صغرياً، والسيرة المتأخرة قد تقطع وصال
سيرورة السيرة، مما لا تفيد في عملية الترجيح والتوزين والتثقيل المؤثر في تغير الرأي
والموقف.

وبناءً عليه، فالنهي عن التفوّل بالقرآن إذا شمل الطيرة على أساس أنها الضالّ الرديء فيكون المعنى: لا تفتحوا القرآن لتتشاءموا أو تتيّمّنوا من خلاله بفعل ستفعلونه أو بحدّث قد يقع، وأما إذا اختصّ بما قابل الطيرة، فيكون المعنى: لا تجعلوا القرآن مادةً للاستبشار في الأمور، والمتحصّل: لا تجعلوا القرآن كالسيوم أو الماعز تتشاءمون به.

وهذا المعنى كله موجود في الاستخارة مهما فسرناها؛ لأنَّ الاستخارة - سواء كانت لطلب الرشد في الفعل أم لاستعلام حال العواقب - تستبطن هذه الحالة النفسية التي تستدعي الإقدام على الفعل والاستبصار به أو الإحجام عنه والقلق من عواقبه ولو الأخرويَّة، ولهذا تجد بعضهم ينقبض من مخالفة الاستخارة، فيذهب نحو التصدَّق، وليس ذلك إلا لأنَّ الاستخارة تقرر وجود هذه الحالة النفسية شئنا أم أبيتنا، والفأل والطيرة يستدعيان ذلك عادةً أيضاً، فقد كانت هذه هي عادة العرب، فتكون رواية النهي عن التَفَوُّل بالقرآن متداخلةً

(1) ما وراء الفقه، الجزء: 3، ق: 1، الصفحتان: 227 و 228.

مع روايات الاستخارة به، ولهذا ورد في بعضها التعبير بالتفؤل بالقرآن الكريم في إشارة ضمنية لهذا التداخل. ولعلّ ما يهون الخطب أنّ رواية النهي عن التفؤل ضعيفة غير مسندة بما يجبرها، وإلا لزم التساقط إن لم نقل بالتخصيص كما تقدّم.

والحاصل: أنه لم يثبت بدليل معتبر خاص مشروعية الاستخارة العرفية⁽¹⁾ بالمصحف الشريف، فضلاً عن استحباب ذلك، بل خبر التفؤل بالكتاب قد يجعل الاحتياط، ولو الاستحبابي قائماً على ترك هذه الاستخارة.

(1) المقصود بالعرفية هنا ما هو معتاد ومألوف ودارج في أوساط المؤمنين بالاستخارة، وذلك مقابل الاستخارة المصحفية الائتمانية الاستخلاصية المسؤولة التأصيلية والتأيلية بألياتها وآلياتها واستراتيجياتها ودلالاتها واستدلالاتها وتداولاتها وتواصلاتها ووظائفها وغاياتها التي أصلنا وأظننا لها في الكتاب، والتي نذهب إليها دون تردد وتوقف وتحفظ زمكاني وموضوعي.



الفصل الرابع

الاستخارة الاستشارية «الاستخارة بالرقاع» أو الاستخارة ذات الرقاع»

هناك مجموعة من الروايات والنصوص الواردة في هذا النوع والصناعة من الاستخارات، منها ما ورد في الكافي والتهذيب عن الكافي⁽¹⁾ عن علي بن محمد رفعه عنهم عليه السلام أنه قال لبعض أصحابه . وقد سأله عن الأمر يمضي فيه ولا يجد أحدًا يشاور، فكيف يصنع؟ «شاور ربك». قال: فقال له: كيف؟ قال له: «انو الحاجة في نفسك، ثم اكتب رقتين في واحدة لا، وفي واحدة نعم، واجعلهما في بندقتين من طين، ثم صل ركعتين، واجعلهما تحت ذيك، وقل: يا الله انني أشاورك في أمري هذا، وأنت خير مستشار ومشير، فأشر علي بما فيه صلاح وحسن عاقبة. ثم أدخل يدك، فإن كان فيها «نعم» فافعل، وإن كان فيها «لا» لا تفعل. هكذا تشاور ربك»⁽²⁾

هو ما يُرمى به، والبندقة هي آلة يرمى بها الصيد، ولعلّ أصله من الفارسيّة، وقد ذكر بعضهم أنّها طينة مدوّرة مجفّفة، وقد يرادفه كلمة الجلاهق⁽³⁾، والمقصود بها هنا بندقة من

(3) انظر: العين، الجزء: 5، الصفحة: 261. والصحاح، الجزء: 4، الصفحة: 1452. ولسان العرب، الجزء: 10، الصفحة: 29. ومجمع البحرين، الجزء: 5، الصفحة: 141. وتاج العروس، الجزء: 13، الصفحة: 48.

طين أو نحوه، تجعل فيها الرقاع المطوية، وحيث يتم توظيف البنادق في جملة من الروايات، لذا سُميت هذه الاستخارات أحياناً بأنها استخارة بالبنادق، في حين عنونها آخرون بعنوان استخارة الرقاع، وتشكل هذه المجموعة من الروايات منظومة تجمع فيها ثلاث آليات وأدوات توظف وتستخدم بها هذا النوع والصنافة من الاستخارة، أي: الرقاع والبنادق والاستشارة⁽¹⁾ وعند فحص أقوال المحققين، وخاصة الفيض الكاشاني بخصوص البنية المضمونية والمفاهيمية المعرفية المستنتجة من تلك الروايات، تتعدى آليات وأدوات الاستخارة بالرقاع والبنادق والطين، عندما نقوم بمقاربة اقترايية ومقارنة اقترانية لمكونات بنيات وبناءات تلك الروايات من حيث الدلالات السياقية والوظيفية والغائية والتداولية لها، يستدل منها إمكانية ومشروعية التوسع والتعدي لتشمل كافة الوسائل والآليات والأدوات التعليمية والإجرائية المتشابهة والمتشكلة التي تتشابه وتتطابق أو تتساقق تشابهاً وتساققاً غائباً ووظيفياً وسياقياً مع حقيقة هذه النوعية والصنافة من الاستخارة، لذا فهم المحققون أنّ التخصيص هنا هو مجرد طرق تعليمية⁽²⁾، مما تتجاوز وتتعدى مسألة التخصيص.

4.2.2 الدليل القرآني للاستخارة بالرقاع

بشكل عام ذهب بعض الفقهاء والمحدثين في تحقيقاتهم وبحوثهم الفقهية والروائية والمعرفية الاستدلالية والدلالية بشأن مشروعية واستحبابية الاستخارة الاستشارية، سواء أكانت بواسطة السبحة أم القرآن الكريم أم الرقاع، على الأدلة الواردة والمستنتجة من الكتاب الكريم والسنة والإجماع والعقل، سواء في إثبات أصل وجودها وحقيقتها ومشروعيتها التداولية أم من حيث تثبيت جذورها التاريخية في عصور الأنبياء، بشهادة جملة من الأخبار والحوادث التاريخية.

إذن، تأسيساً على بعض الآيات القرآنية المجيدة، كقوله تعالى: ﴿فَسَاهَمَ فَكَانَ مِنَ الْمُدْحَضِينَ﴾⁽³⁾، وقوله تعالى: ﴿ذَلِكَ مِنْ أَنْبَاءِ الْغَيْبِ نُوحِيهِ إِلَيْكَ وَمَا كُنْتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يَقُولُ

(1) الوافي، الجزء: 9، الصفحتان: 1412 و1413.

(2) الوافي، الجزء: 9، الصفحتان: 1412 و1413.

(3) المرجع: القرآن المجيد، سورة الصافات، الآية: 141.

أَقْلَمَهُمْ أَيُّهُمْ يَكْفُلُ مَرْيَمَ وَمَا كُنْتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يَخْتَصِمُونَ ﴿١﴾، فضلاً عما ورد عن حريز عن الإمام أبي جعفر عليه السلام قال: «أول من سوهم عليه مريم بنت عمران، وهو قول الله تعالى، إذ يقول عز وجل في محكم كتابه المجيد: ﴿وَمَا كُنْتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يَقُولُ أَقْلَمَهُمْ أَيُّهُمْ يَكْفُلُ مَرْيَمَ﴾. ثُمَّ استهموا في يونس عليه السلام لما ركب مع القوم، فوقعت السفينة في اللجة، فاستهموا فوق السهم على يونس ثلاث مرات، قال فمضى يونس إلى صدر السفينة، فإذا الحوت فاتح فاه فرمى نفسه، ثُمَّ كان قد ولد عند عبد المطلب تسعة بنين فنذر في العاشر إن رزقه الله غلاماً أن يذبحه، فلما ولد عبد الله لم يكن يقدر أن يذبحه ورسول الله ﷺ في صلبه، فجاء بعشر من الإبل فساهم عليها وعلى عبد الله فخرجت السهام على عبد الله ، فزاد عشراً، فلم تزل السهام تخرج على عبد الله ويزيد عشراً، فلما أن خرجت مئة خرجت السهام على الإبل، فقال عبد المطلب ما أنصفت ربي، فأعاد السهام ثلاثاً فخرجت على الإبل، فقال الآن علمت أن ربي قد رضى فتحرها».

التفكيك البنيوي اللغوي والمعنوي للمفردات وسياقاتها الظرفية المحيطة والتشريحية الغائية والوظيفية للحوادث المذكورة في القرآن، التي في ضوئها استدل منها البعض بحجية دلالة الاستخارة بالرقاع والسهام والبنادق وبشرعية وواقعية تداولها التاريخاني، تنقصها الدقة والدليل القاطع والحجة القويمية، إذ إنّ التحليل السياقي المقالي والمقامي في رواية وحادثة كفالة مريم القديسة الواردة في سورة آل عمران يشير إلى أنّ موضوع حل المسألة عن طريق إلقاء أقلامهم لمعرفة مَنْ الذي يكفل مريم القديسة كان أمراً مفروضاً على النبي زكريا ﷺ، وهو كان يعتقد اعتقاداً جازماً وشرعياً أنه هو الوحيد الموكول بكفالة ورعاية مريم القديسة، فالقضية محسومة ومحلولة عند النبي زكريا ﷺ، وقراره واختياره واضح ومحدد ومكين ومستقر وثابت، دون أيّ تردد وحيرة وشك وظن حتى يستخير أمره.

وحقيقة الأمر هي أنّ القوم قد فرضوا عليه، عسى ولعل أن ينتزعوا منه وصاية ورعاية مريم عليها السلام، لذا هذا الأمر ليس تشريعاً إلهياً منزلاً على النبي زكريا عليه السلام، بغض النظر عما نتج من إلقاء السهام الذي شاء الله أن يحقق ما كان بالأصل في قدره وقضائه

(1) المرجع: القرآن المجيد، سورة آل عمران، الآية: 44.

لذا لا يمكن تعميم شرعة القرعة في مثل هذه الحالات، وإن كان أمر القرعة حلاً لبعض القضايا والأمور التي لا بديل غير القرعة في الحل. لذا أمر القرعة وإن كان جائزاً ومقبولاً في الشرع، فهو في مجاله وسياقه الخاص الذي يقف العقل أو الحكمة العملية في إرشاد الناس إلى الأمر الخير والصالح والفالح في تخصيص نصيب من يكون صاحب الأمر حسب مقتضى الفعل، أو الموضوع الذي لا طريقة أمام الناس إلا بالقرعة، وهي مقبولة عقلاً وشرعاً ومنطقاً، وفي كثير من مجالات القرعة يحق للشخص أن يرفض الدخول فيها أو حتى عدم قبوله بالنتيجة، فيتنازل عن حقه في القرعة. إذن فسياق تلك الحوادث والروايات والآيات القرآنية قد يخالف أصل فلسفة الاستخارة بشكل عام والاستخارة الائتمانية الاستخلافية المسؤولة بشكل خاص من جهة أخرى، وفي حوادث زكريا ويونس (عليهما السلام) كان الأمر مفروضاً عليهما، وليس اختياراً لهما حتى يدخلتا القرعة أم لا، فضلاً عن كون أمر كل منهما أمراً بالأصل مخالفاً لشرعية الاستخارة، وإن جريانها بالشكل المذكور فيهما حكمة إلهية ومعجزة سماوية وعبرة للجميع.

4.3 التحليل السندي والمضمون البنيوي المعرفي والدلالي والوظيفي لكيونة الاستخارة بالرقاع

إنَّ السياق والمضمون الاستشاري التَّبَاوُري في روايات الاستخارة بالرقاع والبنادق تشي إلى مشروعيتها ومصادقيتها الدلالية والوظيفية والغائية في حال غياب أو فقدان مقومات وعناصر وحرية واختيارية الاستشارة الذاتية «مع الذات» والغيرية «مع الآخرين»، سواء الاسترشادية أم الترجيحية لواقع وضع الكائن النفس معرفي والنفس وجداني، وهذا التخصيص هو القدر المتيقن الذي بِمَكْنَةِ العقل استدلال وقبول توظيف استخارة الرقاع والبنادق، وهذا ما ذهب إليه الشرع حسب اعتقادنا وفهمنا. وفي حال الإقرار بصحة سند الرواية، والقرائن السياقية المقامية والمقالية في البنية البنائية لمفردات نص الرواية، التي تعكس مرأياً مفردات الصورة والحالة الذهنية والنفس معرفية للسائل، والتي تشي بمحورية الاستشارة الذاتية والغيرية النفس معرفية والغير معرفية المفقودة لديه، بدءاً وأصلاً وسلفاً وسابغاً، لذا يبحث عن وسيلة إجرائية أخرى تمكنه من تجاوز هذه الحالة النفس معرفية والنفس حيرية والنفس ترددية، الأمر الذي يؤدي إلى أن تفقد هذه الرواية صفة الإطلااق ولا تتعدى حالة غياب وفقدان الاستشارة بتاتاً، إلا إذا أدخلنا الأمر في سياق الاستخارة الديمومية الدائمة «الديمودائمة» التي تشير سيرورتها وصيرورتها إلى الحسن الذاتي لمشاورة العليم والتقدير والحكيم المطلق تعالى.

هذا الأمر الاستشاري لا يتوفر في سياق الروايات السابقة، لا من حيث القابلية الذاتية للنفس معرفية، ولا من حيث حقيقة وماهية الاستشارة وحقيقتها المعرفية والوجودية والقيمية الأخلاقية والجمالية الفنية. فضلاً على ذلك، لا نفهم من سياق الرواية إذا صح سندها ومضمونها المعرفي من توسط حقيقة الاستشارة، سواء ذاتية أم غيرية ممكنة أم غيرية واجبة الوجود الله سبحانه وتعالى، بل الأمر يتعلق باختيار الله للمستخير إحدى الرقعتين أو البندقتين التي يريدها الله، أي: اختيار الله الأمر للمستخير بعد فقدان وغياب الاستشارة الذاتية والغيرية فيئس المستخير منهما، فالتجأ إلى الله ليعينه بدلاً من المستشارين، وهذا أمر فيه الكثير من سوء الظن في البدء والاتكال والتوسل بالغير، ومن بعد اليأس والقنوط الرجوع إلى الله.

(بناءً على روايتها عن الإمام علي عليه السلام، وبذلك عبّر عنها باستخارة أمير المؤمنين عليه السلام، فهي فاقدة لشروط المصادقية والمقبولية والمشروعية السندية والمصدرية، فضلاً عن كون الصرف أو النهي الوارد في آخرها عن المخالفة ربما لا يكون من نصّ استخارة الأمير عليه السلام، بل قيل: هي مفردات مضافة من قبل ابن طاووس أو من كلام الشيخ علي الحافظ نفسه.

الرواية الثالثة للسيد ابن طاووس: في فتح الأبواب يقول ابن طاووس: «وجدت في كتاب عتيق فيه دعوات وروايات من طريق أصحابنا تغمّدهم الله جلّ جلاله بالرحمات، ما هذا لفظه: تكتب في رقعَتَيْن، في كلّ واحدة: بسم الله الرحمن الرحيم، خيرة من الله العزيز الحكيم، لعبده فلان بن فلان، وتذكر حاجتك، وتقول في آخرها: أفعَل يا مولاي. وفي الأخرى: أتوقّف يا مولاي. واجعل كلّ واحدة من الرقاع في بندقة من طين، وتقرأ عليها الحمد سبع مرات، وقل أعوذ برب الفلق سبع مرات، وسورة والضحى سبع مرات، وتطرح البندقتين في إناء فيه ماء بين يديك، فأيهما انشقت [انبعثت. انبثقت] ووقفت قبل الأخرى، فخذها واعمل بما فيها إن شاء الله»⁽¹⁾.

لا يمكن الركون والارتكاز على هذه الرواية التي تعاني من مصدريّة ومسنديّة مجهولة ومغيّبة من جانب، وفقدان النسابة والانتساب الصريح إلى قول إمام أو نبي، هذا إنّ استوحي من مطلق كلام ابن طاووس أنّها رواية، فهو أمر جدُّ مشكل وفي غاية الخطورة في التحقق والإثبات.

الرواية الرابعة للسيد ابن طاووس: يقول ابن طاووس في الوافي: «رأيت بخطي على المصباح، وما أذكر الآن من رواه لي ولا من أين نقلته، ما هذا لفظه: الاستخارة المصرية عن مولانا الحجة صاحب الزمان عليه السلام: تكتب في رقعتين: خيرة من الله ورسوله لفلان بن فلانة [فلان بن فلان] وتكتب في إحداهما: «افعل»، وفي الأخرى: «لا تفعل». وتترك في بندقتين من طين، وترمي في قدح فيه ماء، ثُمَّ تتطهر وتصلّي، وتدعو عقيبهما: اللهم إني أستخيرك خيار من فوّض إليك أمره، وأسلم إليك نفسه، وتوكلّ عليك في أمره، واستسلم

(1) المصدر نفسه، الصفحة: 261.

بك [لك] فيما نزل به من أمره، اللهم خر لي ولا تخر عليّ، وأعني ولا تعن عليّ، ومكني ولا تمكّن مني، واهدني للخير ولا تضلني، وأرضني بقضائك، وبارك لي في قدرك، إنك تفعل ما تشاء وتعطي ما تريد، اللهم إن كانت الخيرة لي في أمري هذا، وهو كذا وكذا، فمكنني منه، وأقدرني عليه، وأمرني بفعله، وأوضح لي طريق الهداية إليه، وإن كان اللهم غير ذلك فاصرفه عني إلى الذي هو خير لي منه، فإنك تقدر ولا أقدر، وتعلم ولا أعلم، وأنت علام الغيوب، يا أرحم الراحمين. ثمّ تسجد وتقول فيها: أستخير الله خيرةً في عافية، مئة مرة. ثمّ ترفع رأسك، وتتوقّع البنادق، فإذا خرجت الرقعة من الماء فاعمل بمقتضاها إن شاء الله⁽¹⁾.

ويشير المحققون إلى أنّ حال هذه الرواية من حيث ضعف معيار الوثوق السندي والرصيد المصدري صريح وجلي في مقدمة مروياته، مما يغنيها تجشّم عناء البحث والتحقيق، حيث في مقدمة الرواية يستهل بقول: «وما أذكر الآن من رواه لي ولا من أين نقلته»، لذا فهي لا تختلف عن سابقتها من الروايات المنقولة.

الرواية الخامسة للشيخ الطبرسي (المتوفى سنة 548 هـ). في الاحتجاج: الرواية ترجع إلى مكاتبة الحميري للإمام المهدي عليه السلام: «عن الرجل يعرض له الحاجة مما لا يدرى أن يفعلها أم لا، فيأخذ خاتمين، فيكتب في أحدهما: «نعم افعل». وفي الآخر: «لا تفعل». فيستخير الله مراراً، ثمّ يرى فيهما، فيخرج أحدهما فيعمل بما يخرج، فهل يجوز ذلك أم لا؟ والعامل به والتارك له أهو مثل الاستخارة أم هو سوى ذلك؟ فأجاب: «الذي سنة (سنّه) العالم في هذه الاستخارة بالرقاع والصلاة»⁽²⁾.

تشير تحقيقات المحققين أنّ الحرّ العاملي حكم بعدم جواز الاستخارة بالخواتيم انطلاقاً من هذه الرواية⁽³⁾. حال هذه الرواية من حيث الوثوق السندي والمصدقية المصدرية لا يختلف عن بقية الروايات السابقة، فضلاً عن كونها مرسلةً من جهة، وعدم ثبوت وإثبات أصل المكاتبة التي بمقتضاها نقل الشيخ الطوسي متن الخبر عن الحميري،

(1) المصدر نفسه، الصفحتان: 265 و266.

(2) الشيخ الطوسي، الاحتجاج، الجزء: 2، الصفحة: 314.

(3) تفصيل وسائل الشيعة، الجزء: 8، الصفحة: 73.

مع فاصل زمني قرابة ثلاثة قرون، وعليه قيل: يصعب الوثوق والركون والارتكاز على هذه الرواية في الاستدلال بالاستخارة ذات الرقاع أو البنادق أو أمثالها.

الرواية السادسة للسيد ابن طاووس في فتح الأبواب: يشير في موضع آخر من كتابه بعد نقله خبر الكليني المتقدم، قائلاً: «ما وجدت إلى حين تأليف هذا الكتاب في الاستخارة برقعَتين غير هذه الرواية، وهي مرسلة كما رويناها، وكذا رواها جدِّي أبو جعفر الطوسي رضي الله عنه في تهذيب الأحكام، وفي المصباح الكبير، وما وجدت لها إسناداً متصلاً إلا إلى علي بن محمد الذي رفعها. أقول: وما وجدت روايةً مسندةً أيضاً بصلاة ركعتين ورقعتين من غير أن تكون الرقعتان في بندقتين، بل وجدت عن الكراجكي رحمة الله عليه، قال: وقد جاءت رواية أن تجعل رقاع الاستخارة اثنتين، في إحداهما: «افعل». وفي الأخرى: «لا تفعل». وتسترهما عن عينك، وتصلِّي صلواتك، وتَسأل الله الخيرة في أمرك، ثُمَّ تأخذ منهما واحدة فتعمل بما فيها. هذا آخر ما ذكره ولم أجد الرواية بذلك بإسنادها»⁽¹⁾. والرواية يحتمل أنَّها إحدى الروايات السابقة، وابن طاووس ينقلها عن نقلها عن الكراجكي، ووضعها السندي ضعيفٌ، كما هو واضح.

وعليه، فإن منظومة روايات الاستخارة برقعَتين التي تم حصرها في حدود ست روايات أو أكثر قليلاً، كلّها مرسلة ومن حيث وثوقيتها السندية ومصداقيتها المصدريّة أو من حيث متانة وصلابة وتماسك بنيتها البنيويّة والبنائيّة التكوينيّة والتراكيبيّة أو الاستدلاليّة والدلاليّة أو التداوليّة والتواصليّة أو التزامنيّة والتساوقيّة أو الوظيفيّة والغائيّة المعرفيّة والوجوديّة يشوبها الضعف والتفكك والوهن، الأمر الذي يجعلها لا يمكن الارتكاز والإسناد إليها.

4.3.1 الاستخارة ذات الثلاث الرقاع أو البنادق

تتشكل منظومة الاستخارة ذات الثلاث الرقاع من روايتين نشير إليهما سرداً وتحليلاً سندياً ومعرفياً للوقوف على درجة وثوقيتهما السندية ومصداقيتهما المصدرية وبنيتهما البنيوية المعرفية المفاهيمية والمضمونية، وذلك على النحو التالي:

(1) فتح الأبواب، الصفحتان: 228 و229.

وقل في دعائك: يا كاشف الكرب، ومفرِّج الهمِّ، ومذهب الغمِّ، ومبتدئاً بالنعيم قبل استحقاقها، يا من يفرِّع الخلق إليه في حوائجهم ومهمَّاتهم وأمورهم، ويتوكَّلون عليه، أمرت بالدعاء وضمنت الإجابة، اللهم فصلْ على محمد وآل محمد، وابدأ بهم في كلِّ أمري، وأفرِّج همِّي، ونفْس كربِي، وأذهب غمِّي، واكشف لي عن الأمر الذي قد التبس عليَّ، وخر لي في جميع أموري خيرةً في عافية، فإنِّي أستخيرك اللهم بعلمك، وأستقدرك بقدرتك، وأسألك من فضلك، وألجأ إليك في كلِّ أموري، وأبرأ من الحول والقوَّة إلا بك، وأتوكَّل عليك، وأنت حسبي ونعم الوكيل، اللهم فافتح لي أبواب رزقك وسهِّلها لي، ويسِّر لي جميع أموري، فإنَّك تقدر ولا أقدر، وتعلم ولا أعلم، وأنت علام الغيوب، اللهم إن كنت تعلم أنَّ [هذا] الأمر - وتسمِّي ما عزمت عليه وأردته - هو خيرٌ لي في ديني ودنياي، ومعاشي ومعادي وعاقبة أموري، فقدِّره لي، وعجِّله عليَّ، وسهِّله ويسِّره وبارك لي فيه، وإن كنت تعلم أنَّه غير نافع لي في العاجل والآجل، بل هو شرٌّ عليَّ فاصرفه عني واصرفني عنه، كيف شئت وأنى شئت، وقدِّر لي

وتكتب في ظهر إحدى الرقعتين «افعل»، وعلى ظهر الأخرى «لا تفعل» وتكتب على الرقعة الثالثة: لا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم، استعنت بالله، وتوكلت (على الله)، وهو حسبي ونعم الوكيل، توكلت في جميع أموري على الله الحي الذي لا يموت، واعتصمت بذی العزة والجبروت، وتحصنت بذی الحول والطول والملكوت، وسلام على المرسلين، والحمد لله رب العالمين، وصلى الله على محمد النبي وآله الطاهرين، ثم تترك ظهر هذه الرقعة أبيض، ولا تكتب عليه شيئاً، ثم تطوي الثلاث رقاع طياً شديداً على صورة واحدة، وتجعل في ثلاث بنادق شمع أو طين، وعلى هيئة واحدة، ووزن واحد، وادفعها إلى من تثق به، وتأمره أن يذكر الله، ويصلي على محمد وآله، ويطرحها إلى كفه، ويدخل يده اليمنى فيجلبها في كفه، ويأخذ منها واحدة من غير أن ينظر إلى شيء من البنادق، ولا يتعمد واحدة بعينها، ولكن أي واحدة وقعت عليها يده من الثلاث أخرجها، فإذا أخرجها أخذتها منه وأنت تذكر الله عز وجل، وتسأله الخيرة فيما خرج لك، ثم فضها وأقرأها، واعمل بما يخرج على ظهرها، وإن لم يحضرک من تثق به، طرحتها أنت إلى كفك وأجلتها بيدك، وفعلت كما وصفت لك، فإن كان على ظهرها «افعل» فافعل وامض لما أردت، فإنه يكون لك فيه إذا فعلته خيرة إن شاء الله تعالى، وإن كان على ظهرها «لا تفعل»، فإياك أن تفعله أو تخالف، فإنك إن خالفت لقيت عنتاً، وإن تم لم يكن لك فيه الخيرة.

وإن خرجت الرقعة التي لم تكتب على ظهرها شيئاً فتوقّف إلى أن تحضر صلاة مفروضة، ثم قم فصل ركعتين كما وصفت لك، ثم صل الصلاة المفروضة، أو صلّهما بعد الفرض ما لم

لا إله إلا أنت عالم الغيب والشهادة، أنت العالم وأنا المتعلم، فانظر في أي الأمرين خير لي حتى أتوكل عليك فيه وأعمل به.

ثم اكتب: مصراً إن شاء الله. ثم اكتب في رقعة أخرى مثل ذلك، ثم اكتب: اليمن إن شاء الله تعالى. ثم اكتب في رقعة أخرى مثل ذلك، ثم اكتب: يحبس إن شاء الله تعالى، ولا يبعث به إلى بلدةٍ منهما. ثم اجمع الرقاق فادفعها إلى من يسترها عنك، ثم أدخل يدك فخذ رقعة من الثلاث رقاق، فأيهما وقعت في يدك فتوكل على الله، فاعمل بما فيها إن شاء الله تعالى⁽¹⁾.

4.3.3 التحليل الإسنادي والكشف المصدري للرواية

التحليل والتحقيق السندي والمصدري يشير إلى أن الرواية مجهولة السند إلى الحسن بن محبوب، ومع جلالة قدر الشيخين واعتماد ابن طاووس عليها⁽²⁾ إلا أنه لا يوجد تصحيح السند، إضافة إلى عدم ثبوت وثاقة ابن سيابة نفسه. وفي كتاب فتح الأبواب ينقل السيد ابن طاووس طريقة ثلاثية أيضاً ينسبها إلى عمرو بن أبي المقدم مع انقطاع النسابة والمرجعية الإسنادية إلى المعصوم، فلا سند لها أساساً في هذا المجال⁽³⁾.

وخلاصة القول: أنه لا يمكن الارتكاز والتعويل على هذه الرواية في تثبيت واستدلال خبر الاستخارة بثلاث رقاق والبنادق؛ وذلك لعدم ثبوت خبر معتبر في روايات الاستخارة بثلاث رقاق.

4.3.4 الاستخارة بست رقاق

في سياق الاستخارة بست رقاق أو بنادق تكتمل منظومة الاستخارة بالرقاع أو البنادق، سواء الثنائية أم الثلاثية أم السداسية، وإن اعتبرت كتب المحققين استخارة الرقاق الست ذات شهرة عالية، بل من أشهر الاستخارات ذات الرقاق، وقد وردت في هذه المنظومة جملة من الروايات نورها بشكل مختصر، وهي ما يلي:

(1) فتح الأبواب، الصفحتان: 267 و268.

(2) مبانى الفقه الفعّال، الجزء: 3، الصفحة: 281.

(3) فتح الأبواب، الصفحة: 269.

11/17/16 1:29 PM

ووردت رواية في الفتح عن الكراجكي، عن هارون بن حمّاد، عن أبي عبد الله الصادق عليه السلام قال: «إذا أردت أمراً فخذ ست رقا، فاكتب في ثلاث منها: بسم الله الرحمن الرحيم، خيرة من الله العزيز الحكيم (ويروى العلي الكريم) لفلان بن فلان افعل كذا إن شاء الله، واذكر اسمك وما تريد فعله، وفي ثلاث منهنّ بسم الله الرحمن الرحيم، خيرة من الله العزيز الحكيم لفلان بن فلان لا تفعل كذا إن شاء الله، وتصلّي أربع ركعات تقرأ في كلّ ركعة خمسين مرّة ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ وثلاث مرّات ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ﴾، وتضع الرّقا تحت سجادتك، وتقول: بقدرتك تعلم ولا أعلم، وتقدر ولا أقدر، وأنت علام الغيوب، اللهم بك فلا شيء أعظم منك، وصلّ على آدم صفوتك، ومحمد خيرتك، وأهل بيته الطاهرين، ومن بينهم من نبي وصديق وشهيد وعبد صالح وولي مخلص وملائكتك أجمعين، وإن كان ما عزمت عليه من الدخول في سفري إلى بلد كذا وكذا خيرة لي في البلد والعاقبة ورزق تيسّر لي منه فسهّله، ولا تعسّره وخر لي فيه، وإن كان غيره فاصرفه عني وبدّلني منه بما هو خير منه، برحمتك يا أرحم الراحمين، ثمّ تقول: خيرة من الله العلي الكريم، فإذا فرغت من ذلك عصّرت خدّك ودعوت الله وسألته ما تريد»⁽²⁾. والرواية ضعيفة للإرسال.

وجاء في كتاب المقنعة - بعد نقل الرواية.: «قال الشيخ: وهذه الرواية شاذة، ليست كالذي

(2) حسين البروجردى، جامع أحاديث الشيعة، الجزء: 7، الصفحة: 324، الباب: 5 من أبواب الاستخارة من كتاب الصلاة، ج: 9.

تقدّم، لكنّا أردناها للرخصة دون تحقيق العمل بها⁽¹⁾. ولكن لا يمكن تصحيح الروايتين سنداً، وأظنّ أنّ مبالغة السيد في الاعتماد على الرواية وذكر قصص في إصابتها للواقع ووقوعه في الكافي يوجب اطمئنان الأصحاب بها، ولا يبعد الاطمئنان بالرواية مع ورودها في الكافي واعتماد الأصحاب عليها؛ لشباهتها بالقرعة والتجربة بإصابتها للواقع، وكذا الرواية الثانية مع اتحادها مع الأولى. وقد اهتمّ السيد ابن طاووس بهذه الاستخارة اهتماماً عظيماً، وبالغ في حشد أسانيدها ومؤيّداتها.

وذكر العلامة المجلسي أنّ هذه «أشهر طرق هذه الاستخارة وأوثقها، وعليه عمل أصحابنا»⁽²⁾، وقد قال في «مرآة العقول» معلّقاً على هذا الحديث في الكافي: «ضعيف على المشهور»⁽³⁾، مما يوحي أنّه يرى رأياً آخر في الحديث غير الضعف. وقد ذكر بعضهم أنّ هذه الاستخارة مشهورة، عليها مدار عمل الأصحاب وعمل مشهور المتشرّعة، ونحو ذلك من التعابير⁽⁴⁾.

4.3.5 ترجيح العمل في الاستخارة بالرقاع الست المذكورة

يقول علي بن موسى بن جعفر بن محمد بن محمد بن الطاووس: اعلم أنّ من وجوه ترجيح العمل بالرقاع الست في الاستخارات، أنّ العامل بها يكون عاملاً بكلّ خبر عام في الاستخارة، مما يمكن أن تكون الأخبار بالرقاع الست مخصّصة لتلك الأخبار العامة، سقط منه أخبار العمل بالرقاع، ومع إمكان العمل بالجميع لا يجوز إسقاط شيء منها، فرجح كما ترى العمل بأخبار الاستخارة بالرقاع المذكورة. وحيث إنّ هذا الجزء من البحث يتعلق بالجانب الروائي الصرف من حيث وثوقية ومصداقية السند وما يحيطه من ملاسبات وأمور فقهية تخصصية من جانب، وإنها بحوث قد ساهمت في بلورتها جهود العديد من الفقهاء والمحدثين والباحثين، لذا نقوم بنقل ما قيل في هذا المجال، مستعينين بشكل عام

(1) المقنعة، الصفحة: 219.

(2) بحار الأنوار، الجزء: 88، الصفحة: 231.

(3) مرآة العقول، الجزء: 15، الصفحة: 452.

(4) انظر: رياض السالكين، الجزء: 5، الصفحة: 137. وما وراء الفقه، الجزء: 3، ق: 1. الصفحة: 230.

بعدة مصادر، وبشكل خاص بحث الشيخ حيدر حب الله في هذا المجال، وذلك حسب الوجوه التالية المشار إليها:

الوجه الآخر: إن العامل في الاستخارة على الأخبار الواردة بالاستخارة بالرقاع الست يكون عاملاً بكل خبر ورد في الاستخارة مجعلاً، مما يجعل أن تكون أخبار الاستخارة بالرقاع الست مبينةً لتلك الأخبار المجعلة، فإذا عمل بتلك الأخبار المجعلة فحسب سقط منه أخبار العمل بالرقاع الموصوفة، ومع إمكان العمل بالجميع - كما قدمناه - لا يجوز إسقاط شيء منها، فظهر ترجيح العمل بأخبار الاستخارة بالرقاع المذكورة، وهذا الوجه غير الوجه الأول؛ لأن ذلك بتخصيص العموم، وهذا ببيان المجل.

الوجه الآخر: أنه متى أمكن العمل بالجمع بين الأخبار المختلفة في ظاهر الروايات، على وجه من الوجوه، سواء كان ذلك بتخصيص العموم، أو ببيان المجمل، أو بغير ذلك من التأويلات، فالواجب العمل بالجميع مع الإمكان، وسنذكر تأويلات محتملات للأخبار الواردة، بما عدا الأخبار المتضمنة للرقاع الست في الاستخارة.

الوجه الآخر: إنّ الأخبار الواردة في الاستخارة بغير الست الرقاع، قد روى كثير من المخالفين من طريقهم نحوها أو مثلها، فلعَلَّ الذي ورد من طريق أصحابنا ممّا يخالف الاستخارة بالرقاع يكون قد ورد على سبيل التقيّة، وهذا حجّة واضحة قوية في ضعف الأخبار المخالفة للرقاع الست، عند مَنْ أنصف من أهل البصائر الدينية.

الوجه الآخر: أنَّ الأحاديث وردت من جانب الخاصّة بما معناه أن إذا وردت أحاديثاً مختلفة، فإنّنا نأخذ بأبعدها من مذهب العامة⁽¹⁾، والعمل بأخبار الرقاع الست على الوجه الذي ذكرناه في الاستخارات أبعد من مذاهب أكثر العامة، عند مَنْ اطلع على ما ذكره الجمهور في صحاحهم من الروايات، وهذا الوجه غير الذي قبله؛ لأنّ ذلك تضمّن القدح والتوقف في الأخبار المخالفة للرقاع بطريق موافقتها لمذهب العامة، وهذا الوجه تضمّن مع القدح التوقف وترك العمل بها والتباعد عنها.

(1) أفرد العلامة المجلسي باباً خاصاً في كتابه بحار الأنوار، الجزء: 2، الصفحة: 219، الباب: 29، تحت عنوان: علل اختلاف الأخبار وكيفية الجمع بينها والعمل بها ووجوه الاستنباط، وبيان أنواع ما يجوز الاستدلال به، فراجع.

الوجه الآخر: إنَّ من الذين رووا العمل بالأخبار في الاستخارة بالرقاع الست من الثقات هم الذين رووا الأخبار التي ما في ظاهرها ذكر الاستخارة بالرقاع، مثل الشيخ محمد بن يعقوب الكليني، وشيخنا أبي جعفر محمد بن الحسن الطوسي، والكرجكي، وهم من أعيان الثقات، فإما أن يترك العمل بالجميع فلا يعمل شيء منه أو يعمل بالجميع، (ومن العمل بالجميع) فقد ذكرنا ونذكر ليتأمل ترجيح العمل بالرقاع الست، وهذا لا معدل للمنصف عنه، ولا يمكن ترك العمل بالجميع عند ذوي الأفهام؛ لأنَّ وجوه هذه الأخبار وجوب ترك كلِّ ما عمل به من أمثالها في سائر فروع الشرائع والأحكام. ويقول علي بن موسى بن جعفر بن محمد بن محمد الطاووس: واعلم أنَّ ترجيح العمل بالست الرقاع في الاستخارات له وجوه غير ما ذكرنا، مزيلة أيضاً للشبهات، على ما أذكره من تفصيل الفوائد والإشارات، وما عرفت أنَّ الله جلَّ جلاله تفضل بمثلها على ما عرفت حديث الاستخارة منه أو سمعتها في وقتنا عنه، وإنَّما دلَّني الله عزَّ وجلَّ في ترجيح العمل بالرقاع الست في الاستخارات زيادةً على ما قدَّمناه من الترجيحات، وجوه واضحات ظاهرة، وترجيحات باهرة، فمنها في ترجيح العمل بالست الرقاع في الاستخارات على الروايات المتضمنة للدعوات، أنَّ الاستخارة بالدعوات لا يحصل بها العلم للداعي، هل قبل دعاؤه أم لا في الحال، وللإجابة شروط؛ لأنَّ للدعاء شروطاً، ولقد ذكرنا في الجزء الأول من كتاب «تتمات مصباح المتعبد ومهمات في صلاح المتعبد» طرفاً مما رويناه في الشروط المقتضية للابتغال، وما الذي يمنع من الإجابة بعد أن كان الله جلَّ جلاله قد أجابه فضلاً، ثمَّ منعه من ذلك لذنب يقع من العبد، فيصرف عنه الإجابة عدلاً.

الوجه الآخر: أنَّ الذي يستخير بالدعوات لو وجد ما تضمَّنه دعاؤه وحصل منه رجاؤه ما عَلِمَ هل ذلك من الله عزَّ وجلَّ في جواب أدعيته، أم كان هذا ابتداءً من فضل الله جلَّ جلاله ورحمته، وإنَّما صادف تجدد الإنعام بالابتداء من الله جلَّ جلاله اتفاقاً لدعاء.

الوجه الآخر: إنَّ الذي يستخير بمجرد الدعوات ما هو مستشير الله، وإنَّما هو سائل، وأنت تعلم أنَّ المستشار يلزمه من نصيحة المستشار به ما لا يلزمه لأصحاب الدعاء والمسائل.

الوجه الآخر: أنَّ الذي يستخير بمجرد الدعوات يمضي في الحاجة بعد دعائه، ولا يدري

ما بين يديه من ظفر أو كدر، وهذا يُعرف من الاستخارة بالرقاع عند من نظر وخبر، وكلُّ فائدة نذكرها فيما بعد من ترجيح العمل بالرقاع في الاستخارات فيما له الدعوات فهو ترجيح لها أيضاً على العمل بمجرد الدعوات.

وأما ترجيح العمل بالسّ الرقاع المذكورة على الرواية بترجيح خاطر، فالجواب عنه من وجوه ماثورة:

الوجه الأول: أنّ الذي يعتمد على الخاطر الأرجح في الاستخارات كيف يصنع إذا كان الفعل مثل التّرك، وهما متساويان عند عالم الخفّيّات، فهذا يسد الباب على الذي يعمل بترجيح الخاطر، ويبقى على صفة حائر، وهذا جواب قاهر، وإذا استخار بالسّ الرقاع عرف ذلك كما سيأتى شرحه على وجه باهر.

الوجه الثاني: أنّ الذي يعمل على ترجيح خاطره كيف يصنع إذا كان الفعل أرجح من الترك، أو الترك أرجح من الفعل، وهما جميعاً خيرة وصواب؟ فعساه أن يقول: أنظر أرجح الخاطرين فأعمل بهذا الباب، قلت: كذا يعمل هو، ولكن ما ندري الخاطر المرجوح الذي عدل عنه هل هو منهى عنه بالكلية؟ أو هل هو خيرة؟ وإن كان الخاطر الراجح أرجح منه، وهذا لا جواب أيضاً عنه، والذي يستخير بالست الرقاع يتفهم له ذلك كما سيأتي كشفنا عنه.

الوجه الثالث: أنَّ الإنسان بين عقله ونفسه، وبين هواه وبين طبعه، وبين الشيطان وبين ما يميل إليه، لوفاقه الناس ولوفاقه الحياة الدنيا، فكيف يعلم يقيناً أنَّ هذا الخاطر المترجح من جانب الله تعالى جلَّ جلاله دون النفس والهوى والطبع والشيطان والميل إلى الناس وإلى الحياة الدنيا؟ وهذا لا يعلمه إلا من يفرِّق بين صفات هذه الخواطر، والعبد يعلم من نفسه ضعفه عن هذا المقام الباهر، ولعله يقول: متى رجح خاطره عَلِمَ أنه من الله عزَّ وجلَّ على اليقين، فأقول: هذا يقوله من يعرف أنَّ ما بينه وبين الله جلَّ جلاله ذنب كالمعصومين، وأما أمثالنا فكيف يأمن الله، والله جلَّ جلاله يقول له: ﴿فَلَا يَأْمُنُ مَكْرَ اللَّهِ إِلَّا الْقَوْمُ الْخَاسِرُونَ﴾⁽¹⁾ ويقول جلَّ جلاله عمن أخلفه في وعده وكان يكذب: ﴿فَاعْقِبْهُمْ نِفَاقًا فِي قُلُوبِهِمْ

(1) المرجع: القرآن المجيد، سورة الأعراف، الآية: 99.

الوجه الرابع: لعل أخبار الاستخارة بالخاطر والاستخارة بالدعوات تكون لمن لا يحسن الخط أيضاً، ويجد من يكتب له، ولا يؤثر تكليف أحد كتابة رقع الاستخارات.

الوجه الخامس: لعل أخبار الاستخارة بالخاطر والاستخارة بالدعوات لمن يكون أعمى لا يقدر على قراءة رقع الاستخارات ولا على من يقرأها له في بعض الأوقات.

الوجه السادس: لعل أخبار الاستخارة بالخاطر والدعاء لمن يكون مستعجلاً لبعض الضرورات، فلا يسع وقته كتابة رقع الاستخارات، وتكون استخارة من المهمات.

الوجه السابع: لعل أخبار الاستخارة بالخاطر والدعوات لمن يضيق وقته مع وجود الرقع المكتوبات عن طول سجدة الاستخارات، وتكون استخارته تحتاج إلى مئة مرة ومرة أو مئة مرة كما سوف نذكره في الروايات.

الوجه الثامن: لعل أخبار الاستخارة بالخاطر والدعوات لمن يكون عنده مرض يمنعه من طول السجود للاستخارة وعدد مئة مرة في سجوده، وتكون استخارته تحتاج إلى ذلك.

الوجه التاسع: لعل أخبار الاستخارة بالدعاء والخاطر والدعاء فحسب لمن يضيق وقته من اعتبار الرقع الست المكتوبات للاستخارة، وإن كان يسع وقته لطول سجدة الاستخارة، ويكون أيضاً معافى من الأمراض المانعة من طول السجودات، وتكون استخارته تحتاج إلى أن تكون مئة مرة، فلا يقدر على تلك الأوقات، فيعمل بالدعاء والخاطر والدعوات، فإنها أخف وأسرع لأصحاب الأعذار والضرورات.

أقول: وإنما ذكرنا وجوه هذه الاحتمالات ليكون ذكرها كاشفاً لأعذار أصحاب هذه الصفات، وليست من البديهيات التي لا تحتاج إلى كشف وتنبية لأصحاب الاستخارات، وهذه الوجوه التي ذكرناها منبهة على غيرها من وجوه كثيرة في التأويلات.

وأما ترجيح العمل في الاستخارة بالرقاع الست على العمل برقعتين بعد صلاة ركعتين، فالجواب عنه من وجوه⁽¹⁾:

الوجه الأول: أن الرقعتين اللتين في واحدة «لا» وفي واحدة «نعم»، لا يفهم منهما

(1) الشيخ حيدر حب الله، مصدر سابق، الصفحات: من 166 إلى 170.

التخيير إذا كان الفعل عند الله جلّ جلاله مثل الترك على السواء، ولعلّك تقول: فأستخير في الترك، فإذا جاءت «نعم» علمت أنّ الفعل مثل الترك. فأقول: إنك إذا استخرت في الفعل وجاءت «نعم» برقعة واحدة، واستخرت في الترك وجاءت «لا» برقعة واحدة، يمكن أن يكون أحدهما أرجح من الآخر، ويكون الفعل والترك خيرة، فلا تدري أيهما أرجح لتعتمد عليه، وأنت ما تستخير برقتين إلا في أنّ الفعل هل هو منهى عنه أم لا، وغير خيرة أم لا؟ أو هل هو مأمور به وأنه خيرة؟ وما تستخير بقلبك في معنى فعله وتركه خيرة، إلا أنّ أحدهما أرجح، فكيف يفهم هذا لك برقتين في أحدهما «لا» وفي الأخرى «نعم»، وهذا يفهم بالسّ الرقاع، كما سيأتي ذكره.

الوجه الثاني: أنّ الذي يستخير برقتين لا يفهم له منهما ترجيح أحدهما على الآخر إذا كان الفعل مثل الترك في الخيرة، ولكن أحدهما أرجح، ولو استخار في الترك وجاءت في الترك «نعم» كما قدمناه، وهذا الوجه غير ذلك الوجه؛ لأنّ ذلك لا يفهم له تساوي الترك والفعل، ويكونان معاً خيرة، وهذا لا يفهم له منه ترجيح أحد الطرفين ويكونان معاً خيرة.

الوجه الثالث: أنّ الذي يعمل في الاستخارة على رقتين لا يدري ما بين يديه من تفصيل مواضع صفاء ما استخار فيه، ولا تفصيل مواضع إكداره، وهذا يعرفه إذا استخار بالرقاع الست، كما تكشف إن شاء الله تعالى عن أسرار.

الوجه الرابع: أنّ روايات الاستخارة بالرقاع الست طرقها معروفة مسندات، وما وجدنا إلى الآن في الاستخارة برقتين في بندقتين بعد صلاة ركعتين إلا رواية واحدة مرسلّة، ضعيفة عند أهل الروايات، وأما الرواية بصلاة ركعتين برقتين في غير بندقتين من طين، فما وجدنا بها إلا رواية شاذة بغير إسناد أصلاً، ضعيفة عند أهل الروايات.

وباعتبار ذلك الوجه وغيره من المترجّحات ينكشف رجحان الاستخارة بالرقاع الست على الاستخارة ببناقد الطين والماء، وعلى المساهمة، وعلى الاستخارة بالقرعة، وغيرها من أمثال هذه الروايات التي نذكرها في أبوابها، كما يتفضل الله جلّ جلاله من العناية. وأما تفصيل فوائد الاستخارة بالست الرقاع زيادة على ما قدمناه كما فتحه الله جلّ جلاله علينا، وعرفناه يقيناً ووجدناه، فإنني أستخير الله جلّ جلاله كما قدمت الرواية بذلك على التفصيل مع روايات عرفتها من كتب أصول أصحابنا المتضمنة للأخبار والأسرار، ما

أذكرها لأجل التطويل، ولأجل عذر جميل، فاستخير الله في فعل شيء، فتخرج الاستخارة «افعل» مثلاً في ثلاث متواليات، فاستخير الله في ترك ذلك الفعل؛ لجواز أن يكون الفعل مثل الترك، فإن جاءت الاستخارة في الترك في ثلاث متواليات، عَلِمْتُ أَنَّ التَّركَ مِثْلَ الفِعلِ، فَكُنْتُ مَخِيرًا تَخِيرًا لَا تَرْجِيحَ لِأَحَدِهِمَا عَلَى الْآخَرِ فِي الْفِعْلِ

وهذا عِلْمُهُ وَعِلْمَتُهُ بظاهر رواية الاستخارة؛ لأنّني وجدت إذا كانت الاستخارة في ثلاث «افعل» فيبقى الترك لا أدري هل أنا ممنوع منه ومخير فيه على السواء، أو مخير فيه؟ ولكن الفعل أرجح، فلمّا وجدت الحال مشتبهاً، وجدت الروايات تتضمن كشف الحال بالاستخارات، ووجدت روايات الاستخارات بالرقاع أيضاً تتضمن (إذا أراد أمراً فاستخر فيه) فدخل استخارتي في الترك تحت عموم أخبار الاستخارة عند الاشتباه في المصلحة، وتحت عموم الأخبار إذا أردت أمراً، وهذا الأمر كذا، أردته فاستخرت في الترك كما ترى بمقتضى أخبار الاستخارات.

الوجه الخامس: أنني أستخير الله جلّ جلاله فتخرج الاستخارة مثلاً في ثلاث متواليات «افعل» لكنها في الترك، وتكون الاستخارة «افعل» ولكنها في خمس رقع أو في أربع، فأعلم أنّ الفعل أرجح من الترك، وإن كان الجميع خيراً.

الوجه السادس: أنني أستخير الله، فتخرج الاستخارة «افعل» في خمس أو في أربع، ثم أستخير الله في الترك، فتكون الاستخارة «لا تفعل» فأعلم أن الفعل خيرة، ولكن فيه كدر بحسب موضع الرقاع التي في خمس أو أربع التي فيها «لا تفعل». ومثال ذلك: أنني أستخير الله جلّ جلاله فتخرج الأولى من الرقاع «افعل» والثانية والثالثة «لا تفعل» والرابعة والخامسة «افعل» فأستخير الله في الترك فتجيء «لا تفعل» فأعلم أنني إن أترك لقيني خطرٌ وضرر، وأعلم أن أول الفعل صفو، ثم بعده كدر بقدر الرقعَتين اللتين خرجتا، ثم بعده صفو وخير.

مثال آخر: أَنتِي أُسْتَخِيرُ اللَّهَ جَلَّ جلاله، فتخرج الأولى «لا تفعل» والثانية والثالثة «افعل» والرابعة «لا تفعل» والخامسة «افعل» فاستخير في ترك الفعل، فتأتي الاستخارة لا تترك، فاعلم أنّ أول الفعل كدر بقدر الرقعة التي جاءت «لا تفعل» وبعده صفو بقدر الرقعتين اللتين فيهما «افعل» وبعدها كدر بقدر الرقعة التي جاءت «لا تفعل» وآخر الفعل صفو وخيرة بقدر

11/17/16 1:29 PM

أقول عند قوله جلّ جلاله: ﴿وَكَذَلِكَ نُفَصِّلُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾ ما معناه: يا أرحم الراحمين وأكرم الأكرمين، أنا في ظلمات فيما أستشيرك فيه، فنجني كما وعدت، إنك تتجي المؤمنين، واكشف لي ذلك برحمتك على اليقين. ثُمَّ أَقْرَأَ فِي الثَّانِيَةِ بَعْدَ الْحَمْدِ: ﴿وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَمَا تَسْقُطُ مِنْ وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٌ فِي ظُلْمَةٍ أَوْ لَمْ تُسْقِطْ وَلَا فِي بُرْجٍ وَلَا فِي لَحْمٍ طَيْرٍ وَلَا فِي مَوَاقِعٍ مِمَّا لَمْ يَذْكُرْ﴾ (١). ثُمَّ أَقْتَتَ بَعْدَ هَذِهِ الْآيَةِ وَأَقُولُ: اللهم إني أسالك بمفاتيح الغيب التي لا يعلمها إلا أنت، ثُمَّ أَدْعُو أَنْ يَفْتَحَ اللَّهُ لِي عَنْ هَذَا الْغَيْبِ الَّذِي أَسْتَشِيرُ فِيهِ بِمَا يَكْشِفُ لِي عَنْ أَسْرَارِهِ وَدَفَعُ مَضَارَّهُ، وَحَقِيقَةِ الْخَيْرِ فِيهِ، بِأَفْظاظ ما أَوْثَرَ ذِكْرَهَا الْآنَ، فَيَدْعُو كُلُّ إِنْسَانٍ بِمَا يَفْتَحُ عَلَيْهِ صَاحِبُ الرَّحْمَةِ وَالْإِحْسَانِ جَلَّ جَلَالُهُ وَتَقَدَّسَ كَمَالُهُ.

4.3.6 التحليل والتحقيق البنيوي والبنائي المضاميني والسندى المصدري لروايات

الرقاع المذكورة أعلاه

من المتصدين والمتحمسين الذين حاولوا تثبيت وتوثيق مصداقية وصحة وسلامة روايات الاستخارة بالرقاع والبنادق من حيث السند والمصدر والمضمون المفاهيمي لها هو السيد ابن طاووس، الذي استجمع جملةً من الشواهد والمرئيات الموضوعية والشخصية والظرفية والدلالية والتداولية والتوظيفية بغية تحقيق وتوثيق صحتها وسلامتها، ومن ثمّ أمضاها كوسيلة شرعية فقهية صالحة للتداول والتواصل والتوظيف الفردي لإقرار الأمور في الحياة في السياق والشروط المتضمنة، وفيما يلي إشارة إلى جملة من تلك المشاهد والارتكازات التي أوردها السيد ابن طاووس⁽²⁾ وذكرها بعض المحققين في كتبهم ونقودهم وتقريراتهم العلمية سواء، وذلك كما أوردها تنظيمياً وبياناً الشيخ حب الله⁽³⁾، وذلك على النحو التالي:

(1) المرجع القرآن المجيد، سورة الأنعام، الآية: 59.

(2) انظر: فتح الأبواب، الصفحات: من 181 إلى 192. والدهشوري، «دراسة استدلالية حول الاستخارة»، مصدر سابق، الصفحتين: 65 و66.

(3) مرجع سابق، الصفحات: من 147 إلى 154.

1. منهاجيته الوثائقية السندية في تحقيق صحة ومصداقية وسلامة روايات الرقاع المذكورة أعلاه

تتضمن الشواهد والمرئيات السندية التي ارتكز عليها السيد ابن طاووس في التحقيق والتصديق والتثبيت لتلك الروايات على جملة من الأمور، منها شخصية ومرجعية وتداولية طريقية، وذلك على النحو التالي:

أ - جلالة الكليني وكونه من أوثق الناس وأثبتهم، وأنه بقي عشرين سنة في تأليف كتابه الكافي، وأنه عاش في زمن السفراء الأربعة.

ب - بعد التقصي والبحث في جميع كتب المتقدمين والمتأخرين لم يتم العثور أو السماع بأن شخصاً أبطل هذه الاستخارة ولا ما يجري مجراها من الرقاع، إلا بعض المتقدمين. وهو ما جاء في عبارة موجودة في كتاب المقنعة للشيخ المفيد من جعل بعض روايات الاستخارة بالرقاع على سبيل الرخصة. ومقصوده أنها أمر جائز غير مؤكد، وهو اعتراف بجواز العمل عنده أيضاً. كما أن ابن إدريس الحلّي جعل العمل بغير استخارة الرقاع أولى، والحكم بالأولية معناه القبول بالجواز.

ج - نقلت هذه الاستخارة في عدة مصادر كالكليني في الكافي، والمفيد في المقنعة، والطوسي في التهذيب، والشهيد الأول في الذكري، والكفعمي في المصباح والبلد الأمين، والحرّ العاملي في تفصيل وسائل الشيعة، والعلامة المجلسي في بحار الأنوار وغيرهم، وقد تقدّمت بعض كلماتهم في أهميتها.

د - إنّ لهذه الرواية طريقاً آخر. يشير إليه ابن طاووس. يبدأ مع أبي نصر محمد بن أحمد بن حمدون الواسطي [عن أحمد بن أحمد بن علي بن سعيد الكوفي] قال: حدّثنا محمد بن يعقوب الكليني، قال: حدّثنا غير واحد.. وساق سند الحديث الذي ينتهي إلى هارون بن خارجة، والنصّ متحد مع نصّ الرواية التي نقلناها سابقاً مع اختلاف يسير.

هـ - اختيار الشيخ أبي جعفر الطوسي هذه الاستخارة في جملة ما اختاره من الروايات، وكتاب المصباح كتاب عمل ودراية، وليس هو على سبيل مجرد الرواية، فلا بدّ أن يكون ما فيه قد اعتقد بصدقه وصحّته، وإلا كان صاحب بدعة.

ثم ذكر ابن طاووس طرقه المتعددة إلى كتاب مصباح المتهجد لإثبات الكتاب نفسه. وعندما اختصر الطوسي المصباح الكبير واختار صفوه، وضع هذه الرواية في المختصر أيضاً، ولابن طاووس طرق للمختصر أيضاً. وهذا كله ينبّه إلى جلالة هذه الاستخارة عند الطوسي المجمع على علمه وورعه ومعرفته بالأخبار.

و - وجود رواية أخرى في الرقاع قال ابن طاووس فيها ما يلي: «ذكر من نقلتها من كتابها أنها منقولة عن الكراجكي، وهذا لفظ ما وقفت عليه منها: هارون بن حماد، عن أبي عبد الله الصادق عليه السلام قال: إذا أردت أمراً فخذ رقاعاً، فاكتب منهنّ: بسم الله الرحمن الرحيم، خيرة من الله العزيز الحكيم - ويروى العليّ الكريم - لفلان بن فلان «افعل» كذا إن شاء الله، واذكر اسمك وما تريد فعله، وفي ثلاث منهنّ: بسم الله الرحمن الرحيم، خيرة من الله العزيز الحكيم لفلان بن فلان «لا تفعل كذا»، وتصلّي أربع ركعات، تقرأ في كلّ ركعة خمسين مرّة قل هو الله أحد، وثلاث مرات إنّنا أنزلناه في ليلة القدر، وتدع الرقاع تحت سجّادتك، وتقول بعد ذلك: اللهم إنّك تعلم ولا أعلم، وتقدر ولا أقدر، وأنت علام الغيوب، اللهم آمّن بك فلا شيء أعظم منك، صلّ على آدم صفوتك، ومحمّد خيرتك، وأهل بيته الطاهرين، ومن بينهم من نبيّ وصديق وشهيد وعبد صالح ووليّ مخلص وملائكتك أجمعين، إن كان ما عزمت عليه من الدخول في سفري إلى بلد كذا، وكذا خيرة لي في البدو والعاقبة، ورزق تيسّر لي منه فسهّله ولا تعسره، وخر لي فيه، وإن كان غيره فاصرفه عنّي، وبدّلني منه ما هو خير منه، برحمتك يا أرحم الراحمين، ثُمَّ تقول سبعين مرّة: خيرة من الله العليّ الكريم، فإذا فرغت من ذلك عفّرت حدّك ودعوت الله وسألته ما تريد، قال: وفي رواية أخرى، ثُمَّ ذكر في أخذ الرقاع ما تقدّم في الروايتين الأولىين.

يقول علي بن موسى بن جعفر بن محمد بن محمد بن طاووس: «أما هارون بن خارجة لعلّه الصيرفي الكوفي، راوي الحديث بصلاة الاستخارة، فقد ذكر الشيخ الجليل أبو الحسين أحمد بن علي بن العباس النجاشي في كتابه فهرست المصنّفين عن هارون بن خارجة ما هذا لفظه: هارون بن خارجة كوفي ثقة وأخوه مراد، روى عن أبي عبد الله عليه السلام. وأما الحديث الثاني في الاستخارة بالرقاع المتضمّن للزيادة فيحتمل أن يكون من هارون بن خارجة الأنصاري، أيضاً كوفي، ويكونان حديثين عن اثنين، وكلّ منهما من أصحاب مولانا

التي ارتكز عليها السيد ابن طاووس، وذلك كما ذكرها الشيخ حب الله⁽¹⁾ على النحو التالي:

أولاً: لا شك في جلالة الكليني، لكن، كثير من الباحثين والعلماء أثبتوا أنّ كتاب الكافي وسائر كتب الحديث - مع جلالة ومكانة مؤلّفها - لا ترقى إلى مستوى تصحيح أحاديثها جميعاً، وأنّ جلالته لا تعطي وثوقاً بصدور هذه الروايات، وكلّ قرائن اليقين التي ذكرها الأخباريون في حقّ أمّهات كتب الحديث الشيعية، أو ذكرها أهل السنّة في حقّ الصحيحين تعرّضنا لها بالتفصيل والردّ، ولو صحّ هذا للزم القول بصحّة الكتب الأربعة وعموم كتب الصدوق وغيره من العلماء!!

ثانياً: إنّ عدم إبطال أحد لهذه الاستخارة لا يفيد تصحيحهم لها أو لسندها أو حتى اقتناعهم بمضمونها، بل يجمع عدم اهتمامهم بها، والسبب هنا هو أنّ المورد من موارد السنن والأدعية التي يتسامحون فيها عادةً، ومع احتمال إجرائهم التسامح في أدلة السنن كيف يمكن استكشاف قوّة توثيقية من سكوتهم؟! هذا فضلاً عن رأي ابن إدريس والشيخ المفيد والمحقق الحلي وغيرهم في الموضوع، لنرى هل كان هناك مخالف ومعارض من العلماء لهذه الاستخارة أم لا؟

ثالثاً: إنّ حشد مصادر رواية الاستخارة بالرفق السّت لا يهَمّ فيه تكثير أسماء الكتب، بل المهم تحديد الذين أخرجوا هذا الحديث وشكّلوا مصدراً مستقلاًّ له، وكان لهم طريقٌ مستقل لا يرجع إلى المصدر الأوّل، فلو أخذت رواية الكليني هنا مصدراً، ولو أخذت رواية المفيد في المقنعة ولم يذكر طريقه، فمن المحتمل أنّه أخذها من الكليني، كما ومن المحتمل أنّه أخذها من مصدر آخر، فيصبح نصّ المقنعة محتمل المصدرية. ولورجعنا إلى كتاب التهذيب للطوسي لوجدنا مطلع الحديث هكذا: «محمد بن يعقوب، عن غير واحد، عن سهل بن زياد...»، وهذا يعني أنّ الطوسي قد أخذ الحديث من الكليني، كما أخذناه نحن، فلا يشكّل مصدراً جديداً، وكذلك الحال في رواية الطوسي في المصباح، فإنّ فيها اسم هارون بن خازجة، وهذا يعزّز احتمال أنّه لاحظ عين الرواية التي في الكافي، والتي نقلها بنفسه مسندةً في التهذيب. وأمّا الكتب المتأخّرة، كتفصيل وسائل الشيعة أو البحار أو

(1) مرجع سابق، الصفحات: من 154 إلى 190.

كتب الكنعمي أو الشهيد الأول، فمن الواضح أنّ مرجعها ما تقدّم، فنحن لا نملك عملياً إلا مصدراً واحداً هو كافي الكليني، وآخر محتملاً، وهو مقنعة المفيد، والباقي كلّ نقلٍ عنهما، فحشد أسماء الكتب هنا لا يوجب زيادة الوثوق، وهذه من الأخطاء الشائعة التي تعبّر أحياناً عن التسامح والتساهل في التوثيق التاريخي والحديثي.

رابعاً: إنّ الطريق الآخر الذي يذكره لنا ابن طاووس عن ابن حمدون الواسطي عن ابن سعيد الكوفي عن الكليني.. لا يصلح لتقوية شيء؛ لأننا لو كنّا نشكّ في صحّة النسخة التي بين أيدينا للكافي لكانت هذه الرواية مفيدة، لكنّ المفروض أنّه لا شك في صحّة النسخة، ولم يناقش أحد في وجود رواية الرقاع الست في الكافي حتى نحاول حشد الشواهد، فكلّ ما يفعله هذا الطريق الثاني إثبات نسبة الرواية للكليني، لا ظهور رواية جديدة ولا سند جديد. فبعد الكليني في السند يوجد الرواة المذكورون أنفسهم في الكافي، والتمت هون نفسه مع اختلافات يسيرة تحصل في أيّ نقلين، وهذا معناه أنّ الرواية نفسها نقلها الكليني في الكافي وحدّث بها أيضاً، وأين هذا من تعدّد الرواية أو السند؟!

هذا كلّ، فضلاً عن أنّ السند الذي ذكره ابن طاووس للكليني هنا فيه سقط واضح، فكيف يمكن أن يروي ابن طاووس عن الكليني بواسطتين فقط، مع أنّه تفصله عنه أزيد من ثلاثة قرون؟!

خامساً: إنّ ذكر الشيخ الطوسي للرواية في المصباح ومختصره لا يفيد هنا؛ فإنّه حيث كان المورد الذي ذكر فيه هذه الرواية هو صلاة الاستخارة، وكان ذكرها عند حديثه عن بعض الصلوات المندوبة كصلاة الشكر وصلوات الحوائج وصلاة الاستسقاء، فهذا يعني أنّه وضعها ضمن المندوبات، وتبنيها لها هنا قد يكون راجعاً لاختياره نظرية التسامح في السنن وفضائل الأعمال، فلا يكشف ذلك عن تقويته حيثيّة الصدور في الرواية، وهي الحيثيّة التي نحن بصددّها. وهكذا الحال في قرينة عمل الأصحاب أو المتشرّعة بهذه الرواية لو ثبت العمل صغروباً، وليس بمعلوم في وسط المتقدّمين.

سادساً: أنّ ما نقله ابن طاووس من رواية الكراجكي، تارةً يبحث في سنده وأخرى في كونه روايةً ثانيةً، أما السند فهو واضح الضعف، فلم يسمّ لنا ابن طاووس الكتاب الذي نقل منه هذا النقل عن الكراجكي!! ولا الطريق إلى الكراجكي من صاحب ذلك الكتاب،

والرواية لم يعثر عليها أحد فيما نعلم، ولم نعثَر عليها أيضاً في كتب الكراچي المتوفرة اليوم، ولا يَبين الطريق بين الكراچي (المتوفى سنة 449 هـ.) وبين هارون بن حماد الذي يفترض أن يكون عاش أواسط القرن الثاني، بفاصل قرنين عنه، على أنَّ هارون بن حماد وهارون بن زياد لا توثيق لهما إطلاقاً، ومع مثل هذه الحال كيف يعتمد على هذا السند؟!

وأما أنّ هذا الحديث هو رواية ثانية فهو محتمل؛ نظراً لبعض الاختلافات بين متني الحديثين (ما في الكافي وما في هذه الرواية)، لكن مع ذلك، فما ذكره السيد ابن طاووس في تحديد هوية هارون غير واضح، فإنّ تمييزه بين هارون بن خارجة الأنصاري وهارون بن خارجة الكوفي وهو أخو مراد، لا دليل عليه في الرواية بعد أن ذكرت هارون بن خارجة بنحو مطلق، فما هو موجب التعدّد بعد وحدة المتن والإمام عليه السلام؟ بل لو سلّمنا فإنّ الجزم بتعدّد هارون بن خارجة صعب، فإنّ النجاشي ذكر أنّ هارون بن خارجة كوفي، وأنّه أخو مراد⁽¹⁾، وكذلك ذكر الطوسي في الرجال الحسن بن هارون بن خارجة الكوفي⁽²⁾، وذكر الطوسي أيضاً هارون بن خارجة في الرجال مرّتين: مرّةً بعنوان الصيرفي مولى كوفي، وهو أخو مراد الصيرفي وابنه حسن، وأخرى - بعد فاصل رجل واحد - هارون بن خارجة الأنصاري، كوفي⁽³⁾. وهذا كلّه يفيد تعدّد هارون بن خارجة بين الصيرفي الكوفي، والأنصاري، لكنّ السيّد الخوئي جزم بوحدتهما لعنصرين:

الأول: ذكر الطوسي والنجاشي في الفهرست، والبرقي والصدوق في المشيخة اسمه دون توصيف، ولو كان متعدداً لبينوا الوصف، وأنه الأنصاري أو الكوفي.

الثاني: إنّ هارون بن خارجة الصيرفي أخو مراد، ومراد وُصف بالأنصاري، فيكون هارون أنصاريّاً أيضاً⁽⁴⁾. والملفت أنّ الذي وصف مراد بن خارجة بأنه أنصاري كوفي معاً

(1) النجاشي، الفهرست، الصفحة: 437.

(2) الرجال، الصفحة: 181.

(3) الرجال، الصفحة: 318.

(4) انظر: معجم رجال الحديث، الجزء: 20، الصفحتان: 247 و248.

2- وأما سهل بن زياد، فقد رجّحنا عدم توثيقه إن لم نقل بضعفه.

3 - أما أحمد بن محمد البصري، فقد ذكر النمازي أنهم «لم يذكروه»⁽¹⁾، ومال السيد الخوئي إلى اعتباره أحمد بن محمد بن سيّار الضعيف المغالي المتهم⁽²⁾. وعلى أيّة حال فلا دليل على توثيقه.

4 - وأما القاسم بن عبد الرحمن الهاشمي، فقد ذكرت له ثلاث روايات، ولم يترجم في كتب الرجال، لكن:

أ - يحتمل أن يكون الزيدي الذي عدل إلى الإمامية بعدما رأى معجزتين على يد الإمام الجواد، لكن لا شيء يؤكد ذلك، ولو كان فلم تثبت وثاقة هذا الزيدي نفسه، ومجرد عدوله إلى الاعتقاد بمذهب الإمامية لا يثبت وثاقته.

ب - من البعيد أن يكون المراد منه القاسم بن عبد الرحمن الأنصاري؛ لأنّ الأنصاري يروي عن الإمام الباقر، والقاسم هنا يروي عن هارون بن خازجة عن الإمام الصادق؛ فلا وحدة في الطبقة إطلاقاً ولا تناسب، ولو كان هو فلم تثبت وثاقة ذاك أيضاً، إذ لم يوثقه أحد. وقد ذكر الشيخ الطوسي في الرجال عدّة أشخاص اسمهم القاسم بن عبد الرحمن⁽³⁾.

ج - كما يبعد أن يكون القاسم بن عبد الرحمن أبا القاسم؛ لأنّه من طبقة الإمام السجّاد، كما ذكر الشيخ الطوسي، وهذا هنا من طبقة الإمام الكاظم.

د - ويحتمل أن يكون القاسم بن عبد الرحمن الخثعمي الذي هو في طبقة الإمام الصادق ولا دليل على هذا الاحتمال، ولو صحّ فالخثعمي لم يوثقه أحد.

هـ - ويحتمل أن يكون القاسم بن عبد الرحمن المقرئ الذي هو في أصحاب الصادق، لكن لا دليل يؤكد ذلك، ولو ثبت فلم ينص أحد على وثاقة المقرئ.

(1) مستدرجات علم رجال الحديث، الجزء: 1، الصفحة: 425.

(2) انظر: معجم رجال الحديث، الجزء: 3، الصفحة: 71.

(3) انظر: مستدركات علم رجال الحديث، الجزء: 6، الصفحة: 247.

و - ويحتمل أن يكون القاسم بن عبد الرحمن الصيرفي الثقة الذي هوفي طبقة الإمام الصادق، ولا شيء يؤكّد هذا الاحتمال.

وبناءً عليه، فالقاسم بن عبد الرحمن الهاشمي مهمل جداً، ويحتمل - افتراضاً - أنه أحد المسمّين بهذا الاسم، وبعض الاحتمالات بعيد، وبعضها لا نافي له، لكن لا مثبت له أيضاً، بل لم يقل أحد به، وعلى تقديره فكلّ من سمّي بالقاسم بن عبد الرحمن لا دليل على وثاقته إلا الصيرفي، ولم يعلم بوجه من الوجوه أنه هو، فالرجل لم تثبت وثاقته.

5 - وأما هارون بن خازجة فهو ثقة.

وعليه، فسند الحديث ضعيف من ثلاث جهات:

الجهة الأولى: عدم ثبوت وثاقة سهل بن زياد إن لم نقل بضعفه.

الجهة الثانية: عدم ثبوت وثاقة أحمد بن محمد البصري إن لم نقل بضعفه على تقدير كونه ابن سيار.

الجهة الثالثة: عدم ثبوت وثاقة القاسم بن عبد الرحمن الهاشمي، بل هو مهمل.

وعليه، فهذا الحديث لا يرقى إلى مستوى الحديث المعتبر سنداً، فضلاً عن حصول الوثوق والاطمئنان بصدوره.

هذه هي نصوص الاستخارة بالرقاع على أنواعها، وقد ظهر أنها بأجمعها - بعد افتراض رواية الست روايتين - تصل إلى عشر روايات، بينها مرفوعة علي بن محمد في الرقعتين، وخبر هارون بن خازجة في الست رقا، رويت قبل القرن السادس للهجري، فيما جاءت رواية الاحتجاج في الاستخارة بالرقعتين في القرن السادس الهجري، وباقي الروايات السبع كلها وجادات وطرق ضعيفة لم نعرفها قبل السيد ابن طاووس الحلي في القرن السابع الهجري. هذا وكل هذه الروايات ضعيفة السند، بل أكثرها ضعيف السند جداً، بل بعضها مجهول المصدر أساساً، ولعلّه لهذا قال المحقق السبزواري عن أسانيد روايات الاستخارة بالرقاع بأنها غير نقيّة⁽¹⁾.

(1) انظر: ذخيرة المعاد (طبعة قديمة)، الجزء: 1، ق: 2، الصفحة: 348.

4.3.7 وقفة مع موقف: المفيد وابن إدريس والحلي من استخارة الرقاع

وسط هذه النصوص الداعمة لاستخارة الرقاع والبنادق، تظهر ثلاثة مواقف معارضة: أحدها موقف الشيخ المفيد. وثانيها: موقف الشيخ ابن إدريس الحلّي، وثالثها موقف المحقّق الحلّي.

أما الشيخ المفيد (المتوفى سنة 413 هـ.)، فقد ظهر موقفه في تعليقه الذي أسلفناه، على رواية هارون بن خارجة، حيث ذكر أنها رواية شاذة، وهذا نصّه: «قال الشيخ: وهذه الرواية شاذة، ليست كالذي تقدّم، لكننا أوردناها للرخصة دون تحقيق العمل بها»⁽¹⁾.

وأما الشيخ ابن إدريس الحلّي (المتوفى سنة 598 هـ.)، فقد قال بعد ذكره وتبنيّه الاستخارة بالدعاء، ثُمَّ فعل ما يقع في القلب: «فأما الرقاع والبنادق والقرعة، فمن أضعف أخبار الآحاد، وشواذ الأخبار؛ لأنّ رواها فطحية ملعونون، مثل زرة ورفاعة وغيرهما، فلا يلتفت إلى ما اختصّ بروايته، ولا يعرّج عليه. والمحصّلون من أصحابنا ما يختارون في كتب الفقه إلا ما اخترناه، ولا يذكرون البنادق والرقاع والقرعة إلا في كتب العبادات، دون كتب الفقه، فشيخنا أبو جعفر الطوسي لم يذكر في نهايته ومبسوطه واقتصاده إلا ما ذكرناه واخترناه، ولم يتعرّض للبنادق. وكذا شيخنا المفيد في رسالته إلى ولده، لم يتعرّض للرقاع ولا للبنادق. بل أورد روايات كثيرة فيها صلوات وأدعية، ولم يتعرّض لشيء من الرقاع. والفقيه عبد العزيز بن البراج أورد ما اخترناه، فقال: وقد ورد في الاستخارة وجوه عدّة، وأحسنها ما ذكرناه [ثُمَّ ذكر ابن إدريس معنى الاستخارة في لغة العرب وأنها الدعاء ثُمَّ قال:] فمعنى صلاة الاستخارة على هذا، أي: صلاة الدعاء»⁽²⁾.

وأما المحقق نجم الدين الحلي (المتوفى سنة 676 هـ.)، فبعد حديثه عن صلاة الاستخارة التي أورد لها بعض روايات الاستخارة العامة أو الدعائية، قال: «أما الرقاق، فيتضمن افعّل ولا تفعل، وفي خبر [خبره] الشذوذ، فلا عبرة بها»⁽³⁾.

(1) المقنعة، الصفحة: 219.

(2) السرائر، الجزء: 1، الصفحتان: 313 و314.

(3) الحلّي، المعتبر، الجزء: 2، الصفحة: 376.

ولا ذكر أنّ سبب شذوذها وجود الرقاع فيها، ولا قال بأنّ العمل بها شاذّ، وإنما قال: هذه الرواية شاذة، وهو كلام يحتمل وجوهاً:

الوجه الأول: لعلّ مراده أنّ راوي هذه الرواية لم يرو عن الأئمة غير هذه الرواية، والمفيد لم يذكر اسم رواة الحديث، فيكون الشذوذ بملاحظة حال الراوي من حيث روايته غير هذا الحديث عن أهل البيت وعدمه.

الوجه الثاني: لعلّ مراده أنّ راوي هذه الرواية خاصّةً كان رجلاً مجهولاً لا يُعرف بالرواية عن أهل البيت.

والفرق بين الأول والثاني - حسب الظاهر - هو مجهوليّة الراوي هنا وعدم مجهوليّته في الوجه الأوّل.

الوجه الثالث: لعلّ الشذوذ في المتن، لتضمّن هذه الرواية تعبير (فلان بن فلان)، دون (فلان بن فلانة)، حيث إنّ الثاني هو المؤلف المعروف.

الوجه الرابع: لعلّ الشذوذ أيضاً في المتن، فإنّ الرواية تضمّنت «بسم الله الرحمن الرحيم، خيرة من الله العزيز الحكيم لفلان بن فلان. افعِل» ولم يقل: افعله، فإنّ الثانية هي المألوفة المعروفة.

الوجه الخامس: لعلّ الشذوذ في المتن أيضاً، من حيث إنّها بدأت «فإن خرجت» «لا تفعل» «...» مع أنّ عادة كثير من أخبار النبي والأئمة أنّه مع تردّد الأمر بين «افعل» و«لا تفعل» غلبة البدء بخيار «افعل».

ثانياً: إنّ تعبير «أوردناها على سبيل الرخصة...»، يفيد الجواز، وأنّها ليست مثل الروايات التي قدّم ذكرها قبل هذه الرواية، فلو لم يكن العمل بها جائزاً كانت بدعةً، وحاشاه أن يودع كتابه بدعةً، بل كان يسقطها أصلاً، مع أنّ كتابه ألفه ليكون إماماً للمسترشدين ودليلاً للطالبيين، كما قال هو نفسه⁽¹⁾.

وقد دعم بعض اللاحقين على السيد ابن طاووس بعض كلامه، مثل احتمال كون هذا

(1) انظر: المقنعة، الصفحات: من 286 إلى 289.

11/17/16 1:29 PM

وعليه، فإذا صحَّ أنَّ هذا المقطع للشيخ المفيد، وتجاهلنا المعلومات التي أعطانا إياها ابن طاووس حول النسخ، والتي توجب التشكيك في نسبة المقطع للمفيد، فإنَّه يفيد أنَّ استخارة الرقاع هي استخارة مهجورة متروكة غير متداولة بين الإمامية في القرون الأولى رغم وجود روايتها في كافي الشيخ الكليني، وهذه الشهادة - كما قلنا - تعطي الوهن في نصوص الاستخارة بالرقاع التي هي ضعيفة السند من الأوَّل. وأمَّا نصُّ الشيخ ابن إدريس الحلِّي في السرائر، فقد وقع محلَّ اعتراض أيضاً، وأهمُّ من سجَّل الاعتراض عليه كان السيد ابن طاووس والعلامة الحلِّي والشهيد الأوَّل... إنَّ قول ابن طاووس بأنَّ تعبير «الأولى» يفيد أنَّ ابن إدريس لا ينكر استخارة الرقاع، غير صحيح، فإنَّه خلاف ترتيب كلام ابن إدريس، فإنَّ هذه الجملة جاءت كالتالي: «والروايات في هذا الباب [يقصد باب الاستخارة] كثيرة، والأمر فيها واسع، والأولى ما ذكرناه، فأما الرقاع والبنادق والقرعة، فمن أضعف أخبار الآحاد...»⁽¹⁾.

وهذا يعني أنّ «الأولوية» التي يذكرها ابن إدريس إنما هي لما نقله في الاستخارة التي هي دعاء عنده، فإنّ لها صيغاً وأشكالاً في الروايات، فرجّح ما نقله، ثمّ عرّج على استخارة الرقاق فرفضها، فكلّامه واضح في رفضها وإنكارها، لا في كونها الأولى أو عدمه، نعم من الخطأ اعتبار ابن إدريس قائلاً بالحرمة، إذ غايته أنّه لم ير لها ما يثبتها شرعاً، لا أنّه يرى فعلها حراماً، كما كان يرى الشيخ محمود شلتوت فعل الاستخارة مطلقاً . غير الدعائية . حراماً.

(1) السرائر، الجزء: 1، الصفحة: 313.

التعليق الثاني: لقد فتّشنا قدر الإمكان في مجموع روايات الاستخارة بالرقاع والبندق فلم نجد عيناً ولا أثراً لزرعة ورفاعة وأمثالهما، بل فتّشنا عن هارون بن خازجة وعلي بن محمد فلم نجد ما يشير إلى فطحيّتها، كما فتّشنا في روايات القرعة نفسها - بصرف النظر عن الاستخارة - علّ ابن إدريس اشتبه عليه الأمر أو قصد القرعة، فلم نجد لهما وأمثالهما ذكراً أساسياً، فمن المؤكّد أنّ ابن إدريس قد دسّها قلمه هنا، أو التبسّت عليه الأمور فأورد هذا الإيراد، فالحقّ ما ذكره نقّاده هنا.

التعليق الثالث: أنّ ما ذكره السيد ابن طاووس من وجود القرعة في كتب الفقه خلافاً لما قاله ابن إدريس صحيحٌ، لكن يبدو لي أنّه فهم كلام ابن إدريس خطأ، فإنّ ابن إدريس لما قال: الرقاق والبندق والقرعة، كان يقصد أمراً واحداً، وهو استخارة الرقاق؛ لأنّ فيها البنادق، ولأنّ فيها القرعة، لا أنّه يريد بالقرعة مسألة مطلق القرعة، ولو خارج بحث الاستخارة. والشاهد على ما نقول أنّ ابن إدريس الحلّي عقد فصلاً في «السرائر» حول أحكام القرعة، وذكر صوراً عديدة طبّق فيها القرعة⁽¹⁾، بل إنه قال هناك صريحاً: «وكلّ أمر مشكل مجهول يشته الحكم فيه، فينبغي أن يستعمل فيه القرعة؛ لما روي عن الأئمة الأطهار عليهم السلام، وتواترت به الآثار، وأجمعت عليه الشيعة الإماميّة»⁽²⁾. فهذا الكلام صريح في تبني الرجل للقرعة، وقد فهم كلامه خطأ في هذا المجال. نعم، شمول القرعة للمستخير هو وجهة نظر، إلا أنّه لا يمكن إلزام ابن إدريس بها، فلعلّه يرى - كما توصّلنا من قبل - انصراف أدلّة القرعة عن باب الاستخارات، وهذا غير إنكار القرعة بوصفها قاعدة فقهية معروفة.

ونتيجة البحث في معركة الرأي بين ابن إدريس الحلّي وخصومه قيل: إنّ كلّ الإيرادات عليه غير صحيحة، باستثناء نسبة الروايات إلى الفطحيّة، وعدم عمله بروايات غير الإماميّة، وباقي ما ذكره ليس بعيداً عن الصواب بحسب آراء البعض، بصرف النظر عن طريقته في التعبير أو طريقة نقّاده.⁽³⁾

وخلاصة القول: أنّ النصوص الواردة في روايات الاستخارة بالرقاع، فضلاً عن ضعف

(1) انظر: السرائر، الجزء: 2، الصفحات: من 172 إلى 174.

(2) المصدر نفسه، الجزء: 2، الصفحة: 173.

(3) كما أشرنا سابقاً أنّ الصفحات العشر أعلاه مقتبسة من مرجع سابق، حيدر حب الله.

في بنيتها المعرفية والمفهومية والمضمونية، وفي إسناداته السندية والمصدرية التي تتسم بالمرسلية والوجادة، اعتبرت رواياتها من حيث السند والمصدر أشد الروايات ضعفاً واضطراباً ومجهوليةً، وأنها غير ثابتة بدليل معتبر، وربما لهذا السبب جعل المحقق السبزواري القول بأن أسانيد روايات الاستخارة بالرقاع غير نقيّة⁽¹⁾.

4.4. الاستخارة بالمسبحة أو الحصى أو ما يناظرها

القراءة الاستقرائية للروايات الواردة بشأن الاستخارة بالسبحة أو بالحصى أو بأيّ شيء يناظرها من حيث الإجراء والتصنيف والفرز العددي، كما هي مذكورة في كتب الاستخارة، تكشف لنا أنّ هناك عدة أشكال وأنواع بمقتضاها يتم توظيفها إجرائياً في تعيين احتمالي لعدد الحبات أو الحصى أو الأعداد... تارةً فرزها ثنائياً أو فرزاً ثلاثياً، من أجل تجاوز اللاقرار أو القرار المظنون أو القرار التفاضلي أو الترجيحي في ذهن المستخير إلى قرار مكنون ومتقرر ومحدد، وهي على ما يلي:

الاستخارة بالمسبحة أو السبحة، ذات ثلاثة أطراف (أمر، نهي، تخيير): يقول صاحب البحار العلامة: «وجدت في مؤلفات أصحابنا نقلاً من كتاب السعادات مروياً عن الصادق عليه السلام قال: «اقرأ الحمد مرّة والإخلاص ثلاثاً ويصلي على محمد وآل محمد خمس عشرة مرّة، ثم يقول: اللهم إني أسألك بحق الحسين وجده وأبيه وأمه وأخيه والأئمة من ذريته أن تصلي على محمد وآل محمد وأن تجعل لي الخيرة في هذه السبحة، وأن تريني ما هو الأصلح في الدين والدنيا، اللهم إن كان الأصلح في ديني ودنياي وعاجل أمري وآجله فعل ما أنا عازم عليه فأمرني، وإلا فانهني، إنك على كل شيء قدير. ثم يقبض قبضة من السبحة ويعدّها ويقول: سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله إلى آخر القبضة، فإن كانت الأخيرة سبحان الله فهو مخير بين الفعل والتترك، وإن كان الحمد لله فهو أمر، وإن كان لا إله إلا الله فهو نهي». وقال في مفاتيح الغيب: إن الناقل من علماء البحرين»⁽²⁾

وقد وصف المحدث البحراني هذه الاستخارة بالغريبة، ونقلها عن والده في كتاب

(1) انظر: ذخيرة المعاد، (طبعة قديمة)، الجزء: 1، ق: 2، الصفحة: 348.

(2) محمد باقر المجلسي، بحار الأنوار الجامعة لدرر أخبار الأئمة الأطهار، الجزء: 88، الصفحتان: 250 و251.

السعادات، وفُسِّر الأمر والنهي فيها بأنه للإرشاد لا للوجوب، أو التحريم⁽¹⁾، فيما ذكر السيد جواد العاملي أنَّ النتيجة تتبع طبيعة قصد المستخير، فإن قصد الأرجحية فخرج نهياً فله أن يستخير مرةً أخرى على الراجحية أو عدم الضرر⁽²⁾. ومفهوم كلامه أنه لو قصد الحكم الشرعي فلازمه الكشف عنه ولو كشفاً ناقصاً.

هذا، وذكر المحدث النوري في المستدرک أنَّ ناقل هذه الرواية هو من علماء البحرين⁽³⁾، وهو الصحيح، ألا وهو والد الشيخ يوسف البحراني في كتاب السعادات، بحسب الشهادة المباشرة من الشيخ البحراني نفسه، ويظهر أنَّ العلامة المجلسي لم يصله الكتاب، وإنما نقل عنه في مؤلفات أخرى معاصرة له؛ لأنَّ والد البحراني يفترض أن يكون معاصراً للمجلسي، فالبحراني توفي عام 1186هـ، فيما توفي المجلسي عام 1111هـ، فيكون المجلسي قد نقل عن كتاب يعدُّ في جيل تلامذته، لا عن كتاب هو مصدر أسبق منه. وبهذا يُعلم أنَّ النقل عن المحدث البحراني هنا أفضل من نقل هذه الرواية عن العلامة المجلسي، خلافاً لما جاء في جامع أحاديث الشيعة⁽⁴⁾.

ويُفهم من هذه الاستخارة أنه لا نظير لها في التقسيم الثلاثي للنتيجة، إلا أنَّ إثباتها في غاية الوهن، كيف وقد ظهرت في القرن الثاني عشر الهجري؟ وعلى أبعد تقدير في القرن الحادي عشر الهجري، ولا ذكر لها قبل ذلك، ولا يُعلم لها مصدر، فضلاً عن عدم وجود سند لها أساساً، ومثل هذه المرويَّات لا قيمة لها تُذكر.

4.4.1 الاستخارة بالسبحة ذات الطرفين (الأمر والنهي): قال ابن طاووس في كتاب الاستخارات. كما في جامع أحاديث الشيعة: «وجدت بخط أخي الصالح الرضي الآوي محمد بن محمد الحسيني ضاعف الله سيادته وشرف خاتمته ما هذا لفظه: عن الصادق عليه السلام: «من أراد أن يستخير الله تعالى فليقرأ الحمد عشر مرَّات وإنا أنزلناه عشر مرَّات، ثم يقول هذا الدعاء ثلاثاً: اللهم إني أستخيرك لعلمك بعاقبة الأمور، وأستشيرك لحسن ظني بك

(1) الحقائق المناصرة، الجزء: 10، الصفحة: 529.

(2) مفتاح الكرامة، الجزء: 9، الصفحة: 264. وانظر: جواهر الكلام، الجزء: 12، الصفحة: 174.

(3) مستدرک الوسائل، الجزء: 6، الصفحة: 264.

(4) جامع أحاديث الشيعة، الجزء: 7، الصفحة: 331.

في المأمول والمحذور. اللهم إن كان أمري هذا قد نيطت بالبركة أعجازه وبواديه، وحُفَّت بالكرامة أيَّامه ولياليه فخر لي اللهم فيه خيرة تردَّ شموسه ذلواً، وتقعض أيَّامه سروراً. يا الله إِمَّا أمر فأتَمِر، وإِمَّا نهْي فأتَنْهِي. اللهم خر لي برحمتك خيرة في عافية ثلاث مرات، ثُمَّ يأخذ كَفًّا من الحصى أو سَبْجَةً، ويكون قد قصد بقلبه إن خرج عدد الحصى والسبْجَة فرداً كان «افعل»، وإن خرج زوجاً كان «لا تفعل»⁽¹⁾

ورويت هذه الاستخارة باختلاف يسير في الدعاء في الذكرى عن عدّة من المشايخ، عن الشيخ الكبير الفاضل جمال الدين بن المطهر، عن والده، عن السيد رضي الدين، عن صاحب الأمر، والعلامة في منهاج الصلاح. وأيضاً وردت في البحار عن الشيخ يوسف بن الحسين، عن خطّ الشهيد محمد بن مكي (رحمهم الله) ويقول: لا أدري لماذا روى السيد الاستخارة في أمان الأخطار والفتح عن الصادق عليه السلام ورواه العلامة عن صاحب الأمر. وقد وردت روايات بذلك أيضاً عن الشيخ البهائي وصاحب الجواهر عن صاحب الأمر (عجل الله تعالى فرجه الشريف).

ونقل هذه الرواية الشهيد الأول (المتوفى سنة 786 هـ). في كتاب الذكرى، إلا أنه قبلها تماماً ذكر ناقلاً عنه المضمون عينه تقريباً دون أن ينسبه إلى كتاب الاستخارات (فتح الأبواب)، لكنه جعل الحديث منقولاً عن صاحب الأمر، وليس عن الإمام الصادق⁽²⁾. وقد ذكر هذه الاستخارة مع بعض الاختلاف ابنُ فهد الحلبي (المتوفى سنة 841 هـ). في (الرسائل العشر) دون أن ينسبها إلى إمام بعينه أو مصدر أساساً⁽³⁾، وهكذا ذكرها المحقق السبزواري (المتوفى سنة 1090 هـ). عن ابن طاووس مرويّة عن صاحب الأمر⁽⁴⁾ وكذا غيره⁽⁵⁾.

(1) حسين البروجردى، جامع أحاديث الشيعة، الجزء: 7، الصفحة: 330، الباب: 7 من أبواب الاستخارة من كتاب الصلاة، ح: 1. وفتح الأبواب، الصفحات: من 272 إلى 274.

(2) ذكرى الشيعة، الجزء: 4، الصفحتان: 269 و 270.

(3) الرسائل العشر، الصفحة: 103.

(4) ذخيرة المعاد، الجزء: 1، ق: 2، الصفحة: 349.

(5) انظر: هداية الأمة، الجزء: 3، الصفحة: 308. والكفعمي، المصباح، الصفحتين: 391 و392. وبحار الأنوار، الجزء: 53، الصفحتين: 271 و272.

من أشد وأعظم الروايات الاستخارية الاستشارية ضعفاً وسقماً وركاكَةً، باستثناء روايات استخارة الطيور الآتية، إلا أنَّ المفارقة الغريبة هي أنَّ البعض لا يتردد في توصيف روايات الاستخارة بالسبحة والحصى بالصحة والمصادقية والسلامة السندية والمضمونية⁽¹⁾.

وأما القول القائل بأن مثل هذه الروايات المنقولة من بعض الصالحين مصدرها ومنشأها هو الإمام المهدي عليه السلام لا يجانبه الصواب ولا يؤيده الدليل الكرونولوجي التزامني والتزميني في السيرورة التاريخية لها. لذا قيل: إن مصدرها لا وجود له ولا عين ولا أثر له قبل ذلك، الأمر الذي يعزز قوة احتمالية تراكمية تؤكد بمقتضاها أن يكون هذا العبد الصالح قد أخذها من الإمام المهدي عليه السلام مباشرة عبر لقاءه له وإخباره بها، فيكون سندها قوياً بواسطة واحدة حينئذ... وهذا الكلام لا أساس علمي ولا دليل روائي له، فهو مجرد افتراض، وكونها لم تظهر قبل ذلك لا يعني جبر هذا الفراغ الكرونولوجي التزامني التاريخي، أو سدّ هذه الثغرة من خلال الالتقاء والاجتماع الافتراضي بينه وبين الإمام المهدي عليه السلام، فقد ظهرت في القرون اللاحقة على زمن العلامة الحلي الكثير من الروايات التي لم يُعثر لها على مصدر قبل ذلك إطلاقاً، رغم كونها مروية عن سائر الأئمة غير الإمام المهدي. هذا كله لو سلمنا بقاء الإمام وبصحّة إدراك هذا الشخص الناقل للخبر عنه أن من يحدثه هو الإمام فعلاً، وتقصيله في محله.

هذا، وقد ذكر السيد العاملي صاحب مفتاح الكرامة استخارةً قال بأنّها متعارفة عند أهل زمانه، وينسبونها إلى الإمام المهدي عليه السلام، وهي أن يقبض على السبحة بعد القراءة والدعاء، ويُسقط ثماني ثماني، فإن بقي واحدة فحسنة في الجملة، وإن بقي اثنتان فنهْيٌ واحد، وإن بقي ثلاث فصاحبها بالخيار؛ لتساوي الأمرين، وإن بقي أربع فنهْيان، وإن بقي خمس فعند بعض أنها يكون فيها تعب، وعند بعض أنّ فيها ملامة، وإن بقي ستُّ فهي الحسنة الكاملة التي تحبّ العجلة، وإن بقي سبع فالحال فيها ما ذكر في الخمسة من اختلاف الرأيين أو الروایتين، وإن بقي ثمانٍ فقد نهى عن ذلك أربع مرات⁽²⁾. وقيل: إنه لا يعلم أنّ هذه الاستخارة لها رواية أساساً، وإنها قد ظهرت في القرن الثالث عشر الهجري، وقد نبّه

(1) محمد الصدر، ما وراء الفقه، الجزء: 3، ق: 1، الصفحة: 325.

(2) مفتاح الكرامة، الجزء: 9، الصفحة: 263.

4.4.2 السبحة بين الخصوصية والمثالية

11/17/16 1:29 PM

والمعنوي الذي له تأثير في مجال آخر لا علاقة له بأصل الاستخارة ونتائجها الممتوحة منها. لذا لا اعتبارات قيمية ولا خصوصية متميزة للسبحة عند البعض لجريان سيرة العلماء على الاستخارة بها، فلا وجه له كما هو واضح، ولهذا عدل عنه بعدم إحراز اتصال السيرة، بل حتى لو أُحرزت لا يعني ذلك الخصوصية، والنص لا يحرز انصرافه عن مثل البيض والجوز وغيره؛⁽¹⁾ لأنّ المستدلّ هنا يلغي الخصوصية العرفية، وإلغائه وجهه، وبناءً عليه لا معنى لتخصيص السبحة بكونها من تربة الإمام الحسين، بل تشمل تربته وتربة غيره من الأنبياء والأوصياء، بل مطلق التراب، حيث لا تخصيص في النصّ. ودعوى انصراف السبحة لما صنع من التربة الحسينية لا وجه لها؛ لعدم إحراز غلبة الوجود، فضلاً عن غلبة الاستعمال للسبحة فيما صنع من تربة الحسين عليه السلام عصر النصّ.

وعليه، توصل الفقهاء والمحدثون والباحثون في فقه الاستخارة إلى نتيجة في الاستخارة بالعدد مفادها هي ضعفها السني الإسنادي والمرجعي، وكذلك المضموني المعرفي على كل المباني في باب حجية الأخبار، وعلى تقديره فلا اختصاص بالسبحة أو بالحصي، وقد استفتي السيد الخوئي . فيما نقل عنه . فأجاب بعدم عثوره على رواية معتبرة في الاستخارة بالسبحة⁽²⁾، والراجح بنظر بعض الفقهاء والمحققين أن استخارة ذات الرقاع والبنادق غير ثابتة بدليل معتبر، بل الأرجح كونها مما لا شاهد على الاعتماد عليه إن لم يقل بمهجوريّتها عند القدماء، وعليه فاستخارة الرقاع والبنادق والقرعة والسبحة والمصحف الشريف كلّها غير ثابتة ولا معتمدة عند البعض.

4.5: الاستخارة بحروف ورسوم الطير

إنَّ استخارة الطير تعتبر من الاستشارات الاستشارية التي بشأنها وردت روايات جدّ محدودة، وإنها تكاد تكون محصورةً في كتّابين في الاستخارة ذكرهما العلامة الطهراني، أحدهما: كتاب خيرة الطير للشيخ أحمد بن سالم بن عيسى البحراني، وثانيهما: كتاب خيرة الطيور في التفوّل للحاج الميرزا محمد حسين المرعشي الشهرستاني (المتوفى

(1) المازندرانی، مبانى الفقه الفعّال، الجزء: 3، الصفحتان: 312 و313.

(2) انظر: فضل الله، القرعة والاستخارة، الصفحة: 111، الهامش: 1.

سنة 1344 هـ.) المعاصر له. وذكر في الكتاب الأوّل عند تعريفه له أنّه أخذ بخيرة الطير بعد التجربة، وأنّ الخيرة كأنّها منسوبة إلى الإمام الرضا ⁽¹⁾ عليه السلام. ونُسب إلى الشيخ يوسف البحراني كتاب خيرة الطيور المجرّبة ⁽²⁾، ويُفهم من الطهراني في كلامه المتقدّم أنّ نفس كتاب خيرة الطير للشيخ أحمد البحراني نقله الشيخ يوسف البحراني بتمامه في كشكوله المطبوع مع نقص، كما طبع الكتاب نفسه ضمن كتاب آخر، وهو مجمع الأنوار في علم الأسرار وتعبير المنام للشيخ عبد الله بن سيرين، نقلها الشيخ يوسف البحراني كاملةً في الكشكول ولم يبدِ رأياً أو يسدّ تعليقاً عليها لا سلباً ولا إيجاباً، والصمت في ذاته محير، حيث يفهم أنّه موقف محايد، أي: لا قبوله ولا رفضه، وخاصةً أنّ منهاجية الكتاب هو (الكشكول) المبنيّ على الجمع والضم لا التحقيق والاستناد والإفتاء، فخيرة الطيور ليست كتاباً للشيخ يوسف البحراني، وإنّما هو نقله لكتاب الشيخ أحمد بن سالم البحراني في كشكوله نقلاً حرفياً كاملاً.

والمستقرئ لسلسلة روايات هذه الاستخارة وكرونولوجيتها التزامنية وجينيولوجيتها الجذرية والجذعية لا يجد لها جذوراً وجذوعاً ولا تزامنية وتزمينية إلا في هذه الكتب حسب ما هو منقول عن كتب التحقيق والبحث الروائي، وإن منشئتها ومصدريتها ترجع إلى عصر الشيخ يوسف البحراني (المتوفى سنة 1186 هـ.)، أي: القرن الثاني عشر الهجري، وقد حلت كتب الأحاديث والروايات والفقه من إشارات وذكر لها بتاتاً، والجدير بالذكر أن السيد ابن طاووس المعروف عنه بالاستقراء والاستقصاء الشبه التام والكامل في مجال الاستخارة لم يشر إليها ولم يذكرها، ولو بنحو الذكر والإشارة العابرة. لذا سوف نشير إلى ما ذكره ونقله لنا الشيخ يوسف البحراني في **الكشكول**، وذلك بشيء من الاختصار الذي يفيد مقام ومقال البحث هنا.

يقول الشيخ في كتابه: بسم الله الرحمن الرحيم بعد الحمد والصلاة. فيقول منمَّق هذه الكلمات والأحرف، كثير الزلات قليل التأسّف، فريد عصره في الذنوب بلا ثان، أحمد بن

(1) الذريعة، الجزء: 7، الصفحة: 287.

(2) محمد هادي الأميني، معجم المطبوعات النجفية، الصفحة: 161. والدرر النجفية، الجزء: 1، الصفحة: 29 (المقدمة).
والشهاب الثاقب، الصفحة: 40 (المقدمة).

فإذا أردت العمل فانظر حاجتك أولاً في زوايا الدوائر الأربع، ثُمَّ انظرها من زوايا الدوائر الست، وخذ حرف التهجي من الدائرتين اللتين فيهما حاجتك، ثُمَّ حَصِّلْهُمَا من أحد زوايا الدائرة العظيمة، ثُمَّ قَارِعْ آخر، ثُمَّ عَدَّ بعدد القرعة طيوراً وابتدئ (وهنا يضع الشيخ أحمد بن سالم البحراني رسوماً ودوائر يمكن مراجعتها في النسخة الأصلية من كشكول الشيخ يوسف البحراني) بالطير الذي في سمت الحرفين اللذين في الدوائر العظيمة، ثُمَّ خذ الطير الذي انتهى إليه العدد، فهو المطلوب. وينبغي أن تقرأ قبل المقارنة الفاتحة والإخلاص ثلاثاً ﴿وَعِنْدَهُ مَفَاتِيحُ الْغَيْبِ﴾ إلى آخرها، وعليك بالاعتقاد والطهارة قبل ذلك.

(الطاووس ج ط):

سؤالك عن قضاء الحاجة، اعمدُ إلى عدد القرعة تجد المطلوب.

سؤالك عن التحويل والنقل، أسرع تتل كل ما تريد.

سؤالك عن طيف رأيتَه، فهو مليح وتعبيره إلى خير.

(1) المرجع: القرآن المجيد، سورة النجم، الآية: 4.

سؤالك عن مشتري الأملاك، اشترِ فإنه مليح إن شاء الله تعالى.

سؤالك عن المناظرة والمرافعة إلى القاضي، تنصر وتظفر.

سؤالك عن الخلاص من الغمّ، أبشُر تُسر وتقرّ إن شاء الله تعالى.

سؤالك عن الطلاق، لا تعجل، فإنه ليس فيه خير ولا غنيمة.

سؤالك عن عمارة الأملاك، اعمر واشترِ تر فيه الفائدة.

سؤالك عن الحظّ من السلطان، ترى منه الحظّ الوافر الكثير.

سؤالك عن الوصول إلى المرام، اصبر تصل إلى ما تريد إن شاء الله.

(العصفور ك ح):

سؤالك عن السفر، اعمد إلى القرعة تجد المطلوب.

سؤالك عن قضاء الحاجة، تقضى سريعاً كما تحبّ وتريد.

سؤالك عن التحويل والتنقل، لا تعجل والخير في الصبر.

سؤالك عن طيف رأيت، فإنه يعبر بالخير وبما يسرّك.

سؤالك عن مشتري الأملاك، اجهد وجدّ تلقّ الفائدة.

سؤالك عن المناظرة إلى القاضي، فاحذر فإنه لا خير فيه.

سؤالك عن الخلاص من الغمّ، أبشُر فإنّ الله يفرّج عن قريب.

سؤالك عن الطلاق، لا تفعل، فإنّك لا ترى فيه خيراً.

سؤالك عن عمارة الأملاك، ترى الخير والفائدة والبركة.

سؤالك عن التوجّه إلى السلطان، اقصد تر الخير والبركة.

(الهدهد ج ف):

سؤالك عن حال المريض، اعمد إلى عدد القرعة تجد المطلوب.

سؤالك عن الأعداء ومناظرتهم، احذرهم تتج من شرهم.

سؤالك عن السفر، احذر كيلا ترى الخسارة والشدة والتعب.

سؤالك عن قضاء حاجتك الحاجة متعسرة، فلا تعجل.

سؤالك عن التنقل والتحويل، اصبر لا تعجل فليس فيه فائدة.

سؤالك عن طيف رأيتَه أبشر، فإنَّ تعبیره خيرٌ يسرّك.

سؤالك عن مشتري الأملاك في وقت آخر، سهل.

سؤالك عن المحاكمة إلى القاضي، اعزم وتوكل ترَ الظفر.

سؤالك عن الخلاص من الغم، اصبر أياماً ترَ الفرج.

سؤالك عن الطلاق لا تعجل كي تقدم.

(الديك ج ي):

سؤالك عن الغائب، اقصد عدد القرعة تجد المطلوب.

سؤالك عن حال المريض، أبشر يُشفى سريعاً إن شاء الله تعالى.

سؤالك عن العدو، أبشر تظفر به سريعاً إن شاء الله تعالى.

سؤالك عن السفر، اعزم وتوكل فإنه مليح فيه خير وسعادة.

سؤالك عن قضاء حاجتك، تقضى سريعاً كما تحب وترضى.

سؤالك عن التنقل والتحويل، لا تعجل كيلا تتدم وتأسف.

سؤالك عن طيف رأيت، اكتمه ولا تظهره لأحد.

سؤالك عن مشتري الأملاك، اشتر تر الخير والفائدة.

سؤالك عن المحاكمة إلى القاضي، احذر فإنَّ الخصم غالب.

سؤالك عن الخلاص من الغمّ، أبشر فإنّ الفرج قريب والفرح كثير.

(الصقر ص ط): سؤالك عن الحامل، اقصد عدد القرعة تجد المطلوب. سؤالك عن الضائقة، تأمل الخير، فإن الرجوع يحصل.

سؤالك عن الغائب، يبطل في سفره فاستعد بالله عز وجل.

سؤالك عن المريض، يشفى من مرضه سريعاً إن شاء الله تعالى.

سؤالك عن العدو ولا تطفر منه، احذر منه غاية الحذر.

سؤالك عن السفر، احذر فإنه ما فيه فائدة ولا خير ولا بركة.

سؤالك عن قضاء حاجتك، تقضى إن شاء الله تعالى.

سؤالك عن التحويل والنقل والحركة في هذا الوقت، لا ينفع أبداً.

سؤالك عن طيف رأيت، تعبيره الخير والسعادة والتوفيق.

سؤالك عن مشتري الأملاك اشتر، فإنه مليح نافع مجرب.

(العقاب ص ك):

سؤالك عن المحبة، اقصد عدد القرعة تجد المطلوب.

سؤالك عن الحامل، تلد أنثى مباركة القدم وفيها الخير.

سؤالك عن الضائقة، لا تيأس من رحمة الله، فإنك تطفر.

سؤالك عن الغائب، يصل إليك سريعاً كما تحب وتريد.

سؤالك عن المريض، يبطل في مرضه والعاقبة إلى خير وسلامة.

سؤالك عن العدو، أبشر فإن الظفر لك إن شاء الله تعالى.

سؤالك عن السفر أخره إلى وقت تنج من الملامة.

سؤالك عن قضاء الحاجة، فإنها موقوفة على الصبر والتأمل.

سؤالك عن التحويل والنقل، ليس في ذلك صواب ولا خير.

سؤالك عن طيف رأيت أبشر ينالك خير كثير.

(الطوطي ف س):

11/17/16 1:29 PM

سؤالك عن المحبوب، ما معك قرب ابعِد عنه واتركه.

سؤالك عن الحامل، تلد أنثى مباركة القدم.

(الحمامة ي س):

سؤالك عن الحظّ، اقصد عدد القرعة تجد المطلوب.

سؤالك عن الوصول إلى المرام، أبشر تظفر بما تروم وتطلب.

سؤالك عن الشركة، احذر فإنّه ما فيه فائدة ولا خير ولا بركة.

سؤالك عن الزواج، لا تعجل فإنّه ما فيه خير ولا بركة.

سؤالك عن الحجّ، لا تعجل في هذا الوقت، فإنّك لا تجد المطلوب.

سؤالك عن البيع، لا تعجل فإنّ ما فيه فائدة ولا بركة.

سؤالك عن المعاش والرزق، توجه إليك الإقبال سريعاً.

سؤالك عن مشتري الحيوانات، لا تشتري ما هو بِنافع.

سؤالك عن التجارة، لا تعزم عليها في هذا الوقت، اصبر وتأمل.

سؤالك عن المحبوب، هو متعلّق بغيرك لا ترجوه ولا تهواه.

(الغراب س لا):

سؤالك عن عمارة الأملاك، اعمد إلى عدد القرعة تجد المطلوب.

سؤالك عن السلطان والحظّ منه، احذر مالك فيه فائدة.

سؤالك عن الوصول إلى المرام، تصل إليه بعد المشقّة والتعب.

سؤالك عن الشركة، ما لك فيها فائدة ولا صلاح ولا خير.

سؤالك عن الحجّ، اعزم عليه، فيه اليمن والخير والصلاح والبركة.

سؤالك عن البيع، لا تعجل، فإنّه ما فيه فائدة ولا خير ولا بركة.

سؤالك عن المعاش والرزق، تنال الرزق سريعاً وتربح.

سؤالك عن مشتري الحيوانات اشترى، فإنه مبارك جيد تربح.

سؤالك عن التجارة، فإنه ما فيها فائدة ولا مكسب ولا مغنم.

(الببل ق ق ع):

سؤالك عن مشتري الأملاك، اعمد إلى عدد القرعة تجد المطلوب.

سؤالك عن المحاكمة إلى القاضي، ترى الظفر والغلب بإذن الله.

سؤالك عن النجاة من الغمّ، ترى الفرج عن قريب إن شاء الله تعالى.

سؤالك عن الطلاق احذر لا تطلق تدم وتهتم.

سؤالك عن عمارة الأملاك، ما لك فيها فائدة ولا بركة.

سؤالك عن الحظّ من السلطان، تنال العزّ والخيرات والرزق.

سؤالك عن الوصول إلى المرام، لا يتيسر في هذا الوقت.

سؤالك عن الشركة، شارك واعزم ترّ الفايذة. سؤالك عن الزواج، فإنّها موافقة مباركة لك.

سؤالك عن الحج، بادر إليه، فإنه مليح في الغاية.

وإذا لم يكمل عدد المقارعة حيث انقطع إلى هنا فليرجع إلى السؤال ويكمل العدد من هناك⁽¹⁾.

وخلاصة القول: أنّ المستخير بعد الوضوء ما عليه إلا أن يأخذ تسع ورقات، ويجعلها كمن يريد أخذ القرعة منها، أو يضعها على ورقة واحدة مكتوبة عليها هذه الأرقام بشكل مبعثر، ثمّ يضع إصبعه بطريقة عشوائية ليرى الرقم الذي خرج له، فإذا نظم الأحرف ووصل إلى الدائرة الكبيرة عند (ص لا) مثلاً، وكان قد خرج له رقم (خمسة) فإنه يعد

(1) يوسف البحراني، الكشكول، الجزء: 2، الصفحات: من 97 إلى 108.

4.6 : الاستخارة أو التفؤل بالدواوين الشعرية أو كتب الأدعية

المستقرئ في أدبيات وروايات وأحاديث الاستخارات، وخاصة بالكتب والتأليفات الاستخارية ذات العلاقة بالدواوين الشعرية أو كتب الأدعية المختلفة، يستشف بوضوح وجلاء ثمة إشكاليات واستفهامات استدلالية ودلالية مضامينية ومفهومية فقهية ومعرفية ومنهجية ومقاصدية وغائية وتداولية خطيرة وجديرة بالبحث والتقصي، هذا ناهيك عن الإشكاليات الإسنادية السندية والمرجعية لها. ومن جملة هذه الإشكاليات هي أصل مشروعية وصحة ومصداقية الممارسة الاستخارية بتوظيف دواوين شعراء معروفين، أو كتب أدعية متعارف عليها. هل هناك إباحة وإذن وجواز شرعي، أم هناك زجر ومنع أو حظر وتحريم إتيان فعل الاستخارة بواسطتها؟ وتأسيساً على ذلك، نجد هناك كلاماً مرسلأً حول مدى براءة أو جواز العمل بالاستخارة أو التفؤل بالديوان المنسوب إلى الإمام علي عليه السلام، أو بديوان الشاعر الإيراني المعروف حافظ الشيرازي. يرى بعض الفقهاء، أمثال العلامة الرباني الكلباسي الإصفهاني أنه لا إشكال في الجواز، وإنما الكلام في الاعتبار، ولا إشكال فيه بناءً على كون المدار في الاستخارة على الدعاء. ويشير إلى حادثة منقولة عن المتحدث القاشاني أنه يوم أراد السفر إلى شيراز للحصول عند السيد السند الماجد (رضوان الله عليه) فتفأل من الديوان بعد الاستخارة من القرآن المجيد المتقدم ذكرها، فجاء قوله عليه السلام :

تغرب عن الأوطان في طلب العلا وسافر، ففي الأسفار خمس فوائد
تفرج همم، واكتساب معيشة وعلم وآداب وصحبة ماجد

ونظير ذلك الكلام في الاستخارة والتفؤل من ديوان الحافظ ⁽¹⁾ أو المثنوي لجلال الدين الرومي ⁽²⁾، وربما ظاهرة الاستخارة بديوان حافظ الشيرازي لها انتشار في أوساط بعض الإيرانيين قديماً وحاضراً ⁽³⁾. وهناك طبعة مخصصة بالفأل فيها علامات لتسهيل مهمة

(1) انظر: السيوطي، بغية الوعاة، الصفحتين: 10 و17.

(2) انظر فهرس بنيكور، الجزء: 1، رقم: 151.

(3) وينقل محمد مهدي بيات أن الشاعر محمد حسين التبريزي أراد أن يغير لقبه الشعري المسمى (بهجت) المعروف في الأدب القديم بـ (التخل) فاستخار بديوان الشاعر حافظ الشيرازي المعروف في إيران (خيرة حافظ) فوقعت الاستخارة باسم شهریار، وقد تغلب هذا اللقب على اسمه وأصبح معروفاً بلقبه.

المستخدمين تسمى بـ «فأل حافظ» وهنا تختلط المفاهيم ويشتبك الفأل بالخيرة، لكنه ليس بالأمر المهم؛ إذ النتيجة واحدة، وهي استشراف المستقبل رغم وجود بعض التحفظات على الفأل أو التفلّ أو التفلّ بالقرآن.

ويُروى في كتب التاريخ أنّ شاه عباس الكبير قد تقدم التفلّ به عندما أراد المسير إلى بغداد، فاستخار بالقرآن المجيد فجاء قوله تعالى: ﴿الْم * غَلَبَتِ الرُّومُ * فِي أَدْنَى الْأَرْضِ وَهُمْ مِنْ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ﴾⁽¹⁾، ثمّ تفاعل من ديوان الحافظ فجاء (بيكه نوبت بغداد وقت تبريز است). ونقل أيضاً أنه جاء شخص كان يسمى (مكس خان) وأراد تخريب قبر الحافظ تشجيعاً للتشيع ومنع عنه جماعة، ثمّ انجر الأمر إلى التفلّ من ديوان الحافظ، فجاء قوله⁽²⁾:

إي مكس منزل سيمرغ نه جولان كه است عرض خود ميبري زحمت مامي داري

ويشير السيد السند الجزائري في زهر الربيع أنه حكى له في مشهد الرضا عليه السلام أنه جاء الخبر بأن سلطان الهند قد خرج عليه ولده يطلب الملك، فقال السيد السند المشار إليه لأصحابه: أتفاعل من الكافية في النحو لابن الحاجب؛ لأنه ليس أدنى من دواوين الشعر، فضحكوا، فتفاعل فلما فتح الكتاب كان أول الصفحة (مفعول ما لم يُسم فاعله، ما حذف فاعله وأقيم المفعول به مقامه) فجاء الخبر أن ولده غلب عليه وأخذ منه الملك⁽³⁾.

وعليه نستنتج من ذلك أنه لو صحت براءة أو جواز وإباحة الاستخارة الاستشارية بالقرآن والسبحة والرقاع والحصي والجوز... ودواوين الشعر المنسوبة إلى الأئمة عليهم السلام أو كتب الأدعية المنسوبة لهم عليهم السلام، أو ودواوين الشعر المنسوبة إلى شعراء معروفين، أمثال حافظ الشيرازي ومثنويات مولوي جلال الدين الرومي أو غيرهم، فهذا الأمر يشي إلى أنّ غاية الاستخارة الاستشارية محصورة في التفلّ أو ترجيح وتغليب موقف نفسي أو تخيلي

(1) المرجع: القرآن المجيد، سورة الروم، الآيات: 1 و2 و3.

(2) العالم الرباني الشيخ المجتهد الكبير الميرزا أبو المعالي الكلباسي الإصفهاني، الاستخارة من القرآن المجيد والقرآن الحميد، (قم المقدسة، إيران: مؤسسة الإمام المهدي عليه السلام، الطبعة الأولى، المحرم 1411 م.ق.)، الصفحة: 98.

(3) السيد السند الجزائري، زهر الربيع، الصفحة: 295.

أو تصوري أو إحراز موقف معرفي أو وجودي أو قيمى أخلاقى أو جمالى معين على حساب موقف آخر، أو فعل عمل ما أو الامتناع عنه، وأن الأمر له علاقة ذاتية تداوتية أناوية ذات اتجاه واحد مرتبط بالشخص وحالته النفسية والمعرفية من دون علاقة وارتباط باختيار وتعيين وقدر وقضاء إلهى.

أما إذا اعتبرنا العلاقة ذات اتجاهين، أحدهما الشخص المستخير من جانب والكائن المستخار (الله سبحانه وتعالى) من جانب ثانٍ، وهذا الاعتبار يقتضي القول والاعتقاد بأنَّ الله عزَّ وجلَّ ينطق الحق ويظهر قضاءه وقدره في اختيارات المستخير في آية من آيات القرآن، أو حبة من حبات السبحة، أو ورقة من أوراق الرقاع، أو جوزة من الجوز، أو حصوة من الحصى، أو عود من الأعواد التي وقع عليها الاختيار والانتقاء، أو أيَّ شيء يماثل تلك الأشياء المعدودة الوظيفية والأداتية. والاحتمال الآخر أنَّ الأمر يخضع لاعتبارات الاختيارات العشوائية أو الحسابات الاحتمالية في الانتقاء والفرز والعزل والتفريق، وهذا يعني أنه ربما يُحدَّد ويتحكم مصير موقف الكائن المؤمن للعالم والفيلسوف والفقيه والمنظر والعارف أو الشخص الاعتيادي الأمي، وربما الشخص غير الملتزم والمتدين، في الزواج والدراسة والسفر والتجارة.... بتفسير آية ظهرت له، أو باختيار وانتقاء حصوة أو حبة سبحة أو عود خشب أو ورقة رقاع يختارها بين الأوراق والأعواد والحصاة والحبات!! في حين أنَّ أصل دالة الاستخارة هو توازن وتعادل العلم والمعرفة في طرفي القرار والفعل من حيث إتيان فعل العمل واقعاً أو عدم إتيانه بتاتاً، أو التوقف والانتظار إلى حين ووقت آخر.

وهذه الحالات الثلاث الممتوحة من الاستخارة الاستشارية تتغير دوالها الإيجابية والسلبية بواسطة العلم والمعرفة لموضوعات فعل النظر أو العمل، وأنَّ أصل دواعي الاستخارة هو إما طلب الرشد والسداد والنضج والهُدى، أو إزالة ورفع الحَيْرَة والتردد والشك والقلق في اختيار الفعل أو تركه أو تأجيله بشكل عام، والرشد والسداد أو الحَيْرَة والتردد هي نتاج نقص العلم والمعرفة لموضوعات الاستخارة. لذا أنَّ التأمل الاستغراقي والنظر التدقيقي والتحليل الموضوعي في هذه الاستخارات يكشف لنا أنَّ نتاج الاستخارة من حيث كون العمل جيداً أو غير جيد، أو وسطاً لا جيداً ولا سيئاً، أو حسناً أو قبيحاً أو لا حسناً ولا قبيحاً متعادلاً، لا يضيف معرفةً وعلماً وحقائق جديدةً تغير قيم وموازين العلم والمعرفة، وبالتالي تحقق

الرشد وترفع الحيرة في دالة الاستخارة، ومن ثمّ التأثير الحقيقي والموضوعي في تعيين تفضيلات وتحديد اختيارات المستخير في ضوءها، بل كل ما يضيف نتاج الاستخارة التغير والتحول والتبدل في الحالة النفسية والتصورات الذهنية التي جعلت الكائن الإنساني في حالة تردد وحيرة، وإنّ حيرته قد تكون لا علاقة لها بنقص معلومات وحقائق وعلوم ومعارف، والدليل على ذلك هو حصول تغيير وتحويل في الموقف لا على أساس سنجية مكونات دوال الاستخارة المتكونة من العلم والمعرفة والحقائق، التي لو تغيرت تغير الموقف وتبدل القرار.

فكلمة «جيدة» أو «رديئة» أو «حسنة» أو «قبيحة» هي صفات لموضوع، وفعل عمل المستخير هذا تحصيل حاصل، حيث إنّ أصل الفعل في الاستخارة لا بد أن يكون حسناً وليس قبيحاً، وجيداً وليس رديئاً، وإلا ليس من المنطق والحكمة والشرع والعقل أن يُقدم شخص على عمل ما وهو يعتقد بقبحه وسوئه وضرره وفساده، إضافةً إلى أنه يريد أن يحصل على دعم وتأيد من العقل والشرع ومن الله عزّ وجلّ! لذا نتيجة الاستخارة تحصيل حاصل من حيث أصل جودة الفعل، وليس من المعقول أن يختار الشخص، بدءاً وأصلاً وقبلاً وسلفاً عملاً أو فعلاً قبيحاً أو رديئاً وسيئاً. أما من حيث النتائج المترتبة أو الممتوحة من فعل العمل المنظور فربما لا يكون لها علاقة بأصل جودة الفعل، حيث قد يكون العمل المنظور جيداً في ذاته، ولكن نتائجه سيئة ورديئة بالنسبة لأشياء وأمور أخرى، والعكس صحيح، فقد يكون العمل المنظور غير جيد، ولكن نتائجه جيدة ومفيدة لأمر آخر كثيرة لها منفعية وخيرية عظيمة.

4.7 استخارة القلب أو العزم

يأتي العزم في مرتبة لاحقة للهَمّ، والذي هو حالة نفس معرفية وجدانية للكائن الإنساني تجاه هاجس وفكر سابق للعمل المراد إتيانه وتحققه في الخارج، فقول: الهاجس ما يلقي في النفس، ثُمَّ جريانه فيها وهو الخاطر، ثُمَّ حديث النفس، وهو ما يقع فيها من التردد هل يفعل أو لا؟، ثُمَّ الهم، وهو ما يرجح قصد الفعل، يقال: هممت بالأمر إذا قصدته بهمتي، ثُمَّ العزم وهو قوة ذلك القصد والجزم به. ودوال ذلك (هاجس الإلقاء - جريان الهاجس وهو الخاطر - حديث النفس التردد في الفعل - الهم ترجيح القصد - ثُمَّ العزم قوة القصد والجزم) هي دوال تشكيكية تعاضدية تصاعدية من حيث قيمها الوجودية التكاملية، أي: أنَّ نفس الهاجس الملقى بشكل قد يكون عرضياً هامشياً عشوائياً تلقائياً يمكن

أن يكون زائلاً وعابراً وبائداً، أو أن يكون باقياً مستمراً بارزاً، فيتحول إلى خاطر له دوام واستمرارية وجريان، ليصبح فيما بعد موضوع حديث ومطارحة ومناقشة مع كينونة النفس، والتي تأخذ منحنيات متذبذبة ومتردة، تارةً إيجابية تعاضدية، وتارةً أخرى سلبية انحدرية تناقضية إلى أن يستقر الأمر عند منحن من تلك المنحنيات التصاعدية أو الانحدارية في فعل النظر والتعقل والتخيل والتوهم، أو فعل الصمت والصومته، أو فعل الإشارة والقول والكلام والعمل المنظور إليه، وهذه الحالة لا تستقر ولا تدوم إلا بفعل الهمّ الذي هو قوة ترجيحية تفاضلية اختيارية للمقاصد والغايات بين إحدى المنحنيات المذكورة، وعندما يتكامل ويشد الهمّ بتشديد وتكثيف الهمّ، يتحول إلى قوة أخرى وهي العزم الذي هو قوة لتحقيق الإرادة، أي: ما يريده الفاعل من فعله، والذي يتحقق بالفعل ذاته.

والاستخارة التقليدية السائدة ربما تكون جيدة في تعيين وتحيين سير وسيرورة البحث والتقصي، وإعادة النظر والتأمل في المنحي السلبي أو الإيجابي لها جس أو العمل المنظور في الاستخارة، بحثاً وتحليلاً وتقصيًّا عن معارف وحقائق جديدة تشكل لنا دالّة تعظيم درجات الاحتمال المعرفي الموضوعي، سواء السلبية أم الإيجابية منها، والتي بمقتضاها تتغير قيم متغيرات وعناصر ومعطيات دوال فعل النظر والتعلل والتخيل والتوهم أو دوال فعل الصمت والصومته أو دوال فعل الإشارة والقول والكلام والعمل، الأمر الذي يمتح أو ينتج منه ترجيح مرجحاتها وتفضيل مفضلاتها واختيار مختاراتها المحددة، وبالتالي إزالة الحيرة والتردد والشك والظن وعد الطمأنينة والسكينة والاسترواحية تجاه النظر أو العمل المنظور في الاستخارة، ذلك بسبب عدم توفر معرفة وحقائق ومعطيات موضوعية ومعلومات صحيحة، أو بسبب غموضها وإبهامها والتباسها وظلمتها، أو بسبب تعميّتها وجمجمتها، أو بسبب إخفائها وإضمارها واستتارها، أو بسبب تداخلاتها وتخارجاتها وتعقيداتها وتشابكاتها المستعصية، الأمر الذي يؤدي إلى أن تصبح المعرفة والحقائق والمعاني والمفاهيم والمعطيات الممتوحة من سيرورة الاستخارة بمنزلة كشف وتوضيح وإبانة وإظهار وإفصاح وإيضاح لها. هل يمكن التعرف والحصول على خيرية وصلاحية وفلاحية وسعادة وعلم وقدرة تفضيلية وترجيحية اختيارية أفضل وأعظم وأجل من التفسير الموضوعي للآيات الاستخارية القرآنية المجيدة حول موضوع ومقصد وغاية ووظيفة دوالها الصلاحية والفلاحية والانابة التوابية والدنو التقريبي القرباني؟

أين هذه الاستخارة الموضوعية القرآنية التشميلية التكاملية التوحيدية أو الاستخلافية الائتمانية المسؤولة، والمنظور إليها من عدسات رؤيوية استكشافية واستبصارية واسترجاعية واستشرافية استنطاقية واستعرافية واستفهامية بين المستخير والمستخار إليه، أو المستشير والمستشار إليه، أو بين الفقير والجاهل والمملوك والوضع والضعيف الكائن المستخير وبين الغني والعالم والمالك والكبير والقوي... الله عز وجل المستخار، في فعل الاستخارة الاستخلافية الائتمانية المسؤولة بعدساتها العقلية المجردة العلمية والمسددة بمقاصدها العملية المشرعنة والمؤيدة بمقاصدها العملانية والعرفانية المعقّنة والمشرّعة ووسائلها المشروعة، من استخارة مصحفية مصفحة قائمة على مجرد دعاء سابق ونتيجة لاحقة لتصفح صفحة من صفحات القرآن الشريف، والنظر إلى الآية التي يقع عليها نظر المستخير، وما يمتح أو يستنتج منها من حيث جودتها أو رداءتها أو متوسطة بين الجودة والرداءة، وذلك حسب فهم وتفسير المستخير الذي قد يتباين ويضاد ويناقض فهمه وتفسيره وحكمه من تفسير وفهم مستخير آخر لنفس الآية الشريفة، ليرجح تفضيلات واختيارات النظر والعمل المنظور في الاستخارة. وعليه يقرر ويعتبر الفعل المختار والمرجح في الاستخارة المنظورة هو فعلاً نظراً أو عملاً صالحاً وفالحاً وخيراً وسعيداً ومستتاباً ومقرباً إلى الله أو العكس؛ لكونه مختاراً ومفضلاً ومصطفى من الله سبحانه وتعالى، من خلال إفصاح وإبانة كلماته المنطوقة المكتوبة في الآية المذكورة التي تصفحت بها يد المستخير وتموضع نظره فيها في كتابه المقدس؟!

والمستقرئ لنصوص الاستخارة في كتب الحديث يجد أنّ هناك إشارات ضمنية وصريحة من سياقات روايات متعددة تشير إلى نوع من الاستخارة الاستشارية، تتعلق بالوجدان الذاتي والحالة النفس معرفية وما يدور في فضاءها، من حالات تقلب وتطرف غير مستقر ومسكون، لتصور وهم وميل وعزم وإرادة ونية تتلازم وتتعلق بأمر ما يريد الكائن الإنساني السعي إلى إيجاد التوازن والاستقرار والاطمئنان والسكينة، بغية إقراره وتثبيتته والعمل به، ولكنه غير قادر على ذلك الأمر، لذا شرعت استخارة القلب أو العزم حسب مدعيات ومعتقدات من يؤمن بها، فتشير بعض النصوص إلى ذلك، في سياق قيام المستخير ببعض الأعمال التمهيدية والاستعدادية والمقدمية، كالطهارة والصلاة أو الدعاء واستحضار النية والوعي والإدراك

الرواية الأولى: خبر المنصوري، عن عمِّ أبيه، عن الإمام علي بن محمد، قال: حدَّثني أبي محمد بن علي، قال: حدَّثني أبي علي بن موسى قال: حدَّثني أبي موسى بن جعفر عليه السلام قال: قال سيدنا الصادق عليه السلام: «إذا عرضت لأحدكم حاجة فليستشر الله ربَّه، فإن أشار عليه اتَّبِع، وإن لم يشر عليه توقَّف» قال: فقلت: يا سيدي، وكيف أعلم ذلك؟ قال: «تسجد عقيب المكتوبة، وتقول: اللهم خِر لي، مئة مرة، ثُمَّ تتوسَّل بنا، وتصلِّي علينا، وتستشفع بنا، ثُمَّ تنظر ما يلهمك تفعله، فهو الذي أشار عليك به» ⁽¹⁾.

4.7.1 التحليل السندي والمصدري للرواية

الرواية الثانية: معتبرة عليّ بن أسباط، قال: «كنت حملت معي متاعاً إلى مكة فبار عليّ،

(1) الطوسي، الأمالي، الصفحة: 275.

(2) الأمالي، الصفحة: 155. وحلية الأبرار، الجزء: 2، الصفحة: 87. وسحر الأنوار، الجزء: 10، الصفحة: 11.

(3) انظر حوله: معجم رجال الحديث، الجزء: 16، الصفحتين: 13 و14.

(4) راجع: المصدر نفسه، الجزء: 14، الصفحتين: 194 و195.

وتأسيساً على ذلك قيل: إنه لا يمكن الجزم بصحة المقطع المختص بالاستخارة؛ إذ لو اعتبرنا أنّ كتاب رسائل الأئمة للكليني قد وصلت نسخة منه بطريق معتبر إلى السيد ابن طاووس، فإنّ نقل ابن طاووس لم يأتِ على ذكر سند الكلينيّ نفسه إلى علي بن أسباط، نعم السند الموجود في الكافي صحيح ومعتبر، لكنّ المقطع غير موجود، ومن غير المعلوم أنّ نفس سند الكليني في الكافي هو سنده في رسائل الأئمة، إذ من الممكن أنّه قد وصلته الرواية بطريقتين: أحدهما ما في الكافي فنقله هناك دون ذكر مقطع الاستخارة، وثانيهما ما في رسائل الأئمة، وقد يكون مرسلأً، وقد يكون لو انكشف لنا ضعيفاً بأحد الرواة، وإن كان من المظنون وحدة السند، ولكنّ الظنّ هنا لا يغني عن الحقّ شيئاً. وعلى أية حال، قيل: إنّ دلالة الرواية لا بأس بها⁽¹⁾.

الرواية الخامسة: ما نقله السيد ابن طاووس عن كتاب فردوس الأخبار أنّ النبي ﷺ قال: «يا أنس، إذا هممت بأمرٍ فاستخر ربك فيه سبع مرات، ثُمَّ انظر إلى الذي سبق إلى قلبك، فإنّ الخيرة فيه»⁽²⁾. ويعدّ هذا الحديث من الأخبار النبويّة النادرة التي وردت في الاستخارة الاستشارية، وقد ذكر الشوكاني والعيني أنّ ابن السنّي ذكر هذا الحديث من حديث أنس مرفوعاً، ونقل عن النووي أنّ السند غريب، فيه من لا أعرفهم، فيما نقل عن العراقي أنّهم معروفون بالضعف⁽³⁾. وقد نقله بعض متأخري محدّثي أهل السنة⁽⁴⁾. وعليه، فإنّ الطريق ضعيف.

الرواية السادسة: خبر إسحاق بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قلت له: ربما أردت الأمر يفرق مني فريقان: أحدهما يأمرني والآخر ينهاني؟ قال: فقال: «إذا كنت كذلك فصل ركعتين واستخر الله مئة مرة ومرة، ثُمَّ انظر أحزم الأمرين لك فافعله، فإنَّ الخيرة فيه إن شاء الله، ولتكن استخارتك في عافية، فإنَّه ربما خير للرجل في قطع يده وموت ولده

(1) مرجع سابق، الشيخ حب الله، الصفحة: 202.

(2) فتح الأبواب، الصفحة: 156.

(3) راجع: نيل الأوطار، الجزء: 3، الصفحة: 90. وعمدة القاري، الجزء: 7، الصفحة: 225. وفيض القدير، الجزء: 1، الصفحة: 576.

(4) راجع: كنز العمال، الجزء: 1، الصفحة: 135، والجزء: 7، الصفحة: 813.

الرضا عليه السلام، فيحصل نوعٌ من التغاير في نقل الحديث بين المعبرتين، وكيف تمّ سؤال الإمام فيهما، مما قد يُضعف الوثوق بالصدور، إلا أنه قد يقال بأن علي بن أسباط قد نقل في المعبرة حواراً مع الإمام، فيما لم ينقل حواراً هنا في خبر ابن فضال، فلعل ابن الجهم فتح الموضوع مع الإمام بحضور ابن أسباط، فنقلت لنا هذه الرواية الأخيرة ذلك، ثم صار حديث بين الإمام وابن أسباط مباشرةً، وهو الذي نقلته المعبرة السابقة، وربما لم يكن يريد ابن أسباط أن يذكر اسم الحسن بن الجهم في الموضوع، فلا يحصل تنافٍ أو تكاذب بين الحديثين، بل يتقوَّيان بضمّهما إلى بعضهما⁽¹⁾.

الرواية التاسعة: خبر اليسع القمي المتقدّم في الاستخارة بالمصحف، حيث جاء فيه الرجوع إلى القلب، وقد تقدّم تفصيل الكلام في هذه الرواية، كما تقدّم أنّها غير ثابتة سنداً. تأسيساً على ذلك، بمكّنة الباحث أن يستنتج مما أحصينا واستقرّأنا من روايات استخارة القلب والعزم ما يلي:

- 1 - من حيث السند تشتمل منظومة الروايات على ما هي صحيحة وما هي ضعيفة.
- 2 - من حيث التزامنية الكرونولوجية نشاهد أنّ الغالبية العظمى من مصادر هذه الروايات ترجع إلى القرن الخامس الهجري وما قبله مثل: الكافي، والتهذيب، ومكارم الأخلاق، ومصباح المتجهد، وأمالى الطوسي، وفقه الرضا، ومن لا يحضره الفقيه، والمقنع.
- 3 - من حيث الدلالة التداولية والنقلية فإنّ بعضها موجودٌ في مصادر الحديث عند أهل السنّة أيضاً.

4.7.2 التحليل الأبستمولوجي النفس معرفي والمضموني لبنية ودلالات روايات

الاستخارة العزيمة

المستقرئ لفقه وأحكام وبحوث الاستخارة القلبية يجد أنها لن تسلم أيضاً من مناقشات ونقود وآراء متعارضة تتعلق ببنياتها النفسوجودية والنفسمعرفية والنفسوجدانية، أو فيما

(1) مرجع سابق، الشيخ حب الله، الصفحة: 204.

المناقشة الأولى: تتعلق بأحوال النفس وما يحوم حولها من مواضيع وفهوم، وما ترد عليها من أحوال نفسمعرفية وسيكولوجية متداخلة ومتزاوجة، يصعب التمييز والتبيين بين ما هو حديث النفس المطمئنة مع الرب جلّ وعلا، أو مع النفس الشبيهة الموهومة والمصطنعة بواسطة قوى الشر والنزوات الشيطانية، فإذا كانت النفس الإنسانية العارفة والعاقلة المتوسطة، وحتى البعض ذات رتبة عالية من العرفان، قد لا تخلو من اضطرابات وفهوم وتصورات غير مطمئنة أو واهية في بعض الأحيان، فكيف هو حال الإنسان البسيط والساذج العامي المستغرق بالأحاسيس والأفكار والتصورات والفهوم المحسوسية الممزوجة بالأنانية والتذويتية أو المهيمنة عليها صورها المادية ومنافعها الملموسية الآنية، التي لا تخلو عادةً من أوهام واضطرابات سيكولوجية ونفسمعرفية تجعل كينونة النفس الأمانة بالسوء، أو الكينونة الغارقة بوحل وشبكة المكر والخداع الحسي والعقلي والقلبي، أو المغلوب على أمرها بحكم أمراض وعاهات وفيروسات نفسمعرفية تفتك بها، مما تؤثر تأثيراً كبيراً على تعادل وتوازن ميزان التمييز والتبيين بين ما هو إلهام ولهُوم ولُهام، وحديث النفس والرب، أو ما هو من الشيطان الرجيم والوسواس الخناس، الأمر الذي يجعل ما يتصوره المستخير من أفكار وصور ومعانٍ ملقاة في النفس موضع تساؤل واستعلام مظنون من حيث منشئيتها المصدرية، هل هي من الله أم من النفس الأمانة بالسوء أو المتقلبة والمتوحّلة في وحل وشباك مكرها وحيلها الشيطانية الأهوائية؟ هذا الأمر يجعل ما يتصوره المستخير موضع الشك والريبة وعدم الاطمئنان واليقين من حيث مصدريّة نشوء صور ومعانٍ وفهوم هل هي من مصدر علوي إلهامي وإيحائي وعنايتي بعد الاستخارة القلبية؟ أم أنها من مصادر أخرى، مما لا يجوز العمل والاعتماد عليها والركون إليها؛ لفقدانها الاطمئنان أو اليقين، هذا ما ذهب إليه السيد محمد الصدر⁽¹⁾.

ويرد هنا إشكال على الإشكالية السابقة يتعلق بالبنية المضمونية المعرفية والدلالية بمتن النص الروائي، حيث إنّ ما يُستنتج ويُمْتَح من تحليل الروايات الاستخارية الواردة فيما يتعلق

(1) محمد الصدر، ما وراء الفقه، الجزء: 3، ق: 1، الصفحة: 232.

أما مسألة التساؤل عن والظن من منشئية ومصدرية الوقوعية الاستخارية القلبية من صور ومعانٍ وأفكار إلهامية أو لهُومية ولُهامية أو وهمية شبيهية أو سرايبية وسديمية نفس أمارية مؤامرية ومكرية، فإنها معتبرة واردة في حال قراءة وفهم نصوص الروايات وفق فرضية مؤسسة ومركزة على القضية الحدسية والتخمينية أو الحسابية التقديرية لمضامينها ومعانيها المعرفية والمعنوية لها، دون القضية الخبرية⁽¹⁾، أي: لو كان مضمون النصوص يوحي إلى التحسب والتقدير، بحيث تعتبر ما وقع في القلب بعد الاستخارة القلبية هو عين ما أراده الله من الخير والصلاح والفلاح الثاوي في النظر والصمت والعمل المذكور، أو موضع دالة الاستخارة القلبية، لذا قيل: هنا قد يرد الإشكال الذي بحاجة إلى حل وتوجيه خاص، ولكن يُستبعد الإشكال إذا كانت بنية ومضامين النصوص الواردة في الروايات تشي وتوحي إلى الإخبار والإبلاغ أو الإعلام والإشعار والإخطار لما وقع في قلبك هو إلهام أو لُهوم ولُهام من الله سبحانه وتعالى لك، فهنا لا معنى للإشكال؛ لأنّ النصوص بنفسها تتعهد كون الملقى في القلب هو من الله، وتخبر أو تبلغ وتخطر عن تحقّق الموضوع، لذا نجد بعض الروايات واضحاً وظاهراً في بنية نصوصها المضمونية والمعنوية الإخبار والإبلاغ أو الإشعار والإخطار، كما هي في نصوص الخبر الخامس الذي رواه ابن طاووس.

والمسألة الثانية التي تلقي الضوء على طبيعة وماهية بنية ودلالات واستدلالات مضامين ومعاني النصوص الواردة في روايات الاستخارة القلبية، هي كون بعض متون النصوص المتعلقة بالإلهامات والإخبارات والإشعارات والإخطارات الواردة إلى قلب المستخير جاءت عامةً ومطلقةً دون تخصيصٍ وتسبب محددين، كما هي حال الروايات الصحيح السند

(1) الجملة الخبرية: (في النحو، والبلاغة) الجملة التي تحتمل الصدق أو الكذب.

11/17/16 1:29 PM

كان لزوماً علينا الأخذ بروايات استخارة القلب؛ لوجود الصحيح فيها وتداولها في المصادر الأم⁽¹⁾. يضاف إلى ذلك أنّ إعراض المتشرّعة عن ذلك أو قلّة عملهم به ربما يرجع إلى أنّ العبد يظلّ متحيّراً عادةً، فكأنّه يطلب من يعطيه الجواب خارج ذاته، فيذهب ناحية الوسائل الأخرى، لا لضعف هذه الاستخارة.

المناقشة الثالثة: يُناقش هنا على أساس أنَّ الروايَتَيْنِ المعْتَبَرَتَيْنِ ليسَ فيهما إشارة إلى حيثية الكشف وترتيب الأثر وجواب الاستشارة، بل غاية الأمر هو فيهما هو الدعاء والعمل بما يقع في قلب المستخير، وهذا غير حيثية الكشف التي بيّنتها الروايات الأخرى، فالصحيح من الروايات لا يثبت هذه الاستخارة بحيثية أنَّ الله يوقع في القلب، بل تثبت الدعاء، ثُمَّ العمل بما يقع في القلب، والضعيف من الروايات بعضه يفيد الكاشفية، وعليه فالمقدار الصحيح سنداً أو الموثوق صدوراً من النصوص لا يثبت هذه الاستخارة بالمعنى الكشفى المتداول في الاستشارات الاستشارية، وإنما يثبت وظيفة محدّدة حال التحير، وهي فعل الاستخارة ثُمَّ العمل على ما صار عليه العزم. ويستطرد الشيخ حبُّ الله قائلاً: إنَّ مناقشة الأمر هنا فيه ضربٌ من التدقيق، فالحالة جاءت في سياق حال من التحير، والإمام أعطاه الحلَّ، وهو الاستخارة، ثُمَّ العمل بما عزم عليه بعدها، وهذا كاشف عرفاً عن أنَّ الاستخارة ترفع هذا التحير، وهذا معناه أنَّ ما هو الخير له هو العمل بما عزم عليه، نتيجة توجيه الإمام له بفعل ذلك، وهذا كاف في البعد الكشفى للاستخارة.

وعليه يُستنتج أنّ استخارة القلب ثابتة بالأخبار المتعدّدة، وبعضها صحيح، وهي أقوى ثبوتاً من سائر الاستشارات الاستشارية، لكنّها أقلّ قوّة من الاستخارة الدعائيّة المحضة، إن لم نقل - على احتمال ولو ضعيف - بأنّها ليست غيرها⁽²⁾.

لكي يتحقق أمر الاستخارة العزمية والتصميمية ينبغي على المستخير أن يجرد نفسه من الهوى، فلا يتبع هواه وما تميل إليه نفسه، بل يخلع ذلك كله ثم يستخير ويتوكل على الله، والمسألة لا تتعلق بهواه ولا بانسراح صدره، وإنما هي متعلقة بما يعمله ويفعله، فالأمر مقدر سواء كان له هوى فيه أم لم يكن له هوى فيه، وسواء كرهه أم أحبه. وعلى المستخير

(1) مرجع سابق، الشيخ حب الله، الصفحة: 217.

(2) نفس المرجع السابق، الصفحة: 218.

العوامل المؤثرة في ضعف عزيمة النفس، فالمطلوب هو أن تتقوّم الخوف، وتتأسى بأصحاب العزم الصادق الذين قال الله تعالى عن عزمهم، وقوتهم في مواجهة الحياة، وحسن توكّلهم عليه سبحانه في تقوية عزائمهم على مواجهة الصعوبات ﴿الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ فَاخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَانًا وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ﴾ * فَأَنْقَلَبُوا بِنِعْمَةٍ مِنَ اللَّهِ وَفَضْلٍ لَّمْ يَمَسَّ لَهُمْ سُوءٌ وَأَتَّبَعُوا رِضْوَانَ اللَّهِ وَاللَّهُ ذُو فَضْلٍ عَظِيمٍ ﴿١﴾. لذا على الكائن الإنساني السعي و«سعي السعي» ليأخذ بالعلل والأسباب الظاهرة والباطنة، وإنّ مآلات ونتائج الفعل خارج مسؤوليات الشخص بعد أداء تكليفه وواجباته فيما يختص برعاية مقدمات الفعل حسب العقل والشرع، حيث إنّ الفاعل القريب هو الإنسان، ولكن الفاعل البعيد هو الله سبحانه وتعالى ﴿فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ قَتَلَهُمْ وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى وَلِيُبْلِيَ الْمُؤْمِنِينَ مِنْهُ بَلَاءً حَسَنًا إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ (٢)

6 - التردد وعدم وضوح الأهداف: اليوم أصبحت ظاهرة التردد والحيرة والالتباس والغموض والتلجُّج سيد الموقف عند الكثيرين بسبب تكاثر وتنوع وتعدد المعطيات والمتغيرات والمقدمات المتضادة والمتقابلة والمتناقضة التي توفرها وسائل الاتصال الحديثة والمتطورة، الأمر الذي أصاب عقل وقلب الكائن بالتعب والوهن والضعف والثقل، بحيث لا يستطيع الاستفادة ولا التأكد أو التحليل والتفسير والتصديق منها. هذا الأمر يتأدى إلى العجلة في القرار والعزم والجزم، وهو أخطر من التردد والتلجُّج والحيرة في اختيار الاختيارات والتفضيلات. ولهذا شرع لنا الله سبحانه مشاورة أهل الرأي والخبرة من أهل الصلاح، قال تعالى: ﴿ فَسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴾⁽³⁾، وشرع لنا الرسول الأكرم الاستخارة، إعانة للمراء على بلوغ الصواب، وبعد المشاورة يكون التنفيذ ﴿ وَشَاوَرَهُمْ فِي الْأَمْرِ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ ﴾⁽⁴⁾.

7 - سوء الظن بالله، واليأس، وفقدان الأمل، والنظرة التشاؤمية للحياة: سوء الظن

(1) المرجع القرآن المجيد، سورة آل عمران، الآيتان: 173 و174.

(2) المرجع القرآن المجيد، سورة الأنفال، الآية: 17.

(3) المرجع القرآن المجيد، سورة النحل، الآية: 43. وسورة الأنبياء، الآية: 7.

(4) المرجع القرآن المجيد، سورة آل عمران، الآية: 159.

8 - الفتور والغفلة: إِنَّ الغفلة عن ذكر الله سبب من أسباب الفتور عن الطاعات والتكاسل عن العبادات؛ لأنه إذا نسي ذكر الله كان بعيداً عنه، قال تعالى: ﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ نَسُوا اللَّهَ فَأَنْسَاهُمْ أَنْفُسَهُمْ أُولَٰئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ (4). والغفلة تعتبر من التماذي في الباطل، ولا تعتبر سهواً أو نسياناً، قال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَاءَنَا وَرَضُوا بِالْحَيَوةِ الدُّنْيَا وَاطْمَأَنَّنُوا بِهَا وَالَّذِينَ هُمْ عَنْ ءَايَاتِنَا غَافِلُونَ * أُولَٰئِكَ مَا لَهُمْ نَارٌ بِمَا كَانُوا

(4) المرجع القرآن المجيد، سورة الحشر، الآية: 19.

يَكْسِبُونَ⁽¹⁾. الفتور والغفلة هما رأس البلاء، وممكن الداء، ومن مظاهر ذلك: تضييع الوقت وعدم الإفادة منه، وترجيته بما لا يعود بالنفع، وتقديم غير المهم على المهم، والشعور بالفراغ الروحي والوقتي وعدم البركة في الأوقات، وعدم إنجاز شيء من العمل مع طول الزمن. وعدم الاستعداد للالتزام بشيء، والتهرب من كل عمل جديٍّ، والفوضوية في العمل: فلا هدف محدد، ولا عمل متقن، الأعمال ارتجالية، التنقل بين الأعمال بغير داع، وخداع النفس بالانشغال مع الفراغ، وبالعامل وهي عاطلة، الانشغال بجزئيات لا قيمة لها ولا أثر يذكر، ليس لها أصل في الكتاب أو السنة، وإنما هي أعمال تافهة ومشاريع وهمية لا تسمن ولا تغني من جوع.

خلاصة القول:

لا شك أنّ للاستخارة المتعارف عليها والسائدة اليوم في أوساط الكثير من المتدينين لها مآلها من السلبية والضرر والسوء والمضرة والافتقار والإساءة والضياع والخسران والرفاهة والترف والإلغاء والتعطيل والإفساد... في حال عدم فهم وتفهم وإفهام وانفهام حقيقتها ووظيفتها وغاياتها من جهة، وعدم معرفة حقيقة كينونتها المعرفية والوجودية والقيمية الأخلاقية والجمالية الفنية وبُنيتها النسقية البنيوية والبنائية التكوينية والتراكيبيّة والتراكيبة، أو بُنيتها الاستدلالية والدلالية، أو حقيقتها التداولية والتواصلية من جهة ثانية، ولها مآلها من الإيجابية والمنفعة والفائدة والفضل والحسنة والصالح والفلاح والجدوى والغنى والثراء...، إذا ما أُجيد العمل بها وفق فقهها وفلسفتها المعرفية والوجودية والقيمية الأخلاقية والجمالية الفنية، باعتقادنا وفهمنا المتواضع من خلال استقراء اتنا لواقع حال العمل بالاستخارة عند الغالبية العظمى من المؤمنين، نرى أنّ السلبية والتعطيلية والرفاهية والاستغلالية والقصورية غالبية على إيجابياتها ونفعها وحسناتها، أي: سوء العمل بها غالب ومهمين على حُسن وفضل العمل بها.

والنتيجة المستحصلة والممتوحة منها تتلخص في تعطيل النظر وتجميد العقل وافتقار التخيل وإفساد التوهم، وإلغاء أو تضييع استشارة ذوي العقول والتخصص

(1) المرجع القرآن المجيد، سورة يونس، الآيتان: 7 و8.

وأهل الخبرة وذوي الرأي والصلاح والفلاح، وتقاعس وتكاسل وتواكل وتثاقل عن بذل جهود حقيقية أو تجشم عناء التفكير والنظر والبحث، وإنما يبادرون للاستخارة في أي قضية، وعند أبسط مشكلة وفي أسرع وقت، فضلاً عن توظيفاتها في غير محلها من حيث الزمن والمكان والموضوع والغاية والنية والمقصد.

إشكالية غايات ووظائف أو نيات ومقاصد الاستخارة

هناك عدة إشكاليات مفاهيمية ووجودية وقيمية أخلاقية وجمالية فنيّة تتعلق بأصل غاية ووظيفة الاستخارة من جهة، وبأصل نية ومقصد المستخير ذاته، هل هي كشف وبيان المضرر والمستتر من الخير والصواب والصحة والصلاح والفلاح والسعادة والمنفعة والفائدة ...، أو من حيث الفساد والشر والضرر والضياع والفشل والقلق والألم والسوء والخسارة ... الثاوية أو الخافية في بنية وبنائات وأنساق فعل الاستخارة المنظور، من حيث تكويناته وتركيباته وتراكباته المعرفية والوجودية والقيمية الأخلاقية والجمالية الفنية أم من حيث تداولاته وتواصلاته في مجرى الحياة، أم من حيث استدلالاته ودلالاته المعرفية والوجودية؟ هل غاية ووظيفة الاستخارة هي كشف ومعرفة المستور والمضرر والغيب لمآلات العمل المنظور؟ أي: استقراء واستشراف المستقبل لمستفهمات ومبهمات وملتبسات وألغاز وغموضات الأمور المتضمنة في الفعل المنظور، وبتعبير آخر غايتها ووظيفتها هي كشف وإسداد الستر والستار والاستتار عما وراء حجب الغيب من مصلحة وفائدة وخير أو ضرر وأذى وشر.

أم أنّ الغاية والوظيفة الرئيسة للاستخارة هي أنها وسيلة وأداة لتفاؤل واستبشار وتيّمّن، أو تجنب تشاؤم وتطير ونحس ونكد الفعل المنشود؟ أو أنّ غايتها ووظيفتها هي طلب الخير والاستعانة والتوكل على الله في الفعل المنظور الخاص المتعين، أو في التفضيل والاختيار والترجيح بين الأفعال المتعددة والمتنوعة والمختلفة. لقد قيل: ليس في الاستخارة طلب معرفة ما يقع في مستقبل الحياة، مثل الموت والمرض ووجدان الضالة وغيرها مما يكون مآله طلب معرفة الغيوب، وإنما يستفاد منها إذا كان مؤداها الخير، أنّ الأمر كيف وقع، ووقع أم لم يقع، يكون فيه الخير، وأنّ ما يقع هو أصلح الأمرين أو الأمور، ومثل هذا أنما يؤثر في الإقدام على الفعل أو تركه، ولهذا ورد النهي عن التفوّل بالقرآن دون الاستخارة به، فإنّ

التفوّّل أنما يكون فيما سيقع، كشفاء المريض وقدوم المسافر وغيرهما، بخلاف الاستخارة، فإنها طلب لمعرفة الرشد وما فيه الخير.

ذهب فريق من الفقهاء إلى القول بعدم حرمة أو إشكالية التَفَوُّل بالقرآن دون التطير، وذهب فريق آخر إلى النهي عن التَفَوُّل بالقرآن إذا شمل الطيرة على أساس أنها الفأل المرديء، فيكون المعنى: لا تفتحوا القرآن لتتشاءوا أو تتيمنوا من خلاله بفعل ستفعلونه أو بحدث قد يقع، وأما إذا اختصَّ بما قابل الطيرة، فيكون المعنى: لا تجعلوا القرآن مادةً للاستبشار في الأمور، والمتحصّل: لا تجعلوا القرآن كالبوب أو الماعز تشاءمون به، فهل وظيفة الاستخارة هي كشف إباحة وإحلال وجواز وسماع الفعل أو إبطال وإفساد وإيقاف وتحرّيم وتعطيل وتوقيف ومنع الفعل المنظور؟ أي: وظيفتها فقط تعيين وتحديد وتخصيص الفعل المنظور أو الترك والانصراف والاجتناب والابتعاد عنه؟ إنّ مقبولية ومصادقية وصحة وجواز أو رفض وتحريم ومنع وإشكالية غاية ووظيفة الاستخارة وفق تلك المنظورات والمظنونات والمعتقدات هي موضع خلاف وعدم توافق واتفاق بين الفقهاء، فمنهم من يوافق ويبيح، وآخرون يمانعون ويشكلون على هذه الغايات والوظائف المنظورة في الاستخارة، أم أنّ وظيفة الاستخارة فقط خروج المستخير من حالة التردد والحيرة والتذبذب والتأرجح والشك والظن والقلق المصاحب للفعل المنظور إلى حالة الثبات والتصميم والحزم والعزيمة والهمة؟

وهذا هو رأي العلامة محمد حسين الطباطبائي، الذي يذهب إلى التأكيد على أن وظيفة الاستشارة حسم حالة التردد عند الإنسان فقط، دون أن يعني ذلك أن نتيجتها كاشفة عن مصلحة أو خير، تماماً كما هو الحال لو حسم الإنسان تردده عبر تفكيره أو استشارته لأحد. فيقول السيد الطباطبائي في الميزان: «إذ لا شأن لهذا العمل (الاستشارة) إلا تعيين الفعل أو الترك، من غير إيجاب ولا تحريم، ولا أي حكم تكليفي آخر، ولا كشف عما وراء حجب الغيب من خير أو شرّ، إلا أن خير المستخير في أن يعمل أو يترك فيخرج عن الحيرة والتذبذب⁽¹⁾.

(1) السيد محمد حسين الطباطبائي: الميزان في تفسير القرآن (بيروت: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، الطبعة: 1، 1411 هـ.ق.) الجزء: 6، الصفحة: 118.

هناك علاقة دالية تبادلية وتكاشفية أو تفاعلية وتصاحبية وتلازمية بين الجهل والعلم من جهة، وبين الخير والاستخارة والحيرة من جهة ثانية، وإنهما وجهان لعملة معرفية ووجودية واحدة، وبينهما علاقة دالية طردية إيجابية، بحيث كلما اشتدت وزادت فينا الحيرة المعرفية والوجودية المنهجية زدنا علماً ومعرفةً وخيراً و يقيناً من نوع خاص يشكل أفقاً وباباً لمعرفة مزيد من العلم والمعرفة الوجودية، والعكس صحيح أيضاً. وهذا الأمر نظير القول بأنّه كلما

زادت معرفة الإنسان بنفسه زادت معرفته بالله سبحانه وتعالى، والعكس صحيح أيضاً، حيث إنّ بنية وبناءات كينونة النفس الإنسانية التكوينية والتركيبية والتراكبية الفطرية هي نفس كينونة وحقيقة الأسماء الحسنى والصفات العليا لله سبحانه وتعالى، الثاوية والمكونة بالقوة والاحتمال والإمكان في النفس الإنسانية، فهما وجهان لعملة معرفية ووجودية وقيمية أخلاقية وجمالية فنية واحدة، أحدهما النفس ظلّ ومثال وشبح وتجلّ للآخر، وهو الأسماء والصفات الحسنة والعليا. لذا قيل: «مَن عرف نفسه عرف ربه».

لذا فإنَّ طبيعة الخير المطلوب في الاستخارة، بل في كافة مكونات الوجود هي الحَيَرَة والقلق لماهية الخير وقيمه وغاياته ودوافعه ووظائفه المعرفية والوجودية وسيرورتة، بل لماهيته البعدية والفوقية والقبلية الخيرية في فعل النظر والعمل الاستخلافي الائتماني المسؤول، وهذا هو جزء أساسي من الأمانة التي عرضت على الإنسان دونت في وثيقة العهد المعهود بين الإنسان الله وسبحانه وتعالى: ﴿ إِنَّا عَرَضْنَا الْأَمَانَةَ عَلَى السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالْجِبَالِ فَأَبَيْنَ أَنْ يَحْمِلْنَهَا وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا وَحَمَلَهَا الْإِنْسَانُ إِنَّهُ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا ﴾ (١).

لذا نقول إنّ بنية كينونة الحَيِّرة والدهشة المنهجية المعرفية الوجودية غنية وممتلئة، لها قشور ولُبٌّ، فبعد كل قشر أو رفع وإقصاء لمستور أو مرتبة من قشور الحَيِّرة المعرفية والوجودية والقيمية والجمالية نجد أنفسنا أمام قشرة حَيِّرة أشد وأقوى استحكاماً وأرسخ ترسيخاً وتصلباً، وأمتن تأصلاً وتثبيتاً، وهكذا دواليك، إلى أن نصل إلى لب وجوهر كنه حقيقة الحَيِّرة، وهي حَيِّرة في حَيِّرة، أي: حَيِّرة مركّبة مضاعفة متراكمة.

وهذه الحَيَرَة والدهشة والاندھاش هي المحرك والدينمو لدينومة ودينامية سيرورة وصيرورة فعل تعمل النظر والتعقل والتخييل والتوهم، أو فعل السكوت والصمت والصومنة، أو فعل الإشارة والقول والكلام والعمل الاستخاري؛ لما لها من سعة وعمق وامتداد واستطالة ورحب وغنى وثراء، توازي وتمائل وتناظر فعل تعلم القرآن، ذلك تصديقاً وتساقطاً مع أصح وأثبت وأعم وأصدق رواية الاستخارة توافقاً واتفاقاً وتآلفاً «كان الرسول ﷺ يعلمنا الاستخارة كما كان يعلمنا القرآن».

(1) المرجع القرآن المجيد، سورة الأحزاب، الآية: 72.

هناك نوعان من الحيرة أو التحير والدهشة والاندھاش: أحدهما معرفي ووجودي ومنهجي قيمي أخلاقي جمالي، وهو دهشة أو تحير ممدوح ومطلوب وضروري لديمومة سيرورة وصيرورة تكامل المعرفة والوجود الإنساني، ودهشة أو تحير نفساني شبحي وهمي مرتبط بالأهواء والنزوات الشيطانية، وذلك كما ورد في القرآن مرة واحدة بصيغة (حيران) في قوله تعالى: ﴿كَأَلَيْسَ أَسْتَهْوَتْهُ الشَّيْطَانُ فِي الْأَرْضِ حَيْرَانٌ﴾⁽¹⁾، وهو صفة مذمومة غير مرغوبة ومضرة للعلم والمعرفة والوجود الإنساني، والدهشة والحيرة الممدوحة لها ثلاث مراتب: حيرة أهل البدايات، وحيرة المتوسطين من أهل الكشف والحجاب، وحيرة أكابر المحققين. لذا قيل: إن كنت في حيرة مما يحصل لك فلا تقلق، لعل فوق (الخط) نقطة لم ترها!!

لذا قيل: إن الحيرة حيرتان: حيرة ودهشة الجاهل، وحيرة ودهشة العالم. أما حيرة ودهشة الجاهل: فهي تخبطه في معميات هذا الوجود، ومحاولته الجادة أو غير الجادة لفهم أسرارها... أما حيرة ودهشة العالم والعارف: فهي خاصة بالراسخين في العلم... أبحر العارفون في بحر العلم، ثم عادوا فعابثوا فشاهدوا فعلموا، لكنهم ظلوا أسرى معاينة الظواهر دون كشف المطلق أو الجوهر، وهذه هي حيرة العالم. ويقول الشيخ الأكبر ابن عربي: «الحيرة قبل الوصول، والحيرة في الوصول، والحيرة في الرجوع، كيف لا تحار العقول والأسرار فيمن لا تقيده البصائر والأبصار».

وقيل أيضاً: إن التحير على ضربين: «تحير وحشة، وتحير دهشة، فتحير الوحشة للمطرودين، وتحير الدهشة للعارفين المشتاقين». وقيل: الحيرة من وجهين: «حيرة تقع من شدة خوف اقتراف الذنوب. وحيرة تقع من كشف التعظيم للذنوب».

ونلاحظ من هذا التعريف الفرق بين الحيرة والعلم، فبينما العالم يحيط بالعلم نجد الحيرة تحيط بالحائر، فالحائر غارق في بحر العلم، لكن هذا الغرق لا يغيبه عن إدراك توالي التجليات الإلهية، يقول ابن عربي: «ثم تتوالى عليه (على الفرد من طائفة أهل الله) التجليات باختلاف أحكامها فيه... فيزيد حيرة لكن فيها لذة... فكانت حيرتهم (الطائفة)

(1) المرجع: القرآن المجيد، سورة الأنعام، الآية: 71.

11/17/16 1:29 PM

وقيل: إنّ مقام الحَيِّرة: «هو مرتبة عين اليقين قبل الوصول إلى حق اليقين. مقام الحيرة من فرط الحب، هو مقام يشهد السالك هوية الحق من الحجر والشجر والبشر، وهو مقام ذي خطر يخشى على صاحبه من التزندق إذا ما كان له مرشد كامل». ويقول الشيخ فريد الدين العطار: «وادي الحَيِّرة: هو مقام يتنازع السالك أحوال مختلفة، فلا يدري ما يصنع، لا يستطيع أن يهب قلبه لهذا الجلال الذي لا قِبَلْ له به ولا أن يمسكه عنه، بل يذهل عن نفسه، ولا يستطيع أن يقفوَ المرشد ولا أن يسير وحده، يضيق بالناس وبنفسه ولا يسعه شيء، لا هو مسلم ولا هو كافر، فإنّ دين الحيرة لا حدود له، ليس له مبدأ ولا منتهى، ولا يعرف الحب ولا البغض، وليس له روح ولا جسم، ولا هو خير ولا شرير، ولا تقي ولا فاسق، ولا معتقد ولا شاك، ولا عظيم ولا حقير، لا هو شيء ولا هو لا شيء، ولا جزء ولا كل». ويقول الشيخ أبو بكر الكلاباذي: «الحَيِّرة الأخيرة أن يتحير في متاهات التوحيد، فيضل فهمه ويخنس عقله في عظم قدرة الله تعالى وهيبته وجلاله». يقول الشيخ عبد الوهاب الشعراني: «الحيرة في الله هي من كمال المعرفة به... وذلك لأنّ المرتبة الإلهية تنفي بذاتها التقييد عنها، والقوالب تنفي الإطلاق عنها، ولا تشهد إلا صورتها في التقييد، فهذا هو سبب شدة الحيرة في الوجود ولا أحد أشد حَيِّرة في الله تعالى من العلماء به».

11/17/16 1:29 PM

4.8 كينونة الاستخارة الاستشارية

الاستخارة بالاستشارة صنف من صناعات الاستشارات الاستشارية الاستخلافية الائتمانية المسؤولة التي نعتقد بأن بُنيتها النسقية العلائقية، وبُنيتها البنائية التركيبية والتركيبية والتكوينية المضمونية الفلسفية والعقائدية الإيمانية والعرفانية القلبية والوحيانية الإخبارية من جهة، ودلالاتها الاستدلالية وتداولاتها التواصلية ووظائفها الغائية من جهة ثانية، متساوقة ومنسجمة مع فلسفة العالم والكون والوجود، ومرتكزة إلى أصل الحركة الجوهرية لكيونة النفس الإنسانية في مجرى الحق داخل مجرى العالم والكون والوجود، سواء وجدت روايات بهذا الصدد أم لم توجد، حيث إنها حقيقة قرآنية وسنة كونية ووجودية لا تحتاج إلى دليل وحجة، بل إلى شيء من الذكر و«ذكر الذكر»، و«الذكر المتذكر»، و«اليقظة المتيقظة» ووعي و«وعي الوعي» إلى حقيقة الوجود الكينوني للنفس ووجود العالم ووجود واجب الوجود سبحانه وتعالى بشكل عام، وهي استخارة تعزز حقيقة العلاقة الرابطة بين الفعل والفاعل القريب والفعل والفاعل البعيد، أو بين العلة المطلقة والمعلول، وبالأحرى بين الغني المطلق والفقير المعدم، بين الموجود الممكن من قائمته بالدرجة الأولى ولوازم هذه القائمة، من حيث قيوميته وقيامه ومقومه وإقامته وقامته وقيمه وقوامه واستقامته ومقامه وقومته وقيامته الأنطولوجية الوجودية بالغير تعالى، بنحو لو لم يفض عليه الوجود في كل آن وأن لأصبح من المعدومين وفي غيابة المزاولة والعدم المحض، وإن وجوده الأنطولوجي متحقق بالغير لا بنفسه بتاتاً، مصداقاً لقول الإمام علي عليه السلام: «كل قائم في سواه».

4.8.1 أركان ومرتكزات الاستخارة الاستشارية الائتمانية الاستخلافية المسؤولة

نعتقد أن هناك ثلاثة مرتكزات وعلائق بنيوية ونسقية وبنائية ودلالية ووظيفية تشكل فلسفة وحقيقة الاستخارة الائتمانية الاستخلافية المسؤولة بالاستشارة، وتشكل شرطاً أساسياً لحقيقة مفهومها المعرفي والوجودي الأنطولوجي، فضلاً عن حقيقتها الأكسيولوجية القيمية الأخلاقية والاستطبيقية الجمالية الفنية، وهذه الأركان والمرتكزات هي:

الركيزة الأولى: هو أن هذه الاستخارة بالاستشارة هي قيام الشخص بالتذكر والالتفات إلى حقيقة قائمته المعرفية والوجودية والقيمية الأخلاقية والجمالية الفنية بالله عز وجل من

11/17/16 1:29 PM

فعل ترك النظر والقول والعمل على بُنية وبناءات ودلالات وغايات عدم الصلاح والفلاح والبركة والخيرية والتوابع الإنائية والدناوة التقريبية إلى الله سبحانه وتعالى، وعليه التسليم والرضا والقبول والتوكل على ما استنتق ونطق به عقل المستشار المسدد والمؤيد المزدوج والمتزوج مع عقله الذاتي، أو ما جرى الحق على لسان كليهما أو على الأقل ما شُخص له من التكليف والمسؤولية الولائية الشرعية والعقلية والتحريبية.

الركيزة الرابعة: وهي العود إلى البدء، أي: إلى الركيزة الأولى، من حيث التوجه إلى الله بالشكر والحمد والثناء والصلاة والدعاء على ما سخر له من وسيلة وعلّة رابطة تربطه به من جهة، وأن لا ينسى ديمومية دائمية ودينامية معيّة وعنديّة الله المتجسدة في التوكل والتسليم والرضا والقبول من جهة ثانية، ومعرفة واتباع الأحكام والسنن والضوابط الشرعية والفقهية والدنيوية والدنيوية الحقّة المرسومة والمتعينة لكيونة العمل المذكور من قبله تعالى، والتي بمقتضاها تتحقق الخيرية والصلاحية والفلاحية، وبموجبها يتحقق لا تعظيم الثواب، بل تعظيم صيرورة التّوَابية وسيرورة التقريبية إليه عزّ وجلّ.

يُخبر العقل التعقلي والتعقلي المجرد والمسدد والمؤيد الكائن الإنساني بأسبيعة الاستخارة الاستشارية الاستخلافية الائتمانية المسؤولة التذويتية الذاتية الصامته أو الصموتة أولاً، ثمَّ الاستخارة الاستشارية التذاتية الغيرية المنطوقة ثانياً، في سياق الحضور الديميومي والدينامي للمعيّة والعنديّة الإلهية الحاضرة في الاستخارة القرائية الوجودية والمعرفية والقيمية الأخلاقية والجمالية الفنية القرآنية والحديثية الموضوعية⁽¹⁾،

(1) المقصود من الاستشارة الاستشارية المشاورية القرآنية والحديثية الموضوعية هنا، هو بعد تحديد وتعيين موضوع الاستشارة الذاتية الفردية (الفرد مع ذاته) والتداولية الغيرية (مع الغير من أهل الخبرة والذكر والعلم التخصصي)، يلجأ المستشير إلى كتاب يكون قد أعد سلفاً، يتضمن أبواباً حسب أهم ثيمات موضوعات الحياة المبثلى بها الشخص، أو التي أكثر تكراراً، مثل ثيمات موضوعات تجارية أو اجتماعية، فيتم جمع وتصنيف آيات قرآنية وروايات نبوية وحكم وتجارب تجربية حقيقية واقعية، فيقرأ المستشير بتأمل وتبصر مع حضور حقيقة عنديّة ومعيّة الله تلك الموضوعات، فيحصل له تبصر وتحول كينوني وجودي ومعرفي وقيمي وجمالي تجاه عناصر ومكونات موضوع الاستشارة من جهة، ويحصل تحويل وتبصر قيمي لأهمية مكوناته وعناصره وغاياته ونتائجه ومآلاته، الأمر الذي يؤثر تأثيراً إيجابياً أو سلبياً في قيم وأوزان الترجيحات الاحتمالية في معادلة وميزان الترجيحات والاختيارات والتفضيلات، الأمر الذي سيتمكن المستشير بعد تحقق الإرادة من تعزيز الهمة والتصميم والعزيمة والجزم والإقدام من جهة، وطرده وإزالة الغموض والالتباس والتلجج والتردد والتحير في ذهن وقلب المستشير من جهة ثانية، الأمر الذي يمكن من تحصيل الفعل في الخارج الموضوعي، أي: الإقدام الفعلي والفاعلي على موضوع الاستشارة. وبذلك يكون قد قطع الأشواط الأربعة أو الستة لتحقيق الفعل من حيث تصور النظر =

فنحن لا نتفق مع الرأي القائل بأن التفكير العقلاني الجاد لا بُدَّ أن يسبق الاستخارة، وعليه لا بُدَّ أن تسبقها المشورة أيضاً، أي: بعد أن تتم دراسة المسألة من جميع وجوها، ولا يصل المرء إلى نتيجة مرضية، أو يبقى حائراً عليه أن يلجأ إلى الاستخارة. نعتقد أن ذلك يخالف ويضاد حقيقة الاستخارة الاستشارية الاستخلافية الائتمانية المسؤولة، التي تقتضي ديمومة ودينامية وأقدمية وأسبقية الاستخارة، أي: الدعاء والسؤال والطلب والتوكل والتسليم والرضا والقبول، قبل كل فعل نظر وتعقل وتخيل وتوهم، أو فعل سكوت وصمت وصومته أو فعل قول وعمل.

وعليه يجدر بالكائن الإنساني المؤمن بالقضاء والقدر الإلهي - قبل أي فعل أن يستهل بفعل استخارة الاستخارة ومن ثم بفعل الاستخارة التذويتية الأنوية المشاورية مع الذات والنفس، ومن ثم الاستخارة التذاتية الغيرية المشاورية، أي: اللجوء إلى وسيلة استخارية محددة - أهل الخبرة والرأي والعقل والذكر، ليستشيرهم ويستتير بأراهم، قال أمير المؤمنين عليه السلام: «من استبد برأيه هلك، ومن شاور الرجال شاركها في عقولها»، وإذا بقي المرء محتاراً ومتردداً حتى بعد مشاورة الآخرين من ذوي الرأي والتجربة «الاستخارة المشاورية»، فبإمكانه - آنذاك - أن يلجأ إلى وسيلة استخارية أخرى، وذلك بالرجوع إلى الفاعل البعيد القريب أو الغني الله سبحانه وتعالى يستخير به دعاء وسؤال وطلب من نوع آخر لنفس الموضوع، من خلال الاستخارة القرآنية الموضوعية المختارة.

وهذا يؤكد أن العلاقة البنائية والدلالية والتداولية والوظيفية والغائية في دالة الاستخارة الاستخلافية الائتمانية المسؤولة والقرآنية الموضوعية المختارة هي علاقة ثلاثية بين العقل الذاتي التذاتي للمستخير من جهة، والعقول التذاتية الغيرية الاستشارية من جهة ثانية، والعقل المطلق الكلي الإلهي، سواء هناك حيرة وتردد وتلجج أم هناك طمأنينة وعزم وقرار وجزم، فالاستخارة العندية والمعنية تدخل في بنية وبناءات دوال الاستخارة التكوينية والتركيبية والتراكيبية والاستدلالية والدلالية والتداولية والتواصلية والوظيفية والغائية، سواء

والفعل أولاً، والتصديق بفائدته وخبريته وصلاحيته ثانياً، وتحصيل الشوق والرغبة بالفائدة التكاملية لموضوع الاستخارة ثالثاً، وتحصيل الإرادة الواعية والطلب الحقيقي لتلك الفوائد والمنافع والخيرات الثابته في فعل موضوعات الاستخارة رابعاً، ثم تحقيق العزم والتصميم والجزم والقرار خامساً، وأخيراً تحقيق الفعل في الواقع الخارجي.

حصل جزم وعزيمة وقرار وتصميم أم تردد وحيرة والتباس وتلجُّج، وسواء حصل ذلك مع جدلية العقل الذاتي التذويتي أم جدلية العقل التذواتي الغيري.

وعليه، نعتقد أنّ هذا الصنف من الاستخارات لا يحتاج إلى أيّ دليل أو حجة وبرهان للإنسان المؤمن، ولا يستلزم وجود روايات تحكي وتكشف عن مدلولاتها ومضامينها وغاياتها ووظائفها، حيث إنّ حقيقة هذا الصنف متجذرة ومتأصلة ومتأثّلة في كينونة النفس الإنسانية بالقوة والإمكان، وذلك في الذاكرة الأولى، وفي العهد المعقود الأول بالأحقية الإلهية والخالقية والربوبية والبدئية والعندية والمعيّّة والخاتمية له جلّ وعلا فحسب، وهذا ما يؤكده ويوضحه - بشكل واضح وجليّ - القرآن المجيد من خلال العديد من النصوص القرآنية من جهة، وما تؤكده وتحث عليه الروايات الحديثية وأقوال الأئمة عليهم السلام وأقوال الحكماء من جهة ثانية، فضلاً عن ما ينطق لسان حال التجربة الموضوعية العملانية العقلانية من جهة ثالثة، التي تنص صراحة على عقلانية وشرعية وعرفانية ووحّانية مشاورة أهل الحل والعقد وذوي الخبرة والعلم والدراية الذاتية والغيرية بمعيّة الله.

ونعتقد أنّ وعي وثقافة وديانة وعلم ومعرفة الاستخارة بالاستشارة بمكوناتها وعلاقتها الثلاثية المذكورة أعلاه، لو أنها تتماهى وتتأصل وتتأثر بشكل صحيح، قد يغنيها عن كافة أصناف الاستخارات الأخرى المختلف على صحة سندها ومتونها وحقيقة تاريخانياتها وتزامنياتها وتحيينها، ولكن استكمالاً للبحث والتقصي، من الجدير أنّ نشير إلى الروايات الواردة بشأن هذا الصنف من الاستخارات الواردة في الكتب الحديثية.

4.8.2 الاستشارة الاستشارية التقليدية السائدة في أوساط المتدينين

يقول الإمام علي عليه السلام في نهج البلاغة: «الْجُودُ حَارِسُ الْأَعْرَاضِ، وَالْحِلْمُ فِدَاؤُ السَّفِيهِ، وَالْعَفْوَ زَكَاةُ الظَّفَرِ، وَالسُّلُوعُضُّكَ مِمَّنْ غَدَرَ، وَالْأَسْتِشَارَةُ عَيْنُ الْهَدَايَةِ، وَقَدْ خَاطَرَ مَنْ اسْتَفَنَى بَرَّايِهِ، وَالصَّبْرُ يُبَاضِلُ الْحَدَثَانِ، وَالْجَزَعُ مِنْ أَعْوَانِ الزَّمَانِ، وَأَشْرَفُ الْغَنَى تَرَكَ الْمُنَى، وَكَمْ مِنْ عَقْلٍ أَسِيرَ تَحْتَ هَوَى أَمِيرٍ! وَمِنْ التَّوْفِيقِ حِفْظُ التَّجَرِبَةِ، وَالْمُودَّةُ قَرَابَةُ مُسْتَفَادَةٍ، وَلَا تَأْمَنْنِ مَلُولًا».

العجيب أن الشخص المتحير والمتردد في اتخاذ قرار معين قد يضاعف حيرته وتردده

وظنونه وشكوكه واضطراباته بالتفرد في الرأي والقرار، الأمر الذي يضاعف المخاطرة التي يحاول تجنبها، ذلك من خلال مشاركة الآخرين في الرأي معه والاستئناس بخبراتهم وعقولهم وآرائهم، وهذا ما يريد الإمام ذكره وتحذير الناس منه، والتأكيد على أنّ الاستشارة عين الهداية والرشد والاستقامة والحكمة والصواب، ومَن لم يستشر ويشارك عقول الآخرين فقد خاطر وضاعف درجة المخاطرة وزاد حُطوّة المراهنة وعرضةً للمجازفة، وفقداناً للأمان والطُمأنينة والسكينة أمام تضارب الآراء وتعدد وتداخل وتخارج المعطيات وتنوع البدائل وتقاربها وتباعدها، الأمر الذي يؤدي إلى أن تصبح المشورة والاستشارة ضرورةً حتميةً وحاجةً ماسةً لا بُدَّ منها، لذا قيل: ما خاب من استشار أو استخار، فالمشورة لقاح العقول وطريق الرشد وسبيل الهداية والحزم والعزم، وطريق لإزالة الحيرة والتردد والشك والظن والاضطراب، ووسيلة لتثبيت الرأي وترجيح وتحديد الاختيار وتعيين التفضيل.

نجد أنّ هذه الصنافة من الاستخارة الاستشارية قد وردت بشأنها الكثير من الروايات الصحيحة سنداً ومتناً، وهي تشير إلى حالة يقوم بها الشخص، وهو في وضع الحيرة والتردد من أمره، أو دون حيرة وتردد، بالتوجه أولاً إلى الكائن العليم والحكيم والقدير والحليم والقوي والرب سبحانه وتعالى، كما يفعل في سائر الاستشارات داعياً وحاملاً أمراً إلى الله، ثمّ يعرض هذا الأمر على عقول وقلوب الآخرين من أهل الخبرة والعلم والحكمة والرأي السديد، بغية استشارتهم واستنارتهم برأيهم وحكمتهم، فما يمتح وينتج من هذه الاستشارة أو ما شاروا له عليه كانت فيه مشورة الله، ويجعله موضعاً ودالةً لاتخاذ القرار والموقف والرأي، إما بالفعل أو تركه أو الانتظار والتوقف مؤقتاً لحين آخر، ذلك تأسيساً على أنّ الله يجري الحقّ في مجرى كلمات المستشار ما فيه خير وهداية وطُمأنينة، تزيل الحيرة والتردد في الأمر المنظور إليه، وتزيد الحزم والعزم، وتقوي الإرادة للمستخير المستشير بإذن الله.

التحليل البنيوي والبنائي والدلالي والتداولي والوظيفي والغائي لهذه الصنافة من الاستشارات يكشف لنا ثمة حقائق ومعاني، تفيد أنّ الاستخارة الاستشارية التشاركية والتفاعلية والتبادلية مع عقول وقلوب أهل الخبرة والحل والعقد والتجارب والحكمة والعلم والإيمان والتقوى لها مكانة خاصة بين كافة الصنافات الاستشارية الاستشارية الأخرى، حيث لها امتيازات كبيرة تفوق كافة الامتيازات المنسوبة للاستشارات الأخرى، وتسبقها

أهمية ودلالة ووظيفية تتسجم وتتوافق مع فلسفة وغاية ومقاصد كينونة الاستخارة من جهة، ومع سنن وقوانين وأحكام سيرورة الحياة والحركة الجوهرية التكاملية لكيونة النفس الإنسانية من جهة ثانية، فضلاً عن كونها مسددة بمقاصد الشرع ومؤيدة بوسائله المعقّلة والمشرّعة، كما هي واردة في العديد من الروايات الشريفة والآيات القرآنية المجيدة، التي تجعل من سؤال أهل الذكر والعلم والحكمة والخبرة بذاته حكمة ورشداً وتعقلاً من جانب، وكونه سنة من سنن الحياة التعاونية والتعارفية.

لذا ليس بعيداً أو لا يجانبنا الصواب إن قلنا: إن هذه الصنافة الاستشارية الاستشارية هي الأصل والقاعدة في إزالة الحيرة والتردد أو تثبيت القرار أو ترجيح الأمر أو تحديد التفضيل والاختيار، وقد لا يجانبنا الصواب أيضاً إن قلنا: إن هذه الصنافة الاستشارية الاستشارية فقد تدعو إلى التوكل على الله أولاً، ثم عبر هذا التوكل يستعين المستخير ويعول على ما ينطق به المستشار من علم وحكمة وحلم مُفاض عليه بالأصل من الله ليفيد الغير به من جهة، وتدعو أيضاً إلى التأمل والتفكير والتعقل بما يفيض عليه المستشار من تلك الإفاضات والآلاء الربانية من جهة ثانية، الأمر الذي يؤدي إلى أن يصبح قراره واختياراته وتقضيلاته وترجيحاته مشاركة مع رأي المستشار وأهل الخبرة والحل والعقد، فضلاً عن تحمله نصف المسؤولية الائتمانية على أقل تقدير إن لم يكن جلّها من الناحية النفس معرفية والنفسوجودية من جهة ثالثة. لذا هي تتفوق كثيراً على الاستشارات الاستشارية الأخرى حتى القلبية التي تعتمد على التسليم والإقرار والتأييد بما يقع في القلب من إشارات وإيحاءات إيجابية أو سلبية التي قد يكون مصدرها إلهاماً قلبياً إلهياً أو إغواءات شيطانية أو إشارات نفسانية مضطربة ومريضة صريحة أو لا شعورية مخفية، ويضاعف هذا التفوق والامتياز أيضاً من حيث صحة ومصداقية الروايات الواردة سنداً وممتناً ومضموناً بشأنها والحث عليها. وفيما يلي نستعرض الروايات الواردة بشأن الاستخارة الاستشارية التشاركية مع عقول وقلوب أهل الخبرة والحل والعقد والذكر والعلم والحكمة:

الرواية الأولى من منظومة روايات الاستخارة بالاستشارة: ما ذكره الشيخ المفيد وغيره قال: روي عن الإمام الصادق عليه السلام أنه قال: «إذا أراد أحدكم أمراً فلا يشاور فيه أحداً حتى يبدأ، فيشاور الله عز وجل»، فقليل له: وما مشاورة (ما يشاوره) الله عز وجل؟

فقال: «يستخير الله تعالى فيه أولاً، ثم يشاور فيه، فإنه إذا بدأ بالله، أجرى الله له الخير على لسان من شاء (يشاء) من الخلق»⁽¹⁾. فعقل المستخير وعقل المستشار وعقل مالك العالم والكون والوجود كافة هي من سخرية وجودية تشكيكية واحدة، بحيث العقل الفردي التذويقي والعقل الغير التذاوتي هما ظل ونور ومرآة وشعاع من نور العقل الكل المطلق الإلهي الحقيقي.

ونفس الخبر ورد في عدة مصادر أخرى مروية بالسند إلى هارون بن خازجة. وقيل: إنَّ سنده صحيح في المحاسن. والحديث من حيث السند والمضمون المعرفي والمفاهيمي صحيح وواضح جلي.

وعليه بِمَكْنَتنا الاستدلال من سياقه السندي والفهم المعرفي في ضرورة توجه ذهن وقلب وعزم ونية وإرادة الكائن المؤمن إلى الله تعالى، بدءاً وأصلاً وقبلاً وسلفاً، أي: الاتصال العرفاني والملكوتي أو الاتصاف التصوفي القلبي أو النظر الملكي أو العقل والمنطق الانتطاعي بالمصدر الأوّل والعلّة الأولى، أي: مصدر المصادر وعلّة العلل النهائية للخير والفيض والبركات والصلاح والفلاح، قبل التوجّه للعلل الرابطة الغيرية والأنظار والقلوب والعقول المستنيرة الخبيرة المستقيمة والقويمة العرضية الغيرية، بغية تموضع الأمر المستخير من أجله في مجرى الاستقامة والاعتدال، وتموضعه في فلك الحق في مجرى دوائر أو خط فعل النظر والتخيل والتوهم والتعقل والعمل والصومنة المستقيم الموصل إلى القرب والتماس والتجاور والتحاقل الوجودي الإلهي، مما تصبح هذه الاستخارة منطوقةً ومنكشفةً للأمر الإلهي والإرادة الربانية على لسان أحد من الخلق.

وقيل: في البحوث والدراسات التحقيقية الروائية أنّ البعض منهم قد جعل - كصاحب البحار⁽²⁾ رواية المقنعة على حدة، ورواية هارون بن خارجة واحدة ثانية، مع أنّ مقارنة المتن تعطى وثوقاً بأنّهما وغيرهما رواية واحدة، غاية أنّ المفيد لم يذكر اسم الراوي،

(1) المقنعة، الصفحتان: 216 و217. والمحاسن، الجزء: 2، الصفحة: 598. ومعاني الأخبار، الصفحتان: 144 و145. وكتاب من لا يحضره الفقيه، الجزء: 1، الصفحة: 562. وفتح الأبواب، الصفحتان: 137 و138. ومكارم الأخلاق، الصفحة: 318.

(2) بحار الأنوار، الجزء: 88، الصفحة: 252. وإرشاد المستنصر، الصفحتان: 47 و48.

فالأفضل في هذه الموارد عدّهما روايةً واحدةً لا تكثير الروايات بلا دليل موجب لفرض التعدّد بعد وحدة الإمام المرويّ عنه ووحدة المتن بدرجة عالية جداً، وعدم ثبوت تغاير الراوي.

الرواية الثانية من منظومة روايات الاستخارة بالاستشارة: وهي رواية خبر إسحاق بن عمار قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: «إذا أراد أحدكم أن يشتري أو يبيع أو يدخل في أمر فليبدأ بالله ويسأله» قال: قلت: فما يقول؟ قال: «يقول: اللهم إني أريد كذا وكذا، فإن كان خيراً لي في ديني ودنياي وآخرتي وعاجل أمري وآجله، فيسرّه لي، وإن كان شراً لي في ديني ودنياي، فاصرفه عني، ربّ اعزم لي على رشدي، وإن كرهته وأبته نفسي، ثمّ يستشير عشرة من المؤمنين، فإن لم يقدر على عشرة ولم يصب إلا خمسة فليستشر خمسة مرتين، فإن لم يصب إلا رجلين، فليستشرهما خمس مرات، فإن لم يصب إلا رجلاً، فليستشره عشر مرّات»⁽¹⁾.

وتشير كتب التحقيق الروائي إلى أنَّ المصدرية والمنشائية الظاهرية لهذا الخبر هي السيد ابن طاووس، ومن ثَمَّ نسبته من قبل الآخرين إليه فيما بعد⁽²⁾، في حين أنَّ منقولات نص هذه الرواية من قبل السيد ابن طاووس مصدرها هو كتاب الدعاء لسعد بن عبد الله، وأنَّ في كتاب سعد السند التالي: حسين بن علي، عن أحمد بن هلال، عن عثمان بن عيسى، عن إسحاق بن عمار. وبصرف النظر عن طريق ابن طاووس إلى كتاب الدعاء لسعد بن عبد الله القمي (المتوفى سنة 299 أو 301 هـ.)، إلا أنَّ في الطريق اللاحق أحمد بن هلال العبرائي (المتوفى سنة 267 هـ.)، ولم تثبت وثاقته. كما أنَّ الحسين بن علي هنا هو (الحسن) بن علي الزيتوني الأشعري، وقيل: هو أيضاً مجهول الحال. وعليه يعتبر سند هذا الحديث غير واضح الصحة ولا بنقي. في حين ذكر محقق كتاب فتح الأبواب لابن طاووس أنَّ في بعض الهوامش أنَّ النسخة (ش)⁽³⁾ من كتاب الفتح قد سقط منها كلُّ ما نقله

(1) فتح الأبواب، الصفحة: 139.

(2) انظر: ذكرى الشيعة، الجزء: 4، الصفحتين: 268 و269. ومستدرك الوسائل، الجزء: 6، الصفحة: 257. وبحار الأنوار، الجزء: 88، الصفحتين: 252 و253.

(3) ومقصوده من (ش) نسخة مكتبة المرعشي. انظر: فتح الأبواب، الصفحتين: 96 و97، المقدمة.

إذن المستقرئ في الكتب الحديثة أو الكتب التي كتبت عن موضوع الاستخارة من قبل كثير من العلماء أمثال صاحب البحار والسيد عبد الله شبر وآخرين، يستشف بوضوح وجلاء ذكر روايات متعددة ومتنوعة تتناول الموضوعات والقيم ذات العلاقة النبوية والدلالية والتداولية والتواصلية والوظيفية والغائية بحسن ومدح وتأيد وحث المؤمنين، على المشورة والشورى والاستشارة والاستئثار والاستيضاح والاستكشاف لرأي أهل العلم والحق والحقيقية والحكمة، وأهل الحل والعقد والخبرة والبصيرة والتجربة أضيفت إلى منظومة الروايات الاستخارية الاستشارية، ذلك من باب المحاقلة والمجاورة والمقاربة والمقارنة والمشاكلة في المضمون المعرفي لها، مما أضيف إضافةً تأييديةً وتضمنيةً وإسناديةً إلى محور الروايتين الأصليتين اللتين تشكلان المحور الروائي الصحيح لأصل الاستخارة بالاستشارة سنداً، ذلك بناءً على الأخذ بكتاب المحاسن للبرقي من جانب، والمؤيدة من كافة نصوص الدعاء والطلب والتوسل والمشورة والاستشارة من جانب آخر.

بعد الاستقراء والتحقيق في مجمل منظومات الروايات المروية في الكتب الحديثية والكتب الفقهية والكتب المعرفية التي كتبت في موضوعات وثيمات الاستخارة بكافة صنفاتها المختلفة من قبل المحققين والباحثين والفقهاء، وجدنا أنّ هناك عدة استدلالات وآراء ومنظورات فقهية ومعرفية وعقائدية حول العديد من ثيماتها وموضوعاتها وغاياتها ومقاصدها ووظائفها وتداولاتها ذات العلاقة البنيوية والبنائية التركيبية والتراكبية والتكوينية والاستدلالية والدلالية، يبعدها المعرفي والوجودي أو القيمي الأخلاقي أو الجمالي الفني من جهة، ومدى شرعيتها وحقيقتها الفقهية من حيث مصادرها السندية الإسنادية

(1) انظر - على سبيل المثال: فتح الأبواب، الصفحتين: 97 و132، الهامش: 2.

أو المضمونية المتوننة أو الاستنطاقية العقلانية القرآنية، أو من حيث متساوقاتها مع الرؤية الكونية التوحيدية، أم من حيث سياقاتها الأكيولوجية البيئية المحيطة بنشوء وانتشار وتطور ممارسات بعض صناعات الاستخارة، أو من حيث أركيولوجيتها التطورية التأسيسية التاريخية، أو من حيث علائقها بفلسفة سيرورة الحياة والكون والوجود والكائن الإنساني في صيرورة حركة النفس الجوهرية نحو الكمال والجمال المطلق وفوق المطلق، الذي بمقتضاه يتحقق تعظيم صيرورة التوابع الإنسية وتسريع سيرورة الدنو القرباني أو الدناوة التقريبية التماسية والتجاورية والتحاقلية الوجودية من حيث كونها غاية غايات فعل ونظر واستخارة الإنسان في الوجود. وفيما يلي خلاصة الاستدلالات والاستنتاجات والمنظورات والملاحظات التي توصلنا إليها:

أولاً: المصادر المعرفية والوجودية والقيمية الأخلاقية والجمالية الفنية لفقه فلسفة الاستخارة الاستخلافية الائتمانية المسؤولة

إنّ مصادر فقه فلسفة الاستخارة ومثاقمها وتأصيلها وتأثيلها أبستمولوجياً معرفياً وأنطولوجياً وجودياً وأكسيولوجياً قيمياً أخلاقياً واستطيقياً جمالياً فنياً، في سياقاتها العلمية والعقلية والعرفانية والوحيانية، وأنساقها وبناءاتها البنيوية التركيبية والتراكيبية والتكوينية أو الاستدلالية والدلالية أو التداولية والتواصلية أو الوظيفية والغائية، هي تلك الرؤية الكونية التوحيدية وفلسفة روح الدين والحياة وسيرورة حركة النفس الجوهرية التكاملية والإنابة التوابعية والدناوة التقريبية أو الدنو القرباني إلى الكمال والجمال المطلق وفوق المطلق تعالى، وجميعها تشكل محور المحاور ونقطة النقط وبؤرة البؤر للآيات القرآنية المجيدة، وحمولاتها المعرفية والوجودية والقيمية الأخلاقية والجمالية الفنية من جانب، وتمفصلاتها وتفضيلاتها واختياراتها التشعبية والتفريعية والإجرائية والترسيمية الواردة في صحيح الروايات⁽¹⁾ المروية عن النبي ﷺ وأهل البيت عليه السلام، أي: كل من القرآن المكتوب المدون

(1) ننظر إلى السنة هنا لا بمعناها الاصطلاحي الفقهي، بل بمعناها الأبستمولوجي المعرفي الواسع والمتعدي، بحيث تشمل إضافة إلى الروايات الصحيحة كذلك سيرة الأصحاب رضوان الله عليهم وسيرة العقلاء والحكماء «سيرة التاريخ الصحيح»، ذلك كقرائن نهدي بها في حال توافقها مع القرآن الصامت والقرآن الناطق، وخاصة في تفاصيل الأمر الاستخاري ومستجداته وتمتدياته الزمكانية. وعليه فإن أي خبر لا يُدَّ من أن لا يتنافى أو يضاد أو يتناقض مع معطيات العقل الفطري، أي: العقل المعقل والمسدد والمؤيد والموحيّن، وعلينا أن ننتبه إلى أنّ المعيار في رفض الخبر ليس مخالفته للذوق =

والمرسوم والقرآن الناطق المنطوق من جانب ثانٍ، وإنَّ محور الدوران والتمحور والتبأور حولهما هو ليس العقل⁽¹⁾ المجرد، بل العقل المسدد بالعمل ومقاصده الشرعية والمؤيد بالوسائل المعقّنة والمشرّعة والمعرفّنة والمُوحّنة بالوحي الرسالي والإخباري الإنبائي.

أما الأخبار والروايات غير الموثّقة، والتي ليس لها اعتبار فقهيّ أو اعتبار تاريخيّ أو عقلي، كما هو الحال في كثيرٍ من أخبار وروايات كتب الاستخارة الحديثية، مع أنّ وجودها في كتب قيمة - فضلاً عن أنّ تكون غير معتبرة - ألفها علماء أجلاء وكرام لا يعني بالضرورة أنّها معتبرة وصحيحة وموثوقة، أو أنها قد لامست ولاست عين الحقيقة، كما هو الحال في روايات بحار الأنوار، حيث إنّ العلامة المجلسي هو نفسه لا يضمن صحّة أخبار كتابه كافّة، بل يقول: «وجدتُ في كتاب قديم»، فهو نفسه يشهد بأنّ مصادر كتابه - فضلاً عن رواياته - ليست بأجمعها معتبرة وممتوحة من مصادر موثوقة بشكل تام وكامل.

فمجرّد تدوين وذكر الرواية في البحار أو غيره، لا يبرّر لك أن تأتي وتعتقد بها كل الاعتقاد والثوقية والصدقية دون إخضاعها لمنهج النقد والجرح والتصحيح والتدقيق الروائي السندي والمتوني، ولا يجوز لك أن تُؤسّس في ضوئها تأسيسات وتأصيلات وتأثيرات لموضوعات وقيمات معرفية ووجودية وقيمية أخلاقية وجمالية فنية أو فقهية وعلمية وفلسفية وعرفانية...، بل إنّ بعض الأخبار قد لا يكون لها إسناد صحيح بالمعنى المعروف فقهيّاً، لكنّها تمتاز بقوة مضمونية متونية معرفية ووجودية وقيمية وجمالية تتساق مع الرؤية الكونية التوحيدية ورسالة الدين وروحه وجوهره الوجودي والقيمي والمعرفي والجمالي، فضلاً عن تساوقها مع سيرورة حركة كينونة الكائن الجوهرية التكاملية والتوايية الإنائيّة ودناوة التقريبيّة نحو الكمال والجمال المطلق تعالى، مما يطمئن العقل المسدد والمؤيد والقلب

أو الاستحسانات الخاصّة، وإنّما المعيار هو العقل الفطريّ، والفطرة السليمة المودعة في الإنسان، والتي كانت إحدى وظائف الأنبياء أن يحركوها. جاء في نهج البلاغة عن الإمام عليّ وهو يحدّد وظائف الأنبياء تجاه الأمّة، يقول: «ويثيروا فيهم دقائق العقول»، يعني أنّ العقل قد يعلو الغبار والصدأ، ويأتي النبيّ ليثير هذه الدفينة وهذا الكنز الذي اسمه العقل أو الفطرة.

(1) من المفترض أن تكون مرجعية العقل في مجال الاجتهاد الكلامي من المسلمات التي لا نقاش فيها، حتى لدى أصحاب المنهج النصوصي؛ لأنّ النص لا يُثبت حجية نفسه إلّا على نحو دوري كما هو واضح، وهذه النقطة تمثّل أحد وجوه الفرق بين علمي الفقه والكلام، ففي حين يُعتبر «الكلام» من العلوم البرهانية التي يُمثّل العقل فيها مساحةً كبيرة، فإنّ الفقه يعتمد على النص بشكل رئيسي، ويحتل العقل فيه دوراً هامشياً، لدرجة أنّ بعض الفقهاء لم يرَ في الأحكام الشرعية ما يتوقف على استدلال عقلي. [الفتاوى الواضحة للشهيد الصدر].

المعرفن والمشرعن إمكانية احتمالية عالية من كونها صدرت عن المعصوم. حيث ورد في بعض الروايات: «إِنَّ عَلَى كُلِّ حَقٍّ حَقِيقَةً، وَإِنَّ عَلَى كُلِّ صَوَابٍ نُورًا»، فإذا كان للكلام هذه القوة في المضمون، وكان منسجماً مع القرآن، حينئذ يمكن أن نؤسس في ضوءها مفاهيم وحقائق لثيمات موضوعات الحياة والدين⁽¹⁾، أمّا الأخبار التي لا تملك اعتباراً فقهيّاً، ولا اعتباراً تاريخيّاً، ولا اعتباراً عقليّاً ومنطقيّاً وعرفانيّاً ووحياًنيّاً، علينا على أن نرفضه أو على الأقل أن نتوقف عنده، ومن ثمّ نقوم بعملية التشريح والتحليل والتفكيك والتركيب والاستدلال إلى أن نصل إلى تقرير مصيره.

ثانياً: المدلول المعرفي لكيونة الاستخارة

لقد تناولنا مفهوم الاستخارة من عدة زوايا منها الاستخارة في اللغة، والتي تأتي بمعنى طلب الخير، كما أنّ الاستنصار يأتي بمعنى طلب النصر، وهكذا... وأما في المفهوم الشرعي، فإنّ الاستخارة تأتي بمعنىين: المعنى الأول:

أن يراد بها طلب الخير من الله، انسجماً مع معناها اللغوي بحيث يتوجّه العبد إلى الله سبحانه بالدعاء، طالباً منه أن يختار له الأصلح فيما يريد أن يقدم عليه من زواج أو سفر أو تجارة أو... من دون أن يلجأ إلى وسيلة معينة للتعرف على وجه الخير، بل يعتمد على ما يلهمه الله ويلقيه في قلبه، وقد يراد بها طلب الخير من الله، ثمّ يمضي العبد إلى عمله.

(1) إنّ التقدير الإلهي أو القانون الإلهي، قضى أن يجري هذا الكون وفق منطق السنن وقوانين وأحكام وضوابط السيرورة التسيبية، ذلك مصداقاً لقوله تعالى: «سُبْحَ لَهُ السَّمَوَاتُ السَّبْعُ وَالْأَرْضُ وَمَنْ فِيهِنَّ وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا يَسِجُّ بِحِجِّهِ، وَلَكِنْ لَا تَفْقَهُونَ تَسْيِجَهُمْ إِنَّهُ كَانَ حَلِيمًا غَفُورًا»، [سورة الإسراء، الآية: 44] حيث إنّ الأمور أنما تُعرف بأسبابها، ويستدل عليها بالتبصر في عواقبها ونتائجها، لا بعدد حبات السبحة ولا بالقرعة ولا بالرقاع، ومن ثمّ أنّ تجميد العقل وتعطيله عن التفكير، وكذلك الأمر ليس وفق منطق المعاجز والكرامات، وإنّ كانت لهما قوانين وسنن خاصة ومتعالية تشكل لب الحقائق الباطنية. إذن علينا أن نفهم أنّ للاستخارة والمعجزات والكرامات قوانين وسنناً وأحكاماً وشروطاً ومقدمات لا بدّ أن تتوفر حتى تتحقق نتائجها ومطالباتها. فالمعاجز، وكذا الكرامات هي استثناء، حتّى بالنسبة إلى الأنبياء، وليس من شرط النبي أن يقوم بمعجزة، ولا قامت حياة الأنبياء على أساس المعاجز، وإنما كانوا يعيشون حياةً طبيعيّة، وأحياناً كانوا إذا ما طلب الناس منهم معجزة، لا يستجيب الله لطلبهم، بل يأتي الجواب: «قُلْ سُبْحَانَ رَبِّيَ هَلْ كُنْتُ إِلَّا بَشَرًا رَسُولًا» [سورة الإسراء، الآية: 93]. إذن هذه نقطة مهمّة، وهي أنّ الإسلام يعلمنا أنّ الحياة لا بدّ من أن تسير وفق منطق السنن، منطق العلة والمعلولة.

المعنى الثاني:

أن يستخير العبد ربه ويستشيرَه، طالباً منه أن يريه وجه الخير فيما يقدم عليه من خلال وسيلة معينة، يُطلق عليها الاستخارة بالرفق أو البنادق، أو الاستخارة بالطير، أو الاستخارة بالسبحة، أو الاستخارة بالمصحف، أو الاستخارة بالاستشارة، أو غير ذلك. ومن هنا يمكننا أن نقسم الاستخارة إلى صنفين: صنف نسميه بالاستخارة الدعائية، فيطلب بها الخير ويصطاده بالدعاء أو الصلاة أو كليهما، بأن يجعل الله جلّ جلاله الخير فيما وقع من شراء أو بيع أو حجّ أو غير ذلك. وصنف نسميه بالاستخارة الاستشارية، فيطلب بها الخير ويصطاده بتعيين الترك أو الفعل أو كشف الخير في مورد بنحو من الأنحاء، كالقرعة أو السبحة أو النظر في المصحف أو غير ذلك.

ويستفاد من أقوال الفقهاء والحكماء والمحققين أنّ الحقيقة الماهوية والوجودية والقيمية والجمالية لكيونة الاستخارة هي الاستشارة والمشاورة والشورى، أو الاستبصار والاستنارة والاستضاءة في الأمر المذكور، ومن بعض آخر استخراج الخيرة أو طلب تعرف الخيرة، ومن آخرين أنّ حقيقتها الدعاء والتوسّل، كما قال البعض: إنّها بمعنى طلب الخير مطلقاً، وبعض قال: إنّها للعلم بالمغيّبات. وقيل: إنّ كلّ هذه المقولات والكلمات صحيحة من جهة، فالاستخارة الاستشارية هي المشورة مع الله تعالى، وأيضاً طلب تعرف الخيرة، وكذا استخراج الخيرة. وفي الاستخارة الدعائية أيضاً هي الدعاء وابتغاء الوسيلة لإيقاع الخير في الآتي. وقيل: إنّ كلّاً من الاستخارة الدعائية والاستشارية طلب من الله تعالى، لكن في الأوّل لوقوع الخير وفي الثاني لظهور الخير. كما أنّ الاستخارة الاستشارية نوع من العلم بالمغيّبات بنحو كشف الخير عن الآتي بمجيء «افعل» وكشف الشر عنه بمجيء لا «تفعل» أو الكشف عنه ظاهراً بلوازم الآية أو صريحاً بتطبيق الآية مع الموضوع وجداناً.

4.9 المدلول الأنطولوجي الوجودي لكيونة الاستخارة الاستخلافية الائتمانية

المسؤولية

إذا كان معنى كيونة الاستخارة الصوري الذهني والاصطلاحي الشرعي في التعريفات اللغوية والاصطلاحية التي تم مناقشتها وتحليلها، مبنياً ومرتكزاً على استكشافات

العدسات الرؤيوية المحسوسية الملموسية والمعقولة الذهنية التي لا تتجاوز حدود الحواس والعقل المجرد من خلال معرفة ظواهر الأشياء ومعالمها وخواصها ومظاهرها الظاهرية وفق ما يرسم لها العقل من حدود ورسم، فإنّ المعنى الأنطولوجي الوجودي لكيونة الاستخارة تستكشفه وتستبصره العدسات الرؤيوية العقلية المسددة والمؤيدة الملايسية أو القلبية الشهودية والكشفية التي تتعامل مع وجودات الأشياء وكيوناتها الواقعية، وليس مع صورها وأشباحها وأوهامها الذهنية والمتخيلة.

فالتعريف الأنطولوجي الوجودي يمس جوهر حقيقة كيونة الاستخارة الوجودية النورانية، وليس تمظهراتها وتجلياتها الظاهرية والصورية والشبحية، بل حقيقتها الوجودية التي تستحضرها في كنف كيونة النفس الفعّالة وليست المنفعلة، للاتحاد معها اتحاداً وجودياً لا تنفك عن كيونة النفس الإنسانية، بل تصبح حقيقةً من حقائق النفس وهويتها وشخصيتها وحركاتها الجوهرية التي ترتقي بكيونة النفس إلى مراقٍ ومراتبٍ متعالية، تنعكس بدورها مرأوياً على بنيات وبناءات ودلالات وغايات ووظائف الاستخارة ذاتها، والتي ستعكسها مرةً ثانيةً في دوال كيونة النفس الإنسانية لتعكسها مرةً ثالثةً في كيونة الاستخارة، وهكذا دواليك في سلسلة تبادلية تفاعلية تأثيرية وتأثريّة لامتناهيّة تؤدي إلى تكامل بنية كيونة الاستخارة وتكامل بنية كيونة النفس معاً في سيرورتهما التوآمية وصيرورتهما التقريبيّة التماسية والتجاورية والتحاقلية الوجودية مع كيونة واجب الوجود والكمال والجمال المطلق.

وتكشف حقيقة كيونة الاستخارة الاستخلافية الائتمانية المسؤولة سعةً وعمقاً وامتداداً واستطالةً، تبعاً لسعة وعمق ومرتبة كيونة النفس المستخيرة، وإنّ حقيقتها لامتناهيّة بلاتناهي كيونة النفس الإنسانية، حيث ترتبط حقيقتها الوجودية بمقدار الشعور والعلم والحياة والإرادة وسعة الوجود. فالحقيقة الوجودية تتجاوز مطابقة الشيء لصورة نوعه، ومطابقة التصور أو الحكم للواقع، أو مطابقة الحكم للمبادئ العقلية⁽¹⁾، وجميعها تجتمع في معنى واحد وخصيصة واحدة بالرغم من تباينها، أي: تشترك في محاولة الكشف عن الواقع الموضوعي الخارجي، وهي موضع عناية الفلاسفة والمناطق، ولكن الحقيقة الوجودية تشير

(1) جميل صليبا، المعجم الفلسفي (بيروت: الشركة العالمية للكتاب، 1994م)، الجزء 1، الصفحتان: 485 و486.

إن إدراك حقيقة كينونة الاستخارة الاستخلافية الائتمانية المسؤولة الوجودية على مستويين: مستوى الإدراك البسيط الفطري ومستوى التكويني والجبلي، وكل مستوياته ومراتبه الحسية والخيالية والعقلية والحصولية والحضورية، ما هي إلا تجليات ذات الحق سبحانه وتعالى، حيث إنَّ الهُويَّات⁽⁴⁾ الوجودية جميعها هي مظهرات وتجليات للذات المقدسة، حيث إنَّ وجود كل شيء ليس إلا حقيقة هُويَّته المرتبطة بالوجود الحق القيوم⁽⁵⁾. والمستوى الثاني هو الإدراك الوجودي الشهودي المركَّب، الذي يتطلب أعمال الوعي والشعور «ووعي الوعي» و«شعور الشعور» وفق أفق أوسع وأشمل، ويتطلب أعمال وجهد النظر والفكر والتفكير والاستدلال، و«جهد الجهد»، و«الاجتهاد» و«اجتهاد الاجتهاد»، و«المجاهدة» و«مجاهدة المجاهدة». حيث إنَّ هذا الإدراك المركب هو من خصوصيات الكائن الإنساني فحسب، وبذلك عرضت عليه الأمانة⁽⁶⁾، وهو مجمع تجلّي الصفات العليا والأسماء الحسنى

(6) الأمانة هي « قبول الفيض الإلهي بلا واسطة، ولهذا سُمِّيَ بالأمانة؛ لأنه من صفات الحق فلا يمتلكه أحد، وقد اختص لقبول

جميعها بحسب الطاقة الإنسانية، واستعدادها لتلقي هذا الشهود المركب، الناتج عن الحركة الجوهرية الإدراكية لكيونة الإنسان فقط.

وللمعرفة كنه حقيقة كينونة الاستخارة الوجودية الاستخلافية الائتمانية المسؤولة لا بُدَّ -
أولاً وأصلاً وسلفاً وقبلاً، معرفة كينونة النفس ذاتها، وإزالة الحجب بينها وبين الحقائق العينية
والمعارف اليقينية، وكذلك الشعور الحقيقي بالألم والحيرة والمعاناة من مفارقة الحقائق
والحق، وثالثاً ديمومة ودينامية العشق والشوق والمحبة لغرض طلب كمالات خاصة لكنيونة النفس
الإنسانية، ورابعاً التجرد والتعالى لكنيونة النفس عبرَ حركتها الجوهرية المتعالية، بواسطة
الرياضة والمجاهدة الروحية والعلمية المعقّنة والمشرّعة والمعرّفة والموحّنة، وذلك لتجاوز
المحسوسات والملبوسات السطحية المادية الظاهرية إلى المثاليات المتخيلة، ومن ثمَّ إلى
المعقولات المجردة، وأخيراً إلى عالم المفاهيم والحقائق النورانية القدسية اللامتناهية.

إنَّ كينونة الاستخارة هي دعاء وصلاة وسؤال وطلب وذكر ورغبة وشوق وحب وألم وكبد وجداني وجودي أنطولوجي، وليس صورياً ومفهوماً فحسب، يتجسد وجودياً في طلب الخيرية والبركة والموفقية والصلاح الدنيوي والفلاح الأخروي وتعظيم التَّوَابِيَةِ وتعجيل التَّقَرُّبِيَةِ والدنو القرباني من الله العلي القدير، وذلك في سياق الإيمان النظري والفعل الوجودي العملي للحقيقة الوجودية اليقينية لهُوِّيَّاتِ التَّوَكُّلِ عَلَى اللَّهِ سبحانه وتعالى، وَلِهَوِّيَّاتِ الرِّضَا مِنْهُ والقبول والتسليم له، وأنه هو تعالى سبب أسباب الوجود وعلة علله، وهو الفاعل البعيد، أو هو حقاً الفاعل الوحيد الغني وكل شيء من عنده، أي: الإيمان والعمل وحضور الحقيقة الوجودية العندية والتوكلية والرضوية والقبولية والتسليمية المعية المصاحبة والملازمة والناتجة عن فعل النظر والفكر والتخيل والتوهم والتعقل والتقدس من جانب، وفعل القول والصمت والصومته والعمل المذكور من قبل المستخير من جانب آخر، بحيث يحصل اتحاد وجودي رتبي لا ينفك بين الثالوث الثلاثي أو الوجود التشكيكي من المستخير والمستخار إليه والاستخارة، أو من الطالب والمطلوب والطلب، على غرار اتحاد وجودي وجداني بين العقل والعامل والمعقول، والفاعل والمفعول والفعل، في الممارسة الاستخارية الاستخلافة

هذا النور الإنسان... وبذلك النور صَحَّ له الخلافة الإلهية المختصة به من بين المخلوقات». محمد بن إبراهيم الشيرازي، مجموعة رسائل فلسفية، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، الطبعة: 1، 2000م)، الصفحة: 203.

(١) يجعله مستحيلاً العقل وبين ما لا ينال العقل، فهو أخس من أن يُخاطب، فليترك وجهه.

4.9.1 المشروعية الشرعية لمدلولات الاستخارة الاستخلافية الائتمانية المسؤولة

المدلول الفقهي والشرعي والمعرفي الأول لمعنى وماهية الاستخارة الاستخلافية الائتمانية المسؤولة حسب استقرارها لم نجد فيه شبهةً فقهيةً ومعرفيةً ووجدانيةً في مشروعيتها ومقبوليته وعرفانيته وعقلانيته وتجريبيانيته، حيث إنّ الاستشارة الدعائية والاستشارة القلبية والاستخارة بالاستشارة من قبل أهل الحل والعقد والخبرة والخيرة المستقيمة والقويمة في سياق العلاقة الرباعية البنيوية والدلالية والتداولية والوظيفية والغائية، متطابقة ومتساوقة مع الفطرة الأولى لكيونة الإنسان وحركته الجوهرية للنفس التكاملية التوحيّبة الإنانيّة والدنّاءة التقرّيبية إلى الله سبحانه وتعالى، وإنّ المدلول منسجم ومؤيد كل التأييد والقبول والتصديق مع روح وظاهر الآيات القرآنية المجيدة، ومع روح الدين والإسلام؛ لأنه مظهر من مظاهر الدعاء والطلب والسؤال الائتماني المسؤول الممتوح من حقيقة الاستخلافية والخاتمية والانتظارية والولائية العامة الفقهية التقوائية، ومن مظاهر وتجليات التوسل والترضي والقبول والتسليم والتوكل على الله والاعتماد عليه والاستعانة به تعالى.

لذا يعبر عن إيمان العبد واعتقاده بأنّ أمره كلها بيد الله (العبدية والمعية والعبدية)، وهذا ينسجم كامل الانسجام مع كمال عقيدة التوحيد. فعندما يرغب العبد في أن يُقدم على فعل النظر والفكر والتخيل والتوهم والتعقل والتوحيّن، أو على فعل الصمت والصومّة والنطق والعمل في مجال فردي أو اجتماعي أو اقتصادي أو سياسي معيّن، فإنّ فطرته وعقله وقلبه وحواسه التجريبية تحيله إلى السير والتوجه نحو استحضار ذلك الكائن أو الشيء الكامل والتمام والغني والحميد والقوي والعليم لمقارنته ومجاورته ومقاربتة ومماثلته ومشاكلته مع ذاته، ومع كينونته الإنسانية التي غاياتها النهائية هي الوصول إلى ذلك الكمال والتمام، وذلك من خلال توسط النظر أو العمل المذكور.

هذا التقارب والتجاور لا يتم إلا من خلال الفيوضات الكمالية التي يفيضها ذلك الشيء

(1) محمد بن إبراهيم الشيرازي، تفسير القرآن الكريم، تصحيح: محمد خواجوي، تقديم: بيدارفر (قم: انتشارات بيدار)، الجزء: 1، الصفحة: 24.

وقد أشرنا في متن الكتاب أنّ المستقرئ للرؤية الكونية التوحيدية، وحركة النفس الجوهرية، ووحدة الوجود وتشكيكه التراتبي الطولي، ومبدأ العلية والسببية في النظام الطولي والعرضي الكوني المنتهي إلى مبدأ علة العلل وسبب الأسباب سبحانه وتعالى، وفلسفة وفقه العمل في الإسلام، المستقاة من وحي روح الدين والفقه والحياة وروح القرآن والإسلام، يجعل الكائن المؤمن يستغني في كبد ومشقة وتجشم عناية البحث عن أدلة وحجج وقرائن شرعية روائية أو سيرية للاستخارة الاستخلافية الائتمانية المسؤولة بالمعنى المذكور؛ لأن الاستخارة بهذا المعنى تمثل مصداقاً من مصاديق الدعاء والابتهال إلى الله والتوكل والتسليم والتوبة والتقرب إليه تعالى، ومع ذلك فإنّ بالإمكان الاستدلال على مشروعيتها

وموجوديتها واستحبابها، بل على وجوبها العقلي والوجودي الأنطولوجي والقيمي الأخلاقي والجمالي الفني، استناداً إلى النصوص الواردة في ذلك من طرق كافة المذاهب الإسلامية. وعليه لم يشك أحد من المسلمين في مشروعيتها، بل أجمعوا على استحباب ذلك ومطلوبيته، حيث ورد في الاستخارة الدعائية أكثر من ثلاثين روايةً، بعضها يشمل الدعاء فقط وفيها روايات صحيحة، وبعضها يشمل الصلاة والدعاء ومضمونها مستفيض، وبعض الأدعية ورد من طريق السنة والشيعة، أضف إلى ذلك أن أسناد بعض الأدعية غير تامة، وإنما تقبل على أساس قاعدة التسامح في أدلة السنن، وهذا القسم من الاستخارة مشمول لها قطعاً، ففي الحديث عن رسول الله ﷺ: «إِذَا هَمَمْتَ بِأَمْرٍ فَاسْتَخِرْ رَبَّكَ فِيهِ سَبْعَ مَرَّاتٍ، ثُمَّ انْظُرْ إِلَى الَّذِي يُسَبِّحُ إِلَيْكَ قَلْبُكَ فَإِنَّ الْخَيْرَ فِيهِ»⁽¹⁾. وفي حديث آخر عنه ﷺ: «مَنْ سَعَادَ ابْنَ آدَمَ اسْتَخَارَتْهُ لِلَّهِ، وَمَنْ شَقَاوَةَ ابْنَ آدَمَ تَرَكَهُ اسْتَخَارَةَ اللَّهَ»⁽²⁾. وعن الإمام الصادق عليه السلام: «إِذَا أَرَادَ أَحَدُكُمْ شَيْئاً فَلْيَصِلْ رَكَعَتَيْنِ، ثُمَّ لِيَحْمَدِ اللَّهَ وَيُثْنِي عَلَيْهِ وَيُصَلِّيَ عَلَى مُحَمَّدٍ وَأَهْلِ بَيْتِهِ، وَيَقُولَ: اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ هَذَا الْأَمْرُ خَيْراً لِي فِي دِينِي وَدُنْيَايَ فَيَسِّرْهُ لِي وَأَقْدِرْهُ، وَإِنْ كَانَ غَيْرَ ذَلِكَ فَاصْرِفْهُ عَنِّي»⁽³⁾.

وتجدر الإشارة إلى حقيقة هامة، مفادها أنما غاية كتاب فقه فلسفة الاستخارة هي تأسيس وتأسيس وتأصيل وتأثيل لكيونة الاستخارة الاستخلافية الائتمانية الخاتمية والانتظارية والولائية الفقهية التقوائية العامة المسؤولة بالمعنى والمدلول الأبستمولوجي المعرفي والأنطولوجي الوجودي والأكسيولوجي القيمي والأخلاقي والاستطقي الجمالي الفني، وفق رؤية كونية توحيدية، وحركة جوهرية للنفس، وروح الفقه والدين والقرآن والكون والعالم والوجود، وفي سياق منهاجية تشميلية تكاملية تراتبية توحيدية، ووفق منظومة تصالحية وتزاوجية وتعاودية وتناسبية بين العلم والفقه والفلسفة والعرفان والوحي الإخباري، أي: بين المحسوسات والمعقولات والعرفانيات والوحيانيات، من جهة، وتقنيد ودحض ونقد كافة أشكال وأصناف الاستخارات الواردة في المدلول والمعنى الثاني.

(1) كنز العمال، الجزء: 7، الصفحة: 813.

(2) مستدرک الحاكم، الجزء: 1، الصفحة: 518.

(3) الكافي، الجزء: 3، الصفحة: 472.

تبدأ الإشكالية الفقهية السندية والإشكالية الأستيمولوجية المعرفية المفاهيمية والمضامينية والأنطولوجية الوجودية والأكسيولوجية القيمية الأخلاقية والاستطبيقية الجمالية والفنية، عندما نبحث في الجينولوجية الجذرية التأسيسية، والأركيولوجية التاريخية التداولية والتواصلية، والأيكولوجية النسقية العلائقية المحيطة بنشوء وتطور جذور وجذوع وأغصان وأفنان ظاهرة الاستخارة الاستشارية المصحفية المصفحة، والاستخارة بالرقاع والحصى والبنادق الثنائية والثلاثية والسداسية، والاستخارة بالسبحة بأصنافها المختلفة، والاستخارة بالطير، وغيرها من الاستخارات التي تدور في مجرى وفلك هذا المفهوم والمدلولي الساعي والهادف إلى كشف الغيب أو استكشاف واستعلام وجه الخير والشر، أو الحسن والقبح، أو النفع والضرر، أو الراحة والشقاء، في العمل المتعين للاستخارة، والتي هي من الاستخارات الشائعة الانتشار والتداول بين أوساط المؤمنين الشيعة، خاصة منذ عدة قرون، وإن كنا لا نعلم على وجه التحديد متى انتشر ذلك وشاع الأخذ بها⁽¹⁾. ومن الإشكاليات التي تطال بنية وبناءات واستدلالات ودلالات وتداولات وتواصلات ووظائف وغايات هذه الصنافة من الاستخارات الواردة في الكتب الحديثية المتعددة، هي إشكالية التوكيد والإقرار الشرعي لها، والتي بمقتضاها أوجدت رأيين فقهيين ومعرفيين مختلفين متضادين بين فقهاء وأهل الحديث والمحققين الباحثين في أصل وماهية وشرعية ووظيفة وغاية هذه الصنافة من الاستخارات.

ففي حين يظهر من مشهور الفقهاء مشروعية الاستخارة بهذا المعنى، وعلى ذلك جرت سيرتهم العملية، فإنّ بعضهم يشكّ في شرعيّتها، ويأتي على رأس هؤلاء ابن إدريس الحلّي، فقد أنكر الاستخارة بالرقاء، واصفاً رواياتها بأنها من أضعف أخبار الآحاد وشواذ

(1) الاستقراء التاريخي من قبل بعض الفقهاء يشير إلى أن الاستخارة بالسبحة لم تكن معروفة قبل زمان السيد الآوي الحسني، قال في الذكرى حول الاستخارة بالعدد: «ولم تكن هذه مشهورة في العصور الماضية قبل زمان السيد الكبير العابد رضي الدين محمد بن محمد الآوي الحسني المجاور بالمشهد المقدس الغروي (رضي الله عنه). [ذكرى الشيعة، الجزء: 4، الصفحة: 269]. وأما استخارة ذات الرقاع فيبدو أنها كانت معروفة قبل ذلك، فإنّ نصوصها موجودة في الكافي، وقد أنكرها ابن إدريس الحلبي، والذي يظهر من موقف المحقق الأردبيلي الرافض لهذا النوع من الاستخارة أنها كانت منتشرة في زمانه، ويشير الشيخ محمد حسن النجفي الشهير بصاحب الجواهر إلى اشتهاار الاستخارة في زمانه وما تقدمه. [انظر: جواهر الكلام، الجزء: 12، الصفحة: 175].

الأخبار، ووافقه المحقق الحلي فقال: «وأما الرقاع وما يتضمن «افعل» ولا «تفعل»، ففي حيز الشذوذ فلا عبرة بها»⁽¹⁾. لذا صار كلامه معركة الآراء، قال ابن إدريس في السرائر: «وإذا أراد الانسان أمراً من الأمور لدينه أو دنياه يستحب له أن يصلي ركعتين، يقرأ فيهما ما شاء ويقنت في الثانية، فإذا سلّم دعا بما أراد، ثمّ يسجد وليستخر الله في سجوده مئة مرّة يقول: «أستخير الله في جميع أموري خيرةً في عافية، ثمّ يفعل ما يقع في قلبه»، والروايات في هذا الباب كثيرة، والأمر فيها واسع. والأولى ما ذكرناه.

فأما الرقاق والبنادق والقرعة فأخبارها من أضعف أخبار الأحاد وشواذ الأخبار؛ لأن رواتها فطحية ملعونون، مثل: زرة ورفاعة وغيرهما، فلا يلتفت إلى ما اختصوا بروايته، ولا يعول عليه. والمحصّلون من أصحابنا ما يختارون في كتب الفقه إلا ما اخترناه، ولا يذكرون البنادق والرقاق والقرعة إلا في كتب العبادات دون كتب الفقه، فشيخنا أبو جعفر الطوسي لم يذكر في نهايته [باب النوافل شهر رمضان وغيرها من الصلوات المرغّب فيها] ومبسوطه [في ذكر النوافل من الصلاة] واقتصاده [الاقتصاد، فصل في ذكر نوافل شهر رمضان وجملة الصلوات المرغّب فيها] إلا ما ذكرناه واخترناه، ولم يتعرّض للبنادق، وكذا شيخنا المفيد في رسالته إلى ولده لم يتعرّض للرقاق»⁽²⁾،⁽³⁾.

(1) انظر: الحقائق الناطرة، الجزء: 10، الصفحة: 528.

(2) ناقش المحقق التستري في النجعة في شرح اللمعة في بعض ما قاله العلامة الحلّي، فقال بعد نقل كلام المختلف: «قلت: في ردّ المختلف غثٌ وسمين: أمّا قوله: (فأيّ فارق بين ذكره في كتب الفقه وكتب العبادات) فالفارق بينهما كثير فمبنى كتب الفقه على ذكر الأحكام القطعية المستندة إلى الأخبار المتواترة دون المظنونة المستندة إلى أخبار الأحاد، بخلاف كتب العبادات الموضوعية لبيان المستحبات فمبناها على التسامح في الأدلة، وقد ذكر الشيخ صلاة النبروز وصلاة الهدية إليهم (عليهم السلام) وصلاة أيام الأسبوع ولياليها وصلوات آخر من قبلها في مصباحه، ولم يذكرها في نهايته، كما لم يروها في تهذيبه، ويشهد لذلك: أنّ كتب الفقه القديمة عنونت صلاة الاستخارة وذكرت أقساماً مقطوعةً دون ذات الرقاق والقرعة. وأمّا قوله: (ذكره المفيد) فهو وإن ذكر في المقنعة ذات الرقاق الست التي في خبرها هارون بن خارجة، إلا أنّه قال بعده: «قال الشيخ: وهذه الرواية شاذّة ليست كالذي تقدّم، لكنّا أوردناها للرخصة دون تحقّق العمل بها». [محمّد بن محمّد بن النعمان المفيد، المقنعة، قم: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرّسين، الطبعة 2، 1410 هـ، الصفحة 219]. فيمكن أن يُقال: إنّ الأصل في الطعن المفيد، وقد طعن أيضاً شيخ صاحب المختلف (المحقّق) في معتبره في أخبارها، فقال بعد نقل أقسامه المشهورة: «وأمّا الرقاق وما يتضمّن «افعل ولا تفعل» ففي الخبر الشاذّ، ولا عبرة بها. لكن ابن طاووس قال: وعندي من المقنعة نسخة عتيقة كتبت في حياة المفيد، ولعلّها قد كانت من كلام غير المفيد في حاشية المقنعة، فنقلها بعض الناسخين فصارت في الأصل». [محمّد تقي التستري، النجعة في شرح اللمعة، مكتبة الصدوق، الطبعة: 1، 1365 هـ، ص: 81، 83].

(3) محمد بن إدريس الحلّي، السرائر، الحاوي لتحرير الفتاوى، الجزء: 1، الصفحتان: 313 و314.

وهذه الشبيهة والمشكلة بين الاستخارة والاستقسام التي يحتمل حرمتها عند المحقق الأردبيلي قُدِّسَتْ ترجع إلى التشابه والتشاكل أو المماثلة والمناظرة لروح وجوهر كليهما، وخاصة في استخارة ذات الرقاع التي تحتوى على رقاع مكتوب على بعضها «افعل» وعلى

(2) المرجع القرآن المجيد، سورة المائدة، الآية: 3.

البعض الآخر «لا تفعل»، وذلك ما حرّمته الآية، حيث ذكرت: «ذلّكم فسق»، وقيل: إنّ تحرّم الاستخارة من خلال الاستدلال بالآية المجيدة يتوقف على ثبوت أنّ المراد بالاستقسام بالأزلام فيه معنى الكشف عن الأمر المبهّم، حيث إنّ استقسام لحم الجزور لا علاقة للآية بالاستخارة، لذا سبب التحريم هنا يرجع الدخول في علم الغيب والضلال معتقداً أنّها وسيلة إلى الله، وهذا افتراء على الله. وبذلك يقول المحقق الأردبيلي أنّ هذا الإفهام والتفهيم فهم منه تحرّم الاستخارة التي قال الأكثر بجوازها، بل باستحبابها، فهو دليل بطلان الأول، أو لا يكون سبب التحريم ما ذكره، بل مجرد النص المخصوص بذلك الفعل الخاص والوجه الخاص، أو تكون الاستخارة خارجة عنه بالنص⁽¹⁾.

رَأْيُ السَّيِّدِ الْبُجْنُورِيِّ قَدْ سَمِعْتُهُ

نستقرئ من كلمات الفقيه السيد محمد حسن البجنوردي قدس سره إلى دلالات واضحة
لاحتمال تحريم الاستخارة

والقراءة في العروة الوثقى تشير إلى أنّ السيد اليزدي له رأي مشابه أيضاً، حيث يقول في كتاب الحج في آداب سفر الحج ما نصه: «الاستخارة بمعنى طلب الخير من ربه، ومسألة تقديره له، عند التردد في أصل السفر، أو في طريقه، أو مطلقاً، والأمر بها للسفر وكل أمر خطير أو مورد خطر مستفيض، ولا سيما عند الحيرة والاختلاف في المشورة، وهي الدعاء؛ لأنّ يكون خيره فيما يستقبل أمره، وهذا النوع من الاستخارة (أي: الدعاء) هو الأصل فيها، بل أنكر بعض العلماء ما عداها مما يشتمل على التوقّل والمشاورة بالرقاع والحصى والسبحة والبنديقية وغيرها؛ لضعف غالب أخبارها، وإن كان العمل بها للتسامح في مثلها لا بأس به أيضاً، بخلاف هذا النوع (الاستخارة بالدعاء) لورود أخبار كثيرة بها». وفي إجابة استفتاءات السيد السيستاني (حفظه الله) لسؤال: «هل الاستخارة المتبعة عندنا الآن محبذة شرعاً أو واردة؟» بقوله: «يؤتى بها رجاءً عند الحيرة، وعدم ترجح أحد الاحتمالات بعد التأمل والاستشارة».⁽²⁾

(1) المحقق الأردبيلي، زبدة البيان، الصفحة: 787.

(2) السيد علي الحسيني السيستاني، *الفقه للمفتربين* (البحرين: دار كميل، الطبعة: 1، 1425هـ.ق)، الصفحة: 344، المسألة رقم: 598.

وكذلك أجاب الشيخ التبريزي رحمه الله على سؤال: ما هو الثابت استحبابه من أقسام الاستخارة. بقوله: «لم يثبت استحباب الاستخارة، ولكن بها رواية وهي مجربة». ⁽¹⁾ فضلاً على ذلك يشير العلامة الطباطبائي (قدس سره) إلى وظيفة الاستخارة في التأثير على حالة النفس المترددة وغير الحاسمة في إقرار وتعيين موضوع ما، أو موقف أو قرار أو عمل ما، حيث يقول (قدس سره): إنّ وظيفة الاستخارة هي حسم حالة التردد عند الإنسان فقط، دون أن يعني ذلك أنّ نتيجتها كاشفة عن مصلحة أو خير، تماماً كما هو الحال لو حسم الإنسان تردده عبر تفكيره أو استشارته لأحد. وفي الميزان يفصل الأمر يقول: «إذا لا شأن لهذا العمل (الاستخارة) إلا تعيين الفعل أو الترك، من غير إيجاب ولا تحريم، ولا أي حكم تكليفي آخر، ولا كشف عما وراء حجب الغيب من خير أو شر، إلا أن خير المستخير في أن يعمل أو يترك، فيخرج عن الحيرة والتذبذب، وأما ما يستقبل الفعل أو الترك من الحوادث فربما كان فيه خير، وربما كان فيه شر، على حد ما لو فعله أو تركه عن فكر أو استشارة، فهو كالتفكر والاستشارة، طريق لقطع الحيرة والتردد في مقام العمل، ويترتب على الفعل الموافق له ما كان يترتب عليه لو فعله عن فكر أو مشورة ⁽²⁾.

ومن فقهاء وعلماء السنة في العصر الحديث الذين ذهبوا إلى حرمة الاستخارة الشيخ شلتوت، وذلك تأسيساً على فهمه وتفسيره واستدلّاته المستخلصة من آية الاستقسام بالأزلام، حيث قال: «ولمّا كان هذا الاستقسام منشأً الوهم الفاسد، كما أنّ تحليل المحرّم منشأً الوهم الفاسد والهوى الضالّ نظماً معاً في سلك واحد، وأخذاً حكم التحريم بقوله: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ...﴾»⁽³⁾ لا ريب أنّ الاعتماد على مثل هذا في معرفة ما يكون في مستقبل الإنسان - وهو غيب لا يعلمه إلا الله جلّ جلاله - اعتماد على وهم يأباه الدين والعقل والبرهان الذي لا يرضى أن يخضع الإنسان وقيّد حياته وتصرّفه بمثل هذا الوهم الباطل، وأن يلغي عقله ويتطلّع إلى معرفة الغيب ما لا يمتّ إليه بصلة، ويلحق بهذا النوع الذي حرّمه الله جلّ

(1) أبو القاسم الموسوي الخوئي - مع تعليقة الشيخ جواد التبريزي، صراط النجاة في أجوبة الاستفتاءات، (الكويت: مكتبة الفقه، الطبعة: 2، 1416 هـ.ق)، الجزء: 1، الصفحة: 553، المسألة رقم: 1534.

(2) محمد حسين الطباطبائي، الميزان في تفسير القرآن، (بيروت: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، الطبعة: 1، 1411هـ.ق.)، الجزء: 6، الصفحة: 118.

(3) المرجع القرآن المجيد، سورة المائدة، الآية: 3.

جلاله على الإنسان احتفاظاً بعقله ما يشبهه من وسائل الاستقسام التي يعتادها الناس اليوم، كالطرق بالحصى، وضرب الفول والرمل والاستخارة بحبّات السبحة، ومن أقبح أنواع الاستخارة بالاستخارة بالقرآن الكريم الذي جرت به عادة بعض المسلمين، وصار شأناً معروفاً حتى عند أهل العلم والدين، وما كان الله ليرضى أن يكون كتاب هدايته وإرشاده للتي هي أقوم في الحياة العقلية والروحية والعلمية أداة لشعوذة، أو لعبة في يد عابث أو مضلّ أو محتال»⁽¹⁾.

وفي الرد والتوضيح لمقولة ورأي الشيخ شلتوت قيل: إنه لا وجه لإلحاق الاستخارة بالقرآن المجيد وبحبات السبحة بالاستقسام بالأزلام؛ لوجود الفرق بين الاستقسام بالأزلام وبين الاستخارة، فإن حقيقة الاستقسام على القول الأول يرجع إلى الشرك، واستعلام ما يكون في المستقبل، وطلب معرفة الخير والشر من الأصنام. والاستخارة حقيقتها الدعاء، وطلب الحاجة، ومعرفة الخير من الله تعالى علام الغيوب. والفرق بينهما هو الفرق بين الشرك والتوحيد، مع أنه ليس في الاستخارة طلب معرفة ما يقع في مستقبل الحياة مثل الموت والمرض ووجدان الضالة وغيرها مما يكون مآله طلب معرفة الغيوب، وإنما يستفاد منها إذا كان مؤداها الخير، أن الأمر كيف وقع، ووقع أم لم يقع، يكون فيه الخير، وأن ما يقع هو أصلح الأمرين أو الأمور. ومثل هذا أنما يؤثر في الإقدام على الفعل أو تركه، ولهذا ورد النهي عن التفؤل بالقرآن دون الاستخارة به.

فإن التَّوَلُّ أنما يكون فيما سيقع، كشفاء المريض وقدم المسافر وغيرهما، بخلاف الاستخارة، فإنها طلب لمعرفة الرشد وما فيه الخيرة. فعلى هذا استنتج البعض أنَّ الاستخارة بالقرآن الكريم وبالسبحة ليست مخالفةً للكتاب، ولا مانعاً من هدايته وإرشاده للتي هي أقوم، ولوقيل بالقول الأول في تفسير الاستقسام. وأما بحسب غير ذلك، فلا ارتباط بين الاستقسام والاستخارة أصلاً، ولا وجه لإلحاقها به، مستنديين على بعض ما ورد في الاستخارة من الأحاديث والروايات من طرق العامة على استحباب الاستخارة ومطلوبيتها:

فمنها: ما أخرجه أحمد والبخاري وغيرهما من أرباب السنن والمسانيد عن جابر بن

(1) مجلة رسالة الإسلام، العدد: 1، السنة الخامسة، الصفحة: 15.

عبد الله، قال: كان رسول الله يعلمنا الاستخارة في الأمور كلها كالسورة من القرآن، يقول «إذا هم أحدكم بالأمر فليركع ركعتين من غير الفريضة، ثم ليقل: اللهم إني أستخيرك بعلمك، وأستقدرك بقدرتك» الحديث.

ومنها: ما أخرجه أحمد في مسنده، (الجزء: 1، الصفحة: 168) قال رسول الله ﷺ: «من سعادة ابن آدم استخارته الله، ومن سعادة ابن آدم رضاه بما قضاه الله، ومن شقوة ابن آدم تركه استخارة الله، ومن شقوة ابن آدم سخطه بما قضى الله عز وجل».

ومنها: ما روى عن إسحاق بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: قلت له: ربما أردت الأمر، تفرق مني فريقان، أحدهما يأمرني، والآخر ينهاني. قال: فقال «إذا كنت كذلك، فصل ركعتين، واستخر الله مئة مرة ومرة، ثم انظر أجزم الأمرين لك، فافعله، فإن الخير فيه إن شاء الله». وفي رواية عن أبي الحسن عليه السلام: «ثم انظر أي شيء يقع في قلبك، فاعمل به» وفي رواية اليسع القمي عن أبي عبد الله عليه السلام: «انظر إذا قمت إلى الصلاة، فإن الشيطان أبعد ما يكون من الإنسان إذا قام إلى الصلاة، أي شيء يقع في قلبك، فخذ به، وافتح المصحف، فانظر إلى أول ما ترى فيه، فخذ به إن شاء الله تعالى».

أما قوله ولسان حاله الذي يؤكد ويؤيد مقولة إن علم الغيب والاستشراق والنبوءة وما شاكل ذلك هو من اختصاصات علام الغيوب الله سبحانه وتعالى وحده فحسب، فلا يعلم الغيب إلا هو سبحانه وتعالى، والاستخارة شأنها وماهيتها وغاياتها هي كشف الغيب ومعرفة، وهذا الأمر لا يمت بأية صلة للكائن الإنساني من جهة، وحيث إن الاستخارة بهذا المضمون المعرفي والتعريف الفقهي تكون منافية للعقل والمنطق والبرهان الاستدلالي الشرعي، وإنها تشكل حالة من حالات تعطيل وإلغاء وتوهين وتعجيز وتحجيم جناب العقل وعظمته ووظيفته وغاياته، وعليه فإن الاستخارة محرمة وغير جائزة عقلاً وشرعاً.

نقول: وإن أو قد يصح ظاهر القول والتفسير والتعليل الذي ذهب إليه الشيخ شلتوت⁽¹⁾،

(1) من الواضح أن الاستخارة لدى عرب الجاهلية كانت من فروع عبادة الأصنام والتوسل إليها. كما تقدم في صدر البحث. فجعل الله تبارك وتعالى الاستخارة هكذا للرجوع إليه، فلا ربط بين هذه الاستخارة والوهم الفاسد والهوى الضال، فإنها مما علمه رسول الله الأصحاب لتقوية التوسل إلى الله. لقد أورد العلامة الطباطبائي القول بحرمة الاستخارة وتصدى لجوابه في تفسيره في ذيل آية الاستقسام: وقال: «فإن قلت: الميسر بعمومه يشمل الأزل بالمعنى الآخر الذي هو الاستقسام

بالأقداح، ولا وجه لإيراد الخاص بعد العام من غير نكتة ظاهرة، فالمتعین حمل اللفظ على سهام التفلّ والخبرة التي كان العمل بها معروفاً عنهم في الجاهلية. واستشهد بشعر وأفعال العرب، فقال: فالآية تدلّ على حرمة: لأنّ فيه تعرّضاً لدعوى علم الغيب، وكذا كلّ ما يشاكله من الأعمال، كأخذها الخبرة بالسحرة ونحوها. وقيل: إنّ الآية أوّل السورة ﴿وَأَنْ تَسْتَقْسِمُوا بِالْأَزْكَرِ﴾. [سورة المائدة، الآية 3]. ظاهرة في الاستقسام بالأقداح الذي هو نوع من القمار: لوقوعه في ضمن محرّمات الأكل. ويتأيد به أنّ ذلك هو المراد بالأزلام في هذه الآية. ولو سلّم عدم تأييد هذه بتلك عاد إلى لفظ مشترك لا قرينة عليه من الكلام تبين المراد، فيتوقّف على ما يشرحه من السنّة، وقد وردت عدّة أخبار من أئمّة أهل البيت (عليهم السلام) في جواز الأخذ بالخبرة من السحرة وغيرها عند الحيرة « [محمد حسين الطباطبائي، الميزان في تفسير القرآن، بيروت: مؤسسة الأعلمي، الطبعة 3، 1393 هـ.ق. = 1973 م، الجزء 6، الصفحة: 118]. (بتصرف). ولقد نسب بعض إلى المحقّق الأردبيلي إنكار مشروعية الاستخارة، ولكن يظهر لك بطلان هذه النسبة عند رؤية تمام كلامه رفع في الخلد مقامه، فقد قال المحقّق في زبدة البيان عند تفسير آية الاستقسام سورة المائدة، الآية: 3، «وقيل على الأوّل (أي: أنّ الاستقسام نحو تفلّ واستخارة) سبب التحريم أنّه دخول في علم الغيب وضلال، واعتقاد أنّ ذلك طريق إليه افتراءً على الله، وعلى هذا يُفهم منه تحريم الاستخارة المشهورة التي قال الأكثر بجوازها، بل باستحبابها، ويدلّ عليه الروايات (أي: على جواز الاستخارة)، فهو دليل بطلان الأوّل (أي: أنّه دخول في علم الغيب)، أو لا يكون سبب التحريم ما ذكره، بل مجرد النص المخصوص بذلك الفعل الخاص والوجه الخاص، أو تكون الاستخارة خارجةً عنه بالنص». أحمد الأردبيلي، زبدة البيان في براهين أحكام القرآن، الصفحتان: 787 و788.

- 11/17/16 1:29 PM

بغير موارد الوحي للقرآن، كإخباره بحوادث معركة مؤتة واستشهاد جعفر الطيّار (رحمه الله) ⁽¹⁾. فالقرآن والسنة والتأريخ ناطقة بالاطلاع على الغيب من قبل الأنبياء، والآيات القرآنية المجيدة تؤكد لنا تعدي حقيقة وخبر الغيب الأنبياء، وذلك بصريح وجلاء قوله تعالى في أمر أم موسى عَلَيْهَا: ﴿وَأَوْحَيْنَا إِلَىٰ أُمِّ مُوسَىٰ أَنْ أَرْضِعِيهِ إِذَا خَفَتْ عَلَيْهِ فَكَلَّمِيهِ فِي أَيْمٍ وَلَا تَخَافِي وَلَا تَحْزَنِي إِنَّا رَادُّوهُ إِلَيْكِ وَجَاعِلُوهُ مِنَ الْمُرْسَلِينَ﴾ ⁽²⁾. والنبي ﷺ أبلغ المسلمين بموارد الوحي وأطلعهم على الغيب، كما هو حال فتح الروم ودخول المسجد الحرام، وأطلعهم بغير موارد الوحي، إذ قال تبارك وتعالى في شأنه: ﴿وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِضَنِينٍ﴾ ⁽³⁾.

وقيل في الرد على بعض ما ورد من تحفظات ومقولات التحريم في سياق علم الغيب ومركزية العقل: إنه لم يكن يوماً البرهان والاستدلال منافياً ومضاداً ومخالفاً للاستخارة، بدليل محالية الطفرة، إذ إنّ الطفرة لغةً بمعنى الوثبة في ارتفاع، كما يطفّر الإنسان على الحائط، أي: يثب إلى ما وراءه، وفي الاصطلاح: انتقال الجسم من نقطة إلى نقطة من غير طيّ المسافة الواصلة بين النقطتين، وإنّ محالية الطفرة قاعدة عقلية لا تقبل التخصيص، ويشمل أيضاً نظام التشريع، فكما أنّ إلقاء الوحي لا يمكن إلا بواسطة جبرئيل عليه السلام ونزول القرآن وإطلاع الرسول ﷺ لا يمكن إلا بواسطة فأيضاً لا يمكن الإطلاع على الغيب إلا بواسطة دعاء أو صلاة أو القرآن الكريم الذي فيه ﴿وَزَلَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ بَيِّنَاتٍ لِّكُلِّ شَيْءٍ ...﴾ (4) ﴿وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَمَا تَسْقُطُ مِنْ وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٌ فِي ظُلْمَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا رَطْبٌ وَلَا يَابِسٌ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُّبِينٍ﴾ (5)، فبدون الاستمداد والالتجاء إلى الدعاء والصلاة أو القرآن لا يمكن هذا المقصود، فدعوى عدم البرهان عليها والإطلاع على الغيب بما لا يمتّ إليه بصلة دعوى غير برهانية وغير عقلية.

إضافةً إلى ذلك، تشير الدلائل والشواهد اليقينية والعقلية أولاًً محدودية العقل وإمكانية

(1) عزّ الدين أبو الحسن علي بن أبي الكرم محمد ابن الأثير الشيباني، *الكامل في التاريخ* (بيروت: دار صادر، 1385 هـ. = 1965 م.)، الجزء: 2، الصفحة: 358.

(2) المرجع القرآن المجيد، سورة القصص، الآية: 7.

(3) المرجع القرآن المجيد، سورة التكويد، الآية: 24.

(4) المرجع القرآن المجيد، سورة النحل، الآية: 89.

(5) المرجع القرآن المجيد، سورة الأنعام، الآية: 59.

وقوعه في دائرة الخطأ في بعض استدلالاته واستنتاجاته، وعدم إصابة الحقيقة والحق في بعض الموارد؛ لكون جلّ ما يصيب العقل هو ظواهر الأشياء وحدها دون بواطنها التي هي غيب في غيب من جهة، أو لجهة نقص معلومات ومعطيات الواقع التي تحجب الحقيقة عن العقل، وهذا ليس تنقيصاً وتحجيماً لكنونة العقل وعظمته وأصالته ووظيفيته وغايته المقدسة التي ترتقي إلى معرفة الحقيقة والحق تعالى، بل هو تأكيد وتأييد على عظمته وقوته التواضعية لحقيقته وماهيته، حتى لا يتعدى عن حدوده، وأنّ لا يغيّب العقل عن العقل ذاته، أي: أن لا يعقل العقل عقله وذاته. وأخيراً وليس آخراً، يمتد قطر دائرة الغيب ويستطيل مستطيله كلما زاد جهل الإنسان بالأمور، مما تستطيل المغيبات لتشمل الكثير من المشاهدات العيانية، فكلما زاد علم الإنسان أزال ستار واسترار واستتار المغيبات وأصبحت بحكم المشاهدات والمظهرات، مع التأكيد على أنّ هناك مجالات ودوائر تظل في طي المغيبات والاستتار والستر مهما بلغ علم الإنسان، وهناك ما هو محجوب حتى على الأنبياء والمعصومين مثل علم الساعة ويوم القيامة وكنونة ذات الله سبحانه وتعالى، وإنّ أصل الاستنارة والاستبصار باللجوء والتواصل مع عقول أهل الحل والعقد والمشورة والخبرة والخبرة هو بدعم وتأييد وإصرار من ذات العقل الذي لو لم يفعل ذلك لوبخه ولامه واعتبره خروجاً عن العقلانية والعاقلية والمعقولية والتعقلية، وهذا الأمر هو فعلاً حقيقة تعطيل العقل عند عدم اللجوء إلى المشورة الاستخارية.

ولقد ذكر صاحب (الميزان) في معرض ردّه على من يعترض على الخيرة بقوله: «وقد وردت عدّة أخبار من أئمة أهل البيت عليهم السلام في جواز الأخذ بالخيرة من السبحة وغيرها عند الحيرة». ثمّ قال بعد ذلك: «وليس في اختيار ما يختاره الإنسان بهذا النوع من الاستخارة دعوى علم الغيب، ولا تعرّض لما يختص بالله سبحانه من الشؤون الألوهية، ولا شرك بسبب تشريك غير الله تعالى إياه في تدبير الأمور، ولا أيّ محذور ديني آخر؛ إذ لا شأن لهذا العمل إلّا: تعيين الفعل أو الترك من غير إيجاب ولا تحريم، ولا أيّ حكم تكليفي آخر، ولا كشف عمّا وراء حجب الغيب من خير أو شرّ، إلّا أنّ خير المستخير في أن يعمل أو يترك فيخرج عن الحيرة والتذبذب»⁽¹⁾. وقولك: «لو علم الناس بهذا الرأي لما

(1) تفسير الميزان، الجزء: 6، الصفحة: 119، في ذيل الآية: 90 من سورة المائدة.

أما إذا اعتبرنا أنّ الاستخارة هي نوع من التوسل والتوكل والدعاء والطلب من الله سبحانه وتعالى، فإنّ كل من التوسل والدعاء أو الطلب يتساوقان ويتماهيان مع السنن الكونية التوحيدية ومع نسق النظام الطولي الأنطولوجي الوجودي في الكون والوجود، وجعله الله سبحانه وتعالى سبباً عليّاً ميتافيزيقياً يتموضع في باطن الإيمان والعمل المنظور، بل هو سبب الأسباب وعلة العلل الثاوية في العلة الظاهرية التي يتعامل معها النظر والعقل والقلب الاستبصاري التشهيدي الملابسي، وليس الإبصاري المرثي الملامسى، الذي يتعامل مع ظواهر الأشياء وعللها وأسبابها المباشرة والمرئية. فمن

11/17/16 1:29 PM

يطلب الوصل والوصول، والتكامل واللقاء، والقربى والزلفى، عند المتعالي جلّ وعلا، عليه ابتغاء الوسيلة إلى ذلك، التي بمقتضاها يتحقق الوصل والإيصال. لذا قيل: إنّ فاقد الشيء لا يعطيه، وعليه لا يمكن الوصول إلى كينونة جوهر وحقيقة أي شيء وجودي إلا من خلال الوسيلة السنخية المتساوقة والمتماهية مع بنية ذلك الشيء وماهيته وحقيقته الوجودية، وحيث إنّ الحقيقة الوجودية واحدة، فلا سبيل إلى وصول الكائن الإنساني إلى أية حقيقة إلا بواسطة التوسل الوجودي بحقيقة ذلك الوجود المطلق الأحد الواحد القهار، وجعله حاضراً ومتوسلاً به دائماً وأبداً، وإلا كان الكائن يجري في مجرى الوهم والسراب، معتقداً أنه مجرى الحقيقة والحق.

وللدعاء حكمة وفلسفة ربانية متعالية، وغايات وأهداف سامية وببيلة بسمو مقام ومقال الداعي والمستجيب تعالى للداعين من عباده، فهو تشريع إلهي قائم وفق سنن وقوانين تتجاوز السنن الطبيعية والعلية والسببية الظاهرة، بل إنه يخضع لـ «سنن السنن» و«قوانين القوانين» التي هي سنن وأحكام نازلة وحاكمة وكاشفة وقائمة وقوام وقیومة وقيامة وتقویمة وإقامة للسنة الظاهرة والطبيعية، وهي جميعها سنن وقوانين وأحكام ميتافيزيقية وجودية غيبية تشهيدية، حيث تتطلب إنزال التشهيد والغيب واللامرئي على الفيزيقي والظاهر والمرئي في العمل المنظور في الاستخارة ودوالها من الدعاء والتوسل والذكر والطلب والسؤال، أي: تشهيد الغيب وتغيب التشهيد.

الدعاء هو معجزة الدين والقرآن والإسلام، كما أن الاستخارة الائتمانية المسؤولة الاستخلافية الإنسانية والخاتمية المحمدية ﷺ والانتظارية المهدوية ﷺ والولائية الفقهية العامة التقوائية الممهدة للولاية العصومية المنتظرة، بمفهومها التوسلي والدعائي والذكرى والتسائي والطلبى، في سياق التوكل والتسليم والرضى والقبول لقضاء وقدر الخير في العمل المنظور في الاستخارة، هي أيضًا معجزة القرآن والدين والإسلام، حيث إنهما يخرقان السنن والقوانين الكونية الظاهرية والفيزيقية، ويتعاملان مع السنن والقوانين الغيبية الباطنة الثاوية في نواة وبنية صالح الأعمال والأقوال والأفعال والأنظار، التي تحتاج إلى من يقوم بحضر جينيولوجي تأسيسي وتجزيري، وتنتقير أركيولوجي طبقي وتطوري تأريخي، وتشرح أكيولوجي بيئي محيطي لأنساق علاقاتها الفيزيقية والميتافيزيقية،

التي تزيج الستار والاستتار عن حمولات السؤال والطلب الاستخاري الاستخلافي الائتماني المسؤول في العمل المنظور من قبل المستخير.

إضافةً إلى أنّ العقل يحكم بعقلانية تعقيلية حسن الرجوع إلى الله تعالى وطلب الإرشاد منه والمشورة معه؛ لأنّه عالم الغيب وعالم بالمصالح والمفاسد الدنيوية والدنيوية، وبالمؤمنين رؤوف رحيم. ولذا بحكم ذات العقل وبمقتضى ذات الآيات أنّ الله تبارك وتعالى والعقل يطلبان منا أن نرجع إلى علام الغيوب والعليم والغني المطلق في كلّ الأمور ونعتمد عليه، فالاستخارة الاستخلافية الائتمانية المسؤولة هي من مصاديق التوكل والتسليم والرضا والقبول والرجوع إلى علام الغيوب المطلق لكشف ما وراء المشاهدات والحدود الظاهرية والتواصل مع المغيبات، وذلك بتشهود الغيب وتغييب المشاهدة في المجرى الحداثي والمشهدى والمرأوي لموضوعات وغايات ووظائف ودلالات واستدلالات الاستخارة الاستخلافية الائتمانية المسؤولة في مجرى العالم والكون والوجود.

وتجدر الإشارة هنا إلى القول بأنّ التحليل الجينيولوجي التأصيلي والتجزيري القرآني والروائي والعقلاني الفلسفي المعرفي والمنطقي، والتشريح الأركيولوجي التاريخي التطوري لسيرورة الاستخارة الاستخلافية الائتمانية المسؤولة، والتفكيك الأكيولوجي البيئي الاجتماعي والسياسي والفقهي المحيطي الجواني والبراني، بسيرورة الاستخارة التي تم تبينها وتحليلها قرآنيًا وروائيًا، وتاريخيًا وعقليًا، ومعرفيًا أبستمولوجيًا، وأنطولوجيًا وجوديًا، وأكسيولوجيًا قيمياً أخلاقياً، واستطيقياً جمالياً وفنياً، تشير إلى صنفين فقط من صناعات الاستخارة الاستشارية المتداولة، وذلك وفق أوليات وإوالات وآليات وآلات وأدوات ووسائل محددة، تتساق مع بنية وبناءات كينونة الاستخارة البعيدة عن تأثير وتوجيه الاستخارة من قاعدة التسامح في أدلة السنن، أو الارتكاز على الثقة بالتجارب المتناقلة حولها، أو لكونها متداولة عند المتشركة، فإنّ ذلك أولاً لا يحل كل الإشكاليات والمشكلات والتساؤلات المنطقية والعقلانية والعرفانية والوحيانية، وحتى التجريبانية المحسوسة مهما قيل بصدها وممن صدرت، وثانياً لا يبرر الإفراط والمبالغة في توظيفاتها وتداولاتها، دون مؤاسستها وتقعيدها على أسس وقواعد شرعية وفقهية وعقلانية ومعرفية وقيمية وجمالية راسخة ومتينة وصلبة، مما تمكنا من تجاوز السلبيات المترتبة على عدم حسن توظيفها

واستثمارها في تعظيم التوآية وتعجيل التقريبية إلى الله، فضلاً عن ذلك كله، أن مفهوم الاستشارة الاستشارية الاستخلافية الائتمانية المسؤولة كفيلاً بالرد والتوضيح على كافة الإشكاليات والتساؤلات المعرفية والوجودية والقيمية الأخلاقية والجمالية، التي قد تظهر في ذهن الإنسان أو في واقع ممارساته الاستشارية في الحياة، فكيف يمكن الحكم بالجواز للرجوع إلى الناس والحكم بالحرمة للرجوع إلى الله تعالى؟

4.9.3 الأدلة الشرعية المؤيدة للاستخارة

كما ذكرنا سابقاً أنّ هناك رأيين فقهيّين شرعيّين لشرعية وعدم شرعية الاستخارة، أو قبول ورفض الاستخارة الاستشارية ما عدا استخارة القلب والمشاورة، ولقد عرضنا بعض أدلة وآراء وتحقيقات المعارضين لها، وجاء الآن دور تبليان بعض الأدلة الشرعية المؤيدة لها.

1 - الارتكاز على بعض الروايات التي أورد أخبارها الحرّ العاملي في وسائل الشيعة، الجزء: 8، الصفحة: 68 وما بعدها، أبواب الاستخارة وما يناسبها، والمجلسي في بحار الأنوار، الجزء: 88، الصفحة: 247، والبروجردى في جامع أحاديث الشيعة، الجزء 8، الصفحة 234، وغيرهم والتمسك بها. وأشرنا بخصوصها إلى أنّ بعض الفقهاء والمحدثين والمحققين يرون أنّها تفتقر إلى مصداقية ووثوقية سندية إسنادية ومضمونية متونية صحيحة ومعتبرة ومقبولة، سواء بالنسبة لاستخارة ذات الرقاق والبنادق أم الاستخارة بالسبحة أم بالطيور، وعليه ضعف الارتكاز والاعتماد عليها عند المعارضين. ولكن الظاهر أنّ الروايات المشار إليها تفتقر إلى السند الصحيح، سواء فيما ورد في شأن خيرة ذات الرقاق أم الاستخارة بالسبحة⁽¹⁾، الأمر الذي يمنع من الاعتماد عليها في إثبات الشرعية.

2 - التمسك بروايات القرعة⁽²⁾، من قبيل صحيحة محمد بن محمد حكيم: «كل مجهول

(1) وقد أشار بعض الأعلام إلى ضعف هذه الأخبار، انظر: الأحاديث المعتبرة في جامع أحاديث الشيعة، الصفحتين: 164 و165، فقد أكد على أنَّ أخبار الاستخارة على أنواعها ضعيفة، ولذا فقد ترك هو - كما يقول - منذ زمن الاستخارة بالسحرة.

(2) انظر: القواعد الفقهية، للأيرواني، الجزء: 2، الصفحة: 31.

11/17/16 1:29 PM

حيث كونها وسيلة إجرائية سهلة لاستكشاف الواقع المجهول، لَمْ لَمْ يَتَمَّ العمل بها من قبل النبي ﷺ والأئمة عليهم السلام، ولا عمل بها أصحابهم، ولماذا هذا الغياب والاستتار عنها؟ ولماذا لم يبلغنا ذلك من خلال الأخبار المستفيضة، وَفَقَلَ ذلك إلينا، مع أننا لم نجد في الروايات شيئاً من ذلك، بل إنَّ بعض أخبار الاستخارة - كأخبار الخيرة بالسبحة - لم تُذكر في المصادر الحديثية الأساسية، وإنَّما أورده السيد ابن طاووس في كتابه في الاستخارات مرسلَةً عن صاحب الزمان!

تأسيساً على ذلك، لا يبقى أمامنا إلا القول بأن البعض قد ارتكز بشكل أساسي على الطَّمَأْنينة والسكينة والاسترواحية القلبية، واليقين الذاتي، أو اليقين الأصولي، أو العرفي، أو سيرة بعض العرفاء والمحدثين والفقهاء، أو ركامات بعض التجارب والممارسات الشخصية في الاستخارة، أو قاعدة التسامح الروائي في أدلة السنن في المستحبات، أو قدسية بعض الشخصيات الفقهاء والعرفائية والحديثية، أو ضرورات ترجيحات المواقف والقرارات غير الحاسمة والمتردة والفاقة للعزم والإرادة والاختيار في بعض الحالات، وجميعها لا ترتقي إلى اليقين والحجة والدليل البرهاني الفلسفي العقلاني أو المنطقي أو الشرعي الذي يعول الشرع والفقهاء عليه في استدلال واستنباط الأحكام الشرعية المعاملاتية والعبادية.

وعليه بِمَكْنَتنا القول: إنّ بعد تبيان الأدلة المؤيدة والمعارضة للاستخارة الاستشارية ماعدا الاستخارة القلبية والاستخارة بالمشاورة القلبية والسيرورية والبعدية من جهة، وعدم تأييد وتأكيد صحة وسلامة ووثوقية الروايات الواردة بشأنها عند البعض، وهو الرأي الذي نميل إليه ونعمل عليه فقهيّاً وشرعيّاً، إضافةً إلى رأينا الخاص في حمولاتها المعرفية والوجودية والقيمية الأخلاقية والجمالية الفنية، المتساوقة مع الرؤية الكونية التوحيدية، وحركة النفس الجوهرية، وأصالة العقل المسدد والمؤيد، وأثالة التعرّفن القلبي والتوحيّن الإخباري، وأساس نظرية العمل والاختيار والإرادة الإسلامية، وكذلك التساوق مع روح الدين والقرآن والفقه والعبادات والعبودة، جميعها يشكل أمراً متماسكاً ومتيقناً ومطمئناً يجعلنا نرفع القلم في التبرير لها والتوجيه الفلسفي والمنطقي لها. ولكن الطرح التشميلي الاستكمالي العلمي لموضوع الاستخارة يقتضى أنّ يتم تناول كل الاحتمالات، سواء كانت مرضيةً ومؤيدةً

لدى الباحث أم لا، ونقتصر هنا في كيفية توجيهه وكشف بعض الصور الاحتمالية التي قد يؤمن البعض بها، ويُأسس على ضوئها حكمه ورأيه حول شرعية الاستخارة، مستندةً إلى بعض الروايات والأدلة المتقدمة.

وتأسيساً على ذلك، بِمَكْنَتنا افتراض توجيهات شَرَعنة وعَرَفنة «العرف» الاستخارة الاستشارية الدارجة والمتأولة اليوم عند المؤمنين على النحو التالي:

1 - التوجيه التعبدى الإيماني: أن نؤمن بها إيماناً تعبدياً منطلقاً من إيماننا الديني العام، وهذا الإيمان كما يثبت شرعية الاستخارة، فإنه سيجعل منها عملاً مفهوماً وكاشفاً عن الواقع، وذلك على قاعدة اللطف الإلهي واستجابة الله دعاء عبده، وهو القادر على كل شيء، وهذا التوجيه من الطبيعي أن يكون مقبولاً عند المؤمنين بشرعية الاستخارة، وكذا عند مَنْ يؤمن بمرجعية النص الديني بناءً على ثبوت روايات الاستخارة.

2 - التوجيه التعقلي العملي: أن نتعامل مع الاستخارة وننظر إليها باعتبارها طريقة لحسم الموقف عند التحير وضبابية الصورة، الأمر الذي يُسبب إرباكاً، وربما عجزاً عن اتخاذ القرار المناسب، بسبب تعارض الوجوه المرجحة للفعل مع الوجوه المرجحة للترك، وكثيراً ما يصل المرء إلى مثل هذه الحالة من التردد والحيرة والتلجج، لا بسبب ضعفه عن اتخاذ القرار الحاسم أو تهربه من تحمل المسؤولية، وإنما لأنَّ الموقف قد تشابكت فيه الوجوه وتساوت مرجحات الفعل والترك، فيحار الشخص، ويحتاج إلى أدنى دافع، أو مرجح، ولو كان غير منطقي ليختار أحد الوجوه، فعلاً أو تركاً، وإذا سألته لما اخترت هذا الطريق دون سواه فلن يجد جواباً مقنعاً أفضل من القول: هذا ما جرى، ولم أجد مرجحاً لسبيل على آخر.

ومهما حاولنا مقارنة ومجاورة العقل المجرد، وحتى العقل المسدد والمؤيد وإقحامه في تفسير وتوجيه البنية البنائية التركيبية والتراكيبية والتكوينية للاستخارة، ماعدا القلبية والاستشارية الاستخلاافية الائتمانية المسؤولة وحمولاتها المعرفية والوجودية والقيمية الأخلاقية والجمالية الفنية، في سياقاتهما العلمية المحسوسة والفلسفية العقلية والقلبية العرفانية والوحيانية الإخبارية، من دون حجج وأدلة أو قرائن وشواهد أو سند حديثي وتاريخي معتبر مرجح، ليس بِمَكْنَتنا الوصول إلى اليقين والاطمئنان الفلسفي العقلاني والمنطقي وحتى الفقهي، أما لو تجاوزنا الدقة العلمية والمنطقية والفقهية، فَبِمَكْنَتنا

الاقترب نسبياً من وضع قريب يطمئن إليه العقل المسدد والمؤيد بالعرفان والوحي الإخباري، وذلك عندما نحشر أنفسنا في موقف التردد والحيرة الذي لا نجد له شيئاً من المرجحات التاريخية والاجتماعية والاقتصادية والنفسية والعلمية والمعرفية والوجدانية والوحيانية «هذا إن لم يكن مستحيلاً إلا أنه نادراً ما يحصل للمرء»، فيتحتم البحث عن أي شيء غير منطقي يرجح أحد الأمرين أو الطرفين، مما يجعل العقل مجبوراً ومتموضعاً في وضع يقبل ذلك اضطراراً، دون قناعة عقلية ومنطقية، وذلك في عنوانه الثانوي، وهذا ما يجعل البعض يرى توجيه الاستخارة كوسيلة ترجيحية تساهم في الاختيار في حالات تكافؤ المصالح والمفاسد، مما يصبغ عليه شيئاً من العقلانية، أو على الأقل ليست مستنكرة لدى العقل والعقلاء، تماماً كما لا تكون القرعة مستنكرة عنده، بل هي مقبولة لديهم ويعملون بها في بعض الحالات.

أما ظاهرة الاستخارة الاستشارية المبنية على أساس كشف الواقع وإزاحة الستار والاستتار عن مغيبات نفعية أو ضرورية أو خيرية أو شرية، أو بلغة الفقه كشف وجه المصلحة أو المفسدة الخفية والمجهولة عند المستخيرين، وذلك تعدياً لكونها وسيلة يتجاوز بمقتضاها حالة التردد والحيرة والتلجُّج، وإلا فما الفرق بينها وبين أي وسيلة أخرى لا تعتمد الدعاء والتوجه إلى الله؟ ولم لا يعتمد أسلوب القرعة مثلاً، فإنها - أعني القرعة - على ما هو المعروف وسيلة لحسم الموقف ورفع التردد؟ فإنه يمكن توجيهها توجيهاً شرعياً ومعرفياً من خلال ما يملك الفقيه والمحدث والمحقق من أدلة وبراهين وشواهد تاريخية معتبرة هو يؤمن بها ويستدل بها على رأيه وموقفه الشرعي من الاستخارة، وعليه يعتقد بإمكانية كاشفية الاستخارة الاستشارية في حال التوكل والتوسل والرجوع من قبل الكائن إلى العليم القدير الحكيم الجواد الكريم واللطيف تعالى، للخير والبركة والصلاح والفلاح، فيما يريد أن يقدم عليه من فعل أو ترك فليس له أن يُسَفِّه الآخذين بها، أو ينعتهم بالتخلف أو غيره من النعوت، وذلك لثبوت مشروعيتها عندهم، ولأنَّ بالإمكان تضمُّها - عقلاً - باعتبارها وسيلة لحسم الموقف في حالات التردد وعدم وجود المرجح لخيار على آخر، بينما الإشكالية هي عند من لم تثبت الاستخارة له بالدليل الشرعي والاطمئنان العقلي أو اليقين الأصولي أو اليقين العرفي أو الاسترشاد بالسيرة العقلانية والفقهائية والتاريخية المعتبرة.

4.9.4 وثوقية ومصداقية وصحة السند الروائي للاستخارة الاستشارية

حينما قمنا بالبحث السردى والتحليل التحقيقي الاستقرائي والاستدلالي والمصدري للروايات الواردة في الكتب الحديثية والكتب المعرفية والفقهية والكلامية والفلسفية لمختلف الاستخارة الاستشارية من جهة، والبحث عن الجذور والجذوع التاريخية لنشأتها وظهورها التداولي والتواصلي من جهة ثانية، والبحث الإحصائي العددي الكمي والنوعي لها، استشفينا ما يلي:

التأكيد عند بعض الفقهاء والمحدثين والمحققين والباحثين في شؤون الاستخارة الاستشارية على عدم مصداقية وصحة وسلامة ووثوقية مصدريه وسندية كل الروايات المتعلقة باستخارة الرقاع والبنادق والطير والسبحة والمصحف، وأنها جميعاً ضعيفة السند والمصدر؛ لكونها مرسلة أو تعاني من مصداقية ووثوقية أحد سلسلة الروايات في الأخبار الروائية، وأن الاستخارة بالاستشارة (على مبنى تصحيح كتاب المحاسن)، مع كونها موسومة بتأييد أقل من حيث عدد الروايات في الكتب الحديثية، إلا أنها الأكثر توكيداً وتأييداً من جهة، والأكثر تساوقاً وانسجاماً وتوافقاً مع الرؤية الكونية التوحيدية وحركة النفس الجوهرية وفلسفة الحياة، وهي الأقرب إلى روح القرآن والدين والإسلام والفطرة والتوحيد الذاتي والفعلي لله عز وجل. وتأسيساً على ذلك، فإنها لا تحتاج إلى كثير من المؤونة أو من الروايات؛ لكونها الأقرب إلى الفطرة والقلب، وروح الدين وروح الدعاء.

واستخارة القلب أيضاً من الاستخارة المؤيدة شرعاً ودلالةً وسنداً، ولقد ورد بشأنها العديد من الروايات الصحيحة السند والمضمون. لذا الاستخارة بالاستشارة واستخارة القلب هما الصنفان من الاستخارات التي إذا أردنا إعمال منهج الوثاقة وحجية خبر الثقة لهما تأييد وتأكيد من حيث الصحة والمصداقية والوثوقية السندية الشرعية الفقهية والمضمونية المعرفية والوجودية والقيمية الأخلاقية والجمالية الفنية. وأما غيرها من صناعات الاستخارة فلم يستدل بدليل ثبوتي وإثباتي معتبر عند بعض الفقهاء والمحدثين والمحققين حتى على قاعدة الجبر السندي، وأما إذا أخذنا - كما هو الرأي الصحيح - بحجية الخبر الموثوق بصدوره أو صدور مضمونه على الأقل، فإن

كثرة روايات الاستخارة الاستشارية على أنواعها لا يفيد وثوقاً بالصدور بعد كل هذا الوضع الصدوري التالف لها وجادة وإرسالاً وجهالةً في المصدر والراوي، وتأخر ظهور أغلب رواياتها عن القرن السابع الهجري، بل بعضها ظهر بعد القرن العاشر الهجري، بل أغلبها مهجور متروك عند المتقدمين، فما نجده الأقوى وثوقاً من حيث القرينة الخارجية هو استخارة الاستشارة رغم قلة رواياتها من حيث العدد، إذ هي الأوفق بالقرآن والسنة المتواترة في موضوعي الدعاء والاستشارة، نعم، الكاشفة ظنية في نفس الاستخارة.⁽¹⁾

إنَّ استخارة الطيور هي أوهن الاستخارات سنداً ومضموناً وتداولاً، وإنَّ استخارة السبحة والمصحف والطيور والرقاع والبنادق كلها تفتقد إلى وجود تداولي وتعاصري عند قدماء ومتقدمي الفقهاء والمحدثين والمحققين، إنَّ لم تكن بتة مهجورة ومعدومة فإنها جدٌ محدودة ومحصورة لا تذكر تداولياً عملياً أو نظرياً أو روائياً.

أما الاستخارة بالسبحة التي هي دارجة عند الكثير من المؤمنين اليوم، فيشير لنا البحث الجينيولوجي التأسيسي والأركيولوجي التاريخي والأيكولوجي الظرفي المحيط بها، أنما ظهرت في القرن السابع الهجري مع السيد ابن طاووس الحلي، وتشكلت ظاهرة واضحة في عصر العلامة المجلسي (المتوفى سنة 1111 هـ.)، فتاريخ انيتها لا أساس ولا أثر وجودي ومعرفي وقيمي لها على الإطلاق لدى الفقهاء والمفسرين والحكماء والمحدثين أو الزهاد والعرفاء في المذاهب الإسلامية قبل عصر ابن طاووس، حتى إن الذين انتقدوا الاستخارة غير الدعائية، كابن إدريس الحلي (المتوفى سنة 598 هـ.) لم يشيروا أساساً إلى استخارة السبحة التي مع تأخر زمان ظهورها كانت رواياتها جدّ قليلة لا تزيد عن روايتين ضعيفتين كلتاها وجادة. وتأسيساً على ذلك، استدل بعض الفقهاء والمحدثين والمحققين بأن استخارة السبحة أضعف الاستخارات الاستشارية بعد خيرة الطيور التي ظهرت في القرن الثاني عشر الهجري وهي تعاني من ضعف ووهن سندي ومضموني وعقلاني وعرفاني وفقهي.

(1) مرجع سابق، حيدر حب الله، الصفحة: 212.

أما استخارة المصحف أو الاستخارة المصحفية المُصَفَّحة فنصيبها من الروايات في عصر المصادر الحديثية فقط رواية واحدة يتيمة، وهي ضعيفة السند، ناهيك عن وهن المتن والمضمون المعرفي والفلسفي والعرفاني الوجودي لها، أما بقية الروايات فجميعها كرونولوجياً، أي: زمانياً متأخرة، وأتت بطرق مرسلة أو بنحو الوجداء التي تمنع الارتكاز والاعتكاف والاعتماد عليها بتاتاً، نعم، ما قد يفيد النهي عن استخارة المصحف من النهي عن التفوّل بالكتاب العزيز، لم يصحّ سنداً، وإن كان متداخلاً معها بعض الشيء دلالة.

إنَّ استخارة الرقاع أكثر الاستخارات من حيث عدد الروايات، تليها استخارة القلب، ثُمَّ المصحف، ثُمَّ السبحة والاستشارة، ثُمَّ خيرة الطيور. وقد بلغت روايات استخارة القرعة والرقاع والبنادق ما يصل إلى عشر روايات، بينها ثلاث فقط ترجع إلى ما قبل عصر ابن طاووس، قيل: إنَّ كَلِّها ضعيفة السند، بل أكثرها ضعيف السند جداً، بل بعضها أصلاً مجهول المصدر. يضاف إلى ذلك وجود نصوص في كلمات المفيد - على تقدير صحّة النسبة - وقيل: إنَّ ابن إدريس الحلّي والمحقّق الحلّي، يشيران إلى أنها تفيد مهجوريّة هذه الاستخارة، وهو ما يظهر أو يتأيد بالتتبّع، مما يكشف أكثر فأكثر عن أنّ المروّج لها والذي دافع عنها دفاعاً شديداً هو العالم العابد السيد ابن طاووس الحلّي (المتوفى سنة 664هـ)، وإلا فهي مجهولة متروكة مُعرَّض عنها. قيل: إنَّ الحق مع ابن إدريس في موقفه من استخارة الرقاع باستثناء خطأ اتصل بكلامه يرجع إلى طبيعة الرواة الراوين لاستخارة الرقاع.

فالتحليل الروائي السندي والأبستمولوجي المعرفي للسند ومضامين الروايات الصحيحة الواردة بخصوص الاستخارة الاستخلافاية الائتمانية المسؤولة، بمعنى طلب الخير من مطلق الخير والفيض والوجود الحقيقي لله عزّ وجلّ، وهي روايات كثيرة ومتعددة لا شك فيها ولا ريب ألبتة، ولكن الإشكالية وكل الإشكالية السندية والمعرفية هي في تلك الروايات التي تحوم وتحيط في الاستخارة بالمصحف والسبحة والرقاع والبنادق والطيور، وهي موضع كلام بين الفقهاء ومحل اختلاف وتغاير بينهم، ذلك كما هو الحال في كثير من الأمور المستحبة أو المباحة التي قد لا يدقّق فيها كثيراً، بناءً على قاعدة التسامح في أدلّة

السنن. ولقد قيل أيضاً: إنه جاء في بعض الأحاديث ما يدلّ على بعض الأنواع من الاستخارة، ولكن هذه الروايات جميعها ضعيفة السند، لا يمكن الاعتماد عليها جزماً، بل يصحّ العمل بمضمونها برجاء المطلوبة.

التحليل الاستقرائي لسيرورة الاستخارة في المنظومة الفقهية والأصولية والمعرفية وتاريخانيته يدلُّ على وجود مستويات من التباين حول الاستخارة لدى الفقهاء والباحثين والمحدثين، بدءاً من رتبة الاختلاف والتمايز والتغاير في الجواز إلى مرتبة التضاد والتقابل والتناقض في الرفض وعدم الجواز من حيث الحجية والدليل الشرعي المعتبر. والاستقراء التصنيفي يؤدي بنا إلى تصنيف الآراء الفقهية والمعرفية من حيث حجية الاستخارة أو عدم حجيتها إلى صنفات ثلاث، هي:

الصنافة الأولى: عدم حجيتها، أي: عدم مشروعيتها، وهذا ما ذهب إليه السيد محمد باقر الصدر، حيث تحفظ (قدس سره) حول مشروعيتها، فوجهة نظر السيد عن عدم مشروعية الاستخارة؛ وذلك لجهة عدم احتمال حصول سبب ما وراء الطبيعة يتدخل في نيته الخيرة، وعليه فتكون نتيجة الخيرة مجرد صدفة وليس ثمة تدخل إلهي فيها، وعندئذ ينتج بطلان الاستخارة على الإطلاق، ولا يوجد دليل مقنع لدى البعض على صدور روايات وأدلة شرعية معتبرة على الخيرة بأي وجه من الوجوه، خصوصاً خيرة ذات الرقاع والسبحة والتفؤل بالقرآن، وأن منشأ العمل بأكثر الاستخارات عند العلماء هو قاعدة التسامح في أدلة السنن، وهذه القاعدة لا يأخذ بها البعض، وأن أكثر أعمال الاستخارة لم تكن معروفة أو مشهورة لدى الفقهاء المتقدمين، وإنما اشتهرت عند المتأخرين، خصوصاً بعد ابن طاووس.

ويذهب البعض إلى أن هذا الاتجاه يجعل الاستخارة قبالة العقل، بمعنى تعطليه لحساب التوكل والاستعانة بالله مجرد عن العقل، بل تكون من المعاني التي تساعد الإنسان أن يعطل عقله، وقد تتحول في كثير من الأحيان إلى حالة مرضية يصعب التخلص منها، بحيث لا يتحرك خطوة يميناً أو شمالاً إلا باستخارة، لذلك لا يجوز الإتيان بأعمال الخيرة؛ لأنها لا تتصف بالمشروعية على هذا المسلك، والرسالة التي بعثها الشيخ المفيد إلى ابنه لم يتعرض فيها إلى الرقاع، بل أورد روايات وأدعية في الدعاء، وكذلك الفقيه عبد العزيز، وذكر

صاحب السرائر أنَّ الاستخارة هي الدعاء، حيث قال: إنَّ الاستخارة في كلام العرب الدعاء، ويقول يونس بن حبيب اللغوي المعروف: حيث إنَّ معنى قولهم: استخرت الله في الخير أن يوفقني، وتبعه صاحب الشرائع، حيث يقول: إنَّ رواية الرقاع شاذة، حيث يقول: أوردناها على وجه الرخصة دون محض العمل، ويقول صاحب مصباح الفقيه أغا رضا الهمداني: إنه لا يدعي الإتيان بسائر الاستخارات برجاء المطلوبة، وأما الإتيان بها بعنوان أن هذه هي المصلحة الواقعية التي حددها الله تعالى، وأنها مشروعة فهذا غير صحيح، يقول المحقق الخوئي، حيث شك في استفتاء وُجِّه إليه بوجود روايات معتبرة في الاستخارة بالسبحة أو أيَّ استخارة من الاستخارات فقال: لم نعر على رواية معتبرة.

والصنافة الثانية: تقر بحجيتها، أي: مشروعيتها ولكن بشرط، وهذا ما ذهب إليه السيد محمد الصدر، وإقرار الاستخارة وحجيتها المشروعية عند هؤلاء هو على نحو رجاء المطلوبة، أي: عسى أن تكون مشروعة، أي: ليس على أساس المصلحة الواقعية، وهذا القول يعتمد على قاعدة التسامح بأدلة السنن والتي لا يوافق عليها البعض، كما هو الحال في الروايات في مكارم الأخلاق التي أكثر أدلتها ضعيفة السند، وهذا الرأي هو رأي المشهور.

الصنافة الثالثة: هي الرأي القائل بحجيتها، ولكن بشرط أن يكون الشخص له الإمكانية والاستعداد النفسي والروحي، أي: يتصف بالكمال الذي قد يؤهله لذلك، فيكون كلامه حجةً، وإلا ليس كل من ادعى ذلك صحيح، حيث يصرح السيد محمد الصدر (رحمة الله عليه) بأن: الاستخارة ليس معناها الدعاء حيث عدم توفر معنى الدعاء أو عدم صدقه عند فاعل الاستخارة، لذلك لا يمكن تسميتها بالدعاء؛ لأنَّ الدعاء لا يكون إلا تحت شروط معينة وإنَّ كان ظاهر كلام اللغة ذلك، إلا أنَّ المعنى الاصطلاحي لدى السيد محمد الصدر غير ذلك، والدعاء يحتاج إلى ثلاثة عناصر: **الطلب والتوجه والنية**، فإذا اكتسب الكلام الذي نسميه دعاء بعض هذه العناصر، أي: ليس كلها فقدَّ تسميته بالدعاء، بل يكون شيئاً آخر. وإنَّ الاستخارة حسب رأي محمد الصدر قد تردُّ أو تقشل نتيجة عدم حصول شرائطها، وإنَّ حصلت شرائط الدعاء فقد يكون الفرد فاقداً لها، فلا تكون لها أثر.

ويقال: إنه وإنَّ كان الكثير من الاستخارات فاشلةً، ولكن هذا لا يرتبط بصدق دليلها وصحة سندها والركون إلى تجربتها مع توفر شروطها، فإنَّ هذا لا يكون إلا في الفرد

الأصلح. ويستدرك السيد الصدر فيقول: وإن كان جميعها ضعيف السند ولا يوجد فيها المعبر والصحيح إلا نادراً، ليكون الاعتماد عليها، إلا أنه له:

أولاً: أننا لم نقتصر في الوجوه الدالة على صحة الاستخارة على ما دل في الروايات، بل كان هناك وجوه أخرى، كسيرة المتشركة والتجربة وغير ذلك، فإن لم يتم الحجة فإنه أقل من تمامية الوجوه الأخرى، وإذا كانت الأدلة ضعيفة السند التي هي الأساس، فكيف نأخذ بسيرة المتشركة التي هي دليل لبي حيث يقتصر فيه على الشيء المتيقن، ولا حجية لها مقابل الروايات. ثانياً: وإن هذا الضعف المشار إليه في الروايات يمكن أن يجبر بعدة وجوه: الأول: كثرة الروايات إلى حد الاستفاضة والتواتر، بحيث يحصل الاطمئنان بصدقها ومضمونها العام.

الثاني: عمل المتشركة بهذه الروايات عن طريق التزامهم بالاستخارة على طول الأجيال، فلو كانوا قد وجدوا أن هذه الروايات ليست حجة لما فعلوا ذلك، وفيهم الفقهاء والمفكرون والأخبار، ولكن هذه السيرة معارضة بأخرى من العلماء فكيف نأخذ بها.

الثالث: وهو بعض هذه الروايات ما يتم سنداً ودلالةً، أي: أنه حجة معتبرة في كلتا هاتين الناحيتين.

شرائط الاستخارة

الشرط الأول: أن يكون الفرد فاعل الاستخارة مجازاً، أي: لديه إجازة مسبقة من شخص آخر يجوز ممارسة الاستخارة، فإن لم يكن مجازاً كانت استخارة باطلة على أي حال، ولكن لا دليل على الإجازة.

الشرط الثاني: أن يكون الأمر المعين الذي تقع عليه عملية الاستخارة محل حيرة وتردد عند الفرد، وقالوا في هذا الصدد: إن كل ماله مرجح في الدين فهو مما لا يستخار عليه، وإنما تصح فقط فيما لا ترجيح به على الإطلاق، وهو معنى الحيرة والتردد، لذا ما لم تستنفد كل وسائل الترجيح والتفضيل والاختيار لا موقع للاستخارة بتاتاً، وتحقيق هذا الأمر في غاية الصعوبة والدقة التي لا يتحملها المستخير البسيط والإنسان العادي العادي، مما يَبْقَى وسائل غير مستنفدة وأبواباً غير مغلقة أمام المستخير في البحث عن الترجيح

والتفضيل، فلا يتحقق شرط الاستخارة بعدم استنفاد كافة الطرق والسبل الاستشارية الذاتية التذويتية والغيرية التذاوتية، وحتى لو استنفدت كافة السبل والطرق الترجيحية وتحققت الحيرة والتردد، وبالتالي تتحقق معادلة أنما الاستخارة عند الحيرة والتردد، إلا أن الإشكالية الكبارة قائمة، من حيث كيف نطمئن ونتحقق من أن الحيرة عند المستخير هي حيرة حقيقية معرفية وجودية عقلانية، وليست حيرة وهمية شبحية أو سديمية سرايبية، أو عرضية هامشية سطحية، أو نفسانية عرضية، قد لا تكون لها علاقة بشكل أساسي وجوهري بملاسات موضوع وظروف المستخير الزمكانية الجوانية والبرانية المحيطة به؟!

الشرط الثالث: أن لا تكون الاستخارة قد تمت عليه أو حصل فيه، وهذا معناه عن تكرار الاستخارة على موضوع واحد.

وهناك توجد استخارة معينة يذكرها السيد محمد الصدر، وهي أن يجلس الشخص ويذكر لله ويتوجه إلى الله، فإن كان لها إقبال قلبي لها يتبعها، وإن شعر بوجود شك أو تردد يتركها لا يعمل بها.

ملاحظة: علماً أن هناك في الواقع صدق الخيرة، وفي نفس الوقت ثبت عدم صدق البعض الآخر.



الفصل الخامس

تصور الكائن الاستخاري الصوري الافتراضي المثالي في دالة الاستخارة الاستخلافية الائتمانية المسؤولة

5.1 مقدمة

إنَّ أول خطوة في ممارسة التأسيس والتأصيل والتأثيل لأيِّ موضوع، لا بُدَّ من تصور خاص لكيونة الإنسان بشكل عام وكيونته الموضوعية بشكل خاص، سواء كان الموضوع موضوعاً اقتصادياً أم اجتماعياً أم تاريخياً أم سياسياً، ونطلق على هذا الكائن الافتراضي بالكائن الاقتصادي أو السياسي أو الاجتماعي أو التاريخي، أم موضوعاً مرتبطاً بمفهوم كلي وتشميلي مرتبط بسلوك الكائن الإنساني كالمستخير أو الأديب أو الرياضي، حيث إنَّ البحوث والدراسات السيكلوجية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية ... تنطلق بشكل صريح أو ضمني وفق تصور وتصديق خاص لكيونة إنسانية افتراضية « Virtual Human » تكون محور التجزيء والتحليل والتفكيك والتركيب والتفسير والتأويل والاستشراف، تحوم حولها مسارات وسيرورات وصيرورات سلوكيات الكائن الإنساني.

وهذا الكائن الافتراضي له سمات وخصائص وماهيات وبنّيات بنيوية ونسقية تركيبية وتراكيبية وتكوينية محددة، ودلالات استدلالية متميزة، وأنساق تداولية وتواصلية متساوقة، ووظائف وغايات ترابعية تكاملية توحيدية متعيّنة ومتحيّنة، وفق رؤية كونية متميزة، ونظام وفلسفة اجتماعية وسياسية واقتصادية خاصة، ومسار لسيرورة تاريخية مرسومة متوقعة لها، يستهدف إلى انوجاد هذا الكائن الافتراضي وتثبيته، أو تحقيق إنّيته الوجودية في مجرى النظام الاقتصادي والاجتماعي ... داخل المجرى الحداثي والمشهدى والمرأوي والوجودي الحق، تبعاً لفلسفة النظام ومذهبه الاقتصادي والاجتماعي ورؤيته الكونية في عالم الكون الوجود. لذا حاولنا أن نتصور تصوراً تصديقياً لماهية وهوية⁽¹⁾ وشخصية وفلسفة وغاية وسيرورة وصيرورة الكائن الإنساني المستخير وفق فقه فلسفة الاستخارة الاستخلافية والخاتمية المحمدية ﷺ والانتظارية المهدوية ﷺ والولائية الفقهية العامة التقوائية الائتمانية المسؤولة.

(1) هوية: جاء في معجم جميل صليبا ما يلي: تطلق الهوية على الشخص إذا ظل هذا الشخص ذاتاً واحدة رغم التغيرات التي تطرأ عليه في مختلف أوقات وجوده، ومنه قولنا هوية الأنا... وتسمى هذه الهوية بالهوية الشخصية. قال الفارابي: « هوية الشيء، وعينيته، وتشخصه، وخصوصيته، ووجوده المنفرد له، كل واحد ».

5.2 فلسفة تصور الرجل أو الكائن الافتراضي الاستخاري أو المستخير المؤمن

إذا أردنا أن نعرف ماهية الرجل أو الكائن الإنساني المستخير الافتراضي أو الصوري التمثيلي وبنّيته البنيوية والبنائية التركيبية والتراكبية والتكوينية والدلالية والاستدلالية والتداولية والتواصلية في فقه فلسفة وعرفنة ووحينة الاستخارة الاستخلاصية الانتمانية المسؤولة، علينا أن نتصور ونتعرف، بدءاً وأصلاً وقبلاً وسلفاً، على كينونة وفطرة وماهية الكائن الإنساني من الرؤية الكونية التوحيدية القرآنية وفلسفة وجوده ووظائفه وغاياته.

النظرة الاستقرائية لتأريخ وسيروية مفهوم وماهية الكائن الإنساني في الفلسفات والمذاهب الفكرانية البشرية، تكشف لنا أنه منذ عهد اليونان، وهي تتأسس على تعريف هوية الكائن الإنساني، أي: صفاته التي تجعله «هو هو» لا غير «هو»، أي: كائناً بشراً - لا حيواناً - هي بالذات خاصية «العقل والنظر المُلكي»، وجرى الاعتقاد بهذه الخاصية إلى عصرنا المعاصر، وأصبح الكل يلبس ثوب العقل أو يتمسك بتلابيب «العقلانية المجردة» و«المعقولة المجردة» و«العقلانية المجردة» ويلحفون بها ممارساتهم وسلوكياتهم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية... القولية والفعلية والتنظيرية والتصورية والتخيلية، ذلك لإضفاء المشروعية ومنح وسام التزكية لأفعالهم المختلفة.

والمستقرئ لسيروية المفاهيم العقلية الثلاثة السابقة يستشف بوضوح وجلاء، مدى الابتذال والغموض والازدراء التي وصلت إليها، حتى أصبح تلوين أي فعل - حتى لو كان مخالفاً أو متضاداً للعقل نفسه من جهة، ومختلطاً بالهوى والانقلاب بين الحق والباطل من جهة أخرى - أمراً مشروعاً ومقبولاً ومعقولاً، ولكن إذا صلح تمأسس كينونة الكائن البشري على العقل المجرد وحده فإنه مفيد ومطلوب ربما في النظر المُلكي العلمي الرسومي الظاهري فقط، أي: النظر السطحي والقشري للعلاقات البنيوية والبنائية الظاهرية للأحداث والسلوكات والأشياء، أو للجهد والجهاد والاجتهاد والمجاهدة الاعتيادية.

الفكر الفلسفي والمعرفي الغربي صوّر الرجل أو الإنسان الافتراضي في نموذجهِ وباراديمهِ «إبداله» بأنه الكينونة المنفصلة أو الذات⁽¹⁾ الإنسانية الموجودة بعالم مادي،

(1) جاء في المعجم الفلسفي ما يلي: هو الذات التي ترد إليها أفعال الشعور جميعها، وجدانية كانت أو عقلية أو إرادية، وهو =

وليست متواجدة بأيّ عالم آخر مجانس أو مغاير آخر، بحيث تكون هذه الذات مؤطرة ومنحبة في العالم المادي ومنقطعة عن أيّ عالم معنوي برزخي أو أخروي مجانس أو مغاير، أي: أنها كينونة منفصلة انفصالياً كلياً وتاماً عن العالم المعنوي والقيمي والآياتي، لذا تُبنى سلوكياته ومواقفه وقراراته وفق قوانين وسنن وأحكام سيرورة العقل المُلكي الذي يحيط فقط بصيرورة ظواهر الأحداث والأشياء في عالم الكون والوجود، دون تواجده في أيّ عالم غير مجانس أو مغاير لهذا العالم؛ لكونه عالماً لا نظير له، لذا تبقى كينونته منحصرة في الوجود داخل مجرى العالم والكون.

هذا من دون التفكير في أنّ تتعداه وتتجاوز حدود وإطار آخر ليتواجد خارجه. فهذا الكائن ينطلق من رؤية كونية مادية وفلسفة اجتماعية وسياسية واقتصادية ترى الأصالّة للفرد، وتحصر غاياته الاقتصادية على سبيل المثال في تحقيق أقصى قدر من المنفعة الاستهلاكية الحدية للسلع والخدمات، أو تحقيق أقصى ربح اقتصادي حدي ممكن، بأقل تكلفة حدية ومن دون تدخل من أيّ طرف في سلوكياته المبتنية على الفردية والحرية الاقتصادية في سياق محددات قوى السوق وجهاز الأسعار ودوال الطلب والعرض، وهذا هو الرشد والثقافة والعقلانية الاقتصادية المجردة وقيمها المادية التي تنادي بها الرأسمالية الليبرالية الاقتصادية⁽¹⁾.

= دائماً واحد ومطابق لنفسه، وليس من اليسير فصله عن أعراضه، ويقابل الغير والعالم الخارجي ويحاول فرض نفسه على الآخرين، وهو أساس الحساب والمسؤولية. والأنواع: تجريبي: وهو الشعور بالفردية التجريبية، وترسندتالي: وهو الحقيقة الثابتة التي تعدّ أساساً للأحوال والتغيرات النفسية، ومطلق: وهو التفكير الذاتي السابق على التجربة.

(1) - فقد اقترح هـ. سيمون H.Simon إضافة معيار نوعي لمفهوم الرشد حين استخدامه، وذلك للتخفيف من تعقيد هذا المفهوم وجعله أكثر بساطة وواقعية، فقسم بذلك مفهوم الرشد في سلوك الأفراد إلى الآتي:

الرشد الموضوعي: وهو يعكس السلوك الصحيح الذي يسعى إلى تعظيم المنفعة في حالة معينة، ويقوم على أساس توافر المعلومات الكافية عن البدائل المتاحة للاختيار ونتائج كل منها.

الرشد الشخصي: وهو يعبر عن السلوك الذي يسعى إلى تعظيم إمكانية الحصول على المنفعة في حالة معينة بالاعتماد على المعلومات المتاحة، بعد أخذ القيود والضغوط التي تحد من قدرة الإداري على المفاضلة والاختيار بعين الاعتبار. وبناءً على ذلك يمكن أن نستنتج الفرق بين الفكر الكلاسيكي الذي لم يول أهمية لعمليتي البحث عن المعلومات واتخاذ القرار، وبين ما جاء به هـ. سيمون H.Simon والذي يعتبرهما أساس السلوك التنظيمي. إنّ متخذ القرار حسب هـ. سيمون H.Simon يُبسط المحيط وبدلاً من اختيار الحل الأمثل فإنه يكتفي بحل مقبول ومرضٍ، وحسب الصفة التي يعطيها للفرد الموجود بالتنظيم والمتمثلة في الرشد المحدود الذي يسمح بالرضا بأقل من الحد الأقصى، فإنه استبدل مفهوم «الرجل =

فتصور الرجل الاقتصادي الرأسمالي الافتراضي متقوب ومتلحف بقالب ولحاف المصلحة الذاتية الآنية الدنيوية المادية الصرفة التي تكشفها عدستها الرؤيوية المُلْكِيَّة الاستكشافية والاسترجاعية التغذوية والاستبصارية والاستشرافية والتحليلية والتفسيرية والتأويلية المحيطة بظواهرها السطحية القشرية، وفي أحسن الأحوال جزء من عمقها السطحي، وما يتحقق من هذا السلوك من نتائج تخدم المجتمع هو من قبيل مصلحة وفائدة ثانوية وهامشية ملازمة لمصلحته التذويتية الأنأوية، وما يتحقق من مصلحة تذاوتية غيرية اجتماعية هي من قبيل التذاوتية الغيرية المضطرة والمحققة بالأساس للمصلحة التذاوتية الأنأوية من خلال إَوَالِيَات وآلات أنأوية يُضطر إليها ما يسمى باليد الخفية « Invisible Hand » التي طرحها آدم سميث مؤسس علم الاقتصاد الغربي.

أما فلسفة تصور الرجل أو الكائن الافتراضي المستخير في دوال الاستخارة الاستخلافية الائتمانية المسؤولة فتتجاوز ما هو متمأسس على مقولات «العقل الثلاث» ليلبس ويلحف سلوكاته وممارساته ومعاملاته القولية التنظيرية والفعالية العملية والتصورية التخيلية بلباس وثوب فوق لباس وثوب العقلانية والمعقولية والعاقلية المُلْكِيَّة المجردة، وهو ثوب ولباس وقالب «الإنسانية» أو العقلانية المسددة والمؤيدة بمقاصد الشرع ووسائله التي في الواقع هي مفهوم يسبق إلى الذهن على أساس أنه قوة أو ملكة فوق الانتطاق العقلي والمنطقي «العقلانية»؛ لكونها مستهلكة ومستغرقة فيها، وهي قوة وملكة «الخلقية» الصادرة عن قوة وملكة الاتصاف الصوفي أو العرفان القلبي المعقلن والمشرعن، فضلاً عن العقلانية المسددة والمؤيدة.

= الاقتصادي بمفهوم الرجل الإداري الذي يهدف إلى «الحصول على حلول مُرضية للمشاكل المطروحة، بناءً على قرارات تتخذ على أساس معلومات تتعلق مباشرة بهذه المشاكل، بحيث لا يبحث عن كل البدائل المطروحة». ويتصف الرجل الإداري بعدم قدرته على الحصول على بديل مثالي بسبب عدم وجود المعلومات الكافية لديه، لذلك فهو يبحث عن بديل مقبول ضمن ما يتوافر لديه من معلومات، أي: يتخذ قراره بالاعتماد على الرشد المحدود، وعلى الإمكانات المتاحة في اختيار البديل المُرضي الذي يؤمن منفعة أقل من البديل الذي يحقق أقصى منفعة، وهذا بعد أن يضع صورةً مبسطةً للمحيط الخارجي تحتوي على العوامل المتصلة مباشرة بموضوع قراره، تاركاً العوامل التي لا ترتبط بصورة مباشرة بالمشكلة التي يعمل على إيجاد الحلول لها. ومن خلال أفكار هـ. سيمون H.Simon فإن القرار ما هو إلا اختيار بين مجموعة من البدائل، تتطلب عمليةً طويلةً من التخطيط والإعداد نتيجة التضحية التي تتم بين البدائل المطروحة، ترمي هذه العملية في آخر المطاف إلى تحقيق هدف، والذي يعتبر في حد ذاته وسيلةً لتحقيق هدف آخر. وهنا نلاحظ أن البديل المختار ما هو إلا حل وسط لا يؤدي إلى تحقيق الهدف بشكل تام، لكنه يكون أفضل البدائل بناءً على المعلومات المتعلقة بالبيئة الخارجية والبيئة الداخلية للمنظمة. فالقرار هو محصلة لتفاعل عناصر التنظيم الداخلية وعناصر بيئته الخارجية.

والقوة والملكة الماهوية الثانية المشتقة من هذه النظرة الفوق العقلانية هي «الرجولة» أو «الرجولية» وهي كمال الصفات المميزة للرجل الراشد، ولها بنية بنيوية عميقة وبنائية موصوفة بالصفات والسمات الأخلاقية، التي ترقى مستوى الكائن البشري، وتجعله موصوفاً بكمالاته الثابتة بالقوة والإمكان فيه، أي: كتجليات وتمظهرات لمراتب تكوثرات الأسماء الحسنى والصفات العليا في عين وحدتها ووحدتها في عين تكوثراتها الأنطولوجية الوجودية، التي تستوعب ظرف ووعاء السلوك الاستخاري الإنساني في المجرى الاقتصادي والسياسي والاجتماعي و.... الحدثي والمشهدي والمرأوي والواقع الحقيقي، وفق مجرى الحق الأسماوي والصفاتي في مستوى من مستويات ومراتب التشابه الارتقائي الممكنة في مجرى العالم والكون والوجود.

هذا إن أردنا أن نجري في مجرى الاستخارة الاستخلافية الائتمانية المسؤولة «استخارة الجهد والجهاد والاجتهاد والمجاهدة» وفي سلميته الراتوبية الارتقائية الجزئية أو الكلية التي تحقق مستوى أعلى من الإنسانية والفطرية الكينونية الثابتة بالقوة والإمكان يعني «الرجولية»، أي: مستوى من مكارم الأخلاق أشمل وأعم من الإنسانية فقط. الأمر يزداد رقياً ورتبةً تكامليةً تفوق رتبة الإنسانية والرجولية، حتى نحصل على مفهوم المروءة أو المرء المستخير، ويحصل هذا عندما تتجاوز الرجولية والمروءة الاستخارية إلى ماهية أو كينونة متعالية نطلق عليها «الفتوة الاستخارية» التي بدورها تتكامل لتصبح كينونة الكائن الاستخاري الحي الإلهي.

5.2.1 الكائن المستخير الافتراضي الإبدالي في دوال الاستخارة في الفكر الإسلامي

إن كينونة الكائن الإنساني المستخير الافتراضي الإبدالي النموذجي وفق المنظور الإسلامي هي كينونة وجودية مفكرة ومؤمنة ومقومة بقيم أخلاقية وجمالية وفنية أسمائية حسنة وصفاتية عليا، لها بعد عقلائي مجرد وملكي مادي اعتباري ثانوي وهامشي وضروري، وبعد عقلائي متعدٍّ ومسدد ومؤيد بمقاصد ووسائل الشرع⁽¹⁾، أي: بعد روحي وخلقي وقيمي

(1) « علم المقاصد يتكون من ثلاث نظريات أخلاقية تحدد بنية الخلق الإسلامي، وهذه النظريات هي: (نظرية الأفعال) و(نظرية النيات) و(نظرية القيم)، بحيث تتكون بنية الخلق الإسلامي من عناصر ثلاثة، هي: (الفعل) و(النية) و(القيمة) تدخل فيما بينها في علاقات تتفرع على اثنتين أصليتين: إحداهما: (علاقة الفعل بالنية)، فلا فعل بغير نية. والثانية، =

أكسيولوجي واستطقي جمالي أصيل وأثيل، صحيح أن الأصالة والأثالة الحقيقية الوجودية هي للفرد والذات الإنسانية الأسمائية الحسنى والصفاتية العليا، إلا أنها لا تنفك عن بعدها الاجتماعي الذي هو جزء ملازم له أو وجه آخر لعمله كينونة الكائن الإنساني الاستخاري، تتقوّم به الذات، ويعتبر مركبها وبراقها أو جناحها الذي يطير بها ويرتقي بواسطتها إلى مراتب الكمال والجمال الفردي والمثل الأعلى، فمن دون اعتبار حقيقي للبعد الاجتماعي لا وجود حقيقي واختبار واقعي للكمال والجمال الفردي، ولا تحقيق وانجاء وتواجد لقيم ومعاني ومفاهيم الأسماء الحسنى والصفات العليا الثاوية بالقوة والإمكان في كينوته أو فطرته الإنسانية الإلهية.

وتأسيساً على ذلك، بمكّنتنا تصور الرجل أو الكائن المستخير من منظور إسلامي بالكينونة الاستخارية التي تحمل في طياتها وبنيتها البنيوية الجوانية والبنائية التركيبية والتكوينية والتراكيبية البرانية، وكذلك بنيتها الدلالية والاستدلالية وسيورتها التداولية والتواصلية وطبيعتها الوظيفية والغائية والغرضية والقصدية، رؤية كونية شمولية تراتبية توحيدية، تتجسد وتنعكس انعكاساً حديثاً ومشهدياً ومرأوياً وحقيقةً واقعيةً في بنية ونسق وبناءات السلوكات والممارسات والمعاملات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية... ودلالاتها ووظائفها ونيّتها وغاياتها وقصودها التي تسعى إلى تحقيق قيمها الفردية بعدساتها المركبة بمضامينها التصالحية والتصاهرية العلمية التجريبية الواقعية، والانتطاقية المنطقية والفلسفية العقلية المسددة والمؤيدة، والاتصاف الصوفي والمعرفة العرفانية المعقّنة والمشرّعة القلبية والوحيانية الغيبية الإخبارية والإنبائية.

5.2.2 الكائن الافتراضي الإبدالي النموذجي في دالة الاستخارة الاستخلافية

الائتمانية المسؤولة

قبل أن نبدأ في ترسيم بنية وهيكلية بناء كينونة الرجل الاستخاري المستخير الافتراضي

(علاقة النية بالقيمة)، فلا نية بغير قيمة، مما يسمح بأن نضع ترتيباً لهذه العناصر الخلقية باعتبار درجتها من الضرورة، فترجع الرتبة الأولى للقيمة والرتبة الثانية للنية والرتبة الثالثة للفعل، فتكون (نظرية القيم) هي الأصل الذي تتبني عليه النظريتان الأخريان: (نظرية النيات) و(نظرية الأفعال). («مشروع تجديد علمي لمبحث مقاصد الشريعة»، طه عبد الرحمن، مجلة المسلم المعاصر، العدد 103).

الإبدالي النموذجي من منظور استخارة الاستخلاف والأثمان والمسؤول، استخارة الجهد والجهد والاجتهاد والمجاهدة الارتقائية والاكتمالية العامة والتشميلية، تجدر الإشارة إلى تبيان هذا المصطلح الذي يحاكي شخصية كينونية إنسانية استخارية غير حقيقية، ومن نسج خيال ونظر تصوري وإبدالي نموذجي وفق معطيات ورؤى وفلسفة خاصة للكون والإنسان المستخير والحياة والله عز وجل والعلائق البنيوية والبنائية والنسقية والدلالية والتداولية والتواصلية والوظيفية والغائية بينها في مجرى العالم والكون والوجود، هذا التصور الافتراضي الإبدالي النموذجي نُطلق عليه «الرجل أو الكائن المستخير» الذي يشي إلى تصور رجل أو كائن مستخير يستوحي في دعائه وطلبه وسؤاله وفي سلوكه وتصرفاته دوافع وحوافز ومقاصد وغايات خيرية وصلاحية وفلاحية وسعدية وتوابع وتقرّيبية. ونقصد من تصوير وتمثيل هذه الشخصية المستخيرة الكيانية الافتراضية الإبدالية النموذجية تيسيراً وتسهيلاً لفهم وتفهم وإفهام وانفهام معرفي ووجودي وقيمي وجمالي مسبق لتحليل وتفسير وما يجب أن يسلكه المستخير الاستخلافي الائتماني المسؤول في اختيارات وتفضيلات مواقفه وأحكامه وقراراته وسلوكياته النظرية والعملانية في المجرى الحدتي والمشهدي والمرأوي والواقع الحقيقي داخل مجرى المجتمع أو الكون والوجود، وإن كان هذا التصور مصطنعاً لا يتفق مع واقع الحياة التي تمتزج فيها مختلف الدوافع والحوافز في التأثير على السلوك الاستخاري الإنساني بوجه عام.

أما عملية التصور والتصنع هذه فهي مجرد تعمل وتفعيل تحليلي غير واقعي لتفسير نوع معين من أنواع السلوكات والممارسات للكائن الاستخاري للفرد أو الجماعة وفق فروض ومعطيات فكرانية وفلسفية وعرفانية ووحَيانية خاصة، وذلك تسهيلاً لفهم وتحليل السلوك الاستخاري بشكل علمي تجريبي يعزل بقية العوامل والمحددات الأخرى التي تتداخل وتمتزج في التأثير والتوجيه للسلوك الاستخاري في الحياة، بالرغم من العلم أنّ هذا الفصل الاصطناعي عملياً غير ممكن بشكل كامل إلا للمعصومين، وأنه فقط من باب التعليم والتعلم والفهم والانفهام والإفهام، أي: من باب التعليم البيداغوجي والتدريس الديداكتيكي الذي يضع فروضاً وحدوداً ومسارات واتجاهات معينة ينبغي للمستخير التمسك والالتزام بها في المجرى الحدثي والمشهدي والمرأوي والواقع الحقيقي والحق داخل مجرى العالم والكون

والوجود، والتي تعبر عن تمثيل وانعكاس مرأوي لتلك المبادئ والفروض والحقائق والمفاهيم الكينونية المتصلة للذات بعالم المادة والمعنى والمثال والبرزخ والآخرة المفترضة والمتعيّنة في مجرى دوال الاستخارة.

فالكائن الاستخاري المستخير تتشكل كينونته الذاتية المتصلة والمكسوبة بذاتها لذاتها والموجودة بعالم مادي بكليتها، جسماً وروحاً، ومتواجدة حضورياً ديمومياً دينامياً بجزئها الروحي في عالم معنوي قيمى آياتي، يكون هو الناظر والحاكم والقائم والقيوم والقيام والقوم والمقوم له، وتتكون بنيتها البنائية والنسقية والبنوية التكوينية والتركيبية والتراكبية والدلالية والاستدلالية والتداولية والتواصلية والوظيفية والغائية من تكوثرات الأسماء الحسنى والصفات العليا في وحدتها، ووحدتها في تكوثراتها والمكسوبة بالفعل والتحقق والتثبت والإنية من كينونة الذات الموهوبة بالأسماء الحسنى والصفات العليا المركوزة والمعجونة بالقوة والإمكان، ولذلك كل من عرف نفسه معرفة حقيقية عرف ربه سبحانه وتعالى، لذا تصبح سيورته كينونته الذاتية هذه متعلقة وجارية دائماً وأبداً في مجرى التوكل والتسليم والاستعانة والرضا والقبول بقضاء الله وتقديره المبني على إرادة المستخير الحرة والواعية والمتعلقة بالدعاء والطلب والسؤال للخير المطلق والجمال المطلق والسعادة الأبدية والصلاح الدنيوي والفلاح الديني في مجرى الإنابة التوابعية والدناوة، أو الدنو التقريبي إلى الله، من خلال السير والمسار التكاملي الارتقائي التراتبي الذي تبدأ كينونته الوجودية والمتواجدة المكسوبة بتحقيق تدريجي من حالة التشابه والتشاكل والتضارع والتضاهي لكينونته الذاتية الموهوبة بالقوة والإمكان (الأسماء الحسنى والصفات العليا) مروراً بحالة التماثل والتجاوز والتناظر معها ومنتهية بحالة التطابق والتساوق معها.

وعليه تصبح البنية البنوية والهيئة البنائية والمعاني الدلالية والاستدلالية والسيوررة التداولية والتواصلية والطبيعة الوظيفية والحقيقة الغائية والقصدية لكينونة الرجل أو الكائن الاستخاري المستخير دالة تابعة لتلك المبادئ والقواعد والأحكام والقيم الأبيستمولوجية المعرفية والأنطولوجية الوجودية والأكسيولوجية القيمية والأخلاقية والاستطيقية الجمالية والفنية، المشتقة، ودالة في الرؤية الكونية والنظرة الفلسفية والمنهاجية المذهبية

والفكرانية الإيديولوجية والتكاليف العملية الفقهية أو الشرعية أو القانونية أو الوجدانية أو الاجتماعية العرفية، ودالة في النظر والعقل الملكوتي الآياتي القيمي، بحيث يتم تغيير وتوجيه وترشيد دعاء وطلب وسؤال أو غاية وقصد ونية المستخير كمتغير تابع تبعاً لهذه الدوال المستقلة.

5.2.3 بنية الكائن المستخير والاستخارة الاستخلافية الائتمانية المسؤولة

إنَّ بَنِيَّةَ الكائِنِ المستخِيرِ من منظورِ كينونةِ الاستخارةِ الاستخلافيةِ الائتمانيةِ المسؤولةِ وبناءاتها التركيبيةِ والتكوينيةِ والتراكيبيةِ والدلاليةِ والاستدلاليةِ والتداوليةِ والتواصليةِ والوظيفيةِ والغائيةِ والقصديةِ، هي بَنِيَّةٌ وبناءٌ ودلالةٌ كينونيةٌ تحملُ قيمَ معانٍ ومفاهيمَ معرفيةٍ ووجوديةٍ وأخلاقيةٍ وجماليةٍ وفنيَّةٍ كونيةٍ وحضاريةٍ وتاريخيةٍ واجتماعيةٍ وسياسيةٍ واقتصاديةٍ واعتقاديةٍ وثقافيةٍ لقيمٍ وآياتٍ ومعانيِ الأسماءِ الحسنَى والصفاتِ العلياِ الثاويةِ بالقوةِ والإمكانِ، وغايتهِ الأقصى تفعيلَ تعمُّلٍ وممارسةِ الإيمانِ بدرجاتهِ التراتبيةِ المتعاليةِ في الجهدِ والجهادِ والاجتهادِ والمجاهدةِ الارتقائيةِ والاكتماليةِ العامةِ والشاملةِ في المجرىِ الحداثيِ والمشهديِ والمرأويِ والواقعيِ الحقيقيِ والحقِ داخلِ مجرىِ العالمِ والكونِ والوجودِ. وفيما يلي تبيانُ التدرجِ الراتوبيِ للكائِنِ المستخِيرِ وفقِ منظورِ الاستخارةِ الاستخلافيةِ الخاتميةِ المحمديةِ ﷺ والانتظاريةِ المهدويةِ ﷺ والولائيةِ الفقهيةِ التقوائيةِ العامةِ والائتمانيةِ المسؤولةِ.

5.2.4 الكائن المستخير الافتراضي النموذجي الرجولي والاستخارة الرجولية

لقد دأبت مختلف الدراسات التي تناولت موضوع الشباب على توظيف مصطلح «الشباب» دون أن تكلف نفسها عناء البحث في حدود تداخل دلالاته مع دلالات جملة من المصطلحات التي تشاركه الحقل الدلالي نفسه، ومن أشهرها مصطلحاً: «الفتوة» و«الرجولة» و«المروءة» المؤكد أنه رغم الخيط الدلالي الرابط بين هذه المصطلحات الثلاثة، إلا أنَّ لكل منها خصوصيات دلالية تميزه عن غيره، ذلك أن «الترادف التام مشكوك في أمره، لما أصبح معروفاً في دراسة أصول التعارف على وضع الرموز للمعاني استقلال المعنى الواحد بالرمز الواحد، فالكلمتان اللتان تعتبرهما مترادفتين لا يوجد

يستحق أن يوصف بأنه «رجل»، ولا يستحق أن يدخل في زمرة «الرجال» إلا إذا توفر فيه الشرطان القرآنيان (الصدق، والذكر) اللذان تتفرع عنهما جملة من السمائل والمناقب كالمروءة، والوفاء، وسداد الرأي، والثبات على الحق، والصبر عند النوازل، وقوة اليقين، والبذل، والعلم، والعمل، والسمت الحسن... وغيرها من الصفات الحميدة التي تعتبر في المنظور الإسلامي معيار التفاضل بين الناس، مصداقاً لقوله تعالى: ﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ﴾⁽¹⁾. ومعلوم أن التقوى لا يمكن أن تتحقق إلا بصدق وذكر. والأكد أن هاتين الخصلتين، إن ركزتا في فطرة من معدن بشري نفيس كان منهما كمال الاستعداد، وتمام الخيرية والرجولة لقول النبي ﷺ: «الناس معادن، خيارهم في الجاهلية خيارهم في الإسلام إذا فقهوا»⁽²⁾ وأهم ما يميز به الرجال من حيث المعدن والفطرة الكرم والعقل والخلق وما يتفرع عنها من محامد، لقول رسول الله ﷺ: «كرم المؤمن دينه، ومروءته عقله، وحسبته خلقه»⁽³⁾.

ويطلق على الرجل الكائن الذي يتصف بالرجولية التي تشي إلى نشاط وحركة واستجابة لدعوة المنادي معتمداً على كينونة الذات والتوكل على الله مصداقاً لقوله تعالى: ﴿وَأَذِّنْ فِي النَّاسِ بِالْحَجِّ يَأْتُوكَ رِجَالًا﴾⁽⁴⁾. ويتصف بالديمومة والدينامية التواصلية في العمل والنشاط الإنتاجي والإبداعي وبوصلته في اتجاه الله سبحانه، مصداقاً لقوله تعالى: ﴿فِي يَوْمٍ أَذْنُ اللَّهِ أَنْ تَرْفَعَ وَيُذَكِّرَ فِيهَا أَسْمُهُ، يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ * رِجَالٌ لَا تُلْهِيهِمْ تِجَارَةٌ وَلَا بَيْعٌ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ﴾⁽⁵⁾. فأولويات الرجال هي الدار الآخرة والإعداد لها، فهم يصلحون دنياهم وقلوبهم.. وأشواقهم هناك في الدار الآخرة.. ألسنتهم ذاكرة ونياتهم خالصة.. الرجال يعملون.. يجتهدون.. يربحون.. ليسوا عالة على غيرهم.. فنعم المال الصالح للعبد الصالح.. ولكن قلوبهم لا تتعلق إلا بما عند الله. ومن صفات الكائن الرجولي الاقتصادي الصدق والأمانة، مصداقاً لقوله تعالى: ﴿مَنْ الْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ فَمِنْهُمْ

(1) المرجع: القرآن المجيد، سورة الحجرات، الآية: 13.

(2) الحديث رواه الشيخان عن أبي هريرة.

(3) رواه الإمام أحمد والحاكم والبيهقي بسند حسن عن أبي هريرة.

(4) المرجع: القرآن المجيد، سورة الحج، الآية: 27.

(5) المرجع: القرآن المجيد، سورة النور، الآيتان: 36-37.

11/17/16 1:29 PM

5.2.5 الكائن المرء المستخير الافتراضي النموذجي واستخارة المروءة

بتكامل حركة وسيرورة الكائن الرجولي الاستخاري عبر سيرورة التأريخ الإنساني ليرتقي الكائن إلى مرتبة «الكائن المروءة الاستخاري». المروءة⁽¹⁾ خلقٌ جليل وأدب رفيع تميز بها الإنسان عن غيره من المخلوقات. والمروءة خَلَّةٌ كريمة وَخَصَلَّةٌ شريفة، وهي أدبٌ نفساني تحمل الكائن الاستخاري على الوقوف عند محاسن الأخلاق والقيم والآيات وجميل العادات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والعقائدية والحضارية والثقافية، نعم المروءة صدقٌ في اللسان، واحتمال للثرات، وبذل للمعروف، وكف للأذى، وكمال في الرجولية، وصيانة للنفس، وطلاقة للوجه، فالمروءة من خصال الرجولة، فمن كانت رجولته كاملة كانت مروءته حاضرة، والمروءة تدخل في الأخلاق والعادات والأحكام والعبادات، وبتعبير آخر المروءة: آدابٌ نفسانيَّةٌ تحمِلُ مُراعَاتها الكائن الاستخاري على الوقوف عند محاسن الأخلاق وجميل العادات في سلوكاته وممارساته وقراراته واختياراته وتفضيلاته الاستخارية أو قل هي كمال الرجوليَّة في السلوك الاستخاري للمستخير.

إن حقيقة المروءة اتصاف النفس بصفات الكمال الإنساني التي فارق بها الحيوان البهيم، والشیطان الرجيم، إنها غلبة العقل للشهوة، وحدُ المروءة: استعمال ما يُجَمِّلُ العبد ويزينه، وترك ما يندسه ويشينه، سواءً تعلق ذلك به وحده، أم تعداه إلى غيره. المروءة خلق جليل وأدب رفيع تميز بها الإنسان عن غيره من المخلوقات، والمروءة من الأخلاق التي يقيسون بها الرجال، ويزنون بها العقول، حقاً.. إنها كلمة لها مدلولها الكبير الواسع، فهي تدخل في الأخلاق والعادات، والأحكام والعبادات، إنَّ أعظم دواعي المروءة شيئان: أحدهما: علو الهمة. والثاني: شرف النفس وكرامتها.⁽²⁾

(1) مروءة - مُروءة: [لم رأ]. (مصدر مُروء). 1- «اِسْمَتُ مُعَامَلَاتِهِمْ بِالْمَرْوَةِ»: آدَابٌ وَسُلُوكٌ فِي الْمَعَامَلَةِ قَائِمٌ عَلَى مَحَاسِنِ الْأَخْلَاقِ. 2- «رَجُلٌ ذُو مَرْوَةٍ»: ذُو أَخْلَاقٍ، ذُو نَخْوَةٍ. المعجم: الغني. 2- مَرْوٌ 1 يَمْرُو، مَرْوَةٌ، فهو مَرِيءٌ: • مَرْوُ الشَّخْصِ صار ذا مروءة وإنسانيَّة، تَجَنَّبَ ما يَشِين. المروءة هي كمال الرجولية، مصدر من: مَرْوٌ يَمْرُو مَرْوَةٌ، فهو مَرِيءٌ، أي: يَبِينُ المَرْوَةَ، وَتَمَرَّأَ فلان: تَكَلَّفَ المَرْوَةَ. وقيل: صار ذا مَرْوَةٍ، وفلان تَمَرَّأَ بالقوم، أي: سعى أن يوصف بالمروءة بإكرامهم، أو بنقصهم وعيبهم. معنى المَرْوَةِ اصطلاحاً: قال الماوردي: (المَرْوَةُ مراعاة الأحوال إلى أن تكون على أفضلها، حتَّى لا يظهر منها قبيحٌ عن قصد، ولا يتوجَّه إليها ذمٌّ باستحقاق).

(2) وإنَّ الاختلاف في تعريف المَرْوَةِ ليس من باب اختلاف التضاد والتباين، بل هو من باب اختلاف التنوع وتعدد الأجناس =

وهناك المروءة مع النفس بحملها على ما يَجْمَلُها ويزينها، وترك ما يَدُسُّها ويُسَيِّئُها، فيحرص على تركيتها وتقويتها وحملها على الوقوف مواقف الخير والصلاح والبر والإحسان، مع الارتقاء بها إلى مراتب الحكمة والمسؤولية لتكون الناصح الأقرب إليه والواعظ الأكبر له ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا * وَقَدْ خَابَ مَنْ دَسَّاهَا﴾⁽¹⁾. وهناك المروءة مع الخلق بإيفائهم حقوقهم على اختلاف منازلهم والسعي في قضاء حاجاتهم وبشاشة الوجه لهم ولطافة اللسان معهم، وسعة الصدر وسلامة القلب تجاههم، وقبول النصيحة منهم، والصفح عن عثراتهم، وستر عيوبهم، واحتمال أخطائهم، وأن يحب لهم ما يحب لنفسه، ويكره لهم ما يكره لنفسه.

والمروءة دالة في راحة عقل المرء الاستخاري ورزاقته، فحسب المرء دينه، وكرمه تقواه، ومروءته عقله، ودالة في صون النفس عن كل ما يعيبها أمام الخلق، ولو كان ذلك الأمر حلالاً، ودالة في حسن التدبير وإتقان الصنعة، الذي هو من المروءة والأخلاق المحموده، «إن الله يحب إذا عمل أحدكم عملاً أن يتقنه». ودالة في حسن المنازعة والكرم في الخصومات فهي من صفات الرجل الحليم ذي المروءة التامة والإيمان الكامل، «من كظم غيظاً». ودالة في اجتناب الأماكن التي تشوبها الريبة والفساد والابتعاد عنها؛ لأنها مدعاة إلى تهم الناس، وهذا من أعظم ما يدل على مروءة الإنسان. ودالة في إصلاح المال والقيام على الممتلكات بالرعاية والاهتمام والاستثمار فيما فيه فائدة.

وخلاصة القول: أنَّ مرتبةً من مراتب أو مقدمةً من مقدمات دالة الاستخارة الاستخلافية الائتمانية المسؤولة هي المروءة الاستخارية للكائن المستخير أو المرء والمجتمع الاستخاري، لذا لا بُدَّ من الجهد والجهاد والاجتهاد والمجاهدة في تحقيق

= تحت الأصل الواحد، فكل هذه التعاريف مندرجة تحت لواء المروءة مستظلة بظلها الوارف، فهي تشمل كل ما ذكر من فضائل وسجاياء وأخلاق كريمة، وكفى بذلك فضلاً وشرافاً. لذا تتسع دائرة تعَمَل وتفعيل المروءة في فعل الفكر والقول والعمل لتشمل دوائر ومجالات متعددة ومساحات واسعة وأفاقاً بعيدة، وذلك لتنوع عدسات المرء أو الكائن أو المرء الاقتصادي، حيث هناك المروءة مع الله تعالى بالاستحياء منه حق الحياء، وأن لا يقابل إحسانه ونعمته بالإساءة والكفران، والوجود والطفیان، بل يلتزم العبد أو امره ونواهيهِ، ويخاف منه حق الخوف في حركاته وسكناته وخلواته وجلواته، وأن لا يراه حيث نهام ولا يفتقده حيث أمره.

(1) المرجع: القرآن المجيد، سورة الشمس، الآيتان: 9 و10.

العلاقة بين المروءة والعقل: سُئِلَ بعض الحكماء عن العلاقة بين العقل والمروءة فقال: «لَعَلَّ يَأْمُرُكِ بِالْأَنْفَعِ، والمروءة تأْمُرُكِ بِالْأَجْمَلِ». الفرق بين المروءة والكرم: «الكرم والمروءة... قرينان في الفضل، ومتشاكلان في العقل، والفرق بينهما مع التشاكل من وجهين: أحدهما: أن الكرم: مراعاة الأحوال، أن يكون على أنفعها وأفضلها، والمروءة: مراعاة الأحوال، أن يكون على أحسنها وأجملها. والوجه الثاني: أن الكرم، ما تعدى نفعه إلى غير فاعله. والمروءة: قد تقف على فاعلها ولا تعدى إلى غيره، فإن استعملها في غيره مازجت الكرم، ولم ينفرد بالمروءة وصار بالاجتماع أفضل، وإن افترقا كان الكرم أفضل لتعدي نفعه، وتعدي النفع أفضل. وليس واحد من الكرم والمروءة خلقاً مفرداً، ولكنه يشتمل على أخلاق يصير مجموعها كرمًا ومروءة».

(3) المرجع: القرآن المجيد، سورة النحل، الآيات: 90-91-92.

لقد قصر مفهوم «الفتوة» على معنى «الشباب» وحداثة السن مثلاً، وكثيراً أيضاً ما يتم قصر مفهوم «الرجولة» على معنى «الذكورة»، مع أنه ثمة بون واضح بين هذه المفاهيم، كما يتضح من خلال ما أورده أصحاب المعاجم اللغوية العربية. فليس الفتى بمعنى الشاب والحدث، إنما هو بمعنى الكامل الجزل من الرجال، فدلالات مصطلح «الفتوة» إذن أشمل وأعم من دلالات مصطلح «الشباب»؛ لأنه يؤدي بالإضافة إلى معنى حداثة السن، معاني أخرى: كمال المروءة، وأصالة في الرأي، والكرم، والسخاء... ولهذا فقد استحق أهل الكهف أن يوصفوا بأنهم «فتية»، واستحقوا أن يزيدهم الله تعالى هداية، وأن يربط على قلوبهم، يقول تعالى: ﴿إِنَّهُمْ فَتِيَةٌ ءَامَنُوا بِرَبِّهِمْ وَزِدْنَهُمْ هُدًى * وَرَبَطْنَا عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ إِذْ قَامُوا فَقَالُوا رَبُّنَا رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ لَن نَدْعُو مِن دُونِهِ ۚ إِلَٰهًا لَّكَ قُلُوبُنَا إِذَا سَاطَطَ﴾ (٢).

(1) هناك تباين واسعة في تعريف الرجولة، فمن مفسر للرجولة بالقوة والشجاعة، ومنهم يفسر الرجولة بالزعامة والقيادة، ومنهم يفسر الرجولة بالكرم والاستضافة وإقامة الولائم، ومنهم من يعتقد أن الرجولة بتحصيل المال والاشتغال بجمعه، ومنهم من يفسرها بالحمية الجاهلية، ومنهم من يفسرها بالبروز في المواقف الحرجة والأزمات لبذل المساعدة، ومنهم من يفسرها ببذل الجاه والشفاعة وتخليص مهام الناس بأي الطرق كانت... إلى غير ذلك من تفسيرات الناس لمعنى الرجولة. والحقيقة أن الرجولة تحمل شيئاً من بعض المعاني السابقة، لكنها ليست بالمعنى الذي يرمي إليه الكثير من الناس. فالرجولة بمفهومها الصحيح الملائم لهذه الكلمة العظيمة هو ما ذكره الله تبارك وتعالى في كتابه الذي ﴿لَا يَأْتِيهِ الْبُطْلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ، تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾. [سورة فصلت، الآية: 42] ويخطئ الكثير في عدم التفريق بين الرجل والذكر، فكل رجل ذكر، ولا يعتبر كل ذكر رجلاً؛ لأن كلمة (ذكر) غالباً ما تأتي في المواطن الدنيوية التي يجتمع فيها الجميع، مثل الخلق وتوزيع الإرث وما أشبه ذلك، أما كلمة رجل فتأتي في المواطن الخاصة التي يحبها الله سبحانه وتعالى. يقول الله سبحانه وتعالى: ﴿مِنَ الْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ﴾. [سورة الأحزاب، الآية: 23] صدقوا وأوفوا بعهد الله ورسوله وهم مستمرين عليه. والرجال هم الذين يصدقون ويوفون بوعودهم. وقال الله تعالى: ﴿فِي بُيُوتٍ أَذِنَ اللَّهُ أَنْ تُرْفَعَ وَيُذْكَرَ فِيهَا أَسْمَاءُ سَمِيحَةٌ لَهَا فِيهَا آفَاقُ الدُّرِّ وَالْأَلْصَالِ * رِجَالٌ لَا لُتْهِمَ تِجَارَةٌ وَلَا بَيْعٌ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَإِقَامِ الصَّلَاةِ وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ يَخَافُونَ يَوْمًا تَتَقَلَّبُ فِيهِ الْقُلُوبُ وَالْأَبْصَارُ﴾. [سورة النور، الآيات: 36 و37]. ومن يستطيع أن يتصف بهذه الصفات إلا الرجال. الذين هم من أهل المساجد الذين يذكرون الله ويسبحونه، ولا تلهيهم لا تجارة ولا بيع عن ذكر الله وإقامة الصلاة في أوقاتها وأداء الزكاة المفروضة، ويخافون من يوم القيامة وإلى أي مصير يصيرون. ويقول الله سبحانه وتعالى: ﴿مَسْجِدٌ أَسَسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ فِيهِ رِجَالٌ يُحِبُّونَ أَنْ يَتَّخِذُوا لِلَّهِ حُجَّةً الْمَطْهَرِينَ﴾. [سورة التوبة، الآية: 108]. أي: يتطهرون بالوضوء والغسل الحقيقي والمجازي، ويحرصون عليه عند عروض موجهه، والله يحب الذين يتطهرون من الحدث ومن الذنب، فالرجال يرغبون عن كل ما يدنسهم ظاهراً وباطناً، فكانوا أهلاً ليكونوا رجالاً عن حق.

(2) المرجع: القرآن المجيد، سورة الكهف، الآيتان: 13 و14.

في إطار شرحه للمقامات الصوفية، ليتأكد لنا بأن السادة العارفين بالله أجمعوا على تمجيدها، واعتبارها مزية لا يتأتى لأيّ كان أن يتصف بها، فقد أورد المؤلف أقوالاً عديدة لمجموعة من السادة العارفين بالله نكتفي بإيراد بعضها: «قال الأستاذ الشيخ: أصل الفتوة أن يكون العبد دائماً في أمر غيره. وسمعت الأستاذ أبا علي الدقاق يقول: لا يكون كمال هذا الخلق إلا لرسول الله ﷺ، فإنّ كل واحد يوم القيامة يقول: نفسي نفسي، ونبينا ﷺ يقول: «أمّتي أمّتي»، وقال الفضيل: الفتوة الصفح عن عثرات الإخوان. وقيل: الفتوة أن لا ترى لنفسك فضلاً على غيرك. وقال الحارث المحاسبي: الفتوة أن تتصف وتنتصف. وقال عمرو بن عثمان المكي: الفتوة حسن الخلق. وقيل: الفتوة إظهار النعمة وإسرار المحنة».

هكذا إذن يتضح بشكل جليّ أن الدلالات والإيحاءات الربانية الخاصة بمصطلح «الفنوة» تتجاوز حدود الحداثة والزمن المقاس بالأيام والسنين، لتشمل كل الأخلاق السامية الفاضلة التي دعا الإسلام إلى التحلي بها: (الكرم والبذل والإيثار وكظم الغيظ والتسامح والتواضع والمروءة والوفاء والصبر على الأذى والصدق واستحضار الله عزَّ وجلَّ في كل وقت وحين... والسعي لنيل رضاه عزَّ وجلَّ)... وكل هذه الأخلاق الحميدة هي التي تسمى بالتعبير النبوي: شعب الإيمان.

لا تقف سيرة وضرورة المراء المستخير عند حد المروءة بل إنها تجري في مجرى الارتقاء والاكتمال إلى أن يصل الكائن المستخير إلى مرتبة الفتوة أو الفتى الاستخاري الذي هو مرتبة أعلى من مرتبة المراء المستخير، بل هو كماله. والفتوة: هي فضيلة تأتيها ولا ترى نفسك فيها، المؤمن الصادق إذا فعل معه معروف لا ينسأه أبداً، أما إذا فعل معروفاً ينسأه فوراً، البطولة أن تتسنى معروفك مع الناس، وألا تتسنى معروف الناس معك، بينما أناسٌ كثيرون إذا فعل خيراً يمتنن به، وإذا فعل معه خير لا يفكر فيه إطلاقاً، والفتوة: ألا تحتجب عمن قصدك، الأنبياء العظام (صلوات الله عليهم)، والأئمة عليهم السلام، عاشوا للناس، أما الأقوياء فعاش الناس لهم، الأنبياء أعطوا ولم يأخذوا، الأقوياء أخذوا ولم يعطوا، الأنبياء ملكوا القلوب، الأقوياء ملكوا الرقاب، فحياة اقتصاد الممانعة والمقاومة هي أن تبني الحياة على العطاء لا على الأخذ. ومن صفات الفتوة إظهار النعمة وإسرار المحنة، من هنا ورد في

وقيل في الفتوة: الفتوة أن لا تدخر وأن لا تعتذر، ألا تدخر وسعا، أي: إذا كان بإمكانك أن تخدم الناس بمالك، أو بعلمك، أو بجاهك، أو بوقتك، لا تدخر ما آتاك الله إياه عن الناس، أنت في الدنيا من أجل العمل الصالح، حجمك عند الله بحجم العمل الصالح. والفتوة الحفاظ على القلب مع الله، ودوام الإقبال على الله، ما دمت متصلاً بالله فأنت أسعد الناس، أنت مستتير ترى الحق حقاً والباطل باطلاً، بقدر اتصالك بالله، بقدر رؤيتك الصحيحة، بقدر النور الذي يقذف في قلبك. هناك مصطلح جديد سماه بعض الأدباء البرج العاجي الأخلاقي، أنت لست في برج عاجي فكري تنأى عن هموم المجتمع، عن مشكلاته، أنت مع الناس، مع مشكلاتهم، لكنك في برج عاجي أخلاقي، أنت معهم، لكن لا تسقط في وحولهم، أنت معهم لكن لست في سقطاتهم، هذا البرج العاجي الفكري وسام شرف، أما البرج العاجي الفكري فاستعلاء وابتعاد عن مشكلات المجتمع.

(1) الرسالة القشرية، الصفحة: 177.

(2) المرجع: القرآن المجيد، سورة الأنبياء، الآية: 60.

فالفِئَةُ المستخِيرُ يُؤَسِّسُ بِنْيَةَ وَبِنَاءَاتٍ وَدَلَالَاتٍ وَغَايَاتٍ وَقَصُودَ وَنِيَّةٍ فَعَلَ النِّظَرَ وَالتَّعْلَلَ وَالتَّخِيلَ وَالتَّوَهُّمَ، أَوْ فَعَلَ السَّكُوتَ وَالصَّمْتَ وَالصُّومَتَةَ أَوْ فَعَلَ الْإِشَارَةَ وَالْقَوْلَ وَالْكَلَامَ وَالْعَمَلَ، عَلَى التَّدِينِ الْأَسْمَى وَالْأَرْقَى وَالْأَكْمَلَ وَالْأَتَمَّ وَالْأَشَدَّ وَالْأَقْوَى وَالْأَكْثَرَ اسْتِطَالَةً وَامْتِدَاداً وَعَمْقاً وَأَفَاقاً، مُتَجَاوِزاً زَمَكَانِيَّتَهُ، وَمُتَعَدِّياً عَوَالِمَهُ الْمَجَانِسَةَ وَالْمَغَايِرَةَ الْمُمْكِنَةَ، وَذَلِكَ نَتِيجَةُ شِدَّةِ وَعَمَقِ وَاسْتِطَالَةِ وَأَفَقِ النِّظَرِ وَالْعَقْلِ الْمُسَدَّدِ وَالْمَوْئِدِ بِمُقْصَادِ الشَّرْعِ وَوَسَائِلِهِ وَالْمَنْظُورِ إِلَيْهِمَا مِنْ عَدَسَاتِ الْقَلْبِ وَالْعُرْفَانِ الْمَعْقَلَنِ وَالْمَشْرِعَنِ الْمُتَّصِلِ بِالْوَحْيِ الْإِلَهِيِّ الْإِخْبَارِيِّ وَالْإِنْبَائِيِّ، أَي: مِنْ خِلَالِ تَزْكِيَةِ النَّفْسِ الْمَكْسُوبَةِ، وَالتِّي هِيَ مُطْلَبُ الْقِيَمِ الْأَخْلَاقِيَّةِ، لِذَا تَتَشَكَّلُ بِنْيَةُ الْفِتَى الْمُسْتَخِيرِ فِي الْاسْتِخَارَةِ الْاسْتِخْلَافِيَّةِ وَالْإِثْمَانِيَّةِ وَالْمَسْؤُولَةِ مِنَ الزُّكُوتِ الَّتِي تَصْطَلِبُ عَلَى كَيْنُونَةِ وَمَاهِيَةِ الْكَائِنِ الْإِنْسَانِيِّ الْمُسْتَخِيرِ هَوِيَّةً وَكَيْنُونَةً زَكِيَّةً، وَهِيَ أَرْكَى هَوِيَّةٍ يُمْكِنُ أَنْ يَتَفَاخَرَ وَيَتَبَاهَى وَيَتَمَايَزَ بِهَا الْكَائِنُ الْمُسْتَخِيرُ فِي سُلُوكَاتِهِ فِي مَجْرَى الْعَالَمِ وَالْكُونِ وَالْوُجُودِ.

فالفِتْوَةُ أو الفتى المستخير الذي يولد في رحم الاستخارة الاستخلافية والائتمانية والمسؤولة هو الأصل الذي بنيت عليه فطرة وكيونة الإنسان، وأما المرء والرجولة والإنسانية والرجل فهي مراتب أولية يتكامل فيها الكائن المستخير عبر حركته الجوهرية الاستخارية للنفس أو الذات، وهذه الفتوة الاستخارية هي التي تمكن الكائن المستخير في الاستخارة الاستخلافية والائتمانية والمسؤولة من تجاوز المساواة والعدالة والإحسان والإيثار والإخلاص والصبر والجهد والجهاد والاجتهاد والمجاهدة والتزكية والصبر الاستخاري إلى مساواة المساواة، وعدالة العدالة، وإحسان الإحسان، وإيثار الإيثار، وإخلاص الإخلاص، وجهد الجهد، وجهاد الجهاد، واجتهاد الاجتهاد، ومجاهدة المجاهدة، وتزكية التزكية» للسلوكات والممارسات والمعاملات الاستخارية في المجتمع.

5.2.7 تأصيل وتأثيل قيمة الجمال في بنية وبناءات كينونة الاستخارة الاستخلافية

قبل محاولة تأصيل وتأثيل الكائن المستخير الافتراضي النموذجي الحيّ العاشق والمحب للجمال الإلهي، كنموذج يسعى كل مستخير أن يتكامل تكاملاً اصطفاً وارثانياً لتمكنه من تحقيق الصلاح الدنيوي في استخاراته، والصلاح الديني الأخرى في قيمها

المتعالية، والسعادة الأبدية العقلانية والعرفانية، والإنابة التوابية الاستغفارية (إنا لله وإنا إليه راجعون) ﴿وَإِنَّ إِلَىٰ رَبِّكَ الرُّجُوعَ﴾⁽¹⁾، والدنو التقربي القرباني إلى اللقاء والملاقى والتلاق مع الكمال والجمال المطلق وفوق المطلق سبحانه وتعالى: ﴿... مَنْ كَانَ يَرْجُوا لِقَاءَ رَبِّهِ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَالِحًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَدًا﴾⁽²⁾، وقال تعالى: ﴿مَنْ كَانَ يَرْجُوا لِقَاءَ اللَّهِ فَإِنْ أَجَلَ اللَّهُ لَآتٍ وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾⁽³⁾، لا بُدَّ لنا من تأصيل وتأثيل قيم الجمال الأسماوية الحسنی والصفاتية العليا في بنيات وبناءات ودلالات وتداولات ووظائف وغايات دوال الاستخارة الدعائية الحية الإلهية في سياقاتها الاستخلافية الائتمانية المسؤولية والخاتمية المحمدية ﷺ والانتظارية المهدوية ﷺ والاتباعية الفقهية الولائية التقوائية التي هي في طول الانتظار والخاتمية تمهيداً للولاية العصومية المنتظرة.

فمسألة القيم الجمالية الفنية في مجرى العالم والكون والوجود من المباحث الدقيقة والأصيلة التي لها قيمة معرفية أبستمولوجية، وحقيقة وجودية أنطولوجية، وقيمة أخلاقية أكسيولوجية وجمالية فنية استيطيقية في غاية الأهمية، ومنتهى الفائدة والخيرية، تنعكس في كافة مجاري ومجالات كينونة الوجودات في الكون، فضلاً عن مجاري ومجالات حياة الكائن الإنساني بشكل عام، والكائن المستخير بشكل خاص. حقيق علينا لو أننا أدركنا حق الإدراك، ووعينا حق الوعي هذه الحقيقة والحق، لأدت إلى تغييرات بنوية وبنائية ونسقية جوهرية في بنية كينونة الاستخارة وتكويناتها وتركيباتها وتراكباتها، فضلاً عن استدالاتها ودلالاتها من جهة، وتداولاتها وتواصلاتها ووظائفها وغاياتها من جهة ثانية، وفي بنية دوالها ودلالاتها وعلائقها النسقية ومتغيراتها التابعة والمستقلة فيها من جهة أخرى. حيث إن كافة عناصر ومرادفات ومكونات دوال الخير والاستخارة من التوكل والاستعانة والتوسل والقبول والرضى كلها قيم خلقية وجمالية متعالية تتأسس وتتأصل وتتأثر عليها الجماليات المادية الظاهرية من الأشياء والأشخاص والموضوعات والأفكار والأفعال.

فأتم وأفضل وأجمل وأعظم خير يطلبه ويسأله ويدعو إليه المستخير هو الحكمة،

(1) المرجع: القرآن المجيد، سورة العلق، الآية: 8.

(2) المرجع: القرآن المجيد، سورة الكهف، الآية: 110.

(3) المرجع: القرآن المجيد، سورة العنكبوت، الآية: 5.

وذلك مصداقاً لقول الحكيم والعليم والمستخير إليه سبحانه وتعالى: ﴿يُؤْتِي الْحِكْمَةَ مَن يَشَاءُ وَمَن يُؤْتَ الْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ﴾ (١). وعلى المستخير أن يسأل نفسه: ما هو الخير الكثير الثاوي في بنية الحكمة التي لو تم تثوير نواتها الجوانية المستغرقة والمستجمعة فيها الخيرات كافة، لاستزرعت واستتبنت بذور شجرة الخيرات، وانتشرت ثمارها في حياة المستخير كاملة. أليس الخير الثاوي في بنية ونواة الحكمة ومرادفاتها من إحكام وإستحكام وتحكّم وحكّم وحكّم هي أفضل الخيرات. فالحكمة^(٢) التي تثوي في نواة بنيتها الجوانية تمثل كل قيم الخير مثل الاتزان والاتعاض والتدبير والجزالة والحصافة والحنكة والخبرة والرشاد والرصانة والرشد والسداد والصرامة والصواب والعقل والعقلانية والعبرة والعظة والفطنة واللّب والمَشُورَة

(1) المرجع: القرآن المجيد، سورة البقرة، الآية: 269.

(2) قوله تعالى: يُؤْتِي الْحِكْمَةَ مَنْ يَشَاءُ، أي يعطيها لمن يشاء من عباده. واختلف العلماء في الحكمة هنا، فقال السدي: هي النبوة. ابن عباس: هي المعرفة بالقرآن فقهه ونسخه ومحكمه ومتشابهه وغريبه ومقدمه ومؤخره. وقال قتادة ومجاهد: الحكمة هي الفقه في القرآن. وقال مجاهد: الإصابة في القول والفعل. وقال ابن زيد: الحكمة العقل في الدين. وقال مالك بن أنس: الحكمة المعرفة بدين الله والفقه فيه والاتباع له. وروى عنه ابن القاسم أنه قال: الحكمة التفكير في أمر الله والاتباع له. وقال أيضاً: الحكمة طاعة الله والفقه في الدين والعمل به. وقال الربيع بن أنس: الحكمة الخشية. وقال إبراهيم النخعي: الحكمة الفهم في القرآن، وقاله زيد بن أسلم. وقال الحسن: الحكمة الورع. ومن مصاديق الحكمة التي هي مصدر من الإحكام، وهو الإقتان في قول أو فعل، فكل ما ذكر فهو نوع من الحكمة التي هي الجنس، فكتاب الله حكمة، وسنة نبيه حكمة، وكل ما ذكر من التفضيل فهو حكمة. وأصل الحكمة ما يمتنع به من السفه، فتقيل للعلم حكمة؛ لأنه يمتنع به، وبه يعلم الامتناع من السفه، وهو كل فعل قبيح، وكذا القرآن والعقل والفهم. وفي البخاري: «من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين» وقال هنا: ﴿وَمَنْ يُؤْتَ الْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا﴾، [سورة البقرة، الآية: 269] وكرر ذكر الحكمة ولم يضمها اعتناء بها، وتبنيها على شرفها وفضلها حسب ما تقدم بيانه عند قوله تعالى: ﴿فَبَدَّلَ الْأَيْتَانَ ظَلْمُكُمْ قَوْلًا﴾، [سورة البقرة، الآية: 59]. وذكر الدارمي أبو محمد في مسنده: حدثنا مروان بن محمد حدثنا رفة الفساني قال: أخبرنا ثابت بن عجلان الأنصاري قال: كان يقال: إن الله ليريد العذاب بأهل الأرض فإذا سمع تعليم المعلم الصبيان الحكمة صرف ذلك عنهم. قال مروان: يعني بالحكمة القرآن قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يُؤْتَ الْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا﴾ يقال: إن من أعطي الحكمة والقرآن فقد أعطي أفضل ما أعطي من جمع علم كتب الأولين من الصحف وغيرها؛ لأنه قال لأولئك: ﴿وَمَا أَوْتِيْتُمْ مَنَ الْغَيْبِ إِلَّا قَلِيلًا﴾، [سورة الإسراء، الآية: 85]. وسمى هذا خيراً كثيراً؛ لأن هذا هو جوامع الكلم. وقال بعض الحكماء: من أعطي العلم والقرآن ينبغي أن يعرف نفسه، ولا يتواضع لأهل الدنيا لأجل دنياهم، فإنما أعطي أفضل ما أعطي أصحاب الدنيا؛ لأن الله تعالى سمى الدنيا متاعاً قليلاً فقال: ﴿قُلْ مَتَعُ الدُّنْيَا قَلِيلٌ﴾، [سورة النساء، الآية: 77]. وسمى العلم والقرآن خيراً كثيراً. وقرأ الجمهور (ومن يؤت) على بناء الفعل للمفعول. وقرأ الزهري ويعقوب: ﴿وَمَنْ يُؤْتَ﴾ بكسر التاء على معنى ومن يؤت الله الحكمة، فالفاعل اسم الله عز وجل. و«من» مفعول أول مقدم، والحكمة مفعول ثانٍ. والأبواب: العقول، واحداً لب وقد تقدم.

والمَوْعِظَةُ والمُسْكَةُ والنَّصِيحَةُ والنَّفَازُ والهِدَايَةُ والبصيرة، التي تبثها وتبسطها في شتى مجاري ومجالات حياة المستخير. فالخير في الحكمة والحكمة في الخير والاستخارة في الخير والخير كله في الاستخارة الاستخلافية الائتمانية المسؤولة، التي نواتها وبنياتها وأنساقها البنيوية والتكوينية والتركيبية والتراكيبية والاستدلالية والدلالية والتداولية والتواصلية والوظيفية والغائية هي خير، وأفضل الخير هو الحكمة التي هي قيم أخلاقية وجمالية فنية صرفة. أين هذا الخير من معلومة معرفية إجمالية كلية تمتح من الاستخارة التي تشي بأنَّ فعل النظر أو العمل المنظور جيد وحسن أو رديء وسييئ وقبيح أو متوسط بين بين؟ بينما سؤال ودعاء وطلب المستخير في دالة الاستخارة الاستخلافية الائتمانية المسؤولة يسعى إلى معرفة الحكمة في فعل النظر أو العمل المنظور، ويسعى في تجنب أضداد الحكمة ومرادفاتها التي هي نوع من الجَهْل والجَهَالَة والحَمَاقَة والْتِسْرُع والْتَهَوُّر والرُّعُونَة والسَّفَاهَة والضَّلَالَة والطَّيْشُ والغَبَاوَة. أين هذا من معلومة إجمالية يخبرنا خبر الاستخارة من أنَّ فعل النظر أو العمل المنظور إما خير وحسن أو رديء وسييئ وقبيح؟

وإذا اعتقدنا بالاستخارة التقليدية السائدة، ووجدنا أنَّ نتيجتها كانت جيدة وفيها خير، علينا أن نعرف جدوى هذا الخير وجودته وحسنه وفضله ونفعه وفائدته، ذلك مقارنة ومقاربة مع غيره من الأفعال البديلة، حتى نستخلص الخير الكثير والحكمة منها. هذا الخير في الشيء المستخير أما ارتداداته وانعكاساته الوجودية على كينونة النفس المستخيرة فهي بحاجة إلى نوع من المقاربة والمقارنة أيضاً .

وتأسيساً على ذلك، يقول الإمام علي عليه السلام: «أعظم الحكمة معرفة الإنسان أمر نفسه»⁽¹⁾، فإذا ضممنا هذا القول إلى قوله تعالى: ﴿يُؤْتِي الْحِكْمَةَ مَنْ يَشَاءُ وَمَنْ يُؤْتَ الْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ﴾⁽²⁾، يتضح أنَّ من أوضح مصاديق الحكمة هي معرفة النفس، ومن عرفها فقد أوتي خيراً كثيراً وقال عليه السلام: «من عرف نفسه

(1) غرر الحكم ودرر الكلم، الحديث: 3026 .

(2) المرجع: القرآن المجيد سورة البقرة، الآية: 269 .

عرف ربه» و«أكثر الناس معرفة لنفسه أخوفهم لربه»⁽¹⁾. وإذا ضممناه إلى قول تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾⁽²⁾ اتضح أنّ من أهم طرق الوصول إلى مخافة الله وخشيته هو معرفة النفس، وإذا انتهى الإنسان إلى مقام الحقيقة، فقد انتهى إلى راس الحكمة⁽³⁾، قال رسول الله ﷺ: «رأس الحكمة مخافة الله»⁽⁴⁾ قال أمير المؤمنين عليه السلام: «إنّ أولياء الله هم الذين نظروا إلى باطن الدنيا إذا نظر الناس إلى ظاهرها، واشتغلوا بأجلها إذا اشتغل الناس بعاجلها، فأماتوا منها ما خشوا أنّ يميتهم، ويتركوا منها ما علموا أنه سيتركهم، ورأوا استكثار غيرهم منها استقلالاً، ودركهم لها فوتاً، أعداء ما سالم الناس، وسلم ما عادى الناس، بهم علم الكتاب وبه علموا، وبهم قام الكتاب وبه قاموا، لا يرون مرجواً فوق ما يرجون، ولا مخوفاً فوق ما يخافون»⁽⁵⁾

(1) مستدرك الوسائل، الميرزا حسين النوري، الجزء: 11، الصفحة: 236، تحقيق مؤسسة آل البيت عليه السلام لإحياء التراث.

(2) المرجع: القرآن المجيد سورة فاطر، الآية: 28.

(3) نشاهد كلمة الحكمة في سياقات ومواضع متعددة قد وردت في الكتاب المقدس وفي السنة النبوية والأقوال المأثورة، فهناك من فسرهما بالسنة أو الموعظة أو القرآن ذاته، أو النبوة أو الفقه في القرآن، أو التبصر في معارف القرآن والتثقف فيها بدقة متناهية، وآخرون فسروها باتباع الحق والقرآن والسنة أو الموعظة الحسنه أو التقوى والورع، وغيرها من مصاديق كثيرة تتوسع وتضيق حسب المقام والمقال. والشئ المؤكد لنا أنّ الحكمة تتجاوز مسألة المعلومات الجزئية، وحتى الكلية الغامضة والمبهمه، بل إنها تشي إلى تجاوز المعلومات الجزئية والتفصيلية والنسبية والمتغيرة والظاهرة والنظرية والحسية إلى حقائق كلية ثابتة ومطلقة وباطنية وتشميلية وعملائية عقلانية مسددة ومؤيدة وعرفانية معقّنة ومشّرعة، تمكنها من أن تكون ناظرة وحاكمة وقائمة وقيومة وقيامه وقومة ومقومة للأشياء والموضوعات والأفعال التفصيلية والنسبية والمتغيرة والجزئية والظاهرية. والآية الشريفة ﴿وَمَنْ يُؤْتَ الْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا﴾ من أهم مصاديقها التأسيسية هي كونها تساهم مساهمة تأسيسية وتأثيلية في إزالة ومحو التشتتات والتشظيات والتفرعات والتشعبات القائمة والحاضرة والشاخصة أمام الكائن عند مواجهته للأشياء والموضوعات والمواقف والأفعال التي تعتبر فعلاً من الناحية الأستيمولوجية المعرفية والأنطولوجية الوجودية نوعاً من العماء واللاتكوّن واللاتمحور واللاتمركز واللاتوحد في بنيته الذاتية الجوانية وفي خارجها البراني، الأمر الذي يؤدي إلى أن يصبح جلّ تفكيره وعنايته في صياغة مفاهيم ومعان وأفكار وقيم ثابته ومستترة وراء تلك الظواهر والتفرعات والتشتتات، لتأسيس وتأسيس وتأصيل وتأثيل رؤية كونية توحيدية تمكنه من فهم مركزه ومقامه ووظيفته وغاياته ومقاصده في مجرى الحق الأسماي الحسنى والصفاتي العليا تعالى في مجرى هذا العالم والكون والوجود، ومعرفة أيكولوجيته البيئية وعلاقاتها النسقية الجوانية والبرانية المحيطة به، بغية توجيه وترشيد وتبصير فعل النظر والتعقل والتخيل والتوهم أو فعل السكوت والصمت والصومنة أو فعل الإشارة والقول والكلام والعمل الصالح والفالح والسعيد والأواب والإنابة والتقرب إلى المثل الأعلى والكمال والجمال المطلق وفوق المطلق تعالى. لذا قيل: إنّ وضع الشئ في محله الصحيح هو نوع من الحكمة، بله، هو أس الحكمة.

(4) من لا يحضره الفقيه، الجزء: 4، الصفحة: 272، نقلاً عن مبدأ ومعاد، جوادى أملي: 13.

(5) نهج البلاغة، الحكمة: 432.

فالفطنة والذكاء والحُكَّة ليست هي كل الحكمة، ولا بمفردها تجعل الكائن الإنساني يتصف بالحكمة أو يطلق عليه حكيماً، حيث الذكاء من دون منظومة وقاعدة معرفية من العلم والخبرة والعمل لا تشكل قاعدة متينة للبصيرة النافذة إلى أعماق الظواهر المحيطة بالكائن، لمعرفة قيمها الظاهرية والباطنية الأخلاقية والجمالية الفنية. إن المعرفة مهما كانت واسعة لا تعدو أن تكون إحدى مكوّنات (الحكمة)، ومن ثَمَّ فإنَّ هناك فارقاً جوهرياً بنيوياً ووظيفياً وغائياً واضحاً بين العالم والحكيم، فقد يكون المرء قمة في تخصص من التخصصات، ويحمل حمولاته المعرفية الواسعة والثقيلة، لكنه لا يُعدّ حكيماً، كما أن الحكيم قد لا يكون عالماً متبحراً في أي علم من العلوم، ولكنه يملك البصيرة والنّية والإخلاص والصبر والوعي واليقظة التي تؤهله مع العلم البسيط والمحدود من معرفة الموقف العملي الصحيح والصالح والحق من الباطل والطالح والفاقد والخطأ.

العلم نور مشع وقوة تفكيرية هائلة تفكك المعرفة الكلية إلى جزئياتها وتفصيلاتها من أجل استيعابها، فيقوم بتنظيمها وتوزيعها على مساقات كثيرة، أما الحكيم، فيقوم بتركيب وبناء وتزاج وتصالح وتناسب بنية المعرفة والحقائق النظرية المحسوسة مع بنية الحقائق المعقولة العقلانية مع بنية الحقائق العرفانية المعقّنة والمشرّعة مع بنية حقائق الوحي والقرآن المجيد والسنة النبوية الشريفة في وحدة كلية متجانسة متساوقة منسجمة، أي: يقوم بتزاج وتناكح بين حقائق معرفية وجودية وقيمية أخلاقية، بغية التوصل إلى حقائق جمالية فنية لها في الأشياء والموضوعات والسلوكات والأقوال والصومعات والعالم والكون والوجود، التماس وابتغاء تأصيل وتأثيل رؤية كونية شمولية تراتبية توحيدية، ومنظومة مفاهيم ومعانٍ وحقائق معرفية وجودية قيمية وجمالية كلية وثابتة ومطلقة ومحكمة وباطنة وضرورية وحتمية وسببية ووحدة وتوحيدية ناظرة وحاكمة وقائمة وقيومة ومقومة لمنظومتها النسبية والمتغيرة والجزئية والظاهرية والمتشابهة...

العلم يمكننا من تبيان كيفية صنع الدواء، وصنع السلاح، وفعل الخير و... لكن الحكمة تجعلنا نعرف لمن وأين ومتى نداوي أو نحارب أو نفعل خيراً. العلماء كثر، والحكماء نادرين؛ لأنّ تحليل المعرفة أسهل من تركيبها واستخلاص القيم والمعاني الأخلاقية والجمالية الثاوية في بنيتها الجوانية، والعمل الاستخاري اليوم ليس فقيراً في المعرفة والمعلومات

بقدر ما هو يعاني من فقر و شح في البصيرة والتدبير والحكمة. لذا العمل الاستخاري محتاج حاجة ماسّة إلى البصيرة والحكمة واليقظة والوعي والتدبير والتدبر، وليس إلى معلومة اجمالية كلية يكون العمل المنظور والمتحير في شأنها جيداً وحسناً أو رديئاً أو سيئاً فحسب. فالخير المطلوب في الاستخارة لا ينحصر فيما يربح أو يخسر المستخير إذا كان الأمر يتعلق بالتجارة، أو ما سيواجه من راحة ويسر أو تعب وعناء وصعوبة إذا كان في السفر على سبيل المثال، بل يفترض أن يكون الطلب والدعاء والسؤال بقدر مقام وجلالة وكرم وعلم وقدرة وحكمة المعطي والمرشد والهادي من جهة، وبقدر مقام وجلالة وعظمة الهدف والغاية من العمل المنظور التي هي الإنابة التوايية والدناوة التقريبية والدنو القرباني إلى الكمال والجمال المطلق، وهذا الأمر يتطلب من المستخير أن يسمو بطلب الخير من الجواد والكريم المطلق أن يتفضل ويمنّ عليه بالحكمة والبصيرة، التي تمكنه من معرفة القيم الأخلاقية والجمالية الفنية الثاوية والمستترة والمضمرة في بنية أفعال الاستخارة. فغياب وضعف حضور هذه القيم الأخلاقية والجمالية في الأفعال المستخيرة هو سبب الحيرة والتردد أو الظن والشك أو القلق والدهشة والاندھاش الشبحي والموهوم، وبمعرفة تلك القيم تزول وتمحو المخاوف والظنون المصاحبة للأفعال الاستخارية، وليس تلقي إشارة بأنّ الفعل جيد وحسن أو رديء وسيئ.

الاستخارية القرآنية أو نَقْلُ: القراءة القرآنية أو التأمل القرآني أو النظرة القرآنية الخيرية هي في مدلولات وتداولات ووظائف وغايات مرادفات كلمة الحكمة، التي تنبؤي فيها البركة والبرّ والإحسان والخير الكثير الواردة في آياته، فهي لا تنحصر في جودة أو رداءة الفعل المنظور في الاستخارة، بل في القيم المعرفية والوجودية والأخلاقية والجمالية الثابتة في بنيتها وبناءاتها التكوينية والتركييبية والتراكمية والاستدلالية والدلالية والتداولية والتواصلية والوظيفية والغائية، التي لو استوعبها المستخير وأدخلها في دوال استخارته، لكانت كالنور الذي يضيء له الطريق للوصول إلى تلك القيم الأخلاقية والجمالية والمعرفية والوجودية والقوانين والسنن والأحكام الكلية الحكمية الثابتة والمستترة والمكسوفة، في بنية فعل النظر والتعقيل والتخيل والتوهم أو فعل الصمت والصوملة، أو فعل الإشارة والقول والكلام والعمل المنظور في الاستخارة. وعليه سيجد المستخير أنَّ مسألة الفعل المنظور

جيد وحسن أو رديء وسيئ لا قيمة لها ألبته مقابل الحقائق الأخلاقية والجمالية للفعل، بل قد لا يرى الأذى والمعاناة والضرر والتعب والعناء والسلبيات التي كانت مصدر ترك الفعل بصورة معزولة عن قيمها الأخلاقية والجمالية التي تعطيه صورة جمالية كمنظومة واحدة متكاملة متسقة ومنسجمة. وهذه الصورة التشميلية التكاملية هي التي تجعل الأشياء والأمور القبيحة والسيئة والرديئة والشريرة حسنة وجميلة ومفيدة وبهيئة وبديعة في كلها ووحدتها ومنظومتها، بعد ما كانت قبيحة وسيئة ودميمة ومستكرهة بشكلها المنعزل والمنفصل عن قيمها الأخلاقية والجمالية الفنية.

فالخير المطلوب أو الذي يفترض أن يطلبه ويدعوه ويسأله المستخير هو الخير الثاوي في بنية الحكمة القرآنية المنشودة، ليضيف على المستخير العالم والعقل صفة الحكيم التي هي أس نجاح وصلاح وفلاح الفعل والسعدنة الأبدية وسيرورته الإنابية التوايية والدناوة التقريبية إلى الكمال والجمال المطلق أو المثل الأعلى للكائن الإنساني المتدين، حيث ساحة العالم ممتلئة بمعارف وحقائق جزئية ظاهرة دقيقة ومتشظية متفرقة، بينما ساحة الحكيم ساحة مؤازرة بالحركة والنشاط والتأمل والتبصر والتثقف في سياق وعي واع، ويقظة متيقظة، وبصيرة مبصرة، فهو لا يكفّ أبداً عن عمليات المقارنة والمقاربة والموازنة والتحليل والتركيب والبناء والاستنتاج والتشذيب والإضافة والحذف والتأسيس والتأصيل والتأثيل، إنها أمواج وتيارات في أعماق المحيط، أما السطح فإنه هادئ تعلوه السكينة والوقار واليقين والاطمئنان من جهة، الحيرة والدهشة والاندهاش المعرفي والوجودي والقيمي والجمالي التي تفتح له آفاق وآماد آمال يتطلع بها إلى الكمال والجمال المطلق تعالى من جهة ثانية.

يكون الحكيم محيطاً إحاطة كاملة بحالة التائي والتمهل والتروي والتشاور والتفكر العميق والتبصر في تكوين معتقداته وتبني قراراته وإعلان مواقفه وصياغة مقولاته، إذ إنه يملك قدرة خاصة على ضرب كل أشكال المعرفة والخبرة بعضها في بعضها، ليخرج في النهاية بزبدة تتميز عنها جميعاً، لكنها منها جميعاً! لذا نجد أنه يدرك حقيقة حجوم القضايا وأبعاد المسائل وأعماق بنيتها على وجهها الصحيح، فالعدسة الرؤيوية الاستكشافية والاسترجاعية الارتدادية والاستبصارية والاستشرافية ترى الأشياء بمختلف أحجامها وأبعادها وأعماقها واستطالاتها وآمادها وعوالمها، فيرى الحكيم الأشياء الكبيرة كبيرة، والمتوسطة متوسطة،

والقضايا الصغيرة صغيرة كما هي، والنسبية نسبية، والمتغيرة متغيرة، والجزئية جزئية، والمتشابهة متشابهة، والظاهرية ظاهرية، والمطلقة مطلقة، والكلية كلية، والباطنية باطنية، والثابتة ثابتة، والمحكمة محكمة، ويدرك ما هو الناظر والحاكم والقيوم والقائم والقيامة والقومة والمقوم لها .

وهذا الأمر من الأمور والمشاكل والقضايا الخطيرة التي بسبب عدم مراعاتها ومعاينتها وتصديقها لم تؤدّ فقط إلى فشل وخسارة وأذى وفقدان المال والموقف والفرصة للكائن فحسب، بل أدت إلى انهيار بعض القضايا والمسائل والأمور الكلية الاجتماعية والتأريخية، وتجاوزت إلى انهيار وتصعد حضارات بكاملها، ذلك من وراء مشكلات وأخطاء ظنها الناس تافهة، فإذا هي عواصف هوجاء تأتي على كل ما تمرّ عليه! الحكيم: رجل يرى ما قبل اللحظة الراهنة، ويستشرف ما بعدها، وهو لا يرى نسقاً أو نظاماً من التداعيات الترابطية، لكنه يرى أنساقاً ونظماً تتوازي، وتتقاطع، وتتصادم، إنه يحسّ بالعاصفة قبل هبوبها، فيحذر قومه وينذرهم. كلنا نرى القضايا بحجمها الحقيقي، لكن بعد فوات الأوان! وبعد أن نكتوي بنارها، وتفتوتنا فرصها الذهبية، لكن الحكيم يأتي في الوقت المناسب.

فالحيرة والتردد أو الشكوك والظنون أو الدهشة والاندحاش أو القلق والألم التي يعاني منها الكائن الإنساني، ويسبب في ارتفاع درجة التوتر والاضطراب والاختلال والجزع والارتجاج والبلبله والهرج والمرج النفسي والمعرفي والوجودي والقيمي والجمالي، هو ليس نتيجة عدم المعرفة فحسب، بل بسبب فقدان الحكمة بالدرجة الأولى دون إقصاء الجهل وعدم الفهم، حيث إنّ النزق والبَرَم والتوتر والاضطراب الذي نبديه حول كل ما نلامسه ونشاهده يرجع بالأساس إلى دوال جهلنا بالأسباب والجذور والسنن وطبائع الأشياء ومنطق سيرورتها وقيمها العرفانية والآيات والأخلاقية والعملية والجمالية الفنية⁽¹⁾.

(1) هناك قصة لطيفة ربما تكشف لنا بعض الصورة المشرفة من سلوكيات الحكيم الذي تنفذ بصيرته إلى أعماق بواطن وثوابت ومطلقات ومحكمات وكليات أفعال الإنسان، وهي قصة خروج الرشيد إلى الحج ولقائه بهلول الزمان. لما كان الرشيد بظاهر الكوفة، إذ أبصر بهلولاً المجنون على قسبة وخلفه الصبيان وهو يعدو، فقال: من هذا، قالوا: بهلول المجنون، قال: كنت أشتي أن أراه، فادعوه من غير ترويع، فقالوا له: أجب أمير المؤمنين، فعدا على قصبته، فقال الرشيد: السلام عليك يا بهلول، فقال: وعليك السلام يا أمير المؤمنين، قال: كنت إليك بالأشواق، قال: لكنني لم أشتق إليك، قال: عطني يا بهلول، قال: وبم أعطيك؟ هذه قصورهم وهذه قبورهم، قال: زدني فقد أحسنت، قال: يا أمير =

5.2.8 فقه فلسفة الجمال⁽¹⁾ في دوال الاستخارة الاستخلافية الائتمانية المسؤولة:

بعد مقدمة ربما طويلة بعض الشيء نعتقد أنه جاء الآن دور إلقاء الضوء على بعض المسائل والحقائق ذات العلاقة الحميمة والروابط الصميمة بين كينونة الجمال ودلالته وقيمه ومعانيه ووظائفه وغاياته من جهة، وكينونة الخير وكينونة الحكمة وكينونة الاستخارة من جهة ثانية، وكينونة الحيرة والتردد والشك والظن والدهشة والاندھاش والقلق والألم الدافع للاستخارة التقليدية السائدة اليوم في أوساط المتدينين من جهة ثالثة، وعلاقته بكينونة الاستخارة الاستخلافية الائتمانية المسؤولة من جهة رابعة.

إنّ التذوق⁽²⁾ والشعور والإحساس بالجمال وقيّمته المعرفية والوجودية والوجدانية والعرفانية ليس بالأمر السهل واليسير، بل يحتاج إلى تربية خاصة، وعناية متميزة، ودقة متناهية في كشف معاني الجمال ومقاييسه ومعايره ووظائفه وغاياته وكيفية تداوله وتقييمه

= المؤمنين من رزقه الله مالا وجمالا فعف في جماله، وواسى في ماله كتب في ديوان الأبرار، فظن الرشيد أنه يريد شيئا، فقال: قد أمرنا لك أن تقضي دينك، فقال: لا يا أمير المؤمنين لا يُقضى الدين بدين، أردد الحق على أهله، واقض دين نفسك من نفسك، قال: فإننا قد أمرنا أن يجري عليك، فقال: يا أمير المؤمنين أترى الله يعطيك وينساني؟ ثم وثى هاربا.

(1) وفلسفياً نجد أنّ مفهوم الجمال الفيثاغورثي المؤسس على مفهوم التناسق في الكون قد لاقى قبولا وتأثيراً في أوساط فلاسفة الإسلام قديماً، وبالأخص عند إخوان الصفا. الذين طوروا مفهوم التناسق بشكل يتفق مع بحثهم حول نظريات الموسيقى. كما استفادوا من آراء أفلاطون المثالية، الذي يرى أن الجمال من مكونات الشيء الجميل، أي: أن له في نفسه قيمة ذاتية، وأرسطو الذي يعتقد أن الجمال هو الانسجام الحاصل من خلال وحدة تجمع في داخلها التنوع والاختلاف في كل منسجم. وأفلوطين يعتقد أن الجمال هو تلك الحياة التي وهبها الله مخلوقاته ونفخ فيها من روحه، ومن ثمّ فالشيء الجميل هو الذي يشع بالحياة. وغيرهم من فلاسفة اليونان والروم والفرس والهند...

(2) الذوق هو الحاسة المعنوية الشفافة التي تدعو صاحبها إلى مراعاة مشاعر الآخرين، وأحوالهم، وظروفهم، وهو أدبيات التعامل مع الناس، وهو الفنّ الجميل في العلاقة مع الآخرين. والذوق أيضاً ظاهري ومعنوي، وهنا نعدّد بعض مظاهر الذوق الذي جاء به الإسلام، وأوصى به النبي، وكان هو فيه القدوة والمثل. هو ملكة عند الإنسان تنبني على أصل في الفطرة البشرية، أي: ميزان داخلي نزن به الأمور المادية كتذوق الطعام ومعنوية كتذوق السلوك والجمال والإحساس به، ومعنى السليم، أي: الصحيح والجيد. ويقصد به جمال التعامل وجمال التصرف، وجمال الموقف، وجمال الخطاب، وجمال السلوك، وجمال العمل، وجمال النظام وقد تعرضت العلوم التجريبية لتفسير جوانب الخبرة الجمالية، ووضحت كيف ترتبط هذه الخبرة بنشاط الحواس، لاسيما حاستي البصر والسمع، وتفوقها على باقي الحواس؛ لأنّ هذه الحواس أكثر قدرة على فهم الأشكال المجردة وأكثرها قدرة على الكشف عن طبيعة العالم الخارجي، ويستعمل الفرد حواسه لتتمية ذوقه السليم على كافة المستويات.

وتقويمه، حتى يمكننا من النفاذ إلى ما وراء الجمال الصوري والمادي إلى الجمالي المعنوي والقيمي الثاوي في تلك القيم الجمالية الشكلية والصورية المادية، وذلك في الأشياء والموضوعات والأشخاص والأحداث كافة جزئيات وكميات مكونات العالم والكون والوجود التي تنوي في بنيتها قيم الجمال المتجلي من جمال الأسماء الحسنى والصفات العليا فيها⁽¹⁾.

5.2.9 القيم الجمالية في دوال الاستخارة الاستخلافية الائتمانية المسؤولة:

المستقرئ للآيات القرآنية المجيدة يستشف بوضوح وجلاء أنها تنطق وتحت وتحاكي مفاهيم ومعاني وقيم جمال الكون والكينونات المادية والمعنوية والأخلاقية الثاوية فيها من جهة، وتصرح بقيم جمال الأفعال والأنظار والأشياء التي تكشف لنا أنها تحمل حمولات معرفية ووجودية وأخلاقية ثرية وغنية بشكل لا مثيل له في أفضل أدبيات الجمال الذي صورته ورسمته يد الإنسان، أو نطق به لسانه، أو شعر به وجدانه، أو رأت به عينه. وهي تثير فينا النظر والتوجه إلى مظاهر الجمال ليست باعتبارها من التحسينات فحسب، بل إن وراءها قيماً أخلاقية ومعرفية ووجودية وعرفانية ووجودانية متعالية، تمثل حقيقة الأشياء والمعاني والمفاهيم والوجودات التي تعطي معنى الحياة والوجود؛ لكونها تجليات أسمائية حسنى

(1) يعدُّ الفن واحداً من المجالات التي يسيطر الجمال عليها، ويظهر من خلالها، ولكن الفن ليس هو الجمال، إذ قد يوجد الفن ولا يوجد الجمال فيه، إما لطبيعة ذلك العمل الفني الذي ربما كان تصويراً للقبح، وإما لأنَّ الفنان قد غلب عليه الجانب الفني.. فلم يأبه لمراعاة الجمال. وقد خلط كثير من الكتَّاب بين الكلمتين، حتى ما يكاد القارئ يلحظ فرقاً في استعمالهما، إن كُتِبَ كثيرة وضع «الجمال» عنواناً لها، ولكنك لا تجد فيها غير الحديث عن الفن، وكأنه هو الجمال. وأعتقد أن السبب في هذا، هو ما ذهب إليه بعض الفلاسفة من اعتبار الفن الميدان الوحيد للجمال. وأن «علم الجمال» قاصر على الفن. ومن هؤلاء «هيغل»، حيث قال: «نقصر مصطلح علم الجمال على الفن الجميل» وقال: «الموضوع الحق لبحثنا هو جمال الفن منظوراً إليه على أنه الحقيقة الوحيدة لفكرة الجمال» وأنه ما من شك في أن الصلة وثيقة بين «الفن» وبين «الجمال» فمن غاية الفن تحقيق الجمال، ولكنه تارة يدرك هذه الغاية وتارة تفوته. والجمال لا يستغني عن الفن كميدان من ميادينه الفسيحة، ولكن لا يستطيع أن يتخلّى عن مجالاته الأخرى التي منها الطبيعة والإنسان. وقد حاول «جون ديوي» أن يوضح الصلة بينهما، فقال: إذا بحثنا عن الصلة بين الفن والجمال وجدنا: أن الفن يشير إلى العمل الإنتاجي، وأن الجمال يشير إلى الإدراك والاستمتاع، إلا أنه في بعض الأحيان يشار إلى فصل الظاهرة الفنية من حيث هي إبداع وخلق عن الظاهرة الجمالية من حيث هي تذوق واستمتاع، كي لا يكون الفن شيئاً مفروضاً على المادية الجمالية». إذن هناك خلط بين الجمال والفن على الرغم من قربهما من بعضهما، إلا أن الجمال يختلف عن الفن من جهة الأمور الحسية والوجدانية، فالجمال ليس بحسين بل يتعلق أكثر بالأمور الوجدانية والأحاسيس أو المشاعر، أما الفن فهو إمّا خلق أو إعادة خلق مكون مادي محسوس إن كان بشكل لوحة فنية أو تمثال، وحتى القصائد الشعرية والأعمال الموسيقية هي على الرغم من عدم قدرة المرء على لمس النغمات أو الكلمات الشعرية إلا أنه قادر على لمس الآلة التي صنعت أو وجدت هذا العمل إن كان بيانو أو قلم.

وصفاتية عليا لخالق الكون والوجود، قد نفخ فيها جلّ وعلا. فكما أنّ مظاهر محسوسات الحياة الجمالية وقيمها توصلنا خطوة إلى معرفة الخالق والتقرب إليه تعالى، وقيم جمال معقولاتها تقربنا خطوة متقدمة أخرى مكينة ومتأصلة ومحكمة للتقرب إلى الله سبحانه وتعالى، وكذلك قيم جمال العرفانيات والوجدانيات ومعانيها الأخلاقية والفنية تمكّنا من معرفة مستويات من الحقائق والمعارف والقيم الماورائية العقل والحس، وتمكّنا من ملابستها ومعاشقتها روحياً ومعنوياً بعد ملامستها حسيّاً ومعاقلتها عقليّاً، لتكون مستعدة لطرق باب الوحي الإخباري أو تلقي وإنزال القيم والمعاني والمعارف الوحيانية الإخبارية والإنبائية الغيبية، تشهد الغيب وتغييب الشاهدة، وذلك حسب قوة وسعة ودقة واستطالة ملكة الذوق والتذوق⁽¹⁾ السليم والشفاف والسوي وتجربته العملانية العرفانية المعقّنة بالعقل المسدد والمؤيد والمشرّعة بحقيقة وروح الشريعة والدين التشميلي التكاملي.

هذه الملامسة الحسية والملابسة العقلية والمعاشقة القلبية والمواصلة الوحيانية هي التي تجعل فينا شعور الحب والعشق والولع والدهشة والعجب والحيرة والذهول والانجذاب والانشداد نحو الأشياء والأشخاص والأفعال وكل شيء في الوجود، بغية معرفة حقيقته وروحه وكنهه، سواء كان هذا الشيء صغيراً أو كبيراً مادام يقع في مدى النظر وحقل العقل وساحة القلب وسماء الوحي في الكون والوجود، وسواء في فعل النظر والتعقل والتخيل والتوهم أم في الصمت والصوملة أم في فعل الإشارة والقول والكلام والعمل. وهذه الجماليات هي التي تميزها عن التزيينات الدنيوية الزائلة والمحدودة والتبرجات المؤقتة والبائدة والتزخرفات العابرة والمندثرة، وهي التي تعلق جرس الإنذار والحذر والخوف من تغليب زينة الحياة

(1) ذوق الجمال، والاستمتاع بالأشياء الجميلة، أيّا كانت، علامة مميزة تدل على موقع الفرد في سلم الوجود الإنساني. ونعني بالتذوق حسن تلقّي الأشياء والأفعال الجميلة، والقدرة على تحسس القيم الجمالية الكامنة في تلك الأشياء والأفعال، وتمييز البديع منها استناداً إلى ذائقة شخصية تمتلك معاييرها الأصيلة. ولن يصل الفرد إلى امتلاك هذه الذائقة إلا عن طريق تنمية الوجدان، وتربية الحس البديعي، واكتساب القدرة التي تمكنه من تقدير الجمال بوصفه بعداً أساسياً من أبعاد إنسانية الإنسان. وتتم عن طريق المعاشية.. والممارسة.. والاحتكاك المستمر بالبيئة الجميلة، المفعمة بالقيم الفنية والجمالية البسيطة والمنسجمة مع مرحلة النمو. فيجب ألا ننسى أن للفقراء من عباد الله مشاعر وأحاسيس قد تكون أكثر رهافة وشفافية وسمواً منه عند الآخرين!! لذلك، فلا أقل من أن يحسنا عرض ما يجوزتهما ومن أن يحسنا استخدامه وتوظيفه جمالياً، ومن أن يظهرنا عناية فائقة بالنظافة.. والترتيب.. والتنسيق.. والانسجام في اللباس والأثاث... والاعتناء بأداب الطعام وطقوس المائدة مهما كانت بسيطة.. والحرص على إظهار مواطن الجمال في الأشياء المتاحة.. وفي السلوك.. وفي كل ما يتسلل إلى البيت عبر وسائل الاتصال المسموعة والمقروءة والمرئية من أعمال ومسلسلات وأغانٍ ومشاهد.

الدنيا على جمالها وبهائها وبهجتها وحسنها المعنوي والقيمي الأخلاقي والفني والآياتي الدنيوي والديني الأخروي.

لذا لا يجانبنا الصواب إن قلنا: إن القيم الجمالية المعنوية والأخلاقية والروحية في الكون والعالم والوجود أصل أصيل في المنظومة الأبستمولوجية المعرفية والأنطولوجية الوجودية والأكسيولوجية القيمية والاستطبيقية الجمالية في الإسلام، وإنها تشمل كافة جزئيات وكرات حياة الإنسان، من المأكل والمشرب والملبس والنوم والعبادة والعمل و.... لذا إدماج القيم الجمالية الفنية في دوال الاستخارة يمكننا معرفة أمور وحقائق ومفاهيم ومعانٍ وقيم ومعارف كانت ثاوية ومستترة ومضمرة، ضرب عليها ستار العين والسمع واللمس والشم والذوق، فضلاً عن ستار النظر المُلْكِي والعقل المجرد، ولا يرفع ستار الستر والاستتار عنها إلا بواسطة النظر والعقل المسدد والمؤيد أو العقل الملكوتي، يليه العقل العرفاني المعقلن والمشرعن المتواصل بالعقل الوحياني الإخباري والإنبائي.

وهذا الأمر يمكن تحقيقه بواسطة الاستخارة الاستخلافية الائتمانية المسؤولة الإنسانية والمحمدية الخاتمية ﷺ الخالدة والانتظارية المهدوية ﷺ الموعودة والاتباعية الولائية التقوائية الفقهية العامة والممهدة للولاية العصومية المنتظرة، وليس بواسطة الاستخارة التقليدية السائدة التي أقصى ما تكشفها لنا جودة أو رداءة الفعل المنظور في الاستخارة، ورفع الحيرة اللامعرفية واللاواقعية واللاحقيقية وإزالة التردد الوهمي والشبهي الذي يضرب ستاراً واستتاراً على الشك والظن المنهجي المعرفي وعلى الحيرة المعرفية والوجودية والقيمية الأخلاقية والجمالية، والتي هي حقاً مطلوبة من أجل تأصيلها وتأثيلها في دوال الاستخارة لا رفعها وإزالتها ومحوها؛ لكونها من الإواليات النفسية والقلبية والوجدانية التي تفتح آفاقاً معرفية وتستطيلها لتلامس وتلابس مدياتها وأغوارها العميقة وتشاهد عوالمها المختلفة.

والبيّونة بين قيم الجمال في المنظور الإسلامي وتلك في المنظور الغربي جوهريّة أساسية لا تمس سطوحها وقشورها، بل تلامس وتلابس حقيقتها البنيوية والبنائية والنسقية التكوينية والتراكيبية والتركيبية والاستدلالية والدلالية والتداولية والتواصلية والوظيفية والغائية، وفي أحسن الأحوال هي بيّونة بين الطبيعة والتمثال، أو بين الحقيقة والخيال،

حيث الجمال الإسلامي أصيل وثابت في كل حركة عبادية وعبودية وعبودة من قيام وركوع وسجود، وطواف وسعي ونحر، وصوم وإفطار وزكاة، وقول وكلام وتسبيح، وإشارة وإيماء وصمت وصومته⁽¹⁾، جميعها تنوي في معانيها وأقوالها وحركاتها وآدابها ونيّتها ومقاصدها وسيرورتها قيم جمالية وبهائية وبهيجية ومشرقية وبديعية لا مثل لها . والبيّنونة الأخرى أنّ القيم الأخلاقية سبّاقة ومتقدمة ومؤسسة للقيم الجمالية والفنية في الإسلام، بينما في الفلسفة والمعرفة الغربية هي منكوسة ومعكوسة، إذ يسبق الجمال القيم الأخلاقية والمعنوية، أي: أنّ القيم الأخلاقية تأسس على القيم الجمالية ليس العكس، كما هو في الإسلام.

وتأسيساً على ذلك، تتباين تعريفات الجمال وأوليّاته وأوليّاته وآلياته وآلاته القياسية والتوزينية والاتجاهية، وتختلف عدساته الرؤيوية الاستكشافية والاستبصارية والاستشرافية، وتتغاير أدواته وأساليبه ووسائله التفسيرية والتحليلية والتأويلية، حيث كل ما يذهب إليه الجمال الغربي بشكل عام هو الجمال الحسي في المحسوسات، فكل ما ترتاح إليه عينا الإنسان وكل ما يعجبنا ويفرحنا ويشدّنا إليه، وكل ما يثير إعجابنا، وفي أقصى مداه يذهب إلى الجمال العقلي المجرد، بينما يذهب الجمال الإسلامي، بدءاً وأصلاً وقبل سلفاً، إلى القيم الأخلاقية الأكسيولوجية لتثبيتها وتحقيقها كعرش ينقش عليه جماليات العالم والكون والوجود، أي: يلتمس العقل المسدد والمؤيد والعقل العرفاني القلبي والوحياني الغيبي

(1) الجمال ينتشر في المجال الطبيعي في صورة أصوات وألوان وحركات وأضواء وظلال، وفي المجال الاجتماعي تنتظم ألوان الحياة وصورها في قوالب وأشكال وأنماط متعددة، وكل هذه وتلك في المجالين معاً يتمثلها الإنسان في ذاتيته شعورياً ولا شعورياً، فتؤثر عليه وعلى سلوكه وتدخل في تشكيل ذوقه ودوافعه سلبيّاً وإيجابياً. فالانفعال الجمالي بالأشياء يمنح حركة العمل دافعاً وإبداعاً ويحدث التغيرات العديدة في السلوك والحياة، أي: أنّ الجانب التربوي هو المهم في الجمال، والذوق الجمالي كقيمة حضارية، له تأثير عام يمس كل دقيقة من دقائق الحياة، كذوقنا مثلاً في الملابس والعادات وأساليب الضحك، وكطريقة تنظيم بيوتنا، وتمشيط أولادنا، ومسح أحذيتنا، وتنظيف أرجلنا. وإننا في العالم الإسلامي اليوم لا نملك هذه القيمة، ولو كانت عندنا لوظفناها في حل مشكلاتنا، باعتبارها أحد فصول الثقافة، مثلها مثل المبدأ الأخلاقي، والمنطق العملي، وجانب الفن الصناعي، ولعل من الواضح لكل إنسان أننا أصبحنا اليوم نفقد ذوق الجمال، ولو أنه كان موجوداً في ثقافتنا، إذن لسخرناه لحل مشكلات جزئية، تكون في مجموعها جانباً من حياة الإنسان، فالمعيار الذي تقيس به الحضارة الغربية هو معيار الجمال، أما معيار الحكم على الأشياء في الحضارة الإسلامية فهو معيار القيمة الأخلاقية. وهذا ليس معناه افتقاد الحضارة الإسلامية عنصر الجمال، وإنما موضعه يأتي متأخراً عن القيمة الأخلاقية في سلم ترتيب القيم.

ليمأسس ويمأثل قيم الجمال على قاعدة بَنِيوية تحتية أخلاقية متعالية، تحقق بمقتضاها حقيقة كنه كينونة الإنسان وهُوِيته وماهيته وشخصيته الخُلُقِيّة التي تميزه عن بقية الكائنات في الكون والوجود، إذ قد ما نراه ظاهراً جميلاً وبديعاً وحسناً ومليحاً ومشرقاً وبهيجاً، بينما في واقع الحال أو ما يخفى فيما وراءه لو كُشف لنا لوجدنا أنه بَشعٌ وقبيحٌ وشنيعٌ ودميمٌ وكرِهٌ ومُسْتَهْجَنٌ دَمِيمٌ، ورَدِيٌّ وغائِمٌ ومُسْتَكْرَهٌ ومُظْلَمٌ، والعكس صحيح أيضاً⁽¹⁾.

إنَّ قيمة الجمال وبَنِيته وبناءاته ودلالاته⁽²⁾ وتداولاته متأصلة ومتأثلة على القيم الأخلاقية الأسماوية الحسنى والصفاتية العليا تعالى، لذا العلاقة بينهما علاقة بَنِيوية وتأسيسية وتجذيرية غير قابلة للانفكاك والتجزئة والانفصال والتحلل. ولهذا فإنَّ مسألة اللباس فيما يخص المرأة - على سبيل المثال والتمثل - منضبط بقيم الحياء والاستحياء، والستر والاستتار، والاحتشام والعفة، والطهارة والنقاوة، وغض البصر، وعدم التبرج، وإخفاء

(1) الأمر يتعلق هنا في وضعية إحدى هاتين القيمتين: الأخلاق، أو الجمال، باعتبار إحدى القيمتين تابعة والأخرى متبوعة أو إحداهما أصلاً، والأخرى فرعاً، أو إحداهما مركزاً للدائرة والأخرى محيطاً لها... وهذه المركزية والمحورية ترجع إلى أصول كل ثقافة وما تركبت منه في بداياتها، وإلى جذورها الأولى، فإذا كانت الحضارة الإسلامية نتاج خط النبوة وتعاليم الوحي، مما جعل (الحقيقة) محورها، فإن الحضارة الغربية تعود في أصول ثقافتها إلى ذوق الجمال الموروث من التراث اليوناني الروماني؛ الذي كان شغوفاً بالتمائيل والرسوم، مما جعل الثقافة الأوروبية تتركب في مضمونها مزيجاً من الأشياء والأشكال، أي: من التقنية والجمالية.

(2) في العقيدة الإسلامية جاءت دلالات اللون تعبيرية أو رمزية أو حسية أو جمالية، وارتبط اللون بمصدرين جوهريين: أولهما النور القادم من السماء المقترن بالخالق الأعلى، فهو (نور الله) سبحانه وتعالى، أو (نور القلوب) بما يعنيه الإيمان المنور لدواخل النفس المظلمة.. وثمة تداخل لغوي ذو دلالات بين كلمتي «ظلمة» و«ظلم» المقترن بقُبْح الظلم والظغيان المنافي لجمال العدل، وهكذا فكل انحراف واختلال هو قُبْح؛ لأنه ابتعادٌ عن الجمال الواجب اقترانه بإرادة الله، وبذلك فإن اللون وجماليته يقترن مع وجود الضياء، ثم يتداخل المفهوم مع العدل والقسطاس الإلهي. وأصبح الأسود المظلم لدى أغلب شعوب الأرض رمزاً للحزن، والألوان المشعة الفاتحة دليلاً على الجبور والمسرة في الأعراف الشعبية. قد يطرح القارئ السؤال التالي: وما علاقة الألوان بالجمال وتذوّقه؟ وأي الألوان أجمل؟ وهذا بطبيعة الحال يجزنا إلى أقوال بعض علماء النفس الذين من بينهم العالم النفساني الألماني «فشر» إذ يقول: «صحيح أن اللون الأحمر جميل إذا ظهر على وجنة الفتاة، ولكنه ليس جميلاً إذا برز في أرنبة الأنف». وهكذا نحسّ بجمال اللون من خلال مضمونه وأهميته، وبذلك تكون نظرتنا إلى وهج الغسق الأحمر مختلفة عن احمرار الوجه البشري. كما أن للطبيعة المحيطة وصورة الكون حضورهما في المدى الفلسفي للألوان، فالأزرق يلقي الحظوة لارتباطه بالسماء ولون الماء الذي هو جوهر الحياة: «وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ»، [سورة الأنبياء، الآية: 30]. واللون الأخضر يرمز إلى الأمل والخصوبة والخلود المرتبطة أساساً مع بُعدي اللونين المكوّنين له، وهما الأزرق الدالّ على الماضي، والأصفر الدالّ على المستقبل، وما يعاكسهما في ذلك، والذي يمثل الزمن الحاضر فيبدو أحمر اللون.

المفاتن. أما الجمال أو الذوق الجمالي في المنظور الغربي يتمحور حول الجمال الظاهري والشكلي المثير للإعجاب والفتن والخيلاء الحسي، أو الغرائزي الشهواني، أو اللذة الحسية المادية بشكل أساسي، وهذا ما نلاحظه ونشاهده في موجات الموضة والأزياء ومعارض اللوحات والأعمال الفنية، أو معارض الكتب الأدبية أو مسارح وصلات العرض السينمائي التي لا تراعي فيها قيم الحشمة والستر والحياء والطهارة القلبية والحسية، فتعرض صوراً وأجساداً وشعراً وأدبيات... إباحية وانحلالية وتهتكية وخلاعية وعهرية ورجسية، وحتى في الرياضة اللاعب الذي يحرز هدفاً بحركة جميلة ولو بشكل يخالف قانون اللعبة وأخلاقياتها يعتبره عملاً وقيمة جمالية. وعليه جميع هذه الأفعال يلبسها بقيمة جمالية موهومة، وإن كانت مؤقتة وآنية وزائلة، ولكنها تخدم الفنون والعروض الجميلة بالأخص، تخدم الجمال التجاري المادي، وتشبع الحاجات الغريزية البهيمية، سواء كانت محرمة أم مقبولة عرفاً، حيث إن غاية الأمر هي مزيد من الإغراء والتهيج، التزيين والترغيب والتحبیب لغاية تحقيق أكبر قدر ممكن من الربح التجاري.

وتكمن خطورة الثقافة والحضارة الغربية ومآلاتهما في كونهما جعلتا الذوق الجمالي والفني مقدمة على المبدأ الأخلاقي في السُّلَمِيَّة الراتوبية القيمية، وجعلتا العدسات الرؤيوية المُلْكِيَّة الظاهرية المحسوسية مقدمة على العدسات الرؤيوية الملكوتية والآياتية والقيمية الأخلاقية، الأمر الذي أدى إلى طلاق بُنيوي، وانفصال بنائي، وافتراق دلالي وتداولي معرفياً ووجودياً بين المنظومة الثقافية والحضارية، وبين المنظومة الإنسانية الفطرية والعقلانية المسددة والمؤيدة، فضلاً عن كونه أحدث خللاً منهجياً أدى إلى قلب القيم، وإلى نتائج ارتدادية خطيرة على مصير الحضارة الغربية نفسها، وعلى الإنسانية عموماً، فأدت النزعة الجمالية إلى الاستعمار، والإباحية والعبثية، وتفكيك الروابط التي تحفظ المجتمع من الانحلال، وإلى أسنة العالم وأرخنة المعارف والحقائق وعقلنة الحياة وفق النظر المُلْكِي التنويري والحداثي وما بعد الحداثي.

الكائن الإنساني يقيم الشيء بميزان المعرفة، والمعرفة توزن وتقيم بمقدار العمل بها واتحادها وجودياً مع كينونة النفس الإنسانية، وتضمن وتقدر كينونة النفس الإنسانية بمقدار قيمتها الخُلقية والجمالية، التي بدورها تقدر وتقيم بمقدار مسافات تقربها من الجمال

والكمال المطلق تعالى. إنّ القيم الجمالية هي جوهر القيم الأخلاقية، وهي النابعة عنها والممتوحة منها، وهي غذاء الروح، وغذاء الروح لا يقل أهمية عن الغذاء المادي للإنسان، إنّ لم نقل: إنّ الغذاء الروحي أكثر وأشد أهمية من الغذاء الطبيعي المادي للإنسان ... ونعني بالغذاء الروحي كل ما يساعدنا على أن يبقى عالمنا جميلاً يسرّ العين والروح، ويقى الجسد. وعليه، يشكل البعد الجمالي من أهم أبعاد فعل النظر والتعقل والتخيل والتوهم، أو فعل الصمت والصومنة، أو فعل الإشارة والقول والكلام والعمل الصالح.⁽¹⁾

فالجمال يحيط بكل صغيرة وكبيرة في هذا العالم والكون والوجود، وسرّ الجمال يتمثل في القدرة الإلهية التي خلقت وأبدعت الأشياء وكل المخلوقات والأفعال والأقوال، لكننا نفتقر إلى استشعار هذا الجمال، لاستخراج قيمتها المعرفية والوجودية التي لا تكشف لنا الحواس، إلا قشورها وسطوحها الملموسة، ولا تكشف لنا عقولنا المجردة، إلا رسومها وحدودها وحقائقها وخواصها الظاهرية، ولكن تكشفها لنا عقولنا المسددة والمؤيدة، ويشعرنا بها وجداننا وعرفاننا المتعقل والمتشعر والمتواصل مع الغيب الوحياني. ومشكلة المستخير أنه قد يحصر نفسه في دائرة فهم الجمال الحسي للأشياء والأفعال دون فهم الجمال العقلي والعرفاني القلب والوجداني الروحي، فهو يلامس سطح وقشر الجمالي الحسي، ولا يلبس معانيه وقيمه الجوانية الباطنية الملكوتية والآياتية، وهذا الأخير لا يتم

(1) إن الإنسان السوي يشاهد الجمال وينعم به في اللوحة الفنية، الملابس الزاهية، ترتيب غرف المنزل، الكتب المزخرفة، الخط، ترتيل القرآن الكريم، الزخارف والنقوش، في الأواني والأبنية والفُرش والزرابي، في الإيقاع الموسيقي الأصيل والصوت الشجي، والوزن الشعري العذب، في الكلام الحسن، في الحوار الهادئ، في الاحترام المتبادل، في فنّ الإصغاء للغير، في حسن التعامل مع الجار، مع الأصدقاء، في صلة الرحم، مع الزملاء في العمل، في آداب الأكل، في سلوك النظافة في داخل المنزل وخارجه، في الحفاظ على البيئة. الجمال نعمة ربّانية، وكما نشاهد الجمال ونتذوقه في الإبداع الذي يصنعه غيرنا ونصنعه نحن أيضاً، فإن موضوعات الجمال التي كرم الله بها عباده في الطبيعة أفسح وأجمل وأكثر جاذبية مواطن الجمال .. تعددت وتنوّعت. والأحكام الجمالية عادة ما تذهب إلى ما وراء التمييز الحسي. «دفيد هيوم» يقول: إنّ رفاهية الذوق ليست مجرد «القدرة على كشف المكونات في تركيب ما» ولكن أيضاً حساسيتها لآلام واللذة، (المقالات الأدبية والأخلاقية والسياسية. انديانابوليس، كلاسيكيات الأدب 5، 1987). وهكذا التمييز الحسي يرتبط بالقدرة على المتعة. «كانط» يقول: إنّ «المتع هو النتيجة عندما تنشأ المتعة من الإحساس، ولكن الحكم على شيء يكون «جميلاً» له شرط ثالث: وهو الإحساس لا بد أن يرتفع إلى المتعة من خلال إشراك قدراتنا للتأملات المتعاكسة. الأحكام الجمالية هي، الإحساس، العاطفة والفكر الكل في واحد. تفسيرات مشاهدين عملية الجمال، تمتلك مفهومين للقيمة: الجماليات والذوق. الجماليات هي الفكرة الفلسفية للجمال.

إلا من خلال البحث عن الجمال ومعاييره ومقاييسه وموازينه ومكاييله وبوصلته من جهة، ومواطنه الحقيقي، وتذوقه الحسي والعقلاني والقلبي فالجمال يهذب النفس، ويدخل عليها الطمأنينة والسرور، ويخفف عنها حدة التوتر والقلق، والشعور بالاكْتئاب والتشاؤم ... وما أوجنا إلى ذلك في عصر سيطر فيه الخوف والقلق والتوتر والحيرة والتردد والتشاؤم المستمر. التعامل مع كل ما هو جميل يجعل العالم والوجود - وبكل كينوناته الطبيعية الآفاقية والإنسانية الأنفسية والكلماتية القرآنية المجيدة - مشرقاً في أعيننا وعقولنا وقلوبنا بصفة دينامية حيّة وديمومية دائمة، ويُزيل عنا الهم والحزن والملل والضيق، ويُخفف من أعباء الحياة وتكاليفها علينا، هذا الجمال لا يحتاج إلى قدرة مادية، أو نمط خاص، أو أسلوب معيشي معين⁽¹⁾.

إذن القضية الجمالية قضية أصيلة في التصور الإسلامي، بله، إن المدخل الجمالي هو أحد المداخل والمنهاجيات في بناء الرؤية الكونية وفلسفة الحياة والعقيدة⁽²⁾ من جهة، ومبدأ وأساس للتمييز بين الحق والباطل والصحيح والفساد والعمل الصالح والطالح،

(1) جمال الذوق في طريقة المشي والصوت: قال تعالى: ﴿وَعِبَادُ الرَّحْمَنِ الَّذِينَ يَمْشُونَ عَلَى الْأَرْضِ هَوْنًا وَإِذَا خَاطَبَهُمُ الْجَاهِلُونَ قَالُوا سَلَامًا﴾، [سورة الفرقان، الآية: 63]. وجمال الذوق في عدم إزعاج الآخرين: قال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُنَادُونَكَ مِنْ وَرَاءِ الْحُجُرَاتِ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ﴾، [سورة الحجرات، الآية: 4]. أما الذوق في الشارع والطريق: فقد روى أبو سعيد الخدري أن النبي قال: «إِيَّاكُمْ وَالْجُلُوسَ بِالطُرُقَاتِ». فقالوا: يا رسول الله، ما لنا من مجالسنا بدُّ نتحدث فيها. فقال: «إِذَا أَبَيْتُمْ إِلَّا الْمَجْلِسَ فَأَعْطُوا الطَّرِيقَ حَقَّهُ». قالوا: وما حقُّ الطريق يا رسول الله؟ قال: «غَضُّ الْبَصَرِ، وَكَفُّ الْأَذَى، وَرَدُّ السَّلَامِ، وَالْأَمْرُ بِالْمَعْرُوفِ، وَالنَّهْيُ عَنِ الْمُنْكَرِ». وجمال الذوق في الضيافة والاستئذان: قال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَدْخُلُوا بُيُوتَ غَيْرِ بُيُوتِكُمْ حَتَّى تَسْتَأْذِنُوا وَتُسَلِّمُوا عَلَى أَهْلِهَا ذَلِكَ خَيْرٌ لَكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾، [سورة النور، الآية: 27]. وقال الرسول: «الاستئذان ثلاث، فإن أذن لك، وإلا فارجع». وجمال الذوق في المصافحة: عن أنس بن مالك أن النبي: كان إذا صافح رجلاً لم يترك يده حتى يكون هو التارك ليد رسول الله. وجمال الذوق في الجلوس: «نهى أن يجلس الرجل بين الرجلين إلا بإذنهما».

(2) تتأكد هذه الوظيفية في اعتماد القرآن الكريم على الدليل الجمالي أو البرهان الجمالي كدليل معتمد في بناء العقيدة حين جعل من آيات الجمال دليلاً على الله، وفي اعتبار أن من الجمال جمالاً في الأخلاق، كما في حديث القرآن عن الصبر الجميل والهجر الجميل ... وتجلت في التاريخ الإنساني حقيقة الصبر الجميل في مأساة قتل الإمام الحسين وسبي نسائه وأطفاله وحرق خيامهم، وذلك حينما سأل ابن زياد العقيلة زينب (ع): كيف رأيت صنع الله بكم، قالت: والله ما رأيت إلا جميلاً. إذن الإسلام يربط ربطاً كبيراً بين الحق وبين الجمال. إن الله هو الحق المبين، وهو جميل يحب الجمال. والتأمل في القرآن أيضاً يؤكد هذا التصور، إذ إن الإسلام لم يثر الانتباه فقط إلى الجمال في الكون والإنسان، بل إنه ربط الجمال بالأخلاق فتحدث عن: «الصبر الجميل» وعن «الهجر الجميل».

وكذلك معيار ومبدأ في تفضيلات وترجيحات واختيارات الكائن الإنساني في الحياة، وذلك من خلال الدليل أو البرهان الجمالي إلى جانب الدليل أو البرهان الجلالي. واعتماد الدليل الجمالي هو جزء من تكاملية المنهج والمنهاجية التكاملية التشميلية التراتبية التوحيدية التي تزوج وتصالح وتناسب بين المحسوسات «الأشياء» والمعقولات «الأفكار والمعارف» والعرفانيات «الوجدانيات والجماليات والنورانيات» والوحيانيات «الشرعيات والواجبات والمحلات والمستحبات والمكروهات والمحرمات، أو بين الحس والعقل والقلب والوحي، أو بين العالم والفقير والفيلسوف والعارف والنبى الإخباري والإنبائي، وهذا ما يعتمد عليه الشرع في القرآن الكريم انطلاقاً من رؤية تكاملية توحيدية تشميلية تراتبية للإنسان والكون والوجود.

فالبعد الجمالي في التصور الإسلامي بعد أساسي في تكوين الإنسان وفي دوال الدعاء والسؤال والطلب في دوال الاستخارة الاستخلافية الائتمانية المسؤولة. والحاجة الذوقية والفنية والجمالية لا تقل عن حاجات الطعام والشراب... وغيرها من الحاجيات، بل إن أهم ما ينبه إليه القرآن المجيد هو أن هذه الحاجات الأولية عند الإنسان بالرغم من الاشتراك فيها مع الحيوان، إلا أنها تكتسب طابعها الإنساني الفطري بسبب افتقارها بالاستجابة لحاجة ذوقية وفنية وجمالية، فقيمة الجمال وسيلة لأنسنة وفطرنه الحاجات البيولوجية والفسولوجية والانتقال بها من الممارسة الطبيعية إلى الممارسة الإيمانية والثقافية الاجتماعية، وهي بذلك تنقل من دائرة الحاجيات البيولوجية إلى ممارسة ثقافية مضبوطة بقيم ومعايير تحمل حمولات الثواب والأجر والفائدة التي تهذب السوك الفردي والمجتمعي اتجاهها.

إن القيم والمعايير لم تأت لكتب الميول الغريزية ومحاربتها، وإنما بممارستها ضمن قالب سامي. الإنسان لا يكتفي بالأكل والشرب، بله، إنه يسعى دوماً إلى الاستجابة لها ضمن قالب جمالي، وليس عبثاً أن ينبه القرآن إلى الجانب الجمالي في المأكولات والأطعمة، كما وردت الإشارة في عدة آيات في سورة النحل وغيرها. والحاجة الفطرية الجنسية عند الإنسان لا تقف عند المباشرة الجسدية الصرفية، بل إنها تأتي، وينبغي أن يستجاب لها ضمن قالب إنساني، ومن مكونات هذا القالب الإنسان، بالإضافة إلى القصد والغاية، التي هي العفاف

والإحسان والتناسل والتكاثر إدامة للنوع الإنساني، كذلك الجانب الجمالي المتمثل في رقة الكلمة وإرهاف العاطفة والاستعداد بالتزین الجسدي والخلقي.

وتجدر الإشارة إلى ملحوظة في غاية الأهمية ومنتهى الخطورة، مفادها أنّ الفنون لا توجد من أجل الفنون، ولا قيم جمالية بدون وظيفة وغاية وجودية تكاملية فردية واجتماعية، مادية ومعنوية، ظاهرة وباطنية، نظرية وسلوكية، مُلكية وملكوّية، أنه ما دامت كل ممارسة فنية تنطلق من رؤية خاصة للحياة والكون والوجود بشكل عام وتعبّر عن منظور قيمى معين تشميلي تراتبي تكاملي توحيدى. وعليه فإنّ مسألة التكامل والوحدة والتشميل هي التي تضمن عدم تضادية وتخالفية وتناقضية القيم. لذا علينا أن ندرك حق الإدراك والوعي أنّ القيم الجمالية والفنية ينبغي أن لا تكون على حساب قيم الحق والخير، لذا تمثلت منظومة القيم في مكوناتها الثلاث، وهي الجمال والحق والخير، وهي منظومة متكاملة من حيث البنية والبناء والنسق والدلالة والغاية والوظيفة، حيث تعمل وفق سيرورة ونسق تراتبي وتفاعلي تحقق غاياتها التي من أجلها وجدت في العالم والكون والوجود.

إذن هناك قضية أساسية يجب التأكيد عليها وتتعلق بتكامل المباحث القيمية الكبرى الثلاث، أي: قيم الحق والخير والجمال. ففي المنظور الإسلامي كما في المنظور الفلسفي الصرف لا يمكن ولا يجوز أن نتصور تعارضاً أو تناقضاً بين قيمة الحق وقيمة الجمال، أو بين هذه وبين قيمة الخير. إن الحق جمال، وإن الخير جمال، وإن الجمال جمال، والجمال ليس منقطعاً عن الحق والخير، وإلا يتحول إلى قبح وشر. وأنه إذا كان الأمر كذلك فإنّ أعظم التعبيرات الفنية هي التعبيرات التي تتعاقب فيها القيم الثلاثة وتتساند، وإنه حين تتعارض هذه القيم أو تتنازع فإنها تفقد جاذبيتها وقيمتها، وتفقد وظيفتها في الحياة.

وخلاصة القول: أنّ نسيان وإغفال أو تهميش وتحجيم القيم الجمالية الحسية والمعنوية والأخلاقية والآياتية في الكون والوجود، وفي دوال أفعال النظر والتعلقل والتخيل والتوهم، أو أفعال الصمت والصومته، أو أفعال الإشارة والقول والكلام والعمل، يشي بكل وضوح وجلاء إلى حذف أو إخفاء وتستر على مستوى من المعارف والحقائق والقيم الثاوية في بنية وبناءات وأنساق كينونة أفعال الإنسان المستخير، الأمر الذي يؤدي إلى ظهور بعض الإبهامات والالتباسات والأوهام والغموض أو التعميمات والشبهات والتعقيدات التي تسبب وتولد الحيرة

الوهمية الشبحية، أو التردد اللامرجح، أو الشك والظن اللامنهجي، أو الدهشة والاندھاش اللافلسفي واللاتأملي، أو القلق والألم والخوف الوهمي السديمي. وهذه الحالات المهيمنة على وضعية المستخير لا تُحل ولا تنفك عقدها من خلال معرفة المستخير بجودة أو رداءة الفعل المنظور، المستقاة والممتوحة من الاستخارة التقليدية السائدة اليوم في أوساط الكثير من المتدينين حسب اعتقادنا من جهة، وتبعاً لفهمنا الخاص بدوال الاستخارة الاستخلافية الائتمانية المسؤولة، بل هي مسألة تتعلق بمنهجيات وفقه وفلسفة العمل التكاملي التوحيدي من خلال العمل الاستخاري الاستخلافي الائتماني المسؤول.

فرؤية القيم الجمالية والإحساس بها والتفاعل معها وفق عدساتها العقلانية العقلية المسددة والمؤيدة والعقلانية العرفانية القلبية المشرّعة والعقلانية الوحيانية الشرعية، كفيلة بجعله يلامس ويلابس حقيقة وحق الأشياء والأشخاص والأفعال في مجرى العالم والكون والوجود، وكفيلة بكشف السبل المتفرقة المؤدية إلى الطريق القويم والصراط المستقيم للمستخير نحو تحقيق غاياته القصوى من فعله، والمتمثلة في الصلاح والفلاح والسعادة الأبدية والإنابة التوايية والدناوة التقريبية أو الدنو القرباني من الكمال والجمال المطلق وفوق المطلق، أو المثل الأعلى للكائن الاستخاري.

وتأسيساً على ذلك جعلنا المنهاج والبرهان والدليل الجمالي وعدساته الرؤيوية الاستكشافية والاسترجاعية والاستبصارية والاستشرافية، أو عدساتها التحليلية والتجزئية والتركيبية والتركيبية والتكوينية والتفسيرية والتأويلية بجانب العدسات الحسية والعقلية المسددة بالعمل والمؤيدة بالعمل ووسائله المشروعة بجانب عدساتها الرؤيوية العرفانية المعقّنة والمشرّعة والوحيانية الإنبائية والإخبارية، وفق تسلسل ترابي طولي يجعلنا نلامس ونلابس الحقيقة والحق في أفعال النظر والعمل.

5.2.10 الكائن المستخير الافتراضي النموذجي الحيّ العاشق والمحب للجمال

الإلهي

المحبة مبدأً أساسياً من مبادئ فلسفة انتظام الكون، والمحبة سبب قريب وبعيد للتقارب والتصاهر والتناكح والزواج. وقد أفاض كثير من الاتجاهات الفكرية والفكرانية المختلفة في

الحديث عن هذا المبدأ. وهناك من القول والحديث الكثير لابن الخطيب بكيفية صريحة، وبكيفية مضمرة من الشاطبي وابن خلدون. تناول ابن الخطيب الحب والمحبة في (روضة التعريف) بإسهاب كبير، معتمداً على آراء غيره كثيراً، وعلى آرائه قليلاً، ضمن المبادئ المتداولة المعروفة: «الوجود كله أصله العشق والمحبة»⁽¹⁾، أو «الوجود كله محب عشاق»، أو «الحب حياة النفوس الموات، وعلة امتزاج المركبات»⁽²⁾، وسبب ازدواج الحيوان والنبات»⁽³⁾.

أما ابن عربي محيي الدين، فله جولات وصولات عن الحب والمحبة والنكاح والتناكح⁽⁴⁾ والولوج والتوالج في كثير من كتبه. يتناول في كتاب (الفتوحات المكية) عن مقام المحبة نثراً مقتبساً من القرآن الكريم والحديث والآثار وأقوال الحكماء والصوفية، وشعراً مستقى من شعر الغزليين والمحبين ومن أشعاره الخاصة، على أن ابن عربي لم يكتف بالتقسيمات والتعريفات المتداولة حول الحب والمحبة، لكنه صاغ مبادئ من مثل «المحبة هي الجمع بين الضدين»، أي: أن آدم وحواء ضدان اجتماعاً فنتج عنهما آباء وأمهات وأبناء. وهذا المبدأ من بين مبادئ أخرى صار مؤسساً للكون ومفسراً له، وهو مبدأ الازدواج المتداول بين المعاصرين.

نعتقد أن المعاني والقيم والحقائق الجمالية والفنية التي تثوي في بنيات وبناءات ودلالات واستدلالات وتداولات وتواصلات ووظائف وغايات المنظومة المعرفية والأنطولوجية الوجودية والأكسيولوجية القيمية والأخلاقية للاستخارة الاستخلايفية والائتمانية والمسؤولة، هي التي تمكن الكائن المستخير أو المرء أو الفتى المستخير من الفهم والتفهم والانفهام والإفهام لعمق وغور تلك المفاهيم والقيم والمعاني الرمزية

(1) انظر في هذا المعنى: تعشق النبات بعضه لبعض، (الجزء: 1، الصفحة: 105، والصفحة: 362).

(2) انظر في هذا المعنى: تعشق النبات بعضه لبعض، (الجزء: 1، الصفحتين: 105 و362).

(3) ابن عربي، الفتوحات المكية، (بيروت، لبنان: دار صادر)، المجلد: 1، الصفحة: 327. يقول ابن عربي: «أول مراتب العلم هو عين الذات، المعبر عنه بحقيقة الحقائق الكلية، وسريانه في كل اعتبار: في الإلهية إلهاً، وفي الكونية كونياً، والكل مظاهره»، الفتوحات، المجلد: 2، الصفحة: 586. وترجمان الاشواق، (بيروت: دار صادر، 1966): «المحبة تقتضي الجمع بين الضدين»، الصفحة: 41.

(4) وينظر في مبدأ السريان، ابن عربي، فصوص الحكم، (بيروت، لبنان: دار الكتاب العربي)، الصفحتين: 155 و177. وروضة التعريف، الجزء: 1، الصفحة: 135.

والتشبيهية والمجازية والكنائية الثاوية في نواة وبنيّات وبناءات الاستخارة الاستخلافية والائتمانية والمسؤولة، وهي التي تولّد تلك القوة والحيويّة الدينامية والديمومية المعنوية ليسمو ويرتقي الكائن أو الإنسان المستخير إلى الكائن أو المرء والفتى الاستخاري، ومن ثمّ إلى الكائن المستخير الإلهي الحيّ. لذا من المطلوب أنّ يؤّلف الشعر والأدب، والفصاحة والبلاغة، وحلاوة البيان، في تبيان وشرح مفاهيم ومعاني وقيم الاستخارة الاستخلافية والائتمانية والمسؤولة، وخاصةً في منظومته الإعلامية والأدبية، حيث هناك مسائل وحقائق استخارية دعائية وطلبية وسؤالية بسيطة شفافة رقيقة روحانية تتطلب جماليات وكلمات جمالية وعرفانيات خاصة تعبر عن مضامينها، لذا يكون الأسلوب الجمالي والفني والإبداعي أفضل وسيلة لإيصال مطالب وقيمات وموضوعات الاستخارة الاستخلافية والائتمانية والمسؤولة، وقيمها الأخلاقية والآياتية والحكمية والجمالية، وذلك كما استفاد القرآن الكريم من هذا الأسلوب.

فالإعجاز القرآني في الفصاحة والبلاغة وجمال اللغة وحلاوة البيان، كلها كانت في خدمة الرسالة الإلهية، بمعنى أنَّ القرآن جعل «الفن» أو «الجمال» الأدبي والإعجاز وسيلةً لخدمة هذه الرسالة السماوية، وهذا سبب جعل تأثير القرآن غير محصور بزمان أو مكان محددين، بل دائم التآلق والتجدد. ولقد استفاد أهل العرفان من الجمال الأدبي من أجل رسالتهم العرفانية، فاستعملوا التشبيه والتمثيل والكناية، واستفادوا من (الرمز) في أدبهم وأشعارهم، وهذا ما جعل مطالبهم أجمل وأحلى من أن تكشف بلغة اعتيادية، فالرمز أعطاهم ذلك اللطف وتلك الحلاوة، لذلك اختاروا هذه الوسيلة.

والمعاني (العرفانية) في الأصل ليس لها ألفاظ، وألفاظ البشر قاصرة عن أن تفيد تلك المعاني، بحيث لا يمكن فهم أو درك هذه المعاني سوى من يدخل دنيا العرفان، ويعيش عالم **العشق**، وبتعبير العارفين أنفسهم، إنّ **العشق** لا يقبل الشرح والبيان، إنّ لغة العشق ليست لغة بيانية. قد قصرت لغة اللسان عن حديث العشق أيها الساقى أدر الكأس وأقصر الحديث، هذه المعاني العرفانية لا يمكن بيانها بالكلام الصريح، هذا ما يعتقدهونه، لذلك يجب أن يقال فقط بالرمز، وأهل الطريقة والسلوك هم من يستطيعون فهم هذه المعاني وإدراكها، والآخرين لا يمكنهم دخول حريم هذا الوادى أو إدراك معانيه، من هنا، ليس من

لغة اعتيادية للتعبير عن مكونات العرفان ومعانيه سوى اللغة الرمزية التي اختاروها، ومن يعبر بغير تلك اللغة فقد سلك طريق الضلال والخطأ.⁽¹⁾

لذا الكائن المستخير الإلهي الحي صعب عليه فهم واستيعاب مطالب القيم المعنوية المتعالية الثابتة في الاستخارة الاستخلافية والائتمانية والمسؤولية إلا من خلال حضورها الوجداني، ومن خلال التعمُّل والعمل الدؤوب والممارسة الوجودية والقيمية الآتية والحكمية الأخلاقية في المجرى الاستخاري الحداثي والمشهدي والمرأوي والواقع الحقيقي وفق مجرى الحق الأسمائي الحسن والصفاتي العليا داخل مجرى الحياة والوجود. فعلى الكائن الحي المستخير أن يتزود بلغة ورموز ومعاني وحقائق الجمال الفني والقيمي المتعالي بشكل تمكنه من الاستفادة من طاقاتها المعنوية التي هي مضادات حيوية للفيروسات والميكروبات الاستخارية، مما تُيسر السيروورة والسيروورة في تحمل المشقة والكبد واقتحام العقبة وتجاوز آفاتها ومصاعبها.

حيث إنَّ لكينونة الجمال والعشق آثاراً تحوّل القلوب إلى قلوب حقيقية، وتمنح القوة والقدرة والمحبة والصدقة، وتجعل من الجبان شجاعاً، ومن المتكاسل والمتناقل نشاطاً وصاحب همّة عالية، والعشق يجعل البخيل جواداً، ومن قليل الصبر والتحمل صبوراً متجلداً، والعشق يمنح النفس كمالاً ويظهر لها القابليات الباطنية المحيرة. والعشق يؤثر في الروح والبدن، فيُجِلُّ في الروح عمراناً وفي البدن خراباً، وأثره في الجسم عكس أثره في الروح. والعشق المعنوي الروحي الإنساني، هو عشق الفضائل والسجيا الإنسانية السامية، وحب جمال الحقيقة، عشق كلِّ ما هو حسن وجميل. في هذا النوع تتملك الإنسان أحاسيس مغايرة من حيث الماهية والحقيقة عن الشهوة. والعشق والحب الحقيقيان هما المودة والرحمة، وهما الرابطة الأصيلة والحقيقية حيث تنتج الصفاء والتفاهم والإخلاص واتحاد الروح، وتُأسس علاقة بَنِيوية وبنائية حميمية وصميمية مفعمة بالمحبة والمودة والرحمة، وبتعبير آخر، حيث إنَّ العشق الحقيقي يجعل من الزوجين واحداً في الفكر والروح، وليس الشهوة الموجودة في الحيوان فقط. والأصل الذي بينه العرفاء والحكماء أنَّ الإنسان يعشق شيئاً لا يملكه، وأنَّ المرء عاشق لهذا الشيء ما دام لا يملكه، فإذا وصل إليه تبدلت حرارة

(1) - الشهيد مرتضى المطهري، عرفان حافظ، الصفحتان: 56 و57.

العشق إلى برودة، ومال العاشق يبحث عن معشوق غيره.⁽¹⁾ والعرفاء في هذا المجال يقولون: إنَّ العشق المجازي (الوهمي) يتحول إلى عشق حقيقي، أي عشق الذات الأحادية.⁽²⁾

5.2.11 الكائن المستخير الافتراضي النموذجي الحيّ الإبداعي

يقوم الإنسان بإنجازات مختلفة علمية وفلسفية وأدبية واقتصادية واجتماعية ما يمكننا القول بأنها إبداع واختراعات قائمة فيما يعرف بالتخيل الإبداعي. وإذا كان الإبداع صوراً لما يعيشه الإنسان فإنَّ الاختلاف الحاصل حول الشروط التي تقف وراء هذه العملية: فهل يخضع الإبداع لشروط ذاتية أم موضوعية؟ المستقرى لأدبيات الفكر الفلسفي وثيمات الابتكار والإبداع الأبستمولوجي المعرفي والأنطولوجي الوجودي والقيم الأخلاقي والاستطقي الجمالي والفني، يستشف بوضوح وجلاء تباين وتعدد وجهات النظر حول مقومات وشروط وفضاءات وعناصر وأسباب ومسببات الابتكار والإبداع العام والاقتصادي بشكل خاص، الذي هو موضع بحثنا. ومن أهم معانيها أنها تأسيس الشيء عن الشيء، أي: تأليف شيء جديد من عناصر موجودة سابقاً، مثلما هو الحال في الفنون والعلوم، ومما لا شك فيه أنَّ ظاهرة الإبداع ترتبط بدور الكائن ومكوناته الذاتية والذهنية والقلبية من خلال فعالية تخيله في تصور النقائص التي بإدراكها تحصل فكرة الإبداع، ومن ثمة فإنَّ الإبداع ينشأ في ذهن إنسان له فرديته الخاصة وشخصيته المميزة باستعداداته وقدراته الفطرية والمكتسبة في سياق محيط خاص. لذا هناك تداخل وتزاوج بين الشروط والمقومات الذاتية لكنونة الكائن المستخير،

(1) الشهيد مرتضى المطهري، حماسه حسيني (الملحمة الحسينية)، الصفحة: 382.

(2) والفكر الغربي يمجّد العشق ويمدحه كما الشرق، لكن هناك اختلاف في النظرة إليه، فعالم الغرب يعتبر أن الوصال في ذاته مرغوب وجميل، والعشق في حده الأكثر بيعت على اضمحلال الذات الفردية التي تذكر الحياة، والاتحاد في الروح مع الآخر، بحيث تذوب الشخصيتان في شخصية واحدة، وتعيش كأنها كيان واحد، وهمُّ الغرب هو التمتع بلطف الحياة وأنسها إلى حده الأقصى. أما الشرقيون فيعدون العشق في حد ذاته مطلوباً ومقدساً، فهو يمنح الروح عظمة وسمواً، ويعطي المرء شخصية قوية، وينظرون إلى العشق على أنه الملهم والمكمل، وله أثر الكيمياء بحيث يصفى النفس، ليس من باب أن العشق يتبعه وصال جميل وممتع، أو أنه مقدمة لحياة مشتركة تقعم الروح الإنسانية باللطف. إذا كان عشق الإنسان للإنسان في النظرة الشرقية مقدمة عشقية، فهي أسمى وأرقى من الإنسان نفسه، وإن كان مقدمة للاتحاد والوحدة، فهي مقدمة للاتحاد والوصول إلى حقيقة سامية وعالية، ترقى على أفق الإنسانية وتسمو فوقها. الشهيد مرتضى المطهري، اخلاق جنسى (الأخلاق الجنسية)، الصفحة: 155.

وبين تلك المكتسبة أو تلك التي تمنحها وتولدها وتشجعها وتُمكنها الظروف الزمكانية المحيطة بالكائن الاقتصادي.

5.2.12 الكائن المستخير الافتراضي النموذجي الحيّ الإلهي الأسماوي

تتحدث آيات قرآنية وأحاديث وآثار عن الحياة التي تسري في الأكوان والعوالم. لكن مبدأ الحياة الشاملة يختلف النظر إليه بحسب معتقدات الناس في هذا المبدأ. هناك من لا يسلم بالحياة إلا لما له حياة مشاهدة بالحس ومؤكدة بالعادة، وهناك من يعمم الحياة على كل موجود في هذا الوجود، لقد جاء في القرآن الكريم: ﴿وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِ وَلَكِنْ لَا تَفْقَهُونَ تَسْبِيحَهُمْ﴾⁽¹⁾. وقد استند ابن عربي إلى هذه الآية وإلى غيرها من الآراء الإحيائية، فصاغ قولاً حجةً في هذا الشأن: «فإنَّ المسمى بالجماد والنبات عندنا لهم أرواح بطنت عن إدراك غير أهل الكشف إياها في العادة لا يحس بها مثل ما يحسها من الحيوان. فالكل عند أهل الكشف حيوان ناطق، بل حي ناطق». بيد أن درجات الحياة مختلفة، ذلك أن حياة الأرواح ليست متطابقة مع حياة الأفلاك ولا حياة الأفلاك متماهية مع حياة الإنسان ومع حياة الصخر، وعليه، فإنَّ درجة حياة كل موجود هي بمقدار استعداده وقبوله للحياة.⁽²⁾

تسير وتصير عجلة ارتقاء وتكامل كينونة الكائن المستخير من مرتبة تلو مرتبة ارتقائية واكتمالية حتى تصل إلى محطة من أهم وأرقى محطات التكامل التي من بعدها تسير سيوروته وصيرورته إلهيةً أسماويةً حسنى وصفاتيةً عليا، وتسير في حركة لولبية تصاعدية ارتقائية تدخل في عداد حركة التكامل اللامتناهي لكيثونة الكائن الإلهي الممكن الوجود، مقابل كينونة الذات الإلهية اللامتناهيّة في لامتناهياته تعالى، أي: أنَّ لامتناهية الذات الإلهية لامتناهية، وليس لواجب الوجود حدٌّ في الأفق الزمكاني بتاتاً، مقابل لامتناهية متناهية الكائن الإلهي مقارنةً ومقارنةً بالقدوس تعالى، ولامتناهيته اللامتناهيّة مقارنةً ومقارنةً بالكينونات الممكنة الوجود. فهذا السير والصور الارتقائي التكاملي له مراتب تعاضدية توافقية تكاملية بين القيم والمعاني والحقائق الأبستمولوجية المعرفية

(1) المرجع: القرآن الكريم، سورة الإسراء، الآية: 44.

(2) ابن عربي، الفتوحات المكية، المجلد: 4، الصفحة: 94. وفصوص الحكم، الصفحة: 199. والإسراء إلى المقام الأسرى، أو كتاب المعراج، تحقيق وشرح سعد الحكيم (بيروت/ لبنان: 1408هـ، 1988م)، الصفحة: 75.

والأكسيولوجية القيمة والأخلاقية والاستطبيقية الجمالية والفنية الثاوية بالقوة والإمكان، حينما تتمظهر وتتموقع في شتى مجالات حياة الكائن المستخير الجوانية والبرانية بفعل الفعل والتحقق والتثبت والانوجد والإنية من حالتها الكمونة، وبين القيم والمعاني والحقائق الثاوية والظاهرة في الأسماء الحسنى والصفات العليا، والتي تأخذ صوراً تكاملية وتعاضدية تبدأ من التشابه بينهما ومن ثم التشاكل والتضارع والتضاهي والتماثل والتحاذي والتقابل وأخيراً التطابق بينهما⁽¹⁾.

وعليه، نعتقد أن سيرورة وصيرورة الكائن والمجتمع الإنساني بشكل عام تسير أكثر فأكثر نحو تحقيق الكائن الإلهي الاستخاري والمجتمع الإلهي الإسلامي، وتسير نحو تحقيق العدالة والاستقلال الفكري والحرية، والبحث عن الصلاح والفلاح والسعادة الأبدية والتوايية والتقريبية في خطه العام بغض النظر عن العدد والكثرة، وتنفك من قيود المحيط الطبيعي والاجتماعي، وتتوجه أكثر نحو التعلق بالإيمان والإيديولوجية. فالصيرورة هي صيرورة توحيدية والكائن المستقبل المستخير هو كائن العقيدة والإيمان والتقوى والرجولية والمروءة والفتوة، وكائن التسليم والتوكل والرضا والقبول والتباعد والولاية والعبادة والعبودية والعبودة للقدوس. لذا هذا هو قطار تاريخ البشرية المرسوم والمعد لها. وهي تسير في خطى ثابتة وإن كان العدد قليلاً الآن ﴿... كَمْ مِنْ فِئَةٍ قَلِيلَةٍ غَلَبَتْ فِئَةً كَثِيرَةً بِإِذْنِ اللَّهِ وَاللَّهُ مَعَ الصَّابِرِينَ﴾⁽²⁾، ولكن الخير وكل الخير في هذه الفئة القليلة التي بنت وأسست وأصلت وأثلت بنية وبناءات السير التكاملي بتكويناتها وتركيباتها وتراكباتها البنائية والنسقية والدلالية والاستدلالية والتداولية والتواصلية والوظيفية والغائية والقصدية في مجرى الحياة، والتي تنتظر عبر الاتباع الولائي الفقهي التقوائي للركوب في قطار الانتظار المهدوي ﷺ الموعود، ليحقق الخاتمية المحمدية الاستخلافية التي وعد بها الله سبحانه وتعالى في محكم كتابه المجيد.

ونعتقد أن السير في قطار الاستخارة الاستخلافية والأثمانية والمسؤولة سيراً وصيراً ارتقاءً واكتمالاً يحقق التنمية الاستخارية المستدامة وفق قيم العدالة والاستقامة

(1) لمزيد من التفصيل راجع كتابنا: كينونة الكائن الإنساني، من منظور إسلامي. كتاب قيد الإعداد النهائي.

(2) المرجع: القرآن المجيد، سورة البقرة، الآية: 249.

والمساواة والإحسان والرجولة والمروءة والفتوة والزهد والكرم والكرامة والاستقلال والحرية والعبودية والعبودية في المجرى الاستخاري الحدتي والمشهدي والمرأوي والواقع الحقيقي وفق مجرى الحق في مجرى العالم والكون والوجود.

إذن الكائن المستخير الإلهي الحي هو الكائن الإنساني الذي ترقى وتكامل من الكائنية الإنسانية والرجولية والمروءة والفتوة، أي: بعد طي كل هذه المراتب والمراقي التكاملية التي تحقق كينونته الكائنية الحية الإلهية، التي تتشكل عدساتها الرؤيوية والاستكشافية والاسترجاعية التغذوية والاستبصارية والاستشرافية والتحليلية والتفسيرية والتأويلية من العبودية والعبودية الخالصة والعدالة والمساواة والإحسان والرجولية والمروءة والفتوة، مستجمعة ومستغرقة ومستهلكة في نواة بؤرتها، والتي لا ترى الوجود والفعل والعمل العبادي الاستخاري إلا استحقاقاً وتكليفاً وواجباً من دون أي اعتبار للخوف والعقاب والنار أو الثواب والجنة والنعيم، وذلك مصداقاً لقول الإمام علي عليه السلام: «إلهي ما عبدتك خوفاً من نارك، ولا طمعاً في جنتك، ولكني وجدتك أهلاً للعبادة فعبدتك».

فهو الكائن المستخير السليم والقائم بالذات لا بالغير، هو الكائن المبني على الوعي⁽¹⁾

(1) بِمَكْنَتَا القول بأن الوعي هو الكياسة والنباهة والفطنة واللبابة والحصافة والإدراك البصير، أو بالإجمال البصيرة. وقيل في المعاجم الفلسفية واللغوية: إن الوعي هو: إدراك المرء إدراكاً عاماً ما يجري حوله في لحظة معينة. أو كما قال أحد علماء النفس: «الوعي هو حالنا التي نكون عليها أثناء اليقظة والانتباه، تمييزاً لهذه الحال عما نكون عليه أثناء النوم العميق الخالي من الأحلام. وقد عرف الفيلسوف الإنكليزي جون لوك Locke، منذ العام 1690 الوعي بقوله: إنه إدراك المرء ما يدور في عقله هو». ولمدارس علم النفس المختلفة آراء متباينة في طبيعة الوعي ووظائفه. أيضاً: اللاوعي، وما دون الوعي. تختلف مدلولات الوعي، من مجال إلى آخر، فهناك من يقرنه باليقظة في مقابل الغيبوبة أو النوم. وهناك من يقرنه بالشعور ويشير به إلى جميع العمليات السيكلوجية الشعورية. ويمكن أن نجمل الدلالة العامة للوعي فيما يلي: إنه ممارسة نشاط معين فكري، تخيلي، يدوي... إلخ. ووعينا في ذات الوقت بممارستنا له. ومن ثمة يمكن تصنيف الوعي إلى أصناف أربعة هي: الوعي العضوي التلقائي: وهو ذلك النوع من الوعي الذي يكون أساس قيامنا بنشاط معين، دون أن يتطلب منا مجهوداً ذهنياً كبيراً، بحيث لا يمنعنا من مواصلة أنشطة ذهنية أخرى. الوعي التأملي: وهو على عكس الأول يتطلب حضوراً ذهنياً قوياً، ويرتكز على قدرات عقلية عليا، كالذكاء، والإدراك، والذاكرة... ومن ثمة فإنه يمنعنا من أن نزاو أي نشاط آخر. الوعي الحدسي: وهو الوعي المباشر والفجائي الذي يجعلنا ندرك أشياء، أو علاقات، أو معرفة، دون أن نكون قادرين على الإتيان بأي استدلال. الوعي المعياري الأخلاقي: وهو الذي يجعلنا نصدر أحكاماً قيمية على الأشياء والسلوكات، فنرفضها أو نقبلها، بناءً على قناعات أخلاقية. وغالباً ما يرتبط هذا الوعي بمدى شعورنا بالمسؤولية تجاه أنفسنا والآخرين.

والإرادة والحرية الحقيقية المؤدية إلى العبودية والعبودية لله فقط، هو الكائن المحقق للاستقلالية والكرامة والتعاون والتعارف على المعروف والنهي عن المنكر. وهو كائن مستخير حيّ وسليم له قابلية الحياة والنمو والتنمية المستدامة والمتوازنة والمتعادلة والمتكاملة للثروات الطبيعية والإنسانية المادية والمعنوية وتطورها واستكمالها. وكائن استخاري ضامن لتأمين الأهداف والغايات الإسلامية المتعالية. وهو كائن مستخير يبذل الجهد والجهاد والاجتهاد والمجاهدة الفعّالة والمسؤولية والمحقة لأهداف الاستخلاف الإنساني، والخاتمية المحمدية ﷺ الخالدة الكونية، والانتظارية المهدوية ﷺ الموعودة، والاتباعية الولائية الفقهية العامة التقوائية الممهدة للولاية العصومية المنتظرة.

إن كينونة المستخير الحيّ الإلهي بنيتها التكوينية والتركيبية والتركيبية ينتج ويمتد منها مبدأ الحياء، وشعارها حيّ على خير العمل، وخير العمل متبأور في الصلاة، والاستخارة طلب الخير، وأفضل الخير هو إقامة الصلاة بمعانيها ومضامينها المعرفية والوجودية والقيمية الأخلاقية والجمالية الفنية، فضلاً عن كون الصلاة هي عمود الدين والإيمان واليقين والصرائط المستقيم واستقامة الفرد والمجتمع، وهي التي تمنح الكائن المؤمن مقومات الحياء التي تمنع عن الفحشاء والمنكر، والذي هو من أفضل وأكمل القيم الأخلاقية والمعنوية والآياتية التي يفترض للمستخير الحيّ المؤمن أن يتوسل بها والإعمال بها في دوال الاستخارة حتى ترفع مقامها ومقالها إلى رتبة الاستخارة الاستخلافية الائتمانية المسؤولة الحيّة. والمستقرئ في حقيقة ودلالات ووظائف وغايات القيم الآياتية الأخلاقية يجد أنه من أعظم وأكمل وأفضل مكارم الأخلاق خلقٌ يجمع بين «جلب الإيمان بالله واليقين به تعالى» و«درء المفساد والمنكر والفحشاء والوقاحة» مثلما يجمعهما كينونة وبنية خلق «الحياء» في الدين الإسلامي، وذلك انطلاقاً للحديث النبوي الشريف: «إن لكل دين خلقاً، وخلق الإسلام الحياء»؛ فلفظ «الحياء» ومرادفاته من احتشام وبراءة وتهذيب وحشمة وخجل وطهارة وعفاف وعفة ولياقة وأدب وحماية وحراسة، لغة يصاد الوقاحة وما يترتب عليها من إباحية وإثم وإنحلال وتبذل وتهتك وخلاعة ودعارة ورجس وصفاقة وعهر وفجور، وفحش وفسق ومجون ونجاسة.

فالكائن المستخير الحيّ مَنْ لا يتوقع، والتوقع من لا يستحي، والحياء، اصطلاحاً، هو- على وجه الإجمال - امتناع وإمساك وإعراض وانكفاء واعتصام وتقوى وتورّع عن إتيان وإعمال المنكر، شعوراً منه بأنّ إتيانه ينقص من إنسانيته على مرأى من ذي الكمال والجمال المطلق الذي لا ينقصه شيء ولا يزيده شيء. لذا بِمَكْنَتَا القول بأنّ الصلة بين الإيمان والحياء صلة حميمية وارتباط صميمي، لا ينفك أيّ طرف منها عن الآخر، فوجود وتواجد أيّ واحد منهما يوجد ويتواجد معه الطرف الثاني والعكس صحيح؛ لكونهما متطابقين ومتساوقين، فلا حياء بغير إيمان، ولا إيمان بغير حياء، لذا الحياء والإيمان قُرْنا جميعاً، فإذا رُفِعَ أحدهما رُفِعَ الآخر. فالمستخير الحيّ مستخير مؤمن، بل إنه أمة حيّة ومؤمنة؛ لذلك كان الحياء يحمل من الخير ما يحمله الإيمان بالله والتوكل عليه والاستعانة به والتسليم والرضى والقبول بقضائه وقدره؛ وتستبان حقيقة هذه الخيرية في دالة المستخير الحيّ والتي بمقتضاها تحقق ما يلي:

رجاحة واستقامة ورشاد العقل وأصالته وأثالته وإصابته وسداده وهدايته؛ وذلك لأنّ الحياء يأخذ بأسباب العقل والنظر الملكوتي الآياتي القيمي، فهو عقل القيم والآيات وحقائق الإيمان، لذا يقول الراغب الإصفهاني: «الحياء أول ما يظهر في الإنسان من أمانة العقل، والإيمان آخر مرتبة العقل، ومحال حصول آخر مرتبة العقل لمن لم يحصل له المرتبة الأولى، فبالواجب إذا كان من لا حياء له، فلا إيمان له»⁽¹⁾ وروي أنّ: «الحياء لا يأتي إلا بخير». وعليه، العقل المُلكي والعلمي الظاهري والسنني لا يكشف لنا حقيقة وماهية الحياء كقيمة متعالية وآية وحكمة، حيث مجال العقل المُلكي هو الأعداد والآلات وسنن وقوانين وأحكام الظواهر البرانية والجوانية الملموسة والمرئية، التي تبقى في حال معلق دون تحقق السداد والاستقامة والصدق ما لم يهتد بالعقل الملكوتي الذي يمنحه الإيمان والاعتقاد بصدقه وصحته ورشده وإصابته؛ لذا فمن لا حياء له لا يقين في أنّ عقله مؤيد ومسد ومصدق على وفق القيم الصالحة والخيرة والسليمة والحسنة والصحيحة والمُسْتَطَابَة والمستقيمة؛ لأنّ صاحب الحياء يطلب دائماً وأبداً تحاشي وتلافي الشرور واجتناب السيئات وتصفية المقاصد الشريرة والبذيئة، والإعراض عن الأغراض الوخيمة والمؤذية والضارة.

(1) الذريعة إلى مكارم الأخلاق، الصفحة: 290.

التحليل الجينيولوجي الجذري والنواتي، والتشريح الوظيفي والغائي لبنية العقل الإنساني، والتفسير الاستدلالي والدلالي لمفهوم العقل، وإعراب وتبيان معاني لفظ وكلمة العقل، وإيضاح البعد التداولي والتواصلي والتفاعلي الحقيقي للعقل، تكشف لنا أن لب ومخ وغاية ومقصد فعل العقل والعقلية والعقلانية والتعقيلية والعقلنة تتمحور وتتأور في محور وقطب تعقيل العقل لذاته وحمايته من الانحراف والتموضع في مواضع غير تموضعاته من جهة، وتعقيل أي توثيق وحبس وربط وصنف وقيد فعل النظر والتعقيل والتخيل والتوهم أو فعل السكوت والصمت والصومته أو فعل الإشارة والقول والكلام والعمل من الانفلات والانحراف عن بوصلة الحقيقة والحق ومنع استلاب السلامة والصحة المعرفية والوجودية، وإبطال الاستبعاد الفكري، وتعطيل وصرف الإغواءات والاستهواءات الباطلة والضالة، وإيقاف الشطط والفجور والفسق، وحظر الزوغان والزيغ والدعارة والخلاعة المعرفية والفكرية والمفاهيمية، وعليه فإنه يحفظ ويصون ويفطم ويعصم الشيء، أي: يرشده ويسدده ويؤيده ويستقيمه ويهديه، كلها معاني ومفاهيم ووظائف وغايات ودلالات وتداولات معرفية ووجودية وقيمية أخلاقية وجمالية فنية مستجمعة ومستغرقة ومتأورة في بؤرة ونواة كلمة «العقل» ومشتقاته من «العقلنة» و«العقلانية» و«التعقيل» و«المعقولية» و«الانعقالية» و«العقيلة» و«الاعتقالية»⁽¹⁾.

ويتعاضد مقامه ومقاله، ويزيد شرفه وجلالته، ويسمو فضله وإحسانه ومعروفه استطالةً وشدةً وامتداداً وعظمةً في الامتناع والاجتناب والصرف والاعتصام عن إتيان المنكرات.

إذن منظومة الامتناع والاجتناب والانصراف والاعتصام هي التي تحدد وتشكل بنية وبناءات ودلالات وتداولات ووظائف وغايات مفهوم ومعنى «العقل»! إذ يقال: «عقل نفسه عن الشيء»، والمراد به «امتنع عنه»؛ ولا شيء يجب أن يعقل الإنسان المستخير نفسه عنه عند ممارسته لفعل النظر والتعقيل والتخيل والتوهم، أو السكوت والصمت والصومته، أو فعل الإشارة والقول والكلام والعمل من الطمع والجشع والحرص والشرة، أو من الاستعجال

(1) وبمكنتنا معرفة حقيقة العقل ومعانيه الحقيقية والمجازية من خلال الإطلال على أضداد كلمة العقل، وهي: الحُقم، الجُنُون، الجهل، الجهالة، تبه، تسرع، جهل، حقم، خرق، رعونة، صفل، ضلال، ضلالة، ضعب عقل، غرارة، غباء، غباوة، غباوة، فدامة، جهل، رعونة، طيش، غباء، غرارة.

والاستخفاف والإهمال، أو التقاعس والتعاقد والتكاسل، أو من النظرات الأحادية والتجزئية والتفرعية في التفسير والتحليل والاستشراف. هذه كلها رذائل وموبقات ومعاص وذنوب وقبائح معرفية ووجودية وقيمية أخلاقية وجمالية فنية تدخل على دوال الاستخارة الاستخلاصية الائتمانية المسؤولة، فتفسد بنيتها وتهدم بناءاتها وتعطب تكويناتها وتفسد استدالاتها ودلالاتها وتحرف تداولاتها وتمنع تواصلاتها وتسفه وتنقص وتفجر بوظائفها وتفسد وتجنح بغاياتها ومقاصدها، والحياء أنما هو عقل النفس عن كل موبقة ومفسدة وذنب ورذيلة، وعليه لم نذهب بعيداً أو يجانبنا الصواب إن قلنا: العقل هو الحياء، والحياء هو العقل، وإنهما عنصران ملازمين لا ينفكان الواحد عن الآخر.

فالكائن المستخير الحي يتصف بعقلانية عقلية معقولة حية⁽¹⁾، وملكوتية آياتية وقيمية متعالية، وبديمومة دينامية واعية، ودينامية ديمومية متنامية، كلها تشي إلى معنى حياة وحيوان وعطاء ونماء وإثمار وازدهار ديمومي دينامي، وإحسان وإنعام وسخاء وفضل ونوال وخير.

لذا هناك علاقات تشابكية تداخلية وتبادلية من حيث التأثير والتأثر، والبدال والمدلول، والتابع والمتبوع، بين حياة القلب وقيمة وآية الحياء، فكلما استطالت وتعاضمت وتقوّت حياة القلب وشفافيته وبساطته ورقته وتزكّيته، زادت واستطالت وتقوّت ديمومة ودينامية خلق الحياء، لتشمل كافة دوال كينونات الاستخارة وموضوعاتها ودلالاتها وتداولاتها ووظائفها وغاياتها، فهي بلغة الجبر والرياضيات دالة تابعة لعظمة وشدة وقوة حياة القلب. هذه العلاقة من جهة، وأصالة مفهوم ومعنى الحياة وعلاقته بمعنى الحياء من حيث الجذر اللغوي والمدلول الحقيقي من حيث النماء والإثمار والعطاء الديمومي، أو المعنى المجازي من حيث لزوم اليقظة والهداية والرشد والعلم والنور، وكلاهما يشكلان بنية البصيرة والوعي والإيمان واليقين والسلامة. فلا حياء بلا حياة، ولا حياة بلا حياء، ولا إيمان بلا حياء، ولا حياء بدون إيمان، ولا سلام حقيقي بلا حياء وإيمان، ولا إيمان ولا حياء بلا سلام

(1) هناك من يرى أنّ العقل ليس ذاتاً، أو - بلغة أرسطو - ليس جوهرًا، وإنما هو فعل كسائر الأفعال، والذات إنما هو القلب (أو الروح)، والعقل فعله الذي يخصه كما أنّ السمع فعل يخص الأذن، والبصر يخص العين. طه عبد الرحمن: العمل الديني وتجديد العقل، الفصل الأول. وأيضاً: اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، المدخل العام.

وأمن وأمان. والمستخير المتردد والمضطرب والمترنح والمتمايل والمشوش والمنفعل، لا يهدأ روعه واضطرابه، ولا يستقر قراره وتردده، ولا يسكن حاله المشوش والمنفعل، ولا يثبت وضعه وتمايله وترنحه، ولا يحيط ولا يمسك بتلابيب دلالات وتداولات ووظائف وغايات ومقاصد شأن موضوعاته وقيماته في دوال الاستخارة، إلا بتحقيق وتفعيل وإعمال فاعلية الحياة التعارفية والحياء التعارفي والسلام والأمن والأمان والسكينة والهدوء والطمأنينة التعارفية، وليس برفع الحيرة والقلق المعرفي والوجودي والقيمي الأخلاقي والجمالي الفني، أو برفع الشك والظن المنهجي.



الفصل السادس

تأصيل وتأثيل فقه وفلسفة الغاية والمقصد والنية في الاستخارة الاستخلافية الائتمانية المسؤولة

6.1 تأصيل وتأثيل كينونة القصد والنية للاستخارة الاستخلافية الائتمانية

المسؤولية

لو تَوَلَّى فيما يُتَصَوَّر في ذهن الغالبية العظمى من المستخيرين المؤمنين، وما يُحْمَل من حمولات معرفية ووجودية وقيمية وأخلاقية وجمالية وفنية بأبعادها وآفاقها المختلفة، يجد أنَّ جُلَّها مرتكزة على ما ينتجها العقل المُلكي والنظر في الظواهر «التدليل المنطقي» السببي والسُنني الحاكي والناظر والحاكم على ظواهر الأشياء والأفعال والأمور المنظورة في دوال الاستخارة، على المنفعة والفائدة والمصلحة الدنيوية واللذة المادية، سواء في سياقاتها الفردانية التذوتية الأنوية أم المجتمعية التذوتية، حيث أصبحت حمولات بنيات وبناءات دوالها التركيبية والتراكمية والتكوينية والدلالية والاستدلالية والتداولية والتواصلية والوظيفية والغرضية والغائية والقصدية والنيوية «النية» لا تتعدى شؤون ومقتضيات قوانين وسنن وأحكام المنفعة واللذة المادية، وفي أفضل الأحوال، ويضاف أو يزيد عليها بعض القيم الجزئية المعنوية المنفصلة، وشيء من القيم المعنوية الخلقية المتصلة لدى البعض.

وبتعبير آخر، أصبحت ماهية وحقيقة كينونة دوال أهداف وأغراض وغايات وقصود ونوايا الاستخارة تابعة لحمولات المنفعة واللذة المادية والتصور المُلكي «التدليل المنطقي»، وفي الأمد البعيد والعوالم الأخرى - وخاصة عالم الآخرة - الكسب المادي من نعيم الجنة، أو تجنب عذاب وآلام النار. وبذلك تتأسس وتتأصل وتتأثر عليها كل من فلسفتها وفقهها ومذهبها وسننها وقوانينها وأحكامها الحاكمة والناظرة والقائمة والقيومة والمقومة لها.

ويصبح جُلّ وظيفتها وهدفها هو كشف الحيرة والتردد والتعمية، أو كشف الإشكال والالتباس والشبهة والظلمة، أو بيان التشويش والتعقيد لرفع العمية والعجمة والإبهام والجُمجمة، أو تأكيد المهمة والتصميم والعزيمة، أو محو التششت والتشطي والتباعد، أو رفع القلق والدهشة والاندهاش والخوف والذهول، المصاحبة والداعية للاستخارة عند الغالبية العظمى من المؤمنين والمعتقدين بقيم ووظيفة وغاية الاستخارة.

ونعتقد أنّ الغالبية العظمى من هذه الحالات النفسانية ناشئة وناتجة عن مخرجات وإفرازات دوال النظر المُلكي، أو العقل المُلكي التسببي والتعليلي المجرد، الذي مجاله ظواهر الموضوعات والأحداث والأشياء المنظورة فيها وإليها، لمعرفة قوانينها وسننها، وأحكامها الحاكمة والناظرة على سيرورة ظواهرها الماثلة والمعلنة والسافرة فحسب، بغية تحقيق أقصى قدر ممكن من المنفعة والمصلحة المادية الفردية التذوّتية فقط، أو المجتمعية التذوّتية، أو بعض قيمها الجزئية المنفصلة فحسب، بأقل قدر ممكن من المعطيات أو المدخلات أو الجهود أو الزمن أو الإمكانيات المتاحة بشكل عام، بغض النظر عن القيم الأكسيولوجية الأخلاقية أو الاستطيقية الجمالية والفنية، وبغض النظر عن تداعيات ومآلات حمولاتها في عوالمها الماثلة والمجانسة أو المغايرة الأخرى. وإذا كانت هناك أخلاقيات وقيم كالعدالة⁽¹⁾ والحرية والمساواة والحياء والحياة والتوكل والتسليم

(1) إنّ البنية البنيوية والبنائية التركيبية والتراكبية والتكوينية والدلالية والاستدلالية والتداولية والتواصلية والوظيفية والغائية والقصدية لكيثونة الإيمان بالعدل والعدالة والمساواة والإحسان... وتجلياتها البنيوية والبنائية والدلالية والوظيفية والغائية للعدالة الاجتماعية والاقتصادية في مجرى الاقتصاد داخل مجرى الوجود والكون هي أساس القيم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية من المنظور الإسلامي. لذا يقتضي إلقاء الضوء على هذا المفهوم، ولو بشكل مقتضب. وردت في اللسان مفاهيم متعددة لمصطلح «عدل». فالمفهوم الأول هو «ما قام في النفوس أنه مستقيم، وهو ضدّ الجور»؛ كما أنّ في أسماء الله «العدل، هو الذي لا يميل به الهوى فيجور في الحكم، وهو في الأصل مصدرٌ سمي به فوضع موضع العادل»، والعدل «حكم بالحق». وينقل ابن منظور عن سعيد بن جبّر أنّ العدل على أربعة أنحاء: العدل في الحكم: ﴿وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ﴾، [سورة النساء، الآية: 58] والعدل في القول: ﴿وَإِذَا قُلْتُمْ فَاعْدِلُوا﴾، [سورة الأنعام، الآية: 152]. والعدل بمعنى الفدية: ﴿وَلَا يَقْبَلُ مِنْهَا شَفَعَةً وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ﴾، [سورة البقرة، الآية: 48]. والعدل في الإشراف: ﴿ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ﴾، [سورة الأنعام، الآية: 1]. هذه التعريفات المتقاربة للمصطلح جاءت في القرآن الكريم في 28 آية. لكنه لم يأت منفصلاً عن مصطلحات أخرى كالقسط والميزان والحق: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنْزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ﴾، [سورة الحديد، الآية: 25]. ﴿وَأَقِيمُوا الزُّنْتَ بِالْقِسْطِ وَلَا تُخْسِرُوا الْمِيزَانَ﴾، [سورة الرحمن، الآية: 9]. ﴿وَأَوْفُوا بِالْكَيْلِ وَالْمِيزَانَ بِالْقِسْطِ﴾، [سورة الأنعام، الآية: 152]. والقسط ليس العدل، وإن تشابهت المعاني، وإلا لما وجد المصطلحان في آية واحدة: ﴿فَإِنْ فَاءَتْ فَاصْلِحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَقْسِطُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾، [سورة الحجرات، الآية: 9]. وكما أشار محمد شحرور، مستنداً إلى أعمال جعفر دك الباب: 16، والجرجاني وابن جني، فإن القرآن يخلو من الترادف في الألفاظ. ويقول الرازي في مختار الصحاح: إنّ القسط هو العدل، وهو أيضاً الحصّة والنصيبين أما القسطاس فهو الميزان. لذلك يمكن القول: إنّ العدل هو في الحقوق المعنوية، بينما القسط هو في الحقوق المادية. ويضيف بعض المعلقين أنّ «ارتباط لفظ القسط في كثير من الآيات بالميزان يرجح هذا المعنى، وكذلك تكرار لفظ أنّ الله يحبّ المقسطين ربّما على اعتبار أنّ العدل في الحقوق المادية أصعب وأشقّ على النفس من العدل في الحقوق المعنوية». ويذهب المعلق أبعد: «والنظر في الآيات المتضمنة لمشتقات الفعل الرباعي «أَقْسَطَ» يرجح ذلك المعنى، فقد وردت آيات القسط في عدد من أصناف المعاملات بين الناس». أما «الميزان» فجاء في عدد من الآيات (23) =

والقبول والرضا والسعادة والصلاح والفلاح، فهي في الغالب مؤطرة ومبنية على أساس حفظ وصيانة سيرورة وضرورة تحقيق ما ينتجه العقل والنظر المُلْكِي «التدليل المنطقي» لواقع منافع ومصالح وفوائد مادية دنيوية فردية أو مجتمعية. أي: هناك قطيعة شبه تامة بين حقيقة ماهية الاستخارة وفلسفتها وفقها وعلمها الموضوعي وإيديولوجيتها الفكرانية، وبين الميتافيزيقيا «ما بعد المادة والطبيعة» المجردة في عوالمها المجانسة، ناهيك عن القطيعة مع عوالمها المجانسة الأخرى أو المغايرة، أو مع خالق الكون والإنسان والوجود، والواهب لسيرورة وضرورة الحياة والفعل والعمل الاستخاري.

نعتقد أن فقه فلسفة وعقلنة وعرفنة ووحينة الاستخارة الاستخلافة الائتمانية المسؤولة، أو «استخارة الجهد والجهاد والاجتهاد والمجاهدة، سوف يلقي ظلاله، وينقش بصماته، ويسجل حضوره الدينامي والأبستمولوجي المعرفي، والأنطولوجي الوجودي، والأكسيولوجي القيمي، والأخلاقي والاستطقي الجمالي والفني، على بنيتها البنيوية التكوينية، وهيئتها البنائية التركيبية والتراكبية، وعلى بنيتها وهيئتها الدلالية والاستدلالية والتداولية والتواصلية، فضلاً على بنيتها وهيئتها الوظيفية والغائية والقصدية والنية، بشكل يرفع من مقام شأن قيمها المعنوية والعرفانية والعقلانية والحسية، من مراتبها الاعتيادية المتموضعة في ذيل قائمة سلميتها الراتوبية إلى مراقٍ ودرجاتٍ أعلى، تتموضع في مرتبة ارتقائية واكتمالية وإنائية توابية ودناوة تقرّبية، متعالية تنماس وتتجاوز وتتعاقل مع تكوثرات كينونات الأسماء الحسنى والصفات العليا والحميدة الكمالية والجمالية المطلقة والمثل الأعلى في عين وحدتها ووحدتها في عين تكوثراتها...

تعطي البعد المادي للقسط، وذلك عبر الميزان. فالذي يوازن بين الشئيين هو الذي يساوي ويعدل بينهما. والميزان هو الآلة التي توزن بها الأشياء، وتُستعمل بمعنى العدل والقسط والأحكام. واللافت أن هذه الآيات تتعلّق بالتداول والمعاملات بين الناس: ﴿وَلَا تَقْضُوا أَلْمُكَيَّالَ وَالْمِيزَانَ﴾، [سورة هود، الآية: 84]. ﴿وَأَوْفُوا أَلْمُكَيْلَ وَالْمِيزَانَ بِالْقِسْطِ﴾، [سورة الأنعام، الآية: 152]. ﴿تَأْوِفُوا أَلْمُكَيْلَ وَالْمِيزَانَ وَلَا تَحْسُوا النَّكَاسَ أَشْيَاءَ هُمْ﴾، [سورة الأعراف، الآية: 85]. ﴿وَأَقِيمُوا أَلْوَزْنَ بِالْقِسْطِ وَلَا تُخَيِّرُوا الْمِيزَانَ﴾، [سورة الرحمن، الآية: 9]. والتمييز بين العدل والمساواة: «فليس معنى العدل المساواة المطلقة، فإن المساواة بين المختلفين كالتفريق بين المتماثلين، كلاهما ليس من العدل في شيء، فضلاً عن أن المساواة المطلقة أمر مستحيل؛ لأنه ضد طبيعة الإنسان وطبيعة الأشياء». وبالتالي، تكون المساواة العادلة مساواة في الفرص والوسائل التي تفسّر التفاضل في الأرزاق وتكافؤ الفرص، كقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ فَضَّلَ بَعْضُكُمْ عَلَى بَعْضٍ فِي الرِّزْقِ﴾، [سورة النحل، الآية: 71]. غير أن التفاضل في الأرزاق لا يعفي المجتمع من مسؤوليّة تقريب الفوارق بين أفرادها، وذلك وفقاً لمفهوم العدل، ولتحقيق التوازن، وإطفاءً لنيران الحسد والبغضاء، وتقدياً للتصادم بين الأفراد والطبقات.

هذه الرؤية العقلانية الملكوتية المسددة بمقاصد الشريعة والمؤيدة بمقاصدها ووسائلها أيضاً، هي التي تمكن الكائن المستخير من ملامسة وملازمة فقه فلسفة منظومة العبادات ومقاصدها، وإنَّ قيمة وقيومية وقيامة وقومة وقائية وإقامة فعل ودلالة وتداول وتواصل ووظيفة وغاية النظر والتعقل والتخيل والتوهم، أو فعل الصمت والصومعة، أو فعل الإشارة والقول والكلام والعمل العبادي والعبودة، ليست مبنية ومؤسسة ومؤصلة ومؤتلة على تحمل المشقة والكلفة البدنية لنيل مزيد من الثواب والأجر والكسب المادي، فالفعل والنظر العبادي والعبودة لا يعتقد بصحة مقولة أنَّ الثواب والأجر أو المنفعة والفائدة دالة تابعة بحجم وثقل، أو بقدر مشقة وكلفة، أو بمقاساة ومعاناة، أو بجهد وكَدَّ العمل العبادي والعبودتي، حيث إنَّ هذه معادلةً مغلوطةً ومعوجةً في كثير من الأحيان تؤدي إلى نتائج ومردودات عكسية سلبية تضر وتضاد الغاية منها.

لذا يقول عز وجل في محكم كتابه المجيد: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَرَىٰ حَتَّىٰ تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ﴾⁽¹⁾. إنَّ الدين الخاتم لا يرى أنَّ دالة العمل وغاياته ومقاصده تابعة لتعظيم وتفضيم وتشريف، أو بتكبير وتكثير الثواب والأجر فحسب، فليس هذا الأمر هو غاية الغايات أو نهاية النهايات أو أفق الآفاق، بل تكمن حقيقة وجوهر غاياته ومقاصده في إعظام وإجلال وإكرام وإكثار الاسترواح، أي: تفضيم وتشريف، أو تعزيز وتصديق مراتب القيم الروحية والمعنوية والأخلاقية والعرفانية الثاوية والمستغرقة بالقوة والإمكان في نواة كينونات الأسماء الحسنى والصفات العليا، وفي بنياتها وبناءاتها وأساقها التكوينية والتركيبية والتراكيبية، والدلالية والتداولية والتواصلية، والوظيفية والغائية لها، من خلال تحقق انوجادها وتواجدها وإنيتها في المجرى الحدتي والمشهدي والمرأوي، وفق سيرورة الحق داخل مجرى العالم والكون والوجود، ذلك من أجل تحقيق ديمومية ودينامية تفضيم وتعظيم وتشريف وتبجيل سيرورة الإنابة التوابية وصيرورة الدنو والدناوة التقريبية والتجاورية والتحاقلية والاتحادية والتذويبية الوجودية التوحيدية في حقائق الأسماء الحسنى والصفات العليا، وفقاً لحقيقة وحدة كينونة الوجود ومراتبه التشكيكية وحركة النفس الجوهرية ومنطق التراتب والتشكيك.

(1) المرجع: القرآن المجيد، سورة النساء، الآية: 43.

وهذا الأمر لا يتحقق إلا بوحدة العاقل والعقل والمعقول، أو العامل والعمل والمعمول، أو الشاهد والشهادة والمشهود، أو الفاعل والفعل والمفعول، أو المستخير والاستخارة والمستخار إليه، فاشتغال العاقل والشاهد والعالم والمستخير ينتقل ويترقى فيه من وصف وحالة وجدانية وجودية إلى أخرى أفضل وأكمل وأرقى، إذ تبدأ بالشعور بثقل الاشتغال فيه والعمل عليه، ثم يسير إلى الاستئناس والاسترواح به، إلى أن يصير وصفاً وملكةً وحالةً وجوديةً قائمةً به لا تنفك البتة عنه، وهذا الأمر يتحقق وفق سيرورة وضرورة بنيوية وبنائية ونسقية ودلالية وتداولية وتواصلية ووظيفية وغائية تراتبية تصالحية تراوجية وتناسبية بين المحسوسات والمعقولات (العقل والنظر المُلْكِي) والعرفانيات والقلبيات (العقل الملكوتي الآياتي القيمي) والوحيانيات الإخبارية والإنبائية (العقل الوحياني الإنزالي)، الذي بدوره يحقق التصالح والتوافق والتناسب أو التآلف والتفاهم والتحالف بين العالم والفقير والفيلسوف والعارف والوحي والنبى الإنبائي والإخباري، وهذا الأخير مؤسس ومؤصل ومؤئل على موافقة ومصالحة ومسالمة بين الحس والعقل والقلب والوحي كمصادر للمعرفة الإنسانية.

إذن الأصل والأساس في العمل العبادي والعبودة الشاملة ليس تعظيم الربح والفائدة والمنفعة أو تعظيم وتضخيم وتوقير الثواب والأجر الأخروي فحسب، بل تمجيد وتبجيل وتعظيم السيرورة التقريبية والتوابية، والتوابية تشي العودة والمعاودة، والرجعة والمراجعة، والأوبة والإنابة إلى الحق والأصل إلى الرب والسيد والإله، وإلى المثل الأعلى والكمال والجمال المطلق، وإلى واجب الوجود والأحد والواحد القهار. ويقال: تاب وأناب وآب، فمن تاب لخوف العقوبة فهو صاحب توبة، ومن تاب طمعاً في الثواب فهو صاحب إنابة، ومن تاب مراعاةً للأمر والحق لا خوفاً ولا طمعاً فهو صاحب أوبة. والتواب في حق الله تعالى هو الذي يتوب على عبده ويوفقه إليها وييسرها له، ومالم يتب الله على العبد لا يتوب العبد، فابتداء التوبة من الله تعالى بالحق، وتماهما على العبد بالقبول، فإن وقع العبد في ذنب وعاد وتاب إلى الله رحب به، ومن زل بعد ذلك واعتذر عفا عنه وغفر، ولا يزال العبد تواباً، ولا يزال الرب غفاراً وحظ العبد من هذا الاسم أن يقبل أعذار المخطئين أو المذنبين من رعاياه وأصدقائه مرةً بعد أخرى. والتوابية الحقيقية الصادقة هي الوسيلة والأداة والآلية

التي بموجبها تمكن الكائن المستخير التواب من تحقق الدناوة التقريبية والتزلفية الوجودية للمستخير التواب من كمال وجمال الحق المطلق وفوق المطلق.

إذن أصبحت غاية غايات الفعل الاستخاري هي التقرب المعرفي والوجودي والقيمي الأخلاقي والجمالي إلى الله عز وجل، من خلال التقرب والتزلف إلى الفطرة والذات والنفس الإنسانية الحقيقية والحقة، ومعرفتها معرفة وجودية وقيمية وجمالية، وهذه المعرفة الوجودية هي التي تمكننا من معرفة الرب والإله والحق المطلق، فمن عرف نفسه عرف ربه.

فالنية ترتقي العمل الدنيوي إلى منزلة العمل الديني، وهذا ما يؤكد الحديث النبوي الشريف «إنما الأعمال بالنيات».

إن مكانة القيم القلبية والعرفانية المعقنة والمشترعة سامية ورفيعة، وتأتي على رأس هذه القيم ثلاث هي: «القصد» و«الصدق» و«الإخلاص»، والكائن المستخير بمكنته أن يوسع مجال ويستطيل نطاق دوال العمل الاستخاري وغاياته ووظائفه ودلالاته بما يجعلها تشمل ما لم يكن معدوداً فيها، فيصبح ما ليس عبادة عبادة، وما ليس قرابة قرابة، وما ليس ملكوتياً ملكوتياً، وما ليس قيمياً قيمياً، وما ليس معنوياً روحياً معنوياً وروحياً، ألا ترى كيف أن الأعمال المادية الصريحة: «تجارة السوق» و«مباشرة الزوج»، و«الأكل والنوم والجلوس واللعب...»، ما أن تدخلها نية الطاعة لأوامر الله، وقصد القرابة إلى الله سبحانه وتعالى حتى تصبح أنظراً وأفعالاً تعقيلية وتخيلية وصمتية وصومتيّة وإشاريّة وقوليّة وكلامية وعملائية، يُثاب عليها كما يُثاب على العبادات الواجبة والمستحبة الخالصة.

لذا من الأهمية بمكان التعرف إلى البعد والمضمون والبنية والهيئة الأبستمولوجية المعرفية والأنطولوجية الوجودية والأكسيولوجية القيمية والأخلاقية والاستطيقية الجمالية والفتية، لكل من كينونة الغرض والغاية والقصد والنية مع تبيين التمايزات والتغايرات والتشابهات والتشاكلات بين هذه الكينونات الأربع من زاوية فقه فلسفة الاستخارة الاستخلاصية الائتمانية المسؤولة، حيث تتعاضد الأهمية الجدوائية القصوى لهذا التمايز والتشابه بينها، حينما نتابع تداعيات وتشظيات القيم والآيات المحمولة في دوال الاستخارة الائتمانية المسؤولة، وانتشاراتها وتشعباتها في بنية وبناءات ودلالات واستدلالات وتداولات وتواصلات ووظائف وغايات كافة الممارسات والمسلكيات العبادية والعبودة والمعاملاتية

المتوحة من دوال الاستخارة الائتمانية في الحياة، حيث إنها تترك ظلالها على كافة صنفات العبادات من الدعاء والطلب والسؤال في كافة معاملاتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية... المصاحبة للاستخارة، أي: ترفع من قيمها ومعانيها ومعارفها⁽¹⁾ التوكلية والاستعانة والتسليمية والقبولية والرضوية والقضائية والقدرية والخيرية والصلاحية الدنيوية والفلاحية الدينية والسعدية الأبدية والإنابية الاستغفارية التوايية والدنو القرباني والدناوة التقريبية الوجودية، بأعلى مراتب قيمها وآياتها ومعانيها الآفاقية والأنفسية المُلْكِيَّة الظاهرية والملكويتية الآياتية القيمة الحاكمة والناظرة والقيومة والمقومة عليها.

وخلاصة القول: لو تَوَلَّم حق التأمل في بنية مقاصد كينونة فعل الاستخارة ودوالها المختلفة لوجدنا أنها تتشكل من عناصر ومكونات تأخذ أشكالاً من لبنات البناء والتأسيس والتأصيل والتأثيل، ذلك حسب تنوع وتعدد أحوال النفس المستخيرة والظروف الزمكانية الإيكولوجية الجوانية والبرانية من النفس معرفية والجيومعرفية والاجتماعية والاقتصاد معرفية والاعتقاد معرفية المحيطة بالمستخير، فضلاً عن تعدد وتنوع البواعث والدوافع والحوافز الداعية للاستخارة ومقاصدها، وكذلك طبيعة الرؤية والرسالة التي تحملها كينونة الاستخارة ومقاصدها القصوى من جهة، وطبيعة المصالح والمنافع المتوخاة من حيث زمكانياتها وعوالمها المراد أن تتحقق وتوجد فيها. فالبحث الجينيولوجي الجذري والنواتي والحفر الأركيولوجي التطوري الارتقائي التكاملي لكينونة مقاصد أفعال الكائن المستخير، تمكننا من تصنيفها وترتيبها وتنظيمها في ثلاث صنفات أساسية أصولية تتفرع منها صنفات وتقسيمات فرعية متشعبة متعددة. وهذه الصنفات الكلية الأساسية هي: مقصد الإنابة التوايية والدناوة التقريبية أو الدنو القرباني إلى الله سبحانه وتعالى، ومقصد التماسك والتقرب إلى الناس فقط (الرياء) أو بالتشارك معه التقرب إلى الله (الرياء الخفي)، ومقصد التوجه إلى كينونة النفس فحسب (التزلف) أو بمشاركته التوجه إلى الله أيضاً. حيث يعزو المستخير أو المتقرب هنا أعماله الاستخارية إلى فضل إمكاناته وقدراته الذاتية الخاصة، سواء عقلاً وإرادة أم وجداناً، وسواء هذا التوجه إلى النفس هو الشعور بالاكْتِسَاب و«الملكية» للأفعال والنتائج المتوحة من فعل الاستخارة الجزئية من

(1) شرحنا هذا المفهوم بشيء من التفصيل في كتابنا: «فقه فلسفة كينونة العمل من منظور إسلامي»، قيد الإنجاز النهائي.

حيث اعتبار هذا الاكتساب تابع لملكية الله المطلقة، أم كلاً، فينسب هذه الملكية تماماً لنفسه، وغفل عن نسبتها الكلية للخالق والحق تعالى، الأمر الذي يمكن فيروس تعظيم أعمال الذات وتحقير أعمال الغير أن ينخر كيان وكيونة المقصد والعمل والنتائج الممتوحة منه، وكيونة النفس أو الذات التي هي ذات شبيهة وموهومة وسرابية، تسدل الستار والستر والاستتار على كيونة النفس الحقيقية الأصلية.

المقصد الثاني والثالث حتماً يبعدان الكائن المستخير عن الغاية الأساسية والنهائية لفعل الاستخارة، أي: التباعد عن الله عز وجل، وعن خيراته وعناياته وفيوضاته، لذا لا تحقق دوال الاستخارة الخيرية المطلوبة من الفعل الاستخاري، وبالتبعية لا تُحصّل لنا الصلاح والفلاح والإنابة والتقرب، وهذا الأمر يسبب نوعاً من الحيرة والتردد والقلق والشك والظن والاندھاش والدهشة اللامعرفية واللامنهجية غير الموصلة إلى الحقيقة واليقين والطمأنينة والسكينة. أما المقصد الأول إضافة إلى تحقق الإنابة التوابعية والدناوة التقريبية أو الدنو القرباني إلى المثل الأعلى والكمال والجمال المطلق وفوق المطلق عز وجل، فإنه يحقق أيضاً التقرب إلى النفس والذات الإنسانية الفطرية المشهود لها بخزان أسماء الله الحسنی وصفاته العليا المكنونة والثاوية فيها بالقوة والإمكان، فتستخرجها إلى الواقع والوجود والانوجد والتواجد والإثنية والتحقق والتثبت، في مجرى الكون والوجود والنفس والذات الربانية الإلهية التي من عرفها عرف ربها وخالقها وإلهها الواحد الأحد القهار، وكذلك يقترب إلى الذوات والأنفس الغيرية وتملك قلوبها الحية، فمقصد الدنو والقرب إلى الله فحسب يستغرق فيه مقصد التقرب والدنو إلى فطرة الناس والذات ومحبة قلوبهم وقلبه الخاص أيضاً، وهذا الأمر هو الذي يزيد في الكائن المستخير زيادة في الحيرة، ومضاعفة في الدهشة والقلق المعرفي والوجودي والقيمي الأخلاقي والجمالي المؤداة إلى الطمأنينة والسكينة والاستقامة والثبات في مقصد الاستخارة ونتائجها المقدرة والمقضية من الله سبحانه وتعالى.

وعليه، فإذا فقدت كيونة المقاصد والغايات الأصالة والأثالة فقدت كيونة فعل النظر والتعقل والتخيل والتوهم، أو فعل الصمت والصومعة، أو فعل الإشارة والقول والكلام والعمل الاستخاري أصالته وأثالته أيضاً، الأمر الذي يفسح مجالاً لولوج فيروس التقليد بكل أشكاله

وأأنواعه، فيضعف بنية وبناءات كينونة المقصد، وبالتالي بنية أفعال ونتائج الاستخارة، ودلالاتها واستدلالاتها وتداولاتها وتواصلاتها ووظائفها وغاياتها، الأمر الذي يضاعف الفراغ المعرفي والهباء الوجودي والخواء القيمي الأخلاقي والجمالي الفني.

6.2 كينونة المقصد والنية والبنينة بينهما في فقه فلسفة الاستخارة

نظراً لأهمية كينونة المقصد والنية، وما تحمل من قيم معرفية ووجودية وأخلاقية قيمية وجمالية وفنية من جهة، وتأثيرهما الأنطولوجي الوجودي في بنية كينونة جهد وجهاد واجتهاد ومجاهدة الاستخارة الائتمانية المسؤولة وسيرورتها وصيرورتها نحو مبتغائها النهائي، وعلاقاتها التواصلية المتصلة ببنيتها التحتية الأولى في عالمها الفوقي البرزخي المجرد مضموناً ومادة مع بقاء صورتها، والمتصلة بعالم الجبروت والعقل المحض أو الأول المجرد من المضمون مادة وصورة. وتجدر الإشارة إلى أن هذا التواصل والاتصال يتم وفق مقتضيات العقل الملكوتي القيمي الآياتي المسدد والمؤيد بمقاصد الشرع ووسائله، فهو في الحقيقة بمنزلة جمع تكاملي وتعاضدي وارتقائي واكتمالي، وليس جمعاً عددياً حسابياً بين العقل المُلْكِي والملكوتي، يتوسل إليه ويعمل به في مجرى فعل النظر والتعقل والتخيل والتوهم أو فعل السكوت والصمت والصومته، أو فعل الإشارة والقول والكلام والعمل في مجرى دوال الاستخارة الائتمانية المسؤولة.

وحيث إن التمايز والتباين بين الهدف والمقصد والغاية والنية في دوال الاستخارة عند الغالبية العظمى من المستخيرين متضاربة ومتداخلة وغير مميزة وواضحة، من حيث بنيتها وبناءاتها ودلالاتها وتداولاتها ووظائفها وغاياتها، الأمر الذي يفقد حيوية وفلسفة وحقيقة وحكمة ووظيفة الاستخارة ودوالها القيمية والجمالية الآياتية الآفاقية والأنفسية المتعالية التوكلية والتسليمية والاستعانية والعندية والصلاحية والفلاحية والسعدية والتوابعية والقربانية والقربانية لدى كينونة الذات المسكوبة والجارية، بل انقطاع بالفعل، والتحقق والإنية في مجرى سيرورة العالم والكون والوجود. لذا نرى من الأهمية بمكان أن نلقي الضوء على حقيقة مفهوم وتعريف كل من الهدف والغاية والمقصد والنية والتميز بينها؛ لكونها من العناصر الرئيسة في بناء وتأسيس وتأصيل وتأثيل فقه فلسفة وعلمنة وعرفنة كينونة الاستخارة الاستخلافية الائتمانية المسؤولة.

6.2.1 تعريف لفظة القصد في اللغة

قال ابن منظور⁽¹⁾: «القصد: استقامة الطريق، قصد يقصد قصداً فهو قاصد»⁽²⁾. وقوله تعالى: ﴿وَعَلَى اللَّهِ قَصْدُ السَّبِيلِ﴾⁽³⁾ أي: أن على الله تبين الطريق المستقيم إليه بالحجج والبراهين، وقيل: إنَّ المقصود من «قصد السبيل» هو الإسلام، ومنه الحق، ومنه الإمامة والولاية، حيث إنَّ الإسلام والحق والعدالة وكل القيم المتعالية في القرآن المكتوب مستغرقة ومستجمعة في بنية القرآن الناطق، الإمامة والولاية وتوابعهما التراتبية الطولية كأتم وأفضل وأكمل مصاديقه المعرفية والوجودية والقيمية والجمالية في سيرورة وصيرورة الكائن الإنساني التكاملية الإنسانية في مساراتها وأسفارها الأربعة الحسية والعقلية والعرفانية والوحيانية المتزاوجة والمتصاحبة في مجرى الخلق إلى الحق بمعية الحق، ومن الحق في الحق، ومن الحق إلى الخلق، ومن الخلق إلى الخلق.

فالقصد على ذلك نوع من الإرادة تبلغ في قوتها درجة الاعتزام، والإرادة لا تكون عزمًا ما لم تكن جازمة، والمتأمل في كلام العلماء يلحظ أنهم يذهبون إلى أنَّ القصد أعلى درجة من العزم، فالعزم عندهم قد يكون على فعل في المستقبل، وهذا العزم قد يضعف أو يحول، أمَّا القصد عندهم فلا يكون إلا إذا كانت الإرادة جازمة مقارنة للفعل، أو قريبة من المقارنة، ولهذا فإن العلماء يقولون: لا فرق بين النية والقصد، وكثير من العلماء يرى أن النية لا بُدَّ أن تقارن المَنَوِيَّ، وقال بعضهم بأن القصد والنية بمعنى واحد. وملخص القول من كلام اللغويين: أنَّ القصد استقامة الطريق، والقصد الاعتماد والآم. وفي معجم المصطلحات الفقهية يرد معنى القصد على أساس أنه العزم المتجه نحو إنشاء فعل⁽⁴⁾.

لذا نعتقد أنَّ بناء بنية كينونة القصد وجودياً بعد بنائها معرفياً، ومن ثم حضورها الدينامي الدينامي حضوراً وجودياً ووجدانياً في مجرى دوال الاستخارة، يزيل الكثير من الالتباس والإبهام والإشكال والتشويش، ويرفع قدراً كبيراً من التردد الحيرة والقلق

(1) الأمدي، الإحكام في أصول الأحكام، طبعة دار الكتب، الطبعة الأولى، سنة 1405هـ.

(2) ابن حزم، الإحكام في أصول أحكام، طبعة زكريا يوسف - القاهرة، الطبعة الثانية.

(3) المرجع: القرآن المجيد، سورة النحل، الآية: 9.

(4) معجم المصطلحات والألفاظ الفقهية، الجزء: 3، الصفحة: 96.

والاضطراب والوسواس، ويمحو مساحةً من العمية العُجْمة والغمرة والحُجْبة في ذهن وعقل وقلب وروح المستخير، الأمر الذي يكشف له ما كان مستتراً ومضمراً ومحجوباً، أو يكشف له المعاني والآيات والقيم والحكم الثاوية في بنية وبناءات كينونة الأحداث والأشياء والموضوعات المنظور إليها في دوال الاستخارة.

إذن كانت ممارسة وإعمال فعل الاستخارة لطلب الخير والصلاح والمنفعة والفائدة، هل يوجد خير ونفع وفائدة وسعادة وصلاح أفضل وأكمل وأحسن من خيرية انكشاف وإجلاء القيم المعنوية والآياتية والحكمية لدى المستخير؟ ألم يقل عز وجل في محكم كتابه الشريف: ﴿يُؤْتِي الْحِكْمَةَ مَنْ يَشَاءُ وَمَنْ يُؤْتَ الْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ﴾⁽¹⁾

6.2.2 المقصد أخلاقياً: يطلق ويراد به التوسط والاعتدال في الأمور كلها

إنَّ الإسلام يقرن بين مطالب الجسم والنفس في تعاليمه، وكيف طغيان أحدهما على الآخر، ويرى في تنسيق حاجتهما عوناً للمرء على أداء رسالته في هذه الحياة وما بعده.. فالإسلام يقسم آمال المؤمن ورغائبه على معاشه ومعاذه، ويطلب الخير لنفسه في يومه وغده. إنَّ التوسط لبُّ الفضيلة، والتوسط والقصد أن تملك الحياة لتسخرها في بلوغ المثل العليا، لا أن تملك الحياة فتسخرها لدنياها، ولا أن تحرم من الحياة أصلاً، فتقع ملوماً محسوراً.

ويذكر البعض أنَّ الفعل «قصد» مشترك بين ثلاثة معانٍ، ينتج بناءً عليها ثلاثة اشتقاقات ذات دلالات مختلفة يؤسس كل واحد منها لنظرية من النظريات الأصولية حسب التفصيل الآتي:⁽²⁾

1 - «قصد» بمعنى هو ضد الفعل (لغا يلغو): لما كان اللغو هو الخلو عن الفائدة أو الدلالة، فالمقصد حصول الفائدة أو عقد الدلالة. واختص المقصد بهذا المعنى باسم

(1) المرجع: القرآن المجيد، سورة البقرة، الآية: 269.

(2) انظر: طه عبد الرحمن، تجديد المنهج في تقويم التراث، دار البيضاء: المركز الثقافي العربي، الطبعة: 2، دون تاريخ، الصفحة: 98.

(المقصود)، فيقال: المقصود بالكلام، ويراد به مدلول الكلام، وجمعه المقصودات، وهي المضامين الدلالية.

2 - «قصد» بمعنى هو ضد الفعل (سها يسهو): لما كان السهو هو فقد التوجه أو الوقوع في النسيان، فإنَّ القصد يكون على خلاف ذلك هو حصول التوجه والخروج من النسيان، واختص المقصد بهذا المعنى باسم (القصد) وهو المضمون الشعوري أو الإرادي.

3 - «قصد» بمعنى هو ضد الفعل (لها يلهو): لما كان اللهو هو الخلو عن الغرض الصحيح، وفقد الباعث المشروع، فإنَّ القصد يكون على العكس من ذلك، هو حصول الغرض الصحيح، وقيام الباعث المشروع، واختص المقصد بهذا المعنى باسم (الحكمة)، ومعناه هنا المضمون القيمي، وأطلق عليه «المقاصد». ويمكن تعريف المقاصد بأنها: «القيم المصلحية المبتغاة من الأحكام الشرعية، والمرتبطة في تحققها واقعاً بالقصد الإرادي من المكلف». ويمكن تفصيل هذا التعريف كما يلي:

1 - المقصد القيمي من التشريع

وهو جلب المصالح ودرء المفاسد، وهذا فصله أئمة الأصول عند تطرقهم للمعاني والحكم التي من أجلها نزل الشرع، ويستفاد هذا من غالب التعريفات السابقة كما أشار إليه، الشاطبي في النوع الأول من القسم الأول، وهو «وضع الشريعة ابتداءً» وذلك لتحقيق المصالح ودرء المفاسد، وكثيراً ما يعبر عنها بالمعاني، كما في قوله: «الأعمال الشرعية ليست مقصودةً لنفسها، وإنما قصد بها أمور أخرى هي معانيها، وهي المصالح التي شرعت لأجلها»⁽¹⁾. وعليه فإنَّ مقاصد الشريعة هي المصالح التي شرع الله من أجلها الأحكام، أو هي التي تعود بالنفع والخيرية الدنيوية والدينية الأخروية للمكلفين، وهي الوسائل والاختيار المحدد للغايات المختلفة والمتعددة من عمل وقول وفعل ما، والتي سوف تحمل في بنيتها قيم النية فيما بعد.

ويمكننا تعريف القصد بأنه هو التوجه الذهني المخصوص لغاية محددة ومتعينة تم

(1) الموافقات، وما بعدها، وانظر: نظرية المقاصد عند الإمام الشاطبي، الجزء: 2، الصفحة: 385.

تحديدها وتعيينها، بدءاً وأصلاً وقبلأً وسلفاً، داخل العالم الجواني الشعوري⁽¹⁾ التي تحصل لدى الكائن الإنساني حال تعلق ذهنه بغرض محدد ومعين، وهذه الحالة الشعورية لصيقة الاتصال والتجاوز بباطن كينونة الإنسان، لذا يعتبر المقصد من أشد هذه الحالات الشعورية الباطنية، وكينونة المقصد تقوم بعدة وظائف في غاية الأهمية والخطورة، منها ما يلي:

6.2.3 إزالة التشبثات العبثية من بنية النظر والفعل الاستخاري وإحلال المعنى والمضمون والمعقولية فيها

بالنظر إلى أفعال الكائن البشري المستخير نجد أنها حركات متنوعة ومتعددة، ومتداخلة ومتخارجة، ومتقدمة ومتأخرة، ومتشكلة بهيئة هوامل⁽²⁾ متشظية ومتبعثرة ومتفرقة ومتباعدة تقتقد إلى شوامل للتأور والتمركز والتمحور، وهي في هذه الصورة في غاية التركيب والتراكب والتعقيد، وهي أشبه بلعبة تركيب الأطفال لعبة ذات أجزاء من صورة ما، مجزأة إلى عشرات أو مئات قطع متنافرة ومتبعثرة، وكل جزء يمثل مكوناً من الصورة الإجمالية لا يمكن التعرف إليه، إلا بعد تركيب هذه الأجزاء في مواقعها المحددة والمقصودة. فكذلك أفعال الكائن البشري الاستخارية سواء الاقتصادية أم الاجتماعية أم السياسية أم... إلخ، ما لم نقف عند المقصد من جملة هذه الأفعال والحركات المتشظية والمتبعثرة والمجزأة لا يمكن الوقوف والفهم للمعنى والمضمون الثاوي في هذه الحركات. فالقصد هو بمنزلة المركز والمحور والبؤرة التي تستجمع كافة حركات الفعل في بؤرتها التبئيرية، لتعطي مضموناً ومعنى اقتصادياً لها.

إذن كينونة المقصد وعدساته الاتجاهية والاتصالية هي التي تتركب أجزاء الأفعال

(1) الشعور:

أ. معرفة النفس لذاتها، أو معرفة النفس لما تختبره.

ب. ما يميز الظواهر النفسية عن غيرها من الظواهر الطبيعية.

ج. ما نفقده رويداً رويداً عندما تنتقل من الصحو إلى النوم، وما نسترجعه رويداً رويداً عندما تنتقل من النوم إلى الصحو.

د. مجموع الخبرات لفرد ما، في وقت ما.

(2) معنى الهوامل الإبل السائمة يهملها صاحبها ويتركها ترعى، والشوامل الحيوانات التي تضبط الإبل الهوامل فتجمعها، وقد

استعار أبو حيان كلمة (الهوامل) لأسئلته المبعثرة التي تنتظر الجواب، واستعمل مسكويه كلمة (الشوامل) في الإجابات التي

أجاب بها، فضبطت هوامل أبي حيان.

المتنافرة والمتداخلة والمتخارجة والمتضادة في تألف وتناسق وتماه تشكل وحدةً معنويةً ومعرفيةً ووجوديةً ذات فائدة، وتكوّن فعلاً حقيقياً يقوم الفاعل بإيجاده وتثبيتته وإيقاعه.

6.2.4 القصد يخرج بنية الفعل الاستخاري من الوصف الآلي إلى الوصف الإرادي

هناك أفعال يأتي بها الكائن الإنساني بصورة تكرارية مكرورة وبصورة آلية بسبب التعود والتكرار عليها، بحيث قد يأتي بها من دون إرادة وتوجه. والشيء أو فعل النظر أو فعل العمل الذي يمكن الكائن البشري من إخراج فعله النظري أو العملي الاستخاري من وصفه الآلي إلى وصفه الإرادي، هو تحصيل القصد إلى ذلك الفعل الآلي، لينزع منه آليته الميكانيكية، ويحل محله الإرادة الاختيارية، فالممارسات والسلوكات الاستخارية اليومية التكرارية التي يقوم بها الكائن الاستخاري بشكل آلي وميكانيكي، إذا ما قرر أن يوطن في بنيته القصدية، نجد أنها تأخذ صورةً أخرى غير الصورة الاعتيادية التكرارية الفاقدة للمعنى والإرادة.

فتحصيل القصدية والوعي بها، سواء بقصد القصدية أم بوعي الوعي فيها يستطيل ويوسع ويعمق سعة ومدى وعمق العدسات الرؤيوية الاستكشافية والاسترجاعية التغذوية والاستبصارية والاستشرافية والتجزئية والتركيبية والتراكية والتحليلية والتفسيرية والتأويلية للمستخير، الأمر الذي يُمكنه من فهم وإفهام وانفهام عميق وواسع لطبيعة فعل النظر، أو فعل العمل الممتوح منه، ما يجعل الكائن الاستخاري يأتي بالفعل النظري أو العملي الاستخاري على وجه مختلف عما كان يأتي به من دون قصد. وتجدر الإشارة إلى أنّ القصد قصود له سُلّمية راتوبية متعالية متعاضدة متكاملة ومتدنية منحدرية سالبة توجه ديمومة ودينامية فعل النظر أو العمل الاستخاري، وتمكنها من السرعة والشدة والاستطالة والتأثير سلباً أو إيجاباً، تبعاً لماهية القصد الثاوي في فعل النظر أو العمل والمحمول عليه، وذلك تبعاً لزوایا مميلته وإحداثيات منقلته، واتجاهات بوصلته وأوزان مكيلته، فضلاً عن ماهية قصد القصد «ميّتا قصد» الحاكم والناظر والقائم والقيوم والقيام والقومة والمقوم له.

6.2.5 بنية القصدية والتمييز بين مراتب واختلاف أغراض بنية فعل النظر والعمل

الاستخاري الواحد

نشاهد بوضوح وجلاء أنّ فعل النظر أو العمل الاستخاري الواحد له أغراض متعددة

ومختلفة، من حيث الرتبة والمقام والمقال والسياق، ومن الصعب جداً التمييز بينها، سواء من حيث النوع والشكل أم المضمون من جهة، أم من حيث رتبته السُّلمية الراتوبية للغرض الواحد من جهة أخرى، أي: التفريق بينها من حيث درجة الاختلاف أو التمايز أو التباين أو التضاد أو التقابل أو التطابق السُّلبي أو التناظر أو المزايلة، فجميعها ليس سيات وفي رتبة ومقام واحد. والشئ الذي يُمكننا من إجراء هذا التمييز والتفريق بين مختلف أغراض فعل النظر أو العمل الواحد هو القصدية وحمولاتها المعرفية والوجودية والقيمية الأخلاقية والجمالية الفنية الثاوية فيها، أو المحمول عليها عند القيام بفعل النظر والتأمل والتخيل والتوهم، أو بفعل الصمت والصومته، أو بفعل الإشارة والقول والكلام والعمل الاستخاري.

هذا التمايز بين مختلف درجاته الراتوبية يجعل من صورة فعل النظر والتأمل والتخيل والتوهم، أو فعل السكوت والصمت والصومته، أو فعل الإشارة والقول والكلام والعمل الاستخاري الواحد كأنه أفعال متعددة ومتنوعة لها سلسلة طويلة تراتبية تشكيكية، يختلف بعضها عن البعض الآخر إلى الحد الذي قد يُتصور أنها أنظار وأفعال مستقلة ومتغايرة، فمثلاً شراء لباس محدد أو سيارة معينة هو في الواقع فعل اقتصادي واحد يمكن أن يحمل في طياته حمولات غرضية متعددة، بحيث قد يكون الغرض منه هو للاستفادة الشخصية من السيارة على سبيل المثال، أو لغرض فعل تجاري استثماري محدد، أو لغرض التباهي والتظاهر، أو لغرض إهدائها لشخص آخر، أو لغرض التجارة وإعادة بيعها أو... إلخ؛ فكل واحد من هذه الأغراض لفعل اقتصادي واحد، وهو «شراء السيارة» غير معلوم ومضمر، ولا يمكن تمييزه عن غيره، إلا وفق معيار التمييز والتفريق الذي هو تحصيل القصد الملازم والموافق له؛ لذا ليس من الغرابة الاستدلال من لفظ «الغرض» على ما يدل عليه أحد مشتقات فعل «قصد»، إذ يقال: «فهمتُ غرضك» والمراد: «فهمتُ مقصودك»⁽¹⁾ حيث إنَّ العلاقة البنّوية والوظيفية والغائية والقصدية بين القصد الاقتصادي والغرض الاقتصادي واضحة وصريحة وقوية، وكلاهما منبعهما الشعور الباطني الغريزي المدفوع لتلبية حاجات الكائن البشري الاقتصادية.

(1) مرجع سابق، الصفحة: 224.

6.3 العلاقة البنيوية والوظيفية والمصدرية بين بنية القصد والغاية الاستخارية

الائتمانية

يتجاوز لفظ «الغرض» إفادةً لمعنى «المقصود» ليفيد معنى متعدداً آخر وهو «الغاية»، وكما ذكرنا سلفاً أنّ غايات فعل النظر أو العمل للكائن الاستخاري ممتوحة من حاجاته الغريزية، أي: أنّ تحديد الغايات الاقتصادية مثلاً للكائن الإنساني تستند إلى ركيعة الحاجات الاقتصادية الغريزية، ومن المعلوم أنّ الدوافع والحاجات الغريزية من القوة والشدة في التأثير والتوغل في سلوكات وممارسات وقرارات الكائن الاستخاري الاقتصادي، إلى الحد الذي لا مثيل لها من حيث التأثير والشدة والقوة والسرعة والانتشار؛ لكونها منظومة من الرغبات والميول الطبيعية والوراثية المضمرة والثاوية في عمق بنية جيناتها الإنسانية.

وبتعبير آخر: إنّ جينالوجية هذه الممارسات والسلوكات الاستخارية الاقتصادية الظاهرية على سبيل المثال، هي تلك الغرائز والميول الدفينة والثاوية في بنية كينونة الكائن البشري، وحيث إنّ القصد - كما عرفناه سابقاً - عبارة عن توجه ذهن الكائن البشري إلى غرض محدد ومتعين ومتميز «بمعنى الغاية» نابعاً من الشعور الباطني للإنسان، وفي بعض الأحيان يتوغل هذا الشعور الجواني الباطني إلى قاع النفس العميق والمظلم، بحيث يتموضع في موضع يطلق عليه منطقة اللاشعور، أو خلف الشعور، يختفي عن الشعور ذاته. لذا يفسر سيجموند فرويد الكثير من سلوكات وممارسات الكائن البشري على أساس ميول ودوافع وأسباب لا شعورية، تكون غائية ومخفية عن الشعور، بحيث يمارس سلوكاً يكون بعيداً عن شعوره تماماً.

فقد يقصد الكائن الإنساني الاستخاري مسلماً أو تصرفاً اقتصادياً أو اجتماعياً أو سياسياً ضاراً وسلبياً وفاسداً ومؤذياً من حيث إنه يحقق له نفعاً وخيراً وصلاًحاً وفلاحاً، لا لكون عدساته الرؤيوية الاستكشافية والاسترجاعية التغذوية والاستبصارية والاستشرافية والتجزئية والتركيبية والتراكبية والتحليلية والتفسيرية والتأويلية، عاجزة عن القيام بدورها التصوري لاحتمالات نتائج السلوكات والممارسات والقرارات الاقتصادية القريبة والبعيدة للكائن الاستخاري، بل لكونه غافلاً عن الدوافع والميول والبواعث الثاوية في هذا النظر أو الفعل أو السلوك الاستخاري الاقتصادي، ذلك لكون تلك الدوافع والميول والبواعث

متموضعة في اللاشعور، وأنها مضمرة ومختفية في عمق أعماق النفس البشرية، أي: أنها تتموضع في منطقة اللاشعور واللامرئي واللاملموس واللاملابس.

وبهذا الصدد يشير القرآن المجيد في سورة البقرة إلى هذه الحالة: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ * أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ وَلَكِنْ لَا يَشْعُرُونَ * وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ ءَامِنُوا كَمَا ءَامَنَ النَّاسُ قَالُوا أَنُؤْمِنُ كَمَا ءَامَنَ السُّفَهَاءُ أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ السُّفَهَاءُ وَلَكِنْ لَا يَعْلَمُونَ﴾⁽¹⁾.

6.4 العلاقة البنيوية والوظيفية بين بنية الغرض والرغبة في دوال الاستخارة

حينما نتوغل شاقولياً في أعماق جينيولوجية كينونة الغرض والقصد والرغبة والغاية، ونحضر بنياتها ونحلل أركيولوجياتها التأسيسية والترسبية والتراكمية، أو ندرس أكيولوجيتها «البيئة المحيطة بها» وأنساق علائقتها الجوانية والبرانية، نجد أن هناك صلة قوية بينها، حيث تتجاوز الصلة بين القصد والغاية في دوال الاستخارة وتتعداها إلى الصلة بينه وبين الرغبة فيها. حيث لا يدل لفظ «الغرض» على معنى «المقصد» ومعنى «الغاية» فحسب، بل يتعدى ذلك إلى معنى «الحاجة» في دوال الاستخارة للكائن البشري. معلوم أن الحاجة هي موضع رغبة أو شهوة أو نزوة، والقصد إنما هو نوع خاص ومميز من أنواع الرغبة التي هي بدورها من الميول الطبيعية للنفس الإنسانية، فكلاهما، أي: القصد والرغبة مصدر لتوليد حركة وحمل على فعل النظر أو العمل المتعلق بفعل الفاعل ذاته، كما يمكن أن يتعلق بفعل فاعل غيره أيضاً. لذا قد يقصد أو يرغب شخص في أن يأتي غيره فعله، والفرق بين القصد والرغبة هو أن الرغبة تحصل في الفعل الاقتصادي أو الاجتماعي أو السياسي أو... المقدور عليه، كما تحصل في الفعل الاستخاري المعجوز عنه، في حين لا يحصل القصد إلا للفعل المقدور عليه: فقد يرغب شخص ما فيما لا يقدر على تحقيقه، في حين لا يقصد ذلك الشخص ما يتصور أنه لا يستطيع أن يحققه.

6.5 نية الفعل أو القول خير من الفعل أو القول نفسه في دوال الاستخارة

الاستقصاء التحليلي والبحث الموضوعي الشامل لماهية وحقيقة النية أو القصدية

(1) المرجع: القرآن المجيد، سورة البقرة، الآيات: 11، 12، و13.

وبنياتها التحتية وشروطها وقواعدها في سياق القول القرآني والروائي المثبت، يؤكد أن القصديّة أو النية خير وأهم وأفضل من جميع حمولاتها من الأعمال أو الأقوال أو الثواب والحسنات المتركمة عليها في أفق زمانها الممتد في العوالم المختلفة الممكنة. والبحث فيه تفصيلات فلسفية وعرفانية وفقهية، وهو بالتأكيد خارج نطاق وهدف هذا الكتاب، حيث إن البحث المتكامل والشامل للنية، يستوجب توجيه عدساتنا الرؤيوية وأدواتها التشريحية واستراتيجياتها التحليلية إلى ذلك الكم الهائل من الدراسات والبحوث والتقارير الفقهية والعرفانية أو الكلامية الفلسفية أو القيمية الأخلاقية.

لذا نرجئ ذلك لمقام آخر لبحث تفصيلي وتحليلي نتابع فيه تأريخانية ميلاد نواة النية والقصديّة وكرونولوجيتها التأسيسية ومراحل ومدارج نموها وتتميتها ومآلاتها من جهة، وتشريح بنياتها الأركيولوجية وحضر حفريات الجينيولوجية، وتقرير قيمها الأكسيولوجية الأخلاقية، وتحليل تربتها الجيولوجية، وقياس امتداداتها الأفاقية وأعماقها الشاقولية العمودية من جهة ثانية، وشرح وتتبع تشكيلاتها وأطوارها وأدوارها، بدءاً من خواطرها اللاإرادية وخيالاتها الومضية مروراً بالثبث والانبناء والإقامة، فضلاً عن اتجاهاتها التنازلية والتصاعدية وتفاعلاتها وتعالقاتها مع عناصر المنظومات المعرفية والوجودية المتحاكلة والمتجاورة والمماسّة أو القريبة والبعيدة من جهة ثالثة، وتعاليتها وتساميتها من خلال التوسل والتوصل أو التداخل والتفاعل مع عناصرها التكاملية في منظومة مدارجها أو سلّمها التراتبي التعاضدي التصاعدي، وفقاً لمرتبة كينوناتها من حيث المشابهة والمشاكلة والمضاربة والمضاهاة والمماثلة والمحاذاة والمناظرة والمطابقة مع الحقيقة والحق وأسمائه الحسنى وصفاته العليا تعالى في عوالمها الثلاثة: الدنيا والبرزخ والآخرة، أو في منظومة سلّمها التنازلي المتناقص الانحطاطي، بدءاً من الاختلاف والتمايز والتغاير والتضاد والتقابل والتطابق والتناقض وانتهاءً بالمزايلة.

المنظورات الغربية وعدستها الرؤيوية لقيمة العمل الحقيقية تتباين بين نتائج الفعل ونيّته. فنظرية الأخلاق الكانطية التي تمثل إحدى المرجعيات الكبرى والأساسية للأخلاق الفلسفية في العصر الحديث، تعتبر قيمة العمل في قيمة النية المؤاسس عليها العمل وليست في نتائجها، في حين يذهب فلاسفة آخرون إلى القول: إنّ قيمة العمل هي في نتائجها

العملية. ومن هذا المنطلق وجد الفيلسوف الساخر نيتشه «Nietzsche, F» مدخلاً واسعاً لنقد وللسخرية من مفهوم «الأمر المطلق» أو «الأمر القطعي» الأساس البنيوي الذي بنى عليه كانط نظريته وفلسفته في الأخلاق. فيقول نيتشه في كتابه «العلم والمرح»: «إن مقولات وأقوال كانط المتمثلة في أنّ ما يكون مقبولاً أخلاقياً هو ما يكون مقبولاً للجميع هو زيف أو خطأ؛ لأنه بالنسبة لنيتشه، لا يمكن أن توجد أخلاق مطلقة إلا إذا كان البشر من طبيعة واحدة، وهذا شيء غير صحيح.

والحقيقة أن وراء الأمر المطلق تختبئ في نظر نيتشه، «ديكتاتورية أخلاقية»، وتختبئ رغبة كانط في تحويل البشر إلى قطيع وتدجينهم. وبعبارة عسكري، يصبح الأمر المطلق الكانطي هو القائد العسكري الديكتاتوري الذي يبحث من خلال ممارسته عن سلطة وقوة قهرية تخضع البشرية لها على حساب الإنسانية.⁽¹⁾ ومن حيث نقده لقيمة العمل من المنظور الكانطي، يعتبر كانط من وجهة نظر نيتشه، مسؤولاً على انقلاب خطير في القيم الأخلاقية من خلال عملية تحويل وتبديل القيمة⁽²⁾ الأساسية والبنوية للعمل من نتائجها إلى أسبابها، أي: إحلال قيمة العمل إلى قيمة النية. ويستطرد نيتشه في نقده وسخريته من كانط قائلاً: «خلال أطول مرحلة في التاريخ الإنساني، أي: مرحلة ما قبل التاريخ، كانت قيمة – أو عدم قيمة – عمل تأتي من نتائج هذا العمل.... وكانت تلك هي الفضيلة، فضيلة النجاح أو الفشل التي تجعل الناس يحكمون على عمل ما بالجودة أو بالرداءة....»⁽³⁾

ولكن ودفعة واحدة، بدت تباشير سيطرة خرافة جديدة وقاتلة، وهي سيطرة تأويل ضيق

(1) جمال مفرج، الإرادة والتأويل (الجزائر: الدار العربية للعلوم، ناشرون، منشورات الاختلاف، الطبعة الأولى، 2009) الصفحة: 36.

(2) قيمة: جاء في معجم جميل صليبا ما يلي: القيمة تطلق على كل ما هو جدير باهتمام المرء وعنايته... وقيمة الشيء من الناحية الذاتية هي الصفة التي تجعل ذلك الشيء مطلوباً ومرغوباً فيه... ويطلق لفظ القيمة من الناحية الموضوعية على ما يتميز به الشيء من صفات تجعله مستحقاً للتقدير، ويشير مفهوم القيمة في قاموس لالاند إلى معنيين ذاتي وموضوعي، فالقيمة بمعناها الذاتي هي صفة شيء منظوراً إليه من حيث كونه مرغوباً فيه بدرجة أقل أو أكثر. أما المعنى الموضوعي فيرتبط بصفة شيء منظوراً إليه من حيث ما يستحق من تقدير. القيمة الذاتية هي إذن قيمة تتحكم فيها الرغبة والميل، في حين أن القيمة الموضوعية تشير إلى كل تقدير يستند إلى مبدأ معين. أما القيمة المطلقة فهي تشير في فلسفة كانط الأخلاقية على الخصوص إلى قيمة الكائن العاقل الذي يعتبر غاية في ذاته، ولا يقبل أن يكون مجرد وسيلة.

(3) جمال مفرج، الإرادة والتأويل، مرجع سابق، الصفحة: 37.

تشرق في الأفق مفادها: «إنَّ انتساب أصل العمل إلى النية المنبثق عنها العمل، وإنَّ قيمة العمل تكمن في قيمة النية، حيث أصبحت النية من منظور نيتشه تشمل سبب العمل وما قبل تاريخه»⁽¹⁾. ويستطرد زاعماً أنه فضح حقيقة النية قائلاً: «نظن اليوم نحن اللاأخلاقيين، أنَّ القيمة الأساسية لعمل ما تكمن خارج النية تحديداً، وأنَّ نية العمل بكاملها، وكما تظهر لنا، تنتمي إلى قشرتها أو بشرتها التي تكشف كأي بشرة عن شيء ما، ولكنها تخفي، شيئاً أعظم.

إننا نعتقد - وباختصار - أنَّ النية ليست أكثر من علامة ودلالة تتطلب تفسيراً بالدرجة الأولى، وعلامة محملة بالمعاني، وبالتالي ليس لها أيُّ معنى خاص بها وحدها، ونعتقد - والقول لنيتشه - أنَّ أخلاق النيات كانت.... شيئاً ما يشبه علم التنجيم، أو علم الكيمياء، وهي شيء ينبغي على أي حال، أن يتم تجاوزه⁽²⁾ نظراً لأهمية موضوع القصدية أو الغائية أو الهدفية في فعل وقول الإنسان التكاملي الارتقائي، وخاصة في أبعاده العرفانية والنفسية والسيكولوجية وبمقتضياته ومشروطاته الفردية والاجتماعية من جهة، وبتعالقاته وتبعياته وارتباطاته بكينونات عالم المُلْك والدنيا وانفتاحاته واتصالاته بعالم البرزخ وعالم الملكوت والآخرة من جهة ثانية، أنه يستوجب أن يعطي موضوع النية والقصدية النصيب الأوفر والمساحة الأكبر في البحث والتحليل، وهذا ما سنقوم به إن شاء الله.

وباعتقادنا أنَّ فعل انبناء النية أو إقامة القصدية لدى الكائن المستخير هو من أدق الأمور وأكثرها لطفاً وشفافية، وأخطرها حدة، وأوسعها أثراً وأعظمها عمقاً، وأطولها امتداداً، وأفضلها ثماراً، حيث إنها قاعدة القواعد التعقيدية «ميتا قاعدة»، وأسَّ أسسها التأسيسية «ميتا أس»، لانبناء وإقامة فعل النظر أو العمل أو القول القلبي الجواني من جهة، وإنها دالة الدوال «ميتا دالة»، ومعنى المعنى «ميتا معنى» وجوهر الجوهر «ميتا جوهر» ومضمون المضمون «ميتا مضمون» لمعالم انبناءاتها وآثار مقاماتها البرانية من جهة أخرى، وهي العروة الوثقى والحبل المتين والطريق المستقيم والمنهج القويم في تجسير وربط وتواصل واتصال بين مراتب ودرجات القصدية والغائية، في عالمها الدنيوي بعوالمها

(1) فريدريك نيتشه، أصل الأخلاق وفصلها، تعريب حسن قببسي (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1981م)، البحث الثالث.

(2) نفس المرجع السابق.

الدينيّة والبرزخية الملكوتية الأخروية. فحقيقة قصدية وغائية فعل النظر أو العمل أو القول العرفاني العقلاني تكمن في ماهية تكوّناتها العقلية والقلبية، وشدة قنواتها الاتصالية، ووثوق علاقاتها التجسيدية، وقوة متانة عروتها الوثقى مع كينونات عالم البرزخ وعالم الملكوت والآخرة.

6.5.1 دوال قيمة بنية النية في فعل النظر والعمل الاستخاري

إنّ قيمة الأشياء والأقوال والأفعال والأنظار دالة في عدة متغيرات وعناصر، منها مادية وأخرى معنوية، ومنها فردية تذوتية وسيكولوجية، وأخرى اجتماعية تذاوتية، ومنها ذاتية طبيعية وأخرى مكتسبة مصنعة، مثل الخصائص الفيزيائية والكيميائية والهندسية، أي: سمة الأشياء التي تشبع غرضاً معيناً وقابلاً للتداول، ومنها حسية وأخرى عقلية وعرفانية غيبية، مثل السعادة والجمال والكمال، ومنها دنيوية وأخرى دينية، وبلغة الاقتصاد، منها تبادلية وأخرى استعمالية، كالمنفعة والخيرية والتي تتطابق لشيء ما مع الحالة التي يحددها الفرد لهذا الشيء.

ويمكن أن تكون شيئاً مختلفاً عن الجدوى في آفاقهما الزمكانية، ومنها تتعلق بالعرض والطلب والندرة ورغبات وحاجات الإنسان المختلفة، سواء المادية أم المعنوية منها، وبمختلف مستوياتها ومراتبها المقاصدية، سواء الواجب والمندوب والمباح أم الحرام والمكروه منها، أم في صورته حفظ الدين والنفس والمال والنسب والعقل، ومنها كمية ونوعية لعناصر الإنتاج المكونة منها الأشياء المصنوعة أو الأنظار والأفعال والأقوال المنتجة، مثل العمل ورأس المال والأرض والتنظيم والمعرفة التي أضيفت أخيراً إلى العناصر التقليدية الرابعة.

هذه جملة من العوامل والعناصر الكمية والنوعية والوصفية والبنائية التكوينية والتركيبية والتراكمية والدلالية والتداولية والوظيفية والغائية التي قد تتداخل بعضها مع بعض، وتشكل بنية قيمة الأشياء والأنظار والأفعال والأقوال.

إذن، نستنتج أن مكونات وعناصر القيمة «Value»، وكذلك عملية التقويم نفسها «Valuation»، أي: اكتساب قيمة أو إكساب قيمة، عملية مركبة ومعقدة، وديمومة دينامية

6.5.2 هندسة النية وبنياتها التشييدية في دوال الاستخارة

ونسأل الله عزَّ وجلَّ أن يوفقنا في أسرع فرصة ممكنة للقيام بذلك. ولكن في هذا المقام سوف نشير إلى نقطة جوهرية واحدة من دون أن نخوض في تفاصيلها وتشعيباتها، وهي أن أغلب الناس يتصورون أن النية هي حضور شيء أو حالة في مخيلة الإنسان، أو ظهور في القلب لها ارتباط وثيق أو دافع وحافز إلى فعل النظر أو القول أو العمل المنظور فحسب، وحال إضمار أو انقطاع أو غياب النية قبل وأثناء وبعد فعل القول أو النظر أو العمل المنجز

عن الذهن والقلب، يكفي الأمر استرجاعها واستحضارها في الذهن أو القلب متى ما شاء الكائن الإنساني المستخير بشكل عام، وذلك بمجرد أن يتموضع الكائن في موضع تساؤل جوانبي من قبل النفس، أو براني من قبل أشخاص خارجين، ما المقصد والنية من العمل المنظور؟ أكثر ما يقال في هذا الشأن هو أن هذه مرتبة من النية تدرج تحت أدنى مستوى من مراتب أو السلم الراتوبي لكيونة النية أو قيمتها الأكسيولوجية الأخلاقية والاستطبيقية الجمالية.

والسؤال الأنطولوجي «الوجودي» والأبستمولوجي «المعرفي» الذي يتبادر إلى الذهن والقلب هو أن هذا الشيء أو الكينونة: هل هي جاهزة مصنوعة ومعلبة، تقدم وتستحضر بمجرد تخيل الرغبة والشوق لها وبالتالي تطلب؟! كما هي حال الوجبات الغذائية السريعة الجاهزة سلفاً، أم إنها كينونة تستلزم أولاً إعداد خطاطاتها البنيوية وترسيماتها الهندسية البنائية المعرفية على صفحات الذهن والقلب، ثم تحقق إرادة الانبناء والإقامة والبنيان الأنطولوجي الوجودي لها، أولاً في بنية كينونة الكينونات المستجمعة والمتكورة، أي: الروح الإنساني، ثم انعكاساتها المرآوية الوجودية في شتى تشعبات كينونة القول أو النظر أو العمل المنظور ذاته ثانياً، ومن ثم مظهراتها وتفاعلاتها وارتباطاتها وتأثيراتها في شتى الكينونات الأبستمولوجية والأنطولوجية المتحاكلة والمتماسمة والمتجاورة والقريبة والبعيدة، وفي عوالمها المختلفة الممكنة وفي وتضريعاتها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية... إلخ ثالثاً.

وهذه من المراتب العليا والدرجات العظمى لكيونة النية التي حقاً هي مصداق لقول الرسول الأكرم: «النية خير من العمل نفسه» والذي نفهمه بالصورة التالية: أن النية الصالحة والصادقة واليقينية، حقاً إما هي العمل الصالح والخير، أو أنها من مستلزمات ومشتراطات اللزومية والوجوبية غير المنفكة عن العمل نفسه. أي: أن خيرية النية أو عندما تتكامل خيرية النية مقارنة بالعمل نفسه، يتحقق العمل بصورة لزومية ووجوبية في أعلى قيمها المعنوية الآياتية الآفاقية والأنفسية، إما من باب السببية والعلية للعمل أو من جانب الاشتراطات اللزومية التي لا تتحقق أنطولوجية فعل العمل الصالح إلا بها.

وهناك تفسير آخر له اعتبار وجيه، ألا وهو أن قيمة النية أفضل وأخير وأحرى وأجمل

وأجدى وأجل وأجود وأزكى من قيمة ذات العمل نفسه، ونتائج الدنيوية والدينية، حيث إنَّ النية نفسها قيمة، بل قيمة القيم المتعالية؛ لكونها هي الناظرة والحاكمة والقيومة والقيامة والقومة والمقومة للعمل ونتائجها الوجودية. في حين نية النية «ميتا النية» هي أشرف من النية ذاتها ومن فعلها؛ لكونها من متطلبات واشتراطات تأسيس بنية النية «ميتا النية» أو النية نفسها، كبنية للنية ذاتها للعمل الصالح والمثاب أيضاً، التي تحتاج من أجل وجودها بالشكل الصحيح والقويم والقوة الناجزة للعمل نيةً قبليةً، أي: جهد الجهد وجهاد الجهاد واجتهاد الاجتهاد ومجاهدة المجاهدة للنية، وهي من نوع آخر غير الجهد والجهاد والاجتهاد والمجاهدة ذاتها، أي: النية نفسها.

وبتعبير آخر هي نية فوقية تشكل بنية تحتية وقاعدة تأسيسية وتأصيلية لتأثيل كينونة النية ذاتها من جهة، وإنها الناظرة والحاكمة والقائمة والقيومة والقيامة والقومة والمقومة لها من جهة ثانية، وإنها مسؤولة ومعنية بتصحيح وتأصيل مُميلتها ومنقلتها ومُكَلِّماتها ومسطرتها وبوصلتها الإحداثية والاتجاهية والتوزيعية والتوجيهية والتقديرية من جهة ثالثة، وإنها مدبرة وسائسة وراعية لتوسيع واستطالة وتعميق سعتها الاستيعابية والاستحصالية والاستجماعية لدوال الاستخارة الاستخلاصية الائتمانية المسؤولة من حيث التوكل والاستعانة والتسليم والرضى والقبول، أو من حيث الخيرية والصلاحية والفلاحية والسعدية الأبدية والتوايية والدناوة التقريبية قبل فعل النظر والتعلل والتخيل والتوهم، أو فعل الصمت والصومعة، أو فعل الإشارة والقول والكلام والعمل وأثناءه وبعده وما بعد بعده.

ونعتقد أنَّ تأسيس كينونة بنية «نية النية» أي: النية الناظرة والحاكمة عليها، أي: ما قبل النية ذاتها لها أحكامها ومقتضياتها وشروطها ومستلزماتها المعرفية والوجودية والأخلاقية والجمالية، أكثر دقةً وحدّةً وثقلًا وجهادًا وجهادًا ومجاهدةً من النية ذاتها، ناهيك عن فعل النظر أو عمل العمل ونتائج المنجزة. حيث تستلزم سعةً أبستمولوجيةً «معرفيةً» أوسع أفقًا، ودقةً في المعايير التعبيرية والموازن القيمة، وأكثر اجتهدًا وتأملاً ذهنياً عقلياً وحسباً تجريبياً مُلكياً وملكوتياً، وأصقل شفافيةً قلبيةً، فضلاً عن ممارسات مضنية، تحمل الكلفة والمشقة والكبد والمقاومة لمحيط البيئة الأيكولوجية لبنية «نية النية»، أي: «ميتا النية»، فضلاً عن فضاء «نية النية» التي تصب في تنقية البيئة وتصفية محيطها وفضائها

من فيروسات وبائية، ليست تلك المتحاكمة مع بنية النية أو النية نفسها، بل تلك في الحقول الأبستمية والأنطولوجية والأكسيولوجية والاستطبيقية المتماسة والمتجاورة والمتحاكمة، وحتى البعيدة منها.

حيث إن كمونات كينونة «بنية النية» أو «نية النية» عظيمة تحمل في طياتها قوة حيوية حياتية جبارة، وطاقة إنتاجية هائلة، ودوافع وحواجز معنوية لا متناهية؛ وذلك لكونها في أعلى مراتبها الراتوبية؛ لكونها مرتبطة ومتعلقة بقواعد وأسس الأسماء الحسنى والصفات العليا لله جلّ وعلا، وبذات مطلق المطلقات وغيب الغيوب وكمال الكمال وتمام التمام عز وجل. فكما إن للأعمال الإنشائية خرائط هندسية وترسيمات وخطاطات وقواعد رياضية ومعادلات حسابية في غاية الدقة والخطورة والأهمية تتعلق بالإنشاء والتصميم والترميم والصيانة والإعمار والتشييد، كذلك لبنية النية خرائط وخطاطات ومعادلات ودوال معرفية ووجودية وترسيمات هندسية أكسيولوجية أخلاقية وإستطبيقية جمالية وفنية تتعلق بكينوناتها وكيفية حياتها الدينامية والديمومية وعلاقتها وارتباطاتها وتفاعلاتها الوجودية الذاتية أو البينوجودية «Interexistence»، أي: ما يربط بين الوجودات.

وباعتقادنا، هذا هو مَكْمَنُ الأفضلية والخيرية لبنية النية أو «نية النية» أو (ميتا النية) على النية ذاتها وعلى قيمة ذات العمل المنظور من جهة، وإن قيمة العمل ذاتها دالة في النية، ومعتمدة عليها، وهي التي تمنحها قوة وسعة وعمقاً وديموميةً وديناميةً، من جهة أخرى، كما أن النية ذاتها تابعة ودالة في نية النية «ميتا النية» أو النية الفوقية» الناضرة والحاكمة والمقومة عليها.

وحيث إن دالة الدالة «ميتا الدالة» أو نية النية «ميتا النية» لدوال قيم العمل الاستخاري أو النية التراتبية والراتوبية، هي اللذة والألم المادي أو المعنوي، وتعبير قرآني الشوق للجنة والنفور من جهنم. أما الاستخارة الاستخلافية الائتمانية المسؤولة فتحمل بنية غائية وقصدية ونية خالصة للقدوس فقط، تتحول بنيتها وبناءاتها ودالاتها وغاياتها ووظائفها إلى مفهوم أنطولوجي وجودي وقيمي أخلاقي وجمالي متعالٍ عن اللذة والألم، أي: توظف اللذة والألم إلى قيم تحقق بمقتضاها كمال الكمالات وخير الخيرات وسعادة السعادة الأبدية وقرب التقربات إلى المحبوب والمعشوق الحقيقي، أي: غاية الغايات، ولذة اللذات، وألم

الآلام، وسعادة السعادات، وحَيْرَةُ الحَيْرَات، ودهشة الاندهاشات، ومعرفة المعارف، وحقيقة الحقائق، وعين الحق، ويقين اليقينات (حق اليقين) و(برد اليقين)، ووجود الوجودات (واجب الوجود).

وأخيراً، تتأسس البنية التحتية لنية النية «ميتا النية» أو لميتا دالة النية، على الكمال المطلق لذات الله عز وجل، والذوبان الكامل في نوره وملكوته، وذلك مصداقاً لقول الإمام علي عليه السلام بما مضمونه: الناس على ثلاثة أصناف من العبادة «النية»: عبادة التجار شوقاً لنعيم الجنة، وعبادة العبيد خوفاً من عذاب النار، وعبادة الأحرار، كونه هو الواحد الأحد أهل للعبادة، وحمل النية على قيم حمولات الأفعال والأقوال والنيات.

6.5.3 المقاصد الشرعية والعقلية والعرفانية وعلاقتها ببنية النية والإرادة والعمل

أو القول وحمولاتهما المعرفية والوجودية في دوال الاستخارة

بادئ ذي بدء، نود التنبيه إلى ملحوظة في غاية الأهمية والخطورة، مفادها أن بحثنا حول المقاصد الشرعية هنا ليس المقصود بها كما هي مبحوثة في بحوث الفقه والأصول لمعرفة علة أو ملاك الحكم الشرعي من مصالح ومقاصد كمونة وثاوية في النصوص والأحكام الشرعية، بغية استنباط أحكامها من حيث الحلال والحرام أو المستحب والمكروه أو المباح. البحث في هذا المجال خارج عن موضوعنا تماماً، وإن كان في غاية الدقة والخطورة والأهمية. وبالرغم من أن البحوث الفقهية والأصولية منذ القدم قد تناولت هذا الموضوع بحثاً وتنظيراً وتطبيقاً، إلا أن البحث - وخاصة في الفقه الشيعي الاثني عشري، وبشكل عام، وفي فقه أهل السنة بشكل خاص بعد إقفال باب الاجتهاد عندهم - لم يرتق إلى مستوى أهميته وخطورته التنظيرية والتطبيقية مع اتساع أرضيتها وامتداد مدياتها أفقياً وشاقولياً. ونعتقد أن هذا الوضع ناتج عن عدة أمور منها: قصور في منهاجيات البحث وأدواته وأساليبه واستراتيجياته، ومنها ناتج عن قصور في العدسات الرؤيوية الاستكشافية والاسترجاعية التغذوية والاستبصارية والاستشرافية والتحليلية والتفسيرية والتأويلية التجزيئية الضيقة الأفق والعمق والاستطالة لدى كثير من الفقهاء والعلماء من جهة، والتمسك بمنهاجياتهم وعدساتهم وقناعاتهم الخاصة، وأخرى هي فصل الدين عن الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، أو تسيّد فقهاء السلاطين على مجريات الأمور الفقهية.

هناك معادلة عقلية وشرعية وفطرية في غاية الأهمية والخطورة والدقة تتحكم في عملية تحليل وتسبب وتحكيم مقاصد وملاكات الأحكام الشرعية وفلسفتها التوظيفية والتنظيرية والأخلاقية، وصحيح أنّ هناك خشيةً وحذراً شديداً في البحث عن المقاصد؛ لعلاقته بالتشريع الإلهي وإسناد التشريع إلى الله؛ خوفاً من البدعة المحرمة وإدخال ما ليس من الدين فيه، ولكن المرفوض عقلاً وشرعاً ووجداناً هو أيضاً التكيف في كهف الإفراط والتفريط، وما يسبب إما حرمان الشريعة والعقل والفطرة الإنسانية من فتح كنوز الدين والشريعة، وتجميد حركة تفاعل الفقه والشريعة في إدارة شؤون الحياة ومواكبة التطورات والتكاملات فيها، أو إلى تبدل الفقه التشريعي الديني إلى منظومة قانونية وضعية تتشكل وتبنى على تأسيسات وتوقعيات مادية وتحليلية تجزيئية فاقدة لروح الدين والإسلام والحياة والاستخلاف والخاتمية والانتظارية والاتباعية. وطرح المقاصد كطرح ثقافي، لا كطرح فقهي أصولي، يحمل في طياته الكثير من عوامل سقوطه وخروجه من الساحة الاجتهادية. ومن الخطأ الاعتقاد بأن استخراج المقاصد الكلية للشريعة لا حاجة إلى الشريعة نفسها، أو إمكانية استخراج المقاصد للشريعة من خلال قراءة تجزيئية للقرآن أو النصوص، بدلاً من القراءة الموضوعية والتشميلية التكاملية التراتبية التوحيدية لها، أي: قراءة النصوص التي تتضمن موضوعاً واحداً.

والمقصود بالمقاصد، هي تلك المنسوبة إلى الشرع، لذا قيل: مقاصد شرعية، وهي لا تكون إلا إذا كانت من المصالح والمفاسد التي اعتنت بها الشريعة في دواعي التشريع أو في متعلقاته، والتي تكون متساوقةً مع مقتضيات ومتطلبات التجارب العلمية العقلانية المسددة والمؤيدة والعرفانية المعقّنة والمشرّعة، وليس كل مصلحة ومفسدة مقصداً إلا إذا علم رعاية الشرع لها واهتمامه بها، وسواء علمنا ذلك من نص شرعي أم من العقل أم من العرفان المعقّلن المشرّعين، إذ لا يجوز أن ننسب إلى الله تعالى مقصداً لم نعلم اهتمامه به أو رضاه به، كما نص عليه في قوله تعالى: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ لَكُمْ مِنْ رِزْقٍ فَجَعَلْتُمْ مِنْهُ حَرَامًا وَحَلَالًا قُلْ إِنَّ اللَّهَ أَذِنَ لَكُمْ أَمْ عَلَى اللَّهِ تَفَرُّوْنَ﴾⁽¹⁾. ولولا تقييد المقاصد بالشرعية لانعدم الحدّ الفاصل بين المصالح الناشئة من أهواء ومصالح شخصية أو دوافع غير نقية، وبين ملاكات الأحكام.

(1) المرجع: القرآن المجيد، سورة يونس، الآية: 59.

وهناك تقسيم آخر على أساس شرعيتها منها: معتبرة شرعاً، وملغاة شرعاً، ومرسلة.
وتقسيم آخر على أساس الضرورية والحاجية والتحسينية. فالمقاصد إذن هي العلة الغائية التي يراد من تشريع الأحكام الوصول إليها، سواء بتحقيقها إن كانت مصلحة أم باجتنابها إن كانت مفسدة. والبحوث الفقهية والأصولية قسمت المقاصد الشرعية الكلية في خمس مقولات كبيرة، وهي: النفس بالقصاص أو الدية أو الدفاع، الدين بالجهاد وقتل المرتد، العقل بتحريم المسكرات... وإلخ عليها، وحفظ النسب بتحريم الزنى وإتيان الذكران والبهائم والقذف... وإلخ على ذلك، وحفظ المال بتحريم الغصب والسرقة والخيانة وقطع الطريق... وإلخ والتعزير عليها.

والمتطلع لأصول الفقه ووظيفة الفقيه الاجتهادية في سياق العملية العبادية الاستخلافية بشاهد بوضوح وجلاء أنّ مسطرة وميزان أو مَكِيلَة ومُنْقَلَة المصالح والمفاسد، لا تغيب عن ذاكرة وذهن الفقيه، بل إنها تتموضع في لب عملية الاجتهاد. وكما أشرنا سابقاً، إنّ موضوع بحثنا لا علاقة له بالمصالح والمفاسد أو المقاصد الشرعية المعتبرة كملاك للأحكام الشرعية، والتي هي من صميم العملية الاجتهادية الفتوائية في بحث الأصول والفقه، وإنما غاية بحثنا هي المصالح والمفاسد المتعلقة بعملية الاجتهاد الموضوعي، واختيارات مصاديق الأحكام في الواقع الموضوعي وفق الرؤية الكونية التوحيدية، وتبعاً لروح الدين والإسلام والقرآن المجيد، ووفق سياق سيرورة وضرورة حركة الفرد والمجتمع التكاملية والإنابة التوابية الاسترجاعية والدناوة التقريبية إلى الله سبحانه وتعالى في مجرى دوال الاستخارة الائتمانية المسؤولة، وليس في سياق المجرى التنظيري الحكمي في دوال الاستخارة.

وهو منهج عقلاني فطري وتجريبي علمي وعرفاني معقلن وعقلي مشرّع عن مسدد ومؤيد، ضمن نسق استخلافي يتمأسس على تقعيدات شرعية، وتأسيسات عقلانية، ومرتكزات عرفانية معقلنة، وموجهات فطرية، وبنيات علمية موضوعية تكوينية واجتماعية واقتصادية وسياسية وسيكولوجية... إلخ، تحكمها سنن وقوانين عامة لا تبديل ولا تحويل ولا تغير لها، وأحكام واتجاهات وقواعد وضوابط متغيرة، ولكنها متساوقة مع الثوابت منها، ومنبثقة عنها وتتمحور حول مركز حوزة ومحيط جاذبيتها، فضلاً عن كونها مرتبطة بالغايات الإسلامية السامية والداعية إلى التقرب إلى الله تعالى.

أما بحثنا هنا، فيتعلق بشكل مباشر بعد مرحلة تبيان الأحكام الشرعية للأفعال والأقوال والأنظار المختلفة من قبل الشرع، أي: قبل اختيار واصطفاء الفعل أو القول أو النظر من بين عشرات الاختيارات والفرص الممكنة لتنفيذ نفس الحكم الشرعي الداخل في الفعل أو القول، وذلك بغية تعظيم الفاعلية الخيرية والجدوائية النفعية المادية والمعنوية، الفردية التذوتية والاجتماعية التذاوتية في سياقاتها الدنيوية والبرزخية والأخروية، وذلك لترجيح كفة ميزان حسناتها أو تخفيف كفة سيئاتها أو ترجيح وتمييز الحسن والقبح، والخير والشر، والصالح والفاقد، والفائدة والضرر...

وهذا الأمر يستوجب - إضافة إلى ذلك - العديد من عناصر واعتبارات مساهمة في تعظيم فائدة وخيرية النية والفعل، وقد تمت الإشارة إليها سابقاً. الأمر يتطلب عناية متميزة، وخاصة بالمقاصد الكلية والتوسطية الخاصة والجزئية الفرعية تبعاً لماهيتها من حيث الضرورة والحاجة والرفاهية الاستحسانية، ووفقاً لمراتبها التدريجية في سلم الأولويات داخل كل فئة منها. وفي سياق عام لاستراتيجيات وغايات ووظائف وتكاليف وأساليب ترضها النظرة الكونية الإلهية والفطرية وعدساتها الرؤيوية الاستكشافية والتحليلية والاستشرافية والاستدلالية في مجرى علاقة وجودية ومعرفية متعالية بين الكائن الإنساني الاستخاري الخليفة والعبد من جهة، وكيونة الطبيعة المسخرة من جهة ثانية، مع الكائن الواجب الوجود الله عز وجل الخالق والسيد والرب، وفق عقد التوكيل الإلهي والاستخلاف البشري للإعمار والانباء التكاملي الفردي والمجتمعي، تبعاً للسنن والقوانين والأحكام والغايات والسبل والقيم والحكم الآياتية الآفاقية والأنفسية الإلهية

ويصبح التقرب والتزلف والتوجه هنا إلى الذات أو النفس الشبيهة الموهومة المصطنعة بواسطة تكوينات وتركيبات الأهواء والنزوات الشيطانية والرغبات الأنوية المادية الصرفة. والصنافة الثالثة هي التقرب والتزلف والتوجه إلى الناس، أي: «الرياء» الصرف، أو التقرب الذي يمازجه ويجاريه قصد التقرب والتزلف والتوجه إلى الله وفق معادلة ثنائية الأطراف والأوزان والأهمية والتقدير المتساوية بينهما القصود، أو التقرب الذي يغلب فيه أو يرجح به قصد التقرب والتوجه إلى الله، وهو أقل ضرراً ومفسدة من التقرب المتساوي القصود بين الناس وبين الله تعالى، والأشد فساداً وضرراً وهتكاً لبنية أفعال النظر والعمل هو التقرب والتوجه الصرف للذات الشبيهة الموهومة، ومن ثمَّ التقرب والتوجه الصرف للناس، حيث يشتري نفسه مرضاة الناس.

إنَّ التوجه والتقصد والتقرب بأفعال النظر والتعقل والتخيل والتوهم، أو أفعال الصمت والصومته، أو أفعال الإشارة والقول والكلام والعمل، إلى كينونة النفس في أية مرتبة تكاملية تعاضدية لها في سُلَميتها الراتوبية، يشي إلى أنَّ الفاعل المستخير ينسب أفعاله المختلفة إلى كينونته الأنوية وقدراتها وإمكاناتها الذاتية المستقلة عقلاً وإرادةً ووجداناً من جهة، وإدارةً وتدبراً وتقوماً من جهة ثانية. والتحليل الجذري والتفكيك الجذعي لهذه الظاهرة في دوال الاستخارة يشي إلى أنَّ الفاعل المستخير حينما يتوجه قصده وتقربه إلى ذاته يعتقد بأنه المالك الحقيقي لنفسه وأعماله ونتائج جملةً وتفصيلاً، أو أنَّ يعتقد بأنَّ هذه الملكية أو الاكتساب تابع لملكية الله المطلقة وليس هو مستقلاً استقلالاً تاماً منتسباً لذاته.

فهذا الشعور بهذه الملكية الجزئية أو الكلية لفعل الأعمال والأنظار في دوال الاستخارة هو الذي يجعله يتصور أنه المالك لها أو المتصرف بها. وتداعيات هذا الشعور وما تمتح منه من فيروسات نفسية ووجدانية وأخلاقية ومعرفية ووجودية وجمالية تفتك ببنية وبناءات كينونة الذات أولاً، وكينونة الأعمال والغايات والنوايا والمقاصد ثانياً، حيث يؤدي هذا الشعور وفعالياته المعرفية والوجودية بالكائن المستخير المتدين إلى الوقوع في أفخاخ حيل ومكر وخداع الاعتقاد بأداء العبادات والأفعال والأعمال والأنظار، وإنَّ كانت على الوجه المطلوب شرعاً وعقلاً مجرداً ومسدداً، وبأقصى درجات الإتيان، وأكمل مراتب الجهود والاجتهاد وأفضل السبل والطرق، إلا أنَّ هذا الاعتقاد يبث سمومه ويفعل حيوية فيروساته ليولد اعتقاداً آخر أشدَّ ضرراً، وأكثر فساداً من السابق، فيتوهم المستخير أنَّ حظوظ صحة وصدقية وتكاملية هذه الأعمال والأنظار في القبول والرضى كبيرة وكبارة، فيقع في مكر وحيل ووهم الاعتداد بالعبادات والطاعات والأعمال والأنظار، فيتوهم بصدقية واقعية وحتمية القبول والرضا التي هي أشدَّ فتكاً وضرراً وفساداً على دوال الاستخارة وغاياتها ومقاصدها ونتائجها، الأمر الذي يجعل من الإعجاب والاعتداد بالأفعال الاستخارية المطالبة بالأجر والعوض والمقابل، ومن ثمَّ ظهور ظاهرة المنّة على الله بفعله وعبادته، ناسياً أنَّ المنّة لله على عبده المستخير الذي هداه ووجهه وأرشده إلى هذه العبادات والعبودية والعبودة.

فدالة الدعاء والسؤال والطلب في الممارسات الاستخارية الاستخلافية الائتمانية المسؤولة كفيفة بالتخلص والتحرر من التبعية والنزعة التشيئية (التحيز والتشخص

11/17/16 1:30 PM

لذا قيل: من يبتغ ثمناً أو عوضاً على عمله مهما تعاظمت وتسامت وتثاقلت قيمته، فهو ينازع في سبق هذا الفضل أو ينازع في قيمته التي لا تتحملها ولا تقبلها كافة مكاييل وموازين الكون لو اجتمعت برمتها. أما دخول مبدأ «المثلية» في دوال طلب الاستخارة ومقاصدها فإنه يخل في الموازين ويفسد المعايير ويقلب المعادلات، ذلك بتساوي طرفي المعادلة التفاضلية من حيث المقام والمقال، بحيث يحل أي طرف محل الآخر في حقوق العمل والعوض عليه.

وهذا التعادل والتساوي في معادلة دوال المعاملة ليس إلا خدعةً ومكرًا وحيلةً من حيل ومكر التعقيلة والتعاقلية والعقلانية التشيئية والتسديدية العملانية، التي لا تساوي بين العباد بعضهم وبعض، بالرغم من دنوّ منزلتهم وقدرهم وضعفهم، بل تساوي بين العبد والمعبود، والمخلوق والخالق، والضعيف والقوي، والمرزوق والرازق، والميت والحَيّ، والوضع والعظيم، والفاني والباقي، والصغير والكبير، والفقير والغني المطلق. أليس التساوي بين طرفي معادلة المعاملة يتطلب التعادل والتساوي والتشابه والتساوق والتطابق بين الثنائيات السابقة.

وعليه، فالتساوي في دالة ومعادلة المعاملة يشترط أن يكون طالب العمل محتاجاً إليه، وأن يكون طالب العوض مستحقاً لنيله مقابل ذلك العمل، في حين المستقرئ لدالة طرفي معادلة المعاملة يستشف بوضوح وجلاء عدم الاحتياج وعدم الاستحقاق معاً، بل المحتاج الحقيقي في هذه المعادلة هو مدعي استحقاق المقابل، والمستحق بحق هو الأمر بالعمل، فالمعادلة الدالية للطلب تماماً معكوسة ومنكوسة، وهذا من نتاج سديمية وسرابية العقلانية المجردة والمسددة الفارغة من التأييدية.

الأدهى والأمر هو مكرها وحيلها التي تمكر بها، فتجعل في بنية ودلالات ووظائف وغايات فعل النظر والتعقل والتخيل والتوهم، أو فعل الصمت والصومته، أو فعل الإشارة والقول والكلام والعمل التجريدي والتسديدي، فكرة الإخلاص دون التحرر من ابتغاء النفعية وطلب الانتفاع، وذلك بعد ممأسسة ومؤصلة معادلة تقتضي بالقول: إنّ قيمة وصحة وأهمية العمل بمقدار النفع والفائدة الممتوحة منه، وإنّ دالة هذا النفع والفائدة بمقدار ينعكس انعكاساً مرأوياً في دوال الصالح العام والمنفعة الاجتماعية وأثره في دوال التنمية الاقتصادية والرفاهية الاجتماعية.

وبهذا الوهم السديمي والنظر السرابي إلى حقيقة سيرورة وصيرورة التقرب والتوجه والتزلف إلى الله سبحانه وتعالى، يفسد دالة الإخلاص ويفرغ محتواه من القيم المعنوية الغيبية المتعالية وينخر في بنيته وكيونته، حيث لا يفيد بتاتاً قيمة العمل ومقاصده الأنأوية بتقيده بالمنفعة والفائدة العمومية أو المشاركة، حيث إضفاء صفة العمومية، وإصاق نعت الاشتراكية أو المشاركة لا تخرج النزعة النفعية المادية أو المعنوية من بنية الفعل والغاية والنية والمقصد، الأمر الذي يعزز مكانة المقابلية في دالة الفعل الاستخاري ومقاصده، ولا عن أن تكون مسوية بين طرفي معادلة المعاملة: الأمر بالعمل والطالب بالعوض.

فتمكين فعل مكر وحيل إدخال وإضفاء صفة العمومية والمشاركة في دالة الطلب الاستخاري ومقاصده، يؤدي في نهاية المطاف إلى إزاحة العمومية النفعية وإحالة الاشتراكية أو المشاركة المجتمعية من دوال طلب ومقصاد الاستخارة، لتحل محلها النفعية الذاتية والأنأوية ذات المصالح والمنافع الخاصة فحسب. فمجرد تصفح صفحات تاريخ الكثير من السياسيين والاقتصاديين والاجتماعيين المناضلين والمجاهدين نجد أنهم بدأوا في طلب المنفعة والفائدة والمصلحة العامة، وانتهاوا إلى المنفعة الذاتية والأنأوية والتذويتية الخاصة فحسب، الأمر الذي جعل الإخلاص في مهب الريح.

إذن علينا التخلص من قيد وعبودية ورق (التشيؤ) من جهة، والتحرر من رق وعبودية العمل، أي: تحقيق الإخلاص، أي: التحرر من التخلص التجريدي النظري، ومن الإخلاص التسديمي العملي، أي: الخلاص منهما معاً. وبهذا نكون قد تحررنا من إسناد العمل إلى الذات من خلال الانتقال من تزكية العمل إلى تزكية النفس، مما يضفي عليها صفة التعظيم والملكية والقوة والسيطرة، فيمجد المستخير عمله أولاً، ويخلده في مناسبات احتفالية سنوية من جهة، ويمجد نفسه في مناسبات، ويخلد اسمه في لوحات شرف، أو ينقش اسمه فيعلي مباني ومساجد ودور العبادة، ويدونه في مدونات تاريخية، ولا يشفع ذلك ولا يجدي حينما ينسب الأعمال إلى المجتمع الذي ليس أقل ضرراً ومفسدة على قيم التخلص الشامل وقيم الإخلاص التام وقيم الخلاص الكامل.

الإخلاص التام لا يكون إلا بتحرر دالة طلب ومقاصد وغايات المستخير الاستخلافي الائتماني المسؤول من فيروسات وآفات النزعة النفعية أو طلب الانتفاع بالعمل، والتحرر

من مكر وحيل تعظيم قيمة العمل، والتحرر من سديمية وسرابية إسناد العمل إلى الذات الأنأوية أو الذات المجتمعية أو الذات التأريخية، الأمر الذي يقر بالتسليم والتوكل والاستعانة والقبول والرضى لله فحسب، ويعتقد بالعبدية الربوبية والعندية الإلهية، ويسير في سيرورة الإنابة التوابية، ويصير في صيرورة الدناوة التقريبية أو الدنو القرباني نحو المثل الأعلى والكمال والجمال والجلال المطلق وفوق المطلق.

6.5.4 بنية قصد القصد (ميتا قصد) أو بنية نية النية (ميتا نية) لدوال الاستخارة

حيث إن كينونة نية فعل النظر والصمت والإشارة والقول والعمل خيرًا منها، وحيث إن الرياء ما هو إلا السوس أو الأرضة التي تهدم كيان العمل وأركان النية، وتتخر في بنية قصد قصديتها أو نية نيتها، أي: (ميتا قصد وميتا نية)، يستلزم الأمر الكشف عن بعض خصائصه الجينيولوجية التأسيسية ومعالمه الأركيولوجية التراتبية ومميزاته الأكسيولوجية الأخلاقية، وذلك بقدر ما يتسع مقام البحث وعلائقه بصلب الموضوع، على أن نترك تفاصيل الشرح والتحليل والتفسير لكتابنا حول ماهية النية وبنياتها التأسيسية⁽¹⁾.

(1) في علم الفلك يشار إلى الكواكب بواسطة أسمائها «الزهرة» و«المريخ» فنحصل على الاسم العلم لقضية اللغة المساعدة بوضع القضية بين ظفرين أو هلالين «....» أو قوسين «()» أو «>....». وهناك تغيير يحصل في قيمة الحقيقة للكلمات، حيث لا يمكن للفظه بين ظفرين أن تشير إلى مدلولها العادي، بل تصبح «رمزاً لرمز» وليس رمزاً لشيء. وهو تعريف ماوراء الغوي. ويعتبر تارسكي الظفرين مقولة دلالية مهمة تسمح بتجاوز عدة مفارقات منها مفارقة الكذاب. في حين يستعمل لودفيك فتنغشتاين «Ludwig Wittgenstein» للاستشهاد وليس في مستوى ما وراء الغوي «Meta Language». ولقد ظهر التفكير ماوراء منطقي «Metalogical Idea» وماوراء الرياضي «Metamathematical» مع منهج هيلبارت «Hilbert» البدهي الذي يعتبر النظام ذاته وليس القوانين أو القواعد أو الطروحات الجزئية داخل ذلك النظام. انظر إلى: Cambridge, in Ludwig Wittgenstein Lectures. Lecture on Philosophy (1932-1935). Oxford; B. Blackwell 1984م.

بنية تحتية خفية «Infrastructure»: بنية كامنة، وبعمامة خفية ثاوية أو مضمرة أو غير ملحوظة، تعزز شيئاً أو كينونة منظورة أو ظاهرة.

ميتا بنية «Metainfrastructure»: المبادئ التحتية والأسس التأسيسية والقواعد التقيدية للبنية التي تعتبر منظوراً فوقياً لكيونات معرفية ووجودية.

ميتا منطق «Metalogic»: المبادئ الكلية والأساسية والتقيدية للمنطق. أو ما يتعدى المنطق، ما لا يمكن التعبير عنه داخل صورته منطقية. - لا يقال: هو غريب كلياً عن المنطق، مثل الحدس أو المعرفة الصوغية.

ميتا أخلاق «Metamoral»: مبادئ أولية أساسية وتقيدية للمنظومة الأخلاقية، في مقابل دراسة القواعد الأخلاقية، كما هي مطبقة في عمل شرعياً أو جدير بمدح وثناء. ودال على كل ما هو متعال بالنسبة إلى الواقع الأخلاقي المعطى، وضروري

هذا التنامي والتكامل في فعل «نية النية» أو «قصد القصدي» أو «نواة النية» وقيم حملات أنظارها وأفعالها وأقوالها من الثواب والحسنات، هو منشأ التكوّنات الحقيقية اللامتناهية للثواب؛ لكونها متوسلة بالإخلاص والعبودية الكاملة والأهلية التامة لمطلق المطلقات القدوس، ولا يتحقق هذا إلا من خلال فعل تكامل الإنسان الموصول إلى التزلف والتقرب إلى المطلق التام ورب الأرباب، الذي بموجبه ينكشف له الغطاء، فيشاهد بالمشاهدة العرفانية القلبية حقيقة عظمته وكبريائه وقدرته من جهة، ويشاهد حقيقة أفعاله وأقواله وأنظاره وكيونته من جهة أخرى، فتستصغر قيمها المتعاضمة، وتخف أثقال حملاتها الثقيلة بالحسنات والثواب، سواء وفق منظوراته القلبية المتعالية أم في واقع الأمر التكويني لها، وذلك مصداقاً لقول الإمام علي عليه السلام في خطبته المأثورة في وصف المتقين: عظم الخالق في أنفسهم، فصغر ما دونه في أعينهم.⁽¹⁾

فقصّد القصد (ميتا قصد) أو نية النية (ميتا نية)، هي بؤرة نواة جاذبية النية نفسها وبنيّتها التعيدية والتأسيسية، وهي مصدر صلاحية وديمومة النية وديناميتها، وأساس استمرارية انبئات وإقامات الأفعال والأقوال والأنظار المنبثقة عنها، وهي منشأ توالد متتاليات تكوّناتها من الثواب والحسنات المترتبة عليها، إضافةً إلى كونها منبع فعاليات وأساس قوة تواصلات، وقاعدة تماسكات ونسيج علائق الطبقة الفوقية لها، أي: نيّات كينونات الأفعال والأقوال والأنظار المتواضعة والمتعاقبة، حسب مراتب مستوياتها المتفاعلة مع كينونات معرفية، ووجودية أخرى متشابهة ومشاكلة ومضارعة ومضاهاة ومماثلة ومجاورة ومناظرة ومطابقة ومتساوقة، في حقولها المتحاكلة والمتماسية والمجاورة أو القريبة والبعيدة منها، وفي جميع عوالمها الممكنة، كعالم الدنيا والبرزخ والآخرة.

وعليه، فهي المسؤولة عن بقاء ديمومة كينونة النية وحيويتها واستمرارية انبئاتها

لمعاقلة هذا الواقع.

ميتافيزياء «ميتافيزيقيا» «Metaphysics»: ما فوق الطبيعة أو الغيب. المبادئ والأسس والمفاهيم والمعاني الثاوية والمضمرة غير المنظورة، والتي تستدعي استكشافها من الغيب أو الماوراء إلى الكشف والمنظور المرئي.

(1) نهج البلاغة، من خطبته عليه السلام في وصف المتقين.

المعرفية والوجودية في مدار قلب وعقل وفطرة الإنسان، وهي مصدر ثباتنا، ومسار استمرار حركتنا الارتقائية التكاملية المتماهية مع بؤرة نواة القصد والنية، أي: «نية النية» المتمثلة - كما قلنا سابقاً - في خلوص النية وفي أهلية العبودية التامة لله، والتقرب إلى غاية الغايات، ومثل الأمثال الأعلى عزَّ وجلَّ، وتعبير كتلة وثقل الحسنات والثواب عن مقدار ما يبذله الإنسان من استسقاء جذور أعماله وأفعاله وأنظاره واستجلاب الخيرية والنفعية من ينبوع آلاء وفيوضات «نية النية» المركوزة في الفطرة الإنسانية والموصولة بغيب الغيوب المطلق، ومقدار ما يقع عليها منها.

والجاذبية أو القوى التالية لنية النية هي قوة جاذبية النية نفسها، ككينونة معرفية وجودية قائمة ومستجمعة حول قوة جاذبية «نية النية» المعجونة والفاعلة في كافة المسائل والقضايا المعرفية والوجودية المتعلقة بالنية ومعالمها المختلفة، والتي تشكل هي بدورها قاعدة صلبة ومتينة لأعمدة انبئات النية من كينونات معرفية ووجودية متمثلة في مؤسسات سياسية واجتماعية واقتصادية وتربوية وإعلامية وقضائية قانونية و.....، لتشكل بدورها بسايتين ومصانع إنتاجية تنتج منتجات معرفية ووجودية لتكامل وارتقاء الإنسان والمجتمع مادياً ومعنوياً لتحقيق غاية غاياته، والتقرب إلى مبتغاه النهائي في تشكيلاتها الدنيوية، وفي البرزخ والآخرة في صورتها الملكوتية الآياتية القيمة.

كما إنّ قوة الجاذبية الأرضية هي المسؤولة عن وجودنا في مدار حول الشمس، وعن استقرار أقدامنا على الأرض، وتعتبر كتلة الجسم عن مقدار ما يبذله من جاذبية ومقدار ما يقع عليها منها، وارتباطها مع القوى الجاذبية الكهرومغناطيسية، وكذلك القوى التي تقف وراء كل مظاهر الرفاهية في العصر الحديث، مثل: الأضواء والحاسبات وأجهزة التلفاز والتليفونات و..... كما أنه وراء صواعق البرق العظمى واللمسة الرقيقة ليد إنسان، وعلى المقياس الميكروسكوبي فإنّ الشحنة الكهربائية للجسيمة تؤدي دوراً في القوى الكهرومغناطيسية يماثل دور الكتلة في حالة الجاذبية: فهي تحدد مدى ما تبذله الجسيمة ومدى رد فعلها كهرومغناطيسيّاً. وهي القوى القوية الضعيفة الأقلّ ألفة؛ لأنّ تأثيرها يتضاءل بسرعة خلال المسافات، ما عدا المسافات تحت الذرية، وهي القوى النووية. ولهذا السبب لم تكتشف تلك القوى إلا حديثاً. وهذه القوى القوية

هي المسؤولة عن تماسك الكواركات بعضها مع بعض في البروتونات والنيوترونات والاحتفاظ بالبروتونات والنيوترونات محشورةً بعضها مع بعض داخل أنوية الذرات. أما القوى الضعيفة فهي المعروفة بأنها المسؤولة عن التفتت والتشتت الإشعاعي لمواد مثل اليورانيوم والكوبلت.

وقد اكتشف الفيزيائيون خلال القرن الماضي سمتين لكل هذه القوى⁽¹⁾، السمة الأولى على مستوى ميكروسكوبي، وهي أن كل هذه القوى لها جسيمة مترافقة معها يمكن اعتبارها الحزمة الصغرى لهذه القوى، وفي مثالنا هي الخصائص والسمات الجينيولوجية لنواة «نية النية» أو «قصد القصد» المعجونة في كافة الكينونات المعرفية والوجودية الأصلية وجميع تشعباتها الفرعية.

أما السمة الثانية المشتركة لهذه القوى فإنها مثل الكتلة في تحديدها، وكيف تؤثر الجاذبية في الجسيمات، وكذلك مثل الشحنة الكهربائية في تحديدها كيف تؤثر القوى الكهرومغناطيسية فيها، كما هي حال حمولات ثمار فعل أو قول النية المتعددة والمختلفة. وتمتلك الجسيمات هنا كميات معينة من شحنة قوية وشحنة ضعيفة، وهي الشحنات التي تحدد كيف تتأثر بالقوى القوية والقوى الضعيفة، كما هي حال نتاج سلسلة متواليات التشابكات التشجيرية والتفاعلات اللاخطية لنواة الفعل أو القول، مع الكينونات المعرفية والوجودية المتحاكلة والمتماسكة والمحاذاة والقريبة والبعيدة، مع الحقول الأخرى حسب مستويات تموضعاتها في السلم التدريجي في عالم الدنيا والبرزخ والآخر.

هذه حقائق أو فرضيات علمية فيزيائية دقيقة آلينا أن نذكرها هنا، بغية تقريب آليات واستراتيجيات القوى المختلفة في كل من «نية النية»، أو قاعدة النية المتمأسسة عليها مقام وبنیان النية نفسها، وكذلك التأسيسات الانبنائية ومعالمها الفوقية المستندة إلى سطوح النية نفسها من مؤسسات معرفية ووجودية تشعبية وتفرعية مسؤولة وموصولة، أو منفصلة بالنية وبتأسيساتها البنيوية التحتية، أي: «بنية النية» وبجميع الحقول والعوالم الممكنة.

(1) Brian R.Green (2005) The Elegant Universe pp (24-25.1)

6.5.5 الحواجز والعقبات «المعرفية» و«الوجودية» وعملية تشييد الأفعال والنيات وقيمهما

لا مرأى في القول، ولم نذهب بعيداً إن قلنا: إنّ عملية بناء «ميتا النية» أو بنية «النية التحتية» أي: ماهية وجوهر أصول ومبادئ وغايات العمل العقلاني المسدد والمؤيد الصالح، وقيّمته المعرفية والوجودية والأخلاقية والجمالية وحمولاتهما من الثواب والحسنات، والمنافع والفوائد والنعمة، والصلاح والفلاح، والخيرية والتوايية والقربية، أو من العقاب والسيئات، والأضرار والشرور، والبلاءات والأذى، والخسران والنقمة، هي من صلب ماهية عمل الجهاد الأكبر. إنّ بناء منظومة أو سلّم أوليات اختيارات الأعمال والأقوال وأهميتها النسبية مرهونة ببنية نيتّهما، ولمجموع خيريتّهما الكلية بشتى تموضعاتها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والتربوية والإعلامية.... الخ، وهو من صميم عمل الجهاد الأصغر والاجتهاد في دوال الاستخارة الائتمانية المسؤولة من جانب، ومن جانب آخر، إنّ هذين العاملين الجهاديين محفوفان بالمخاطر والزلات والمصاعب والمشاكل، مما يستوجب الكثير من المعرفة والعلم والوعي من جهة، والحذر واليقظة والدقة والاهتمام والعناية والحرص والانتباه من جهة أخرى، وهي أمر يتطلب العناية والاهتمام والتعظيم والاستفادة من قيمة ديمومية ودينامية الحيرة والدهشة والاندهاش والشك والظن المنهجي.

فعملية الجهاد الأكبر والأصغر في دوال نيّة الاستخارة الاستخلافة الائتمانية المسؤولة، ليست عملية سهلة ويسيرة، كما يعتقد جُلّ الناس بناءً على كفاية حضور النيّة، أو انكشاف عنوان العمل الصالح من خلال الروايات والأحاديث الشريفة أو الآيات القرآنيّة المجيدة، أو من خلال تموضعات عاطفية اندفاعية فقط، بل هي عملية في غاية الصعوبة والدقة، حيث تستلزم بادئ ذي بدء، تأسيس وتقعيد أس وقاعدة «بنية النيّة»، ومن ثمّ بناء الأبنية الفوقية على الخارطة الهندسية للعمل، أو قل: لجميع الخيارات الممكنة تبعاً لإمكانات الشخص، ووفقاً لقانون أو قاعدة القول والفعل الاقتصادي الائتماني الاختياري.

إنَّ الصورة والماهية اللتين نكونهما عن «نِيَّة النِّيَّة» أو «ميتا النِّيَّة» أو النِّيَّة نفسها، أو فعل النظر والعمل، أو تقديراتنا لحمولاتهما من الثواب والعقاب، هي نتيجة عملية اجتهدانية ذهنيَّة نظرية، فضلاً عن خلاصة استنتاجاتنا واستقراراتنا التحريانيَّة لخبراتنا الماضوية

السابقة واستشرافاتها المستقبلية اللاحقة. وحيث إنها متوقفة على الأحكام والمفاهيم والتجارب والاستشراف، فهي انعكاس لاجتهاد معين؛ لأنّ تلك الأحكام والمفاهيم أو التراكمات التجريبية أو الحدوس والاستشرافات المستقبلية، التي تتوقف عليها الصورة، هي نتيجة لاجتهاد خاص في فهم عناوين الأعمال والأقوال الصالحة والخيرة أو الطالحة والشريرة، أو فهمنا الخاص للواقع الموضوعي المعيش المحيط بنا وإسقاطاتنا المستقبلية لها، أو مكنوناتهما من الحسنات والسيئات ومن القيم المعنوية.

وما دامت الصورة التي نكونها عن بنية «النية» و«نية النية» وفعل النظر والعمل هي اجتهادية، إذن ليس بالضرورة والحتمية أن تكون هي الصورة الواقعية الحقيقية الحقّة المطابقة لقيمتها المثالية المنشودة في دوال الاستخارة؛ لاحتمال الخطأ والصواب، والصحة والفساد، والصدق والكذب في الاجتهاد. وبذلك جدّ ممكن أن تتباين نية النية «ميتا النية» ويتغاير هيكل النية، وتختلف منظومة وسلّم الأهمية النسبية لاختيار الأولويات، سواء لموضوع معين ومحدد أم لموضوعات وبرامج الأعمال والأقوال المختلفة بين المجتهدين وتجربانيات المستخيرين من المؤمنين أو الفقهاء أو عامة الناس.

وبالرغم من أن جميع البرامج والموضوعات المستنتجة وفق منهج اجتهادي في اختيار الأعمال والأقوال الصالحة مقبولة ومثابة بشكل عام؛ لكونها نتاج جهود وممارسة عملية الاجتهاد التي سمح بها الإسلام، وأقرها من جانب، ووافقها وأمضاها العقل والنظر الملّكي المسدد والمؤيد من العقل الملكوتي القيمي الآياتي، واستقر بها القلب في سياقاتها الشرعية والاجتماعية والسياسية والتاريخية، بقطع النظر عن مدى مصداقيتها وانطباقها على الواقع المعيش، أو الاستشراف المستقبلي، من جانب آخر.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن أس موضوعنا يتجاوز تماماً ممارسات عوام الناس، الذي لا يشمل فقط الجهلاء والبسطاء والسذج من الناس، بل في واقع الأمر يتضمن حتى العقلاء والعلماء كل حسب طاقاته ومقاماته ومقالاته من فعل النظر والعمل الصالح والخير، فكثير منهم يفتقدون إلى التبصر والتثقف في روح الدين والقرآن والإسلام والحياة، ويفتقدون إلى منهاجية واستراتيجية ورؤية كونية وحضارية وتاريخية واجتماعية وسياسية واقتصادية تشميلية تكاملية استخلافية وخاتمية وانتظارية وأتباعية واضحة ومحددة. لذا عملنا على

تبيان المفاهيم والمعاني والقيم والحقائق الثابتة والمضمرة وغير المعرّبة لنصوص «النية» و«نية النية» و«الفعل» و«فعل الفعل»، و«النظر» و«نظر النظر»، وكما ذكرنا سابقاً لجهد الجهد وجهاد الجهاد واجتهاد الاجتهاد ومجاهدة المجاهدة للفعل الاستخاري، في المجرى الحدتي والمشهدي والمرأوي والواقع الحقيقي، وفق مجرى الحق الأسمائي الحسنی والصفاتي العليا داخل مجرى العالم والكون والوجود.

فالنظرة المتفحصية والمتأنية إلى واقعنا السيئ وحالنا المتردية، والمتوغل عمودياً وأفقياً في أعماق نفوسنا وعقولنا، يرى بكل وضوح وجلاء، تلك الحواجز السميكة، والموانع والسدود الرفيعة، والترسبات والكتبان الرملية الكسيفة والكثيفة التي تقف حجر عثرة بين عقل وروح الإنسان، وتلك الحقائق والأفكار والمشاعر الحقيقية من جهة، وضعف القراءات والاستشرافات المستقبلية من جهة أخرى. فكم من حقائق ومعارف مادية ومعنوية ذات سمات علمية موضوعية، وذات دلالات وبراهين منطقية دامغة واضحة وضوح الشمس في رابعة النهار، والمستخير عنها غافل جاهل وفاقد الحس والشعور تجاهها من جهة، وفاقد لاتجاهات بوصلتها وإحداثيات زوايا منقلبتها، وأهمية أوزان موازينها، وقيم تقديرات مكيّلتها، إلى درجة تقف فئة منها موقف الرفض التام، والند العنيد، والمحارب البارز لها من جانب، والتمسك والدفاع عن تلك الأحكام والمعارف المزيفة الباطلة من جانب آخر.

ومن هنا يتبادر إلى أذهاننا هذا السؤال الجوهرى، ما هي الأسباب والظروف التي تساهم في تباين واختلاف المواقف والأحكام الفردية والاجتماعية تجاه تلك الحقائق والمعارف والأدلة الواضحة؟ أو بتعبير آخر، ما هي العوامل التي تشكل تلك السدود الرفيعة والحواجز السميكة أمام بصر وقلب وأذن وحس الإنسان، فتمنعه من رؤية الحقائق، وسماع الأخبار الصادقة اليقينية، والإحساس بالواقع الموضوعي التي تشكل مقدمة لبناء، وتأسيس «نية النية» و«عمل العمل» وتأصيل وتأثيل النية في العمل ذاته؟ ومن دون الولوج في التفاصيل، نشير هنا إلى عناوين فقط لبعض تلك الموانع والعقبات، ونشير بشيء من التفصيل في مجموعة محددة منها. نبدأ أولاً بالإشارة إلى تلك الموانع والعقبات التي تم شرحها بالتفصيل في سلسلة موانع المعرفة للكاتب⁽¹⁾، وذلك على النحو التالي:

(1) جعفر عباس حاجي، سلسلة موانع المعرفة (الكويت: الكويت تايمز، 1986).

- 1 - النهج الفكري وأثره في انحراف الإنسان.
 - 2 - الجهل البسيط والمركّب.
 - 3 - اتباع الهوى والسيئات والانحراف الفكري والسلوكي عند الإنسان.
 - 4 - الترف المادي والفكري وأثرهما في تضليل وتحريف الحقائق.
 - 5 - اللاشعور والأفكار والمفاهيم المخترنة في لا شعور الإنسان ودورها في تضليل الإنسان عن الحقائق.
 - 6 - (الغضب والتشنج).
 - 7 - التقليد واتباع الآباء والأجداد ودوره في الانحراف عن الحق والحقيقة.
 - 8 - العقل الجمعي وأثره على انحراف الإنسان سلوكياً وعقلياً.
 - 9 - الغفلة والنسيان وأثرهما في تحريف الإنسان عن جادة الحق والصواب.
 - 10 - الظن والشك وأثرهما في انحراف وتضليل الإنسان عن الحق والحقيقة.
 - 11 - القلق والخوف.
 - 12 - العجلة والتسرع في الحكم.
 - 13 - العوامل المادية والبيولوجية وأثرها في حجب الحقائق عن الإنسان.
- وتجدر الإشارة هنا إلى ملحوظة منهجية هامة، وهي أنه بالرغم من أنّ تلك الأسباب والظروف التي تشكل غيوماً كثيفاً وحواجز رفيعةً وسميكةً أمام عقل وشعور الإنسان هي متعددة ومتنوعة ومختلفة، إلا أنها ترجع جذورها ومصادرها إلى عاملين رئيسيين، يتمثلان في الجهل واتباع الهوى.

6.5.6 العلاقة العضوية والبنوية بين فطرة الإنسان والنية وحمولات الأفعال والأقوال من الخيرات الحسنات والشرو والسيئات

إنّ علاقة النية والقصدية للأفعال والأنظار الإنسانية وحمولاتهما من الثواب والخيرية، أو العقاب والسيئات والشرو بالفطرة الإنسانية المغروزة بالنفس، هي علاقة عضوية بنيوية

حقيقية بأبعادها المعرفية والوجودية والقيمية والجمالية. ويلاحظ أنّ هناك تصنيفات وتقسيمات للفطرة وجذورها المتفرعة وجذورها الأصلي. وفي أدبيات الفكر العرفاني للإمام الخميني قدس سره نجد أنه يصنف الفطرة تصنيفاً موضوعياً عقلياً عرفانياً إلى: فطرة أصلية وفطرة تبعية، تتفرع عنهما جميع ضروب وتشعبات الفطرة الأخرى.⁽¹⁾ حيث تتجسد الفطرة الأصلية في تمثيلات حب الكمال المطلق، وتتمظهرات عشق الخير والسعادة المطلقين، المعجونة والمركوزة بالقوة في كل فرد من أفراد النوع الإنساني، بصرف النظر عن جنسيته الجغرافية من بدوي أو حضري، عربي أو أعجمي، وبغض النظر عن ماهيته المعرفية من عالم أو جاهل، ومهما كانت مقاماته الاجتماعية من شريف عظيم أو وضيع حقير. الكل متساوون أمام أصل ماهية وحقيقة الفطرة الإنسانية، وإن تباينت درجاتها ومراتبها الانكشافية والوضوحية بين البشر.

أما الفطرة التبعية أو الفرعية التي يسميها الإمام الخميني قدس سره هي فطرة التنفر من النقص والأذى من الشر والأذى والشقاء. هذه الفطرة بحسب مصطلحات الإمام مخمرة بالعرض، وسميت تابعة؛ لكونها تأتي متلازمة ومتربة على الفطرة الأصلية الأولى، أي: فطرة حب الكمال والميل والتوجه إلى العشق والخير والسعادة المطلقة.

أما الفطرة الثانية وفق مرئيات ومنظورات الإمام العرفانية العقلانية، فهي الفطرة التابعة أو الفرعية، وتفسر على أساس أنها حالة شعورية نفسية مخاضها التنفر والانزعاج والاضطراب والقلق الدائم من النقص والأذى من الشر والشقاء. وهذه الفطرة معجونة ومخمرة بالعرض، والتسمية الاصطلاحية التبعية قد تم اشتقاقها من نفس الفطرة الأصلية؛ لكونها مترتبة عليها، وتظهر وهي في حالة نقصان أو عدم تمامية فطرة حب الكمال وتعشق الخير والسعادة.

6.5.7 التمايز بين بنية كينونة النية وبنية كينونة القصد في فعل النظر والعمل

الاستخاري

قبل الحديث عن وظائف وأهمية النية ودورها في تحقيق غايات وأهداف وفلسفة وفقه اقتصاديات الاستخارة الائتمانية المسؤولة، يجدر بنا أن نميز ولو بشكل مقتضب، التمايزات

(1) الإمام الخميني، شرح حديث جنود العقل والجهل، الصفحة: 76.

والفروقات بين كينونة النية وكينونة القصد، حيث إن معرفة هذا التمايز لها بالغ الأثر في فعّاليات وتفعيلات أفعال النظر والعمل الاستخاري.

إنّ دالة النية لها علائق بنيوية وبنائية تركيبية وتراكمية وتكوينية ودلالية واستدلالية وتداولية وتواصلية ووظيفية وغائية بدالة القيمة، كما ترتبط دالة القصد بدالة الغاية. وهذه العلائق البنيوية بين دالة النية ودالة القيمة لها حضور واضح في أدبيات العديد من الفقهاء والفلاسفة والعلماء السابقين والحاضرين. لقد ربط العلماء بين النية وجلب المنفعة ودفع الضرر، كما عند الغزالي والبيضاوي، ومن الواضح استخدام وتوظيف معاني ومفاهيم «جلب المنفعة» و«دفع الضرر» للدلالة على معنى «القيمة». ومقولة: «النية انبعاث القلب نحو ما يراه موافقاً لغرض، من جلب منفعة أو دفع ضرر حالاً أو مآلاً»⁽¹⁾.

لذا لو بحثنا عن الوجود الأنطولوجي لكينونة النية لوجدنا أنها تتموضع في كينونة القلب التي هي مصدر الاعتقاد والإيمان والحب والبغض، وهي الناظرة والكاشفة والواصفة والشارحة والمقومة للمقولات العقلية، حيث غياب القلب داخل بنية وبناءات العقل يجعله فاقداً لقيمة الاعتقاد والإيمان بقوته وقدرته اليقينية والحتمية والضرورة والكلية والسببية والعلية والوحدة، وهي من متلازمات العقل، والاعتقاد والإيمان واليقين... بها هو من صميم عمل القلب وليس العقل، أي: أنّ القلب يزود العقل بها، لذا عدسات كينونة القلب أوسع وأشمل وأبعد مدى واستطالة وعمقاً وأغنى ثروة أبستمولوجية معرفية وأنطولوجية وجودية وأكسيولوجية قيمة وأخلاقية وإستيطقية جمالية وفنية من كينونة العقل، وإنّ تباينت إوالياته وآلياته وأدواته ووسائله واستراتيجياته ولغته ومنطقه.

إنّ كينونة القلب أقرب من كينونة الوحي والغيب والكمال والجمال المطلق والمثل الأعلى من كينونة العقل المجرد والنظر المُلْكِي، وكينونة القلب هي بمنزلة مميّلة ومنقّلة ومُكيلة ومسطرة وميزان وبوصلة لتوجيه اتجاهات وإحداثيات فعل وعمل العقل المجرد والنظر المُلْكِي نحو توظيفات واستخدامات واستعمالات واستثمارات واستهلاكات وادخارات السلوكات والممارسات الاقتصادية المعرفية في مجرى الأحداث والمشاهد المرآوية

(1) السيوطي، الأشباه والنظائر، (مصر: مصطفى البابي الحلبي، 1959 م)، الصفحة: 30.

والواقعية الحقيقية في مجرى العالم والكون والوجود. وكيونة القلب تتجاوز فاعليتها الانفعالية والوجدانية كينونة العقل المجرد بوحدها التي أصبحت هي الكينونة والماهية والوظيفة والغاية الطاغية في المفهوم الأبستمولوجي المعرفي الدارج، في حين أنّ كينونة القلب دلالة دالة على «العقل»، إذ العقل يمكن الاستفادة من الآيات القرآنية بأنه الفعل الذي يقوم به القلب، كما أن السمع هو فعل الأذن، والنظر هو فعل العين، والنطق فعل اللسان. المستنطق للآيات القرآنية يتوصل إلى ذلك.

وعليه، يقوم العقل المُلْكِي المجرد بوظيفة التعقيل، أي: يعقل من الأشياء أوصافها الظاهرة والمكشوفة والمرئية، أو بالاصطلاح المنطقي التمسك والتعقل والإحاطة برسوم الأشياء وفق مقتضيات ومتطلبات ومقاصد أصول المنطق، للوصول إلى تعريف ماهياتها التي تشخص بها الأشياء بعضها عن بعض، في حين العقل المسدد يقوم بتعقيل أفعال وأعمال هذه الأشياء الخارجية وفق مقاصد الشرع، بينما العقل المؤيد هو عقل استغراقي اجتماعي كلي يحتوي على مراتب العقل المجرد والمسدد، أي: يتجاوز معرفة رسوم الأشياء، ويتعدى أفعالها وأعمالها إلى طلب ما هو مكسوف ومضمر ومسكوت عنه، أي: معرفة أوصافها الباطنية وأفعالها الجوانية وحالاتها الوجدانية وديمومتها وديناميتها الوجودية أو «ذواتها»، أي: ما يكون الشيء هو هو «هويته».

الذات التي يقصدها العقل المؤيد والذات المقصودة لغيره بينه وواضحه، فهي ليست ذاتاً مُتَصَوِّرةً؛ لأنّ هذه ليست، على الحقيقة، إلا مجموعة رسوم صفات تقع تحت تجريد العقل النظري، وإنّ كان مبدأً أصيلاً لمقدمة مبدأ العمل، ولا حتى ذاتاً مستعملة؛ لأنّ هذه بدورها ليست إلا مجموعة أفعال برانية خارجية تقع تحت تسديد العقل العملي وقد تعكس حقيقتها الجوانية صدقاً أو كذباً، وإنّ كان العمل يتمم العلم النظري، وإنما هي ذات متشخصة في الوجود، ومتحققة في العيان، ذات تحتاج في إدراكها، لا إلى النظر المُلْكِي الظاهري وحده، ولا إلى العمل معه، وإنما إليهما مجتمعاً بالارتكاز والاستعانة بالتجربة والتجريب العملاني الموسع والعلمي الموثق، أو بتعبير جامع شامل، إلى نظر عملي دينامي ديمومي حيّ يخترق شكل العمل إلى روحه وقيمه المتعالية وآياته الحكيمه، فهو وحده القادر على الإحاطة بالأعيان، حيث العقل المؤيد يتعدى مرتبة الرؤية البصرية وعلم اليقين بالأشياء

والأشخاص والموضوعات، ويتجاوز منزلة المَلَامَسِيَّة وعين اليقين بها، ليموضع في رتبة المَلَابَسِيَّة وحق اليقين وبرّد اليقين بها.

إذن هناك على الأقل ثلاث مراتب كلية تبدأ من معرفة الأشياء أو الأشخاص من خلال الإخبار عن صفاتهم وأوصافهم، والثانية أن يتعامل الشخص مباشرة معهم، ويدخل معهم في ممارسات عملية ويلمس نتائج هذه الممارسة الممتوحة منها، والثالثة أن يدخل معهم في ممارسات وجدانية قلبية، تنكشف له من خلالها محبتهم وبغضهم أو كرمهم وجودهم أو بخلهم، أي: من خلال التواصل القيمي والآياتي والروحي والمعنوي الحضورى وليس المكتسب. فالتصديق بحب الشخص لي هنا يتحقق من خلال ما نقل لي من أوصاف ظاهرية، وما تبين لي من أفعال خارجية تعكس حقائق جوانبية أو تعارضها، وأخيراً ما تبين لي من صدق الحالة الوجدانية الجوانبية لي من خلال مُلَابَسَتِهَا الوجدانية له.

التوسل بالعقل المؤيد المستغرق فيه العقل المسدد والمجرد يشكل للمستخير حقيقة تكميل واستكمال وتكامل العقل، من خلال تصالح وتناسب وتزواج بين العقل النظري والعقل العملي والعقل العرفاني المشرّع، والعقل الوحياني الإخباري والإنبائي، الأمر الذي يسد كافة أبواب فيروسات ونوافذ مكروبات آفات الحواس والعقل والقلب المعرفية والوجودية والقيمية الأخلاقية والجمالية الفنية، التي هي مصدر لإيجاد حالات الحيرة والتردد والقلق والاضطراب والاندھاش والدهشة المعرفية في دوال الاستخارة. فتتموضع في محيطاتها، وتتوطن في بنياتها، وتتواجد في بناءاتها التكوينية والتركيبية والتراكيبية، لتشوه استدالاتها وتضعف دلالاتها، وتُحرّف تداولاتها وتغير تواصلاتها، وتوجه وظائفها، وتحبط غاياتها، وتنزلها على مراتب أوصافها الظاهرية، وقيمها المُلْكِيَّة والنفعية الآنية المادية لها.

في حين العقل المؤيد يقي المستخير هذه الآفات المرضية والوبائية التنظيرية والتعقيلية والتخليقية والتعارفية المعرفية، ذلك بواسطة قيم العبدية الخالصة والعندية المطلقة والعينية المَلَابَسِيَّة، التي تمتع منها دوال الاستخارة، من التوكل والاستعانة والتسليم والقبول والرضا، المحققة لدوال السعادة الأبدية المؤيدة إلى الإنابة التوابعية، والدناوة التقريبية والتجاورية والتحاقلية، والتي بمقتضاها تطرد الحيرة والتردد في دوال الاستخارة، وتستوطن بها الطمأنينة والسكينة والاستقامة.

وتجدر الإشارة إلى ملحوظة في غاية الأهمية ومنتهى الجدوى قد تكون غائبةً عند الغالبية العظمى من المستخيرين المتدينين، ألا وهي أنّ الاستخارة المُصَفَّحِيَّةُ المُصَحَّفِيَّةُ أو الفرزية الرقاعية والسبحية العددية وغيرها، قد تطرد الحيرة أو التردد الظاهري والنظري، لكنها لا تزيل ولا تطرد الحيرة والتردد والدهشة والقلق والاضطراب الحقيقي الوجودي في دوال الاستخارة، ذلك عكس الاستخارة الاستخلافية الائتمانية المسؤولة التي تطردها وتزيلها عينياً وجودياً، وتحل محلها الطمأنينة والسكينة والاستقامة الوجودية، التي تتشخص بها كينونة النفس وتصبح جزءاً ومكوناً وجودياً منها لا ينفك عنها.

في حين لو تتبعنا جينيا لوجية وأركيولوجية وأكيولوجية كينونة القصد لوجدنا أنها تتموضع في مواضع مختلفة عن موضع كينونة النية، حيث إنّ كينونة القيمة الممتوحة عن كينونة النية، على خلاف كينونة الغاية، ليست لها زمكانية «زمان ومكان» محددة ومعينة يقتضي الانتقال إليها والانتظار لها، وإنما هي كينونة موجودة هنا والآن، وهي كينونة أقرب إلى الكائن الاستخاري من أي شيء آخر، وهي بنت فطرة الكائن الإنساني، لذا قيل إنّ القيمة بما هي حقيقة وماهية كينونية خفية وبسيطة وشفافة ملازمة لكينونة روح الإنسان ووجوده الأنطولوجي، فهي تتمتع بكينونة حضور وقرب تتعلق بها النية.

لذا نقول: «حَضَرَتِ النِّيَّةُ وحُضِرَ النِّيَّةُ» أو «استحضر النية أو استحضر النية». فمعنى الحضور له دلالة أنطولوجية وجودية انوجادية في كينونة الضمير، بينما لا يُقال: «حضر القصد» و«استحضر القصد». ومن سمات كينونة النية «استتارها» و«اشتتارها» و«تبدّيها»، و«تجليها» و«كمونها»، و«ظهورها» و«ضمورها» في الآن نفسه...، وذلك لما هي كينونة أنطولوجية مستترة حاضرة وظاهرة لكينونة النفس، وهي «ستورة» وتحب «الستر»، بما يفيد معنى «السر» و«الستر» و«الاستتار»... وبما كان من أمر وصفه «كينونة أنطولوجية وجودية» من حيث إنها «القريبة» بشكل منصهر ومتزاج مع كينونة النفس.

لذا من شدة قربها لا تظهر لكينونة النفس ذاتها، وإنما حجبها شدة قربها وشدة ظهورها، بل قد تغيب عنها وتتموضع في حال الإهمال والنسيان والغفلة، والشيء الذي يجعلها حاضرةً وقائمةً وناظرةً وواصفةً وكاشفةً ونافذةً وفاعلةً وديمومةً وديناميةً هو الشعور بحالة الحيرة والدهشة والاندھاش والذهول والرّوعة والعجب والغربة والخوف والبرقة من جهة، وحالة

اليقظة والانتباه والصحة والوعي من جهة ثانية، والشدة والممانعة والمقاومة والتصدي لفيروسات وميكروبات آفات الجوانية والبرانية التي تبقيها واعيةً وحيّةً وفاعلةً لنتائجها وتداعياتها البرانية والجوانية.

وبالرغم من الحالة الباطنية أو الجوانية لكل من النية والقصد، إلا أنّ المائز بينهما هو كون كينونة النية تتعلق فقط بالأفعال والأعمال التي يأتي بها الناوي بنفسه، ولا صلة لها أثبتة بالأفعال والأعمال الصادرة أو التي يأتي بها الغير؛ فمثلاً لا يُعقل ولا يترتب عليه أثر أنطولوجي وجودي أو شرعي أو قانوني أو أخلاقي في حال نويت أن ينفق شخص ما بنفسه مبلغاً معيناً للفقراء والمساكين لأجل نفسه أو لأجلي أنا، بينما يُعقل أن أقصد أن يقوم غيري لإنفاق مبلغ ما على الفقراء والمساكين لغرض ما.

فالاستخارة الاستخلافية الائتمانية المسؤولة «استخارة جهد ارتقائي واكتمالي وجهاد واجتهاد ومجاهدة»، فهي كفيلة بانتشال كينونة النية من حال الستر والاستتار والإسرار والانوراء والانحجاب والطمس، إلى حال الظهور والاستظهار والحضور والاستحضار والكشف والانكشاف والتبدّي والتجلي والاشتهار أمام كينونة الذات، حضوراً وتجلياً وظهوراً وشبهاً أشبه بحضور كينونة الذات نفسها «الفرد المشخص» منه بحضور المعنى «المعنى المجرد»، داخل المجرى الحدثي والمشهدى والمرأوي والواقعي الحقيقي في مجرى العالم والكون والوجود، ذلك مقارنةً ومقاربةً بمجرى ما ينبغي أن يكون عليه هذا المجرى وفق حمولات كينونة النية من القيم والمعاني المتعالية، التي ترفع شأن ومقام كينونة الفعل والفاعل والمفعول به والعمل والعامل والمعمول به إلى إحدى مراتبها ومراقبها: المشابهة أو المشاكلة أو المضارعة أو المضاهاة أو المماثلة أو المحاذاة أو المناظرة أو المطابقة والمساوقة تعاضدياً وتوافقياً وتكاملياً وتقريبياً وتجاورياً وتحاقلياً، مع تكوثرات الأسماء الحسنى والصفات الحميدة العليا في وحدتها ووحدتها في تكوثراتها، والمنظورة لها والمتجانسة مع طبيعة وماهية وهوية فعل النظر والتعقل والتخيل والتوهم أو فعل السكوت والصمت والصومنة أو فعل الإشارة والقول والكلام والعمل في دوال الاستخارة.

والعكس صحيح في حال سوء النية وحمولاتها القيمية والمعنوية المنحدرة والسالبة والدركية السفلى التي تُبعد كينونة الفاعل والعامل وكينونة الفعل والعمل من التكامل

والتقارب، بسبب اختلافها وتمايزها وتغايرها وتضادها وتقابلها وتطابقها السلبي وتناقضها ومزايلتها عن كينونة الجمال والكمال والمثل الأعلى.

لذا هناك حمل ثقيل ومسؤولية كبيرة ومشقة شاقة يشعر بها الكائن المستخير النايي عند حضور كينونة النية، فهو وجود أنطولوجي وجودي وانوجادي وتواجدي ثقيل محمول بحمولات معرفية ووجودية وقيمية أخلاقية وجمالية يريد أن يملأ زمكانه الحالي والمالي، ولا يشعر به القاصد؛ لذا ليس كل حضور حصولاً، لكن كل حصول حضور. واللطيف هنا أن هناك علاقة دالية طردية بين كينونة النية وكينونة الذات التذوتية من حيث القرب والظهور والبعد والاستتار من جهة، وكذلك علاقة دالية طردية مع الغير التذوتية، حيث إن كينونة النية هي السفينة التي تركيبها كينونة الذات التذوتية وتتلبس بها للتقرب من كينونة الغير التذواتية من جهة أخرى، لذا كلما كان مقام وكمال وشأن ذاك الغير التذوتي رفيعاً ومتعالياً ومتكاملاً، كان شأن ومقام ومنزلة كينونة النية رفيعة ومتعالية، والعكس صحيح.

لذا إن علا شأنه ومقامه علت قيمتها وشأنها ومقامها المعرفية والوجودية والقيمية والجمالية، وإن انحدر وانحط انحدرت وانحطت؛ ولا يوجد في الكون والوجود البراني والضمير والفطرة والكون الجواني موجود أشرف وأكمل وأجمل وأجل وأمثل مطلقاً وفوق المطلق من الله سبحانه وتعالى، لذا بحكم المنطق والعقل والوجدان يفترض على الكائن المستخير أن يجعل بنية كينونة النية وبناءاتها التكوينية والتراكيبية والتركيبية والدلالية والاستدلالية والتداولية والتواصلية والوظيفية والغائية والقصدية مصنوعة من كينونات الأسماء الحسنى والصفات العليا، ومجمولة ومستهدفة ومبتغية فقط لذلك الكمال والجمال المطلق والمثل الأعلى، ذلك ليرفع به شأن ومقام وقيمة النية أولاً وفعل النظر والتعقل والتخيل والتوهم، أو فعل السكوت والصمت والصومته، أو فعل الإشارة والقول والكلام والعمل في دوال الاستخارة ثانياً.

هذا التحميل والبناء لكنونة النية وكينونة دوال الاستخارة ليس عملاً وفعلًا اعتيادياً، بل هو فعل وعمل وقول وفكر وتخيل وتصور يحمل في طياته المشقة والكبد⁽¹⁾ واقتحام

(1) أي: في شدة نصب، فالكبد في اللغة شدة الأمر يقال: تكبد اللبن إذا غلظ واشتد، ومنه الكبد، كأنه دم يغلظ ويشد، وتكبد الدم إذا صار كالكبد، والإنسان مخلوق في شدة أمر بكونه في الرحم. ثم في القماط والرباط. ثم على خطر عظيم عند بلوغه حال التكليف، فينبغي له أن يعلم أن الدنيا دار كد ومشقة، وأن الجنة هي دار الراحة والنعمة.

العقبة، لذا ليس هذا عملاً وقراراً استخاريّاً اعتيادياً، بل إنه عمل يتطلب النظر المُلكي المؤسسة والمؤاصلة والمؤائلة على النظر والعقل الملكوتي المسدد والمؤيد بمقاصد الشرع ووسائله، وهذا الأمر يتطلب حضوراً قوياً ديمومياً دينامياً واعياً لأهمية ودور الممانعة والمقاومة وممانعة الممانعة ومقاومة المقاومة لفيروساتها ومكروباتها المرضية والوبائية، حتى تتأسس كينونة النية وتتأصل وتتأثل وفق الأسماء الحسنى والصفات الحميدة العليا لذلك الموجود الكامل اللامتناهي ومطلق المطلقات، وحتى تتجلى وتتمظهر في المجرى الاستخاري الحداثي والمشهدي والمرأوي والواقع الحقيقي وفق مجرى الحق في مجرى العالم والكون والوجود البراني والجواني.

لذا جاء في الأثر أنّ النية خير من العمل، وإنما الأعمال بالنيات، وعليه فإنّ الأفعال والأعمال والأقوال والأنظار مرهونة من حيث الثواب والاستحقاق والأثر والنتيجة بقيمتها وشأنها وأهميتها ومقامها، بالقيم والمعاني التي تسعى إلى انوجادها وتحقيقها وتثبيتها في المجرى الاستخاري في الحياة، وهي التي تحمّل كينونة الفاعل بحمولات الثواب والجزاء. إذن استحضار النية في فعل النظر والفكر والحركة والعمل والجهد في غاية الأهمية والخطورة، لما للنية من فاعلية قيمية سلبية أو إيجابية، إما ترفع بقيمة العمل إلى أعلى عليين، أو تنزل به إلى أسفل السافلين. فحضور كينونة النية بجانب القصد المتحصل من كينونة النفس الطبيعية الغريزية والتحاقل والتصاهر والتزواج مع القيم والمعاني المتعالية، يرقى بالقصد المتحصل إلى منزلة «استحضار للنية»، كما أنّ الجهد الارتقائي يرفع فعل «الحصول» من رتبة الدلالة على معنى عام هو: «الحدوث» إلى رتبة الدلالة على معنى قيمى خاص هو: «الحضور» لدى ذات كينونة الإنسان من جهة، وحضور قيمى وعملي ديمومى ودينامى في سيرورة وصيرورة فعل النظر والتعقل والتخيل والتوهم، أو فعل السكوت والصمت والصومعة، أو فعل الإشارة والقول والكلام والعمل في دوال الاستخارة. هذا الأمر هو الذي يرفع شأن ومقام وقيمة الاستخارة من جهة أخرى، ويرفع رتبة الصلاح والفلاح والخيرية والبركة والسعادة في العالم والوجود البراني بعدما رفع في العالم والوجود الجواني من خلال تحقق التوابع والتقريبية إلى الله سبحانه وتعالى.

وبذلك تتحقق مقولة: «إنما الأعمال بالنيات» والنيات بالأعمال في معادلة دقيقة

مستعصية، وكذلك مصداقاً لقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ﴾⁽¹⁾. لذا تُصور النية بمنزلة القصدية منظور إليها من جهتها القيمية، التي لها بنية بنيوية وبنية بنائية تركيبية وتراكيبية وتكوينية ودلالية واستدلالية وتداولية وتواصلية ووظيفية وغائية، ولها عدسات رؤيوية مركبة استكشافية واستحضارية واسترجاعية تغذوية واستبصارية واستشرافية وتجزئية وتركيبية وتحليلية وتفسيرية وتأويلية، تمكن الكائن البشري من التعرف إلى دوال الاستخارة الاستخلافاية الائتمانية المسؤولة، وظائفها وفاعليتها الأبستمولوجية المعرفية والأنطولوجية الوجودية والأكسيولوجية القيمية والأخلاقية والاستطيقية الجمالية والفتية التالية:

6.5.8 معيار للتمييز بين بنية كينونة الفعل وبنية كينونة العمل

هناك تمايز خفي بين كينونة الفعل وكينونة العمل وهذا التمايز تبينه كينونة النية، حيث بنية العمل متضمنة ومعجونة بالنية، ولا عمل بغير النية، سواء كانت النية حسنة أم كانت سيئة، معلنة أم مضمرة، بينما كينونة الفعل وانوجاده وتواجده لا تتطلب حضور النية أو ملازمتها، حيث يوجد الفعل من دون النية كما في الفعل الواقع سهواً أو عرضاً أو اندفاعاً أو جبراً. لذا العمل الاستخاري يتطلب توافر النية أو بالأحرى بناء كينونة النية قبل جريان الفعل أو الجهد الارتقائي، وتوافر النية كمقدمة لفعل العمل يشي بحضور الوعي وتزواجه وتداخله في بنية وبناءات كينونة الجهد الاستخاري الارتقائي ما يعطى وزناً وعناية واهتماماً بقدر حضور هذا الوعي واستمراريته مع سيرورة العمل الاستخاري.

6.5.9 النية وسيلة وسبب لمواضعة وحمل كينونة العمل للتقويم سلباً أو إيجاباً

من مزايا وحسنات اندماج وتزاوج النية في بنية وبناءات ودلالات واستدلالات وتداولات وتواصلات كينونة الفعل الاستخاري، هي جعل الفعل الاستخاري موضع تقويم وتوزين ومراجعة بشكل ديمومي ودينامي، حتى لا تتحرف كينونة فعل الاستخارة عن مجرى النية المرسومة والمعتقدة بها وفق «نية النية» لدى فعل الكائن الاستخاري، حيث يكون التقويم

(1) المرجع: القرآن المجيد، سورة الرعد، الآية: 11.

والوعي بحضور النية مصدراً لتصحيح اعوجاجات القرارات والممارسات والسلوكيات الاستخارية داخل المجرى الفعل أو النظر الاستخاري الحداثي والمشهدي والمرأوي والواقعي الحقيقي داخل مجرى العالم والكون والوجود، من خلال مقارنته ومقارنته بمجرى الحق والأسماء الحسنى والصفات الحميدة العليا، التي ينبغي أن يحققها فعل النظر والعمل الاستخاري الاستخلافي الائتماني المسؤول في مجرى سيرورة وصيرورة اقتصاديات الاستخارة. فحسن وقبح كينونة فعل النظر والعمل الاستخاري دالة في كينونة النية، وعليه حُسن النية يرجح برجحان خيرية ونفعية وبركة فعل النظر والعمل الاستخاري، وقبح النية يرجح برجحان سوء عاقبة فعل النظر والعمل الاستخاري. فالنية ومراتبها الراتوبية سبب وعامل يخدم تمتين وتماسك كينونة الممانعة والمقاومة سلباً أو إيجاباً، تبعاً لحسن النية أو قبحها في بنية كينونة فعل النظر والعمل الاستخاري.

6.5.10 حضور بنية وبناءات كينونة النية والوعي بها تنقل المقصود من حيز العادة

إلى حيز المعاملة

يمكن تقسيم صنافات فعل النظر والعمل إلى عدة تقسيمات وصنافات منها على سبيل المثال وليس الحصر، التمييز بين سير ومسار وسيرورة فعل النظر والعمل وفق جريان مكرور وتكراري حتى يغدو عادةً حركيةً ماديةً فقط. فغياب كينونة النية في بنية كينونة العمل، وغياب الوعي، والتبصر والتثقف بها، يتبعه إهمال في التقويم وسوء توظيف في الاستفادة منه في ترقى فعل النظر والعمل الاستخاري، إلى مرتبة دونية متدنية، بحيث يفتقد الكفاءة والكفاية، ويبين كينونة المعاملة التي تجري في بنيتها وبناءاتها التركيبية والتركيبية والتكوينية والدلالية والاستدلالية والتداولية والتواصلية والوظيفية والغائية والقصدية كينونة النية والوعي والتبصر بها، ما يرفع شأن ومقام وقيمة فعل النظر والعمل الاستخاري ذاته، أي الذي كان في حال العادة التكرارية المكرورة، فبمقتضى هذا الحضور والوعي والتبصر والتثقف بالنية، يجعل فعل النظر والعمل الاستخاري مانعاً لدخول آفات وفيروسات ومكروبات مرضية ووبائية مادية ومعنوية، وفي حال اقتحامها داخل جسد الاستخارة الممانع والمقاوم تقوم المضادات الحيوية الملكوتية والعرفانية المعقّنة والمشرّعة بمقاومتها وطردها والقضاء عليها أو التقليل من آثارها السلبية من خلال آليات وأدوات التبصر والتثقف التي تتوغل إلى أعماق فعل النظر والعمل.

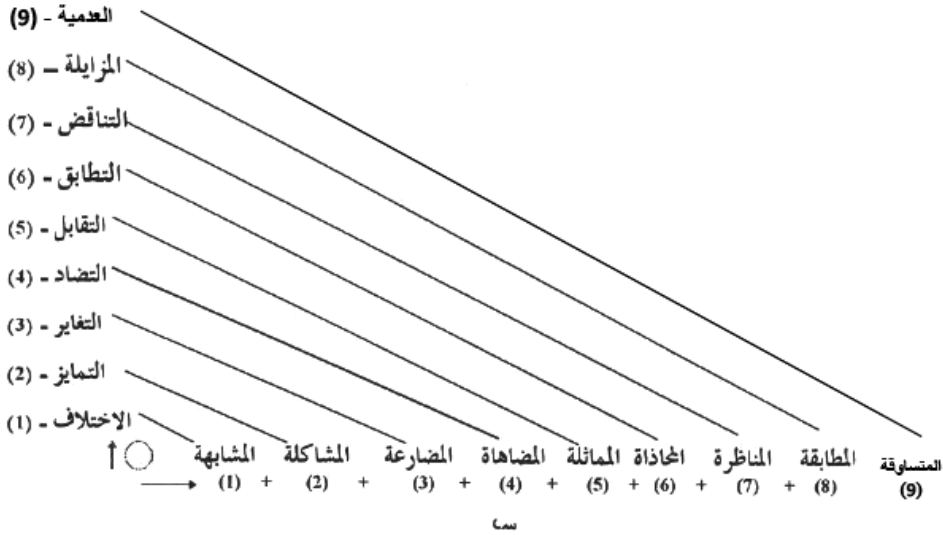
6.5.11 كينونة النية ودوال بنية الأفعال المختلفة تبعاً لحمولاتها القيمية المراد

تحقیقها

ولقد بيّنا ميزاناً من ثماني أو تسع درجات لكفتي السُّلَمِيَّة الراتويية التدريجية لقياس درجات أو مراتب ومراقبي القيم والمعاني المتعالية للنيّة الحسنة، وثمانى أو تسع مراتب سلبية منحدره للنيّة السيئة.

الكفة الأولى: هي السُّلْمية الراتوبية التعاضدية والتوافقية والتكاملية والتقريبية إلى الكمال والجمال المطلق والمثل الأعلى، المتمثل في قيم الأسماء الحسنى والصفات الحميدة العليا الثابوة بالقوة والإمكان والاحتمال في كينونة الذات الإنسانية الأنفسية، وفطرته السليمة، وفي الكينونات الطبيعية التكوينية الآفاقية، وفي كينونات الكلماتية القرآنية المجيدة الأبستمولوجية المعرفية والأنطولوجية الوجودية والأكسيولوجية القيمية والأخلاقية والاستطيقية الجمالية والفنية، التي تشكل تحقيقها وانوجادها وتواجدها وتثبيتها أنطولوجياً وجودياً في كافة مجاري ومجالات حياة الكائن المستخير، والتي تُعدُّ غاية غاياته القصوى؛ لكونها هي الوسيلة الوحيدة للتقرب إلى الكمال والجمال المطلق والمثل الأعلى تعالى، وهي ثماني أو تسع درجات أو مراتب: «المشابهة والمشاكلة والمضارعة والمضاهاة والمماثلة والمحاذاة والمناظرة والمطابقة والمساوقة» التي على كينونة الاستخارة وكائنها المستخير الحيّ الإلهي الأسمائي أن يحققها في سلوكاته وممارساته في دوال الاستخارة المختلفة.

والكفة الثانية أطلقنا عليها السُّلْمية الراتوبية السلبية الانحدارية والدركية السفلى، وهي أيضاً ثمانى أو تسع مراقٍ ومراتب تبدأ من: «الاختلاف والتمايز والتغاير والتضاد والتقابل والتطابق السلبي والتناقض والمزايلة والعدم، وهي درجات تبتعد ماهية الفعل والعمل وحمولاتهما المعرفية والوجودية والقيمية والأخلاقية والجمالية والفنيّة من كينونة الأسماء الحسنى والصفات الحميدة العليا، وذلك كما هي موضحة في الخطاطة التالية:



إذن فعل النظر والتعقل والتخيل والتوهم، أو فعل السكوت والصمت والصومته، أو فعل الإشارة والقول والكلام والعمل عندما يتعدد ويتنوع، سواء كان من جنس واحد أم من أجناس مختلفة لا بُدَّ من وجود معيار وميزان ومسطرة ومكيال، يكشف مراتب الاختلافات البنيوية والبنائية التركيبية والتراكيبية والتكوينية والدلالية والاستدلالية والتداولية والتواصلية والوظيفية والغائية والقصدية، سواء لنفس فعل النظر والعمل الواحد أم فيما بين فعل الأنظار والأعمال المختلفة أو المتشابهة أو المتباينة، من حيث السياقات والمقامات والمقولات المختلفة. وهذا المعيار هو بنية كينونة النية الثاوية في بنية كينونة فعل النظر والعمل الاستخاري، التي تجعل مراتب العمل تابعة ودالة في مراتب النية كمتغير مستقل، تزداد فيها الاختلافات شدة وضعفاً واستطالة، تبعاً لشدة وضعف، واستطالة وانكماش، وامتداد وقصر، وعمق وضحالة، القيم الممتوحة من النية والمحمولة على فعل النظر والعمل الاستخاري.

فدوال راتوبية العمل دالة تابعة من حيث قيمها ومقامها وعظمتها لدوال راتوبية القيم والمعاني المتعالية المنتجة عن النية والمحمولة على فعل النظر والعمل الاستخاري. لذا ينتج عنها سُلّمية راتوبية إما تعاضدية توافقية تكاملية تدرج من المشابهة والمشاكلة والمضاربة

والمضاهاة والمماثلة والمحاذاة أو المجاراة والمناظرة والمطابقة والمساوقة، مع القيم الكمالية والجمالية والمثل الأعلى للأسماء الحسنی والصفات الحميدة العليا في مجرى الحق الإلهي، وإما أن تتحدر القيم الثاوية في بنية كينونة النية في سلمية راتوبية سلبية انحدرية هاوية إلى الدرك الأسفل، ذلك حينما تتدرج من الاختلاف والتمايز والتغاير والتضاد إلى التقابل والتطابق السلبي والتناقض والمزايلة والعدمية.

لذا تكون اقتصاديات الاستخارة الاستخلافية الائتمانية المسؤولة تنحو منحى تحقيق اقتصاديات التعارف المبني على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الذي يحاكي القيم الأخلاقية والجمالية في المفاهيم المعرفية والوجودية للمعروف، أي: يحاكي بواطنها وأعماقها وآفاقها، وليس التعاون الجهدى والنظر المُلْكِي العلمي الظاهري فقط الذي يحاكي معالمها وظواهرها وسماتها وخصائصها البرانية وسننها وقوانينها، ذلك وفق السُّلمية الراتوبية التعاضدية التوافقية التكاملية، في حين اقتصاديات الاستخارة الاعتيادية المبنية على التعاون وفق قوانين المُلْكِيّة من القوة والهيمنة والسلطة المدفوعة، وفق النظر المُلْكِي والمصلحة الذاتية التدوتية أولاً وأخيراً تنحو نحو تحقيق السُّلمية الراتوبية السلبية والانحدارية الهاوية إلى الدرك الأسفل.

وخلاصة القول: أنّ فعل النظر والعمل الواحد يحمل حمولات المنفعة والخيرية والبركة والصلاحية والفلاحية، ويوصف بالحسن، ويرقى إلى القبول والرضا بمقدار ما يحمل من القيم والمعاني المتعالية والمثالية، التي تنتجها كينونة وبنية النية المؤسسة والمؤصلة والمؤتلة على «بنية البنية» وتحمّلها إلى بنية فعل النظر والعمل الاستخاري ذاته. فإذا كانت النية حسنة ومرتبطة بالكمال والجمال والمثل الأعلى، كان فعل النظر والعمل الاستخاري حسناً ومثاباً عليه ومقرّباً صاحبه إلى متوجهات النية، وإذا كانت النية فاسدة وسيئة وشريرة، فإنّ بنية كينونة فعل النظر والعمل الاستخاري تكون أيضاً سيئة وفاسدة وشريرة، سواء انعكست مرأياً في المجرى الظاهري للوقائع والأحداث أم تلبست ظاهرياً بلباس الحسن والفائدة والمنفعة والخير والصلاح الأخرى، حيث يبقى فعل النظر والعمل الاستخاري حاملاً في بنياته وبنائه التركيبية والتراكبية والتكوينية والدلالية والاستدلالية والتداولية والتواصلية

والوظيفية والغائية والقصدية آفات وفيروسات مثل: الجشع والبخل والتظاهر والتكلف⁽¹⁾ والتزلف⁽²⁾ والتصرف⁽³⁾... التي تفضح صاحبها في المواقف والأحداث الحرجة، وتكشف تناقضات وتضادات فعله وعمله عن قصوده ونيّته المضمرة.

6.5.12 الوحدة والتكامل بين العمل والنية والغاية⁽⁴⁾ والهدف والغرض

إنّ القيمة المعنوية الروحية والعملائية الاجتماعية لأيّ عمل أو سلوك أو فكرة أو رؤية أصيلة حقيقية، تقدّر وتقوّم بمقدار ما تحمل في طياتها وثناياها من تمفصلات تكوّناتها المعرفية والوجودية والقيمية والجمالية في مركزها الرئيس، ويتكورّجّل تمظهراتها التشعبية في بُؤرتها التبئيرية النورانية الحاضنة لفيوضاتها وآلائها الربانية الخيرية والتباركية، وذلك في جميع الأزمنة وكافة الأمكنة بصورتها الكمونة بالقوة واللامرئية للرؤى المجردة والنظر المُلْكِي السببي، وذلك طبقاً للمعادلة التساوقية بين سلّم درجاتها التراتبية المتعالية وتموقع جوهرها الأصيل، من حيث خلوص النية وجهاديات النفس والبدن في سياق الوعي والإدراك الكامل للكائن المستخير، كما تكشفها العدسات الرؤيوية الاستكشافية والاسترجاعية التغذوية والاستبصارية والاستشرافية والتحليلية والتفسيرية والتأويلية الاستخلافية

(1) التكلف: وذلك في الإتيان بأعمال لا تطابق واقع الاشتغال مع إخراجها عن قصد التقرب بها إلى الله إلى قصد التقرب بها إلى الناس، أو على الأقل مع إشراك الناس بالله في قصد التقرب بهذه الأعمال. فمبنى التكلف على أمرين: «التباعد بين الأعمال وواقع الاشتغال» ثم «التقرب إلى الناس».

(2) التزلف: وذلك في الإتيان بأعمال تطابق واقع الاشتغال مع إخراجها عن قصد التقرب بها إلى الله إلى قصد التقرب بها إلى الناس، أو على الأقل مع إشراك الناس بالله في قصد التقرب بهذه الأعمال.

(3) التصرف: وذلك في الإتيان بأعمال تطابق واقع الاشتغال مع إخراجها عن قصد التقرب بها إلى الله إلى قصد التوجه بها إلى النفس، أو قل مع إشراك النفس بالله في قصد التوجه بهذه الأعمال. ولغموضها سنزيد في تلخيص بعض مما ذكر حولها.

(4) العلوم الشرعية جميعاً وسائل، وكذلك المسائل الشرعية جميعها وسائل للعمل، والعمل أيضاً وسيلة، جميعها وسائل الوصول للمقصد والغاية. وسائل لإيقاظ النفس ولكي تخرج من هذه الحجب الظلمانية، هذه الحجب التي تجعلنا في ظلمات تخرج من هذه الظلمات لتصل إلى الحجب النورانية ويبدو أن هناك تعبيراً ورد في وصفها هو أن هناك «سبعين ألف حجاب من نور ومن ظلمة». (راجع بحار الأنوار، الجزء: 2، الصفحة: 395)، حيث أورد حديثاً عن الرسول الأكرم ﷺ قال: «إلى حجب ربي دخلت سبعين ألف حجاب بين كل حجاب من حجب العزة والقدرة والبهاء والكرامة والكبرياء والعظمة والنور والظلمة والوقار والكمال...»، (والنص مأخوذ من حديث المعراج). وحتى تلك النورية فهي حجب أيضاً ونحن لم نخرج حتى من الحجب الظلمانية، ما زلنا نتنقل في أطباقها ولا ندرى ماذا ستكون العاقبة.

الميثاقية والخاتمية المحمدية ﷺ الكونية والخالدة والانتظارية المهدوية ﷺ الموعودة
والاتباعية الولائية الفقهية العامة والتقوائية الممهدة للولاية العصومية المنتظرة.

هذه القراءة الكلية الشميلية التكاملية التراتبية التوحيدية لاستخارة أفعال النظر والعمل الممانعة والمقاومة، هي التي تجعل فعل النظر والعمل الاستخاري وقيمتها الأخلاقية والجمالية والفنية ونتائجها وإفاداتها النورانية وتفعيلاتها الخيرية واستطالات بركاتهما، تستطيل وتمتد وتتعمق وتتجذر عروقهما في المجرى الاستخاري الحداثي والمشهدي والمرأوي والواقع الحقيقي ليشاكل ويحاذي مجرى الحق الأسمائي في مجرى العالم والوجود.

وهذا الأمر لا يتحقق إلا من خلال ثيمات ومسائل ومفاهيم وتعريفات ونظريات وفروض ومنهاج ومنهجيات وباراديمات اقتصاد استخبارات الممانعة والمقاومة «استخارة الجهد والجهد والاجتهاد والمجاهدة» المؤسسة والمؤصلة والمؤتلة علة «جهد الجهد» و«جهد الجهد» و«اجتهاد الاجتهاد» و«مجاهدة المجاهدة». فهذه القراءة هي مقدمة تنظيرية لبناء كينونة «النية» و«نية النية» بحمولاتهما القيمية الأسماوية الحسنی والصفاتية العليا، التي فضلاً عن كونهما تتأسسان بمقتضاهما أصالة وأثالة فعل النظر والعمل الصالح الأصيل والحقيقي الخاضع لنفس دوال معادلة الفيوضات الإلهية والآلاء الربانية اللامتناهية، فإنها تتجاوزها لتصبح كينونةً لنيّة ذاتها أفضل وأحسن وأثوب وأجدى وأجمل وأكمل من فعل النظر والعمل الاستخاري الصالح نفسه؛ ذلك لكونه مرتبطاً ارتباطاً عضوياً ومتصلاً اتصالاً لزومياً مع مصدر الفيوضات ومنبع الآلاء اللامتناهية والمطلقة، من حيث العطاء والاستفاضة، وفي جميع الأزمنة والأمكنة، وبصورة دينامية مستمرة، وبوتيرة متواليات هندسية ربانية لانهائية، قد يعادل فعل نظر وعمل واحد خسيس وحقير أو زهيد ورخيص في نظر الكائن المستخير، ولكنه كبير وكثير أو أثيل وعزيز أو باهض وثمين من غزارة وغنى بنيّاته وبناءته ودلالاته وتداولاته وتواصلاته ووظائفه وغاياته وركائزه الروحانية الاسترواحية المتعالية، ما تتجلى منه فيوضات معرفية ووجودية وقيمية أخلاقية وجمالية فنية مدراراً تحيي أمةً بكاملها.

فالمسألة كلها تتعلق بمن يُؤسس ويُؤصل ويُؤثّل فقهه فلسفته وعلمته وعرفته ووحية

القراءة الاستخارية التصحيحية، وهذا الأمر يتطلب العزم والإرادة والقصد والنية الخالصة للقدوس التي تمكن الكائن المستخير بواسطة عدساته القرائية التشميلية التكاملية التراتبية التوحيدية، من حفر حضريات كتاب الكون الكبير «الطبيعة» والكون الصغير «الإنسان»، ليستكشف تجليات الله سبحانه وتعالى وتمظهراته التكوثرية والتوحيدية التي تمتع عنها فيوضات وآلاء ربانية تتسع الكون والوجود. هذه مصحوبة بالعزم والإرادة والقصد والنية الصالحة، وهي مصداق حقيقي لوحدة فعل النظر والعمل الاستخاري الصالح ونيته وتكوثرات منافع وفوائده وخيريته وسعديته المتبأورة في نواة فعل النظر والعمل الاستخاري المنبثق من ذات النية، التي بمجرد تثويرها تتشظى منها تلك المنافع والفوائد والصلاح والفلاح والسعادة والتوايية والتقريبية الأصلية في صورة سلسلة متوالية هندسية لامتناهية، سواء أكانت مباشرة أم غير مباشرة أو مرئية ولا مرئية، والتي تعتمد على الرؤية التبصيرية والتثقيفية والنظرة العقلانية المسددة بمنافع وخيرية وسعدية مقاصدها، والمؤيدة بنجاحة إوالياتها وآلياتها وآلاتها وأساليبها وأدواتها وسياساتها واستراتيجياتها، وعلى قدرة مشاهدتها ومكاشفاتها العرفانية المعقلنة والمشرعنة، واستطالة مناظرها التلومايستروسكوبية لظواهرها، وعلى سعة وعمق أنساق علائقها المُلْكِيَّة العلمية التجريبية لها، وتطابقتها وتساققاتها مع المعرفة الغيبية الوحيانية المسددة والمؤيدة.

فهذه السمة الأصلية والأثيلة حينما تتوافر في أي عمل تتساقق وتتساوى قيمته وترتقي وتتعالى، مهما كبر حجم فعل النظر والعمل الاستخاري أو صغر، ما دامت تتموقع في نفس موقع أو درجة السلم التراتبي لنية الكائن المستخير، وأن قيمته الأصلية والأثيلة هي على نحو مطلق ولها دوام بدوام اتصالها بالمنبع الإلهي. إن كينونة نية فعل النظر والعمل الاستخاري حينما ترتقي إلى درجات قيمية وتخلقية متعالية في السلم التراتبي التكاملي أو التقاربي إلى الله عز وجل، تتصاعد قيمتها التخلقية درجةً درجةً في السلمية الراتوبية التعاضدية التكاملية، إلى الحد الذي تغيب فيه في عقل وقلب الإنسان كافة الدواعي المنفعية والبواعث المصلحية وفوائد ومزايا نتائج فعل النظر والعمل الاستخاري، في الواقع الموضوعي الخارجي وتحليلاته الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، ليزيحها ويملاً فراغاتها وخواءاتها وهبائها فقط قيم مثالية واقعية متعالية لقيم الوجود النوراني الرباني ولقيم

الحياة والحياء والاستحياء والنماء والنمو والاستثمار والتكامل والإنابة التوايية والدناوة التقريية والدنو القرباني، ذلك لكون فعل النظر والعمل متعلقين ومتقارنين بواجب الوجود ومطلق المطلقات وكمال الكمالات والمثل الأعلى.

فمنهج عزل النية و«نية النية»، والبصيرة و«بصيرة البصيرة» والثقافة و«ثقافة الثقافة»⁽¹⁾ عن فعل النظر والتعقل والتخيل والتوهم أو فعل السكوت والصمت والصومنة أو فعل الإشارة والقول والكلام والعمل الاستخاري الاقتصادي أو السياسي أو الاجتماعي أو... الذي أشرنا إليه واعتبرناه من الأمور الفاسدة والبعيدة عن النهج والفلسفة والرؤية الإسلامية العقدية لفعل النظر والعمل الاستخاري، هو منهج تقطيعي انعزالي وانغلاقي، ومنهج تفكيكي وتجزئي، تشكل عدساته الرؤيوية والاستبصارية والتحليلية والتفسيرية من بعد واحد فقط، لا تكشف إلا زاوية معينة واحدة من زوايا وأبعاد بنية وبناءات ودلالات وتداولات ووظائف وغايات وقصود فعل النظر والعمل الاستخاري. في حين هذا الفعل له إمكانيات ثاوية بالقوة فيه، يستطيع أن تستطيل وتتسع وتمتد نتائجها وثماره، وتتجذر جذوره، وتتعامد جذوعه، وتتشامخ أغصانه الشجرية حتى يصبح في السماء وفرعه في الأرض، أصله ثابت في الأرض وفرعه في السماء، يؤتي أكله كل حين. فتثمر ثماره الثمير في كل فصل، وتزهو أزهاره الزهيري في كل موسم، ويتظلل ظله الظليل في كل نهار، وتزكي رائحته الزكية في كل طلعة وكل موضع.

فوصف قيمة أي فعل نظر وعمل استخاري اقتصادي أو سياسي أو اجتماعي بالأصالة والأثالة مرهون بالجنبية الروحية الاسترواحية ومقرون بتموقعه من قيم درجات السلم التراتبي القيمي التخلقي والجمالي التكاملي لكيونة النية الخالصة له من جانب، وتموضعاته الموضوعية والعلمية من قيم درجات السلم التراتبي التكاملي للمعرفة والوعي والإدراك ووعي الوعي وإدراك الإدراك بجميع تمفصلات فعل النظر والعمل والنية من جانب آخر، ما يحدد من توقعات جغرافيته المعنوية والروحية والاسترواحية والقيمية والجمالية

(1) نقصد بالثقافة هنا الاستقامة والاستواء والبصيرة والحذافة والتوغل إلى عمق أعماق الظواهر المحيطة بفعل النظر والتعقل والتخيل والتوهم أو فعل الصمت والصومنة أو فعل الإشارة والقول والكلام والعمل الصالح، وبنياته وبناءاتها الجوانية التكوينية والتركيبية والتراكيبية، والاستدلالية والدلالية، والتداولية والتواصلية، والوظيفية والغائية والقصدية.

الفنية المتقاربة والمتجاوزة أو المتماسمة مع دوائر تموضعاته وتقارباته وتجاوراتها، وتماساته مع غيب الغيوب والمثل الأعلى والكمال والجمال المطلق وفوق المطلق تعالى.

فهذه الأصالة والأثالة في فعل النظر والعمل الاستخاري الاقتصادي أو السياسي أو الاجتماعي، تجعل من المستحيل عزل مظهرات ثماره وتشظيات فوائده، وتمفصلات مزاياه، وانتشار تجليات طاقاته واستطالة إمكاناته التكاملية من الانقطاع والعزلة من جانب، وتحقق ديمومة استمراريته التدفقية وتؤكد ديمومية دينامية فيوضاته وآلته الخيرية والبركاتية المستمرة في جميع الأزمنة والأمكنة في شتى تموقعات وتموضعات المجرى الحدتي والمشهدي والمرأوي والحقيقي الواقعي داخل مجرى العالم والكون والوجود، سواء في فضاءاته وبنّياته الروحية والقيمية والجمالية العميقة والجوانية، أم المادية الموضوعية، وفي سياقاته وبنّاءاته التركيبية والتراكيبية والتكوينية والدلالية والاستدلالية أو التداولية والتواصلية والوظيفية والغائية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والتاريخية والثقافية والنفسية... إلخ البرانية.

فبمجرد مؤسسة ملكة النية الخالصة الصادقة المحمولة بقيم تخلقية اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية متعالية، وانتساب وتوجيه بواعثها ودوافعها نحو جذر ينبوعها المطلق ومنبعها الأصيل ووجودها الأنطولوجي الأثيل والمقدس، كفيلة ببقاء نبض روح فعل النظر والعمل القرآني والديني والدنيوي الاستخاري الاقتصادي أو السياسي أو الاجتماعي، وتكون دفاقة تضخ في عروقه وشرائينه الصلاح والفلاح والخيرية والبركة والسعدنة والإنابة والدناوة التقريبية في كينوناته الأنطولوجية الوجودية المرئية واللامرئية في عوالم الوجودات المنظورة واللامنظورة البرانية وفي عوالم الذات الداخلية للفرد والمجتمع الجوانية، وذلك بحكم ديمومة ودينامية الحياة والحياء والاستيحاء والإنماء والنمو والتكامل.

إذن القراءة التشميلية التكاملية التراتبية التوحيدية بعدساتها المركبة الرؤيوية الاستكشافية والاستبصارية والاسترجاعية التغذوية والاستشرافية والتفكيكية والتركيبية والتراكيبية والتكوينية والتحليلية والتفسيرية والتأويلية، المصحوبة بالعزم والإرادة والقصد والنية المحمولة بالقيم التخلقية المعنوية الاقتصادية أو السياسية أو الاجتماعية المتعالية، بأبعادها واستطالاتها وأفاقها وأعماقها الثمانية وبمستوياتها الثلاثة وبعوالمها

السته أو الثلاثة، قادرة على القيام بعملية وإجراء الحصر الأنطولوجي للمجرى الاستخاري الاستخلافي الائتماني المسؤول الاقتصادي أو السياسي أو الاجتماعي الحداثي والمشهدى والمرأوي والحقيقي، وذلك من خلال إزالة التشتتات والتبعثرات والتنفرات والانتشارات والتشظيات لأفعال النظر والعمل الاستخاري، وإمحاء سيرورتها التناقضية السلبية من الاختلاف والتمايز والتغاير والتضاد والتقابل والتطابق السلبي والتناقض والمزايلة لوجودات أفعال النظر والعمل المعرفية والقيمية والأخلاقية والجمالية والفنية من جهة، وتثبيت مركزهما ومحورهما وبؤرتهما، وتحقيق حالتها التكاملية التعضيدية من المشابهة والمشاكلة والمضارعة والمضاهاة والمماثلة والمحاذاة والمناظرة والمطابقة لها من جهة أخرى، وذلك بغية تحقيق الوحدة في عين كثرتها في فعل النظر والعمل الاستخاري بواسطة إوالات وآليات التشميلية والكلية والضرورة والوضوحية والسببية والعلية والواقعية الصديقة والحقة داخل المجرى الأنطولوجي الوجودي لسيرورة وصيرورة الاستخارة، ذلك ليتطابق ويتساوق مع مجرى الحقيقة والحق في مجرى الكون والعالم والوجود.

6.5.13 مبدأ الوحدة العضوية بين فعل النية وقيمة فعل العمل

استطراداً لموضوع تشميلية الباراديم «الإبدال» والنموذج والمنهاجية وتكاملية الرؤى وتراتبية النظر والتعلل، واستكمالاً لأصالة وآثالة الوجود وقيمتها المعنوية، واستدلالاً لارتباطات وتعالقات صميمية ووشائجية لأجزاء وأبعاد فعل النظر والعمل الاستخاري الاقتصادي أو السياسي أو الاجتماعي بعروتها الوثقى، نرى من الأهمية بمكان أن نؤكد على أنه بالرغم من قيمة فعل النظر والعمل العملانية ونتائجها الأنطولوجية والأبستمولوجية المعرفية والأكسيولوجية الأخلاقية والاستطبيقية الجمالية والفنية ذات الصلاحية والفلاحية والخيرية والبركاتية والنفعية المتعالية والكبارة، كلاً على حدة، في حالة صدورهما، إلا أن قيم ودرجات ثواب وجزاء العمل وديمومته الدائمة وديناميته المستمرة لفعل العمل والنظر، تقدر وتقيم وفقاً لكيونة بنيته التحتية الخاصة بها، أي: «نية النية» أو «ميتا النية» أو «ما بعد النية» أو النية الواصفة والشارحة والناظمة والحاملة والقائمة والقيومة والقومة والمقومة لكيونة النية ذاتها، حيث إن قيمة الكل يفترض أن تكون أكبر من حاصل جمع جميع قيم تلك الأعمال المعنوية الروحية والمادية وأبعادها المعرفية والوجودية والأخلاقية والجمالية،

ومستوياتها السوسيوكونية والسوسيوحضارية والسوسيوثقافية والسوسيوثقافية والسوسيوثقافية... إلخ لها، وذلك بحاصل ضرب تربيعاتها أو متوالياتها الهندسية واللامتناهية بعضها في بعض.

وهذا الأمر يدعونا إلى أن نبحت عن باراديم «إبدال» ونموذج ومنهجية ونظريات وبرمجيات كينونة «النِّية» و«نِية النِّية» والعمل و«عمل العمل» والنظر و«نظر النظر» الذي يقوم معادلاته الدالية والاستدلالية والبنائية والتركيبية والتراكيبية والتكوينية، ومعادلات دلالاته التداولية والتواصلية والوظيفية والغائية، بتعظيم قيمة فعل النظر والعمل الاستخاري، والعلم والتعلم والتعليم، بمتغيراته المرئية واللامرئية، والمادية الاجتماعية والتاريخية والحضارية، والمعنوية الأخروية إلى أعلى قيمة مادية وجودية ومعرفة علمية وقيمة أخلاقية وجمالية فنية ممكنة. وهذه المتغيرات في دالة قيمة فعل النظر والعمل الاستخاري تحدد رياضياً - على سبيل المثال والتمثيل - بحاصل ضرب جذورها التربيعية المتزايدة أو متوالياتها الهندسية اللامتناهية، وذلك لارتباط تلك القيم أساساً باللامتناهية والمطلق عز وجل.

وتأسيساً على ذلك، فإن إضافة وجمع قيم فعل النظر والعمل الجزئية أو كلاً على انفراد لا تؤدي إلى زيادة جمعية لقيمة الكل فقط، بل، تؤدي إلى زيادة الكل بنسب أكبر، أي: زيادة أسية. حيث إن قيمة الجزء في الكل أعظم وأكبر منها منفردة، نتيجة التفاعلات والتعاليقات الأسية بين أجزاء الجزئيات بعضها ببعض، ما ينتج قيماً معرفية ووجودية وأخلاقية وجمالية إضافية متضاعفة لها، حسب تسلسل متوالياتها الهندسية اللامتناهية، وخاصة إذا كانت تلك الأعمال الانفرادية أو الجزئية صادرة عن فعل نية مركزة على فعل «نية النية» أو «ميتا النية» أو ما «بعد النية»، أي: أن تكون نية شمولية تكاملية توحيدية واحدة وواعية مدركة تمام الإدراك والوعي بمقتضيات ومقدمات وشروط فعل النظر والعمل، حسب ظروفها الزمكانية وسياقاتها المقالية والمقامية والتعينية والتحينية والتقديرية.

وتجدر الإشارة إلى حقيقة خطيرة وهامة، قوامها أن حاصل جمع قيم فعل النظر والعمل الاستخاري الاقتصادي أو السياسي أو الاجتماعي الانفرادي أو التجزيئي النابع عن النية الخالصة التجزيئية والوعي والإدراك التجزيئي والتفكيكي لهما، قد تنخفض

قيمتها المادية والاجتماعية التاريخية الكلية عن قيمتهما التجزيئية الآنية، وذلك في حال غياب الرؤية التكاملية والمعرفة الشمولية والنظرة التوحيدية الفعلية لفعل النظر والعمل الاستخاري الاقتصادي أو السياسي أو الاجتماعي الاستخلافي والخاتمي والانتظاري والولائي، بالرغم من دوافع فعل النظر والعمل الاستخاري النبيلة ونياته المخلصة وبواعثه الشريفة.

فالنية بحد ذاتها مفيدة وجيدة وضرورية، ولكن ليست شرطاً كافياً لنمو وتتمية مستديمة لحمولات النية من القيم والخيرات والصلاح والفلاح، ما لم يصاحبها وعي متوَّع، وبقظة متيقظة، ومعرفة تشميلية تكاملية تراتبية توحيدية لمنظومات فعل النظر والعمل المعرفية والوجودية والقيمية والجمالية، بأبعادها السوسيوكونية والسوسيوحضارية

والسوسيو تاريخية والسوسيو اجتماعية والسوسيو سياسية والسوسيو سيكلوجية والسوسيو اقتصادية والسوسيو عقائدية والسوسيو ثقافية و... الخ الاستخلافية والخاتمية والانتظارية والاتباعية، وبمضامينها التصالحية والتزاوجية الحسية العلمية والعقلية الفلسفية المسددة والمؤيدة والعرفانية المعقلنة والمشرّعة والوحيانية الغيبية المسددة، وبعوالمها المختلفة والممكنة.

صحيح أن النية والعمل المصاحب لهما قيمة روحية، إلا أن قيمتهما الأساسية صغيرة في البدء بسبب غياب معظم المعطيات السابقة في بنية النية، فإنها تُضعف قيمة مضاعف متوالياتهما الهندسية. هذا إذا لم تنح قيمته الفعلية والعملية الاجتماعية منحى آخر معاكساً لقيمتها التصاعدية الروحية، إلا ما رحم علام الغيوب الذي وسعت رحمته كل شيء، فتدخلت إرادته مباشرة في فعل النظر والعمل الاستخاري. إذن هناك معادلة دقيقة وخطيرة لفعل النظر والعمل الاستخاري، تتناسب قيم مدخلاتهما المادية والمعنوية، والمعرفية والوجودية والاخلاقية والجمالية، بأبعادهما المرئية واللامرئية، وجوانبهما العملية المختلفة لفعل النظر والعمل الاقتصادي أو الاجتماعي أو السياسي، تناسباً طردياً من حيث قيمة النية و«نية النية» وقيمة مضامينهما ومعانيهما والوعي والإدراك السوسيوكونية لمكوناتهما الثاوية فيهما.

6.6 العلاقة البنيوية والبنائية والدلالية بين الوسيلة والغاية للاستخارة الائتمانية

المسؤولية

يجب أن لا ننسى معادلةً أخرى تتعلق بفعل النظر والعمل الاستخاري الاقتصادي أو السياسي أو الاجتماعي الاستخلافي والخاتمي والانتظاري والاتباعي بكيونة النية وكيونة «نية النية» أو «ميتا النية»، وهي معادلة تربط الإوالات والآليات والالات والوسائل بالغايات والأهداف المنشودة في منظومة أو نموذج فعل النظر والعمل الاستخاري الاقتصادي أو السياسي أو الاجتماعي الصالح والفالح والخير أيضاً. وهذه المعادلة هي معادلة عقلانية مسددة بمقاصد الشرع ومؤيدة بمقاصدها ووسائلها أيضاً تربط منافع وخيرية وبركات وصلاحية وفلاحية فعل النظر والعمل والسلوك الاستخاري المنظور بمقاصد النية وبنية «نية النية».

ونقول: كما أن معادلة فعل النظر والعمل الاقتصادي أو السياسي أو الاجتماعي الصالح في دوال الاستخارة الاستخلافية الائتمانية المسؤولية، تقتضي مراعاة مقتضيات النية و«نية النية» أو «ما بعد النية» كمقدمة لفعل النظر والعمل، وكمعطيات معرفية ووجودية وأخلاقية وجمالية متناسبة ومتساوقة مع ماهية فعل النظر والعمل الاستخاري الاستخلافي والخاتمي والانتظاري والاتباعي في سياقاتهما الزمكانية والمقامية والمقولية، فذلك هناك معادلة لقيم واختيار الإوالات والآليات والالات والأدوات والوسائل والاستراتيجيات والتكتيكات المعنوية والمعرفية والوجودية والجمالية والأخلاقية، فضلاً عن معطياتها ومحركات العملية الوجودية المادية والتاريخية والاجتماعية... وهذه هي المعادلة العقلانية المؤيدة المفتاحية التي تربط نجاعة وسائل وأدوات وآليات وإوالات وسياسات واستراتيجيات الاستخارة الاستخلافية الائتمانية المسؤولية «استخارة الجهد والجهاد والاجتهاد والمجاهدة» بالنية والعمل الصالح والفالح والخير. وهذه المعادلة قائمة وجارية كذلك على اجتماع الاستخارة الائتمانية الاستخلافية «اجتماع الجهد والجهاد والاجتهاد والمجاهدة» بالنية والعمل الصالح والفالح والخير، وسياسة الاستخارة الائتمانية «سياسة الجهد والجهاد والاجتهاد والمجاهدة» بالنية والعمل الصالح والفالح والخير، أو أي فعل نظر وفعل عمل جهادي واجتهادي ومجاهداتي.

ويستدعي الأمر أيضاً استحضار معادلة الجزء وقيّمته في الكل، حيث إنّ الوسيلة الخيرة قيمتها التجزيئية أو الانفرادية، سواء المتعلقة بجوانبها الروحية ومقدماتها المعرفية النظرية أم بقيمتها العملانية الاجتماعية، أقل قيمةً معنويةً وروحيةً ومعرفيةً أو منفعيةً وعمالانيةً بتمفصلاتها الاجتماعية من قيمتها الكلية، الحاصلة من جمع مضاعفات سلسلة متوالياتها الهندسية لقيمتها التجزيئية التي تحيط بها رحمة الله ورحمانيته الواسعة. عليه، فإنّ خيريّة وبركاتية الآلاء الربانية والفيوضات الإلهية الكمونة في كينونات وسائل وأدوات واستراتيجيات فعل الأنظار والأعمال التجزيئية والتفكيكية والانفرادية، بالرغم من خيريتها الخاصة بها، باعتبارها جزءاً هاماً ومطلوباً وضرورياً في بعض الأحيان، إلا أنها وبصورتها التقطيعية والانعزالية والتفردية أقل من خيرية «وجوده الفردي والتجزيئي» التي في الكل. إذن إنّ خيرية الكل أعظم من خيرية الأجزاء الانعزالية والتفردية والتشتتية أو البعيدة عن محاور الاقتصاد أو السياسة أو الاجتماع الاستخلافي والخاتمي والانتظاري والاتباعي، وعلينا أن نتدارك عدم الوقوع في مقولة التناقض التي تثير سؤالاً عقلياً مشروعاً قوامه، مدى إمكانية التوافق والاتساق في فصل خيرية الكلي عن خيرية أجزائه التجزيئية والتفردية؟ وإنّ «الكل» هو كل من أجزاء غير قابل لتقطيع وفصل وعزل في خيريته عنها.

وهنا تبرز أهمية وقيمة المنهاجية الشمولية والرؤية التكاملية والنظرة التراتبية لوحدة الوجود وكينوناته الأنطولوجية التشكيكية والعلائق الحميمية والارتباطات الصميمية، بين بعضها، وبين كينونة واجب الوجود المطلق والمثل الأعلى من ناحية منظومة الأسماء الحسنى والصفات العليا الفاعلية، ومن ناحية منظوماتها ومرئياتها التكاملية التراتبية المتمثلة في تكوثراتها في عين وحدتها من ناحية أخرى، وذلك حينما تتسع أطراف الكل لتمدد آفاقها المعنوية والمادية أو الشهودية والغيبية، لتشمل الكون المرئي واللامرئي وقت بدء التفكير وحين تعيين تأسيس النية وانبناء بنية فعل النظر والعمل المعرفية، وكذلك وقت حدوث الفعل ومؤاسسته وتأصيلاته الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية الاستخلافية والخاتمية والانتظرية والاتباعية داخل المجرى الاقتصادي الحداثي والمشهدي والمرأوي والحقيقي الواقعي والحقي داخل مجرى العالم والكون والوجود.

وهذه الاستراتيجية ومعادلاتها هي التي تقوم بعملية الحصر الأنطولوجي والأبستمولوجي

والأكسيولوجي والاستطريقي، لوجودات فعل النظر والعمل الاقتصادي أو السياسي أو الاجتماعي الاستخلافي والخاتمي والانتظاري والاتباعي، المتشئنة والمتبعثرة أو المتشظية والمنتشرة هنا وهناك من دون خيط جامع وبؤرة مستجمعة لها، وهي التي تقوم أيضاً بإمحاء الاختلاف والتضاد والتناقض، وإرساء المركز وتثبيت المحور وتبئير البؤرة، وتحقيق المشابهة والمشاركة والمناظرة والمطابقة والمساوقة، للمجرى الحداثي والمشهدى والمرأوي والحقيقي الواقعي لفعل النظر والعمل الاستخاري الاقتصادي أو السياسي أو الاجتماعي أو... إلخ في المجرى الأنطولوجي لسيروية وصيرورة الكائن والمجتمع في الكون من جانب آخر.

إذن، القيمة الأصلية لفعل النظر والعمل الاستخاري الاقتصادي أو السياسي أو الاجتماعي الاستخلافي والخاتمي والانتظاري والاتباعي الفالح والخير والصالح للأدوات والأساليب والاستراتيجيات المتعلقة بالاستخارة الاستخلافية الائتمانية المسؤولة، لا بد من أن تكون متساوقة ومتماهية من حيث بنيتها الروحية التأسيسية والتكوينية والتوظيفية والغائية، ويجب أن لا تتعزل ولا تنقطع عن منظومة معادلتها الوجودية والمعرفية والأخلاقية والجمالية ومكوناتها الروحية ومقدماتها المعرفية، ومعطياتها ومحركاتها العمالية الفردية والاجتماعية، في سياقاتها الرؤيوية التشميلية ونظرتها التكاملية والتراتبية والتوحيدية له. في حين أن المنهج التفكيكي والرؤية التجزيئية أو النظرة الأنبوية الضيقة ذات البعد الواحد، والزاوية الحادة والحرجة تخل بقيم تلك المعادلات وتنزل قيمها إلى مستويات متدنية وحتى سالبة أيضاً.

حيث قد تعطى قيم وأهمية لفعل النظر والفعل الاستخاري التفردى أو التجزيئي أو التظيري المُلْكي أكبر من قيمته في منظوماته الكلية؛ لأنه لا يرى مقولة الجزء الذي لا يتجزأ من الكل، ولا يربط النظر المُلْكي بالنظر الملكوتي، والمتغير بالثابت، والظاهر بالباطن، والنسبي بالمطلق، والدنيوي بالديني، والفوقي بالتحتي، والقريب بالبعيد، والدنيوي بالبرزخي، والبرزخي بالجبروتي، والحسي بالعقلي، والعقلي بالقلبي، والقلبي بالوحي، والمحسوسات بالمعقولات، والمعقولات بالعرفانيات، والعرفانيات بالغيبيات، والكونية بالحضارية، والحضارية بالتاريخية، والتاريخية بالاجتماعية، والاجتماعية بالسياسية، والسياسية بالاقتصادية، والاقتصادية بفقه الأحكام التشريعية العبادية والعملية، أو... إلخ التي تنتج مولودات قيمية معنوية ومادية بصورة تشكل سلسلة متواليات هندسية متضاعفة،

تضاف إلى منظومة فعل النظر والقول والعمل التجزيئي والتفريدي، فتتكاثر قيمته الوجودية والمعرفية والمعنوية تبعاً لقيمة معلماته التضاعفية.

ولا يسعنا المقام هنا أن نستقصي جميع الزوايا والاستفسارات المقرونة والمتلازمة بالعلائق الحميمية بين الغايات والوسائل، والجزء والكل، وأصالة النية وانتزاعية أو استتباعية العمل، والتفكيكي والتجزيئي، والشمول والتكامل، وخاصةً فيما يتعلق بمقولة الغاية التي تبرر الوسيلة التي تتضمن قصوراً في النظر والآفاق، وجهاً بفقه فلسفة العمل وقيمه المعنوية والمادية غير التفكيكية أو التجزيئية، وعمته في غايات العمل ومقاصده، وعماء تاماً في الرؤية الكونية التوحيدية والتشميلية التكاملية والتراتبية.

وعليه يجب أن لا نرفض أو نقبل مقولة الغاية تبرر الوسيلة على علتها، بل يُنظر إليها وفق قاعدتها وأحكامها وضوابطها، وفقه فلسفتها وعرفنتها ووحينتها الحقيقية في سياقاتها ومقاماتها ومقولاتها الرؤيوية التشميلية التكاملية التراتبية التوحيدية، وفي سياق العقلانية المسددة والمؤيدة، ولا نعتقد أن المقام يسمح لنا بالتفصيل والتفكيك والتركيب وانباء تلك المقولة، وفقاً لأسسها وقواعدها الإسلامية التي تقرها في شروطها واشتراطاتها العقلانية المسددة والمؤيدة والعملائية المثالية في ظروفها الخاصة، وشروطها المحددة والواضحة المقيمة، والمنسجمة والمتماهية مع غاية الفعل والعمل والقول الأسمى. وعليه نترك ذلك لمقامات ومواضع أخرى نستقصي فيها جميع جوانبها المتعددة وأبعادها المتنوعة وأعماقها المختلفة إن شاء الله. ⁽¹⁾

6.7 دوال الاستخارة والتساوق بين وسائلها وغاياتها

من خصائص الاستخارة الاستخلاصية الائتمانية المسؤولة التساوق والتماهي بين الإوالات والآليات والآلات والوسائل والأدوات والسياسات والغايات المنشودة والمراد تحقيقها في مجرى الحياة. فليست كافة الطرق والسبل والأدوات مشروعةً ومقبولةً للوصول إلى الأهداف والغايات المنظور إليها في دوال الاستخارة في مجرى الحياة. لذا يجب الاستفادة من الحق لأجل كينونة الحق، لا يمكن الاستفادة من أي وسيلة أو أي أمر ليس

(1) انظر لمزيد من التفصيل: كتاب: فقه فلسفة كينونة العمل، من منظور إسلامي، قيد الإعداد.

وخير شاهد على ذلك، هو موقف المغيرة بن شعبة الذي أصبح فيما بعد من أصحاب معاوية ومعاوياً للإمام علي عليه السلام، عندما قدم على الإمام عليه السلام في بداية خلافته، ونصحه بأن لا يحرك ساكناً تجاه معاوية، وأن يدعه مطمئناً حتى إذا استقرت أمور الخلافة، واشتد ساعد الإمام عليه السلام في ولايته، ومن ثمّ يزيج معاوية من منصبه، لكنّ جواب الإمام علي عليه السلام كان الرفض وعدم المساومة؛ لأنّ قبول معاوية في ولاية الشام ولو لمدة مؤقتة، يعني أنّ الإمام عليه السلام يعدّه صالحاً لهذه الفترة الوجيزة، في حين أنّ الإمام عليه السلام لم يرهّ صالحاً على الإطلاق، ولو لهذه المدة البسيطة، وهذا يعني أنّ الإمام عليه السلام لا يكذب على الناس، ولا يفرض عليهم غير الصالح والمناسب.

وعندما أراد الإمام علي عليه السلام بلوغ هذا الحق، كان يتوسل الحق في جميع خطواته من أجل الوصول إليه، لكن الآخرين - لو فرض أن الحق كان هدفهم - غير أنهم لم يعطوا للوسائل أهمية وقيمةً مشابهةً، ولم يتلمسوا وسائل الحق. لقد كان منطقهم أن الهدف صحيح وهذا يكفي. إنَّ الفصل والعزل بين الإِوَالِيَّات والآليات والآلات والأدوات والوسائل والاستراتيجيات والسياسات والإجراءات والغرض والغاية والقصد والهدف الاستخاري الاستخلافي الائتماني المسؤول بشكل عام، يخرم كينونة الاستخارة التي كان خاتم الأنبياء والمرسلين عليه السلام يعلم الصحابة كما كان يُعلمهم آيات القرآن ولو في الأمد المتوسط والبعيد، لذا تؤكد الاستخارة الاستخلافية الائتمانية المسؤولية على حفظ هذه المعادلة وعدم الانحراف والانحياز لغيرها، وهذه المعادلة هي التي تمنع ولوج فيروسات وميكروبات وجراثومات مرضية وبائية مادية ومعنوية إلى البناءات البنيوية والنسقية التركيبية والتراكبية والتكوينية لكيونة الكائن والاستخارة، فضلاً عن كينونة الدلالات والاستدلالات والتداولات والتواصلات والوظائف والغايات والقصود الاستخارية داخل مجرى الحياة الحق في مجرى الكون والوجود.

6.8 أهمية معرفة التصالح والتصاهر والتزواج بين مصادر ومراتب المعرفة ودوال

الاستخارة

تعمل المنهاجية للوصول إلى الحقيقة وفق سُلَّمِيَّة راتوبية، تحقق في النهاية المطابقة بين ثالوث حمولات الكون «الطبيعة التكوينية الآفاقية، وحمولات الكينونة الإنسانية الأنفسية، وحمولات كينونة الحقائق الظاهرة والباطنة الكلمائية القرآنية المجيدة في سياق علاقتها بالحق، آخذين بالاعتبار كافة عوالمها الزمكانية الممكنة الستة أو الأكثر أو الأقل⁽¹⁾،

(1) هناك عدة صنافات للعوالم الممكنة، منها ثلاثي ورباعي وخماسي وسداسي أو أكثر أو أقل، ولكن نحن اخترنا الصنافة السداسية التي في ضوئها يتم صنافة العوالم الممكنة على النحو التالي: (1) عالم الذات الإلهية، وهو عالم غيب الغيوب المطلق، وهو مجهول تام لنا لا يعرفه أحد سوى الله سبحانه وتعالى. (2) عالم الصفات العليا والأسماء الحسنی التوحيدية في وحدتها الواحدية الأحدية. (3) عالم الأسماء الحسنی والصفات العليا في تكوثراتها المتكثرة في عين وحدتها. (4). عالم العقل والجبروت، وهو عالم مجرد من المادة والصورة. (5) عالم البرزخ، وهو عالم بين عالم الجبروت وعالم الدنيا، ويتميز بأنه مجرد من المادة ولكن يحفظ صورتها «كعالم المنام». (6) عالم الدنيا والمادة. وهذه الصنافة هي مجرد تصور وجدناه مناسباً وفيه بغرض تبين فقه فلسفة وعرفنة ووحينة المنهاجية الشمولية التكاملية التراتبية التوحيدية. وفي بعض الأحيان نشير فقط إلى العوالم الثلاثة الممكنة، وهو مجرد اختصار للعوالم الستة الممكنة.

وفق مناظيرها التلومايسكتروسكوبية الثلاثية المستويات والثمانية الأعماق والمستويات والاستطالات «الجزئية والقطاعية التوسطية البرزخية والكلية الشمولية»، وذلك من خلال التقارب والتصالح والتصاهر والتزواج بين العلم والفلسفة والعرفان والوحي، أو بين منظومة المحسوسات والمعقولات والعرفانيات والغيبيات، أو بين العالم والفقيه والفيلسوف والعارف والنبى «غير المرسل» أو بين البيان والبرهان والعرفان والنبوة والولاية الإلهية. لذا تشمل المنهاجية عندنا الفقه والفلسفة والعرفان والوحي معاً.

حيث يقتضي بناء وتأسيس وتأصيل وتأثيل ثيمات وموضوعات ومسائل ومعاني وحقائق ومعارف ونظريات وبرمجيات ومنهاجيات الاستخارة الاستخلافية الائتمانية المسؤولة «استخارة الجهد والجهاد والاجتهاد والمجاهدة»، وفق سلسلة تراكيبية وتراكمية وتركيبية وتكوينية معرفية ووجودية والقيمية وأخلاقية وجمالية وفنية، لبنيات وبناءات ودلالات واستدلالات وتداولات وتواصلات ووظائف وغايات وقصود ونيات سلوكية ومسلكية وقرارات استخلافية وخاتمية وانتظارية وأتباعية، في منظومة دوال الاستخارة «استخارة الجهد والجهاد والاجتهاد والمجاهدة»، تبعاً لمعادلة التصالح والتصاهر والتزواج بين معانيها ومفاهيمها وحقائقها الحسية والعقلية والقلبية والغيبية، أو بين محسوساتها ومعقولاتها وعرفانياتها وغيبياتها، أي: تداخل وتمازج العقل في النظر والبصر والسمع والنطق لإزالة العمى والصم والبكم الوجودي في الحواس، وتداخل وتمازج القلب والعرفان في العقل، لإضفاء الإيمان والاعتقاد إلى المعقولات والمحسوسات، وتداخل وتمازج الوحي والغيب المسدد والمؤيد في العرفانيات لإضفاء صفة العقلانية الشرعية المسددة والمؤيدة بمقصاد الشريعة ووسائلها، وهذا الأمر لا يتحقق إلا إذا تصاهر وتمازج وتزواج العلم والفلسفة والعرفان والوحي في دوال الاستخارة، والذي يُمأسس لنا المستخير العالم الفقيه الفيلسوف العارف النبى «غير المرسل»، وهذا الوضع لا يتحقق إلا إذا تمثل الكائن المستخير موضع الخلافة الإنسانية الحقّة، وتلبس بالخاتمية المحمدية ﷺ والإمامية العصومية الطاهرة المطهرة والانتظارية المهدوية والاتباعية الولائية الفقهية النقوانية العامة تمهيداً للولاية العصومية المنتظرة.



الفصل السابع

تأصيل وتأثيل رؤية ورسالة ودوافع الاستخارة الاستخلافية الائتمانية المسؤولة

7.1 مقدمة

فيما سبق قمنا بتأصيل وتأثيل باراديم «إبدال» ونموذج ومنهجية تشميلية تكاملية تراتبية توحيدية لفقه فلسفة وعقلنة وعرفنة ووحينة كينونة الاستخارة الاستخلافية الائتمانية المسؤولة، وكذلك تأصيل وتأثيل بعض المفاهيم لدوال الاستخارة المختلفة وخاصة مفهوم الرجل الاستخاري أو المستخير الفرضي أو النظري أو المثالي، ثم أثلنا لفقه وفلسفة الغاية والمقصد والنية، ذلك استكمالاً لتأصيل وتأثيل كينونة الاستخارة الاستخلافية الائتمانية المسؤولة، وجاء الآن دور البحث في رؤية ورسالة وشعارات وغايات وأهداف ووسائل ودوافع واستراتيجيات الاستخارة الائتمانية المسؤولة، وفق الرؤية الكونية التوحيدية والنظر العقلي الملكوتي الآياتي القيمي، التي ينطلق منها في تأسيس وتأصيل وتأثيل مكونات هوية وماهية كينونة الاستخارة الأستيمولوجية المعرفية والأنطولوجية الوجودية والأكسيولوجية القيمة الأخلاقية والاستطبيقية الجمالية والفنية، في سياق تصاهر وتزاوج بين محسوسات ومعقولات وعرفانيات ووحانيات وغيبات منظومته المعرفية التي ترسم خط سير وسيورة كينونة الكائن المستخير والنظام الاستخاري نحو صيرورته النهائية، في أفق زمكانيته وعوالمه المختلفة والممكنة في مجرى الحدثي والمشهدي والمرأوي والواقع الحقيقي، تبعاً لمجرى الحق الأسمائي الحسنی والصفات العليا من حيث العدالة والمساواة والرشد والحرية والعبودية والعبودة والإحسان والمروءة والفتوة والرجولية والإنسانية والحيوية والحياء والتوكل والاستعانة والتسليم والقبول والرضا والصلاح والفلاح والسعادة والإنابة التوابعية، والدنو أو الدناوة التقريبية داخل مجرى العالم والكون والوجود.

وهذا الأمر يتطلب أيضاً «وعياً متوعياً» و«يقظةً متيقظةً» و«بصيرةً مبصرةً» و«تثقيفاً متثقفاً» بما يجري ويحدث من ويلات وحروب ومؤامرات وتدمير لكيونة الذات الفردانية التذويتية الأنأوية والمجتمعية التذاوتية الغيرية، التي أوجدتها استخارات النظر والعلم المُلكى الظاهرى المرتكزة إلى بعد واحد من أبعاد الذات والكيونة الانسانية، وأهملت،

بل قضت بشكل أساسي على البواعث والدوافع والغايات والقصود والنيّات المعنوية الآياتية القيمة المتعالية، فألت إليها كينونة الكائن المستخير إلى كينونة استهلاكية شهوانية مادية أو تواكلية اعتمادية تكاسلية، ذلك بسبب عبادة الذات وتضخيمها وتأليهها والتوقع في الذاتية والأنوية والتذويتية.

هناك وعي متزايد في كل قطاعات المجتمع أن أسلوب الحياة المادي فشل تماماً في تلبية الاحتياجات المادية الحقيقية والراشدة، فضلاً عن تلبية الحاجات المعنوية والروحانية العميقة لدى الفرد، والدلالات متعددة من عدم السعادة وعدم الرضا والتوتر واختلال المزاج والتشويش والاضطراب النفسي والتعاسة والتدهور في الحياة الأسرية، وفي العلاقات الإنسانية، والإحساس بعدم جدوى ما يؤديه البعض من وظائف وأعمال حتى بين الأثرياء والمترفين. هذه الحالة الممتوحة من واقع تجريبي لكل فئات المجتمع إلا ما يُستثنى منه العدد القليل، أصبحت حقيقةً دامغةً وملموسةً لدى الغالبية العظمى من الناس، وغداً أمراً واضحاً وجلياً في رابعة النهار لا يحتاج إلى دليل وبرهان.

في حين أنّ منظومة المفاهيم والمعارف والقيم التي يقدمها الدين الإسلامي وفق منهجيته الاستخارية المتمثلة في فقه فلسفة كينونة الاستخارة الاستخلافية الائتمانية المسؤولة، كفيلة بتشخيص وتحديد ومعالجة الإشكاليات والتساؤلات والمشكلات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والنفسية والثقافية والعقائدية... من جذورها وجذوعها، حيث إنها استخارة ترسم لسيروية وصيرورة الفرد والأسرة والمجتمع كوحدة توحيدية وكينونة أسمائية حسنة وصفاتية عليا متساوقة ومتكاملة ومتضايقة، وليس كوحدة وكينونة قياسية مادية للذة والمنفعة القصيرة والذاتية. موضوع الاستخارة وثيماتها هي جزء من الكل يعمل وفق منظومة رؤية كونية توحيدية وفلسفية اجتماعية وسياسية واقتصادية... متوافقة ومتماهية ومتساوقة، فهي جزء وعنصر ضمن أجزاء وعناصر أخرى متراكبة ومتشابكة أفقياً وعمودياً، لتنظيم وتديير وتخطيط ومراقبة وتقويم منظومة وسيروية الأنشطة والسلوكات والمعاملات والقرارات لدوال الاستخارة، وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية والوسائل والأدوات والآليات المعاصرة في المحيط الواسع للكائن المستخير، وبما يحقق الخيرية والصلاحية والفلاحية والسعدية والتواجية والتقريبية.

7.2 الرؤية الاستراتيجية للكائن المستخبر الاستخلافي الائتماني المسؤول

بالرغم من أنَّ هناك بعض التداخلات والتشابهات أو الترادفات والتشاكلات فيما بين الرسالة والرؤية وخاصةً عند عامة الناس، إلا أنَّ هناك فروقات وبيِّنونات بينهما لا بُدَّ للمستخير أنَّ يعي بها ويدركها في ممارساته الاستخارية. فالرؤية الاستخارية تنبثق وتشتق من الرؤية الكونية للكائن المستخير الإنساني والمروئي والفتيوي والحيائي الحيِّ الإلهي في سياق فلسفته الحيائية والحياتية التوحيدية، فهي طموحات الكائن المستخير وأماله في الحال الجاري والمآل الاستشرافي المستقبلي القريب والمتوسط والبعيد، التي لا يمكن تحقيقها في ظل الاستخارة التقليدية السائدة ووسائلها وإوالياتها وآلاتها الحالية. في حين أنَّ الرسالة تتضمن أهدافاً عامةً يمكن تحقيقها في ظل الظروف الحالية ومستويات الوعي السائد. وباختصار فإنَّ رؤية الاستخارة تصف الكائن المستخير وأهدافه وغاياته وطموحاته ليس كما هي الآن، ولكن كما يُتصور أنَّ يكون عليها الكائن المستخير الاستخلافي الائتماني المسؤول الذي يحمل رسالة الاستخلاف الإنساني الخاتم والمنتظر والولي الفقيه القائم بحمولاتها المعرفية والوجودية والقيمية الأخلاقية والجمالية الفنيَّة في العوالم المجانسة والمغايرة الممكنة، وخاصةً تلك العوالم التي تتصل بعالم الأسماء الحسنَى والصفات العليا وبالعالم العقل الأول وعالم الخلود.

أما الرسالة فهي تصف الحاضر وتصف الكائن المستخبر اليوم، وما الذي يفعله المستخبر لتحقيق وتنفيذ رؤيته للمستقبل؟ أي: كيف سنمضي إلى تحقيق رؤيتنا المتمثلة في من نحن؟ وماذا نريد أن نصير إليه؟ وماذا نريد أن نكون؟ ولماذا؟ من خلال ما يمكن أن يقدمه لنا فعل النظر والتعلل والتخيل والتوهم أو فعل السكوت والصمت والصومته أو فعل الإشارة والقول والكلام والعمل المنظور في دوال الاستخارة وغاياتها، أي: ما السبب والغاية والقصد من وجود الكائن المستخبر ومن أفعاله، ككائن إنساني حيٍّ إلهي في الكون والوجود. فالصياغة الكاملة للرؤية ينبغي أن تكون طموحةً وواضحةً... بحيث يستطيع الفرد أن يراها وأن يتصورها في مخيلته حتى يمكن العمل على تحقيقها.

فالكَائِنُ المُسْتَخِيرُ يَتَفَاعَلُ مَعَ الرُّؤْيَا الاسْتِخَارِيَّةِ حِينَما يَجِدُ فِيهَا أَمَلٌ تَحْقِيقٌ مَّالَاتِ
المُسْتَقْبَلِ المُسْتَشْرَفِ وَاضِحَةً وَجَلِيَّةً، خَاصَّةً إِذَا كَانَتْ تَخَاطَبُ العَقْلَ المُلْكِي المُجَرَّدَ

والمقوم بالعقل الملكوتي والمسدد والمؤيد والمتبع بمقاصد الشرع ووسائله والفطرة من جانب، وإنها ممكن التحقق والتوصل إليها، وإن كان في الأمد المتوسط والبعيد، حيث الرؤية تخاطب وتحاكي المستقبل وليس ما هو قائم ومحقق اليوم، من جانب آخر، وأن يتم اختيار كلماتها بعناية فائقة وتفكير دقيق، وأن تكون ذات دلالات تثير النفس وتحت العقل وتطمئن القلب.

ولابد أن يتم وزن دلالاتها الخاصة بشكل لا تكون مملّة ولا سطحية باهتة ولكن صادقة ومخلصة، حتى تثير الطموح لدى المستخير حين يستحضرها في ذهنه وقلبه، وتدفعه إلى فعل النظر والتأمل والتخيل والتوهم، أو فعل السكوت والصمت والصومعة، أو فعل الإشارة والقول والكلام والعمل وفق مقتضياتها وشروطها. كما أن هذه الكلمات والمعاني في الرؤية ينبغي أن تعكس قيماً أخلاقية ومعاني آياتية جمالية وفنية معرفية ووجودية للكائن المستخير، للارتقاء بالكائن المستخير الاعتيادي والإنساني والرجولي من خلال ترجيحات أفعاله وتفضيلاته واختياراته إلى الكائن المستخير المروئي والفتوي، القادر على تحقيق الخيرية والسعادة والصلاح والفلاح من خلال تجسيد قيم العدالة والمساواة والإحسان والإيثار والاستقلال والحرية والزهد والكرامة والتعاون والتعارف والتقوى في دوال الاستخارة المختلفة وغاياتها ومقاصدها، وذلك بغية تحقيق الكائن المستخير الحيوي الحي الإلهي الذي يحقق غايات وأهداف ورسالة ورؤية الدين الخاتم والانتظار الموعود والولاية التقوائية الفقهية العامة.

7.3 أهداف كينونة المستخير والاستخارة الاستخلافية الائتمانية المسؤولة

وضع الأهداف⁽¹⁾ في دوال الاستخارة الائتمانية المسؤولة يقتضي أن يأخذ بالاعتبار ارتباط الأهداف بالرسالة والرؤية المستقبلية، وأن يُنظر حقيقة وضع الأهداف على أساس

(1) في لسان العرب: نجد أن الهدف يعني المرمى، وفي القاموس المحيط نجد أن الغرض هو الهدف، وفي اللغة والآداب والعلوم نجد أن الغرض هو البغية والحاجة والقصد والهدف هو كل مرتفع من بناء أو كتيب أو رمل أو جبل. بينما التعريف الاصطلاحي يعرف الهدف بأنه الحصلة المطلوبة من فعل شيء معين، وهو يختلف من فرد لفرد حسب طبيعته ونشأته والبيئة المحيطة به فهو نابع من مكنونه. ويعتقد البعض بأن الهدف والوسيلة بمعنى واحد، ولكن في الواقع تعتبر الوسيلة هي الطريقة المتبعة في تحصيل شيء معين، سواء كانت هذه الطريقة متفقة مع الأعراف أم لا، أما الهدف كما أسلفنا فهو المحصلة المطلوبة.

أنها عملية وواقعية، في سياق تحديات وطموح لها قابلية للقياس الكمي والنوعي وفق جدول زمنية محددة، وأن تكون الأهداف عادلةً متوازنةً منطقيةً وفق فلسفة ورؤية وعقيدة يؤمن بها الفرد المستخير، سواء الرجل أم الإنساني أم المروئي أم الفتوي أم الحيوي الإلهي، وإنها تخضع للتقييم والتقويم والمساءلة التشميلية. فطلب الخير والدعاء والسؤال عنه في ممارسة الاستخارة هو من هداية الله وترشيدنا وتبصيرنا وتثقيفنا في السير في وضع أهداف واضحة جلية، ومشروعة معقولة، ومتعالية متسامية. هل يوجد هناك خير وبركة وسعادة وصلاح وفلاح أفضل وأعظم وأشمل من هذا الخير؟ أم أن الخير المطلوب هو فقط أن نتيجة الاستخارة جيدة أو غير جيدة؟!

وتأسيساً على ذلك يتم صنافه الأهداف إلى ثلاث صنفات هي: أهداف استراتيجية بعيدة المدى تصاغ بشكل عام وشامل حول النتائج الكلية المطلوب تحقيقها من فعل الاستخارة وموضوعاتها المنظورة، وهي طويلة الأجل وغير محددة النهاية. وأهداف تكتيكية (متوسطة الأجل) تصاغ على مستوى زمكاني معين، وهي متوسطة الأجل ولها نهايات محددة، وإنها أكثر تحديداً من الأهداف الاستراتيجية وتشتق منها، وتمثل الوسائل التي من خلالها تتحقق الأهداف الاستراتيجية. وأهداف تشغيلية (قصيرة الأجل)، وإنها أكثر تفصيلاً وتحديداً من الأهداف التكتيكية وتشتق منها، وإنها قصيرة الأجل وتمثل وسائل وأساليب وآليات وآلات تحقيق الأهداف التكتيكية في دوال الاستخارة.

لا شك أن أهداف فقه فلسفة كينونة الاستخارة الاستخلافية الائتمانية المسؤولة «استخارة الجهد والجهد والاجتهاد والمجاهدة» واستخارة «جهد الجهد» و«جهد الجهد» و«اجتهاد الاجتهاد» و«مجاهدة المجاهدة» أيضاً تتسم بكونها طويلة ومتوسطة وقصيرة الأمد، وإنها تشكل مبتدأ الفعل الاستخاري وخبره في أن واحد، فهي دائمة وأبداء تكون نقطة مركز الشبكة العنكبوتية للمنظومة من حيث البدء في نسجها، أي: نبدأ منها وننتهي إليها في كل عملية وفعل النسج الاستخاري، حتى يكتمل بناء كل الخانات والطبقات والأدوار المتشكل منها الشبكة العنكبوتية للمنظومة المعرفية والوجودية والقيمية والأخلاقية والجمالية والفنية لموضوعات وقيمات وغايات ومقاصد الاستخارة. فالأهداف الاستخارية هنا تشكل منطلقاً لمختلف اتجاهات بوصلة وإحداثيات مميلة وزوايا منقلة واستطالات مسطرة السلوك

ففقّه فلسفة كينونة الاستخارة الاستخلافية الائتمانية المسؤولية لا يؤكد على ذلك فحسب،

بلّ يصحّ المفاهيم الإفراطية التي تدعو إلى الحرمان من المال والثروة والملكية من جهة، وتدعو إلى محاربة الحاجات البيولوجية والفطرية الطبيعية التفرّطية للكائن المستخير وتجاوزها لصورتها الطبيعية الوسطية والاعتدالية من جهة أخرى. وهذا هو دور ووظيفة وغاية الاستخارة التي كان خاتم الأنبياء يعلمها الصحابة كما كان يعلمهم معاني ومفاهيم وحقائق وغايات ووظائف الآيات القرآنية المجيدة من خلال التفسير والشرح لها ومن خلال التفصيل الروائي من جهة ثانية، والتجسيد السلوكي الوجودي لها من جهة ثالثة.

وهذا يشي إلى أنَّ أهداف فقه فلسفة كينونة الاستخارة الاستخلافية الائتمانية المسؤولة لها بنيةٌ وبناءات تركيبية وتراكمية وتكوينية ودلالية واستدلالية وتداولية وتواصلية وغائية ووظيفية ذات جانبين: يشتمل الجانب الأول على تصور ذهني متعالٍ عن الواقع ويأخذ شكل فكرة متعالية تتطوي على نبتة شجرة معرفية للاستخارة متكاملة، أو صورة عنكبوتية الشكل والبنية والبناء، ولكنها محايثة مع الواقع الحقيقي الحق. بينما الجانب الثاني يتضمن إواليات وآليات وألات وأدوات ووسائل وسياسات واستراتيجيات وخططاً يراد بواسطتها إنبات واستزراع واستثمار تلك النبتة في مجرى كينونة المستخير وكينونة الأمة المستخيرة، وفق سياق الواقع العقلاني المراد أنَّ يرتقي ويتكامل مع فلسفة وغايات وقصود ونيات فقه فلسفة ومذهب وإيديولوجية كينونة الاستخارة الاستخلافية الائتمانية المسؤولة .

فالأهداف قد تبقى في أسوار صُورنة ذهنية لا تخرج إلى حيِّز الواقع والتثبت والتحقق والانوجد المادي والتواجد القيمي المثالي كما هي مرسومة لها؛ لأنها لا تجد الوسائل والإمكانات الإيمانية والمعنوية الجوانية من جهة، والوسائل والإمكانات المادية والموضوعية البرانية من جهة أخرى. لذا يبقى الهدف يتراقص ويسبب في الذهن كسبات الحيوانات في الشتاء لا حركة ولا حياة فعلية لها. وعليه يصبح الهدف في هذه الحالة صورة ذهنية أو تصوراً فكرياً يتحين الفرص، ويبحث عن الوسائل التي تكفل له حضوره الأنطولوجي الوجودي في ميدان سيرورة الحياة، ككينونة حقيقية حيّة واقعية تنقل الواقع من حال إلى حال تحققي وانوجادي وتواجدي ارتقائي وتكاملي، يقترب الكائن المستخير إلى كماله الثاوي بالقوة والإمكان في فطرته وكينونته الانسانية الإلهية.

وعليه يشكّل هدف الاستخارة تعبيراً عن القصد والنية والرغبة وعن الأثر المرغوب

تحقيقه وانوجاده في الأشياء، ويمثل الغاية المتعالية التي يسعى المرء إلى تحقيقها وتواجدها المثالي القيمي الآياتي في الواقع وفي العوالم المغايرة له. فعملية بناء وتأسيس وتأسيس وتأسيس الأهداف لدوال الاستخارة ليست سهلة وبسيطة وخالية من المصاعب والإشكاليات، حيث إنها تتشكل من القضايا التي تواجه سيرورة حياة المستخير من جهة، وطبيعة وماهية الأهداف المثلى التي ينبغي الكائن المستخير أن يحققها في الحياة لبلوغ غاياته القصوى ومقاصده العليا، من جهة أخرى. لذا بناء الأهداف عملية تأتي عبر سلسلة من الإجراءات الفلسفية والمذهبية والفكرانية والعلمية والعرفانية والسياسية والاجتماعية والسيكولوجية والعقائدية والثقافية المتداخلة والمتفاعلة والمتبادلة، التي تتطلب قدرة فائقة، ووعي واع، وبقظة متيقظ، وبصيرة مبصرة، وثقافة مثقفة، ومسؤولية كبيرة، وكماً هائلاً من المعطيات الكلية والتفصيلية والتفضيلية، في تحقيق التوازن الدينامي والدينامي العام بين فلسفة الكائن المستخير ورؤيته الكونية ومسؤولياته الاستخلافية والخاتمية والانتظارية والاتباعية من جهة، وحاجاته المادية وقيمه المعنوية ومشكلاته اليومية المعيشية من جهة ثانية، وطموحاته وآماله من جهة ثالثة. الأمر الذي يتطلب جهداً وجهاداً واجتهاداً ومجاهدة على مستوى الغايات والقصود والنيات والمعنويات والأخلاقيات والجماليات من جانب، والعلمية والتقنية والسياسات والاجتماعية من جانب آخر.

فالأهداف في دوال الاستخارة التي تجانب الاعتبارات السابقة تتحول إلى ركام هامد من الكلمات والعبارات، التي ظاهرها غني بالمفاهيم والقيم والمعاني المتعالية وبواطنها فقيرة أو خاوية وفارغة من الدلالة والمعنى، ما يدفع الأهداف إلى موضع تتموضع خارج دائرة منطق وعقل ودين وفقه وعرفان فقه فلسفة الاستخارة الاستخلافية الائتمانية المسؤولة، ويفرغها من محتواها التضميني ويجوّفها من مضامينها المعرفية والقيمية ويضعف قدرتها الوظيفية. وعليه، من الأهمية بمكان أن تُبنى وتُؤصل وتُؤثّل وتُصاغ الأهداف في دوال الاستخارة، وفق منهجية على نحو تتوافق مع الرؤية الكونية والفلسفة الاجتماعية والاقتصادية الاستخلافية والخاتمية والانتظارية والاتباعية المتصورة والمرغوبة رؤيتها في الواقع.

7.4 البيّنونة بين الهدف والغاية في دوال الاستخارة الاستخلافية الائتمانية

المسؤولية

الغاية مفهوم فلسفي بالدرجة الأولى يتم اختيارها وانتقاؤها وتحديدتها وفق القصد الاستخاري الذي يضيف إلى الغايات قيماً أخلاقيةً وجماليةً وفنيةً، تشكل مسطرة وميزان تفاضل واختيار وترجيح بين الغايات المتعددة والبديلة الأخرى، بينما ينطوي مفهوم الهدف الاستخاري على شحنة فلسفية منخفضة نسبياً، ويعرف بأداته وطابعه الإجرائي. والهدف في نهاية الأمر هو الأساس الذي يقوم عليه سيرورة الفعل والتطبيق العملي الاستخاري.

فالغايات يمكن اعتبارها تصورات للأشياء المراد تحقيقها على مدى الحياة في مستوى الأفراد، وعلى مستوى المجتمعات، وعلى مدى مراحل تاريخية مترامية الأطراف على مستوى المجتمع والأمة والعولمة الإنسانية، وإنها لا تستند إلى إطار قيمى وجمالى وفنى يمكنه القصد الاستخاري ويسمو به مستوى ومرتبة الإيمان وخلوص النية، حيث إنّ القصد هو الغاية المحددة والنية هي القصد الحامل بقيم أسمائية متعالية وصفات عليا، تغذيها فلسفة وفقه الاستخارة الاستخلافية الائتمانية المسؤولة المرتكزة على رؤية كونية وحضارية وتاريخية واجتماعية شمولية تراتبية توحيدية.

لذا يفترض أنَّ يسعى هدف الاستخارة الاستخلافية الائتمانية المسؤولة لانتزاع واختيار اختبار وتقويم وتقييم الغايات، ذات القصود والنيّات التي تحقق كينونة الكائن المستخير الحيّ المؤمن والحكيم، الذي تتكامل فيه وتزدهر سمات الكمال والجمال روحاً وجسداً وعقلاً وقلباً. وعليه، قلنا: إنّ الهدف يجسد القيم التي يؤمن بها المجتمع من أجل ناتج استخاري معين. وهكذا بمكّننا التمييز بين الهدف والغاية على أساس التمييز والبيّنونة بين الوسيلة والغاية. فالهدف في نهاية الأمر غاية فرعية أو غصن من أغصان جذع شجرة الغايات الاستخارية، الذي يُعتمد عليه في تحقيق الغاية الكبيرة والكبّارة للفرد وللأمة أو المجتمع الإسلامي. فالغايات الاستخارية تأخذ صورة عبارات قصدية تصف نتائج حياتية متوقعة ومبنية على مخطط هيكلي وبنوي قيمي وأخلاقي وجمالي وفنيّ، مشتق اشتقاقاً شعورياً وإيمانياً مباشراً أو غير مباشر من رؤية كونية وحضارية وفلسفة استخارية مذهبية عامة سائدة في المجتمع، وأما الأهداف فهي تجسد القيم التي تؤمن بها الأمة وترغب في

حضورها الأنطولوجي الوجودي والإبستمولوجي المعرفي في برنامج استخاري بشكل محدد ومتعين ومتحين.

7.5 غرض الاستخارة الاستخلافية الائتمانية المسؤولة

المقصود من مفهوم الغرض هو الهدف الواضح القريب الذي يحرك السلوك إلى نشاط معين، فغرض الإنسان من فعل إرادي ما، هو تحقيق المصلحة المباشرة التي له في هذا الفعل، أي: تحقيق المنفعة التي يعتقد الإنسان إمكان استخلاصها مباشرةً من الفعل، ولو كانت منفعة وهمية غير حقيقية، فالغرض عنصر موضوعي له وجود ويمكن إدراكه وتصوره ثم الرغبة فيه والسعي إليه.

في المعاجم اللغوية (غرض): الغرضُ الهدف الذي يُرمى إليه وفهم غرضه أي: قصده. وجمع الغرض أغراض، يشير معنى الغرض إلى: هدف يُنصب فيرمى إليه «أصاب الغرض». أو بُغية وحاجة، قصد وهدف، وقيل فهمت غرضك، وقيل:

كُلُّ لَهُ غَرَضٌ يَسْعَى لِيُدْرِكَهُ وَالْحُرُّ يَجْعَلُ إِدْرَاكَ الْعُلَا غَرَضاً

وقيل أخذ غرضه منها: نال منها ما أراد، وأغراض الشُّعر: موضوعاته التي يتناولها، وقيل: استنفذ الأمر أغراضه: حققها ولم يبق داع لوجوده أو مبرر لاستمراره، وقيل الأغراض الشَّخصية: الأمتعة والحوائج الشخصية⁽¹⁾.

7.6 غاية الأهداف في دوال الاستخارة الاستخلافية الائتمانية المسؤولة

الغاية هي كل ما يمكن أن نعتبرها مبدأ سامياً عاماً، بعيد المدى، تحدد فيها النوعية، ويمكن الوصول لدرجات منها وليس كلها. ويعرفون الهدف بأنه إجراء ملموس قابل للقياس، يحدد كمية، متغير، ويمكن تحقيقه كاملاً، وهو رغبة صادقة ضمن الإمكانيات المتوافرة مكتوبة محددة بوقت مجزأة بمهام تنتظر تحقيقها. فالغاية هي الدافع والمحرك الأول لأي إنسان، أي: أنها بمنزلة المهمة الكبرى أو الرؤية التي من خلالها سيضع الإنسان أهدافه

(1) المعجم: اللغة العربية المعاصرة، والمعجم: مختار الصحاح.

الخاصة، ويسعى لتحقيقها، وتُعرّف الغاية على أساس أنها أقصى ما يبتغيه الشخص من نشاطه، وهو الهدف البعيد، وقد يطلق عليها الغرض النهائي الذي يرمي إليه الشخص.

ويمتاز فكر الاستخارة الاستخلافية الائتمانية المسؤولة – بخلاف الفكر الغربي – بالقوة في الغايات، فالذي وضع الغايات للإنسان هو الله – عزَّ وجلَّ – خالق الإنسان وليس الإنسان نفسه، وبذلك تصبح الغاية هي المقصد النهائي للاستخارة الاستخلافية الائتمانية المسؤولة في الحياة، فكل أهدافه وأغراضه وآماله وأعماله ومشاعره تتجه نحو تحقيق الغاية وهي مرضاة الله سبحانه وتعالى ونيل الثواب في الدار الآخرة.

والبعض قال: إِنَّ الهدف شيء مرحلي يتمّ من خلاله الوصول إلى الغايات العظمى، فالهدف شيء مؤقت ينتهي بمجرد تحقيقه، ومعظم الناس لديهم أهداف كمية قابلة للقياس ومتغيرة ومتجددة. فبعد تحقيق هدف تتجدد الحاجة لهدف آخر ويتمّ السعي لتحقيق الهدف الجديد؛ لأنّ الأهداف من صنع الناس، وأما الغاية فهي شيء عظيم ودائم لا يمكن الوصول إليه، فغالبية الناس لديهم أهداف يصنعونها، ولكن لا يعرفون غاياتهم؛ لأنّ الغاية من صنع الله تعالى، ويجب أن يسعى الناس لتحقيق الغاية من خلقهم.

هناك عدة غايات لقيم ومبادئ وأهداف الاستخارة الاستخلافية الائتمانية المسؤولة من أهمها: تغيير سلوك الكائن المستخير من الصورة والماهية الحيوانية إلى الصورة الناطقية والقيمية الأخلاقية والآياتية، أي: وضع سلوكه الاستخاري على معيار النظر الملكوتي وليس النظر المُلْكي فحسب. وتكمن الغاية أيضاً في بناء كينونة الرجل الاستخاري أو المستخير وشخصيته وهُويته وماهيته الإنسانية والرجولية والمروءة والفتوة والحيّة الإلهية الأسماوية الحسنَى والصفاتية العليا، تلك الثاوية بالقوة والإمكان والاحتمال في كينونته وفطرته إلى التحقق والانوجد والتثبت والإنّية، في المجرى الاستخاري الحدثي والمشهدي والمرأوي والواقع الحقيقي، وفق مجرى الحق الأسماوي والصفاتية داخل مجرى العالم والكون والوجود. وهذا يتطلب بناء هُويّة وشخصية كينونية متوازنة متعادلة متكاملة متعالية تتصف بالتوازن الديمومي والدينامي العام، الذي يشكل القاعدة الأساسية لانبثاق الابتكار والإبداع في الجهد والاجتهاد والاجتهاد والمجاهدة الاستخارية.

وتأسيساً على ذلك، يمكن إقامة كائن ومجتمع استخاري مؤمن وحي وحيوي مبتكر

ومبدع وحر ومستقل يحمل مسؤولية الاستخلاف والخاتمية والانتظارية والاتباعية، يصنع المستقبل كما ينبغي أن يكون وليس كما تفرضه الميول والنزوات والرغبات والضعف والحيوانية والشيطانية الجوانية والبرانية.

7.7 الباعث لدوال الاستخارة الاستخلافية الائتمانية المسؤولة

الباعث هو موقف خارجي مادي أو اجتماعي يستجيب له الدافع، فيؤدي إلى إشباعه، فالباعث هو مثير خارجي يحرك الدوافع داخل الفرد، ما يجعله يقوم بسلوك إرادي، والباعث نوع من المنبهات الخارجية يثير الدافع ويرضيه في آن واحد، وهو ضرب من ضروب الإغواء الخارجية، وليس له أثر في سلوكنا إلا إذا صادف هوى من نفوسنا، أي: إذا استجابت له رغباتنا الدفينة، وهي الدوافع الفطرية. فالطعام باعث يثير دافع الجوع والماء باعث يثير دافع العطش. وسمي الباعث باعثاً؛ لأنه يبعث الإنسان على الحركة للحصول عليه حتى يشبع الدافع. ويمكن أن نعرف الباعث بأنه مثير خارجي يحرك الدافع ويساعده لكي يقوم بسلوك إرادي معين في الخارج.

لذا قيل: إن الباعث هو السبب الخارجي الذي يلقى في قلب الكائن المستخير للإقبال على السلوكات والممارسات والمعاملات الاستخارية، التي تؤدي إلى ارتقاء كينونة الكائن وتتكامل لتقترب إلى الكمال والجمال المطلق والمثل الأعلى سبحانه وتعالى ﴿وَلِلَّهِ الْمَثَلُ الْأَعْلَى﴾⁽¹⁾. وبالتأكيد لا يكون هذا الباعث والهمة والدافع متلبساً بالترغيب أو الترهيب، بل لا بد أن يكون تشويقاً وحباً وعشقا عقلائياً عرفانياً أصله في السماء وفرعه في الأرض.

نحن نحتاج الباعث الاستخاري الذي يولد همّة وجهداً وجهاداً واجتهاداً ومجاهدة، التي تجعل سلوك الكائن المستخير يسير على سكة قطار السير الارتقائي إلى المثل الأعلى، فالباعث والهمة قد تأتي وتدوم لفترة وجيزة ثم تختفي وتفتقر فيوقف السير أو يتباطأ أو يتراجع قهقرياً راجعاً على عقبه، لذا يبحث الكائن عن الباعث والهمة المفقودة التي كانت تجعل سيرورته الاقتصادية الارتقائية في صعود دائم، والآن راسية في مرفأ بداية الطريق الذي لا نهاية له البتة. والباعث له صولات وجولات وذهاب وإياب، من الممكن أن يأتي

(1) المرجع: القرآن المجيد، سورة النحل، الآية: 60.

الباعث إلى الكائن ولكنه في غفلة عنه، فلا تأثير ولا وقع له في النفس لتثيرها نحو السلوك المناسب، ولا وعي ولا صحوة ولا فهم للكائن لبنية وبناءات ودلالات واستدلالات الباعث وقوته الباعثية والدافعية وطاقاته الثاوية فيه.

وهذا ديدن الكائن المستخير الطبيعي أو الاعتيادي ذي النظر المُلكي والعلمي «المستخير» الذي تتوجه أنظاره نحو الظاهر والسطح والهامش، من بنية وبناءات ودلالات وتداولات وتواصلات ووظائف وغايات وسيرورة وصيرورة المستخير وفعل الاستخارة في الحياة، بينما الكائن الإنساني أو الرجولي الاستخاري تتعدى استطالات وامتدادات وأعماق وآفاق عدساته الرؤيوية الاستكشافية والتغذوية الاسترجاعية والاستبصارية والاستشرافية والتحليلية والتفسيرية والتأويلية، وتتسع بؤرتها وأبعادها لدى الكائن ذي المروءة والأكثر والأوسع لدى الكائن الفتيّ والحَيّ الإلهي الأسمائي المستخير، حيث يبحث عن البواعث والدوافع التي تتجاوز لحظيتها الراهنية وتتجاوز زمكانيتها وتتعدى مكوناتها الدنيوية والحياة المادية، حتى تضمن وقوداً وطاقاً لسيروته لكي تسير بسرعة متضاعفة وديمومة دينامية متنامية من دون توقف، لتخترق حجب المنفعة واللذة المادية الاقتصادية الدنيوية، وتصل إلى آفاقها الملكوتية في عالم البرزخ وعالم العقل والجبروت.

وهذا لا يحصل إلا إذا تجاوز وتعدى الباعث والدافع الخوف من الضرر والعقاب أو الرغبة في الثواب والمنفعة، ليستقر عند الشوق والمحبة والعشق للمثل الأعلى والكمال والجمال المطلق تعالى، فيكون الكائن مصداقاً لقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ مِنْ قَبْلِهِمْ يَحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلَا يَجِدُونَ فِي صُورِهِمْ حَاجَةً مِمَّا أُوتُوا وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰ أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ وَمَنْ يُوقِ شَحْنَ نَفْسِهِ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ (1). أو مصداقاً لقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا نَطْعِمُكُمْ لَوَجْهِ اللَّهِ لَا نُرِيدُ مِنْكُمْ جَزَاءً وَلَا شُكْرًا * إِنَّا نَخَافُ مِنْ رَبِّنَا يَوْمًا عَبُوسًا قَطَطًا * فَوَقَّهْمُ اللَّهُ شَرَّ ذَلِكَ الْيَوْمِ وَلَقَّهْمُ نَصْرَهُ وَسُرُورًا * وَجَزَّاهُمْ بِمَا صَبَرُوا جَنَّةً وَحَرِيرًا﴾ (2).

فالكَائِنُ الْمُسْتَخِيرُ الْمُرُوئِيَّ وَالْفُتُوئِيَّ وَالْحَيَّ الْإِلَهِيَّ الْحَيَوِيَّ فِي الاسْتِخَارَةِ الاسْتِخْلَافِيَةِ
الْاِسْتِمْنَانِيَةِ الْمَسْؤُولَةِ يَجْرِي بِهِ الْبَاعْثُ الْاسْتِخَارِيَّ الْخَارِجِيَّ إِلَى النَّظَرِ الْمَلَكُوتِيِّ الْقِيَمِيِّ

(1) المرجع: القرآن المجيد، سورة الحشر، الآية: 9.

(2) المرجع: القرآن المجيد، سورة الإنسان، الآيات: من 9 إلى 12.

الآياتي في أعلى مستوياته، والذي يتجاوز ويتعدى المسببات والمعلولات الظاهرية والسطحية والهامشية، ليُشاهد مشاهدةً عيانيةً شهوديةً مباشرةً تلك الأسباب والعلل الحقيقية للرازية والخالقية والهداية والمالكية والخيرية والسعادة والتوكلية والتعقلية والغائية والقصدية والصحة والعافية والصلاح والفلاح السعادة الأبدية.

7.8 الدافعية في دوال الاستخارة الاستخلافية الائتمانية المسؤولة

تتأطر أهمية ووظيفة مفهوم الدافعية في الاستخارة بشكل عام والاستخارة الاستخلافية الائتمانية المسؤولة بشكل خاص، في قدرة هذا المفهوم على بناء منظومة تساؤلات وإشكاليات وأسئلة والإجابة عنها، ومن أهم هذه التساؤلات والأسئلة هي: لماذا يتصرف الكائن المستخير على نحو معين في سلوكياته وأفعاله التنظيرية والتعقلية والتخليية والتوهمية أو أفعاله الصمتية والصومتيّة أو أفعاله الإشارية والقولية والكلامية والعملائية؟ فالدافعية هي: «حاله داخلية جسمية أو نفسية تثير السلوك في ظروف معينة، وتواصله حتى ينتهي إلى غاية معينة». وذكر أن الدوافع تعمل داخلياً، إلا أنها تعمل متعاونَةً مع مثيرات خارجية في إثارة النشاط وتوجيهه كي يسلك سلوكاً معيناً في الخارج. والدوافع توجه السلوك الفردي إلى تحقيق هدف معين في العالم الخارجي. فالدوافع هي حاجات الفرد ورغباته غير المشبعة تمثل نوعاً من القوى الدافعة التي تؤثر على تفكير الكائن المستخير وإدراكه للأمر، كما أنها توجه السلوك الاستخاري الإنساني باتجاه الهدف الذي يشبع تلك الحاجات والرغبات، من ناحية أخرى... والدافع يعني حاجة يسعى الفرد إلى إشباعها، أي: أننا ننظر إلى الدافع باعتباره قوةً داخليةً جوانيةً تتبع من كينونة الكائن المستخير الإنساني أو الرجولي أو المروئي أو الفتوي أو الحيّ الإلهي الأسماي، وتوجهه للتصرف والسلوك الاستخاري باتجاه معين وبقوة محددة. وهناك من يرى أن الدافعية هي «الاستعداد لبذل مجهود لتحقيق هدف أو منفعة...».

نستنتج من هذه التعاريف وغيرها أن الدافعية هي قوة داخلية تستثير حماسة الفرد وتحرك وتنشط سلوكه باتجاه فعل أو قول أو موقف أو سلوك استخاري معين، لتحقيق هدف أو نتيجة أو منفعة لإشباع حاجة اجتماعية أو سياسية أو اقتصادية أو... معينة، انطلاقاً

من الشعور بنقص وتسببها بتوتر، لتحث الكائن المستخير وتنشطه للإقدام على سلوك استخاري معين، للحصول على ما يحقق له تخفيف النقص وإشباع الحاجة. فإذا نجح زالت حالة التوتر والقلق وإذا كان العكس أصيب بإحباط وخيبة أمل، وتسبب في رد فعل معين. والمقصود من الباعث والدافع في مجرى الاستخارة الاستخلافية الائتمانية المسؤولة هو ذلك الشيء الذي يحرك الكائن المستخير، وفق مراتبه التعاضدية التكاملية جوانباً، بسبب مثير وباعث براني نحو القيام بعمل أو سلوك أو ممارسة استخارية ما.

7.8.1 الفرق بين الدافع والباعث

يرى بعض شُراح القانون البيّنونة بين الدافع والباعث، من حيث إنّ الباعث عبارة عن مجموعة عوامل نفسية صادرة عن إحساس الشخص وميوله العمياء التي تدفعه من دون تقدير أو تفكير إلى فعل ما. أما الدافع فهو عبارة عن المراحل التي تتبع عن الفعل والتفكير فهي ليست وليدة الاندفاع أو الغرائز. فالفرق بينهما على حسب هذا الرأي أن الدافع يصدر بعد تقدير كافة الظروف، بحيث ينتهي إلى الإقدام أو الإحجام، فهو يتمثل في سبب تصرف المستخير الصادر عن العقل والنظر المُلْكِي السببي لظواهر الحدث الاستخاري المتصل بالنظر والعقل الملكوتي القيمي والآياتي، أما الباعث فهو صادر عن الإحساس المرتبط بالغرائز اللاشعورية وتحرك الشخص بطريقة عمياء خالية من التدبّر والتفكير والتعقل والعقلانية والمعقولة المسددة والمؤيدة بمقاصد الشرع ووسائله⁽¹⁾.

7.9 الانفعالات في دوال الاستخارة

الانفعالات نوع من أنواع الدوافع التي بينها صلة وثيقة، وأغلب الدوافع الأساسية تصحبها انفعالات مميزة، فدافع الأمن يقترن بانفعال الخوف، ودافع العدوان يقترن بانفعال الغضب،

(1) وهناك عدة مذاهب لها وجهات نظر مختلفة حول التفرقة والتمايز بين الدافع والباعث نحو سلوك معين، ففي الوقت الذي لا يرى البعض التفرقة بينهما وأنهما مترادفات، يذهب آخرون إلى التفرقة بينهما على أساس أن الدافع يكون جوانباً، أي: من داخل الكيان الإنساني ويعمل لإشباع حاجات هذا الكيان وهو من طبيعة نفسية وذهنية. أما الباعث فيكون برانياً، أي: من خارج كيان الإنسان سواء كان مادياً أم اجتماعياً أم اقتصادياً أم سياسياً ويعمل لإثارة الدافع. فبناءً على هذا الباعث يتحرك الدافع ويتأثر، بينما هناك نوعية من الأفراد قد لا يتأثرون ولا يحركون ساكناً، وليس هناك دافع للغيرة لديهم بتاتاً. فالباعث وحده لا يثير السلوك إن لم تتجاوب معه عوامل داخلية عنده.

فكأن الانفعال هو القوة المحركة للدافع، ومن دونه يكون الدافع خامداً لا أثر له. إنَّ عدم إشباع الحاجات أو إشباعها يكون مصحوباً باستجابة انفعالية، فإذا أشبعت فإنَّ الصفة الوجدانية المصاحبة تكون سارّة، وإن لم تشبع فإنها تكون غير سارة، ومع مرور الوقت يصبح الانفعال ذاته دافعاً يؤثر في السلوك. ومن أهم الانفعالات: الغضب والخوف والحب والكراهية والغيرة والحسد. والمشكل والإشكالية العويصة هي عندما لا يميز المستخير بين الانفعال والباعث والدافع والهدف والقصد والنية، فيمأسس دوال الفعل الاستخاري على أساس الانفعالات كأنها مقاصد ونوايا في دوال الاستخارة ودوال الطلب والسؤال والدعاء والخير والصلاح والسعادة المطلوبة والمنظورة في الاستخارة نفسها..

خلاصة:

علينا بادئ ذي بدء أن نميز تمييزاً حقيقياً واضحاً بين الغرض والدافع والباعث والهدف والقصد والنية والانفعال في دوال الاستخارة ودوال الدعاء والسؤال والطلب للخير والصلاح والفلاح والسعادة، حتى نتمكن من تحصيل الخيرية الحقيقية الإلهية من الاستخارة التي تمتع منها المنفعة والفائدة واللذة، التي توصلنا إلى تحقيق الصلاح الدنيوي والفلاح الدنيوي والسعادة الأبدية، والتي تحقق لنا الإنابة التوائية والدنو القرباني أو الدناوة التقريبية إلى الكمال والجمال المطلق وفوق المطلق تعالى.

والإنسان المستخير الرجولي والمروئي والفُتويّ والحَيّ الإلهي حينما ينظر إلى فقه فلسفة فعل النظر والعمل الاستخاري، وفق المنظور الاستخارة الاستخلافية الائتمانية المسؤولة، بمكنته التمييز بين صنفين أساسيين من فعل النظر والسمع والتلذذ والشم والتحسس، أو فعل الفكر والخيال، أو فعل القول والعمل، هما: فعل القول والنظر والعمل العبادي الصرف والمحض الذي لا تشوبه أي صفة نفعية ومصلحية، ولا نجد إلا أنه عبادة محضة، وهو كالصلاة التي تتكون بنيتها العميقة وبناءاتها التركيبية والتراكيبية والتكوينية والدلالية والاستدلالية والتداولية والتواصلية والوظيفية والغائية فقط من عبادة خالصة محضة، ولا تسقط هذه العبادة بأي حال من الأحوال، ما دام الكائن المستخير واعياً غير فاقد لوعيه، ويقظاً متيقظاً، وبصيراً مبصراً، ومثقفاً تثقيفاً، لذا نجد أن الصلاة عمود الدين وقوامه وبنية جوانية نواتية لها تموضعاتها وتأثيراتها الأستيمولوجية المعرفية والأنطولوجية

الوجودية والأكسيولوجية القيمية والأخلاقية والاستطبيقية الجمالية والفنيّة، التي تزود كافة الأفعال وتستقي منها روحها لما فيها من معانٍ وقيم وحقائق تأسيسية وتأصيلية وتأثيلية، تشكل بنيات نواتية تأسيسية وتأثيلية لكافة التأسيسات والتأصيلات والتأثيرات الأخرى في مجرى دوال الاستخارة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية... إلخ.

وهناك نوع آخر من أعمال الفكر والخيال والقول والعمل فيها مصلحة الحياة ومنافعها، بحيث بمكنتنا أن نجعل هذا النوع من العمل عبادةً، بحيث يكون مسار أو سير وسيرورة الكائن الإنساني المستخير سيراً وصيرورةً ارتقائيةً وتكامليةً، تتحرك كينونة الكائن المستخير شدةً وضعفاً تبعاً لقوة وامتداد وأفاق قيمها المعنوية والجمالية الثاوية فيها، وشرط ذلك أن تكون الغاية والقصد والنية، أصلاً وبدءاً وقبلأً وسلفاً، خالصةً لله وبداعي رضا الله سبحانه. وهنا يصبح أيّ فعل قول وتفكير وعمل فيه صلاح ومنفعة ومصلحة وفلاح وسعادة وتوبة وقربة للكائن المستخير إنما هو عبادة تستحق الثواب، ويصبح ليله ونهاره عبادة، ومنامه ويقظته عبادةً، ولباسه وطعامه عبادةً، أي: جميع حركاته وسكناته عبادة؛ لكون البدء والوسط والانتهاى هو لوجه الله ورضاه. ولكن هناك مقتضيات وشروط لا بد أن تتوافر في حالة توازنية ديمومية دينامية، بحيث لا يغفل أو يستغني الكائن العابد المستخير ليلَ نهارَ عن حقيقة الحاجة للعبادة التي أصلها التوجه إلى الله والاستغفار والشكر والحمد الدائم، ولا يوجد استثناء لأي كائن كان، حتى الأنبياء والأئمة المعصومون للاستغناء عن هذا التوجه والاستغفار والشكر والحمد لله تعالى.

والذي يحقق هذا التوازن الدينامي لمفهوم العبادة التشميلية والتضمينية لكافة مناحي الحياة وسيرورتها، ويضمن ديمومة هذه السيرورة والسيرورة في مجرى دوال الاستخارة الحديثة والمشهدة والمرأوية والواقعية الحقيقية وفق مجرى الحق الأسمائي الحسنى والصفاتي العليا تعالى، في مجرى الحياة والعالم والكون والوجود، هو الاستخارة الاستخلافية الائتمانية المسؤولة التي كان خاتم الأنبياء والمرسلين (صلى الله عليهم) يعلم الصحابة كما كان يُعلمهم آيات القرآن المجيد وما تتضمن من معانٍ ومفاهيم وقيم وحقائق متعالية ومحايدة للواقع، التي تجعل زوايا وإحداثيات واتجاهات مميّلة ومنقّلة وبوصلة فعل الفكر والقول والعمل نحو الارتقاء والتكامل والتقرب الى الكمال والجمال المطلق والمثل الأعلى تعالى.



الفصل الثامن

تأصيل وتأثيل فقه فلسفة القيمة الخُلقية والجمالية للاستخارة الاستخلافية الائتمانية المسؤولة

8.1 مقدمة

إنَّ التفقه والتفلسف والتثقف في كينونة الاستخارة الاستخلافة الائتمانية المسؤولة من خلال حقيقة بُنيَتها البنائية والنسقية والبنوية التكوينية والتركيبية والترابية، ودلالاتها الاستدلالية التأسيسية والتأصيلية والتأيلية البرهانية والحجاجية المعرفية والوجودية، وتداولاتها التعارفية الخُلقية، وتواصلاتها التعالقية المتعالية، ووظائفها الحيوية الفردية والاجتماعية والتأريخية وغاياتها القيمة الجمالية والأخلاقية الملكوتية، يكشف لنا أنَّ حقيقة كينونة الاستخارة ليست ممارسات وأفعلاً ظرفيةً متحيزةً ومتحينةً، وإنما هي منظومة قيم خُلقية متعالية وجمالية متساوقة، تستهدف إلى إدارة وتوجيه وإشراف وتقييم وتقويم وتبصير وتثقيف فعل النظر والتعلل والتخيل والتوهم، أو فعل السكوت والصمت والصومنة، أو فعل الإشارة والقول والكلام والعمل الاستخاري، بل ترتقي كينونة الاستخارة إلى مستوى تكون هي الناظرة والحاكمة والقائمة والقيومة والمقومة والقيامة والقومة لها.

فما لم يدرك المستخير حق الإدراك، ويع حق الوعي قيمة أو قدر أو ثمن الاستخارة التجريبياني الواقعي والممارسة العقلانية الفلسفية والتجربة العملانية العرفانية القلبية والتواصلات الوحيانية الإخبارية والإنبائية والاجتهادات الفقهية الأصولية الكلية، يصبح الكائن المستخير عاجزاً قاصراً وضعيفاً مُستضعفاً لا يتعدى فهمه وتفهمه وإفهامه وانفهامه حدود الاستخارة وقشورها السطحية وفي أفضل الأحوال وأحسن الأوضاع رفع الحيرة الوهمية النفسانية السرابية، أو كشف التردد والالتباس والإبهام الهامشي القشري وقيمتها المتداولة في الاستعمال والتوظيف التداولي الاعتيادي؛ ليصل إلى التفقه والتفهم والإفهام والانفهام الحقيقي والتبصيري والتثقيفي الأصيل في معناها المثالي الذي يستحق أن يتطلع إليه المستخير الائتماني المسؤول بكليته ويجتهد ويجاهد في الإتيان بأفعاله وأنظاره على مقتضاه، أي: تفعيل قيم مثلى من «الخير» و«الحق» و«الجمال»، أو قيم «المساواة» و«العدالة» و«الحرية» من جهة، ومزاوجتها بالقيم التي يطرحها علم الأصول من قيمة «المصلحة» المؤسسة والمؤصلة والمؤثلة على مدلوله المعنوي المتمثل في «الصلاح»، إذن «المصلحة»

التي هي أسس ومقاصد الأحكام الشرعية من منظورها المُلْكي الظاهري، وهي كل أمر يصلح به حال المستخير متمثلة في المصالح الخمسة في علم الأصول والفقه والتشريع، وهي: «الدين» و«العقل» و«النفس» بمعنى الحياة، و«المال» و«العرض».

8.2 النظر المُلْكي العلمي والنظر الملكوتي القيمي في دوال الاستخارة

ولكي نتفقه ونتفلسف ونتتقف في قيم الاستخارة علينا أن نميز بين النظر المُلْكي والنظر الملكوتي، أو بين ظواهر موضوعات ومفاهيم وحقائق ومعطيات وغايات ووظائف موضوعات الاستخارة ودوالها المختلفة وبين آياتها الحقيقية الباطنية، ولكي نستوعب البَيِّنونة بينهما نستعين بظاهرتين إحداهما كونية طبيعية وأخرى إنسانية، أما الظاهرة الكونية فهي «نزول المطر» الذي هو ظاهرة طبيعية، وهو متسبب عن حرارة الجو وتبخّر مياه البحار والمحيطات، ثم تراكمها التراكمي والتكاثفي بسبب انخفاض درجة الحرارة في السماء وتشكلها في شكل سحب يجرها الهواء وتسبح في السماء إلى أن تتحول إلى قطرات ذات حجم وثقل لا يمكن أن تبقى معلقة، فتساقط إلى الأرض بقوة جاذبيتها، وهذه التحولات والتبدلات الظاهرة للعيان كلها متواليات من علاقات سببية مرصودة ومضبوطة وملحوظة من خلال المنظار أو الرؤية أو «النظر المُلْكي». أما الظاهرة الإنسانية أو السلوكية فتمثلها في ظاهرة كسب المال والربح في الفعل التجاري أو ظاهرة طلب الصحة أو المال أو الجاه والمنصب أو... فالشخص يبحث عن الأسباب والمسببات أو العلل والمعلولات المتعلقة بظاهرة الربح أو كسب المال والصحة والجاه والمنصب و...، وذلك من خلال النظر المُلْكي العلمي والتجريبي الموضوعي وفق مقتضيات علم الاقتصاد والإدارة أو علم الطب.

في حين آيات هي الظواهر الطبيعية أو السلوكيات الإنسانية منظوراً إليها من جهة بنيتها وأنساقها المعنوية الملكوتية التي تزود بأوصافها البرانية، دالة الحكمة العملية العبادية من وجودها وإنيتها وانوجادها، وهي ما نطلق عليها قدرها وثمرتها وقيمتها الحقيقية الظاهرية والماورائية المثالية التي يتوق الكائن الإنساني المؤمن إليها بدافع فطرته السليمة، والتي في ضوئها يماسس ويؤصل ويؤثّل سيرورة فعل نظره وتعقله وتخيله وتوهمه، أو سيرورة فعل سكوته وصمته وصومته، أو فعل سيرورة إشاراته وأقواله وكلامه وأعماله بمقتضاها، كما هو معنى «الحياة» أو بالأحرى «الحيوان» الثاوي والمضمر في ظاهرة «نزول المطر»،

هذا فيما يتعلق بالمال والربح والثروة التي يستخير المستخير المؤمن في ممارساته وأنظاره المُلْكِيَّة الظاهرية وأنظاره الملكوتية الآياتية، التي بمقتضاها تقدر وتُثَمَّن وتوزن وتُعَادَل وتقوم متغيرات ومعطيات ومعلومات وحقائق موضوعات الاستخارة الاستخلافية الائتمانية المسؤولة، إذ المؤمن المستخير أو الذي يدعو الله ويطلب منه ويسأله الخير والصلاح والفلاح والسعادة الأبدية من خلال موضوع وفعل الاستخارة لا بُدَّ من أن يُمكنه من الإنابة التوابية إلى الله عزَّ وجلَّ، ويُقرِّبه الدناوة التجاورية والتقريبية منه تعالى، وهذا الأمر لا يحققه له النظر المُلْكِي الظاهري العَلِّي والسببي فحسب، بل عندما يماسس ويؤصل ويؤثِّل ظواهر موضوعات وأفعال وأنظار الاستخارة، على آياتها وقيمها ومعانيها الخُلُقِيَّة وقيمها الجمالية المنبثقة والمتجلية، من قيم وجماليات الأسماء الحسنى والصفات العليا المصاحبة والمكونة لتلك الأفعال وموضوعاتها وغاياتها ووظائفها وتداولاتها ودلالاتها.

11/17/16 1:30 PM

العامة والممهدة للولاية العصومية المنتظرة، أي: الأصل في نظرته إلى الظواهر الكونية الآفاقية المُلْكِيَّة والظواهر السلوكية الأنفسية الفردية والاجتماعية والتاريخية والاقتصادية والسياسية....، هي نظرة تأمل وتفكر وتعقل وتخيل وتوهم في بنيات وبناءات وأنساق كينونتها البنيوية التكوينية والتركيبية والتراكيبية، والاستدلالية والدلالية، والتداولية والتواصلية، والوظيفية والغائية، من جهة آياتها الآفاقية البرانية الدالة والمؤسسة على آياتها الأنفسية والملكويتية والأسمائية الحسنى والصفاتية العليا.

فالنظرة المُلْكِيَّة للأشياء والأحداث والظواهر والموضوعات، وإن كانت متقدمةً زمانيةً ومهمةً وضرورةً علميةً لمعرفة عللها ومعلولاتها أو أسبابها ومسبباتها وسننها وقوانينها، لتجنب ودفع ما ينتج عنها من ضرر وأذى وخسران وألم....، أو من كسب وجذب منافعها وفوائدها، إلا أنها ليست بالضرورة أن تتمكننا من الإيمان والتوكل والتسليم والاستعانة والقبول والرضا بحقيقتها الآياتية الميتافيزيقية الماورائية الموصلة إلى الحق الكامن والثاوي في بنياتها الجوانية ونواتها الأصلية.

حيث الأصل في النظرة المُلْكِيَّة العلمية الظاهرية هو أن يؤصل إلى العلم، لا إلى الإيمان، وإلا كان كافة العلماء المتوسلين بالنظر المُلْكِي والبحث العلمي مؤمنين متقين معتقدين، وليس الأمر على هذه الحال كما شاهدناهم في الماضي ونشاهدهم الآن وسنشاهدهم في المآل والمستقبل، بل الأدهى والأمر نجد بينهم من يضاعف عدم اعتقاده وإيمانه كلما تصور وشعر بزيادة وتوسع واستطالة علمه؛ لكونه يشعر بزيادة التملك والسيطرة والهيمنة لما ينظر فيه. لذا من آيات العلم الثاوية في بنية ظواهره وسننه وقوانينه هي القوانين والسنن والأحكام العملانية الحكمية والقيمة الخلقية والقيمة الجمالية، التي هي علم الآيات، وهو العلم الذي يُراد به القرآن والذي يقول عنه تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾⁽¹⁾. لذا قيل: إن العلم المقصود والمراد به في القرآن هو (علم الآيات) وليس (علم الظواهر).

وتأسيساً على ذلك، ينبغي للمؤمن المستخير أن ينظر إلى الاستخارة وممارساتها التداولية لموضوعاتها ووظائفها ودلالاتها وغاياتها من منظورين رئيسيين يصالح ويزاوج

(1) المرجع: القرآن المجيد، سورة فاطر، الآية: 28.

ويساوق بينهما، هما: المنظور الفرعي التدبري الاقتصادي المُلكي الظاهري العلمي الذي يكشف لنا العلاقات الظاهرية العلية والمعلولية أو السببية والمسببية وقوانينها وسننها وأحكامها الحاكمة والناظرة والمقومة والقائمة بها، والآخر المنظور الأصلي والتأسيسي والتأثيلي الملكوتي الآياتي العرفاني القيمي والجمالي المعقلن والمشرعن والذي يتدبر به موضوعات ومدلولات ووظائف وغايات الاستخارة، والذي يمكنه من التحقق والتوصل إلى الإيمان، وهي حاكمة وناظرة وقائمة وقيامة وقومة ومقومة للنظر المُلكي والعلوم الممتوحة منه.

وعليه فإنَّ النظر الملكوتي العرفاني المعقَّلن والمشرَّعن هو في الواقع والحقيقة والحق نظر عقلي، مثله في ذلك كمثل النظر المُلكي الظاهري العلمي، إلَّا أنَّه تعقل تدبيري مسدد ومؤيد، وليس تعقلاً تدبرياً مجرداً عن فعل عبادي عملائي، وتواصل غيبي ماورائي مع غيب الغيوب ومطلق القيم والمعاني والحكم، لذا يجد في النظر الملكوتي ما لا يجده في النظر المُلكي، حيث يجد صلاح النظر والفعل والعمل الدنيوي المعيشي الحالي بجانب فلاحها المآلي الآخروي الديني، وأنَّه يعقل من الأشياء قيمها الخُلقية والجمالية المثلى من جهة، وينظر إلى سيرورة فعلها وعملها من جهة مقتضى قيمتها الخُلقية والجمالية المؤاسسة على قيم الخير والحق والجمال المثلى من جهة ثانية. وهذا الأمر هو الذي يريده الله أنَّ يجسده المؤمن في سلوكياته وأفعاله العملانية والتنظيرية مع ذاته ومع الغير في مجتمعه ومع المجتمعات الأخرى، وذلك مصداقاً لقوله تعالى: ﴿إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ﴾ (١).

أي: يُمأسس التعاون بين أفراد المجتمع الواحد أو بين مجتمعات مختلفة على أساس العمل التعاوني على المعروف «العمل التعارفي» وترك التعاون على المنكر»، أي: الإتيان بالمعروف والنهي عن المنكر اللذين هما أساس وقوام قائية وقومة وقيامه المجتمع والمجتمعات فيما بينها، مما تمكن الفرد والمجتمع من العيش والحياة في هناء وسعادة أبدية. في حين يقتصر النظر المُلْكي العلمي صلاحها الحالي والدنيوي والفعل وفق النظر والعمل بمقتضى التعاون الذى قد لا يخلو من المنكر والهيمنة والسيطرة، حسب معادلة القوى

(1) المرجع: القرآن المجيد، سورة الحجرات، الآية: 13.

الحاكمة بينهما في الواقع المنظور والمستسلم له كلا الطرفين. لكونه يعقل من الأشياء والموضوعات الاستخارية أسبابها وعللها الحاكمة والناظرة على ظواهرها، ويعتبرها قوة يوظفها في معاملاته وسلوكياته الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والعسكرية و... مما قد تمكنه من العيش الخالي من الضنك والفقر والحاجة الدنيوية المؤقتة فقط.

8.3 قيمة القيم الاستخارية في دوالها ودلالاتها وبنيتها البنوية والبنائية

تجدر الإشارة عند الحديث عن القيم الخلقية والجمالية إلى التأكيد على، أن قيمة القيم المطلقة الناظرة والحاكمة والقائمة والقيومة والقومة والقيام والمقومة، لكافة القيم الثابته في الآفاق الكونية والآيات الأنفسية والكلمات القرآنية الأسمائية الحسنی والصفائية العليا، هي قيم التوحيد الذاتي والفعلي والأسمائي والإلهوية والربوبية. لذا هذه النظرة الملكوتية القيمة الآياتية والجمالية العرفانية المعقلنة والمشرعنة والوحيانية الإخبارية والإنبائية أو التشريعية الخاتمية التوحيدية والإلهوية والربوبية، لا بد من أن تكون حاضرة وناظرة وحاكمة وقائمة وقيومة ومقومة، لكافة الأنظار الملكية لظواهر الأشياء وقوانينها وسننها وأحكامها الموضوعية في دوال الاستخارة الاستخلافة الخاتمية الانتظارية الولائية الفقهية الائتمانية المسؤولة. السؤال العقلاني والعرفاني والوحياني هو: هل يوجد بعد ذلك من أمر يحترق ويتردد ويشك أو يظن ويقلق عليه المستخير بالله في أمر ما؟! وهل يحترق ويتردد ويشك في التوكل والتسليم والاستعانة والقبول والرضا بما يقضي ويقدر رب العالمين له في ما استخاره؟!

إذن يستلزم أن تكون بنية وبناء ونسق كينونة دعاء وطلب وسؤال الاستخارة التكوينية والتركيبية والتراكيبية، والاستدلالية والدلالية، والتداولية والتواصلية، والوظيفية والغائية، للمؤمن المستخير الاستخلافي الخاتمي الانتظاري الولائي الائتماني المسؤول مؤسسة ومؤسسة ومؤسسة، وفق مستويات محسوسة واقعية عقلانية ملكية ظاهرية سببية متوغة في العمل التعاوني من جهة، وإن هذه الجهة الأولى بدورها مؤسسة ومؤسسة على النظر العقلاني المسدد والمؤيد الملكوتي القيمي الآياتي والجمالي الإيمان الميتافيزيقي والمثل الأعلى المتوغل في العمل التعارفي، الذي يرتقي بموضوعات ووظائف وغايات ظواهر العمل إلى مرتبة آيات آفاقية وأنفسية تظهر قيمها وجمالها الثاوي والمضمر في بنيتها. حيث إن الكائن

الإنساني المؤمن المستخير عليه أن لا يسلك في ممارساته ومعاملاته مع كينونة الآيات وأن لا ينظر إليهما من عدسات رؤيوية واستكشافية واسترجاعية واستبصارية واستشرافية وتحليلية مُلكية ظاهرية وعلّية، بل من منظار وعدسات ملكوتية من جانب، ومحاولة عدم فصلها وعزلها بنُويّاً وبنائياً ودلاليّاً ووظيفياً وغائياً بين الآية والقيم، حيث الحالة الفطرية السليمة للكائن الإنساني تدعوه وتحثه دائماً وأبداً على معرفة ما وراء ظواهر الأحداث والأشياء وتجاوز واقعيتها المنظورة، من خلال الإشارات الخفية ودلالاتها الدقيقة والرفيعة التي تبثها تلك الظواهر من بواطنها ومن خلف مرئياتها المكسوفة من معانٍ وحقائق وقيم وجماليات نورانية جذابة، تجذب كينونة الإنسان وفطرته نحوها، وإنّ تطلب الأمر تضحيات وجهوداً وإيثاراً.

لكونها مناراً وشعلةً تثير ويُهتدى بها في ظلمات ودهاليز ظواهر الأحداث والأشياء المنظورة فيها، لكون حقيقتها ووظيفتها وغاياتها منح مقام ومكانة ووزن وقيمة ومقدار وثمن للظواهر المتلبسة بلباس القيم، لذا في الحقيقة والواقع لا يوجد فصل بين الآية والقيمة إلا في مجال الإجراء التجريدي الصناعي والتعليمي من تحليل وتركيب وتعليل ذهني فحسب، حيث أنَّ الآيات هي عينها ظواهر متلبسة بها القيم، والقيم هي الآيات المنتزعة عنها القيم، فهذا الانتزاع يمتح منه حالة تجريد القيم من المواد التي تتجسد فيها أو من الموضوعات التي تحمل حمولاتها، ثمَّ وضعها في عالم لا وجود له إلا في عالم الذهن أو عالم المثال الذي لا يستقر فيه إلا صور مجردة.

إذا كان الأساس في النظر والتعقل والتخيل والتوهم أو القول والعمل المُلْكي الظاهري العلمي العقلاني المجرد، هو ذلك النظر والعمل والتفكير المبني على النظر الملكوتي القيمي الأخلاقي الجمالي العرفاني المعقلن والمشرّعن، والعقلاني المسدد بالعمل العبادي والعبودي والعبودة، والمؤيد بالوحي الإخباري والإنبائي من جهة، وعلى أساس أنّ النظر والعمل التفكّري التعاوني والصلاحي والنفعي الآني الدنيوي والفردى مبني على العمل التفاكري التعارفي الفلاحى والأخروى والمآلى الاجتماعى والتأريخى والحضارى والكونى، فإنّ فعل النظر والعمل فى الاستخارة يتطلبان حضوراً دائماً وأبدياً دينامياً مستمراً من جانب، ويقتضيان وعياً متكاملاً بها وبوظيفتهما وغاياتهما من جانب ثان، وحضوراً

بحمولاتهما المعرفية والوجودية والقيمية الأخلاقية والجمالية الفنية بها من جانب ثالث، وهي جميعها عادةً ما تكون غائبةً عند الغالبية العظمى في الاستخارات السائدة. لذا دالة خيرية السؤال والطلب والدعاء لا بُدَّ أن تشمل الإجابة لهذه الأمور الغائبة، وهي المعنى الحقيقي للخيرية والصلاحية والفلاحية المطلوبة في الاستخارة، بدلاً من طلب وسؤال ودعاء لرفع حيرة وتردد وشك وظن وقلق المستخير، أو بجودة ورداءة فعل الاستخارة، أو الكشف عن غيبات ومكسوفات الضرر والأذى والشر أو الخير والفائدة والمنفعة في الفعل المنظور في الاستخارة. أين هذا من ذلك؟ وأين الثرى من الثريا؟ وأين الدنيا من الآخرة والديني من الدنيوي؟

8.4 تعدد وتضاد القيم في دوال الاستخارة

من الإشكاليات والمشكلات المعرفية والوجودية التي قد لا يلتفت إليها فاعل فعل النظر والتعقل والتخيل والتوهم والتعرفن والتوحيين في موضوعات الحياة، هي التفكير والتفكير والتفاكر العقلي المنفصل عن قيمها المعنوية، الأمر الذي أدى ليس إلى جعل الاختلاف والتمايز والتغاير بين القيم فحسب، بل، إلى جعلها متضادةً ومتقابلةً ومتناقضةً، أي: متصادمةً بعضها مع بعض. لذا ذهب البعض إلى القول بإقرار مبدأ التعارض والتنازع والتصادم فيما بين القيم، بحيث يقضي على أية محاولة في إحالة هذه القيم بعضها إلى بعض، ولا بترجيح بعضها على بعض، فعلينا كمؤمنين بالاستخارة الاستخلاصية الائتمانية المسؤولة ودوالها التداولية والوظيفية والغائية، أن نعالج الاختلافات والتغايرات والتضادات والتناقضات والتصادمات والتنازعات البنيوية والنسقية والبنائية، الناتجة عن عزل وفصل قيم الأفعال والأنظار عن حقيقتها وتأسيساتها ووظائفها وغاياتها الملكوتية، وذلك لتحقيق التوحيدية القيمية، أي: مؤسسة ومؤصلة ومؤائلة قيم الأفعال والأنظار في دوال الاستخارة على أساس وحدة الوجود والقيم.

وإن تكوثراتها أو كثرتها في وحدتها ووحدتها في تكوثراتها، وإن المراتبية الوجودية والقيمية هما مراتبية تصاعدية تكاملية تعاضدية في سلسلة طولية، تبدأ من مرتبة المشابهة والمشاكلة والمضارعة والمضاهاة، مروراً بمرتبها المماثلة والمجاورة والمناظرة، ومنتهيةً إلى مرتبتها التطابقية والتساوقية، مع تلك القيم الوجودية الثاوية في الأسماء الحسنی

هذه النظرة إلى الوجود والقيم تجعل سيرورة الحياة الصالحة والفالحة والطيبة والهنئية، تجري فيها وتقيم معها وتؤثر فيها وتحيط بها منظومة قيم متعددة ومتعارضة ومتزاحمة ومتصادمة، من دون وجود قيم فوقية أو ما بعدية «ميتا قيم»، ترتقي إلى ميزان ومعيار ومسطرة ناظرة وحاكمة وقائمة وقيومة وقومة ومقومة للقيم، التي تبدو أنها متصادمة ومتعارضة، أو كما تدعي المذاهب الفلسفية والفكرانية الغربية. ونحن لا نشك بتاتاً أنّ مفهوم تعددية القيم المتعارضة والمتصادمة والمتزاحمة، له حضور من الشدة

والضعف في أذهان الغالبية العظمى من المستخيرين المتحيرين والمتردددين والقلقين، عند ممارسة فعل النظر والتعقل والتخيل والتوهم، أو فعل السكوت والصمت والصومته، أو فعل الإشارة والقول والكلام والعمل، داخل مجرى الأحداث والظواهر والمشاهد التي يواجهها الكائن الإنساني.

إذن من مصادر ومسببات التردد والشك والظن والقلق والحيرة السلبية في دوال الاستخارة الاعتيادية والسائدة اليوم، هي حضور وفاعلية تأثير التعددية القيمية المتعارضة والمتصادمة فيها. وهذه الحالة لا وجود لها في دوال الاستخارة الاستخلاافية الخاتمية الانتظارية الولائية الفقهية الائتمانية المسؤولة؛ لكونها ترجع إلى وحدة الوجود والقيم وتكوثراتها التراتبية في وحدتها، وحدتها في تكوثراتها التراتبية التي تنتظم وتترتب في مراتب طولية الأدنى منها محمولة في قيمها العليا مندكة ومستغرقة ومتضمنة فيها، لبساطتها وشدتها ومركزيتها القيمية، والأدنى منها متشوقة ومتحبة إليها وملهمة ومُتمِمة بها، لكونها من نفس الجنس وإن كانت في مرتبة أدنى منها قيمةً وشدةً وضعفاً.

الأدهى والأمر في مسألة تعددية القيم وتعارضها وتصادمها وتزاحمها، بل، حتى تقاثلها وتحاربها، إنها حقيقية وواقعية علمية وعقلانية ووجودية عند هؤلاء، وليست ظاهرةً عرضيةً جانبيةً طارئةً، بل أصيلةً وأساسيةً في منظوراتهم القيمية وانعكاساتها العملية والتنظيرية في مجرى الحياة، حيث إن هذا التصادم والتعارض والتزاحم في المنظور الفكراني المذهبي والعقلاني التفكيري والتداولي والتواصلي التفكري والثقافي الاجتماعي والسياسي والاقتصادي، لا يرجع إلى قصور ونقص في النظر المُلْكي ومعطياته ومعلوماته أو في قصور واعوجاج وتقعرات وتحدُّبات في عدسات النظر المنطقي التعقلي الاستدلالي، حيث مهما تكاملت وتراكمت معطيات ومعلومات النظر العلمي المُلْكي، أو تقوّت وتعاضلت، أو تصلّبت وتماسكت، أو تساوقت، أو تمنطقت دوال استدلال الانتطاق المنطقي، لا يشفعان ولا يفيدان بتاتاً في دفع التناقضات ورفع التضادات وتصالح التصادمات وحل التزاحمات بين القيم المتعددة. ولونظرنا إليها من زاوية ادعاءات «الفكرانية الذاتية التذويتية القيمية» التي تربط القيم المتعددة بذات كينونة النفس الإنسانية المتقلبة والمتنوعة والمختلفة، إنها لا تحل الإشكالية ولا ترفع التصادم والتنازع والتخاصم بينها، ولا يرتبط هذا التصادم

بأركيولوجية المجتمعات وتاريخانيتها التطورية ولا بأكيولوجيتها البيئية الثقافية المتنوعة، كما تزعم «الفكرانية النسبية القيمة» التي تسب كل قيمة بسياقها الثقافي الخاص بها.

8.5 نظريات تضاد وتعدد القيم الخلقية

والمستقرئ لأدبيات ونظريات الفكرانية القيمة الغربية المادية وخاصة الليبرالية والرأسمالية، يستشف بوضوح وجلاء، أنها ترجع حقيقةً وماهيةً التضاد والتعارض والتزاحم إلى أمور وأشياء موضوعية بنيوية وبنائية ونسقية في أصل تأسيسات وتكوينات وتركيبات وتراكبات القيم ذاتها، وبالتالي في استدلالاتها ودلالاتها، وتداولاتها وتواصلاتها، ووظائفها وغاياتها، إذ إنها موصوفة ومنعوتة بالتغاير والتباين.

٤. أ. البنية التغايرية

تكشف لنا البنية التغايرية أنَّ القيم المتصادمة والمتعارضة والمتضادة بالأصل لا تقبل التصالح والتزاوج والتناسب والتكامل والتوافق؛ لكونهما في عرض بعضهما، وليس في طول بعضهما. لذا لا تقبلان ولا تسمحان لمقايسة ومقاربة ومجاورة ومحاقلة بينها، وذلك لعدم وجود معايير ومقاييس قيمية قائمة وناظرة وقيومة ومقومة لها مرتبة فوقية متعالية، لتصالح وتزاوج وتناسب بين قيمتين متصادمتين أو بين مجموعة قيم متصادمة، كالصلاح والفلاح والسعادة والحرية «العبودية والعبودية» والوحدة والتوحيد والحق والجمال المطلق، أو لغياب أو قصور أو عدم دقة منقطة ومكيلة ومسطرة وبوصلة تقييس وتوزين وتوجيه أوزان واتجاهات وزوايا وإحداثيات حقيقة القيم، التي بمقتضاها نستطيع المقارنة والمقاربة والترجيح والتفضيل بينها، وفق سلمية راتوبية تدرجية تستغرق الأدنى في الأعلى، وتعلق الأدنى بالأعلى وتسير نحوها. إذن غياب مبدأ عام وقاعدة كلية وميزان حساس ومسطرة دقيقة تعيق وتمنع المقاربة والمقايسة والمصالحة والمزاوجة والموافقة بين القيم المتصادمة، لذا يبقى التصادم والتعارض والتزاحم سمةً بنيويةً وبنائيةً ونسقيةً تكوينيةً وتراكيبيةً وتركيبيةً لكيونة القيم عند هؤلاء القوم.

ب. البنية التباينية

المقصود من البنية التباينية المؤداة إلى نوع من التصادم والتعارض بين قيمتين أو

وعند بعض المسلمين والفقهاء والعلماء الفصل بين الدين والسياسة أو بين العقل والدين، أو بين الدين والفلسفة أو بين الدين والعلم والعرفان، حيث لا يوجد تباين بنيوي منطقي بينهما، ولكن قد يتباينان ويتعارضان ويتصادمان بالنسبة لفئة معينة، لظروف وأحوال أكولوجية مخصوصة محيطة بها. لذا ذهبوا إلى القول بأنّ هاتين الصفتين «التغاير» و«التباين» هما متمايزتان فيما بينهما. وعليه لا يكون كل تغاير تبايناً، حيث قد تكون القيمتان متغايرتين فيما بينهما من دون امتناع تواجدهما معاً في سيرورة حياة الكائن الإنساني، إذ توسع واستطالة وامتداد عقيدة وأفهام الكائن الإنساني أو توسع واستطالة عدساتها الرؤوية الاستكشافية والاستبصارية، لحقيقة بنية وبناء كينونة الحياة السعيدة والطيبة والخيرة

000000000000000000000000.indd 432

والصالحة والفالحة، كفيلة وضامنة لتضمين وتشميل جملة من القيم التي تبدو متصادمة ومتعارضة في سلسلتها العرضية، ولكنها تشكل منظومةً وسلسلةً طويلةً متوافقةً ومنسجمةً ومتواصلةً ومرتابةً، بحيث تتماس درجة أعلى قيمة في المرتبة الأدنى بدرجة قيمة أدنى مرتبة القيمة الأعلى، وهكذا دواليك.

وعليه هذا التوسع يؤدي إلى حالة استغراق واستجماع وتبأور القيم المختلفة في سُلْمية راتوبية تكاملية تعاضدية توحيدية بدلاً من التعارضية والتضادية والتزامية التعددية، أي: تستبدل حالتها من شدة الكثافة إلى دقة اللطافة ورقة البساطة. وكذلك ذهب هؤلاء القوم إلى القول بعدم صحة مقولة أنّ كل تباين تغاير، إذ قد تكون القيم المختلفة متباينةً من حيث واقعها العملاني البراني في الحياة، ولكن يمكن إجراء مقاربات ومقارنات ومقاييسات معرفية ومنطقية بينها، بل إنهم يقولون: إنّ القاعدة المقررة هي حصول التباين في المتجانسات والمقارنات. وعليه، فهم يؤكدون مقولة أنّ التعددية القيمية التغايرية والتباينية في مجريات الحياة السعيدة والطيبة، أي: أنها تقبل تعارض وتصادم وتنازع وتحارب وتقاتل القيم فيما بينها داخل مجرى الحياة في مجرى العالم والكون والوجود.

ونعتقد أنَّ التعددية القيمية التعارضية والتصادمية والتزامية والتقاتلية، سواء التغايرية المعرفية والمنطقية أم التباينية التطبيقية العملائية، الناظرة والحاكمة والقائمة والقيومة والقيامَة والقومة والمقومة اليوم في مجرى فعل النظر والتعقل والتخيل والتوهم أو فعل السكوت والصمت والصومَة أو فعل الإشارة والقول والكلام والعمل، داخل مجرى النزاع السياسي والصدام الثقافي والاجتماعي والصراع الاقتصادي الفارغ من قيم الأخلاق والجمال، هي نتاج ومخرجات فلسفة وظاهرة عقلنة العالم وفق المنظار المُلكي الظاهري للأحداث والظواهر المختلفة، وتآليه وتقديس تعدد القيم التعارضية والتصادمية الممتوحة من هذا النظر المُلكي التعقلي الظاهري من جهة، وأرخنة القيم لتحلّ القيم النسبية والمتغيرة والمتشابهة والجزئية والفردانية المتعارضة والمتصادمة والمتنازعة الكثيفة والمتعددة، محلّ القيم المطلقة والكلية والمحكمة والاجتماعية الثابتة الموسعة والبسيطة والتوحيدية والتشميلية والتراتبية التوحيدية في كثرتها ومتكررة في وحدتها من جهة ثانية، وأسنة الكون وجعل الإنسان الموصوف والمنعوت بمواصفات ونعوت مخصوصة أنتحتها

الظروف الزمكانية البرانية والظروف النفسانية الذاتية الجوانية، كدالة في الظروف البرانية محور العالم والكون والوجود والحياة، فضلاً عن كونه حاكماً وناظراً وقائماً وقياماً وقومةً ومقومةً لها.

وهذه الفلسفات والأنظار دخلت في سيرورات الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والتاريخية والتربوية والثقافية والتعليمية والتربوية في عالمنا العربي والإسلامي، وفق خطة واستراتيجية مدروسة ومقدرة، الأمر الذي أدى إلى توغلها إلى أذهاننا وتمكنت في ممارساتنا الفكرانية التي انعكست في عملياتنا التفكيرية والتفكيرية والتفكيرية، بشكل مباشر أو غير مباشر، أو بشكل واع أو غير واع، أو بقصد أو بغير قصد، وخاصةً عبر وسائل الاتصال ورسائلها المحمولة، أو عبر برمجيات و«ميتا برمجيات» أو «ما وراء البرمجيات» وعبر تقنيات التعليم والتسليّة والرياضة والثقافة والأدب والفن، التي لا تراعي لقيم الأخلاق والجمال، وإن راعت فإنها قيم أخلاقية وجمالية متعددة متناقضة ومختلفة ومتضاربة ومتصادمة، تريد منا أن نمأسس ونؤصل في ضوئها سلوكياتنا العملانية والمعاملاتية والعبادية، ونؤثّل ممارساتنا التنظيرية والتجريبية والتعقيلية على أساسها.

هذه الأمور كلها جعلت الظواهر والأحداث السياسية والاقتصادية والاجتماعية ومنظوماتها المعرفية والوجودية والقيمية الأخلاقية والجمالية الفنية، تعاني من الاضطراب والإبهام والالتباس والغموض والتعقيد من جهة، والتشتت والتشظي والتففر والتباين والاختلاف من جهة ثانية، فتفتقد إلى الوضوح والبيان والكشف والصراحة من جهة، وإلى الاستجماع والاستغراق والاستكمال والاتساق من جهة ثانية، وعلى التمركز والتمركز والتبؤور والتوحد من جهة ثالثة، الأمر الذي يجعل قراراتنا وممارساتنا ومواقفنا تعاني من شدة الحيرة السلبية، والتردد اللامستقر، والظن والشك المنفلت غير الممنهج، والقلق والألم والخوف اللامنضبط.

فهذه المعطيات والمعلومات والبيانات هي متغيرات في دوال الاستخارة، وهي الحاكمة والناظرة والقيومة والقائمة والقومة والمقومة لها، وهي سبب الحيرة والتردد واللاقرار واللاموقف والاندھاش والدهشة التي تدعو وتدفع الكائن الإنساني إلى الاستخارة. والإشكالية الكبيرة والكبارة هنا تتمثل في السؤال الإشكالي التالي: هل النتيجة الممتوحة

من الاستخارة والمتمثلة في «افعل» أو «لا تفعل» أو أنها جيدة أو رديئة، أو أنها خير أو شرّ، ومثيلاتها المختلفة مع شروحات خاصة مكملّة ومفصلة لحالات هذه النتائج، ترفع أسباب ومسببات الحيرة والتردد؟! أم أنّ الخير وكل الخير، والصالح وكل الصالح، والفلاح وكل الفلاح، والسعادة وكل السعادة، كامنة في معرفة أسباب ومسببات الحيرة والتردد؟

لذا الدعاء والطلب والسؤال في طلب الخير والصلاح والفلاح في دوال الاستخارة الاستخلافية الائتمانية المسؤولة، يفترض أنَّ توجه وتمأسس وتؤصل وتؤثل دوالها وقيمها ووظائفها وغاياتها، في أنَّ يمكننا الله في معرفة مجاهيل ومغيبات الأسباب والمسببات المادية الموضوعية المُلْكِيَّة والمعنوية الملكوتية الخُلُقِيَّة والعرفانية، وأنَّ نمأسس ونؤصل دوال التوكل والاستعانة والتسليم والقبول والرضى على هذه المعارف العلمية والعقلية المسددة والمؤيدة والحقائق العرفانية المعقلنة والمشرَّعة والحقوق الوحيانيَّة الإخبارية والانبائيَّة.

هذه الأمور هي التي ترفع الحيرة السلبية والتردد اللامستقر، لتمكن وتوصل وتؤثّل الحيرة والتردد والشك والظن الممنهج المعرفي والوجودي، وتثير حفيظة الاندهاش والدهشة الفلسفية والعرفانية التي بمقتضاها تفتح آفاق دوال الاستخارة، وتستطيل غاياتها، وتوسع قيمها، لتشكل منظومةً قيميةً ومعرفيةً ووجوديةً وجماليةً شاملةً تكامليةً تراتبيةً توحيديةً متكوّنةً في وحدتها وفي وحدتها متكوّنة. أين هذه الخيرية من الاستخارة من القول بأنها جيدة وحسنة أو رديئة وسيئة؟!

8.6 الفكرانية أو المذهبية الفلسفية الغربية ومعالجة إشكاليات التعددية القيمية المتعارضة والمتصادمة

عندما نستقرئ أدبيات الفكر الفلسفي القيمي الأخلاقي في أطروحات ومناقشات ونظريات الفكرانية المذهبية الغربية وخاصة الأمريكية الحديثة، نجد أنّ هناك عدة منهاجيات ونظريات وإليات وآليات مناقشة ومعالجة جدلية التعددية القيمية النسبية والوضعية والواقعية والإطلاقيه... المتعارضة والمتصادمة والمتزاحمة، فيما بينها داخل مجرى الانتطاق المنطقي الذهني الجواني أو داخل مجرى الفعل التطبيقي العملائي البراني

1 - طريق وأسلوب التقرير

في حين نفتقد إلى معايير ومساطر وموازين وقيم متعالية للاختيار والتفاضل والتمايز بينها⁽¹⁾. أما الفيلسوف برلين يماسس ويُؤصل مقولته عن التعددية التصادمية القيمة على أساس قاعدة تنوع وتشكل وتعدد منظومة سلوكيات وممارسات وأنظار وأفعال أفراد المجتمع الواحد أو المجتمعات المختلفة كظاهرة إيجابية تحمل معاني نظرية وفاعليات عملية تطبيقية تغني سيرورة المجتمع وتوسع نطاق حريات وتصرفات وسلوكيات أفرادها، حيث إنها قيم تصادمية لا تجمعها قيم مشتركة ولا وسائط متصلة ولا خطوط متماسة أو

11/17/16 1:30 PM

متجاوزة أو متحايلة بينها، لذا من غير الممكن إيجاد توافق وتساوق وتلاحم وانسجام بينها بأى وجه من الوجوه ولو أنها كلها معان موضوعية أساسية⁽¹⁾.

إذن في حال عدم تمكن رفع قيد أو دفع وضع التعدد التصادمي القيمي داخل منظومة القيم الإنسانية في المجتمع لاستحالة الاستدلال على هذه القيم عند ماكس فيبر، ولاستحالة وامتناع حالة التوافق والتصالح والتصاحب بينها عند الفيلسوف برلين، فإن جميع الأبواب تكون مؤصدة وكافة الطرق مغلقة، ويبقى باب أو أفق الإقرار أو التقرير أو الإرادة هو الباب والأفق الوحيد الذي يمكنه إيجاد وإقرار أي من القيمتين يصلح لأن يكون موضع التحقيق والانوجاد والتثبيت في الواقع البراني في مجرى حياة الأفراد في المجتمع، وذلك على نحو من أنحاء الاختيار التحكمي الذي يحمل في طياتها ألماً وقلقاً وحسرةً وندامةً على فراق وإبعاد القيمة الأخرى.

وبتعبير آخر، منهج كل من فيبر وبرلين المعرفي وطريقهما العملي التفاضلي الاختياري بين منظومة القيم التضادية والتضادية، مؤسسة على التقرير الإرادي الذي يسبقه تقرير تصور المصالح وتصديقها والرغبة والشوق لها والعزم والإرادة في تحقيقها، وليس على أساس التعليل والنظر العقلي الاستدلالي والتداولي، أو الرؤية الكونية المتعالية التي بمقتضاها تضم وتشمل تكوثرات القيم المتعددة المتضادة والمتضادة شكلياً وظاهرياً أو عرضياً، في حين أنها متوافقة ومنسجمة ومتساوقة في سياقاتها التراتبية الطولية التكاملية التعاضدية الاستغرافية والتبسيطية. وعليه نجد إنَّ النتيجة النهائية المتحصلة من طريق التقرير الذي جرى توظيفه والعمل به كل من فيبر وبرلين في تفسير وتبيان ومعالجة إشكالية تصادم القيم في الحياة، أدى في نهاية المطاف إلى فرصة صرف المتعارضين والمتضادين والمتزاحمين من القيم معاً: العقل والدين، إذ صرفا النظر في تفاضل وترجيح واختيار هذه القيمة أو تلك، وفق مرتكزات وقواعد ومبادئ ودلالات وبراهين وحجج عقلية ومنطقية، أو مرتكزات ومستندات وبيّنات دينية وإرشادات فطرية.

(1) طه عبد الرحمن، الحق الإسلامي في الاختلاف الفكري (الدار البيضاء المغرب: المركز الثقافي العربي، الطبعة الثانية، 2009)، الصفحة: 59.

2 - منهج وطريق التدليل العقلاني

سلك كل من يورغن هابرماس وكارل آبل - وهما فيلسوفان ألمانيان من الجيل الثاني لمدرسة فرانكفورت النقدية - اتجاهاً مضاداً لاتجاه التقرير الإرادي الذي قال فيه كل من فايبر وبرلين، أي اعتمادا التدليل والتفسير العقلي الخاص الذي يتجاوز فعل العقل التأملي المنكفي على الذات، وإنما من فعل العقل التواصل المنفتح على الجامعة والمتصل مع الغير من جهة، وإنه لا يستند إلى ممارسة عقلانية كيانية مرتكزة على مقولة مطابقة الواقع في جوهره، وإنما على ممارسة عقلانية تجري في مجرى إجرائي وفق قواعد بمقتضاها يصحح بها المطلوب، وفي سياق شروط خاصة منها: الحكم القيمي الإجماعي، أي: نتائجها الممتوحة يرضى ويقبل بها جميع أفراد المجتمع، والثاني توافق وقبول جميع أطراف المتنازعين على الحكم القيمي من خلال أسس ومبادئ المناظرة التحوارية التبادلية التي تولد إجماعاً وتقاهماً ورضاً وقبولاً، وفق أدلة وحجج وتفسيرات عقلية تؤيد صحة الأحكام القيمية في سياق إثبات مصداقية الدليل الذي يصح به الحكم.

ولكن الفيلسوف «آبل» لا ينفي تماماً دفع منهجية أو طريق التقرير السابق في رفع تصادم القيم وتعارضها في الحياة في طريق التدليل التصحيحي العقلي أيضاً، إذ يبقى شيء من التقريرية عالقاً به، حيث لا يتجاوز إجرائيتهما التدليل على صحة الأحكام القيمية ليشمل أيضاً التدليل على صحة مبدأ التعميم الذي تنبني عليه هذه الأحكام، إذن يبني تصحيحه وقبوله على قاعدة ومبدأ التقرير وليس التدليل، في حين رفع القيم التعارضية ودفع التصادمية والتزاحمية فيها لا يتم إلا بتصحيح مبدأ الإجماع والاتفاق بين جميع العقلاء. وليتجاوز هذه الإشكالية يُعأسس «آبل» نظريته في تصادم القيم على شروط تعاملية أو تداولية وتواصلية كلية مختلفة. فالتدليل التصحيحي عند «هابرماس» يُخرج معايير التصحيح من دائرة التصادم القيمي، على اعتبار أن هذه المعايير هي عبارة عن حدوس أخلاقية مقررّة في الممارسة التواصلية المعيشية اليومية، كما هو مقررّ فيها أن تسوية النزاعات بواسطة الأدلة خير من تسويتها بواسطة العنف؛ والتصادم والتزاحم والتقاتل لا يقع إلا في القيم التي هي دون هذه المعايير العامة والتي نحتكم في صحتها إلى هذه المعايير نفسها.

أما التدليل التأسيسي أو المؤاسسي الذي يأخذ به «آبل» فإنه لا يستثني معايير التصحيح

من التصادم نفسها ما لم تتم إقامتها على أساس آخر (بكسر الحاء)؛ لأنها بدونها تبقى مجرد تحكُّمات أو تقارير، وهذا الأساس الآخر يتجلى في تناقض مَنْ يعارضها مع نفسه؛ لأنها تشكل مقتضيات دليhle عينه. إذن لا بُدَّ من مؤسسة تصحيح الأحكام القيمية وفق مقتضيات الدليل التصحيحي العقلي حسب رأي «آبل»، وإنَّ اعتقد «هابرماس» أنَّ في هذا التأسيس إلا تخلياً عن العقل التواصللي الإجماعي، ونكوصاً إلى العقل التأملي المجرد.⁽¹⁾

وعليه نشاهد مرة ثانية كيف أنّ عقلنة الكون والظواهر التكوينية والاجتماعية والإنسانية وفق النظر العقلاني المجرد الحداثي وما بعد الحداثي، جرد العقل من اتباع الفطرة والشرع والدين في مقاصدها ووسائلها، إلى وضع يماسس سيرورة الحياة وقيمها الأخلاقية والجمالية على أساس تناقض وتضاد وتزاحم بين العقل والدين، حيث في المنهاج التفريقي التجزيئي يؤدي إلى رفض كلا الطرفين العقل والدين، بينما الطريق والمنهاج التقريري العقلاني والعرفاني يؤدي إلى دعوة حفظ طرف العقل ورفض طرف الدين. فكل من «هابرماس» و«آبل» ارتكزت رؤيتهما ونظريتهما على العقل المجرد وطلقت ركيزة الدين، لذا كان مآل هذا الطريق هو إقرار صورة نسبية تتمثل في قبول قيم مجتمعية من غير نقد كما فعل «هابرماس»، والثانية صورة مطلقة تتمثل في استبدال «التدليل على العقل» مكان «الإيمان بالعقل» كما عند «آبل».

3 - منهاج وطريق التفريق الانفصالي

قبل أن نتطرق إلى منظورات فلاسفة الغرب في معالجة ومناقشة أصل التعددية القيمية وظاهرة التصادم والتزاحم والتناقض والتقاتل بينها في الممارسات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والتشريعية في المجتمعات الغربية، نرى من الأهمية بمكان أن نكرر مكروراتنا المقولية السابقة، والتي كنا نستشهد بها تكراراً ومراراً في أن الحضر الجينيولوجي الجذري والأصولي والتحليل الأركيولوجي التطوري والتأريخي والتشريح الأكيولوجي البيئي والنسقي، المحيط والمسبب والمنشأ لبذرة وجذور وجذوع الليبرالية الغربية والحرية الفردية وتفريعاتها المتشعبة في الحياة، يشير إلى أن من طبيعتها وماهيتها البنيوية والبنائية

(1) طه عبد الرحمن، مرجع سابق، الصفحة: 62.

وتأسيساً على ذلك، نعتقد أنّ الفلاسفة الغربيين، ومنهم الفيلسوف الأمريكي «جون رُولز» يرون أنّ سمة التعددية هي واقع جدُّ ملموس وملحوظ في المجتمعات الإنسانية التي تتبنّى الحرية الاقتصادية والليبرالية السياسية. وعليه، نعتقد أنّ طبيعة وماهية الفكرانية والتفكيرية والتفكيرية الليبرالية التي لا تقيدتها مقتضيات الإيمان بالغيب وبالدين وبالرسالات السماوية، أو بقيود الأخلاق والقيم الاجتماعية والإنسانية الأصلية، على أساس أنها تتعارض وتتضاد وتتزاحم مع الحرية الفردية والأصالة الفردية والذاتية التذويتية، التي تجري في

11/17/16 1:30 PM

مجرى الحياة الاقتصادية من خلال إعمال حرية الفرد في التفضيل والاختيار الاستهلاكي والادخاري والاستثماري والإنتاجي، وفي مجرى الممارسة السياسية المتمثلة في اختيار النظام السياسي ومؤسساته وشخصه حسب تفضيلاته واختياراته وتقديراته ورؤيته للحياة الليبرالية، فضلاً عن طبيعة نظامه الدستوري والتشريعي البرلماني والقانوني والإجرائي المؤسس على أصالة الحرية الفردية الليبرالية، وما ينتج عنها من رؤى وأنظار وتعقل وتخيل وتوهم وأفعال وأعمال وخبرات وتجارب جديدة، تشكل دالةً وسيطةً في دوال القيم والمعاني في الحياة وفي دوالها المختلفة، وهكذا دواليك، تتكامل وترقى وتتمو وتتطور التعددية التصادمية القيمة الليبرالية السياسية الاقتصادية والاجتماعية والأدبية والفنية والتعليمية والتربوية... وقيمتها المتولدة منها.

ويذهب الفيلسوف «جون رُولز» إلى القول بأن الوسيلة والآلية المعرفية والوجودية في حل النزاع والتضاد والتراحم بين القيم الممتوحة من الطبيعة التصادمية والتضاربية للفكرانية والتفكيرية والتفكرية الليبرالية، هي آلية وأداة التفريق والفرز والفصل بين وجودات وحضورات وفاعليات هذه القيم، في دائرتها المنظومة العمومية المتصادمة، وتلك في دائرتها الخصوصية في مجرى حياة الكائن الإنساني الفردي، بحيث يتم جمع وضم القيم المشتركة بين أفراد المجتمع في دائرة العموم والشمول والكل، مثل القيم المشمولة في بُنيّتها وبنائها ودلالاتها ووظائفها وغاياتها وتدولاتها قيمة «العدل» من جهة، وتضمن وتشمل القيم الجزئية الفردانية الذاتية التذويتية المعبرة عن رؤى وتصورات ومنظورات خاصة لسيرورة الحياة الطيبة والسعيدة واتجاهاتها في دائرة القيم الفردانية الخصوصية من جهة ثانية، هي قيم بُنيّتها وبنائها ووظائفها وغاياتها وتدولات متعلقة بتحقيق الخير والفائدة والمنفعة، وهي قيم بطبيعتها متعددة ومختلفة ومتصادمة.

حيث يعتقد أنّ الجميع يشترك في مبادئ العدل، وهذا الاشتراك في المبادئ الإجرائية من شأنه أنّ يضع قيوداً على تباين وتعدد وتضارب تصورات ورؤى الأفراد الذاتية التذويتية الخاصة بالخير، مما يجعل التعددية الناتجة عنها، على حد تعبير الفيلسوف «جون رُولز» تعدديةً معقولةً، وكل تصور يخرج عن هذه المبادئ التي يحصرها «رُولز» في مبدأ: أنّ لكل شخص الحق في التمتع بأكبر قدر من الحريات الأساسية موافق للقدر الذي يتمتع به

غيره، والثاني هو أنَّ الفروق الاجتماعية والسياسية تتعلق بوظائف وأوضاع متاحة للجميع في ظل تساوي الفرص، كما يقضي بأن هذه الفروق تُحقق أكبر فائدة للفئات المحرومة من المجتمع،⁽¹⁾ يُعدّ تصوراً غير معقول.

وهذا القول التعارضى والتصادمي والتعدي عيناً يتطابق مع الفكرانية الليبرالية وتطبيقاتها في التفريق بين السياسة والأخلاق وبين السياسة والدين، حيث يؤكد «رولز» أنَّ بنية وبناءات الفعل السياسي يُفترض أنَّ تُأسس وتُؤصل على أساس قيمة «العدل» - طبعاً حسب المفهوم الليبرالي الغربي للعدل ومصاديقه التطبيقية - بحكم نطاق العدل وشأنه، العموم، في حين ولكون دائرة ونطاق «الخير» دائرته، ونطاقه خاصاً، فهو مقام وشأن أخلاقي، ولكون التعارض والتضاد والتزاحم وارداً هنا بين قيمتي السياسي والأخلاقي، الأمر الذي يحتمل وجهين: أحدهما تقديم أسبقية وأفضلية وأولية السياسي (العدل) على الأخلاقي (الخير)، أو العكس، تقديم الأخلاقي (الخير) على السياسي (العدل). وعليه ذهب الفيلسوف «رولز» إلى تقديم وتفضيل السياسي على الأخلاقي، فجعل «العدل» متفضلاً ومتشرفاً ومستحسناً ومتقدماً ومسابقاً في الرتبة والدرجة على «الخير»، تقدم الشرط على المشروط، والفاضل على المفضل، والمتقدم على المتأخر، والسابق على المسبوق، والحسن على المحسن، ذلك انطلاقاً من أنَّ «العدل» هو أم الفضائل على الإطلاق والإتمام والاكتمال. صحيح أنَّ العدل كقيمة خلقية وجمالية وكمالية كلية جدُّ متعالية ومستغرقة ومستجمعة، في بُنياتها البنائية والنسقية والبنوية التركيبية والتراكية والتكوينية والاستدلالية والدلالية والتداولية والتواصلية والوظيفية والغائية، وإنَّ لم يكن كل القيم الجزئية والثانوية والفرعية، فإنَّ غالبيتها أمر حقيقي واضح وجلي في المنظومة الإسلامية التي جعلته أصلاً من أصول الدين الخمسة، ولكن هذه القيمة العدلية تحكمها قيمة أعلى وأكبر، وهي الحاكمة والناظرة والقائمة والقيومة والقومة والمقومة لها، وهي قيمة أصل التوحيد الذاتي والربوبية والإلهوية الفاعلية والأسمائية من الناحية النظرية المعرفية من جهة، ومن الناحية المرجعية العملانية التطبيقية تصبح قيمة أصل النبوة الخاتمية والإمامة العصومية والولاية التقوائية الفقهية العامة هي حاكمة وناظرة عليها من جهة ثانية، ومن الناحية التطلعية والمآلية

(1) طه عبد الرحمن، مرجع سابق، الصفحة: 63.

والغائية الخالدة تصبح قيمة أصل القيامة حاكمةً وناظرةً ومقوِّمةٌ لها من جهة ثالثة. لذا لا يوجد تعارض وتضاد وتقابل وتناقض بتاتاً بين القيم الخَلقية الإنسانية والإسلامية، بل هناك تماظر وتطابق وتساوق بينها، وإنَّ الاختلاف والتمايز والتغاير الذي نشاهده هو من جنس واحد ولكنَّ حيثيته تتصف بالشدة والضعف أو الكثافة واللطف، أو البساطة والتعقيد، لذا لا وجود حقيقي للتضاد والتناقض والتضاد، وإنَّ التزاحم بينها سهل الدفع ويسير الرفع، وإنه سنة سيرورة الحياة

4 - منهاج وطريق التجميع والتشميل

هناك طريق آخر سلكه بعض الفلاسفة الغربيين ومنهم الفيلسوف الأمريكي «ميكائيل أولتون»، في مناقشة ومعالجة إشكاليات التعددية القيمة التصادمية والتعارضية والتناقضية والتزامية في مجرى الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وهو طريق التجميع والتشمل والتضمين وخاصةً بين الجانب السياسي والجانب الأخلاقي، وذلك بعد ما أقر أنّ سمة التعددية لا استثناء لها، فهي تعرض كافة القيم بما فيها قيمة «العدل» التي استثنائها «جون رُولز» في منهاجيته التفريقية، حيث هناك دوائر متعددة لكل من العدل والخير وفق سياقات متعددة، لذا لا صحة لمسلك التفريق بين العدل والخير، بل الأصح والأفضل والأتم هو الجمع بينهما، أي: الجمع بين القيم الكلية المشتركة والقيم الجزئية المخصصة.

والمستقرئ لبنية وبناء ودالة ونسقية الجمع عند الفيلسوف «وُلْتز» يجد أنه ليس جمعاً عددياً حسابياً، ولا جمعاً إشارياً أو حكماً للقيمة العمومية الكلية العامة على القيم الجزئية والخصوصية والفرعية، أي: لا تُمأسس ولا تُؤصل القيمة الجزئية على القيم الكلية، أي: لا وجود للمعالم الفوقية على البنية التحتية، بل ما يؤكد أنه نوع من تداخل وتشابك الجزء في الكل، أو بمعنى آخر استغراق واستجماع وتباور الجزء في الكل أو الحد الأدنى في الحد الأقصى، أو ولوج أو انطواء اللطيف في الكثيف⁽¹⁾. وينطلق «وُلْتز» أساساً من أسبقية وتقدمية وأولية صفة الكثافة للقيم المعنوية والأخلاقية المخصوصة لمجتمع ما في ظروفه الزمكانية وسيرورته الاجتماعية على صفاتها اللطيفية والبسائطية والشفافية، أي: هي تبدأ

Walzer Michael, (1994) *Thick and Thin, A moral Argument at Home and Abroad*, (1) University of Niter Dame Press, Indiana.

كثيفةً أو قصوى لاندماجها في اللغة الأخلاقية لمجتمع أو قوم مخصوصين وتصير لطيفةً أو دنيا، وخاصةً عندما تمر الأقوام والمجتمعات بأزمات عامة وابتلاءات مجتمعية أو كوارث طبيعية شاملة، مما تزيل الغشاوة والألبسة والحجب الكثيفة الضاربة على القيم الإنسانية البسيطة واللطيفة والمشاركة بين كافة أفراد المجتمع، فتتحد الأقوام المختلفة الحيّة ويتفق الأفراد ويتوحدون في الموقف القيمي الأخلاقي الإنساني، متجاوزين القيم المخصوصة والظروف الزمكانية الخاصة لكل فرد أو قوم أو مجتمع، وإنها ليست مدركةً وفاعلةً وواعيةً بها الأقوام والمجتمعات والأفراد، أصلاً وبدءاً وسلفاً وقبلاً، بل هي لاحقة وتالية وبعديّة، لذلك بمجرد من يسمع أو يشاهد كلمات «العدل» أو «الحق» فإنه يلفت أنظارنا ونتعاطف معه وندافع عنه، بل حتى يصل الأمر إلى التضحية من أجله في بعض الأحيان، حيث إنها من القيم البسيطة واللطيفة والشفافة المرئية والمشعورة والمدركة من قبل كافة أفراد المجتمع الإنساني، والتي بمقتضاها تندمج وتتحد وتتوحد قيم المجتمعات والأفراد المختلفين عند الابتلاءات والحروب والأزمات العامة.

وتأسيساً على ذلك يعتقد «ولتز» أنّ منهج وطريق التعامل مع ظاهرة التصادم القيمي يتم من خلال المصالحة والمناسبة والمناكحة والمزاوجة بين المختص والمشارك، ولكن هذه المزاوجة والاندماجية التصاهرية بينهما ليست تامةً وكاملةً، بل يصاحبها ويلازمها نوعا التفريق، وذلك انطلاقاً من اعتبار أنّ القيم المشتركة تتصف بالصفة الإنسانية، والمختصة تتصف بصفته الاجتماعية، مع العلم بأنّ القيم العمومية والمشاركة اللطيفة والشفافة ليست لها صفة الناظرية والحاكمية والقيومية والقائمة والتقويمية للقيم المختصة الكثيفة والفردانية، ولا يُمأسس أو يُؤصل أو يُؤثّل عليها. هذا هو نوع من التفريق الذي يصاحب منهج «ولتز»، وإنّ كنا نرى فكرة عدم انفكاك الجانب القيمي المشترك عن الجانب القيمي المختص من حيث الواقع أو المتحقق، إلا دخول عنصر الافتراض والاعتبار والتقدير يجعلانها ينفكان ويفترقان.

8.7 أسئلة واستفسارات جوهرية أبستمولوجية معرفية حول كينونة وبُنية القيم

هناك منظومة من الأسئلة والتساؤلات الجوهرية التي تنصدر قائمة التصورات الذهنية والاستنتاجات العقلية والاتصافات القلبية هي ما يلي:

- هل مصادر القيم الأخلاقية هي الواقع الموضوعي الظاهري الذي ينتج لنا مثل هذه القيم؟

- أم إنها العقل؟

- أم هو العقل المسدد والمتبع بمقاصد الشرع؟

- أم العقل المؤيد المتبع بمقاصد الشرع ووسائله؟

- أم إنها القلب والفطرة الإنسانية؟

- وهل هناك قيم جد متعالية وبسيطة وشفافة حاكمة وناظرة وقائمة وقيومة وقيامَة وقومة ومقومة لبقية القيم الفرعية؟

– وإذا كان الأمر كذلك هل مصدر هذه القيم البسيطة الدين أم إنها مستفادة من الدين؟

- وهل القيم تدور على الخير والشر، والحسن والقبح؟

إذا كانت القيم تدور مدار الخير والشر فإنهما قيمتان لا تتبثقان أو تتجان أو تتشأن من الواقع، حيث هناك نسخة بين متغيرات دالة الواقع ومخرجاتها، أي: أنَّ الواقع لا ينتج عنه ولا يمتح منه إلا الواقع، في حين القيمة أمر من سنخ آخر وهو سنخ الواجب، والواجب غير الواقع. إذا تجاوزنا الواقع بقي أمامنا مصدران آخران، وهما: العقل المجرد المُلكي التعليلي والتسببي، وحيث إنَّ العقل المُلكي لا ينتج عنه ولا يمتح منه إلا القانون، والقانون مهما اكتملت وأتممت بنيته وبناءاته ودلالات وتداولاته ووظائفه وغاياته، لا يخلو بدءاً من النقص والقصور والشك، ولا يخلو انتهاءً من الخطأ والفساد، وما نشاهد من تبدلات وتغيرات وتحولات أو إلغاءات وإحلالات في القوانين وقيمها المعنوية عبر التاريخ أو تغيير المجتمعات أو تغيير البرلمانات والمؤسسات التشريعية في العالم، فهو خير دليل وشاهد وبرهان على ذلك.

في حين أنّ القيمة من سنخ آخر غير القانون، وهو أمر أو شيء فوقي مثالي يتعلق به ويتشوق ويتحجب إليه الكائن الإنساني، متميّناً ومتبركاً بها، ومتمنياً تحضيره وتفعيله دائماً وأبداً، في دوال فعل النظر والتعقل والتخيل والتوهم، أو فعل السكوت والصمت والصومنة،

أو فعل الإشارة والقول والكلام والعمل المنشود، ويسبقه اليقين والإيمان والأمن، وخاتمته الصحة والصواب والحكمة. والآخر هو العقل الملكوتي المسدد والمتبع بمقاصد الشرع والمؤيد والمتبع بمقاصده ووسائله، وهو نظر عقلائي موسع يتجاوز ظواهر الأشياء والأحداث، ويتوغل إلى مشاهدة الآيات الثاوية والمضمرة في هذه الظواهر، والتمسك بقيمها الملكوتية المتعالية، الناظرة والحاكمة والمقومة لتلك الظواهر وسيروراتها وحكمها وغاياتها.

وعليه قيل: إن الدين أو الشريعة هي على الأقل مصدر لأصول القيم وجذورها وجذوعها، فضلاً عن كونها منشأً لسيرورة الحياة وتحولاتها الزمكانية، وكونها مصدراً لفروعها وتشعباتها وأغصانها وأفنانها المتمأسسة والمتأصلة والمتأثلة بأصولها وجذوعها العرفانية القلبية المَعْقَلنة والمُشَرَّعة الدينية والفطرية الإنسانية. والأمر الآخر أنه يمكن القول في الإجمال: أن كافة صناعات الأفعال الإنسانية كالنظر والتعقل والتخيل والتوهم، أو أفعال السكوت والصمت والصومته، أو أفعال الإشارة والقول والكلام والعمل، هي أفعال خُلُقِيَّة، إما تحقق مقاصد خُلُقِيَّة ابتداءً كما هي حال أفعال قول الصدق وأداء الأمانة ووفاء العهد والوعد، أو أنها أفعال تُحقق مقاصد خُلُقِيَّة انتهاءً، منها قربية، ظاهرها معنوي، كما هي حال أداء فعل أو إقامة الصلاة، التي هي في ذاتها بدءاً ليست خُلُقاً، ولكنها تولد وتمتج منها أخلاقاً تورث خُلُقاً متمثلة في قيمة الحياء التي تجعل المصلي يكف عن إتيان المنكر والفحشاء، والفرع الآخر من الصنف الثاني أفعال بعيدة ظاهرها مادي، كما هي حال أداء الابن مالا عن والده أو الرجل عن صديقه، ففعل هذا العمل ليس خُلُقاً ابتداءً، ولكنه يورث لصاحبه خُلُقاً، وهو «البر بالوالدين» أو الوفاء بالأخوة الإنسانية»

وحيث إن سيرورة وصيرورة أي فعل أو وسيلة في النظر والتعقل والتخيل والتوهم أو في السكوت والصمت والصومته أو الإشارة والقول والكلام والعمل المنظور في الاستخارة تحقق مقصداً معيناً وقيمةً محددةً، إن ابتداءً أو انتهاءً، وقد يحصل اليقين والقطع في المقصد والمنفعة الممتوحة منه، أو اليقين في نجاعة الوسيلة المتحققة للنفع والفائدة المرجوة من الفعل، وقد لا يحصل اليقين في المقصد والوسيلة، وهذا هو ديدن الفعل التعاوني المنظور إليه من النظر المُلْكي والأسباب والمسببات الظاهرية، الحاكمة على ظواهر وسيرورة الفعل التعاوني المصلحي المنظور إليه بالعقل والأخلاق المجردة في مجرى الحياة والعالم والوجود.

حيث هناك تعاون غير مؤسس على البر والتقوى والإيمان والصدق والإخلاص، أي: على المنكر الذي يتوغل في بنيات وبناءات ودلالات ووظائف وغايات الفعل، في حين أنّ ضمان تحقق المقصد ونجاعة الوسيلة هي من ديدن الفعل التعارفي المنظور إليه وفق النظر الملكوتي والآيات والقيم المتعالية الثاوية والمضمرة في بنياته وبناءاته التكوينية والتركيبية والتراكيبية، حيث التعارف لا يكون إلا تعاوناً على المعروف، وكل معروف يحمل في طياته وبنياته البنيوية والبنائية والنسقية التكوينية والتركيبية والتراكيبية والاستدلالية والدلالية والتداولية والتواصلية والوظيفية والغائية، قيماً خلقيةً آياتيةً حكميةً ماورائيةً تخص عالمها الدنيوي والدنيي، حيث إنها قيم مبنية على العقل والأخلاق المسددة والمؤيدة المتبعة بمقاصد الشرع ووسائله.

فهذه المنظورية الاستخارية الاستخلافية الائتمانية المسؤولة بعدساتها الرؤيوية الاستكشافية والاسترجاعية والاستبصارية والاستشرافية والتحليلية والتفسيرية والتأويلية، تخترق ظواهر وسطوح وكثافة وجزئيات وفرعيات وتشعيبات الأحداث والموضوعات والأشياء والمواقف والمصالح والوجود الإنساني، إلى بنياتها وبناءاتها وأنساقها التكوينية والتركيبية والتراكيبية، لتشاهد مشاهدةً مرأويةً وحضوريةً تلك الآيات الآفاقية وقوانينها الظاهرة والأنفسية وسننها الماورائية، وتلمس قيمها العرفانية والوحيانية الأخلاقية المسددة والمؤيدة بتبعيتها لمقاصد الشرع ووسائله. فثقافة الاستخارة الاستخلافية الائتمانية المسؤولة تشكل من منظومة قيم متعالية واقعية مثالية، تتبوأ مقام النظرية والحاكمية والتقييمية والتقويمية لمتغيرات ومعطيات ومقاصد وغايات دوال الاستخارة، أي: تقوم بتقويم الاعوجاجات في فعل النظر والتعلل والتخيل والتوهم، أو فعل السكوت والصمت والصومته، أو فعل الإشارة والقول والكلام والعمل داخل دوال الاستخارة، على الوجه الذي يجدد اتصال كافة أفعال النظر والعمل بأسباب هذه القيم في عالم الآيات، ويمكن فعاليتها ومفعوليتها في دوال السؤال والدعاء والطلب الاستخاري، مستهدفاً تحقيق الصلاح والفلاح من جهة، وتحقيق السعادة الأبدية من جهة ثانية، وتحقيق الإنابة التوابية والدناوة، أو الدنو التقربي إلى الكمال المطلق وفوق المطلق تعالى من جهة ثالثة.

1 - مفهوم الذات: المقصود من الذات هنا ومفهومها هو كينونتها الماهوية، أي: هُويّته المفعولية والمفعولة بواسطة الفاعل الإنساني نفسه، وهي هُويّة يتم بناء وتكوين بُنيّتها وأَساقها البنيوية التكوينية والتركيبية والتراكمية بواسطة فعل النظر والتعقل والتخيل والتوهم أو السكوت والصمت والصومته أو الإشارة والقول والكلام والعمل، أي: بواسطة كافة أفعال النظر والعمل الممكن للكائن الإنساني الحر الواعي والمسؤول أمام الله سبحانه وتعالى وأمام كينونته الإنسانية والفطرية، وهي هُويّة قبلية موهوبة ومعطاة وموجودة بالقوة من قبل خالقها ورازقها وواهبها مباشرةً، وهي دائماً وأبداً منتظرة للذات المكسوبة ليستنطقها ويستفهمها ويستخرجها من القوة الى الفعل والتحقق والتثبت والانيّة الوجودية.

وقد تتشابهان وتتشاكلان وتتضارعان وتتضاهيان في مرتبة، وقد تتماثلان وتتجاوران وتتناظران في مرتبة وسطى، وقد تتطابقان وتتساوقان في مرتبة عليا، ذلك تبعاً لتوافق وتطابق سيورتها وصيورتها من حيث تساوق بُنيّتها وبنائها وأنساقها البنائية والبنيوية التكوينية والتركيبية والتراكبية والدلالية والاستدلالية والتداولية والتواصلية والوظيفية والغائية، مع بُنية وغاية ووظيفة الأحكام الشرعية الإلهية، وقد تتباينان وتتباعدان حسب مراتب الاختلاف والتمايز والتغاير والتضاد، أو حسب درجات التطابق السلبي والتقابل والتناقض بينهما، أو حسب مرتبة المزايلة والمعدومية بينهما. المعني هنا وفي مجمل بحوثنا، هو ليس الذات بالقوة المعطاة والموهوبة من الله مباشرة، بل الذات بالفعل والمتحققة وفق حرية ووعي الكائن الإنساني الذي يوجد تحقق كينونته في مجرى العالم والكون، إما وفق مقتضيات سنن وقوانين وتشريعات الله عزّ وجلّ، أو وفق أهوائه ونزواته وشهواته المخالفة للسنن والتشريعات الإلهية.

والروحية في مجرى عالم الكون والوجود المادي، في حين نقصد من التواجد هو حضور الجزء الأصيل والأصلي والباقي والدائم من الوجود الإنساني؛ البعد والجزء الروحي في مجرى عالم الكون والوجود المعنوي الملكوتي والآياتي والماورائي المؤاسس والمؤااصل والمؤاثل للظواهر والشواهد والأعراض الظاهرية البرانية الملموسة والكثيفة، التي تكشفها

لنا عدسة النظر المُلكي العلمي السببي الظاهري. هذا الحضور المعنوي الآياتي الملكوتي هو حضور لطيف شفاف بسيط لا شائبة مادية فيه لخلوه من كثافة جسمانية.

3 - مفهوم الكينونة: هناك عدة تعريفات تداولية لمفهوم الكينونة، ولكن ما نقصده هنا هو انوجد أو تواجد أو وجود الذات الإنسانية بعالم ما، وجوداً له ارتباط معنوي وروحي لا يحصره زمان مكان خاص ومحدد. أما لو انقطعت الصلة الترابطية الحميمة بين الذات الموجودة والمحبوسة في مجرى عالم الكون والوجود المادي مع عالم الكون والوجود الروحي والمعنوي أو الآياتي والملكوتي، يبدأ الكائن الإنساني بعد الانفصال الكينوني بممارسة المكر والحيل والخداع على نفسه، فيمكر ويخدع الكائن الإنساني ذاته ويجعله يعتقد بأن وجوده المادي هو الأصل والأثيل والأساس، إلى درجة ينسى ويغفل أو يتناسى ويتغافل تماماً عن وجوده وتواجده وانوجاده المعنوي والروحي، إلا في حالة طارئة ومفاجئة تفصل الذات المستغرقة في الوجود المادي والمنظور إليه بالنظر والتعقل المُلْكِي العلمي السببي، فتشاهد وتدرّك وتعي بالوجود المعنوي والروحي المنظور إليه بالنظر الملكوتي الآياتي والقيمي والمثالي، الذي تتعطش إليه الفطرة الإنسانية المركوزة والقلب السليم، فيطلب ذلك المعنى والقيمة والآية، ويتمسك بها ويتشوق ويحب العمل بمقتضاها في مجرى عالم الكون والوجود.

وهنا تبدأ مشكلة وإشكالية الاستخارة التقليدية السائدة في أوساط الغالبية العظمى من المؤمنين، من حيث مكونات وقيم دوالها الغائية والهدفية والقصدية، فضلاً عن مكونات دوال بُنيّتها البنائية والتكوينية والتراكمية والاستدلالية والدلالية والتداولية والتواصلية والوظيفية والغائية، المنظور إليها بمنظار وعدسات رؤيوية استكشافية واستبصارية واسترجاعية واستشرافية وتفسيرية وتحليلية وتأويلية مُلكية مادية علمية وسببية تفسيرية لظواهرها البرانية، دون التعمق والتوغل في معرفة آياتها الوجودية وحكمها العملية وقيمها المعنوية المثالية في عوالمها المعنوية والماورائية، التي هي عالم ناظر وحاكم حقيقي وواقعي على العالم المادي الظاهر، وهو عالم قائم وقيوم وقوم وقيام وقيامه ومقوم للعالم المادي الظاهر، ومَن يعلم ظاهر الحياة لا نصيب له من علم ومعرفة بخارج هذا العالم.

وهذا العالم الخارج أو الحاكم والناظر على العالم المادي منسى أو مهممل أو غائب، أو له

والتواصل والاتصال مع عالم الخير والقيم والسعادة الأبدية والصلاح الأخروي من خلال موضوعات وحوادث وأشياء مُلكية وعلمية وظاهرية مادية، يتطلب تفعيل الإيمان والمسؤولية الائتمانية والاستخلافية، بغية استحضار أفعال قيمة منها: «تحقيق القيمة» و«استحضار النية» و«اقتحام العقبة» و«تقبُّل الكلفة»، هذا في المرحلة الأولى التي تحقق اتصالاً جزئياً لكيثونة الذات بعالم⁽¹⁾ الملكوت والقيم والآيات الآفاقية والأنفسية، وأما المرحلة الثانية

11/17/16 1:30 PM

والمرتبة العليا فهي تفعيل الإيمان لدى المؤمن المستخير في إتيان الأفعال القيمة المثلى التالية: «تحقيق قيم الدين الخاتم» و«تحقيق الإنابة الاستغفارية» و«ابتغاء الدناوة أو الدنو التقربي» و«إتياء العمل الصالح والفالح» و«حَمْلُ الأمانة» و«قبول الولاية الخاتمية والانتظارية والتقوائية الفقهية».

المستخير المؤمن لا يفتأ يتقلب بين النظر المُلكي والنظر الملكوتي وبين العوالم المجانسة والمتغايرة، حتى يتحقق لاستخارته الاستخلافة الائتمانية المسؤولة الطمأنينة والأمان والسلام والسكينة، وهذا لا يتحقق إلا بالإيمان واليقين، ومن ثَمَّ تحقق لكنونته الوجودية والتواجدية التواصل والاتصال على قدر طاقته مع العوالم المادية والمعنوية. وعليه، المستخير الذي يريد استجابة دعائه وتلبية طلبه وتحقيق سؤاله لا بُدَّ من تفعيل العقل والإيمان والعمل الملكوتي الآياتي القيمي، وإلا كان إيماناً وعقلاً وعملاً مجرداً لا يلبث أن ينقلب إلى فعل واعتقاد مُلكي، يصبح العقل والنظر والفعل المُلكي هو الناظر والحاكم عليه والقائم به والقيامة والقومة له والمقوم له، أي: يجري عليه من السنن والقوانين والأحكام ما يجري على الظواهر الإنسانية.

بينما تفعيل الإيمان الملكوتي يتجاوز ذلك تفعيل الجهد الاعتيادي الذي ينبني على أفعال طبيعية، وهي: «تحصيل القصد» و«إزالة العائق» و«تكبد المشقة» و«بلوغ الغاية»، في حين الجهد الارتقائي التكاملي التقربي مؤسس ومُؤا صل ومُؤا ثل، مبني على منظومة القيم المتصلة بالآيات والحِكم الوجودية الثاوية والمضمرة في الظواهر الطبيعية والإنسانية والمأخوذة بالأصل من الدين الخاتم. فالمستخير الذي يريد أن يحقق الخير والسعادة الأبدية، والصلاح الدنيوي، والفلاح الآخروي، والإنابة التوايية، والدنو التقربي إلى الكمال والجمال المطلق وفوق المطلق، عليه أن ينظر بعدسة المنظار الملكوتي وتفعيل الإيمان الجزئي من خلال: «تحقيق القيمة» و«استحضار وبناء النيّة» و«افتحام العقبة» و«تقبُّل الكُلقة»، وهي وسائط وجودية لاستكمال تفعيل الإيمان الكلي والتشميلي، في كافة منظومة أفعال النظر والتعقل والتخيل والتوهم، أو السكوت والصمت والصومته، أو الإشارة والقول والكلام والعمل في دوال الاستخارة الاستخلافيه الائتمانية المسؤوله، وذلك من خلال تفعيل «تحقيق قيم الدين الخاتم»

و«ابتغاء الدنو والتقرب الإلهي والإنابة الاستغفارية التوابية» و«عمل الصالحات» و«تحمل مسؤولية الأمانة والعهد والميثاق».

هذه هي إوالات الفعل الاستخاري الذي يورث ويُؤسس ويُؤصل ويُؤثّل كينونة الكائن الإنساني الإيمان الحيّ، الذي يولّد الأمن المعنوي والطمأنينة النفسية والسلام والسكينة القلبية واليقين المتيقن من جهة، ويزيد حَيَرَةَ الكائن الإنساني، ويضعف دهشته واندهاشه، ويضيف قلقاً وألماً معرفياً ووجودياً مضاعفاً؛ لكي يوظفها مرةً ثانيةً في تفعيل النظر والإيمان المُلكي والإيمان والنظر الملكوتي في العمل المنظور فيه الاستخارة، ليزيد إيماناً وأمناً وطمأنينةً وسلاماً وسكينةً و يقيناً من جهة، ودهشةً وحَيَرَةً مضاعفةً، وهكذا دواليك، ينتقل من عالم إلى عالم، ومن مرتبة معرفية ووجودية وقيمية وجمالية إلى مرتبة أخرى أفضل وأتم وأحسن وأكمل وأشرف.



الفصل التاسع

دالة الاستخارة الائتمانية المسؤولة



9.1 مقدمة

نعتقد أنَّ ثمة عناصر ومكونات جوهرية تشكل حقيقة وماهية كينونة الاستخارة الأتمانية المسؤولة، وهي تشكل البنية البنائية والنسقية والبنيوية التكوينية والتركيبية والتراكمية الوجودية لكيونة الاستخارة، ولدلالاتها واستدلالاتها المنطقية المعرفية، ولتداولاتها الفردية والاجتماعية الفقهية، ولتواصلاتها العرفانية الغيبية وتوحيّاتها الإخبارية والإنبائية، ولوظائفها الوجودية والمعرفية والقيمية الأخلاقية والجمالية الفنية، ولغاياتها التوسلية والتوكلية والتسليمية والرضوية والتوايية الإنائيّة والدناوة التقريبيّة أو الدنو القرباني إلى الكمال والجمال المطلق وفوق المطلق. والحقيقة الاستخارية التي نود أن نلفت الانتباه إليها هي أنَّ كينونة الاستخارة ليست كينونة معدة ومصنوعة قابلة للاستيراد والتصدير، أو التداول العرضي، أو القلقلة اللسانية واللفظية، أو المداولة والمناولة العرفية، أو أنها كينونة جاهزة للاستعمال والتوظيف والاستثمار من قبل المستخير، بل هي كينونة تحتاج خارطة هندسية بنائية وتشيدية وجودية أنطولوجية ومعرفية أبستمولوجية وقيمية أخلاقية أكسيولوجية وجمالية فنية استطبيقية.

وهذا البناء له بنية ونسق وقواعد وأسس ومكونات وعناصر تشكل حقيقة كينونة الاستخارة الاستخلافية الائتمانية المسؤولة، التي ستكون فيما بعد أساساً وبنيةً وجوهرًا لكافة أفعال الأنظار والتعلقات والتخيلات والتوهّمات والعرفانيات والوحيانيات، أو الصمّيات والصومتات، أو الإشارات والأقوال والكلمات والأعمال، لكنينة الإنسان وسيرورته الاستخلافية المعهودة والخاتمية المحمدية ﷺ وسيرورته الانتظارية المهدوية (عجل الله فرجه) والاتباعية الولائية الفقهية العامة التقوائية والممهدة للولاية العصومية المنتظرة. الاستخارة الاستخلافية الائتمانية المسؤولة التي نعرفها ونفهمها من قول الرسول الأكرم ﷺ: «كَانَ يُعْلَمُنَا الاسْتِخَارَةُ كَمَا يُعْلَمُنَا سُوْر الْقُرْآنِ

المجيد»⁽¹⁾، ليست مجرد حالة طارئة وعرضية يوظفها المؤمن الرسالي عند الحاجة والضرورة أو الحيرة والتردد، بل هي أساس وجوه أفعال الأنظار والأعمال كافة، ولها حضور ديمومي مستمر ودينامي دائم، وتشميلي كلي وإطلاق ثابت.

لذا ارتأينا أن نخصص فصلاً كاملاً لعرض ومناقشة مكونات وعناصر بنية كينونة الاستخارة الاستخلافية الائتمانية المسؤولة، حتى نقف على حقيقة دلالاتها واستدلالاتها وتداولاتها وتواصلاتها ووظائفها وغاياتها المعرفية والوجودية والقيمية والجمالية. ونعتقد أن أهم هذه المكونات والعناصر هي الدعاء والطلب والسؤال من جهة، والخيرية والبركاتية والصلاحية والفلاحية والسعادة الأبدية من جهة ثانية، والتوسل والتوكل والاستعانة من جهة ثالثة، والتسليم والرضا والقبول من جهة رابعة، والتكاملية والتوايئة الإنائية، والدناوة التقريبية، أو الدنو القرباني من جهة خامسة. وفيما يلي مناقشة هذه العناصر والمكونات البنيوية والبنائية والدلالية لكينونة الاستخارة الائتمانية الاستخلافية المسؤولة:

9.2 كينونة التوسل في بنية كينونة الاستخارة الائتمانية المسؤولة ودوالها المختلفة

حينما نقوم المستخير بحضر جينيولوجي لجذور ونواة كينونة الاستخارة الائتمانية المسؤولة، وتشريح أركيولوجيتها التطورية التاريخية البنائية والبنيوية، وتحليل علائقتها الأكيولوجية النسقية البيئية الجوانية والبرانية المحيطة بها، وتفكيك مضامينها ومعانيها الماهوية المعرفية والوجودية والقيمية الأخلاقية والجمالية الفنية، نجد أن من تركيباتها الاتحادية الوجودية التي لا تنفك ولا تنفصل عنها هي كينونة التوسل. لذا يُشكل التوسل والوسيلة والمتوسل في صورتها البنيوية الاتحادية الوجودية، جزءاً أساسياً من نواة وبنية وبناء كينونة فعل نظر وتخيل وتعقل وتعرفن وتوحيين، أو فعل سكوت وصمت وصومته، أو فعل إشارة وقول وكلام وعمل الكائن الإنساني المستخير، سواء يشعر بالحضور الوجودي لكينونة التوسل في مجرى النظر والعمل أم لا يشعر، وسواء يعي ويدرك بها أم لا يعي ولا يدرك بها.

(1) حاصل ما ذكره الحافظ ابن حجر في شرح الحديث قوله: «كان النبي ﷺ يعلمنا الاستخارة في الأمور كلها» قال ابن أبي جمرة: هو لفظ عام أريد به الخصوص، فإن الواجب والمستحب لا يستخار في فعلهما، والحرام والمكروه لا يستخار في تركهما، فانهصر الأمر في المباح وفي المستحب إذا تعارض منه أمران أيهما يبدأ به ويقصر عليه، قلت - أي: ابن حجر -: ويتناول العموم العظيم من الأمور والحقير، فرب حقير يترتب عليه الأمر العظيم.

فكينونة التوسل ركن أساسي وعنصر جوهري في تحقق الفعل الغائي والهادف والصالح والفالح المتعالي والمتكامل، الذي بمقتضاه يشكل الذات الإنسانية وسيرورتها وصيرورتها التكاملية والتوابع الإنائية والدناوة التقريبية، التي بموجبها أيضاً يحقق الكائن المستخير شخصيته وهويته الوجودية الانوجادية والتواجدية والتحقيقية والإنية، بعد ما كانت محبوسة ومنطوية في حال أو عالم الإمكان والقوة والاحتمال. فالتوسل هو الخيط الواصل والجامع لتشتات وتشظيات وتفرعات ذرات ومكونات وعناصر النظر والتخيل والتعقل والتعرف والتوحيين، أو شتات الصمت والصومنة، أو شتات القول والكلام والعمل، ليجعلها تتمركز في مراكز وتتأور في بؤر نواتها وجذورها الأصلية والتأسيسية والتأثيلية⁽¹⁾، من حيث بنياتها التحتية الميتافيزيقية اللامرئية من جهة، ويقوم خيط التوسل بترتيب وتنسيق وتنظيم

(1) التأثيل: (ويقال له أيضاً: التأصيل والإثالة وعلم التجذير وعلم تاريخ الألفاظ والإتيولوجيا) هو عملية لسانية تعتمد المقارنة بين الصيغ والدلالات لتمييز الأصول والفروع. ومن ناحية أخرى عملية تاريخية حضارية؛ لأنها تستعين بدراسة المجتمعات والمؤسسات وسائر العلوم والفنون للبت في القضايا اللسانية، بالإضافة إلى مقارنة الأسن لمعرفة أنسابها وأنماطها؛ لأنّ اللسان الذي يكون فرعاً تكون ألفاظه فروعاً. [2] يكون التأثيل بدراسة الأصل التاريخي للكلمات، ويعتمد في ذلك على تتبع تطور الكلمة من خلال الوثائق والمخطوطات، وأحياناً تاريخ المجموعات البشرية الناطقة بهذه الكلمات. تعني كلمة إتيولوجيا حقيقة الكلمة أو أصلها، إذ تتكون من مقطعين يونانيين الأول Etymos وتعني الحقيقة، والمقطع الثاني logos اللفظ المشترك المستخدم هنا بمعنى الكلمة، وهو فرع من فروع اللسانيات يدرس أصل الكلمات، ونهج تطورها، ومقارنة المتشابه منها في لغات تنتمي لعائلة لغوية واحدة. كان أفلاطون من أوائل الباحثين في هذا المجال، ومنهجه يقترب كثيراً من المفهوم المعاصر لهذا العلم، وقد ناقشه في حوار من حواراته المسمى Cratylus ثم بعد أفلاطون اعتبر الفلاسفة الرواقيون أن الكلمات من مكونات الطبيعة، وهي نظير متمم للموجودات المادية، والأفكار المجردة تساعد في التعرف عليها، وبذلك يرفض الرواقيون مفهوم اختراع اللغة والاتفاق الإنساني على معاني الكلمات بواسطة مجموعة بشرية محددة. وينسب علماء اللسانيات أقدم بحث إثالي للقرن الخامس قبل الميلاد حين قام الكهنة الهنود بشرح الكلمات السنسكريتية العvisية على الفهم في كتاب Rig-Veda أقدس كتبهم آنئذ لاستخدام هذه الكلمات في الطقوس الدينية. كانت المحاولات الأولى في هذا العلم ساذجة ومبنية على الاجتهاد لا القواعد العلمية، وما زالت هذه الأساليب مستخدمة عند البعض حتى الآن وتسمى الإثالة العامة folk etymology، حيث يتم تفسير معاني الكلمات بناءً على التشابه السطحي كما في كلمة island الإنجليزية ومعناها جزيرة حيث تُنسب إلى الكلمة الأنجلو- ساكسونية ومعناها «أرض تبدو كعين في ماء»، حيث أنها تلفظ eye + land. أصبح التأثيل أكثر علمية بعدما بدأت أوروبا دراسة اللغة السنسكريتية في القرن التاسع عشر، ونشأة نظرية الأصول المشتركة للعائلات اللغوية، وما نتج من قوانين تقسر المتغيرات الصوتية المؤثرة على تشكيل الكلمات في مختلف اللغات، ونضج هذه القوانين لتُصبح علم الصوتيات الذي يدين له تطور الإثالة بالفضل، وينتمي كلاهما لنفس التقسيم الفرعي في علوم اللسانيات، فقبل تطور علم الصوتيات لم يكن ممكناً إجراء دراسة علمية منهجية على الكلمات المعروفة تمكن الباحث من تتبع تاريخها بدقة. لفظ استحدثه الأديب عبد الحق فاضل (عدنان الخطيب، «حول التأثيل اللغوي»، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، 1968). وانظر: «التأثيل والتأصيل والمعجم التاريخي للغة العربية»، لد. نزيه قسيس، نشرت السبت، 22 كانون أول 2012.

تشتتات وتفرعات حمولاتها المعرفية والوجودية والقيمية الأخلاقية والجمالية الفنية في منظومة عقدية وسبحية وفق نسق جمالي وجودي، يشكل حقيقة وجود كينونة الاستخارة الاستخلافية الائتمانية المسؤولة في الخارج كما تحققت في الداخل من جهة ثانية. فالتوسل مثل خيط السُّبْحَةِ⁽¹⁾ الذي يجمع شتات حبات خرزات متنافرة ومتباعدة وفق نظام ونسق معين في منظومة خاصة، نطلق عليه، أو بالأحرى نُشَكِّلُ بمقتضاه كينونةً جديدةً نطلق عليها السُّبْحَةُ، حيث قبل انتظام وترتيب حبات الخرز في الخيط «التوسل» لا وجود لكينونة السُّبْحَةِ بالمعنى الكينوني والدلالي والاستدلالي والتداولي والتواصلي والوظيفي والغائي، فضلاً عن حقيقتها التكوينية والتراكيبية والتركيبية.

إذن لا يمكن تجاوز الحقيقة الأنطولوجية الوجودية لكينونة التوسل في بنية الاستخارة الائتمانية المسؤولة، لكون التوسل محايثاً ومتضائفاً، أو لكونه معجوناً ومتحدداً اتحاداً وجودياً في أصل الإيمان والاعتقاد بالله سبحانه وتعالى، وبأصالة الوجود ووحدته التشكيكية، والتي هي العروة الوثقى والخيط التوسلي والتواصلي والتواكلي والقبولي والرضوي لكافة المخلوقات والموجودات في العالم والكون والوجود، فالتوسل داخل في بنية وبناءات ودلالات وتواصلات وتداولات ووظائف وغايات كافة أشكال العبادات والطاعات، بل، في كل شيء يتوسل به الكائن بشكل مباشر مع الله أو بشكل غير مباشر من خلال تجلياته وتمظهراته في الوجود، حيث هذه التجليات علامات وأسماء وعناوين ومظاهر وأنوار له عز وجل. فجوارح الإنسان وحواسه وعقله وخياله وقلبه كلها وسائل للتوسل إلى الحق تعالى، وكذلك كافة المخلوقات والوجودات الخارجية هي أسماء الله تعالى التي نبتغيها وسيلةً إلى الله عز وجل.

وتأسيساً على ذلك، بِمَكْنَتِنَا القول صراحةً: إنَّ كينونة التوسل وبنياته وبناءاته التركيبية والتراكيبية والتكوينية النواتية ودلالاته واستدلالاته المعرفية وتواصلاته وتداولاته الوجودية ووظائفه وغاياته المتعالية واستتابته التوايية الإنايية والدناوة التقريبية له، لا بُدَّ أَنْ تسجل حضورها الوجودي والمعرفي والقيمي والجمالي بقوة وشدة واستطالة وتعمق في أيِّ نظر أو عمل استخاري. فالتوسل ليس أمراً استحبابياً أو عرضياً، بل هو أمر جوهري، وركن

(1) سبحة: دعاء. 2 - سبحة: خرزات منظومة في سلك للتسبيح أو السلوى. 3 - سبحة: صلاة نافلة لم تفرض على المصلي.

4 - سبحة: قطعة من القطن. 5 - سبحة «سبحة الله»: جلاله.

ومحور وجودي في كينونة الاستخارة الائتمانية المسؤولة، وفي كينونة الإيمان، وفي كافة كينونات العبادات العبادية والعبودية والعبودة، والتي تصبح فيما بعد هي نفسها، أي: العبادات والأفعال العبادية والعبودة وسائل بيتغى منها التوسل والرباط والموصل إلى عالم الملكوت الثاوي في عالم الملك، الذي بمقتضاه نتصل بعالم الكمال والجمال المطلق تعالى، ليحقق الكائن الإنساني بواسطة الاستخارة الاستخلافية الائتمانية المسؤولة شهيداً لعالم الغيب، وتغييباً لعالم الشهود.

لذا التوسل في الاستخارة بشكل خاص والتوسل في أفعال الأنظار والأعمال الأخرى بشكل عام، يتساقق ويتماهى مع السنن الكونية التوحيدية، ومع نسق النظام الطولي الأنطولوجي الوجودي في الكون والوجود، الأمر الذي جعله الله سبحانه وتعالى سبباً علياً ميتافيزيقياً يتموضع في باطن الإيمان والعمل المنظور، بل هو سبب الأسباب، وعلة العلل الثاوية في العلة الظاهرية التي يتعامل معها النظر والعقل والقلب الاستبصاري التشهيدي وليس الإبصاري المرئي، الذي يتعامل مع ظواهر الأشياء وعللها وأسبابها المباشرة والمرئية. فمن يطلب الوصل والوصال والوصول والتكامل واللقاء والقربى والزلفى عند المتعالي جلّ وعلا، عليه ابتغاء الوسيلة إلى ذلك التي بمقتضاها يتحقق الوصل والوصال والوصول الاتحادي الوجودي.

لذا قيل: إنّ فاقد الشيء لا يعطيه، وعليه لا يمكن الوصول الى كينونة جوهر وحقيقة أيّ شيء وجودي إلا من خلال ابتغاء الوسيلة المتساوقة والمتماهية مع بنية ذلك الشيء وماهيته وحقيقته الوجودية، وحيث إنّ الحقيقة الوجودية واحدة، فلا سبيل إلى وصول ووصال وتواصل الكائن الإنساني إلى أية آية من آيات الحقيقة الإلهية الأسماوية والطبيعية الآفاقية والإنسانية الأنفسية، إلا بواسطة التوسل الوجودي بحقيقة ذلك الوجود وأسماؤه الحسنى وصفاته العليا المطلقة تعالى الأحد الواحد القهار، وجعلها حاضرة ومتوسلة بها دائماً وأبداً، وإلا أصبح الكائن الإنساني يجري في مجرى الوهم والسراب معتقداً أنه يجري في مجرى الحقيقة والحق.

وعليه يُفهم ويُستج من تفكيك وتحليل الحمولات المعرفية والوجودية والقيمية الأخلاقية والجمالية الفنية اللفظية والاصطلاحية الثاوية في كينونة الاستخارة الائتمانية المسؤولة، أنّ أحد المعاني والمفاهيم المستغرقة والمستهلكة في نواتها وبنيتها وأنساقها التركيبية

إِذْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ جَاءُوكَ فَاسْتَغْفَرُوا اللَّهَ وَاسْتَغْفَرَ لَهُمُ الرَّسُولُ لَوَجَدُوا اللَّهَ تَوَّابًا رَحِيمًا ﴿١﴾ وَقَالَ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَى رَبِّهِمُ الْوَسِيلَةَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُ إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ كَانَ مَحْذُورًا﴾ ﴿٢﴾

9.2.1 المعنى والمفهوم اللغوي للتوسل

هو اتخاذ الوسيلة توصلاً إلى شيء، والتوسل أخص من التوصل لتضمنها - أي: الوسيلة - معنى الرغبة في الشيء⁽³⁾، وأضافوا لذلك نكتة لغوية أخرى، وهي أنّ التوسل على وزن «تفعل» الدالّ على المطاوعة والاختيار دون إكراه، وقيل: وسلت له إلى الله وسيلةً فتوسل بها، أي: جعلت له في السير إلى الله تعالى وفي طلب قربهِ ورضاه وسيلةً، فأطاع واختار الوسيلة وتمسك بها⁽⁴⁾. كما يتضمن التوسل معنى التقرب، حيث قيل فد: الوسيلة ما يتقرب به إلى الشيء والواصل هو الراغب إلى الله⁽⁵⁾. وثمة إضاءة لغوية أخرى نجدها في كتب اللغة، مثل لسان العرب ومصابيح اللغة وغيرها حيث قالوا: أنّ الوسيلة تعني المنزلة والدرجة والقربة، ووسل إلى الله وسيلةً إذا عمل عملاً تقرب به إليه، والوسيلة الوصلة والقربى وما يتقرب به إلى الغير.

ونجد الربط بين الوسيلة والوصلة واضحاً جلياً في مضامين صريحة في دعاء الندبة الذي يصف فيه الإمام المهدي عليه السلام بأنه السبب المتصل بين كينونات الأرض وكينونات السماء. وعليه، فإنّ التوسل هو التوجه إلى الله بالوجه وبالاسم الذي أمرنا أن ندعوه به سواء كان من الأسماء العظمى أم كان من الأسماء العظيمة فالتوجه بتلك الأسماء وبتلك الآيات وبتلك الأبواب التي ندبنا بالتوجه بها إليه هو حقيقة التوسل.

والذي نستفيد منه من كتب اللغة أنّ التوسل يعني في الأصل إيجاد نوع من الارتباط بطرف ثانٍ بتوسط طرف ثالث هو (الْوَسِيلَةُ)، وهذا المعنى يصدق على الشؤون المادية والمعنوية.

(1) المرجع: القرآن المجيد، سورة النساء، الآية: 64.

(2) المرجع: القرآن المجيد، سورة الإسراء، الآية: 57

(3) وهذا ما صرح به العلماء، كالراغب في معجم مفردات ألفاظ القرآن.

(4) السيد المصطفوي، في موسوعة التحقيق في كلمات القرآن.

(5) - الطريحي، في مجمع البحرين.

فالمفهوم اللغوي أو اللفظي للتوسل يشي التقرب، أي: توسلت إلى الله بالعمل المستخير، أي: تقربت إليه، والوسيلة هي التي يتوصل بها إلى تحصيل المقصود⁽¹⁾. والتوسل والاستعانة متساويان لغةً واصطلاحاً. وفي الاصطلاح يطلق على ما يتقرب به إلى الله تعالى من فعل الطاعات وترك المنهيات، وطلب الدعاء من الغير، والتوسل باسم من أسماء الله تعالى أو صفة من صفاته، أو بنبي أو صالح من المؤمنين⁽²⁾. وقيل: الوسيلة أفضل درجات الجنة. وروي أن النبي الأكرم ﷺ قال: «سلوا الله لي الوسيلة فإنها درجة في الجنة لا ينالها إلا عبد واحد وأرجو أن أكون أنا هو»⁽³⁾. وروي عن جابر أن النبي ﷺ قال: «من قال حين يسمع النداء (الأذان): اللهم رب هذه الدعوة التامة، والصلاة القائمة، آت محمداً الوسيلة والفضيلة، وابعته مقاماً محموداً الذي وعدته، حلت له شفاعتي يوم القيامة»⁽⁴⁾.

(4) تفسير المنار، الجزء: 6، الصفحة: 270.

إِنَّ بَنِيَّ وَنَسَقِيَّةَ مَاهِيَةِ وَكَيْنُونَةَ الْوَسِيلَةِ وَالتَّوَسُّلَ (الْوَاسِطَةَ) لَهَا أبعادٌ وَمَنَاحٌ وَأَعْمَاقٌ وَأَمَادٌ مُتَعَدِّدةٌ مُسْتَطِيلَةٌ وَوَاسِعَةٌ جَدًّا، يَحْمِلُ حُمُولَاتٍ وَيَشْمَلُ أَوَّلِيَّاتٍ وَإِوَالِيَّاتٍ وَأَلْيَّاتٍ وَوَسَائِلَ وَأَدَوَاتٍ مُخْتَلِفَةً، إِلَى حَدِّ اعْتِبَارِ كُلِّ شَيْءٍ مُشْرُوعٌ وَمَعْقُولٌ، وَكُلُّ عَمَلٍ يَتِمُّوَضِعُ فِي دَائِرَةِ أَوْ مَجْرَى زَوَايَا مَمْلِيَةٍ وَمُنْقَلَةٍ وَاتِّجَاهَاتٍ بِوَصْلَةِ التَّقَرُّبِ وَالتَّجَاوُرِ وَالتَّحَاقُلِ، مَعَ دَائِرَةِ تَكْوِثَرَاتِ الْأَسْمَاءِ الْحُسْنَى وَالصِّفَاتِ الْعَالِيَا فِي وَحْدَتِهَا فِي عَالَمِ الْمَلَكُوتِ وَالْقُدُسِ النُّورَانِيِّ وَالْعَقْلِ الْأَوَّلِ وَالصَّادِرِ الْأَوَّلِ لَهُ عَزٌّ وَجَلٌّ.

وتأسيساً على أصالة الوجود ووحدته التشكيكية التراتبية، ووفقاً للنظام الكوني الطولي والعرضي، ونظام الخليقة على أساس نظام العلة والمعلول والأسباب والمسببات من أجل هداية وتكامل الإنسان من خلال حركة النفس الجوهرية، وعلى أساس تأمين احتياجات الإنسان الطبيعية يتم بواسطة العوامل والأسباب المادية تارةً وغير المادية تارةً أخرى، نعتقد أنّ الوسائط تؤدي دور الأسباب والعلل التي تقرب إلى الله سبحانه وتعالى؛ لأنّ الفيوضات الإلهية كالهداية والمغفرة... تنزل على كينونة الإنسان على أساس نظام خاص، وقد تعلقّت إرادة الله سبحانه وتعالى وحكمته أن تتحقق هذه الأمور للإنسان عن طريق الأسباب والمسببات والعلل الخاصة المعينة⁽¹⁾.

(1) وكما أنه لا معنى للتساؤل في عالم المادة عن سد احتياجات الإنسان المادية بواسطة العلل والأسباب، فلا معنى للقول مثلاً: لماذا ينير الله الأرض بواسطة الشمس؟ ولماذا يرفع عطش الإنسان بواسطة الماء؟. ولم يرفع مثل هذه الاحتياجات وسائر احتياجات المخلوقات الأخرى من دون واسطة؟. فلا معنى لهذه التساؤلات في عالم المادة وكذلك لا معنى للتساؤل عن أمثاله في عالم المعنويات كالقول مثلاً: لماذا لا يشمل الخالق عبادَه بالعمو والمغفرة من دون الحاجة إلى الوسيلة؟. وعلى كل حال فكما أن الشجرة لا تنمو إلا بالاستفادة من عوامل النمو كالترية والماء والنور... فإن الكائن الإنساني لا يبلغ رشدَه وتكامله إلا بالاستفادة والاستمداد من وسائل الفيض الإلهي. يقول الشهيد المطهري (رضوان الله عليه): إن فعل الله يجري على أساس نظام معين، وإذا حاول أحد أن لا يعتنى بنظام الخلق فإنه سوف يضل الطريق، ولذلك أرشد الله سبحانه المذنبين إلى أن يأتوا إلى بيت الرسول، فيطلبوا منه أن يستغفر لهم إضافةً إلى طلبهم المغفرة بأنفسهم، يقول القرآن الكريم: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ جَاءُوكَ فَاسْتَغْفَرُوا اللَّهَ وَاسْتَغْفَرَ لَهُمُ الرَّسُولُ لَوَجَدُوا اللَّهَ تَوَّابًا رَحِيمًا﴾. [سورة النساء، الآية: 64]. وبسبب مراعاة هذه السنة الإلهية، حيث جاء التأكيد من روايات (السنة) على موضوع الوسيلة والمغفرة والتقرب، يقول تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَابْتَغُوا إِلَيْهِ الْوَسِيلَةَ وَجَاهِدُوا فِي سَبِيلِهِ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾، [سورة المائدة، الآية: 35]. يقول العلامة الطباطبائي في بحث الشفاعة ودور الشفيع (الواسطة والشفاعة الإلهية): إن حقيقة الشخص المتوسل بالشفيع أنه يشعر أن قوته وإمكاناته غير كافية بمفردها بلوغ الهدف، ولذلك يضيف قوة الشفيع إلى قوته ليضاعف من هذه القوة ليصل من خلال ذلك إلى ما يريد، ولو أنه لم يفعل ذلك واعتمد على قوته فقط فإنه لا يصل إلى مطلوبه ومقصوده: لأن قوته لوحده ناقصة وضعيفة، فالشفاعة وسيلة لتتممة السبب. يقول قدس سره: وهي =

ولولا هذه الأسباب لما كان وصول مثل هذه الألطاف والفيوضات إلى الكائن الإنساني، ولا أمكن التقرب إلى الله سبحانه، وقد ذكرت هذه العلل والأسباب في الآيات والأحاديث بشكل مفصل مفادها أنها تتم وفق وسائل محددة يُطلق عليها «الوسيلة» أو «الواسطة» أو «التوسل». يقول في هذا الصدد العلامة الطباطبائي قُدِّسَتْ في بيان معنى الوسيلة والواسطة عند الله وذلك في تفسير الآية الشريفة: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَابْتَغُوا إِلَيْهِ الْوَسِيلَةَ﴾⁽¹⁾ «وحقيقة الوسيلة إلى الله تعالى مراعاة سبيله بالعلم وبالأحكام والعبادة، وتحري مكارم الشريعة والعمل بالمندوبات... وإذ كانت الوسيلة نوعاً من التوصل وليس إلا توصلاً واتصلاً معنوياً بما يوصل بين العبد وربّه ويربط هذا بذاك، ولا رابط يربط العبد بربه إلا ذلة العبودية، فالوسيلة هي التحقق بحقيقة العبودية وتوجيه وجه المسكنة والفقر إلى جنبه تعالى، فهذه هي الوسيلة الرابطة»⁽²⁾.

وفي التفسير الأمثل جاء في تفسير الآية المذكورة: «إن كلمة «الوسيلة» الواردة في هذه الآية لها معان كثيرة واسعة، فهي تشمل كل عمل أو شيء يؤدي إلى التقرب إلى الله سبحانه وتعالى، وأهم الوسائل في هذا المجال هي الإيمان بالله ونبه ﷺ والجهاد في سبيل الله، والعبادات كالصلاة والزكاة والصوم والحج إلى بيت الله الحرام وصلة الرحم والإنفاق في سبيل الله سرّاً وعلانية، وكذلك كل الأعمال الصالحة، كذلك شفاعة الأنبياء والأئمة والأولياء الصالحين التي تقرب إلى الله تعالى، وكذلك اتباع النبي والإمام والسير على نهجهما، كل ذلك يوجب التقرب إلى الساحة الإلهية المقدسة»⁽³⁾. إذن فالمراد من الوسيلة التي أمر الله المتقين التوسل بها للتقرب إلى الله هي هذه الأعمال، وهذا المعنى. وقد جاء في القرآن الكريم إضافة إلى الآية المذكورة ما يماثل ذلك ﴿يَتَابَأْنَا أَسْتَغْفِرُ لَنَا ذُنُوبَنَا إِنَّا كُنَّا خَاطِئِينَ * قَالَ سَوْفَ أَسْتَغْفِرُ لَكُمْ رَبِّي إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ﴾⁽⁴⁾ وفي سورة

= من الشفع مقابل الوتر كأن الشفع ينضم إلى الوسيلة الناقصة التي مع المستشفع فيصير به زوجاً بعد ما كان فرداً فيقوى على نيل ما يريده، لو لم يكن يناله وحده لنقص وسيلته وضعفها وقصورها. [الميزان، الجزء: 1، الصفحة: 158].

(1) المرجع: القرآن المجيد، سورة المائدة، الآية: 35.

(2) الميزان، الجزء: 5، الصفحة: 328.

(3) التفسير الأمثل، الجزء: 4، الصفحات: من 364 إلى 367.

(4) المرجع: القرآن المجيد، سورة يوسف، الآية: 97-98.

التوبة أيضاً يعرض موضوع استغفار إبراهيم عليه السلام لأبيه، وهذا يدل على دور الدعاء الذي يقوم به الأنبياء عليهم السلام، وكونه سبباً للغفران الآخرين.

9.2.2 منظومة وسائل التوسل

إنَّ منظومة الوسائل التي يتقرب ويتوسل الإنسان بها إلى الله تعالى متعددة ومتنوعة حتى قال تعالى: ﴿سُرِّيهِمْ ءَايَتِنَا فِي الْأَفَاقِ وَفِي أَنْفُسِهِمْ﴾⁽¹⁾، وقيل: إنَّ الطرق إلى الله بعدد أنفس البشر: منها مما هو جائز باتفاق، ومنها ما هو غير جائز بالاتفاق، ومنها ما هو مورد للاختلاف، فما هو جائز بالاتفاق: التوسل بالإيمان والطاعات، وقد أطلق فقهاء الإمامية على كتبهم التي تحتوي على أحكام عملية اسم كتاب الوسائل، وسائل الشيعة، وسيلة النجاة، وسيلة المعاد، وسيلة العابد، وسيلة العباد، والوسيلة الكبرى، وتحرير الوسيلة....⁽²⁾.

ومن الوسائل المتفق عليها هي التوسل⁽³⁾ إلى الله بذاته وأسمائه الحسنى وصفاته، قال الله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ فَادْعُوهُ بِهَا وَذَرُوا الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي أَسْمَائِهِ سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾⁽⁴⁾. وقد ورد في أدعية النبي⁽⁵⁾ وأهل البيت التوسل بأسمائه تعالى وصفاته للخلق بأخلاق الله، كما جاء في دعاء الإمام علي عليه السلام الذي علمه تلميذه كميل بن زياد: «اللهم إني أسألك برحمتك التي وسعت كل شيء و... وبأسمائك التي ملأت أركان كل شيء و...»، و«يتوسل إليك بربوبيتك»، وجاء في دعاء ليلة القدر التوسل بكتاب الله وأسماء الله الحسنى: «اللهم إني أسألك بكتابك المنزل وما فيه، وفيه اسمك الأكبر وأسمائك الحسنى، وما يخاف ويرجى أن تجعلني من عتقائك من النار»⁽⁶⁾.

والتوسل بالأسماء الحسنى والصفات العليا له نظام معرفي ووجودي سنخى تساوقي،

(1) المرجع: القرآن المجيد، سورة فصلت، الآية: 53.

(2) الذريعة، للأقا بزرك الطهراني، الجزء: 25، الصفحات: من 69 إلى 92.

(3) تجدر الإشارة إلى ملحوظة هامة في غاية الأهمية، وهي أنّ هناك فرقاً بين التوسل والاستغاثة، أنه في التوسل الطلب من الله، ولكن بتوسل وتوسط شيء. اللهم إني أسألك بحبي لمحمد وآل محمد أن تفعل بي كذا وكذا وكذا.

(4) المرجع: القرآن المجيد، سورة الأعراف، الآية: 180.

(5) الترمذی، الجزء: 5، الصفحة: 539.

(6) مفاتيح الجنان، القمي، الصفحة: 498.

أي: لا بُدَّ من تساوق وتماهي وتطابق خصوصيات الحمولات المعرفية والوجودية والقيمية الأخلاقية والجمالية الفنية، الثاوية في كل اسم من الأسماء والصفات الحسنى كوسيلة توسل وتقارب مع معاني ومتغيرات وقيم حمولات دوال الطلب والدعاء والسؤال، حتى تتطابق وتتماهى حمولات الاستخارة الاستخلافية الائتمانية المسؤولة والطلب والسؤال، مع حمولات الوسيلة الناقلة صعودياً إلى الله سبحانه وتعالى تشهيد الغيب.

ونزولاً من الله إلى الكائن الإنسان تغييب الشهود، فهناك مركبة لها سعة خاصة، وفيها خطاب طلب محدد تأخذها المركبة إلى الله، وترجع بالجواب والفيض والمطلوب إلى المتوسل، حسب تقديرات الله العليم القدير الحكيم، وتبعاً لإمكانات وسعة وقدرة المتوسل الوجودية والقابلية، فلا بُدَّ من السنخية بين لغة وكلام خطاب ونداء وطلب السؤال، أي: الاستخارة من جهة، وبين حقيقية ذات الطلب والدعاء والسؤال من جهة ثانية، وبين كينونة الطالب والسائل والداعي والمستخير من جهة ثالثة، وبين المُستخار والمتوسل إليه عز وجل من جهة رابعة، وبين ذات الوسيلة وكينونتها الوجودية الناقلة للخطاب والدعاء والسؤال من جهة خامسة. وهذه السنخية والتطابقية هي منشأ الاتحاد الوجودي بين العامل والعمل والمعمول، أو المستخير والمُستخار والاستخارة، والتوسل والمتوسل والمتوسل إليه، والفعل والفاعل والمفعول.

فاختيار الأسماء يتم وفق معانيها ومفاهيمها المعرفية والوجودية ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾. والسؤال الوجيه المطروح والملح هنا هو لماذا سمي الله نفسه بالأسماء الحسنى، يأتي الجواب: ﴿فَادْعُوهُ بِهَا﴾⁽¹⁾. إذن الله سبحانه وتعالى سمى نفسه بأسماء كثيرة لأجل أن يدعى بها. لذا قال تعالى: ﴿هُوَ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ عِلْمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ هُوَ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ * هُوَ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْمَلِكُ الْقُدُّوسُ السَّلَامُ الْمُؤْمِنُ الْمُهَيَّمِنُ الْعَزِيزُ الْجَبَّارُ الْمُتَكَبِّرُ سُبْحَنَ اللَّهِ عَمَّا يُشْرِكُونَ * هُوَ اللَّهُ الْخَلِيقُ الْبَارِئُ الْمُصَوِّرُ لَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾⁽²⁾.

إذن هذه الأسماء الحسنى تعددت باعتبار أن كل اسم من الأسماء له أثره المعنوي

(1) المرجع: القرآن المجيد، سورة الأعراف، الآية: 180.

(2) المرجع: القرآن المجيد، سورة الحشر، الآيات: من 22. 24.

والوجودي والقيمي والجمالي الخاص به. وعليه يستوجب على المستخير والداعي والسائل والطالب والمتوسل أن يحرر طلبه وسؤاله بكل ما يحمل من حمولات معرفية ووجودية وقيمية أخلاقية وجمالية فنية، حسية وتخيلية وعقلية وقلبية ووجدانية، وكونية وحضارية وتاريخية واجتماعية واقتصادية وسياسية... بالدقة والأمانة والإخلاص، حتى يحصل اتحاد وجودي معنوي بينها، ومن ثم تتحقق الخيرية والبركاتية والصلاحية الدنيوية والفلاحية الدينية والسعادة الأبدية والتوبة والتقرب والتجاوز والتحاقل الوجودي مع هذه الأسماء الحسنى والصفات العليا، بعدما كانت ثاوية ومضمرة بالقوة والإمكان والاحتمال.

إذن الطريق والسبيل التوسل والواسطة لا بُدَّ أن تكون متجانسة ومتناسخة ومتطابقة ومتساوقة مع دعاء وطلب وسؤال الاستخارة ومع طبيعة الخيرية المطلوبة، ومن هنا تنشأ أهمية وضرورة ربط التوسل بالاستخارة وبالدعاء وبالفعل والقول.

كما توسل الإمام زين العابدين علي بن الحسين عليه السلام بذمة الإسلام وبحرمة القرآن في دعائه الذي علّم تلميذه أبا حمزة الثمالي: «اللهم بذمة الإسلام أتوسل إليك وبحرمة القرآن أعتمد عليك»⁽¹⁾، وكذلك التوسل بالنبي ﷺ في حياته ومماته⁽²⁾ وأهل بيته الطاهرين⁽³⁾، كما يعتقد بذلك الإمامية وكثير من أهل السنة، يقول الآلوسي: أنا لا أرى

(1) مفاتيح الجنان، للشيخ عباس القمي، الصفحة: 346.

(2) ذهب جمهور الفقهاء (الإمامية والشافعية والمالكية ومتأخرو الحنفية وهو المذهب عند الحنابلة) إلى جواز هذا النوع من التوسل سواء في حياة النبي ﷺ أم بعد وفاته. انظر إلى: شرح المواهب، الجزء: 8، الصفحة: 304. والمجموع، الجزء: 8، الصفحة: 276. وابن عابدين، الجزء: 5، الصفحة: 254. والفتاوى الهندية، الجزء: 1، الصفحة: 266، والجزء: 5، الصفحة: 318. وفتح القدير، الجزء: 8، الصفحتان: 497 و498. والفتوحات الربانية على الأذكار النووية، ج: 5، الصفحة: 36. والموسوعة الفقهية الكويتية، الجزء: 14، الصفحة: 156. أما عدم جواز التوسل بالنبي ﷺ بعد وفاته، فيرى ابن تيمية وبعض الحنابلة أن التوسل بذات النبي أو التوسل بمعنى الإقسام على الله بذاته والسؤال بذاته لا يجوز، لا في حياته ولا بعد مماته، لا عند قبره ولا غير قبره، والتوسل بلفظ «أسألك بنبيك محمد» يجوز إذا كان على تقدير مضاف أي: إني أسألك بإيماني به وبمحبتته ونحو ذلك، ولكن كثيراً من العوام يطلقون هذا اللفظ ولا يريدون هذا المعنى. وأجاب ابن تيمية عن ما روي عن النبي ﷺ وآثار بعض السلف في السؤال والتوسل به بأنه ضعيف، بل موضوع، وليس عنده حديث ثابت إلا حديث الأعمى الذي علّمه ﷺ أن يقول: «أسألك وأتوجه إليك بنبيك محمد نبي الرحمة»، وهذا الحديث من وجهة نظره توسل بدعاء النبي ﷺ وشفاعته.

(3) صيغة التوسل عند الإمامية: اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ وَأَتَوَجَّهُ إِلَيْكَ بِنَبِيِّكَ نَبِيِّ الرَّحْمَةِ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ، يَا أَبَا الْقَاسِمِ يَا رَسُولَ اللَّهِ يَا إِمَامَ الرَّحْمَةِ يَا سَيِّدَنَا وَمَوْلَانَا إِنَّا تَوَجَّهْنَا وَاسْتَشْفَعْنَا وَتَوَسَّلْنَا بِكَ إِلَى اللَّهِ وَقَدَمْنَاكَ بَيْنَ يَدَيِ حَاجَاتِنَا يَا وَجِيهًا =

11/17/16 1:30 PM

عمله، ولكن العمل الأمثل هو اتباع الرسول واتخاذهُ قدوةً في جميع الأعمال: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾⁽¹⁾.

9.2.4 علاقة التوسل بشخصيات الأنبياء والمرسلين والأئمة عليهم السلام

إذا كان الذكر والطلب والسؤال في الاستخارة الاستخلافية الائتمانية المسؤولة الأفضل والأكمل والأتم والأجمل والأقيم والأحسن والأسمى والأشرف هو فعل سيرورة النظر والتخيل والتعلل والتعرف والتوحيين، وفعل سيرورة الصمت والصومته، وفعل سيرورة القول والكلام⁽²⁾ والعمل الصالح الدنيوي والفالح الديني للمؤمن، الذي يحقق أعلى رتبة ومنزلة للتواصل والتعاليق والتقارب والتجاور مع الكمال والجمال المطلق وفوق المطلق، فإن التوسل والوسيلة بعمل الأنبياء والمرسلين والأئمة الطاهرين عليهم السلام والأولياء الصالحين، هو أفضل وأكمل وأحسن وأشرف و.... وسيلة يتوسل بها عمل المستخير المؤمن، حيث التوسل بعمل وعلم الأنبياء والمرسلين (صلوات الله عليهم) والأئمة عليهم السلام والأولياء الصالحين، يعني عينا التوسل بأشخاصهم المعصومة والطاهرة والتقوائية؛ لكون عملهم وعلمهم عليهم السلام متحداً اتحاداً وجودياً مع كينونتهم الإنسانية النبوية والرسالية والإمامية والولائية الفقيهية التقوائية العامة، لذا التوسل بهم يتم من خلال التوسل بعلمهم وعملهم وإيمانهم ووعيتهم وبصيرتهم وسيرورتهم الثقافية والحضارية والتاريخية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية⁽³⁾ و... إلخ، التي يفترض أن يوضعها المستخير في نواة دوال النية والغاية والإرادة ومن ثم تموضعها في بنية نواة أعمالهم وأفعالهم وأنظارتهم وتعقلاتهم وتخيلاتهم وأقوالهم وصوماتهم...

وعليه، فميزان ومنقّلة وممّيلة وبوصلة ومسطرة فعل نظر عمل المتوسل به (الوسيط) إلى المتوسل إليه المطلق تعالى، هي حقيقة التوسل التي يحقق بها غاياته وأهدافه ووظيفته

(1) المرجع: القرآن المجيد، سورة الأحزاب، الآية: 21.

(2) الكلام لصاحبه فقط وليس لغيره، وقد يقوله صاحبه أو قد يقوله غيره.. والقول يقوله أي شخص، وقد يكون كلامه وقد يكون ليس كلامه بل كلام غيره..

(3) بناءً على هذا المفهوم التوسلي القرآني والعقائدي والعقلاني والعرفاني أدخلنا عنصر ومتغير الولاية العامة للمقاييس التقنولوجية في دالة كينونة الاستخارة من جهة، وفي دالة كينونة إزالة الحيرة ورفع التردد في فعل النظر والتأمل والتخيل والتوهم، أو فعل الصمت والصومعة، أو فعل الإشارة والقول والكلام والعمل من جهة ثانية.

وخلاصة القول، وما نريد أن نصل إليه من ربط الاستخارة بكيئونة التوسل، هو أن منطق وحقيقة كينونة ابتغاء الوسيلة إليه يتمثل في وسيلة عمل الأنبياء (صلوات الله عليهم) في زمكانهم، وكذلك عمل الأئمة (عليهم السلام) في زمكانهم، وفي زمكان الغيبة هو عمل الولي الفقيه التقوائي العام في زمكانه. وبتعبير آخر، على العامل حضور الرؤية التبصيرية والخبرة العملية التشهيدية لولاية الفقيه التقوائي العام في بنية وبناءات وأنساق سيرورة فعل النظر والتعقل والتخيل والتعرفن والتوحيين، أو في سيرورة فعل الصمت والصومنة، أو في سيرورة القول والكلام والعمل في الاستخارة في الأعمال المنظورة وذات العلاقة بسيرورة وصيرورة المجتمع بشكل خاص.

الذكر لغةً: مصدر ذَكَرَ الشيءَ يذكره ذِكْرًا وَذُكْرًا، ومن مرادفاته: تَذَكَّرَ وَتَذَكَّرَ وَتَذَكَّرَ وَذَاكَرَ وَذَكَرَ وَذِكْرَةً وَذِكْرَى وَمُتَذَكَّرَ وَمُذَاكَرَةً وَمِذَاكَرَ وَمُذَكَّرَ وَمُذَكَّرَةً وَمَذْكُورَ وَادَّكَارَ وَاسْتَذَكَرَ، وأصل الذكر في اللغة التنبيه على الشيء، ومن ذَكَرَكَ شيئاً فقد نَبَّهَكَ عليه، وإذا ذَكَرْتَهُ فقد نَبَّهْتَهُ عليه⁽¹⁾. ويأتي لمعان:

ب - استحضار الشيء في القلب،⁽³⁾ ضد النسيان، قال تعالى حكايةً عن فتى موسى عليه

(3) قال الراغب الإصفهاني: «الذكر: تارةً يقال ويراد به هيئةٌ للنفس بها يُمكن للإنسان أن يحفظ ما يقيته من المعرفة، وهو كالحفظ إلا أن الحفظ يقال اعتباراً بإحرازه، والذكر يقال اعتباراً باستحضاره، وتارةً يقال لحضور الشيء القلب أو القول، ولذلك قيل: الذكر ذكران: ذكر بالقلب، وذكر باللسان. وكل واحد منهما ضربان: ذكر عن نسيان، ذكر لا عن نسيان، بل عن إدامة الحفظ». مفردات ألفاظ القرآن، الصفحتان: 328 و329. ويطلق الذكر على أمور كثيرة، ومنها ما نقله القاضي عياض عن العربي أنه قال: «للمذكر ستة عشر وجهاً: الطاعة، وذكر اللسان، وذكر القلب، والأخبار، والحفظ،

وأما شرعاً فله ثلاثة معان، عام وخاص وخاص الخاص:

ب - معنى خاص: وهو ذكر الله بالألفاظ التي وردت عن الله سبحانه وتعالى من تلاوة كتابه أو إجراء أسمائه أو صفاته العليا على لسان العبد أو قلبه مما ورد في كتاب الله سبحانه، أو الألفاظ التي وردت على لسان رسوله ﷺ، وفيها تمجيد وتنزيه وتقديس وتوحيد لله سبحانه وتعالى.

لا بُدَّ أن يستشعر الداعية أو المستخير إلى الله أن الذكر بالنسبة له ليس مجرد معنى واحد أو طريقة واحدة أو نوع واحد، بل هو أذكار ومراتب ودرجات ومعانٍ وقيم طولية تشكيكية معرفية ووجودية، والذكر يمثل عظمة الله في كل وقت وحين، وهو استحضار عظمة الله سبحانه في جميع الأحوال، سواءً أكان هذا الاستحضار عقلياً أم قلبياً أم قولياً أم فعلياً،

(1) المرجع: القرآن المجيد، سورة الكهف، الآية: 63.

ويعتبر الاشتغال بالذكر وخاصة المعنى المستخدم في الاستخارة الاستخلافية الائتمانية المسؤولة من أهم مفردات وعناصر ومتغيرات دوال الاستخارة الفعّالة والديمومية والدينامية المنتجة للخير، لذا يعتبر الذكر من أفضل الأعمال بعد الفرائض، فإنه يختلف باختلاف مراتب كينونة النفس التكاملية أن ملازمة ذكر الله دائماً وأبداً في دوال الاستخارة هو أفضل ما يضمن الإيقاظ والرشد أو الصحوة والوعي لكيثونة النفس من الإغفاء والاضطجاع أو السهو والغفلة أو السبوت والرقاد، مما يساهم مساهمةً فعّالةً في تحقيق جودة عناصر ومتغيرات دوال الاستخارة وبالتالي المساهمة في تحقيق صحة وسلامة وسَدَادِ وصواب

.117

11/17/16 1:30 PM

وقد جعل الله الذكر في بدء ووسط وخاتمة الأعمال الصالحة، مثل ما ختم به الصلاة بقوله: ﴿فَإِذَا قُضِيَتْهُمُ الصَّلَاةُ فَأَذْكُرُوا اللَّهَ قِيَمًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِكُمْ﴾⁽³⁾، وختم به شعيرة الصيام بقوله: ﴿وَلِتُكْمِلُوا الْعِدَّةَ وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَيْتُكُمْ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾⁽⁴⁾، وختم به الحج في قوله: ﴿فَإِذَا قُضِيَتْهُم مِّنْ مَّسِكَكُمْ فَأَذْكُرُوا اللَّهَ كَذِكْرِكُمْ آبَاءَكُمْ أَوْ أَشَدَّ ذِكْرًا﴾⁽⁵⁾. وكذلك جعله قرين جميع الأعمال الصالحة وروحها، فمتى عدته كانت كالجسد بلا روح، كفرته بالصلاة في قوله تعالى: ﴿وَأَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِي﴾⁽⁶⁾، وقرنه بالجهاد كما في قوله: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا لَقِيتُمْ فِئَةً فَاثْبُتُوا وَاذْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا لَّعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾⁽⁷⁾. إن ذكر الله عزَّ وجلَّ يقوي صلة العبد بربه، وذلك أنه يورث الذكر رضا الله ومحبته ومراقبته والإنابة إليه والقرب منه وأنه معه والهيبة له، وهذه هي الغاية القصوى للاستخارة الاستخلافة الائتمانية المسؤولة، حيث يذكره الله عند الشدة، ويزيل الوحشة بين العبد وبين ربه، ويوجب له الأمان من نسيانه الذي هو سبب شقاء العبد في معاشه ومعهده، وأنه أصل موالاة الله عزَّ وجلَّ ورأسها، والغفلة أصل معاداته وأسها، ويوجب صلاة الله وملائكته على الذكر.

(7) المرجع: القرآن المجيد، سورة الأنفال، الآية: 45.

11/17/16 1:30 PM

المعرفة وعدم النسيان، وبالتالي يحقق الطمأنينة والصلاح والفلاح والسعادة والإنابة التوابع والدناوة التقريبية.

إن معرفة الله تعالى معرفة وجودية وقيمية وجمالية تشكيكية تدرجية ترابية تصاعدية ارتقائية، تبدأ بالمعرفة المكتومة وتندرج إلى معرفته تعالى بواسطة الأشياء لتنتهي إلى معرفة الأشياء به لأنه الأظهر من كل شيء. ومن الواضح أن ذكر الله تعالى لا ينطبق على تلك المعرفة الكامنة غير الملتفت إليها، إذ المعرفة لا بُدَّ لها - لتكون ذكراً - من حضورها اليقظ الذي يقابل النسيان، وهذا ما يدخلنا في الشق الثاني المتضمن مفهوم الذكر وهو: عدم النسيان.

ولقد ذكر العلامة الطباطبائي رحمه الله في تفسير الميزان أن النسيان يأتي بمعنىين: الأول: معنى مطابق له وهو زوال صورة المعلوم عن النفس بعد حصولها فيها، وبعبارة أخرى غياب المعرفة بعد حضورها.

الثاني: الإعراض عن المعرفة بعدم ترتيب الأثر عليها، ومثاله قوله تعالى: ﴿وَقِيلَ الْيَوْمَ نَنْسِكُمَا نَسْخَكُمَا نِسْمَ لِقَاءِ يَوْمِكُمْ هَذَا وَمَأْوِكُمُ النَّارُ وَمَا لَكُم مِّنْ نَّصِيرِينَ﴾⁽¹⁾، فنسيان الله قطعاً ليس بمعنى غياب المعرفة، فهو العالم الذي لا يغيب عن علمه شيء، ونحن في استعمالاتنا المعرفية نستعمل النسيان، بمعنى عدم ترتيب أثر المعرفة، فمثلاً حينما لا أريد من الآخر أن يرتب أثراً على موضوع ما أقول له: انس الموضوع، أي: لا ترتب أثر معرفته. وعليه فالإعراض الوارد في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِي﴾⁽²⁾ يُعدّ مصداقاً للنسيان بهذا المعنى.

وبناءً على ما تقدّم فإن الذاكر لله تعالى ليس هو من يستحضر الله تعالى في عقله فقط، فقد يستحضر الإنسان ربه في عقله وهو يمارس الحرام دون أن يردعه ذلك الاستحضار عن فعله، فهذا ليس ذكراً، بل الذكر هو الاستحضار الذي يواكبه ترتيب أثر المعرفة الحاضرة. من هنا فإن المعرفة العقلية النظرية التي لا تتجلى في ممارسة الإنسان ليست ذكراً، بل هو تلك المعرفة التي يكتبها قلم العقل على لوح القلب بحسب تعبير الإمام الخميني قدس سره، وحينها تتجلى في سير الإنسان وسلوكه.

(1) المرجع: القرآن المجيد، سورة الجاثية، الآية: 34.

(2) المرجع: القرآن المجيد، سورة طه، الآية: 124.

الخلاصة: ذكر الله هو معرفة الله الحاضرة في العقل والقلب التي تتجلى في اتجاهات الإنسان وسلوكه. إن هناك لحظات في الحياة لا يصمد لها بشرٌ إلا أن يكون مرتكناً إلى الله مطمئناً إلى حماه، مهما أوتي من القوة والثبات والصلابة والاعتداد، ففي الحياة لحظات تعصف بهذا كله فلا يصمد لها إلا المطمئنون بالله، ﴿أَلَا يَذْكُرُ اللَّهُ تَطْمِئِنُّ الْقُلُوبُ﴾ (١) هؤلاء المنيبون إلى الله المطمئنون بذكر الله يحسن الله ما بهم عنده كما أحسنوا الإنابة إليه وكما أحسنوا العمل في الحياة. وعليه، فإن أصول جميع الآثار المعنوية والأخلاقية والاجتماعية في العبادة إنما هي في شيء واحد، هو: ذكر الله على كل حال، وتناسي ما سواه.

9.3.1 العلاقة بين الذكر والدعاء

سبق في تعريف الذكر بمعناه العام أنه يشمل جميع أنواع العبادات والطاعات ومن ضمنها الدعاء بنوعيه: دعاء المسألة ودعاء العبادة الذي هو بمعنى الذكر والثناء، فالدعاء نوع من أنواع الذكر ولون منه. ولكن وردت نصوص كثيرة تدل على إطلاق الدعاء على الذكر الأعم من معنى دعاء المسألة، منها حديث جابر رضي الله عنه عن النبي ﷺ: «أفضل الذكر: لا إله إلا الله، وأفضل الدعاء الحمد لله»⁽²⁾، ومنها حديث ابن عباس رضي الله عنهما قال: كان النبي ﷺ يدعو عند الكرب يقول: «لا إله إلا الله العظيم الحليم، لا إله إلا الله رب السموات والأرض ورب العرش العظيم»⁽³⁾.

إذن فالعلاقة بين الذكر والدعاء كما يلي:

أ - إذا أريد بالدعاء دعاء العبادة فهو حينئذ مرادف للذكر.

ب - وإذا أريد بالدعاء دعاء المسألة فيكون حينئذٍ أخصّ مطلقاً من الذكر، ويكون الذكر أعمّ مطلقاً منه؛ لأنّ الدعاء لا ينفك عن كونه ذكراً، وأما الذكر فيكون سؤالاً ويكون غير سؤال.

(1) المرجع: القرآن المجيد، سورة الرعد، الآية: 28.

(2) رواه الترمذی (3383). وابن ماجه (الجزء 2/ 1249). وحسنه الألبانی فی الصحیحہ (الجزء: 3، الصفحة: 484).

وصحيح ابن ماجه، الجزء: 2، الصفحة: 319.

(3) أخرجه البخاري: (6345).

ج - وتكون العلاقة بينهما التلازم، وذلك أن دعاء المسألة ذكر وثناء وتضرّع وافتقار كما أن في الذكر طلب جلب النفع ودفع الضر ورجاء الثواب وخوف العقاب.

وخلاصة القول: أن العلاقة بين الدعاء والذكر هي علاقة تداخلية بنيوية ونسقية وتداولية وتواصلية ودلالية واستدلالية، وتتلخص في كونها إما ترادفية واتحادية، وإما عمومية وخصوصية مطلقة، وإما تلازمية، ولا يتفارقان أو ينفكان أحدهما عن الآخر، فلهذا كانت أغلب الكتب المصنفة في الأذكار تشتمل على الأدعية وبالعكس. ولكن الغالب إطلاق الذكر على معناه الخاص وإطلاق الدعاء على دعاء المسألة، وفي الاستخارة على معناه الخاص الأخص.

9.4 كينونة الذكر والاستذكار في بنية الاستخارة الاستخلافية الائتمانية المسؤولية

ودوالها المختلفة

إنّ بناءات وأنساق بنية ونواة كينونة الاستخارة التكوينية والتراكيبية والتركيبية والدلالية والاستدلالية والتداولية والتواصلية والوظيفية والغائية، متمحورة ومتمركزة على سيرورة وعي و«وعي الوعي» للمستخير بكينونة ذكر الله سبحانه وتعالى، حيث تشير الآيات القرآنية المجيدة والروايات النبوية الشريفة إلى أنّ بذكر الله تطمئن القلوب:

﴿الَّذِينَ ءَامَنُوا وَتَطْمَئِنُّ قُلُوبُهُمْ بِذِكْرِ اللَّهِ أَلَا بِذِكْرِ اللَّهِ تَطْمَئِنُّ الْقُلُوبُ * الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ طُوبَى لَهُمْ وَحَسُنَ مَا فِي كِتَابِ﴾ (1).

وهناك علاقة دالية طردية بين درجات ومراتب الاطمئنان والسكينة وبين دالة الذكر ومكوناتها وعناصرها المعرفية والوجودية والقيمية الأخلاقية والجمالية الفنية، وفق منظومة راتوبية تكاملية تصاعدية تبدأ من وضع التشابه بين عناصر ومكونات ومعاني ومضامين وحقائق كينونة الذكر للمستخير في بنية وبناءات تكوينات ودلالات وتداولات ووظائف وغايات فعل النظر والعمل من جهة، وبين دالة كينونة الذكر الاستخلافي والخاتمي والانتظاري والولائي الفقهي العام التقوائي، ودرجة الطمأنينة والسكينة والاسترواح في

(1) المرجع القرآن المجيد، سورة الرعد، الآيتان: 28 و29.

11/17/16 1:30 PM

فإذا لم يشعر المستخير بهذه الحالة ولو في مراتبها المتواضعة، يعني أنه قد سقط في الدور الأول، وعليه أن يستعد للذكر والدعاء والتوسل والصلاة والطلب والسؤال مرة ثانية وثالثة ورابعة من الله عز وجل، إذا كان جاداً وصادقاً وأميناً في دعوته وطلبه، أي: في استخارته التي تشي وتعلن أنها قد توكلت على الله ورضيت وقبلت وسلمت بما يقضيه العليم القدير من الخير والبركة في الفعل المنظور. هذا الشعور والوعي والإدراك والعلم والفهم والإفهام والانفهام هو الذي يطمئن المستخير على خيرية وصلاحة وفلاحية وإسعادية وتوابعها وتقريبية النظر والفعل إلى الله، أو تشكل حالة تمكن المستخير من الترجيح والتفضيل في احتمالات دوال اختياراته المتعددة.

وتأسيساً على ذلك، أكدت الأقوال والحكم والرويات عن أهل البيت عليهم السلام على أهمية دالة الذكر وآثاره الأنطولوجية الوجودية والأبستمولوجية المعرفية والأكسيولوجية القيمة الأخلاقية والاستطيقية الجمالية الفنية. وبهذا الصدد يقول إمام المتقين وإمام الحكماء والذاكرين علي عليه السلام في الذكر ودوره في إنارته للفكر والعقول والقلوب: «استديموا الذكر، فإنه ينير القلب، وهو أفضل العبادة، وبدوام ذكر الله تتجلب الغفلة، ودوام الذكر ينير القلب والفكر، وذكر الله نور الإيمان، وذكر الله جلاء الصدور، وطمأنينة القلوب، وذكر الله ينير البصائر ويؤنس الضمائر، وذكر الله تستنجد به الأمور، وتستنير به السرائر. ومن ذكر الله سبحانه: أحيا الله قلبه، ونور عقله ولُبه، وذكر الله قوت النفوس ومجالسة المحبوب، ومن ذكره استنار لُبه. ومداومة الذكر قوت الأرواح، ومفتاح الصلاح، ومن نسي الله سبحانه أنساه الله نفسه وأعمى قلبه»⁽¹⁾.

وتجدر الإشارة إلى حقيقة عرفانية وجودية في غاية الأهمية ومنتهى العظمة، مفادها أنَّ الذكر له سيرورة وصيرورة تكاملية تصبح ملكةً راسخةً في النفس الإنسانية، من خلال تراكم تركيبى اتحادي وجودي بين الذكر والمذكور والذاكر، أو بين الاستذكار والمستذكر والمستذكر، بحيث تصبح حمولات الذكر المعرفية الأبتيمولوجية والوجودية الأنطولوجية والقيمية الأخلاقية الأكسيولوجية والاستطبيقية الجمالية، بمضامينها السوسيوكونية والسوسيوحضارية والسوسيوثقافية والسوسيواجتماعية والسوسيوسياسية

(1) غرر الحكم، الصفحة: 190.

والسوسيوإقتصادية والسوسيوعقائدية الاستخلافية والخاتمية والانطارية والولائية الفقهية من جهة، وبحقائقها العلمية والعقلية الفلسفية والقلبية العرفانية والوحيانية الغيبية من جهة ثانية، متحدةً اتحاداً وجودياً مع كينونة النفس الإنسانية من جهة ثانية.

الأمر الذي يشكل هُويَّة كينونة الذات الإنسانية التي ترتقي إلى مرتبة تكاملية تقوم بتشهيد الغيب وتغيب الشهود، فيصبح الكائن من الذاكرين، الأمر الذي ينير للمستخير تلك اللامرئيات والمكسوفات والمضمرات لتصبح مرئيات ومكشوفات ومعلنات، مما يساهم في ترجيح كفتي ميزان النظر أو العمل المنظور في الاستخارة. إذن الذكر يكون باستذكار وإذكار وتذاكر وتذكرة وتذكير بالذاكرة الأولى الكِبارة التي اختزنت فيها كافة الأسماء الحسنى والصفات العليا بالقوة والإمكان، والتي تتجسد في ذكر ومذاكرة وتذكر وتذكرة وإذكار واستذكار فعل النظر والعمل الاستخلافي والخاتمي والانتظاري والولائي الفقهي التقوائي، كما كان حال التوسل الذي أشرنا إليها.

9.4.1 مادة الذكر والاستذكار والدعاء في كينونة الاستخارة الاستخلافية الائتمانية

المستقرئ والمستقصي لأدبيات الذكر والدعاء والمناشدة والطلب ذي العلاقة بكنونة الاستخارة في كتب الأدعية وأبحاث وروايات وفقه أحكام الاستخارة، يجد هناك منظومة من الأدعية والأذكار والكلمات الواردة بهذا الصدد، وخاصةً في الاستخارة الاستخلافية الائتمانية المسؤولة القلبية، وكذلك الاستخارة بعموميتها المطلقة، وهي نوع من الاستخارة لا يوجد أي شك واختلاف وتباين في صحة مروياتها من حيث السند الإسنادي والمتن المضموني، وإنها كانت ومازالت هي الاستخارة المعمول بها من قبل أهل الحق والقلب والعرفان في كافة ممارساتهم وأفعالهم النظرية والتعقيلية والتخييلية أو الصمتية والصومتيّة أو أفعالهم الإشارية والقولية والكلامية والعملانية، سواء المتعلقة بالأفعال الجزئية الفرعية والصغيرة أم الكلية والعمومية والكبيرة، وسواء عند الطمأنينة والسكينة واليقين أم عند الحيرة والتردد والشك والظن المنهجي؛ لأنَّ بنية كينونة الاستخارة التكوينية والتركيبية والتراكمية والدلالية والاستدلالية والتداولية والتواصلية والوظيفية والغائية لديهم، هي طلب الخير والسعادة الأبدية والصلاح الدنيوي والفلاح الدينيّ والإنابة التوابية والدناوة التقريبيّة، أو الدنو القرباني إلى الله سبحانه وتعالى المستخير إليه.

وتأسيساً على ذلك، نعتقد أنّ سياق قول الإمام الصادق عليه السلام: «يقول الله عز وجل: من شقاء عبدي أن يعمل الأعمال ولا يستخيرني»⁽¹⁾.

ويقول الإمام الباقر عليه السلام عن الإمام السجاد: إن والده عليه السلام لما أراد أن يعمل عملاً يتوضأ عليه السلام ويصلي ركعتين، بعد الصلاة عشرين مرة يطلب من الله الخير، ثم يدعو الله، ثم يشرع بالعمل المنظور⁽²⁾. وهناك قول للإمام علي عليه السلام بصدد هذا النوع من الاستخارة القلبية: « بعد ركعتين من الصلاة يقول « مئة مرة استخير الله »، يعني يطلب الخير من الله ثم يدعو الله، ثم يشرع بالعمل المنظور⁽³⁾. ويُنقل عن أبي يعفور عن الإمام الصادق عليه السلام، أنه كان يقول: إنني سمعت منه عليه السلام يقول: يبدأ المستخير أولاً بالحمد والثناء والشكر والتمجيد بالله سبحانه وتعالى، ثم يصلي على محمد وآله عليهم السلام، ثم يقول: « اللهم إني أسألك بأنك عالم الغيب والشهادة، الرحمن الرحيم، وأنت علام الغيوب، استخير الله برحمته»، ويقول عليه السلام إذا كان الأمر في غاية الأهمية يقول ذلك مئة مرة، وإذا كان بسيطاً وعادياً يقولُه ثلاث مرات.⁽⁴⁾

من حديث جابر قال: «كان رسول الله ﷺ يعلمنا الاستخارة في الأمور كلها كما يعلمنا السورة من القرآن فيقول: «إِذَا هُمْ أَحَدُكُمْ بِالْأَمْرِ فَلْيَرْكَعْ رَكَعَتَيْنِ مِنْ غَيْرِ الْفَرِيضَةِ ثُمَّ لِيَقُلِ اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْتَخِيرُكَ بِعِلْمِكَ وَأَسْتَقْدِرُكَ بِقُدْرَتِكَ وَأَسْأَلُكَ مِنْ فَضْلِكَ، فَإِنَّكَ تَقْدِرُ وَلَا أَقْدِرُ وَتَعْلَمُ وَلَا أَعْلَمُ وَأَنْتَ عَلَامُ الْغُيُوبِ اللَّهُمَّ فَإِنْ كُنْتَ تَعْلَمُ هَذَا الْأَمْرَ ثُمَّ تَسْمِيهِ بَعْيْنِهِ خَيْرًا لِي فِي عَاجِلِ أَمْرِي وَآجِلِهِ قَالَ أَوْ فِي دِينِي وَمَعَاشِي وَعَاقِبَةِ أَمْرِي فَاقْدِرْهُ لِي وَيَسِّرْهُ لِي ثُمَّ بَارِكْ لِي فِيهِ اللَّهُمَّ وَإِنْ كُنْتَ تَعْلَمُ أَنَّهُ شَرٌّ لِي فِي دِينِي وَمَعَاشِي وَعَاقِبَةِ أَمْرِي أَوْ قَالَ فِي عَاجِلِ أَمْرِي وَآجِلِهِ فَاصْرِفْنِي عَنْهُ [واصرفه عني] وَاقْدِرْ لِي الْخَيْرَ حَيْثُ كَانَ ثُمَّ رَضِّنِي بِهِ»»⁽⁵⁾

(1) المجلسي، بحار الأنوار، الجزء: 91، الصفحة: 222.

(2) العلامة محمد باقر المجلسي، مفاتيح الغيب، تحقيق سيد مهدي رجائي (مشهد: بنياد إسلامي آستان قدس رضوي، الطبعة: 2، 1369 هـ ش)، الصفحتان: 16 و17. نقلاً عن مكارم الأخلاق، الصفحة: 322.

(3) مرجع سابق، مفاتيح الغيب، الصفحة: 17.

(4) بحار الأنوار، الجزء: 91، الصفحة: 256.

(5) رواه البخاري، 6841، وله روايات أخرى في الترمذي والنسائي وأبي داود وابن ماجه وأحمد.

9.4.2 دالة الذكر والذاكرة في الاستخارة الاستخلافية الائتمانية المسؤولة

إنَّ استفعال وتفعيل المماسّة والمَمسوسة والملابسة المزاولية والمخالطية والمُباطنية في دوال الاستخارة الائتمانية المسؤولّة، يُمْكِن الكائن الإنساني المستخير من تفعيل العقل المجرد وتجاوزه إلى العقل المسدد، ومن ثَمَّ تعديه إلى مرتبة أفق العقل المؤيد الفعال والمستفاد، وبموجب ذلك تتمّ الممسوسية والملامسة والملابسية لحقيقة حمولات دوال الدعاء والطلب والسؤال من جهة، وحقيقة حمولات دوال الاستجابة والمطلوب والجواب، في حين تفعيل دوال العقل المسدد واشتغاله في مكونات ومعطيات وحقائق الدعاء والطلب والسؤال في دالّة الاستخارة الائتمانية المسؤولّة وإنّ تمتح منه مرتبة من الطُمأنينة والسكينة،

وهذا الأمر مدعى لاستجماع واستغراق الجوانح في مجرى فعل النظر والتعقل والتخيل والتعرفن والتوحيين واستيلاء واستحباب واستئناس واسترواح آثارها عليها، فتقلب معادلة وميزان العلاقة الدالية بين الجوارح والجوانح، أي: جعل الجوانح دالة على عمل الجوارح وآثارها، بعد أن كانت الجوارح هي الدالة على الجوانح. وبتعبير آخر، جعل واعتبار الذات دالة على أوصافها المدركة، بدلاً من جعل الأوصاف هي الدالة على الذات كما هو الشأن في العقل المجرد، أو تكون الأفعال هي الدالة عليها كما هو الحال في العقل المسدد.

(1) المرجع: القرآن المجيد، سورة الرعد، الآية: 28.

والإيمان عليه حق الإيمان والأمانة والتأمين والأمن: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَى أَنْفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى شَهِدْنَا أَنْ تَقُولُوا يَوْمَ الْقِيَمَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَذَا غَافِلِينَ﴾ (١)

إذن بذكر الله تسكن وتستأنس وتستروح قلوبُ المؤمنين المستخيرين بالله، داعين وسائلين وطالبيين الخيرة والاختيار والمختارية والخيرية والاستخارية، أي: من علامات أهل الإيمان وأهل الاستخارة المصحفية الاستنطاقية الموضوعية، والاسترواحية والاستذكارية العقلانية المؤيدة، والعرفانية المتعلّنة والمتشرّعة، والوحيانية الإخبارية والإنبائية، أنهم إذا ذكروا الله، أو ذكّروا به، اطمأنت قلوبهم، واستروحت أرواحهم، واشتملت عليهم السكينة، وغشيهم الأمن والسّلام، وزال قلقهم واضطرابهم؛ فلا يكون شيء ألدّ للقلوب من محبة خالقها، والأنس به، والهم بمعرفته.

فمعرفة الله تعالى مؤداة إلى معرفة الإنسان نفسه، ومعرفة نفسه مؤداة لمعرفة ربه «من عرف نفسه عرف ربه»، وعلى قدر معرفة النفس بالله ومحبتها له تعالى، يكون ذكرها له، ذكروا الله، فَذَكَّرَهُمُ اللهُ سبحانه بلطفه، وَأَثَبَتِ الطَّمَأِينَةَ والسكينة والسلام في قلوبهم على وجه التخصيص لهم، وإذا ذكروا أَنَّ اللهَ ذَكَّرَهُمُ استروحت قلوبهم، واستبشرت أرواحهم، واستأنست أسرارهم، لِمَا نالت بِذِكْرِهِ من الحياة، وإذا كان العبدُ لا يطمئن قلبه بِذِكْرِ اللهِ، فذلك لِحُكْلِ في قلبه! وليس في معطيات موضوعات الاستخارة. إذ طمأنينة القلب هي سكونه واستقراره وتسالمه بزوال القلق والانزعاج والاضطراب والتردد والشك والحيرة عنه، وهذا لا يتأتى بشيء سوى الله تعالى وذكوره. وأمّا ما عداه فالطمأنينة والسكينة والسلام إليه فغرور، والثقة به عجز. قضى الله سبحانه وتعالى قضاءً لا مردّ له أن من اطمأن إلى شيء سواه أتاها القلق والانزعاج والاضطراب من جهته كائنًا من كان، ماضياً أو سيكون مستقبلاً.

(1) المرجع: القرآن المجيد، سورة الأعراف، الآية: 172.

9.5 دالة الدعاء في بنية الاستخارة الائتمانية المسؤولة ودوالها المختلفة

تشير كلمة «دعاء»⁽¹⁾ إلى مفهوم «النداء» ومنه قولهم: «دعوت فلاناً: ناديته وهو داع»⁽²⁾، والحضر الأركيولوجي والأتمولوجي التأصيلي لجذر وتأسيسات الدعاء يبين لنا تطور سيروية معنى «دعاء» كنداء إلى معناه الاصطلاحي الذي هو «دعاء الرب» خاصةً ومناجاته، والكلام معه بأسلوب مأثور، أو ما يشبهه ويحاكيه من كلام المرء نفسه مع ربه، والتوسل والتضرع إليه، لقضاء الحوائج وكشف الهموم، وجلب النفع ودفع الضرر، ومنه قولهم: «دعوت الله له وعليه أدعوه دعاءً»⁽³⁾ وقد ورد في القرآن الكريم: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ فَلْيَسْتَجِيبُوا لِي وَلْيُؤْمِنُوا بِي لَعَلَّهُمْ يَرْشُدُونَ﴾⁽⁴⁾. والهدف الأسمى في الدعاء كما تشير إليه الآية الكريمة هو الرشاد والهدى، والرشد والعلم. والدعاء منطقياً يقتضي ثلاثة أطراف: «داعياً» و«مدعواً» و«كلاماً» يربط بينهما، أي: الداعي والمدعوى إليه والدعاء. وقد ورد عن الإمام علي عليه السلام ما مضمونه: إذا أردت أن أتكلم مع الله دعوت وصليت، وإذا أردت ربي أن يتكلم معي: قرأت القرآن.

(1) الدعاء: هو أن تميل الشيء إليك بصوت وكلام يكون منك. دُعَاؤٌ، إلّا أنّ الواو لمّا جاءت بعد الألف هُمزّت. وللدعاء في الكتاب الكريم وجوه عدّة، كلّها تدور حول المعنى اللغوي المتقدم، نذكر منها: 1 النداء، يقال: دعوت فلاناً، أي: ناديته وصحت به، قال تعالى: ﴿فَقُلْ تَعَالَوْا نَدْعُ أَبْنَاءَنَا وَأَبْنَاءَ كُرٍ وَبَنَاتَنَا وَبَنَاتِ كُرٍ وَأَنْفُسَنَا وَأَنْفُسَكُمْ﴾. [سورة آل عمران، الآية: 61]، أي: ننادي... وقد يستعمل كل واحد من النداء والدعاء موضع الآخر، قال سبحانه تعالى: ﴿كَمَثَلِ الْوَيْلِيِّ يَنْوَعِي مَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دُعَاءً وَنِدَاءً﴾. [سورة البقرة، الآية: 171].. 2.. الطلب، يقال: دعاه، أي: طلبه، قال تعالى: ﴿وَإِنْ تَدْعُ مُثْقَلَةٌ إِلَى جَمِلِهَا﴾. [سورة فاطر، الآية: 18]، أي: تطلب أن يحمل عنها. 3.. القول، قال تعالى: ﴿فَمَا كَانَ دَعْوَانَهُمْ إِذْ جَاءَهُمْ بِأَسْنَاءٍ...﴾. [سورة الأعراف، الآية: 5]، أي: قولهم: إذ جاءهم العذاب. 4.. العبادة، قال تعالى: ﴿لَنْ تَدْعُوا مِنْ دُونِهِ إِلَّا هِيَ﴾. [سورة الكهف، الآية: 14]، أي: نعبد... الاستعانة، قال تعالى: ﴿وَادْعُوا شُهَدَاءَكُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾. [سورة البقرة، الآية: 23]، أي: استعينوا واستغيثوا بهم 6.. الحث على الشيء، قال تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ إِنِّي دَعَوْتُ قَوْمِي لَيْلًا وَنَهَارًا﴾. [سورة نوح، الآية: 5]، أي: حثتهم على عبادة الله سبحانه 7.. النسبة، قال تعالى: ﴿ادْعُوهُمْ لِأَبَائِهِمْ هُوَ أَقْسَطُ﴾. [سورة الأحزاب، الآية: 5]، أي: انسابهم واعزّوهم 8.. السؤال، قال تعالى: ﴿قَالُوا ادْعُ لَنَا رَبَّكَ﴾. [سورة البقرة، الآيات: 68 و69 و70]، أي: سله.

(2) المطرّزي، المغرب في ترتيب المعرب (بيروت: دار الكتاب العربي). الصفحة: 164.

(3) الرازي، مختار الصحاح، (بيروت: دار القلم). الصفحة: 206.

(4) المرجع: القرآن المجيد، سورة البقرة، الآية: 186.

9.5.1 حقيقة كينونة الداعي وصفته

إن الداعي إلى الله هو العبد الذي يسلم ناصيته تسليمًا تامًّا لخالقه، ويؤمن إيمانًا مطلقًا في قرارة نفسه بأن في الوجود هناك ناظر وحاكم وقيوم وقيامة وقوام، وأن له ربًّا يسمع ويرى وهو قادر على كل شيء، وهو مصدر للفيض والكمال، ويحس المربوب بفطرته وجوهره حركةً دائبةً تدعوه إلى ربه وقربه والسير نحوه بكل الطرق والسبل، ومن أحبها سبيل الاستخارة والدعاء والتوسل والاستعانة والتوكل.

ولقد جرت سنة الكون وسنة كينونة الإنسان من خلال حركة النفس الجوهرية في أن يكون الوجود أو الكون ومخلوقاته في سيرورة ديمومية دائمية نحو كمالاته الثاوية بالقوة والإمكان نحو الكمال والجمال المطلق تعالى، ولهذه السيرورة أو المسار والمصير نهج ومنهاج ووسيلة بمقتضاها يتقرب العبد والفقير إلى الله بالاستخارة الائتمانية المسؤولة الديمومية الدائمية غير المنقطعة، أي بالدعاء والنوافل والتوسل والتوكل والاستعانة والطلب والسؤال والعبادة والعبودية والعبودة، التي تشكّل بنية ونسق وبناء كينونة النظر والتخيل والتعقل والتعرّف والتوحيّن، والصمت والصومته، والكلام والقول والعمل الصالح والفالح إرادة واختياراً وحباً، ورغبةً وشوقاً وطاعةً، وألماً وحيرةً.

وقد ورد ما مضمونه: «وما زال العبد يتقرب إلي بالنوافل حتى أكون لسانه الذي ينطق به، وعينه التي يبصر بها، وأذنه التي يسمع بها، ويده التي يبطش بها» وكذلك الحديث القدسي: «عبي أطعني تكن مثلي - أو مثلي - تقول للشيء كُن فيكون». كل ذلك بواسطة وعيه العرفاني وعبادته المعرفية التي هي سر الخلق من قبل الحق: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾⁽¹⁾. أي: ليعرفون.⁽²⁾ وكم سمعنا ورأينا آثاراً للدعاء عجيبة، وكم حصلت بواسطته المعجزات، وانتصر الإسلام والمسلمون، ولكن بشرطه وشروطه، ومن أهمها خلوص نية الداعي ودرجة عرفانه.

(1) المرجع القرآن المجيد، سورة الذاريات، الآية: 56.

(2) أمالي الهادي، (بيروت: الطبعة: 1975)، الصفحة: 10.

وأوراقها وأزهارها وثمارها، حقائق تكوينية وتركيبية وتراكيبية واستدلالية دلالية، وتداولية تواصلية، ووظيفية غائية أسمائية حسنى وصفاتية عليا. لذا كان موضوع الدعاء هو موضوع العرفان بمعرفة الإنسان كينونته التي تقوده إلى معرفة الله سبحانه وتعالى، بوعي وإدراك، وعقل منور، وقلب سليم، وبأدب مأثور، ولسان معسول.

وطرق الدعاء هي «مسارب النور» التي تقود إلى مضامين قوله تعالى في محكم كتابه المجيد: ﴿اللَّهُ نُورُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ مِثْلُ نُورِهِ كَمِشْكَاةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ الْمِصْبَاحُ فِي زُجَاجَةٍ الزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ يُوقَدُ مِنْ شَجَرَةٍ مُبَارَكَةٍ زَيْتُونَةٍ لَا شَرْقِيَّةٍ وَلَا غَرْبِيَّةٍ يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ وَلَوْ لَمْ تَمْسَسْهُ نَارٌ نُورٌ عَلَى نُورٍ يَهْدِي اللَّهُ لِنُورِهِ مَنْ يَشَاءُ وَيَضْرِبُ اللَّهُ الْأَمْثَلَ لِلنَّاسِ وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ⁽¹⁾». وهذه الهداية منبعها الدعاء وفيضها الكمال وغايتها الوصال. والموضوع كما ذكرنا، يقتضي «داعياً» و«مدعواً» و«دعاءً» يجب تحقق الشروط الدلالية البنيوية والبنائية والنسقية التكوينية والتركيبية والتراكيبية لكيونة الدعاء وتوافرها حتى يستجاب الدعاء، وذلك من خلال اتحاد وجودي بين الداعي والمدعو إليه (أسمائه الحسنى وصفاته العليا) ومادة الدعاء على غرار الاتحاد الوجودي بين العلم والعالم والمعلوم أو العاقل والمعقول والعقل أو الفاعل والمفعول والفاعل أو السامع والمسموع والسمع أو الرائي والمرئي والرؤية أو العارف والمعروف والعرفان أو الذكر والذاكر والمذكور أو...

9.5.4 العلاقة الدالية بين الدعاء والاستخارة

هناك علاقة دالية طردية بين كينونة الدعاء وكينونة الاستخارة من جهة، وبين استجابة الدعاء الاستخاري الاستخلافي الائتماني المسؤول للخير والصلاح والصلاح والسعادة والإنابة التوابع والدناوة التقريبية إلى الله سبحانه وتعالى في العمل المنظور في الاستخارة، وذلك كون الدعاء خطاباً وأفاضلاً متعالياً من الداعي والسائل والطالب المستخير التي يُخَاطَبُ بمقتضاها المدعو إليه والمجيب والمعطي جلّ وعلا.

وهناك دعوة من المدعو جلّ وعلا يدعو عباده التوجه إليه بالدعاء ﴿وَقَالَ رَبُّكُمْ

(1) المرجع: القرآن المجيد، سورة النور، الآية: 35.

أَدْعُوْنِي ﴿١﴾ مع ضمان استجابته لهم، وذلك من خلال سياقات دوال الطلب الحقيقي والحق والسؤال المسؤول، بواسطة ابتغاء الوسيلة المقررة منه تعالى من جهة، ومن جهة ثانية وهي الأهم والأجدى، جعل وسيلة الابتغاء إليه هو نفس كينونة الدعاء التي بمقتضاها تشكل بنية تأسيسية وتأسيسية وتأيلية لبناءات وأنساق كينونة الاستخارة ذاتها، التي ترد عليها فيوضات الاستجابة وتقديرات إفاضات الخير والبركة، وقضاء الصلاح والفلاح والسعادة، وتقدير مسافة القرب الوجودي لكيونة المستخير، ذلك وفق سعة واستطالة قدرات المستخير الوعائية والاستيعابية والوظيفية لتحمل مسؤوليات حمولات الخير المفاض إليه، ومن جهة ثالثة أنّ الطول والسعة الوجودية لكيونة الدعاء هي التي ستحمل وتستوعب فيوضات الخير النازلة من السماء في وعاء وظرف السؤال والطلب، الذي هو دالة وجودية في كينونة الدعاء والتوسل في الاستخارة من قبل المستخير.

ولذلك نعتقد أنّ للدعاء كينونةً معرفيةً ووجوديةً وقيميةً أخلاقيةً وجماليةً فنيةً متعاليةً، وله ظرف ووعاء وجودي تتسع سعته وتمتد مدياته وتعمق قاعه وقاعدته ويطول قطره، وهي دالةٌ تابعة لظرف ووعاء وقطر وعمق كينونة النفس الإنسانية وسرعة سيرورتها وحركتها الجوهرية نحو الكمال والجمال المطلق، التي تتحد مع حمولات الدعاء وغاياته ودلالاته وحقائقه اتحاداً وجودياً، للتعالق والتواصل مع الحقائق الملكوتية والنورانية القدسية في عوالم كينونة السؤال والطلب والدعاء والتوسل والذكر المحمولة في بنية العمل المنظور في الاستخارة والمحمولة على براق كينونة النفس الإنسانية.

وتأسيساً على ذلك، نرى أنّ للدعاء حكمةً وفلسفةً ربّانيةً متعاليةً، وغايات وأهدافاً ساميةً ونبيلةً، بسمو مقام ومقال الداعي والمستجيب تعالى للداعين من عباده. فهو تشريع إلهي قائم وفق سنن وقوانين تتجاوز السنن الطبيعية والعلية والسببية الظاهرة، بل، إنه يخضع لسنن السنن «ميتا السنن» وقوانين القوانين «ميتا القوانين» التي هي سنن وأحكام ناظرة وحاكمة وكاشفة وقائمة وقوام وقِيومة وقيام ومقوِّمة وقوِّمة وإقامة للسنن والأحكام والقوانين الظاهرة والطبيعية. هي في الحقيقة جميعها سنن وقوانين وأحكام آياتية متعالية ميتافيزيقية وجودية غيبية تشهيدية، حيث تتطلب إنزال التشهد والغيب واللامرئي على

(1) المرجع: القرآن المجيد، سورة غافر، الآية: 60.

الفيزيقي والظاهر والمرئي في العمل المنظور في الاستخارة ودوالها المتضمنة من الدعاء والتوسل والذكر والطلب والسؤال في بنيتها الجوانية والتأسيسية.

الدعاء هو معجزة الدين والقرآن والإسلام، كما أن الاستخارة بمفهومه التوسلي والدعائي والذكر في سياق التوكل والتواب والتقرب والتسليم والرضى والقبول لقضاء وقدر الخير في العمل المنظور في الاستخارة الاستخلافية الائتمانية المسؤولة، هي أيضاً معجزة القرآن والدين والإسلام، حيث إنهما يخترقان السنن والقوانين الكونية الظاهرية والفيزيكية، ويتعاملان مع السنن والقوانين الغيبية والباطنة، الثابتة في نواة وبنية صلاح وفلاح الأعمال والأقوال والأفعال والأنظار، التي تحتاج من يقوم بحضر جينيولوجي تأسيسي وتقرير أركيولوجي تطوري وتشريح أكيولوجي لأنساق علاقاتها الفيزيكية والميتافيزيكية، لتسدل الستر والستار والاستتار عن حمولات السؤال والطلب الاستخاري الاستخلافي الائتماني المسؤول، في فعل النظر والتعقل والتخيل والتعرفن والتوحيين أو فعل الصمت والصومنة أو فعل القول والكلام والعمل المنظور من قبل المستخير.

وعليه، نعتقد أن الدعاء كالتنية والتوسل والتوكل جزء أساسي وعنصري بنيوي وأساس نسقي في بناءات تكوينات وتركيبات وتراكبات واستدلالات ودلالات وتداولات وتواصلات ووظائف وغايات دالة فعل النظر والتخيل والتعقل والتعرفن والتوحيين، أو في دالة فعل الصمت والصومنة، أو في دالة فعل الكلام والقول والخطاب والعمل الخير والصلاح والفلاح. لذا ليس له زمانية زمنية محددة ولا تحيينية مكانية معينة، أو له موضوعات وقضايا ومساءل متشخصة ومتموضعة، حيث إنه يتموضع في مقدمة العمل وأثناءه وبعده وما بعده، أي: له سيروية حضورية ديمومية دينامية في كل الأزمنة والأمكنة.

هذا إذا ما أردنا أن نضمن ونطمئن في التواصل والتوسل والتعاقب مع منبع الخير ومسدد ومؤيد الفعل، والناظر والحاكم على سيروية الصلاح والفلاح وديمومة فعالية السعادة الأبدية، وضمان مميّلة ومنقلة وبوصلة اتجاه سيروية وصيرورة التكامل والارتقاء والتوبة والتقرب إلى الكمال والجمال المطلق وفوق المطلق، وكما أن التوسل يتحقق في أفضل وأتم وأكمل وأنجع بكونه نفس العمل الممزوج بالتوسل بخير المرسلين والمتوسلين، كذلك نعتقد أن كينونة الدعاء، أي: كلماته وألفاظه ومعانيه ومفاهيمه الأنطولوجية الوجودية والقيمة الأخلاقية

11/17/16 1:30 PM

لقد قال جمع من أصحاب أبي عبد الله جعفر بن محمد الصادق عليه السلام : أوصنا يا بن رسول الله، فقال: أوصيكم بتقوى الله، والعمل بطاعته واجتناب معاصيه، وأداء الأمانة لمن اتئمتكم، وحسن الصحبة لمن صحبتموه، وأن تكونوا لنا دعاة صامتين، فقالوا: يا بن رسول الله، وكيف ندعو إليكم ونحن صموت؟! قال: تعملون ما أمرناكم به من العمل بطاعة الله، وتتناهون عما نهيناكم عنه، من ارتكاب محارم الله، وتعاملون الناس بالصدق والعدل وتؤدون الأمانة، وتأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر، ولا يطلع الناس منكم إلا على خير، فإذا رأوا ما أنتم عليه قالوا: هؤلاء الفلانية، رحم الله فلاناً، ما كان أحسن ما يؤدب أصحابه، وعلموا فضل ما كان عندنا فسارعوا إليه، أشهد على أبي محمد بن علي رضوان الله عليه ورحمته وبركاته لقد سمعته يقول: كان أوليائنا وشيعتنا فيما مضى خير من كانوا فيه، إن كان إمام مسجد في الحي كان منهم، وإن كان مؤذن في القبيلة كان منهم، وإن كان صاحب ودعة كان منهم، وإن كان صاحب أمانة كان منهم، وإن كان عالم من الناس يقصدونه لدينهم، ومصالح أمورهم كان منهم، فكونوا أنتم كذلك، حبيبونا إلى الناس ولا تبغضونا إليهم.

من هذا وغيره نفهم أن المعصومين عليهم السلام أرادوا منا أن نكون دعاة صامتين وليس ساكتين⁽¹⁾ فإنّ تهيأت لنا الفرصة بالنطق بكلمة الحق نطقناها، وإنّ لم تنتهياً الفرصة كنا

(1) هذا هو قول أهل بيت العصمة والطهارة (عليهم السلام) فهم يدعوننا ويأمرونا بأن نكون دعاءً تامتين للحق المتمثل بهم (عليهم السلام) ولكن كيف نوفق بين هذا القول وبين القول الآخر الذي يقول: «الساکت عن الحق شیطان أخرس» فهل إنَّ الصمت يعني السکوت أم هل أنهما شيئان مختلفان؟؟ بما يظن البعض بأنَّ الصمت هو السکوت، ولكن الحقيقة خلاف ذلك، فإن وجد موضع لانتطابق أحدهما على الآخر فالانتطابق هذا هو انتطابق جزئي وليس كلياً، وللتوضيح أكثر نقول: إن الصمت يقابله النطق فتقول هذا ناطق وهذا صامت، أي: (غير ناطق) والسکوت يقابله الكلام حيث نلاحظ أن علماء اللغة يعرفون الكلام بأنه (كل شيء يحصل بسببه فائدة حتى وإن لم يكن لفظاً) فالإشارة تعتبر كلاماً، وهذا يعني أن الساکت لا يتكلم أصلاً، سواء كان هذا الكلام نطقاً أم حركة، وما يدل على أن السکوت يقابل الكلام قول الإمام زين العابدين (عليه السلام) «كلام في حق خير من سکوت في باطل» إذن يمكن القول (إن كل ساکت صامت وبعض الصامت ساکت) فمن الممكن أن يكون الإنسان غير ناطق ولكن يعبر عن موقفه أو قراره بإشارة أو تصرف معين يُفهم من خلاله مراده، وما يؤكد ذلك أننا نجد في البحوث الأصولية (فعل المعصوم حجة) أيضاً ما يدل على أن الصمت يقابل النطق قول الإمام علي (عليه السلام) حيث قال: «لا خير في الصمت عن الحكم، كما أنه لا خير في القول بالجهل» وكذلك قول الإمام الحسن (عليه السلام): «نعم العون الصمت في مواطن كثيرة وإن كنت فصيحاً» فلا يمكن أن نقول على الإنسان فصيح من دون أن يكون ناطقاً، فالنطق جزء من الكلام، وليس كل الكلام «فكل نطق كلام وبعض الكلام نطق». أيضاً يُمكن القول: إنَّ التفكير العقلي يدخل ضمن الصمت فالذي يفكر يعتبر صامتاً، والذي لا يفكر أصلاً يعتبر ساكناً، وما يشير إلى هذا المعنى قول الإمام زين العابدين (عليه السلام): «النوم راحة للجسد، والنطق راحة للروح، والسکوت راحة للعقل»، وهذا يعني أن الساکت لا يفكر، إذن الساکت عن الحق شیطان أخرس، فهذا =

صامتين معبرين عن مواقفنا وآرائنا بأمرٍ أخرى غير النطق، فلا توقف عن الدعوة للحق أبداً ومهما كلف الأمر، فالطرق متعددة وكثيرة والأساليب أكثر. وعليه، فالصمت والصومنة هنا فعل نظر وعمل من غير نطقٍ يبرز بمقتضاه الصورة المشرقة للإسلام، كما قال الإمام الصادق عليه السلام: «كونوا دعاةً لنا بغير ألسنتكم، ليروا منكم الصدق والخير والورع، فإن ذلك داعية».

أين هذا من القائلين بأنَّ الدعاء أو التوسل أو الذكر أو السؤال أو الطلب في دوال الاستخارة بأنه أفيون تخديري يلغي العقل والتفكير والعمل الدؤوب؟! هؤلاء لم يفهموا معنى الدعاء والذكر والتوسل والاستخارة؛ لأنَّ الدعاء لا يعني ترك العلل والوسائل الطبيعية واللجوء بدلها إلى الدعاء، بل المقصود أن نفكر في تفكيرنا «ميتا فكر»، ونعقل في عقلنا «ميتا عقل»، ونجتهد في جهدنا «ميتا جهد»، ونجاهد في مجاهدتنا «ميتا مجاهدة»، وندعو في دعائنا «ميتا دعاء»، ونتوسل بتوسلاتنا «ميتا توسل»، ونتوكل في توكلاتنا «ميتا توكل»، ونسلم في تسليماتنا «ميتا تسليم»، ونستخير في استخاراتنا «ميتا استخارة»، أي: علينا أن نفهم كل الفهم والإفهام والانفهام وكل العلم والتعليم والإعلام وكل الوعي و«وعي الوعي»، بمضامين ومعاني وحقائق وقواعد ومعايير وموازن ما قبل وما بعد الاستخارة والتسليم والرضا والتوكل والدعاء والطلب المتساوق مع السنن والقوانين والأحكام الإلهية الآفاقية الطبيعية الأنفسية الإنسانية، ومن كافة الأوليات والإوالات والآليات والوسائل المتاحة والمشروعة، التي بمقتضاها يتم إسدال الستر والستار والاستتار الضارب بين الغيب والشهود، أي: يتمّ تشهيد الغيب وتغييب الشهود، مما يمكن الإنسان المستخير والداعي والمتوسل والمتوكل والمستسلم والطالب من كشف ومعرفة ما بعد «ميتا» القوانين والسنن والأحكام الطبيعية الظاهرية الحاكمة على ظواهر مجرى الحياة، أي: التعرف على القوانين والسنن والأحكام الوجودية الحقيقية اللامرئية والباطنية والملكويتية، الحاكمة والناظرة والقائمة والقيومة والقوامة والقيامة والمقومة والقومة على القوانين والسنن الظاهرية، أو المُلْكِيَّة والمرئيَّة والحسيَّة والعليَّة والسببية الشهودية، أي: أمّ وأسّ ولبّ وجوهر القوانين

= الشخص حتى تفكيراً لم يفكر بأن يقول كلمة الحق، فالإنسان يُثاب ويُعاقب على تفكيره ألم نجد ما يشير إلى أن الأعمال بالنيات فالنية يكون فيها تفكير للاقدام على عمل ما.

والسنن والطبيعة، والتي هي عين حقيقة كينونة الدعاء والذكر والتوسل والطلب والسؤال والاستخارة.

صحيح أنّ ما هو متعارف وحاضر في الأذهان أنه إذا انسدت أمامنا الطرق والسبل للوصول إلى الحقائق والحق والخير والبركة والصلاح والفلاح في ظاهر بنية وبناءات ودلالات وظائف وغايات الأفعال والأعمال المنظورة، علينا اللجوء إلى القوانين والسنن اللامرئية لكشفها عن طريق الدعاء والتوسل والذكر والسؤال والطلب في دوال الاستخارة، ولكن باعتقادنا أنّ الأصح والأحق والأتم والأكمل، هو جعل وتمكين فعل النظر والتعقل والقول والعمل بالاستخارة ودوالها، من دعاء وتوسل وتوكل وقبول وتسليم ورضا وذكر وطلب وسؤال للخير والصلاح والفلاح والتوابع والتقرب، بمقتضى تقدير وقضاء الخير في فعل النظر والعمل المنظور، محايداً ومتزامناً ومتحييناً وملازماً مع بدء وأثناء وبعد وما بعد فعل النظر والتخيل والتعقل والتشريع والتوحيين، أو فعل الصمت والصومته، أو مع فعل الكلام والقول والعمل، وليس بعد انسداد الطرق وانغلاق السبل أمام المستخير.

لذا هذه المحايثة والمضايقة والملازمة والتزامنية هي التي تضمن للمستخير والاستخارة ودوالهما المختلفة صدقيتهما الصادقة واستقامتهما المستقيمة وممّليتهما الحادة ومنقّلتهما المنضبطة ومسطّرتهما المستطيلة ومكّيلتهما المتوازنة المتعادلة وبوصلتهما الدقيقة لتشير إلى المشار إليه كما هو حقيقة وحق، أي: نحو كشف حقيقة السنن والقوانين والأحكام الطبيعية الظاهرية الحقّة في الفعل المنظور. هذه هي حقيقة الخيرية التي تنوي في الاستخارة وفي دوال الطلب والسؤال والدعاء والذكر والتوسل المسؤول، وليس في التساؤل (في المسؤولية وليست التساؤولية أو السؤالية). فالدعاء لا يحل محل السنن والقوانين الطبيعية، بل إنه يتجاوزها تجاوزاً إيجابياً، يجعلها تستغرق وتستهلك في بنية الدعاء والتوسل والطلب والسؤال والخير، فهو ليس بديلاً، بل ممد ومكمل أساسي وجوهري لا يمكن الاستغناء عنه، لكونه متحداً اتحاداً وجودياً مع السنن والقوانين الطبيعية، ونظاراً وحاكماً وقيوماً وقائماً... عليها، سواء شعرنا بذلك أم لا، وسواء اعتقدنا بها أم لا، هي حاضرة وقائمة ومقامة وقوامه وقيامه وقيومة ومقومة معانية ووجوداً أنطولوجياً واقعياً، إلا من يعاني من حَوْل وصمم وبكم وعمى أنطولوجي وجودي.

لذا يعتبر الدعاء والاستخارة عملاً تكاملياً توائماً وتقريباً يحقق الكمال والجمال الإنساني الذي يرفع شأنه ومقامه الكينيوني الوجودي، ويسمو بشأن ومقام طلبه وسؤاله الخيري والصلاحى والفلاحى والإسعادى. وعليه، يقول الإمام الصادق عليه السلام: «إِنَّ عِنْدَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ مَنْزِلَةً لَا تُتَنَالُ إِلَّا بِمَسْأَلَةٍ». لذا التوقف عند الدعاء كوسيلة توسلية وتوصيلية يتخذها المؤمن لقضاء حوائجه الدنيوية والشهيدية المرئية، رغبةً وطمعاً في استجابة صاحب الكرم والجود والعطية بإفاضة الخير فحسب، هو تقليل لشأن ومقام الله عز وجل

من جهة، ولكينونة الإنسان التي تنتظر من يستنطق حمولاتها الأسمائية الحسنى والصفائية العليا الجوانية والثاوية بالقوة والإمكان في نواتها وبنيتها الجينيولوجية الفطرية، ليتحقق انوجادها الدنيوي المادي وتواجدها الدنيوي الغيبي في مجرى صيرورة الحياة والوجود من جهة ثانية، فضلاً عن تنقيص شأنها ومقامها الأنطولوجي الوجودي في تحقق إنيتها واستزراعها وإنباتها، في بنيات وبناءات ودلالات واستدلالات وتداولات وتواصلات ووظائف وغايات كينونة التوسل والطلب والسؤال المتعلق بالعمل المنظور من قبل المستخير من جهة ثالثة، لما في بنيات وبناءات ودلالات كينونة الدعاء أسرار وأنوار وكنوز معرفية وجودية وقيمة أخلاقية وجمالية فنية لامتناهية.

وعليه فإنَّ للدعاء في الاستخارة عدسات رؤيوية مركبة استكشافية إبصارية واستبصارية واستشرافية، تنفذ أنوارها وضياؤها السطوع المعرفية والوجودية الحسية المرئية للنظر والتعقل والعمل المنظور، إلى أعماق معقولاته العقلية المجردة والمسدة والمؤيدة بعرفانيات قلبية معقلنة ومشرّعة، لتلج في الآفاق الوحيانية الغيبية المستفادة والمتصلة بحقائق عالم العقول والأنوار القدسية. إنَّ حقيقة رؤية تلك الحقائق الوجودية والقيمية الجمالية في كلمات وألفاظ ومعاني الدعاء المحايثة والمساوقة لسيرورة فعل النظر والعمل المنظور في الاستخارة، هي التي تتحد اتحاداً وجودياً مع كينونة النفس الإنسانية المستغرقة والمستهلكة في بنياتها وبنائها، فتعلو وتسمو كل من النفس الإنسانية وقيمة العمل المنظور في الاستخارة، فيدرك الكائن الإنساني كنه حقيقة جوهره الإنساني الأسمائي الحسنى والصفاتي العليا، فضلاً عن كنه جوهر فعل نظره وتعقله وتخيله وتعرفه أو فعل صمته وصومته أو فعل قوله وعمله المنظور، فيزهد في تلك الأمور السطحية والهامشية والحسية المرئية ومنافعها وفوائدها ولذاتها المادية الآنية، التي تصبح تافهة حقيرة وزائفة زائلة، بعد ما كانت براقاً زاهية جذابة وشاغلة ذهنه وقلبه وجوارحه، سالبة راحته وسكينته وهدوءه، لتسمو إلى معايينة ومفاعلة ومكاشفة ما وراءها من الغيبات والمكسوفات والمضمرات الملكوتية التي بمقتضاها يتمكن المستخير والمتوسل والمتوكل من تشهيد الغيب وتغيب الشهود في الحياة.

هذه هي حال الدعاء وأثره في الاستخارة الاستخلافية الائتمانية المسؤولة، حيث يقلب

موازين ومعايير ومساطر فعل النظر والتخيل والتعقل والتعرفن والتشريعن والتوحيين، أو فعل الصمت والصومنة، أو فعل القول والكلام والعمل المنظور في الاستخارة، ويُعدّل زوايا مَمِيلته ويُضبط معيار إحداثيات منقلته، ويُصوّب اتجاهات بوصلته نحو حقائقها وقيمها الوجودية الأخلاقية والجمالية الفنية الحقة الثابتة في الأسماء الحسنى والصفات العليا.

من هنا يتحوّل الدعاء إلى وسيلة وغاية، ومقدّمة ونتيجة، وطلب سؤال حقيقي لاستجابة الخير والبركة والصلاح والفلاح والسعادة الأبدية والدنو والتقرب الوجودي نحو الكمال والجمال المطلق وفوق المطلق، والذي هو فعلاً حقيقة الحوائج المكسوفة واللامرئية الثاوية في طلب وسؤال المستخير، والذي يفترض أنّ تتجه نيّة المستخير وسهمه الهادف نحوه. لذا كان الدعاء لدى أولياء الله أحبّ الأعمال، فهو وسيلتهم لعرض طلباتهم وأمانيتهم على محبوبهم الحقيقي، مع ما يمنحه لهم من نجوى مع الله، فيدعون ويسهرّون، قلوبهم وأرواحهم حيّة لا يعبثونها ولا يستوقفونها نصب، فتتكشف أمامهم حقائق الأشياء المكسوفة والمضمرة واللامرئية لهم.

وقد عبّر عن ذلك أمير المؤمنين عليه السلام في خطابه لكميل النخعي قائلاً عليه السلام: «هجم بهم العلم على حقيقة البصيرة، وباشروا روح اليقين، استلأنوا ما استوعره المترفون، وأنسوا بما استوحش منه الجاهلون، وصحبوا الدنيا بأبدان أرواحها مُعلّقة بالمحل الأعلى»⁽¹⁾. وهذا الأمر يتطلب من المستخير أن يرفع شأن ومقام كينونة الدعاء ويوسع وعاء سعة وعمق واستطالة بنيته وبناءاته ودلالاته وتداولاته وتواصلاته ووظائفه وغاياته الوجودية، بحيث يستوعب سعة كرم وجود وعلم وحكمة ومعرفة المخاطب والمُستخار إليه والمُعطي والمانح سبحانه وتعالى.

وهذا الأمر بدوره يتطلب من المستخير والداعي والطالب والسائل والمتوسل والمتوكل أن يدعو الله بـكله، بحيث يتحوّل بكامل وجوده إلى صورة احتياج وطلب وسؤال، إذ ما لم يتحد قلب الإنسان مع لسانه في انسجام تامّ فلن يكون الدعاء دعاءً حقيقياً، وما لم تكن كلّ جوارحه وجوانحه داعية وطالبة ومتوسّلة وسائلة من الله فلا يكون الدعاء منطوقاً ومشعوراً وصمتاً حقيقياً، ﴿أَمَّنْ يُجِيبُ الْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ وَيَكْشِفُ السُّوءَ﴾ (2).

(1) نهج البلاغة. باب المختار من حكم أمير المؤمنين عليه السلام، الحكمة: 139 (بحسب طبعة دار الهجرة، الطبعة: 1).

(2) المرجع: القرآن المجيد، سورة النمل، الآية: 62.

9.6 دالة التوكل في كينونة الاستخارة ودوالها المختلفة

إنَّ كينونة التوكل وبنيته البنائية والدلالية والتداولية والتواصلية والوظيفية والغائية، تؤكد على أنَّ التوكل هو مصداق صدق الصدق، وإيمان الإيمان القلبي الوجودي والمعرفي والقيمي الأخلاقي والجمالي الفني في دالة الاستخارة الاستخلاصية الائتمانية المسؤولة. ذلك بجعل الأمر كله، أي: جعل سيرورة جوارح وجوانح وحواس وعقل وقلب الكائن الإنساني كلياً معتمداً ومتوكلاً على الله سبحانه وتعالى، في استجلاب المصالح ودفع المضار من كافة الأمور الدنيوية والدنيوية، والمرئية واللامرئية، والمادية والمعنوية.

وعليه، يكلُّ العبد أموره كلها، بل وجوده الأنطولوجي كله إلى الله عزَّ وجلَّ، والإقرار القاطع بأنَّ كل ما في الكون من فيض وعطاء وخير هو منه تعالى ﴿وَمَنْ يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ﴾⁽¹⁾. لذا إنَّ كينونة التوكل كينونة جدلية فاعلية وحيوية دينامية وديمومية متحركة متعالية، لا تثبت روح العمل والجد والاجتهاد والمجاهدة فحسب، بل إنها تتجاوزها تتجاوزاً إيجابياً واستغراقياً، تثبت روح العمل في جهد الجهد «ميتا الجهد»، وجد الجد «ميتا الجد»، وجهاد الجهاد «ميتا الجهاد»، واجتهاد الاجتهاد «ميتا الاجتهاد»، ومجاهدة المجاهدة «ميتا المجاهدة»، أي: تثبت الروح في الفهم والتفهم والإفهام والانفهام، وفي التعليم والتعلم والإعلام والعلم والاستعلام، لما وراء الجهد والجهاد والاجتهاد والمجاهدة في العمل المنظور في الاستخارة الائتمانية المسؤولة.

إنَّ التوكل يوطن الوعي والإدراك والفهم والإفهام في عقل وقلب المستخير، ويتجاوز بذلك إلى وعي الوعي «ميتا الوعي» وإدراك الإدراك «ميتا الإدراك» وفهم الفهم «ميتا الفهم»، ليتواصل سيره الارتقائي البحثي والاستشاري والدعائي والتوكلي والتوسلي والتسليمي والطلبية والسؤالية في الوصول إلى المعاني والحقائق والمفاهيم المعرفية والوجودية والقيمية الأخلاقية والجمالية الفنية الآياتية في كينونة التوكل، بمراتبها الحسية والعقلية والعرفانية والوحيانية الإنبائية، التي تتموضع في مقام متعالٍ خارجي متبوعاً أعلى قمة الهرم، لتكون كينونة توكل التوكل «ميتا توكل» هي التي تشكل بنية وماهية وحقيقة كينونة التوكل ذاتها والتي

(1) المرجع القرآن المجيد، سورة الطلاق، الآية: 3.

تصبح لاحقاً هي الكينونة الناضرة والحاكمة والقائمة والمقومة والقيامة والقوامة والإقامة والقومة على نفس كينونة الجهد والاجتهاد والمجاهدة للتوكل من أجل تحقق القيومية والقوامية القومة والقومية والإقامة في بنية وبناءات ودلالات وتدولات وتواصلات ووظائف وغايات سيرورة الاستخارة الاستخلافية الائتمانية المسؤولة وفي دوائها.

هذا الفهم والإفهام والانفهام والتفهيم لكيثونة التوكل في الاستخارة الائتمانية المسؤولة هو الذي يستطيل ويعمق ويمدد أفق وسعة كينونة الطلب والسؤال والدعاء والذكر والتوسل الوجودية والقيمية الأخلاقية والجمالية الفنية، لتتواصل وتتعلق وتجاوز وتحاقل الحقائق والمعاني الآياتية العقلية والعرفانية والوحيانية في عوالمها المتعالية تدرجاً راتوبياً، إلى أن يتموضع في عالم النور والقدس بواسطة العقل المستفاد بعد تجاوز العقل المجرد والمسدد والمؤيد والفعل، ومن ثم ينزل ويحاكي بواسطتها سيرورة كينونة فعل النظر والعمل المنظور في الاستخارة الائتمانية المسؤولة.

لذا التوكل يختلف اختلافاً بَيَوتاً وبنائياً ونسقياً عن التواكل، حيث التوكل يدخل في جينولوجيته التأسيسية والتعديدية التوسل المزدوج، أي: التوسل بالأسباب والعلل الطبيعية وأحكامها وقوانينها وسننها الظاهرية، وكذلك التوسل بسننها وقوانينها وأحكامها الآياتية والقيمية الباطنية الجوهرية أو الحقيقية اللامرئية، أي: لب وجوهر حقيقتها وقوانينها وسننها وأحكامها التي هي قائمة وقيومة وقوامة وقومة وإقامة ومقومة وناظرة وحاكمة وكاشفة لقوانينها وسننها الظاهرية، أو لمظاهرها ومعالمها وصورها البرانية الظاهرة والمحوسة.

فالتوكل وسيلة لغاية تشهيد الغيب وتغيب الشهود في النظر والتعقل والقول والعمل المنظور المستخير، وهذا الأمر يتطلب من المستخير والمتوكل على الله بعد ما تبين له من فعل التوكل ونتائجه من كشف حقائق وسنن وقوانين العمل المنظور أن يرفع مستوى ومرتبة فعله الحسي المُلْكِي أو الظاهري التشهيدي في العمل إلى مرتبة العقل الملكوتي أو الحضور الغيبي أو التغيب الشهودي، وعلى مرتبة متعالية من الحسن والجمال الأخلاقي. بينما التواكل بُنِيَتْ وبناءاته التكوينية والتراكبية والتركيبية والاستدلالية والدلالية والتداولية والتواصلية فارغة وخاوية من الالتزام والمسؤولية في العمل من حيث الأخذ بالأسباب والسنن والقوانين

الظاهرية من جهة، وممتلئة بالمفاهيم والمعاني والتصورات الجاهلة والخاطئة والوهمية السرابية المشبوهة والبعيدة عن السنن والقوانين والأحكام الباطنية أو الغيبية التي يعتقد بها المستخير من جهة ثانية، وذلك بناءً على ما نتج عنه من عمل الاستخارة. إذن بنية كينونة التوكل الخاوية والفارغة تشكل فراغاً وساحة لبناء كهف السبوت وكرسي التقاعس والخلود إلى الراحة والجلوس فيه. ومن هذا التوكل ما يحكي لنا القرآن على لسان قوم موسى في قوله: ﴿قَالُوا يَمُوسَى إِنَّا لَنَدْخُلُهَا أَبَدًا مَا دَامُوا فِيهَا فَاذْهَبْ أَنْتَ وَرَبُّكَ فَقَتِلَا إِنَّا هَاهُنَا قَاعِدُونَ﴾⁽¹⁾.

بينما كينونة التوكل التي تبدو في أول وهلة أنها تصريف وتحميل العمل والمسؤولية والفاعلية والنتيجة على عاتق ومسؤولية المتوكل عليه تعالى، ذلك بجهل أو لاشعور، هو ناتج عن رؤية تبسيطية وهامشية وجانبية لأصل كينونة التوكل، مما سبب وتفرغ أو إقصاء وإفقار لمعنى وحقيقة بنية وبناء التوكل، وتبسيط وتفرغ لدلالته، وتحريف وتضعيف لوظيفته، واستئصال واضمحلال لغايته ومقاصده الحقيقية، متجاهلاً أو جاهلاً، وناسياً أو متناسياً، وغافلاً أو متغافلاً، بأن في التوكل وعياً واعياً، وبصيرة مبصرة، ويقظة متيقظة، ومسؤولية مسؤولة، وواجبات موجبة، وتكليفاً وتكلفة، وجهداً واجتهاداً، وجهاداً ومجاهدة، فضلاً عن جهد الجهد، واجتهاد الاجتهاد، وجهاد الجهاد، ومجاهدة المجاهدة، لمعرفة شروط وسنن وقوانين وأحكام التوكل والمتوكل والمسؤولية الملازمة والواجبات المحيطة والمتضاربة لنتائج ومردودات دوال التوكل.

التوكل يشي إلى الابتعاد عن منكر ومناه، والتمسك بواجبات ومستحبات، والتقيد بأوامر وإرشادات المتوكل إليه من جانب، وإن هذا التقيد والالتزام والابتعاد والتمسك لا بد أن يكون تقيداً والتزاماً معرفياً ووجودياً وقيماً أخلاقياً وجمالياً فنياً، وليس تقيداً والتزاماً لسانياً ونظرياً معرفياً فحسب، حيث إن المتوكل عليه يطلب من المتوكل المستخير أن يعقلن ويشرعن ويعرفن ويوحين زيادة على فعل النظر والتخيل والتعقل، أو فعل الصمت والصومنة، أو فعل الإشارة والقول والكلام والعمل المنظور في دوال الاستخارة أيضاً عقلنة وعرفنة وشرعنة ووحينة دوال الدعاء والذكر والتوسل والطلب والسؤال من جهة، وطلب الخير

(1) المرجع القرآن المجيد، سورة المائدة، الآية: 24.

والصلاح والفلاح والسعادة والتقرب من جهة ثانية، ذلك لاعتقادنا بأنّ كينونة الاستخارة والمستخير والمُستخار إليه (أسمائه الحسنی وصفاته العليا)، هي منظومة واحدة، ووحدة واحدة متحدة اتحاداً وجودياً تراتبياً، وكذلك دوالّ الاستخارة من الدعاء والذكر والتوسل والاستعانة والطلب والسؤال، جميعها متحدة اتحاداً وجودياً تراتبياً أيضاً؛ لكونها تكوّن وتكون هي بنية وبناء كينونة الاستخارة تكويناً وتراكباً وتركيباً، واستدلّالاً ودلالةً، وتداولاً وتواصلًا، ووظيفةً وغايةً، وشكلاً وباطناً، وحقيقةً وحقاً.

وخلاصة القول: أننا نعتقد أنّ هناك معادلةً رياضيّةً معرفيّةً وجوديّةً وقيميّةً جماليّةً لدالة التوكل، كما هي لدالة الاستعانة والتسليم والرضا والقبول في دوال الاستخارة الاستخلافية الائتمانية المسؤولة، قد تشكل نواة البنية البنائية والبنوية والنسقية والنظمية التكوينية والتركيبية والتراكيبية، وبذرة بنيتها الاستدلالية والدلالية، وجذع بنيتها التداولية والتواصلية، ونواة حقيقة وظيفتها وغاياتها ومقاصدها العملانية والوجودية، مفادها أنّ دالة الخيرية والصلاحية والفلاحية والإنابة التوابع الدناوة التقريبية الممتوحة من دالة الاستخارة الائتمانية المسؤولة، تابعة ومعتمدة أو مرهونة ومُشايعة، أو تالية ولاحقة لدالة التوكل على الله، وهي علاقة دالية طردية كلما استحكم واستطال واشتد التوكل قوةً وعظمةً وصرامةً ومناعةً ومُكنةً وولايّةً وبصيرةً في فعل أو ترك أو توقف أو انتظار النظر والتعقل والتخيل والتوهم، أو فعل الصمت والصومنة، أو فعل الإشارة والقول والكلام والعمل، استحكمت واستقامت واستطالت وتعاضمت وتكوّثرت ونمت نبتة الخيرية والصلاحية الدنيوية والفلاحية الدّينية والسعادة الأبدية والإنابة التوابع الدناوة التقريبية، لتلامس وتلبس غاية غايات الفعل أو الترك أو التوقف، أي: التعالق والتواصل والتقارب والتجاوز إلى كمال الكمالات وجمال الجمالات الله سبحانه وتعالى.

فكأنَّ سنة الكون وسيرورة الحياة الارتقائية ومسلكياتها التكاملية النظرية والعملية مرهونة ومعتمدة على مسلك الصلاح والصلاح، الذي بدوره على تقدير قوة ومتانة ومناعة ومُكَنَّة الاستعانة والتسليم والرضا والقبول والتوكل على الله عزَّ وجلَّ. فهل هناك خير أكبر وأفضل وأتم من الاتكال والركون والتوكل على الله سبحانه وتعالى والاعتماد والثقة والوثوق واللجوء إليه تعالى. وهذا الأمر هو الذي يجعلنا نكون مصداقاً لقوله الشريف ﷺ :

«إلهي لا تكنني إلى نفسي طرفة عين أبداً». ونعتقد أن الإشكالية الواردة هنا فيما قلناه هي في فهمنا وتمهيمنا وإفهامنا وانفهامنا لبنية الحقيقة الأستيمولوجية الماهوية المعرفية والأنطولوجية الوجودية والأكسيولوجية القيمية التخلقية الإلهية والاستطبيقية الجمالية لكيثونة التوكل والتمييز بينها وبين كينونة التواكل من حيث بنياتها ودلالاتها ووظيفتها وغاياتها، حيث تتكون الكينونة التوكلية من معانٍ ومضامين ودلالات أسمائية حسنى، وصفاتية عليا مستغرقة ومستجمعة وثاوية بالقوة والإمكان في نواتها الجينية وجذورها الشجرية وجذوعها الشامخة والصلبة، التي تنتظر من يستنطقها ويستعلمها لتخرج إلى حيز الفعل والتحقق والإثنية والانوجد والتواجد والوجود في المجرى الحداثي والمشهدي والمرأوي والحق الإلهي داخل مجرى الكون والعالم والوجود. أليس الاتكال والاعتماد والاستناد والوثوق واللجوء يكون على شيء ذي قوة ومتانة ومناعة ومُكنة وشدة وصلابة؟ وهل هناك أشد قوة وأمتن متانة وأمكن مُكنة وأشد شدة وأصلب صلابة من حقيقة التوكل الذي بنيته وبناءاته ودلالاته ومدرجاته العلم والوعي والبصيرة والقدرة والمعرفة والعقل والشجاعة والكرم والجود والعظمة والإيمان، مشكلةً أعمدة الاستناد والاتكال والاعتماد والوثوق؟

9.7 دالة الاستعانة في كينونة الاستخارة ودوالها المختلفة

إن شجرة الاستخارة الاستخلافية الائتمانية المسؤولة التي تتكون نواتها وجذورها الجينيولوجية التأسيسية والتجزيرية من منظومة معانٍ وحقائق علمية موضوعية واقعية، ووجدانية عقلانية مسددة ومؤيدة، وآياتية عرفانية متشرعة ومتعلّنة ومتوحّنة، هي التي تشكل بنيات وبناءات ودلالات ووظائف وغايات التوكل والرضا والتسليم والقبول والسؤال والطلب، وكذلك الاستعانة في دالة الاستخارة الائتمانية المسؤولة هي جميعها مركبة تركيباً اتحادياً وجودياً حقيقياً لا انفكاك ولا انفصال بينها. فهذه المعاني والحقائق هي فعلاً وجودية تخلقية وتعلّنية وتعرّفية وتوحيّنية تغيبية للعالم المرئي، وتشهيدية للعالم الغيبي.

وبتعبير آخر جعل الفاعل الاستخاري الائتماني المسؤول، أي: ما كان وكائن وسيكون مشهوداً بالعالم الغيبي، ومغيباً بالعالم الشهودي، أي: تنطلق سيرورة كينونة النفس الإنسانية المتحدة اتحاداً وجودياً مع معاني وحقائق العمل الاستخاري، في مجرى كينونة

الاستخارة ودوالها المختلفة من العالم المرئي التشهيدي إلى العالم التغبيبي الميتافيزيقي اللامرئي، ومن عالم التغيب إلى العالم المرئي التشهيدي، بغية التعالق والتواصل والتعارف على حقائقها الآياتية والقيمية المعنوية والوجودية المتعالية في عوالمها المختلفة، ومن ثم الارتحال به وبحمولاته الوجودية القيمية الأخلاقية والجمالية الأسماوية الحسنی والصفاتية العليا من الـ (هناك) إلى الـ (هنا)، ومن الـ (هنا) إلى الـ (هناك) في علاقة تبادلية تكاملية مع بنية ودلالات ووظائف وغايات العالم التشهيدي المرئي لكيونة فعل النظر والتعقل والتعرف والتوحيين، أو فعل الصمت والصومته، أو فعل الإشارة والقول والكلام والعمل المنظور في الاستخارة الائتمانية المسؤولة.

لذا أن تغيب كينونة العالم المرئي لكيونة الاستخارة ودوالها وتشهيد عالمها الغيبي، ومن ثم استقرارها في العالم المرئي، ومن ثم ارتحالها مرة ثانية إلى العالم الغيبي، حاملاً حمولات معرفية وقيمية أخلاقية وجمالية وجدانية وجودية أرفع شأنًا وأعلى رتبة من مرتبة العالم المرئي الأول الذي انطلق منه - بادئ ذي بدء - ليشاهد في الـ (هناك) «العوالم المتعالية والمجردة تجرداً تاماً، مشاهدة عيانية لمراتب حقائقها ومعانيها الأعلى مرتبة وشأنًا ومقاماً محموداً، وتنزيلها تنزيلاً تدرجياً إلى الحقائق والمعاني التشهيدية المرئية مرة ثانية، وهكذا دواليك، إلى أن تتساق أو تتطابق معانيها وحقائقها الأسماوية الحسنی والصفاتية العليا الغيبية مع معانيها وحقائقها التشهيدية المرئية.

وبتعبير آخر، تصبح الأمور والمعاني والحقائق التي كانت من الغيبات والمضمرات والمكسوفات واللامرئيات في العمل المنظور في الاستخارة الائتمانية المسؤولة، مشاهدات ومعرفات ومكشوفات ومرئيات عيانية تشهيدية في نظر وتعقل وتعرف وتوحيين المستخير، أو في فعل سكوته وصمته وصومته، أو في فعل قوله وكلامه وعمله، أي: أصبح الغيب في الاستخارة تشهيداً، والشهود تغيباً. فالاستقرار والتوطن هنا للمعاني والحقائق في العالم الشهودي العيني المرئي هو على الحقيقة، توطن واستقرار في العالم الميتافيزيقي الغيبي، الذي أضحى عالماً مرئياً بفعل الفاعلية الاسترجاعية المضاعفة للارتحال من الـ (هنا) «العالم المرئي الشهودي» إلى الـ (هناك) «العالم الغيبي القدسي» تارة، وتارة أخرى من الـ (هناك) إلى الـ (هنا) بدنيامية مستمرة دائمة وديمومية حيوية دينامية مستطيلة.

فهذا التكامل والارتقاء العمودي ينعكس في سيرورته التكاملية والتنامية والاستطالية العرضية، الأمر الذي يمكن كينونة النفس الإنسانية مزيداً من تحمل حمولات مسؤولية وتكاليف الأمانة الإلهية الاستخلافية والخاتمية المحمدية ﷺ والانتظارية المهدوية ﷺ والاتباعية الولائية التقوائية العامة، وهي أصعب وأشد وطأة وقيلاً، وعهداً ومسؤولية، وامتحاناً وابتلاءً، وتمهيداً وتأهيلاً ليوم الامتحان الكبير وساعة الابتلاء الكبار الحتمي المنظور والوعدي الموعود عند ظهور الحجة ﷺ. فهذه السيرورة والصوراة في مجرى الوجود الإنساني والكوني، هي بمنزلة توسع واستطالة وتعمق وتمدد لسعة وامتداد وعمق كينونة الوجود الإنساني، لتقبل الأمانة الاستخلافية الائتمانية والنهوض بالمسؤوليات المصاحبة لها، من دون تردد وحيرة واضطراب وشك وظن في اختيارات فعل التنظير والتعقل والتعرف والتوحيين، أو فعل الصمت والصومنة، أو فعل القول والكلام والعمل، وذلك بوعي وإدراك وعقل وبصيرة محكومة بقواعد وقوانين وسنن وحقائق «وعي الوعي»، وإدراك الإدراك»، و«عقل العقل»، و«قلب القلب»، و«نظر النظر»، و«عين العين»، و«بصيرة البصيرة»، من حيث الاشتغال بأسباب وعلل وأحكام وسنن وقوانين العالم التشهيدي المرئي والغيبي الميتافيزيقي الآياتي، منزلاً تنزيلاً تدريجياً عالم المثال وعالم العقول المجردة والمسداة

والمؤيدة والمستفادة، وعالم القدس والنور والحق الغيبي في العالم الحداثي والمشهدى والمرأوي داخل مجرى العالم والكون والوجود المرئي، أي: تغييب العالم التشهيدى المرئى وتشهيد العالم الغيبي.

وبهذا يصبح تشهيد فعل الاستخارة الائتمانية المسؤولة ودوالها المختلفة، أي: نُشْهَد العالم الغيبي ونُخرجه على صورة العالم المرئي. وعليه يصبح هذا التشهيد في الاستخارة الاستخلافية الائتمانية المسؤولة ودوالها، الضامن والحاكم والناظر والقائم والقوام والقيام والقوم والقومة والإقامة والمقوم لصورة العمل المرئي في الاستخارة المنظورة، الأمر الذي يشاهد تجليات الغيبيات والمكسوفات واللامرئيات في بنية العمل المنظور، فيصبر ويصطبر على الابتلاءات الكامنة فيه، ويتحمل المسؤوليات والتكاليف المناطة به، مستعيناً متوكلاً ومتوسلاً داعياً إلى الخير والصلاح والفلاح والإمدادات الغيبية الروحية، التي حصل عليها في سيرورة رحلته وسيره من الخلق إلى الخالق بمعية الخالق، ومن ثمَّ السير من الخالق إلى الخالق، ومن الخالق إلى الخلق، ومن الخلق إلى الخلق، وهكذا دواليك، إلى أن تكتمل دائرة العمل والنفس التكاملي المعرفي والوجودي والقيمي الأخلاقي والجمالي الفني.

وعليه، يتطلب النظر إلى العمل والعامل والمعمول، والفعل والفاعل والمفعول، والعاقل والعقل والمعقول، والرأى والمرئى والرؤية، نظرةً اتحاديةً وجوديةً حقيقيةً لا انفكاك ولا انفصال بينها. لذا نعتقد أنَّ من غايات الاستعانة والتوكل والتوسل والدعاء والسؤال والطلب في دالة عمل الاستخارة الائتمانية المسؤولة، هي جعل العالم الغيبي مشاهداً في العالم المرئى للعمل المنظور (التشهود)، وتنزيه العالم المرئى متوارياً في العالم الغيبي (التغيب). لذلك نعتقد أنَّ الاستخارة هي معجزة معاجز القرآن والدين والنبوة والإمامة والولاية العصمية والتقوائية، من حيث إنها متضمنة ومتحققة التوكل والتوسل والتوابع والتقرب إلى حقيقة الطلب والسؤال في دالة النظر والتعقل والصمت والقول والعمل في دوال المستخير والمُستخار إليه والاستخارة الائتمانية المسؤولة، فيحصل لها اتحاد وجودي واحد بين كل من دالة المستخير والاستخارة والمُستخار إليه؛ لكون حقيقة كينونتها البنائية والنسقية والنبوية التكوينية والتركيبية والتراكمية والاستدلالية والدلالية والتداولية

والتواصلية والوظيفية والغائية، هي حقيقة وجودية واحدة تشكيفية تدرجية، متمثلة في حقيقة الأسماء الحسنى والصفات العليا سبحانه وتعالى، وهي أيضاً حقيقة العبادة والعبودية والعبودة الوجودية.

لذا ليس غريباً أن نجد التزاوجية والتصالحية والتصاحبية بين كينونة العبادة وكينونة الاستعانة في القرآن المجيد، حيث وردت في سورة أم الكتاب (الحمد) كل من «العبادة» و«الاستعانة» وفق بنية وهبئة تكوينية وتركيبية وتراكيبية واحدة وعلى حد سواء في قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ و﴿وإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ وباستخدام الضمير المفرد في الخطاب وتقديم المفعول وحصر الفعل بالمخاطب فقط في ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾، أي: نعبدك وحدك دون غيرك، و﴿وإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾، أي: نستعين بك وحدك دون غيرك من الأشياء. وعليه، تتحدد بنية ونسق العلاقة البنيوية والبنائية والدلالية والوظيفية والغائية بين الكائن الإنساني العبودي، في مجال العبادة والعبودية والعبودة على حد علاقته به في مجال الاستعانة به سبحانه وتعالى وبالعكس.

المستقرئ للعلاقة البنيوية والنسقية والدلالية والتداولية والتواصلية بين العبادة والاستعانة في واقعهما الخارجي وتحققهما الوجودي البراني في مجرى حياة المجتمع الإسلامي قديماً وحديثاً، يستشف بوضوح وجلاء أن هناك تبايناً وتغاييراً بين العبادة والاستعانة، كما يشير إليه القرآن المجيد. فالعبادة - مثلاً - لا تصح مع الشرك في المعبود، فضلاً عن عبادة غير الله تعالى، بل لا بُدَّ فيها من الخلوص المطلق لله تعالى، بخلاف الاستعانة، إذ نشاهد أن الإنسان يستعين في حياته بالآخرين من دون حرمة شرعية، بل ورد ما يحث عليها ويطلبها، كما في قوله تعالى: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى...﴾⁽¹⁾، وقوله تعالى: ﴿قَالَ مَا مَكَّنِّي فِيهِ رَبِّي خَيْرٌ فَأَعِينُونِي بِقُوَّةٍ...﴾⁽²⁾.

وقد حاول العلامة الطبرسي قده في مجمع البيان أن يعطي تفسيراً للعبادة والاستعانة بحيث يجعلهما على حد سواء، ولا يكون بينهما تغاير وبيّنونة. يقول: «العبادة قرب من الشكر وغاية فيه؛ لأنها الخضوع بأعلى مراتب الخضوع مع التعظيم بأعلى مراتب التعظيم،

(1) المرجع: القرآن المجيد، سورة المائدة، الآية: 2

(2) المرجع: القرآن المجيد، سورة الكهف، الآية: 95.

ولا يستحق إلا بأصول النعم التي هي خلق الحياة، والقدرة والشهوة، ولا يقدر عليه غير الله تعالى، فلذلك اختص سبحانه بأن يعبد ولا يستحق بعضنا على بعض العبادة... ومعنى قوله: ﴿وَأِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ إياك نستوفق ونطلب المعونة على عبادتك وعلى أمورنا كلها، والتوفيق هو أن يجمع بين جميع الأسباب التي يحتاج إليها في حصول الفعل، ولهذا لا يقال فيمن أعان غيره: وفقه؛ لأنه لا يقدر أن يجمع بين جميع الأسباب التي يحتاج إليها في حصول الفعل⁽¹⁾.

وبهذا يكون قد فسر الاستعانة بطلب (التوفيق) وليس مجرد المعونة. والتوفيق: هو جمع كل الأسباب. وللعلامة محمد حسين الطباطبائي قدس سره رأي آخر في الميزان، إذ فسر (العبادة) بالملوكية في قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾، وبإطلاق (الفعل: نعبد) من دون ذكر ظرف أو خصوصية معينة لهذه العبادة تكون هذه الملوكية مملوكية مطلقة، ولا تصح نسبة المملوكية المطلقة إلا لله تعالى، ولا يصح الشرك فيها، إذ هي تعني أن الإنسان بكل أحواله وتصرفاته وشؤون مملوك لله تعالى، فالإنسان قد يكون مملوكاً لشخص آخر، ولكنه يكون مملوكاً في بعض شؤون وتصرفاته لا في كلها، فالمالك البشري لا يملك مشاعر المملوك وأحاسيسه وعواطفه وتصورات، بل لا يملك الكثير من التصرفات المادية فيه، مثل قتله أو تعذيبه، بل حتى هتكه أو إذلاله، إلى غير ذلك. ثم يقول: «وإن إظهار العبودية بقوله: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾، لا يشتمل على نقص من حيث المعنى ومن حيث الإخلاص إلا ما في قوله: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ من نسبة العبد العبادة إلى نفسه المشتمل بالاستلزام دعوى على الاستقلال في الوجود والقدرة والإرادة، مع أنه مملوك، والمملوك لا يملك شيئاً، فكأنه تدورك ذلك بقوله تعالى: ﴿وَأِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾، أي: أنما ننسب العبادة إلى أنفسنا وندعيه لنا مع الاستعانة بك لا مستقلين بذلك مدعين ذلك دونك، فقوله: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ و﴿إِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾، لإبداء معنى واحد، وهو العبادة عن إخلاص». ويكون متعلق الاستعانة هو العبادة نفسها، فكأن المعنى حينئذ يكون: إياك نعبد وإياك نستعين بعبادتك، على تقدير أن متعلق (نستعين) محذوف، وهو (العبادة) ونستدل عليه بقرينة الجملة السابقة. وبهذا يمكن دفع إشكال من يقول بأن (الاستعانة) قد تحصل بغير الله ولا مانع منها شرعاً، إذ العبد هنا لا يقول: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ دون قيد أو شرط، فتكون العبادة مطلقة، بل يقول: ﴿

(1) الطبرسي، مجمع البيان (طبعة بيروت)، الجزء: 1، الصفحة: 26.

وَأَيَّكَ نَسْتَعِيزُ ﴿ بعبادتك، وتدل حينئذٍ ﴿وَأَيَّكَ نَسْتَعِيزُ﴾ على حصة خاصة من الاستعانة لا الاستعانة المطلقة.

وهناك قول مفاده، أنَّ المطلب السابق وإن كان في نفسه صحيحاً، ولكنه خلاف الظاهر، إذ إن افتراض وجود متعلق لـ ﴿وَأَيَّكَ نَسْتَعِيزُ﴾ وهو (العبادة) دون افتراض وجود متعلق لـ ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ وهو (الاستعانة) لا مبرر له؛ وذلك لأنَّ كلاً منهما مطلق وعلى حد واحد ومدلول واحد، فإذا صح أن يكون اللاحق قرينةً على السابق صح العكس أيضاً. وقد ذهب آخرون إلى القول بأن الآية المباركة تدل على أن المقصود من الاستعانة هنا هو الاستعانة المطلقة.

وهناك علاقة دالية بين معنى كينونة الاستعانة ومعنى كينونة طلب العون من الله عرفاً، إذ يفهم منه طلب الأمر الذي لم يضعه الله تعالى تحت قدرة الإنسان واختياره. وحينئذٍ فالاستعانة بهذا المعنى وبشكل مطلق تكون منحصرةً به سبحانه وتعالى⁽¹⁾.

يواجه الكائن الإنساني في سيرورته وصيرورته داخل المجرى الحداثي والمشهدي والمرأوي والحق في مجرى الكون والعالم والوجود ثلاثة أشكال من الأشياء والأمور، لها علاقة بنيوية ونسقية ودلالية وتداولية ووظيفية من حيث تموضع الإرادة وحرية الاختيار، وهي ما يلي:

الأول: هناك مساحات شاسعة من الأعمال والأمور التي تشكل بنية تأسيسية لبناء كينونة الإنسان التكاملية الارتقائي، التي تقع في مسار حركة النفس الجوهرية في اتحاد العلوم والمعارف والحقائق البرانية والجوانية مع كينونة النفس اتحاداً وجودياً، لتتسع بنياتها وبناءاتها وأفاقها وآمادها، لتحمل الحمولات المعرفية والوجودية والقيمية الأخلاقية والجمالية الفنية الثاوية في ميثاق العهد والأمانة الاستخلافية الائتمانية والخاتمية المحمدية ﷺ والانتظارية المهودية ﷺ والاتباعية الولائية التقوائية الفقهية العامة، التي بمقتضاها يحقق الكائن هُويته وماهيته وشخصيته ووجوده الكينوني الأسمائي الحسنى والصفاتي

(1) السيد محمد باقر الحكيم، تفسير سورة الحمد، مجمع الفكر الإسلامي، مؤسسة آية الله العظمى الميلاني لإحياء الفكر الشيعي، الطبعة الأولى، الصفحات: من 290 إلى 293.

العليا. ما يستلزم ذلك جعلها الله سبحانه وتعالى في مجرى اختيار الكائن الإنساني وإرادته بالقرار الإلهي في النظام الكوني الطولي والعرضي، والمطلوب منه أن يجهد جهده ويجتهد اجتهاده، ويجاهد مجاهدته لتشهيد عالمه الغيبي، وتغيب عالمه المرئي، وذلك وفق معادلة الفعل التي تتكون من مقطعين، أحدهما إرادة الله التكوينية، والآخر إرادة كينونة الإنسان التشريعية التي وضعها الله جلّ وعلا بتصرف الإنسان واختياره بإذنه تعالى وإرادته، حيث شاء الله وتعلقت الإرادة الإلهية أن يكون الإنسان مختاراً.

الثاني: هناك أمور وأفعال واقعة ضمن إرادة الغير وتصرفهم من البشر، أو جعلها الله سبحانه وتعالى في مجرى نظام ونسق السنن والقوانين والأحكام التكوينية، بحيث يستعين به الإنسان لسدّ حاجاته من خلال توظيف الوسائل المادية والقوانين والسنن الحاكمة عليها، مستفيداً منها في تلبية احتياجاته الجسدية، حيث يستعين بسدّ جوعه بالأكل، ويرفع عطشه بشرب الماء، ويدفع البرد باستخدام النار، أو باستخدام الآخرين لسدّ حاجاته بالقهر أو الإرادة كاستخدام العمال والأجراء أو الأصدقاء، وهذا أيضاً هو تحت الإرادة الإلهية المطلقة، ولكن عن طريق هذا النظام الكوني.

الثالث: الأشياء التي تكون خارجة عن قدرة الإنسان وإرادته وعن حدود النظام الكوني، وهي في نفس الوقت تحت القدرة الإلهية المطلقة الشاملة لجميع الموجودات: حيث يقول جلّ وعلا: ﴿لِلَّهِ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا فِيهِنَّ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾⁽¹⁾. ويقول تعالى: ﴿تَبَرَكَ الَّذِي بِيَدِهِ الْمُلْكُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾⁽²⁾. الحقائق والسنن والقوانين الكونية المتافيزيقية الغيبية هي الناظرة والحاكمة والكاشفة والقائمة والقيومة والقومة والإقامة والمقومة لكافة الأشياء والأمور الوجودية في الكون، سواء في الصنافة الأولى أو الثانية التي بيّنا ذلك أعلاه⁽³⁾، فما

(1) المرجع القرآن المجيد، سورة المائدة، الآية: 120.

(2) المرجع القرآن المجيد، سورة الملك، الآية: 1.

(3) وخلاصة المبدأ الذي يفهم من هذا الطلب هو أن ما يؤثر في الأشياء (وهذا من خصائص حركة الإنسان ومسيرته) أمران رئيسان: أحدهما: الإرادة الإلهية المهيمنة على هذا الكون والنظام المسير له وعلى مسيرة الإنسان، إذ لم توضع مسيرة الإنسان بكاملها تحت إرادته واختياره، كما لم يوضع نظام هذا الكون على قدراته وإرادته، بل جعل جانب منها تحت إرادة الإنسان، والباقي منها تحت إرادة الله مباشرة، ولكن الله بلطفه ورحمته وإحسانه جعل تلك الإرادة الإلهية المؤثرة في تكامل المسيرة الإنسانية مرهونة بالإرادة الإنسانية نفسها ليكون الإنسان قادراً على اختيار طريق ومسيرة التكامل، فهناك =

هو ظاهر ومكسوف ومشهود من الأشياء والأمور والحقائق والسنن ليس إلا قشوراً وسطوحاً وأعراضاً لتلك القوانين والحقائق الغيبية، التي تشكل الأسباب والعلل الحقيقية والحكمة والقامة والقيومة على سيرورة حركة الإنسان والكون والعالم والوجود بكامله. والاستعانة بالله أو بغيره الذي في الحقيقة ترجع إلى الله، حيث تلك الأشياء هي نفسها خاضعة لقوانين وسنن الله، فمطلب الكائن الإنساني واستعانت به بأي شيء وأمر كان أو ما سيكون، فهي الاستعانة بالله، أي: بالقوة الغيبية مهما كانت مسمياتها فهو يقصد تلك القوة الجبارة العليمة والقادرة على فعل كل شيء في الكون. فمعنى ﴿وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ أي: نستعينك على كل الأمور التي تجعلنا قادرين على تحقيق أهدافنا، سواء تلك التي تحت إرادتنا واختيارنا وقدرتنا أم لا، لأنَّ الإنسان بحاجة إلى تشهيد عالمه الغيبي وتغيب عالمه المرئي، وفي كلتا الحالتين الاستخارة؛ الطلب والسؤال والدعاء والتوسل والاستعانة بالخير الإلهي لتحقيق الصلاح الدنيوي والفلاح الديني والسعادة الأبدية والتقرب والزلزى إلى مطلق الكمال والجمال الإلهي، وذلك عن طريق التوكل والاستعانة والرضى والقبول والتسليم للواحد القهار فحسب.

9.8 كينونة الاستخارة وكنيونة السبل والصراط المستقيم

الحفر الجينيولوجي التأسيسي والتجذيري والأركيولوجي التطوري، يكشف لنا أنَّ هناك تمايزاً بين بُنَيَات وبناءات ودلالات وتداولات وتواصلات ووظائف وغايات كينونة السبل المتعددة والمتفرقة المتباعدة والمتقاربة عن خط الانحدار المتوسطي الذي يقسم ويقطع المحور الأفقي والعمودي في زاوية 45 درجة أي: ينصف مربع الاحتمالات والسبل المتعددة، والذي هو عيناً وحقيقةً يمثل خط الصراط القويم المستقيم في المفهوم البياني الرياضي، الذي تستوي عليه خطوط السبل الأخرى والبدائل المتعددة في دائرة الاستخارة، وهو

رابط بين الإرادتين. والآخر: إرادة الإنسان واختياره التي أودعت فيه من قبل الله تعالى، ومن هنا جاءت المسؤولية تجاه أفعاله ونشاطاته المترتبة عليها الثواب والعقاب. على أن أصل هذه القدرة منه عز وجل فلم يخرج الإنسان بها عن إرادة الله وقدرته واختياره. وعندما يطلب الإنسان من الله تبارك وتعالى العون، فإنه يطلب منه العون في ضم القدرة الإلهية المؤثرة في مسيرته التكاملية إلى إرادة هذا الإنسان. وهذا ما يفهم من مجموعة من الآيات المباركة، قال تعالى: (مَّا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنْ نَفْسِكَ ...). (سورة النساء، الآية: 79).

خط الخيرية والاستقامة والبركاتية والصلاحية والفلاحية والتوابع والتقريبية المطلوب في الاستخارة الاستواء عليه فعل نظر وتعقل وتخيل وتوهم، أو فعل الصمت والصومته، أو فعل الإشارة والقول والكلام والعمل الاستخاري، وهو خط وصراط مستقيم يُتصف ويُنتع بأنه أدق من الشعر علماً وتشخيصاً، وأدق من السيف عملاً وتطبيقاً، وأثقل من الأوتاد ثقلاً ووزناً، وأوسع من الكون اتساعاً ووجوداً، وأسرع من النور سرعةً وسيراً، وأعمق من البئر غوراً وقعراً، وأشمخ من الجبال قمةً وقُلةً، والذي ينصف ويشقق بين كينونات السبل المتعددة والمتفرقة انتشاراً واتجاهاً، واليئونة بينهما لها مراتب ودرجات توسعياً وتضييقاً وجودياً ومعرفياً وقيماً وجمالياً وغائياً ووظيفياً.

ففي تفسير سورة الفاتحة التي تناوله العلامة الطباطبائي⁽¹⁾، أزاح الستار والاستتار عن التمايزات والتغايرات والتباينات بين السبيل والسرائط ذكره في عدة خصوصيات هي:

الأولى: أن السبيل هو ذلك الطريق الذي قد يعتريه شيء من الضلال أو الشرك أو الظلم، ويقول: إن هذه المفاهيم وإن كانت مختلفة من حيث المعنى المفهومي واللغوي لها، ولكنها متطابقة من ناحية المصداق؛ لأنَّ الشرك ظلم والظلم ضلال والضلال شرك، ثمَّ يستشهد ببعض الآيات التي قد يفهم منها أنَّ الإيمان قد يلابسه شرك، وأنَّ الإيمان سبيل إلى الله تعالى، ومن ثمَّ يستنتج أنَّ السبيل يمكن أن يلابسه شرك أو ظلم أو ضلال. وأما السرائط فهو طريق لا يلابسه شيء من ذلك.

الثانية: يفترض أن السرائط هو ذلك الطريق الذي يكون فيه الهدى والإيمان بنحو ثابت ولا يعتريه شيء من التزلزل والتزعزع بخلاف السبيل الذي وإن كان طريقاً إلى الله أيضاً، ولكنه يتضمن نحواً من أنحاء التزلزل والتزعزع، فإنَّ استقرار هذا الطريق عبر عنه بالسرائط.

الثالثة: أنَّ السرائط هو ذلك الطريق الذي يكون واحداً وثابتاً وغير متغير ومهيماً على جميع السبل مهما تغيرت وتعددت وتكونت، مثاله مثال الروح والجسد، فإنَّ روح الإنسان أمر ثابت لا يتغير بتغير مراحل نموه من الطفولة إلى الشيخوخة بخلاف البدن الذي يمر بأدوار والموارد متعددة يختلف بعضها عن بعضها الآخر، والشيء الذي يهيمن على هذه الأطوار

(1) العلامة محمد حسين الطباطبائي، تفسير الميزان، مرجع سابق، الجزء الأول، الصفحات: من 28 إلى 37.

والأدوار المختلفة هو (الروح)، فموقع السراط من السبيل إذن هو موقع الروح من البدن، فتتعدد السبل ولكن لا يتعدد السراط وعدم تعدده ناشئ من أنه هو الذي يحفظ وحدة هذه السبل وصحتها وسلامتها. وينتهي في النتيجة إلى أن السبل مع تعددها إما أن نفترض فيها أنها تتحد في السراط من قبيل اتحاد أدوار الإنسان البدنية والجسدية في روحه أو يتصل بعضها مع بعضها الآخر منتهاياً إلى السراط فيكون غايتها ونهايتها.

وقد جاء في القرآن الكريم التعبير عن (السراط) بلفظ الواحد ولم يأت بلفظ الجمع (سراطات) بخلاف (السبيل) الذي جاء بلفظ المفرد والجمع (السبل)، قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا...﴾⁽¹⁾، مما يدل على أن في السراط (وحدة) وفي السبيل تعدداً واختلافاً من حيث درجات مميلة وإحداثيات منقلة واتجاهات بوصلة السبل، منها قد تتجه إلى الجمع من جهات متفرقة وبزمانات وتحيينات مختلفة حسب درجات ميل انحدار السبل باتجاه الحق والصراط المستقيم التي سوف تلتحق به بعد حين، ومنها على العكس حيث درجات مميلتها وإحداثيات منفلتها واتجاهات بوصلتها تتجه نحو التشطي والانتشار يمنة ويسرة بعيدة عن الصراط المستقيم، أو باتجاه معاكس ومضاد تماماً له، ذلك مصداقاً لقوله تعالى: ﴿...فَمَنْ كَفَرَ بَعْدَ ذَلِكَ مِنْكُمْ فَقَدْ ضَلَّ سَوَاءَ السَّبِيلِ﴾⁽²⁾.

الحفر الجينيولوجي التأسيسي التجذيري، والتنقيير الأركيولوجي التطوري للعلاقة البنوية والوظيفية والغائية بين الاستخارة وكيونة الصراط المستقيم، يكشف لنا أن هناك علاقة دالية بنوية وبنائية ونسقية ووظيفية وغائية بين كيونة الاستخارة والصراط المستقيم والسبل المتعددة، حيث إن الاستخارة الاستخلافة الاثمانية المسؤولة الصحيحة والشرعية والعقلية - كما أشرنا مراراً وتكراراً في هذا البحث - إحدى غاياتها ووظائفها هي الدعاء والصلاة والذكر والتوسل والتوكل والسؤال والطلب من أجل استجلاب الخير، ليس في الأعمال المنظورة المتعددة أو في العمل الواحد المنظور فحسب، بل الأولى والأكمل والأتم هو استجلاب الخير من أجل توسيع واستطالة آفاق وبؤرة العدسات الرؤيوية الاستكشافية

(1) المرجع: القرآن المجيد، سورة العنكبوت، الآية: 69.

(2) المرجع: القرآن المجيد، سورة المائدة، الآية: 12.

الإبصارية والاستبصارية والاستشرافية في المنظار التلومايستروسكوبي (الجزئي التفصيلي والقطاعي المتوسطي والكلي الإجمالي)، بأبعادها الحسية العلمية والعقلية المجردة والمسددة والمؤيدة والمستفادة والعرفانية المتعلّنة والمتشرّعة والوحيانية الإخبارية، والإنبائية، في سياق التزاوج والتناكح والتصالح والتوافق بينها جميعاً وفق مراتبها الطولية، ووفق مكوناتها الكونية والحضارية والتاريخية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية و...، وتبعاً لآفاقها الدنيوية والدنيوية والبرزخية والأخروية، بغية التعالق والتواصل والتوسل بالحقائق والمعاني الآياتية القيمة المتعالية في تلك العوالم، وخاصةً العالم القدسي النوراني الذي موضع تعالق واتصال العقل المسدد والمؤيد والمستفاد، وإنزالها من حالتها الغيبية إلى عوالمها الشهودية المرئية في المجرى الحداثي والمشهدي والمرأوي داخل العالم والكون الوجودي المرئي من جهة، وتغيب العالم المرئي وتشهيد العالم الغيبي.

هذا الأمر هو قمة فيوضات الخيرية المطلوبة وتوظيفاتها النظرية والعملانية في دوال الاستخارة الائتمانية المسؤولة، وبمقتضاه تنكشف المغيبيات والمكسوفات والمضمرات في العالم الشهودي المرئي، الذي كان سبباً في تباين وتعدد السبل المتفرقة والمتشظية وإن كانت سبلاً صحيحة، فإنها تضرب الستار والاستتار على الصراط القويم المستقيم أو تعيق التواصل والتعالق والاتصال به، فالاستخارة الاستخلافية الائتمانية المسؤولة المطلوب فيها الخيرية هي التي تمكن استواء السبيل على الصراط المستقيم، وهي التي ترشدنا إلى الصراط المستقيم الذي يكون قائماً وإقامة وقيامه وقوماً وقيوماً ومقوماً للسبل المختلفة من جهة، وإنه الكاشف والناظر والحاكم في كشف زيف وبطلان السبل الباطلة من جهة أخرى، وهذا الأمر يؤدي إلى كشف أفضل وأتم وأكمل وأحسن وأقوم السبل المؤدية إلى التماس والتحاقل والتطابق مع السبيل الأوحده أو الأمثل، أي: الصراط المستقيم فيما بين السبل المتفرقة والمتشظية.

فالخيرية المطلوبة بالدرجة الأولى - وبشكل ضروري وفوري - هي الاستعانة بنوع من الخيرية الذي يمكننا من معرفة خارطة مآلات السبل المختلفة من جهة، ومسارات واتجاهات مميّلة ومنقّلة وبوّصلة السبل من حيث قربها وبعدها، وشمالها وجنوبها، وغربها وشرقها من الطريق القويم والصرائط المستقيم الذي يصبح فيما بعد ضامناً وكاشفاً وناظراً وقائماً

وقوفاً وقوماً وإقامةً ومقوماً لسيرورة فعل النظر والتخيل والتعقل والتعرفن والتوحيين، وفعل سيرورة الصمت والصومته، وفعل سيرورة القول والكلام والعمل، المنظور في الاستخارة الاستخلافية الائتمانية المسؤولة بعناية ومعية التوكل والتوسل والاستعانة والطلب والسؤال عبر صلاة ودعاء وذكر الاستخارة الائتمانية المسؤولة، في سياق الرضى والقبول والتسليم من قبل المستخير بما قدره وقضاه العليم القدير والحكيم.

وعليه لا مجال للشك والحيرة والتردد والقلق والشك والظن بعد استواء فعل النظر والعمل على الصراط المستقيم، الذي يمتح منه كل الخير والبركة والصلاح والفلاح والسعادة الأبدية والإنابة التوابية والدنو التقربي إلى الله سبحانه وتعالى، أين كل هذا من مجرد فتح صفحة من صفحات القرآن المجيد لتعرف جودة أو رداءة فعل النظر والعمل المنظور في الاستخارة باعتبارها مختارات إلهية للمستخير لصالح المستخير الذي له الحق في القبول، أو الرفض دون تجريمه وتأثيمه، وإن خالف أدب السؤال والطلب؟ أو من فرز حبات أو خرزات السُّبحة، ليحدد مصير فعل النظر والعمل المنظور؟

9.9 العلاقة البنيوية بين التوكل والاستعانة والتوسل والسبيل والصراط المستقيم

والاستخارة

العلاقة النسقية المحيطة والبنيوية البنائية والبنيوية المتكونة والمؤسسة عليها كينونات التوسل والتوكل والاستعانة والتسليم والقبول والرضا، كمكونات تركيبية تكوينية وتراكمية وتركيبية ودلالية استدلالية وتداولية تواصلية ووظيفية غائية لكيونة الاستخارة الاستخلافية الائتمانية المسؤولة، تسدل لنا الستر والستار والاستتار الضارب على حقيقة السبل والصراط المستقيم. فالإنسان المؤمن حينما يواجه فعل نظر وتعقل وتخيل وتعرفن وتوحيين، أو يواجه حالة وفعل صمت وصومته، أو يقف أمام فعل قول وكلام وعمل، يصطدم ويواجه بالعلم التفصيلي المحسوس، الذي يكشف اختيارات متعددة ومتنوعة ومتكثرة من سبل كثيرة متفرقة متشظية يختار في اختياراته، ويعلم بالعلم الوجداني العرفاني، أو بالعلم الإجمالي المنطقي والعقلاني أن هناك سبيلاً واحداً إما يكون أقرب السبل استقامةً إلى الصراط المستقيم، أو أنها السبيل الضامن والموصل إلى الصراط المستقيم الذي سيتطابق معاً في زاوية معينة وموضع محدد، أو هناك عدة سبل كلها تؤدي السير في مسار الصراط المستقيم

وفق مراتب تدرجية طولية راتوبية تكاملية، بجانب عدة سبل تجرى وفق زوايا وإحداثيات منفرجة تؤدي إلى الاختلاف والتضاد مع السراط المستقيم أيضاً وفق مراتب راتوبية متدرجة.

وبتعبير آخر، الإنسان المستخير يواجه في سيرورته وفعله مسارات متعددة ومتكوّنة ومتشظية منها تتموضع في عرض مجرى الخير وأخرى في عرض مجرى الشر. يقتضي من المستخير، بادئ ذي بدء، أن يفرّق ويميز بين هاتين المجموعتين من السبل، ومن ثم يجتهد في اجتهاده في تصنيف هذه السبل الخيرة ويرتبها ترتيباً خاصاً وفق أيهما الأقرب إلى التطابق والتساوق مع السراط المستقيم، وذلك من خلال أعمال الاستخارة الائتمانية الاستخارية المسؤولة الرباعية أو السداسية⁽¹⁾، حيث يواجه على الأقل ثمانية أو تسعة اختيارات كلها خيرة، أو قل ثمانية أو تسعة سبل تقترب من السراط المستقيم وتبتعد

(1) نقصد بالاستشارة الرباعية أو السداسية هو: أن يستخير الإنسان المؤمن قبل أن يجرّد أن يطرأ على باله وذهنه فعل النظر والتعلّل والتخيّل والتوهّم لموضوع معين، والاستشارة الائتمانية المسؤولة هنا هي طلب الخير من الله التوفيق والسداد والتأييد بالتفكير السليم والقويم، أو بسبل التفكير القويم في أصل الموضوع، وهي استشارة ذات علاقة بأبستمولوجية معرفية ومنطقية تتعلق بعقلنة الموضوع عقلنة مشرّعة ومعلّنة، وبعد ذلك يستخير الله مرّة ثانية في التوفيق والسداد والتأييد في تمكينه لاختيار العقول الاستشارية من أهل الخبرة والعلم والعمل، ومن أهل الحل والعقد للموضوع ذاته، وهي استشارة معرفية خبروية عملية تتعلق بجانب العلم والأخلاق العملي في الاختيار الموفق للأشخاص والخبراء المناسبين للموضوع. ومن ثمّ يختار السبيل القويم الأقرب إلى السراط المستقيم من بين السبل المتفرقة والمتشعبة، وقبل البدء في التفكير والنظر والعمل يستخير مرّة ثالثة الله أن يوفقه ويجعل في هذا الاختيار الخير والبركة والصلاح الدنيوي والفلاح الديني وأن يعظم التوبة والقرب إليه. وفي هذه المرتبة من الاستشارة الائتمانية المسؤولة قد ينكشف له وضع معرفي ووجودي وقيمي وجمالي يغير السبيل المختار إلى سبيل أكثر قرباً وتطابقاً من السبيل السابق، وبعد الاختيار والقيام في تنفيذ العمل يقتضي الأمر نوعاً آخر ومرتبة أخرى من الاستشارة، فيستخير مرّة رابعة الله في أن يسدده ويؤيده في التنفيذ الصحيح للعمل وقد تُكشف له حقائق ومعانٍ أثناء التنفيذ وسيرورة العمل لم تكن مكشوفة من قبل، الأمر الذي قد يغير السبيل السابق أو قد يحصل له الطمأنينة والسكينة بدرجة أكبر عما كانت في السابق، وهي استشارة تتعلق بمعرفة سنن وقوانين وأحكام طبيعية سيرورة العمل ذاته في سياق زمكانيته وعلاقته مع الظروف المحيطة به، وبعد الانتهاء من العمل عليه أن يشكر الله ويحمده لفضلاً ووجوداً، والشكر والحمد الوجودي هو استشارة الله أن يوفقه ويسدد خطاه في كشف الحقائق البعيدة والخلاصة النهائية بعد اتمام العمل ليستفيد منها في الاستشارات الائتمانية المسؤولة القادمة، وهذه الاستشارة الخامسة تتعلق بكشف ومعرفة السنن والقوانين الاجتماعية الكامنة والمتساقطة مع طبيعة العمل الذي تم اختياره، وهناك استشارة سادسة تتعلق في معرفة الحقائق والمعاني والغيبات ما بعد الانتهاء من فعل النظر والتعلّل والتخيّل والتعرّف، أو فعل الصمت والصومنة، أو فعل القول والكلام والعمل، وهي البحث عن المعاني والحقائق التاريخية المتساقطة مع طبيعة عمل المستخير، ومدى مطابقتها مع سيرورة وسنن وقوانين التاريخ التكاملية.

وفق سُلَمِيَّة راتوبية متدرجة، تبدأ من درجة، أو رتبة التشابه والتشاكل والتضارع والتضاهي، ثمَّ التماثل والتجاور والتناظر وأخيراً التطابق والتساق مع السراط المستقيم، وذلك عبر سيرورة وصيرورة الاستخارة الائتمانية المسؤولة السداسية المرحلة والاختيار. أما فيما يتعلق بدرجات تباعد وتنافر وتشظي وتفرق السبل المضادة والمخالفة لأصل الخيرية والشرعية والعقلية، فهي التي توضحها سُلَمِيَّتُها الراتوبية الانحدارية والتفريقية والتنافرية التي تبدأ من مرتبة الاختلاف والتمايز والتضاد، ثمَّ التقابل والتطابق السلبي التناقض وأخيراً المزايلة والعدمية.

وتجدر الإشارة إلى أنَّ مقبولية وصدقية القرب أو البعد بين مرتبة التشابه والمساوقة فيما بين السبل المختلفة والمتكوثرة لفعل النظر والتعقل والتخييل⁽¹⁾ والتوهم والتعرّف

(1) للوصول إلى الحقائق، يقرر ابن سينا وجود منهاجَيْن أو سبيلَيْن، هما: سبيل ومنهاج مباشر وهو منهاج الحركة والخيال والاتصاف الصوفي ومنهاج عقلي وانتطاق منطقي. وإذا كان المنهاج الثاني يسلك سبيل الاستدلالات والبراهين العقلية الانتطاقية المنطقية، فإنَّ المنهاج الأول يتجه رأساً إلى المطلوب من غير استعانة بالمقدمات المنطقية، وذلك بالاتصال مباشرة بالفَيْض الإلهي حيث تصبح الغيبات مشاهدة في صورة ورموز لصاحب الحدس. فبالخيال يشارك الإنسان العقول المفارقة بحيث تخرج معارفه عن حدود التقليد، ويتجاوز بكثير ما نصل إليه بطريق الاستنتاجات العقلية العادية، وتكون له إحاطة بالحاضر والماضي والمستقبل. فالخيال عند المتصوف يرتكز على ثلاثة مبادئ: مبدأ الوساطة، ومبدأ التغير ومبدأ الجمع. فالخيال هو برزخ أي: «وسيط». والمقصود بذلك أنَّ الخيال كيان متوسط بين الوجود والعدم، أي: أنَّ محتواه ليس موجوداً ولا معدوماً. أو هو بتعبير ابن عربي «حس باطن بين المعقول والمحسوس». والخيال ثانياً حقيقته التغير والتحول وهذا مبدأ محوري في التصوف. ذلك أنَّ النفس تسعى دوماً إلى التبدل لكونها تسير دوماً صوب الحق. ولما كان أبرز سمات الخيال التغير فإنَّ نتائجه شديدة التنوع والتباين - أو هكذا ينبغي أن تكون ما دام الخيال حيّاً. وثالثاً: الخيال «حضرة جامعة» و«مرتبة شاملة» فهو أوسع الكائنات وأكمل الموجودات. وحسب هذا المبدأ الثالث يصبح الخيال مرادفاً للاثناهي. فالخيال ليس له قيد، بل هو مجال الحرية والإمكانات اللامتناهية، وهو بذلك يهيمن على «وحدة الوجود». الجمع بين المتعارضات هو من عمل الخيال، من حيث إنه لا يتصف بوجود أو عدم وبالتالي لا يصح عليه النفي والإثبات، فهو «لا موجود ولا معدوم، ولا معلوم ولا مجهول، ولا منفي ولا مثبت». فالخيال إذن يفصل ويصل، يفرق ويوحد، وبذلك يكون دائماً بين وجهين: المنقول والمعقول، الوجود والموجود. وبهذا المعنى يقول ابن عربي إنَّ الخيال برزخ، وعنده أن «حقيقة البرزخ أن لا يكون فيه برزخ. وهو الذي يلتقي ما بينهما بذاته، فإنَّ التقى الواحد منهما بوجه غير الوجه الذي يلتقي به الآخر، فلا بُدَّ أن يكون بين الوجهين في نفسه برزخ يفرق بين الوجهين حتى لا يلتقيان، فإذا كان عين الوجه الذي يلتقي به أحد الأمرين الذي هو بينهما عين وجه الذي يلتقي به الآخر، فذلك هو البرزخ الحقيقي. فيكون بذاته عين كل ما يلتقي به، فيظهر الفصل بين الأشياء والفصل واحد العين». وعلى ذلك «فإن قلت وما عالم البرزخ قلنا عالم الخيال». فكل من الخيال والعقل بحاجة ماسة وفقير إلى الحس وإلى قوى أخرى في كينونة النفس البشرية كالحافظة والذاكرة والمصورة. والعقل فقير إلى كل قوى كينونة النفس، ولذا يشير إلى هذا المضمون ابن عربي على النحو التالي: «وقد عرف - أي: العقل - أنَّ فكره مقلد لخياله وأنَّ خياله مقلد لحواسه، ومع تقليده فهو غير قوي على إمساك ما عنده =

والتوحيين، أو فعل الصمت والصومنة، أو فعل القول والكلام والعمل في دالة الاستخارة الاستخلافية الائتمانية المسؤولة ودوال مكوناتها وعناصرها البنيوية والدلالية والتداولية والتواصلية والوظيفية والغائية، تعتمد على عدة اعتبارات منها: ماهية موضوع الاستخارة، وهوية وشخصية المستخير، وطبيعة الموضوع من حيث فردانيته أو مجتمعيته أو تاريخانيته، ومن حيث إمكانية عوالمها الدنيوية والبرزخية والأخرية، ومن حيث درجة حساسية وخطورة ودقة الموضوع، ومن حيث احتمالات مآلاته وتداعياته ونتائجه المعرفية والوجودية والقيمية الأخلاقية والجمالية الفنية، ومن حيث.....

وعليه، لكي نحقق السخية والتطابقية بين دالة الدعاء والطلب والسؤال من حيث المعاني والمعارف والمضامين والقيم المعرفية والوجودية والأخلاقية والجمالية المتضمنة في دالة ثيمات أو موضوعات الطلب، مع دالة ماهية وحقيقة السبل والطرق المتعددة والمتكثرة، وفق زوايا منقلتها وإحداثيات مميلتها واتجاهات بوصلتها المعرفية والوجودية والقيمية الأخلاقية والجمالية الفنية، التي تجري في مجرى وجودي نحو تجاوز وتحاقل أو تطابق مع ماهية وحقيقة وهوية دالة الصراط المستقيم، أي: حزمة الاختيارات الخيرية المتعددة من السبل المتكثرة تميل نحو الاختيار الأفضل والأتم والأكمل والأحسن الذي يكون الأقرب قرباً من حيث التطابق والتساوق مع اختيار الصراط المستقيم.

ما لم تساعده إلى ذلك القوة الحافظة والمذكرة... فالعقل يعتبر قوةً نفسيةً له الرئاسة على منظومة كل القوى النفسية الأخرى وإنه المقوم لمعارفها لا بكونه أهل لذلك ولكن بحكم خاتيمته ورئاسة على القوى الأخرى، ولو وجدت قوة متعالية وفوقية عليه لخضع العقل نفسه لها ويصبح محكوماً حاله حال بقية القوى الخاضعة لها. وتأسيساً على ذلك، تأتي أحكامه على المخيلة وما تعطيه من صور ومعارف على قدر إمكاناته ومجاري ومجالات نشاطه المحدودة، وفقاً لمنظومة قواعده وأوليائه وإوالياته وآلياته وأدواته وأساليبه وضوابطه الانتطاقية المنطقية التي تحد من قبوله لمنظومة الحقائق الأبستمولوجية المعرفية والأنطولوجية الوجودية والأكسيولوجية القيمية والأخلاقية والاستطيقية الجمالية والفنية، وهو الأمر الذي يجعله يتغايير ويتعارض في كثير من الأحيان مع المخيلة، وإذا ما تملك أو منح السلطة المطلقة حكم على كثير مما تعطيه المخيلة بالبطلان وباللامعقول؛ وذلك لأنَّ العقل خلق ساذجاً، ليس عنده من العلوم النظرية شيء... ويقول ابن عربي: إنَّ أصحاب الفكر المحمين عقولهم والرافضين لما تعطيه قوة المخيلة يبقون في حيرة دائمة، فلا راحة لهم لامتناعهم فكرهم، فالسبيل الأفضل من العقل لتحصيل المعرفة بالله هو الخيال المصحوب بالكشف لا الفكر؛ لأنَّ الفكر يرتبط بالحس والحس يرتبط بنور الشمس أو القمر أو بشعاعهما أو غيره من المواد في حين يرتبط الخيال بنور إلهي، أو بالشمس نفسها فينفذ هذا النور في العدم فيجعله وجوداً.

9.10 علاقة الدعاء والتوسل والذكر والاستعانة بالأسماء الحسنى والصفات العليا

تعالى

إذا اعتمدنا فرضية كون كينونة النفس الإنسانية تتكون بنيتها البنائية والنسقية والبنوية التكوينية والتراكيبية والتركيبية، والاستدلالية والدلالية، والتداولية والتواصلية، والوظيفية والغائية، من حقائق حقة أنطولوجية وجودية من الأسماء الحسنى والصفات العليا، وإنها تتحد اتحاداً وجودياً مع علوم ومعارف وأعمال وأقوال وأفعال الكائن الإنساني وتشكل طولاً وسعةً واستطالةً وجوديةً لكينونة النفس، وذلك بقدر فعليّة وفاعليّة الأسماء والصفات الحسنى الثاوية بالقوة والإمكان فيها، وبقدر إتيانها والانوجادية التشهيدية والتواجدية التغيبية وتحققيتها الفعلية لها في عالم الذات الجوانية، وفي عالم سلوكياتها وممارساتها البرانية، في المجرى الحداثي والمشهدي والمرأوي داخل مجرى الحق، في مجرى العالم والكون والوجود، طالباً الخير والصلاح والفلاح والتقرب في السؤال والطلب والدعاء والذكر والتوسل الاستخاري الائتماني المسؤول، يكون الاتحاد حقيقةً وحقاً اتحاداً وجودياً أنطولوجياً بين كينونة الأنبياء والمرسلين (صلوات الله عليهم) والأئمة عليهم السلام من جهة، وبين كينونة فعل النظر والتخيل والتعقل والتعرفن والتوحيين، أو فعل الصمت والصومته، أو فعل القول والكلام والعمل لهم (صلوات الله عليهم) من جهة ثانية، وبين كينونة حمولات الحقائق الحقة المعرفية والوجودية والقيمية الأخلاقية والجمالية الفنية، بكافة مستوياتها الكونية والحضارية والتاريخية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية و...، وبكل مكوناتها الحسية العلمية والتخيلية المثالية والعقلية المجردة والمسددة والمؤيدة والمستفادة، والعرفانية القلبية المتعقلنة والمتشعّنة، والوحي الرسالي والإخباري والإنبائي الغيبي، وبجميع عوالمها الممكنة من جهة ثالثة.

لذا الدعاء والتوسل والذكر والطلب والسؤال بأي واحد منها، هو السؤال والطلب والتوسل والدعاء والذكر بكل منها؛ لتحقيق الاتحاد الوجودي بينها اتحاداً لا ينفك أبداً بعضها عن بعض. وهذا الأمر يتجسد وينعكس بكل حمولاته ومآلاته المعرفية والوجودية والقيمية والجمالية النظرية والعملية في نواب الأئمة عليهم السلام من الفقهاء والمراجع العظام بشكل عام ووليّ الفقيه التقوائي بشكل خاص وفق مراتب تشكيفية من حيث القرب أو البعد عنهم، مما

يجعلنا من التوسل بهم وبأعمالهم التي هي موضع المثال الواقعي الحي في الحياة لسيرتهم وقولهم، كأفضل وأتم وأكمل توسل يعظم بواسطته المستخير خيرية وصلاحية وفلاحية وتوايية وتقرّبية فعل نظره وتعقله وتخيله، أو فعل صمته وصومته، أو فعل إشارته قوله وكلامه وعمله في مجرى الحياة.

تأسيساً على ذلك، نعتقد أنّ التوسل ما هو إلا وسيلة وطريق وسبيل منطقي عقلاني، وشرعي فطري، ووجوداني قلبي، وتجرباني واقعي، يسعى المستخير المتوسل بواسطته إلى إيجاد قناة عمودية ومجرى تصاعدي يُحمّل حمولات النظر والعمل المنظور فيهما إلى المستخار إليه، طالباً بواسطة المتوسل إليه عرض النظر والعمل إلى الله عزّ وجلّ، ليبارك فيهما كل الخير والصلاح والفلاح ليعمل بهما بغية التوبة والتقرب إليه تعالى. إذن هو وسيلة أمانة وقوية للتواصل والتلاقي والتقرب والتجاور والتحاقل الأنطولوجي الوجودي والمعرفي الأبستمولوجي والقيمي الأخلاقي الأكسيولوجي والجمالي الفني الاستطقي مع الأكمل والأتم، بأية وسيلة وسبيل عقلاني شرعي.

أما اصطلاحاً، فإن التوسل هو أن يقدم العبدُ إلى ربِّه شيئاً، ليكون وسيلةً إلى الله تعالى لأن يتقبَّل دعاءه ويجيبه في ما دعا، وبذلك ينال مطلوبه. فعلى سبيل المثال وليس الحصر، يأخذ الكائن الإنساني أسماء الله الحسنى وصفاته العليا ويمجِّده ويقدِّسه ويعظِّمه وسيلةً وواسطةً، لحمل حمولات طلباته وأسئلته ودعواته المنظورة التي لا تتعارض ولا تناقض سننه وقوانينه وأحكامه الشرعية والتكوينية، منتظراً الإجابة لها عبر نفس الوسيلة، أي: الأسماء الحسنى والصفات العليا التي دعا الكائن بها، التي يفترض أن تكون متساوقةً ومتماهيةً ومتناسخةً مع طبيعة وبنية كينونة الدعاء والطلب والسؤال. حيث إنها تُحمَل إجابات في صورة حمولات معرفية ووجودية وقيمية أخلاقية وجمالية فنية، بما تماهي وتساوق دوالَّ الطلب والدعاء والسؤال الحقيقي الوجودي، وبما تتطابق مع الطول والسعة الوجودية لكيونة الكائن الإنساني المتوسل بالله سبحانه وتعالى، وبما تتضمن دوالَّ حمولات نوايا وغايات آفاقها وآمادها وأزمانها في دوالَّ الطلب والدعاء والسؤال والوسيلة، بما يرى الحكيم والعليم والقدير والمفيض والمعطي ما هو صلاح وفائدة ومنفعة وخير، وفلاح وسعادة أبدية للكائن الانساني لتقريبه إليه عزَّ وجلَّ.

وفي علاقة التوسل بالاستخارة نعتقد أن أفضل وأكمل وأتم وسيلة لحمل حملات دوال الطلب والدعاء والسؤال هو التوسل بكيونة الأعمال الصالحة المؤسسة على النية الصادقة، وعلى مقدمات يقينية، وعلى وعي وثقافة وبصيرة تامة، وأن تُشتق وتُستنبط دالة الطلب الاستخاري التوسلي لفعل نظره وتعقله وتعرفه أو دالة فعل صومته وصومته أو دالة فعل قوله وكلامه وعمله من الدالة الطولية الكبارة لفعل النظر والعمل الاستخلافي المعهود والخاتمية المحمدية ﷺ الخالدة، والانتظارية المهدوية ﷺ الموعودة، والولائية الفقهية التقوائية العامة الممهدة للولاية العصومية المنتظرة، حيث هي الدالة والصراط المستقيم والسبيل القويم التي بمقتضاها يتقرب بها الكائن الإنساني وجودياً من الله تعالى، وذلك من خلال ما تحملها الوسيلة الاسترجاعية النازلة من الله تعالى، ل تتموضع في بنية وبناءات ودلالات وتداولات ووظائف وغايات النظر أو العمل المنظور في الاستخارة الائتمانية المسؤولة، والتي ستتحداً اتحاداً وجودياً مع ما فاضت عليها من فيوضات ربانية من حملات معرفية ووجودية وقيمة أخلاقية وجمالية فنية، وبنفس السخية والتساوقية والتلائمية التي حملتها رسالة الطلب والدعاء والسؤال الصاعد إلى الله تعالى.

وخير مصداق لذلك، قوله تعالى: ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ * رَبَّنَا وَاجْعَلْنَا مُسْلِمَيْنِ لَكَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِنَا أُمَّةً مُسْلِمَةً لَكَ وَأَرِنَا مَنَاسِكَنَا وَتُبْ عَلَيْنَا إِنَّكَ أَنْتَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ﴾⁽¹⁾. هنا إبراهيم وإسماعيل عليهما السلام قدما إلى الله تبارك وتعالى وسيلة وهي بناء البيت، فعند ذلك طلبا من الله سبحانه عدة أمور: تقبل منا، واجعلنا مسلمين لك، ومن ذريتنا أمة مسلمة لك، وأرنا مناسكنا، وتب علينا.

وعليه، نعتقد أن في الاستخارة التي هي دعاء وطلب وسؤال من المستخير إلى المستخار إليه، أو برقية تلغرافية صادرة من العبد والفقير والمسكين والسائل والطالب والذليل والضال والمتحير إلى الرب والسيد والغني والمعطي والمستجيب والهادي تعالى، لا بد أن يتوسطهما ويتوسطهما سنن وقوانين وأحكام الله وحكمته وعلمه من جهة، وأن تحمل على مقاصد شرعية وسيلة من الوسائل المشروعة، ويفضل أن تكون الوسيلة من سنخية الاستخارة ودوال الطلب والدعاء والسؤال.

(1) المرجع: القرآن المجيد، سورة البقرة، الآيتان: 127 و128.

لذا نعتقد أنّ أفضل وأكمل وأتم وأحسن وأقوم وأفيد للمستخير أنّ يجعل الوسيلة هي نفس فعل العمل أو القول أو الصمت أو النظر أو التخيل أو التعقل أو التعرّفن أو التوحّين المتطابق والمتساوق مع الرؤية والطلب الاستخلافي والخاتمي والانتظاري والولائي التقوائي، وآية ووسيلة لطلب وسؤال ودعاء الخيرية والبركاتية والصلاحية الدنيوية والفلاحية الدينية والسعادة الأبدية والتقريبية إلى الكمال والجمال المطلق وفوق المطلق.

وبتعبير آخر يحصل اتحاد وجودي بين دوال الطلب والدعاء والسؤال في الاستخارة، وبين دوالّ حمولات الطلب من الخيرية والصلاحية فيها، وبين دوالّ الوسيلة الحاملة لحمولات دوال الطلب ودوال الخير المشتقة من دوال الاستخلافية والخاتمية والانتظارية والولائية. فهذه السخية والاتحادية الوجودية بين العمل والعامل والمعمول، والعلم والعالم والمعلوم، والعقل والعقل والمعقول، والمستخير والاستخارة والمُسْتَخَار إليه، والفعل والفاعل والمفعول، في سياق تركيب اتحاد وجودي بين معاني الولاية والمولوية والمولاتية والتولية والمتولية والأولية المرتكزة على الاستخلافية والخاتمية والانتظارية والولائية.

هذه المعادلة والدالة التوسلية في الاستخارة الائتمانية المسؤولة كفيلة بأنّ تحقق الخيرية والصلاحية والفلاحية والتوابع الإنائية ودناوة التقريبية السخية في دالة الاستخارة أي: الطلب والدعاء مع دالة فيوضات وتسخيرات المستخار إليه، الأمر الذي يفيض على المستخير العلم والمعرفة والعرفان والوحي الإخباري والإنبائي، لتستثمرها كينونة النفس الإنسانية وكافة قواها وأجهزتها وأدواتها وعدساتها الرؤيوية القلبية والعقلية والحسية الاستكشافية الإبصارية والاستبصارية والاستشرافية، لتكشف لنا من خلالها ما كان مضمراً ومكسوفاً ومخفياً، وكان سبباً موضوعياً للتردد والحيرة والخوف والاضطراب والشك والظن، سواء في اختيار العمل أم في تنفيذه أم في مآلاته المستقبلية.

إذن لكي يحقق التوسل غاياته المتعالية والتوابع الإنائية والدناوة التقريبية في الاستخارة الاستخلافية الائتمانية المسؤولة، لا بُدّ من تحقق تركيب اتحادي وجودي بين حمولات المُتوسِّل والمُتوسَّل إليه والتوسل أو الوسيلة المعرفية والوجودية والقيمية الأخلاقية والجمالية الفنية، بمستوياته المحسوسية والمعقولية والعرفانية

والوحيانية الإخبارية والإنبائية، وبين توسلات ووسائل حقيقة الاستخلاف والخاتمية والانتظارية والولائية الفقهية التقوائية.

9.11 استخارة أهل العلم والمعرفة وأهل الخبرة والبصيرة وولاية الفقيه التوسلية

إذا كان مفهوم الاستخارة هو طلب الخير في الشيء، وهذا هو المعنى اللغوي، خار الشيء على غيره وانتقاه. اللهم خر لي: أي: اختر لي أصلح الأمرين، واجعل الخيرة فيه، والطلب هو دعاء وسؤال، لذا لا تجري سيرورة أي عمل من دون طلب وسؤال ودعاء، وهناك كثير من النصوص التي تُرغّب الإنسان في الاستخارة، وتحذر من الإقدام على عمل قبلها، وهناك فهم آخر ونوع آخر من الاستخارة بمعنى المشورة مع الله تعالى، لكي يرشد الإنسان إلى القرار الصائب عبر بعض الطرق والأساليب الكاشفة، كالاستخارة بالقرآن الكريم، أو السُّبحة أو الرقاع أو البنادق. والتوسع في هذا المفهوم يسمح لنا اعتبار أية وسيلة معقّنة ومشترّعة تمكّننا من تحقيق خيرية وصلاحية وفلاحية الفعل المنظور في الاستخارة من حيث تزويدنا بمعطيات ومعلومات وحقائق ومعارف وإرشادات مُلكية عقلانية مجردة، ومعاني وقيم آياتية ملكوتية عقلانية مسددة ومؤيدة إضافية تفتح لنا آفاقاً وأبواباً مغلقة لنشاهد مشاهدةً رؤيويةً علميةً وسببيةً لظواهر الأمر الاستخاري، ومشاهدةً مرأويةً عيانيةً شهوديةً آياتيةً وقيميةً لها بعد ما كانت ثاويةً ومسكوفةً ومضمرةً ومستترّةً عنا.

خير من يمكن أن يزودنا بذلك هو العليم والخبير والثقيف والبصير من أهل الخيرة والذكر حسب تخصصاتهم العامة والخاصة وخاصة الخاصة، فمنهم العليم والخبير والبصير في التاريخ والاجتماع والاقتصاد والسياسة والتربية والتعليم والصحة والرياضة والفن والأدب والأخلاق والفلسفة والعرفان والفقه، ومنهم الجامع الشامل لكليات وتشميليات وروحانيات جميع هذه التخصصات من حيث سننها وقوانينها وأحكامها ومعاييرها ومقاييسها الكلية والمجتمعية التكاملية التساوقية وليس التفصيلية الدقيقة. في عصر الغيبة الكبرى لا يوجد شخص في الكون غير المعصوم يصح أن يكون وسيلةً وآيةً للتواصل والتوسل والاتصال بحقيقة الأمور المحيطة بنا، إلا الولي الفقيه التقوائي العام الجامع للشرائط والعارف بالمصلحة والفائدة العامة والمدير والمدبر والبصير، لمجريات سيرورة الحياة واستراتيجياتها وسياساتها وأحكامها وأهدافها وغاياتها التشميلية التراتبية التكاملية التوحيدية.

وحقيقة كينونة الاستخارة والخيرية الثاوية فيها هي طلب ودعاء وسؤال المستخير من الله أن يوفقه في معرفة ذلك العليم والخبير والبصير الائتماني المسؤول الولي الفقيه التقوائي العام من جهة، وإن حقيقة الخيرية هي في فهم وتفهم وإفهام وانفهام إرشاداته وأوامره وأقواله وتوصياته النظرية والعملانية التخلُّقية، التي سوف تمتح منها الخيرية والصلاحية والفلاحية والسعادة والتقربية التي تكشف مكسوفات ومستترات ومضمرات الفعل المنظور فيه الاستخارة بإذن الله من جهة ثانية.

وهذا الاستكشاف والاستبصار والاستشراف لا يتحقق ولا يُستوعب إلا بواسطة أعمال النظر والعقل المُلكي السببي العلمي المؤسس على العقل والنظر الملكوتي الآياتي القيمي المؤسس له، أي: العقل المعقلن والمشرعن المسدد بمقاصد الشريعة وبوسائله. فتسخير الله تعالى الكون لخدمة الإنسان، يحتاج إلى وعاء عقلائي مسدد ومؤيد لمعرفة حقائق الكون والوجود من خلال سننه وقوانينه وأحكامه المُلكية والملكوتية الأسمائية الحسنى والصفاتية العليا ﴿وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا﴾⁽¹⁾. فبالعقل المُلكي والملكوتي يكتشف المستخير سنن الحياة وأنظمة الكون والوجود، فيستطيع الاستفادة من الكائنات والخيرات التي سخرها الله تعالى له، ويتمكن من إدارة حياته وتسيير شؤونه. وبمقدار ما يتجه الإنسان لعقله المُلكي والملكوتي، ويُعمل تفكيره ونظره بهما، تتقدم معرفته وتعمق بصيرته وتدبره في الحياة، وتزداد إمكانيات تأثيره، وتوحد تفضيلاته المتعددة واختياراته المتشعبة وقراراته المتشظية ورؤياه المتفرعة.

فحضور العقل المُلكي المؤسس على العقل الملكوتي الآياتي القيمي حضوراً ديمومياً حياً ودينامياً مستمراً هو الضامن والكفيل، بعدم وقوع الكائن المستخير وعقله في أفخاخ مكر وحيل العقل ذاته، فضلاً عن الأهواء النفسية والنزعات الشيطانية والحيوانية وميول الجهل والخرافة والعادات والتقاليد البائدة والباطسة، ليكون مصداقاً لقوله تعالى: ﴿لَهُمْ قُلُوبٌ لَا يَفْقَهُونَ بِهَا وَلَهُمْ أَعْيُنٌ لَا يُبْصِرُونَ بِهَا وَلَهُمْ آذَانٌ لَا يَسْمَعُونَ بِهَا أُولَئِكَ كَالْأَنْعَامِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ أُولَئِكَ هُمُ الْغَافِلُونَ﴾⁽²⁾. ولأن الإنسان معرض للوقوع في هذا الخطر العظيم، خطر الغفلة والغمرة

(1) المرجع: القرآن المجيد، سورة البقرة، الآية: 31.

(2) المرجع: القرآن المجيد، سورة الأعراف، الآية: 179.

عن العقل، فقد بعث الله تعالى سلسلة مرجعيات تراتبية تبدأ من الأنبياء والرسل حتى الخاتم ﷺ، ومن ثم سلسلة الإمامة المعصومة ﷺ، وسلسلة نواب ووكلاء خاصين للإمام المنتظر الغائب ﷺ، وسلسلة نواب ووكلاء عامين عند اكتسابهم للصفة المعرفية والوجودية والقيمية والجمالية للولاية الفقهية العامة التقوائية والممهدة للولاية المعصومية المنتظرة، وذلك لتحذير الإنسان من الغفلة عن عقله ودينه ودينه وآخرته، ولإرشاده لأفضل طرق الاستفادة من العقل والطبيعة والحياة في تحقيق أهداف وغايات ومقاصد الوجود الإنساني في عالم الكون والوجود، بعيداً عن الحواجز والحجب والمؤثرات المشوشة على التفكير والنظر المُلْكِي والملكوتي.

وتأسيساً على ذلك، نجد الآيات القرآنية حافلةً وغنيّةً بالذكر والاستذكار والرشد والاسترشاد بدور ووظيفة وغاية النظر والعقل المُلْكِي العلمي والملكوتي الآياتي والقيمي المسدد والمؤيد بمقاصد الشرع، وما يرتبط به من منهاجية ومنهجية ومناهج ونهج التأمل والتفكير والعلم والنظر والتدبر والتتقف والتبصر، حيث وردت لفظة العقل والتعقل في آيات القرآن الكريم تسعاً وأربعين مرة، كقوله تعالى: ﴿أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ والتي وردت ثلاث عشرة مرة. وقوله تعالى: ﴿لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ والتي وردت سبع مرات. أما الفكر والتفكير فقد ورد في ثمانية عشر موضعاً من القرآن الكريم. وجاءت لفظة الفقه والتفقه في عشرين مورداً. أما لفظة العلم والتعلم فقد وردت في مئات الآيات. إضافةً إلى الآيات التي تتحدث عن التدبر والتذكر والنظر والتبصر والتعلم والرشد والكشف والشهود، حيث هناك مئات الأحاديث والروايات الشريفة بهذا بخصوص من جهة، وبشأن مرجعية العقل المُلْكِي والملكوتي، كميزان ومعيّار ومكيال ومنقلة وبوصلة توزن وتُعيّر وتوجه وترشد سيرورة حياة الكائن المستخير في مجرى الكون والوجود.

حيث يقول الرسول ﷺ: «إنما يدرك الخير كله بالعقل»⁽¹⁾. وعنه: «استرشدوا العقل ترشدوا ولا تعصوه فتندموا»⁽²⁾. وعنه ﷺ: «إذا أردت أمراً فتدبر عاقبته، فإن كان خيراً

(1) محمد باقر المجلسي، بحار الأنوار (بيروت: دار إحياء التراث الإسلامي، الطبعة: 3، 1403 هـ.ق)، الجزء: 74، الصفحة: 158.

(2) بحار الأنوار، الجزء: 1، الصفحة: 96.

فأَمْضِهِ، وَإِنْ كَانَ شَرًّا فَانْتَهَ»⁽¹⁾. ويقول الإمام علي عليه السلام: «العقل صلاح كل أمر»⁽²⁾. وعنه عليه السلام: «لَا يَسْتَعَانُ عَلَى الدَّهْرِ إِلَّا بِالْعَقْلِ»⁽³⁾. وعنه عليه السلام: «وَلَا يَغُشُّ الْعَقْلُ مَنْ اسْتَنْصَحَهُ»⁽⁴⁾. وعنه عليه السلام: «بِالْفِكْرِ تَجْلِي غِيَابِ الْأُمُورِ»⁽⁵⁾. هذه النصوص الدينية وأمثالها تؤكد على أَنَّ العقل المُلكي والملكوتي مرجعية راشدة وهادية وقائمة وقيامة وقيومة وقومة ومقومة للفعل التعاوني الصلاحي والتعارفي الفلاحي، في ضوءها يضع سلميته التراتبية والأولية والتفاضلية والاختيارية في منظومة قراراته واختياراته التفاضلية والتكاملية التعاونية والتعارفية.

إِنَّ مِنْ أَسْبَابِ تَرَدُّدٍ وَحَيْرَةٍ وَقَلْقٍ وَاضْطِرَابٍ سُلُوكِيَّاتٍ وَقَرَارَاتٍ وَتَفْضِيلَاتٍ الْكَائِنِ الْمُسْتَخِيرِ، هُوَ عَدَمُ مُؤَاسَسَةِ وَمُؤَاصَلَةِ وَمُؤَاثَلَةِ نَظَرِهِ وَعَقْلِهِ الْمُلْكِيِّ السَّبْبِيِّ الْعِلْمِيِّ لظَوَاهِرِ الْأُمُورِ عَلَى أَسَاسِ وَقَاعِدَةِ النَّظَرِ وَالْعَقْلِ الْمَلَكُوتِيِّ الْآيَاتِيِّ الْقِيَمِيِّ، الَّذِي يَتَعَدَّى عِلْمَ الظَّاهِرِ وَالْمَعْلَنِ وَالْمَكْشُوفِ وَالْمَتَغَيَّرِ وَالنَّسْبِيِّ وَالْجَزْئِيِّ وَالْمَتَشَابِهِ مِنَ الْأُمُورِ الْمُسْتَخِيرَةِ، إِلَى بَوَاطِنِهَا وَمُضْمَرَاتِهَا وَمَكْشُوفَاتِهَا وَثَوَابِتِهَا وَمُطْلَقَاتِهَا وَكَلِيَّاتِهَا وَمَحْكَمَاتِهَا الْقِيَمِيَّةِ وَالْآيَاتِيَّةِ وَالْحَكْمِيَّةِ. الْأَمْرُ الَّذِي يَتَأَدَّى إِلَى ظُهُورِ فَجْوَةٍ كَبِيرَةٍ وَبَوْنِ شَاسِعٍ وَضَعْفٍ شَدِيدٍ بَيْنَ الْعِلْمِ وَالْعَمَلِ، وَالْبَصَرِ وَالْبَصِيرَةِ، وَالْحَقِيقَةِ وَالْحَقِّ، وَالْحَرَكَةِ وَالتَّدْبِيرِ، وَالسَّبَلِ الْمَتَفَرِّقَةِ وَالصَّرَاطِ الْمُسْتَقِيمِ، فِي مَجْرَى سَيْرِ رُورَةِ الْاسْتِخَارَةِ وَدَوَالِهَا وَقُصُودِهَا وَغَايَاتِهَا وَدَلَالَاتِهَا وَاسْتِدْلَالَاتِهَا وَتَدَاوُلَاتِهَا وَتَوَاصُلَاتِهَا وَوُضَائِفِهَا الْمَتَعِينَةِ وَالْمَتَحِينَةِ لَهَا فِي مَجْرَى الْكُونِ وَالْوُجُودِ، الْأَمْرُ الَّذِي يَصِيبُ ذَهْنَ وَعَقْلَ وَقَلْبَ الْمُسْتَخِيرِ بِالْقُصُورِ وَالِاضْمَحْلَالِ وَالِاخْتِفَاءِ وَالِاحْتِجَابِ، وَالْوَهْنِ وَالْجُمُودِ وَالْيَبُوسِ، وَالْخُطْلَ وَالْخُلْطَ وَاللَّغْوِ، وَمِنْ ثَمَّ بِالْحَيْرَةِ وَالتَّرَدُّدِ وَالْقَلْقِ وَالِاضْطِرَابِ اللَّامَعْرِفِيِّ وَاللَّاوُجُودِيِّ وَاللَّاقِيَمِيِّ وَاللَّاجِمَالِيِّ.

(1) علي المتقي الهندي، كنز العمال (بيروت: مؤسسة الرسالة، الطبعة: 5، 1405 هـ.ق)، الجزء: 3، الصفحة: 99، الحديث رقم 21057. ومثله في الكافي، الجزء: 8، الصفحة: 131، الحديث رقم: 130.

(2) عبد الواحد الأمدي التميمي، غرر الحكم ودرر الكلم (بيروت: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، الطبعة الأولى، 1407 هـ.ق).

(3) بحار الأنوار، الجزء: 75، الصفحة: 7.

(4) بحار الأنوار، الجزء: 1، الصفحة: 95.

(5) بحار الأنوار، الجزء: 72، الصفحة: 105.

المستقيم

إنَّ مشكلة الاستخارة وإشكالياتها المعرفية المفاهيمية والقيمية الأخلاقية والجمالية الفنية، تكمن في تشخيص الصراط المستقيم والقويم معرفةً وجوديةً، وهذا الأمر أدق من الشعرة معرفةً وعلماً، وأدق من السيف عملاً والتزاماً، وأشدّ تواصلًا وتداولًا وسيراً، في مجراه الحدّثي والمشهدّي والمرآوي الموصل إلى مجرى الحقّ الأسْمائي الحسنّي والصفاتي العليا، داخل مجرى العالم والكون والوجود. ليس سهلاً تشخيص السبيل القويم الموصل إلى الصراط المستقيم، حيث إنّ السبيل نفسه متعددة مختلفة ودرجات مِميلتها متنوعة متعددة، وإحداثيات منقَلَباتها متغايرة، وأوزان مَكِيلتها متباينة، واستطالات مسطرتها متغيرة، واتجاهات بوصلتها متفرقة، فهي ليست جدّ قريبة، وجدّ متداخلة، وجدّ متشابّه ومتشاكلة فحسب، بل بعضها متناظرة ومتطابقة إلى الحد الذي من الصعوبة بمكان التمييز والتفريق بينها، لذا قيل: أدق من الشعر والسيف.

وتأسيساً على ذلك، أي فعل مسؤول منظور من قبل المؤمن الرسالي المستخير، وخاصة الأنظار والأعمال والأفعال والصُّمُتات والصومِتات والأقوال ذات البعد الاجتماعي والسياسي والاقتصادي العام، التي تتجاوز أهميتها وآثارها وآفاقها دائرة الفرد الواحد والأسرة الواحدة، يستلزم عناية خاصة وضماناً كبيراً بأن ميول وإحداثيات واتجاهات مسارات السبل المختلفة القويمة تؤدي في نهاية المطاف إلى الصراط المستقيم، وأن اختيار السبيل القويم من بين السبل المتعددة والمتكاثرة يقتضي العمل بالاستخارة الائتمانية المسؤولة. الاستخلافية الإنسانية، والخاتمية المحمدية ﷺ الخالدة، والانتظارية المهدوية ﷺ الموعودة، والاتباعية الولائية الفقهية التقوائية العامة الممهدة للولاية العصومية المنتظرة. فعليه أن يستخير طالباً وسائلاً المولى جلّ وعلا الخير والبركة والصلاح والفلاح في اختياراته للسبيل، وذلك قبل وأثناء وبعد وما بعد دراسة السبل المختلفة واستشارة أهل العلم والتقوى والخبرة والحل والعقد ذوي الاختصاص.

أما طبيعة ونوعية الخير والصلاح والفلاح والسعادة الأبدية المطلوبة في دالة الخير والاستخارة هنا، فهي التوكل على الله والاستعانة بالله بتمكين المستخير من كشف ومعرفة

الجامع والكاشف والقائم والقومة والإقامة والمقوم والحاكم والناظر على كافة السبل المتفرقة والمتشظية والمتفرعة، وتمييزها عن السبيل القويم الموصول إلى الصراط المستقيم الواحد الأحد القيوم والقاهر لكافة السبل الأخرى. وهذا التشخيص العلمي المعرفي والوجودي الوظيفي العملي إما أن يُترك لكل شخص في زمن الغيبة أن يشخص السبيل القويم والصراط المستقيم من بين السبل والطرق المتشعبة والمتفرقة والمتشظية، وبالتالي يصبح لدينا عدد من السبل والطرق المستقيمة الموهومة والشبحية التي تسلب الخيرية والبركاتية والصلاحية الدنيوية والفلاحية الدينية والسعادة الأدبية، والتقرب الحقيقي والحق إلى الله سبحانه وتعالى، وأن يتم الاختيار ليس على أساس أهم وأكمل وأتم وأفضل وأقوم سبيل، وبالتالي تعدد وتكثر السبل والطرق لموضوع واحد سواء لفرد واحد أم لأفراد مختلفين في المجتمع، وإما أن يكون هناك مجمع وهيئة علمية متخصصة لتحديد أو للاستعانة بها في تعيين اختيارات بعض الأنظار والتعقلات أو الصومعات أو الأفعال والأقوال التي تخدم سيرورة الفرد والمجتمع والتأريخ، أي: روح الدين والإسلام والشريعة والفقه والمجتمع والفرد، وهذه الهيئة لا بد من أن يكون لها من القوة والسلطة والإمكانات العلمية والإدارية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية والقضائية، التي تمكنها من جمع وتحليل وتفسير واستشراف حقيقة الموضوعات والاختيارات والتفضيلات والسبل والطرق العامة بشكل خاص، وبشكل أخص ماوراءها من القيم والمعارف المستعصية حتى على الخواص من إدراكها وتحصيلها.

هذه المهمة لا يمكن توكيلها إلى مجلس الشورى أو أي مجلس، بل هي من الخصائص والمسؤوليات الذاتية والوجودية والبنوية لمنصب ولاية الفقيه التقوائي العام فحسب. وعليه يتم تحديد خطوطها العريضة وتعيين وتحديد وتحيين زوايا وإحداثيات وأوزان واتجاهات مسارات السبل المتعددة والمتنوعة، تضبط مُميَّلاتها وتعيير مُميَّلاتها وتثبت منقلاتها وتوجيه بوصلاتها المعرفية والوجودية والقيمية الأخلاقية والجمالية الفنية العامة، لتصبح هي الحاكمة والناظرة والقائمة والقيومة والقومة والمقومة على كافة السبل والطرق المتعددة والمختلفة التي ابتليت بها الأمة والمجتمع والفرد. وعليه، تعيل وتقوم وتستوى الاستعانة والتوكل والتسليم والتوسل بها بدلاً من التوكل والاستعانة والتوسل على اختيارات ومعارف الشخص القاصرة والمحدودة.

ولتحقيق هذا الأمر يقتضي إعمال الاستخارة، أي: الدعاء والطلب والسؤال من الله أن يوفق الإنسان ويؤمن عليه وعلى المجتمع، من تمكين حكومة إسلامية وولي فقيه متقٍ وبصير ومتمكن، يملك من السلطة والقوة والإمكانات العلمية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية والمعرفية المؤسسية، تمكنه من تشخيص المصالح والمسائل والقضايا والسبل والطرق القويمة والاختيارات والتفضيلات العامة، التي تمكن الفرد والمجتمع من تموضع اختياراتهم وتفضيلاتهم في سياق ومجرى طباقي ومساوقي مع اختيارات وتفضيلات المجرى الاستخلافي والخاتمي والانتظاري والاتباعي الولائي لولي الفقيه التقوائي.

هذا المجرى يتطلب تشهيد العالم الغيبي وتغييب العالم الحسي الشهودي، أي: إنزال الحقائق والمعاني المغيبيات والمكسوفات والمضمرات الميتافيزيقية الثاوية في كينونات العالم الحسي، وكشفها من حالتها الاسترارية والاستتارية إلى حالة الكشف والعيان والظهور، والذي بمقتضاه يتم التمييز والبيّنونة بين السبل المتفرقة المتشظية المضادة والمتناقضة، وبين السبل الوسطي القويم الموصول إلى الصراط المستقيم الوحيد. فأكبر نعمة ومنّة وفضل ورحمة يمنُّ ويتفضل بها الله على عبده هو أن يوفقه ويُمكّنه من التوكل والتوسل والاستعانة باختيارات وتفضيلات الولي الفقيه المتخصص في تفاصيل جزئيات الحياة، الولي الفقيه العام العالم والحكيم والفاضل والحاكم والقائم والقيوم والقوام والمقوم لاختياراته وتفضيلاته الولائية الشرعية الفقهية الجزئية والوسطية، كما هو يفعل في الأمور التخصصية في التعامل مع قضايا ومسائل طبية وهندسية وزراعية وصناعية ومالية واقتصادية و...، حيث قمة فاعلية وحاكمية وناظرية الاستخارة والتوفيق والخير والسداد والتأييد، هي الطلب والسؤال والتوسل إلى الله أن يوفقه في اختيار السبل القويم من خلال أفضل خبير ومهندس وطبيب و...، المؤدي إلى تحديد وتعيين وتحيين أفضل وأكمل وأحسن وأتم وأنفع وأصلح وأفلح اختيار يتوافق ويتلاءم مع حقيقة ومسؤولية الاستخلاف والخاتمية والانتظرية والولائية الفقهية التقوائية استواءً مع الصراط المستقيم.

لذا على المستخير المتدين أن يبحث عن السبل القويم الوسطي من بين السبل المتفرقة التي تمكننا من الاستواء على الصراط المستقيم، لأنظاره وتخيالاته وتعلقاته وعرفانياته ووحياياته الإخبارية من خلال التوسل والتقرب إلى معرفة السبل القويم

الوسطي والصراط المستقيم الأوحـد الذي يشخصه الركن الرابع من سلسلة الوجود المتمثل بالاتباعية الولائية الفقهية العامة التقوائية الممهدة للولاية العصومية المنتظرة.

والبديل الآخر هو أن يتحمل نفسه كافة مآلات وتداعيات ومسؤوليات حمولات ونتائج اختياراته وتفضيلاته، وخاصة تلك التي لها تداعيات اجتماعية وسياسية وتاريخية في مجرى الحياة، وهي إما أنها مختلفة ومتضادة ومتناقضة ومزيلة مقارنة ومقارنة بالسبيل القويم الوسطي والصراط المستقيم، أو في أحسن الأحوال هي متشابهة ومتشاكلة ومتضارعة له، ولكن دون تحقق التضاهي والتماثل والتناظر والتطابق والتساوق معه، حيث في التطابق والتساوق يتحقق أعلى مرتبة الكمال والخيرية والموفقية، أي: أعلى مرتبة الاستخارة الائتمانية المسؤولة، ومن ثم تأتي مرتبة التماثل والتناظر، وأقلها التشابه والتشاكل.

وعليه، يُفترض على المستخير في الاستخارة الاستخلافية الائتمانية المسؤولة التوجه بكل جوارحه وجوانحه ووجوده الذهني والعقلي والقلبي إلى تفعيل دالة الدعاء والتوسل والذكر والاستعانة والطلب والسؤال» إلى الله العلي القدير، أن يُمنَّ ويتفضل عليه بالخير وحسن الاختيار والصلاح والفلاح والتوبة والتقرب في موضع فعل النظر والتخيل والتعقل، أو فعل الصمت والصومنة، أو فعل الإشارة والقول والكلام والعمل. ومن أفضل وأتم الخيرات والتفضلات المطلوبة هو الهداية والرشد إلى السبيل القويم الذي يرشده إلى الطريق المستقيم، أي: أهل الخبرة والعلم والحل والعقد وفي مقدمتهم «ولاية الفقيه العلمية والمعرفية الخاصة» حسب موضوعات ومسائل الحياتية بشكل عام، وأن يرشده إلى ولاية الفقيه العام التقوائي» ولاية الفقيه العامة «على الأقل للموضوعات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتاريخية والفقهية والثقافية... العامة والكلية، وكلية الكليات وعموم العموميات ووحدرة التوحيديات، التي تكون هي المرجعية الحاكمة والناظرة والقائمة والقيومة والقوامة والقيامة والقومة والمقومة على الولايات الفقهية التخصصية العلمية الخاصة في مسائلها وسياساتها وأحكامها وقيمها الكلية والعامة.

فالاستخارة الائتمانية المسؤولة هنا تتمركز على تمكين وتفضيل الله سبحانه وتعالى على هداية الإنسان إلى المسار والاختيار والتفضيل المطابق والمساوق للاختيارات

والتفضيلات الولائية الفقهية الجامعة للشرائط والمالكة للولاية العامة، لتكون كاشفةً وحاكمةً وناظرةً ومقومةً على السبل المتكثرة وعلى السبيل الوسطي القويم والصراط المستقيم التوحيد الأحدي لأعماله وأفعاله وأقواله الكلية الجوهرية والعرضية.

فالخيرية والصلاحية والفلاحية هنا هي عين هذا الاختيار والتفضيل والالتزام والتعهد والتمسك بالسبيل الوسطي القويم والصراط المستقيم المتعين من قبل الأنبياء والمرسلين والأئمة الطاهرين عليهم السلام في حضورهم، ومن قبل الولي الفقيه التقوائي (الولاية التقوائية العامة المؤسسية) في زمن غيبتهم⁽¹⁾. وفي حال اختيار وتفضيل السبيل القويم والطريق المستقيم من أي شخص كان أو كائن أو سيكون، يعني أنه قد نصب نفسه إما إماماً معصوماً أو ولياً فقيهاً لنفسه، وعليه أن يتحمل مسؤولية نتائج أعماله على نفسه وعلى المجتمع والجغرافية والتاريخ، أو أنه يلتزم بالسبيل القويم والصراط المستقيم. وهذا الأمر ينسجم ويتساوق مع عقله المجرد المُلْكِي، وعقله الملكوتي المسدد بمقاصد الشرع والمؤيد بمقاصده ووسائله المشروعة، فضلاً عن تجاربه العلمية الواقعية والتجربانية، التي تؤيده أيما تأييد وتأكيد من دون شك وريب بعد إزالة الشوائب والموهومات الذهنية والأهواء النفسية، من الاتباعية الوجوبية العقلانية والشرعية والأخلاقية والوجدانية والقانونية من الولي الفقيه التقوائي الحاكم والناظر على سيرورة المجتمع والتأريخ، كما ينص عليه الفقه والدين والفطرة والضمير الإنساني.

وهذه حقيقة يقرها كل إنسان سواء صاحب عقل ورشد وتجربة وإيمان أم من يكون فاقدها، حيث الاختلاف والبيّنونة بينهما هنا فقط في تشخيص مصاديق الولاية الفقهية التقوائية في الواقع الموضوعي الخارجي، فهناك من يشخص ويعين ذاته أو عقله أو تجربته

(1) المشكلة الإشكالية الكبيرة والكبارة هنا هي في موضوع فهمنا وإفهامنا وانفهامنا وتفهمنا لكنيونة الغيبة، وتشخيص من هو الغائب والمغيّب، وما هو الغيب والغياب، أو من هو الحاضر ومن هو المحضور وما هو الحضور، أو من هو المحاضر ومن هو المُحاضر وما هو الحضور، أو من هو الفاعل ومن هو المفعول والفقيد وما هو الفقدان. نعتقد أن المفقود والمغيّب والمحضور هو عامة الناس، وليس الإمام المعصوم الذي هو فعلاً حاضر ومحاضر. والمشكلة في عدم توفر عدسات رؤيوية استكشافية إبصارية واستبصارية واستشرافية مركبة، تمكّننا من استحضار التشهد في العالم الغيبي، والتغيب في العالم الحسي اليهودي. فمن عرف نفسه عرف ربه، ومن عرف إمامه عرف نائبه بالحق، وإذا لم يعرف نائبه، أي: الولي الفقيه التقوائي العام، فإنه حتماً لم يعرف إمامه الحاضر الغائب. ومن لم يعرف السبيل القويم والصراط المستقيم للإمام عليه السلام، فإنه حتماً لا يعرف السبيل القويم والصراط المستقيم لنائبه الولي الفقيه، والعكس صحيح أيضاً.

أو مؤسسته أو صديقه أو مستشاره أو من يكون من أهل العلم والخبرة والحل والعقد أو أي كائن ومؤسسة يعتقد بها. والخلاصة هي أنه سيختار شخصاً أو مؤسسة أو ذاته لتكون الولي الفقيه الحاكم والناظر والقائم والقيوم والمقوم في حياته حسب طبيعة الموضوعات والمسائل.

9.12 الاستخارة الاستنارية التوسلية بعقول الآخرين

مهما تضافرت جهود وتكاملت عقول الكائن المستخير فإنه بحاجة ماسة إلى علوم ومعارف وخبرات العقول المختلفة المتخصصة من جهة، وخاصة إذا كانت موضوعات وقيمات وقصود وأهداف الاستخارة تتسم بالكلية والعمومية والمجتمعية، فإنها تحتاج بدرجة أكبر وأشد إلى عقول وأنظار ملكية عليّة كلية وتشميلية مؤسسية ومؤصلة على عقول ملكوتية قيمية آياتية تتجاوز جزئيات وتشظيات وتفرعات ظواهر الأمور من جهة، وتتعدى حتى ظواهرها الكلية العلمية والعقلية إلى ما وراء موضوعاتها وقصودها، أي: إلى قيمها وآياتها وحكمتها العملانية الفردية والمجتمعية والتأريخية.

وتجدر الإشارة إلى أنّ الموضوعات الكبّارة والكبيرة وكذلك كثيراً من الموضوعات الجزئية الفردية التي لها علائق بالقضايا والمسائل والقصود الاجتماعية والسياسية والاقتصادية و.... الكلية، لا تخلو من الحاجة إلى العقل الكلي الملكوتي القيمي والآياتي الولائي العام في الإرشاد والاسترشاد والتبصر والاستبصار، لكونها تشميلية وكونية وتكاملية وتوحيدية في كثرتها وتكثيرة في وحدتها، وخاصة عندما تتغاير وتتضاد أو تتناقض الأفكار والمعارف والحقائق والأمور والانشدادات والميول داخل نفسه، قد يعيش الكائن المستخير أجواءً ضاغطة تدفعه نحو خيار أو آخر، فيجد نفسه عاجزاً عن اتخاذ القرار الصحيح والصالح والفالح الذي يقربه إلى الكمال والجمال المطلق تعالى؛ لوقوعه أسيراً في وحل الظن والشك وحال التردد والحيرة والقلق اللامعرفي.

هنا عليه أن يستخير العقل المُلْكِي لإزالة التشبّثات والتبعثرات والتشظيات المتباعدة والمنفردة والمتناقضة والمتعارضة أولاً، ثمّ يلجأ إلى العقل الملكوتي للتعرف على حكماتها العملية وآياتها الآفاقية والأنفسية لها وقيمها المعنوية المثالية والتخلقية المتعالية لها، من

خلال الاستشارة بعقله الخاص والاستشارة بعقول الآخرين ممن يثق بأمانتهم وبمنهجيتهم السليمة في التفكير، ويطمئن إلى صدقهم وخبرتهم في ذات الموضوع، فيستشيرهم ويستعين بعقولهم، ليشاركوه في التفكير وإعمال النظر، فيساهم في تجاوز نقاط الضعف التي سببت له الحيرة والتردد اللامعرفي. الأحاديث والروايات الشريفة المروية عن النبي ﷺ وأهل البيت  بهذا الشأن لا تُحصى ولا تُعدّ. حيث إنها تؤكد على أنّ استشارة واستشارة أصحاب الرأي السديد والحكم الرشيد المعقلن والمشرّعن بمقاصد الشرع ووسائله تساعد الكائن المستخير على الوصول إلى حالة الحزم والعزم والحسم والإرادة قبل ووسط وبعد الاستشارة، وتجاوز الحيرة والتردد والقلق اللامعرفي، وتأصيل وتأثيل الحيرة والدهشة والاندهاش والقلق المعرفي والوجودي والقيمي والجمالي لدوال الاستشارة الاستخلافية الائتمانية المسؤولة.

لذا يقول ﷺ: «الحزم أن تستشير ذا الرأي»⁽¹⁾. وفي حديث آخر عنه: «ما من رجل يشاور أحداً إلا هدي إلى الرشـد»⁽²⁾. ورد عن الإمام علي عليه السلام أنه قال: «مَنْ شاور ذوي العقول استضاء بأنوار العقول»⁽³⁾. وعنه عليه السلام: «إذا أنكرت من عقلك شيئاً فاقتد برأي عاقل يزيل ما أنكرته»⁽⁴⁾. وعنه عليه السلام: «حق على العاقل أن يضيف إلى رأيه رأي العقلاء»⁽⁵⁾. ويشير الإمام علي عليه السلام إلى أن من أهم مميزات الاستشارة كون الآخر الذي تستشير خارج تأثيرات الضغوط التي تسبب للإنسان التردد، يقول: «إنما حُضُّ على المشاورة لأن المشير صرف، ورأي المستشير مشوب بالهوى»⁽⁶⁾. وعنه عليه السلام: «من شاور ذوي الألباب دل على الصواب»⁽⁷⁾. بالطبع فإن على الإنسان أن يشاور ذوي الاستقامة وأصحاب الخبرة

(1) بحار الأنوار، الجزء: 72، الصفحة: 105.

(2) المحمدي الريشهري، ميزان الحكمة (قم المقدسة: مكتب الإعلام الإسلامي، الطبعة الأولى: 1404هـ. ق)، الجزء: 5، الصفحة: 211.

(3) غرر الحكم ودرر الكلم: 8634.

(4) غرر الحكم ودرر الكلم: 5754.

(5) غرر الحكم ودرر الكلم: 4920.

(6) غرر الحكم ودرر الكلم: 3908.

(7) بحار الأنوار، الجزء: 74، الصفحة: 420.

والتجربة يقول علي عليه السلام: «شاوَر في أمورك الذين يخشون الله ترشد»⁽¹⁾. وعنه عليه السلام: «خير من شاوَرْتُ ذُوو النهى والعلم وأولو التجارب والحزم»⁽²⁾. وعن معلى بن خنيس قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: «ما يمنع أحدكم إذا ورد عليه ما لا قبل له به أن يستشير رجلاً عاقلاً له دين وورع. ثم قال أبو عبد الله: أما إنه إذا فعل ذلك لم يخذله الله»⁽³⁾.

9.13 دالة الاستخارة الأفقية المسطحة ودالة الاستخارة العمودية الشاقولية

الإقاربية

إن مشكلة الكائن الإنساني في الأغلب - وخاصةً عند العوام فيما يتعلق بدوال الاستخارة وعلاقتها الدلالية والتداولية والتواصلية والوظيفية والغائية بالاستخارة الائتمانية المسؤولة ودوال الطلب والدعاء والسؤال - تكمن في تأطيرها في المستوى المسطح والمقشر الذي يلزم العالم المرئي ولا يعدوه إلى غيره، وإذا تعداه فإن هذا التعدي لا يتجاوز في أحسن الأحوال عمق مسطحاتها ومقشراتها القريبة والمجاورة لقشريتها السطحية المرئية الحسية. وهذا الحل يعبر عن قصور الكائن أو بالأحرى هو جعل كينونته الإنسانية قاصرة ومؤطرة بالبعد الأولي والسطحي، ولذا يتحرك يمنة ويسرة في مستوى أفقي تسطيري مسطح، وفي هذه الحال يقابل ما يمكن تسميته بـ «الكائن أو الإنسان المتعدي» الذي حركته سيرورته وصيرورته شاقولية إقاربية ومتعامدة وارتقائية متعالية، ومتصلة تواصلية متشابكة بكافة عوالمه الفوقية المجردة والمسددة والمؤيدة بروح القدس الممكنة.

الاستخارة الأفقية عدساتها الرؤيوية الاستكشافية والاسترجاعية والاستشرافية لا تتعدى غاياتها وموضوعاتها ودلالاتها المعرفية والوجودية والقيمية الأخلاقية والجمالية الفنية عالم الحس واللذة والمنفعة والفائدة والسعادة المادية التي تقرّبها إلى ماهيات المادة ومعالم الأشياء وحدودها ورسومها فحسب، دون التعدي إلى عالم العبادة العملية والقيم الآياتية المتعالية والحقائق المجردة والعقول المسددة والمؤيدة والمستفادة، أو التعدي إلى

(1) غرر الحكم ودرر الكلم: 5756.

(2) غرر الحكم ودرر الكلم: 4990.

(3) بحار الأنوار، الجزء: 72، الصفحة: 102.

عالم المعنى العلوي والعرفان القلبي والغيب الوحياني. وهذا الأمر الذي يجعل مردوده بكيته إلى الجسمية والجسدية، وتحيزاته وتحيزات الزمكانية.

إن تأطير كينونة الإنسان وكينونة فعله وقوله واستخاراته تجعل طلباته وأسئلته ودعواته وسلوكاته منحصرة في أفقه الاستطالي المُسطَّح الذي يجعله واحداً من أجزاء البرانية، بحيث يصبح دائماً وأبداً أسير هذا التحيز والتحنين الزمكاني، ولا يَمَكِّنُه الانفصال والانفكاك عن هذه الزمكانيته.

تجدد الإشارة إلى أن الجسمية التي يتلبسها الكائن الإنساني لكيونته الإنسانية أو سلوكياته وغاياته ودوال طلبه وسؤاله ودعواته في الاستخارة، تنعكس أيضاً في اختيار وتبني وسائله وتوسلاته وخطاباته وجل حياته. وإن هذه الجسمية لها سُلْمِيَّة راتوبية تزايدية وتناقضية، بحيث كلما زادت كثافة الجسمية والجسدية زاد اقتران واستغراق واستهلاك الوجود الإنساني في العالم المرئي والسير الأفقي المستطيل والمُسَطَّح إلى أن يصل إلى ذروته، بحيث ينحصر النظر والتأمل والتخيل والتعقل في دائرة الحس والمادة والدنيا، والتموضع في معالمه وصفاته وحدوده ورسومه موضوعاته ودلالاته واستدلالاته وتداولاته وتواصلاته ووسائله وغاياته ووظائفه، فيضمحل حظها وتدنّي قدرتها على الانفكاك من العالم المرئي، إلى درجة حتى تغيب عنها حقيقة هذا العالم المرئي الذي يعيش في كنفها وحدودها ورسومها. وكلما تدرجت الجسمية في السُلْمِيَّة الراتوبية باتجاه السلبية والتناقضية والزيلولة، يتجاوز الكائن الإنساني وتتعدى استخاراته الائتمانية المسؤولة العالم المرئي ما وراء الحس والجسمية الزمكانية ليشمل عوالمها الميتافيزيقا، الأمر الذي يحقق ويسجل ويزيد من نصيبها الأنطولوجي الوجودي من الانفكاك عن العالم المرئي، حتى تضمحل وتستقل تماماً وكلياً عن الجسمية والمادة؛ أي: تتجرد تجرّداً كاملاً عن المادة. وجسمية الكائن الإنساني هي الألف والآخر كثافة من جسمية المادة، وجسمية النبات ألطف من جسمية المادة، وجسمية الحيوان ألطف من جسمية النبات.

لذا الأصل في الإنسان أن لا يؤطر كينونته في إطار الجسمية المادية، بل، عليه أن يتدرج من خلال حركته الجوهرية للنفس باتجاه الجسمية النباتية ويتجاوزها إلى الجسمية الحيوانية ويتعداها إلى الجسمية الإنسانية، دون الوقوف عند هذا الحد، بل عليه أن يتعدى

الجسمية والعالم المرئي إلى العالم غير المرئي، أي: يتجاوز فاعلية «العقل» و«العقلية» و«العقلانية» و«المنهج العقلي» و«السلوك العقلي» و«العقلنة» و«التعقل» و«التعقل» المجرد، أو بالأحرى العمل وفق العقلانية المسددة والمؤيدة بروح القدس⁽¹⁾، أي: أن ينزل العالم اللامرئي إلى عالمه المرئي.

إذن الإنسان بحكم فطرته وبمقتضاه بنية وبناء ونسق تكوين وتركيب وتراكب كينونته الإنسانية التي تنوي فيها بالقوة والإمكان كافة كمالاتها الجسمية المادية والمعنوية الروحية، تنتظر من يستنطقها ويسألها ويستعلمها معرفياً، لكي يستخرجها إلى الفعلية والانوجادية والتحقيقية والإينية الوجودية، لذا السير في مجرى حب وشوق وعشق وألم ومعاناة وكبد ومشقة البحث عن الكمال والجمال المطلق، للتقرب إلى ما هو فوق المطلق سبحانه وتعالى، مهيمن هيمنة كاملة ومسيطر سيطرة تامة على فعل نظر وفكر وسكوت وصومته وقول وعمل الكائن الإنساني الاستخلافي الخاتمي الانتظاري الاتباعي، بحثاً عن أفضل النظر وأفضل الفكر وأفضل الصمت وأفضل الصومته وأفضل القول وأفضل العمل في العوالم الممكنة له. فلولا الشعور الوجداني الوجودي للكائن الإنساني أن عالم الجسمية والمرئية أو الجسدية والمادية لا يستوعب ولا يسع وجوده الكينوني الأسماي الحسنى والصفات العليا، لتوقفت سيرورة حياته عند حد معين، ولكن هو دائماً وأبداً في سيرورة البحث عن صيرورة ما هو

(1) للروح كما للعقل والنفس «كونها مشتركة لفظياً» إطلاقات متعددة ابتداءً من الروح البخارية التي هي جسم لطيف سيال فتكون من أبخرة وصفوة ولطافة الأخلاط الأربعة، إلى الروح الحيوانية والطبيعية والنفسانية، وانتهاءً بروح القدس، والروح من أمره تعالى. يستفاد من روايات الأئمة الأطهار عليهم السلام أن الروح عليها السلام هو أعظم الأرواح والمحيط بها. والأرواح هي مظاهر الاسم الشريف (الرب) لأن جميع مظاهر الحق تعالى مربية لله تعالى بهذه الأرواح. وترتقي النفس القدسية للإنسان الكامل من شدة اعتدال المزاج بحسب الصعود إلى روح القدس لتتصل به، بل هو. كما أشير إليه. فوق الوضع والمحاذاة والارتباط والاتصال والاتحاد، وقد عبّر عنه بالفناء لعدم وجود لفظة تناسب ذلك المعنى المقصود. مثل هذا الشخص ونتيجة لكثرة حديّة ذهنه وشدة ذكائه وصفاء روحه يتحول بحكم: ﴿عَلَّمَهُ سُبُوحُ الرُّقُوعِ﴾، [سورة النجم، الآية: 5]، وبلا واسطة معلم بشري، إلى الكمال المطلق المؤيد بروح القدس والروح. بل إن مثل هذا الشخص ولأن الحق يكون عينه التي يرى وأذنه التي بها يسمع وعين جوارحه وقواه الروحية والجسمية، فإن تصرفه الفعلي أيضاً يكون كالحديث والجذبة الروحية حتى يصير قوله وفعله واحداً، ولا يحتاج إلى الامتداد الزماني في حركاته وانتقالاته، بل يصير محلاً لمشية الله ومظهراً لـ ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾، [سورة النحل، الآية: 40]، حيث يتحد عندها القول والفعل، بل في إطلاق الزمان لا يصح أيضاً إلا من باب المسامحة في التعبير ﴿قَالَ الَّذِي عِنْدَهُ عِلْمٌ مِنَ الْكِتَابِ أَنَا آتِيكَ بِهِ قَبْلَ أَنْ يَرْتَدَّ إِلَيْكَ طَرْفُكَ﴾، [سورة النمل، الآية: 40]. وهذا الذي صار فعله في ظرف الزمان كالحديث وجذبة الحكيم والعارف في صقع النفس، فكيف ستكون تصورات وأفكاره في الحدس والجذبة والإرادة والمشية؟.

أكمل وأتم وأجمل وأحسن من سابقها، ولا يرى هناك أفقاً واحداً ورسماً لهذا الأفق الممتد اللانهائي.

السير الأفقي يجعل السير داخل عالم الجسمية والمادة المرئية سيراً دائرياً مكروراً، ومآلاته هي مآلات الحادثة، وما بعد الحادثة، وما بعد بعد الحادثة، التي آلت الأمور بسببها إلى موت النص، وموت المؤلف، وموت الإيديولوجية، وموت المعنى، وموت العقل، وموت الأخلاق، وموت الإله، و.... وهي بسبب تجاوز وتعدي الكائن العالم الجسمي المادي المرئي من داخله وفي صلبه وليس من خارجه؛ لكونه غير مرئي ومكسوف مضمّر، في حين أنّ من يتجاوز ويتعدى عالمه المرئي باستحضار ما هو في العالم الأكمل والأفضل والأجمل والأتم من الحقائق المعرفية والوجودية والقيمية الأخلاقية والجمالية الفنية، يستثمر ويوظف عدساته الرؤيوية الاستكشافية الإبصارية والاستبصارية والاستشرافية الحسية، والتخييلية والتعليلية العرفانية القلبية المتعلقة والمتشعّنة، والغيبية الوحيانية الإخبارية والإنبائية في مجرى فعل العمل الاستخاري الائتماني المسؤول.

وتأسيساً على ذلك، يصبح نظر وعمل وفكر وعقل وقلب الكائن الإنساني قائماً ومقيماً، وإقامةً وقياماً، وقوماً ومقوماً، وكاشفاً وناظراً، وحاكياً ومحاكياً، بعين بصير وبصيرة، وبيد مبسوط، وبسمع سميع، وبحس معقول، وب عقل مستفيد ومؤيد، وب عقل مجرد ومستكف، وب عقل نوراني قدسي متصل بكيونة الكائن الإنساني لاستئصال واستفراغ المعاني والحقائق الحقيقة والحقة النورانية القدسية، ذلك تنزيلاً تدريجياً من أعلى المراتب الوجودية إلى أدناها مرتبة في العالم الجسماني المادي المرئي بتشheid الغيب، وتدرجياً من أنزل المراتب الوجودية إلى أعلاها مرتبة في العالم الملكوتي بتغيب الشهود في الاستخارة الائتمانية المسؤولة. بهذا تصبح كيونة الاستخارة الاستخلافية الائتمانية المسؤولة من جهة، وكيونة الكائن الإنساني من جهة ثانية، كائناً إلهياً ربانياً وعقلانياً وشرعياً وعرفانياً ووحيانياً، فيتجاوز ويتعدى أفقه الأفقي المُسطح ليتدرج في أفقه العمودي الشاقولي والصعودي الارتقائي المُتعالى.

وعليه، بمُكنّتنا الاستفادة من هذا البحث وربطه بموضوع الاستخارة الاستخلافية الائتمانية المسؤولة ودوال كيونة الدعاء، والوسيلة، والطلب، والسؤال، وكذلك دوال كيونة

دعاء الدعاء «ميتا الدعاء»، وسيلة الوسيلة «ميتا الوسيلة»، وطلب الطلب «ميتا الطلب»، وسؤال السؤال «ميتا السؤال» أولاً في التعدي من الاستخارة الأفقية إلى الاستخارة الارتفاعية الاستخلافية العمودية الشاقولية والارتقائية المتعامدة والمتعالية، بموضوعاتها وغاياتها ودلالاتها ووظائفها وقيم متغيرات دوالها الدعائية والسؤالية والطلبية والوسيلية، للتواصل والتعلق بالقيم التخلفية والجمالية الآياتية في بنيات كينونة الأسماء الحسنى والصفات العليا تعالى.

فالاستخارة الاستخلافية الائتمانية المسؤولة الشرعية والعقلانية والعرفانية والوحيانية هي طلب وسؤال المستخير الخير وكل الخير من المُستخار إليه تعالى أن ينزل ويفيض خيرته اللامتناهية على الكائن المتناهي، وتفعيل فعل المستخير المتناهي بغاياته وتوابعه وتقريبه اللامتناهية، وذلك بأن يمكنه من توظيف عدساته الرؤيوية الاستكشافية الإبصارية والعقلانية المسددة والمؤيدة والاستبصارية العرفانية المتعقلة والمتشعنة والوحيانية الغيبية الإخبارية والإنبائية، لكشف وفهم وتفهيم وإفهام وانفهام معانٍ وحقائق معرفية وجودة وقيمة أخلاقية وجمالية فنية المحسوسة والمعقولة والمتخيلية والمتعرفنة والمتوحية، سواء المكسوفة أم المنكشوفة، الظاهرة أم الباطنة، المطلقة أم النسبانية، الثابتة أم المتغيرة، المحكمة أم المتشابهة، المرئية أم اللامرئية، الجسمية أم الروحية، الدنيوية أم الدينية، الفردية أم الاجتماعية، أم التاريخية أم الحضارية، أم العالمية أم الكونية، وإنزالها وبسطها وولوجها في النظر والفكر، أو الصمت والصومته، أو الكلام والقول والعمل المنظور، وذلك قبل التفكير والنظر فيها وأثناءها وبعدها وما بعدها، وذلك سواء كان المنظور تم اختياره مطمئناً مستكيناً أم كان متردداً ومتحيراً، في كليهما يحتاج الكائن المؤمن دعاء الدعاء وسؤال السؤال وطلب الطلب للخير بهذا المفهوم والمعنى للخيرية.

وعليه بِمَكْنَةِ الكائن المستخير المؤتمن والمسؤول أَنْ يحقق الخيرية الصلاحية الدنيوية الأفقية والفلاحية الدنيوية الأخروية العمودية، ويحقق اللذة والمنفعة والفائدة والسعادة الأفقية المسطّحة والعمودية الأبدية المتعامدة، المؤدية إلى تحقيق التوابيّة الإنابيّة والدناوة التقريبيّة والتجاورية والتحاقلية مع الكمال والجمال المطلق وفوق المطلق. وهذه

الأمر هي عين المطلوبة من فعل الاستخارة والخيرية والصلاحية والفلاحية، وهي الغاية القصوى من الدعاء والطلب والسؤال والوسيلة، وهي التي تمأسس وتؤصل وتؤثل كينونة التوكل والتوسل والتسليم والرضا والقبول.

إذن الأمر لا ينحصر في النتائج الجسمية الأفقية وعوالمها الجسدية المرئية وإن كانت مرتكزة على فاعلية ومفعولية «العقل» و«العقلية» و«العقلانية» أو «المنهج العقلي» و«السلوك العقلي» و«العقلنة» و«التعلل» و«التعقيل» المجرد، الذي يعقل حمولات موضوعات وأشياء دوال الدعاء والطلب والسؤال من حيث أوصافها الظاهرة أو بالاصطلاح «رسومها» المعرفية، وهي مطلوبة ولكن ليست لذاتها، بل، كمقدمة وتمهيد لتفعيل العقل المسدد، الذي غايته أو قصده تعقيل حمولات موضوعات وأشياء دوال الدعاء والطلب والسؤال من حيث أفعالها البررانية الخارجية أو «أعمالها»، أي: تفعيل وتعقيل التعدي والتجاوز بها كوسيلة ومرحلة إلى العالم اللامرئي الغيبي، وذلك كمقدمة ثانية لتفعيل وتعقيل العقل المؤيد بروح القدس، الذي غايته تتجاوز ما يطلبه العقل المجرد والمسدد.

هذا الأمر يطلب بالإضافة إلى هذه الرسوم وتلك الأعمال، الأوصاف والحقائق والمعاني الحقبة الأنطولوجية الوجودية والاستطيقية الجمالية الملكوتية والنورانية القدسية، الثاوية والباطنة في الأفعال الجوانية الداخلية للأشياء أو «ذواتها» لحمولات موضوعات وغايات ونتائج ومخرجات الاستخارة الائتمانية المسؤولة الاستخلافية الإنسانية والخاتمية المحمدية ﷺ والانتظارية المهدوية ﷺ والاتباعية الولائية الفقهية التقوائية العامة، التي تتشكل نواتها وبنيتها ومكوناتها التركيبية والتراكيبية والتكوينية من حقائق أسمائية حسنى وصفاتية عليا، أي: الحقائق الحقبة المتعالية التي تصبو إليها فطرة وكينونة الإنسان إلى استخراجها من القوة والإمكان إلى الانوجد والتواجد⁽¹⁾ والتحقق والفعلية والإنية.

فالمقصود والمراد من «الذات» ما به يكون الشيء هو هو، أو قل «هُويته». والفرق بين بين الذات التي يقصدها المؤيد بروح القدس والذات المقصودة لغيره؛ وهي ليست ذاتاً

(1) الإنسان له تعدد، أي: تراتب وجودي، حيث لا تقتصر سيرورة وصورته على العالم المرئي، بل يتجاوزه ويتعداه إلى عالم غير مرئي أو غيبي، سواء تعذرت رؤيته في الحال أم تعذرت في المستقبل، إذ يحيا في العالم الأول وفق النمط الانوجداني للوجود، بينما يحيا في العالم الثاني وفق نمطه التواجداني.

مُتَّصِرَةً، لكونها مجرد مجموعة صفات ومعالم وخصائص برّانية خارجية تشكل حدوداً ورسوماً معرفيةً ووجوديةً ممتوحةً من تجريد العقل النظري من جهة، وإنها ليست ذاتاً مستعملةً لكونها مجموعة أفعال برّانية خارجية مشتقة وممتوحة من فاعلية العقل التسديدي العملي من جهة ثانية. لذا هي ذات متعددة لكل من العقل المجرد والمسدّد معاً لتتموضع في قلب فاعلية «العقل» و«العقلية» و«العقلانية» و«المنهج العقلي» و«السلوك العقلي» و«العقلنة» و«التعقل» و«التعقيل» المُلكي والمجرد، أي: أنها حقيقة وحق لذات متشخّصة في الوجود بكامل انوجادها وإنّيها المتحققة في العيان، وهي ذات ليس بمُكْتَنّا إدراك كينونتها بواسطة العقل المجرد أو النظر المُلكي الحسي وحده، ولا بواسطة العمل الآلي الظاهري أو الباطني المسطّحن له، وإنما بالجمع والتناكح والتزواج والتناسب الوجودي بينهما، أي: النظر التنظيري والتجربة التجريبانية البرانية والجوانية معاً، أي: التزواج والتناكح والتناسب والتصالح والتفاعل ... بين محسوسات حمولات موضوعات وأشياء وغايات و... دوال الاستخارة الاستخلافية الائتمانية المسؤولة، ومحمولاتها المعقولة، وعرفانياتها المعرفنة المتشرّعة والمتعلّنة، ووحَيانيّاتها المتوحّية الانبائية والإخبارية.

وبتعبير شامل جامع متكامل، هو نظر معرفي وجودي وتكوّثري أسمى وصفاتي
عليها في عين وحدتها الوجودية، فهو نظر وجودي ديمومي دينامي حيّ يحيط بالأعيان، أي:
بحقيقة معاني ومضامين الأسماء الحسنَى والصفات العليا الثاوية بالقوة والإمكان فيها،
حيث تستخرج بواسطة عقلنة وعرفنة ووحينة استنتاجاتها المجردة والمسددة والمؤيدة
بروح القدس، حقيقتها الانوجدانية والإنّية والتحقيقية. وهي تشكل بنية كينونة الذات الإنسانية
التكوينية والتراكيبية والتركيبية «هُويّتها» من خلال اتحادها اتحاداً وجودياً لا ينفك عنها،
أي: اتحاداً وجودياً بين العقل والمعقول والعاقل أو العامل والمعمول والعمل أو الرائي والرؤية
والمرئى أو العارف والمعروف والعرفان.

فهناك فرق كبير بين المعرفة العلمية النظرية لموضوعات الاستخارة الممتوحة من النظر المُلْكي والعقلي المجرد، ومعرفتها الممتوحة من النظر والعقل العملي المستعمل الخارجي، وبين المعرفة الوجدانية الحضورية الناتجة عن تزاوج واتحاد وجودي مع كينونة الذات الانسانية، التي تضيف بعداً ومعنى ومضموناً وجودياً حيوياً، يشكل تجربة حياة

ديناميةً وديموميةً متعاليةً ومتسارعةً تمتح منها قوة نظر وفكر وتخيل وتعقل وتعرفن وتوحيّن، وقوة صمت وصومته، وقوة قول وكلام وعمل، تنفذ إلى تلك الحقائق الأسمائية الحسنى والصفاتية العليا الحقّة المتجلية في الأشياء والموجودات قاطبةً، فهي حقاً عملية تتجاوز الاشتغال بالجهد والاجتهاد والمجاهدة، لتطلب الاشتغال بـ «جهد الجهد» و«جهاد الجهاد» و«مجاهدة المجاهدة»، وتتعدى إلى «نظر النظر» و«فكر الفكر» و«عقل العقل» و«تخيل التخيل» و«صمت الصمت» و«صومته الصومته» و«قول القول» و«كلام الكلام» و«عمل العمل»، حتى تتحقق حقيقة الملامسة التي نطق بها القرآن المجيد: ﴿لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ﴾⁽¹⁾، والمس هنا هو مس يتعدى سطوح ومعالم ظواهرها الجسدية أو الباطنية المسطّحة إلى ملامسة حمولات موضوعاتها ومعانيها ودلالاتها واستدلالاتها وبنّياتها البنائية والبنّوية التكوينية والتركيبية والتراكبية والتداولية والتواصلية والوظيفية والغائية البعيدة، فضلاً عن دلالاتها المعنوية الوجودية والقيمية الأخلاقية والجمالية الفنية الحقيقية الباطنية.

وهذا يختلف عن المس أو اللمس الظاهري الجسدي للأشياء والوجودات، المحسوس «الخام» الذي لا يرقى حتى إلى مرتبة النظر والتخيل والتعقل، فضلاً عن أن يكون ثمرة

(1) المرجع: القرآن المجيد، سورة الواقعة، الآية: 79. ففي تفسير الميزان للسيد الطباطبائي، الجزء: 19، الصفحة: 137، قال: وقوله: ﴿لَا يَسْأَلُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ﴾ صفة الكتاب المكنون، ويمكن أن يكون وصفاً ثالثاً للقرآن، ومآل الوجهين على تقدير كون «لا» نافية واحد. والمعنى: لا يمس الكتاب المكنون الذي فيه القرآن إلا المطهرون، أو لا يمس القرآن الذي في الكتاب إلا المطهرون. والكلام على أي حال مسوق لتعظيم أمر القرآن وتجليله، فمسه هو العلم به، وهو في الكتاب المكنون، كما يشير إليه قوله: ﴿إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ * وَإِنَّهُ فِي أُولَى الْأَكْتَابِ لَذِينَ عَلَّمْنَاهُ حِكْمًا. [سورة الزخرف، الآيتان: 3 و4]. والمطهرون - اسم مفعول من التطهير - هم الذين طهر الله تعالى نفوسهم من أرجاس المعاصي وقذارات الذنوب أو مما هو أعظم من ذلك وأدق وهو تطهير قلوبهم من التعلق بغيره تعالى، وهذا المعنى من التطهير هو المناسب للمس الذي هو العلم دون الطهارة من الخبث أو الحدث كما هو ظاهر. فالمطهرون هم الذين أكرمهم الله تعالى بتطهير نفوسهم كالملائكة الكرام والذين طهرهم الله من البشر، قال تعالى: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾، [سورة الأحزاب، الآية: 33]. ولا وجه لتخصيص المطهرين بالملائكة كما عن جل المفسرين؛ لكونه تقييداً من غير مقيد. وربما جعل «لا» في «لا يمس» ناهية، والمراد بالمس على هذا مس كتابة القرآن، وبالطهارة الطهارة من الحدث أو الحدث والخبث جميعاً - وقرئ «المَطْهُرُونَ» بتشديد الطاء والهاء وكسر الهاء أي: المتطهرون - ومدلول الآية تحريم مس كتابة القرآن على غير طهارة. ويمكن حمل الآية على هذا المعنى على تقدير كون «لا» نافية بأن تكون الجملة إخباراً أريد به الإنشاء وهو أبلغ من الإنشاء. قال في الكشف: وإن جعلتها (يعني جملة «لا يمس» إلا المطهرون) صفة للقرآن، فالمعنى: لا ينبغي أن يمس إلا من هو على الطهارة من الناس يعني مس المكتوب منه، انتهى وقد عرفت صحة أن يراد بالمس العلم والاطلاع على تقدير كونها صفة للقرآن كما يصح على تقدير كونها صفة لكتاب مكنون.

لكينونة العمل، بالرغم من كونها أعلى مرتبةً ودرجةً من مرتبة النظر. وكذلك نجد أن الملامسة الحسية المسطّحة الممتوحة من العقل المجرد هي أيضاً معقولات ومقولات عقلية مشتقة عن ومأخوذة من المحسوسات بعد تجريدتها من خلال جملة من عمليات مثل: التفكيك والتجزئة، والتحليل والتدليل، والترتيب والتركيب، والاستنتاج والتعميم،... لذا هي مقرونة بمقولات مستمدة من المحسوس وهي مماسة معها، بحيث لا انفكاك له عن الملموس بشكل كامل وتام.

واقتران العمل بالإيمان «النظر» ليس اقتراناً محسوسياً أو ملموسياً مسطحاً ومقشراً، بل هو اقتران ناتج عن زيادة نوعية وليست زيادةً عدديةً وجمعيةً حسابيةً، بل هي زيادة تركيبية وجودية حالية متحدة اتحاداً حقيقياً مع كينونة النفس الإنسانية، إذ إنّ للعمل مرتبة معرفية ووجودية وقيمية وجمالية أعلى من مرتبة النظر، إلا إذا وسعنا دائرة وبؤرة العقل والنظر المجرد إلى العقل المسدد القائم والقيوم والقيام والقومة والمقومة للنظر والعقل المجرد، حيث إنه أشمل وأكمل وأنمّ منه وأعلى مرتبةً ودرجةً، وفائدةً وغنىً، وسعةً واستطالةً، ورسوخاً وعمقاً، وصلابةً وتماسكاً منه، وكذلك هي حال تعدي العمل بالجوارح الذي يتمثل في القيام بالطاعات إلى العمل بالجوانح، الذي يسمو مرتبةً عاليةً عن العمل بالجوارح بحكم تخلّقه بالقيم الأكسيولوجية الأخلاقية عبر الممارسة العرفانية الاستيطيقية الجمالية المتعلّنة والمتشرّعة والمتواصلة بانفتاحها وتعلقها بالوحي الإخباري والإنبائي.

وهذا هو مكنن الرقي المتسامي والدرجة المتعالية للنظر والعقل المسدد المؤاسس والمؤااصل والمؤاائل على أساس اختياري واستخارية ومختارية وخيرية العمل الصالح الدينوي والفالح الديني، عبر دوال الدعاء والطلب والسؤال الاستخاري الائتماني المسؤول والاستخلافي والخاتمي والانتظاري والاتباعي، المتلبس بالتوكل والاستعانة والتسليم والرضا والقبول لما يقضيه ويُقدِّره الله سبحانه وتعالى، وعبر مجرى التوايية النصوح والعبادة والعبودية المؤداة إلى العبودية والعبدية الخالصة التي تقرب المسافات الوجودية بين المستخير والمُسْتَخار، بين العبد والسيد والمملوك والمالك والمدين والدائن والمرزوق والرازق والمطلوب والطالب والسائل والمعطي والمجيب و....، ولتجاوز الملامسة المسطحة الجسدية المادية الحسية في النظر وفي العمل أيضاً.

التمييز الحقيقي الأنطولوجي الوجودي بين اللمس والمس⁽¹⁾ يتطلب توضيف مصطلح المماسسة أو الممسوسة والملابسة، الذي يشمل إضافة إلى اللمس الحسي النظري (الملموسية)⁽²⁾ والاستعمال العملي الممسوسة، كذلك الملابسة القلبية والعرفانية المتعقلنة والمتشترعة «العقل المسدد والمؤيد» بروح القدس الموصل إلى الوحي الإنبائي والإخباري، الذي يعطي المعنى الحقيقي للحياة ووحوية ديمومية لفعل النظر والتخيل والتعلل والتعرف والتوحيين أو فعل الصمت والصومنة أو القول والكلام والعمل.

والفرق بين الملامسة الحسية الظاهرية أو المماسسة المعنوية السطحية أو الملابسة الباطنية بدرجاتها الراتوبية المتعالية المزاولية والمخالطية والمُباطنية التي يمسه ويلابسها ويتلبسها أو يزاولها ويخالطها ويُباطنها في الاشتغال العقلي المؤيد والاشتغال العقلي المسدد، هو كون الأول يزيد على الثاني درجة ومرتبة من حيث يزاول النوافل على

(1) المعنى الأصلي للمس: حَقِيقَةُ الْمَسِّ تلاقي جسمين أو جرمين بغير حائل بينهما وبعضهم عرفه: ملاقة ظاهر الشيء ظاهر غيره، وقيل: الأصح أنه لا يشترط أن يكون بظاهر أو باطن، فَهُوَ دَالٌّ عَلَى مُطْلَقِ الْإِصَابَةِ مِنْ غَيْرِ تَقْيِيدٍ بِشِدَّةٍ أَوْ ضَعْفٍ، وقيل: هو أعم من اللمس في الاستعمال؛ لأن اللمس هو المس يظهر البدن، ففيه قيدان للمس وظاهر البدن. وَإِنَّمَا يَرْجِعُ فِي الشَّدَّةِ أَوْ الضَّعْفِ إِلَى الْقَرِينَةِ، «وإذا احتملت اللفظة احتمالات صرف منها إلى ما تدل عليه القرائن. قال الإمام الرازي: ومعنى المس في اللغة التقاء الشيئين من غير فصل. قال التحقيق: الأصل الواحد في المادة هو إصابة في لمس، سواء كان يارادة وإحساس أم لا، وسواء كان باليد أو بغير ذلك، فاللمس لا يدل بأزيد من هذا فإذا أطلقت المادة يراد منها مطلق مفهوم إصابة شيء في لمس. انتهى ومن أفراده. وتستعمل استعمالين: الاستعمال الأول: أدنى مراتب الإصابة وأقل اتصال شيء بالجسم وأول الوصول وقدمه الإصابة والإصابة في ابتداء أمرها، أي: المس الشعور بالتقليل والمنبى عن قلة الإصابة. فقالوا في قوله تعالى: ﴿إِنْ تَمَسَّكُمْ حَسَنَةٌ تَسُؤْهُمْ وَإِنْ تُصِبْكُمْ سَيِّئَةٌ يَفْرَحُوا بِهَا﴾، [سورة آل عمران، الآية: 120] إِنْ (مس) ينبىء ويدل على أَنَّ أدنى إصابة خير تسوءهم وأما الشر والسيئة فإنما تسرهم الإصابة منه والوصول التام بحيث يعتد به وقالوا في: ﴿وَلَا تَمَسُّوهَا بِسُوءٍ﴾، [سورة الأعراف، الآية: 73]: فضلاً عما بعد المس فالنهي عن المس الذي هو بالسوء مبالغة فأنيط النَّهْيُ بِالْمَسِّ بِالسُّوءِ لِأَنَّ الْمَسَّ يَصْدُقُ عَلَى أَقَلِّ اتِّصَالِ شَيْءٍ بِالْجِسْمِ، فَكُلُّ مَا يَنَالُهَا مِمَّا يَرَادُ مِنْهُ السُّوءُ فَهُوَ مِنْهُيٌّ عَنْهُ، الاستعمال الثاني: المس الذي فيه إيلام وإنالة بأذى متمكن ﴿ذُوْفُرًا مِّنْ سَقَرَ﴾، [سورة القمر، الآية: 48]، ﴿وَلَيْمَسَّكُمْ مِّنَّا عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾، [سورة يس، الآية: 18]، ﴿ثُمَّ يَمَسُّهُمْ مِّنَّا عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾، [سورة هود، الآية: 48]، ﴿مَسَنَا وَهَلْنَا الْمُرُّ﴾، [سورة يوسف، الآية: 88] ونحوها. قال الألوسي في ﴿ذُوْفُرًا مِّنْ سَقَرَ﴾: والمراد بمس سقر ألمها على أنه مجاز مرسل عنه بعلاقة السببية، فإن مسها سبب للتألم بها وتعلق الذوق بمثل ذلك شائع في الاستعمال. قال الراغب: المس يقال في كل ما ينال الإنسان من أذى انتهى. فَاسْتُعْمِلَ فِي الْإِصَابَةِ بِجَامِعِ الْإِتِّصَالِ، يقال: مسه السوء والكبر والعذاب والتعب، أي: أصابه ذلك ونزل به.

(2) نحن نستخدم كلمتي المس واللمس المجازيين، الذي يفسر اللمس بالمحسوس الملموس، والمس بالممسوس المعنوي والباطني. أو بتعبير آخر أَنَّ المس درجة أشد وأقوى مرتبة من اللمس، حيث اللمس المحسوس الظاهري مقدمة للتوصل إلى اللمس الباطني والمعنوي (المس). ولذا قيل: إِنَّ الْمَسَّ بِاللُّغَةِ يَعْنِي الْجَنُونَ الَّذِي لَيْسَ شَيْئًا مُحْسُوسًا وَمَلْمُوسًا، بَلْ، مَمْسُوسًا.

الأعمال الاستخبارية الائتمانية المسؤولة، ليباطن ويلا مس ويلا بس بنيتها البنيوية التكوينية والتركيبية والتركيبة والدلالية والتداولية والتواصلية والوظيفية والغائية إلى درجة الوجوب، في سياق إنها وسيلة للوصول إلى وضع وجداني وجودي تكاملي أعلى مرتبة ودرجة، من خلال الاتحاد الوجودي مع تلك العلوم والمعارف الباطنية الملامسة والمماسّة بواسطة العقل المؤيد بروح القدس، الذي يتعدى العقل المسدد المحيط بالفرائض والمستحبات غير الوجوبية وغير المطالب بزيادتها واستطالاتها، وإن كان يشكل وسيلة للوصول إلى مرتبة أعلى لكنها غير كافية ولها حدود محددة.

اشتغال وفعل «العقل» و«العقلانية» و«العقلنة» و«التعقيل» و«التعقل» و«المنهاجية العقلية» و«المنهاج العقلي» و«النهج العقلي» و«السلوك العقلي» و«العرفان العقلي» و«الوحي العقلي» المسدد تجري في مجرى الموافقة والمطابقة والمساوقة الشرعية لكافة التوجيهات أو التوجهات الفعلية النظرية والتخيلية والتعقيلية والعرفانية والوحيانية، التي قد تتضمنها أو تثوبها سلبيات ومضرات وشرور ملموسة وملامسة وملابسة لها. فالعقل المسدد ومرادفاته السابقة يستفرغ الوسع ويستوظف القوة المعرفية والوجدانية الثابوية في الاشتغال في دوال فعل النظر والعمل المنظور، في تحري واختيار وتخاير وتخيير وتفضيل واصطفاء ما يراه أنفع وأفضل وأكمل وأحسن وأفضل خير في مختاراته واختياراته واستخاراته، سواء من حيث موضوعات أم غايات أم وسائل أم إوآليات أم آليات أم آلات، التي تطرد الفساد والخطأ وتجلب له أنجح وأفضل وخير الصلاح الدنيوي، والفلاح الديني الأخروي، والتوبة النصوح، والتقرب التجاوري والتلاميضي والتلابسي المعرفي والوجودي للأسماء الحسنى والصفات العليا، وذلك بغية توحيد العقل من جهة، وتعقيل وتعرّفن وتوحيّن العالم والكون من جهة ثانية.

ولا بُدَّ أيضاً من توظيف الإواليات وتسخير الآلات وتنظيم العلوم والمعارف في سياق الأصالة والأثالة المؤسسة على موافقة الإرادة الإلهية المتجلية في منظومة الشرع من جهة ثالثة وغير ذلك، مفاده ولوج آفات العقل المجرد والعقل المسدد إلى فقه فلسفة الاستخارة الائتمانية المسؤولة الاستخلافية الخاتمية الانتظارية الاتباعية، وذلك من خلال تعديد العقل وليس توحيده، وتجهيل العقل وليس تعقيله، وإيجاد عقل موهوم مآكر بجانب العقل

المسدّد والمؤيد بروح القدس، كما يوجد الكائن الإنساني- ولو مجازاً- ذاتاً شبيهة وموهومة بجانب الذات الحقيقية الفطرية؛ أي: نزع التذويت والتعقيل بدلاً من تثبيت وتحقيق التعقيل والتذويت، وإحلال الآلة محل الإنسان، أي: تسخير الإنسان وليس تسخير الآلة، وتشظي وتشتت المعارف والعلوم والحقائق وتجزئتها وتفتيتها وتفريعها وعزلها عن نواتها وجذورها وجذوعها.

فالعقلانية والتعقيل والعقلنة المجردة الملموسية الظواهرية المُلْكِيَّة والمعلمية المسطّحة من دون إحاطة العقل المسدّد والمؤيد، مآلها في أحسن الأحوال تجرد وتعالٍ مجاور ولملموس ومحافل للمحسوس الذي يشوبه شائبة آفات المحسوسات والظاهرات المُلْكِيَّة المادية، لذا فهي لا تورث معادلات وموازنات متعادلة ومتوازنة ديناميكية وديمومية عامة، بل في بعض الأحيان تكون مختلة ومترجحة ومثقلة بحمولات محسوسة ملموسية مختلفة ومتضادة تفتقد إلى أنموذج توازني وتشميلي تكاملي دينامي ديمومي، أي: أنها تورث عقلاً مقلوباً أو منكوساً أو هُماً معاً.

وعليه تعيّن زوايا مميّلة، وتحدد إحداثيات منقّلة، وتشير اتجاهات بؤصلة فعل النظر والتعقل والتخيل، أو فعل الصمت والصومته، أو فعل القول والكلام والعمل، إلى السبل المتفرقة والبعيدة التي لا تستجمع وتتمركز نهاياتها ولا تتجه سيرورتها الحركية وصيرورتها الوجودية نحو سبيلها القويم المتجه إلى صراطها المستقيم. والعقل الذي يكون بهذا الوصف عقلٌ ضعيف وميؤوس منه، لا هو يقدر على أن يدفع آفات وفيروسات فعل النظر والعمل في دوال الدعاء والطلب والسؤال، ولا دوال الخير والاختيار والمختارية والخيرية، ولا دوال التوكل والتوسل والاستعانة، أو دوال التسليم والرضا والقبول، في دوال الاستخارة الاستخلافية الائتمانية المسؤولة الكبرى المرتكزة على مبدأ الاستخلاف والخاتمية والانتظارية والاتباعية، الأمر الذي يؤدي إلى فراغ معانيها، وخواء بنيّتها وهباء محتوياتها، فتضعف وتوهن بنية كينونة الاستخارة وبناءاتها البنيوية والنسقية التكوينية والتراكيبة والتركيبية والاستدلالية والدلالية والتداولية والتواصلية والوظيفية والغائية، من مضامينها ودلالاتها ومعانيها الكونية والحضارية والتأريخية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية، المؤسسة والمؤاتلة على الرؤية الكونية التوحيدية والفلسفة الائتمانية المسؤولة،

لذا هذه العقلانية والعقلية والتعقلية من سماتها الانفلات والانقلاب والانتكاس من عقلانية العقل نفسه، الأمر الذي لا يَرجى منه طلب وسؤال الخير والاختيار والاستخارة، بل ينبغي أن يُتَقَى شره ومكره وحيله ولفه ودورانه، ليس على الوقائع والموضوعات البرانية لدالة الاستخارة فحسب، بل على العقلانية والتعقلية ذاتها ومبادئها وقوانينها وأحكامها وأولياتها وإوالاتها الجوانية، وعلى إوالاتها وآلياتها وآلاتها وأدواتها واستراتيجياتها الاستدلالية العقلية أيضاً.

فخاتمة العقلانية والتعقل والعقلية المجردة هي تشكيل كينونة استخارية واختيارية وخيرية استطالية أفقية عرضية فحسب، وتشكل بنيةً عقليةً وذاتيةً إنسانيةً، قيامهما وقوامهما وقيوميتهما وقائمتيهما ومقوماتهما أفقية مستطيلة مسطحة، مقابل العقلانية والتعقلية والعقلية المسددة والمؤيدة بروح القدس التي تورث استخارةً وخيريةً واختيارات عمودية شاقولية عميقة، تشكل بنيةً إنسانيةً متعامدةً متعاليةً ومتقاربةً للكمال والجمال المطلق الثاوي في كينونات الأسماء الحسنَى والصفات العليا التي تتطابق مع كينونة الكائن الإنساني وفطرته الإلهية.

ليس بمَكْنَة العقلانية والتعقلية ومنها جياتهما وسلوكاتهما المبنية على صفة التجريد والتَمْلِك المحسوس الملموس أن تقي وتحمي وتصون وتمنع ولوج آفات السلفية المتكسدة والعلمية الجزئية والصوفية الاتصافية من التظاهر والتقليد والتجريد والتسييس، فضلاً عن آفات الحداثة وما بعد الحداثة وما بعد الحداثة من «العقلنة» و«الإنسنة» و«الأرخنة» و«العلمنة» و«الألهنة». فإذا كان هذا هو الوضع الراهن بهذه الصورة المنفلتة والمتشظية، أو أنها متمحورة ومتمركزة حول فساد الرأي والعلم والمعرفة والأخلاق والدين، فكيف يكون حالنا تجاه المستقبل واستشرافاته التي هي أخفى وأضمر وأكسف الأمور سترًا واستتارةً واسترارةً، وأقصاها بعداً، وأبعدها نظراً، وأطولها مسافةً، فتقلب معادلة وموازنة فعل النظر والتعقل والتخيل، أو فعل الصمت والصومته، أو فعل القول والكلام والعمل، وتجعلها منكوسةً ومقلوبةً، الأمر الذي يفرغ الخير والخيرية والصلاح والفلاح منها، ويسمح بولج تلك الآفات لتعمل فعلتها وتضيف صفتها المادية والحسية والسطحية، فضلاً عن الصفة

الأنوية الذاتية من جانب، وتضيف صفة التظاهر⁽¹⁾ والتكلف والتزلف والتصرف من جانب آخر.

نعتقد أنّ السدّ المنيع والحصن الحصين لمنع ولوج تلك الآفات وفيروساتها المعرفية والقيمية والجمالية على فعل الاشتغال النظري والتعقلي والتخييلي، أو الصمتي والصومتي، أو القولي والكلامي والعملي في الممارسات الاستخارية الائتمانية المسؤولة، يكمن في بناء وتأسيس وتأسيس عقل وعقلانية وتعقل وتعقل يتجاوز حدود ورسوم العقل المجرد العلمي النظري المُلْكِي، والعقل المسدد المنشغل في جلب منفعة ومصلحة، أو دفع مفسدة ومضرة، ويتأطر بالتوسل إلى العمل الذي يفرضه الشرع، أو العقل المشرّع المؤيد بروح القدس، ويُؤسس ويُؤصل ويُؤثّل لعقل مؤيد معرفي وموحي، يذهب إلى جعل النوافل والمستحبات المحيطة بالفعل النظري والتعقلي والعملي فرائض واجبة وملزمة، وعلى الوجه الأكمل، ذلك إقامة وقيامة وقوامة واستجابة لنداء العبودية والعبدية والعبودية الثاوية بالقوة والإمكان في فطرة الإنسان وجينيولوجية كينونته من جهة، والتوكل والتوسل والاستعانة والتسليم والقبول والرضى والتوبة والتقرب من جهة ثانية.

وبهذه الأمور تكتمل منظومة ودالة الاستخارة الائتمانية المسؤولة الاستخلافية والخاتمية والانتظارية والاتباعية، وتستمر سيرورة وصيرورة الممارسة العقلانية المتعقلة والعرفانية المتشرّعة والمتعلّقة الملموسة (لمس) والممسوسة (مس) والمماسية والملابسة لفعل النظر والتعقل والتخيل، أو فعل الصمت والصومتي، أو فعل القول والكلام والعمل الجوارحي الملموس، لتصل بها إلى مرتبة المماسية، ومن ثمّ إلى مرتبة الملابسة المخالطية الاتحادية الوجودية، مع كينونة النفس الإنسانية وجوانحها، لتكتمل استكمالاً ذاتياً ووجدانياً وجودياً، الأمر الذي يشكل حالة «الأنس» و«الاستئناس» و«السكينة» و«الروح» و«الاسترواح». حيث إنّ «الأنس» يمدُّ روح وكينونة الكائن الإنساني في حركتها الجوهرية قوة تسارعية معجلة ومضاعفة في السير نحو الكمال والجمال المطلق، ويضيف إضافة وجودية لكينونة العمل نوعاً من الحلاوة والجاذبية الدافعة إلى مزيد من التجاور والتقرب والتحاقل مع الأسماء الحسنى والصفات العليا.

(1) لمزيد من الشرح والتفصيل راجع كتابنا «فقه فلسفة المنهاجية التكاملية التوحيدية» الأجزاء: الأول والثاني والثالث، دار المحجة البيضاء، بيروت: 2012.

في حين تزود سيرورة وصيرورة الكائن الإنساني في مسيرته الارتقائية التكاملية منظومة آداب وقيم معنوية أخلاقية متعالية في التعامل مع كينونة النفس، التي تُمأسس وتُؤصل وتُؤثّل في ضوئها بنيتها وبناءاتها البنيوية ودلالاتها الاستدلالية وتداولاتها التواصلية ووظائفها الغائية، الأمر الذي الذي ينعكس مرأوياً ووجودياً في التعاملات مع الغير فيسالمه تسليماً، ويؤثره إثارةً، ويُفاضله تفضيلاً، ويُقدمه تقديماً، ويُكرمه إكراماً، ويُخيره خيراً، ومع الشرع يستروح ويرتاح، وينبسط وينشرح، ويأتمن ويأمن لخدمته.

وهذه السيرورة تجري في مجرى تخلي متعالٍ ومتعدٍّ إلى الغير الحي الحاضر، والغير الميت الماضي، والغير المستقبل الآتي. فهذه الحالة الوجدانية الأخلاقية القيمية الجوانية المخالطة والمتحدة اتحاداً وجودياً مع كينونة النفس، هي التي تغير ميزان ومعادلة الترجيح في دالة الدعاء والطلب والسؤال الاستخاري الائتماني المسؤول، الذي يؤيده العقل المؤيد بروح القدس. في حين فاعلية العقل المسدد بالعمل الصالح، وأن يفتح لنا آفاق واستطلاعات فعل النظر والتعلّل والتخيّل والقول والعمل، إلا أنه إما يلامس سطحه وقشوره أو يُماس ويلبس عمق سطحه دون عمق أغواره العميقة الغائرة، في حين أن بنية البنيوية التكوينية والتركيبية الجوانية بحاجة إلى مُماسسة ومُلبسة مُبطّنة؛ لينعكس ذلك كله في الجوانح مرأوياً على الجوارح بعد ما كانت الجوارح هي سيدة الموقف والتأثير على الجوانح، الأمر الذي يُؤلّد الطمأنينة والسكينة الملازمة والمتلبسة بالمحبة والشوق والعشق، مما يُزوّد فعل النظر والعمل قوةً ذاتيةً وطاقةً ديناميةً وسيرورةً متسارعةً، نحو مزيد من الفهم والتفهم والإفهام والانفهام، أو العلم والتعليم والإعلام المعرفي والوجودي والقيمي والجمالي الناوي في بنيات وبناءات حمولات وموضوعات الاستخارة الائتمانية المسؤولة ودوالها المختلفة.

ونعتقد أن الممارسة المماسية والملاسية والملاسية التي تجري على كينونات فعل النظر والتعلّل والتخيّل والتعرّفن والتوحيّن، أو فعل الصمت والصومته، أو فعل القول والكلام والعمل، من خلال سير النظر والعمل من مرتبة التعلّل والعقلانية والتعلّيل والعقلنة، والسلوك العقلاني، والمنهاجية العقلية المجردة إلى المسددة والمؤيدة، تنعكس حديثاً ومشهدياً ومرأوياً في مجرى سيرورة اليقين نحو صيرورة علم اليقين وعين اليقين وحق اليقين وبرد اليقين، وهي الحالة التي تتحقق حقاً وفِعلاً الطمأنينة والسكينة والاسترواح الجوانحية

القلبية والروحية، التي تترجم وتنعكس مرأوياً على الجوارح والجسد والسلوك لدى الإنسان، الأمر الذي يُمكنه من التوجه الكامل والتوكل والتوسل والاستعانة والتسليم والرضا والقبول بما يقضيه ويقدره الله سبحانه وتعالى، فضلاً عن مضاعفة المحبة والشوق والعشق التي تمد كينونة الكائن الإنساني بالمعرفة اليقينية الوجودية والوجدانية الحضورية، فتمكّنه من ملامسة وملاسة حقيقة الأسماء الحسنى والصفات العليا، فيسدل الستار والاستتار عنها، فيشاهدها مشاهدة عاينية حضورية، تملأ وجوده كاملاً، فلا يشاهد ولا يسمع ولا يلمس ولا يلامس ولا يلبس ولا يشم ولا يتذوق سوى محبوبه ومعشوقه، ولا يشاق إلى غيره ألبتة، ولا يذل ذلّة وذلالة إلا منه تعالى، ولا يرضى رضا ورضواناً إلا عنه ومنه تعالى.

فإذا قبلنا بأن المنظومة المعرفية والوجودية والقيمية الأخلاقية والجمالية الفنية المُمكنة لدى عقل الكائن الإنساني الاستخلافي تتشكل من ثلوث ثلاثي هي «الصفات» و«الأفعال» و«الذوات»، فإن نصيب العقل المجرد المُلكي المحسوس هو معرفة الصفات والمعالم البرانية حسب حدودها ورسومها، وإن نصيب العقل المسدد معرفة الأفعال العبادية، وإن نصيب العقل المؤيد بروح القدس هو معرفة كينونة الذوات. وصحيح أن كل عقل من العقول الثلاثة مستقل إجرائياً وعملياً، وأنه لا سبيل إلى معرفة كينونة الذات بوسيلة النظر المُلكي الحسي الذي وظيفته لمس «لمسوية» الصفات البرانية أو الخارجية فحسب، ولا بمكنة الكائن معرفتها عن طريق العمل لكون وظيفته مماسسة وملاسة الأفعال فحسب، في حين لا سبيل إلى بلوغ وإبلاغ وتبليغ وبلاغة معرفة الذات وعينيّتها وإنيتها الجوانية، إلا بواسطة الزواج والتناكح، أو التصالح والتناسب بين العقل المجرد والمسدد والمؤيد، أو بين محسوسات ومعقولات وعرفانيات ووحانيات موضوعات وغايات وصفات وأفعال الاستخارة الائتمانية المسؤولة. وبتعبير آخر، التناسب والتناكح بين العلم والفلسفة والعرفان والشرع والفقه، أو بين العالم والفيلسوف والعارف والنبى الموحى إنبائياً وإخبارياً.

بتعبير آخر، التصالح والتناكح والتناسب والتوافق بين الممارسات الملموسية والمماسية الممسوسية والملاسية الباطنية بمختلف مراتبها الارتقائية التكاملية، من فعل «المزاولة» الذي يغلب فيه الأعمال الظاهرة للجوارح، وفعل «المخالطة» الذي تنعكس فيه مرأوياً آثار أعمال الجوارح على الجوانح، وفعل «المباطنة» الذي تغلب فيه الأعمال الباطنة للجوانح،

فتنعكس آثارها مرئياً على الأعمال الظاهرة للجوارح، فثمار الأعمال الظاهرة التي هي الأعمال الباطنة تعود من جانبها بالنفع والفائدة والصالح على الأعمال الظاهرة التي كانت سبباً فيها، فتصير الأعمال الظاهرة هي الأخرى ثماراً للأعمال الباطنة.

لذا العقل المؤيد بروح القدس هو أشرف وأغنى وأتم وأكمل من كافة العقول الأخرى، التي هي مستغرقة ومستنبطة ومستجمعة في بؤرتها التبأورية، وعدساتها الرؤيوية التراتبية المركبة في منظارها التلومايسكتروسكوبي ذي المستويات المعرفية والوجودية والقيمية والجمالية الجزئية والمتوسطة والكلية، وأبعاده واستطالاته وامتداداته الأفقية العرضية والعمودية الشاقولية من جهة، وتوافقاته الجزئية والكلية، والمتغيرة والثابتة، والنسبانية والمطلقة، والدنيوية والدنيّة، والمادية والروحية، والظاهرية والباطنية، والمرئية واللامرئية، والمضمرة والمعلنة، و...

وخلاصة القول: أنَّ العقل المؤيد والفعال والمستفاد يعطي حياةً حقيقيةً، وارتقاءً وتكاملاً بـ«سَـتِـمُولُوجِيَّـاً» معرفيَّاً وأنطولوجيَّاً وجوديَّاً وأكسيولوجيَّاً قيميّاً أخلاقيَّاً واستطقيَّاً جماليَّاً وفنيَّاً لمنظومة المعارف والحقائق البرانية التي تتراكم وتتراكب وتُضاف إلى كينونة الذات أو النفس الإنسانية؛ لتتحد معها اتحاداً وجوديَّاً، تشكل بُنيَّتها وبنائهااتها وهُويَّتها التكوينية والتراكبية والتركيبية والاستدلالية والدلالية والتداولية والتواصلية والوظيفية والغائية، التي تمكنها حقاً من أنْ تحيا حياة السكينة والطُمأنينة والسلام بكافة عوالمها الممكنة، وأنْ يستحضرها ويستحضر صورها المثالية البرزخية والعقلية والنورانية القدسية إلى عالمه الآني؛ ليحاكي تلك الحقائق الحقّة، ويعمل من أجلها ويدخلها في تصوراتهِ وصوَرَناتهِ وأنظاريهِ وتعلقاتهِ وتخيالاتهِ وتعرُّفَناتهِ وتوحيَّاتهِ، قبل وأثناء وبعد سيرورة فعلِ نظر وعملِ المستخير.

الاستخارة العمودية الائتمانية المسؤولة وطلب وسؤال الخيرية هنا من أجل فاعليتها الخيرية في التوفيق والصالح والفلاح من أجل استحضار هذه الصور والمعاني والحقائق الحقّة، والعمل بها تسديداً من العقل المسدّد بالعمل الصالح، وتأييداً من العقل المؤيد بروح القدس، بغية تحقيق التوّابيّة الرجوعية النصوح، والدناوة القربيّة والتجاورية والتحاقليّة الوجودية المعنوية، مع مالك وخالق وصاحب وواجد هذه الحقائق الوجودية الحقّة، التي هي وحدة في عين تكوّناتها، ومتكوّنة في عين وحدتها، وهذه هي عين العهد والأمانة والخليفة

والاستخلاف والخاتمية والانتظارية والاتباعية المستغرقة والمستجمعة، أو المتبأورة والمختزلة في كينونة الولاية الحيّة، التي قبلها الكائن الإنساني بإرادته وبصيرته الوجودية مباشرة وغير مباشرة، لذا مدحه ونعته وأثنى عليه بأحسن النعوت والمدح والثناء ﴿وَمَلَّهَا الْإِنْسَنُ إِنَّهُ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا﴾⁽¹⁾.

وتجدر الإشارة إلى حقيقة وملحوظة هامة، مفادها أن دوال الاستخارة الاستخلافية الائتمانية المسؤولة تشكل منظومة متكاملة ونسقاً وبنية صلبة متماسكة متحدة اتحاداً معرفياً ووجودياً غير قابل للانفكاك في دالة الاستخارة الكلية، وكذلك مكونات وعناصر كلّ دالة من الدوال على حدة، مثل دالة الاستعانة، ودالة التسليم، ودالة القبول، ودالة الرضا، ودالة المعية، ودالة العندية، وغيرها من الدوال التي تنتج وتمتج منها دالة الخيرية والبركاتية للفعل الاستخاري المنظور، والمؤدي إلى دالة السعادة الأبدية من خلال سيرورة عمل الإنابة التوابعية إلى الله، والمحققة لدالة الدنو القرباني، أو الدناوة التقريبية الوجودية من الحقائق الحقيقية الحقّة لتكوثرات أسمائه الحسنى، وصفاته العليا في عين تكوثراتها، وتكوثراتها في عين وحدتها، محققةً بذلك وحدة الوجود التشكيكي التراتبي في العالم والكون والوجود، وجميعها دوال وقواعد تنظوي في محاور العبادة والعبودية والعبودة من جهة، ومحاور التفضيل والإحسان والإيثار من جهة ثانية، والتأصيل والتأثيل من جهة ثالثة، والتكميل والتجمل أو الاستكمال والاستجمال من جهة رابعة.

إنّ الإخلال المعرفي والوجودي والقيمي الأخلاقي والجمالي الفني بكل واحد من هذه المعايير يؤدي إلى ضعف ووهن الإرادة والعزم، وتعطيل الطاقة والقدرة الكامنة فيها على النهوض والرقى والتقدم من جانب، ومن ثمّ إلى إبطال وإيقاف وإفساد في الإنتاج والتوليد، فضلاً عن إبطال وتعطيل القدرة التوجيهية والإرشادية، وهذه المحاور والمقومات والعناصر الدالية في دوال الاستخارة المنظورة متكاملة ومتراتبة ومتعامدة ومتساوقة، إذ إنّ أيّ اعوجاج وفساد، أو تسويد وتسخيم في أية دالة من الدوال يؤثر في بقية الدوال والقواعد والمقومات بالسلب والافتقار والإفقار، فيترتب على ذلك أنّ تصير الممارسة الاستخارية مجرد ممارسة حركية اعتيادية ظاهرية فاقدة للحيوية والدلالات والمعاني القيمية والآياتية

(1) المرجع القرآن المجيد، سورة الأحزاب، الآية: 72.

الملكوية وغايتها المتعالية، والتركيز على نتائجها المنفعية المنظورة في الاستخارة على حساب معانيها وحقائقها الوجودية والقيمية التخلُّقية والجمالية التقرُّيبية والتزلُّفية إلى مطلق مطلقات الكمالات والجماليات الوجودية.

وهذه الحالة الوجدانية المترهلة والمنكمشة هي التي تفرغ دلالات وتداولات وغايات ووظائف وشعارات ومكونات وعناصر دوال الاستخارة من معانيها وقيمها الآياتية الملكونية، وتضعف النهوض بها، وتسبب ضعف الهمة والعزيمة والإرادة للنهوض بغايات الاستخارة، ومن ثمَّ إفشال وإبطال توليد الخير والسعادة الأبدية، أو الشعور بالسير الإنابي التوَّابي والدنو التقرُّبي الوجودي نحو الكمال والجمال المطلق والمثل الأعلى، كفاية غايات، وأفق آفاق، ونهاية نهايات الدالَّة الغائية للاستخارة، الأمر الذي يؤدي إلى تفريط العمل بقيمها والتناقل عن أدائها وإقامتها في المجرى الحداثي والمشهدي والمرأوي داخل مجال الحق في مجرى العالم والكون والوجود.

9.14 دوال الاستخارة الديمومية المستمرة والمنقطعة والمكررة

من فضل الدين الإسلامي الحنيف وفلسفته وروحه وغاياته وقيمها المتعالية جعل الفقر والحاجة الوجودية حقيقة ديمومية دائمية ومستدامة، وإنَّ كافة معلولات الكون وكافة مخلوقات وكائنات الوجود ما هي إلا وجود رابطي، أو علاقة بين الفقر الصرف والغنى المطلق، أو الضعف المطلق والقوة الصرفة، أو الجاهل الصرف والعالم المطلق، الأمر الذي يُوجد حاجة وجودية حقيقية بين الجاهل والعالم والفقر والغنى والضعيف والقوي والميت والحَيِّ وممكن الوجود وواجب الوجود، وذلك في سير صيرورة الكائن الإنساني ومسار سيرورته وحركته الجوهرية من القوة إلى الفعل، أي: من الجهل إلى العلم والضعف إلى القوة والفقر إلى الغنى، والصراط المستقيم الرابط والمحقق لدوال العلاقة الثنائية بين الفقر المطلق والغنى المطلق يكمن في حقيقة الاستخارة الدعائية الاستخلافية المسؤولة، ذلك بدلاً عما كان يفعله المشركون في الجاهلية الأولى، حيث كانوا إذا أرادوا القيام بفعل، أي: عمل أو أمر بذى بال، كسفر أو تجارة أو زواج أو غير ذلك، يستقسمون بالأزلام ويستخيرونها، معتقدين أنها ترشدكم وتعينهم وتختار لهم ما هو خير وصالح لهم، وأنَّ الخير فيما تختاره لهم.

وظاهرة الاستخارة الاستشارية هذه اتسعت واستطالت بشكل ملفت للنظر منذ عهد ابن طاووس قُتِبَ عَلَيْهِ السَّلَامُ.

لوقمنا بحضر حضريات البنية التكوينية والتركيبية والتراكيبية الجينيولوجية الجذرية والنواتية لكيونة الاستخارة الدعائية من جهة، تفكيك وتركيب بنيتها اللفظية والدلالية من جهة ثانية، وتشريح وتحليل بنيتها الوظيفية والغائية الدالة على طلب وسؤال «الخير» و«خير الخير» من الخير والجواد والكريم والمعطي والمحسن المطلق، و«الاصطفاء» و«اصطفاء الاصطفاء» لأفضل وأجود وأصلح وأخير وأتم وأكمل الخيرات، وهذه العلاقة الرابطة الوجودية الاستخارية الدعائية بين الفقير المطلق والغني المطلق تعالى، أو الجاهل المطلق والعالم المطلق تدل على ثقة العبد بالله سبحانه وتعالى، والتسليم له، والرضى بما قدر وقضى له سبحانه وتعالى مسلماً تسليمًا ربوبيًا وعبوديًا لما اختار واصطفى له تعالى من الخير، وذلك مصداقاً لقوله تعالى: ﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ مَا كَانَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ سُبْحَنَ اللَّهِ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾⁽¹⁾. وفي رواية الحديث عن الإمام أحمد في مسنده من حديث سعد بن أبي وقاص أن النبي ﷺ قال: «من سعادة ابن آدم استخارته الله، ومن سعادة ابن آدم رضاه بما قضى الله، ومن شقوة ابن آدم تركه استخارة الله، ومن شقوة ابن آدم سخطه بما قضى الله»⁽²⁾.

إذن الركنان الأساسيان في بنية كيونة الاستخارة الدعائية الاستخلافية المسؤولة هما ركن التوكل على الله، وركن الرضا بما يقضي ويقدر ويصطفي الله سبحانه وتعالى للطالب والسائل والمستخير، وهما حقاً الفرع والاستغناء والسعادة الحقيقية والطمأنينة القلبية والسكينة الاسترواحية للكائن الإنساني، وترك الاستخارة الدعائية، أي: ترك التوكل على الله والسخط لقضائه وقدره هما عين الشقاء والبؤس والتعاسة والضنك والحرمان، لذا قيل: إن الاستخارة تشي إلى التوكل على الله، والتفويض إليه، والاستقسام بقدرته وعلمه وحكمته وحسن اختياره لعبده.

علاقة الاستخارة الدعائية بالتوحيد

من يتفهم بنية كيونة الاستخارة الاستخلافية المسؤولة البنيوية التكوينية والتراكيبية

(1) المرجع: القرآن المجيد، سورة القصص، الآية: 68.

(2) حسنه الحافظ في الفتح، الجزء: 11، الصفحة: 187. وفي إسناده محمد بن أبي حميد، وهو ضعيف.

والتركيبية ودلالاتها المعنوية العميقة، ومَن يلامس ويلبس حقيقة وظائفها وغاياتها المتعالية يجد أنّ فيها أعظم وأجلّ وأتمّ وأكمل المعاني والقيم والمفاهيم المعرفية والوجودية والجمالية التوحيدية التي تدعو إلى حالة ومملكة ديمومية دينامية متصلة باللّهُ تعالى دون انقطاع أو لجوء إلى غير الله بتاتاً؛ لأنّ دعاء الاستخارة والنية الثاوية فيها والقلب المتوسل بها ودالة طلبها في الخير الذي أحد معانيه التنظيف، يعني تنظيف وتطهير وتصفية وتنقية فعل ونية وغاية ووسيلة النظر والتعقل والتخيل والتوهم، وفعل الإشارة والقول والكلام والعمل، حيث ذكر في لسان العرب استخار المنزل، أي: استظفّه⁽¹⁾، وفي الاستخارة هناك تسليم وتوكل ورضا وقبول باختيارات واصطفاءات الله له، وما تنوي من خير ومصلحة وفائدة دنيوية وأخروية .

الاستخارة الديمومية غير المنقطعة تعبر عن حالة التوكل والتوسل والاستعانة والرضى والقبول والتسليم الدائم والمتصل بين المستخير الكائن الإنساني والمُستخار إليه الله سبحانه وتعالى، عبر الوسيلة المبتعاة شرعاً وعقلاً وقلباً ووجداناً، وإنّها دائمة الدعاء والطلب والسؤال لإفاضة الخير وخير الخير في بنية وبناءات وأنساق كينونة فعل النظر والتخيل والتعقل والتعرّفن والتوحيّن، أو فعل والصمت والصومته، أو فعل الإشارة والقول والكلام والعمل بشكل دائم وأبدي، وهذا النوع من الاستخارة يعبر أيضاً عن أنّ الكائن الإنساني قد رفع حاجته إلى درجة الاضطرار والفقر التام؛ ذلك مصداقاً لقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ أَنْتُمُ الْفُقَرَاءُ إِلَى اللَّهِ وَاللَّهُ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ * إِنْ يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ وَيَأْتِ بِخَلْقٍ جَدِيدٍ * وَمَا ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ بِعَزِيزٍ﴾⁽²⁾، أي: أننا نحن الفقراء والمحاييج إلى الله، وهو الغني والمحمود بذاته، وهو الحميد الذي يفيض علينا من رحمته ويغمرنا بسابغ فضله، بإرسال رسله إلينا لتتوسل بهم إلى الله ويهديننا إلى السبيل القويم والطريق المستقيم.

فهذه الحالة الاضطرارية الديمومية التي يعيشها المستخير دليل على مراتب كمالية متعالية جداً لكنونة النفس الإنسانية. واللطف أنّ حالة الاضطرار التي يعيشها الكائن،

(1) لسان العرب لابن منظور، الجزء: 21، الصفحة: 1.12.

(2) المرجع: القرآن المجيد، سورة فاطر، الآيات: من 15 إلى 17.

مهما كان وما هو كائن وما سيكون، سواء كان مسلماً أم مؤمناً أم كافراً، في ذاته يشي إلى حالة الانقطاع التام من الدنيا والأسباب والعلل المادية، والتوسل والاستعانة والتوكل التام على الغيب وخالق الكون والأسباب والعلل، ذلك مصداقاً لقوله تعالى: ﴿فَإِذَا رَكِبُوا فِي الْفَلَكِ دَعَوْا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ فَلَمَّا نَجَّاهُمْ إِلَى الْبَرِّ إِذَا هُمْ يُشْرِكُونَ﴾ (1).

لذا المستخير الذي يطلب الخير وخير الخير، يفترض أن يكون خيراً متصلاً دائماً متواصلاً غير منقطع وزائل، وهذا الأمر لا يتحقق إلا من خلال الاستخارة المتواصلة بشكل ديموم دينامي دائم وغير منقطع، وهذه الديمومة الدائمة والاتصالية التواصلية المستمرة تتطلب حالة الاحتياج الاضطراري والفكري الدائم لكيونة الكائن الإنساني، إلى الفيض والرحمة والعناية والجود والكرم والفضل الإلهي، حيث هو تعالى فقط الغني الحميد المطلق وفوق المطلق. هذه العلاقة التوكلية والفقرية والاحتياجية تشكل كمالاً لكيونة النفس الإنسانية، وتقتضي جهداً جهيداً واجتهاداً عظيماً ومجاهدة شاقة ومخلصة دائمة للكائن الإنساني، وهذه الدائمة والديمومية في الجهد والجهاد والاجتهاد والمجاهدة لا تتحقق إلا بالعمل الدؤوب في البحث والعمل والتأصيل والتأثيل في جهد الجهد، واجتهاد الاجتهاد، وجهاد الجهاد، ومجاهدة المجاهدة، حتى يتمأسس الجهد والجهاد والاجتهاد والمجاهدة على أسس صلبة وقواعد متماسكة تضمن ديمومتها وديناميتها الدائمة الحية.

وهذا الأمر ينعكس في القيمة الأخلاقية والجمالية والمعرفية والوجودية لدوال الخير والتوكل والتوسل والاستعانة الديمومية الدائمة، حتى نشاهد الصلاح الدنيوي الدائم، من خلال عدسة الفلاح الدنيي الدائم والعكس صحيح أيضاً، أي: نقوم بتشديد الغيب وتغيب الشاهد، الأمر الذي يمكننا من معرفة ومشاهدة السعادة الأبدية والإنابة التوآبية النصوح والدناوة التقريبية الوجودية التجاوزية والتحاقلية إلى واجب الوجود والكمال والجمال المطلق، والعكس صحيح. لذا حال الاستخارة المنقطعة والمنفصلة وغير المتواترة تشكل حالة الانصراف والغفلة والنسيان والسهو والانقطاع عن الله سبحانه وتعالى، وكذلك عن طلب وسؤال الخير والفضل والبركة في العمل المنظور، وكذلك الانصراف عن طلب الصلاح والفلاح والسعادة الأبدية والتقرب إلى الله؛ ذلك لكونه انقطع عن الاستخارة،

(1) المرجع: القرآن المجيد، سورة العنكبوت، الآية: 65.

وبالتالي عن الدعاء والذكر والتوكل والتوسل والاستعانة بخيرية وصلاحية وفلاحية العمل المنظور.

هذا الأمر يسدل لنا الستر والستار والاستتار على تلك الحقيقة المعرفية والوجودية المكسوفة والمضمرة عنا، والتي مفادها أنّ بنية كينونة الاستخارة التي تبدو في أذهان الغالبية العظمى من الناس أنها بسيطة وواضحة وسهلة يسيرة البناء والتكوين والحضور، وأنّ التعامل معها يبدأ بمجرد ظهور الحاجة لها، فتشرع آلياتها وفاعليتها التداولية العرفية في العمل لتفضيل وترجيح وتعيين تفضيلات اختيارات المستخير المتحير والمتردد، هي وهم وسراب وافتراء واختلاق لا أساس واقعي وحقيقي لها، إذ إنّ بنية الاستخارة معقدة ومتداخلة ومتشابكة، تتطلب جهوداً مضنية، ورعاية خاصة لفهمها وتفهمها وإفهامها وانفهامها، ومن ثمّ ممارستها لا كحالة طارئة وعرضية، بل كمملكة مستقرة ذات فعالية دينامية دائمية وديمومية حيّة ونشطة، تستوعب وتستطيل كافة مجالات سيرورة فعل النظر والتعقل والتخيل والتوهم، أو الصمت والصومته، أو الإشارة القول والكلام والعمل في مجرى الحياة والعالم والكون والوجود.

9.15 دالة الائتمان المعرفي والوجودي والقيمي الأخلاقي والجمالي في دالة

الاستخارة

إنّ حقيقة معاني ومضامين ودلالات كينونة الاستخارة والخيرة والاختيار والتّخاير والمُختار والخيرية والمُخايرة والمُختارات والمُختاير... وكافة مرادفات جذر خير (خ ي ر)، جذورها وجذوعها وجيناتها الجينيولوجية التكوينية، وكذلك تركيباتها وتراكباتها الأركيولوجية الأثرية التطورية والتأسيسية، التي تُحمل سواء على بنية وبناءات موضوعاتها ودلالاتها وتداولاتها وتواصلاتها ووظائفها وغاياتها الحضارية أم التأريخية أم الاجتماعية أم السياسية أم الاقتصادية أم... المُختارة، تطلب الخير والسعادة والصلاح والفلاح للمستخير، وحيث إنها خير، فهو ائتمان وأمانة، وأمن وتأمين، وإيمان، وأمان ومأمون، ومُستأمن ومؤمن، ومؤمن وأمين. فمادة (الأمانة) كما يذكر ابن فارس لها أصلان متقاربان، أولهما: الأمانة التي ضد الخيانة، ومعناه سكون القلب، والآخر: التصديق. والمعنيان متدانيان، وأصل الأمن هو طمأنينة النفس وزوال الخوف، ونلاحظ أنّ هناك ثلاثة ألفاظ

من مادة (أ. م. ن) وبينهما علاقة أو رابطة، وهذه الكلمات هي: (الأمن، والأمانة، والإيمان) والمعنى المشترك بينهما هو الاطمئنان؛ لأنَّ الأمانة تدلُّ على الثقة، والثقة اطمئنان، والأمن عدم الخوف، وعدم الخوف اطمئنان، والإيمان تصديق وإذعان، وفيها استقرار واطمئنان وسلام وسكينة دينامية مستمرة وديمومية حيّة تفتح آفاقاً مستطيلةً وأعماقاً شاقوليةً عميقة، وتضيف مسؤوليات وتكاليف وواجبات متضاعفة، تُليق بحمل حمولات المسؤولية الاستخلافية والخاتمية والانتظارية والاتباعية من جهة، وتليق بمكانة كينونة الإنسان وهويته الأسماوية الحسنى والصفاتية العليا الثاوية فيها بالقوة والإمكان، التي تقوم الاستخارة الائتمانية المسؤولة باستنطاقها واستخراجها من القوة إلى الفعل والإنية والتحقق والانوجاد في الجوانح قبل الجوارح.

أما الأمانة بالمعنى الأخلاقي فهي شعور بالتبعة، واحتكام إلى الضمير اليقظ، والنهوض والرعاية لكل ما في عهدة الإنسان من شيء حسي أو معنوي، وكأنَّ الحديث النبوي يرمز إلى هذا المعنى حين يقول: «كلكم راع، وكل راع مسؤول عن رعيته»⁽¹⁾.

أما الأمانة في القرآن فقد وردت في عدة مواطن منوهاً بشأنها، حاثاً على صيانتها، ومن الآيات المجيدة التي جاء ذكر الأمانة قول الله تعالى في سورة الأحزاب: ﴿إِنَّا عَرَضْنَا الْأَمَانَةَ عَلَى السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالْجِبَالِ فَأَبَيْنَ أَنْ يَحْمِلْنَهَا وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا وَحَمَلَهَا الْإِنْسَانُ إِنَّهُ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا﴾⁽²⁾. وقد ذكر الإصفهاني في كتابه المفردات أن معنى الأمانة هنا فيه أقوال، هي: التوحيد أو العدالة أو حروف التهجي، أو العقل، ثمَّ مال إلى اختيار معنى العقل؛ لأنَّه في رأيه يشمل الأقوال السابقة، فإنَّ العقل هو بحصوله تتحصل معرفة التوحيد، وتجري العدالة، وتعلم حروف التهجي، بل لحصوله تعلم كل ما في طوق البشر تعلمه، وفعل ما في طوقهم من الجميل فعله، وبه فضل الله الإنسان على كثير من خلقه.

وقيل: إنَّ الأقرب القبول في معنى الأمانة هو أنه يراد بها: التكاليف والحقوق المرعية التي أودعها الله المكلفين، وائتمنهم عليها، وأوجب عليهم تلقيها بحسن الطاعة والانقياد، وأمرهم بمراعاتها وأدائها والمحافظة عليها، من غير إخلال بشيء من حقوقها، وقد ذكر

(1) صحيح البخاري، الجزء: 1، الصفحة: 304.

(2) المرجع: القرآن المجيد، سورة الأحزاب، الآية: 72.

المفسرون أقوالاً كثيرةً بالمراد، فقيل: إنها أمانة الولاية، وحفظها وصيانتها ورعايتها، والعمل بها، والطاعة والانقياد والاتباع لها. ومما يدل على جلاله ومكانة الأمانة أن القرآن الكريم وصف سفير الرحمن جبريل عليه السلام بأنه أمين، فقال في سورة الشعراء: ﴿نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ﴾⁽¹⁾، أي: المؤمن على وحي الله، لا يزيد فيه ولا ينقص منه. وكذلك قال عن جبريل عليه السلام: ﴿إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ * ذِي قُوَّةٍ عِنْدَ ذِي الْعَرْشِ مَكِينٍ * مُطَاعٌ ثَمَّ أَمِينٍ﴾⁽²⁾ وفي الحديث المأثور: «مَنْ أشار على أخيه بأمر يعلم أن الرشد في غيره فقد خان»⁽³⁾.

وأمانة الاستشارة عندما يستشير الإنسان نفسه عليه أن لا يمكر ويخدع ويخون ذاته، وجاء الحديث: «المستشار مؤتمن»⁽⁴⁾ أي: أمين على المشورة أو النصيحة، فإن كان يعرف وجه الصواب فيما يستشار فيه، ذكره دون خداع أو تمويه، وإن كان لا يعرف أحاله على من يعرف واعتذر، ولو أنه عرف وجه الصواب في النصيحة وأخفاه وذكر سواه كان خائناً، والله لا يحب الخائنين. وتحذر السنة المطهرة المسلم تحذيراً بليغاً رادعاً أن يضيع الأمانة أو يتكر لها، فيقول الحديث: «لا إيمان لمن لا أمانة له»⁽⁵⁾، ويقول حديث آخر: «لا تزال أمتي على الفطرة ما لم يتخذوا الأمانة مغنماً، والزكاة مغراً»⁽⁶⁾، وكيف يبقى على الفطرة من يتنكر لفضيلة الأمانة، والرسول قد جعل الخيانة إحدى صفات المنافق الأثيم، فقال عنه: «إذا اتُّمّن خان».

إذن علينا أن لا نفهم من كلمة الأمانة أنها محصورة في الدفعة التي تودع عند الناس، كالنقد والحلي وما شابه ذلك، مع أن مدلول الأمانة في المفاهيم الإسلامية يشمل ألواناً كثيرةً، فأمانة العبد مع ربه تتحقق بحفظ ما أمر الله بحفظه، وبأداء واجباته والابتعاد عن منهياته. فهناك أمانة العلم والحديث والسرّ والسؤال والطلب والجواب والقول

(1) المرجع: القرآن المجيد، سورة الشعراء، الآية: 193.

(2) المرجع: القرآن الكريم، سورة التكوين، الآيات: 19 و20 و21.

(3) المستدرك على الصحيحين، الجزء: 1، الصفحة: 184.

(4) المستدرك على الصحيحين، الجزء: 4، الصفحة: 145.

(5) موارد الزمان الجزء: 1، الصفحة: 41.

(6) الاستيعاب الجزء: 4، الصفحة: 1616، برقم: 2880، للمزيد انظر فهرس الأحاديث.

والنظر والتعقيل والتخييل والصمت والصومعة والكلام والعمل والحكم والأمانة في الكيل والميزان.

وللعلامة الطباطبائي بحث لطيف ودقيق في تفسير الميزان يتناول فلسفة الائتمان والأمانة، فيقول: إِنَّ «الأمانة» أيّ ما كانت شيء يودع عند الغير ليحتفظ عليه، ثُمَّ يرده إلى من أودعه، فهذه الأمانة المذكورة في الآية شيء ائتمن الله الإنسان عليه، ليحافظ على سلامته واستقامته، ثُمَّ يرده إليه سبحانه كما أودعه، ويستفاد من قوله: ﴿لِيُعَذِّبَ اللَّهُ الْمُنَافِقِينَ وَالْمُنَافِقَاتِ﴾⁽¹⁾ إلخ أنه أمر يترتب على حمله النفاق والشرك والإيمان، فينقسم حاملوه باختلاف كيفية حملهم إلى منافق ومشرک ومؤم. فهو لا محالة أمر مرتبط بالدين الحق الذي يحصل بالتلبس به، وعدم التلبس به النفاق والشرك والإيمان، فهل هو الاعتقاد الحق والشهادة على توحده تعالى، أو مجموع الاعتقاد والعمل، بمعنى أخذ الدين الحق بتفاصيله مع الغض عن العمل به، أو التلبس بالعمل به، أو الكمال الحاصل للإنسان من جهة التلبس بواحد من هذه الأمور؟ ويقول العلامة الطباطبائي: «ليست هي الأول، أي: التوحيد، فإنّ السماوات والأرض وغيرهما من شيء تُوَحِّدُهُ تعالى وتسبح بحمده، وقد قال تعالى: ﴿وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِ﴾»⁽²⁾ والآية تصرّح بإبائها عنه.

وليست هي الثاني، أي: الدين الحق بتفاصيله، فإنّ الآية تصرّح بحمل الإنسان كائناً مَنْ كان، مِنْ مؤمن وغيره له، ومن البين أنّ أكثر مَنْ لا يؤمن لا يحمله ولا علم له به، وبهذا يظهر أنها ليست بالثالث، وهو التلبس بالعمل بالدين الحق تفصيلاً، وليست هي الكمال الحاصل له بالتلبس بالتوحيد، فإنّ السماوات والأرض وغيرهما ناطقة بالتوحيد فعلاً متلبساً به. وليست هي الكمال الحاصل من أخذ دين الحق والعلم به، إذ لا يترتب على نفس الاعتقاد الحق والعلم بالتكاليف الدينية نفاق ولا شرك ولا إيمان، ولا يستعقب سعادة ولا شقاء، وإنما يترتب الأثر على الالتزام بالاعتقاد الحق والتلبس بالعمل»⁽³⁾.

ويستطرد قائلاً: «فبقي أنّها الكمال الحاصل له من جهة التلبس بالاعتقاد والعمل الصالح

(1) المرجع: القرآن المجيد، سورة الأحزاب، الآية: 73.

(2) المرجع: القرآن المجيد، سورة الإسراء، الآية: 44.

(3) العلامة محمد حسين الطباطبائي، تفسير الميزان، الجزء: 16، تفسير سورة الأحزاب، الصفحات: من 348 إلى 354.

وسلوك سبيل الكمال، بالارتقاء من حضيض المادة إلى أوج الإخلاص، الذي هو أن يخلصه الله لنفسه، فلا يشاركه فيه غيره، فيتولّى هو سبحانه تدبير أمره، وهو الولاية الإلهية.

فالمراد بالأمانة الولاية الإلهية، وبعرضها على هذه الأشياء اعتبارها مقيسةً إليها، والمراد بحملها والإباء عنه وجود استعدادها وصلاحيّة التلبس بها وعدمه، وهذا المعنى هو القابل لأن ينطبق على الآيّة، فالسماوات والأرض والجبال على ما فيها من العظمة والشدة والقوة فاقدة لاستعداد حصولها فيها، وهو المراد بإبائهن عن حملها وإشفاقهن منها، لكن الإنسان الظلوم الجهول لم يَأْب، ولم يشفق من ثقلها وعظم خطرها، فحملها على ما بها من الثقل وعظم الخطر، فتعقب ذلك أن انقسم الإنسان من جهة حفظ الأمانة وعدمه بالخيانة إلى منافق ومشارك ومؤمن، بخلاف السماوات والأرض والجبال، فما منها إلا مؤمن مطيع⁽¹⁾.

فقوله تعالى: ﴿إِنَّا عَرَضْنَا الْأَمَانَةَ﴾ أي: الولاية الإلهية والاستكمال بحقائق الدين الحق علماً وعملاً، وعرضها هو اعتبارها مقيسةً إلى هذه الأشياء. وقوله: ﴿عَلَى السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالْجِبَالِ﴾ أي: هذه المخلوقات العظيمة التي خلقها أعظم من خلق الإنسان، كما قال: ﴿لَخَلْقُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ أَكْبَرُ مِنْ خَلْقِ النَّاسِ﴾⁽²⁾، وقوله: ﴿فَأَبَيْنَا أَنْ يَحْمِلَهَا وَأَشْفَقْنَا مِنْهَا﴾ إِبَاؤُهَا عن حملها وإشفاقها منها عدم اشتمالها على صلاحية التلبس وتجافيتها عن قبولها، وفي التعبير بالحمل إيماء إلى أنها ثقيلة ثَقَلًا لا تحتملها السماوات والأرض والجبال.

(1) فإن قلت: ما بال الحكيم العليم حمل على هذا المخلوق الظلوم الجهول حملاً لا يتحملة لثقله، وعظم خطره السماوات والأرض والجبال على عظمتها وشدتها وقوتها، وهو يعلم أنه أضعف من أن يطيق حملة، وإنما حملة على قبولها ظلمه وجهله، وأجرأه عليه غروره وغفلته عن عواقب الأمور، فما تحميلة الأمانة باستدعائه لها ظلاماً وجهلاً إلا كتقليد مجنون ولاية عامة يأبى قبولها العقلاء ويشفقون منها، يستدعيها المجنون لفساد عقله وعدم استقامة فكره؟ قلت: الظلم والجهل في الإنسان وإن كانا بوجه ملاك اللوم والعتاب، فهما بعينهما مصحح حملة الأمانة والولاية الإلهية، فإن الظلم والجهل أنما يتصف بهما مَنْ كان من شأنه الاتصاف بالعدل والعلم، فالجبال مثلاً لا تتصف بالظلم والجهل، فلا يقال: جبل ظالم أو جاهل؛ لعدم صحة اتصافه بالعدل والعلم، وكذلك السماوات والأرض، لا يحمل عليها الظلم والجهل؛ لعدم صحة اتصافها بالعدل والعلم، بخلاف الإنسان.

والأمانة المذكورة في الآيّة، وهي الولاية الإلهية، وكمال صفة العبودية أنما تتحصل بالعلم بالله، والعمل الصالح الذي هو العدل، وإنما يتصف بهذين الوصفين - أعني العلم والعدل - الموضوع القابل للجهل والظلم، فكون الإنسان في نفسه وبحسب طبعه ظلوماً جهولاً هو المصحح لحمل الأمانة الإلهية، فافهم ذلك، فمعنى الآيتين بناظر بوجه معنى قوله تعالى: ﴿خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ﴾ * ثُمَّ رَدَدْنَاهُ أَسْفَلَ سَافِلِينَ * إِلَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ فَلَهُمْ أَجْرٌ غَيْرُ مَمْنُونٍ﴾. [سورة التين، الآيات: 4 و5 و6].

(2) المرجع: القرآن المجيد، سورة غافر، الآية: 57.

وقوله: ﴿وَحَمَلَهَا الْإِنْسَنُ﴾ أي: اشتمل على صلاحيتها والتهيؤ للتلبس بها على ضعفه وصغر حجمه ﴿إِنَّهُ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا﴾ أي: ظالماً لنفسه، جاهلاً بما تعقبه هذه الأمانة لو خانها من وخيم العاقبة والمهلك الدائم، وبمعنى أدق، لكون الإنسان خالياً - بحسب نفسه - عن العدل والعلم، قابلاً للتلبس بما يفاض عليه من ذلك، والارتقاء من حضيض الظلم والجهل إلى أوج العدل والعلم، والظلم والجهول وصفان من الظلم والجهل، معناهما مَن كان من شأنه الظلم والجهل، نظير قولنا: فرس شמוש، ودابة جموح، وماء طهور، أي: من شأنها ذلك، كما قاله الرازي، أو معناهما المبالغة في الظلم والجهل كما ذكر غيره، والمعنى مستقيم كيفما كانا.

وقوله: ﴿لِيُعَذِّبَ اللَّهُ الْمُنَافِقِينَ وَالْمُنَافِقَاتِ وَالْمُشْرِكِينَ وَالْمُشْرِكَاتِ﴾ اللام للغاية، أي: كانت عاقبة هذا الحمل أن يعذب الله المنافقين والمنافقات والمشركين والمشركات، وذلك أنَّ الخائن للأمانة يتظاهر في الأغلب بالصلاح والأمانة وهو النفاق، وقليلاً ما يتظاهر بالخيانة لها، ولعل اعتبار هذا المعنى هو الموجب لتقديم المنافقين والمنافقات في الآية على المشركين والمشركات.⁽¹⁾ وقوله: ﴿وَيَتُوبَ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا﴾⁽²⁾ عطف على «يعذب» أي: وكان عاقبة ذلك أن يتوب الله على المؤمنين والمؤمنات، والتوبة من الله هي رجوعه إلى عبده بالرحمة، فيرجع إلى الإنسان إذا آمن به ولم يخن بالرحمة، ويتولى أمره، وهو ولي المؤمنين، فيهديه إليه بالستر على ظلمه وجهله، وتحليته بالعلم النافع والعمل الصالح؛ لأنه غفور رحيم.

فإن قلت: ما هو المانع من جعل الأمانة بمعنى التكليف، وهو الدين الحق، وكون الحمل بمعنى الاستعداد والصلاحية، والإباء هو فقد، والعرض هو اعتبار القياس، فيجري فيه حينئذ جميع ما تقدم في بيان الانطباق على الآية؟ قلت: إنَّ التكليف أنما هو مطلوب؛ لكونه مقدمة لحصول الولاية الإلهية، وتحقق صفة العبودية الكاملة، فهي المعروضة بالحقيقة والمطلوبة لنفسها. والالتفات في قوله: ﴿لِيُعَذِّبَ اللَّهُ﴾ من التكلم إلى الغيبة، والإتيان باسم الجلالة للدلالة على أنَّ عواقب الأمور إلى الله سبحانه؛ لأنه الله. ووضع الظاهر موضع

(1) العلامة محمد حسين الطباطبائي، تفسير الميزان، الجزء: 16، تفسير سورة الأحزاب، الصفحات: من 348 إلى 354.

(2) المرجع: القرآن المجيد، سورة الأحزاب، الآية: 73.

المضمّر في قوله: ﴿وَيَتُوبَ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ﴾ للإشعار بكمال العناية في حقهم والاهتمام بأمرهم.⁽¹⁾

وخلاصة القول: لهم في تفسير الأمانة المذكورة في الآية أقوال مختلفة: ف قيل: المراد بها التكاليف الموجبة طاعتها دخول الجنة ومعصيتها دخول النار، والمراد بعرضها على السماوات والأرض والجبال اعتبارها بالنسبة إلى استعدادها، وإباؤها عن حملها وإشفاقهنّ منها عدم استعدادهنّ لها، وحمل الإنسان لها استعدادها، والكلام جارٍ مجرى التمثيل.

وقيل: المراد بها العقل الذي هو ملاك التكليف ومناطق الثواب والعقاب.

وقيل: هي قول: لا إله إلا الله.

وقيل: هي الأعضاء، فالعين أمانة من الله يجب حفظها وعدم استعمالها إلا فيما يرتضيه الله تعالى، وكذلك السمع واليد والرجل والفرج واللسان.

وقيل: المراد بها أمانات الناس والوفاء بالعهود.

وقيل: المراد بها معرفة الله بما فيها.

وكذلك اختلف في معنى عرض الأمانة عليها على أقوال:

منها: أنّ العرض بمعناه الحقيقي، غير أنّ المراد بالسماوات والأرض والجبال أهلها، فعرضت على أهل السماء من الملائكة، ويبيّن لهم أنّ في خيانتها الإثم العظيم، فأبوها وخافوا حملها، وعرضت على الإنسان فلم يمتنع.

ومنها: أنه بمعناه الحقيقي، وذلك أنّ الله لما خلق هذه الأجرام خلق فيها فهماً، وقال لها: إني فرضت فريضة، وخلقت جنّة لمن أطاعني فيها، وناراً لمن عصاني فيها، فقلن: نحن مسخرات لما خلقتنا، لا نحتمل فريضة، ولا نبغي ثواباً ولا عقاباً، ولما خلق آدم ﷺ عرض عليه ذلك فاحتمله، وكان ظلوماً لنفسه، جهولاً بوخامة عاقبته.⁽²⁾

(1) نفس المرجع السابق.

(2) العلامة محمد حسين الطباطبائي، تفسير الميزان، الجزء: 16، تفسير سورة الأحزاب، الصفحات: من 348 إلى 354.

ومنها: أنَّ المراد بالعرض المعارضة والمقابلة، ومحصل الكلام أنا قابلنا بهذه الأمانة السماوات والأرض والجبال، فكانت هذه أرجح وأثقل منها⁽¹⁾، قيل: الولاية الإلهية.

9.16 الفلسفة الائتمانية المسؤولة في دالة الاستخارة

إذا تجاوزنا مسألة الأهواء والنزوات الشهوانية، واللذات والمنافع المادية الآنية عند فعل النظر والتعقل والتخيل، أو فعل الصمت والصومته، أو فعل القول والكلام والعمل، وتموضع النظر والتعقل والعمل وفق مجرى العقلانية والعقلية والتعقلية المجردة فحسب، قد نقع في مشكلة أخرى يواجهها الإنسان في مسيرته التنظيرية والتفصيلية متلبسة بلباس العلم والعقل، أي: «العلمنة» و«العقلنة» التي تمكر بالعقل نفسه قبل أي شيء آخر، وذلك من خلال الوقوع في وَحْلٍ وشبكة الملموسات والمحسوسات المماسية والقريبة لدائرة المعقولات، التي هي أضعف سياج لها، مما يمكن فيروسات مكر العقلانية المجردة أن تولج إلى الداخل، وتحدث شبهة انقلاب وانتكاس.

لذا التوسل بالعقل المسدد المتلبس بالعمل وقواعده وفلسفته وعدساته الرؤيوية الاستكشافية تمكنا من تجاوز مستوى وحدود بعض المشكلات والإشكاليات المعرفية والوجودية والقيمية الأخلاقية والجمالية الفنية القريبة من محسوساتها، وذلك من خلال تعدي سطوحها الملموسة إلى أعماقها القريبة المماسية لها، بعد تجاوز ملموسيتها الحسية للتوسل بمماسيتها وممسوسيتها المعنوية، لكنَّ هذا التجاوز والتعدي للعقل المجرد هو تجاوز القشور المسطحة، والتموضع في باطن قشر قشورها، أو في عمق سطوحها من خلال مجاورتها ومماسيتها متعددة ملموسيتها لتقع في ممسوسيتها مع عمق سطوحها من جهة، وملابستها الأولى لعمق عماقها العميقة التي لا تخلو هي من مشكلات وإشكالات

(1) وفي نهج البلاغة: ثُمَّ أداء الأمانة، فقد خاب من ليس من أهلها، إنها عرضت على السماوات المبنية والأرض المدحوة والجبال ذات الطول المنصوبة، فلا أطول ولا أعرض ولا أعلى ولا أعظم منها، ولو امتنع شيء بطول أو عرض أو قوة أو عزٍّ لامتنع، ولكن أشفقن من العقوبة، وعقلن ما جهل من هو أضعف منهن وهو الإنسان، إنه كان ظلوماً جهولاً. وفي الكافي، بإسناده عن إسحاق بن عمار عن رجل عن أبي عبد الله عليه السلام: «في قول الله عز وجل: ﴿إِنَّا عَرَضْنَا الْأَمَانَةَ﴾ الآية، قال: هي ولاية أمير المؤمنين عليه السلام. أقول: المراد بولاية أمير المؤمنين عليه السلام ما كان هو أول فاتح لبابه من هذه الأمة، وهو كون الإنسان، بحيث يتولى الله سبحانه أمره بمجاهدته فيه بإخلاص العبودية له دون الولاية بمعنى المحبة أو بمعنى الإمامة، وإن كان ظاهر بعض الروايات ذلك بنوع من الجري والانطباق.

معرفية ووجودية من نوع آخر، يتطلب معالجتها والتصدي لها بواسطة العقل المؤيد بروح القدس.

وعليه نقترح منهاجية تكاملية شمولية تراتبية توحيدية، تبتني رؤيتها الكونية التوحيدية وفلسفتها الأيديولوجية والعملائية على فلسفة الائتمان المسؤول الاستخلافي الخاتمي الانتظاري الاتباعي، متوسلاً بالعقل والعقلانية والتعقلية والعقلنة المؤيدة النافذة إلى الذات والفطرة، التي تتعدى عمق السطوح للتموضع في عمق العميقة، وملابسة لبها ونواتها وجينالوجيتها التأسيسية والتعديدية والتجزئية، وأركيولوجيتها التاريخية التطورية التي بموجبها تمكننا من اتقاء وتجنب مفسد العقل المجرد وعوائق العقل المسدّد.

وعليه تصبح الفلسفة الائتمانية ومنهجيتها وأولياتها وإوالياتها وآلياتها وآلاتها المعرفية والوجودية والقيمية والجمالية هي الناضرة والحاكمة والقائمة والقومة والقيام والقومة والمقومة لكنونة الاستخارة ودوالها ومدلولاتها وتداولاتها، التي نحاول أن نُؤسس ونُؤصل ونُؤثّل لها في هذا الكتاب. وتأسيساً على ما ورد من تفسير وشرح وتحليل وتفكيك وتركيب للدلالات والاستدلالات البنيوية والبنائية التكوينية والتركيبية والتراكبية والتداولية والتواصلية والوظيفية والغائية لكلمة الأمانة الواردة في سورة الأحزاب لغةً واصطلاحاً، نستشف أن الأمانة والائتمانية التي تتوسل إليها كينونة الدعاء والطلب والسؤال في دوال الاستخارة، التي تتجاوز حمولات موضوعاتها وغاياتها المعرفية والوجودية والقيمية الأخلاقية والجمالية الفنية حدود ومضامين الملموسية المحسوسة، لتجري في مجرى الممسوسية الباطنية للتموضع في مجرى الملبسية المزاولية والمخالطية والمُباطنية، التي تلبس ملابسةً اتحاديةً وجوديةً لا تنفك عن كينونة الذات الأنفسية الربانية الإلهية.

9.16.1 عناصر ومبادئ الفلسفة الائتمانية الاستخارية المسؤولة

إن تسمية الاستخارة بالاستخارة الائتمانية المسؤولة المؤسسة على حقيقة الاستخلافية والخاتمية والانتظارية والاتباعية، مبتنية على ركائز ومبادئ أساسية وجوهرية تشكل أسسها التأسيسي وجذرها الجينولوجي، وجذعها وأغصانها وأفنانها الأكسيولوجي القيمي

الأخلاقي، وأوراقها وأزهارها وثمارها الاستطقي الجمالي، التي تشكل حقيقة شجرة الاستخارة والخيرية والخير والاختيار والمختارية... منها ما يلي:

1 - مبدأ وركيزة الشهادة

الشهادة الائتمانية تتضمن شهادات متعددة تراتبية وتشكيكية طويلة تبدأ بشهادة وتشهد وشهيد، وإشهاد واستشهاد وتشهيد، وشهود ومشهود ومُشاهدة أنطولوجية وجودية وحضورية للربوبية والتوحيد الذاتي والخالقي والربوبي (وحده وحده وحده) ⁽¹⁾ ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَى أَنْفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى شَهِدْنَا أَنْ تَقُولُوا يَوْمَ الْقِيَمَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَذَا غَافِلِينَ﴾ ⁽²⁾، وثانياً شهادة الخاتمية المحمدية ﷺ «أشهد أن محمد عبده ورسوله» وتليها الشهادة الولائية الإمامية الانتظارية، ثم الشهادة الولائية الفقهية التقوائية العامة، التي تتموضع موضع الناظرية والحاكمية والقيومية والقائمة والقوامية والقومية والمقومية الشاهدة والمشهودية على مسار سيرورة الكائن الإنساني واختياراته الكبيرة والأكبر والكبارة.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه الشهادات الأربع هي شهادات واستشهادات وتشهيدات ومشاهدات وشهودات وجودية حضورية تشكل تركيباً اتحادياً حقيقياً بين حمولات مكوناتها المعرفية والقيمية والجمالية، مع بنية وبناءات كينونة الإنسان الائتماني التكوينية والتركيبية والتراكيبية، وفطرته المغروزة، فضلاً عن كونها تشكل دلالات واستدلالات، وتداولات وتواصلات، ووظيفة وغاية، لسيورته وصيرورته الاستخارية الائتمانية المسؤولة التكاملية، في المجرى الحداثي والمشهدي والمرأوي في مجرى الحق داخل، مجرى العالم والكون والوجود. وبتعبير آخر، تشكل تركيباً اتحادياً وجودياً حقيقياً لا ينفك بين المكونات التالية: المشاهد والمشهود والشهادة، أو بين المرئي والرئي والرؤية، أو بين العلم والمعلوم والعالم، أو بين العين والمُعين والمعيون، أو بين الخبر والمُخبر والمُخبر، أو بين حضور

(1) لا إله إلا الله إلهاً واحداً ونَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ، لا إله إلا الله ولا نَعْبُدُ إِلَّا إِيَّاهُ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ وَلَوْ كَرِهَ الْمُشْرِكُونَ، لا إله إلا الله رَبُّنَا وَرَبُّ آبَائِنَا الْأَوَّلِينَ، لا إله إلا الله وَحْدَهُ وَحْدَهُ وَحْدَهُ، أَنْجَزَ وَعْدَهُ وَنَصَرَ عَبْدَهُ وَأَعَزَّ جُنْدَهُ وَهَزَمَ الْأَحْزَابَ وَحْدَهُ، فَلَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ، يُحْيِي وَيُمِيتُ وَيُمِيتُ وَيُحْيِي، وَهُوَ حَيٌّ لَا يَمُوتُ بِيَدِهِ الْخَيْرُ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ.

(2) المرجع القرآن المجيد، سورة الأعراف، الآية: 172.

وحاضر ومحضر، كما سيشكل فيما بعد تركيباً اتحادياً وجودياً بين العامل والعمل والمعمول، أو الفعل والفاعل والمفعول، والمستخير والاستخارة والمستخار إليه، وذلك تأسيساً على ما تنوي كلمة الشهادة في اللغة من معانٍ تشي إلى العلم، والحضور، والرؤية، والإعلام، والإخبار، والمعانية.

وقال ابن فارس: «الشين والهاء والدال» أصل يدلّ على حضور وعلم وإعلام، لا يخرج شيء من فروعه عن الذي ذكرناه، من ذلك: الشهادة، يجمع الأصول التي ذكرناها من الحضور والعلم والإعلام»⁽¹⁾.

والمراد من الشهادة في كتاب الشهادات هو: الإعلام والإخبار، ويعتبر فيه الجزم واليقين، ويقال: شهد بكذا، أي: أخبر به، فتكون الشهادة في هذا الباب بمعنى الإخبار بما قد علم، سواء كان العلم حاصلًا بإحدى الحواس الظاهرية، أم بغيرها. فهذا الإعلام يتفرع على تحقق العلم وحصوله عن طريق الحضور، أو الرؤية، أو غير ذلك، والشاهد يؤدي الأمر الحاصل عنده، ويبرزه، بلفظ: «أشهد...».

وفي خبر عن مولانا الرضا عليه السلام : أنَّ الحضور شهادة، فقد سئل عن رجل طهرت امرأته من حيضها، فقال: فلانة طالق وقوم يسمعون كلامه، ولم يقل لهم: اشهدوا. أيقع الطلاق عليها؟ قال: «نعم، هذه شهادة»⁽²⁾.

فتحصل من ذلك: أنّ «الشهادة» أمر غير «أداء الشهادة» ولذا يقال: هل يجب على الشاهد الشهادة أولاً؟ وأنّ الشهادة قد تكون وليس بعدها أداء، وأنها تتحقق في الحق وغيره كالهلال، ومن غير الحاكم ومنه، وأنّ الرواية غير الشهادة، فتعريفهم للشهادة شرعاً بأنها: «إخبار جازم عن حق لازم للغير واقع من غير حاكم»⁽³⁾ لا يخلو عن نظر.

إذن في دالة الاستخارة الاستخلافية الائتمانية المسؤولة هناك حضور وشهود، وإعلام

(1) معجم مقاييس اللغة، الجزء: 3، الصفحة: 221.

(2) وسائل الشيعة، الجزء: 22، الصفحة: 50، الباب: 2، أبواب مقدمات الطلاق، الباب: 21، وهو خبر صحيح، ومثله في الباب المذكور خبران آخران، وهي تدلّ على كفاية إسماع الصيغة.

(3) مسائل الأفهام، الجزء: 14، الصفحة: 153. مستند الشيعة، الجزء: 18، الصفحة: 9. عن المسالك، جواهر الكلام، الجزء: 41، الصفحة: 7. قوانين الأصول، الصفحة: 464.

وإخبار، وعلم ورؤية، ومعانية ويقاظة، ديمومية حيّة ودينامية دائمة، توقظ فطرة الكائن الإنساني وجوارحه وجوانحه اتجاه العهدة والأمانة والوديعه الإلهية «التوحيد»، كما جسدها معرفياً ووجودياً، وقولاً وصمتاً في أحلك الظروف في مجلس يزيد بن معاوية عندما أراد إسكات الإمام عليه السلام فأمر المؤذن أن يؤذن، فقال: الله أكبر الله أكبر، قال الإمام علي بن الحسين عليه السلام: لا شيء أكبر من الله، فلما قال: أشهد أن لا إله إلا الله، قال عليه السلام: شهد بها شعري وبشري ولحمي ودمي. هذا الحضور لمبدأ الشهادة والاستشهاد والشهود والمشاهدة والتشهاد هو الذي يرقى ويسمو بعقل العدسات الرؤيوية الاستكشافية والاستبصارية والاسترجاعية والاستشرافية والتحليلية والتفسيرية والتأويلية من حالته المجردة والمحسوسة الملكية إلى عقل مسدد تفعيلي عملي، ومن ثمّ إلى عقل تأييدي عرفاني معقلن ومشرعن ووحياني إنبائي إخباري حيّ مؤيد.

هنا تصبح معرفة النفس هي عين معرفة الرب «من عرف نفسه عرف ربه»، حيث تصبح كينونة الإنسان وفطرته الائتمانية وهويته الائتمانية ووجوده الائتماني الأسماي الحسنى والصفاتى العليا حاضرة ويقظة ومستنفرة لحفظ وصيانة الأمانة الائتمانية، وهذه الحالة الائتمانية الاستخارية تجعل فعل النظر والتعقل والتخييل، أو فعل الصمت والصومته، أو فعل القول والكلام والعمل يتجاوز الأنوية والذاتية المفطرة بذاتيتها، ويتعدى وجوده إلى الغير في سيرورته من الخلق إلى الخلق بالحق؛ لأنّ هذه الغيرية ليست سوى الله في نهاية الأمر.

هذه العدسات الرؤيوية والهوية الشخصية والكينونية نيتها النبوية والبنائية التكوينية والتركيبية والتراكيبية والاستدلالية والدلالية والتداولية والتواصلية والوظيفية والغائية، مزدوجة ومركبة تركيباً اتحادياً حقيقياً وجودياً من العلمية والعقلانية المجردة والمسددة والمؤيدة، والعرفانية المتعقلنة والمتشّرعة والوحيانية الإخبارية الإنبائية، التي تمتد وتستطيل وتتعمق آفاقها متجاوزة الأنوية والذاتية المفطرة وعبودة الذات والانغماس في اللذات والأهواء؛ لتتواصل مع الوجودات الغيرية التذاتية التي تضيف إلى وجوده الخيري وجودات خيرية مضاعفة، ناهيك عن التواصل الغيري الإلهي الذي يكون خيره وخيريته ومختاراته واستخاراته لامتناهية، تستوعب دوال الدعاء والطلب والسؤال الاستخاري الائتماني المسؤول اللامتناهي، بشرط توسيع واستطالة وتعميق كينونتها ووعائها وظرفها

الدعائي والطلبية والسؤالي ليشمل حقيقته الاستخلافية والخاتمية المحمدية ﷺ والانتظارية المهدوية ﷺ الموعود والاتباعية الولائية التقوائية العامة الممهدة للولاية العصومية المنتظرة.

هذا المبدأ أو الركيزة كفيلة برؤية حقائق الأشياء والأحوال والمقامات والمقالات بصورة تُزيل بمقتضاها حالة التردد والشك والحيرة والخوف والقلق عند المستخير، وإزالة هذه الحيرة بواسطة الفهم والتفهم والإفهام والانفهام لموضوعات وغايات الاستخارة، هي عين الخير والخيرية والاختيارات المطلوبة في دوال الدعاء والطلب والسؤال، وليست المنافع والفوائد المحسوسة الآنية التي تصدر عادةً دوال الدعاء والسؤال والطلب في الاستخارة العرفية، ففقه فلسفة تأسس وتؤصل وتؤثل لاستخارة ائتمانية مسؤولة يتحد تركيب الطالب والمطلوب والطلب تركيباً اتحادياً حقيقياً وجودياً، تشكل بنية هوية الكائن الإنساني وكيونته الوجودية الأسماوية الحسنی والصفاتية العليا.

1 - مبدأ أو ركيزة الأمانة

التشريح الجينيولوجي الجذري والجذعي لكيونة شجرة الأمانة يكشف لنا حقائق ثاوية ومضمرة تتجلى منها ثمار منها: الأمن والتأمين والإيمان والائتمان والأمان والمأمون والمستأمن والمؤمن والمؤمن والأمين. هذه الحقائق الائتمانية الثاوية جميعها وبمختلف وجوها تسدل الستار والاستتار عن حقيقة الملكية التي هي موضع صراع بين البشرية، لتقول: إن المالك الحقيقي والحقي واحد أحد قهار لا شريك له ألبته، وهو الله الملك والملك والمليك ليوم الدين والإنسان والكون والوجود⁽¹⁾.

(1) ملك يوم الدين وقد رجح كلا من القراءتين مرجحون من حيث المعنى، وكلتاها صحيحة حسنة، ورجح الزمخشري «ملك»؛ لأنها قراءة أهل الحرمين، ولقوله: ﴿لَمَنِ الْمُلْكُ الْيَوْمَ﴾، [سورة غافر، الآية: 16] وقوله: ﴿قَوْلُهُ الْحَقُّ وَلَهُ الْمُلْكُ﴾، [سورة الأنعام، الآية: 73]. وقد روي من طرق متعددة أوردها ابن مردويه أن رسول الله ﷺ كان يقرؤها: ﴿مَلِكٌ يَوْمَ الدِّينِ﴾، [سورة الفاتحة، الآية: 4]. و«مالك» مأخوذ من الملك، كما قال: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَرِثُ الْأَرْضَ وَمَنْ عَلَيْهَا وَإِنَّا يُرْجَعُونَ﴾، [سورة مريم، الآية: 40]، وقال: ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ * مَلِكِ النَّاسِ﴾، [سورة الناس، الآيتان: 1 و2]، وملك: مأخوذ من الملك، كما قال تعالى: ﴿لَمَنِ الْمُلْكُ الْيَوْمَ لِلَّهِ الْوَاحِدِ الْقَهَّارِ﴾، [سورة غافر، الآية: 16]، وقال: ﴿قَوْلُهُ الْحَقُّ وَلَهُ الْمُلْكُ﴾، [سورة الأنعام، الآية: 73] وقال: ﴿الْمَلِكُ يَوْمَ الدِّينِ الْحَقُّ لِلرَّحْمَنِ وَكَانَ يَوْمًا عَلَى الْكَافِرِينَ عَسِيرًا﴾، [سورة الفرقان، الآية: 26]. وتخصيص الملك بيوم الدين لا ينفيه عما عداه؛ لأنه قد تقدم الإخبار بأنه رب العالمين، وذلك عام في الدنيا والآخرة، وإنما أضيف إلى يوم الدين؛ لأنه لا يدعي أحد هنالك شيئاً، ولا يتكلم أحد إلا بإذنه، كما قال: ﴿يَوْمَ يَقُومُ الرُّوحُ وَالْمَلَائِكَةُ صَفًّا لَا يَتَكَلَّمُونَ =

الإيمان والاتباع لمبدأ الأمانة أو مبدأ الإيداعية الذي ينص ويقر بأن (الأشياء كلها ودائع عند الإنسان)، والعلاقة الوظيفية والغائية في دالة مبدأ الإيداعية تقتضي منا أن ننسب الأشياء والوجودات إلى أصولها وجذورها وخالقها ومالكها، وإلى بارئها وشاهدها نسبةً مطلقة، وفي أبعد الاحتمالات والتصورات المحسوسة والملموسة أن ننسبها على الأقل إليه تعالى قبل أن ننسبها إلى أنفسنا).

فحضور هذه الحقيقة هو الذي يجرد كينونة الذات الإنسانية من التدويبية الأنوية والروحية الملكية الظاهرية في دوال الدعاء والطلب والسؤال الاستخاري الائتماني المسؤول، ومن ثمّ يتم مؤسسة ومؤصلة ومؤتلة المنظومة المعرفية والوجودية والقيمية والجمالية لكيّنونات الأمن والأمانة والتأمين والائتمان والأمان والإيمان، فيصبح كل ما في الكون والوجود المخصص للكائن الإنساني هو أمانات ومسؤوليات وتكاليف، لرعايتها وصيانتها وإعمارها وإنمائها بأكمل وأجمل وأفضل وأوسع وأشد وجه وقصد وجهاد ومجاهدة، في سياق العقل والتعقيل والعقلانية المسددة والمؤيدة.

هذه العدسة الرؤيوية الاستخارية الائتمانية المسؤولة حينما تسلط أضوائها وقوتها التبأورية والتمحورية نحو موضوعات وغايات ومقامات ومقالات الاستخارة، فإنها تكشف

= **إِلَّا مَنْ أَدْنَى لَهُ الرَّحْمَنُ وَقَالَ صَوَابًا**، [سورة النبا، الآية: 38]، وقال تعالى: **﴿وَحَشَعَتِ الْأَصْوَاتُ لِلرَّحْمَنِ فَلَا سَمْعَ إِلَّا هَمْسًا﴾**، [سورة طه، الآية: 108]، وقال: **﴿يَوْمَ يَأْتِ لَا تَكَلَّمُ نَفْسٌ إِلَّا بِإِذْنِهِ فَمِنْهُمْ سُعِيٌُّّ وَسَعِيدٌ﴾** [سورة هود، الآية: 105]. وقال الضحاک عن ابن عباس: مالك يوم الدين يقول: لا يملك أحد في ذلك اليوم معه حكماً، كملكهم في الدنيا. قال: ويوم الدين يوم الحساب للخالق، وهو يوم القيامة يدينهم بأعمالهم إن خيراً فخير وإن شراً فشر، إلا من عفا عنه. وكذلك قال غيره من الصحابة والتابعين والسلف، وهو ظاهر. والملك في الحقيقة هو الله عز وجل، قال الله تعالى: **﴿هُوَ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْمَلِكُ الْقُدُّوسُ السَّلَامُ﴾**، [سورة الحشر، الآية: 23]، وفي الصحيحين عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً: أخرج اسم عند الله رجل تسمى بملك الأملاك، ولا مالك إلا الله، وفيهما عنه عن رسول الله ﷺ قال: يقبض الله الأرض ويطوي السماء بيمينه، ثم يقول: أنا الملك أين ملوك الأرض؟ أين الجبارون؟ أين المتكبرون؟ وفي القرآن العظيم: **﴿لَمَنِ الْمُلْكُ الْيَوْمَ لِلَّهِ الْوَاحِدِ الْقَهَّارِ﴾**، [سورة غافر، الآية: 16]، فأما تسمية غيره في الدنيا بملك فعلى سبيل المجاز، كما قال تعالى: **﴿إِنَّ اللَّهَ قَدْ بَعَثَ لَكُمْ طَالُوتَ مَلِكًا﴾**، [سورة البقرة، الآية: 247]، **﴿وَكَانَ وَرَاءَهُمْ مَلِكٌ﴾**، [سورة الكهف، الآية: 79]، **﴿إِذْ جَعَلَ فِيكُمْ أَنْبِيَاءَ وَجَعَلَكُمْ مُلُوكًا﴾**، [سورة المائدة، الآية: 20] وفي الصحيحين: (مثل الملوك على الأسرة). والدين الجزاء والحساب، كما قال تعالى: **﴿يَوْمَ يُؤْفِكُ اللَّهُ دِيْنَهُمُ الْحَقَّ﴾**، [سورة النور، الآية: 25] وقال: **﴿إِنَّا لَمَدِينُونَ﴾**، [سورة الصافات، الآية: 53]، أي: مجزيون محاسبون، وفي الحديث: الكيس من دان نفسه وعمل لما بعد الموت، أي: حاسب نفسه لنفسه، كما قال عمر رضي الله عنه: حاسبوا أنفسكم قبل أن تحاسبوا، وزنوا أنفسكم قبل أن تزنوا، وتأهبوا للعرض الأكبر على من لا تخفى عليه أعمالكم، **﴿يَوْمَ يُعْرَضُونَ لَا تَخْفَى مِنْكُمْ خَافِيَةٌ﴾**، [سورة الحاقة، الآية: 18].

لنا حقائق ومعاني ومسؤوليات وتكاليف ائتمانية ترفع الكثير من الحرج والإحراج والقلق والاضطراب والتردد والحيرة، ذلك بواسطة حقيقة مفهوم التملك والملكية والمالكية التي يفترض أن تكون هي موضع الدعاء والطلب والسؤال في دالة الاستخارة، وهي حقيقة الخير والخيرية المطلوبة، وليست حقيقة الفائدة والمنفعة المطلوبة أو المضرة والأذى المدفوعة، حيث هي دالة متغيرة في دالة الملكية والمالكية المستقلة في معادلة الخيرية والاستخارة الائتمانية المسؤولة.

وبتعبير آخر الخير والخيرية والاختيارية والمختارية الدائمة والديمومية والدينامية هي تلك التي تمتع من فهمنا وتفهمنا وإفهامنا وانفهامنا لحقيقة الملكية والتملك والمالكية وما يصاحبها من الأمانات والائتمانات والتكاليف والمسؤوليات، فعلى أن ندعو ونطلب ونسأل هذا الفهم والانفهام، الذي هو عين الخير لخيرات ثانوية تبعية تمتع منها تلك الفائدة والمنفعة، التي تنقدح في ذهن المستخير غير الملتفت لحقيقة الشهادة والائتمان المالكي والتملكي، حيث إنها خير الخيرات «ميتا الخير» أي: أسها وبنيها وكيونتها النازرة والحاكمة والمقومة والقيومة والقائمة والقومة لكافة الخيرات الثانوية والتفريعية الثانوية في «ميتا الخير» و«ميتا التملك والمالكية» و«ميتا الشهادة» في دالة الاستخارة، والتي بموجبها تكشف الحقائق الموضوعية والمعنوية لموضوع الاستخارة وترفع الإحراج والقلق، وتمحو التردد والحيرة فيها.

1 - مبدأ الولاية الاستخلافية والخاتمية والانتظارية والاتباعية

هذا المبدأ يمتح من مبدأ وركيزة الشاهدية والائتمانية الفطرية المغروزة في كينونة الإنسان، حيث تمأسس وتؤصل وتؤثل منهاجيةً وباراديماً ومنهجاً وسبيلاً لتوظيف الأمانات والائتمانات، التي نتوسل بها للتمسك بالصراط المستقيم. بناءً على قواعد وأسس وغايات واستراتيجيات الاستخلاف الإلهي والإعمار الاقتصادي - الاجتماعي - والذاتي النفسي من حيث النمو والتنمية المستدامة الخضراء والتكاملية لها، وذلك بالتوسل بالعقل المسدد بالعمل الصالح والمؤيد بروح القدس في إطار ونهج وباراديم الخاتمية المحمدية ﷺ الخالدة والكاملة، وفق سيرورة الانتظارية المهدوية ﷺ وصيرورة الاتباعية

الولائية الفقهية العامة الحاضرة ⁽¹⁾ الممهدة والجارية في مجرى سيرورة الانتظارية والخاتمية والاستخلافية. هذه المنهاجية التشميلية التكاملية التراتبية التوحيدية وعدساتها الرؤيوية الاستكشافية والاسترجاعية والاستبصارية والاستشرافية، يتمكن المستخير التوسل بحقيقة الشاهدية والمالكية الائتمانية وتضمينها في دوال الدعاء والطلب والسؤال في دالة الاستخارة الائتمانية المسؤولة، ومنها تمتح الخيرية والخير والخير والاختيار.

هذه هي الدعوات والتساؤلات والطلبات المطلوبة في تلك الدوال، وليست المنفعة والفائدة المرغوبة أو الضرر والشروع والأذى المدفوعة، التي تتقدح في ذهن المستخير بمجرد ما يواجهه من التردد والشك والحيرة. وهذا لا يعني ألبتة عدم إدراجها وطلبها في دالة الاستخارة والخيرية، بل ما نريد أن نؤكد عليه هو أن هذه الفائدة والمنفعة المطلوبة أو الضرر والشروع المدفوعة هي نتاج تلك الرؤية والفهم والانفهام للمبادئ والركائز الثلاث المذكورة أعلاه، وإنهما - أي: الخيرات والشروع النسبيتان - دالتان تابعتان متغيرتان تحدد قيمهما دالة الخير الحقيقي والحق، أي: دالة التركيب الاتحادي الحقيقي الوجودي بين كينونة الذات الإنسانية وتلك المعاني والمعارف والقيم الأخلاقية والجمالية للحقيقية الثاوية في مبدأ الشاهدية والملكية الاستخلافية الائتمانية.

وعليه نوجه زوايا مميّلة وإحداثيات منقّلة وأوزان مكيّلة واتجاهات بوصلة فعل النظر والتعقل والتخييل والتعرفن والتوحيّن، أو فعل الصمت والصومنة، أو فعل القول والكلام

(1) لذا قال الشهرستاني في كتاب الملل والنحل: إنّ الحكمة من منظوره هي النبوة واستمرارها على خط الوصاية والإمامة واتباع منهج الإمامة، والفلاسفة سمو أنفسهم حكماء، والحكمة عندهم معرفة حقائق الموجودات بالعقل، فاسم الحكيم صار إذن مشتركاً، لكنه إذا أطلق اسماً من أسماء الله تعالى كان بمعنى الإحكام، كالبديع بمعنى المبدع، والكريم بمعنى المكرم. ومن الناس من يجري جميع أسماء الله تعالى على هذا المنهاج، ويطلق الحكمة بمعنى النبوة، وكل نبي فهو على بيّنة من ربه، وبصيرة من أمره، قد أحكم سرّه عن الارتباب، وذلك هو الخير الكثير، ويطلق بمعنى الوصاية، وكل وصي فهو على بيّنة من نبيه وبصيرة من أمره. ويطلق بمعنى الإمامة، وكل إمام فهو على بيّنة من وصيه، وبصيرة من أمره. فالتنبي يحكم بالتوحيد لنفي الأنداد، والوصي يحكم بالنبوة للنبي بنفي الأضداد، والإمام يحكم بالوصاية للوصي بنفي أهل العناد. وكذلك كل من يثبت الإمامة فهو حكيم العباد في البلاد، لكن من تصدّى لعلم الحكمة برأيه، وصار قوله متناقضاً ورأيه قائللاً متهافتاً، وسمى نفسه حكيماً فقد سفه نفسه وسفه عقله، إذ حكم عقله وفهمه على عقله، فصار كل عاقل على مذهبه حكيماً، وكل حكيم حاكماً، فلا محكوم عليه في العالم، وصار عقله محكوماً عليه، فلا حاكم في العالم، فتتناقض الفتوى ويتهافت الرأي، وكل ما قيل في معنى الحكمة فهو مشترك الدلالة، وكل حزب بما لديهم من الحكمة فرحون. انظر إلى: الملل والنحل، تخريج محمد بن فتح الله بدران، القاهرة، الطبعة: 2، القسم الثاني، الصفحة: 168.

والعمل في دالة الاستخارة إلى الخير، أو الخيرية الثاوية في بنيات وبناءات ودلالات واستدلالات وتداولات وتواصلات ووظائف وغايات الشاهدية والتليكية والاستخلافية والخاتمية والانتظارية والاتباعية الائتمانية، وهي منشأ ومصدر وسبب وعلة الخير الذي تنقذ وتمتص منه سلسلة متواليات الخيرات الثاوية، التي تزيح وترفع الستار والاستتار عن الخوف والقلق والاضطراب والتردد والشك والحيرة في دالة الاستخارة لدى المستخير.

1 - مبدأ وركيزة التخلقية التزكوية والعرفانية المتعلقة والمتشعبة

لضمان ديمومة ودينامية المبادئ السابقة من الشهودية والائتمانية والملكية ومتواليات سلسلتها الاستخلافية وتحققاتها الانوجدية والتثبتيّة في المجرى الحداثي والمشهدي والمرأوي في مجرى الحق داخل مجرى العالم والكون والوجود، وتحققاتها الانعكاسية الحداثيّة والمشهدية والمرأوية الحقيقة والحقة في دوال الاستخارة الائتمانية المسؤولة، لا بدّ من تحقق وجريان سيرورة وصيرورة المعرفة العرفانية المتعلقة والمتشعبة المصاحبة بالتسديد والتأييد في سيرورة فعل النظر والصمت والعمل التزكوي، بمختلف مراتبها السُّلمية الراتوبية التي تقوم بتشديد وشهادة ومشاهدة واستشهاد الغيب، وتغييب وتصريف التشهيد والمشاهدة والشهادة، وذلك من خلال توسيع بؤرة عدسات الحياة الاستكشافية والاسترجاعية والاستبصارية والاستشرافية والتحليلية والتفسيرية، التي تبصرنا وتثقفنا بحيث نشاهد المحسوسات والملموسات المُلَكِيَّات بعين المعقولات المجردة، والمعقولات بعين عدسات أكسيولوجية قيمة أخلاقية متعالية، وعرفانيات حُكْمِيَّة متعلّنة، وآياتية متشعبة مسددة وراء المعقولات العقلانية المجردة، والعرفانيات بعين الوحيانيات الإنبائية والإخبارية التواصلية مع عالم الملكوت والعقول المؤيدة بروح القدس، حيث إنّ كينونة الإنسان وإنسانيته الإنسانية الأسماوية الحسنى والصفاتية العليا لا تخرج من حيث القوة والإمكان والاحتمال، إلى حيز التحقق والإنّيّة والتثبّت والانوجد في مجرى العالم والكون والوجود حسب العقلانية والعقلنة والتعقيلية والتعاقلية المجردة فحسب، وإنما بأخلاقيته وعرفانيته المتشعبة والمتعلّنة المسددة والمؤيدة، التي تمتص منها الحكمة مصداقاً لقوله تعالى: ﴿يُؤْتِي الْحِكْمَةَ مَنْ يَشَاءُ وَمَنْ يُؤْتَ الْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا وَمَا يَذْكُرُ إِلَّا أُولُوا الْأَلْبَابِ﴾⁽¹⁾.

(1) المرجع القرآن المجيد، سورة البقرة، الآية: 269.

فالحكمة ضالة المؤمن أينما وجدت، ولكن لا بُدَّ من مرساة الأمانة والائتمان والتأمين والمؤمن، ومجرى التكليف والالتزام والمسؤولية. فبالعقل والتحليل والمنطق..... نستطيع أن نحدد البعد المرئي بكل جوانبه، وهو ما يستحيل مع الجانب الغيبي الذي يكون عصياً على مستويات الإدراك لدى الإنسان. فلا بُدَّ من حلقة وصلٍ تجيب على التساؤلات التي تلازم الإنسان في سيرورة حياته وصيرورة مماته، والوحي أو القرآن هو تلك الصلة التي تربط هذا الكائن ببُعديهِ دون تقييد لمداركه وإمكانياته التي يتميز بها.

صحيح إنَّ القرآن دعا إلى التفكير والتأمل والتعقل والعقلانية والتعقل، ولكنه دعا أيضاً إلى التدبر والتعبد والعبادة والعبودية والعبودة المؤسسة على التدبر والتعقل والتبصر والتثقف في الآيات، واعتبر أفضل العبادة «التفكير» بمعنى التبصر والتثقف ولا «عبادة كالتفكير»، ولكن التدبر في التدبر، والتعقل في التعقل، والتأمل في التأمل يقود العقل والقلب إلى التعقل بعين القلب، أي: التعقل القلبي أو التعقل التسديدي، والتعقل التأييدي الذي يجعل العقل والعقلانية والتعقل تحت نظر وحكم وقيامة وقائية وقيومية ومقومية القلب والعرفان المتعقل والمتشّرعن والوحي الإخباري والإنبائي، أي: العقل المؤيد بروح القدس الذي يصفح ويناسب ويناكح تركيبات المحسوسات والمعقولات والعرفانيات والوحيانيات في تركيب اتحادي حقيقي وجودي مع كينونة النفس والذات الإنسانية. لذا يكون نتاج هذا الزواج والتناكح هو الحكمة الثاوية في بُنياتها وبنائها ودلالاتها وتدولاتها المتمثلة في الخير والخيرية والاختيار والنور والكشف والعلم الكثير.

فكلّ وظيفة من الوظائف الإسلامية تتوقف على علم، يكون ذلك العلم واجباً، من الواجبات المقدمة، وعلم الأخلاق طبعاً «واجب نفسي تهيوّي»، فالإسلام يريد منا أن نركي أنفسنا، وذلك لا يمكن دون علم وتعلم وتعليم وإعلام، وفهم وتفهم وإفهام وانفهام من التبصر والتفكير والتدبر والتعقل.

إذن تفهم وتعلم المسائل الروحية والأخلاقية مقدمة لتزكية النفس، وتزكية النفس مقدمة لمعرفة العلوم والحقائق والمعارف والمعاني الثاوية والمضمرة في المحسوسات والمعقولات التي لا يكشفها إلا العقل المسدد بالعمل الصالح المزكى، الذي لا يمكن التوصل به إلا بعد التمسك بالعقل المؤيد بالعرفان المتعقل والمتشّرعن والمتوسل بالوحي الإخباري والإنبائي الغيبي.

لذا عدسات الاستخارة الائتمانية المسؤولة الاستكشافية والاسترجاعية والاستبصارية والاستشرافية تتعدى ظواهر الأشياء والموجودات والموضوعات والقيمات الملموسية، لتنظر إلى وتتصل بآياتها الملامسية وملكوتاتها الغيبية المكسوفة واللامرئية، فهي صيرورة في مجرى سيرورة التواصل والتفاعل والتعامل وفق النظرة والتعقل والتعرفن الآياني وليس الظاهراتي، النظر إلى العالم والكون والوجود والإنسان كآيات ملموسية وملامسية وملامسية، وليست معالم وظواهر محسوسة ملموسية مسطحة ومقشنة فحسب.

لذا لا يتطلب الأمر في العمل التزكوي التخلقي في دالة الاستخارة الائتمانية المسؤولة الجهد والجهاد والاجتهاد والمجاهدة فقط، بل يقتضي الأمر العمل فيها، أي: النظر والتعقل والتخييل والتعرفن والتوحيين في «جهد الجهد» و«جهاد الجهاد» و«اجتهاد الاجتهاد» و«مجاهدة المجاهدة» قبل فعل الجهد والجهاد والاجتهاد والمجاهدة ذاته، أي: البحث والتدبر والتعقل والتتقف والتبصر في أسسها وقواعدها وأحكامها البنيوية والبنائية والنسقية التكوينية والتراكيبية والتركيبية والاستدلالية والدلالية والتداولية والتواصلية والوظيفية والغائية، الحاكمة والناظرة والقيومة والقائمة والقومة والقيامه والمقومة لها. وهذا يتطلب جهداً وجهاداً واجتهاداً ومجاهدة مضاعفة ومعجلة، وفوق كل ذلك تحتاج إلى ضمان وقوة، وحلم وحكمة، وإرادة حكيمة، لا تتحقق من خلال التخلق والتزكية والرياضة النفسية والقلبية ومجاهدة الأهواء الشهوانية والنزوات الشيطانية فحسب، بل من شروطها ومقتضياتها تحقق «تخلق التخلق» و«تزكية التزكية» و«مجاهدة المجاهدة» حتى تنفذ بصيرتنا إلى لبّ وقلب الحقائق المرئية والغيبية متثقة⁽¹⁾ مستوية، وإلى إحالة المتغيرات في ثيمات وموضوعات الاستخارة إلى ثوابتها، ونسبانياتها إلى مطلقاتها، ومتشابهاتها إلى محكماتها، وظواهرها إلى بواطنها، ومنطوقاتها إلى مسكوتاتها، ودنيويتها إلى دنيويتها، ومادياتها إلى روحانياتها، وغيبياتها إلى شهوداتها، وشهوداتها إلى غيبياتها، و.... حتى يتحقق علم اليقين وعين اليقين وحق اليقين وبرد اليقين.

هذه هي ثيمات وموضوعات وغايات دعوات وتساؤلات وطلبات الخير وخير الخير، التي لا بد أن تكون حاضرة بصورة ديمومية حيّة ودينامية دائمية في دوال الدعاء والطلب

(1) الثقافة والتقف يعني استواء واستقامة الشيء، كالرمح والسهم حتى يصيب الهدف بدقة وينفذ إلى الهدف.

والسؤال في دالة الاستخارة الائتمانية المسؤولة، وهذا الخير هو أس الأسس وجذر الجذور لكافة الخيرات والاختيارات والمختارات والاستخارات، التي بمقتضاها تمتح منها الخيرات العرفية والظاهرية من الفائدة والمنفعة واللذة المحسوسية والملموسية، التي تنقذ في الذهن الحسي والملكي والعرفي عندما يتواصل المستخير مع موضوعات الاستخارة العرفية، وليست الاستخارة الائتمانية المسؤولة، فأين الثرى من الثريا؟! فذاك جوهر وأصل حقيقة وكمال وجمال وخير ذاتي، وهذا عرض وقتي ثانوي زائل، وخير نسبي لا يخلو من الشر والضرر والأذى، فهؤلاء الملموسيون والمحسوسيون قلبوا المعادلة والموازن بجعل الخير العرضي والآني والثانوي أصلاً أصيلاً وأثلاً أثيلاً، وجعلوا الأصيل والأثيل عرضياً هامشياً.

فالمستخرون الذين يتصدّون لموضوعات وثيمات وغايات الاستخارات والاختيارات الصغيرة أو الصغارة التي لها ارتباط وعلاقة بنيوية وبنائية وتداولية وتواصلية ووظيفية وغائية مع موضوعات وثيمات تاريخية واجتماعية وسياسية واقتصادية كبيرة وكبارة، ممارساتهم الاستخارية لا تخلو من إشكاليات، إذا ما تأسست وفق مقتضيات العقل المجرد أو العقل المسدد وحده، من دون مطابقتها ومساوقتها مع الرؤية الاستخلافية والخاتمية والانتظارية بشكل عام معرفياً وقيماً، وبالخصوص مع الرؤية الولائية الاتباعية الفقهية الحية والتقوائية العامة عملانياً ووجوديةً ووجدانياً، وإلا سيرورتها وصيرورتها تميل عن الحق وتحرف بها عن جادة العلم والمعرفة والحكمة المتعالية، فهم قوم بعيدون عن الفهم والتفهم والإفهام والانفهام لروح الدين والإسلام والفقه والقرآن والتوحيد الذاتي والخالقي، وخاصة الربوبي من جهة، ولروح وحقيقة النبوة والإمامة والولاية والعبادة والعبودية والعبودة من جهة ثانية، ولروح وحقيقة العقل والعقلانية والتعقل والعقلنة من جهة ثالثة، ولحقيقة البصيرة والثقافة والمثاقفة.

فالزعم المزعوم والدعوى المدعوة أن كل عاقل حكيم، وكل حكيم حاكم يحكم على عقله، فيكون عقله محكوماً، لا يخلو من إشكالية معرفية وقيمية حكمية، إذ يوقع صاحبه في تناقض الرؤية وتهافت الرأي الذي يكشفه لنا العقل المسدد بالعمل الصالح في مستوى، والعقل المؤيد المعرف بروح القدس في مستوى أعلى وأتم وأكمل، فمن دون تبثير بؤرة التزكية التخلقية، وترويحها الاسترواحية بقيمها الأكسيولوجية الأخلاقية والاستطبيقية الجمالية،

وتموضعها في مركز شبكتها العنكبوتية المعرفية والوجودية⁽¹⁾، ليس بمَكْنَتنا التوصل والتوسل بالحقائق والمعاني والمعارف الآياتية والحكمية الثابتة والكامنة فيما وراء العقل المجرد والمسدد، حيث المطلوب هو العقل المؤيد المعرفن الذي يتعدى مسألة تقييم وتقويم أو علاج ووقاية موضوعات الاستخارة، للقيام بوظيفة تقييم وتقويم إحداثيات مُمَيَّلَاتِها وتثبيت زوايا منقَلَاتِها، وتعير موازين مَكَيَّلَاتِها وتحديد اتجاهات بوصلاتها، ذلك لضمان استقامتها واستوائها وصلاحياتها وتوازناتها وتعادلاتها من جهة، واستقامات وتوازنات أنساق علاقاتها الإحالية والانتسابية بين متغيراتها وثوابتها، ونسبانياتها ومطلقاتها، وظاهرياتها وغيبياتها، وظواهرها وآياتها، وجزئياتها وكلياتها، ومادياتها ومعنوياتها، و... في عوالمها المختلفة، فقه الفلسفة الاستخارية الاستخلافية الائتمانية المسؤولة بأفقه ومساراته الاستخلافية والخاتمية والانتظارية والاتباعية يجعل الأولوية والتقدمية والأصالة والأثالة المعنوية والدينيوية دالةً مستقلةً تحدد دوال قيم ثيمات موضوعاتها المادية الدينيوية كمتغير تابع لها.

يقتضي الأمر من الكائن الإنساني المستخير استخارة استخلافية ائتمانية مسؤولة أن يعي حق الوعي، ويدرك حق الإدراك، أن الحاكم والقائم والقيوم والقومة والمقوم للإنسان والكون والعالم والوجود هو منطق التشكيك التراتبي التدريجي الوجودي المحكوم والمحدد بمنطق حاد صارم ثنائي الطرف، لذا هناك أكثر من بُعد تراتبي أو وجود تشكيكي، وفي كل بُعد وجود هناك أبعاد ووجودات راتوبية تشكيكية متعالية ومتدنية، محدودة ولامتناهية، وهناك عوالم مختلفة ومتعددة، حيث لكل بُعد وعالم خصائص ذاتية وعرضية، وثابتة ومتغيرة، ونسبية ومطلقة، وظاهرة وباطنة، ومادية ومعنوية، ودينيوية ودينية، ومعلنة ومسكوت عنها، والكائن يسير في مسار سيروية ويصير في مجرى صيرورة تكاملية إما نحو الارتقاء والتعالى والتقرب إلى الكمال والجمال المطلق، وفق سُلَّمِيَّة تدرجية، تبدأ بدرجة التشابه والتشاكل والتضارع والتضاهي مروراً بالتماثل والتجاوز والتناظر، ومنتيةً بالتطابق والتساوق مع مجرى الحق المتمثل بالأسماء الحسنى والصفات العليا، أو إنها تتكامل انحدارياً سفلياً

(1) لمزيد من التفصيل انظر إلى: جعفر عباس حاجي، فقه فلسفة المنهاجية التكاملية التوحيدية، (بيروت لبنان، دار المحجة البيضاء، 2013) المجلدين الأول والثاني.

تتدرج من التخالف والتمايز والتغاير والتضاد، مروراً بالتقابل والتطابق السلبي، ومختومةً بالتناقض والمزايلة والعدمية.

وتجدر الإشارة إلى أنَّ مادتها وموضوعاتها وثيماتها هي نفس موضوعات وثيمات دوال الاستخارة التي تتحد اتحاداً تركيبياً حقيقياً وجودياً مع كينونة الذات، وتشكل هوية وذات الكائن الإنساني التكاملي الارتقائي المتعالي، أو التكاملي الانحداري السلبي الدركي.

نعتقد أنه بواسطة المنهاجية التشميلية التراتبية التكاملية التوحيدية من جهة، وبالعدسات المنظرية المركبة التلومايسكروسكريبية الثلاثية الأبعاد والمستويات والعوالم من جهة ثانية، والمنطق الثنائي الصارم المتوسط بالمنطق المتعدد والمتشكك الرتب والدرجات الطولية من جهة ثالثة، بِمَكْنَتِنَا أنَّ نكشف محاولة مكر وحيل الحواس أو العقل المجرد في حذف وإضافة أو تهميش وتضخيم أو تزييف وتحريف الحقائق الحققة، لحمولات الموضوعات والقيمات والغايات المعرفية والوجودية والقيمية الأخلاقية والجمالية الفنية الثاوية فيها، والحاوية لتجليات الأسماء الحسنى والصفات العليا، إذ سرعان ما يفتضح أمر دوران الحواس والعقل المجرد وحتى العقل المسدد، عندما يريد تقييب بعدها ومحتواها المُتَغَيَّبَ العرفاني والروحي والغيبى القدسي في ممارساته بعالم الشهادة والاستشهاد والشهود والمشهود، خاصةً في أبعادها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية الاستخلافية والخاتمية والانتظارية والاتباعية، وخاصةً التنظيرية والتدبيرية الاستراتيجية.

1 - مبدأ الاختيار و«الخيرية» في دالة الاستخارة

بادئ ذي بدء، نرى من الأهمية بمكان أنَّ نشير إلى أنَّ كلمتي «الخيرية» و«الاختيار» هما مشتقتان من نفس الجذر اللغوي (خ ي ر)، حيث اختص «الاختيار» بكونه يستدعي معنى «الخير» استدعاءً، له دلالة واستدلال وسند في الاستعمال اللغوي، ومقتضى ذلك أنَّ يشي «الاختيار» إلى فعل ترجيح وتفضيل وترتيب وتصنيف البدائل الاختيارية للموضوعات والممارسات والرغبات والأهداف والغايات والوظائف والمنافع والفوائد والذات و... إلخ، وفق سُلْمِيَّة راتوبية تدرجية نزولية أو صعودية، تعضيدية توافقية تكاملية وارتقائية سماوية، أو انحدارية سفلية أرضية، ذلك وفق درجات التشابه والتشاكل والتضارع والتضاهي والتمائل والتجاور والتناظر والتطابق والتساوق مع معاني وحقائق تكوثرات الأسماء الحسنى

والصفات العليا في عين وحدتها ووحدتها في عين تكوثراتها، أو وفق الاختلاف والتمايز والتغاير والتضاد والتطابق السلبي والتقابل والتناقض والمزايلة والعدمية لها، في أشياء وثيمات موضوعات وغايات ودلالات الاستخارة الائتمانية الاستخلافية المسؤولة، أو وفق حقائق ومعاني عوالمها المُلْكِيَّة المرئية الحسية الجسمية أو عوالمها الملكوتية الغيبية المعنوية القدسية.

إذن مسألة الحكم بخيرية فعل النظر والتخيل والتعقل والتعرفن والتوحيين، وفعل الصمت والصومنة، وفعل الإشارة والقول والكلام والعمل المختار لا يحصل بشكل عفوي وصدفوي، أو عشوائي وفجائي، أو بالتشهي وبالتحكم، أو بالاستخارة التقليدية السوقية العرفية والتجهيلية لحقيقتها الائتمانية الاستخلافية المسؤولية الكِبَّارة، بل إنه يحصل من خلال تجاوز عالم الحس والجسد، وتوسيع أفق العقل وعمق الانتطاق المنطقي واستطالته المجردة إلى أفقه المسدد والمؤيد والمُستفاد، ومن خلال إعمال القلب والاتصاف الصوفي والتعرفن العرفاني المتعلقن والمتشرعن، والاتصال الوحياني الإخباري والإنبائي الغيبي، بحيث يُحمد هذا الاختيار لصاحبه.

ولما كانت العقول والقلوب سعتهما الوجودية متباينة بتباين مراتب تكامل كينونة النفس الإنسانية، نظراً إلى ارتباط فاعلية العقل بكينونة النفس الإنسانية، وصدور هذه الفاعلية عنها، فإن كينونة النفس درجات من التجرد كالتجرد البرزخي، وهو تجردها في عالم ومقام الخيال، والتجرد التام العقلي، والتجرد الأتم، الذي هو فوق التجرد العقلي، أي: ليس لها حدّ تقف عنده ومقام تنتهي إليه⁽¹⁾

وعليه تتباين اختيارات الأفراد تبعاً لدالة اختيار كينونة النفس التي هي دالة في مرتبتها التكاملية الوجودية، لذا الاختيار يتم وفق مفاضلة ومقارنة لأضداد وبدائل متعددة، ووفق سُلمية راتوبية مصلحية وصلاحية، أي: اختيار الصالح من الأعمال على الأقل أو الأفضل والأصلح الذي يفيد العالمين المرئي والغيبى. والعمل الصالح والأصلح دالة تابعة لمراتب صلاح وفلاح النفس الإنسانية، لذا الأولى أن يختار الشخص من الأعمال التي تصلح وتزكي

(1) الشيخ حسن زاده آملي، شرح العيون في شرح العيون، (قم: مركز انتشارات دفتر تبليغات إسلامي، الطبعة: 1، 1421 هـ.ق. - 2001 م)، الصفحة: 20.

كينونته الإنسانية، بحيث حين يأتي دورها تختار وفقاً لصلاح وفلاح كينونته الإنسانية الوجودية، حيث النفس تتحد مع العلوم والمعارف اتحاداً وجودياً ترتقي أو تنحدر حسب العمل إذا ما كان صالحاً أو طالحاً.

ولزوم الاستخارة هنا من حيث إنّ العمل الصالح المختار وفق التزاوج والتصالح بين مكوناته المعرفية والوجودية والقيمية الأخلاقية والجمالية الفنية الثاوية في محسوساته ومعنوياته وعرفانياته ووحانياته، وهذا الأمر يطلب مزيداً من الخير والصالح والفلاح والإسعاد والإنابة التوايية والدناوة التقريبية، أو الدنو القرباني إلى الكمال والجمال المطلق من الأعمال المختارة الأخرى. وهذه الممارسة التزاوجية والتعاقبية والتصالحية بين الحس والعقل والقلب والوحي هي التي تمكننا من التعرف أكثر وأتم وأفضل للسؤال والطلب الكبار الاستخاري الائتماني الاستخلافي المسؤول المؤصل والمؤثل الذي يشخصه الولي الفقيه التقوائي ومؤسسته المختلفة، مما يمكن سؤال وطلب المستخير الصغير والصغار من تموضعه في مجرى السبيل القويم الموصل إلى الصراط المستقيم داخل مجرى الحق في مجرى العالم والكون والوجود.

1 - مبدأ الاختيار والمسؤولية في دالة الاستخارة

حيث إنّ الاختيار يستدعي «الخير» الذي يُنزله الدعاء والسؤال أو الطلب في الخير والاستخارة عن طريق تفعيل التزاوج والتعالق والتصاهر بين المعارف والحقائق الحسية والعقلية والعرفانية والوحانية، فكذا يستدعي فعل الاختيار تحصيل «الوعي» و«وعي الوعي»، واليقظة و«اليقظة اليقظة» و«الشعور» و«شعور الشعور»، و«البصيرة» و«بصيرة البصيرة» وتمكين المسؤولية و«مسؤولية المسؤولية»، أي: المسؤولية المسؤولة داخل مجرى دوال الاستخارة الاستخلافية الائتمانية المؤتمنة.

إذن لاختيار «الخيرية» و«المسؤولية» على الكائن المستخير أن يعرف حق المعرفة طرفي معادلة الطلب أو السؤال، طرف «الخيرية» وطرف «المسؤولية»، وأنه قبل أن يفكر في «الخيرية» النازلة عليه والمعطى له أن يفكر في الواجبات والتكاليف والمسؤوليات المصاحبة والملازمة والمحايثة والثاوية في بنية ونواة «الخيرية» المطلوبة، من حيث تكوينات هذه المسؤولية وتكاليفها وواجباتها والتزاماتها وتركيباتها وتراكبها، واستدلالاتها

ودلالاتها، وتداولاتها وتواصلاتها، ووظائفها وغاياتها، وآفاقها واستطالاتها، وظاهرها وباطنها.

وبهذا يدعو الدعاء والطلب أو السؤال الاستخاري الاستخلافي الائتماني المسؤول صاحبه بالنظر في إمكاناته وقدراتها وسعته الوجودية والمعرفية والقيمية الأخلاقية والجمالية الفنية قبل طلب الخير، أي: النظر في الوعاء الكينوني للنفس الاستخارية من حيث سعتها الاستيعابية وقدرتها التحملية لاحتضان واستيعاب «الخيرية» من جهة، والمسؤوليات المنوطة بها من جهة ثانية. وعليه أن يقوم إما بتوسيع العمل التزكوي القلبي العرفاني المعقلن والمشرعن وتوسيع العمل التعقلي الذهني المسدد والمؤيد، حتى يتم تكامل كينونة النفس الإنسانية إلى مرتبة تستوعب كل من «الخيرية» وعبء وكبد ومشقة تحمل «المسؤولية»، وإلا أن يدعو ويطلب ويسأل بقدر وعائه حاضنته الاستيعابية للخير والمسؤولية. حيث إن احتضان واستيعاب «الخيرية» في الاستخارة دالة تابعة لدالة مستقلة، وهي دالة تحمل المسؤولية الملازمة لها، أي أن: تحمل المسؤولية الائتمانية الاستخلافية المسؤولة وعاء وظرف للحصول على الخيرية والاختيارية والصلاحية والفلاحية والإسعادية والتقريبية، وليس العكس، وإن كان هناك نوع من العلائق التداولية والتواصلية والوظيفية والغائية الائتمانية المتبادلة بينهما، بحيث يؤثر ويتأثر كل واحد في الآخر، ولكن البدء هو تحمل المسؤولية؛ لأن مسألة الخيرية محلولة حيث هي فيض ديمومي ومدرار لامتناه لا يقف بتاتا، ويجري بديمومية مستمرة في عالم الكون والوجود، والمشكلة تكمن في سعة وعمق واستطالة وعاء وظرف الدعاء والسؤال والطلب الاستخاري الائتماني الاستخلافي المسؤول الذي بيد الإنسان المستخير.

ومبدأ التفضيل يعمل على تصنيف وترتيب وتقييم تراتبي بين أشياء من جنس واحد وفق ما ينتج عن مقارنة ومقارنة بعضها ببعض، وكل ما يُقَارَنُ بغيره في الرتبة والدرجة، فلا مطمع في إطلاقه، لا بُدَّ من فهم وتفهم وإفهام وانفهام، وعلم وتعليم وإعلام واستعلام بحقيقته وفلسفته النظرية وفقهه العملي وتخلقاته السلوكية، بحيث يحقق أفضل وأحسن وأصلح وأفلح وأسعد وأقرب اختيار، يوضع سلوكه في السبيل القويم الموصل إلى الطريق المستقيم داخل مجرى الحق الإلهي الأسمائي الحسن والصفاتي العليا في مجرى العالم والكون والوجود.

وعليه يقضي مبدأ التفاضل في السلوك والمعتقد والمقتضى في الممارسة الاستخارية الائتمانية الاستخلافية المسؤولة بأن كماله لا يحصل إلا بارتباطه الجذري والجذعي بالفطرة الشهودية التشهيدية البسيطة، حيث إنَّ الفاعل والناظر والعامل والعارف والصامت والقائل والمتكلم والعامل في الممارسة الاستخارية يصل إلى مرتبة من حيث يعلم، ويرى رؤية شهودية وجودية، أولاً وأصلاً وقبل سلفاً، كينونة الله تعالى الكمالية والجمالية المطلقة في صورتها البسيطة التي أخذت في ضوئها الشهادة بالربوبية طوعاً بما كان يملك هذا الكائن من العلم والإرادة والقوة والحياة والشعور في صقع العلم الربوبي، وذلك حاله حال كافة الوجودات الممكنة قاطبة بدون تفاضل في ذلك العالم، وذلك كل حسب وعائمه ومقامه في النظام الكوني والوجودي.

الاستخارة التأصيلية والتأثيلية الائتمانية الاستخلافية المسؤولة مبنية على كينونة الفطرة الإنسانية وعلى روح الدين وغاية الرسالة السماوية الغيبية التي تُعَلِّقُ محسوسات الحواس، وتوسّع مدركات العقل، وتعمق عرفانيات القلب، وتُجَدِّدُ التواصل الوحياني الغيبي الإخباري والإنبائي، حيث تدرك الحواس والعقل والقلب والفطرة «نهاية الكمال» في ذات ليس كمثله شيء، كعلم مركّب مستخرج من ذلك العلم البسيط المشترك بين كافة الكائنات الوجودية في الكون، التي جميعها في حالة صلاة وتسبيح وشكر وعبادة وعبودية وعبودية ديمومية مخلصة صادقة دائمة من دون انقطاع، ذلك مصداقاً لقوله تعالى: ﴿سُجِّدَ لَهُ السَّمَوَاتُ السَّبْعُ وَالْأَرْضُ وَمَنْ فِيهِنَّ وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِ وَلَكِنْ لَا تَفْقَهُونَ تَسْبِيحَهُمْ إِنَّهُ كَانَ حَلِيمًا غَفُورًا﴾⁽¹⁾. هنا تشير الآية الكريمة إلى أن كل ما في الوجود يسبح لله تسبيحاً حقيقياً وليس مجازياً، أي: عن علم وشعور ودراية وإدراك وبصيرة حيّة.⁽²⁾

(1) المرجع: سورة الإسراء، الآية 44.

(2) وهو تعبير تنبض به كل ذرة في هذا الكون الكبير، وتنفض روحاً حية تسبح الله. فإذا الكون كله حركة وحياة، وإذا الوجود كله تسبيحة واحدة شجيرة رحية، ترتفع في جلال إلى الخالق الواحد الكبير المتعال. وإنه لمشهد كوني فريد، حين يتصور القلب كل حصاة وكل حجر، كل حبة وكل ورقة، كل زهرة وكل ثمرة، كل نبتة وكل شجرة، كل حشرة وكل زاحفة، كل حيوان وكل إنسان، كل دابة على الأرض وكل سابحة في الماء والهواء، ومعها سكان السماء، كلها تسبح الله وتتوجه إليه في علاه ﴿وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِ﴾ يسبح بطريقته ولغته ﴿وَلَكِنْ لَا تَفْقَهُونَ تَسْبِيحَهُمْ﴾ لا تفقهونه؛ لأنكم محجوبون بصفاقة الطين، ولأنكم لم تسمعوا بقلوبكم، ولم توجهوها إلى أسرار الوجود الخفية، وإلى النواميس التي تتجذب إليها كل ذرة في هذا الكون الكبير، وتتوجه بها إلى خالق النواميس، ومدبر هذا الكون الكبير. وحين تشف الروح وتصفو فتسمع لكل متحرك أو ساكن وهو ينبض =

1 - مبدأ التكامل وشمول التشهد للاستخارة الائتمانية الاستخلافية التأصيلية والتأشيلية المسؤولة

يقضي مبدأ التكامل لمنظومة الاستخارة الائتمانية الاستخلافية المسؤولة أن شمول التشهد لمفاهيم وحقائق ومعاني الاستخارة من الخير والاختيار والمختار والبركة والصلاح والصلاح والسعادة والتوبة والتقرب من جهة، والدعاء والصلاة والذكر والطلب والسؤال من جهة ثانية، والتوكل والتوسل والاستعانة من جهة ثالثة، والرضا والقبول والتسليم بما يقضيه ويُقدِّره العليم الحكيم القدير من جهة أخرى، لا يتحقق إلا إذا ظهر تساقق وتمام وانسجام بُنْيوي وبنائي تركيبي وتراكبي وتكويني ودلالي واستدلالي وتداولي وتواصلية ووظيفي وغائي لأحكامه وتشريعاته وقوانينه وسننه وسياساته وأولياته وأولياته وآلياته وأدواته ووسائله واستراتيجياته التي تشكل وحدةً واحدةً متكاملةً ومتساققةً، وأن تكون مبنيةً على كينونة الفطرة الإنسانية المغروزة وعلى الذاكرة الأصلية الأولى التي توصل إلى الإيمان بمعنى الوجدانية وحمولاتها المعرفية والوجودية والقيمية الأخلاقية والجمالية والفنية الثابتة فيها بالقوة والإمكان، التي يستنطقها الحس والعقل والقلب والوحي كل بمقدار ودرجة.

وهذا ما لا نجد إلا في منظومة الاستخارة الائتمانية الاستخلافية المسؤولة في سياق استخارة الممانعة والمقاومة المشهوددة. وهذه المشهوددية أو الشهود له مرتبتان، أولاهما: أن الفاعل الاستخاري الائتماني المسؤول المؤصل والمؤثّل لا يشهد الوحدة الدينية الشاملة الاستخارية حتى يشهد الوجدانية متجلية في الأقوال التشريعية والأحكام والسنن والقوانين الاستخارية، ثانيتهما: شهود بالوجدانية مصدره تذكّره (ذاكرة سابقة متصلة بالعالم الغيبي). حتى هنا ما زال الفاعل الاستخاري الائتماني المسؤول الديني في استخارة الممانعة والمقاومة ينسب شهوده إلى نفسه من خلال ذاكرته، والأصل أن ينسبها إلى الإله،

بالروح، ويتوجه بالتسبيح، فإنها تنهياً للاتصال بالملأ الأعلى، وتدرك من أسرار هذا الوجود ما لا يدركه الغافلون، الذين تحول صفاقة الطين بين قلوبهم وبين الحياة الخفية الساربة في ضمير هذا الوجود، النابضة في كل متحرك وساكن، وفي كل شيء في هذا الوجود، إنه كان حليماً غفوراً. وذكر الحلم هنا والغفران بمناسبة ما يبدو من البشر من تقصير في ظل هذا الموكب الكوني المسبح بحمد الله، بينما البشر في جحود، وفيهم من يشرك بالله، ومن ينسب له البنات، ومن يغفل عن حمده وتسبيحه. والبشر أولى من كل شيء في هذا الكون بالتسبيح والتحميد والمعرفة والتوحيد. ولولا حلم الله وغفرانه لأخذ البشر أخذ عزيز مقتدر. ولكنه يمهلهم ويزكّرهم ويعظمهم ويزجرهم ﴿إِنَّهُ كَانَ حَلِيمًا غَفُورًا﴾.

وهذا يتم إذا علم أنه دُكر بالوحدانية وأُشهدها، أي: يتحول الشهود إلى إشهد والتذكر إلى تذكير، وهنا يبلغ التشهيد رتبة الشمول، ويكون تكامل الاستخارة مرتبطاً بتكامل الدين قد بلغ غايته.

وعليه نستنتج أنّ الطبيعة البنيوية والدلالية والتداولية والتواصلية والوظيفية والغائية لتكامل منظومة الاستخارة الاستخلافية الائتمانية المسؤولة وفق قيم ومبادئ استخارة اقتصاديات الخير والصلاح والفلاح والسعادة الأبدية والإنابة التوابية والدناوة التقريبية تتأسس على مفهومين أساسيين، هما: الاتساق والاتساع.

1. مبدأ تكامل اتساق بنية وبناء دوال الاستخارة المؤصلة والمؤثلة المسؤولة

نقصد هنا من تكامل بنية وبناء الاستخارة هو كون تشريعاتها وأحكامها وسننها وأولياتها وإوالياتها وآلياتها وآلاتها وأدواتها ووسائلها واستراتيجياتها وغاياتها ووظائفها محددة وواضحة وجليّة، وجميعها متساوقة متماهية ومتماسكة في منطقتها ومفاهيمها وحقائقها، وتساهم في تنظيم وترشيد وتوجيه مميلة ومنقلة ومكيلة وبوصلة الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتاريخية والحضارية والكونية في المجرى الحداثي والمشهدي والمرأوي والواقعي الحقيقي المرئي، مما يجعله يشهد فيه كينونة العالم الملكوتي الغيبي، إنّ سبيل تحقق أنطولوجي وجودي لهذا الاتساق في تحصيل الاستخارة الاستخلافية الائتمانية المسؤولة المقاومة والممانعة، مرتكزة على دعائمين وحدتين هما: وحدة المضمون، ووحدة الشكل.

أ - وحدة مضمون دوال الاستخارة الائتمانية المسؤولة

تكون منظومة أحكام استخارة الممانعة والمقاومة المسؤولة والائتمانية المؤصلة والمؤثلة متسقة ومتحدة وقائمة وحاكمة وقيومة وقوامّة ومقومة، ومشتقة أساساً من وحدة الدين الإسلامي وروح أحكامه وغاياته الظاهرية والباطنية التي هي قائمة بذاتها على أقسام: أركان الدين والمذهب « التوحيد » و« النبوة » و« الإمامة – ولاية الفقيه » و« العدل » و« القيامة »، وأركان العقيدة والحكمة النظرية التي ينظمها مبدأ الإيمان، وأصول العبادة والحكمة العملية التي ينظمها مبدأ العمل التخلقي، والحكمة الاجتماعية والنفسية الجوانية وفق

قوانين التعامل التي ينظمها مبدأ العدل، والحكمة الاقتصادية الاجتماعية، وقواعد الأخلاق الفردية والاجتماعية التي ينظمها مبدأ الخير.

ووحدة المضمون هذه تضبط عن طريق روح واحدة هي روح التوحيد، وذلك وصولاً إلى المقصد الأسمى وهو التعبد، أي: العبادة والعبودية والعبودية لله وحده. ولو تَوَمَّل حق التأمل في كينونة هذه الروح لوجدنا سرّاً الاتساق، حيث إنَّ الروح كينونة واحدة غير قابلة للقسمة والانقسام، ما ينتج عن ذلك وحدة الأحكام التشريعية غير القابلة للقسمة، وبالتالي فإنَّ أحكام وتشريعات الاستخارة التأصيلية والتأثيلية الائتمانية المسؤولة وسؤالها وطلبها الكبير والكبار الاستخلافي الإنساني والخاتمي المحمدي ﷺ والانتظاري المهدي ﷺ والاتباعي الولائي الفقهي النقوائي العام، تصبح بالتبعية الدالية وحدةً متسقةً متماهيةً متماسكةً غير قابلة للقسمة والانقسام، من حيث مضموناته وقيمه ودلالاته وتداولاته وتواصلاته ووظائفه وغاياته من جانب، وتشريعاته وأحكامه وسننه وأولياته وإوالياته وآلياته وأدواته ووسائله واستراتيجياته من جانب آخر.

وهذه الوحدة التساوقية المتماهية هي في الحقيقة دالة تابعة لدالة كِبارة هي دالة التوحيد الذاتي الأفعالي والأسمائي الحسنى والصفاتي العليا لله سبحانه وتعالى، حيث إنَّ حضور كينونة التوحيد لدى الكائن الاستخاري الائتماني الاستخلافي المسؤول، يجعل مشاهدة الأحكام والتشريعات وغاياتها ووظائفها من أنها صادرة عن الواحد الأحد، أو الوجود والكمال والجمال المطلق، وهذه الوحدة هي التي تشكل وحدة الدين والفضرة والإنسانية والوجود والغاية والسبيل والصراط المستقيم الواحد، التي تنعكس مرأياً في وحدة بنية كينونة الاستخارة الائتمانية الاستخلافية المسؤولة ودوالها المختلفة في شبكتها العنكبوتية، التي جميع مكوناتها ومضامينها ووظائفها وغاياتها وسيروراتها تنطلق من نقطة المركز «التوحيد» وتعود إليها في كل ممارسة معرفية ووجودية وقيمية أخلاقية وجمالية فنية، وبالتالي هي التي أيضاً تدعو إلى حفظ وحدة أحكام وتشريعات استخارة اقتصاد واجتماع وسياسة... الممانعة والمقاومة لموضوعاتها وثيماتها المختلفة في صورتها التشميلية والكلية والضرورية⁽¹⁾ والسببية والعلية والحتمية والوحدة في عين تكوثراتها، وتكوثراتها في

(1) ضرورة: جاء في معجم جميل صليبا ما يلي: الضرورة اسم لما يتميز به الشيء من وجوب أو امتناع، الضروري في =

عين وحدتها، وهي وحدة تحقق التشابه والتشاكل والتضارع والتضاهي والتماثل والتحاذي والتناظر والتطابق، وهي التي تشير إليها الآية القرآنية المجيدة: ﴿...أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ الْكِتَابِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ فَمَا جَزَاءُ مَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ مِنْكُمْ إِلَّا خِزْيٌ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يُرَدُّونَ إِلَى أَشَدِّ الْعَذَابِ وَمَا اللَّهُ بِغَفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾⁽¹⁾. وعليه، فإن الخير وكل الخيرية، والاختيار وكل الاختيار، والنفع وكل النفعية تكون نتاجاً ودالة تابعة لهذه الوحدة التوحيدية لحمولات مفاهيم وحقائق كينونة الاستخارة الائتمانية الاستخلافية المسؤولة وغاياتها ووظائفها.

وهذه الوحدة هي كفيلة بحفظ العبادة والعبودية والعبودة داخل مجرى الممارسة الاستخارية الائتمانية الاستخلافية المسؤولة، وضمان عدم الانجرار وراء الوهميات والشبهات والنزوات البهيمية والشهوات الشيطانية التي تبعد الكائن المستخير ووجوده الأنطولوجي والمعرفي والقيمي والأخلاقي والجمالي والفني عن وحدته الروحية والذاتية الوجودية، أي: أنها تجعل سلوكيات وقرارات واختيارات وممارسات وسياسات وغايات المستخير فاقدة للوحدة الموضوعية؛ لكونها تكون متباعدة ومتشعبة ومتشظية من جهة، ومختلفة ومتمايزة ومتغايرة ومتضادة ومتقابلة ومتناقضة، من جهة أخرى.

ب - وحدة شكل دوال الاستخارة الائتمانية المسؤولة

إن منظومة الأحكام والتشريعات الاستخارية المسؤولة المؤصلة والمؤثلة لها قيمتان معرفيتان هما: القطع والظن، وتعلقان بجانبين من هذه الأحكام، أحدهما: سياق الثبوت، وهو الطريق الذي وصل به نص الحكم لموضوعاتها إلينا، وقد يكون قطعياً أو ظنياً، والآخر: هو نطاق الدلالة، أي: ما فهم من نص الحكم، وهذا أيضاً قد يكون قطعياً أو ظنياً.

هذه الأحكام والتشريعات والسنن والقوانين الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والتاريخية والحضارية والكونية الحاكمة والناظرة والمقومة لكيثونة الاستخارة الائتمانية الاستخلافية المسؤولة المؤصلة والمؤثلة، دينياً من جهة الحكمة الإلهية في شكلها المنطقي

= اصطلاحاً هو الأمر الدائم الوجود، أو الأمر الذي لا يمكن تصور عدمه، وهو مرادف للواجب، وضده الجائز، ويطلق لفظ الضروري أيضاً على نتيجة القياس اللازمة عن مقدماته، الضروري في اللغة كل ما تمس الحاجة إليه، وكل ما ليس منه بد.

(1) المرجع، القرآن الكريم، سورة البقرة، الآية: 85.

وبنائها التركيبي والتراكمي والتكويني المعرفي، لا تحتل أي شكل من أشكال ومراتب الاختلاف، أي: التمايز والتغاير والتضاد والتقابل والتطابق السلبي والتناقض والمزايلة، ولكن قدرة الكائن الإنساني القابل والمخاطب ووعاءه وآنيته الحسية والعقلية والقلبية والوحيانية محدودة من جهة، وإنها مكتسبة تتحقق وفق سيرورة زمانية قد تطول وقد تقصر في إدراك المقاصد الحقيقية لها من جهة أخرى.

وحيث يختلف الفهم دقة وعمقاً، فتراهم في تناول القول الديني الواحد، يتوعون في آفاق التأويل، كل بحسب رتبته العقلية المجردة والمسددة والمؤيدة التعبدية، ما يُتصور بأنها تتضمن تناقضات ظاهرية في بنياتها وبنائها وغاياتها ووظائفها ومقاصدها. لذا تعدد السبل لمعرفة تطابقية الدقيقة من قبل الأفراد، وتباين تشخصاتها الإثباتية الواقعية الموضوعية. وعليه فإن من يريد أن يطمئن عقله وقلبه ووجدانه وفطرته من حيث تشخيص وتعريف ذلك السبيل القويم الموصل إلى الصراط المستقيم، وذلك السؤال والطلب الاستخاري الائتماني المسؤول الكبار الذي تستغرق في بنيته البنائية والنبؤية والنسقية والدلالية والتداولية والتواصلية والوظيفية والغائية الحقائق والمفاهيم والمعاني الاستخلافية والخاتمية والانتظارية، ما عليه إلا أن يبحث عن السؤال الكبير والكبار الذي يشخصه ويطرحة السلسلة الاستخلافية الرابعة قبل السلسلة النهائية الظهورية الموعودة، أي: الاتباعية الولائية الفقهية التقوائية العامة «الولي الفقيه»، ويجعله في طول السؤال الانتظاري والخاتمي والاستخلافي داخل مجرى الممارسة الاستخارية الائتمانية الفردية المسؤولة، ودوالها ونتائجها وتكاليفها ومسؤولياتها وواجباتها، مما تساهم في تعظيم دالة الخيرية والبركاتية والصلاحية والفلاحية والإسعادية الأبدية والتقريبية الربانية للفرد المستخير وللمجتمع في الدنيا والآخرة.

ج - تكامل اتساع استطالة دوال الاستخارة الائتمانية المسؤولة

نقصد من كينونة تكامل الاتساع والاستطالة أنَّ بنيةً وبناءات ودلالات ووظائف وغايات الاستخارة الائتمانية الاستخلافية المسؤولة المؤصلة والمؤتلة المعرفية والوجودية والقيمة الأخلاقية والجمالية الفنية، وأحكامها وتشريعاتها وأسئلتها وطلباتها وتوسلاتها ودعواتها وأذكارها وصلواتها، من الطول والسعة والعمق والاستيعاب والاتساع والاستطالة الوجودية

لأوعيتها وظرفها، قادرة على أن تستوعب كافة مراحل ومراتب سيرورة وصيرورة الكائن المستخير التكاملية الوجودية والتقريبية الربوبية، فمن خلال العمل الاستخاري الائتماني الاستخلافي المسؤول يتم وصل الجزئيات بالكليات، والمتغيرات بالثوابت، والنسبانيات بالمطلقات، والظواهر بالبوطن، والمعلنات بالمسكوتات، والماديات بالمعنويات، والمشهودات بالغيبيات، والدنيويات بالدنيويات، والمحسوسات بالمعقولات، والمعقولات بالعرفانيات، والعرفانيات بالوحيانيات، والدنيويات بالبرزخيات المجردة مادة دون الصورة، والبرزخيات بالجبروتات المجردة مادة وصورة... أي: الجمع والتساوق والربط والتفسير والتحليل والتأويل بين وصل المنفصلات وجمع المتباينات، وجمع بين التماثلات في الرتبة، والجمع بين المختلفات في الرتبة، والجمع بين المتقابلات، والجمع بين المكونات.

وهذا الطول الاستطالي والسعة الاتساعية والأغوار الحُكمية للاستخارة الائتمانية الاستخلافية المسؤولة تأخذ أحكاماً جزئيةً وتوسطيةً قطاعيةً وكليةً ونموذجيةً تكامليةً، وتهدف إلى تمكين الكائن الاستخاري من تعظيم استجلاب الخير والصلاح والفلاح والسعادة والتوبة والتقرب، عبر سيرورة تكاملية لحركة النفس الجوهرية للمستخير، بغية الارتقاء والتكامل إلى أعلى مرتبة ممكنة، وهي الكائن الاستخاري الائتماني المسؤول الحيّ الإلهي الخاتمي، الذي يحقق سيرورة وصيرورة الاستخلاف والخاتمية والانتظارية والاتباعية.

وعليه، يدفع استخارة الممانعة والمقاومة إلى السعي الدؤوب إلى إعادة النظر في غايات ودلالات وبنّيات وبنّاءات موضوعات وثيمات الاستخارة المنظورة، والتي بدورها تسبب في تغيير الواقع ومجرّاه الحدثي والمشهدي والمرأوي بما يتساوق ويتماهى مع واقع مجراه المتعالي، أي: مجرى الحق والوجود والكون الإلهي الرباني، وهو تغيير مبنّي على أساس (تقييم وتقويم/ وإدراك وتدارك/ وتشخيص وعلاج/ وإمحاء وتثبيت/ وتحويل واستبدال/ ونمو وترقي/ وهدم وبناء...) بنيوي وبنائي تكويني وتراكبي وتركيبية ودلالية وتداولية وتواصلية ووظيفي وغائي لهذا الواقع داخل مجرى الممارسات الاستخارية.

وبتعبير آخر، أيّ تغيير من أجل طلب التسديد والتثبيت للخير والصلاح والسعادة والكمال والخلود والتواصل مع عالم الشهود والملوكوت، وتمكينه في عالم الشهادة، وتشهيدته وتنزيله الميتافيزيقي الغيبي على الفيزيقي المرئي، فتتكشف غاية وجود كينونة الإنسان الأنفسي

وبقية الكينونات الطبيعية الآفاقية والملكوتية المتمثلة في شيء واحد وهو العبادة والعبودية والعبودة لله وحده، الذي لا يُعرَف إلا من خلال الألوهية والوحدانية الحقّة المحصلة للتشديد، وكماله بالتفاضل من خلال الالتزام بأحكام وتشريعات وحقائق وسلوكات المستخير، التي تمكّن الكائن الإنساني من تنزّل الغيبي في كل مرثي، أي: من خلال وضع أحكام الاستخارة الائتمانية الاستخلافية المسؤولة ودوالها الدلالية والاستدلالية والغائية والوظيفية والتداولية والتواصلية الخيرية والتوكلية والتوسلية والدعائية والسلاتية والصلاحية والفلاحية والتوايية الإنائيّة، ودناوة التقرّيبية في سياقاتها الإلهية الربانية، وفي سياقاتها الحيّة الاستخلافية والخاتمية والانتظارية والاتباعية بالاتصال والحضور الدينامي الدائم لكينونة الكائن الإنساني مع الفطرة/الذاكرة الأصلية، التي هي منبع ورافد معنى الوحدة الواحدة للوجود ومعنى الوحدانية الصمدية، التي تؤصل وتؤسس وتؤثّل وحدة الدين والعقيدة والسيرورة والرسالة والرؤية والهدف والغاية، التي بدورها تحقق وحدة أحكام وتشريعات الاستخارة الائتمانية الاستخلافية المسؤولة، حيث يحكمها مبدأ المساواة والتماهي، وإنّ الأجزاء مترابطة ومتشابكة ومتفاعلة، بحيث كل الجزء لا يتجزأ من الكل، فيكتمل بمقتضاه كمال واتساع الأحكام وموضوعات وغايات الاستخارة الائتمانية الاستخلافية المسؤولة، واتساعها لتشمل كافة مجالات ومجاري سيرورة وحيوة الكائن الإنساني نحو الكمال والسعادة والخلود بقرب بارئه تعالى. وبهذا يتحقق وضع الواجب المثالي في مجرى إعادة بناء الواقع القائم على وجه أفضل وأكمل وأتم، وفق طبيعة وماهية مجرى الحقّ الأسماي الحسنى والصفاتي العليا في مجرى العالم والكون والوجود.

9.17 تموضع الدين في بنية دوال الاستخارة الائتمانية المسؤولة

نظراً لكون موضوعات وثيمات وغايات الاستخارة متنوعة ومتعددة وتشمل السياسي والاجتماعي والاقتصادي بأبعادها الفردية والاجتماعية والدنيوية والدينية والمادية والمعنوية، فإنّ الجامع المانع والشامل الذي يضمن منها ويحيط بها، هو روح وحقيقة الدين الإسلامي الأصيل الخاتمي المحمدي ﷺ وديموميته وديناميته الولائية الإمامية والانتظارية المهديّة ﷺ، وسيورته المعرفية وصورته الوجودية الاتباعية الولائية الفقهية العامة التنظيرية والتدبيرية والتثقيفية العملانية، التي يفترض بمقتضى التجربة العملانية

والعقلانية الشرعية أن يتوسل بها الفاعل المستخير الديني، لتنزيل ما في عالم الغيب من الأسماء الحسنى والصفات العليا أو استنطاقها واستخراجها من عالم الباطن وعالم الفطرة الإنسانية الثاوية في بَنِيته بالقوة والإمكان، إلى التحقق والإنية والانوجد والتثبت في بنية وبناءات ودلالات واستدلالات وتداولات وتواصلات ووظائف وغايات موضوعات وقيمات الاستخارة الاستخلافية الائتمانية المسؤولة، إلى عوالمها المرئية والشهودية والشهادة عن طريق «التشهيديّة» وفق منظومة أوليات وأليات وآليات وآلات الفطرة المغروزة، ومصنوفة الأولويات التفضيلية والتفاضلية والتكاملية والتوايية الإنابيّة والدناوة التقرّيبية الوجودية من جهة، وتفعيل فلسفة وفقه الاستخارة الائتمانية المسؤولة الاستخلافية والخاتمية والانتظارية والاتباعية، كأفضل سبيل تدييري وتبصيري وتثقيفي ارتقائي عقلاني مسدد ومؤيد من قبل تفاعل وتواصل الفاعل المستخير بالمستخير إليه تعالى.

وهذا الأمر هو الذي يؤدي إلى ارتقاء ورفع حمولات المحسوسات والملموسات المتلبسة في موضوعات وقيمات وغايات ودلالات وتداولات وتواصلات الاستخارة العرفية إلى رتبة الغيب عن طريق فلسفة وفقه التغيب، من خلال فهم وتفهم وإفهام وانفهام العلاقة المعرفية والوجودية والقيمية الأخلاقية والجمالية الفنية الحقيقية والحقة والنسبية التناسبية الائتمانية المسؤولة، بين العبد والمالك، والعزير والذليل، والخالق والمخلوق، والعظيم والحقير، والقوي والضعيف، والغني والفقير، والمعطي والسائل، والحي والميت، والباقي والفاني، والدائم والزائل، والرازق والمرزوق، والجواد والبخيل، والمعافي والمبتلى، والكبير والصغير، والهادي والضال، والرحمن والمرحوم، والسلطان والممتحن، والدليل والمتحير، والغفور والمذنب، والغالب والمغلوب، والرب والمربوب، والمتكبر والخاشع... في المنظومة المعرفية والوجودية.

وهذا الأمر كفيل وقادر على تعدي وتجاوز العلاقة التناسبية التوحيدية والربوبية والخالقية الضعيفة أو التخالفية أو التضادية أو التقابلية التي تجعل نسبة الأشياء والوجودات كلّها منسوبة إلى النفس والذات. الحالة المنسوبة المغلوطة هي التي تولّد حبّ وعشق التسيد والسيادة على ما لا يستحقه المستخير، متوسلاً بسلطان القوة والملك والعنف والقهر على موضوعات وغايات فعل النظر والتعقل والتخييل، أو فعل الصمت والصومنة، أو فعل القول

والكلام والعمل في مجرى الاستخارة لحل المنازعات والتعاديات والتخاصمات والتضادات والتناقضات، بدلاً من التوسل بالعقل المؤيد المستفاد المتصل بروح القدس.

ففقّه فلسفة الاستخارة الائتمانية المسؤولة الاستخلافية الإنسانية والخاتمية والانتظارية والاتباعية تتوسل بعلاقة وجودية وفعل إنزال وتنزيل من علياء عالم الغيب إلى عالم الشهادة والشهود والمشاهدة والاستشهاد من جهة، وعلاقة اصّعاد وتصعيد من عالم الشهادة والشهود والمشاهدة إلى عالم الغيب والمغيبات واللامرئيات، وهذا هو مسار سيرورة ومجرى صيرورة فعل الاستخارة الائتمانية المسؤولة الاستخلافية، وغيرها، أي الاستخارات العرفية أو الساذجة أو الموهومة ما هي إلا أغلفة تخفي الظلم القائم في أصله على منازعة السيادة الإلهية، من حيث الملكية والربوبية والخالقية وخيانة الأمانة والاستخلاف والولاية الخاتمية والانتظارية والاتباعية، وتلك منازعة لا يوجد أظلم منها؛ لأنها لا تحرر الكائن الإنساني كما تحرره السيادة الإلهية، وإنما تعبده، فذلك ظلم مزدوج ومضاعف: ظلم غيبي بمنازعة الخالق، وظلم مرئي باستعباد الخلق.

الأمر الذي سيؤول إليه أن يتسبد ويتجبر هذا الكائن الفقير والذليل والمربوب والمخلوق والمرزوق والمغلوب على ربه وخالقه ورازقه وإلهه. الأمر الذي يترتب عليه عدم فصل ولا وصل بين التعبد والتدبير في الاستخارة الائتمانية المسؤولة الاستخلافية والخاتمية والانتظارية والاتباعية، حيث إن هذا الاتصال على الحقيقة هو اتصال آيات لا اتصال ظواهر، واتصال بواسطة البصيرة والتثقيف لا البصر والرؤيا، وبيان ذلك أن العالم والدين مجموعتان من الآيات وليس مجموعتين من الظواهر، وعليه فاتصالهما هو اتصال آياتي متشعب بالدلالات المعنوية. وعليه، يتفرع على هذه الحقيقة أن الإنسان موجود في هذا العالم وجود آية، مثله في ذلك مثل وجود الدين في هذا العالم، لذا المطلوب ليس فقط البعد الفردي والاجتماعي في الاستخارة الائتمانية المسؤولة، بل البعد العالمي والكوني والحضاري والتأريخي، وخاصة في دوال الدعاء والطلب والسؤال الكبير والكبار في الاستخارة.

وتأسيساً على ذلك أن العلاقة البنّوية والبنائية والنسقية التكوينية والتركيبية والتراكيبية والدلالية والاستدلالية والتداولية والتواصلية والوظيفية والغائية، لكيونة الكائن الإنساني بعالم كينونة الموجودات أو الأشياء، هي علاقة، دائن ومدين، ووداع ومودوع، وغني وفقير،

وحافظ ومحفوظ، ومالك ومملوك، أي: عقد حفظ وتملك محكومة بحقوق الاستعمال والاستغلال والتصرف من جانب، وتحمل مسؤوليات وتكاليف التوظيف الاقتصادي والتدبير الإداري وحفظ الأمانة وضمان التأمين، أي: أن المالك الحقيقي كله لله فحسب، وإنما انتقاله مجازاً إلى الإنسان فهو مجرد مدين له ومؤتمن عليه وحافظ له، مقابل استعماله واستغلاله والتصرف فيه حسب مقتضيات ومحددات وشروط وأحكام الدائن والمالك الحقيقي تعالى، فهو حقيقةً وحقاً عقد وديعة ودين وائتمان وليس عقد تملك وتسيّد وتسّلطن، وبمقتضى هذه العلاقة ينشأ حق الوفاء والحفظ والصيانة والرعاية والإئتمان وبمقتضيات هذه الوديعة والأمانة والدين.

وفي حال تمكّن الكائن الإنساني من التوسل بأسباب هذه النظرة الملكوتية الملامسية والممسوسية والملايسية للعلاقة الدائنية والمديونية، أو المالكية والمملوكية، أو الوادعية والمؤدوعية بين الأشياء والموجودات والكائنات كافة وبين مبدعها وخالقها ومالكها من جهة، وإسقاطها في مجرى ممارساته الاستخارية مقابل النظرة الملكية والمحسوسية والملموسية لها من جهة ثانية، تنفتح أمام المستخير آفاق رحبة وتتوسع بؤرة عدساته الرؤيوية الاستكشافية والاسترجاعية والاستبصارية والاستشرافية، فتمكنه من ملاسة ومماسسة وملابسة حقائق موضوعات وقيمات وغايات ودلالات ووظائف الاستخارة، التي تمكن المستخير من تجاوز صورها الظاهرية والمتشابهة والمتغيرة والنسبية، وتخطي آفات ومكر وحيل منافعها ومصالحها الآنية الضيقة من جهة ثالثة، فتمكنه من التمسك بثوابتها ومطلقاتها وبواطنها ومحكماتها الصلاحية والفلاحية والتوابية الإنابية ودناوة التقربية من جهة رابعة، الأمر الذي يُمكن المستخير من تفضيل وتحسين وترجيح اختياراته وتفضيلاته وتعظيم خيراتها الدنيوية والدينية، وإزالة اللبس والغموض والتردد والشك والحيرة في اختياراته الخيرية من جهة خامسة.

وعليه، لا تتأسس أو تتأصل أو تتأثّل بنية وبناءات كينونة الائتمانية المسؤولة ودلالاتها واستدلالاتها وتداولاتها وتواصلاتها ووظائفها وغاياتها، إلا من خلال تفعيل التعقيل والعقلانية والتعقيلية والعقلنة المؤيدة والحاوية على فعل كفاءة التبصير والتدبير الاقتصادي التعبدية العرفاني التزكوي المتعقلن والمتشّرعن الموصول والمتصل بروح القدس، التي تنزل على

روح الكائن الإنساني لتخاطب وتستنطق حمولات فطرته المغروزة التي هي من نفس سنخ الأسماء الحسنی والصفات العليا تعالى. هذا التدبير كفيل بلجم وقهر وقفل باب التدبير التسدي، وفتح أبواب التدبير الائتماني الاستخلافي والخاتمي والانتظاري والاتباعي في مجرى سيرورة وصيرورة التعبد الحق المبني على ميزان تعظيم القيم التفاضلية والتكاملية للاختيار والخير والخيرية والاستخارة من جهة، وميزان تعظيم قوة وسعة وامتداد تحمل الأمانة والائتمان والإيمان والتأمين من جهة ثانية.

الدعوة إلى الاستخارة الائتمانية المسؤولة والديمومية الدينامية هي دعوى تشمل كافة مناحي وموضوعات وقيمات حياة الكائن الإنساني مركبةً تركيباً اتحادياً وجودياً غير منفكة بين «التعبد» و«العبادة» و«العبودية» و«العبودة» من جهة، وبين التدبير والإدارة والاقتصاد لموضوعات وقيمات الاستخارة الائتمانية المسؤولة من جهة ثانية، وهذا التدبير التعبدی الإيماني الائتماني التأميني يشكل أفضل وأنسب وأكمل وأعدل وسيلة يتوسل بها المستخير لاستئزال وتنزيل الخير والخيرية والاختيار، أي: تنزيل رتبة مغيبات موضوعاتها وقيماتها إلى رتبة مرثياتها ومحسوساتها، آخذاً بأسباب التشهيد والشهادة والاستشهاد والشهود والمشاهدة في ما يشكل التدبير الاقتصادي الإداري لموضوعات وقيمات الاستخارة، كأفضل وأنسب وأكمل وأتم وسيلة يتوسل بها المستخير إصعاداً وتصعيداً لموضوعاتها وقيماتها وغاياتها المرئية والظاهرية إلى رتبة مغيباتها ومضمراتها ومسكوتاتها الغيبية، سالكاً سبيل التغيب.⁽¹⁾

إذن الائتمانية المسؤولة وفق أسسها ومبادئها وأحكامها ودلالاتها ووظائفها وغاياتها في الاستخارة هي بمنزلة العدسة الرؤيوية الاستكشافية والاسترجاعية والاستبصارية والاستشرافية، التي تمكننا من تجاوز النظرة الملكية المحسوسية الملموسية والتسيد والتسلطن ومحددات العقل المجرد والمسدد، متوسلاً بعين العقل المؤيد وعين وبصيرة العرفان التزكوي المتعقلن والمتشرعن، لنشاهد حقيقة ثيمات وغايات ودلالات وتداولات

(1) ويجترح طه عبد الرحمن، مسلمة يدعوها «تعبدية الوجود الإنساني»، تقضي بأن الإنسان، مؤمناً كان أو غير مؤمن، متعدي الوجود بطبعه، لذلك يوجد في العالم المرئي وفي العالم الغيبي في الوقت نفسه. ويستنتج منها أن الإنسان محكوم بخيارين وجوديين لا ثالث لهما، فإما أن يقوم بتنزيل العالم الغيبي في العالم المرئي، ممارساً التشهيد، وإما أن يقوم بتصعيد العالم المرئي إلى العالم الغيبي، ممارساً التغيب. إضافة إلى أن التدين هو نتاج «الفطرة» التي تحدد طبيعة الروح.

موضوعات الاستخارة، مما يمكننا من الترجيح بين الاختيارات والتفضيلات والأولويات، وبالتالي رفع الحيرة والتردد، أو التخوف والقلق، أو الظن والشك اللامنهجي في الممارسات الاستخارية.

الممارسة الاستخارية الائتمانية الاستخلافية المسؤولة لها من الشأن والمقام المحمود بحيث تمكن المستخير من رفع مشقة التخلُّق إلى متعة التخلُّق، ومن ضيق الظواهر وانفصالها إلى سعة الآيات واتصالها، ومن التسيد والتسلط على الأشياء إلى الترفق بها، ومن التخلُّق الظاهر إلى أصوله الجذرية الجينولوجية، وإلى أغوارها الباطنية، ومن تخليق الإنسان لذاته بعضاً إلى تخليقها كلاً، باطناً وظاهراً، وبهذا تنتقل هذه القيم الأخلاقية إلى رتبة القيم الجمالية التي تجعل الحب والشوق والعشق الإلهي الحقيقي هو عدسته الرؤيوية المحسوسية والمعقولة والعرفانية والوحيانية، فيرى الكائن جمال وجلال الله في تكوثرات آثار الكون كمرتبة أولى، وتكوثراتها في وحدتها ووحدتها في تكوثراتها في المرحلة الثانية، وفقط الله في المرحلة التالية.

فالممارسة الاستخارية الاستخلافية الائتمانية المسؤولة ليست رتبة واحدة، وإنما هي رُتب متعددة، كما أنها ليست، على خلاف ما يُظن، تعبداً محضاً لا معقولة فيه، وإنما تعبداً مورثاً للمعرفة والعلم والعرفان، لذلك فإن من شأن هذه الممارسة أن تزود متعاطيها بفهم وأذواق تختلف، دقة وعمقاً، باختلاف مراتبهم فيها، بحيث إذا عُرِضَ عليهم فعل النظر والتعقل والتخيل والتوهم، أو فعل الصمت والصومعة، أو فعل الإشارة والقول والكلام والعمل الواحد، انفتحت لهم فيه مستويات ومراتب تصاعدية وتعاضدية متعالية استدلالية ودلالية بسعتها الواسعة، وتداولات وتواصلات بامتداداتها المستطيلة، وأفاق تفسيرية وتأويلية أفقية مسطحة ممتدة وعمودية شاقولية متعمقة، ورفائق معنوية آياتية وحكمية متعالية على قدر الرُتب التعبدية التي ينزلونها.

9.18 معيار وميزان مصداقية وصحة وقبول دوال الاستخارة

الحق يفرض على المستخير المؤمن الصادق والأمين أن يُؤسس جميع بدائل أفعال

النظر والتعلّل والتحرّف والتوحيّن، أو أفعال الصمت والصومنة، أو أفعال الإشارة⁽¹⁾ والقول

(1) للإشارة عدة معانٍ منها عامة ومنها خاصة، العامة منها تشي إلى لغة الإشارة من دون كلام، كحركات الرأس والعين واليدين، ومنها خفية مكسوفة لامرئية هي لغة المشاعر والحالات النفسية التي قد تنعكس جسدياً، وقد لاتنعكس جسدياً، وهناك معنى خاص ذو دالة معرفية ووجودية وجمالية متعالية، وهي مقابل لغة العقل والعبارة، أي: لغة الإشارة، حيث إنّ شعور الكائن الإنساني بأنّ للمقولات المملّكية والمنطقيات العقلية والمحسوسات المادية حدوداً متناهية، مقابل معارف وحقائق أسمائية حسنى وصفاتية عليا لامتناهية، فيقتضي لطالب الحقيقة أن يتواصل مع ما هي وراء أو ما بعد الحدود. والفلسفة والعرفان يقتضيان سبر الأغوار.. أغوار الأمور ما بعد المحسوسات والمعقولات والمنطقيات، ولغة هذا المستوى لا يمكن أن تكون لغة العبارة؛ لأنّ العبارة هي لغة العقل المحدود الذي ظهرت لنا حدوده وقيوده، فلا بدّ أن تكون لغة إشارة، وإشارة أصيلة ومجاز بليغ؛ حتى يمكن أن ننفذ إلى ما وراء حدود العقل المجرد والمسدّد، أي: نتوسل إلى ممارسة العقل والقلاية والتعقيلية والتعلّلية المؤيدة بروح العرفان المعقّلن والمشرّعن المتصل بالغيب والوحي الإخباري والإنبائي. وبتعبير آخر الحديث والكلام والصمت والصومنة تُمارس وفق لغة الفطرة ولغة الوجود ولغة الروح، فهذه اللغة حقيقة هي التي علينا أن نتعلمها ونتوسل بها بعد تمكّنا من لغة الحس ولغة العقل، وهذه اللغة هي لغة استرواحية تمكّنا من تغييب التشهيد وتشهيد الغيب في حياتنا اليومية المعيشية، حيث بعد ممارسة الترويض المنطقي والعقلي، تكون للذات أو النفس قابلية واستعداد للترويض الروحي الذي نتوسل إليه للحصول على الحقائق الثابتة ما وراء وما بعد المحسوسات والمعقولات والمنطقيات، أي: معاني الفطرة والوجود والروح لتكوثرات الأسماء الحسنى والصفات العليا في وحدتها، ووحدها في كثرتها، الأمر الذي يؤدي إلى تتسع وتستطيل آفاق وأعماق وامتدادات العقل والمعقولات؛ لتتواصل وتتزاوج مع القلب والعرفانيات التي تصبح عرفانيات معقّنة ومشرّعة، والتي بدورها تتواصل مع الوحيانيات الإخبارية والإنبائية المؤيدة بروح القدس. وهذه الممارسة هي التي تنقل الكائن الإنساني من الشعور بالذات والتذويّة إلى الشعور بالآخر والتذاتية، وبآخر الآخر الأممية، أي: الشعور بالأمّة والعالم والكون والوجود والاستخلاف والائتمان المسؤول، ولذلك هي في حقيقة الأمر ممارسة تسمو وترتقي بكيان وكائناتية وكيونة الفرد والجماعة والأمّة من المستوى المعرفي الأبستمولوجي والوجودي الأنطولوجي إلى مستوى القيم الأخلاقية الأكسيولوجية، ومن ثمّ إلى القيم الجمالية الاستطيقية، بحيث نحصل على مستواها من الاستمتاع والاستلذاذ والاسترواح ما لم نحصله على مستوى القيم الأخلاقية، بعد أن كنا مقيدين بالعقل المجرد المحدود، يعني أصبحنا نجد حقيقة بأنفسنا ووجودنا في القيم الأخلاقية لذّة جمالية كبيرة، بل أكثر من هذا تمكّنا هذه الحالة الشعورية الوجدانية، وخاصة بعد ما تمكّن فينا وتصبح ملكة تفعل في كينونة أيماننا فعلتها وفاعليتها الديمومية والدينامية؛ لتصل كينونة الأيمان من إيمان الكلفة والمشقة والثقل إلى إيمان التشريف لا إيمان التكليف، إيمان التشريف هو الذي يمكننا من رؤية استبصارية لحقيقة الأشياء وملامسة وملابسة تسبيحاتها الملكوتية الديمومية، كأنها تحمل دلالة إيمانية للأسماء الحسنى والصفات العليا الناطقة بلغتها التسبيحية والتسجيدية والتركيعة والتشهيديّة والتخشيعية والتسليمية التامة.

إذن إذا انتهى العقل إلى الحدود والرسوم ينبغي أن يسلم بأن هناك حدوداً وأسواراً، والفقهاء والعالم والفيلسوف والعارف لا يريد أن تكون هناك حدود وأسوار ودار، يريد دائماً أن يجاوز الحدود والأسوار والحدود المرسومة، فإذا الوسيلة التي كان يستعمل إلى غاية وصوله إلى الحدود والأسوار أصبحت لا تغنيه، فهو كمتقي عالم وفيلسوف وعارف مطالب بأن يبحث عن وسيلة لتجاوز تلك الحدود ومعرفة ما وراءها؛ لأنه يطلب الحقيقة والحقيقة دائماً أمام الفقيه الفيلسوف والعارف وما وراء أمامه، وليست في يده، وليست في ملكه، فهي في أفقه وينبغي أن يلاحق هذا الأفق بكل ما أوتي من السبل، ويستبدل سبيلاً بآخر، حتى يقترب شيئاً فشيئاً إلى هذه الحقيقة التي ينشدها، والتي يعلم أنها دائماً في الأفق وفي أفق الأفق ومن وراء أفق. خطاب العقل خطاب الجلال، يعني القوة في الأشياء، العقل يريد إرادة القوة، في حين هذه التجربة هي إرادة الرقة، إرادة الرقة في الأشياء، أي: كأن الكون كله بالنسبة لك مسرح جمالي، وتريد أن تصل فيه إلى سرّ الرقة فيه واللطف، =

والكلام والعمل، بعد دراستها وتمحيصها وتفكيكها وتحليلها وتركيبها واستخلاص نتائجها المتوقعة والمرجوة منها من جانب، ومن ثمّ تفعيل فعل العقلانية والتعقلية في مجرى سيرورة فعل الاستشارة المتساوقة والمتماهية مع بنية وطبيعة وأهداف وغايات ووظائف فعل النظر أو العمل من جانب ثانٍ. وبعد ذلك عليه أن يوضع كل بديل من البدائل في سياق الرؤية الاستخلاصية الكونية والخاتمية المحمدية ﷺ والانتظارية المهدوية الموعودة ﷺ والاتباعية الولائية التقوائية الفقهية العامة والممهدة للولاية العصومية المنتظرة، ذلك في سياق طبيعة عوالمها الدنيوية والدينية والبرزخية والأخروية.

هذه التفعيلية التعقلية تمكن المستخير من استيعاب وإحاطة جيدة بمستويات موضوعات وقيمات وغايات ما هو منظور في الاستخارة، من حيث أبعادها المعرفية والوجودية والقيمية الأخلاقية والجمالية الفنية الثاوية في جميع البدائل الممكنة، ذلك من خلال فحص مكوناتها الحسية العلمية، والتخيلية المثالية والتعقلية المجردة والمسددة والمؤيدة والمستفادة، وعرفانياتها المتعلّقة والمتشعّنة، ووحانياتها الإنبائية الإخبارية الغيبية، بواسطة تغيير درجات سيرورة مميّلتها وتحديد إحداثيات منقلتها وتوزين مكيّلتها وتعيين اتجاهات بوصلتها نحو الخط القويم والحقّ الحقيق المستحق والصراط المستقيم.

وتأسيساً على ذلك، بدءاً وأصلاً وقبلأً وسلفاً، تحقيق أن يُمأسس ويُؤصل ويُؤثّل الاستخارة الطولية والعرضية والاستخارة البدئية والوسطية والخاتمية والاستخارة ما بعد الخاتمية وما بعد بعد الخاتمية، مع دوالها ومكوناتها البنيوية والبنائية والنسقية التركيبية والتراكمية والتكوينية والدلالية والاستدلالية والتداولية والتواصلية والوظيفية والغائية، على تأسيسات وتأصيلات وتأثيرات كينونات التوكل والتوسل والاستعانة والرضا والقبول والتسليم الوجودي القلبى، بما يقدره ويقضيه العليم الخبير والحكيم العادل والكريم الجواد من الخير والبركة والصلاح والفلاح والسعادة الأبدية في الأفعال والأعمال والأنظار موضع عناية الاستخارة

في حين العقل هو جبروت وجبار يريد أن يصل إلى الأشياء، إلى جانب القوة فيها لتسخير الكون، في حين الطريق الآخر هو التجب للكون بإقامة علاقة وُدّ، علاقة حبّ مع العالم، مع الكون والوجود وأنا والغير من جهة، ومع خالق ورازق ومالك المخلوق والمرزوق والمملوك بالخصوص.

والمستخير، مع التأكيد على استحضارها حضوراً وجدانياً وجودياً ومعرفياً في صلاة ودعاء وذكر وتوسل المستخير المسؤول.

9.19 المسؤولية قبل التساؤلية في دالة الاستخارة الائتمانية المسؤولة

مشكلة وإشكاليات الكائن الإنساني بشكل عام والمؤمن صاحب رسالة وهدف وغاية بشكل خاص، هي أنه يفكر، بدءاً وأصلاً وسلفاً وقبلاً، بدالة الجواب والاستجابة والعرض قبل دالة الدعاء والطلب والسؤال، أو بالأحرى قبل التفكير في دالة المسؤوليات والتكاليف والالتزامات وأحكامها وقيودها الملازمة لها. إنَّ العلاقة بينهما هي علاقة دالة ودلالة طردية، كما ذكرنا في كتابنا فقه فلسفة كينونة السؤال وسؤال السؤال. فمشكلة الإنسان تكمن في البحث عن الجواب قبل السؤال، والإجابة قبل الدعاء، والعرض قبل الطلب، أي: يضع السؤال والطلب والدعاء مكان العربية، والجواب والإجابة والعرض مكان الحصان، فأصبحت العربية هي التي تجرُّ الحصان وليس العكس. لذا نقرر ونختار دوالَّ السؤال والطلب والدعاء من أجل الخيرات قبل معرفتنا وقدراتنا بتحمل مسؤوليات وتكاليف الخيرات الممتوحة من الاستخارة ودوالها التي يفرضها المالك والمليك الحقيقي تعالى علينا كأمانة ووديعة ودين، مما يقتضي تحمل عبء مسؤولية الأمانة والائتمان والتأمين وحفظها ورعايتها وصونها وإنمائها وإثالتها في سياق العهد والميثاق الاستخلافي والخالدي المحمدي ﷺ والانتظاري المهدي ﷺ والاتباعي الولائي الفقهي التقوائي العام.

فلو عَلِمَ المستخير ووضع ما في دالة طلبه وسؤاله ودعائه من الخير في كفة، ووضع ثقل التكاليف والمسؤوليات المصاحبة والمتوازية لها في كفة أخرى في الميزان، لوازن وعادل ميكال أو ميزان دعائه وسؤاله وطلبه وفق ثقل حمولاتها من التكاليف والمسؤوليات والواجبات والتعهدات والالتزامات، أي: يضع أولاً التكاليف والمسؤوليات والتعهدات التي يتحملها، ويستطيع أن يستأمنها، ومن ثمَّ يدعو ويسأل ويطلب الخير في دالة طلبه وسؤاله بمقاديره التوازنية والتعادلية، كما هو حال الطلب في دالة الشراء، فإنَّ الطالب والسائل أول ما يريد أن يعرف سعر السلعة الذي يتحملة ويقدر عليه، ثمَّ يحدد كمية الطلب من السلعة، وليس العكس.

وبتعبير رياضي جبري، نقول: إن كمية ونوعية الدعاء والطلب والسؤال الخير في الاستخارة دالة تابعة لدالة التكاليف والمسؤولية والتعهدات والالتزامات المستقلة، أي: هي التي تحدد وتعيّن وتحيّن مقدار ونوعية وزمان الخير المطلوب في الاستخارة، وليس العكس، كما هو حال الكمية المطلوبة من سلعة ما هي دالة في السعر، حيث السعر هو الذي يحدد الكمية المطلوبة وليس العكس، بحيث يطلب ويسأل المستخير الخيرات دون النظر في التكاليف والمسؤوليات المناطة بها، بل الطبيعة البشرية تسأل أولاً عن المسؤوليات والواجبات والتكاليف المناطة بالسؤال والطلب، مصداقاً لقوله تعالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾⁽¹⁾.

الدليل على أحقية وأسبقية النظر في المسؤوليات والواجبات والتكاليف في دوال الدعاء والطلب والسؤال، هو لو منح شخص شخصاً آخر مبلغاً من المال، سواء كان هو البادئ بالسؤال والطلب، أم كانت مبادرة من المانح والمقرض والدائن، فإن أول ما يترأى في ذهن المستفيد والمقترض والمدين هو ما تكلفه ومسؤولياته وواجباته تجاه المبلغ المعطى، أو الدين والقرض «الفائدة وشروط التوظيف والاستخدام وفترة السداد...»، حيث قد يقبله المدين والمستفيد، وقد يرفضه بالرغم من حاجته الضرورية له، ذلك بناءً على ما يحمل هذا القرض والعطاء والدين من تكاليف وواجبات ومسؤوليات. لذلك من المنطق والعقل والعدالة أن يفكر الشخص بما يتحمل من مسؤوليات وتكاليف وواجبات وتعهدات مادية ومعنوية وأخلاقية ووجدانية وقانونية وشرعية، ثم يحدد مقدار وحجم الخير أو القرض في دالة طلبه وسؤاله الاستخاري.

إذن المشكلة ليست في عرض وفيض ومنح الخير من الله الكريم الجواد الذي يقول في محكم كتابه المجيد: ﴿اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَأَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجَ بِهِ مِنَ الثَّمَرَاتِ رِزْقًا لَكُمْ وَسَخَّرَ لَكُمُ الْفُلُوكَ لِتَجْرِيَ فِي الْبَحْرِ بِأَمْرِهِ وَسَخَّرَ لَكُمُ الْأَنْهَارَ * وَسَخَّرَ لَكُمُ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ دَائِبَيْنِ وَسَخَّرَ لَكُمُ الَّيْلَ وَالنَّهَارَ﴾ الكلام كله في الفيض والخير المتفضل به الله على الإنسان إلى أن يقول: ﴿وَأَتَاكُمْ مِنْ كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَتَ اللَّهِ لَا تَحْصُوهَا إِنَّ الْإِنْسَانَ لَظَلُومٌ كَفَّارٌ﴾⁽²⁾، بل المشكلة الحقيقية

(1) المرجع: القرآن المجيد، سورة البقرة، الآية: 286.

(2) المرجع: القرآن المجيد، سورة إبراهيم، الآيات: من 32 إلى 34.

في التزام وتعهد وأمانة ومسؤولية السائل والطالب والمدين قبال طلبه وسؤاله من جهة، وقبال المانح والمعطي والمقرض والمنعم والمفيض عليه من جهة ثانية. لذا قلنا: إنَّ في الاستخارة وجميع دوالها المختلفة «المسؤولية» وليس «التساؤلية»، أو بتعبير أدق وأجمل «المسؤولية «قبل» التساؤلية» أو السؤال المسؤول قبل الجواب التكليفي.

السؤال الذي يدور في ذهن القارئ هنا هو، هل هناك إمكانية من عمل كل ذلك من قبل الجميع؟، سواء العالم والجاهل والبسيط، أو في كل الأزمان والأمكنة، أو في جميع الموضوعات البسيطة والمعقدة، سواء الفردية والاجتماعية، أم العلمية والعقلية، أم العرفانية والوحيانية. نقول: نعم، ولكن مسؤوليات وتكاليف وواجبات وتعهدات الكائن المستخير المتطابقة والمتساوقة في حمل حمولات الطلب والسؤال، تتباين وتتغير طبقاً للسعة الوجودية المعرفية والقيمية الأخلاقية والجمالية الفنية لكيونة الإنسان.

لذا على الكائن الإنساني أن يعرف نفسه قبل كل شيء، حيث بموجب هذه المعرفة يحدد أولاً دالة الممنوح والمقترض والمدين الذي هو نفسه من جانب، ومن جانب آخر إذا عرف نفسه فسوف يعرف ربه، وبالتالي يعرف الدائن والمعطي والمانح والمقرض وشروطه ومتطلباته من جانب ثانٍ، وإذا عرف الممنوح والمقترض والمدين (نفسه) وعرف دوال طلبه وسؤاله وقدراته على حمل حمولاتها من الواجبات والمسؤوليات والتكاليف الممتوحة منها، أي: عرف القرض والدين والمنحة، فإنه يسعى إلى إيجاد التوازن والتعادل بينهما من خلال إيجاد تطابق وتساوق وجودي بينهما، ومن ثمَّ اتحاد وجودي بين الدائن والمدين والدين، أو المقرض والمقترض والقرض، أو بين المانح والممنوح والمنحة. وتجدر الإشارة إلى أنَّ هذا الاتحاد الوجودي في وجود واحد يمثل حقيقة كينونة الأسماء الحسنى والصفات العليا الثاوية في كل من الدائن والمدين والدين.

9.20 حقيقة كينونة دالة الخيرية والشر والسعادة والشقاء في دالة الاستخارة

الاستخلاصية الائتمانية المسؤولة

من الإشكاليات التي تورد على الممارسة الاستخارية التداولية العرفية، هي غياب الفهم والتفهم والإفهام والانفهام الحقيقي والأصيل والأثيل، لمفهوم أو مدلول أو دلالات دالة

الخيرية وقيمها المعرفية والوجودية والأخلاقية والجمالية البنائية والتكوينية والتركيبية والتداولية والتواصلية والوظيفية والغائية، فضلاً عن فلسفتها وفقها وحكمتها وعلمها ودستورها وسننها وأحكامها وقوانينها ومبادئها الناظرة والحاكمة والقائمة والقيومة والقائمة والقومة والإقامة والمقومة لها. لذا نعتقد ما لم تتضح وتستبين هذه المسائل وتُحلّ مشكلاتها وإشكالياتها الملازمة لها بشكل واضح وجليّ في دالة الاستخارة، التي بنيتها هي الخير وطلب وسؤال الخير وخير الخير في الأعمال المنظورة فيها في دالة الاستخارة، لا يمكننا الادعاء بأننا نمارس حقيقة الاستخارة أو الادعاء بمعرفتنا لدلالاتها وتداولاتها وتواصلاتها ووظائفها وغاياتها. لذا حرّينا بنا أن نستوضح مفهوم (الخير) و(خير الخير) أي: (ميتا خير) في دالة الاستخارة الاستخلافية الائتمانية المسؤولة بشكل يليق بوظيفته وغايته.

9.20.1 مفهوم دالة (الخير) و(خير الخير)

يتعدد ويتنوع مفهوم الخير بتعدد وتنوع العدسات الرؤيوية التي من خلالها ينظر إلى بَنِيته ونسقيته وبناءاته التكوينية والتركيبية والتراكمية والاستدلالية والدلالية والتداولية والتواصلية والوظيفية والغائية، فهناك عدسات كشفية مسطّحة لا تتجاوز قواها وامتداداتها واستطلااتها حدود حقيقتها الملموسة المحسوسة، وهي عادةً منظورة من قبل العوام والعرف العام السائد في المجتمع، وتترجع مستويات الفهم العرفي للخير بدءاً من تصوره للنتائج المكنونة والثابتة في العمل المنظور أو تلك الممتوحة منه، من حيث مدى مطابقتها وموافقتها أو مخالفتها ومغايرتها لرغباته الفطرية، فإذا كانت مطابقةً وموافقةً لها فهي خير، وإذا كانت مخالفةً فهي شرٌّ مُسْتَطِير.

وعليه، يُنتزع مفهوم الخير والشر في الوهلة الأولى من عملية المقارنة والمقاربة بين رغبات الكائن الإنساني والأشياء، فإن وجد أو تحقق علاقةً إيجابيةً بينهما، سماها خيراً، وإنْ وجد علاقةً سلبيةً بينهما اعتبر ذلك الشيء أو الفعل شراً. وهنا حصرنا العلاقة بين الإنسان والأشياء، ولكن يتدرج هذا المفهوم سعةً واستطالةً وعمقاً تبعاً للعلاقة التناسبية بين طرفي المقايسة والمقارنة والمقاربة بين الإنسان والأشياء، فإذا قمنا بحذف أحد طرفي الإضافة مثلاً الانسان، ووضعنا أيَّ موجود ذي شعور وإحساس من جهة، وتلك الرغبات الوجودية له

من جهة ثانية، يصبح الخير هو المطلوب والمرغوب والمجذوب، والشر هو غير المطلوب أو المنفور والمبغوض لكل موجود ذي شعور وحياء.

لاشك أن النظرة الأولى إلى بنية هذا المفهوم المتسع لكيثونة الخير والشر تكشف لنا بعض الأمور التناقضية أو التضادية، حيث نشاهد أن بعض الأمور الخيرية قد تكون شرّاً للغير، وبعض الأمور الشرّية تبدو خيراً للآخر، أو قد نجد أن نفس الشيء هو خير لعضو أو قوة أو جزء، وشر لأعضاء وقوى وأجزاء أخرى، فمثلاً يكون تناول الغداء أو المشروب المالح أو الحالي أو الدسم مفيداً ومغذياً ومعطياً طاقةً ونشاطاً للجسم هو (الخير)، ولكن قد يكون مضرّاً ومؤذياً ومتلفاً، فهو (الشر) لأجزاء وأعضاء وقوى أخرى مثل القلب والكبد... وعليه، تعتبر شرو وبقائص ومزايلات ومنعدمات وبيدودات هذا العالم بمنزلة اللوازم التي لا تنفك عن بنية وبناءات كينونة الأشياء والأفعال المادية، أو عن نظام عليّته ومعلوليته، وأنّ حيثية شرّيتها التي تعود إلى الجهات العدمية لا تتعلق بها ذاتا المحبة والإرادة الإلهية، بل بمكنّتنا عدّها من متعلقات الإرادة والإيجاد والقضاء والقدر بالتبع وبالعرض فحسب.

وتتوسع وتستطيل دالة وبنية مفهوم الخير كلما نظرنا إلى طرفي الإضافة في معادلة الخير والشر، فلو قمنا بحذف الإنسان والشعور في المعادلة السابقة وتموضعنا أيّ موجود، سواء أكان ذا شعور أم غير ذي شعور، مثل الإخضار والإثمار خير وعدم الإثمار واليبوسة شر للشجر، وذلك بناءً على صورّنة الطبيعة بالإنسان. لذلك يمكن القول بأنّ النفعية الإثمارية أو الظلية أو الخشبية أو الورقية أو... تصبح معيار الخير للشجرة، وعدم الإثمارية واليبوسة... معيار الشر لها.

وبمكنّتنا صنافة دالة الخير والشر إلى صنافتين رئيسيتين هما

الصنافة الأولى: الخيرية والشرّية اللامعللتان أو اللامسببتان، أي: لا تعلل ولا تسبب بعض الأشياء بأنها خير أو شر، حيث إنّ الخيرية والشرّية هنا ذاتيتان لا تحتاجان إلى تعليل وتسبيب، أو تقف عندها سلسلة التعليلات والتسبيبات السابقة الثانوية أو الفرعية عندها، من قبيل الحياة، أنها خير والفناء شر، أما لماذا خير أو شرّ فلا جواب، وذلك لتوقف سلسلة التعليلات والأسباب، لذا ولا تعلل بتاتاً، كما لا يعلل لماذا الإنسان إنسان؟ أو لماذا الإنسان حيوان ناطق؟ أو لماذا الماء ماء، والشجر شجر و...؟

الصنافة الثانية: الخيرية والشرية المعللة والمسببة، حيث عندما يُشار إلى بعض الأشياء إنها خير أو شر، يمكن تعليله وتسببيه، أي: يمكن طلب العلة والسبب لخيريته وشريته، من قبيل الدواء والسّم، فالدواء خيرٌ للمريض؛ لأنه يؤدي إلى الصحة والسلامة ودوام الحياة، والسّم شرٌّ؛ لكونه يسبب الأذى والهلاك ويمنع ديمومة وإدامة حياة الإنسان.

إذن هناك أشياء هي بطبيعتها وذاتها خيرٌ، وأشياء بطبيعتها وذاتها شرٌّ، فهما خيرٌ وشرٌّ ذاتيتان غير معللتين، وهناك أشياء خيريتها وشرّيتها نسيبتان، فهما خيرٌ لبعض الأشياء وشرٌّ لأشياء أخرى.

9.20.2 دالة خيرية وشرية الأفعال والسلوكات الإنسانية

تتوسع وتنبسط المفاهيم السابقة لخيرية وشرية الأشياء والموضوعات إلى خيرية وشرية أفعال النظر والتعلل والتخيل والتوهم، أو أفعال الصمت والصومته، أو أفعال القول والكلام والعمل الإنساني الشعوري الإدراكي الاختياري، وخيرية وشرية أفعال الكائن الإنساني ليست ذاتية، بل عرضية وتبعية ولاحقيّة، أي: ليست الأفعال خيرةً أو شريرةً بالذات، بل لكونها تمكّنا من الوصول بواسطتها الوسائلية والآلية والأدواتية إلى غايات مطلوبة ومرغوبة أصلية وأثيلة، متمثلة أو مجسّدة في الكمال والجمال اللذين هما غايات لأهداف ما بعد الكمال والجمال، أي: التوّابية الإنابية والدناوة التقريبية التماسية والتجاورية والتحاقلية مع كينونة تكوثرات الأسماء الحسنى والصفات العليا في وحدتها، ووحدتها في تكوثراتها، كفاية قصوى وأسمى وأجلّ وأكمل، التي لا بعدها سمو وجلال وكمال مكنون وثاو ومطلوب للإنسان. وبتعبير آخر، هناك غايات فرعية ووسطية ونهائية يشكل وجودها استمرارية وديمومية للحياة والتكامل والتقرّب إلى غاياتها القصوى بالنسبة للخير. أما بالنسبة للشر أيضاً فهناك غايات وأهداف فرعية ووسطية ونهائية تؤدي إلى توقف استمرارية الحياة، أو تتجه نحو التكامل الانحداري والسفلي والدركي التي تؤدي إلى انعدام روح الحياة.

9.20.3 حبّ الذات منشأ لدوال طلب الخير في الأشياء والأفعال

التحليل الجينيولوجي الجذري والتأسيسي، أو التشريح والتنقيح الأركيولوجي التطوري، البنيوي والبنائي والنسقي، سواء التكويني والتركيبى والتراكبي، أم الاستدلالي والدلالي،

أمّ التداولي والتواصل، أمّ الوظيفي والغائي، لسيرورة أفعال الكائن الإنساني، يكشف لنا أنّ كل الرغبات والطلبات والميول والشوق والحب، أو الإعراضات والإكراهات والانقباضات والنفور والبغضاء الجائمة والنامية في الصدر، منشأها ومصدرها هو حب الذات والتذويت، أو بغض ومقت وكره الذات. وهذه القاعدة تشمل كافة سلوكيات وقرارات وتصرفات وغايات وأهداف الكائن الإنساني، حتى تلك السلوكيات والتصرفات التي قد تؤدي إلى إنهاء حياته من خلال إماتة نفسه، أو جعل نهاية لحياته بالانتحار والقتل، أو بالشهادة في سبيل الله، إنّ منشأ وسبب إنهاء حياته هو حبه لذاته، حيث يرى أنّ استمرارية وديمومة حياته تشكل له آلاماً وأذى واضراراً لا يتحملها، وإنّ إنهاء حياته أكثر لذة وفائدة ومنفعة من استمراريتها.

وعليّنا أنّ ندرك حق الإدراك والمعرفة أنّ حب الذات وبقاء الذات وكمال الذات هي أمور فطرية وجدانية كامنة في بنية كينونة الذات الإنسانية. ولهذا الحب الذاتي والتذويتي كينونة الإنسان لذاته هو منشأ إيداع الله حب الأشياء للإنسان. فإذا كان الأمر غير ذلك، فإنّ مسألة الشرب والأكل... لا معنى لها ولا حاجة لطلبها؛ لأنه لا يجب ذاته، أما لو كان يجب ذاته فيقدم على الأكل والشرب وطلب كافة احتياجاته؛ لكونها منشأ وسبباً لبقاء حياته واستمراريتها وتكاملها.

وعليه فجميع ميوله ورغباته الفطرية هي أزهار ورياحين وأوراق وأفئان وأغضان وفروع وجذوع لجذر ونبته شجرة حب الذات وبقائها وتكاملها، وعليه فإنّ كل موجود ذو شعور لما كان محباً لكينونته الذاتية فهو بالزوم المنطقي والفلسفي الوجودي، يجب ديمومة بقاءه ودينامية تكامله نحو الكمال والجمال والتمام المطلق. لذا يرغب هذا الكائن المفطور على حب ذاته في كل الأشياء ذات التأثير المباشر وغير المباشر في ديمومة ودينامية سيرورة وصيرورة حياته وتكامله. وعليه تكون هذه الميول والرغبات والدوافع هي إواليات وآليات وآلات ووسائل أودعها الحكيم العليم القدير في العقل الكلي والصادر الأوّل الذي غرسها بواسطته في صميم بنية كلّ موجود ذي شعور حتى تنظم وتدبر وتوجه سيرورة الكائن الإنساني نحو الأشياء التي يحتاج إليها.

وتأسيساً على ذلك، يصبح المطلوب بالأصالة والأثالة هو نفس كينونة الذات الإنسانية، وإنّ ديمومة بقاء الذات ودينامية كمالاتها تالية ولاحقة لحب كينونة الذات لذاتها، وعليه

تصبح دالة مطلوبية الأشياء الأخرى تاليةً وتابعةً، لما لها من تأثير في تأمين وتحسين وتمكين صلاحية وفلاحية المطلوبات الأصلية، وعدم طلباته للأشياء الأخرى هو بسبب إكراه ونفور الذات لها، لكونها مسببةً لفناء الذات ونقص وجودها. لذا يشكل هذا الانبساط والتوسع والاستطالة في حقيقة كينونة الخير والشر إلى وضع يتم تعميم كينونة الخير والشر ليشمل دائرة الكمال والنقص، ومن ثم تستكمل سعة واستطالة وعمق وأفق هذه الدائرة باستطالة امتداد قطرها لتشمل الوجود والعدم.

9.20.4 دالة أو مفهوم الخير والشر الفلسفي الوجودي ودالة الخير والشر المطلق

والنسبي

فيما سبق تناولنا مسألة الخير والشر من منطلق عرفي ومنظور علمي مُلكي محسوسي وملموسي، الآن جاء دور بحث كينونة الخير والشر من بعدهما الأنطولوجي الوجودي. وعليه يصبح كل وجود خيراً، وكل عدم شراً، أي: أن منشأ ومصدر الخير يرجع إلى الوجود، ومرجع الشر إلى العدم. وبهذا ينبسط ويتوسع ويستطيل مفهوم الخير والشر ليشمل الوجود والعدم، وهذا الأمر غائب عن منظور العرف، والسيرورة الفلسفية لا تدور مدار العرف، بل مداره الحقيقة الأنطولوجية الوجودية، أي: الوجود بما هو وجود وموجود، والوجود بما هو موجود فهو خير، والعدم بما هو معدوم شرٌّ. لذا كان وسيكون موضوع الفلسفة هو الموجود بما هو موجود، لا عن أشياء أخرى أو بعض جوانب الوجود والموجود.

وبذلك يتم تحديد وتعيين مصاديق دوال الطلب ودوال عدم الطلب، أي: المطلوبية وغير المطلوبية دالةً في كمال الوجود ونقصه، وبهذا يتموضع هذا العنوان في أحد طرفي معادلة الإضافة ويُحذف، خاصّة الشعور والرغبة من الطرف الآخر، الأمر الذي يمتح منه تعميم المفهوم إلى تحوطه وتضمنه الكمال والنقص. وبمجرد تحصيل أو جعل مطلوبية الكمال والنقص في دالة خيرية وشرية الأشياء، يوقظ في الذهن حال اليقظة، مشيراً إلى أن هذه المطلوبية التكاملية ليست لذاتها، بل لأمر آخر أوسع وأكمل وأتم وأكثر تأصيلاً وتأثيلاً وجوهرياً، وهو أصل الوجود، وإنّ وميض وشرارة كمال الوجود ما هي إلا مرتبة راتوبية لأصل الوجود. ولذا نستنتج أن أكثر وأشمل وأتم وأفضل وأكمل الخيرات أصالةً وأثالةً لكل موجود هو وجوده، وأكثر الشرور مؤاسسةً وأصالةً وأثالةً لكل موجود هو عدمه وفناؤه. وبذلك

تصبح دالة دعاء ودالة سؤال ودالة طلب الأشياء في دوال الاستخارة الاستخلافية الائتمانية المسؤولة، مرهونة وتابعة لدالة الخير والشر، التي هي بدورها مرهونة وتابعة لدالة كمالاتها ونواقصها، وأخيراً هي دالة لكيونة دائرة الوجود والعدم.

فالخيرية المتحققة في الخارج هي في أتم وأكمل صورها هي في أصل الوجود، وإن وجود بعض الأشياء في الخارج دالة تابعة لمقتضيات وشروط وجودية وأخرى من جهة، ولعدمية الموانع والحواجز السائدة والقائمة والممانعة لتحقيق الوجود ذاته. فمثلاً لكي يحصل إحراق شيء ما كالقطننة أو الخشبة في الخارج، إضافة إلى ضرورة تجاور وتماس النار لها من جهة، يتطلب الأمر أيضاً رفع عدة موانع مثل البلل عنها أو ما يلحفها من موانع عازلة لها. وهذا العدم أو الشر هو في الواقع خير بالتبع والعرض؛ لكونه سبب أو توقف وجود شيء عليه، والوجود خير، وكلّه خير بالإجمال والكلية. وبذلك يصبح الشر بالذات الذي يتوقف عليه وجود شيء ما خيراً بالعرض، وقد يكون الشيء خيراً بالذات، ولكن وجوده الخير شكّل تزامناً وتضاداً وتنافراً لكمالات أخرى، مما يؤدي إلى عدمية وفناء كمالات أخرى، فيكون بذلك شرّاً بالتبع والعرض، وليس بالأصالة والأثالة. ونستنتج من ذلك، أنه كلما توقف وصول موجود إلى كماله على شرط عدمي (عدم المانع) في دالته الوجودية الأنطولوجية، يمكن عدّ ذلك الأمر العدمي جزءاً من أجزائه التامة أو العلة التامة لتحقيق وجود ذلك الشيء، فيصبح الأمر العدمي بمنزلة خير وكمال وجودي له، ولكن خير بالتبع والعرض ليس بالأصالة والأثالة؛ وذلك لكونه وجوداً موجوداً أو كمالاً موجوداً. فالعقرب خير بالذات لكونها وجوداً، وسمها شرّاً بالعرض؛ لكونه يؤدي إلى العدم أو نقص كمال موجود ما. وعليه فالخير بالذات هو ذلك الكمال الوجودي، والشر بالذات هو ذلك النقص العدمي. فمثلاً السلامة خير بالذات، وعدم جرثومة أحد الأمراض خير بالعرض، والضعف والمرض شر بالذات، والسموم والجراثيم شر بالعرض.

إن مسألة كينونة الخير والشر المطلق والنسبي من المسائل التي هي موضع الخلاف، وخاصة بين الرؤية الكونية التوحيدية والرؤية الفلسفية غير التوحيدية، أو بين الفلسفات المادية والأيدولوجيات الليبرالية والحسية والعدسات الرؤيوية العقلية الضيقة، الخير المطلق: عبارة عن الأمر الذي ظاهره وباطنه خير، أي: أن الخيرية ذاتية وعين ذاته

الوجودي، فهو نفع وفائدة ولذة دائمة ومحضة، ولا يسبب الضرر لأيّ موجود آخر، والشر المطلق⁽¹⁾ هو الذي ظاهره وباطنه شر، أي: الشرّ يمثل عين ذاته الوجودي، لذا هو شر وضرر مطلق ومحض، ولا نفع ولا فائدة لها لأيّ موجود آخر.

فمثل الوجود كوجود هو خير مطلق والعدم كعدم هو شرّ مطلق، وما عدا ذلك فهو متموضع فيما بين خانة خير مطلق أو شر مطلق، أي: متموضع بين خانة خير ممزوج وثاو بالشرّ أو شرّ كامن وثاو بالخير، وإما خير غالب على أمر الشر، أو شر غالب على أمر الخير. وهذه الصناعات أو التقسيمات المختلفة للأمور والأشياء والموضوعات الوجودية، أو الأفعال والأعمال التداولية التي يقوم بها الكائن الإنساني، مرهونة ودالة في جملة من متغيرات وعوامل في دوال خيرية الأشياء أو دوال خيرية الأعمال المنظورة، بعضها متعلق بكينونة الكائن الإنساني ومرتبته التكاملية والتقريبية من الله عزّ وجلّ، وبعضها مرهون بجهة صدور الفعل والعمل، هل هو الكائن نفسه أم غيره أم، هو الله سبحانه وتعالى؟ وبعضها مرتبط بالغايات المتعالية والهابطة لدى الكائن الإنساني، هل هي تذويتية أم تذاوتية، ترغيبية أم ترهيبية، أم استحقاقية محضة؟، وبعضها معتمد على التزامنية والزمانية والتزمينية في دالة فعل القول والعمل والنظر والتعلّل، هل هي دنيوية أو دينية، أم برزخية أم عقلية مجردة، أو فعالة مسددة ومؤيدة، أم عقلية مستفادة من النور القدسي؟، وبعضها متوقف على العدسة الرؤيوية الاستكشافية الإبصارية والاستبصارية والاستشرافية، هل هي عدسة حسية مادية أم تخيلية مثالية، أم عقلية عقلية فعالة ومستفادة، أم عرفانية متعلّنة ومتشرّعة، أم وحيانية إخبارية إنبائية؟

إنّ العدسة الرؤيوية الاستبصارية والرؤية الكونية التوحيدية تكشف لنا أنّ الخير والشرّ كلاهما أمران مقدّران ومقضيان من قبل الله سبحانه وتعالى. وعليه لا يوجد شيء أو كائن أو ظاهرة إلا وهي مخلوقة من مخلوقات الله، وهي ضمن دائرة التقدير والتدبير الإلهيين، ومصدق ذلك قوله تعالى: ﴿وَإِنْ نُسَبِّهِمْ حَسَنَةً يَقُولُوهَا هَذِهِ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَإِنْ نُسَبِّهِمْ سَيِّئَةً يَقُولُوهَا هَذِهِ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ﴾.

(1) المعروف هو أنّ الشرّ يعود عند التحليل النهائي إلى أمر عدمي، أو أمر وجودي ينتهي إلى أمر عدمي، وعلى هذا الأساس فلا يمكن أن يراد من خلق الشرّ خلق العدم، بل المراد هو إيجاد ظاهرة تنتهي إلى العدم المضّر، نظير الزلازل والأعاصير والسيول، بل والجرائم التي تجرّ الإنسان من السلامة إلى المرض، ومن الحياة إلى الموت.

هَذِهِ مِنْ عِنْدِكَ قُلْ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ ﴿١﴾. وجاء في الحديث القدسي: «أَنَا اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا، خَالِقُ الْخَيْرِ وَالْشَّرِّ، وَهُمَا خَلْقَانِ مِنْ خَلْقِي». ولكنه ليس منسوباً إليه؛ ذلك لأنَّ إرادة الإنسان لها دور في ظهوره، واستناداً إلى سنَّة الخلق غير القابلة للتغيير، فإنَّ من غير الممكن الحيلولة دون الشرور، إلا بإيجاد الموانع في طريقها ومنع عواملها. فضلاً عن ذلك إنَّ خلق الشرِّ وتقديره ليسا مُستقلَّين، بل هما يتبع خلق الخير، بل إنَّ الشرَّ عدم وليس بشيء حتى يحتاج إلى علة وإلى قضاء وقدر وجعل وإمضاء، وعلى هذا فإنَّهما لا يتنافيان مع العدالة والحكمة. وتأسيساً على ذلك، علينا أنْ نستحضر دائماً وأبداً عند الاستخارة الائتمانية المسؤولة الدعائية والاستشارية القلبية والمشاورية أنَّ المُستخار عزَّ وجلَّ حكيم عليم قدير لا يخلق أيَّ شيء اتَّصف بالشرِّ المطلق، كما ليس من صفات الكامل المطلق أنْ يخلق شيئاً يغلب شرُّه على خيره، أو كان شرُّه وخيره على حدِّ سواء، وعليه فالمخلوق من قبل الله سبحانه هو القسم الذي خيره غالب على شرِّه.

لذا هناك منظومة كمالات متعددة ومتنوعة متزاحمة ومتضادة ومتناقضة ومزايلة وبيدودة لكيثونة الإنسان وكيثونة الأشياء والموضوعات وأفعال الأنظار والتعقلات والتخيلات والتوهمات والصمات والصومتات والأقوال والأعمال في مجرى الحياة داخل مجرى العالم والكون والوجود، تشكل في نهاية الأمر منظومةً حصيلتها النهائية إما يغلب عليها الخير والكمال والجمال والجلال، أو يغلب عليها الشر والنقص والمزايلة والبيدودة من جهة، وتكون محصلتها النهائية أيضاً إما التوبة الإنابية والعودة الاسترجاعية إلى الله والدناوة التقريبية والتماسية والتجاورية والتحاقلية مع كينونات تكوثرات الأسماء الحسنى والصفات العليا الوجودية في عين وحدتها، ووحدتها في عين تكوثراتها الكينونية من جهة أخرى، لذا إذا كانت المحصلة النهائية للأشياء أو الأفعال هي القرب الكمال الوجودي من الله فهي خير وكمال وجمال وجلال، فهي خير حقيقي وأساسي وأصيل وأثيلي، وإذا كانت محصلتها النهائية بُعداً وتباعداً وتباعداً عن الكمال والجمال والجلال وعنه سبحانه وتعالى، فهي كمال موهوم، وخير مضمون، وجمال مشبوه، وجلال مفروغ.

(١) المرجع: القرآن المجيد، سورة النساء، الآية: 78.

وقد حصل عليها من خلال الاستقراء التجريبي أو العقلي، أي: منتزعةً من عروض الأشياء واتصافها الخارجي الموضوعي.

والصنف الثالث: هناك مقولات فلسفية ثانية لا تحكي عن حدود (ماهيات) الوجودات الخارجية، بل إنها تحكي عن كيفية تحقق الوجودات وأحوال الوجودات الخارجية، من حيث هل هذا الوجود الخارجي مكتفٍ عن علّة وسبب أم أنه محتاج لعلّة وسبب؟ وهل هذا الوجود الخارجي مسبوق بالعدم، أي: حادث، أم أنه غير معلول ومسبوق بالعدم، أي: قديم.

ومن هذه المفاهيم هي الوحدة والكثرة، والقوة، والفعل، والوجود، والإمكان، وهي جميعها تحكي عن أحوال وكيفية وجود الموجود الخارجي لا عن حدّه الخارجي الوجودي. فكما ينتزع العقل الفوقية والتحتية من السقف والأرض، وليس هناك وجود حقيقي لشيء يُسمى فوق وتحت، أو أمام وخلف، أو يسار وشمال، أو مقدمة ومؤخرة، فجميعها قابلة للتغيير والتبديل والاستبدال، بحيث يصبح الفوق تحتاً، والشمال يميناً، والأمام خلفاً، والعكس صحيح كذلك، أمام المفاهيم الفلسفية الماهوية لا يطرأ عليها الاستبدال والتحويل أو حمل أكثر من ماهية واحدة عليها، أي: أنّ المفهوم الماهوي إذا صدق على شيء مثل الإنسان أو البقر أو الحجر

مثيلاتها، وتولّد منهما فكرة جديدة وابتكار جديد، ونستنتج فائدةً جديدةً تضيفها إلى نتائج سواها من التجارب، تراكم بعضها فوق بعض، وكما استطاع الإنسان تجويد العدد من المعداد، أمكنه كذلك تجريد المعنى من الحرف، والفكرة من الكلمة، فتخيل وتوهم وتلفس ما شاء له الخيال والوهم والفلسفة، ولكن من يدرى كم من قرون أتت على الإنسان وهو يجاهد المجهول، ويصارع المبهم، حتى استطاع الاستعلاء على المادة بالمعنى، والتحويل فوق شاطئ التجريد المغمض، وحقاً في الفكرة الصائبة، فتخيل الفراغ المطلق، وحصر الزمان بقانون رياضي مجرد، ورسم المكان بغير مكين...! وكم من دهور توالى على البشر، حتى استطاعوا الانطلاق من المحسوس إلى المجرد، وكلما انبثق علم جديد أضافه إلى إضمامة العلوم الأخرى، واختزله بالأسلوب الرياضي، يربط الأشباه بالأشباه، ويقرن الأمثال بالأمثال، ليعلّو عن قاع التفرد إلى آفاق التعميم والكليات... من هنا أخذت العلوم اتجاهها السليم، وكان أرسطو Aresto أول من تنبه إلى ظاهرة التعميم، فسجلها بقوله: «لا علم إلا في الكليات»، منذ يومذاك والفلاسفة على إطلاقهم، والعلماء على اختلاف مشاربهم، يضمنون أفراد النوع المتناثرة في قانون واحد، يعلوها جميعاً ويسودها، فيسهون بحثها ومقارنتها بسواها، والرجوع إلى قواعدها العامة بيسر وبساطة. وقد درس أرسطو مظاهر المعرفة التي توصل إليها عصره، فوجدتها تقوم على عشرة أسس، منها ينطلق الفكر المستقيم في اتجاهه نحو التعميم، وعليها يبنى، فجمعها وشرحها شرحاً مبدئياً، وسماها المقولات وهي: 1- الجوهر، 2- الكم، 3- الكيف، 4- الإضافة، 5- الأين، 6- المتي، 7- الوضع، 8- الملك، 9- الفعل، 10- الانفعال. وما زال الفلاسفة، منذ ذلك اليوم، لا يملون شرحها وعرضها في كساء جديد، وتعلق بها الفلاسفة المسلمون - وبخاصة بعد القرن الخامس - تعلقاً شديداً، وجعلوها أصلاً من أصول المنطق الصوري، لا غنى عنه، وتوصل المتأخرون منهم في شرحها إلى مستوى عالٍ جداً من الفهم، على قدر ما تسمح به مستويات المعرفة العلمية التي حصلوا عليها.

أو الشجر لا يصدق على شيء آخر بتاتاً، بينما المفهوم الفلسفي أو المعقول الفلسفي الثاني كالجوب، يمكن أن يصدق على الواجب تعالى وعلى الممكن أيضاً، وكذلك مفاهيم العلية والمعلولية هي مفاهيم فلسفية ليست قابلةً للجعل والإيجاد، كما ذكرنا بالنسبة للفوقية والتحتية والأمامية والخلفية، فهي مفاهيم انتزاعية غير قابلة للإيجاد والجعل، لا لكونها فوق الجعل والإيجاد، كما هي حال الواجب تعالى، بل لكونها دون الجعل والإيجاد.

ومفهوم الخير والشر ينتزعهما العقل بالنسبة لرؤى ينظر إليهما في سياق النسبة والتناسب والمقارنة والمقاربة من الوجود الخارجي مثل الفوقية والتحتية المنتزعة من السقف والأرض، فمفهوم الخير والشر مفهوم انتزاعي ليس إيجابياً وجعلياً وجودياً، أي: ليس له ما يإزاء في الواقع الخارجي حتى يحتاج إلى مبدأ فاعلي وفعالي، وأخيراً وليس آخراً فإنّ المفهوم الماهوي نفسي وجداني، بينما المفهوم الفلسفي نسبي تناسبي ومقاييسي مقارني.

واستكمالاً للبحث في هذا المجال تجدر الإشارة إلى ملحوظة وحقيقة في منتهى الضرورة وغاية الأهمية، مفادها أنّ الشيء إذا كانت بنيته البنائية والتكوينية والتركيبية والتراكيبية تكاملت ووصلت إلى حدها الكمالي النهائي، وإنّ كان تكامله الوجودي أقل شأنًا ومقاماً من غيره من الكينونات الطبيعية الأخرى، فهذه الشأنية والمقامية المحدودة ليست منقصةً ونقصيةً ونقصاناً له، كما أنّ عدم قدرة وإمكانية الإنسان على الطيران كالطيور التي أقل كمالاً وجودياً من الإنسان، لا يعتبر نقصيةً ونقصاناً وشرّاً له، حيث ليس من شأنه أن يتصف به، ولم يحصل عليه حتى يوصف بالنقص والشرّ والعدم، كالعالم الذي يفقد علمه ويصبح جاهلاً.

وكون عدم قدرة الإنسان أن يكون واجباً لا يصبح منشأً لانتزاع النقص والنقصية والنقصان أو الشر والعدم، فالشر بالذات هو عدم ملكة الخير لا مطلق عدم الشيء، فهو مثل الصمم والعمى والمرض والجهل والعجز، في مقابل السمع والبصر والسلامة والقدرة والعلم. وأخيراً وليس آخراً، فإنّ عدم الملكة له حظ من الوجود؛ لكونه أمراً يتسم إلى موضوع يتصف بتلك الملكة، وليس العدم بموضوع له حدّ. وعليه فكون كل من المجردات التامة ناقصاً بالنسبة إلى المجرد الأسمى والأكمل والأتم والأرفع منه، أو كون المجردات

المتموضعة في أفق عرض واحد فاقدة لشيء من كمالات كينونات وجودية أخرى لا ترتقي بتاتا إلى حدّ عدّها نقصاً ونقيصةً ونقصاناً أو شراً وأذىً وفساداً بالنسبة إليها؛ لكون بنيتها البنائية والتكوينية والتركييبية والتراكيبية والوظيفية والغائية لا تتمتع بشأنية الظفر بذلك الكمال والجمال والجلال الوجودي.

وهذا هو المعيار والميزان والمسطرة والبوصلة الحاكمة والناظرة والقائمة والقيومية والقائمة والقومة والمقومة والقيامة والإقامة على دوال الخير والشر، والكمال والنقص، والوجود والعدم، في دالة الاستخارة الاستخلافية الخاتمية المحمدية ﷺ الخالدة، والانتظارية المهدوية ﷺ الموعودة، والولائية التقوائية الفقهية العامة الممهدة للولاية العصومية المنتظرة.

نعم قد يُخطئ الإنسان في مصاديق خيرية وشرية الأشياء والأفعال التي تؤدي إلى حب ذاته واستمرارية حياته وتكامله، فيرى بعض الأشياء والأفعال أنها خير لكنونه، ولكن قد يخطئ ذلك، فيكون شراً لها. لذا علينا أن نميز بين طلب الخير الحقيقي الأصلي الأثلي في دالة الاستخارة، وذلك الخير المضموني والمشكوكي والموهومي والشبهي، أو ذلك الخير الوقتي والعابر والعرضي، أو ذلك الخير الثاوي والمضمر في بنيته شرور كثيرة مستطيلة ومستطيرة تتعدى خيريتها ونفعها وفائدتها الظاهرية المادية الآنية. وعليه فإنَّ حبَّ الذات الفطري يلغي طرفي الإضافة في دالة الخير، ليتموضع في بنية الخير كل شيء موجود، وبهذا يتوسع وينبسط مفهوم الخير والشر ليشمل الوجود والعدم، وبذلك تنفتح على المفهوم الفلسفي للخير والشر في الفكر والفلسفة الإسلامية، والذي بدوره يشكل حلقة تواصل وتماس مع الخير والشر العرفاني والوحياني.

9.20.5 مؤسسة دالة الاستخارة الاستخلافية الائتمانية المسؤولة على الخير والشر

الفلسفي الوجودي والعدمي

تأسيس وتأسيس وتأثيل دالة الاستخارة الاستخلافية الائتمانية المسؤولة على نظام وحكمة وفلسفة وفقه كينونة الخير الفلسفي الوجودي والشرّ العدمي، يتطلب استحضاراً لكيونة الفهم والتفهم والإفهام والانفهام لنظام العالم والكون والوجود بشكل ديمومي ودينامي

من جهة، ونظام الخير والشرّ الوجودي من جهة ثانية، فبنية وبناءات الطبيعي من خصائصه وخواصه وخاصيته البنيوية والبنائية التكوينية والتركيبية والتراكيبية الذاتية، والاستدلالية والدلالية، والتداولية والتواصلية، والوظيفية والغائية، الذي يتمأسس على نظام التزاحم والتضاد والتناقض والتقابل والتضارب والتصادم من جهة، والتحول والتغير والاستبدال والتأثير والتأثر فيما بين منظومة وجوداته وموجوداته الطبيعية والإنسانية من جهة أخرى، بحيث لو انتفت تلك الخصائص والخصائص الذاتية له لانتفى وجود العالم المادي تماماً، ولزم زوال سبب وجوده كلياً، أي: تحول العالم الطبيعي المادي إلى عالم المجردات.

وبتعبير آخر، يشكل نظام العلية والسببية والمعلولية والمسببية خاصية متميزة لنظام العالم، ويكون حاكماً وقائماً وقيوماً وقوماً ومقوماً فيما بين منظومة موجودات الطبيعة المادية، ويشكل نظاماً ونسقاً علائقياً ذاتياً يُعَدُّ من لوازم سنخ الوجودات المادية من جانب، وإن سبب وعلة وجوده من قبل الحكيم العالم والقدير هو كونه أفضل وأحسن وأتم وأكمل وأفضل وأحكم نظام ممكن من جانب ثانٍ (لا يمكن أفضل مما هو كائن)، وأن خيراته وبركاته وأفضاله وآلاءه وصلاحيته وفلاحيته وفوائده وكمالاته وإيجابياته أكثر بمراتب من شروره ونقائصه وأضراره وتلفاته وكدوراته وسلبياته من جانب ثالث، حيث يكفي وجود إنسان كامل واحد ليرجح كفة خيراته وبركاته وآلائه على كفة كافة شرور العالم والكون.

والأهم من كل ذلك، هو أنّ وجود تلك الشرور والنقائص والأذى والأضرار الناتجة عن الكوارث الطبيعية والممتوحة من الأمراض الجسدية، أو الكدورات والآلام النفسية، أو العاهات الجسدية من الصمم والعمى والبكم والضعف وفقدان بعض الأعضاء، أو البؤس والفقر المعيشي، أو أنواع المصائب والبلاءات الأخرى، هي في الحقيقة والواقع تشكل عاملاً للذكر واليقظة والشعور من النسيان والغفلة واللاشعور الحاكم على سيرورة الإنسان في الحياة، وهي سبب لتحريك قوى التفكير والتعقل والتخيل بحثاً عن معرفتها، بغية استخراج كنوز العلم والمعرفة والقوة والقدرة والخيرات الثاوية في بنيتها بالقوة والإمكان إلى التحقق والانوجاد، وذلك لتحقيق اتحاد وجودي مع كينونة النفس الإنسانية التي ستتشكل بنيتها وبنائها التكوينية البسيطة من تلك المعارف والحقائق، أي: تحقيق اتحاد وجودي بين العقل والعقل والمعقول، والشاهد والمشهود والشهود، والعامل والعمل والمعمول. وبهذا

يحقق الكائن غاياته القصوى المتمثلة في سيرورة عالمية واعية تصير نحو الصلاح والفلاح والتوبة والقرب الإلهي.

والسؤال الجوهرى هنا، هل المستخير واع ومدرك لحقيقة المصائب والكدورات والنواقص والأضرار والخسارة التي قد تنثوي في بنية قرارات وأفعال وموضوعات الاستخارة التي يحاول تجنبها، بحيث مجرد ما يسمع أن نتيجة الاستخارة فيها تعب وكدورات ومعاناة وبعض الأضرار والخسائر، يغير قراره واختياره سواء كان زواجاً أم سفرأ أم تجارة. في الوقت الذي يطلب التكامل كهدف وغاية، ويعلم أن التكامل سيورته ثوي التعب والمعاناة والصعوبات التي منتهأها العسر والفرج، وذلك مصداقاً لقوله تعالى: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ * وَوَضَعْنَا عَنكَ وِزْرَكَ * أَلَّذِي أَنْقَضَ ظَهْرَكَ * وَرَفَعْنَا لَكَ ذِكْرَكَ * فَإِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا * إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا * فَإِذَا فَرَغْتَ فَانصَبْ * وَإِلَى رَبِّكَ فَارْغَب﴾ (1).

9.20.6 العلاقة الحميمية بين الاستخارة والخير والحكمة

تأسيساً على حقيقة القول بأن الخير المطلوب والمدعو والمسؤول في دالة الطلب والدعاء والسؤال في مجرى إعمالنا وممارساتنا الاستخارية في الحياة ليس فقط الخير البسيط والقليل، بل الخير الكثير والكبير والكبار، فضلاً عن خير الخير «ميتا الخير» أو ما وراء وما بعد الخير، أي: ذات الخير القائم والناظر والقائم والقيام والقوم والمقوم للخير نفسه، والذي يمكن أن نعتبره هو نفس الحكمة التي يقول عنها الحكيم العليم والقدير: ﴿يُؤْتِي الْحِكْمَةَ مَنْ يَشَاءُ وَمَنْ يُؤْتَ الْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ﴾ (2).

وكلمة الحكمة تشي إلى معانٍ ومفاهيم وحقائق منها بسيطة وأخرى كثيفة، ومنها ظاهرة وأخرى باطنة. ومن تلك المعاني التي ذهب إليها المفسرون هي: السنة أو الموعدة أو القرآن، ومنها النبوة أو الفقه، أو المعرفة بدين الله وسننه وقوانينه وأحكامه الظاهرة والباطنة والفقه فيها والاتباع لها والخشية والورع والتقوى والإيمان بها، فضلاً عن الفهم والتفهم والإفهام

(1) المرجع: القرآن المجيد، سورة الانشراح.

(2) المرجع: القرآن المجيد، سورة البقرة، الآية: 269.

والانفهام لها. فالحكمة تتعدى مجال ودائرة معلومات متناثرة ومتشظية فرعية أو بيانات متشتتة ومتبعثرة جزئية إلى مستوى مؤشرات معرفية مركبة ومفاهيم معرفية ووجودية وقيمية وجمالية كلية شمولية توحيدية، في سياق تناظرية وتطابقية وتساقية آياتية إيمانية تنظيرية بينها وبين حقيقتها الإنئية والانوجادية والتواجدية والعملانية التجيزية والاتباعية والتنفيذية في مجرى سيرورة العالم والكون والوجود؛ لذا قيل: من شُعب ومرادفات الحكمة هي وضع الشيء في موضعه في مجرى العالم والكون والوجود.

ولا يتحقق الصلاح والفلاح والسعادة الأبدية والخيرية التامة لأي سلوك أو ممارسة تتعلق بفعل النظر والتعلل والتخيل والتوهم، أو بفعل السكوت والصمت والصومعة، أو بفعل الإشارة والقول والكلام والعمل من جهة، ولا يكتمل التوكل والاستعانة والتسليم والقبول والرضا بقضاء وقدر الله من جهة ثانية، ولا تتحقق الإنابة التوابية والدنو، أو الدناوة التقريية إلى الكمال والجمال والعلم والقدرة والحكمة المطلقة وفوق المطلقة، إلا مَنْ ركب قطار الحكمة التي من أوتي بها فقد أوتي خيراً كثيراً، وهذا الخير الكثير دالة تابعة وممتوحة من الاستخارة الاستخلافية الائتمانية المسؤولة.

المستخير المستخلف المؤمن والمسؤول الواعي والمدرِك بحقيقة الاستخلاف والائتمان والمسؤولية لا يطلب ولا يدعو ولا يسأل إلا الخير الوفير والكثير والكبار الذي بمقتضاه وبمكنته فهم وإفهام وانفهام الرسالة، وحمل الأمانة، والوفاء بالعهد، والالتزام بالميثاق الذي قبله طوعاً واختياراً وجهولاً وكفراناً دون غيره من الكائنات الطبيعية والملكوية والناسوتية في الوجود. هل يُعقل أن يكون الخير المدعو والمطلوب في دالة طلب الاستخارة هو المنفعة والفائدة واللذة المادية، أو الفضل والكسب والربح والرزق والغنى الدنيوي، أو دفع الضرر والأذى والحرمان والخسران والفشل؟! أم يطلب الحكمة الثاوية فيها الخير الكثير من حيث كشف السنن والقوانين والأحكام والقيم والآيات الظاهرة والباطنة؟ إن إتيان الحكمة «الخير الكثير» لا يحصل البتة من خلال الاستخارة القرآنية المصفحة الاعتيادية السائدة بين الناس من حيث جودة الفعل أو رداءته، أو من حيث حسنه وقبحه، أو من حيث خيره وشره، أو بواسطة السبحة التمييزية والتفريقية بين حبة أو حبتان أو ثلاث، أو الرقاعية التفردية بنعم أو لا، بل تتحصل وتتحقق الحكمة بالجهد و«جهد الجهد» والجهد و«جهد الجهد» والاجتهاد

و«اجتهاد الاجتهاد» والمجاهدة و«مجاهدة المجاهدة» في فعل الاستخارة و«استخارة الاستخارة» كما هي مؤصلة ومُؤاثلة في فقه فلسفة كينونة الاستخارة الاستخلافية الائتمانية المسؤولة في هذا الكتاب.

إنَّ تاريخ سيروية وصيرورة فعل النظر والتعقل والتخيل والتوهم الاستخاري، أو فعل السكوت والصمت والصومنة الاستخارية، أو فعل الإشارة والقول والكلام والعمل الاستخاري محوره وقطبه ويؤثرته هي التمحور والتبأور والحووم حول حمى «الحكمة» وتجلياتها المعرفية والوجودية والقيمية الأخلاقية والجمالية الفنية في مجرى العالم والكون والوجود، لذا كان تاريخ الكائن الإنساني المستخير دائماً وأبداً، وسواء بعلم ووعي، أم دون علم ووعي هو التمحور والتبأور حول مكافحة الجهل والعماء والحوول الوجودي والمعرفي والقيمي والجمالي، وحول «اللاتكوّن» و«اللاتموضع» و«اللاتبأور» في ذاته ونفسه الجوانبيّة وفي موضوعاتها وكينوناتها وأحداثها وسيروياتها البرانيّة، فهو يستخير ويطلب ويسأل ويدعو أبداً إلى فهم وتفهم وإفهام وانفهام، وعمل وإعمال واستعمال ومعاملة لصياغة جينولوجيات المفهومات والرؤى التي تمكّنه من فهم موضوعه مركزه في هذا العالم والكون والوجود، ومعرفة أيكولوجيات المحيط الذي يعيش فيه، وكوزمولوجيات العوالم المجانسة والمغايرة المتحينة في الوجود، بغية فهم وإفهام الحكم والآيات والقيم الصحيحة والصالحة والفالحة والقيومة الثابوية والمعلنة من جهة، والحاكمة والناظرة والقائمة والقيومة والقيامة والقومة والمقومة لكافة مواقف ومواضع وسلوكيات وممارسات وقرارات واجتهادات واختيارات وتفاضلات الكائن الإنساني المستخير في دوال استخاراته، ومع كل ذلك فإنَّ الحكيم دائماً ويدعو ويطلب ويسأل أن توفقه وتمكنه حكمته من التوكل والاستعانة والتسليم والقبول والرضا بما يقضي ويقدر الحكيم العليم والتقدير المطلق وفوق المطلق عزّ وجلّ.

لذا نعتقد أنّ بنية كينونة الحكمة متكونة من الفطنة والبصيرة والذكاء من جانب، والعلم والمعرفة من جانب ثانٍ، والهمة والعزم والإرادة من جانب ثالث، فالذكاء اللماح⁽¹⁾، والمعرفة

(1) الذكاء بمفرده لا يجعل الإنسان حكيماً؛ إذ الملموس أن الذكاء دون قاعدة جيدة من العلم والخبرة ينتج فروضاً ومعرفةً (شكليّة)، كما أن المعرفة دون ذكاء تجعل استفادة صاحبها منها محدودة، وتجعل وظيفته مجرد الحفظ والنقل، دون التمكن من غربة المعرفة أو الإضافة إليها. والأهم من هذا وذلك: أن المعرفة دون ذكاء تؤخر ولادة الموقف الحكيم، وتجعل الواحد ممّا يأتي بعد الحدث بسبب ضعف البداهة، ولا يكفي الذكاء اللماح، ولا الخبرة الواسعة في جعل الإنسان حكيماً ما =

الواسعة، والإرادة الصلبة تكون معاً: (الحكمة)، وعلى مقدار كمال هذه العناصر يكون كمالها، ولكن سيد هذه العناصر والعوامل ومالكها وقوامها وقيامتها هي التوكل والتسليم الكامل والقبول والرضا التام لله سبحانه وتعالى، فضلاً عن كونه العنصر الآياتي والقيمي والحكمي الحاضر دائماً وأبداً من دون ستر واستتار ولو طرفة عين، مصداقاً لقول الإمام الحسين عليه السلام في دعائه: «إلهي لا تكلني إلى نفسي طرفة عين أبداً...»⁽¹⁾

المستقرئ للآيات القرآنية المجيدة يجد في الأغلب أنه يقترب من ذكر الكتاب مع الحكمة، مما يشي إلى أن الحكمة بما هي مفاهيم ومعاني نظرية وعملية كلية لا توجد ولا تتواجد في مجرى الحياة ومجرى العالم والكون والوجود، إلا وفق مبادئ الكتاب المقدس والحكيم العليم التقدير المطلق، أي: من خالق وواهب الحكمة ذاتها، حيث آيات الكتاب هي الحاكمة

لم يمتلك قوة الإرادة؛ لأن الإرادة القوية وحدها هي التي تجعلنا ننصاع لأمر الخبرة، وهي التي تنتج سلوكاً يختفي فيه الفارق بين النظرية والتطبيق، إن المعرفة مهما كانت واسعة لا تعدو أن تكون إحدى مكونات (الحكمة)، ومن ثم: فإن هناك فارقاً بين العالم والحكيم، فقد يكون المرء قمة في تخصص من التخصصات، لكنه لا يُعدّ حكيماً، كما أن الحكيم قد لا يكون عالماً متبحراً في أي علم من العلوم. العلم يفك المعرفة من أجل استيعابها، فيقوم بتنظيمها وتوزيعها على مساقات كثيرة، أما الحكيم: فيقوم بتركيب المعرفة النظرية مع الخبرة العملية من أجل بناء وتشكيل المفاهيم العامة في سبيل الوصول إلى رؤية شاملة تدغم فيها معطيات الماضي والحاضر والمستقبل. العلم يمكننا من صنع الدواء، وصنع السلاح، لكن الحكمة تجعلنا نعرف متى نداوي، ومتى نحارب. العلماء كثر، والحكماء نادرين؛ لأن تحليل المعرفة أسهل من تركيبها، والعمل الدعوي اليوم ليس فقيراً في الاختصاصيين، لكنه محتاج حاجة ماسة إلى الحكماء العظام الذين يمزجون بين العلوم والثقافات المختلفة، ويخلصون منها إلى محكات نهائية في الإصلاح والنهضة ومداداة العلل المستعصية... إن الحكمة أم الوسائل والأساليب، لكنها أكبر من أن تحصر في أي منهج من المناهج، إنها معرفة تتأبى على التنظيم، فهي دائماً مرفرفة، على حين أن العلم معرفة منظّمة، وكل العلوم يبدأ فتحتها على أنها حكمة، وتنتهي إلى أن تكون فناً، أي: إنها تفقد طاقتها على التجدد بعد أن يتم سجنها في قوالب جاهزة، وتصبح بحاجة ماسة إلى أن ترفرف من جديد، أي: أن تطعم بالحكمة. ومن ثم: فإن الحكمة تتأبى على الاستنفاد، ولذا: فإنها الخير الكثير الفياض المتجدد الذي يهيئه الله (تعالى) لمن شاء من عباده. عبد الكريم بكار. والجامع لأحكام القرآن، الجزء: 3، الصفحة: 330.

(1) عن أبي عبد الله عليه السلام قال: كان رسول الله ﷺ في بيت أم سلمة في ليلتها، ففقدته من الفراش، فدخلها في ذلك ما يدخل النساء، فقامت تطلبه في جوانب البيت، حتى انتهت إليه وهو في جانب من البيت قائم رافع يديه يبكي وهو يقول: «اللهم لا تزغ مني صالح ما أعطيتني أبداً، اللهم لا تشمت بي عدواً ولا حاسداً أبداً، اللهم ولا تردني في سوء استغثتني منه أبداً، اللهم ولا تكلني إلى نفسي طرفة عين أبداً» قال: فانصرفت أم سلمة تبكي حتى انصرف رسول الله ﷺ لبيكاتها، فقال لها: ما يبكيك يا أم سلمة؟ فقالت: بأبي أنت وأمي يا رسول الله، ولم لا أبكي وأنت بالمكان الذي أنت به من الله، قد غفر الله لك ما تقدم من ذنبك وما تأخر، تسأله أن لا يشمت بك عدواً أبداً، وأن لا يردك في سوء استغثتني منه أبداً، وأن لا ينزع منك صالحاً أعطاك أبداً، وأن لا يكلك إلى نفسك طرفة عين أبداً؟ فقال: يا أم سلمة وما يؤمنني؟ وإنما وكل الله يونس بن متى إلى نفسه طرفة عين، وكان منه ما كان.

والناظرة والموجهة والقائمة والقيومة والقومة والمقومة لها، لذا لا تنفك عنها، وهي دالة تابعة للكتاب وآياته التي تمتح منها الحكمة والموعظة الحسنة والخير وكل الخير، فالعقل البشري على سعة إمكانياته لا يستطيع أن يعمل بكفاءة إلا من خلال إطار توجيهي يمنحه شيئاً من الثواب وصلابة اليقين.

هناك من يلجأ إلى الاستخارة بحكم ضعف أو عدم تحقق العزم التام والإرادة الصلبة في قراراته واختياراته وتفضيلاته، فيطلب من الله الخيرة، أي: الخير الذي يتصور أنه مجرد تصفح آية تدل على جودة الفعل أو حسنه أو صوابه أو فلاحه يشي إلى الخيرية في العمل المنظور إليه، الأمر الذي يقوّي ويُشدد ويُصرم ويُصلب ويُمتن أو يوثق ويحزم ويعزم الإرادة، في حين أنّ الإرادة الصلبة مكوّن أساس من مكونات (الحكمة) كما ذكرنا، وهي (الإكسير) الذي يحيل المعرفة النظرية إلى نماذج متحققة في الواقع المحسوس، إنّ الحكمة نور داخلي يشكل مفهومات كثيرة متباينة، ويدمجها في نظم أشمل، فتبدو منسجمة متناسقة.

والخير الثاوي في كينونة الحكمة يطلب دائماً وأبداً إثارة الآجل على العاجل، والدائم على الآني، والثابت على المتغير، والكلي على الجزئي، والمطلق على النسبي، والديني على الدنيوي، والروحي القيمي الآياتي على المادي والظاهري والنفعي، والمحكم على المتشابه، والغيري المجتمعي على الذاتي والأنوي، والتوكل على الاتكال، والتسليم على التمرد والعصيان، والرضى والقبول على الإكراه والجشع والمخالفة والمقاومة، وحمل المسؤولية الاستخلافية الائتمانية والتعهد والالتزام على التقاعد والتهرب والاعتزال والاستراحة، هي قيم وفضائل تعقل وتنظم وترتب وتحكم وتقوم إغراءات المنافع والملذات العاجلة صرفةً التي أصبحت محور الكثير من الاستخارات السائدة، وخاصةً عند العوام ﴿كَلَّا بَلْ تُحِبُّونَ الْعَاجِلَةَ﴾ * وَتَذَرُونَ الْآخِرَةَ⁽¹⁾ وعدم تحقق هذه الفضيلة في حياة كثير من الناس، سببه ضعف في الخبرة، أو ضعف في الإرادة، أو فيهما معاً، والحكمة تجعل الحكيم في منأى عنهما. النظر إلى سيرورة الحكيم الجوانية يكشف لنا ساحة مَوَاراة بالحركة والنشاط، فهو لا يكفّ أبداً عن عمليات المقارنة، والموازنة، والتحليل، والتركيب، والاستنتاج، والتشذيب، والإضافة، إنها أمواج وتيارات في أعماق المحيط، أما السطح فإنه هادئ تلوّه السكينة والوقار.

(1) المرجع: القرآن المجيد، سورة القيامة، الآيتان: 20 و21.

إنَّ من ملامح الأذكياء سرعة البديهة، وإطلاق الأحكام، وسرعة تشكيل المواقف، لكن الحكيم طراز آخر من الناس، فهو بطيء في تكوين معتقداته، وصياغة مقولاته، إذ إنه يملك قدرةً خاصةً على ضرب كل أشكال المعرفة والخبرة في بعضها بعضاً، ليخرج في النهاية بزبدة تتميز عنها جميعاً، لكنها منها جميعاً! من أهم تجليات الحكمة إدراك حجوم القضايا على وجهها الصحيح، فالحكيم يرى الأشياء الكبيرة كبيرة، كما يرى القضايا الصغيرة صغيرة كما هي، وتقدير القضايا بصورة صحيحة من أخطر المشكلات التي ظلت تواجه البشر على مدار التاريخ، وهل دُمّرت الحضارات إلا من وراء مشكلات وأخطاء ظنها الناس تافهةً، فإذا هي عواصف هوجاء تأتي على كل ما تمرّ عليه!. الحكيم: رجل يرى ما قبل اللحظة الراهنة، ويستشرف ما بعدها، وهو لا يرى نسقاً أو نظاماً من التداعيات الترابطية، لكنه يرى أنساقاً ونظماً تتوازي، وتتقاطع، وتتصادم، إنه يحسّ بالعاصفة قبل هبوبها، فيحذر قومه وينذرهم. كلنا نرى القضايا بحجمها الحقيقي، لكن بعد فوات الأوان، وبعد أن نكتوي بنارها، وتقوتنا فرصها الذهبية، لكن الحكيم يأتي في الوقت المناسب، كما قال سفيان الثوري: «إذا أدبرت الفتنة عرفها كل الناس، وإذا أقبلت لم يعرفها إلا العالم».

العالم (الحكيم) الذي وصفناه، أما أهل الاختصاص، الذين أذهبوا العمر في تفتيق المعرفة حول شيء بالغ الصغر، أو حول (لا شيء): فهؤلاء جنود التقدم العلمي، لكن حظوظهم من إشراقات الحكماء محدودة للغاية! ترتفع درجة المראה في داخلنا على مقدار فقداننا للحكمة، والنزق والبرم الذي نبديه حول كل ما لا يعجبنا سببه جهلنا بالأسباب والجذور والسنن وطبائع الأشياء ومنطق سيرورتها. أما الحكيم، فإن مرارته لا تتبع من مفاجآت الأحداث وفواجعها، وإنما من غفلة الناس واستخفافهم بالمواعظ التي أُلقيت عليهم، ونبهتهم إلى النهايات المحتومة التي يندفعون إليها دون أي حساب أو تقدير لعداحة الخطب الذي سيواجهونه. إنَّ الآلام التي نشعر بها عند ظهور بعض النتائج تكون مكافئةً في العادة للمسرات التي عشناها يوم كانت (عقولنا مستريحة) ومشاعرنا غارقةً في عالم الملذات والأوهام!. ما ذكرناه من أنوار الحكمة وفضائلها غيض من فيض، ولا يشف عن محاسنها قول كقول الله (تبارك وتعالى): ﴿وَمَنْ يُؤْتَ الْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا﴾⁽¹⁾

(1) المرجع: القرآن المجيد، سورة البقرة، الآية: 269.

هل هذا الخير الكثير يمكن أن يتحقق بالاستخارة التقليدية السائدة في أوساط المؤمنين؟ أم أن ما ورد في فقه فلسفة كينونة الاستخارة الاستخلافية الائتمانية المسؤولة، قادرة على تحقيق وإتمام وإنجاز الخير وتثبيت إنيته وانوجاده وتواجده في عوالمه المجانسة والمغايرة في مجرى الحياة والعالم والكون والوجود؟

9.20.7 دالة «النسيان» و«نسيان النسيان» في دوالّ خيرية الاستخارة الاستخلافية

الائتمانية المسؤولة

لو تأمل الإنسان حق التأمل في اسمه ورسمه الموسوم بالإنسان، سواء المشتق من «الأنس» بالدنيا وملذاتها، أو الممتوح والمشتق من «النسيان» لكونه الكائن الوحيد، بل الذي لا مثيل له من حيث النسيان، إلى درجة «ينسى أنه ينسى»، أي: «ينسى نسيانه»، أي: أنه غدى يستأنس من نسيانه، أو أنه أنس بما يجعله ينسى ما لا ينبغي نسيانه؛ لحرصه الكبير واهتمامه الشديد على بقاء ديمومة ودينامية نسيانه، إنه ينسى كل شيء يذكره بأنه كائن أو عبد ذليل خاضع فقير بأئس مسكين مستكين مستجير، لا يملك لنفسه نفعا ولا ضرا ولا موتا ولا حياة ولا نشورا، وناسيا أنه مملوك لمالك، وذليل لعزيز، ومخلوق لخالق، حقير لعظيم، وضعيف لقوي، وفقير لغني، وسائل لمعطي، وميت لحَيٍّ، وفانٍ لباقٍ، وزائل لدائم، ومرزوق لرازق، وبخيل لجواد، ومبتلى لمعافٍ، وصغير لكبير، وضال لهادٍ، ومرحومٍ لرحمن، وممتحنٍ لسلطان، ومتحيرٍ لدليل، ومذنبٌ لغفور، ومغلوبٌ لغالب، ومربوبٌ لرَبٍّ، وخاشعٌ لمتكبر،... نسي هذا وما دونه وما فوقه، حتى غدا له النسيان ذكرا ديموميا وديناميا لا يفارقه ألبتة، حتى أغلق ستار واستتار النسيان على نفسه، فنسي نفسه، بل إنه نسي من لا ينبغي نسيانه، أي: ابتلي هذا النسيان بنسيان أشد وأعظم، وهو أن ينسى من لا ينساه أبداً، ولا يغيب عنه نباتا، ومن هو أقرب إليه من حبل الوريد ومن كينونته وذاته، ومن يحول بينه وبين قلبه.

لذا كان النسيان أول امتحان وتجربة وجودية ابتلي بها الكائن الإنساني، حتى بدأ يقلب ويعكس ويستبدل وينكس نظام معادلة سيرورة الوجود والكون والعالم الطبيعي والإنساني والاجتماعي بسبب نسيانه ونسيان نسيانه، الأمر الذي جعله يقلب الحق باطلاً والباطل حقاً، ويستبدل الوجود عدماً والعدم وجوداً، ويعكس الصحيح خطأً والخطأ صحيحاً، وينكس

الخير شراً، والشر خيراً، ويعكس الجميل والحسن قبيحاً، والقبيح جميلاً وحسناً، ويقلب النهار ليلاً والليل نهاراً، ويستبدل الرشاد ضلالاً والضلال رشاداً، ويجعل الأبيض أسوداً، والأسود أبيضاً، ويستبدل المقدمة مؤخرَةً والمؤخرة مقدمةً من جانب، ويستبدل الثابت متغيراً والمتغير ثابتاً، وينكس المطلق نسبياً والنسبي مطلقاً، ويجعل الكلي جزئياً والجزئي كلياً، ويحوّل الباطن ظاهراً والظاهر باطناً، ويقلب المحكم متشابهاً والمتشابه محكماً، ويجعل الروحي مادياً والمادي روحياً، ويستبدل الديني دنيوياً والدنيوي دينياً، وهكذا دواليك.

وتأسيساً على هذه المنظومة المعكوسة أو المصفوفة المقلوبة أو الشبكة العنكبوتية المنكوسة المعرفية والوجودية والقيمية الأخلاقية والجمالية الفنية، التي ابتدعتها قوى الحواس والعقل والقلب، يُمأسس ويُؤصّل ويُؤثّل مقولاته المنطقية والمعتولية الماهوية والفلسفية الثانية ومسلّماته القاطعة، مستتجاً ومستتبطاً قضايا كبيرة، ومثبِتاً دعاوى عريضة، ومشكّلاً قواعد وأسس ومبادئ لنظام وعالم مقلوب ومعكوس ومنكوس، يتسم بالوهم والشبكية والسديمية والضبابية، ويحكم وينظم فيه قانون وسنن وأحكام دالّة «النسيان» و«نسيان النسيان» القائمة والمقومة والقيام والإقامة والقيومة النازرة والحاكمة عليه. والنتيجة والمحصلة النهائية لسيرورة دالّة «النسيان» و«نسيان النسيان»، هي أنّ تصير صيرورة الكائن الإنساني المستخير إلى وضع نسيان تام، ينسى فيه من أين أتى؟ وإلى أين يذهب؟ وكيف تسير وتصير سيرورته وصيرورته المعرفية والوجودية والقيمية الأخلاقية والجمالية الفنية؟ وينسى أنه الكائن المائت الوحيد في هذا الكون الذي يرجع إلى من حيث أتى، ويحاسب من حيث فعل وعمل، وينسى ذكر كل شيء في عالم الوجود، ماعداً ذكر عالم النسيان والغفل والهمل والذهول والوهم والسهو، بدلاً من ذكر عالم اليقظة والحفظ والتهيؤ والتصميم والتيقظ والتجهيز والانتظار. وعليه تحول هذا الكائن الطائر والعمودي ذو عدسات رؤيوية استكشافية واسترجاعية واستبصارية واستشرافية موسعة ومستطيلة وممتدة الآفاق والأزمان والآماد، تمكنه بمقتضاها أن يذكر ما لا يراه بصره وتراه بصيرته الملا بسية وقلبه وروحه الغيبية، إلى كائن زاحف وأفقي، لا يذكر إلا ما يراه بصره وحواسه الملموسة والمحسوسة فحسب.

الذكر وجود ونور وخير، والنسيان عدم وشر وظلمة، لذا الإنسان العمودي الطائر تجري

سيرورته وتصير سيرورته في فضاء واسع لامتناهٍ، في حين الإنسان الزاحف الأفقي يسير في مدى مكان محدود، جعل نسيانه يستأثر به ويستبدّه أيما استئثار واستبداد، لما أُشْرِبَتْ واستحوذت فضاءات محسوساته ومعقولاته وعرفانياته ووحَيانياته بمسلمات ومبادئ وأحكام مقولية ماهوية ومنطقية وفلسفية ثانية، حاكمة وناظرة وقائمة وقيومة ومقومة على قضاياه ودعاواه وآرائه واجتهاداته، حتى غدا به الأمر ليسقط كافة البدائل الأخرى في تصوراتهِ وحسابانه، ويسير في مجراه ويسكن تحت مجاريه، راضياً بمراضيه، كأنما هو القدر المقضي والمحتوم في اللوح المحفوظ.

المسألة والإشكالية ليستا مجرد حيرة وتردد وشك المؤمن، أو عدم إمكان التوصل إلى قرار معين، أو تفضيل محدد لاختياراته وتفضيلاته المتعددة والمختلفة والمتنوعة والمتداخلة فحسب، بل تكمنان في الأساس في تعريف وتحديد مفهوم الخير المطلوب في دالة الاستخارة، وتعيين دائرة سعته واستطالاته وأفاقه وأماده وامتداداته وأغواره، فضلاً عن دوال خيرية الخير، ودوال شرية الشر. فإذا كان المطلوب أو دالة الطلب والسؤال غامضةً مبهمّةً غير محددة لقيم تكويناتها وعناصرها المعرفية والوجودية والأخلاقية والجمالية، فكيف يمكن التعامل معها والاستفادة منها والتأكد من أنّ الجواب والعرض والاستجابة هي موافقة ومتساوقة مع السؤال والدعاء والطلب؟!

9.20.8 دالة الخير العرفانية والوحيانية في الاستخارة الاستخلافية الائتمانية
المسؤولية

إنَّ بؤرة العدسات الرُّؤية الاستكشافية والاستبصارية القرانية التي ينطلق نورها الوهاج والمشرق من حدقة الرؤية الكونية التوحيدية، تكشف لنا بوضوح وجلاء حقيقة المنظومة الكونية المعرفية والوجودية والقيمية الأخلاقية والجمالية الفنية، بشكل يمكننا التفريق والتمييز بين الأمور المتشابهة والمتضادة وفقاً لخيريتها الوجودية أو شريتها العدمية المرتبطة بالسعادة أو الشقاء، وتستخرج من بطون ما يبدو أنها خير تلك الشرور الثاوية في بُنيّتها النواتية، أو تستخرج من بطون ما يبدو أنها شرٌّ تلك الخيرات الكثيرة الكامنة والمضمرة، التي لا تشاهدها عين العدسات الرُّؤية الاستكشافية المَلَكِيَّة الملموسة المحسوسة، بل تشاهدها عين العدسات الاستبصارية العقلية الفعّالة المسددة

من حيث التمسك بأحكامها العملية، والمؤيدة من حيث الارتباط العرفاني القلبي المتعقلن والمتشعّرن ذات التواصل بعين العدسات الوحيانية الإخبارية والإنبائية، التي تمكننا من التقرب والتجاوز والتحاقل مع عالم الغيب، أي: ملاسة الشهادة (تغيب الشهادة)، وتشهيد الغيب في مجرى سيرورة الحياة.

يقول عز وجل في محكم كتابه المجيد: قال تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَهُوَ كَرْهُ لَكُمْ وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَعَسَى أَنْ تُحِبُّوا شَيْئًا وَهُوَ شَرٌّ لَكُمْ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾⁽¹⁾، وقال تعالى: ﴿... فَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَيَجْعَلَ اللَّهُ فِيهِ خَيْرًا كَثِيرًا﴾⁽²⁾، وقال سبحانه وتعالى: ﴿وَلَكِنْ قُلْتُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَوْ مُتُّمْ لِمَغْفِرَةٍ مِنَ اللَّهِ وَرَحْمَةٍ خَيْرٌ مِمَّا يَجْمَعُونَ﴾⁽³⁾. تكشف لنا تلك الآيات الكريمة أنّ العدسة البصرية، وحتى العقلية الضعيفة السطحية والقشرية، وحتى العدسة البصرية المَلَكِيّة العقلية المجردة أيضاً قد توحى لنا جملة من الأمور، كالمشقة والمصاعب والكبد والشقاء والألم المصاحب لطبيعة فعل القتال والحروب، أو الأعمال الشاقة بأنها شرٌّ مستطير؛ لكون نورها لم ينفذ إلى سوى ظواهرها المسطّحة التجزيئة المتفرقة أو التجميعية الكلية المجردة، ولكن دون الولوج في طبقاتها التراكية التطورية الأركيولوجية، أو الدخول في معرفة علائقها البنيوية التداولية والتواصلية النسقية الجوانية والبرانية الأكيولوجية، أو ملاسة بواطنها وبنياتها النواتية والجذرية الجينيولوجية الجوانية المضمرة والثاوية فيها الخير الموسع والمستطيل والكثير، التي لا تُرى إلاّ بعدسة العقل الفعّال والمستفيد والمسدد والمؤيد أو بعدسة القلب العرفاني والوحي الإنبائي، أي: بعدسة الاستبصار والبصيرة. وبتعبير آخر، بالعمل الصالح الاستخلافي الائتماني المسؤول المتواصل مع الغيب.

وهكذا يكون العقل أو الإنسان مؤيداً بروح القدس والروح ﴿وَأَيَّدْنَاهُ بِرُوحِ الْقُدُسِ﴾⁽⁴⁾.

(1) المرجع: القرآن المجيد، سورة البقرة، الآية: 216.

(2) المرجع: القرآن المجيد، سورة النساء، الآية: 19.

(3) المرجع: القرآن المجيد، سورة آل عمران، الآية: 157.

(4) المرجع: القرآن الكريم، سورة البقرة، الآيتان: 87 و253.

﴿نَزَّلَهُ رُوحُ الْقُدُسِ مِنْ رَبِّكَ بِالْحَقِّ﴾⁽¹⁾، وعليه يصبح العقل المسدد والمؤيد والمستفاد يرى ذاته والعوالم المحيطة بها بنور البصيرة والوحي والرسالة، ويشمّ بريح النبوة ويسمع بكلام القرآن.

إنّ ميزة العقل المجرد أو الإنسان عن سائر عقول الحيوانات هي أنّه يمكنه الحصول على المجهولات عن طريق النظر والفكر، وبالتالي يستطيع الحصول على المعلومات التصورية والتصديقية على الوجه المطلوب متى أراد، أمّا العقل المسدد بالعمل بروح القرآن وفقه الدين وجهر الإسلام، المؤيد من عند الله بروح القدس، فهو يتعدى حدود العقل المجرد والمسدد حسب السعة الوجودية للإنسان ومراتبه الكمالية.

ونفس الأمر هناك أمور تبدو أنّ ظاهرها خير كثير، ولكن باطنها شرٌّ مستفحل مستطير، لا تشاهده العين المجردة، وحتى العقل المجرد، بل تشاهدها عين عقل البصيرة المركبة في المناظير التلومايسكتروسكوبية «الرؤية الجزئية والقطاعية الوسطية والكلية التشميلية» التي تتركب من عدسات رؤيوية مركبة، حسية وتخيلية وتوهمية وعقلية وعرفانية ووحّانية مترتبة متزاوجة متناسقة، تمكننا من تكوين رؤية تشميلية تعميقية مستطيلة ممتدة الآفاق والآماد والأبعاد والأزمان والمستويات، فتكشف لنا الخير المكنون وفق الرؤية الكونية التوحيدية الغيبية والغايات الفطرية السامية لكيونة الإنسان، وعلاقاتها النسقية والبنّوية والبنائية الوجودية مع بقية الكينونات الطبيعية والملكوّية من جانب، وكينونة الله سبحانه وتعالى من جانب آخر.

وبهذه الرؤية نتجاوز النظر المُلْكي تجاوزاً إيجابياً يعني دون إغائه، ونتمسك بالنظر الانتطافي المنطقي والتعقل الفعّال المستفيد والمؤيد بروح القدس، ونتمسك بالنظر الاتصافي الصوفي أو العرفاني المتعقلن والمتشّرّعن، والنظر الوحياني الإنبائي الإخباري. هذه الرؤية هي التي تبين لنا أنّ ملاك وصف الشيء بأنه خير أو شرٌّ، أو بالأحرى ملاك «الخيرية» و«الشرية» ليس موافقة «الخيرية» أو «الشرية» للطلبات واللذات والميول المادية الآنية، فحسب أو السعادة الدنيوية المؤقتة فقط، بل تستكشف لنا ببصيرة نافذة في عمق

(1) المرجع: القرآن الكريم، سورة النحل، الآية: 102.

الخيرات والبركات المضمرة والثاوية بالقوة والإمكان في بنيات وبناءات كينونة التوابع الإنسية والدناوة التقريبية التماسية والتجاورية والتحاقلية، باستدلالاتها ودلالاتها وتداولاتها وتواصلاتها ووظائفها وغاياتها القصوى والنهائية، التي هي قاب قوسين أو أدنى، ليرى الخيرات في لوح المحو والإثبات، وينزلها ويشهدها في عالم الشاهدة (تشهيد الغيب) في مجرى دالة الاستخارة الاستخلافية الائتمانية المسؤولة .

فعلى سبيل المثال طلب المال والسلطة والبنون والذهب والفضة والقناطير المقنطرة، وهو أمر مطلوب ومنظور إليه لما تكشفه العدسات الرؤيوية البصرية والسطحية القشرية، أو من قبل العدسات الرؤيوية العقلية السطحية والابتدائية من خير وسعادة ظاهرية أولية، دون الولوج إلى أعماق وآفاق واستطلاعات وماوراء تلك الخيرية والسعادة الظاهرية، التي قد تكمن وتثوي في باطنها شراً مستطيراً وشقاءً شاقاً طويلاً، ويضيف على ركام المعاناة، ويراكب المصاعب، ويراكم المشقة والأضرار الطبيعية، أي: معاناة ومصاعب ومشقة وأضراراً مضاعفة ومركبة، بعد ما كان يشاهد فقط في العمل المنظور المكشوف مفردة الخير واللذة والفائدة والمنفعة والسعادة المؤقتة، دون ما هو مكسوف ومخفي من الشر والشقاء، وهو غير مستعد ولا متوقع، أو غير ملتفت ومتلمس له، مما يشكل سوء العاقبة، وخسران الخاتمة للكائن الإنساني. لذا يحذر الله سبحانه وتعالى من هذا الفهم والتفهم والإفهام والانفهام القشري السطحي أو السديمي السرابي لمفهوم وحقيقة كينونة «الخيرية» و«الشرية» في الأعمال المنظورة، فيقول عز وجل: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ بِمَا ءَاتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا لَّهُمْ بَلْ هُوَ شَرٌّ لَّهُمْ سَيُطَوَّقُونَ مَا بَخُلُوا بِهِ يَوْمَ الْقِيَمَةِ وَلِلَّهِ مِيرَاثُ السَّمٰوٰتِ وَالْأَرْضِ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ (1). ويقول سبحانه وتعالى: ﴿فَلَا تُعْجِبْكَ أَمْوَالُهُمْ وَلَا أَوْلَادُهُمْ إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ بِهَا فِي الْحَيٰوةِ الدُّنْيَا وَتَزْهَقَ أَنْفُسُهُمْ وَهُمْ كَافِرُونَ﴾ (2).

القرآن المجيد هنا يسن لنا سنة علمية وقانوناً إنسانياً تكوينياً وجودياً لمعرفة سيورة وحقيقة كينونة اختيارات الأعمال والأفعال والأنظار، وفقاً للحقيقة الوجودية للخير من اللذة والمنفعة والفائدة المادية المتوافقة مع حقيقة الصلاحية الدنيوية والفلاحية الدنيوية

(1) المرجع: القرآن الكريم، سورة آل عمران، الآية: 180.

(2) المرجع: القرآن المجيد، سورة التوبة، الآية: 55.

والسعادة الأبدية والتشميلية الأخروية والتوآبية الإنائيّة والدناوة التقريبية، وليست تلك الظاهرية والشكلية والقشرية والمادية والآنية لها فحسب. فالخيرية والسعادة الظاهرية والوقتية الآنية التي قد يثوي فيها شر مستطير: ﴿يُؤْفُونَ بِالْأَلْزَرِ وَيَخَافُونَ يَوْمًا كَانَ شَرُّهُ مُسْتَطِيرًا﴾⁽¹⁾. ليست خيراً وجودياً حقيقياً بالمفهوم والمنطوق والمعقول العرفاني والوحياني الإلهي، والشريّة والشقاء والكبد والمعاناة والأضرار والخسائر الوقتية الآنية الثاوية فيها، أو المصحوبة بالسعادة والصلاحية والفلاحية الأبدية الدينوية ليست شقاءً وشرّاً. ولهذا يقول الإمام عليّ عليه السلام: «ما خير بخير بعده النار، وما شرُّ بشرٍ بعده الجنّة وكلّ نعيم دون الجنّة محقور، وكلّ بلاء دون النار عافية»⁽²⁾.

هذه المسألة تتجاوز وعي وإدراك وتحسس وتخيل وتعقل وتعرّفن وتوحيّن المستخير في الاستخارة الائتمانية المسؤولة الذي يبحث عن الخيرية الوجودية، والصلاحية الدينوية، والفلاحية الأخروية، والسعادة الأبدية في الأعمال المنظورة، بل يتطلب الأمر هنا فوق وبعد كل ذلك، أي: يقتضي «وعي الوعي» (ميتا وعي)، و«إدراك الإدراك» (ميتا إدراك)، و«تحسس الحواس» (ميتا حس)، و«تخيل الخيال» (ميتا تخيل)، و«تعقل العقل» (ميتا عقل)، و«تعرّفن العرفان» (ميتا عرفان)، و«توحيّن الوحي» (ميتا وحي)، أي: معرفة حقيقة الأمور النازرة والكاشفة والقائمة والقيومة والقومة والقوامة والقيامة والمقومة، أي: مبادئها الدستورية الكلية النافذة إلى أصل بنية وبناءات ودلالات وظائف وغايات وماهيات دوال الحس والخيال والعقل والقلب والوحي، كمصادر للمعرفة الإنسانية التراتبية الوجودية، وذلك لكل واحد منا بقدر سعة وعائه الاستيعابي، وحجم ظرفيته المكانية وسرعة عجلة سيرورته الزمانية، لما لها علاقة تناسبية وتعادلية توازنية عامة بينها وبين مقدار الخير والسعادة الوجودية التي يفترض أن يطلبها المستخير في دالة استخاراته، وذلك في سياق معرفتنا لله سبحانه وتعالى بأنه عليم حكيم غنيّ كامل عادل جواد.

وعليه فكلّ ما يقع منه فهو مبنيّ على أساس الحكمة والمصلحة مهما كنّا جاهلين بتلك الحكمة وهذه المصلحة... فالكائن الإنساني بعد ما يُشاهد مشاهدةً وجوديةً حقيقيةً

(1) المرجع: القرآن المجيد، سورة الإنسان، الآية: 7.

(2) الشريف الرضي، نهج البلاغة، الجزء: 4، الصفحة: 92.

يقينية لسيروية وصيرورة الحكمة المتعالية الحكيمة والتدبير والإدارة الصالحة والمتقنة والمتساوقة في كل جزء وذرة من جزئيات وذرات الكون، وفق نظام عرضي وطولي محكم ومنتظم ومتساوق في العالم والكون والوجود، فإذا ما حصل أمر حائر ممّا أمامه جعل عقله حائراً متردداً تجاه فعله، فبحكم منطق العقل وكشف القلب وإخبار وإنباء الوحي عليه أن يعترف اعترافاً وجدانياً، ويؤمن إيماناً قلبياً، ويتقين يقينياً علمياً وعينياً وحقيقياً وبردياً، بأنّ هناك حكمةً متعاليةً مكنونةً وثاويةً في عمق وجذور الأشياء المجهولة لديه، وأنّ الأمر كله محصور في مراتب القصور والنقصان والجهل والجهالة من حيث مدركاته ومعرفته هو، وليس في بنية وبناءات الكينونات الوجودية أو الخلقة الوجودية التي تمّ إيجادها وخلقها في أحسن وأقوم وأتمّ وأفضل وأحكم تقويم وتنظيم وتنسيق وتساق وتناغم وتوازن وتعادل... وذلك إذا ما نظرنا إليها في سياق نسقية وبنائية وبنوية وجذرية وجذعية عنكبوتية تراتبية متكاملة، وبعدها رؤيوية شمولية كليانية وتكاملية تراتبية وتشكيكية توحيدية.

9.20.9 دالة فقه فلسفة الخير و«خير الخير» في الاستخارة المسؤولة

علينا بادئ ذي بدء أن نيمز دالة أو مدلول أو مفهوم «الخير» حسب طبيعة حمولاته وبنياته وبناءاته التكوينية والتركيبية والتراكيبية، والدلالية والاستدلالية، والتداولية والتواصلية، والوظيفية والغائية، بأبعاده العرفية التداولية والاصطلاحية العلمية، والفلسفية العقلية المجردة، والعرفانية القلبية المتقنة والمتشرّعة المسددة، والغيبية الإخبارية والإنبائية التواصلية المؤيدة بروح القدس. فهناك دالة «الخير الصغير والصغار»⁽¹⁾، ودالة «الخير القطاعي المتوسطي» ودالة «الخير الكبير والكبار»، ودالة «خير الخير»، ودالة «خير الاستخارة»، ودالة «خير استخارة الاستخارة»، ودالة «خير موضوعات، أو حمولات الاستخارة»، ودالة «الخير المطلق» و«الخير النسبي»، ودالة «أصالة الخير»، ودالة «أثالة الخير»، ودالة «أنطولوجية الخير الوجودي» ودالة «عدمية الشر المطلق والنسبي» ودالة «شرّ

(1) إنّ دالة الخير الفردية الصغيرة والصغيرة هي من مسؤوليات وواجبات المستخير الفردي، ولكن وفق سياق دالة الخير الكبيرة القطاعية الوسطية التي هي من مسؤوليات وواجبات المؤسسات العاملة تحت إشراف الولي الفقيه، ودالة الخير الكبارة التي هي من مسؤوليات وواجبات الولي الفقيه مبسوط اليد والسلطة.

الشرّ»، ودالة أصالة وأثالة الشرّ»... وهذا بحث مستقل يتطلب كتاباً مستقلاً ليس هنا مقام البحث والتحليل والتقصي عنه، لذا موكل إلى وقت آخر.

ولكن الأمر الذي يعيننا هنا، هو تأسيس وتأسيس وتأثيل دالة «الخير المطلق والنسبي»، ودالة «خير الخير»، ودالة الخير والشر الوجودي»، ودالة «خير الاستخارة»، ودالة «خير حمولات الاستخارة»، ودالة «خير استخارة الاستخارة». حيث نعتقد أنّ هناك علاقة داليةً طرديةً بنّويةً بنائيةً ونسقيةً تكوينيةً وتركيبيةً وتراكبيةً، واستدلاليةً دلاليةً، وتداوليةً تواصليةً، ووظيفيةً غائيةً، بين دالة الاستخارة الاستخلافية الائتمانية المسؤولة، وبين دالة ومفهوم «الخير الفلسفي والعرفاني المطلق والنسبي والوجودي»، وإنّ خير موضوعات حمولات الاستخارة الذي عادة هو المقصود والمتعين، وربما هو الحاكم والقائم والقيوم في ذهن المستخير العرفي، أو الذي يُؤمّن حضوره، ويسجل وجوده في دالة الاستخارة العرفية عند الغالبية العظمى من المستخرين.

القلة القليلة من أهل الاستخارة هم من يتجاوزون مدلول ومرتبة الخير العرفي إلى دالة مفهوم «الخير الفلسفي والعرفاني الوجودي» أو دالة الخير الأول والسابق للاستخارة ذاتها، أي: الخير ذات الصفة الملامسية، أو الملامسية للغاية القصوى المتمثلة بالتوايية الإنائية والدناوة التقريبية التماسية والتجاورية والتحاقلية، قبل دالة الخير الممتوح والناج من الاستخارة ذاتها (استخارة الاستخارة) و(خير الخير). والقبلية هنا يقصد منها الخير الثاني، أو اللاحق ذات السمة الملموسية أو المحسوسية التي عادةً هي محور التركيز والاهتمام لطلب ودعاء وسؤال المستخير العرفي.

دالة استخارة الاستخارة ودالة خير الخير

الاستخارة الحقيقية تبدأ بعد نتيجة الاستخارة ذاتها التي تتطلب استخارة، أو البحث والسؤال عن طبيعة وماهية الخير الثاوي في الاستخارة التي قد تتطلب مراجعة بَنِيوة ودلالية ووظيفية وغائية لبَنِية العمل المستخار ودلالاته وظيفته وغايته، وهل هي مطابقة لبَنِية ووظيفة وغاية الرأي والتصور والعمل، أو الفعل المنظور فيه قبل الاستخارة أم لا ؟ عدم مراجعة دقيقة لها يشي إلى أنّ النظر والتعقل والتخيل والتوهم أو القول والفعل والعمل المنظور فيه الاستخارة وما بثوى في بَنِيته من الخير والنَّبة والغاية مطابقة للخير والغاية

والفعل الإلهي. وبتعبير آخر المستخير هنا حَمَلَ رأيه وتصوراته وتخیلاته وأنظاره للخير الثاوي في موضوع العمل الاستخاري المنظور، أو إلباسها بلباس وثوب إلهي حسب طبيعة الاستخارة إذا كانت جيدة أو رديئة أو مؤيدة أو رافضة للمنظور من العمل. وهذا ادعاء خطير وسخيف وواه، وله تداعيات ومآلات سيئة وضارة معرفياً ووجودياً وقيماً وأخلاقياً وعقائدياً ونفسياً؛ لما تحمل في طياتها من حمولات الاستكبار والغرور والتجبر والتبختر والعجب و...

إنَّ حضور مفهوم أو اعتقاد نظري بدالة الاستخارة الاستخلافية الائتمانية المسؤولة هو ذاته خير كثير وبركة واسعة، بغض النظر عن النتائج الممتوحة من الاستخارة ذاتها والمنظورة في ذهن المستخير، فيشكلان معاً منظومةً خيريةً مضاعفةً؛ لما تنبؤ من حالة وجدانية وجودية لحضور إلهي ورباني دينامي ديمومي، متمثلاً في حضور الاستعانة والتوكل والتسليم والرضا والقبول لما يقضيه ويقدره الخالق لمخلوقه، والرازق لمرزوقه، والسيد لعبده، والشافعي لمريضه، والدليل لمدلوله، والغني المطلق لفقيره المطلق، والعالم المطلق لجاهله المطلق، و... في دالة الاستخارة، حيث دالة الخير الثاني هو دالة متغيرة وتابعة يتم تحديد قيمها الخيرية وسعتها واستطالاتها وامتداداتها وآفاقها وعوالمها الزمكانية ومآلاتها ونتائجها تبعاً لقيم دالة «خير الاستخارة» ذاتها (خير الخير)، والتي هي دالة مستقلة بالنسبة للدالة الأولى، حيث يتم تحديد قيمها خارج قيم معادلات دالة «خير موضوعات حمولات الاستخارة»، وإنَّ دالة «خير استخارة الاستخارة» «ميتا الاستخارة» مستقلة عن الدالتين الأولى والثانية، وهي التي تحدد قيمة خيرية الدالة الأولى مباشرةً، والدالة الثانية بصورة غير مباشرة عن طريق خيرية فاعلية الدالة الأولى.

فدالة الخيرية المصدرية الأم «خيرية استخارة الاستخارة» وقيمها الدلالية والوظيفية والغائية والبنائية، وقيمها التداولية والتواصلية والفاعلية يتمُّ تحديدها بصورة مستقلة ومتغيراتها خارجة عن متغيرات الدالتين الأخريين، بل هي دالة الدوال كلها، حيث إنها تنظر إلى الخير فيهما من خارج دالة موضوعاتها الاستخارية، لذا بِمَكْنَتنا تسميتها بعلم الخير وأصوله وجذوره وقواعده البنوية التأسيسية والتأصيلية والتأثيلية الحاكمة والناظرة والكاشفة والقائمة والقوامة والقيام والإقامة والمقومة لدالة خير الخير في الاستخارة ذاتها بشكل مباشر، ولدالة الخير الممتوح من الاستخارة بشكل غير مباشر، أو بشكل لاحق وتالٍ.

فخير الخير «ميتا الخير» في دالة استخارة الاستخارة «ميتا الاستخارة» هو بمثابة علم الخير وعلم الاستخارة الذي ينظران إلى الخير والاستخارة من خارجهما، وليس من داخلهما، بينما الخير والاستخارة هما بمنزلة فلسفة الخير وفلسفة الاستخارة، ويمكن اعتبار خير موضوعات وحمولات الاستخارة حكمته العملية السوسيواجتماعية والسوسيوسيكولوجية... إلخ

9.20.10 دالة خيرية الخير «ميتا خير» في دوال الاستخارة الائتمانية المسؤولة

الاستخارة الديمومية الدائمة هي مصدر لتشديد الغيبي، وتغييب الحسي والشهودي في دالة الاستخارة الاستخلافية الائتمانية المسؤولة، حيث إنَّ حمولات فعل النظر والتخيل والتعقل والتعرفن والتوحيين، وفعل الصمت والصومته، وفعل الكلام والقول والعمل، فضلاً عن بنياتها وبنائها وأساقها التكوينية والتركيبية والتراكبية والاستدلالية والدلالية والتداولية والتواصلية والوظيفية والغائية، لها مكونات حسية علمية، وعناصر عقلية مجردة، وحالات عرفانية قلبية وحيانية إخبارية إنبائية متميزة، ولها عوالم دنيوية ودينية أو برزخية، وأخروية تلامسها وتلابسها، ولها حقائق معرفية نظرية أبستمولوجية، ووجودية أنطولوجية، وقيمة أخلاقية أكسيولوجية، وجمالية فنية استيطيقية متميزة، ولها استطلاات وأفاق كونية وحضارية وتاريخية واجتماعية وسياسية واقتصادية...، ولها معالم وحقائق ومعانٍ مطلقة ونسبانية، وثابتة ومتغيرة، وكلية وجزئية، وباطنة وظاهرة، ومسكوت عنها ومعلنة، وصريحة ومضمرة، وحاضرة وغائبة، ومحكمة ومتشابهة، حيث يكون الأول ناظراً وحاكماً وكاشفاً وقائماً وقيوماً وقواماً وإقامة وقوماً ومقوماً وللآخر.

لذا جميعها تتلبس بـ «الشهادة» و«الغيب»، إلا أنَّ دالة مدلول «الشهادة» فيها غير محكمة ومنحصرة ومقيدة فيما تشاهدها عدسة بصر العين فقط، ولا بما يدركها الحس من المحسوسات عامةً فحسب، بل هناك حضور تأسيسي وتأثيلي لحمولات الإخبار والإنباء بما حصل العلم بها، ولو لم تكن مرئيةً أو حسيةً ملموسةً، كأن تكون حقيقةً منقولةً إلينا من أهل الثقة والصدق والأمانة والعدالة والإيمان، كما أنَّ مضمون حمولات دالة «الغيب» فيها تشمل في ما تستغل وتستهيم، أو تستشكل وتستحيل على منظومة الحواس الظاهرة إدراك وصفها فحسب، ولا ما استغلقت وعجزت العقول عن إدراك كنهها فقط، بل تتسع بؤرة عدساتها

الرؤيوية الاستكشافية والإبصارية والاستبصارية والاستشرافية؛ لتتضمن كذلك ما لم تستطع أدوات وملاك الحواس والعقول المجردة أن تدركه، لا عن استحالة، ولا عن عجز، وإنما بسبب عوامل وعلل ظرفية طارئة، وحالات فجائية عارضة تضرب الستار والاستتار عليها، ولكنها قابلة للإمحاء والزيلولة حين يتمكن الكائن الإنساني من إدراكها، كالجهل بالمكان القريب والمتوسط والبعيد في عوالمها المختلفة، والجهل بدوال الخير المختلفة التي أشرنا إليها سابقاً.

وعليه يتطلب الأمر تركيب عدسات رؤيوية استكشافية إبصارية واستبصارية واسترجاعية واستشرافية مركبة مترابطة ذات حدقات واسعة وشبكات عنكبوتية مستطيلة سليمة، تمكننا من تقريب البعيد، وتبعد القريب، وتوسيط القريب والبعيد، إلى مسافة زمكانية مثالية، واستعلام حقائقها العقلية المجردة والمسددة والمؤيدة والمستفادة، واستكشاف عرفانيتها المتعلّنة والمنشّرة، والانفتاح على وحيانيتها الإخبارية الإنبائية الصادقة الغيبية. هذا الأمر يقتضي حضوراً ديمومياً دائماً ودينامياً مستمراً لاستخارة الاستخارة «ميتا الاستخارة» و«خيرية الخير» «ميتا الخير» أصلاً وبدءاً وقبلأً وسلفاً، وهي التي تمأسس وتؤصل وتؤثّل لنا حقيقة كينونات التوكل والتوسل والاستعانة والتسليم والرضى والقبول بقضاء وقدر الله سبحانه وتعالى من جهة، وحقيقة كينونات الدعاء والذكر ودوال الطلب والسؤال للخيرية المنظورة في دالة الاستخارة الاستخلافاية الائتمانية المسؤولة.

وهذا الأمر هو الذي يضمن صلاحية ومقبولية وصدقية زوايا وإحداثيات مميلتها ومنقلتها وبوصلتها الاتجاهية التصويبية، وهو الذي يضمن فلاحية حال عدساتها الرؤيوية المركبة ومناظيرنا التلومايسكتروسكوبية ذات الأبعاد الثلاثية الثلاثية، التي تمكننا من إنجاز عملية تناكح وتزاوج أو تقارب وتصالح أو تمازج واندماج أنطولوجي وجودي طولي بين العلم والفقه والفلسفة والعرفان والوحي الإخباري في دالة الاستخارة، أو بين العالم والفقيه والعارف والنبي الباطني المستخير، أو بين المحسوسات والمعقولات والعرفانيات والوحيانيات الإخبارية لحمولات الاستخارة.

هذه الآليات والإواليات تمكننا من تحقق الخيرية والبركاتية والصلاحية الدنيوية، والفلاحية الدينية القصوى والسعادة الأبدية، والتوابع الإنائية، والدناوة التقريبية أو

التجاورية، أو التحاقلية الوجودية الكمالية والجمالية مع مطلق تكوثرات الأسماء الحسنى والصفات العليا في عين وحدتها، ووحدتها في عين تكوثراتها، في ما طلبها وسألها ودعا إليها المستخير الاستخلافي الائتماني المسؤول. أين مدلول هذا الخير من ما يطلبه المستخير العرفي في استخارته من زيادة في ربح، أو نجاح في دراسة، أو سلامة في سفر، أو توفيق في زواج، أو حسن اختيار أثاث أو مركبة أو لباس أو أي شيء يرغبه، وذلك فقط عندما يكون محتاراً ومتردداً أو مضطرباً ومتخوفاً من أن يلاقي مصاعب السفر ومشاكل التجارة والزواج... وإن كان ذلك مطلوباً ولكن ليس لذاته، بل لا بُدَّ من تعدي وتجاوز هذا الحدِّ إلى الحدِّ الأقصى والأتمِّ والأكمل والأفضل والأحكم، وهو الصلاح الدنيوي والفلاح الآخروي المؤديان إلى التوابية الإنابية والدناوة التقريبية التحاقلية، أين هذا من ذلك؟ وأين الذهب من التراب؟ وأين الشمس من الشمعة؟ وأين الثرى من الثريا؟!

أين من يطلب الخير في الاستخارة؟ ليمكنه من تشهيد الغيبي، وتغيب الحسي والتشهيدي في العمل المنظور، أو تمكينه من العمل على جهد الجهد، وجهاد الجهاد، واجتهاد الاجتهاد، ومجاهدة المجاهدة، أي: مزيداً من العبادة والعبودية والعبودية التديرية التي تمكن العدسات الرؤيوية لكيونة النفس الإنسانية أن تتسع بؤرة حدقتها، وتستطيل آفاقها، وتمتد مسطرة امتداداتها، وتتوسع وظيفة منظومة وإليات وآليات التبئير والاستجماع والاستهلاك المعرفي والوجودي والقيمي الأخلاقي والجمالي الفني لكيونة العمل المنظور في الاستخارة الاستخلافية الائتمانية المسؤولة، وذلك من خلال التعرف على مغيبات ومكسوفات ولامرئيات حمولات فعل النظر والتعقيل والتخيل والتوهم، أو فعل الصمت والصومته، أو فعل القول والكلام والعمل المنظور، بغية تشهيدها في متشابهاتها ونسبانياتها وجزئياتها ومتغيراتها وظواهرها ومعلناتها، وتغيب محسوسات حمولاتها على ساطع مغيباتها ومحكماتها وکلياتها ومطلقاتها وثوابتها وبواطنها ومسكوتاتها وضروراتها وحتمياتها الميتافيزيقية، وأن تُقرب بين متباعداتها، وتؤلف بين مختلفاتها، وتصل بين منفصلاتها، وأن تجمع بين متبايناتها، وبين متماثلاتها في الرتبة، وتجمع بين مختلفاتها في الرتبة، وبين متقابلاتها، وبين مكُوناتها ومراتبها، ذلك في منظومة معرفية ووجودية وقيمية أخلاقية وجمالية فنية داخل شبكتها النسقية والعلائقية والتركيبية العنكبوتية الوجودية

لكينونة العمل وحمولاته المختلفة، لتكون هي الحاكمة والناظرة والمسؤولة والقائمة والإقامة والقيومة والقوامة والقومة والمقومة لها في المجرى الحداثي والمشهدي والمرأوي في العالم الحسي البراني.

وبمقتضى هذا التمكين بِمَكْنَتنا معرفة وتشخيص السبل المختلفة التي تمكننا من تعبير زواياها، وتوجيه بوصلتها نحو اختيار السبيل القويم المؤدي إلى الاتصال والتواصل والتوسل بالصراط المستقيم والمجرى الحقي، الذي نُحْمَلُه حمولات الفعل المنظور في دالة الاستخارة داخل سيرورة الكون والعالم والوجود الاتحادي، مع كينونة النفس الإنسانية. لذا الكائن المؤمن الرسالي يحتاج إلى دوال الاستخارة الديمومية الدائمة غير المنقطعة للفعل المنظور، حتى تمكنه من فعل سيرورة النظر والتخيل والتعقل والتعرف والتوحيين، وفعل سيرورة الصمت والصومته، وفعل سيرورة الكلام والقول والعمل، وفق السنن الكونية والقوانين الاجتماعية والتاريخية الظاهرة والباطنة، التي بموجبها يتم تشهيد العالم الغيبي، وتغيب العالم الحسي الشهودي، الذي يكشف لنا السبيل القويم من بين السبل المتفرقة المتعددة، أي: السبيل الموصول بالصراط المستقيم، والمحقق للسعادة الأبدية لكيونة النفس الإنسانية والتقرب إلى غاية الغايات المنشودة سبحانه وتعالى.

9.22 دالة التدبير والعبادة في دالة الاستخارة الاستخلافية الائتمانية المسؤولة

إنّ عالم الإنسان الزاحف والأفقي هو عالم النسيان والغفل والهمل، وعالم الإنسان الطائر والعمودي هو عالم الذكر واليقظة والاستعداد والانتظار والتهيب، كلا العالمين لهما علائق وثيقة ووشائج قوية بالعبادة والتدبير، ولهما انعكاسات مرآوية ارتدادية واسترجاعية في غاية الأهمية ومنتهى الخطورة على دوال الاستخارة الاستخلافية والائتمانية المسؤولة، أي: دوال الدعاء والسؤال والطلب للخير والبركة والصلاح والفلاح والتوآبية الإنابية والدناوة التقريبية إلى الله سبحانه وتعالى.

والسير في سيرورة عالم النسيان مدعاة إلى نسيان مزدوج التركيب، ومتعدد التراكم، ومضاعف التأثير والفاعلية، الأمر الذي جعل الكائن الزاحف الأفقي يفقد موازين مكيالاته، وينحرف عن زوايا منقلاته، ويحيد عن إحداثيات بوصلاته المعرفية والوجودية والقيمية الأخلاقية والجمالية الفنية، حتى غدا لا يقدر خالقه حق قدره، إذ نسي كيف كان «التدبير»

و«العبادة» أو«التدبير» و«العبودية» يتناسبان ويأتلفان، ويتزاوجان ويتكاحان، ويتصالحان ويتجاوران، ويتماسان ويتحاقلان، ويسيران ويصيران جنباً إلى جنب، في مجرى الحياة والكون والعالم والوجود، حتى إذا دَبَّرَ كان عابداً، وإذا عَبَدَ كان مدبِّراً، لقد انقلب «التدبير» و«العبادة» في عالم نسيانه وفي مجرى سيرورته الزاحفة والأفقية إلى بُنْيَتَيْنِ بَنَائِيَتَيْنِ لكنيونتين متضادتين متغايرتين ومتقابلتين، فالعبادة لا تكون إلا مع وجود حالة الذلة الوجدانية الاختيارية الشعورية، بينما التدبير لا يكون إلا مع وجود حالة السيادة العلمية والمُلْكِيَّة، والسيادة المُلْكِيَّة والدالة الملكوتية لا تأتلفان وتتصالحان وتتكاحان في العرض الأفقي الزاحف المحدود، بل في الطول العمودي الطائر اللامتناهي، فضلاً عن ذلك جعل عالم نسيانه هملاً وغفلاً عن حقيقة وجودية التألف والتناكح والتصالح الحقيقي، والأصيل والأثيل بين «تدبير الإله» و«تدبير الإنسان»، بحيث إذا دَبَّرَ الإله كان الإنسان مدبِّراً، وإذا دَبَّرَ الإنسان كان الإله مدبِّراً، هذه المعادلة التوازنية التكاملية العبادية والعبودية الدينامية والديمومية الحاكمة والناظرة والقائمة والقيومة والمقومة، لسيرورة وصيرورة النفس الإنسانية الجوهرية الجوانية، وسيرورة حياته البرانية من جهة، ولسيرورة التدبير والعبادة من جهة ثانية، قد انعكست وانتكست وانقلبت إلى ضدِّين متقابلين متغايرين، فأصبح هذا الكائن العمودي الطائر كائناً زاحفاً أفقياً، لما فقد ذاكرته العمودية الطولية، فقد اختار أن يسود، وأن لا يعبُد، ونسي معادلة التكامل والارتقاء العمودي القائلة بأنَّ عبادته وعبودته لخالقه ومالكة ورازقه تزيد وتسارع وتضاعف وتعجل تدبيراً على تدبيره، وإنَّ سيادة الخالق عليه ليست كسيادته هو على إنسانٍ مثله، حيث سيادته على نفسه تسلبه حريته، في حين سيادة الخالق عليه تزيده حريَّةً على حُرِّيَّته.

ولا يتوقف سير أو سيرورة «النسيان» و«نسيان النسيان» للكائن الزاحف الأفقي المَلَكِي عند حدود ودائره الكائنية وحدها، بل كما أنّ الذاكر الحقيقي يريد تعدي ذكره لله، ليصل إلى كافة المؤمنين، وأنّ يتواصل ذكره مع فعل النظر والتعقل والتخيل والتوهم والصمت والصومته والقول والكلام والعمل، فإنّ الناسي أيضاً يبتغي نشر وإشاعة دعوة النسيان إلى كل البشر المنغمسين في ملذات الشهوات والرغبات الشيطانية والأهواء النفسية، ليبني فضاءً، ويشيد طرقاتاً، ويمنهج حياةً مبنيةً على أساس النسيان ونسيان النسيان. والجدير

بالذكر أَنَّ قَلَّةً من البشر - وحتى المؤمنين منهم - لا يقع في مكر وحيل ووحل شباك النسيان ونسيان النسيان، فكل واحد منا له نصيب من عالم النسيان، وكأنَّ له جذوراً وجذوعاً منذ أمد قديم، بل منذ العهد الأول الذي قال الله سبحانه وتعالى: ﴿وَلَقَدْ عَاهَدْنَا إِلَىٰ آدَمَ مِن قَبْلُ فَنَسِيَ وَلَمْ نَجِدْ لَهُ عَزْماً﴾⁽¹⁾

9.23 دالة الحقيقة والحق ودوال الاستخارة الاستخلافية الائتمانية المسؤولية ودوال

مراتب جودتها ورداءتها

ما لم يدرك المستخير المستخلف المؤمن المسؤول كينونة الحقيقة وحقيقة الحقيقة «ميتا حقيقة» أو مابعد أو ماوراء الحقيقة، وما لم يتمكن من التمييز والتفريق والتماثل والتشاكل، أو التداخل والتواصل والتقاطع، أو الفصل والقطع بينها وبين كينونة الرأي التي غالباً ما تكون هي السائد والحاكمة والقائمة والمقومة والقيومة في عمليات بناء كينونة الاستخارة وأنساقها وبناءاتها البنيوية التكوينية والتركيبية والتراكبية والدلالية والتداولية والتواصلية والوظيفية والغائية، فإنَّ خللاً هيكلياً وصدعاً وضعفاً بنيوياً وخرقاً وشقاً بنائياً تعاني منها كينونة الاستخارة الاستخلافية الائتمانية المسؤولية. وحرى بنا أن نعرف أنَّ الغالبية العظمى من المستخيرين لا يميزون ولا يفرقون بينهما، ولا يرسمون العلاقة البنيوية والنسقية والوظيفية بينهما. فالغالب منهم يماسسون ويوصلون ويؤثلون كينونة الاستخارة وبناءاتها البنيوية والنسقية المعرفية والوجودية والقيمية الأخلاقية والجمالية الفنية، بأبعادها السوسيوكونية والسوسيوحضارية والسوسيوثقافية والسوسيواجتماعية والسوسيوسياسية والسوسيوقتصادية والسوسيوثقافية، من دون البينة بينهما، لذا تشكل خرقاً وفُرْجَةً في بنية كينونة استخاراتهم من دون التفات إلى ذلك من جهة، ومن دون مراعاة العلاقات التزاوجية والتصالحية والتناسبية بين جوانب موضوع الاستخارة العلمية التجريبية والعقلية الفلسفية المسددة والمؤيدة والقلبية العرفانية المعقنة والمشرعنة والوحيانية التخيلية الإنبائية الإخبارية.

بالرغم من أنَّ مفهوم الحقيقة ينتمي إلى مجال الفلسفة باعتباره مفهوماً فلسفياً

(1) المرجع: القرآن المجيد، سورة طه، الآية: 115.

بامتياز، غير أنّ تعدد أشكال المعرفة التي تجعل من الحقيقة موضوعاً لها يؤدي إلى تعدد الحقائق والحقوق عند البعض، والتشكيك والتراتب في الحقيقة عند البعض الآخر، وعليه يمكننا الحديث عن حق أو يقين أو حقيقة فلسفية وحقيقة علمية وفنية ودينية... أو عن يقين تشكيكي تراتبي من اليقين وعين اليقين وحق اليقين وبرد اليقين، ومن هنا يبرز الطابع الإشكالي لهذا المفهوم.

1 - من الدلالة إلى الإشكالية

أ - الدلالة المتداولة: يشير لفظ الحقيقة للدلالة المتداولة إلى معنيين أساسيين: الصدق والواقع. فالحقيقي: هو كل ما هو موجود وجوداً واقعياً، بينما الصادق هو الحكم الذي يطابق الواقع، ومن ثمّ، يكون الواقع هو مرجع الحقيقة وأساسها، فكل ما هو واقعي حقيقي، وكل ما هو مطابق للواقع صادق وحق. غير أنّ هذا التحديد للحقيقة يطرح جملةً من التساؤلات منها، أليس اللاواقعي واللاحقيقي يمكن أن يوجد ضمن الواقع، مثل: الخطأ، الكذب، الخيال... فهذه الأشياء واقعية، لكنها ليست حقيقةً. معنى هذا أن ليس كل ما هو واقعي حقيقياً، أو كل ما هو حقيقي واقعي، وبالتالي فإنّ الدلالة الحقيقية ذلك الشيء الذي يفرض علينا تجاوزها والتفكير فلسفياً في مفهوم الحقيقة من خلال تحديد الدالّتين اللغوية والفلسفية.

ب - الدلالة اللغوية: يعرفها الجرجاني في كتابه التعريفات: «هي الشيء الثابت قطعاً ويقيناً، يقال حق الشيء إذا تبين، وهي اسم للشيء المستقر في محله وما به الشيء هو، الملاحظ أنّ الجرجاني في هذا التعريف يختزل الحقيقة فيما هو ثابت ومستقر ويقيني، يقابله المتغير والزائف والمتحول، وبذلك يلتقي هذا التعريف مع المعنى الأنطولوجي للحقيقة، كما هي وجوه في المقابل الأعراض المتغيرة والفانية. أما على المستوى المنطقي فيرادف لفظ الحقيقة الحق والصدق، ويقابله الباطل والكذب، فتصبح الحقيقة بهذا المعنى هي الحكم المتطابق مع الواقع، ففي الحق يكون الواقع مطابقاً للحكم، بينما في الصدق يكون الحكم مطابقاً للواقع، وبذلك تكون الحقيقة صفةً للحكم المطابق للواقع.

ج - الدلالة الفلسفية

يعطي «لالونك» خمسة معانٍ للحقيقة:

- الحقيقة بمعنى الحق، حين يطابق الواقع الحكم وضده الباطل.
- الحقيقة بمعنى الصدق، حين يطابق الحكم الواقع وضده الكذب.
- الحقيقة بمعنى الشيء المبرهن عليه.
- الحقيقة بمعنى شهادة الشاهد لما رآه أو فعله.
- الحقيقة بمعنى الواقع.

إذن تستعمل كلمة الحقيقة في الحياة اليومية بمعانٍ كثيرة ومتعددة، ولكن كلها تحيل إلى الواقع، باستثناء كلمة «حق» حينما تستعمل للدلالة على الذات الإلهية أو إحدى صفاتها، ولا تختلف الدلالة الفلسفية عن المعاني المتداولة، فهي كذلك تتصف بالتعدد والاختلاف تبعاً للمجالات المعرفية التي تستخدم فيها.

الخلاصة:

نستخلص أن الواقع الحقيقي الوجودي يتبقى معياراً وأساساً لحقيقة الشيء الذي يؤدي إلى طرح مجموعة من الإشكالات يمكن صياغتها على الشكل التالي: إذا كانت الحقيقة تتميز بالثبات واليقين ما طبيعة علاقتها بالواقع المتغير؟ إذا كانت الحقيقة هي الحكم فهل هي صورة الواقع المنعكسة أم شيء آخر؟ هل توجد حقيقة خارج اللغة والفكر؟ وإذا كانت هي الواقع فهل نسبية أم مطلقة؟ متعددة أم واحدة؟ ذاتية أم موضوعية؟ هل توجد بمعزل عن الخطأ والكذب أي عن أصنافها؟ أم أنها متلازمة ومتداخلة معها؟ ماهي أنواع الحقيقة؟ ومن ثم من أين تستمد الحقيقة قيمتها؟

- الحقيقة والواقع

نستعرض في هذا المحور طبيعة العلاقة بين الحقيقة والواقع من خلال استحضار التصورات الفلسفية المرتبطة بهذا الموضوع، سواء تعلق الأمر بالفلسفة اليونانية أم الفلسفة الحديثة أم الفلسفة المعاصرة. حيث تظهر الإشكالية فيما إذا عرفنا الحقيقة أنها خاصية ما هو ثابت ومستقر، وباقية فما هي طبيعة علاقتها بالواقع كمعطى متغير ومتحول؟ هل هي الواقع ذاته أم هي مطابقة الفكر للواقع؟ أم أن الأمر يتجاوز هذا وذاك.

- الحقيقة بوصفها قيمة

جاء في معجم جميل صليبا ما يلي: «القيمة تطلق على كل ما هو جدير باهتمام المرء وعنايته... وقيمة الشيء من الناحية الذاتية هي الصفة التي تجعل ذلك الشيء مطلوباً ومرغوباً فيه... ويطلق لفظ القيمة من الناحية الموضوعية على ما يتميز به الشيء من صفات تجعله مستحقاً للتقدير». هكذا فالحديث عن قيمة الحقيقة يتعلق أساساً بخصائص تتميز بها الأفكار تجعلنا نهتم بها ونرغب فيها. من هنا يحق لنا التساؤل: ما الذي يجعلنا نرغب في الحقيقة؟ أين تكمن قيمتها بالنسبة لنا؟ هل لها قيمة في ذاتها أم أنها مجرد وسيلة لإشباع حاجات أخرى؟ وهل للحقيقة قيمة أخلاقية سامية ومطلقة أم قيمة نفعية نسبية؟

أن تكون الحقيقة قيمةً معنى ذلك أنها ما يرغب فيه الإنسان، ويسعى إليه نحوه بقصد أو بغير قصد، سواء على مستوى الفكر النظري أم الممارسة العملية أم بسلوك أخلاقي، وإذا كانت الحقيقة من حيث هي قيمة فكرية وأخلاقية فقد اعتبرت في الفلسفة الكلاسيكية غايةً في حد ذاتها، وبالتالي كان التفكير الفلسفي يعتبر بحثاً عن المعرفة والحقيقة المجردة عن كل منفعة أو مصلحة، إلا أن الاتجاه البراغماتي (النفعي) للفلسفة المعاصرة سيعتبر أن قيمة الأفكار تتحدد بما تحققه من منافع، ولهذا سيعتبر ممثل هذا الاتجاه ويليام جيمس أن الحقيقة ينبغي أن تكون قيمةً عمليةً وسيلةً لتحقيق المنفعة، إلا أن الانتقاد الرئيسي الذي يوجه لهذا التصور النفعي هو أنه يؤدي إلى نسبيتها واختلافها باختلاف مصالح الأفراد والجماعات، بمعنى إذا كانت الحقيقة هي ما ينفعني فقد تكون مضرّة للآخرين، ومن ثمّ قد تتحول الحقيقة إلى نقيضها. لذا معرفة المستخير طبيعة وكنه معنى الاستخارة في دوالها لها تأثير كبير في قيم موضوعاتها وغاياتها ووظائفها، وبالتالي التأثير في تعيين وتحديد وتحيين اختيارات المستخير وترجيحاته وتفضيلاته، ومن ثمّ التأثير في قيم الحيرة والتردد والشك والظن أو القلق والدهشة والخوف من نتائج الفعل المنظور في دالة الاستخارة.

- العلاقة بين الحقيقة والرأي

إذا كانت الحقيقة هي مطابقة الفكر لموضوعه، فماذا نقصد بالرأي؟ بالتأكيد لا نقصد به في هذا المقام وجهة النظر الشخصية كما في قولك: «رأيت أن نقوم عوض أن نجلس»

أي: وجهة نظري أو موقفي، بل يُقصد به فكرة أو تمثل أولي أو اعتقاد يعوزه اليقين في مقابل الحقيقة التي يُفترض أنها يقينية مبرهن عليها بطريقة من طرق التدليل والإثبات والتحقق، بيد أن العلامة المميزة للرأي كخطاب وكنمط من المعرفة هي كونه متداولاً ومتاحاً للجميع، وبهذا المعنى الأخير يغدو الرأي مرادفاً للحس المشترك، أي: الفهم الطبيعي المشترك بين الناس، المتاح مباشرة لكل فرد، دونما حاجة إلى دراسات متخصصة أو منهجية. بمكنتنا إبراز هذه الإشكالية من خلال تاريخ الفلسفة التي دأبت على تقديم نفسها كخطاب للحقيقة والحقيقة المنزهة عن الغرض بالخصوص، تلك التي تنتج عن مجهود عقلي وروحي خاص، وإذا كانت الحقيقة نقيضاً للخطأ والوهم والظن والتسرع والأحكام المسبقة، فإن كل هذه الأضداد تجتمع تحت مسمى واحد: الرأي! ولكن مَن يقيم هذه التقابلات أولاً؟ هل هناك رأي يشير إلى نفسه باعتباره رأياً؟! وهذه الحقيقة اليقينية الناتجة عن منهج وتدليل ومجهود عقلي، هل هي استمرار للرأي أم أنها تشكل قطيعةً معه؟

المطلع على العلاقة بين الحقيقة والرأي يجد أن هناك تداخلاً للرأي مع الحقيقة بشكل يصعب الفصل بينهما، حيث هناك توجد الكثير من الآراء المتداولة تكتسي صبغةً يقينيةً وحقيقيةً، بحيث يصعب على أصحابها الشك فيها، وبالمقابل نجد الكثير من الحقائق سواء العلمية أم الفلسفية لها طابع احتمالي، ويتمّ تنفيذها وتجاوزها في الكثير من الأحيان، وهذا ما ينتج عنه نوع من التداخل بين مفهومَي الحقيقة والرأي، بحيث يصعب الفصل بينهما بشكل نهائي وقاطع. وهذا التداخل يدفعنا إلى طرح التساؤلات التالية: كيف تتحدد العلاقة بين الحقيقة والرأي؟ وهل يمكن الفصل بينهما نهائياً؟ وهل بينهما قطيعة أم استمرارية؟ وهل يمكن الدفاع عن الرأي باعتباره نمطاً من أنماط الحقيقة؟ ألا يمكن للرأي أحياناً أن يكون له دور مهم في تشييد الحقيقة؟ لذا في البدء نستقرئ بعض الأقوال التي قيلت بشأن العلاقة البنيوية والبنائية والدلالية والاستدلالية والتداولية والتواصلية والوظيفية والغائية بين الحقيقة والرأي، وذلك على نحو الإجمال فقط.

1 - تسفيه الرأي: الحقيقة كقطيعة مع الرأي

إذا كان الكثير من الفلاسفة قد عملوا على تبخيس الرأي واعتبروه عائقاً أمام الوصول إلى الحقيقة، مثل أفلاطون وديكارت وباشلار، فإن هناك بعض الفلاسفة الآخرين حاولوا

إعادة الاعتبار للرأي باعتباره يشكل معرفةً، ويلعب دوراً مهماً في تطوير المعرفة البشرية، كما بينوا أن الكثير من الآراء السائدة تكتسي صبغةً يقينيةً، ويصعب الشك فيها.

نستهل تبيان مقولة تسفيهه الرأي من الفيلسوف أفلاطون الذي يميّز بين الحقيقة من جهة، والرأي أو الظن أو «الدوكسا» من جهة ثانية، بحيث إن الأولى مرادفة لليقين والجوهر، بينما يرادف الرأي الوهم والمظاهر، وتقدم لنا محاوره «مينون» مثلاً لشخصين، أولهما يعلم الطريق إلى مدينة «لاريسا» علم اليقين، وسبق له أن زارها، بينما لا يعلم الثاني هذا الطريق إلا من جهة السماع والتخمين، من الممكن أن يهتدي الثاني إلى الطريق، إن معرفته لا تتجاوز الرأي، بيد أنه «رأي سديد»، ولكن بينما يصل ذو العلم إلى مبتغاه على الدوام وبشكل يقيني، لذا يمكن لصاحب الرأي أن يبلغ مبتغاه حيناً ويضل عنه حيناً آخر، بينما نجد هذه العلاقة عند ديكارت تتخذ طابعاً منهجياً راديكالياً متلبساً بالحدز والحيطة منها، فيشير إلى أن الحقيقة تقع في نهاية سرداب يبدأ بالشروع - ولو مرة واحدة في حياتنا - في الشك في جميع الآراء التي تلقيناها وصدقناها، وفي الأشياء التي نجد فيها أدنى شبهة من عدم اليقين بغية التخلص من الأحكام المسبقة، والآراء المتداولة التي تعجلنا في إطلاقها والتي تتشبث بأنفسنا بقوة.

وتستمر فكرة القطيعة بين الحقيقة والرأي في الفلسفة المعاصرة، وبالضبط في الأبنستمولوجيا الباشلارية: الرأي دائماً خاطئ، الرأي نوع من التفكير السيء، بل إنه ليس تفكيراً على الإطلاق، وليس تاريخ العلوم إلا تاريخ دحض وهدم مستمرين للرأي، أو بالأحرى لبادئ الرأي الذي يُعدّ واحداً من أقوى العوائق الأبنستمولوجية، ومن حيث كونه فكراً تفرزه الحياة اليومية الفارقة في البراغماتية، فإن الرأي يكتفي بترجمة الحاجات إلى معارف من خلال تعيينه للأشياء وفق منفعتها، فيحرم نفسه بذلك من معرفتها.

فقرة انتقالية: لأن الفلسفة لا تتوانى عن وضع كل شيء موضع تساؤل، بما في ذلك نفسها وادعاءاتها، فلا مناص من أن نتساءل: ما «حقيقة» القطيعة بين الحقيقة والرأي؟ إذا كانت الحقيقة تفضل الرأي بكونها مبتناة وفق منهج ودليل، ألا تقوم بعض الحقائق بدورها على اعتقادات وآراء لا سبيل للبرهنة، أو التدليل على صحتها؟ هل يصح أن نقارب علاقة الحقيقة الفلسفية بالرأي كمقاربتنا لعلاقة الحقيقة العلمية به؟

2 - إعادة الاعتبار للرأي: أوجه الاستمرارية بين الحقيقة والرأي

يعتبر الاسكتلندي توماس ريد (1796-1710) مؤلف «بحث في الفكر الإنساني وفق مبادئ الحس المشترك» من الفلاسفة القلائل الذين سعوا صراحةً إلى إعادة الاعتبار إلى مقولات الحس المشترك وبدايته، والتي يرى أن افتراضاتها لا تقل قبولاً عن الافتراضات الميتافيزيقية لأغلب المذاهب الفلسفية، بل إنها تتضمن من الصواب أكثر ما تحويه النظريات الفلسفية المنافسة والمبخصة لها، كما أن ما يدخله الفلاسفة في عداد الرأي أو الحس المشترك أقدر ببداياته على مقاومة مذاهب الشك الهدامة أكثر مما تستطيع أنساقهم الفلسفية نفسها، وتتميز اعتقادات الحس المشترك حسب توماس ريد بكونيتها، إذ لا يماري فيها سوى بعض الفلاسفة والحمقى، وببدايتها، إذ إن نكرانها يوقع في التناقض، وقد يندرج في نفس الإطار كتاب جورج توماس مور (1873-1958) «دفاع عن الحس المشترك»

ويذكر فيتجنشتاين في كتابه «في اليقين» أزيد من 300 من القضايا والاعتقادات التي لا يكاد يتطرق إليها الشك، ولم يجر أبداً التحقق أو التفكير في التحقق منها، بل ويستحيل التحقق من بعضها شخصياً، كالاعتقاد بأن للناس أدمغة في جماجمهم، أو أن هذين هما والديّ فعلاً، وأن لي أجداداً وأسلافاً، وأنه توجد قارة تدعى أستراليا... تدخل هذه القضايا وغيرها ضمن ما يسميه فيتجنشتاين بـ «صورة العالم» وهي أساس لكل ما أبحث عنه وأود تأكيده لاحقاً، وكل القضايا التي تريد وصف تلك الصورة غير خاضعة بدورها للتحقق، وبذلك يتطابق الرأي مع البدايات والحدوس الأولية التي يملكها الفرد عن العالم.

الحقيقة في اللغة ما أقر في الاستعمال على أصل وضعه، والمجاز ما كان بضد ذلك، وحقيقة الشيء خالصه وكنهه ومحضه، وحقيقة الأمر يقين شأنه، وحقيقة الرجل ما يلزمه حفظه والدفاع عنه.

وفلسفياً، الحقيقة: هي مطابقة التصور والحكم للواقع، وتطلق الحقيقة على الشيء قطعاً و يقيناً. والحقيقة أيضاً هي مطابقة الشيء لصورة نوعه أو لمثاله الذي أريد له، فالحقيقة بهذا المعنى هي ما يصير إليه الشيء: «نقول لا يبلغ المؤمن حقيقة الإيمان حتى لا يعيب إنساناً يعيب هو فيه».

وأخيراً الحقيقة هي الماهية أو الذات، فحقيقة الشيء ما به الشيء هو كالكائن الناطق للإنسان، بخلاف الضاحك والكاتب مما يمكن تصور الإنسان دونه. ويقول ابن اسينا: «إنَّ لكل شيء ماهية هو بها ما هو» وهي حقيقته، بل هي ذاته.

يعرف «لاند» الحقيقة بأنها: «خاصية ما هو حق وهي القضية الصادقة، وما تمت البرهنة عليه، وشهادة الشاهد الذي يحكي ما فعله وما رآه، والحقيقة بمعنى أعم هي الواقع».

وفي تعليق «لaland» النقدي على هذه الدلالات يشير إلى أنَّ الدلالة الخامسة (الحقيقة بمعنى الواقع) أصبحت متجاوزةً، وأنَّ مفهوم الحقيقة منذ الفلسفة الحديثة صار أكثر فأكثر مختصاً بالمعرفة، حيث أصبحت الحقيقة تتحصر في مجال الفكر واللغة، وبصفة عامة يمكن تعريف الحقيقة: «أنها المطابقة بين ما أقول وبين ما هو موجود بالفعل»، ما أقول: يتعلق بحكمي أنا، وما هو موجود بالفعل يتعلق بالواقع، أي: ما هو معطى بشكل مستقل عن ذاتي، لكن مادامت الحقيقة هي مطابقة الحكم للواقع، فإنَّ هذا الأخير يظل مرجعاً للحقيقة، ومن هنا يمكن طرح الإشكاليات التالية: ما علاقة الحقيقة بالواقع؟ وهل هي مجرد صورة للواقع، منعكسة في الفكر ومعبر عنها باللغة؟ هل الحقيقة ذاتية أم موضوعية مطلقة أم نسبية؟ وهل توجد الحقيقة بمعزل عن أضدادها؟ أم إنها متلازمة معها؟ وهل الحقيقة مسألة تخص العقل وحده؟ أم تتدخل فيها الأهواء والرغبات والغرائز؟ وإذا كان المعيار هو المقياس الذي ينبغي أن يكون عليه الشيء، وهو القاعدة التي تصدر من خلالها حكمنا عليه. إذن هو مقياس للحكم على الأشياء، وإذا طبقناه على مفهوم الحقيقة يمكن أن نتساءل: ما هو المعيار الذي يجعلنا نحكم على فكرة ما بأنها حقيقية؟ هل هو معيار مادي أم صوري؟ تجريبي أم عقلي؟ وهل هناك معيار كوني للحقيقة؟ ومن أين تستمد الحقيقة قيمتها؟ كيف نحدد قيمة الحقيقة؟ وهل الحقيقة غاية في حدِّ ذاتها أم وسيلة لتحقيق ما يخدم الحياة الإنسانية؟ وهل يمكن التحرر من الآراء الشائعة وشهادة الحواس لبناء الحقيقة؟ وإلى أيِّ حدِّ يمكن بناء حقائق أكثر علميةً وموضوعيةً؟

تأسيساً على ما ذكرنا، نستنتج أنّ مفهوم (الواقع) في المنظومات الفكرية الفلسفية من بين المفاهيم الغامضة جداً، والمستعصية على الفهم والتفسير في أدبيات الفكر الفلسفي والأبستمولوجي المعرفي، وخاصةً في الغرب. ويعود ذلك إلى كون معناه المتداول لا يقوم

إلا على فرضية حدسية، ذلك أنَّ تلقينا له غالباً ما يحدده تواطؤنا مع منتجه، وكذلك نجد أنَّ (الواقع) كلمة تحمل تصوراً ملتبساً، يفترق إلى حدٍّ ضابط. ويتمظهر ذلك بجلاء خلال سيرورات التواصل المباشرة، التي تسمح لنا بأن نجرب بعضنا بعضاً مباشرةً، بفضل إمكانية السؤال عن المعنى الذي يقصده من يخاطبنا: فإذا حدث، وتلفظ من يجادلنا بكلمة (الواقع) وبدت حاملةً لمعنى إمكانية يحتمل عدة دلالات...، ودفعنا ذلك إلى التساؤل عما يعنيه بها، فإن مخاطبنا - وهو يحاول مرتباً توضيح المعنى - غالباً ما يكون توضيحه مصدراً لخبثتنا؛ لأنه جراء غياب تحديد اتفاقي (ضروري) لن يشكل إلا فهمًا خاصاً وجزئياً.

9.24 دوال مآلات قبلات وبعديات دالة الاستخارة الديمومية الدائمة ودالة الحيرة

والتردد

إنَّ مآلات ونتائج تفكيك بنية وبناءات وأنساق منظومة الاستخارة ومنظومة الحيرة والتردد ودوالها المختلفة، تتباور في كشف أمور ثاوية في أعماق بنيتها التركيبية والتركيبية والاستدلالية والدلالية والوظيفية والغائية، أي: كشف واستحضار حقيقتها القدسية النورانية الدائمة، والتي تتباور وتتوطن في منظومتها الـ «ما بعد الاستخارة» و«الحيرة» وفيما «قبل الاستخارة» و«الحيرة»، وفيما «ما بعد الاستخارة» وفيما «قبل الاستخارة».

9.24.1 الاستخارة عند الحيرة أو قبل الحيرة أو بعد الحيرة

الفهم العرفي والعمل الدارج للاستخارة هو الاستخارة عند الحيرة أو بعد الحيرة، أما الاستخارة قبل الحيرة، فهي غير واردة في أذهان الغالبية العظمى من المستخرين، في حين أنَّ بنية كينونة الاستخارة ودلالاتها المعنوية العميقة البنيوية والوظيفية والغائية التوحيدية تؤكد لنا أنَّ الاستخارة - أي: طلب الخير من الكائن الإنساني العبد والسائل والميت والفقير والصغير والمملوك من الخير المطلق وفوق المطلق، أي: من المولى والمُعطي والحي والقوي والغني والكبير والمالك - هي علاقة بنيوية وجودية وديمومية، لذا طلب وسؤال الخير لا علاقة بالحيرة والتردد والدهشة والخوف والغموض والتهيه فحسب، بل الحاجة إليها حتى في حالة اليقين والعزم والتصميم والرشد والعلم والوضوح. صحيح أنَّ البعض قد يرى أنَّ الإنسان

المؤمن بحاجة إلى الاستخارة في حال الحيرة فقط، أو بشكل أكثر وأولى من حالة اليقين والتصميم، والعزم في حين نعتقد - حسب فهمنا لبنية الاستخارة - أن العزم والتصميم واليقين قد يحتاج إلى الاستخارة بدرجة أكبر وأشد؛ لكون هذه الحالة قد تفرز الكبر والاتكال على النفس والغرور والاستكبار والعصيان والتمرد، وتغييب أو تضعيف العبودية والربوبية والخالقية والمالكية الحقيقية، لذا من يقوم بالاستخارة وفق آداب كينونتها الحقيقية يجد نفسه لا بُدَّ من تجريد نفسه من هواها ورغباتها وحاجاتها ورؤاها، أو تأصيل وتأثيل رغباتها وحاجاتها، أي: سؤالها وطلبها قبل أن يسأل ربّه سؤال وطلب الخير، وليس بعد أن يعزم ويصمم ما يريده وفق هواه ورغباته، ثم يريد من الله سبحانه وتعالى أن يوافق هواه وطلبه وسؤاله، وينزل على رأيه، ويقره على مراده، أو في حالة الحيرة يريد تحميل المسؤولية على الغير.

صحيح أن الاستخارة ودوالها الدعائية أو الاستشارية ترفع الحيرة والتردد في الأمر المنظور فيه الاستخارة، ولكن مشكلة المشاكل وإشكالية الإشكاليات في دوال الاستخارة ليست في رفع الحيرة وإزالة التردد، وإن كانتا الدافع والسبب الأساسي الأولي الذي يتبادر أو يتصوره ذهن المستخير، حيث إن الأمر الثاوي والمستتر هو في الحقيقة المنفعة والفائدة، أو الصلاح والفلاح، أو الخير من وراء فعل الاستخارة المنظور فيه ومآلات هذا الفعل، سواء كان فعلاً تنظيرياً وتعقيلياً أم فعلاً قولياً وعملياً، وهذا الأمر لا تحله ولا تكشفه الاستخارة، ورفع الحيرة والتردد والشك والظن في الفعل المنظور مدخل هام وعامل مساعد فعال في تيسير وتسهيل سيرورة البحث والتدقيق في معرفة تلك الخيرات والفوائد والمنافع الثاوية فيها، أو تلك الشرور والأضرار والسيئات المطوية في بنية الفعل المنظور فيه الاستخارة. لذا قيل: ليس هناك ضمانات وتعهدات ومواثيق تشهد بتحقيق الخيرات في العمل الاستخاري المنظور. وتأسيساً على ذلك، ذهب العلامة الطباطبائي رحمته الله في سياق تفسير آية الاستقسام بالأزلام، حيث يقول: «الخيرة تُخرج الإنسان من الحيرة والتذبذب، وأما ما يستقبل الفعل والترك من الحوادث فربما كان فيه خير، وربما كان فيه شر، على حد ما لو فعله أو تركه عن فكر واستشارة. فهي كالتفكير والاستشارة طريق لقطع الحيرة والتردد في مقام العمل، ويترتب على الفعل الموافق له ما كان يترتب عليه لو فعله عن فكر أو مشورة».

ونحن لا ننكر وجود حالات خاصة لعقول وقلوب خاصة تصيب فيها الاستخارة الواقع إصابة دقيقة بإحدى مراتب سلمية التشابه أو التطابق من حيث المشاكلة والمضارعة والمضاهاة، أو المماثلة والمجاورة والمناظرة، أو المطابقة والمساوقة مع منظومة الخيرات الثاوية والمضمرة في الفعل المستخير، أو أن يشاهد ويعاين مراتب الشرور والمضار من خلال سلمها الراتوبية التسافلية للعمل من حيث الاختلاف والتمايز والتغاير والتضاد، أو التقابل والتناقض، أو المزايلة والعدمية نسبة للخيرات التي هي أمور وجودية، بينما الشرور أمور عدمية، إذ ليس بغريب ولا مخالفاً ومضاداً للعقل والمنطق والعرفان أن يصل الإنسان المؤمن العاقل العارف إلى حالة تغييب الشهود، وتشهيد الغيب في بنية الأفعال الاستخارية المنظورة فيها، حيث يأخذ الله بيد عبده المتحير، ويُثير عقله وقلبه بنور يضيء به ظلام حيرته من جانب، ونور يضيء له تشهيد الغيب وتغييب الشهود، فيتعرف على مجمل الخيرات وبعض التفصيلات الملازمة لها. وهذا ما يذهب إليه أهل العرفان المعقلن والمشرعن وهو الذي يذهب إليه الإمام الخميني قُدَسَ سَـ وكذلك ما يفهم من قول العلامة الطباطبائي قُدَسَ سَـ. إذن المسألة في الاستخارة هي ما بعد الاستخارة، وهي مع الأسف الشديد أمر غيابة الغفلة والنسيان عن أهميته المعرفية ووظيفته الوجودية وغايته المتعالية.

9.24.2 دالة ما قبل الاستخارة وما قبل قبل الاستخارة

إن ما قبل الاستخارة هو الاستخارة نفسها، الاستخارة على أو في الاستخارة، فحيث إن الاستخارة عبارة عن طلب وسؤال لإنزال وإفاضة الخير من الله سبحانه وتعالى في العمل المنظور ليصبح اختياراً وخيراً وعملاً مسدداً ومؤيداً، فإن استخارة الاستخارة لها معنيان أو وظيفتان وغايتان، المعنى والوظيفة والغاية الأولى هي أن يُطلب الخير في الاستخارة، أي: الخير في الخير ذاته، أي: التوفيق والسداد والتأييد في تهيئة مقدمات و«مقدمة مقدمات» الاستخارة و«مقدمة مقدمات» توظيف الخير في الاستخارة، وثانياً يقصد من استخارة الاستخارة وخير الخير هو تحقق الخير في معرفة حقيقة الخير والمسؤوليات والتكاليف والواجبات المناطة به والمصاحبة له من جانب، ومعرفة السنن والقوانين والأحكام الكاشفة والناظرة والحاكمة والقائمة والإقامة والقوامة والقيومة والقومة والمقومة لاستخارة الاستخارة، ولخير الخير «ميتا خير»، أي: لسؤال السؤال «ميتا سؤال»، ولطلب

11/17/16 1:30 PM

9.24.3 دالة ما بعد الاستخارة وما بعد الاستخارة

نعني بـ «بعد الاستخارة وما بعد بعد الاستخارة» هو طلب الخير للنظر في الواجبات والتكاليف والمسؤوليات المناطة والمصاحبة والثابوة في بنيات وبناءات وأنساق الدلالات والتداولات والتواصلات والوظائف والغايات المعلنة والمضمرة في كينونة الاستخارة «الخير» من جهة، والنظر في القيود والعقوبات والالتزامات التي تفرضها الاستخارة «الخير» وفق الميثاق والعهد والأمانة المعقودة بين المستخير والمُستخار إليه في الاستخارة، أي: بين الطالب والمطلوب في الطلب، أو بين السائل والمجيب في كينونة السؤال، أو بين المعطي والمعطى إليه في وعاء العطية، أو بين الدائن والمدين في عقد الدين، أو بين المقترض والمقرض في سند القرض من جهة ثانية، وكذلك المقصود هنا مراجعة وتقييم برنامج وخطة ورؤية واستراتيجية المستخير في تنفيذ وإدارة الدين والقرض والعطية والطلب والسؤال، أي: التدبير الاقتصادي المسؤول لمقدمات ومتوسطات ومتأخرات منتجات ومخرجات الاستخارة والخيرية وفق مقتضيات وشروط الدائن والمسؤول والمقرض والمعطى «الله جلَّ وعلا» المفروضة والملتزم بها المدين والمطلوب والمقترض والمعطى إليه في العقد المعقود والميثاق الموثوق في الذاكرة⁽¹⁾ الأولى بين المستخير والمُستخار من جهة ثالثة.

وكذلك نعني بالتوسل التواصل والتعلق بقيم الخير في الاستخارة المنظورة في عوالمه البرزخية والأخروية، وفي عالم العقل المجرد والمسدد والمؤيد والمُستفاد المتصل والمتعلق بالعالم القدسي النوراني لحقيقة الخيرية في العمل المنظور في الاستخارة، وإنزال هذه القيم الأخلاقية المتعالية والجمالية الفنية الروحانية إلى عالم الشهود والحس (تغيب العالم الحسي المادي الشهودي) من جانب، وتشهيد العالم الغيبي بالكشف عن مغيباته ومكسوفاته من جانب آخر، وبالتالي كشف السبيل القويم من بين السبل المتفرقة والتوسل به للتواصل والتحايت والاندماج في الطريق المستقيم. وهذا الأمر يتطلب الربط بين عالم الحس والشهود والمادة في سيرورة فعل العمل المنظور في الاستخارة، وبين عوالمه

(1) جاء في معجم جميل صليبا الذاكرة ما يلي: «الذاكرة هي القدرة على إحياء حالة شعورية مضت وانقضت مع العلم والتحقق أنها جزء من حياتنا الماضية... ويطلق لفظ الذاكرة على القوة التي تدرك بقاء ماضي الكائن الحي في حاضره...».

البرزخية والأخروية، ومن ثم استرجاعها بخطط نزولي ليؤسس ويؤصل ويؤثّل كينونة العمل وبناءاته وبنّيته وأنساقه التكوينية والتركيبية والتراكيبية والدلالية والاستدلالية والتداولية والتواصلية والوظيفية والغائية في المجرى الحداثي والمشهدي والمرأوي، وفق مجرى الحق الأسمائي الحسنى والصفاتي العليا تعالى في مجرى العالم والكون والوجود.

9.25 الإشكالية التساؤلية في تعقيدات دوال الاستخارة الاستخلافية الائتمانية المسؤولة

قد يتساءل سائل لماذا هذا التعقيد والتفصيل والتفلسف لعمل الاستخارة الذي يقوم به معظم الناس في اليوم عدة مرات ببساطة وسهولة يسيرة دون النظر فيما نقوله هنا، وحتى ربما لا يطرأ في بال أحد منهم ألبتة؟ في حين نحن نطلب في الاستخارة الديمومية الدائمة غير المنقطعة، حضوراً ديمومياً دائماً دينامياً حيوياً لحمولات دوال الاستخارة كافة، بل إننا نذهب إلى قبل وما قبل الاستخارة، وبعد وما بعد الاستخارة. نقول: إنك نسيت تمام النسيان أن في الاستخارة طلباً وسؤالاً لشيء أنت لا تملكه ألبتة، بل إن ذاتك لا تملكها أنت بتاتاً. فعندما تطلب الخير البركة والصلاح والفلاح والسعادة من أي كائن ما كان، فأنت مدين ومقترض ومعطى إليك ومطلوب ومسؤول، وفق شروط وتكاليف العقد والميثاق والأمانة التي ارتضيتها بإرادتك الحرة. إذن هناك مسؤولية والتزامات وواجبات وعقوبات ومحذورات وقيود مشروطة، عليك أن تلتزم بها بوعي وإدراك مسؤولين، لذا عليك أن تعرف ما لك وما عليك من المسؤوليات والتكاليف والواجبات.

أما إذا رجعنا إلى التساؤل المطروح في مقدمة الفقرة، فهناك إجابتان لا ثالثة لهما: فإما أنك لا تستخير للعمل المنظور، وبالتالي لست بحاجة إلى النظر والعمل بكل ما قيل وسيقال، وتحمل أنت مسؤولية تتعلق بالتوكل والتوسل والاستعانة والطلب والسؤال من نفسك أو من غيرك، فتحمل حمولات ونتائج عملك من جانب، وتحمل تكاليف الاستشارة وما طلبت وسألت الغير، وأما إذا استخرت أو طلبت وسألت عن دين ما من جهة تجارية مثل البنك، من دون معرفة حقيقة الدين والدائن والمدين «أنت» وكافة الشروط والالتزامات والواجبات المناطة والمصاحبة لسؤال وطلب الدين، فنكون قد أوقعنا أنفسنا في مشكلة كبيرة وإشكالية عويصة، لذا هذا الأمر يرفضه المدين «أنت» قبل الدائن «البنك»، ونفس

الأمر مع فارق التشبيه يتعلق بالاستخارة، أي: طلب وسؤال الخير، أي: الدين والقرض من الله الذي يريد الخير وكل الخير لك فحسب، ولضمان وتعظيم هذا الخير في تحقق الصلاح الدنيوي والصلاح الديني والسعادة الأبدية، وتحقيق غاية غاياتك وأهدافك القصوى، التي تطلبها بدافع الفطرة الإنسانية، وفق حقيقة كينونتك الإنسانية، يطلب منك الدائن والمقرض والمانح والمعطي النظر فيما قلناه سابقاً، ذلك ليس دون إرجاع الدين والقرض، بل الالتزام بعهده وميثاقه يسقط عنك الدين، ويضاعف أجرك وثوابك، ويضمن لك الصلاح والصلاح والسعادة والقرب منه.

ألا يستحق كل ذلك من رعاية وحفظ وصيانة الأمانة والعهد والميثاق في الاستخارة؟! إذا كان الجواب نعم، فعليك النظر بتأسيس وتأصيل وتأثيل فعل النظر والتخيل والتعقل والتعرف والتوحيين، أو فعل الصمت والصومته، أو فعل القول والكلام والعمل المنظور في دوال الاستخارة الدائمة الديمومية غير المنقطعة ألبة، حيث إن الاستخارة التي يقوم بها شخص للمستخير نيابة عنه، والتي بموجبها يحصل المستخير على معرفة وعلم منقول نظري بخيرية أو عدم خيرية العمل المنظور في الاستخارة، فهذا العلم النظري المنقول لا قيمة وجدانية وعقلية ووجودية وقيمية أخلاقية وجمالية فنية ألبة، ما لم يتحد اتحاداً أنطولوجياً وجودياً مع كينونة النفس الإنسانية، وهذا الاتحاد يتطلب النظر والعمل الصادق والأمين والمخلص بفقه فلسفة كينونة الاستخارة، وبدوالها المختلفة.

فإذا حصل هذا الاتحاد الوجودي ترفت كينونة النفس وكينونة العمل المنظور، فتتكشف المغيبات والمكشوفات السابقة على الاستخارة في العمل المنظور، مما يوجد حالة التوجه أو الإعراض عن العمل بمعية خير الخير واستخارة الاستخارة، قبل تفعيل أصل الخير في العمل المنظور الذي يأتي لاحقاً، بعد النظر والعمل في قبل الاستخارة وقبل قبل الاستخارة، وفي بعد الاستخارة وبعد بعد الاستخارة، أي: قبل وبعد كشف مآلات و بدايات وتوسطات ونهايات سيرورات وصيرورات العمل المنظور، من حيث لامرئياته ومكشوفاته ومضممراته ومسكوتاته التي تصبح مكشوفات ومرئيات ومنطوقات ومصرحات.

لا توجد غرابة في ذلك، وخاصة إذا ما اعتبرنا أن كينونة الاستخارة من بنيتها البنائية والبنوية والدالية والوظيفية هي الدعاء، والدعاء هو مخ وقلب العبادة، ومخ وقلب العبادة

هو الأمل بالله في تغيير الأمور المقضية بمعنى المقدرة، حيث فتح الله لها باب الدعاء لينفذ فيها وبغيرها وفق سنن وقوانين الدعاء والقضاء والقدر، لذا قال الإمام الصادق بهذا المعنى: «لا تقل: إن الأمر قد فرغ منه، إن عند الله منزلة لا تنال إلا بمسألة» وعنه عليه السلام في قول آخر: «ادع الله عز وجل ولا تقل: إن الأمر قد فرغ منه»، قال زرارة: إنما يعني: لا يمنعك إيمانك بالقضاء والقدر أن تبالغ بالدعاء وتجتهد فيه، وصدق أمير المؤمنين عليه السلام الذي لخص فلسفة الأمل والرجاء في قوله: «مَا كَانَ اللَّهُ لِيَفْتَحَ عَلَى عَبْدٍ بَابَ الشُّكْرِ وَيُعْلِقَ عَنْهُ بَابَ الزِّيَادَةِ، وَلَا لِيَفْتَحَ عَلَى عَبْدٍ بَابَ الدُّعَاءِ وَيُعْلِقَ عَنْهُ بَابَ الْأَجَابَةِ، وَلَا لِيَفْتَحَ عَلَى عَبْدٍ بَابَ التَّوْبَةِ وَيُعْلِقَ عَنْهُ بَابَ الْمَغْفِرَةِ».

الاستخارة بنيتها الدعاء، وظيفة الدعاء حديث العبد مع ربه عزَّ وجلَّ من خلال نفسه الذي من عرفه عرف ربه، والحديث مع الرب يعني إفاضة العلم والمعرفة واستلهاً البصيرة ما كان ليكسبها بغيره، فقد ورد عن أمير المؤمنين عليه السلام قوله: «أعلم الناس بالله سبحانه أكثرهم له مسألة» «يعني استخارة». وإذا كان من بَنِيَات الاستخارة وبناءاتها التكوينية والتراكيبية والتركيبية والدلالية والاستدلالية والتداولية والتواصلية والوظيفية والغائية الدعاء، والدعاء مخُّ العبادة كما قال رسول الله ﷺ، إذن كلُّ عبادة لا تعتمد الدعاء ستكون لقلقة لسان أو تردداً لكلمات غير ذات معنى؛ لأنَّ المعاني السامية في الدعاء لا تحت المرء على التفكير والتفكر، والنظر والتخيل والتعقل والتعرُّف والتوحيُّن فحسب، بل على التفكير في التفكير «ميثا التفكير»، والنظر في النظر «ميثا النظر»، والتعقل في التعقل «ميثا التعقل»، سواء في خلق الله تعالى أو في أمور الحياة. فالإنسان الذي يدعو الله تعالى كثيراً «يستخير» يكون الأقرب إليه، ومَن كان قريباً من الله ابتعد عنه الشيطان، وابتعاد الشيطان يكون بسبب الاستغفار والرقابة الذاتية ومحاسبة الذات، لذا الدعاء «الاستخارة» عنصر أساسي في تصحيح الأخطاء وإعادة النظر في الذنوب التي يرتكبها المرء، ولذلك، فكلما دعا المرء ربه كلما سعى لتصحيح مساراتِهِ، وسبَلُهُ الحياتية تقترب نحو السبيل القويم الموصل إلى الصراط المستقيم.

ولذلك، قال أمير المؤمنين عليه السلام لقائل قال بحضرته: «أستغفر الله: «تَكُنْكَ أُمَكُ، أَتَدْرِي مَا الْأَسْتِغْفَارُ؟ إِنَّ الْأَسْتِغْفَارَ دَرَجَةُ الْعُلِيِّينَ، وَهُوَ اسْمٌ وَقَعَ عَلَى سِنَةِ مَعَانَ: أُولَئِهَا: النَّدَمُ

11/17/16 1:30 PM

نجد أنّ الكائن الإنساني المستقل يعكس معادلة الحياة والكون والوجود، بحيث يجعل ذاته وعقله هو المولى والعظيم والعزیز والخالق والمعطي والرازق والسلطان والدليل والغالب والرب و... ولكي لا يصل الكائن الإنساني المستقل الملحد، أو الكائن الإنساني المؤمن الضعيف، والذي يعيش الشرك الخفي في ذاته وعقله إلى هذه الحالة من دون أن يشعر، لا بدّ من استخارة ائتمانية استخلافية مسؤولة لها صفة ديمومية ودينامية «ديمونامية» بلا انقطاع في كل نظر وتعقل وتعرّف وتوحيّن، وكل فعل سكوت وصمت وصومته، وكل فعل إشارة وكلام وقول وعمل يصدر من الإنسان.

وعليّنا أن نتذكر ونتأمل حقّ التذكر والتعقل بأن حقيقة وماهية التعلق، أي: تعلق بأي شيء من قبل الكائن الإنساني المستخير، يترتب عليه النسيان بكل مراتبه التدريجية (السهو... إلى الكفر) لكل شيء ماعدا الأمر الذي تعلق به؛ ولهذا النسيان الذي هنا نقمة، وليس نعمة ثلاثة أشكال وصور، إحداها: النسيان بالمقال لا بالحال، وهو أن لا يذكر هذا الغير نطقاً ولساناً، لكن محفوظ أمين وفعل نشيط في ذاته عن شعور به، والأدهى والأمر أن تشهد عليه ممارساته السلوكية وممارساته الاختيارية التفضيلية من دون شعور والتفات ووعي، والثانية: النسيان بالحال لا بالمقال، تحكي هذه الحال عن غياب وخلو الذات من ذلك الغير، أي: عدم توطنه في نفسه، وعدم إظهاره في ممارساته السلوكية الفعلية والاستخارية، ولكن يعلنه منطوقاً ولساناً، والثالثة: النسيان بالمقال وبالحال «مَحَلَّة» معاً، وهي حال الغياب الكامل والسبات التام والموت العمودي بالنسبة للغير وللحضور والحياة والوعي التام والكامل بالشيء المتعلق به، أي: لا يذكر الغير بنطقه ولسانه، ولا له تموضع واستيطان في ذاته الجوانية، ولا أثر شهودي في ممارساته السلوكية والاستخارية ألبتة، وهذه الحالة تتجاوز ظاهرة «النسيان» إلى «نسيان النسيان» الذي يصبح حاكماً وناظراً وقائماً وقياماً وإقامة وقواماً ومقوماً للنسيان ذاته.

وهذا التعلق بالشيء دون الغير هو الذي يجوز له أن تأسره نفسه وتستعبده، أي: التعلّب للذات وتألّيه للذات والعبادة والعبودية والعبودية لها دون الله سبحانه وتعالى، لذا الاستخارة الائتمانية الاستخلافية الكبارة الديمومية الدينامية والتأصيلية والتأيلية المسؤولة كفيلة بالقضاء على حالات النسيان الثلاثة السابقة، وإحلال حضور الغير «الله» في المقال والحال

معاً، دوماً وأبداً، وبدءاً وأصلاً وقبلأً وسلفاً، في فعل النظر والتخيل والتعقل والتعرّف والتوحيّن، وفي فعل الصمت والصومته، وفي فعل الكلام والقول والعمل، أي: حضور الاستخارة الائتمانية الاستخلافية المسؤولة متضمنة سؤالها وطلبها الكبار، ومستشفعة بدوالها الدعائية والصلاتية والذكرية، وبدوالها التوسلية والتوكلية والاستعانية، وبدوالها الصلاحية والفلاحية والإسعادية الأبدية والتوابية الإنبيية ودناوة التقربية الإلهية، وبدوالها التسليمية والقبولية والتراضية، بما سيقدر ويقضي لنا الله من الخير والبركة في الاستخارة المنظورة.

9.27 حكمة تشريع الاستخارة الائتمانية الاستخلافية المسؤولة

المستقرئ لسيرورة العالم والكون والوجود المادي الدنيوي الشهودي يستشف بوضوح وجلاء ظاهرة التزاحم والتمانع والتنافس والتدافع والتضارب الديمونامي الدائم بين الأسباب المقتضية لمسبباتها، فإن سبباً قد يقتضي شيئاً ويمانعه آخر، فيدفعه عن مقتضاه، فدار الدنيا والمادة تجري إلى مستقر لها من خلال سيرورة التزاحم والتدافع والتمانع، ذلك سواء بالنسبة لعالم الطبيعة أو عالم الكائن الإنساني الذي يرتبط بالطبيعة والمادة، وإن عالم المجردات والعقول هو فقط يخلو من التزاحم والتدافع لفقدان الحركة فيه، لذا الأرض الصالحة للزراع إذا كُفرت الحبة، وسقيت على نظام قانون الري تكون سبباً لنبات تلك الحبة، وبلوغها إلى غايتها المتوخاة التي هي الإثمار، فإذا صادفها بردٌ شديد يمانعها في مقتضاه فيميت الزرع.

والإنسان الرشيد العاقل والهادف هو الكائن الذي يجعل نظام الأصلح الدنيوي والأفلق الديني الأخروي، قائماً وقوماً ومقوماً وقياماً وإقامةً وقوماً وقيوماً على كافة أفعال النظر والتعقل والتخيل والتوهم، أو الصمت والصومته، أو القول والكلام والعمل. وللوصول إلى غاية فعله من الصلاح والفلاح يتطلب إزالة كافة الحواجز والموانع من جهة، وإحراز كافة الشروط والمحددات والمقتضيات اللازمة لتحريك سيرورة الفعل تجاه غايات كمالاتها. وهذا يتطلب إحراز وتحقيق وتثبيت السبب المرجح فيما بين منظومة المرجحات المحيطة بالفعل المطلوب، أو الفعل غير المرغوب منه. وقد يقع بين سببين متساويين بالإضافة إلى الإيجاب والسلب في حيرة توجب الوقفة، وحيث إنه محجوب عن الإحاطة بجميع

المصالح النفس الأمرية⁽¹⁾، وخارج عن وسعه ترجيح ما هو الراجح في نفس الأمر فيقف عن الحركة.

وحيث إنّ سنة الحياة وطبيعة المادة هي الحركة الديمونة التكاملية الارتقائية أو الانحدارية، وإنّ التوقف في حالة اللافعل واللاحركة واللاقرار واللاسيرورة واللاموقف واللاقول، هو أمر غير مرغوب ومخالف ومضاد لسيرورة الطبيعة والحياة الإنسانية وكيونونة الذات الإنسانية، فإنّ الشارع الحكيم من لطفه وعطفه وفيضه على عبده يريد أن يوضع الإنسان في مجرى سيرورة العمل، وإخراجه عن الحيرة والتردد والتوقف والتلجج، فجعل له طريقاً إلى كشف ما هو الراجح والوازن والغالب في نفس الأمر، ليحقق الراحة والغلبة للنظر والتعقل والتخيل والتوهم والصمت والصومنة والقول والكلام والعمل الموسوم بالأصلحية والأفلاحية، وذلك من خلال فعل الاستخارة الاستخلافية الائتمانية الخاتمية المحمدية ﷺ الخالدة، والانتظارية المهدوية ﷺ الموعودة، والاتباعية الولائية الفقهية العامة النقوانية الممهدة للولاية العصومية المنتظرة، الذي يحقق لدالة الاستخارة التوكلية والاستعانية والتسليمية والرضوية والقبولية قيمة تعظيمية صلاحية وفلاحية عظمية، وقيمة تعظيمية توابية استرجاعية قصوى إلى الله، وقيمة تقربية تماسية وتجاورية وتحافلية أسمى مع الكمال والجمال المطلق تعالى.

وإنّ فتح أبواب الاستشارة ﴿وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ﴾⁽²⁾ الخبرية التخصصية الائتمانية المسؤولة يخدم تيسير وتسهيل فعل الاستخارة، من خلال تراكم وتعاضد وتكامل الأنظار والعقول المسددة والمؤيدة، الذي يشكل نموذجاً ترجيحياً وتوزينياً في تشخيص ومعرفة الأصلح والأفلاح الذي يتموضع في مجرى الاستخارة الاستخلافية الائتمانية المسؤولة لإمضاء ختم مالك وخالق ورازق ومانح العقول ذاتها، الذي يبدأ قبل الفعل ويسير بصيرورته وينتهي بخاتمته وما بعد خاتمته. وعليه يقول الإمام الكاظم عليه السلام، في خبر طويل مع هشام: «يا هشام، مجالسة أهل الدين شرف الدنيا والآخرة، ومشاورة العاقل الناصح يُمّن وبركة ورشد وتوفيق من الله، فإذا شدد عليك العاقل الناصح فأياك والخلاف،

(1) النفس الأمرية: مصطلح فلسفي يُقصد به الواقع الذي هو في علم الله تعالى.

(2) المرجع: القرآن المجيد، سورة آل عمران، الآية: 159.

فإن في ذلك العطب». كما يقول الإمام جعفر الصادق عليه السلام: «إذا استخرتُ الله في أمر لا أبالي على أيِّ جنبَيِّ وقعت». يستخيرني لبعض أصحابه وقد سأله من أكرم الخلق على الله تعالى؟ قال: أكثرهم ذكراً لله وأعملهم بطاعته، قلت: فمن أبغض الخلق إلى الله تعالى؟ قال: من يتَّهم الله، قلت: وأحد يتَّهم الله؟ قال: نعم، من استخار الله فجاءته الخيرة بما يكره فسخط، فذلك يتَّهم الله تعالى». وقال عليه السلام لعلِّي عليه السلام لما بعثه إلى اليمن والياً، فكان من جملة ما أوصاه أن قال له: «يا علي ما حار من استخار، ولا ندم من استشار»

و خلاصة القول: أنَّ معرفتنا حق المعرفة لفقه فلسفة الاستخارة الاستخلافية الائتمانية المسؤولة، وحقيقة بنياتها البنائية والبنوية والنسقية التكوينية والتركيبية والتراكبية، وماهية استدالاتها ودلالاتها المعرفية، وطبيعة تداولاتها وتواصلاتها المعنوية، وحقيقة وظائفها وغاياتها الوجودية والوجدانية في حياة الكائن الإنساني، تكشف وتزجج لنا الستار والستر والاستتار عن حمكتها النظرية والعملية التي من أجلها تم شرعنتها وعقلنتها ووحينتها. وتكشف لنا حكمتها الظاهرة التي يلمسها كل مستخير مهما كانت مستوياته المعرفية، وهي رفع حالة التردد والحيرة والشك والتلجلج عند المستخير بسبب غياب الترجيح الوزني لأحد طرفي موضوع أو كفتي ميزان فعل النظر والقول والعمل، حيث الاستخارة توجد حالة الميلان والترحيج، وتوجد حالة العزم على الفعل أو الترك، وهو مؤثر في حياة الإنسان؛ لأنَّ التردد والتذبذب يوجبان الاضطراب والملل النفسيين، ويشهد له ما ورد في القوي عن اليسع القمي قال: «قلت لأبي عبد الله عليه السلام أريد الشيء فأستخير الله فيه، فلا يوفق فيه الرأي أفعله أو أدعه؟ فقال: انظر إذا قمت إلى الصلاة فإن الشيطان أبعد ما يكون من الإنسان إذا قام إلى الصلاة، أي شيء يقع في قلبك فخذ به وافتح المصحف فانظر إلى أول ما ترى فيه فخذ به إن شاء الله». ومعنى الرواية: أنَّ المراد بالاستخارة هنا هو طلب العزم على ما فيه الخيرة، فمعنى عدم توفيق الرأي لها في الشيء عدم حصول العزم له، ولهذا أشار عليه السلام عليه بالإتيان بالاستخارة ثانياً لتعرف الخير حينئذ.

أما البنية العميقة لكيونة الاستخارة فتكشف لنا حكمةً ثاويةً وباطنةً تتطلب مستوىً متعالياً من المعرفة الإيمانية والعملية الوجودية، حتى تتكشف لنا حكمة الباطنة العميقة وحكمة حكمة الباطنة؛ لكونها مرتبطةً بالرؤية الكونية التوحيدية وفلسفة الحياة ومذهبها الفكراني

من جهة، وارتباطها بالعلاقة الوجودية بين كينونتين وجوديتين تشكيكيتين، وهما: المالك والمملوك، والخالق والمخلوق، والرازق والمرزوق، والمعطي والسائل، والمعافي والسقيم، والغني والفقير، والعالم والجاهل، والجواد والبخل، والمجيب والسائل، والمستجيب والداعي، ... هذه العلاقة الثنائية يفترض أن تكون علاقةً اتحاديةً وجوديةً لا انفكاك بينهما؛ لكونها علاقةً وجوديةً بين كينونة النفس الإنسانية التي هويتها وماهيتها وشخصيتها وحقيقتها الكينونية هي نفس حقيقة، كينونة تكوثرات الأسماء الحسنى والصفات العليا في وحدتها، ووحدتها في كثرتها، لذا من عرف نفسه عرف ربه.

فالاستخارة الاستخلافية الائتمانية المسؤولة هي حلقة الوصل والربط والنسبة والقسمة التشكيكية بينهما، من خلال حبل الاستعانة والتوكل والرضا والتسليم لما يقضيه ويقدره المالك والخالق والرازق والمعطي، وعليه فأى ضعف أو وهن ينعكس في هذه العلاقة الوجودية التي تؤدي إلى ضعف في معرفة النفس، وبالتالي معرفة الله سبحانه وتعالى، وهذا الضعف ينعكس مرأياً أيضاً في المطلوب من الاستخارة، أي: الخيرية النفعية والصلاحية الدنيوية والفلاحية الدينية والتوابع الاسترجاعية والتقريبية التماسية والتجاورية والتحاقلية مع الكمال والجمال المطلق، فعن الإمام أبي عبد الله الصادق عليه السلام أنه قال: «ما أبالي إذا استخرت الله على أيّ جنبتي وقعت»، وقال أيضاً: «من استخار الله راضياً بما صنع الله له خار الله له حتماً».

فحكمة وفلسفة الاستخارة الاستخلافية الائتمانية المسؤولة تكمن في كونها سرّاً من أسرار السعادة والتميز، حيث قال الرسول الأكرم ﷺ: «من سعادة ابن آدم استخارته الله»، ويقول ﷺ: «ما خاب من استخار وما ندم من استشار»، ومن أعطي الاستخارة لم يمنع الخيرة، وهي بمنزلة عبادة عظيمة شرعها الله رحمةً ولطفاً لعباده ﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ﴾⁽¹⁾ تهدي الحيران إلى أفضل السبل، وبها يطمئن خاطره، وتسكن نفسه ويرضى فؤاده، ومن حكمتها وفلسفتها أنها تحقق التوكل والاستعانة والتسليم والرضا والقبول، والخروج من الحول والطول وتفويض الأمر إليه سبحانه.

(1) المرجع: القرآن الكريم، سورة القصص، الآية: 68.